

٢٥٢٥٩
العدد ٢١

الجزء الرابع

من

المجموع

٢٥٢٥٩
٢٥٤

شركة المطابع

(للامام العلامة النقيب الحافظ أبو زكريا عبيد الله بن يوسف النوري المتوفى سنة ٦٧٦)

وبله

فتح العزيز

شرح البصير

(وهو الشرح الكبير للامام الجليل أبي القاسم عبد الله بن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٧٣)

وبله

التلخيص الجليل

في تخریج أقاریع الرافعي الكبير

(للامام الحافظ الحجة أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢)

طبع في المطبعة على نفقة شركة من كبار علماء الأزهر
وأنشئت تصحيحها لجنة من العلماء بمشاركته

إدارة الطباعة الميمنية

شركة العلماء

حقوق الطبع محفوظة
للمطبعة الميمنية بمصر

(تتبعه) (جملنا المجموع في أعلى الصفحة وبمده فتح العزيز وبمده التلخيص مفصلاً بينها بجدول) مطبعة الرضا بمصر

مكتبة
الملك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ باب صلاة التطوع ﴾

اختلف اصحابنا في حد التطوع والنافلة والسنة على ثلاثة اوجه (أحدها) أن تطوع الصلاة ما لم يرد فيه نفل مخصوصيته بل يفعله الانسان ابتداءً والذاهبون الى هذا قالوا اما عند الفرائض ثلاثة أقسام (سنة) وهي التي واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومسحبات) وهي التي فعلها احيانا ولم يواظب عليها (وتطوعات) وهي التي ذكرنا أولا والوجه الثاني أن النفل والتطوع لفظان مترادفان معناهما واحد وهما ما سوى الفرائض والوجه الثالث أن السنة والنفل والتطوع والمنسوب والمرغب فيه والمستحب القاطع مترادفة وهي ما سوى الواجبات قال العلماء التطوع في الاصل فعل الطاعة وصار في الشرع مخصوصا بطاعة غير واجبة * قال المصنف رحمه الله *

﴿ أفضل عبادات البدن الصلاة لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « استقيموا واعلموا ان خيرا اعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن » ولانها تجمع من اقرب ما لا يجمع غيرها من الطهارة واستقبال القبلة والقراءة وذكرا لله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمنع فيها من كل ما يمنع منه في سائر العبادات وتزيد عليها بالامتناع من الكلام والمشى وسائر الافعال وتطوعها أفضل التطوع ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث عبد الله هذا رواه ابن ماجه فيه في سننه في كتاب الوضوء والبيهقي فيه وفي فضائل الصلوات قيل استقبال القبلة رواه من حديث عبد الله من حديث ثوبان بلفظه هنا وفيه زيادة قال « استقيموا ولن

قال ﴿ الباب الخامس ﴾

﴿ في شرائط الصلاة وهي ستة ﴾

(الاول) الطهارة عن الحدث فلو احدث عمدا أو سهوا بطلت صلاته ولو سبقه المحدث بطلت (ح) على الجديد وعلى القديم يتوضأ ويبنى بشرط أن لا يتكلم ولا يحدث عمدا *
ترجم الباب بشروط الصلاة ولم يرد جميع شروطها لان منها الاستقبال وقد سبق له باب

﴿ باب شروط الصلاة ﴾

تخصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة الح امكن في رواية ابن ماجه عن عبد الله «ان من خير اعمالكم الصلاة» وفي بعض روايات البيهقي ثبات من وفي بعضها خلفها واسناد روايت عبد الله فيه ضعف واسناد روايت ثوبان جيد لكن من رواية سالم بن ابي الجعدى عن ثوبان وقال احمد بن حنبل لم يسمع سالم من ثوبان وذكره مالك في الموطأ مرسلًا معضلاً فقال باغى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «استقيموا ولن تخصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة ولن يحافظ علي الوضوء الا مؤمن» قال صاحب مطالع الأنوار الزموا طريق الاستقامة وقاربوا سدود افانكم لا تطبقون جميع اعمال البر ولن تخصوا أن تطبقوا الاستقامة في جميع الاعمال وقبل لن تخصوا مالكم في الاستقامة من التواب العظيم: أما حكم المسألة فالذهب الصحيح المشهور أن الصلاة أفضل من الصوم وسائر عبادات البدن وقال صاحب المستظري في كتاب الصيام اختلف في الصلاة والصوم ايها افضل فقال قوم الصلاة افضل وقال آخرون الصلاة بمكة افضل والصوم بالمدينة افضل قالوا الاول أصح ويحتاج بترجيح الصوم بحديث ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وانا اجزي به والصوم جنة وللصائم فرحتان يفرحهما اذا فطر فرح واذا لقي ربه فرح بصومه» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لم «كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر امثالها الى سبعمائة قال الله تعالى الا الصوم فانه لي وانا اجزي به يدع شهوته وطعامه من اجل» وعن سهل بن سعد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ان في الحجة بابا يقال له الريان يدخل فيه الصائمون لا يدخل منه غيرهم» رواه البخاري ومسلم واما الدليل لترجيح الصلاة وهو المذهب فأحاديث كثيرة في الصحيح مشهورة (منها) «حديث نبي الاسلام علي خمس» وقسبق وموضع الدلالة منه تقديم الصلاة علي الصوم والعرب تبدأ بالام (وحديث) ابن مسعود رضى الله عنه قال «سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أى الاعمال احب الى الله وفي رواية افضل فقال الصلاة لوقتها» رواه البخاري ومسلم وعنه أن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره فانزل الله تعالى (واقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ان الحسنات يذهبهن السيئات) فقال الرجل الى هذا يا رسول الله قال لجميع أمتي» رواه البخاري ومسلم وعن ابي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ارأيتم نهارا يباب احدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه قالوا لا يبقى من درنه شي قال فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا» رواه البخاري ومسلم وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم نفتو الكبائر» رواه مسلم وعن ابي موسى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من صلى البردين دخل الجنة» رواه البخاري ومسلم البردان منفرد ومنها يقع الصلاة بعد العسل بدخول وقتها أو بعد غلبة الظن به وقد صار ذلك مذكورا في باب المواقيت ولكن الغرض هنا الكلام في ستغنى وطسوى ما سبق (أحدها) طهارة الحدث وقد نيين في كتاب الطهارة أنها كيف تحصل فلو لم يكن عند الشروع في الصلاة منظر لم تنعقد صلاته بحال سواء كان عامداً أو ساهياً ولو شرع فيها وهو متطهر ثم احدث نظر إن احدث

الصبح والعصر وعن حمارة بن روية رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لن يالج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها يعني الفجر والعصر» رواه مسلم وعن جندب رضى الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح والعصر فهو في ذمة الله فأنظر يا ابن آدم لا يطالبك الله من ذمته بشيء» رواه مسلم والاحاديث في الباب كثيرة مشهورة ويستدل أيضا لترجيح الصلاة بما ذكره المصنف من كونها تجمع العبادات وتزيد عليها لأنه يقتل بتركها بخلاف الصوم وغيره ولأن الصلاة لا تسقط في حال من الأحوال مادام مكافا إلا في حق الحائض بخلاف الصوم والله اعلم (فان قيل) قول المصنف وتطوعها أفضل التطوع يرد عليه الاشتغال بالعلم فانه أفضل من تطوع الصلاة كما نص عليه الشافعي وسائر الفقهاء وقد سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح فالجواب ان هذا الاراد غلط وغفلة من مورده لان الاشتغال بالعلم فرض كفاية لا تطوع وكلامنا هنا في التطوع والله اعلم *

(فرع) قال ابو عاصم العبادي في كتابه الزيادات الاشتغال بحفظ ما زاد علي الفاتح من القرآن أفضل من صلاة التطوع لان حفظه فرض كفاية *

(فرع) اعلم انه ليس المراد بقولهم الصلاة أفضل من الصوم ان صلاة ركعتين أفضل من صيام أيام أو يوم فان الصوم أفضل من ركعتين بلا شك وانما معناه أن من لم يمكنه الجمع بين الاستكثار من الصلاة والصوم وادأن يستكثر من أحدهما أو يكون غالب عليه منسوب إلى الاستكثار منه ويقتصر من الآخر على المتأكد منه فهذا محل الخلاف والتفضيل والصحيح تفضيل الصلاة والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

(وتطوعها ضربان ضرب تسن له الجماعة (وضرب) لا تسن له فاسن له الجماعة صلاة العيدين والكسوف والاستسقاء وهذا الضرب أفضل مما لا تسن له الجماعة لأنها تشبه الفرائض في سنة الجماعة أو كذا ذلك صلاة العيد لأنها رتبة بوقت كالفرائض ثم صلاة الكسوف لان القرآن دل عليها قال الله تعالى (لا تسجدوا الشمس ولا القمر واسجدوا لله الذي خلقهن) وليس ههنا صلاة تتعلق بالشمس والقمر الا صلاة الكسوف ثم صلاة الاستسقاء ولهذا الصلوات ابواب نذكر فيها احكامها ان شاء الله تعالى وبه الثقة *

باختياره بطلت صلاته لأنها قد بطلت طهارته «وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا صلاة الا بطهارة» (١) ولا فرق بين أن يكون ذا كرا للصلاة او ناسيا لها وهو المراد من قوله في الكتاب فلو أحدث عمدا أو سهوا بطلت صلاته وان أحدث بغير اختياره كما لو سبقه الحدث فلا خلاف في بطلان طهارته وهل تبطل صلاته فيه قولان (الجديد) أنها تبطل لانه لا صلاة إلا بطهارة ولما روى

(١) حديث (لا صلاة الا بطهارة تقدم في الاحداث *

(الشرح) قال أصحابنا تلوع الصلاة ضربان (ضرب) تسن فيه الجماعة وهو العيد والكسوف والاستسقاء وكذا التراويح علي الأصح (وضرب) لا تسن له الجماعة لكن لو فعل جماعة صبح وهو ماسوي ذلك قال أصحابنا وأفضلها وأكثرها صلاة العيد لأنها تشبه الفرائض ولأنها يختلف في كونها فرض كفايه ثم المكوفين ثم الاستسقاء وهذا لا خلاف فيه: وأما التراويح فقال أصحابنا ان قلنا الانفراد بها أفضل قالوا قل الراتبة مع الفرائض كسنة الصبح والظهر وغيرها أفضل منها بلا خلاف وان قلنا بالأصح ان الجماعة فيها أفضل فوجهان مشهوران حكاهما المحامي وامام الحرمين وابن الصباغ وسائر الأصحاب (أحدهما) ان التراويح أفضل من السنن الراتبة لأنها تسن لها الجماعة فاشبهت العيد وهذا اختيار القاضي ابو الطيب في تعليقه والثاني وهو الصحيح باتفاق الأصحاب ان السنن الراتبة أفضل وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله في المختصر لان النبي واخطب علي الراتبة دون التراويح وضعف امام الحرمين وغيره الوجه الاول قال أصحابنا وسبب هذا الخلاف ان الشافعي رحمه الله قال في المختصر واما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد احب الي منه قال امام الحرمين فن أصحابنا

عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فسا احدكم في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة (١) وبهذا قال احمد وروى عن مالك ايضا (والقديم) وبه قال ابو حنيفة انها لا تبطل بل يتوضأ ويبنى علي صلاته وهو أشهر الروايتين عن مالك لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «من قاء او رعف او امدى في صلاته فليصرف وليتوضأ وليبن علي صلاته ما لم يتكلم» (٢) وليس المراد ما اذا فعل ذلك باختياره بالاجماع فيتعين السبق مراداً فان فرغنا علي القديم

(١) قوله (٥) لما روى عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف فليتوضأ وليعد الصلاة هكذا نسب فقال علي بن ابي طالب وهو غلط والصواب علي بن طلق وهو الهامى كذا رواه من طريقه احمد وأصحاب السنن والدارقطني وابن حبان وقال لم يقل فيه وليعد صلاته الا جرير بن عبد الحميد وأعله ابن القطان بان مسلم ابن سلام الحنفي لا يعرف: وقال الترمذي قال البخاري لا أعلم لى بن طلق غير هذا الحديث الواحد ولا أعرف هذا من حديث طلق بن علي كانه رأى أن هذا رجل آخر ومال احمد بن حنبل الي أنهما واحد وقال ابو عبيد لراموالد طلق بن علي

(٢) (حديث) (٥) روى انه صلى الله عليه وسلم من قاء أو رعف أو امدى في صلاته فليصرف وليتوضأ وليبن علي صلاته ما لم يتكلم ابن ماجه والدارقطني من حديث ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصابه قاء او رعف او قلنس او امدى فليصرف فليتوضأ وليبن علي صلاته وهو في ذلك لا يتكلم لفظ ابن ماجه وأعله غير واحد بانه من رواية اسمعيل بن عياش عن ابن جريج ورواية اسمعيل عن الحجازيين ضعيفة وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج فرووه عنه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وصحيح هذه الطريق المرسله محمد بن يحيى الذهلي والدارقطني في الملل وابو حاتم وقال رواية اسمعيل خطأ وقال ابن معين حديث ضعيف وقال ابن عدي هكذا رواه اسمعيل مرة وقال مرة عن ابن

من قال مراد الشافعي ان الافراد بالتراييح افضل من اقامتها جماعة ومنهم من قال اراد ان الرتبة التي لا تصلي جماعة احب الي من التراويح وان شرعت لها الجماعة وهذا التأويل الثاني هو الصحيح عند الاصحاب وقوله الهاملي عن ابن سريج واستدل له بسياق كلام الشافعي ثم قال هذا هو المذهب قال صاحب الشامل هذا ظاهر نصه لانه لم يقل صلاته منفردا افضل : بل قال صلاة المنفرد احب الي منه والله اعلم *

(فرع) قال صاحب الحاوي صلاة كسوف الشمس آكد من صلاة كسوف القمر ويستدل له بالاحاديث الصحيحة من طرق متكررات ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «ان الشمس والقمر آيتان» الحديث قد علم الشمس في جميع الروايات ثم كثر قهولان الارتفاع بالشمس اكثر من القمر *
(نزع) قد ذكرنا ان صلاة الكسوفين افضل من صلاة الاستسقاء بلا خلاف واستدل اصحابنا بما ذكر المصنف ولان صلاة الكسوف مجم عليها وقال ابو حنيفة صلاة الاستسقاء بدعت ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستسقي تارة بالصلاة وتارة بالدعاء بغير صلاة ولم يترك صلاة الكسوف عند وجودها ولان الكسوف يخاف قوتها بالانجلاء كما يخاف فوت الفريضة بخروج الوقت فتأكد لشبهها بها بخلاف الاستسقاء قال اصحابنا ولان الكسوف عبادة محضة والاستسقاء لطلب الرزق فان قيل لانسلم ان الكسوف عبادة محضة بل فيها طلب وبدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم «ان الشمس والقمر آيتان لا يكسفان لموت احد فاذا رايتنهما فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم» وفي رواية «لا يكسفان لموت احد ولكن يخوف الله بهما عباده وفي رواية «فصلوا حتى يفرج الله عنكم» وفي رواية «يخوف الله بهما عباده فاذا رايتنهما شيئا فصلوا وادعوا الله حتى يكشف ما بكم وهذه الالفاظ كلها في صحيح البخاري ومسلم بعضها فيهما وبعضها في احدهما وفيها الفاظ كثيرة نحوها فالجواب ان الكسوف غالبلا يحصل منه ضرر بخلاف القحط فتحمض الكسوف عبادة والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

فلا فرق بين الحدث الاصغر والا كبر كما اذا غلب النوم في صلاته فاحتلم فانه يغتسل ويبنى وقال ابو حنيفة تبطل صلاته ههنا وكيف يبنى ايعود الي الركن الذي سبقه الحدث فيه ام يشتغل بما بعده قال الصيد لاني لو سبقه الحدث في الركوع فيعود الي الركوع لا يجزئه غيره قال ووافقنا ابو حنيفة فيه وفصل امام الحرمين فقال ان سبقه الحدث قبل أن يطمئن فركوعه فلا بد من العود اليه وان كان بعد أن يطمئن فالظاهر انه لا يعود اليه لان ركوعه قد تم في الطهارة وهذا التفصيل هو الذي اوردته المصنف في الوسيط فيجوز أن يجري كلام الصيد لاني علي اطلاقه ويقال لا بد من العود اليه وان اطمأن قبل الحدث ليتقبل منه الي الركن الذي بعده فان الانتقال من الركن الي الركن واجب وقد قدمنا له نظائر ويجب علي المصلي اذا سبقه الحدث وأراد أن يتوضأ

جريح عن أبيه عن عائشة وكلاهما ضعيف وقال احمد الصواب عن ابن جريح عن أبيه عن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ورواه الدارقطني من حديث اسمعيل بن عياش ايضا عن عطاء

وأما ما لا يسن له الجماعة ضربان راتبة بوقت وغير راتبة فاما الراتبة ففيها السنن الراتبة مع الفرائض وأدنى الكمال فيها عشر ركعات غير الوتر وهي ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الصبح والاصل فيه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الظهر سجدتين وبعدها سجدتين وبعدها المغرب سجدتين وبعدها العشاء سجدتين» وحدثنى حفصة بنت عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يصلي سجدتين خفيئتين إذا طلع الفجر» والا كل أن يصلي ثمان عشرة ركعة غير الوتر ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء لما ذكرناه من حديث ابن عمر وأربعاً قبل الظهر وأربعاً بعدها لما روت أم حبيبة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «قال من حافظ علي أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم علي النار» وأربعاً قبل العصر لما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يصلي قبل العصر أربعاً يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة ومن معهم من المؤمنين» والسنة فيها وفي الأربع قبل الظهر وبعدها أن يسلم من كل ركعتين لما رويناه من حديث علي رضي الله عنه .

(الشرح) حديث عمر رضي الله عنهما رواه البخاري ومسلم من طرق والسجدة ركعتان وحديث أم حبيبة رضي الله عنها صحيح رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وحديث علي رضي الله عنهما رواه الترمذي وقال حديث حسن وقدم سبق يان في فصل السلام من صفة الصلاة واسم أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان بن صخر بن حرب وقيل اسمها هند كنيته بابتها حبيبة بنت عبيد الله ابن جحش وكانت من السابقين إلى الاسلام تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم منعت وقيل سبع رضي

وينبئ أن يسعى في تقريب الزمان وتقليل الأفعال بحسب الامكان فليس له أن يعود إلى الموضع الذي كان يصلي فيه بعد ما تطلع أن كان يقدر على الصلاة في موضع أقرب منه الا اذا كان اماماً لم يستخلف أو مأموماً يعني فضيلة الجماعة فها معذوران في العود ذكره في التوبة وما لا يستغنى عنه من السعي إلى الماء والاستسقاء وما أشبه ذلك فلا بأس به ولا يؤمر بالعود والبدار الخارج عن

ابن عجلان وعباد ابن كثير عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقال بعده عطاء وعباد ضعيفان : وقال البيهقي الصواب ارساله وقد رفته ايضاً سليمان ابن ارقم عن ابن أبي مليكة وهو متروك (تنبيه) وقع لامام الحرمين في النهاية وتبعة النزالي في الوسيط وهم عجيب فانه قال هذا الحديث مروي في الصحيح وانما لم يقل به الشافعي لانه مرسل وابن أبي مليكة لم يلق عائشة ورواه اسمعيل بن عياش عن ابن أبي مليكة عن عروة عن عائشة واسمعيل سيء الحفظ كثير الخطأ في ما يرويه عن غير الشاميين وابن أبي مليكة ليس من الشاميين فاشتمل على اوهام عجيبة : احدها قوله ان ابن أبي مليكة لم يلق عائشة وقد لقيها بلا خلاف : ثانيها ان اسمعيل رواه عن ابن أبي مليكة واسمعيل انما رواه عن ابن جريج عنه ثالثها ادخال عروة يه وبين عائشة ولم يدخله احد بينهما في هذا الحديث رابعاً دعواه انه مخرج في الصحيح وليس هو فيها فليته سكت : وفي الباب عن ابن عباس رواه الدارقطني وابن عدي والطبراني ونظفه اذ اعرف احدهم في صلاته فلينصرف فليصل عنه اللهم ثم

الله عنها: وفي الفصل أحاديث صحيحة أيضاً (منها) حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ثم يخرج ويصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين» رواه مسلم وعنه «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاه من بعدها» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يصلي قبل العصر ركعتين» رواه أبو داود بأسناد صحيح وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «رحم الله امرأً أصلي قبل العصر أربعاً» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته: أما حكم المسألة فلا كمل في الرواتب مع الفرائض غير الوتر ثمان عشرة ركعة كما ذكر المصنف وأدنى الكمال عشر كما ذكره منهم من قال ثمان فاسقط سنة العشاء قاله الخضرى ونص عليه وقيل اثنتى عشرة فزاد قبل الظهر ركعتين آخرتين وقيل بزيادة ركعتين قبل العصر وكل هذا سنة وإنما الخلاف في المؤكد منه *

(فرع) في استحباب ركعتين قبل المغرب وجهان مشهوران في طريقة الحرامانيين (الصحيح) منهما الاستحباب لحديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء» رواه البخارى في مواضع من صحيحه وعن أنس رضي الله عنه «قال رأيت كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتدبرون السوراء عند المغرب» رواه البخارى وعنه قال كنا نصلي على عهد رسول الله ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس قبل المغرب فقلت أكلن النبي صلى الله عليه وسلم صلاتها قال كان يرانا نصليها فلم يأمرنا ولم ينهنا رواه مسلم وعنه قال كنا بالمدينة وإذا أذن المؤذن بصلاة المغرب ابتدروا

الاقتصاد ويشترط أن لا يتكلم على ما ورد في الخبر (١) إلا إذا احتاج إليه في تحصيل الماء وهل يشترط أن يمتنع عن أسباب الحدث هذا إلى أن يتوضأ حكى أصحابنا العراقيون وغيرهم عن نص الشافعي رضي الله عنه تقريباً على القديم أنه لو سبقه البول فخرج واستتم الباقي لم يضر ذلك لأن طهارته قد بطلت بما سبق ولم تتأثر الصلاة به فالبول بعده يطرأ على طهارة باطلة فلا يؤثر وقال امام الحرمين تبطل صلاته بما فعله إذا أمكنه التماسك لأن الفعل الكثير يبطل صلاته إذا كان مستغنى عنه فكذلك الحدث إذا كان مختاراً فيه وهذا هو الذى أورده في الكتاب فقال ولا يحدث عمداً والذى أورده الجمهور هو الاول وتقل صاحب البيان هذه الصورة وحكمها عن النص قال واختلفوا في المعنى

ليحد وضوءه وليستقبل صلاته وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك: وعن ابى سعيد الخدرى واقتضاه إذا جاء أحدكم أو رغب وهو في الصلاة أو أحدث فليصرف فليتوضأ ثم ليحجى فليبين على ماضى رواه الدار قطنى وإسناده ضعيف أيضاً وفيه أبو بكر الداهرى وهو متروك ورواه عبد الرزاق في مصنفه موقوفاً على علي وإسناده حسن. وعن سليمان نحوه. وروى الموطأ عن ابن عمر أنه كان إذا رغب رجع فتوضأ ولم يتكلم ثم رجع وبني والشافعى من وجه آخر عنه قال من أصابه رعاف أو مذى أو قيء انصرف وتوضأ ثم رجع فبنى *

(١) (قوله) ويشترط أن لا يتكلم على ما ورد في الخبر يشير إلى ما تقدم في بعض طرقه *

السواري فركعوا ركعتين حتي أن الرجل الغريب، ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها «رواه مسلم» وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه «آتهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري فهذه الأحاديث صحيحة صريحة في استحبابها ومن قال بمن أحبابنا أبو اسحاق الطوسي وأبوزكريا السكري حكاه عنها الرافعي وهذا الاستحباب إنما هو بعد دخول وقت المغرب وقبل شروع المؤذن في إقامة الصلاة وأما إذا شرع المؤذن في الإقامة فيكره أن يشرع في شيء من الصلوات غير المكتوبة للحديث الصحيح «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» رواه مسلم وأما الحديث الذي رواه أبو داود عن ابن عمر قال «ما رأيت أحدا يصلي الركعتين قبل المغرب علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم» فأسناده حسن وأجابه البيهقي وآخرون عنه بأنه نفي ما لم يعله وثبته غيره من علمه فوجب تقديم رواية الذين اتبعوا لكثرة ثبوتهم ولما معهم من علم ما يعله ابن عمر *

(١) كذا بالأصل
لعمري اهـ

(فرع) يستحب أن يصلي قبل العشاء الآخرة ركعتين فصاعدا لحديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة» قال في الثالثة لمن يشاء «رواه البخاري ومسلم والمراد بالأذانين الأذان والإقامة باتفاق العلماء» (فرع) في سنة الجمعة بعدها وقبلها: تسن قبلها وبعدها صلاة وأقلها ركعتان قبلها وركعتان بعدها والأكمل أربع قبلها وأربع بعدها هذا مختصر الكلام فيها: وأما تفصيله فقال أبو العباس ابن القاص في المفتاح في باب صلاة الجمعة سنتها أن يصلي قبلها أربعاً وبعدها أربعاً قال صاحب التهذيب في باب (١) صلاة التطوع بعد صلاة الجمعة كهي بعد صلاة الظهر وقال صاحب البيان في باب صلاة الجمعة قال الشيخ أبو نصر لانس الشافعي فيما يصلي بعد الجمعة والذي يجرئه علي المنع أنه يصلي بعدها ما يصلي بعد الظهر إن شاء ركعتين وإن شاء أربعاً قال صاحب البيان وكذا يصلي قبلها ما يصلي قبل الظهر (قلت) وهذا الذي ادعاه أبو نصر وأقره صاحب البيان عليه من أن الشافعي لانس له في الصلاة بعد الجمعة غلط بل نص الشافعي رحمه الله علي أنه يصلي بعدها أربع ركعات ذكر هذا النص في الام في باب صلاة الجمعة والعديد من كتب اختلاف علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما وهو من أواخر كتب الام قبل كتاب سير الواقدي كذلك رأيت فيه وقل أبو عيسى الترمذي في كتابه عن الشافعي رحمه الله أنه يصلي بعد الجمعة ركعتان فهذا ما حضرني

فمنهم من علل بحاجته الي اخراج البقية ومنهم من علل بان الطهارة قد بطلت بالقدر الذي سبقه فلا أثر لما بعده فعلي الاول لا يجوز ان يحدث حدثاً آخر مستأنفاً وعلي الثاني يجوز ولا يخفى ان جميع ما ذكرناه في طهارة الرقابة فاما صاحب طهارة الضرورة كالمستحاضة فلا اثر لحده المتجدد لا عند الشروع ولا في أثناء الصلاة *

الآن من نص الشافعي وكلام الاحساب رحمهم الله : وأما دليله من الاحاديث فروي ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته » وفي رواية « كان لا يصلي بعد الجمعة حتي ينصرف فيصلّي ركعتين في بيته » رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعا » وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من كن منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها أربعا » وفي رواية إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا بعدها أربعة » رواه مسلم بهذه الروايات الثلاث وفي رواية لابي داود « إذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها أربعا » : وأما السنة قبلها فالعمدة فيها حديث عبد الله بن مغفل المذكور في الفرع قبله « من كل أذانين صلاة » والقياس على الظهور وأما حديث ابن عباس في سنن ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصلي قبل الجمعة أربعا لا يفصل في شيء » منهم « فلا يصح الاحتجاج به لانه ضعيف جداً ليس بشيء » وذكر أبو عيسى الترمذي أن عبد الله بن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربعا وبعدها أربعا واليه ذهب سفيان الثوري وابن المبارك .

(فرع) السنة لمن صلى أربعا قبل الظهر أو بعدها أن يسلم من كل ركعتين لحديث علي رضي الله عنه الذي ذكره المصنف وحديث « صلاة الليل والنهار مثني » ومباني أدلة المسألة ومنهجه إبي حنيفة رحمه الله وغيره إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في آخر هذا الباب وبالله التوفيق وأما الحديث المروي عن إبي ايوب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أربع قبل الظهر ليس فيها تسليم يفتح لمن ابواب السماء » فضعيف رواه ابوداود وضعفه .

قال المصنف رحمه الله .

﴿ وما يفعل قبل الفرائض من هذه السنن يدخل وقتها بدخول وقت الفرض ويبقى وقتها الي ان يذهب وقت الفرض وما كان بعد الفرض يدخل وقتها بالفراغ من الفرض ويبقى وقتها الي ان يذهب وقت الفرض ومن اصحابنا من قال ، يبقى وقت سنة الفجر الي الزوال وهو ظاهر والنص الاول اظهر ﴾ .

قال ﴿ ويجري هذا القول في دفع كل مناقض لا تقصير منه فيه كما اذا انحل ازاره فرده سريعا او وقع عليه نجاسة يابسة فندفها في الحال واقتضاء مدة المسح منسوب الي قصيره وفي تحرق الخف تردد لتقصيره بالذهول عنه ﴾ .

ماسوي الحث من الاسباب الدافعة للصلاة اذا طرأت في الصلاة باختياره بطلت صلاته كما لو احدث باختياره وكل ما يبطل الصلاة اذا طرأ باختياره يبطلها ايضا اذا طرأ الا باختياره لكن اذا كان منتسبا فيه الي تقصير كمالو كان ماسحا علي الخف فاقضت مدة مسح في اثناء الصلاة واحتاج في ذلك الي غسل القدمين او استئناف الوضوء فتبطل صلاته ولا يخرج علي قول سبق الحث لان مقصر بايقاع الصلاة في الوقت الذي تنقضي

(الشرح) قال أصحابنا يدخل وقت السنن التي قبل الفرائض بدخول وقت الفرائض ويقي وقتها ما لم يخرج وقت الفريضة لكن المستحب تقديمها على الفريضة ويدخل وقت السنن التي بعد الفرائض بفعل الفريضة يقي ما دام وقت الفريضة هذا هو المذهب في المسألتين وبه قطع الاكثرون وفي وجه حكمه المصنف وغيره يقي وقت سنة الفجر ما لم تزل الشمس وبه قطع الشيخ ابو حامد في تعليقه وفي وجه حكمه القاضي حسين والمتولي أن سنة الصبح يخرج وقتها بفعل فريضة الصبح وفي وجه حكمه المتولي أن سنة فريضة الظهر التي قبلها يخرج وقتها بفعل الظهر ويصير قضاء وفي وجه حكمه المتولي أيضا أن وقت سنة المغرب يمتد إلى غروب الشفق وإن قلنا لا يمتد وقت المغرب وفي وجه حكمه المتولي أيضا أن وقت سنة المغرب يمتد إلى أن يصلي العشاء ووقت العشاء يمتد إلى أن يصلي فريضة الصبح والمذهب السابق قال المصنف رحمه الله

﴿ وأما الوتر فهو سنة لما روى أبو أيوب الانصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الوتر حق وليس بواجب فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل» وأكثره إحدى عشرة ركعة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة يوتر فيها بواحدة» وأقهر ركعة لما ذكرناه من حديث أبي أيوب وادني الكمال ثلاث ركعات يقرأ في الأولى بعد الفاتحة (سبح اسم ربك الاعلى) وفي الثانية (قل يا أيها الكافرون) وفي الثالثة (قل هو الله أحد) (والمعوذتين) لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ذلك والسنة أن يوتر بما زاد على ركعة أن يسلم من كل ركعتين لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفصل بين الشفع والوتر ولأنه يجهر في الثالثة ولو كانت موصولة بالركعتين لما جهر فيها كالثالثة من المغرب ويجوز أن يجمعها بنسبية لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر والسنة أن يقنت في الوتر في النصف الأخير من شهر

مدة المسح في أثنائها فاشبه المختار في الحدث وقضية هذا أن يقال لو شرب في الصلاة على مدافعة الانجسين وهو يعلم أنه لا تبقى له قوة التماسك في أثنائها ووقع ما علمه تبطل صلاته لا بحالة ولا يخرج علي القولين ولو تخرق خف الماسح في صلاته وظهر شيء من محل الغرض فوجان (أحدهما) أنه تبطل الصلاة بلا خلاف لأنه مقصر من حيث ذهل عن الخف ولم يتعهد ليعرف قوته وضعفه فاشبهه بقضاء المدة (وأظهرهما) أنه على قولي سبق الحدث لأن الإنسان لا يتعهد الخف كله اعتقلا ليعلم مقصر ابتداء البحث عنه وقد يفجأ الخرق لبعض العوارض أيضا أما إذا حدث مناقض في الصلاة لا باختياره ولا تقصير منه فإن أمكن إزالته علي الاتصال بحدوثه كالأشياء عورته فرد الثوب في الحال إذا وقعت عليه نجاسة يابسة فنفض ثوبه وسقطت في الحال فلا يقدح في صحة الصلاة وكذا لو التي الثوب الذي وقعت عليه النجاسة في الحال صحت

رمضان لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال السنة إذا اتصف الشهر من رمضان أن تلعن الكفرة في الوتر بعد ما يقول سمح الله لمن هداه ثم يقول اللهم قاتل الكفرة وقال أبو عبد الله الزبيري يفتت في جميع السنة لما روى أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات وقنت قبل الركوع والمذهب الأول وحديث أبي بن كعب غير ثابت عند أهل النقل وعمل القنوت في الوتر بعد الرفع من الركوع ومن أصحابنا من قال محله في الوتر قبل الركوع لحديث أبي بن كعب والصحيح هو الأول لما ذكرت من حديث عمر رضي الله عنه ولأنه في الصبح يفتت بعد الركوع فكذلك الوتر وقت الوتر ما بين أن يصلي العشاء إلى طلوع الفجر الثاني لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله تعالى زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها من صلاة العشاء إلى طلوع الفجر فإن كان ممن له تهجد فالأولى أن يؤخره حتى يصلي بعد التهجد وإن لم يكن له تهجد فالأولى أن يصلي بعد سنة العشاء لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خاف منكم أن لا يستيقظ من آخر الليل فليوتر من أول الليل ثم ليرقد ومن طمع منكم أن يقوم من آخر الليل فليوتر آخر الليل ﴿الشرح﴾ الوتر سنة عندما بلا خلاف وأقله ركعة بلا خلاف وأدنى كاله ثلاث ركعات وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهي أكثره على المشهور في المذهب وبه قطع المصنف ولا كثره وفي وجهه أن أكثره ثلاث عشرة حكمة جماعة من الحراسانيين وجاءت فيه أحاديث صحيحة من قال بأحدى عشرة بتأولها على أن الراوى حسب معناه سنة العشاء ولو زاد على ثلاثة عشرة لم يجز ولم يصح وتره عند الجمهور وفيه وجه حكمة إمام الحرمين وغيره أنه يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله على أوجه من أعداد من الركعات فدل على عدم انحصاره وأجاب الجمهور عن هذا بأن اختلاف الأعداد إنما هو فيما لم يجاوز ثلاثة عشرة ولم ينقل مجاوزتها فدل على امتناعها والخلاف شبهه بالخلاف في جواز القصر فيما زاد على إقامة ثمانية عشر يوما وفي جواز الزيادة على انتظارين في صلاة الخوف وإذا أوتر بأحدى عشرة فما دونها فالأفضل أن يسلم من كل ركعتين للأحاديث الصحيحة التي سأذكرها إن شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء فإن أراد جمعها بتشهد واحد في آخرها كلها جاز وإن أرادها بتشهدين وسلام واحد يجلس في الآخرة والتي قبلها جاز وحكي الفوراني وإمام الحرمين وجها أنه لا يجوز بتشهدين بل يشترط الاختصار على تشهد واحد وحمل هذا القائل الأحاديث الواردة بتشهدين على أنه كان يسلم في كل تشهد قال الإمام وهذا الوجه ردي لا تعويل عليه وحكي الرافعي وجها عكسه

صلاته ولا يجوز أن ينحبها بيده أو كفه هكذا قل صاحب التهذيب وغيره وإن احتاج في الدفع إلى زمان يتخلل بين عروضه واندفاعه ففيه القولان المذكوران في سبق الحديث: وقول يجرى هذا القول في دفع كل مناقض لا تصير منه فيه يعني به هذه الحالة وإن كان اللفظ مطلقا فما إذا دفعه في الحال فالصلاة صحيحة بلا خلاف ومثال ما يحتاج في دفعه إلى زمان ما إذا تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج إلى الغسل أو

أنه لا يجوز. الاقتصار على تشهد واحد وهذا الوجهان غلطوا الاحاديث الصحيحة مختصرة: ابطالها والصواب جواز ذلك كله كما قدمناه ولكن (١) الافضل تشهد ام تشهدان ام هما على الفضيلة: فيه ثلاثة أوجه واختار الروياني تشهداً فقط اما اذا زاد على تشهدين وجلس في كل ركعتين واقتصار على السلام في الآخرة فوجهان حكاهما الرافعي وغيره أحدهما يجوز ويصح وتره كالوصل في نافله مطلقة بتشهدات وسلام واحد فانه يجوز على المذهب الصحيح كما سذكره قريباً ان شاء الله تعالى والثاني وهو الصحيح لا يجوز ذلك لانه خلاف المتقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قطع امام الحرمين وغيره قال الامام والفرق بينهما بين النوافل المطلقة أن النوافل المطلقة لا حصر لركعاتها وتشهداتها بخلاف الوتر واذا أراد الايمان بثلاث ركعات ففي الافضل اوجه الصحيح ان الافضل أن يصليها منفصلة بسلامين لكثرة الاحاديث الصحيحة فيه ولكثرة العبادات فانه تتجدد النية ودعاء التوجه والدعاء في آخر الصلاة والسلام وغير ذلك والثاني ان وصلها بتسليمة واحدة افضل قاله الشيخ ابو زر بن علي المزني للخروج من الخلاف فان ابا حنيفة رحمه الله لا يصح المنفصلة والثالث ان كان منفرداً فالفصل افضل وان كن اماماً فالوصل حتى تصح صلاته لكل المقتدين والرابع عكسه حكاه الرافعي وهل الثلاث الموصولة افضل أم ركعة فردة فيه اوجه حكاهما امام الحرمين وغيره الصحيح ان الثلاث افضل وبه قال القفال والثاني الفردة افضل قال امام الحرمين وغلا هذا القائل فقال الركعة الفردة افضل من احدي عشرة موصولة والثالث ان كان منفرداً فالفردة افضل وان كن اماماً فالثلاث الموصولة افضل ثم ان الخلاف في التفضيل بين الفصل والوصل انما هو في الوصل ثلاث اما الوصل بزيادة على ثلاث فالفصل افضل منه بخلاف ذكره امام الحرمين والله اعلم ثم ان أوتر بركعة نوى بها الوتر وان اوتر بأكثر واقتصر على تسليمة نوى الوتر ايضاً واذا فصل الركعتان بالسلام وسلم من كل ركعتين نوى بكل ركعتين ركعتين من الوتر هذا هو المختار وله ان ينوى غير هذا مما سبق بيانه في أول حصة الصلاة.

(فرع) في وقت الوتر اما أوله ففيه ثلاثة أوجه الصحيح المشهور الذي قطع به المصنف والجمهور انه يدخل بفرأغه من فريضة العشاء سواء صلى بينه وبين العشاء ثالثة ام لا وسواء اوتر بركعة ام بأكثر فان أوتر قبل فعل العشاء لم يصح وتره سواء تصلى ام سها وظن أنه صلى العشاء ام ظن جوازه وكذا الوصل العشاء ظاناً أنه تطهر ثم أحدث فتوضاً فأوتر فبان انه كان محدثاً في العشاء فوتره باطل والوجه الثاني يدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء وله أن يصلي قبلها حكاه امام الحرمين

طهرت الريح ثوبه وابتعدته ولو اصاب المصلي جرح وخرج منه دم على سبيل الدفق ولم يلوث بالبشرة فقد قال في التمسك لا تبطل صلاته بحال لان المنفصل منه غير مضاف اليه ولعل هذا فيما اذا لم يمكن غسل موضع الانشقاق أو كان ما أمراً بقليل او قلنا القليل من الدم معفو عنه كما سيأتي والاقتد صار ذلك من الطاهر فيجب غسله *

(١) كذا في الأصل
وللإدانة الاستقام
سقطت من النسخ

وآخرون وقطع به القاضي أبو الطيب قالوا سواء تعدا أم سها والثالث أنه إن أوتر بأكثر من ركعة دخل وقته بفعل العشاء وإن أوتر بركعة فشرط صحتها أن يتقدمها نافلة بعد فريضة العشاء فإن أوتر بركعة قبل أن يتقدمها نقل لم يصح وتره وقال إمام الحرمين ويكون تطوعا قال الرافعي ينبغي أن يكون في صحتها نفلا وبطلانها بالكلية بخلاف السابق فيمن أحرم بالظهر قبل الزوال وأما آخر وقت الوتر فالصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور أنه يمتد إلى طلوع الفجر ويخرج وقته بطلوع الفجر وحكي المتولي قولاً للشافعي أنه يمتد إلى أن يصلي فريضة الصبح وأما الوقت المستحب للآتيار فقطع المصنف والجمهور بأن الأفضل أن يكون الوتر آخر صلاة الليل فإن كان لا يتجدد استحباب أن يوتر بعد فريضة العشاء ومستمها في أول الليل وإن كان له تهجد فالافضل تأخير الوتر ليفعله بعد التهجد ويقع وتره آخر صلاة الليل وقال إمام الحرمين والغزالي تقديم الوتر في أول الليل أفضل وهذا خلاف ما قاله غيرهما من الأصحاب قال الرافعي يجوز أن يحمل فعلها على من لا يعتاد قيام الليل ويجوز أن يحمل على اختلاف قول والامرفيه قريب لكل مائع (قلت) والصواب التفصيل الذي سبق وأنه يستحب لمن له تهجد تأخير الوتر ويستحب أيضاً لمن لم يكن له تهجد ووثق باستيقاظه أو آخر الليل أما بنفسه وأما بإيقاظ غيره إن يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل لحديث عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فإذا بقي الوتر أيقظني فأوترت رواه مسلم وفي رواية أنه إذا أوتر قال قومي فأوترى يا عائشة فودليل استحباب الآتيار آخر الليل أحاديث كثيرة في الصحيح منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وآخره وانتهى وتره إلى السحر رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» رواه البخاري ومسلم وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «بادروا الصبح بالوتر» رواه مسلم وعن جابر رضي الله عنه قال «قال رسول صلى الله عليه وسلم من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل» رواه مسلم بلفظه وهذا صريح فيما ذكرناه أولاً من التفصيل ولا معدل عنه وأما حديث أبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنهما «أوصاني خليلي بثلاث لا ادعن

قال (الشرط الثاني طهارة الخبث وهي واجبة في الثوب والبدن والمكان أما الثوب فإن أصاب أحد كيه نجاسة فادى اجتهاده إلى أحدهما ففعله لم تصح صلاته على أحد الوجهين لأنه استيقن نجاسة الثوب ولم يستيقن طهارته)»

النجاسة قسمان (أحدهما) النجاسة التي لا تقع في مظنة العذر والعذر (الثاني) التي تقع فيها أما الأول فيجب الاحتراز عنه في ثلاثة أشياء في الثوب والبدن والمكان ويجوز أن يعلم قوله فهي واجبة بالميم لأن أصحابنا قالوا عن مالك أن إزالة النجاسة عنه لا تجب للصلاة وإنما يستحب ويبدل على وجوب طهارة

حتى أموت صوم ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى وألأناام الأعلی وتررواها مسلم وروى البخاری
حديث أبي هريرة فمحمولان علي من لا يثق بالقيام آخر الليل وهذا التأويل متعين ليجمع بين حديث جابر
وغيره من الأحاديث السابقة من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله والله أعلم *

(فرع) اذا أوتر قبل أن ينام ثم قام وتهدأ لم ينقض الوتر علي الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور
بل يتعبد بما يسر له شفعاً وفيه وجه حكه امام الحرمين وغيره من الخراسانيين
انه يصلي من أول قيامه ركعة يشفعه ثم يتعبد ما شاء ثم يوتر ثانياً ويسمى هذا نقض الوتر والمذهب الأول
لحديث طلق بن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا وتران
في ليلة رواه ابوداود والترمذی والنسائي قال الترمذی حديث حسن *

(فرع) اذا استحبنا الجماعة في التراويح استحبت الجماعة أيضاً في الوتر بعدها باتفاق الاصحاب
فان كان له تعبد لم يوتر معهم بل يؤخره الى آخر الليل كما سبق فان أراد الصلاة معهم صلى نافلة مطلقة
وأوتر آخر الليل وأما في غير رمضان فالمشهور أنه لا يستحب فيه الجماعة وحكي الرافي عن حكاية أبي
الفضل بن عبدان وجهين في استحبابها فيه مطلقاً والمذهب الأول: والمذهب ان السنن أن يفتت في
الركعة الأخيرة من صلاة الوتر في النصف الأخير من شهر رمضان هذا هو المشهور في المذهب ونص
عليه الشافعي رحمه الله وفي وجه يستحب في جميع شهر رمضان وهو مذهب مالك ووجه ثالث أنه
يستحب في الوتر في جميع السنة وهو قول أربعة من كبار أصحابنا أي عبد الله الزبيري وأبي الوليد
اليسابوري وإبي الفضل بن عبدان وأبي منصور بن مهران وهذا الوجه أقوى في الدليل لحديث الحسن
ابن علي رضي الله عنهما السابق في القنوت ولكن المشهور في المذهب ما سبق وبه قال جمهور الاصحاب
قال الرافي وظاهر كلام الشافعي رحمه الله كراهة القنوت في غير النصف الآخر من رمضان قال
ولو ترك القنوت في موضع استحبه سجدة السهو ولو قنت حيث لا يستحب سجدة السهو وحكي الرواني
وجها أنه يفتت في جميع السنة بلا كراهة ولا يسجد السهو تركه من غير النصف الآخر من رمضان
قال وهذا حسن وهو اختيار مشايخ طبرستان *

(فرع) في موضع القنوت في الوتر أوجه الصحيح المشهور بعد الركوع ونص عليه الشافعي رحمه الله
من حرمة وقطع به الا كثرون ومحمه الباقر والثاني قبل الركوع قاله ابن سريج والثالث يتخير
بينهما حكه الرافي وسيأتي دليل الجميع ان شاء الله تعالى فاذا قلنا يقنع علي الركوع فالصحيح المشهور

الثوب قوله تعالى (وثيابك فطهر) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لاسماء رضي الله عنها « حبه ثم
اقرضيه ثم اغسله بالماء ثم صلى فيه » فان اصابه نجاسة وعرف موضعها منه فطريق ازالها بالغسل كما سبق

(١) « حديث » أنه صلى الله عليه وسلم قال لاسماء حبه ثم اقرضيه ثم اغسله بالماء وصلى
فيه تقدم في باب النجاسات *

أنه يقيت بلاكبير وفيه وجه أنه يكبر بعد القراءة ثم يقنت ثم يركع مكبرا حكاك الرافعي رحمه الله •

(فرع) قال اصحابنا لفظ القنوت هنا كهو في الصبح ولهذا لم يذكره المصنف قالوا فبقيت بالهم اهدي فيمن هديت وبقنوت عمر رضى الله عنها وقد سبق بيانها في صفة الصلاة وهل الافضل تقديم قنوت عمر علي قوله اللهم اهدي أم تأخير فيه وجاز قال الرويانى تقديمه أفضل قال وعليه العمل ونقل القاضى أبو الطيب غير تعليقه عن شيوخهم تأخير فيه وهذا هو الذى نختاره لان قولهم اللهم اهدي ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أكد واهم قدم قال الرويانى قال ابن القاص يزيد في القنوت ربنا لاتؤاخذنا في آخر السورة واستحسنه وهذا الذى قاله غريب ضعيف والمشهور كراهة القراءة في غير القيام •

(فرع) حكم الجهر بالقنوت ورفع اليد ومسح الوجه كما سبق في قنوت الصبح •
(فرع) قال اصحابنا يستحب لمن أوتر ثلاث أن يقرأ بعد الفاتحة في الاولى سبح اسم ربك وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين واستدلوا به بالحديث الذى ذكره المصنف وسند كره ان شاء الله تعالى وغيره •

(فرع) يستحب أن يقول بعد الوتر ثلاث مرات سبحان الملك القدوس وأن يقول اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا أحمي ثناء عليك أنت كما أئتمت علي نفسك ففيهما حديثان صحيحان في سنن أبي داود وغيره •

(فرع) اذا أوتر ثم اراد ان يصلي نافلة أم غيرها في الليل جاز بلا كراهة ولا يبعد الوتر كما سبق ودليله حديث عائشة رضى الله عنها وقد سئلت عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كنا فعله سوا كونه طهوره فيبعثه الله ما شاء ان يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيهن الا في الثامنة فيؤذي كره الله ويمجد ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويمجد ويدعوه ثم يسلم تسليما سمعنا ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد رواه مسلم وهو بعض حديث طويل وهذا الحديث محمول على انه صلى الله عليه وسلم صلى الركعتين بعد الوتر يانالجا اذا الصلاة بعد الوتر ويدل عليه أن الروايات المشهورة في الصحيحين عن عائشة روى رواية خلائق من الصحابة رضى الله عنهم في الصحيحين مصرحة بان آخر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وترا وفي الصحيحين

ولو قطع موضع النجاسة حصل الغرض ويلزمه ذلك اذا تعذر الغسل وامكن ستر العورة بالظاهر منه ولم ينقص من قيمته بالقطع أكثر من اجرة مثل الثوب لو استأجره وان لم يعرف موضع النجاسة من الثوب وكان يجوز في كل جزء منه وجب غسل جميعه وكذلك في البدن ولا يجوز الاقتصار علي غسل البعض لا بالتحري ولا دونهم وان أفاد ذلك الشك في نجاسة الباقي لان حصول النجاسة في هذا الثوب متيقن واليقين

أحاديث كثيرة بالامر بكون آخر صلاة الليل وتراكتوا صلى الله عليه وسلم «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتروا وقد تقدم قريبا عن الصحيحين» كقوله صلى الله عليه وسلم «صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فوتر واحدة» رويها في الصحيحين من رواية ابن عمر رضي الله عنهما فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه كان يداوم على ركعتين بعد الوتر وإنما معناه ما ذكرناه أولا من بيان الجواز وإنما بسطت الكلام في هذا الحديث لأنى رأيت بعض الناس يعتدونه يستحب صلاة ركعتين بعد الوتر جالسا أو يفعل ذلك ويدعو الناس اليه وهم جهالة وغباوة أنه بالاحاديث الصحيحة وتنوع طرقها وكلام العلماء فيها فاحذر من الاعتراض به واعتلما ذكرته أولا وبالله التوفيق .

(فرع) في بيان الأحاديث المذكورة في الكتاب في فضل الوتر: الأول حديث أبي أيوب رضي الله عنه قال «قال رسول الله ﷺ الوتر حق على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر واحدة فليفعل» رويها أبو داود وأبو داود باسناد صحيح بهذا اللفظ ورواه هكذا أيضا حاكم على المستدرق وقال حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم وأما الزيادة التي ذكرها المصنف فيه وهي قوله الوتر حق وليس واجب فخرية لا يعرف لها اسناد صحيح وأيضا ما ذكره من الأدلة على عدم وجوب الوتر في فرع مذاهب العلماء فيه إن شاء الله تعالى (الثاني) حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة يوتر منها بواحدة ورواه البخاري ومسلم (الثالث) حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر في الأولي سبع اسم ربك وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد (وللعوذتين) رويها أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من رواية أبي بن كعب رويها الترمذي والنسائي ابن ماجه من رواية ابن عباس لكن ليس في روايتهما ذكر للعوذتين وهو ثابت في حديث عائشة كما ذكرناه (الرابع) حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بقسيلة يسمونها رواء أحمد بن حنبل في مسنده بهذا اللفظ (الخامس) قيل فإن كان يعلم حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لا يسلي في ركعتي الوتر ورواه النسائي باسناد حسن ورواه البيهقي في السنن الكبيرة

لا يدفع بالشك ولو شقه نصفين لم يحز التحريم فيها لجواز أن يكون الشق في موضع نجاسة فيكونا نجسين ولو أصاب شيء رطب طرفا من هذا الثوب لا نحكم بنجاسته لأننا لا نتيقن بنجاسة موضع الإصابة ولو غسل أحد نصفيه ثم غسل النصف الثاني فهو كالوتيقن بنجاسة الكل وغسله هكذا وفي وجهه (أحدهما) أنه لا يظهر حتى يفصل الكل دفعة واحدة (وأظهرها) أنه إن غسل مع النصف الثاني التمدد الذي يجاوره من الأول ظهر الكل وإن لم يفصل إلا النصف في المدة الثانية ظهر الطرفان وبقي المتصف بنجاسة في صورة التيقن ومجتنب في الصورة الأولى ولو نحس واحد من موضعين منحصرين أو موضع واحد شكل عليه كالأوتاجس أحد الكين فادى اجتهاده إلى نجاسة أحدهما فغسله وصلي فيه فله مسألة الكتاب وفي صحة صلاته

باسناد صحيح و قال يشبه أن يكون هذا اختصارا من حديثها في الاتيار بتسع يعني حديثها السابق في الفرع قبله (السادس) حديث قنوت عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه أبو داود في سننه من رواية الحسن البصري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس علي أبي بن كعب فكان يصلي لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم ألا في النصف الباقي فإذا كان العشر الاوخر تخلف فصلي في بيته فكانوا يقولون أبق بي هذا لفظ أبي داود والبيهقي وهو منقطع لان الحسن لم يدرك عمر بل ولد له نيتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورواه أبو داود أيضا عن ابن سيرين عن بعض أصحابه أن أبي بن كعب أمهم يعني في رمضان وكان يقنت في النصف الآخر منه وهذا أيضا ضعيف لانه رواية مجهول (السابع) حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقنت في الوتر قبل الركوع» رواه أبو داود وضعفه وروى البيهقي القنوت في الوتر من رواية ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم وضعفها كلها وبين سبب ضعفها (الثامن) حديث أن النبي ﷺ قال إن الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها من صلاة العشاء إلى طلوع الفجر هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي من رواية خارجة بن حذافة رضي الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال إن الله قد أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر هذا لفظ رواية أبي داود وفي رواية الترمذي فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر وفي إسناد هذا الحديث ضعف وأشار البخاري وغيره من العلماء إلى تضعيفه قال البخاري فيه رجلان لا يعرفان إلا بهذا الحديث ولا يعرف سماع رواية بعضهم من بعض (التاسع) حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خاف الايقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع الحديث رواه مسلم وقد سبق بيانه

(فرع) في لغات الفاظ الفصل الوتر - بفتح الواو وكسر ها - لغتان وأبو أيوب الانصاري اسمه خالد بن زيد شهد بدرا والعقب والمشهد كلها مع رسول صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة شهراً حتى ثبت ما كنهه توفي في الغزو بالقسطنطينية رضي الله عنه وأما أبي بن كعب فهو أبو المنذر ويقال أبو الطفيل شهد العقبة الثانية وبدرا ومنبأه كثيرة ومن أجلها أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ عليه (لم يكن الذين كفروا) السورة وقال امرني الله تعالى ان أقرأها عليك وحديثه هذا مشهور في الصحيحين توفي بالمدينة سنة تسع عشرة

وجان (احدهما) وينسب الي ابن مريج أنها تصح لحصول غلبة الظن بالطهارة (واصحهما) عند معظم الاصحاب أنها لا تصح لان الثوب واحد وقد يتقن نجاسته ولم يتقن الطهارة فيستصحب اليقين و صار كالو خفي موضع النجاسة ولم تنحصر في بعض المواضع ولو فصل أحد السكين عن الثوب واجتهد فيهما فها كاشوين ان غسل ما ظنه نجسا وصلي فيه جاز وان صلي فيما ظنه طاهرا جاز أيضا لانه لم يستيقن نجاسته

وقبل عشرين وقيل ثنتين وعشرين رضى الله عنه (قوله) الوتر حق أى مشروع مأمور به والتهجد هو الصلاة في الليل بعد النوم *

(فرع) في مذاهب العلماء في حكم الوتر مذهبا أنه ليس بواجب بل هو سنة مؤكدة وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم قال القاضي أبو الطيب هو قول العلماء كافة حتى أبو يوسف ومحمد قال وقال أبو حنيفة وحده هو واجب وليس بفرض فإن تركه حتى طلع الفجر أم ولزمه القضاء وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه الوتر سنة مؤكدة ليس بفرض ولا واجب وبه قالت الامة كلها إلا بأحيفة فقال هو واجب وعنه رواية أنه فرض وخالفه أصحابه فقالوا هو سنة قال أبو حامد قال ابن المنذر لا أعلم أحداً وافق بأحيفة في هذا واحتج له بحديث أبي إيوب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الوتر حق على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس» الخ وهو حديث صحيح كما سبق قريباً وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن وعن بريدة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا» رواه أبو داود وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الله زادكم صلاة فحافظوا عليها وهي الوتر» وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» رواه البخاري ومسلم وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أوتروا قبل أن تصبحوا» وعن عائشة رضى الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فإذا أوتر قال قومي فأوترى يا عائشة» رواه مسلم وذكروا أقسية ومناسبات لا حاجة إليها مع هذه الأحاديث * واحتج أصحابنا والجمهور بحديث طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه قال جاء رجل من أهل نجد فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل علي غيرها فقال لا إلا أن تطوع وسأله عن الزكاة والصيام وقال في آخره والله لا أزيد علي هذا ولا أقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم أفلح إن صدق» رواه البخاري ومسلم من طرق واستنبط الشيخ أبو حامد وغيره منه أربعة أدلة (أحدها) أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره أن الواجب من الصلوات إنما هو الخمس (الثاني) قوله هل علي غيرها قال لا

أصلاً فاجتهاده متأيد باستصحاب أصل الطهارة بخلاف ما قبل الفصل ويجرى الوجهان فيما إذا نجس إحدى يديه أو إحدى أصابعه وغسل النجس عنده وصلي وكذلك فيما لو اجتهد في توين وغسل النجس عنده وصلي فيها معالنه استيقن النجاسة في المجموع ولم يستيقن الطهارة لكن الاظهر هنا الجواز وفرقوا بأن محل الاجتهاد الاشتباه بين الشئين فاما إذا اشتبه عليه اجزاء الشئ الواحد

(الثالث) قوله صلى الله عليه وسلم إلا أن تطوع وهذا تصريح بان الزيادة على الخمس إنما تكون بطوعا (الرابع) أنه قال لا يزيدولا اقتصر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أفلح ان صدق وهذا تصريح أنه لا يأتى بترك غير الخمس وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ إلى اليمن فقال ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسولا الله فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد اقترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله تعالى اقترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم رواه البخارى ومسلم وهذا من أحسن الأدلة لان بعث معاذ رضى الله عنه إلى اليمن كان قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل جداً وعن عبد الله بن محيريز عن رجل من بني كنانة يقال له الخدجي قال كان بالشام رجل يقال له أبو محمد قال الوتر واجب فرحت إلى عبادة يعنى بن الصامت - فقلت أن أبا محمد يزعم أن الوتر واجب قال كذب أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد من آتى بهن لم يضيع منهن شيئا جاء وله عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن ضيعهن استخفافا يحتمن جاء ولا عهد له إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة هذا حديث صحيح رواه مالك في الموطأ وأبو داود والنسائي وغيرهم وعن علي رضى الله عنه قال ليس الوتر بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه منها رسول صلى الله عليه وسلم رواه الترمذى والنسائي وآخرون قال الترمذى حديث حسن وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال الوتر امر حسن جميل عمل به النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده وليس بواجب رواه الحاكم وقال صحيح على شرط البخارى ومسلم وعن ابن عمر رضى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يصلى الوتر على راحلته ولا يصلى عليها المكتوبة » رواه البخارى ومسلم واستدل به الشافعى والاصحاب على أن الوتر ليس بواجب (فان قيل) لا دلالة فيه لان منكم ان الوتر واجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان سنة في حق الامة فالواجب أن يقال لو كان على العموم لم يصح على الراحلة كالمكتوبة وكان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز هذا الواجب الخاص عليه على الراحلة فهذه الأحاديث هي التى يعتمد بها فى المسألة واستدل اصحابنا بأحاديث كثيرة مشهورة غير ما سبق لكن أكثرها ضعيفة لا يستحل الاحتجاج بها فيما ذكرته من الأحاديث الصحيحة ابلغ كفاية ومن الضعيف الذى احتجوا به حديث أبي جناب سبجيم ونون عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثلاث هن على فرائض

فلا يؤمر فيه بالاجتهاد ولهذا لا يجتهد اذا خفى عليه موضع النجاست ولم ينحصر في موضعين أو مواضع مخصوصة وإذا كان كذلك فتأثير الاجتهاد فيه أضعف ولو غسل احدى اليدين بالاجتهاد وفصله عن الباقي فجواز الصلاة فيما لم يفصله وحده على الخلاف وإذا غسل أحد اليدين بالاجتهاد تجاوز الصلاة في كل

وهن لكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى» رواه البيهقي وقال ابو جناب الكلبي اسمعيني يا بني حينئذ ضعيف وهو مدلس وانما ذكرت هذا الحديث لابين ضعفه واحذر من الاعتراض به قال اصحابنا ولائها صلاة لا تشرع لها الاذان ولا الاقامة فلم تكن واجبة على الاعيان كالضحى وغيرها واحترزوا بقولهم على الاعيان من الجنائز والنذر: واما الاحاديث التي احتجوا بها فمحولة على الاستحباب والندب المتأكد لا بد من هذا التأويل لجمع بينها وبين الاحاديث التي استدلتنا بها فهذا جواب بعضها ويحجب عن بعضها خصوصا بجواب آخر فحديث أبي أيوب لا يقولون به لان فيه فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وهم يقولون لا يكون الوتر الا ثلاث ركعات وحديث عمر بن شعيب في إسناد المتين بن الصباح وهو ضعيف وحديث بريدة في روايته عبيد الله بن عبد الله العنكي ابو النسيب والطاهر انه منفرد به وقد ضعفه البخاري وغيره ووثقه ابن معين وغيره وادعي الحاكم انه حديث صحيح والله أعلم *

(فرع) في مذاهبهم في فعل الوتر على الراحة في السفر مذهبنا: انه جائز على الراحة في السفر كسائر النوافل سواء كان له عذر ام لا وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم فهم على بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وعطاء والثوري ومالك واحمد واسحق وداود وقال ابو حنيفة وصاحبه لا يجوز الا لعذر دليلنا حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحته في السفر رواه البخاري ومسلم *

(فرع) في مذاهبهم في وقت الوتر واستحباب تقديمه وتأخيره: قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على ان ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر وقت الوتر ثم حكى عن جماعة من السلف أنهم قالوا يمتد وقتها إلى أن يصلي الصبح وعن جماعة أنهم قالوا يفتت لطلوع الفجر وعن استحباب الايمان اول الليل ابو بكر الصديق وعثمان بن عفان وابو الدرداء وأبو هريرة ورافع بن خديج وعبد الله بن عمرو بن العاص لما أسن رضي الله عنهم وعن استحباب تأخيرها إلى آخر الليل عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود ومالك والثوري وأصحاب الرأي رضي الله عنهم وهو الصحيح في مذهبنا كما سبق وذكرنا دليله *

(فرع) في مذاهبهم في عدد ركعات الوتر: فنسبوا ان مذهبنا ان أقله ركعتا وأكثره إحدى عشرة

واحد منها وحده بلا خلاف ولو اشتبه عليه ثوبان طاهر ونجس أو أثواب بعضها طاهر وبعضها نجس فيجهد كما سبق في الاواني فان لم يغلب على ظنه شيء وامكته غسل واحد ليستصحبه في صلاته لزمه ذلك والا فهو كما لو لم يجد الا ثوبا نجسا وسيأتي حكمه في الشرط الثالث ولو غلب على ظنه طهارة أحد الثوبين واستصحبه ثم تغير اجتهد به عمل بمقتضى الاجتهاد والثاني في أظهر الوجهين كما في القبة بخلاف

وفي وجه ثلاث عشرة وما بين ذلك جائز وكلما قرب من أكثره كان أفضل وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم «وقال أبو حنيفة لا يجوز الوتر الا ثلاث ركعات موصولة بتسليمة واحدة كهيئة المغرب قال لو أوتر بواحدة او بثلاث بتسليتين لم يصح ووافقهما فيان الثوري قال اصحابنا لم يقل أحد من العلماء ان الركعة الواحدة لا يصح الا بتاربها غيرها ومن تابعها واحتج لهم بحديث محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن البتراء» وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال الوتر ثلاث كوتر النهار للمغرب قال البيهقي هذا صحيح عن ابن مسعود من قوله وروى مرفوعا وهو ضعيف عن ابن مسعود أيضا ما أجزأت ركعة قط وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان لا يسلم في ركعتي الوتر» رواه الترمذي باسناد حسن واحتج اصحابنا بحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فوتر بواحدة» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الوتر ركعة من آخر الليل» رواه مسلم وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي ﷺ قال «كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة يسلم كل ركعتين ويوتر منها بواحدة» رواه البخاري ومسلم وعن أبي أيوب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل» حديث صحيح رواه أبو داود باسناد صحيح وصححه الحاكم ومسبق بيانه وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء الا في آخرها» رواه مسلم وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «لا توتروا بثلاث او تروا بخمس او بسبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب» رواه الدارقطني وقال اسناده كلهم ثقات والاحاديث في المسألة كثيرة في الصحيح وفيما ذكرناه كفاية قال البيهقي وقد روينا عن جماعة من الصحابة رضي

الاواني حيث لا يصل فيها بالاجتهاد الثاني علي الص لما سبق انه يلزم منه تقض الاجتهاد بالاجتهاد «
قل ﴿ولو اتى طرف عمامته على نجاسة بطلت صلاته وان كان لا يتحرك بحر كته ولو قبض طرف جبل ملقى على نجاسة بطلت صلاته ان كان الملقى للنجاسة يتحرك بحر كته والافوجهان ولو كان علي ساجود كلب أو عنق حمار عليه نجاسة فوجهان مرتبان واولي بالجواز ولو كان رأس الحبل تحت رجله فلا بأس لانه ليس حاملا

ما لبسه المصلي يجب أن يكون طاهرا سواء كان يتحرك بحر كته في قيامه وقعوده أو كان يتحرك بعض اطرافه كذباب العمامة كما لا يجوز ان يكون شيء من ملبوسه نجسا لا يجوز ان يكون ملاقيا للنجاسة فلو اتى طرف عمامته على ارض نجسة او عين نجسة بطلت صلاته وان لم يتحرك كته لانه ملبوسه له ومعدودة من ثيابه فصار كما لو لبس قميصا طويلا لا يرتفع ذيله بارقاعه وكان نجسا لا تصح صلاته وذكر الصيدلاني وآخرون ان عند أبي حنيفة ان لم يتحرك طرف العمامة للملقى على النجاسة بحر كته جازت صلاته فليكن قوله

الله عنهم التطوع او الوتر بركة واحدة مفصلة عما قبلها ثم رواه من طرق باسانيدها عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص ونعيم الدارمي وأبي موسى الأشعري وابن عمرو وابن عباس وأبي أيوب ومعاوية وغيرهم رضي الله عنهم: والجواب عما احتجوا به من حديث البيهقي أنه ضعيف ومرسل وعن قول ابن مسعود الوتر ثلاث أنه محمول على الجواز ونحن نقول به وإن أريد به أنه لا يجوز إلا ثلاث فالأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمة عليه: والجواب عن قوله ما أجزأته صلاة ركعة قط أنه ليس بثابت عنه ولو ثبت لحمل على الفرائض فقد أنه ذكره رداعلي ابن عباس في قوله إن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة فقال ابن مسعود ما أجزأته ركعة من المكتوبات قط والجواب عن حديث عائشة أنه محمول على الأيتار بتسيع ركعات بتسليمة واحدة كما سبق بيانه في موضعه او يحتمل على الجواز جمعا بين الأدلة والله أعلم .

(فرع) في مذاهبيهم فيما يقرأ من أوتر بثلاث ركعات قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يقرأ بعد الفاتحة في الأولى سبح وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحسرة والمعوذتين وحكاه القاضي عياض عن جمهور العلماء وبه قال مالك وأبو داود: وقال أبو حنيفة والثوري وأصحابهم قالوا لا يقرأ المعوذتين وحكي عن أحمد مثله ، نقلها الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة ومن بعدهم دليلنا حديث عائشة رضي الله عنها الذي احتج به المصنف وقد بينا أنه حديث حسن في فرع يسان الأحاديث واعتمدوا أحاديث ليس فيها ذكر المعوذتين وقد قدم عليها حديث عائشة بآيات المعوذتين فإن الزيادة من الثقة مقبولة والله أعلم .

وإن كان لا يتحرك بحركته معلما بالخلاء لذلك ولو قبض طرف جبل أو ثوب وطرفه الآخر نجس أو ملق على نجاسة فإن كان يتحرك ذلك الطرف بارتفاعه وانخفاضه بطلت صلاته لأنه حامل لشيء النجس أو لما هو متصل بالنجاسة وإن كان لا يتحرك فوجهان (أحدهما) تبطل صلاته كما في العمامة لأنه حامل لشيء متصل بالنجاسة (والثاني) أنها لا تبطل لأن الطرف الملاقى للنجاسة ليس محمولا له فإنه لا يرتفع بارتفاعه بخلاف العمامة فإنها مذوبة إليه لبساً والمصلح مأخوذ بطهارة ثيابه وكلام الأكثرين يدل على أن الوجه الأول أرجح عندنا ولو كان طرف الجبل ملق على ساجور كلب أو مشدوداً به فوجهان مرتبان على الصورة السابقة وهذه الصورة أولى بصحة الصلاة لأن بين الكلب وطرف الجبل واسطة وهي الساجور فيكون أبعد عن النجاسة ولو كان طرف الجبل على الكلب فهو والصورة السابقة سواء ولو كان طرف الجبل على موضع طاهر من حمار وعليه نجاسة في موضع آخر فالخلاف فيه مرتب وهذه الصورة أولى بالصحة من صورة الساجور لأن الساجور قد يعد من توابع الجبل وأجزائه بخلاف الحمار هكذا رتب المسائل امام الحرمين وصاحب الكتاب في الوسيط وأشار هنا إلى معظم الغرض وإذا تركت الترتيب وقلت أخذ بطرف جبل طرفه الآخر نجس أو متصل بنجاسة تحصل في الجواب ثلاثة أوجه (أحدها) تصح (والثاني) لا (والثالث) أن كل الطرف

(فرع) في مذاهبهم فيمن أوتر بثلاث هل يفصل الركعتين عن الثلاثة بسلام: فذكرنا اختلاف اصحابنا في الافضل من ذلك وان الصحيح عندنا ان الفصل افضل وهو قول ابن عمر ومعاذ القاري وعبد الله بن عياش ابن ابي ربيعة ومالك واحمد واسحق وابي ثور وقال الاوزاعي كلاهما حسن وقال ابو حنيفة لا يجوز الا موصولات وقد سبق بيان الادلة عليه •

(فرع) في مذاهبهم في القنوت في الوتر: قد ذكرنا ان المشهور من مذهبنا انه يستحب القنوت فيه في النصف الاخير من شهر رمضان خاصة وحكاه ابن المنذر وابي بن كعب وابن عمر وابن سيرين والزييري ويحيى بن وثاب ومالك والشافعي واحمد وحكي عن ابن مسعود والحسن البصري والنخعي واسحق وابي ثور انهم قالوا يقتت فيه في كل السنة وهـ مذهب ابي حنيفة وهو رواية عن احمد وقل به جماعة من اصحابنا كما سبق وعن طاوس انه قال القنوت في الوتر بدعة وهي رواية عن ابن عمر •

(فرع) في مذاهبهم في محل الوتر: قد ذكرنا ان الصحيح في مذهبنا انه بعد رفع الرأس من الركوع وحكاه ابن المنذر عن ابي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وسعيد بن جبير رضي الله عنهم قال به اقول وحكي القنوت قبل الركوع عن عمر وعلي رضي الله عنهما أيضا وعن ابن مسعود وأبي موسى الاشعري والبراء بن عازب وابن عمر وابن عباس وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحيد الطويل وعبد الرحمن بن ابي ليلى واصحاب الرأي واسحق وحكي عن أيوب السخيتي واحمد بن حنبل أنها جائزان وقد سبقت أدلة المسألة في قنوت الصبح وسبق سنالك مذاهبهم في استحباب رفع اليدين ومما احتج به للقنوت قبل الركوع ماري عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يوتر بثلاث يسلم منها ويقتت قبل الركوع وهذا حديث ضعيف ضعفه ابن المنذر وابن خزيمة وغيرهما من الأئمة وحديث آخر عن ابن مسعود رفعه مثل حديث أبي وهو ضعيف ظاهر الضعف •

(فرع) في مذاهبهم في قس الوتر: قد ذكرت أن مذهبنا المشهور انه اذا أوتر في أول الليل ثم نهجد لا يتقض وتره بل يصلي ماشاء شفعاً وحكاه القاضي عياض عن أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وسعد وعمار بن ياسر وابن عباس وعائذ بن عمرو وعائشة وطاوس وعقبة والنخعي

الآخر نجسا او متصلا بعين النجاسة كما لو كان في عنق كلب فلا تصح وإن كان متصلا بشيء طاهر وذلك الطاهر متصل بنجاسة كما لو كان مشدودا في ساجور او خرقة وهما في عنق كلب او كان عنق حمار وعليه حمل نجس فلا بأس وهكذا لورد الخلاف الصيدلاني وتأبيه صاحب التهذيب ثم أعرف ههنا أمورا (أحدها) أن فرض صاحب الكتاب الصورة فيما اذا قبض بيده على طرف الجبل ليس لتخصيص الحكم بالقبض بل لوشده في يده او رجليه أو في وسطه كان كما لو قبض عليه على أن صاحب

وابي مجاز والاوزاعي ومالك واحمد وابي ثور رضي الله عنهم وقالت طائفة ينتقضه فيصلي في أول
تجدد ركعة تشفعه ثم يتشهد ثم يوتر في آخر صلاة حكاية ابن المنذر عن عثمان بن عفان وعلي وسعد
وابن مسعود وابي عمرو وابي عباس وعمر بن ميمون بن واسير بن واسحق رضي الله عنهم دليلنا السابق
عن طلق بن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا وتران في ليلة» وقد
سبق أن الترمذي قال هو حديث حسن ولأن الوتر الأول مضي على صحته فلا يتوجه إبطاله بعد
فراغه ودليل هذه المسائل المختلف فيها عنهم مما سبق في هذا الفصل فحذفناها اختصاراً لأطول الكلام
وبالله التوفيق • قال المصنف رحمه الله •

﴿وأكده هذه السنن الراجعة للفرائض ستة أفجر والوتر لا نهو رديها ما لم يرد في غيرها
وأيهما أفضل فيه قولان قال في الجديد الوتر أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم «إن الله أمدكم بصلاة هي خير
لكم من حمر النعم وهي الوتر» وقال صلى الله عليه وسلم «من لم يوتر فليس منا»
ولأنه مختلف في وجوبه وستة أفجر يجمع على كونها ستة فكان الوتر أكد وقال في
القديم ستة أفجر أكد لقوله صلى الله عليه وسلم «صلوها ولو طردتكم الخيل» ولأنها محصورة لا تختمل الزيادة
والنفصان فهي بالفرائض أشبه من الوتر •

التهديب جعل صورة الشدأولي بالمنع حيث الحقها بمسألة العمامة ولم يحك فيها خلافاً وفي القبض باليد
دوى الوجوه الثلاثة (الثاني الفرق بين أن يكون الطرف الملقى على النجاسة يتحرك بحركته وبين أن
لا يتحرك في الجزم بالمنع في الحالة الأولى وتخصيص الخلاف بالحالة الثانية لم أره إلا للمصنف وإمام
الحرمين ومن تابعهما وعامة الأصحاب أرسلوا الكلام إرسالا سواء منهم من جزم بالمنع ومن أثبت
الخلاف (الثالث) أطلق الكلام في الكلب وهكذا فعل الشيخ أبو محمد الصيدلاني وابن الصباغ وفصل
الاكترون وقالوا إن كان الكلب صغيراً أو ميتاً وطرف الحبل مشدود عليه بطلت صلاته بخلاف
لأنه حامل للنجاسة ويضون به أنه لو مشى لجره وإن كان الكلب كبيراً حياً فاصح الوجوهين أنها تبطل
أيضاً لأنه حامل لشيء متصل بالنجاسة والثاني لأنه لا يمشى باختياره وله قوة الامتناع وإذا كان مشدوداً
في سفينة وموضع الشد طاهر وفي السفينة نجاسة فإن كانت صغيرة تنجر بالجرف فهي كالسكب وإن كانت
كبيرة فلا بأس بكونها مشدوداً في باب دار فيها نجاسة وحكوا وجهاً بعيداً في السفينة الكبيرة أيضاً
ومرر من هذا الفصل صحقوا لنا من قبل أن قضية كلام الأكثرين ترجع وجهه إليه (الرابع) قوله علي
ساجور كلب أو عنق حمار علياً نجاسة فهم أن الشد ليس بشرط بل يجري الخلاف عند حصول الاتصال
والالتقاء والعراقيون من أصحابنا طبقوا على التسوية في الشد لعل السبب فيه أنهم ينظرون إلى
الانجرار عند الجر ولا يكون ذلك إلا بتقدير الشد ثم اتفقت الطوائف على أنه لو جعل رأس الحبل تحت
رجله صحت صلاته في الصور جميعاً لأنه ليس حاملاً للنجاسة ولا مأهراً متصل بنجاسته وما تحت قدمه

(الشرح) الحديثان الأولان سبق يانها في مسائل الوتر وأما حديث سنة الفجر فرواه أبو داود في سننه من رواية أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الحيل » وفي أسناده من اختلف في توثيقه ولم يضعفه أبو داود وعن عائشة رضي الله عنها قالت « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم علي شيء من النوافل أشد تعاهدا منه علي ركعتي الفجر » رواه البخاري ومسلم وعنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » رواه مسلم وعنها « ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من النوافل أسرع منه إلي الركعتين قبل الفجر » رواه مسلم . أما حكم المسئلة قال أصحابنا أفضل النوافل التي لا تسن لها الجماعة السنن الراتبه مع الفرائض وأفضل الرواتب الوتر وسنة الفجر وأيهما أفضل فيه قولان الجديد الصحيح الوتر أفضل والقديم أن سنة الفجر أفضل وقد ذكر المصنف دليلهما وحكى صاحب البيان والرافعي وجه أنهما سواء في الفضيلة فإذا قلنا بالجديد فالذي قطع به المصنف والجمهور أن سنة الفجر تلي الوتر في الفضيلة للأحاديث التي ذكرتها وفيه وجه حكاه الرافعي عن أبي اسحق المروزي أن صلاة الليل أفضل من سنة الفجر وهذا الوجه قوي في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » وفي رواية لمسلم أيضا « الصلاة في جوف الليل » ثم أفضل الصلوات بعد الرواتب الترابيح الضحي ثم ما يتعلق بفعل ركعتي الطواف إذا لم نوجبهما وركعتي الاحرام ونحية المسجد ثم سنة الوضوء وأما قول للمصنف وسنة الفجر يجمع علي كونها سنة فكذا يقوله أصحابنا وقد قل القاضي عياض عن الحسن البصري أنه أوجبها للأحاديث وحكاه بعض أصحابنا عن بعض الحنفية والله أعلم .

(فرع) في مسائل تتعلق بالسنن الراتبة (أحداها) قد سبق أنه إذا لي اربع قبل الظهر أو بعدها أو قبل العصر يستحب أن يكون بتسليمتين ونحو بتسليمة يشهدو يشهدين فإذا صلى اربعاً بتسليمتين ينوي بكل ركعتين ركعتين من سنة الظهر وإذا صلاها بتسليمة وتشهدين فقد سبق في باب صفة الصلاة خلاف في أنه هل يسن قراءة السورة في الأخيرتين كالحلاف في الفريضة (الثانية) يستحب تخفيف سنة الفجر وقد

ظاهر فاشبهه بالوصل على بساط طرفه الآخر نجس .

قال (وأما البدن فيجب تطهيره كما سبق في الطهارة وفيه ما ألتان (أحداها) إذا وصل عظمه بهظم نجس وجب (حو) نزعه وإن كان يخاف الهلاك علي المنصوص ولكن إذا كان متعديا في المجرى بان وجد عظاما طاهرا وإذا لم يكتس العظم بالحم فإن استر سقط حكم النجاسة عنه فان مات قبل النزاع لم ينزع علي النص لأنه ميت كما هو فيه قول مخرج أنه لا ينزع عند خوف الهلاك .

قوله فيجب تطهيره كما سبق في الطهارة لا اختصاص له بالبدن بل حكم إزالة النجاسة به وفي الثوب والمكان واحد فلو ذكر هذا الكلام عند قوله وهي واجبة في الثوب والبدن والمكان المكان أحسن إلا أن يريد به الإشارة إلي الاستنجاء أيضا فان النجاسة التي تصيب البدن تنقسم إلي ما يزال

سبق في باب صفة الصلاة في فصل قراءة السورة أنه بسن أن يقرأ فيها بعد الفاتحة قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا الآية أو قل يا أيها الكفرون وقل هو الله أحد وذكرنا هناك أحاديث صحيحة في هذا ومما يستدل به لا يستحب تخفيفها حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان النبي صلى الله عليه وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى أتى لأقول هل قرأ بأم الكتاب» رواه البخاري ومسلم وعنه قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر إذا سمع الأذان ويخففهما» رواه البخاري ومسلم (الثالثة) السنة أن يضطجع على شقه الأيمن بعد صلاة سنة الفجر ويصليها في أول الوقت ولا يترك الاضطجاع ما أمكنه فإن نذر عليه فصل بينهما وبين الفريضة بكلام

بالماء لا غير وإلى ما يخفف بالحجر ونحوه وهذا من خاصية البدن ثم تكلم ههنا في مسألتين (أحدهما) وصل العظم ومن انكسر عظم من عظامه فجبره بعظم طاهر فلا بأس وإن جبره بعظم نجس وينبغي أن يتذكر أولا أن هذا يتفرع على ظاهر المذهب في نجاسة العظام فينظر أن احتاج إلى الجبر ولم يجد عظما طاهرا يقوم مقامه فهو معذور للضرورة وليس عليه نزع وإن لم يحتج إليه أو وجد طاهرا يقوم مقامه فيجب عليه النزع أن كان لا يخاف الهلاك ولا تلف عضو من أعضائه ولا شيئا من المحذورات المذكورة في التيمم فإن لم يفعل أجبره السلطان عليه ولم تصح صلاته معه لأنه حامل لنجاسة يمكنه إزالتها وقد تعدى بحملها ولا عبرة بالالم الذي يلحقه ولا يخاف منه ولا فرق بين أن يكتسي باللحم وبين أن لا يكتسي خلافا لابي حنيفة حيث قال إذا اكتسى باللحم يجب النزع وإن كان لا يخاف الهلاك لأنه حامل لنجاسة أصابته من خارج ولم تحصل في معدن النجاسة يلزمه إلا إذا اعتدنا القدرة كما لو كانت على ظاهر البدن ومال إمام الحرمين إلى ما ذكره أبو حنيفة وذكر القاضي ابن كجب أن أبا الحسين حكاه عن بعض الأصحاب وإن خاف من النزع الهلاك أو ما في معناه ففي وجوب النزع وجهان (أحدهما) يجب لتفريطه ولو لم ينزع لكان مصليا عمره مع النجاسة ونحن نحتمل سفك الدم في ترك صلاة واحدة (والثاني) وهو المذهب أنه لا يجب إبقاء الروح كما لو كان عليه نجاسة يخاف من غسلها التلف لا يجب عليه غسلها بل يحرم وهذا في حالة الحياة أما لو مات قبل النزع فهل ينزع منه العظم الذي يجب نزع في الحياة فيه وجهان أظهرهما وهو الذي نص عليه في المختصر وغيره أنه لا ينزع لأن فيه مثله وهتك الحرمه الميت ولأن النزع في حالة الحياة إنما أمر به محافظة على شرائط الصلاة فإذا مات زال التكليف وسقط التعبد (والثاني) أنه ينزع لئلا يلقى الله تعالى حاملا للنجاسة ومنهم من خص هذا الوجه بما إذا لم يستر باللحم وقطع بني النزع بعد للوت عند استناره ولنعبد إلى ما يتعلق بلفظ الكتاب قوله وجب نزع وإن كان يخاف الهلاك على المنصوص الخلاف في وجوب النزع يرجع إلى حالة خوف الهلاك وليس هو مختلفا فيه على الإطلاق وقوله ولكن إذا كان متعلما

ودليل تقديمها حديث عائشة السابق في المسألة قبلها ودليل الاضطجاع أحاديث صحيحة منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن» رواه البخاري وعنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فذكر صلاة الليل ثم قالت فإذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركم ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه المؤذن للاقامة» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه» قال له مروان بن الحكم أما يجزي أحدنا ممشاه إلى المسجد حتى يضطجع على يمينه قال لا» حديث صحيح رواه ابوداود بإسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم ورواهما الترمذي مختصراً عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه» قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن عائشة رضي الله عنها قالت «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت مستيقظاً تحدثني والاضطجع» رواه البخاري ومسلم وقولها حدثني والاضطجع يحتمل وجوب أحدهما أن يكون صلى الله عليه وسلم يضطجع يسيراً أو يحدتها والاضطجع كثيراً والثاني أنه صلى الله عليه وسلم في بعض الاوقات اقليلة كان

في الجبر لا يختص بقولنا بوجوب النزاع عند خوف الملاك بل حيث وجب النزاع أما وفاقاً وهو حاله عدم الخوف أو علي أحد المذهبين في حالة الخوف فشرطه ان يكون متعدياً في الجبر وقوله في آخر المسألة وفيه قول مخرج أنه لا ينزع عند خوف الملاك هو المتقابل لقوله ههنا وان كان يخاف الملاك علي المنصوص ولا تعلق له بقوله لم ينزع علي النص لأنه ميت كله وتعييره عن الخلاف في وجوب النزاع بالقولين المنصوص والمخرج من تفرداته ومسائر الاعجاب لم يطلقوا في المسألة إلا وجهين كما قلنا ورجحوا القول بعدم الوجوب وإبراده يشعر بترجيح الوجوب ويجوز أن يقال إنما عبر عن وجوب النزاع بالمنصوص لان الشافعي رضي الله عنه قال في المختصر ولا يصل ما انكسر من عظمه الا بعظم ما يؤكل لحمه ذكياً وان رقبه بعظم ميتة أجبره السلطان علي قلعها وهذا مطلق يتناول حالة الخوف وعدمه ولك ان تعلم قوله وان كان يخاف الملاك بالماء لان الصيد لاني روى عن أبي حنيفة أنه لا ينزع عند خوف الملاك سواء التحم أو لم يلتحم وعند الالتحام لا ينزع خيف الملاك أم لم يخف وقواه بان وجد عظاماً طاهراً معناه عظاماً طاهراً يقوم مقام العظم النجس عند الحاجة الي الجبر وإلا فالتعدي لا يحصل بمجرد وجدان العظم الطاهر وقوله وإذا لم يستر العظم باللحم فان استر سقط حكم نجاسته جواب عن الوجه الذي ذكرنا أن إمام الحرمين مال اليه والظاهر عند الجمهور أنه لا فرق بين ان يستر أولاً يستر حيث أوجبنا النزاع فليكن قوله وإذا لم يستر معلماً بالواو لأنه جعله مشروطاً وكذا قوله سقط حكم نجاسته وقوله فان مات قبل النزاع لم ينزع علي النص لعلك تقول ما معنى قوله لم ينزع معناه أنه لا يجوز النزاع أم أنه لا يجب والجواب أن

يترك الاضطجاع يانا لكونه ليس بواجب كما كان يترك كثير أمن المختارات في بعض الاوقات : **باب الاضطجاع**
 كالوضوء مرة مرة ونظائره ولا يلزم من هذا أن يكون الاضطجاع وتركه سواء ولا بد من أحدهما
 التأويلين للجمع بين هذه الرواية وروايات عائشة السابقة وحديث أبي هريرة المصرح بالامر
 بالاضطجاع والله أعلم وقد نقل القاضي عياض في شرح مسلم استحباب الاضطجاع بعد سنة الفجر عن
 الشافعي واصحابه ثم أنكر عليهم وقال قال مالك وجهور العلماء وجماعة من الصحابة ليس هو سنة بل مسمومة
 بدعة واستدل بان أحاديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر بعد صلاة الليل وفي بعضها بعد
 ركعتي الفجر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر قبل علي أنه لم يكن مقصوده وهذا الذي قاله ردود
 بحديث أبي هريرة الصريح في الامر بها وكونه مسموماً عليه وسلم اضطجع في بعض الاوقات أو أكثرها
 أو كلها بعد صلاة الليل لا يمنع أن يضطجع أيضاً بعد ركعتي الفجر وقد صح اضطجاعه بعدها وأمره به متعين
 المصير اليه ويكون سنة وتركه يجوز جمعاً بين الأدلة وقال البيهقي في السنن الكبير أشار الشافعي إلى أن المراد
 بهذا الاضطجاع الفصل بين النافلة والفريضة فيحصل بالاضطجاع والتحدث أو التحول من ذلك المكان
 أو نحو ذلك ولا يتعين الاضطجاع هنا ما نقله البيهقي والمختار الاضطجاع لظاهر حديث أبي هريرة وأما
 ما رواه البيهقي عن ابن عمر أنه قال هي بدعة فاسناده ضعيف ولأنه نفي فوجب تقديم الإثبات عليه والله
 أعلم (الرابعة) يستحب عندنا وعند أكثر العلماء قبل السنن الراتب في السفر لكنها في الحضرة كدوسنوضح
 المسألة بفروعها ودليلها ومذاهب العلماء فيها في باب صلاة المسافرين إن شاء الله تعالى وبما تقدم
 الاستدلال به حديث أبي قتادة رضي الله عنه الطويل المشتمل على معجزات لرسول الله صلى الله عليه وسلم

قضية التعاليل بهتك الحرمة أنه لا يجوز وقضية التعاليل الثاني أنه لا يجب وقد اختلف كلام الناقلين
 في الوجه المقابل له وهو أنه ينزع منهم من روى الوجوب ومنهم من قال الأولي النزع وقوله لأنه
 ميت كله لفظ الشافعي رضي الله عنه قال في المختصر فإن مات صار ميتاً كله والله حسيه أي محاسبه
 فإن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه واختلفوا في معنى قوله صار ميتاً منهم من قال أراد أنه صار نجساً
 كله مثل ذلك العظم فلا معنى لقلعه واستخرجوا من هذا اللفظ أن له قولاً في نجاسة الأديم بالموت
 ومنهم من قال أراد أنه سقط عنه حكم التكليف بالموت وكنا تأمره بالقطع لحق الصلاة فلا حاجة
 إلى النزع الآن وأعلم أن مداواة الجرح بالدواء النجس والخيط النجس كالوصل بالعظم النجس
 فيجب النزع حيث يجب نزع العظم النجس وكذا الوشق موضعاً من بدنه وجعل فيه دماً وكذا الوشم يده
 بالنزوة أو العظم فإنه نجس عند الفرز وحكي عن تعليق الفراء أنه يزال الوشم بالعلاج فإن لم يمكن
 إلا بالجرح لا يجرح ولا آثم عليه بعد التوبة .

قال في الثانية قال صلى الله عليه وسلم لمن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة
 والمستوسرة وعلة تحريم الوصل أن الشعر أمان أن يكون نجساً أو شعر اجنبي لا يحمل النظر اليه وان كان

وجعل من الفوائد والاحكام والآداب قل فيهم « كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فناموا عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس فصاروا حتى ارتفعت الشمس ثم نزل النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الفداة فصنع كما كان يصنع كل يوم » رواه مسلم وظاهره أن الركعتين هما سنة الصبح (الخامسة) من واظب على ترك الراتبة أو تسبيحات الركوع والسجود ردت شهادته لثبوتها بالدين وقد ذكر أصحابنا المسألة في كتاب الشهادات ومنوضحها هناك ان شاء الله تعالى بدلائلها *

• قال للمصنف رحمه الله •

« ومن السنن الراتبة قيام رمضان وهو عشرون ركعة بعشر تسليمات والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير ان يأمرهم بعزيمة فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه والافضل ان يصليها في جماعة نص عليه أبو يعلى لما روى ان عمر رضي الله عنه جمع الناس على أبي بن كعب ومن أصحابنا من قال فعلها منفرداً أفضل لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ليالي فصولها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقي الشهر والمذهب الاول وانما تأخر النبي صلى الله عليه وسلم لثلاث فرض عليهم وقد روى انه صلى الله عليه وسلم قال خشيت ان تفرض عليكم فتعجزوا عنها » *

مبأنا على احد الوجهين فان كان شعر بهيمة لم تكن للمرأة ذات زوج فهي متعرضة للبهيمة وان كانت ذات زوج فهي ملبسة عليه فان كان باذن الزوج لم يحرم على اقيس الوجهين وفي تحبير الوجنة تردد في الحاقه بالوصل » *

المسألة الثانية وصل الشعر والاصل فيه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال « امن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة » (١) قال علماء العرب الواصلة هي التي تصل الشعر بشعر آخر والمستوصلة هي التي تسأل أن يفعل بها ذلك والوشم غرز ظهر الكف ونحوه بالابرة واشباعه بالعظم ونحوه حتى يخضر والواشمة هي التي تفعل ذلك والمستوشمة هي التي يفعل بها والواشرة التي تشر الاسنان حتى يكون لها اثر وهو التحدد والرقعة في طرف

(١) حديث (لن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة : وروى المؤشمة بدل المستوشمة والمؤشرة بدل المستوشرة متفق عليه من حديث ابن عمر واللفظ للبخاري إلا قوله الواشرة والمستوشرة وقد قال الراضى في التذنيب لها في غير الروايات المشهورة وهو كما قال فقد رويها في مستند عمر بن عبد العزيز للباغندي من حديث معاوية ورواه أبو نعيم في المعرفة في ترجمة عبد الله بن عطاء الاشعري : وقال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط لم أجد هذه الزيادة بمد البحث الشديد إلا أن أبا داود والنسائي روي في حديث عن أبي ربحانة في النهي عن الوشر انتهى وهو في مستند احمد من حديث عائشة قالت

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه مسلم يلفظه ورواه البخاري ومسلم جميعا مختصر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» وأما حديث جمع عمر الناس علي أبي بن كعب رضي الله عنهما فصحيح ورواه البخاري في صحيحه وهو حديث طويل وأما الحديثان الآخران أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها ليالي فصلوها معهم تأخر والحديث الآخر «خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها» فرواهما البخاري ومسلم من رواية عائشة رضي الله عنها (قوله) من غير أن يأمرهم بركعة معناه لا يأمرهم بأمر تحميم والزام وهو الركعة بل أمر ندب وترغيب فيه بذكر فضله وقوله صلى الله عليه وسلم إيماناً أي تصديقاً بأنه حق واحتساباً أي يفعله لله تعالى لا رياء ولا نحوه: أما حكم المسألة فصلاها تراويح سنة بإجماع العلماء ومذهبنا أنها عشرون ركعة بعشر تسليمات ونحو من فرد أو جماعة وأيهما أفضل فيه وجهان مشهوران كما ذكر المصنف وحكما إجماعاً قواين (الصحيح) باتفاق الأصحاب أن الجماعة أفضل وهو المنصوص في البويطي وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين (والثاني) الانفراد أفضل وقد ذكر المصنف دليلها قال أصحابنا العراقيون والصيدلاني والبغوي وغيرهما من الحراسانيين الخلاف فيمن يحفظ القرآن ولا يخاف الكسل عنها لو انفرد ولا تختل الجماعة في المسجد بتخلقه فان فقد أحد هذه الأمور فالجماعة أفضل بلا خلاف وأطلق جماعة في المسألة ثلاثة أوجه ثالثها هذا الفرق

الاسنان تفعله الكبيرة تشبها بالصغار ويزوي بدل المسوشمة والمستوشرة المنوشمة والمتوشرة والمعنى واحد وإذا عرفت ذلك فاعلم أن وصل الشعر حرام وفاقاً في بعض الأحوال وخلافاً في بعضها ثم قد يحرم لمعنى واحد وقد يجتمع له معان وتفصيله أن الشعر أمان نجس وأما ظاهر وهذا التقسيم مفرع علي ظاهر المذهب وهو أن الشعر قد ينجس بالموث فاما الشعر النجس فيحرم وصله لأنه لا يجوز استصحابه في الصلاة وفي غير الصلاة يكون مستعملاً لشيء النجس العين في بدنه استعمال اتصال وذلك حرام في أصح القولين ومكروه في الثاني الا عند ضرورة أو حاجة حقة ونظيره الاذهان بالدهن النجس ولبس جلد الميتة والكلب والخنزير والامتنشاط بمشط عاج كل ذلك حرام علي الأصح وأما غير النجس فينقسم الي شعر آدمي وغيره وهذا التقسيم مفرع علي ظاهر المذهب وهو أن شعر آدمي لا ينجس بالموث والابانة فاما شعر آدمي فيحرم وصله لأن من كرامته أن لا ينتفع بشيء منه بعد موته وانفصاله عنه بل يدفن وايضا فلاه أن كان شعر رجل فيحرم علي المرأة استصحابه والنظر اليه وأن كان شعر امرأة فيحرم عل زوجها أو سيدها النظر اليه وهذا بتقدير أن يكون شعر

كان رسول الله يلحن الواشمة والمؤتشة والواشمة والمؤتشة الحديث : وفي الباب عن ابن عباس أخرجه ابوداود من رواية محاهد عنه قال لعنت الواصلة والمعتوصلة والنامصة والمنتمصة والواشمة والمستوشمة من غير داء : قال ابو داود النامصة التي تنقش الحاجب حتي يرق والمنتمصة المنقول بها ذلك وفيه عن أبي هريرة رواه البخاري وفيه عن عائشة وأسماء بنت أبي بكر وابن مسعود متفق عليها •

وعن حكي الأوجه الثلاثة القاضى أبو الطيب في تعليقه وإمام الحرمين والنزالي قال صاحب الشامل قال أبو العباس وأبو اسحق صلاة التراويح جماعة أفضل من الأفراد لاجتماع الصحابة وإجماع أهل الأمصار على ذلك *

(فرع) يدخل وقت التراويح بالفراغ من صلاة العشاء ذكره البغوى وغيره ويبقى إلى طلوع الفجر وليصلها ركعتين ركعتين كما هو العادة فلو صلى أربع ركعات بتسليمة لم يصح ذكره القاضى حين في فتاويه لأنه خلاف المشروع قال ولا تصح بنية مطابقة بل ينوى سنة التراويح أو صلاة التراويح أوقيام رمضان فينوى في كل ركعتين ركعتين من صلاة التراويح *

(فرع) في مذاهب العلماء في عدد ركعات التراويح * مذهبنا أنها عشرون ركعة بعشر تسليكات غير الوتر وذلك خمس ترويعات والترويعات أربع ركعات بتسليمتين هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وداود وغيرهم ونقله القاضى عياض عن جمهور العلماء وحكى أن الأسود بن يزيد كان يقوم بأربعين ركعة ويوتر بسبع وقال مالك التراويح تسع ترويعات وهي سنة وثلاثون ركعة غير الوتر * واحتج أن أهل المدينة يفعلونها هكذا وعن نافع قال أدركت الناس وهم يقومون رمضان بتسع وثلاثين ركعة يوترون منها بثلاث * واحتج أصحابنا بما رواه البيهقي وغيره بالاسناد الصحيح عن السائب بن يزيد الصحابي رضي الله عنه قال * كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب

رجل اجنبى عنها أو شعر امرأة اجنبية عن زوجها أو سيدها وبتقدير أن يتفرع على أن العضو المبان يحرم النظر اليه ومسه وفيه وجهاً فإن كان شعر رجل من محارمها أو شعر امرأة من محارم زوجها أو لم يكن لها زوج أو فرعنا على جواز النظر إلى العضو المبان فلا تسكاد تطرد هذه العلة الأخيرة ويثبت التحريم بظاهر الخبر وبالمعنى الأول ولا فرق في تحريم الوصل بالشعر النجس وشعر الادمى بين أن نكون للمرأة خلية أو ذات زوج وأما شعر غير الادمى فينظر فيه إلى حال المرأة إن لم يكن لها زوج ولا سيد فلا يجوز لها وصله للخبر ولأنها تعرض نفسها للتهمة ولأنها تفر الطالب وذكر الشيخ أبو حامد طائفة أنه يكره ولا يحرم والأول أظهر وبه قال القاضي ابن كج والأكثرون فإن كان لها زوج أو سيد فلا يجوز لها الوصل بغيره لأنه تفريراه وتلبيس عليه وإن وصلت بأذن فوجهاً (أحدهما) للمنع أيضاً لعموم الخبر (واقيدهما) وأظهرهما الجواز كما أثر وجوه الزينة المحببة إلى الزوج وقال الشيخ أبو حامد ومتبعوه لا يحرم ولا يكره إذا كان لها زوج ولم يفرقوا بين أن ياذن أولاً ياذن

(١) (قوله) وفي وصل الزوجة باذن الزوج وجهاً أحدهما المنع لعموم الخبر: (قلت) وفيه حديث خاص رواه البخارى من حديث عائشة أن امرأة من الأنصار زوجت ابنتها فتمشط شعرها فقالت للنبي صلى الله عليه وسلم أن زوجها أمرنى أن أصل في شعرها فقال لا إله إلا الله قد لمن الواصلات ولمس نحوه *

رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة وكانوا يقومون بثلاثين وكانوا يتوكلون على عصيهم في عهد عثمان من شدة القيام وعن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثلاث وعشرين ركعة رواه مالك في الموطأ عن يزيد بن رومان ورواه البيهقي لكنه مرسل فان يزيد بن رومان لم يدرك عمر قال البيهقي يجمع بين الروايتين بأنهم كانوا يقومون بعشرين ركعة ويوترون بثلاث وروى البيهقي عن علي رضي الله عنه أيضا قيام رمضان بعشرين ركعة وأما ما ذكره من فعل أهل المدينة فقال أصحابنا سببه أن أهل مكة كانوا يطفون بين كل ترويختين طوافا ويصلون ركعتين ولا يطفون بعد الترويخة الخامسة فأراد أهل المدينة مساواتهم فجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات فزادوا ست عشرة ركعة وأوتروا بثلاث فصار المجموع تسعا وثلاثين والله أعلم *

(فرع) قال صاحبنا الشامل والبيان وغيرهما قال أصحابنا ليس لأهل المدينة أن يفعلوا في التراويح فعل أهل المدينة فيصلوها ستا وثلاثين ركعة لأن لأهل المدينة شرفا بمهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدفنه بخلاف غيرهم وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه قال الشافعي إنما غير أهل المدينة فلا يجوز أن يماروا أهل مكة ولا ينافسوه *

(فرع) فيما كن الساف يقرءون في التراويح: روى مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن عبد الرحمن الأعرج قال ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفر في رمضان قار وكان

وسوى ابن كج بن حالي الاذن وعدمه وحكي في الجواز وجهين فهما هذا حاصل المسألة وقوله وعلة تحريم الوصل يوم الجزم بالتحريم على الإطلاق ورد الكلام الى العلة لكنه لم يرد ذلك الا براه يقول آخر المحرم على أقس الوجوه وإنما أراد أن يبين وأوضح التحريم خلافاً وقاقاع التعرض للمعاني الموجبة للتحريم بقوله أما أن يكون نجسا أي فيحرم وهو إشارة الى قسم النجس من الشعور وغير النجس أي ما ذكرناه أما شعر الآدمي وقوله أو شعر أجني إشارة رالية وأما شعر غيره وهو قوله أو شعر بيمة وإنما قال أو شعر أجني لأنه أراد التعليل بالمعنى الثاني على سبق دون المعنى الاول وهو كرامة الآدمي والشعر الموصول مباني فين أن في تحريم النظر الى الأعضاء المباني وجهين يعرف أن التحريم معال لهذا المعنى إنما يستمر على قولنا بتحريم النظر وأما أنه نص في هذا للوضع على وجهين في تحريم النظر والذي أجاب به في أول كتاب النكاح إنما هو التحريم حيث قلناه والأعضاء المباني كالتصل وسنشرح للمسألة ثم إن شاء الله تعالى (وقوله) نعم تعرضة للتهمة أي فيحرم عليها وكذا قوله أنهى ملبسته عليه وكان حذف ذكر التحريم اكتفاء بقوله أو لا وعلة تحريم الوصل ولا بأس لو أعلنت قوله أما أن يكون نجسا بالحاء والواو لأن عندنا الشعر لا يكون نجسا أصلا وهو قول لنا وأما قوله وفي تحميم الوجنة تردد فاعلم أن الصيدلاني والقاضي الحمين ذكر في طريقهما أن تحميم الوجنة كوصل الشعر ما هو فلا يجوز أن كانت المرأة خلية ولا إذا كانت ذات زوج ولم يأذن لها وإن فعلته باذن فقيه وجهان واستبعد امام الحرمين قدس الله روحه الخلاف فيما

القارىء يقوم بسورة البقرة في عمار كاتوا إذا قام بها في ثنى عشرة ركة رأى الناس أنه قد خفف وروى مالك أيضا عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال سمعت أبي يقول كنا ننصرف في رمضان من القيام فاستعجل الخدم بالسحور مخافة الفجر وروى مالك أيضا عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد قال أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبي بن كعب ونجاشي الداري أن يقرأوا للناس وكان القارىء يقرأ بالمائتين حتى كنا نعتد على العصا من طول القيام وما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر وروى البيهقي بإسناده عن أبي عثمان الهندي قال سمع عمر بن الخطاب بثلاثة قراء قاستقرأهم فأمر أمرهم فراءة أن يقرأوا ثلاثين آية وأمر أوسطهم أن يقرأوا خمسا وعشرين وأمر أبطأهم أن يقرأوا عشرين آية *

(فرع) عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حشمة وعن عرفة الثقفي قال كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يأمر الناس بقيام شهر رمضان ويجعل للرجال إماما وللنساء فكنت أنا إمام النساء رواهما البيهقي *

إذا كان بأذن الزوج وخصه بالوصل لأنه ورد فيه النهي وفيه تغيير للخلة وليس في التحبير نهى ولا تغيير ظاهر إذا الوجنة قد تحمر لعرض غضب أو فرح فعلي هذا لا تلحق الوجنة بوصل الشعر الطاهر على الإطلاق بل هو جائز عند الأذن بلا خلاف وعلي الأول يلتحق به مطلقا فهذا تنزيل التردد المذكور في الكتاب ومعناه ونسب في الوسيط التردد في المسألة إلى الصيدلاني وليس في كلامه ما يقتضي ذلك ولا حكاية إمام الحرمين عنه والحضاب بالدواد وتطريف الأصابع الحقوه بالتحبير قال في التهاية ويقرب منه تجميد الشعر ولا بأس بتصفيف الطرة وتسويد الأصداغ واطلقوا القول باستحباب الحضاب بالنساء لما بكل حال وقد تنازع معنى التعرض للتهمة في بعض هذه الأحوال إذا كانت خفية فليكن الأمر على تفصيل سنحكيه في فصل سنن الاحرام إن شاء الله تعالى وأما الوشم المذكور في الخبر فلا يجوز بحال والوشم كوصل الشعر الطاهر *

قال (و) أما المكان فليكن كل ما يماس بدنه طاهرا (ح) وما لا يماس فلا بأس بنجاسته إلا ما يحاذي صدره في السجود ففيه وجهان لأنه كالمسحوب إليه *

يجب أن يكون ما يلاقي بدن المصلي وثيابه من موضع الصلاة طاهرا خلافا لأبي حنيفة حيث قال لا يشترط الاطهارة موضع القدمين وفي رواية طهارة موضع القدمين والحيضة ولا يضر نجاسة ما عداه الآن يتحرك بحر كته لنا النهي عن الصلاة في المزبلة والحجرة كما سيأتي ولا سبب له الانجاستها وكما يعتبر ذلك في جهة لاسفل يعتبر في جهة العلو والجوانب المحيطة به حتى لو وقف بحيث يمسك في صلاته بجدار نجس بطلت

(فرع) قد ذكرنا ان الصحيح عندنا ان فعل التراويح في جماعة افضل من الافراد وبه قال جماهير العلماء حتى ان علي ابن موسى التميمي ادعى فيه الاجماع وقال ربيعة ومالك وابو يوسف وآخرون الافراد بها افضل دليلنا اجماع الصحابة علي فعلها جماعة كما سبق *

قال المصنف رحمه الله *

(ومن السنن الراتبة صلاة الضحى وافضلها ثمان ركعات لما روت ام هاني بنت ابي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها ثمان ركعات واقلها ركعتان لما روى ابو ذر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «يصبح على كل سلامي من احدكم صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يصليهما من الضحى» ووقتها اذا اشرق الشمس الى الزوال *)

(الشرح) حديث ام هاني رواه البخارى ومسلم وحديث ابي ذر رواه مسلم واسم ام هاني فاختة وقيل هند وقيل فاطمة اسلمت يوم الفتح وكتبت بابنها هاني الحرة واسم ابي طالب عبد مناف واسم ابي ذر رضي الله عنه جندب وقيل بربيع بضم اللوحدة وتكرير الراء وهو من السابقين الى الاسلام ومناقبه في الصحيحين وغيرهما مشهورة قيل كان رابع من اسلم وقيل خامس وهو كسافي غفاري توفى في خلافة عثمان سنة اثنين وثلاثين بالريضة وقوله صلى الله عليه وسلم علي كل سلامي هو بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم وهو المفصل وجمعه سلاميات بضم السين وفتح الميم وتخفيف الياء وهي المفصل وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه خلق كل انسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل وقوله اذا

صلاته ولو صلى علي بساط تحت نجاسة او علي طرف آخر منه نجاسة او علي سرير قوائمه علي نجاسة لم يضر خلافا لابي حنيفة حيث قل ان كان يتحرك ذلك الموضع يحركه لم يجزوا اذا نجس احد البيتين تحرى كما في الثياب والاواني واذا اشتبه مكن من بيت او بساط فوجها (اصحهما) انه لا يجزى كما لو خفي موضع النجاسة من الثوب الواحد والثاني نعم كما لو اشتبه ذلك في الصحراء يتحرى ويصلي ولو كان ما يلاقى بدنه وثيابه من موضع الصلاة طاهر الكن كان ما يحاذي صدره او بطنه او شيئا من بدنه في السجود نجسا فهل تصح صلاته فيه وجها (احدهما) لا لان القدر الذي يوازيه منسوب اليه بكونه مكن صلاته فيعتبر طهارته كقبضه الفوقاني الذي لا يلاقى بدنه لما كان منسوب اليه تعتبر طهارته (واصحهما) ان صلاته صحيحة لانه ليس حاملا للنجاسة ولا ملاقيا لها فصار كالوصلي علي بساط احد طرفيه نجس تصح صلاته وان عد ذلك مصلا ونسب اليه وقوله فليكن كل ما يماس بدنه طاهرا ينبغي ان يعلم بالماء وكذا قوله فلا بأس بنجاسته لما ذكرناه والمراد ما يماس بدنه وثيابه وقوله وما لا يماس اي لا يماسها وفي لفظ الماسة اشارة الي ان لو كان تحت البساط الذي يصلي عليه نجاسة لم يضر وان كان يصلي علي نجاسة لانه لا يماسه ولو بسط علي النجاسة ثوبا مهلهل التسيج ووصلي عليه فان كان يحصل الماسة والاتقاء في الفرج لم

أشرفت الشمس هكذا هو في النسخ أشرفت بالالف ومعناه اضاءت وارتفعت ومنه قوله تعالى وأشرفت الأرض قال أهل اللغة يقال أشرفت الشمس إذا اضاءت وشرقت طلعت * أما حكم المسألة قال أصحابنا صلاة الضحى سنة مؤكدة وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان ركعات هكذا قال المصنف والأكثرون وقال الروياني والرافعي وغيرهما أكثرها اثنتي عشرة ركعة وفيه حديث فيه ضعف شذ كره أن شاء الله تعالى وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست قال أصحابنا ويسلم من كل ركعتين وينوي ركعتين من الضحى ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال قال صاحب الحاوي وقتها المختار إذا مضى ربع النهار لحديث زيد بن أرقم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الأوابين حين ترمض الفصال رواء مسلم ترمض بفتح التاء والميم والرمضاء الرمل الذي اشتدت حرارته من الشمس أي حين يبول الفصالان من شدة الحر في اختافها *

تصح الصلاة وإن كان لا يحصل الالتقاء لكن النجاسة تحاذى من الفرج يده الموضوعة عليه في السجود أو سائر بدنه فهذا علي الوجهين السابقين في نجاسة ما يحاذى صدره *

قال (وقد نهى عليه السلام عن الصلاة في سبعة مواطن المزبلة والمجزرة وقارة الطريق وبطن الوادي والحمام وظهر الكعبة وأعطان الأبل * أما مسلخ الحمام ففيه تردد * وأعطان الأبل مجتمعها عند الصلدر عن النمل إذ لا يؤمن نقارها هذا حكم النجاسات التي لا عند في استصحابها) *

مما يتعلق بمكان الصلاة الكلام في الأما كن التي ورد النهي عن الصلاة فيها وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الصلاة في سبعة مواطن المزبلة والمجزرة وقارة الطريق وبطن الوادي والحمام ومواطن الأبل وفوق ظهر بيت الله تعالى ويروى بدل بطن الوادي المقبرة (١) فأما المزبلة والمجزرة فالنهي فيها لنجاسة المكان فلو فرش عليه ثوباً أو بساطاً طاهراً صحت الصلاة وتبقي الكراهية لكونه مصلياً على النجاسة وإن كان بينه وبينها حائل وأما قارة الطريق فللنهي فيها معنيان (أحدهما) غلبة النجاسة في الطرق والثاني أن مرور الناس يشغله عن الصلاة قال في التمهيد اختلفوا في أن العلة ماذا وبني عليه الصلاة في جوار الطرق في البراري أن

(١) حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في سبع مواطن تقدم في باب استقبال القبلة *

(قوله) ويروى بدل المقبرة بطن الوادي هذه الرواية: قال ابن الصلاح لم أجد لها نصاً ولا ذكراً في كتب الحديث وكيف يصح والمسجد الحرام إنما هو في بطن واد وقال النووي في الروضة لم يبيح فيه نهى أصلاً *

(فرع) في مختصر من الأحاديث الواردة في صلاة الضحى ويان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها في بعض الاوقات ويتركها في بعضها مخافة أن يستقد الناس وجوبها أو خشية أن يفرض عليهم كما ترك المواظبة على التراويح لهذا المعنى فمن الأحاديث حديث أبي ذر وأمهاني وهما يحيان كما سبق بيانهما وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن أرق» رواه البخاري ومسلم وعن أبي الدرداء نحوه رواه مسلم وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «من حافظ على شفعة الضحى غفر له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر» رواه الترمذي بإسناد فيه ضعف وعن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله» رواه مسلم من طرق كثيرة في بعضها ويزيد ما شاء الله في بعضها ويزيد ما شاء

قلنا النهي للمعنى الأول يثبت فيها أيضاً وإن قلنا للمعنى الثاني فلا وفي صحة الصلاة في الشوارع مع غلبة النجاسات فيها القولان اللذان ذكرناهما في باب الاجتهاد لتعارض الأصل والغالب فإن صححتها فالنهي للتنزيه وإلا فالتحريم فلا يسط شيئاً طاهر اصحت لأعماله وتبقى الكراهة بسبب الشغل: وأما بطن الوادي فسبب النهي فيه خوف السيل السالب للخشوع فإن لم يتوقع السيل ثم فيجوز أن يقال لا كراهة ويجوز أن يتبع ظاهر النهي: وأما الحمام فقد اختلفوا في سبب النهي فيه: منهم من قال سببه أنه يكثر فيه النجاسات والقاذورات فيخاف إصابة الرشايش إياه ومنهم من قال بل سببه أنه مأوى الشيطان فلا يصلي فيه وفي المسلخ وجهان مبنيان على هذين المعنيين أن قلنا بالاول فلا تكره الصلاة فيه وإن قلنا بالثاني فتكرهه وأيضاً فإن دخول الناس يشغله وهذا الوجه أظهر وتصح الصلاة بكل حال في المسلخ وغيره إذا علم طهارة الموضع خلافاً لأحمد: وأما ظهر الكعبة فتحكمه ما سبق في باب الاستقبال وأما إعطان الأبل فقد فسرها الشافعي رضي الله عنه بالمواضع التي تحي إليها الأبل الشاربة ليشرّب غيرها فإذا اجتمعت استبقت وهو المراد من قوله مجتمعا عند الصدر من المنهل وليس النهي فيها المكلن النجاسة فإنه لا كراهة في مراح الغنم وأمر النجاسة لا يختلف روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «إذا أدركتم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلوا فيها فانها سكيمة وبركة وإذا أدركتم وأنتم في أعطان الأبل فخرجوا منها وصلوا فانها جن خلقت من جن (١) ألا ترى إذا نفرت

(١) «حديث» إذا أدركتم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلوا فيها فانها سكيمة وطمأنينة وبركة وإذا أدركتم وأنتم في أعطان الأبل فخرجوا منها وصلوا فانها جن خلقت من جن ألا ترى إذا نفرت كيف تشمخ بأفها الشافعي من حديث عبد الله بن مغفل المزني بهذا وفي أسناده إبراهيم بن أبي يحيى ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان نحوه وليس عندهم ما في آخره ثم رواه الطبراني نحوه بتمامه: وفي الباب عن أبي هريرة وسيرة بن مبيد في السنن وقد تقدم في باب الأحداث من طرق *

وعن عبد الله بن شقيق قال قلت لعائشة رضي الله عنها «أكان النبي ﷺ يصلي الضحى قالت لا إلا أن يجيء من مغيبه» رواه مسلم وعنها قالت «مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبعة الضحى وأنى لا يسبحها» رواه البخاري وعنها قالت «مارأيت رسول الله ﷺ يسبح سبعة الضحى قطواني لا يسبحها وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم» رواه مسلم قال العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يداوم على صلاة الضحى مخافة أن يفرض على الأمة فيعجزوا عنها كما ثبت في هذا الحديث وكان يفعلها في بعض الاوقات كما صرحت بعائشة في الأحاديث السابقة وكذا ذكرته أم هانئ ورواه بها أبو الدرداء وأباهريرة وقول عائشة مما رأته صلاحها لا يخالف قولها كان يصليها لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكون عندها في وقت الضحى إلا في نادر من الاوقات لأنه صلى الله عليه وسلم في وقت يكون مسافراً وفي وقت يكون حاضراً وقد يكون في الحضر في المسجد وغيره وإذا كان في بيت فله

كيف تشمخ بانفها والفرق من وجهين (أحدهما) قال الشافعي رضي الله عنه بين الخبر أنها خلقت من اجن والصلاة تكره في مأوى الجن والشياطين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم «أخرجوا من هذا الوادي فإن فيه شيطانا» (١) والثاني أنه يخاف من نفاها وذلك يبطل الخشوع وهذا المعنى لا يوجد في الغنم ومراح الغنم هو مأواها ليلا وقد يصور في الغنم مثل ما صور في اعطان الابل وحكمها واحد ومأوى الابل ليلا كالموضع المعبر عنه بالعطن نظرا الى انها مخلوقة من الجن ويخاف منها أيضا نعم النفار في الموضع الذي تهف فيه صادرة من المنهل اقرب لاجتماعها وازدحامها جائية وذاهبة فتكون الكراهة فيه اشد وكل واحد من العطن والمراح اكلت نجسا بالابوال والابعار لم تجز الصلاة فيه وإن كنا طاهرين صحت مع اقترانهما في الكراهة وقال احمد لا تصح الصلاة في العطن بحال وأما المقبرة فالصلاة فيها مكروهة بكل حال روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «الارض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» (٢) ثم ادركت جديدة لم تبش او فرش علي نبشها نوباطاهر أو صلى صحت

(١) «حديث» أن رسول الله ﷺ قال أخرجوا بنا من هذا الوادي فإن فيه شيطانا مسلم عن أبي هريرة وقد تقدم في الاذان *

(٢) «حديث» الارض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام الشافعي واحمد وابو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري واختلف في وصله وارساله قال الترمذي رواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان رواية الثوري أصح وأثبت: وروى عن عبد العزيز بن محمد فيه روايتان وهذا حديث فيه اضطراب: وقال البزار رواه عبد الواحد ابن زياد وعبد الله بن عبد الرحمن ومحمد بن اسحاق عن عمرو بن يحيى موصولا . وقال الدارقطني

تسع نسوة وكان يقسم لمن فلو اعتبرت ما ذكرناه لما صادف وقت الضحى عند عائشة الا في نادر من الاوقات وما رآته صلاحها في تلك الاوقات النادرة فقالت ما رآته وعلت بغير رؤية انه كان يصلحها باخباره صلى الله عليه وسلم او باخبار غيره فروت ذلك فلا منافاة بينهما ولكن (٢) وعن أم هانئ أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح صلى سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين رواه أبو داود وهذا اللفظ باسناد صحيح على شرط البخاري وعن أبي ذر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين وان صليتها أربعاً كتبت من المحسنين وان صليتها ستاً كتبت من القانتين وان صليتها ثمانى كتبت من الفائزين وان صليتها عشراً لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وان صليتها ثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتاً في الجنة» رواه البيهقي وضعفه فقال في اسناده نظر وعن نصير بن همار رضي الله عنه قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يقول الله تعالى ابن آدم لا تعجزني من أربع ركعات من أول نهارك أ كفاك آخره» رواه أبو داود باسناد صحيح والله أعلم •

(٢) بإسناد صحيح
لغيره

صلاته خلافاً لاحد وان صلى في مقبرة يعلم أن موضع الصلاة منها منبوش لم تصبح الصلاة لاختلاط صديد اللوي به وإن شك في نبشه فقولان سبقا في نظائر المسألة اظهرهما الجواز لان الاصل الطهارة وبه قال مالك وابن ابي هريرة والثاني المنع لان الغالب في المقابر النش وبه قال ابو اسحق ويكره استقبال القبور في الصلاة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم «نهى ان تتخذ القبور محاريب» (١) هذا تمام الكلام في النجاسات التي ليست هي مظنة العفو والعذر •

قال (٢) اما مطلق الاعذار الخمسة الاولى الاثر على محل النجس ولو حمل المصلي من استجبر لم يجز على أصح الوجهين لان العفو في محل نجس المصلي لا يجز ولو حمل طبراً اجاز وما في البطن ليس له حكم النجاسة

في العلل المرسل المحفوظ وقال فيها حدثنا جعفر بن محمد المؤذن ثقة ثنا السري بن يحيى ثنا أبو نعيم وقيصة ثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد به موصولاً وقال المرسل المحفوظ : وقال الشافعي وجدته عندى عن ابن عينة موصولاً ومرسلان ورجح البيهقي المرسل ايضاً : وقال النووي في الخلاصة هو ضعيف : وقال صاحب الامام حاصل ما علل به الارسال واذا كان الواصل له ثقة فهو مقبول واخش ابن دحية فقال في كتاب التوبة له هذا لا يصح من طريق من الطرق كذا قال فلم يصعب : قلت وله شواهد : منها حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً نهى عن الصلاة في المقبرة أخرجه ابن حبان : ومنها : حديث على ان حبي نهانى ان اصر في المقبرة . أخرجه ابو داود (١) حديث (٢) انه صلى الله عليه وسلم نهى ان تتخذ القبور محاريب لم أره بهذا اللفظ وفي مسلم من حديث ابى مرثد الغنوى رحمه الله تعالى ولا تجلسوا عليها وفي لفظ لا تتخذوا القبور مساجد انى لها كم عن ذلك وفي المتفق عليه من حديث عائشة لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد الحديث ورواه مسلم من حديث ابى هريرة وجندب •

(فرع) قد ذكر المصنف أن صلاة الضحى من السنن الراتبة وأنكر عليه صاحب البيان فقال لم يذكر أكثر أصحابنا الضحى من الرواتب بل هي سنة مستقلة (قلت) والامر في هذا قريب وتسمية المصنف لها راتبة صحيحة ومراده أنها راتبة في وقت مضبوط لأنها راتبة مع فرض كسنة الظهر وغيرها وهذا الذي ذكرناه من كون الضحى سنة هو مذهبننا ومذهب جمهور السلف وبه قال الفقهاء المتأخرون كافة وثبت عن ابن عمر أنه يراها بدعة وعن أن مسعود نحوه * دليلنا الأحاديث المذكورة ويتأول قوله بدعة علي أنه لم يبلغه الأحاديث المذكورة أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يداوم عليه أو أن الجهاد في المساجد ونحوها بدعة وإنما سنة التواضع في البيت وقد اطلت جوابه في شرح صحيح مسلم رحمه الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *

«ومن فاته من هذه السنن الراتبة شيء في وقته ففيه قولان أحدهما لا تقضي لأنها صلاة نفل فلم تقض كصلاة الكسوف والاستسقاء والثاني تقضي لقوله صلى الله عليه وسلم «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» ولأنها صلاة راتبة في وقت فلم تسقط بفوات الوقت إلى غير بدل كالفرائض بخلاف الكسوف والاستسقاء لأنها غير راتبة وإنما تفعل لعرض وقد زال العارض»

قبل الخروج لأنها مستمرة خلقها على منفذ لا مبالاة به علي الأظهر وفي الحاق البيضة المنزلة بالحيوان تردد لأن النجاسة مستمرة مخلقة والقارورة المعصمة الرأس ليست كالبيضة (و) *

القسم الثاني من النجاسات النجاسات الواقعة في مطنة العذر والعفو قد جعل مطلق العذر خسا (أحداها) الآخر علي محل النجوا إذا استنجى بالحجر فهو معفوعه وإن كان ذلك المحل نجسا أما كونه معفوعا عنه فلما سبق من جواز الاقتصار علي الحجر وأما كونه نجسا فلأن المطهر هو الماء فلو خاض في ماء قليل نجس الماء لأن العفو رخصة وتخفيف والخوض في الماء مما تنذر الحاجة إليه ولو حل المصلي من استنجى بالحجر في صحة صلاته وجهان (أحدهما) تصح لأن ذلك الأثر واقع في محل العفو فلا عبرة به كالأثر في المحمول معه وكما يعني عنه من الحامل (وأصحهما) أنها لا تصح لأن العفو عنه من المستحجر إنما كان للحاجة ولا حاجة به إلى محل الغير فصار كما لو حل شيئا آخر نجسا وينسب الوجه الأول إلى الشيخ أبي علي والثاني إلى القفال ويجري الوجهان فيما إذا حل المصلي من علي توبه نجاسة معفو عنها ويقرب منهما الوجهان فيما لو عرق وتلوت بمحل النجس غيره لكن الأصح هنا العفو لتعذر الاحتراز بخلاف محل الغير ولو حل طيرا أو حيوانا آخر لانتجاسة عليه صحت صلاته ولا تنظر إلى ما في بطنه من النجاسة لأنها في معدتها الخلق فلا يعطى لها حكم النجاسة كما في جوف المصلي وما قدمناه من الفرق بين المصلي والمحمول يتقدح هنا لكن روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حل أمامة بنت أبي العاص في صلاته وهي بنت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب (١)

(١) حديث * أنه صلى الله عليه وسلم كان يحمل أمامة بنت أبي العاص وهو في صلاته تقدم في باب الاجتهاد *

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه وهذا لغز رواية مسلم وفي رواية البخاري من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها وقول المصنف لأنها صلاة راتبة احتراز من الكسوف وقوله الى غير بدل احتراز من الجملة قال أصحابنا النواقل قسيان (أحدها) غير مؤقت وإنما فعل لعارض كالكسوف والاستسقاء ونحية المسجد فهذا إذا فات لا يقضي (والثاني) مؤقت كالعيد والضحى والرواتب مع الفرائض كسنة الظهر وغيرها فلهذا فيها ثلاثة أقوال الصحيح منها أنها يستحب قضاؤها قال القاضي أبو الطيب وغيره هذا القول هو المنصوص في

فلذلك قلنا بالصحة وهذا إذا كان الحيوان المحمول طاهرًا لم يمتدحان لم يكن فهو جزء طاهر تنجس بما يخرج من النجاسة فهل تصح الصلاة فيه وجهان (أظهرهما) عند المصنف أنها تصح ولا مبالة بذلك القدر اليسير (والثاني) لا تصح كالأول كل جزء آخر منه نجس وهذا أظهر عند إمام الحرمين ولم يورد في التمسك سواء الوجهان جاريان فيما لو وقع هذا الحيوان في ماء قليل أو مائع آخر وخرج حياله يحكم بنجاسته لنجاسة الممتدح لكن الظاهر ثم العفو لأن الحمل لا تفرض الحاجة إليه إلا على سبيل الدور وصيانة الملاءمات وماثر للمناسبات عنها مما يشق وأيضاً فإن الطيور لم تنزل قصور في المياه الكثيرة والقليلة وكلن الأولون لا يجترزون عنها ولو حمل بيضة صار حشوها دماً وظاهرها طاهر ففي صلاته وجهان حكمهما القفال وغيره (أحدهما) تصح صلاته كالأول حمل حيواناً طاهر الظاهر لأن النجاسة في الصور بين مسترة مخفية (وأظهرهما) أنها لا تصح كالنجاسات الطاهرة إذا حملها بخلاف باطن الحيوان لأن الحيوان أترافى درء النجاسات الأترى أنها إذا زالت نجس جميع الأجزاء وأما البيضة فهي جمد ويجري هذا الخلاف فيما إذا حمل عنقوداً استحلت باطن حباته خراً ولا رشح على ظاهرها وكذلك في كل استار خلقي ولو حمل قارورة مصصمة الرأس بصفر ونحوها وفيها نجاسة فظاهر الذهب وهو المذكور في الكتاب أن صلاته تبطل لأن الاستار ههنا ليس بخلق بخلاف البيضة والحيوان وعن أبي علي بن أبي هريرة أنها تصح لأن النجاسة باطنة لا يخرج منها شيء فاشبهت ما في البيضة وباطن الحيوان ولو حمل حيواناً مذبوحاً بعد غسل الدم عن موضع الذبيح قلدي قاله الأئمة أن الصلاة باطلة بخلاف الحمل في حال الحياة ولم يذكروا ههنا الخلاف المذكور في البيضة ونحوها وذلك جواب منهم على ظاهر الذهب والفضة فالنجاسة مسترة ههنا أيضاً خلقه ويجوز أن يحمل منافذ الحيوان قارفاً والله أعلم وقوله في مسألة حمل الطير لأنها مسترة خلقه فظاهر اللفظ أنها موهمة التعليل بمجرد الاستار خلقه ولو كان كذلك لوجب أن لا يقيم التردد في البيضة لوجود العلة لسكن في الحيوان وجد أمران الاستار الخلقي وكونه في باطن الحيوان فكان بعضهم جعل العلة بمجموع الأمرين ومنهم من جعل البيضة وبعضهم اكتفى بالوصف الأول وجوز حمل البيضة فإذا قوله لأنها مسترة خلقه إشارة إلى الوصف الذي لا بد منه ثم يبقى الكلام في أنه مؤثر وحله أو معشوء آخر وأراد بالبيضة المذكورة التي صار حشوها دماً والأفعى كالحلح للنسب وهو طاهر وقوله القارورة للمصصمة الرأس

الجديد والثاني وهو لا تقضى نصه في القديم وبه قال أبو حنيفة والثالث ما استقل كالعيد والضحي
قضى وما لا يستقل كالرواتب مع الفرائض فلا يقضى وإذا تقضى فالصحيح الذي قطع به العراقيون
وغيرهم أنها تقضى أبدا وحكى الخراسانيون قولاً ضعيفاً أنه يقضى فائت النهار ما لم تقرب شمس
وقائت الليل ما لم يطلع فجره وعلي هذا تقضى سنة الفجر مادام النهار باقياً وحكوا قولاً آخر ضعيفاً
أنه يقضى كل تابع ما لم يصل فريضة مستقبلة فيقضى الوتر ما لم يصل الصبح ويقضى سنة الصبح
ما لم يصل الظهر والباقي على هذا المثال وفيه وجه أنه على هذا القول يكون الاعتبار بدخول وقت
الصلاة المستقبلة لا بفعلها وهذا الخلاف كله ضعيف والصحيح استحباب قضاء الجميع أبداً ودليله
الحديث الذي ذكره المصنف وحديث أبي قتادة السابق قريباً في المسألة الرابعة من مسائل الفرع
المتعلقة بالسنة الراتية أن النبي صلى الله عليه وسلم «قائه الصبح في السفر حتى طلعت الشمس فتوضأ
ثم سجد سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة» رواه مسلم والمراد بالسجدتين ركعتان وحديث
أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى ركعتين بعد العصر فسأله عن ذلك فقال
أنه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فما
هاتان الركعتان بعد العصر» رواه البخاري ومسلم وحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال «من لم يصل ركعتي فجر حتى تطلع الشمس فليصلها» رواه البيهقي بأسناد جيد وعن أبي سعيد
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من نام عن وتره أو نسيه فليصل إذا ذكره» رواه
أبو داود بأسناد حسن ورواه الترمذي بأسناد ضعيف وتكلمت على أسنده وإنما ذكرت هذا
لأنه يغتر بكلام الترمذي فيه من لانس له بطرق الحديث والأسماء فيتوهم ضعف ما ليس هو
بضعيف وإن كان طريق الترمذي فيه ضعيفاً وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه
وسلم «كان إذا فاتته الصلاة من الليل من وجع أو غيره صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة» رواه
مسلم ودلالة هذا الحديث مبنية على الصحيح المختار أن قيام الليل نسخ وحوبه في حق النبي صلى
الله عليه وسلم وصار سنة وسنبط المسألة بأدلتها في الخصائص في أول كتاب النكاح حيث
ذكرها الأصحاب إن شاء الله تعالى وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرناها وفي هذا أبلغ
كفاية وبالله التوفيق *

يعنى بالصف والنجاس وما أشبه ذلك أما التصميم بالخرقة ونحوها فلا يغنى كلف النجاسة في الخرقه
والشمع عند بعضهم كالخرقة والحقه القاضي ابن كج بالخاص *

قال (الثانية) يندر من طين الشوارع فيما يتعذر الاحتراز عنه غالباً وكذا ما على الخف
في حق من يصلى معه *

بلين الشوارع ينقسم إلى ما يغلب على الظن اختلاطه بالنجاسات وإلى ما يستيقن وإلى غيرهما فاما

(فرع) ذكرنا أن الصحيح عندنا استحباب قضاء النوافل الرابعة وبه قال محمد والمزني وأحمد في رواية عنه وقال أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف في أشهر الرواية عنهما لا يقضي دليلنا هذه الأحاديث الصحيحة * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما غير الزاوية التي يتطوع الإنسان بها في الليل والنهار وأفضلها التهجد لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة الليل » وأنها تفعل في وقت غفلة الناس وتركهم الطاعات فكانت أفضل ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « ذاكروا الله في الغافلين كشجرة خضراء بين أشجار يابسة » وآخر الليل أفضل من أوله تمول الله تعالى) كانوا قليلا من الليل ما يهجعون ولا يحارهم يستغفرون) ولأن الصلاة بعد النوم أشق ولأن المصلين فيه أقل فمكن أفضل فإن جزأ الليل ثلاثة أجزاء فالثالث الأوسط أفضل لما روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان ينادي نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه » ولأن الطاعات في هذا الوقت أقل فكانت الصلاة فيه أفضل ويكره أن يقوم الليل كله لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له « تصوم النهار قلت نعم قال وتقوم الليل قلت نعم قال لكى أصوم وأفطر وأصلي وأنام وآتي النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » *

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي هريرة رواه مسلم وأما الحديث الأول عن عبد الله بن عمرو بن العاص فرواه البخاري ومسلم وأما حديثه الآخر فرواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ ولفظه عندهما أن عبد الله بن عمرو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل قلت بلى يا رسول الله قال فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فإن لجسدك عليك حقا وأن لعينك عليك حقا » وذكر الحديث ورواها في الصحيحين هذا اللفظ للذكر في المذهب من رواية أنس وإسماعيل بن عمار في الحديث والنسخ في الحديث الأول عبد الله بن عمر بن الخطاب أو فيقتصر أن يكون عبد الله بن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهذا غلط صريح لا شك فيه ولا تأويل له وصوابه عبد الله بن عمرو بن العاص كما ذكرناه أولا وحديثه هذا في الصحيحين وسائر كتب الحديث قال العلماء التهجد أصل الصلاة

غيرها فلا بأس به وأما ما يطلب على الطن اختلاطه بالنجاسات ففيه قولان سبق ذكرهما في باب الاجتهاد وأما ما تستيقن نجاسته فيعني عن القليل منه لأن الناس لا يلبثهم من الانتشار في حوائجهم وكثير منهم لا يملك الأتوبا واحدا فلو أمروا بالتسل لعظم العناء والمشقة وأما الكثير فلا يعني عنه كسائر النجاسات والقليل هو الذي يتعذر الاحتراز عنه والرجوع في الفرق بينهما الكثير إلى العادة ويختلف الأمر فيه بالوقت وبموضعه من البدن وذكر الأئمة له تقريرا فقالوا القليل المعفو عنه هو الذي لا ينسب صاحبه إلى سقطه أو نكبة أو قلة يحفظ فإن نسب إلى شيء

في الليل بعد النوم وقوله تعالى كانوا قليلا من الليل ما يهجعون قال المفسرون واهل اللغة المجمع النوم في الليل واختلفوا في معنى الآية فقل إن ماصلة وللمنى كانوا يهجعون قليلا من الليل ويصلون أكثره وقيل معناه كن الليل الذي ينامونه كله قليلا وقيل بالوقف على قليلا أي كانوا قليلا من الناس ثم يتبدأ من الليل ما يهجعون أي لا ينامون شيئا منه وضعف هذا القول والاسحار جمع سحر وهو آخر الليل قال للماوردي في تفسيره قال ابن زيد السحر السدس الآخر من الليل وقوله فان جزأ الليل ثلاثة اجزاء يقال جزأ بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان فصيحتان حكاهما ابن السكيت وغيره وبعدها همزة أي قسم اما حكم المسألة قيام الليل سنة مؤكدة وقد تطابقت عليه دلائل الكتاب والسنة واجماع الامة والاحاديث الواردة فيه في الصحيحين وغيرها أشهر من أن تذكر وأكثر من أن تحصر قل اصحابنا وغيرهم والتطوع المطلق بلا سبب في الليل أفضل منه في النهار لحديث أبي هريرة المذكور في الكتاب مع ما ذكره المصنف فان قسم الليل نصفين فالنصف الآخر أفضل وان قسمه أثلاثا مستوية فالثالث الاوسط أفضلها وأفضل منه السدس الرابع والخامس لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص المذكور في الكتاب في صلاة داود صلى الله عليه وسلم وهذا مراد المصنف والشافعي في المختصر وغيرهم بقولهم الثالث الاوسط أفضل وينبغي أن لا يخل بصلاة الليل وان قلته ويكره أن يقوم كل الليل دائما لحديث المذكور في الكتاب فان قيل ما الفرق بينه وبين صوم الدهر غير أيام النهي فانه لا يكره عنه نا فالجواب ان صلاة الليل كله دائما يضر العين وسائر البدن كما جاء في الحديث الصحيح بخلاف الصوم فانه يستوفى في الليل ما فاته

من ذلك فهو كثير وقوله ويعذر من طين الشوارع اراد به القسم الثالث وهو المستيقن بالنجاسة على ما صرح به في الوسيط ثم الذي يغلب على الظن نجاسته في معناه ان فرعا على العمل بالغالب واما قوله وكذا ما على الخف في حق من يصلي معه ما علم أولا أن اصحابنا يحكوا عن الشافعي رضي الله عنه قولين في أنه اذا أصابت أسفل خفه او نعله نجاسة فذلك بالارض حتى ذهب أجزاءها هل تجوز صلاته فيه قالوا لا زعمنا انه لا يظهر الكلام في المعوا حدها وهو القديم أنه تجوز صلاته فيه به قال أبو حنيفة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «إذا أصاب خف أحدكم أذى فليدلك بالارض» (١) ولان النجاسة تكثر في الطرق وغسله كل مرة

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم قال اذا اصاب خف أحدكم اذى فليدلك بالارض فان التواب له ظهور ابو داود وابن السكن والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وهو معلول يختلف على الاوزاعي وسنده ضعيف . وزوى عنه من طريق عائشة ايضا . أخرجه ابو داود أيضا وساقه ابن عدي في الكامل في ترجمة عبد الله ابن سمان وفي ابن ماجة من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا بالطرق يظهر بعضها بعضها واسناده ضعيف . وفي الباب حديث . ام سلمة يظهره ما بعده رواه الاربعة : وفي الباب ايضا . عن انس رواه البيهقي في الخلافيات

من أكل النهار ولا يمكنه نوم النهار إذا صلى الليل لما فيه من تقوية مصالح دينه ودنياه هذا حكم قيام الليل دائماً فاما بعض الليالي فلا يكره أحيائها فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل لعشر الاواخر من رمضان أحيا الليل واتفق أصحابنا على أحياء ليالي العيدين والله أعلم .

(فرع) في مسائل مهمة تتعلق بصلاة الليل (أحداها) بسن لكل من استيقظ في الليل أن يسمح النوم عن وجهه وأن يتسوك وأن ينظر في السماء وأن يقرأ الآيات التي في آخر آل عمران أن في خلق السموات والارض الآيات ثبت كل ذلك في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (الثانية) السنة أن يفتح صلاة الليل بركتين خفيفتين ثم يصلي بعدها كيف شاء الحديث عائشة رضي الله عنها قالت « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل ليصلي افتتح صلاته بركتين خفيفتين » رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا قام أحدكم من الليل فليفتح صلاته بركتين خفيفتين » رواه مسلم (الثالثة) السنة أن يسلم من كل ركعتين وسنوضعه قريباً بدلائله وفروعه أن شاء الله تعالى (الرابعة) تطويل القيام عندنا أفضل من تطويل السجود والركوع وغيرها وأفضل من تكثير الركعات وقد سبقت المسألة بدلائلها ومذاهب العلماء فيها في أول باب صفة الصلاة (الخامسة) هل يستحب المهر بالقراءة في صلاة الليل أم الاسرار أم التوسط بينهما فيه ثلاثة أوجه سبقت بدلائلها في باب صفة الصلاة وذكرت هناك جملة من الأحاديث الواردة في المسألة وهذا الخلاف فيمن لا يتأذى به أحد ولا يخاف به رياء ونحوه فإن اختلف أحد هذين الشرطين أمر بلا خلاف والسنة ترتيب القراءة وتدبرها ولا بأس بتريد الآيات للتدبر وإن طال ترديدها (السادسة) إذا نسي في صلاته فليتركها ولا يرد حتى يذهب عنه النوم الحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا نسي أحدكم في صلاته فليترك حتى يذهب عنه النوم فإن أحدكم وهو ناس لعليه يذهب يستغفر فيسب نفسه » رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قام أحدكم من الليل فاستعجم القرآن علي لسانه فلم يدر ما يقول فليضطجع » رواه مسلم وعن أنس رضي الله عنه

مما يشق فعني عنه فاكتفى بالمسح كحل النجس والثاني وهو الجديد أنه لا يجوز الصلاة فيه ما لم يغسل كالتوب إذا أصابته نجاسة والأذى في الخبر محمول على المستقذرات وذكر القولين شروطاً (أحدها) أن يكون تنجسه بنجاسة لما جرم ياتصق به أما البول ونحوه فلا يكفي فيه ذلك بحال (والثاني) أن يقع ذلك في حال الخفاف فاما ما دام رطباً فلا يغني ذلك بلا خلاف (والثالث) حكى عن الشيخ أبي محمد أن الخلاف فيما إذا كان يمتشي في الطريق فأصابته النجاسة من غير تعمد منه فاما إذا تعمد تلطيف الخف بها وجب الغسل لا محالة ثم قال الأصحاب القنوي علي الجديد ولم يفرقوا في حكايتهما القولين بين

قال «دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وحبل مملود بين سارين فقال ما هذا قالوا الزينب تصلي
 فاذا كسلت أو قرت أمسكت به فقال طوه لي عمل أحدكم نشاطه فاذا كسل أو قرت فليقعده» رواه البخاري
 ومسلم والاحاديث الصحيحة بهذا المعنى مشهورة (السابعة) يستحب للرجل إذا استيقظ لصلاة الليل
 أن يوقظ لها امرأته ويستحب للمرأة إذا استيقظت لها أن توقظ زوجها لها ويستحب لغيرهما أيضا
 لحديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ ليلة فقال سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتنة
 ماذا أنزل من الخزائن: من يوقظ صواحب الحجرات يارب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» رواه البخاري
 وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «طرقه وقاطمة ليلة فقال الاتصليان قال قلت
 يا رسول الله انفسنا بيد الله فاذا شاء أن يعيشا بعثنا فانصرف حين قلت ذلك ثم ممته وهو مول
 يضرب غنمه وهو يقول وكلن الانسان اكثر شيء جدلا» رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «رحم الله رجلا قام من الليل فصلي وأيقظ امرأته
 فان أبت نضح في وجهها الماء رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت زوجها فان أبت نضحت
 في وجهها الماء» رواه أبو داود وغيره بأسناد صحيح وعن أبي سعيد وأبي هريرة جميعا قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم «إذا لايقظ الرجل أهله من الليل فصليا أو صلي ركعتين جميعا كتب من الذكركين
 والذاكرات» رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسناد صحيح (الثامنة) يستحب لمن أراد قيام الليل
 أن لا يناد منه الا قدراً يغلب على ظنه بقرائن حاله انه يمكنه الدوام عليه مدة حياته ويكره بعد
 ذلك تركه والنقص منه لغير ضرورة ودلائل هذا كله في الصحيحين مشهورة منها حديث عائشة
 رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خذوا من الاعمال ما تطيقون فوالله لا يعمل الله
 حتى تملاوا» رواه البخاري ومسلم ومعناه لا ياملكم معاملة المال ويقطع عنكم الثواب حتى تملاوا»
 وعنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «سئل أي العمل أحب إلى الله تعالى قال ادومه وان قل» رواه البخاري
 ومسلم وعنها قالت «كلن عمل رسول صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ديمة» رواه مسلم وعنها قالت كلن رسول الله

القليل والكثير من طين الشوارع المستيقن نجاسته ومن سائر النجاسات الغالبة في الطرق واعلم
 تانيا ان قوله وكذا ما على الحف يعني من طين الشوارع وسائر النجاسات الغالبة في الطرق كالروت
 وغيره لان لفظه في الوسيط وكذا ما على الحف من نجاسة لا يخلو الطريق عن مثلها واذا عرفت
 ذلك فلك ان تقول (ان قلنا) باقديم فيحتمل نجاسة الحف ويكتفى بانتشار جرم النجاسة عنه بذلك
 بعد الجفاف وان قلنا بالحديد فلا يحتمل ذلك فاما معني قوله وكذا ما على الحف فهو جواب على القديم
 ام كيف الحال والحواب ان خروجه على القديم واضح لا ينكرو وراه احتمالان اقربهما أن يكون
 القولان مفروضين في الكثير الذي لا يعني عنه من النجاسات هل يجب غسله اذا اصاب الحف
 ام يكفي فيه ذلك ويكون المراد ما ذكره في الكتاب القليل من الطين المستيقن نجاسته ومن

صلى الله عليه وسلم اذا عمل عملاً اتقى الله وكان اذا نام من الليل أو مرض صلى من النهار ثلثي عشرة
ركعة قالت ومارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح وما يصام شهراً متابعاً
إلا رمضان» رواه مسلم وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم «يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل» رواه البخاري ومسلم وعن
سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «نعم الرجل
عبد الله لو كان يصلي من الليل قال سالم فكان عبد الله بعد ذلك لا ينام من الليل إلا قليلاً» رواه
البخاري ومسلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل نام حتى أصبح
قال ذاك رجل بال الشيطان في أذنيه أو قل في أذنه» رواه البخاري ومسلم والاحاديث في الصحيحين
بمعنى ما ذكرته كثيرة (التاسعة) ينبغي له أن ينوي عند نومه قيام الليل فيه حازمة لا يجوز ما ثبت في
الحديث الصحيح عن أبي الدرداء رضي الله عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أتى فراشه
وهو ينوي أن يقوم فيصلي من الليل فغلبته عينه حتى يصبح كتب له انوى» كان نومه صدقة عليه
من ربه» رواه الترمذي وابن ماجه باسناد صحيح على شرط مسلم (العاشرة) يستحب استحباباً مطلقاً
أن يكثر من الدعاء والاستغفار في ساعات الليل كلها وآكد هذه النصف الآخر وأفضلها لما لا سحر
قال الله تعالى (والمستغفرين بالأسحار) وقال تعالى (وبالأسحار هم يستغفرون) وعن جابر رضي الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ان في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم: أل الله خيراً
من أمر الدنيا والآخرة الا أعطاه إياه وذلك كل ليلة» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ينزل ربنا تبارك وتعالى في كل ليلة حين يبقى من ثلث الليل الآخر
يقول من يدعو فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له» رواه البخاري ومسلم
وفي هذا الحديث وشبهه من احاديث الصفات وآياتها مذهبان مشهوران أحدهما تأويله على ما يليق
بصفات الله سبحانه وتعالى وتنزيهه من الاعمال وسائر صفات المحدث وهذا هو الأشهر عن

الروث وغيره فيعني عنه في الحلف كما في الثوب والبدن من غير غسل ولذلك بل العفو فيه لان
الاحتراس أشق وكذلك يكتفي فيه بذلك على قول ولا يكتفي به في الثوب والبدن بحال فعلي هذا
لا يتعين كلام الكتاب جواباً على التقديم بل القليل معفو عنه بلا خلاف والامر الباقي على التقديم
ايضاً فينظم فيهما الحكم بالعفو مما على الحلف والاحتمال الثاني ان يؤخذ بإطلاق القولين ويترد
في القليل والكثير من هذه النجاسات ويجوز ان يفرق على هذا بين الحلف والثوب بأن الحاصل
على الثوب لطخات قليلة والحاصل على الحلف قدر كبير وايضاً فان الحلف ينزع في الغالب ولا يحتاج
الى استصحابه بخلاف الثوب فعلي هذا يتعين كلام الكتاب جواباً على التقديم ومتى وقع التفرغ
على التقديم مراداً سواء كان ذلك كل المراد او من المراد فيجب ان يريد بقوله وكذا ما على الحلف

للتكلمين والثاني الامساك عن تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله سبحانه عن صفات المحدث لقوله تعالى ليس كشيء. وهذا مذهب السلف وجماعة من التكلمين وحاصله أن يقال لا نعلم المراد بهذا ولكن نؤمن به مع اعتقادنا أن ظاهره غير مراد وله معنى يليق بالله تعالى والله أعلم *

(فرع) الصحيح المنصوص في الام والمختصر أن الوتر يسمى تهجداً وفيه وجه أنه لا يسمى تهجداً بل الوتر غير التهجد *

(فرع) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا مرض العبد أو سافر كتب مثل ما كان يعمل مقبلاً صحيحاً» رواه البخاري *

(فرع) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبالقيولة على قيام الليل» رواه ابن ماجه بأسناد ضعيف: القيولة في اللغة النوم نصف النهار وقد سبق أن أحاديث الفضائل يعمل فيها بالضعيف * قال المصنف رحمه الله *

«وأفضل التطوع بالنهار ما كان في البيت لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «أفضل صلاة المرء في بيته المكتوبة» *

(الشرح) حديث زيد رواه البخاري ومسلم ورواية يزيد بن ثابت بن ضحالك بن زيد الأنصاري النجاشي بالنون والجيم كنيته أبو سعيد وقيل أبو خارجه وقيل أبو عبد الرحمن وكان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان كاتباً لعمر بن الخطاب رضي الله عنه توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وقيل غير ذلك قل أصحابنا وغيرهم من العلماء فعل ما لا تسن له الجماعة من التطوع في بيته أفضل منه في المسجد وغيره سواء في ذلك تطوع الليل والنهار وسواء الرواتب مع الفرائض وغيرها وعجيب من المصنف في تخصيصه بتطوع النهار وكان ينبغي أن يقول وفعل التطوع في البيت أفضل كما قاله في التنبيه وكما قاله الأصحاب وسائر العلماء ودليله الحديث المذكور مع غيره من الأحاديث الصحيحة في ذلك وقد قدمت هذه المسألة بدلاً لها من الأحاديث الصحيحة وفروعها وكلام الأصحاب فيها في أواخر باب صفة الصلاة ومن الأحاديث المهمة التي سبقها حديث أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «مثل البيت الذي يذكر الله تعالى فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه مثل الحى والميت» رواه البخاري ومسلم *

* قال المصنف رحمه الله *

أثر التجاسات المذكورة بعد الجفاف دون عينها فانه لو بقي العين فلا يحتمل على القديم أيضاً كما لا يحتمل على الجديد وعلى الاحتمال الأول ينبغي أن يعنى عن الموت الحاصل على جميع أسفل الحف واطرافه وبعد ذلك قليلاً بخلاف ما لو كان على الثوب والبدن وكذا يعنى عن الموت في حال الرطوبة كما في الثوب والبدن بخلاف ما إذا فرغنا على القديم فإن الفوق يختص بالآثر الباقي بعد الجفاف والدلك ثم

« والسنة ان يسلم من كل ركعتين كما روي عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا رأيت أن الصبح تدر كرك فأتوا بواحدة » وإن جمع ركعات بتسليمه جاز لما روت عائشة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ويوتر من ذلك بخمس يجلس في الآخرة ويسلم وأنه أوتر بسبع وخميس لا يفصل بينهما بسلام » وإن تطوع بركعة واحدة جاز لما روي أن عمر رضي الله عنه « مر بالمسجد فصلي ركعة فقبه رجل فقال يا أمير المؤمنين إنما صليت ركعة فقل إنما هي تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص »

(الشرح) حديث ابن عمر ورواه البخاري ومسلم ولفظه عندهما « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فأتوا بواحدة » وفي رواية فإذا خفت وفي رواية أبي داود صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وأساندهما صحيح وروي البيهقي بإسناده عن الإمام البخاري أنه مثل عن هذه الرواية فقال هي صحيحة ولو ذكر المصنف الروایتين كان أحسن وحديث عائشة صحيح به في الصحيحين وبعضه في أحدهما بمعناه ففي رواية عنها « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها » ورواه مسلم وفي رواية « كان يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة ثم ينهض ولا يسلم فيصلّي التاسعة ثم يسلم » ورواه مسلم وأما الأثر المذكور عن عمر رضي الله عنه رواه الشافعي ثم البيهقي بإسنادين ضعيفين ومعنى كلامه أن التطوع يسن كونه ركعتين ولا يشترط ذلك بل من شاء استوفى السنون ومن شاء زاد عليه فزاد على ركعتين بتسليمه ومن شاء نقص منه فأنقص على ركعة . أما حكم المسألة فقال أصحابنا التطوع الذي لا سبب له ولا حصر له ولا لعدد ركعات الواحدة منه وله أن ينوي عدداً وله أن ينويه بل يقتصر على نية الصلاة فإذا شرع في تطوع ولم ينو عدداً فله أن يسلم من ركعة وله أن يزيد فيجعلها ركعتين أو ثلاثاً أو عشراً أو مائة أو ألفاً أو غير ذلك ولو صلى عدداً لا يملكه ثم سلم صح بلا خلاف اتفاق عليه أصحابنا ونص عليه الشافعي رحمه الله في الأملاء وروي البيهقي بإسناده أن أبا ذر رضي الله عنه صلى عدداً كثيراً فلما سلم قال له الأحنف بن قيس رحمه الله هل تدري أنصرفت علي شفع أم على

العفو بكل حال فيما يحصل من غير قصد منه أما لو قصد التلطيف فلا وهكذا يكون الحكم في التوب والبدن ولهذا قال في باب الاستقبال للامشي للتنقل لو مشى على نجاسة قصداً بطلت صلاته ولا يجب المبالغة في التحفظ عند كثرة النجاسات في الطرق (فان قلت) حكيمتم ثم عن إمام الحرمين أنه لو مشى على نجاسة رطبة بطلت صلاته سواء كان قاصداً إليها ولم يكن وهذا يخالف ما ذكرتم الآن (قلنا) ذلك إذا جرينا على الاحتمال الأول الأقرب محمول على ما إذا حصل تلويث كثير لا يقع في حد العفو واعلم أن قوله في باب اللسح على الخفين يمسح أعلى الخف وأسفله إلا أن يكون على أسفله نجاسة إن كان نجس بزا للصلاة معه وعفوا فتزيله على تضيئة القوانين كما ذكرنا في قوله وكذا ما على الخف

وترى أن أدري قلن الله يدري أني سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول ثم بكى
ثم قال أني سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد يسجد لله سجدة إلا رفعه
الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة « ورواه الدارمي في مسنده بإسناد صحيح إلا رجلا اختلفوا في
عدائه وحكي صاحب التتمة وجهين فيمن نوى التطوع مطلقا يكره له الاقتصار على ركعة بناء على
أنه لو نذر صلاة هل يكفيه ركعة أم يجب ركعتان وفيه القولان المشهوران وهذا الوجه ضعيف
جدا أو غلط وأما إذا نوى ركعة واحدة وقصر عليها فتصح صلاته بلا خلاف ولو نوى عددا
قليلًا أو كثيرًا وإن بلغت كثرته ما بلغت صحت صلاته ويستوفيه بتسليمه واحدة فإنه أكثر المنقول
في الوتر وهذا الوجه شاذ ضعيف والصحيح المشهور جواز الزيادة ما شاء قال أصحابنا ثم إذا نوى
عدداً فله أن يزيد وله أن ينقص فمن أحرم بركتين أو ركعة فله جعلها عشرة ومائة ومن أحرم بعشر
أو مائة أو ركعتين فله جعلها ركعة ونحو ذلك قال أصحابنا وإنما يجوز الزيادة والنقص بشرط تغيير
النية قبل الزيادة والنقص فإن زاد أو نقص بلا تغيير النية عمداً بطلت صلاته بلا خلاف مثله نوى
ركعتين فقام إلى ثالثة بنية الزيادة جاز وإن قام بلاية عمداً بطلت صلاته وإن قام ناسياً لم تبطل
لكن يعود إلى القعود ويتشهد ويسجد للسهو فلو بدا له في القيام وأراد أن يزيد فهل يشترط
المود إلى القعود ثم يقوم منه أم له المضي فيه وجهان مشهوران (أصحهما) الاشتراط لأن القيام إلى
الثالثة شرط ولم يقع معتداً به ثم يسجد للسهو في آخر صلاته ولو نوى ركعتين فصلي أربعاً ساهياً
ثم نوى اكمل صلاته أربعاً صلى ركعتين آخرين ولا يحسب ماسحياً به ولو نوى أربعاً ثم نوى الاقتصار
على ركعتين جاز وسلم منها فلو سلم قبل تغيير النية عمداً بطلت صلاته وإن سلم سهواً أم أربعاً وسجد
للسهو فلو أراد بعد سلامه أن يقتصر على الركعتين جاز فيسجد للسهو ويسلم ثانياً لأن سلامه الأول
وقع سهواً فهو غير محسوب ثم إن تطوع ركعة فلا بد من التشهد عقبها ويجلس متوركاً كما سبق بيانه
في بابها وإن زاد على ركعة فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر صلاته وهذا التشهد ركن لا بد منه وله أن
يتشهد في كل ركعتين كما في الفرائض الرباعية قلن كان العدد وترًا فلا بد من التشهد في الآخرة أيضاً
هذا إذا كانت صلاته أربعاً قلن كانت ستاً أو عشرة أو أكثر من ذلك شفعاً كانت أو وترًا
ففيها أربعة أوجه (الصحيح) الذي قطع به المراقبون وآخرون أنه يجوز أن يتشهد في كل ركعتين وإن
كثرت التشهدات ويتشهد في الآخرة وله أن يقتصر على تشهد في الآخرة وله أن يتشهد في كل أربع
أو ثلاث أو ست وغير ذلك ولا يجوز أن يتشهد في كل ركعة لأنه اختراع صورة في الصلاة لا عهد بها (والثاني)

ويمكن أن يقال ليس الغرض ثم سوى أنه لا يمسح على الأسفل إذا كان عليه نجاسة كما قدمنا .
قل (الثالثة) دم البراغيث مفعول عنه إلا إذا كثر كثرة يندر وقوعها ويختلف ذلك بالآوقات
والأماكن قلن وقع كثرته في محل الشك فلا احتياط أحسن والترخص به جائز أيضاً .

لا يجوز الزيادة على تشهدين بحال من الصلاة الواحدة ولا يجوز أن يكون بين التشهدين أكثر من ركعتين إن كان العدد شفعاً فإن كان وترًا لم يجز بينهما أكثر من ركعة وهذا الوجه قطع القاضي حسين وصاحب التمهيد والتهذيب وغيرهم وهو قوي وظاهر السنة يقتضيه (والثالث) أنه لا يجلس إلا في الآخرة حكمه صاحب الآبانة والبيان وهو غلط (والرابع) يجوز التشهد في كل ركعتين وفي كل ركعة واختاره إمام الحرمين والغزالي وهو ضعيف أو باطل قال الرافعي لم يذكر هذا غير الإمام والغزالي قال ولا خلاف في جواز الإقتصار على تشهد في آخر الصلاة قال وللذهب جواز التشهد في كل ركعتين قال فإن اقتصر على تشهد قرأ السورة في كل الركعات وإن صلى بتشهدين ففي استحباب قراءة السورة فيما بعد التشهد الأول القولان المروغان في الفرائض وقدم سبق بيان هذه المسألة في فصل القراءة من باب صفة الصلاة قال أصحابنا ولا خلاف أن الأفضل أن يسلم من كل ركعتين في نوافل الليل والنهار وقد تكرر بيان هذا في مواضع سبقت والله التوفيق .

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك : قد ذكرنا أنه يجوز عندنا أن يجمع ركعات كثيرة من النوافل المطلقة بتسليمه وإن الأفضل في صلاة الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين وبهذا قال مالك وأحمد ودود وابن المنذر وحكي عن الحسن البصري وسعيد بن جبير وقال أبو حنيفة التسليم من ركعتين أو أربع في صلاة النهار سواء في الفضية ولا يزيد على ذلك ، صلاة الليل ركعتان وأربع وست وثمان بتسليمه ولا يزيد على ثمان وكان ابن عمر يصلي بالنهار أربعاً واختاره اسحق .

« قال المصنف رحمه الله »

(ويستحب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحية المسجد لما روى أبو قتادة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا دخل أحدكم المسجد فليصل سجدة من قبل أن يجلس » قال دخل وقد حضرت الجماعة لم يصل التحية لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ولأنه يحصل به التحية كما يحصل حق المخول إلى الحرم بحجة الفرض)

دم البراغيث ينقسم إلى قليل وكثير فالقليل مدفوع عنه في الثوب والبدن جميعاً لأنه مما تعم البلوى به ويشق الاحتراز عنه فعني عنه فيما للحرج وأما الكثير ففيه رجهان (أصحهما) عند العراقيين والقاضي الروياني وغيرهم أنه يعني عنه أيضاً لأنه من جنس ما يتعذر الاحتراز عنه والغالب في هذا الجنس أمر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب كما أن المسافر يترخص وإن لم يلحقه في سفره . شدة اعتبار بالغالب ولأن الحاجة إلى الفرق والتمييز بين القليل والكثير مما توجب المشقة (والوجه الثاني) أنه لا يعني عنه لأن الأصل اجتناب النجاسات وإنما خالفنا في القليل لعموم البلوى به وهذا أصح عند إمام الحرمين وهو المذكور في الكتاب وفي معنى دم البراغيث دم القمل والبعوض وما أشبه ذلك وكذا ونيم الثياب وبول الخناش ولو كان قليلاً فمرفق وانشر الطلع

(الشرح) حديث أبي قتادة صحيح رواه البخاري ومسلم بمعناه من طرق منها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » هذا اللفظ البخاري ومسلم والمراد بالسجدة في رواية المصنف ركعتان وقد تكررت الاحاديث الصحيحة بمثل ذلك وأما حديث « اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » فرواه مسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه . أما حكم المسألة فاجمع العلماء على استحباب تحية المسجد ويكره أن يجلس من غير تحية بلا عذر لحديث أبي قتادة المصريح بالنهاي وسواء عندنا دخل في وقت التحي عن الصلاة أم في غيره كما سنوضحه بدليله في باب إن شاء الله تعالى قال أصحابنا وتحية المسجد ركعتان للحديث فإن صلى أكثر من ركعتين بنسبة واحدة جاز وكانت كلتا تحية لأشغالها على الركعتين ولو صلى على جنازة أو سجد لتلاوة أو شكر أو صلى ركعة واحدة لم تحصل التحية لصريح الحديث الصحيح هذا هو المذهب وحكي الرافعي وجها أنها تحصل لحصول عبادة وإكرام المسجد والصواب الاول وإذا جلس والحالة هذه كان مرتكباً للتهمة قل أصحابنا ولا يشترط أن ينوي بالركعتين التحية بل اذا صلى ركعتين بنية الصلاة مطلقاً أو نوى ركعتين نافلة راتبة أو غير راتبة أو صلاة فريضة مؤداة أو مقضية أو مندورة أجزأ ذلك وحصل له مانوى وحصلت تحية المسجد ضمناً ولا خلاف في هذا قال أصحابنا وكذا لو نوى الفريضة وتحية المسجد أو الراتبة وتحية المسجد حصلاً جميعاً بلا خلاف وأما قول الرافعي في الصورة الاولى انه يجوز أن يطرد فيه الخلاف فيمن نوى بنفسه الجنابة هل تحصل الجمعة وقول الشيخ أبي عمرو بن الصلاح في الصورة الثانية أنه ينبغي أن يطرد فيها الخلاف فيمن نوى بنفسه الجنابة والجمعة طيس كما قالوا ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الذي ذكرناه بل كلهم مصرحون بحصول الصلاة في الصورتين وحصول التحية فيهما وبأنه لا خلاف فيه ويفارق مسألة غسل الجمعة لأنها سنة مقصودة وأما التحية فالمراد بها أن لا ينتهك المسجد بالجلوس بنير صلاة والله أعلم .

(فرع) لو تكرر دخوله في المسجد في الساعة الواحدة مراراً قل صاحب التهمة تستحب التحية لكل مرة وقال الحاملي في الباب أرجوا أن تجزئه التحية مرة واحدة والاول أقوى وأقرب الى ظاهر الحديث

بسببه فيه الوجهان المذكوران في الكثير واختيار القاضي الحسين انه لا يعني عنه لمجاوزته محله واختيار أبي عاصم العبادي الفوتل عن الاحتراز ثم بماذا يفرق بين القليل والكثير في دم البراغيث وغيره حكى فيه قولان قديمان (أحدهما) أن القليل قدر دينار فداوته وان زاد عليه فهو كثير (والثاني) أن القليل مادون قدر الكف والجديد أنه لا عبرة بذلك واختلفوا فيما يضبط به على قياسه في الجديد على وجهين (أحدهما) أنه اذا بلغ حداً يظهر لناظر من غير تأمل وامعان طلب فهو كثير وان كان دونه فهو قليل لان المقصود من الاحتراز عن التجلسات تعظيم أمر الصلاة وأداؤها على الهيئة

(فرع) قال أصحابنا نكرو التحية في حالتين (إحداهما) إذا دخل والامام في المكتوبة أو قد شرع للؤذن في الإقامة (الثاني) إذا دخل للمسجد الحرام فلا يشتغل به عن الطواف وأما إذا دخل والامام بخطب يوم الجمعة أو غيره فلا يجلس حتي يصلي التحية ويخففها وسنومنها بدلائلها حيث ذكرها المصنف في صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى .

(فرع) لو جلس في المسجد قبل التحية وطال الفصل قانت ولا يشرع قضاؤها بالاتفاق كما سبق بيانه فان لم يطل الفصل فالذي قاله الاصحاب أنها تقوت بالجلوس فلا يفعلها بعده وذكر الاصحاب هذه المسألة في كتاب الحج في مسألة الاحرام لدخول الحرم وقاسوا عليها أن من دخله بغير احرام لا يقضيه بل فاته بمجرد الدخول كما تقوت التحية بالجلوس وذكر الامام أبو الفضل ابن عبد ان من أصحابنا في كتابه المصنف في العبادات أنه لو نسي التحية وجلس ثم ذكرها بعد ساعة صلاها وهذا غريب وقد ثبت عن جابر رضي الله عنه قال « جاء سليلك النصفاني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على النبر فقدم عليك قبل أن يصلي فقل له النبي صلى الله عليه وسلم أركنت ركعتين قال لا قال قم فاركعها » رواه مسلم بهذا اللفظ ورواه البخاري أيضا بمعناه فالذي يقتضيه هذا الحديث أنه إذا ترك التحية جهلا بها أو سهوا يشرع له فعلها ما لم يطل الفصل وهذا هو المختار وعليه يحمل قول ابن عديان ويحمل كلام الاصحاب على ما إذا طال الفصل لئلا يصادم الحديث الصحيح وهذا الذي اخبره متين لما فيه من موافقة الحديث والجمع بين كلام الاصحاب وابن عديان والحديث والله أعلم .

(فصل) في مسائل تتعلق باب صلاة التطوع (إحداهما) يستحب ركعتان عقب الوضوء للاحاديث الصحيحة فيها وقد أوضحت المسألة بدلائلها في آخر باب صفة الوضوء ويستحب ان أريد قتله بقصاص أو في حد أو غيرها أن يصلي قبله ان أمكنه لحديث أبي هريرة أن حبيب ابن عدي الصحابي رضي الله عنه حين أخرجه الكفار ليقتلوه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال دعوني أصلي ركعتين فكان أول من صلى الركعتين عند القتل رواه البخاري ومسلم (الثانية) من السنن ركعتا الاحرام وكذا ركعتا الطواف اذا قلنا بالاصح انها لا يجبان (الثالثة) السنة ان قدم من سفر أن يصلي ركعتين في المسجد أول قدومه لحديث كعب بن مالك رضي الله عنه قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين » رواه البخاري ومسلم

الحسن واذا صارت النجاسة بحيث تظهر للناظرين فقد اختلف معنى التعظيم (وأظهرهما) ان الرجوع فيه الي العادة فما يقع اللطبخ به غالبا وتسر لاحتراز عنه فهو قليل وان زاد عليه فهو كثير وذلك لان اصل العفو اما اثباته لعذر الاحتراز عن هذه النجاسة فينظر في المرق بين القليل والكثير اليه ايضا فعمل الوجه الاول لا يختلف الحال بالاماكن والاوقات وعلي الوجه الثاني هل يختلف فيه وجهان

واحتج به البخاري في المسألة (الرابعة) صلاة الاستخارة سنة وهي أن من أراد أمر أمن الأمور صلى ركعتين بنية صلاة الاستخارة ثم دعى بما سئله ان شاء الله تعالى وافق أصحابنا وغيرهم على أنها سنة لحديث جابر رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقصر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وآجله - فقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه اللهم وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال في عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به ويسمي حاجه » رواه البخاري في مواضع من صحيحه وفي بعضها ثم رضى به ويستحب له ان يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ثم ينفض بعد الاستخارة لما ينشر حله صدره (الخامسة) قال القاضي حسين وصاحبنا التهذيب والتميم والرويانى في اواخر كتاب الخائز من كتابه البحر بسحب صلاة التيسير للحديث الوارد فيها وفي هذا الاستحباب نظران حديثها ضعيف وفيها تغيير لنظم الصلاة المعروف فينبغي الاجعل بغير حديث وليس حديثها ثابت وهو ملووه ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعباس رضي الله عنه « يا عباس يا عمه الا أعطيك الا أمنحك الا احبوك الا اقل بك عشر خصال اذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره قديمه وحديثه خطاه وعدده صغيره وكبيره سره وعلايته ان تصلي لربع ركعات تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة فاذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمسة عشر مرة ثم ترك وتقولها وأنت راكع عشرا وترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ثم نهوى ساجدا فتقولها وأنت ساجد عشرا ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا ثم تسجد فتقولها عشرا ثم ترفع رأسك فتقولها عشرا فذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات ان استطعت أن تصلها كل يوم فافعل فان لم تفعل ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي كل عرك مرة » رواه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه وغيرهم ورواه الترمذي من رواية أبي رافع بهناه قال

أحدهما لا يلعبير الوسط المعدل ولا ينظر في الازمنة والامكنة الى ما يندر فيه ذلك ولا الى ما يباحش فيه وأظهرها انه يختلف الامر باختلاف الاوقات والاما كن لان لها تأثيرا ظاهرا في سهولة الاحتراز وعسره فعلى هنا يجتهد المصلي فيه وينظر أهو قليل أم كبير واذا فرغنا على ما ذكره الكتاب وهو أن الكثير لا يمتنى عنه فلو شك في ان ما اصابه قليل أو كثر فقد ذكر امام الحرمين فيه احتمالين

الترمذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة التيسيع غير حديث قال ولا يصح منه كبير
 شيء قال وقد رأى ابن المبارك غير واحد من أهل العلم صلاة التيسيع وذكروا الفضل فيه وكذا
 قال الهيلي ليس في صلاة التيسيع حديث يثبت وكذا ذكر أبو بكر بن العربي وآخرون أنه ليس
 فيها حديث صحيح ولا حسن والله أعلم (السادسة) في صلاة الحاجة عن ابن أوفى رضي الله عنها
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت له حاجة إلى الله تعالى أو أحد من بني آدم فليتوضأ
 فليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله عز وجل وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك
 موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل أثم لاتدع لي ذنباً الاغفرته
 ولاهما لا فرجة ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها بأرحم الراحمين » رواه الترمذي وضعفه (السابعة)
 يكره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي » رواه مسلم (الثامنة) قد سبق أن النوافل لا تشرع الجماعة
 فيها إلا في العيدين والكسوفين والاستسقاء وكذا التراويح والوتر بعدها إذا قلنا بالاصح أن الجماعة
 فيها أفضل وأما باقي النوافل كالسنن الراتبة مع الفرائض والضحى والنوافل المطلقة فلا تشرع فيها
 الجماعة أي لا تستحب لكن لو صلاها جماعة جاز ولا يقال أنه مكروه وقد نص الشافعي رحمه الله
 في مختصره البوطي والريبع على أنه لا بأس بالجماعة في النافلة ودليل جوازها جماعة أحاديث
 كثيرة في الصحيح منها حديث عقيان بن مالك رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه
 في بيته بعد ما اشتد النهار ومعه أبو بكر رضي الله عنه فدل النبي صلى الله عليه وسلم أن يحب أن
 أصلي من يتك فأشرت إلى المكان الذي أحب أن يصلي فيه فقام وصفتنا خلفه ثم سلم وصلينا حين
 سلم » رواه البخاري ومسلم وثبت الجماعة في النافلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية ابن
 عباس وأنس بن مالك وابن مسعود وحذيفة رضي الله عنهم وأحاديثهم كلها في الصحيحين
 إلا حديث حذيفة ففي مسلم فقط والله أعلم (التاسعة) ينبغي لكل أحد المحافظة على النوافل
 والاكتفاء منها على حسب ما سبق بيانه في الباب وقد سبق دلالته ومن أهمها حديث أبي هريرة
 رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة
 من عمله صلاته فإن صلحت فقد أفلح وأنجح وإن فسدت فقد خاب وخسر فإن انتقص من
 فريضته شيئاً قال الرب سبحانه وتعالى اذكروا هل لعبدي من تطوع فشكل به ما انتقص من
 أحدها أنه لا ينبغي له لأن الأصل اجتناب النجاسة والرخصة إنما ثبت في القليل فإذا شككنا في أنه
 قليل أم لا فقد شككنا في المرخص والثاني أنه يعني لأن الأصل في هذه النجاسة العفو إلا إذا ثبتنا
 السكينة وهذا هو الذي رجحه وذكره في الكتاب حيث قلنا بالترخص جائز أيضاً والاول هو الاحتياط

الفريضة ثم يكون سائر عمله على ذلك « رواه الترمذي والنسائي وآخرون قال الترمذي حديث حسن ورواه أبو داود من رواية أبي هريرة هكذا ثم رواه من رواية نعيم الداري بمناه باسناد صحيح (العاشرة) الصلاة المعروفة بصلاة الرغائب وهي ثنتي عشرة ركعة تصلي بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة في رجب وصلاة ليلة نصف شعبان مائة ركعة وهاتان الصلاتان بدعتان ومنكران قبيحتان ولا يقترن بهما في كتاب قوت القلوب وأحياء علوم الدين ولا بالحديث الذي كور فيها فإن كل ذلك باطل ولا يقترن ببعض من أشبه عليه حكمهما من الأئمة فمصنف ورفقات في استجابتهما فإنه غلط في ذلك وقد صنف الشيخ الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي كتابا فقيها في إبطالهما فأحسن فيه وأجاد رحمه الله .

(فرع) في مذاهب العلماء في كيفية ركعات التطوع : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز في النفل المطلق أن يسلم من ركعة وركعتين وأنه يجوز أن يجمع بين ركعات كثيرة سواء كان الليل أم بالنهار وقال أبو حنيفة لا يجوز الاقتصار على ركعة في صلاة أبدا قال ويجوز نوافل النهار ركعتين وأربعا ولا يزيد عليها ونوافل الليل ركعتين وأربعا وستة وثمانيا ولا يزيد وقد سبقت الأحاديث الصحيحة في فصل الوتر للمرحلة بدلائل مذهبنا .

(فرع) مذهبنا أن الأفضل في نفل الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وسعيد بن جبيرة وحماد بن أبي سليمان ومالك وأحمد واختاره ابن المنذر وحكى عن ابن عمر واسحق بن راهويه أن الأفضل في النهار أربعا : وقال الأوزاعي وأبو حنيفة صلاة الليل ثنتي ركعتين والنهار أن شاء أربعا وإن شاء ركعتين دليلنا الحديث السابق « صلاة الليل والنهار ثنتي » وهو صحيح كما بيناه قريبا وقد ثبت في كون صلاة النهار ركعتين ما لا يحصى من الأحاديث وهي مشهورة في الصحيح كحديث ركعتين قبل الظهر وركعتين بعده وكذا قبل المصروع بعد المغرب والعشاء وحديث ركعتي الضحى ونحية المسجد وركعتي الاستخارة وركعتين إذا قدم من سفر وركعتين بعد الوضوء وغير ذلك وأما الحديث المروي عن أبي أيوب رضي الله عنه يرفعه أربع قبل الظهر لا تسلم فيهن يفتح لمن أبواب السماء فضعيف منفق على ضعفه ومن ضعفه يحيى بن سعيد القطان وأبو داود والبيهقي ومداره على عبيدة ابن معن وهو ضعيف والله أعلم .

(فرع) مذهبنا أنه إذا أقيمت الصلاة كره أن يشتغل بنافلة سواء نحية المسجد وستة الصبح وغيرها ونقله ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابنه وأبي هريرة وسعيد بن جبيرة وعروة بن الزبير وابن ولبيين الموضح المسنحة للعلاقات من هذا الفصل قوله ألا إذا كثرت ينسني أن يعلم بالوالموج الصائر إلى العزوف الكثير والليل وكذلك بالحاء والالف لان الحكاية عن أبي حنيفة أن دم البراغيث طاهروه قل أحد في أصح الروايتين فلا فرق بين القليل والكثير وهذا مذهبنا في الرطوبة

سير بن واحد واسحاق وابي ثور وقل عن ابن مسعود ومسروق والحسن البصري ومكحول ومجاهد
وحاد بن ابي سليمان أنه لا يأتي بصلاة سنة الصبح والامام في الفريضة قال وقال مالك ان لم يخف أن يفوته
الامام بالركعة فيصل خارجا قبل أن يدخل وان خاف فوت الركعتين لم يركع مع الامام قال الاوزاعي وسعيد
بن عبد العزيز وابو حنيفة اركع في ناحية للمسجد ما دمت تتيقن انك تدرك الركعة الأخيرة فان خشيت
فوت الأخيرة فادخل مع الامام دليلا حديث ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا أقيمت
الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » رواه مسلم وعن ابن بجينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « مر
برجل وقد أقيمت صلاة الصبح فكلمه بشيء لا ندرى ما هو فلما انصرفنا أحطنا به قول ما قال
لك رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال : وشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعاء » رواه البخاري ومسلم
وهذا انظره ولفظ البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « رأى رجلا يصلي ركعتين وقد أقيمت
الصلاة فلما انصرف قال الصبح أربعاء » وعن عبد الله بن مسعود قال « دخل رجل المسجد ورسول الله
صلى الله عليه وسلم في صلاة الغداة فصلى ركعتين في جانب المسجد ثم دخل مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا فلان بأي الصلاتين اعتدت بصلاتك وحديثك
أم بصلاتك معنا » رواه مسلم *

(فرع) تصح النوافل وقبل وإن كانت الفرائض ناقصة لحديثي ابي هريرة ونعيم
الحارثي السابقين في المسألتين التاسعة والعاشر : وأما الحديث المروي عن علي رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال « مثل المصلي مثل التاجر لا يخلص له ربحه حتى يخلص رأس ماله كذلك
المصلي لا يقبل نافلة حتى يؤدي الفريضة » الحديث ضعيف بين البيهقي وغيره ضعفه قال البيهقي ولو صح
لحل على نافلة تكون محتبا متوقفة على محبة الفريضة كسنة المغرب والعشاء والظهر بعدها ليجمع بينه
وبين حديثي ابي هريرة ونعيم والله أعلم *

المفصلة عن كل ما ليس له نفس سائلة كونهم التلباب ونحوه وقوله كثرة يندر وقوعها بالواو إشارة
إلى القولين القديمين فانهما لا ينظران إلى غلبة الوقوع وندرته ولا يعتبران الكثرة بندرة الوقوع
وقوله ويختلف ذلك بالآوقات والاماكن للوجه الصائر إلى مراعاة الظهور والوجه المنصير للوسط
ايضا وقوله والترخص جائز أيضا ينبغي ان يعلم ايضا للاجمال الاول على ما سبق

قال (الرابعة دم البثرات وقيحا وصدبها معفو عنه وان أصابه من بدن غيره فوجهان
وأعطيات الدماويل والفصدان دام غالبا فكدم الاستحاضة وان لم يدم ففي الملقها بالبثرات تردد)
دم البثرات كدم البراغيث لان الانسان قلما يخلو عن بثرة يترشح منها شيء فلو وجب
القتل كل مرة لشق بل ليس دم البراغيث الارشحات تمصها البراغيث من بدن الانسان ثم

﴿ باب سجود التلاوة ﴾

« قال المصنف رحمه الله »

﴿ سجود التلاوة مشروع للقارى والمستمع لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فإذا مر بسجدة كبر وسجد وسجدنا » فان ترك القارى سجدة المستمع لانه توجه عليها فلا يتركه أحدهما بترك الآخر: وأما من سمع القارى وهو غير مستمع اليه فقال النافعي لا يؤكد عليه كما يؤكد علي المستمع لما روى عن عثمان وعمران ابن الحصين رضي الله عنهم السجدة علي من استمع وعن ابن عباس رضي الله عنهما السجدة لمن جلس لها وهو سنة غير واجب لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « عرضت النجم علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسجد منا أحد » .

(الشرح) حديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه البخارى ومسلم بلفظه إلا قوله كبر فليس في روايتهما وهذا اللفظ في رواية ابى داود واسناده ضعيف: وأما حديث زيد بن ثابت فرواه البخارى ومسلم بمعناه لفظ رواية البخارى عن زيد قال « قرأت علي النبي صلى الله عليه وسلم والنجم فلم يسجد فيها » ورواية مسلم انه قرأ علي رسول الله صلى الله عليه وسلم والنجم اذا هوى فلم يسجد فيها : وأما الأثر عن ابن عباس فصحيح ذكره البيهقي وكذا الأثران عن عثمان وعمران ذكرهما البخارى في صحيحه تعليقا بصيغة الجزم: أما حكم المسألة فسجود التلاوة سنة للقارى والمستمع بلا خلاف وسواء كان القارى في صلاة أم لا وفي وجه شاذ ضعيف لا يسجد المستمع لقراءة مصل غير امامه حكاة الرافعي وسواء سجد للقارى أم لم يسجد يسن للمستمع ان يسجد هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وقال الصيدلاني لا يسن له السجود اذا لم يسجد القارى واختاره امام الحرمين ولو استمع الي قراءة محدث أو كافرا وصبي فوجهان الصحيح استحباب السجود لانه استمع سجدة : (والثاني) لا لانه كالتابع للقارى : وأما الذي لا يستمع لكن يسمع بلا اصغاء ولا قصد فيه ثلاثة اوجه (الصحيح) التصوص في البويطي وغيره انه يستحب له ولا يأكد في حقه تأكيده في حق المستمع (والثاني) انه كالمستمع: (والثالث) لا يسن له السجود وبه قطع الشيخ ابو حامد في تعليقه والبندنجي . (فرع) المصلي ان كان منفردا سجد لقراءة نفسه فلو قرأ السجدة فلم يسجد ثم بدا له أن يسجد لم يجز لانه تبس بالقرض فلا يتركه للعود الي سنة ولانه يصير زائدا ركوعا فلو بدا له قبل بلوغ

تمجها والا فليس لما دماء في نفسها ذكره امام الحرمين وغيره وتلك عدت البراغيث مما ليس له نفس سائلة اذا تمهد ذلك فالقليل منه مفر عنه بلا خلاف وفي الكثير وجهان كما في دم البراغيث ولفظ الكتاب ههنا وان كان مطلقا الا انه اراد به القليل لوجهين (أحدهما) أنه أجاب بعدم العفو في دم البراغيث إذا كانت كثيرا والخلاف في الدمين واحد فلا ينتظم أن نحكم ههنا

حد الراكعين جاز ولو هوي لسجود التلاوة ثم بدا له فرجع جاز كما لو قرأ بعض التشهد الاول ولم يتم جاز بلا شك قال اصحابنا ويكره المصلي الاصغاء الى قراءة غير امامه فان اصغى المنفرد لقراءة قارىء في الصلاة او غيرها لم يجز ان يسجد لانه ممنوع من هذا الاصغاء فان سجد بطلت صلاته وان كان المصلي اماما فهو كالمفرد فيما كرهناه قال اصحابنا ولا يكره له قراءة آية السجدة في الصلاة سواء كانت صلاة جهرية او سرية هذا مذهبننا وسند كرمذاعب العلماء فيه ان شاء الله تعالى : واذا سجد الامام لزم المأموم السجود معه فان لم يسجد بطلت صلاته بخلاف لتخلفه عن الامام ولو لم يسجد الامام لم يسجد المأموم فان خالف وسجد بطلت صلاته بخلاف ويستحب أن يسجد بعد سلامه ليتداركها ولا يتأكد ولو سجد الامام ولم يعلم المأموم حتى رفع الامام رأسه من السجود لا تبطل صلاة المأموم لانه تخلف بعذر ولكن لا يسجد فلو علم الامام بعد في السجود لزمه السجود ولو هوى المأموم ليسجد معه فرفع الامام هوى في الهوى رجع معه ولم يسجد وكذا الضعيف البطل في الحركة الذي هوى مع الامام لسجود التلاوة فرفع الامام رأسه قبل انتهائه الى الارض لا يسجد بل يرجع معه بخلاف سجود نفس الصلاة فانه لا بد أن يأتي به وان رفع الامام لانه فرض : وأما المأموم فيكره له قراءة السجدة ويكره له أيضا الاصغاء الى قراءة غير امامه كما سبق فلو سجد لقراءة نفسه أو لقراءة غير امامه بطلت صلاته لانه زاد سجودا عمدا قال المصنف رحمه الله :

(وسجدات التلاوة أربع عشرة في ذل الجدي سجدة في آخر الاعراف عند قوله تعالى (ويسبحونه وله يسجدون) وسجدة في الرعد عند قوله سبحانه وتعالى (بالقدوس والاصال) وسجدة في الحل عند قوله تعالى (ويفعلون ما يؤمرون) وسجدة في بني اسرائيل عند قوله تعالى (ويزيدهم خشوعا) وسجدة في مريم عند قوله تعالى (خروا سجداً وبكيا) وسجدتان في الحج : (احداهما) عند قوله تعالى (ان الله يفعل ما يشاء) : (والثانية) عند قوله تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) وسجدة في الفرقان عند قوله تعالى (وزادهم نفورا) وسجدة في النمل عند قوله تعالى (رب العرش العظيم) وسجدة في الم تنزيل عند قوله تعالى (وهم لا يستكبرون) وسجدة في حم السجدة عند قوله تعالى (وهم لا يستمنون) وثلاث سجديات في المفصل (احداها) في آخر النجم (فاسجدوا لله واعبدوا) : (والثانية) في ادا السماء انشقت (واذا قرى عليهم القرآن لا يسجدون) : (والثالثة) في آخر اقرأ (واسجدوا اقرب) والدليل عليه ما روى عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : اقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالنفو في الكثير والثاني انه قال متصلا به وان أصابه من بدن الغير فوجهان والخلاف فيما يصيبه من بدن الغير في القليل دون الكثير على ما سيأتي واذا كان مراده القليل فلا حاجة الى اعلامه بالواو من حيث أن اللفظ يتناول الكثير وهو مختلف فيه لان القلة مضرة فيه لكن يجوز ان يعلم بالواو من جهة انه يشمل ما اذا عصر البثرة قصدا واخرج ما فيها وقد

خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدتان وفي القديم سجود التلاوة إحدى عشرة سجدة وأسقط سجدات الفصل لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «لم يسجد في شيء من الفصل منذ تحول إلى المدينة» *

(الشرح) حديث عمرو رواه أبو داود والحاكم بإسناد حسن وحديث ابن عباس رواه أبو داود والبيهقي بإسناد ضعيف وضعفه البيهقي وغيره ومذهبنا أن سجدات التلاوة هذه الأربع عشرة وفي القديم أنها إحدى عشرة كما حكاه المصنف وهذا القديم ضعيف في النقل ودليله باطل كما سنذكره إن شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء ومواضع السجدات كما ذكره المصنف ولا خلاف في شيء منها إلا في موضعين (أحدهما) سجدة حم السجدة فيها وجهان لا محابا حكاهما القاضي في تعليقه والبغوي وغيرهما أمهما عند يسأمون كما ذكره المصنف وبهذا قطع الاكثرون: (والثاني) أنها عند قوله تعالى (ان كنتم آياه تعبدون) وحكى ابن المنذر هذا المذهب عن عمر بن الخطاب والحسن البصري وابن سيرين وأصحاب ابن مسعود وإبراهيم والنخعي وأبي صالح وطلحة بن مصرف وزيد بن الحارث ومالك والليث رضي الله عنهم وحكى الأول عن ابن المسيب وابن سيرين أيضا وأبي وائل والثوري، وإسحاق رحمهم الله وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد: الموضع الثاني سجدة النمل الصواب أنها عند قوله تعالى (رب العرش العظيم) كما ذكره المصنف وبهذا قطع المصنف والشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي والقاضي أبو الطيب في كتابه المجرد وصاحب الشامل وشذ البدرى من أصحابنا فقال في كتابه الكفاية هي عند قوله تعالى (ويعلم ما يخفون وما يعانون) قال هذا مذهبنا ومذهب أكثر الفقهاء وقال مالك هي عند قوله تعالى (رب العرش العظيم) وهذا الذي ادعاه البدرى وقوله عن مذهبنا باطل مردود والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(وأما سجدة ص فهي عند قوله تعالى (وخر راكعا وأناب) وليست من سجدات التلاوة وإنما هي سجدة شكر لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما نقرأ ص قلما مر بالسجدة تشرنا بالسجود قلما رأنا قال «إنما هي توبة نبي» ولكن قد استعديتم للسجود فنزل وسجد» وروى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «سجدها نبي الله داود توبة وسجدها شكرا» فإن قرأها في الصلاة فسجد فيها فيه وجهان: (أحدهما) تبطل صلاته لأنها سجدة شكر فبطلت بها الصلاة كالسجود عند تجمد نعمة: (والثاني) لا تبطل لأنها تتعاق بالتلاوة فهي كسائر سجدات التلاوة *

قل صاحب التتمة في هذه الصورة وجهين لانه مستغنى عنه والاظهر العفو علي ما يقتضيه اطلاق الكتاب لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما عصر بثره علي وجهه وذلك بين اصابه بما خرج منها وصلي ولم يغسله ولو اصابه دم من بدن غيره من آدمي أو بهيمة او غيرها نظر ان كل كثيرا

(الشرح) حديث أبي سعيد رواه أبو داود بإسناد صحيح عن بشرط البخاري وقوله نزلنا هوبنا مثناة فوق ثم شين للمعجمة ثم زاي مشددة ثم نون مشددة أيضا أي هيأنا وحديث ابن عباس رواه النسائي والبيهقي وضعفه قال أصحابنا سجدة من ليست من عزائم السجود معناه ليست سجدة تلاوة ولكنها سجدة شكر هذا هو المنصور وبه قطع الجمهور وقال أبو العباس ابن مريج وأبو اسحق المروزي هي سجدة تلاوة من عزائم السجود والمذهب الأول قال أصحابنا إذا قلنا بالمذهب قرأها في غير الصلاة استحباب أن يسجد الخديب أبي سعيد هذا وحديث عمرو بن العاص السابق وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ص رواه (١) وإن قرأها في الصلاة ينبغي أن لا يسجد فإن خالف وسجد ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ولكن يسجد لله وإن سجد لها عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته علي أصح الوجوه وقد ذكرها المصنف بدليها ولو سجد امامه في ص لكونه يعتقد أنها فتلة أوجه أصحابنا لا يتابعه بل إن شاء نوى مفارقه لأنه معذور وإن شاء ينتظره قائما كما لو قام الي خامسة لا يتابعه بل إن شاء فارقه وإن شاء انتظره فإن انتظره لم يسجد لله لأن الأئمة لا يسجدون عليه: (والثاني) لا يتابعه أيضا وهو محير في المفارقة والانتظار كما سبق فإن انتظره سجد لله بعد سلام الامام لأنه يعتقد ان امامه زاد في صلاته جاهلا وإن اسجد الله نوحا عليهما فإذا أخل به الامام سجد للأئمة: (والثالث) يتابعه في سجوده في ص حكمه الروائي في البحر لتأكيد متابعة الامم وتأويله والله أعلم *

(١) كذا بالأصل

(فرع) في مذاهب العلماء في حكم سجود التلاوة: قد ذكرنا أن مذهبتنا أنه سنة وليس بواجب وبهذا قال جمهور العلماء ومن قل به عمر بن الخطاب وسلمان الفارسي وابن عباس وعمران بن الحصين ومالك والأوزاعي وأحمد وأسحق وأبو زر وداود وغيرهم رضي الله عنهم وقل أبو حنيفة رحمه الله سجود التلاوة واجب على القاري والمستمع واحتج بقوله تعالى (فالهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) وبقوله تعالى (اسجدوا لله واعبدوا) وبالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد للتلاوة وقيامه على سجود الصلاة واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة منها حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال «قرأت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم والنجم نازل جديها» رواه البخاري ومسلم كما سبق بيانه فإن قالوا الله سبحانه وقت آخر قلنا لو كان كذلك لم يطلق الراوي نفي السجود فإن قالوا لعل زيدا قرأها بعد الصبح أو العصر ولا يحمل السجود ذلك الوقت بالاتفاق قلنا لو كان سبب الترك ما ذكره لم يطلق

فلا عفو عنه لأنه قدر فاحش والاحتراز عنه سهل وإن كان قليلا وهو المراد من لفظ الكتاب قد حكى فيه وجهين وكذلك فعل الصيدلاني وجماعة والجمهور حكوهما فلولين أحدهما وهو نصه في الاملاء أنه لا يعني عنه لأنه لا يشق الاحتراز عنه فاشبه القليل من الخمر وسائر النجاسات والثاني وهو أنه في التدين في الام أنه يعني عنه لأن جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع القليل منه في محل

زيد النقي وزمن القراءة ومن الدلائل حديث الاعرابي «خمس صلوات في اليوم واليلة قال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع» روه البخاري ومسلم وسبق مرات واحتج به الشافعي في المسألة ومنها أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ يوم الجمعة على المنبر سورة النحل حتى إذا جاء السجدة نزل فجدوسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة لقابلة قرأها حتى إذا جاء السجدة قال يا أيها الناس أعاكم بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه ولم يسجد عمر» وفي رواية قال (ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء) روى البخاري الروايتين بلفظهما وهذا النعل والقول من عمر رضي الله عنه في هذا الموطن والمجمع العظيم دليل ظاهر في اجماعهم على أنه ليس بواجب ولان الاصل عدم الوجوب حتي يثبت صحيح صريح في الامر به ولا معارض له ولا قدرة لهم على هذا وقياماً على سجود الشكر ولا يمجوز سجود التلاوة على الراحة بالاتفاق في السفر ولو كان واجبا لم يجز كسجود صلاة الفرض وأما الجواب عن الآية التي احتجوا بها فهي انها وردت في ذم الكفار وتركهم السجود استكباراً وجحوداً والمراد بالسجود في الآية الثانية سجود الصلاة والاحاديث محمولة على الاستحباب جمعاً بين الأدلة والله أعلم *

(فرع) في مذاهبهم في عدد سجدة التلاوة : قد ذكرنا ان مذهبنا الصحيح أنها أربع عشرة منها سجدة في الحج وثلاث في المفصل وليست من سجدة تلاوة وقال ابو حنيفة هي اربع عشرة لكنه اسقط الثانية من الحج وأثبت من وعن مالك روايتان احدها اربع عشرة كقولنا وأشهرها احدى عشرة أسقط سجدة المفصل وعن احمد روايتان احدها اربع عشرة كقولنا والثانية خمس عشرة فثبت من وهذا مذهب اسحاق ابن راهويه وهو قول ابن سريج وابي اسحاق المروزي من أصحابنا كما سبق وأجمعوا على السجدة الاولى في الحج واختلفوا في الثانية فمن اثبتها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي وابن عمر وابو الدرداء وابو موسى وابو عبد الرحمن السلمي وابو العالية وذو بن حيش ومالك واحمد واسحاق وابو ثور وداود رضي الله عنهم قال ابن المنذر قال ابو اسحاق يعني السبيعي التابعي الكبير «أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدتين» وحكي ابن المنذر عن سعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي وجابر بن زيد واصحاب الرأي اسقاطها وعن ابن عباس روايتان قال ابن المنذر وبأثباتها أقول واختلف العلماء في سجدة المفصل وهي النجم وإذا السماء انشقت وأقرأ فائتبهن الجمهور من الصحابة فمن بعدهم وحذف جماعة واحتج أصحابنا للمذهب بحديث عمرو بن العاص المذكور في الكتاب وهو صحيح كما بيناه وهو وان كان فيه سجدة ص فهي محمولة على السجود فيها علي انه سجود شكر كما منوضح دليله ان شاء الله تعالى وثبت في الصحيحين عن ابي هريرة انه سجد في إذا السماء انشقت وقال

المساحق والاصح منهما عند العراقيين انما هو العفو وتابهم صاحب التهذيب وعند ائمة الحرمين وجاعة عدم العفو وهو الاحسن ولو أصابه شيء من دم نفسه ولكن لامن البثرات بل من

« سجدت بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فلا أزال أسجدنيها حتى القاه » وفي رواية مسلم في إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك ومعلوم أن أبا هريرة إنما أسلم سنة سبع من الهجرة وقد سبق أن حديث ابن عباس في أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في الفصل منذ تحول إلى المدينة ليس بصحيح ولو صح قدمت عليه أحاديث أبي هريرة الصحيحة الصريحة المثلثة للسجود والعمدة في السجدة الثانية في الحج حديث عمرو بن العاص كما ذكرناه وأما حديث عقبة بن عامر قال « قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج سجدتان قال نعم ومن لم يسجد بها فلا يقرأها » فرواه أبو داود والترمذي وقال ليس بأسناده بالقوي وهو من رواية ابن لهيعة وهو متفق على ضعف روايته وإنما ذكرته لا يثبت لئلا يفتر به وعن ابن عباس قال سجدة ص ليس من عزائم السجود وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها رواه البخاري وفيها حديث أبي سعيد المذكور في الكتاب وقد بيناه والله أعلم » قال المصنف رحمه الله »

﴿ وحكم سجود التلاوة حكم صلاة النفل يفتر إلى الطهارة والستارة واستقبال القبلة لأنها صلاة في الحقيقة فإن كان في الصلاة سجد بتكبير ورفع بتكبير ولا يرفع يديه وإن كان السجود في آخر سورة فالمستحب أن يقوم ويقرأ من السورة بعدها شيئاً ثم يركع فإن قام ولم يقرأ شيئاً وركع جاز وإن قام من السجود إلى الركوع ولم يقوم لم يجز لأنه يبتدىء الركوع من قيام ﴾

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا حكم سجود التلاوة في الشروط حكم صلاة النفل فيشترط فيه طهارة الحدث والطهارة عن النجس في البدن والثوب والمكان وستر العورة واستقبال القبلة ودخول وقت السجود بأن يكون قد قرأ الآية أو سمعها فلو سجد قبل الانتهاء إلى آخر آية السجدة ولو بحرف واحد لم يجز وهذا كله لا خلاف فيه عندنا وقرئ المصنف الستارة بكسر السين وهي السترة أي ستر العورة قال أصحابنا فإن سجد للتلاوة في الصلاة لم يكبر للافتتاح لأنه متحرم بالصلاة لكن يستحب أن يكبر في الهوى إلى السجود ولا يرفع اليد لأن اليد لا ترفع في الهوى إلى السجود ويكبر عند رفعه رأسه من السجود كما يفعل في سجدات الصلاة وهذا التكبير سنة ليس بشرط وفيه وجه لا يبي على ابن أبي هريرة حكاه الشيخ أبو حامد وماتر أصحابنا عنه أنه لا يستحب التكبير للهوى ولا للرفع وهو شاذ ضعيف وإذا رفع رأسه من السجود قام ولا يجلس للاستراحد بلا خلاف صرح به جماعة من أصحابه وقد سبق بيان في صفة الصلاة قال أصحابنا فإذا قام استحب أن يقرأ شيئاً ثم يركع فإن انتصب قائماً ثم ركع بلا قراءة جاز إذا كان قد قرأ الفاتحة قبل سجوده ولا خلاف في وجوب الانتصاب قائماً لأن الهوى إلى الركوع من القيام واجب

الدمامل والقروح ومن موضع الفصد والحجامة فيه وجهان (أحدهما) ويحكى عن ابن سريج أنه كدم البثرات لأنها وإن لم تكن غالبية فليست بنادرة أيضاً وإذا وجدت دامت وعسر الاحتراز

كما سبق في صفة الصلاة وسبق هناك مسائل حسنة متعلقة بهذه المسألة وفي الابانة والبيان وجه أنه لو رفع من سجود التلاوة الى الركوع ولم ينتصب اجزاء الركوع وهو غلط نهت عليه لئلا يغتر به واما قول المصنف وان كان السجود في آخر سورة فكان ينبغي ان يحذف قوله آخر سورة لان استحباب القراءة بعد الاتصاب لا فرق فيه بين آخر سورة وغيره باتفاق الاصحاب ولعل المصنف أراد التنبيه بأخر السورة على غيره لانه اذا أحب استفتاح سورة أخرى فتمام الاول أولى والله أعلم (وقال) أبو حنيفة اذا قرأ المصلي آية سجدة ثم ركع للصلاة وسجد سقط به سجود التلاوة ثم روى عنه أنه سقط في الركوع وروى بالسجود * قل المصنف رحمه الله *

(وان كان في غير الصلاة كبر لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا مر بالسجدة كبر وسجد ويستحب أن يرفع يديه لانه تكبيرة افتتاح فهي كتكبيرة الاحرام ثم يكبر تكبيرة أخرى للسجود ولا يرفع اليد ولا تحب أن يقول في سجوده ما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته» وإن قال اللهم اكتب لي بها عديك أجراً واجعلها لي عندك ذخراً وضع عني بها وزراً واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود عليه السلام فهو حسن لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رأيت هذه الليلة في ما يرى الناس كأنني أصلي خلف شجرة وكأني قرأت سجدة فوجدت فرايت الشجرة ثم عدت لسجود فسمعتها وهي ساجدة تقول اللهم اكتب لي بها عندك أجراً وضع عني بها وزراً واجعلها لي عندك ذخراً وقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود قل ابن عباس قرأ النبي صلى الله عليه وسلم سجدة فسمعتها وهو ساجد يقول مثل ما قال الرجل عن الشجرة وان قل فيه ما قول في سجود الصلاة جاز وهل يفتقر الى السلام فيه قولان قال في البويطي لا يسلم كما لا يسلم منه في الصلاة وروى المزني عنه انه قال يسلم لانها صلاة فتفتقر الى الاحرام فافتقرت الى السلام كباقي الصلوات وهل تفتقر الى التشهد المذهب انه لا يشهد لانه لا قيام فيه فلم يكن فيه تشهد ومن أصحابنا من قال يشهد لانه سجود يفتقر الى الاحرام والسلام فافتقر الى التشهد كسجود الصلاة *

(الشرح) حديث ابن عمر رواه ابو داود باسناد ضعيف وحديث عائشة رواه ابو داود والترمذي والنسائي قال الترمذي هو حديث صحيح واسناد الترمذي والنسائي على شرط البخاري ومسلم زاد الحاكم والبيهقي فيه «تبارك الله أحسن الخالقين» قال الحاكم هذه الزيادة على شرط البخاري ومسلم وحديث ابن عباس رواه الترمذي وغيره باسناد حسن قال الحاكم هو حديث صحيح قال أصحابنا رحمهم الله اذا سجد للتلاوة في غير الصلاة نوى وكبر للأحرام ويرفع يديه في هذه التكبيرة حنو منكبيه كما يفعل

عن لطفها ولان الفرق بين البثرات والعمامل الصغار قد يصير والثاني انها لا تلحق بدم البثرات

في تكبيرة الاحرام في الصلاة ثم يكبر تكبيرة أخرى للهوى من غير رفع اليد قال اصحابنا تكبير الهوى مستحب ليس بشرط وفي تكبيرة الاحرام أوجه (الصحيح) المشهور أنها شرط (والثاني) مستحبة (والثالث) لا تشرع أصلاً قاله ابو جعفر الترمذي من اصحابنا حكاه عنه الشيخ ابو حامد والبندنجي والقاضي ابو الطيب والاصحاب وافقوا على شذوذه وفساده قال القاضي ابو الطيب هذا شاذ لم يقل به أحد من عوامه والله أعلم وهل يستحب لمن أراد السجود أن يقوم فيستوي قائماً ثم يكبر فلا حرام ثم يركع للسجود بالتكبير قاله الثاني في وجهان (أحدهما) يستحب قاله الشيخ ابو محمد الجويني والقاضي حسين والبغوي والمتولي وتابعهم الرافعي والثاني وهو الأصح لا يستحب وهذا اختيار امام الحرمين والمحققين قال الامام ولم أر لهذا القيام ذكراً ولا أصلاً (قلت) ولم يذكر الشافعي وجهور الاصحاب هذا القيام ولا ثبت فيه شيء يعتمد مما يحتاج به فلا اختيار تركه لانه من جملة المحدثات وقد تظاهرت الاحاديث الصحيحة على النهي عن المحدثات واما ما رواه البيهقي باسناده عن ام سلمة الازدية قالت « رأيت عائشة تقرأ في المصحف فإذا مرت بمسجدة قامت فمسجدت » فهو ضعيف أم سلمة هذه مجبولة والله أعلم قال اصحابنا ويستحب ان يقول في سجوده ما ذكره المصنف وهو قول مسجود وجهي إلى آخره وسجود الشجرة ايضا ولو قال ما يقوله في سجود الصلاة جاز وكان حسناً وسواء فيه التسبيح والدعاء وقل الاستاذ اسماعيل الضرير في تفسيره أن اختيار الشافعي رحمه الله أن يقول في سجود التلاوة سبحان ربنا ان كن وعد ربنا لمفعولا وظاهر القرآن يقتضي مدح هذا فهو حسن وصفة هذا السجود صفة سجود الصلاة في كشف الجبهة ووضع اليدين والركبتين والقدمين والانف ومجافاة المرفقين عن الجنين واقلال البطن عن الفخذين ورفع أسافله على أعاليه وتوجيه أصابعه إلى القبلة وغير ذلك مما سبق في باب صفة الصلاة فالإشارة بالجبهة شرط ووضع الانف مستحب وكذا مجافاة المرفق واقلال البطن وتوجيه الأصابع وفي اشتراط وضع اليدين والركبتين والقدمين القولان السابقان هناك بفروعها وحكم رفع الأسافل على ما سبق هناك والطائفة ركن لا بد منها والدكر مستحب ليس بركن ثم رفع رأسه مكبراً وهذا التكبير مستحب على المذهب وبه قطع الجمهور وحكي القاضي ابو الطيب وغيره عن أبي جعفر الترمذي أنه لا يستحب الصواب الاول وهل يستحب مد تكبير السجود والرفع منه يجيء فيه القولان في سجود الصلاة وقد سبق بيانها في صفة الصلاة الصحيح أنه يستحب مد الاول حتي يضع جبهته على الارض ومد الثاني حتي يستوي قاعدة وهل يقتصر إلى السلام ويشترط لصحة سجوده فيه قولان مشهوران قلها البيهقي والزمي كما حكاه المصنف أحدهما عند الاصحاب اشتراطه من صحبه الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب في تعليقهما والرافعي وآخرون فان قلنا لا يشترط السلام يشترط التشهد وان شرطنا السلام ففي اشتراط التشهد الوجهان اللذان ذكرهما

لان البترات لا تخلو معظم الناس عنها في معظم الاحوال بخلاف الدمايل والجراحات وعلي هذا فينظر ان كان مثلها مما يدوم غالباً فهي كهم الاستحاضة وحكمه ما سبق في الحيض وان كان مما لا يدوم غالباً

المصنف الصحيح منهما لا يشترط وقال جماعة من الاصحاب في السلام والتشهد ثلاثة أوجه أصحها يشترط السلام دون التشهد والثاني يشترطان والثالث لا يشترطان فان قلنا لا يشترط التشهد فهل يستحب فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين أصحها لا يستحب اذ لم يثبت له أصل وأما قول المصنف في التثنية قيل يتشهد ويسلم وقيل يسلم ولا يتشهد والنصوص انه لا يتشهد ولا يسلم فينكر عليه فيه شيان أحدهما انه أوهم او صرح بان نص الشافعي أنه لا يسلم وليس له نص غيره وليس الامر كذلك بل القولان في اشتراط السلام مشهوران كما ذكرهما هو هاهنا في المذهب والثاني انه أوهم او صرح بان الراجح في المذهب انه لا يسلم وليس الامر كذلك بل الصحيح عند الاصحاب اشتراط السلام كما قدمناه والله أعلم •

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ويستحب لمن مرت به آية رحمة ان يسأل الله تعالى وان مرت به آية عذاب ان يستعيذ منه لما روى حذيفة رضي الله عنه قال «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قرا البقرة فامر بأية رحمة إلا سأل ولا بأية عذاب إلا استعاذ» ويستحب للمأموم أن يتابع الامام في سؤال الرحمة والاستعاذة من العذاب لانه دعاء فسواء المأموم والامام فيه كالتأمين» •

﴿الشرح﴾ قال الشافعي واصحابنا يسأل لقارىء في الصلاة وخارجها اذا مر بأية رحمة أن يسأل الله تعالى الرحمة أو بأية عذاب أن يستعيذ به من العذاب أو بأية تسبيح أن يسبح أو بأية مثل أن يتلى قال اصحابنا ويستحب ذلك للامام والمأموم والمنفرد واذا قرأ (أليس ذلك بقادر علي أن يحیی الموتي) قال بلي وأنا على ذلك من الشاهدين واذا قرأ (فبأي حديث بعده يؤمنون) قال آمنا بالله وكل هذا يستحب لكل قارىء في صلاته أو غيرها وسواء صلا القارء والنفل والمأموم والامام والمنفرد لأنه دعاء فاستووا فيه كالتأمين ودليل هذه المسألة حديث حذيفة رضي الله عنه قال «صليت مع النبي

فيلحق بدم الاجنبى حتى لا يعنى عن كثيره بحال وفي قليله الخلاف الذى سبق والوجه الاول هو قضية كلام الاكثرين حيث لم يفرقوا في الدم الخارج من البدن بين ان يخرج من البثرات او غيرها والوجه الثاني وهو اختيار القاضى ابن كعب والشيخ ابى محمد وامام الحرمين رحمهم الله هو الاول واذا أردت تلخيص حكم الدماء بعد دم البراغيث فطريقه على قضية الوجه الاول أن تقول ماسوى دم البراغيث ينقسم الى الخارج من بدنه فهو كدم البراغيث والى غيره فلا يعنى عن كثيره وفي قليله الخلاف وعلى قضية الوجه الثاني أن تقول ماسوى دم البراغيث ينقسم الى الخارج من بدنه على وجه يعم وهو دم البثرات فهو كدم البراغيث والى غيره ويدخل فيه ما يخرج من بدنه وعلى وجه لا يعم وما يخرج من غيره فلا يعنى عن كثيره وفي قليله الخلاف وحكم القيح والصديد حكم الدم في جميع ما ذكرناه لانهما دمان مستحيلان الى نتن وفساد واما ماء القروح وانفطت فان كان له رائحة كريهة فهو نجس كالقيح والصديد والافقيطريقان (أحدهما) لقطع بطهارته تشبيهاً بالعرق (والثاني)

(الشرح) حديث أبي بكرة رواه أبو داود والترمذي وفي إسناده ضعف وقد قال الترمذي انه حديث حسن قال ولا نعرفه الا من هذا الوجه قال الشافعي والاصحاب سجود الشكر سنة عند التجدد نعمة ظاهرة واندفاع قبة ظاهرة سواء خصته النعمة والنقمة او عمت المسلمين قال اصحابنا وكذا إذا رأى مبتلى ببلية في بدنه أو بغيرها أو بعصية يستحب أن يسجد شكر الله تعالى ولا يشرع السجود لاستمرار النعم لأنها لا تنقطع قال اصحابنا وإذا سجد لنعمة أو اندفاع قبة لا يتعاقب بغيره استحب اظهار السجود وان سجد لبلية في غيره وصاحبها غير معذور كالفاسيق اظهر السجود السجود قلعه يتوب وان كان معذورا كالزمن ونحوه أخفاه لئلا يتأذى به فان خاف من اظهاره للفاسيق مفسدة أو ضرراً أخفاه أيضاً قال اصحابنا ويستقر سجود الشكر إلى شروط الصلاة وحكمه في الصفات وغيرها حكم سجود التلاوة خارج الصلاة قال الشيخ أبو حامد والاصحاب وفي السلام منه والتشهد ثلاثة أوجه كما في سجود التلاوة (الصحيح) السلام دون التشهد (والثاني) لا يشترطان (والثالث) يشترطان *

(فرع) اتفق اصحابنا على تحريم سجود الشكر في الصلاة فان سجد بها فبطلت صلاته بلا خلاف وقد صرح المصنف بهذا في مسألة سجدة صـ ولو قرأ آية سجدة سجد بها لشكر ففي جواز السجود وجهان في الشامل والبيان وغيرها اصحابنا يحرم وتبطل صلاته وهما كالوجين فيمن دخل المسجد لا لغرض آخر *

(فرع) في صحة سجود الشكر على الرحلة في السفر بالإيماء وجهان اصحابنا الجواز اما سجود التلاوة فان كان في صلاة جاز على الرحلة تبعاً للصلاة والافعلي الوجهين في سجود الشكر اصحابنا الجواز وجهان المنع ندوره وعدم الحاجة اليه غالباً بخلاف صلاة النفل وقطع البغوى وآخرون بالجواز ومسألة الخلاف فيمن اقتصر على الإيماء فان كان في مرقد ونحوه وآتم السجود جاز بلا خلاف وأما المثلث في السفر ففيه وجهان (الصحيح) المشهور انه يشترط شروطه على الارض لعدم المشقة فيه وندوره (والثاني) يجزئه الإيماء حكاه الرافعي *

لطخات النعائل الدائمة ملحقة بدم الاستحاضة من غير تردد وليس الامر كذلك بل حكى امام الحرمين وغيره في الحاقها بدم البترات وجهين مطلقاً كما قدمنا ثم يفصل على وجه عدم الالتحاق فيقال ما يدوم منها كدم الاستحاضة وما لا يدوم كدم الاجنبى وإبراده في الوسيط محتمل لما ذكره في الوجيز ولما هو الحق *

قال (الخامسة الجاهل بنجاسة توبه فيه قولان الجديد وجوب القضاء فان كان عالماً ثم نسي قولان مرتبان واولى بالوجوب (م) ومثار التردد انه من قبيل المناهى فيكون التسيان عن ذنبيه أو من قبيل الشروط كطهارة الحدث) *

(فرع) لو تصدق من تجددت له النعمة أو اندفعت عنه القمة أو صلى شكرا له مالي كان حسنا يعني مع فعله سجدة الشكر *

(فرع) لو خضع انسان لله تعالى فتقرب بسجدة بغير سبب يقتضي سجود شكر ففيه وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره (أحدهما) يجوز قاله صاحب التقريب وأصحها لا يجوز صححه امام الحرمين وغيره وقطع به الشيخ أبو حامد قال امام الحرمين وكان شيخي يعني أبا محمد يشدد في انكسر هذا السجود واستدلوا لهذا بالقياس على الركوع فإنه لو تطوع بركوع مفردا كان حراما بالاتفاق لأنه بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما دل دليل على استثنائه وسواء في هذا الخلاف في تحريم السجدة ما يفصل بعد صلاة وغيره وليس من هذا ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ بل ذلك حرام قطعا بكل حال سواء كان إلى القبلة أو غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى أو غفل وفي بعض صوره ما يقتضي الكفر أو يقاربه عاقانا الله الكريم وقد سبقت هذه المسألة مبسوطة في آخر باب ما ينقض الوضوء والله أعلم *

(فرع) لوفات سجدة الشكر فهل يشرع قضاؤها فيه طريقان: قال صاحب التقريب فيه الخلاف في قضاء الرواتب وقطع غيره بأنه لا تقضي والخلاف مبنى على أنه يتطوع بمثله ابتداء أم لا فعند صاحب التقريب يتطوع به كما سبق في شبه الرواتب وعند غيره يحرم التطوع بسجدة فلا تقضي كصلاة الكسوف *

إذا صلى وعلي ثوبه أو بدنه أو موضع صلاته نجاسة غير معفو عنها وهو لا يدري نظر ان لم يعلم بها أصلا ثم تبين الأمر له فني وجوب القضاء قولان الجديد وبه قال أبو حنيفة أنه يجب كما لو بان له بعد الفراغ من الصلاة أنه كان محدثا والقديم أنه لا يجب لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «دخل نعله في الصلاة فدخل الناس نعالهم فلما قضى صلاته قال ما حكمكم علي ما صنعتم قالوا رأيناك القيت نعلك قال قينا نعالنا فقال ان جبريل أتاني وأخبرني أن فيها قدرا» (١) والاستدلال أنه بعد تبين الحال مضى في صلاته ولم يستأنف ولو علم بالنجاسة ثم نسي فصلى ثم تذكر فطريقان (أحدهما) القطع بوجوب القضاء لتعريضه (والثاني) أنه على القولين لأن النسيان عند كمال الجهل ويقال

(١) حديث (ص) أنه صلى الله عليه وسلم دخل نعليه فدخل الناس نعالهم فلما قضى صلاته قال ما حكمكم علي صنعكم قالوا رأيناك القيت نعلك قال قينا نعالنا فقال ان جبرائيل أتاني فأخبرني ان فيها قدرا أبو داود وأحمد والحاكم وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي سعيد واختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول ورواه الحاكم أيضا من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير وإسناد كل منهما ضعيف ورواه البزار من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف ومطلوب أيضا *

(فرع) في مذاهب العلماء في سجود الشكر: مذهبنا أنه سنة عند تجديد نعمة أو اندفاع قسمة
ويقال أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلي وكعب بن مالك رضي الله عنهم
وعن اسحق وإبي ثور وهو مذهب الليث وأحمد وداود قال ابن المنذر وبه أقول قال أبو حنيفة
يكرهه وحكاه ابن المنذر عن النخعي وعن مالك روايتان (أشهرهما) الكراهة ولم يذكر ابن المنذر
غيرها: (والثانية) أنه ليس بسنة واحتج لمن كرهه بأن النبي صلى الله عليه وسلم شكاه رجل
القحط وهو يخطب فرفع يديه ودعى فسقوا في الحال ودام المطر إلى الجمعة الأخرى فقال رجل يا رسول
الله تهدمت البيوت وتقطعت السبل فادع الله يرفعه منا فدعي فرفه في الحال، والحديث في
الصحيحين من رواية أنس وموضع الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد لتجدد نعمة المطر أولا
ولا لدفع قسمة آخرًا قالوا ولأن الإنسان لا يخلو من نعمة فإن كففت لم يزل الحرج واحتج أصحابنا بحديث
أبي بكرة وقد بيناه وعن سعيد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم من مكة نريد المدينة فلما كنا قريبًا من عروضاء نزل فرفع يديه فدعا الله تعالى فحاجة ثم خر
ساجدًا فكث طويلاً ثم قام فرفع يديه فحاجة ثم خر ساجدًا فكث طويلاً ثم قام فرفع يديه قال أبي
سألت ربي وشفت لامي فأعطاني ثلث أمي فخررت لربي شكرًا ثم رفعت رأسي فسألت ربي لامي
فأعطاني الثلث الآخر فخررت ساجدًا لربي رواه أبو داود لا نعلم ضعف أحد من رواه ولم يضعفه
أبو داود وما لم يضعفه فهو عنده حسن كما قلنا ياناه غير مرة وعن البراء بن عازب أن النبي صلى
الله عليه وسلم خر ساجدًا جاءه كتاب علي رضي الله عنه من اليمن بسلام هذان رواه البيهقي
من جملة حديث طويل وقال هو صحيح علي شرط البخاري وعن كعب بن مالك رضي الله عنه في
حديث توبته قال فخررت ساجدًا وعرفت أنه قد جاء الفرج، رواه البخاري ومسلم وروى البيهقي
وغيره سجود الشكر من فعل أبي بكر الصديق وعمر وعلي رضي الله عنهم والجواب عن حديثهم
أنه ترك السجود في بعض الأحوال ياناه جواز أو لانه كن على المنبر وفي السجود حينئذ مشقة

أن القول بعدم وجوب الاعادة مخرج من القول القديم في نسيان الماء في الرجل ولا يمكن اعتبارها
بالحدث فإن العفو إلى النجاسات أسرع منه إلى الحدث فيجوز أن يعد الجمل والنسيان فيهما من الاعذار
ثم إذا أوجبنا الاعادة فيجب اعادة كل صلاة يقن أن صلاحها مع تلك النجاسة وإن احتمل أنها
حدثت بعد ما صلى فلا شيء عليه وعن أبي حنيفة إن كانت النجاسة رطبة أعاد صلاة واحدة وإن
كانت يابسة وكان في الصيف فكذلك وإن كن في الشتاء أعاد صلاة يوم وليلة إذا عرفت ذلك فاعلم
أن قوله الجاهل بنجاسة توبه المراد منه النجاسة التي لا يعني عنها والخلاف لا يختص بالثوب بل البدن
والمسكن في معناه وإنما ذكر الثوب مثلاً لقوله الجديد وجوب القضاء اعلم لفظ الوجوب باليم لان
المنقول عن مالك أنه كن الوقت باقياً بعيد والا فلا قال الشيخ أبو حامد ومهما قال مالك ذلك

أو اكتفي بسجود الصلاة والجواب باحد هذه الواجه أو غيرها متعين للجمع بين الأدلة هـ
 (فصل) في مسائل تتعلق بسجود التلاوة (أحداها) إذا قرأ آيات السجودات في مكان واحد
 سجدة لكل سجدة فلو كرر الآية الواحدة في المجلس نظرا لم يسجد للمرة الأولى كفاه للجميع سجدة
 واحدة وإن سجد للمرة الأولى ثلاثا أوجه أصحاب السجدة مرة أخرى لتجدد السبب وبهذا قال مالك
 وأحمد وعن أبي حنيفة روايتان والثاني تكفيه الأولى قاله ابن مريج ورجحه صاحب العدة والشيخ
 نصر الملقبي وقطع به الشيخ أبو حامد في تعليقه والثالث إن طال الفصل بينهما سجد ثانيا والا
 فلا ولو كرر آية في الصلاة فإن كن في ركعة فكل المجلس الواحد وإن كن في ركعتين سجد للثانية
 أيضا كالمجلسين ولو قرأ مرة في الصلاة ومرة خارجها في مجلس واحد وسجد للأولى أقل الرافعي
 لم أر فيه نصا للأصحاب قال وأطلقهم يقتضي طرد الخلاف فيه (الثانية) ينبغي أن يسجد عقب قراءة
 السجدة أو اسمها فإن أخر وقصر الفصل سجد وإن طال فانت وهل تقضي فيه قولان حكهما
 صاحب التقريب وتابعوه عليهما (أظهرهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد والبنديجي والصيدلاني وآخرون
 لا تقضي لأنها تفعل لعارض فاشبهت صلاة الكسوف وضبط طول الفصل يأتي بيانه في باب سجود
 السهو إن شاء الله تعالى ولو قرأ سجدة في صلاته فلم يسجد سجد بعد سلامه إن قصر الفصل فإن طال
 ففيه الخلاف ولو كن القاري والمستمع محدثا حال القراءة فإن ظهر على قرب سجدة والا فالتضاء
 على الخلاف ولو كن يصلي قرأ قارىء السجدة وسمعه فقد قلنا أنه لا يجوز أن يسجد لذلك فإن
 سجد بطلت صلاته فإذا لم يسجد وفرغ من صلاته هل يسجد فيه طرق قل صاحب التقريب فيه
 القولان وقال البغوي يحسن أن يسجد ولا يتأكد كما يجب المؤذن إذا فرغ من الصلاة وقال آخرون
 لا يسجد قطعا وهذا هو المذهب وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه وقوله عن نصه في البويطي

فلا يوجب الاعادة ولكن يستحبها في الوقت وحكي امام الحرمين مثل ذلك عن أئمة مذهبه ويجوز
 أن يعلم بالالف ايضا لا يروى عن أحمد روايتان في المسألة كالتولين وقوله قولان مرتبان في الصورة
 الثانية يشير الي أن فيها طريقين كما رويناها وقوله وأولي بالوجوب يجوز أن يعلم لفظ الوجوب
 بالميم والالف اشارة الي منعهما والحكم عنهما واحد في صورتين وقوله ومثارا لرددالي آخره
 شرحه أن خطاب الشارع قسما (أحدهما) خطاب التكليف بالامر أو النهي والسيان يؤثر في هذا
 القسم الا يرى أن الناس لا يأثم بترك المأمور ولا بفعل للنهي لأنه لم يبق مكلفا عند النسيان بل
 التحق بالمجنون وبسائر من لا يخاطب والقسم الثاني خطاب الاخبار وهو ربط الأحكام بالاسباب
 وجعل الشيء شرطا من هذا القيل فإن معناه أن يقول إذا لم يوجب كذا في كذا فهو غير معتد به
 والنسيان لا يؤثر في هذا القسم ولهذا يجب الضمان على من اتلف مال الغير ناسيا لأنه مأخوذ من
 قوله من اتلف ضمن واختلاف القولين مستند الي أن استصحاب النجاسة من قبيل للتأني في الصلاة

وقطع به أيضا الشائى وغيره واختاره امام الحرمين لان قراءة غير امامه لا تقتضي سجوده كما سبق واذا لم يحصل ما يقتضي اذا فكيف يقضو (الثالثة) لو قرأ السجدة في الصلاة قبل الفاتحة سجد بخلاف ما لو قرأها في الركوع والسجود والتشهد فانه لا يسجد لانه ليس محل قراءة ولو قرأ السجدة فهو ليس بسجدة فشك هل قرأ الفاتحة فانه يسجد للتلاوة ثم يعود الى القيام فيقرأ الفاتحة كره البغوى وغيره (الرابعة) لو قرأ آية السجدة بالفارسية لم يسجد عندنا كما لو فسر آية سجدة وقال ابو حنيفة يسجد (الخامسة) قال اصحابنا لا يكره قراءة السجدة عند الامام كما لا يكره للمنفرد سواء كانت صلاة سرية أو جهرية ويسجد مني قرأها وقال مالك يكره مطلقا وقال ابو حنيفة يكره في السرية دون الجهرية قال صاحب البحر وعلي منعبنا يستحب تأخير السجود حتى يسلم لثلاث جهوش على المأمومين (السادسة) منعبنا انه لا يكره سجود التلاوة في اوقات النهي عن الصلاة وبه قال سالم ابن عمر والقاسم بن محمد وعطاء والشعبي وعكرمة والحسن البصري وابو حنيفة واصحاب الراى ومالك في رواية عنه وقالت طائفة يكره منهم ابن عمر وابن المسيب ومالك في رواية واسحاق وابو ثور رضي الله عنهم (السابعة) لا يقوم الركوع مقام السجود في حال الاختيار عندنا وبه قال جمهور السلف والخلف وقال ابو حنيفة يقوم مقامه ودليل الجمهور القياس على سجود الصلاة واحتج ابو حنيفة بقوله تعالى وخر راكعا ولان المقصود الخضوع واجاب الجمهور بان هذا شرع من قبلنا فان سلمنا انه (١) حملنا الركوع هنا على السجود كما اتفق عليه المفسرون وغيرهم واما قولهم المقصود الخضوع فجوابه ان الركوع ليس فيه من الخضوع ما في السجود فلما العاجز عن السجود فيؤمى به كما في سجود الصلاة (الثامنة) اذا سجد المستمع مع القارى لا يرتبط به ولا ينوى الاقتداء به وله

(١) كذا في الأصل
وله (أشعر لنا)
له

حتى اذا كان ناسبا يندر ولا يعد مقصرا مخالفا أو الطهارة عنها من قبيل الشروط فلا يؤثر الحمل والسيان كفى طهارة الحدث وقد ورد في الباب الفاظ ناهية نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم «تنزهوا من البول» (١) وقوله تعالى والرجز فاهجروا الفاظ شارطة نحو ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم» (٢) فهذا يدلن ما ذكره واعلم ان هذا الكلام يجب ان يكون

- (١) (حديث) • تنزهوا من البول تقدم في باب الاستنجاء
(٢) (حديث) • روى أنه صلى الله عليه وسلم قال تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم
المبارقطنى والبيهقى والقبلى في الضعفاء وابن عدى في الكامل من حديث أبى هريرة وفيه روح ابن غطيف تفرد به عن الزهرى قال ذلك ابن عدى وغيره: وروى القبلى من طريق ابن المبارك قال رأيت روح بن غطيف صاحب الدم قدر الدرهم فجلست اليه مجلما فجلت استنجي من أصحابي ان يروى جالسا معه : وقال الذهلى اخاف ان يكون هذا موضوعا : وقال البخارى حديث باطل وقال ابن حبان موضوع : وقال البراز اجمع اهل العلم على نكرة هذا الحديث : قلت وقد اخرج

الرفع من السجود قبله (التاسعة) لو سجد ثلاثاً قرأ في سجوده سجدة أخرى لم يسجد ثانياً هذا هو الصحيح المشهور وحكي صاحب البحر وجهاً أنه يسجد ثانياً وهو شاذ ضعيف أو غلط (العاشر) لو قرأ في صلاة الخنزة سجدة قال صاحب البحر لا يسجد فيها وهل يحد بعد فراغها قال فيه وجهان أحدهما لا يسجد قل وأصلهما أن القراءة التي لا تشرع عمل بها ثلاثاً وثلاثين وجهان (الحادية عشرة) لو أراد أن يقتصر على قراءة آية أو اثنين فبها سجدة يسجد لم أر لأصحابنا فيه كلاماً وقد حكي ابن المنذر عن الشعبي والحسن البصري وابن سيرين والنخعي واحد واستحق أن يكرهوا ذلك عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأبي ثور أنه لا بأس به ومقتضى مذهبنا أنه لا يكره أن لم يكن في وقت الصلاة ولا في صلاة فإن كان في وقت الكراهة فينبغي أن يجزي فيه الوجهان ميم دخل المسجد في هذا الوقت ليصلي التحية لا تفرض آخر الثانية عشرة ولو جمع رجل قراءة أمارة السجدة استحب له السجود هذا مذهبنا وحكي ابن المنذر عن قتادة ومالك واستحق أنه لا يحد (فرع) في فصل سجود التلاوة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فأبيت فلي النار »

(فرع) إذا كان للمسافر قارئاً السجدة في صلاة سجد بالإيماء بلا خلاف وإن كان في غير صلاة سجد بالإيماء أيضاً على المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه شاذ أنه لا يسجد وبه قال بعض الحنفية وقال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وأحمد وداود يسجد مطلقاً

(باب ما يفسد الصلاة ويكره فيها)

قال المصنف رحمه الله

(إذا قطع شرطاً من شروطها كالطهارة والستارة وغيرها بطلت الصلاة)

(الشرح) قوله الستارة هو بكسر الهمزة وهي السترة وتقديره الاستتار بالستارة ولو قال السترة كان أحسن قال أصحابنا إذا أخل بشرط من شروط الصلاة مع قدرته عليه بطلت الصلاة سواء دخل فيها بخلافه أو دخل فيها وهو موجود ثم أخل به لأن الشرط عند عدم شرطه وإن اختلف الشرط لم يضر فيه تفصيل وخلاف سبق في مواضعه فاما طهارة الحدث إذا عجز عن الماء والتراب فسبق في باب التيمم فيه أربعة أقوال الصحيح وجوب الصلاة على حسب حاله والاعادة

قوله من قبل الشرط الثاني طهارة الحدث بناء على قوله الجديد وإن يكون القول القديم منزهاً فيه ثم لاك أن تقول أنه عد ترك الكلام من الشروط ومعلوم أن الكلام ناسياً لا يضر بلا خلاف بيننا فإن كانت الشروط لا تتأثر بالنسيان فمن الواجب أن لا يفسد شرطاً وحيث ادرجه في الشروط طهارة

ابن عسى في الكامل من طريق أخرى عن الزهري لكن فيها أيضاً أبو عصمة وقد اتهم بالكذب

ولو دخل في الصلاة معتقدا أنه تطهرت قبلان محذرة لم تصح بلا خلاف وأما طهارة النجس فلو عجز عنها لعجزه عن الماء أو حبس في موضع نجس فيجب أن يصلي على حسب حاله ويجب الإعادة على المذهب وقد سبقت الدالة في باب طهارة البدن وسبق هناك أيضا أنه لو صلى بنجاست جاهد لها أو ناسيا لزمه الإعادة على المذهب وأما ستر العورة فسبق في بابها أنه إذا عجز عن ستر عاريا ولا إعادة وسبق هناك أنه لو صلى عاريا وعنده سترة نسيها أو جهلها لزمه الإعادة على المذهب وأما استقبال القبلة فإن تميز وصلي بغير اجتهاد لحركة الوقت لزمه الإعادة وإن اجتهد وتيقن الخطأ لزمه الإعادة على أصح القولين وأما معرفة الوقت فإن اجتهد فيه وتيقن أنه غلط وصلي قبل الوقت لزمه الإعادة على المذهب وقد سبقت كل هذه المسائل في أبوابها وإنما أردت جمعها لما خصه في موضع واحد وبالله التوفيق *

قال المصنف رحمه الله *

(وإن سبقه الحدث فعليه قولان قال في الجديد تبطل صلاته لأنه حدث يبطل الطهارة فابطل صلاته كحدث العمد وقال في القديم لا تبطل صلاته بل ينصرف ويتوضأ ويأتي على صلاته لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلنس فليصرف وليتوضأ ولين علي ماضى ما لم يتكلم» ولأنه حدث حصل بغير اختياره فاشبهه سلس البول فإن أخرج علي هذا بقية الحدث الأول لم تبطل صلاته لأن حكم البقية حكم الأول فإذا لم تبطل بالأول لم تبطل بالبقية ولأن به حاجة إلى إخراج البقية لتكمل طهارته *

(الشرح) حديث عائشة ضعيف متفق على ضعفه ورواه ابن ماجه والبيهقي بأسناد ضعيف من رواية اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقد اختلف أهل الحديث في الاحتجاج بسماعيل بن عياش فمنهم من ضعفه في كل ما يرويه ومنهم من ضعفه في روايته عن غير أهل الشام خاصة وابن جريج حجازي مكى مشهور فيحصل الاتفاق على ضعف روايته لهذا الحديث قاله ورأه جماعة عن ابن عياش عن ابن جريج عن ابنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل قال وهذا الحديث أحد ما أنكر علي اسماعيل بن عياش والمحفوظ أنه مرسل وأما من رواه متصلا فضعفاء مشهورون بالضعف وأما قول إمام الحرمين في النهاية والغزالي في البسيط أنه مروي في الكتب الصحاح فغلط ظاهر فلا يقتر به وقوله قلنس هو بفتح القاف واللام وبالسين المهملة يقال قلنس قلنس بكسر اللام أى ثيابا والقلنس بامكان اللام انتهى موقيل هو ما خرج من الخوف ولم يعلل الفم قاله الخليل بن أحمد فعلى هذا يكون قوله

أراد بالشروط عند عد الأشياء الستة مالا بد منه في الصلاة عند العلم وأراد بالشروط في قوله هنا ومن قبيل الشروط مالا بد منه مطلقا ومالا بد منه عند العلم قد يكون بحيث لا بد منه على الإطلاق وقد لا يكون كذلك ثم بتقدير أن يكون استصحاب النجاسة من المتأخر في الصلاة فلم تبطل الصلاة إذا استصحابها علما يلزم ذلك من نفس النهي أم يؤخذ من دليل زائد فيه كلام أصولي

في الحديث أو قلس لتقسيم وعلي الأول تكون للشك من الراوى وقوله لأنه حدث يبطل الطهارة احتراز من حدث المستحاضة وفي هذا تصريح بطلان الطهارة قطعا وأما الخلاف في بطلان الصلاة أما حكم المسألة فإن أحدث المصلي في صلاته باختياره بطلت صلاته بالإجماع سواء كان حدثه عمدا أو سهوا سواء علم أنه في صلاة أم لا وإن أحدث بغير اختياره بان سبقه الحدث بطلت طهارته بلا خلاف وفي صلاته قولان مشهوران الصحيح الحديث أنها تبطل والقديم لا تبطل وقد ذكر المصنف دليلهما فعلي القديم لا تبطل سواء كان حدثا أصغرا أو كبيرا ينصرف فيتطهر ويبنى على صلاته فإن كان حدثه في الركوع مثلا قال الصيدلاني يجب أن يعود إلى الركوع وقال إمام الحرمين أن لم يكن اطمأن وجب العود إلى الركوع وإن كان اطمأن ففيه احتمال قال والظاهر أنه لا يعود وجزم الغزالي بما قاله الإمام الأصح قول الصيدلاني لأن الرفع إلى الاعتدال من الركوع مقصود ولهذا قال الأصحاب يشترط أن لا يقصد صرفه عن ذلك وهذا الرفع حصل في حال الحدث فلم يمتد به فيجب أن يعود إلى الركوع وإن كان اطمأن قال أصحابنا ثم إذا ذهب ليتطهر ويبنى لزمه أن يسمي في قريب الزمان وتقليل الأفعال بحسب الامكان وليس له أن يعود بعد طهارته إلى الموضع الذي كان فيه إن قدر على الصلاة في أقرب منه إلا أن يكون إماما لم يستخلف أو مأموما يقصد فضيلة الجماعة فلها العود وكل ما لا يستغنى عنه من الذهاب إلى الماء واستنائه ونحوه فلا بأس به ولا يترط فيه العدو والبدار الخارج عن العادة ونقل الشيخ أبو حامد عن نصه في القديم أنه يشترط في البناء أن لا يطول الفصل ولم يذكر فيه خلافا قال الشافعي في القديم وأصحابنا ويشترط أن لا يتكلم إلا إذا احتاج إلى تنحيل الماء فيجوز ولو أخرج بقية الحدث الأول متعمدا لم يمنع البناء على الصحيح للتصوص في القديم وبه قطع المصنف والجمهور وقال إمام الحرمين والغزالي يمنع وللذهب الأول واختلفوا في عله على وجهين ذكرهما المصنف والأصحاب أصحابنا أن طهارته بطلت ولا أثر للحدث بعد ذلك والثاني أنه يحتاج إلى إخراج البقية لثلا يسبقه مرة أخرى فلو أحدث حدثا آخر ففي منعه البناء وجهان بناء على العلتين أن قلنا بالاول جاز البناء والا فلا ولورع المصلي أو قاه أو غلبته نجاسة أخرى جاز له على القديم أن يخرج ويغسل نجاسته ويبنى على صلاته بالشروط السابقة في الحديث نص عليه في القديم هذا كما تفريع القديم الضعيف والله أعلم

لا أطول منها بذكره خاتمة لهذا الشرط قوله في أول القسم الثاني أما مطلق الاعذار فخمس يشعر بانحصارها في الخمس المذكورة لكن لعدم مطلق آخر منها النجاسة التي تستصحىها للمستحاضة وسلس البول في صلاته ومنها ما إذا كنت على جرحه دم كثير يخاف من إزالته ومنها تلطخ ببلله بالدم في صلاة شدة الخوف ومنها الشعر الذي يتف ولا يخلو عنه ثوبه

(فرع) في مذاهب العلماء في جواز البناء لمن سبقه الحدث: قد ذكرنا أن مذهبنا الصحيح الجديد أنه لا يجوز البناء بل يجب الاستئذان وهو مذهب المذنبين من عزيمة الصحابي رضي الله عنه وبه قال مالك وآخرون وحكاها صاحب الشامل عن ابن شبرمة وهو الصحيح من مذهب أحمد وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى والأوزاعي يني على صلاته وحكاه ابن الصباغ وغيره عن عمر بن الخطاب وعلى وابن عمر رضي الله عنهم ورواه البيهقي عن علي وسلمان الفارسي وابن عباس وابن عمر وابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعطاء وطاووس وإبي إدريس الخولاني وسليمان بن يسار وغيرهم رضي الله عنهم وقد ذكر المصنف مختصر دليل للذهبيين والحديث ضعيف والصحابة رضي الله عنهم يختلفون في المسألة فيصار للقياس والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان وقت عليه نجاسة يابسة فتحاتها في الحال لم تبطل صلاته لأنها ملاقة نجاسة هو مذكور فيها فلم تقطع الصلاة كسلس البول وان كشفت الريح اثوب عن العمرة ثم رده لم تبطل صلاته لأنه مذكور فيه فلم تقطع الصلاة كما لو غصب منه اثوب في الصلاة﴾ *

(الشرح) قال أصحابنا إذا وقعت عليه نجاسة يابسة فنقضها في الحال أو وقت رطوبته على بعض ملبوسه قال في الحال أو كشفت الريح عورتها في الحال لم تبطل صلاته لما ذكره المصنف فإن تأخر ذلك بطلت صلاته على الصحيح الجديد وفي القديم يني من سبقه الحدث كما سذكره قريبا إن شاء الله تعالى ولو غصب ثوبه منه وهو في الصلاة قائم صلاته عاريا صحت ولا إعادة لأنه مذكور بخلاف ما لو أكره على الكلام في صلاته قائما تبطل على أصح القولين لأنه نادر لا يتعلق به غرض للمكره وقول المصنف نجاسها يعني نفثها ولم يحملها فإن حملها يده أو كره بطلت صلاته لأنه مختار لمحملا بلا ضرورة هكذا ذكره أصحابنا والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا إذا طرأ في الصلاة حدث أصغر أو أكبر فحكه ماسبق من التفصيل والخلاف الا حدث الا تحاضة وسلس البول فلا يضر بشرطه السابق في باب الحيض وان طرأ فيها غير الحدث من الأسباب المنافية لها أبطلها ان كان باختياره أو بغير اختياره إذا نسب فيه اليه قصير كن مسح خفه فانقضت مدته في أثناء الصلاة أو نخل وهو يدافع الحدث ويعلم أنه لا يقدر على التماسك إلى فراغها ووقع الحدث فلا يجوز البناء قولاً واحداً لتقصيره ولو تفرق خف الماسح فيها فطريقان أحدهما على قولي سبق الحدث والثاني تبطل قطعاً لتقصيره في تهنيه قبل الدخول الصلاة وان طرأ مناقض لا باختياره ولا بتهنيه فإن أزاله في الحال كن كشفت الريح عورته فسترها في الحال أو وقت عليه نجاسة يابسة فنقضها في الحال أو رطبة قال في ثوبه في الحال فصلاته صحيحة

وبدنه وحكه حكم دم البراغيث ومنها اقدر الذي لا يدركه الطرف من البول والخر وغير الدم من الاجسام ففيه خلاف ذكرناه في الطهارة وقال أبو حنيفة النجاسة قسمان مغلظة ومخففة فالمغلظة

وان نحاها يده او كفه بطلت صلاته وان احتاج في ازالته الي زمن بان تنجس ثوبه او يده يجب غسلها او ابسلت الريح ثوبه فعلي قولي سبق الحدث اما اذا خرج من جرحه دم كثير فتدفق ولم يلوث بشرته فلا تبطل صلاته بالاتفاق وقد سبقت المسألة في باب طهارة البدن *

• قال المصنف رحمه الله •

﴿وان ترك فرضا من فروضها كركوع والسجود وغيرها بطلت صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم المصلي صلاته أعد صلاتك فانك لم تصل وان ترك القراءة ناسيا ففيه قولان وقد مضى في القراءة ﴾ (الشرح) حديث الاعرابي رواه البخاري ومسلم من رواية ابي هريرة رضي الله عنه وقد تكرر بيانه في باب صفة الصلاة اما حكم المسألة فاذا ترك فرضا من فروض الصلاة كركوع أو سجدتين نحوهما نظر أن تركه عمدا و انتقل الي ما بعده بطلت صلاته بلا خلاف وان تركه سهوا وسلم من الصلاة وطال الفصل فهي باطلة ايضا بلا خلاف وان تركه سهوا فذكر في الصلاة او بعد السلام وقبل طول الفصل لم تبطل بل ينبي على صلاته ويأتي تفصيله في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى هذا كله في الركوع والسجود نحوهما من الاركان غير النية وتكبير الاحرام والقراءة اما النية والتكبير فان ترك احدهما لم يكن دخلا في الصلاة سواء تركها عمدا أو سهوا وأما القراءة فان تركها عمدا بطلت صلاته وان تركها سهوا قولان سبق بينهما وتفصيلهما في باب صفة الصلاة وبالله التوفيق *

• قال المصنف رحمه الله •

﴿وان تكلم في صلاته أو قهقه فيها أو شق بالبكاء وهو ذاكر للصلاة عالم بالتحريم بطلت صلاته لما روى ان النبي ﷺ قال «الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء» وروى الضحاك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء وان فعل ذلك وهو ناس انه في الصلاة ولم يطل لم تبطل صلاته لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ «انصرف من اثنتين فقال له ذو اليمين اقصر الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ اصدق ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتين أخريين ثم سلم» وان فعل ذلك وهو جاهل بالتحريم ولم يطل لم تبطل صلاته لما روى معاوية بن الحكم رضي الله عنه قال «بينما أنا مع رسول الله ﷺ اذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فحدثني القوم بأبصارهم فقلت وانكلى امياه ما بالك تنظرون الي فضرب القوم بأيديهم على أعقابهم فلما أنصرف رسول الله ﷺ دعاني بأبي وأمي هو ما رأيت مطلقا أحسن تعليما منه والله ما ضربني ولا كهرني قل ان صلاتنا هذه لا يصلاح

كالخمر والعنبرة وبول مالا يؤكل لحمه فيعني عنها في الثوب والبدن والمكث بقدر الدرهم البغلي فسادونه فان زاد لم يجز والخففة قبول ما يؤكل لحمه فحجوز الصلاة معه ما لم يتفاحش وهو ان لا يلمع ريع الثوب بينهم من قال التفاحش الشبر في الشبر •

فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسييح والتكبير وقراءة القرآن فان سبق لسانه من غير قصد الى الكلام أو غلبه الضحك لم تبطل لانه غير مفترط فيه فهو كالناسي والجاهل وان اطال الكلام وهو ناس أو جاهل بالتحريم أو مغلوب فقيه وجهان المنصوص في البويطى ان صلاته تبطل لا في كلام الناس والجاهل والمغلوب كالعمل القليل ثم العمل القليل اذا كثر أبطل الصلاة فكذلك الكلام ومن أصحابنا من قال لا تبطل كأكل الناسي لا يبطل الصوم قل أو كثر وان تنحنح أو تنفس أو تنفخ أو يكي أو تبسم عامدا ولم يبين منه حرفان لم تبطل صلاته لما روى عبد الله بن عمر قال: كفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سجد جعل ينفخ في الارض ويكي وهو ساجد فلما قضى صلاته قال والذي نفسي بيده لقد عرضت على النار حتى اني لاطفيها خشية ان تنشأكم ولان ما لا يبين منه حرفان ليس بكلام فلا تبطل به الصلاة ﴿

﴿الشرح﴾ أما الحديث الاول فضعيف سبق بيانه وتضعيفه في باب ما ينفذ الوضوء وينفى عنه ما سنده من الاحاديث الصحيحة في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وأما حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين فرواه البخاري ومسلم وأما حديث معاوية بن الحكم فرواه لم وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في البكاء في الصلاة فرواه الترمذي بلفظه وأبو داود بنحوه وفي اسناده ضعف وفي الصحيح ما ينفي عنه وقوله انصرف من اثنتين أي سلم في الصلاة الرابعة من ركعتين ناسيا وقوله ذو اليمين قيل له ذلك لانه كان في يديه طول ثبت ذلك في الصحيح واسمه الخرق بن عمرو بكسر الخاء المعجمة واسكان الراء وبالباء الموحدة ثم الف ثم قاف وقوله اقصرت هو بضم القاف وكسر الصاد وروى بفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح بينا اننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي بين أوقات كوني معه وقد سبق بسط شرح

قال ﴿الشرط الثالث ستر العورة وهو واجب في غير الصلاة وفي وجوبه في الخلوة تردد والمصلي في الخلوة يلزمه الستر في الصلاة﴾ •

وجوب ستر العورة عند القدرة لا يختص بحالة الصلاة بل يجب في غير حالة الصلاة أيضا لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذى ولا ميت (١) وروى

(١) • (حديث) • لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذى ولا ميت. وروى ولا تبرز فخذك أبو داود وابن ماجه والحاكم والبزار من حديث علي وفيه ابن جريج عن حبيب وفي رواية أبي داود لمن طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج قال اخبرت عن حبيب ابن ابي ثابت وقد قال ابو حاتم في السبل ان الواسطة بينهما هو الحسن بن ذكوان قال ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم فهذه عدة اخرى وكذا قال ابن معين ان حبيبا لم يسمعه من عاصم وان بينهما رجلا ليس بثقة وبين البزار ان الواسطة بينهما هو عمرو بن خالد الواسطي ووقع في زيادات المسند وفي

هذه اللفظة في باب صفة الصلاة في فصل القراءة قوله لحديثي القوم بأبصارهم هكذا وقع في
المذهب حديثي بفتح الحاء والدال المهملتين والدال مخففة وكذا روينا في مسند أبي عوانة وسنن
البيهقي والذي في صحيح مسلم وسنن أبي داود وغيرهما فرماني القوم بأبصارهم وهذا ظاهر. وأما
رواية أحديثي فشككت لانه لا يعرف في هذه الكتب المشهورة في اللغة حلق بمعنى
نظر ونحوه. أما قالوا حلق بالتشديد اذا نظر نظراً شديداً لكنه لازم غير متعد يقال
حلق اليه ولا يقال حلقه وزعم جماعة من المتأخرين ان معنى حديثي رموني بإحداقهم
وأما يعرف حديثي بمعنى اصاب حديثي وقال شيخنا أبو عبد الله بن مالك امام العربية في زماننا
بلا مدافعة يصح حديثي مخففاً بمعنى اصابني بحلقته كقولهم عتته اصبته بالعين وركبه بالعين
اصابني بركبته قوله واثكل امياه هو بكسر الميم وبعدها ياء والشكل بضم التاء المثناة وانه كان
الكاف ويفتحها لفتان كالجل والنجل حكاهما الجوهرى وغيره وهو فقدان المرأة وامرأة
ثكلت اذا فقدته وقوله بأبي وأمي اى أفديه بها قوله كهرني اى ما امهرني وفي هذا الحديث
وحديث ذى البدين جل من الاحكام والقواعد ومهمات الفوائد وقد ذكرتها في شرح صحيح
مسلم وأما احكام الفصل فقال احبابا رحمهم الله للتمكلم في الصلاة حالان (احداها) ان يكون غير
معنور فينظر ان نطق بحرف واحد لم تبطل صلاته لانه ليس بكلام الا ان يكون الحرف منها
كقوله ق أو ش أو ع بكسر من فانه تبطل صلاته بلا خلاف لانه نطق بمفهم فاشبه الحروف
وان نطق بحرفين بطلت بلا خلاف سواء افهم أم لا لأن الكلام يقع على الفهم وغيره هذا
مذهب الثوريين والفقهاء والاصوليين وان كن التحويرون يقولون لا يكون الا مفهما ولو نطق
بحرف ومدة به - ثلاثة أوجه حكاهما الرافي (احدها) تبطل لانه كحرفين (والثاني) لا لا تعرف
(والثالث) قاله امام الحرمين ان اتبعه بصوت غفل وهو الذي لا تنصع فيه بحيث لا يقع على صورة الملم تبطل
وان اتبعه بحقيقة الملم تبطل قال لان الملم يكون الفأو واو أو ارياء وهي وان كانت اشباعاً للحركات الثلاث
فهي مبدودة حروفاً وأما الضحك والبكاد والائين والتأوه والتنفخ ونحوها فان بان منه حرفان بطلت صلاته
والا فلا وسواء بكى للدنيا أو للآخرة: وأما التنحن فحاصل المقول فيه ثلاثة أوجه الصحيح الذي
قطع به المصنف والا كثرون ان بان منه حرفان بطلت صلاته والا فلا والثاني لا تبطل وان بان
حرفان قال الرافي وحكى هذا عن نص الشافعي والثالث ان كان فيه مطبقاً لم تبطل مطلقاً والا

«لا تبرز فخذك» وهذا اذا كان معه غيره فاما اذا كان في الخلوة فوجهان احدهما وبه قال الشيخ ابو محمد
لا يجب اذ ليس ثم من ينظر اليه وروى هذا عن أبي حنيفة واحمد واصحابهما وبه قال الشيخ ابو علي

الدارقطني ومسنده الهيثم ابن كليب تصریح ابن جریر بإخبار حبيب له وهو وهم في تقيده وقد
تكلت عليه في الاملاء على احاديث مختصر ابن الحاجب

فان بان حرقان بطلت والا فلا وبهذا قطع للتولي وحيث ابطالنا بالتنحج فهو ان كان مختاراً بلا حاجة فان كان مغلوباً لم تبطل قطعا ولو تعذر قراءة الفاتحة الا بالتنحج فيتنحج ولا يضره لانه معذور وان أمكست القراءة وتعذر الحمر الا بالتنحج فليس يعذر علي أصح الوجهين لانه ليس بواجب ولو تنحج امامه وظهر منه حرقان فوجبان حكاهما التماضي حـين والتولي والبغوي وغيرهم أحدهما يارمه مفارقه لانه فعل ما يبطل الصلاة ظاهرا واصحهما ان له الدوام على متابته لان الاصل بقاء صلاته والظاهر أنه معذور والله أعلم وقد روى عن علي رضي الله عنه قال « كانت لي ساعة من النبي صلى الله عليه وسلم آتية فيها فان وجدته يصلي تنحج فدخلت » رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي وهو حديث ضعيف لضعف راويه واضطراب اسناده ومثته ضعفه البيهقي وغيره وضعفه ظاهر والله أعلم (الحال الثاني) في الكلام يعذر فمن سبق لسانه الى الكلام بغير قصد أو غلبه الضحك أو العطاس أو السعال وبان منه حرقان أو تكلم ناميا كونه في الصلاة أو جاهلا بتحريم الكلام فيها فان كان ذلك يسيرا لم تبطل صلاته بلا خلاف عندنا وان كان كثيرا فوجبان مشهوران الصحيح منهما باتفاق الاصحاب تبطل صلاته وهو المنصوص في البويطي كما ذكر المصنف وهو ظاهر نصه ايضا في غير البويطي والثاني لا تبطل وهو قول أبي اسحق المروزي والرجوع في القلة والكثرة الى العرف هذا هو الصحيح للمنصوص في الام وبه قطع الجمهور وحكي القاضي ابو الطيب فيه قولاً آخر عن نصه في الاملاء أن حد طول الفصل هنا أن يمضي قدر ركعة ووجبان عن ابن ابي هريرة أنه قدر الصلاة وأما قياس المصنف عدم البطلان على أكل الصائم كثيرا فهو جار على طريقته وطريقة غيره من العراقيين في أن أكل الناسي لا يفسده وان كثروا وجها واحدا وعند الخراسانيين وجبان منوضحهما في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى قال اصحابنا وانما يكون الجهل بتحريم الكلام عندا في قريب العهد بالاسلام فاما من طال عهده في الاسلام فتبطل به صلاته لتقصيره في التعلم ولو علم تحريم الكلام ولم يعلم كونه مبطلا للصلاة بطلت بلا خلاف لتقصيره وعصيانته كما لو علم تحريم القتل والزنا والشرب والسرقة والتمذف واشباهها وجعل العقوبة فانه يعاقب ولا يعذر بلا خلاف ولو جهل كون التنحج مبطلا وهو طويل عهد بالاسلام فهل يعذر وجبان أحدهما لا لتقصيره في التعلم واصحهما يعذر لانه يخفى على العوام مع علمهم بتحريم الكلام ولو علم أن جنس الكلام محرم ولم يعلم أن ما أتى به محرم فوجبان الاصح يعذر ولا تبطل اما اذا أكره على الكلام ففي بطلان صلاته قولان حكاهما الرافعي اصحهما وبه قطع

يجب اطاهر الخبر ولأنه تر عن الجن والملائكة وأيضا فان الله تعالى أحق ان يستحي منه (١) واماني حالة الصلاة هو شرط للصحة ولو تركه مع القدرة بطلت صلاته سواء كان في خلوة أو معه غيره

(١) (حديث) « فان الله احق ان يستحي منه الاربعة واحمد من حديث بهز بن حكيم عن ابيه عن جده وعلقه البخاري »

البغوى تبطل لندوره وكالو أكره أن يصلي بلا وضوء أو قلعدا أو الى غير القبلة فانه يجب الاعادة قطعا لندوره قال البغوى وكذا لو أكره علي فعل يناقض الصلاة بطلت لانه قادر»
قال المصنف رحمه الله»

(فان كله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابه لم تبطل صلاته لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «سلم على ابي بن كعب وهو يصلي فلم يجبه فحفف الصلاة وانصرف الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مامعك أن تجيئني قال يا رسول الله كنت أصلي قال أفلم تجد فيما أوحى الي استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم قال بلى يا رسول الله لا أعود» وأن رأى المصلي ضربا يقع في بثر فأنذره بالقول ففيه وجهان قال ابو اسحاق لا تبطل صلاته لانه واجب عليه فهو كاجابة النبي صلى الله عليه وسلم ومن أصحابنا من قال تبطل لا «قد لا يقع في البثر وليس بشي» (الشرح) حديث ابي هريرة في قصة أبي رضي الله عنهما رواه الترمذى بلفظه هنا وزاد عليه وقال حديث حسن صحيح ورواه الترمذى ايضا بمعناه ورواه البخاري في صحيحه عن ابي سعيد ابن المعلي انه كان «يصلي فمر به النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه فلم يجبه وذكر معني قصة ابي» وقد انكر القلي على المصنف احتجاجه بحديث ابي هريرة وتركه حديث ابن المعلي وأوم أن حديث ابي هريرة ضعيف وصرح أن حديث ابن المعلي في الصحيحين فقلط في شيتين أحدهما توهينه حديث ابي هريرة مع انه صحيح كما ذكرنا والثاني دعواه ان حديث ابن المعلي في الصحيحين وانما هو في البخارى دون مسلم قال أصحابنا لو كلم النبي صلى الله عليه وسلم في عصره انسانا في صلاة أو في غير صلاة وجب عليه اجابته ولا تبطل صلاته بذلك علي المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه انه لا تجب اجابته وتبطل بها الصلاة والصحيح الاول قالو او لهذا يخاطبه في الصلاة بقوله السلام عليك يا النبي ولا تبطل به الصلاة بل لا تصح الا به: وأما مسألة الاعمي فقال أصحابنا لو رأى المصلي مشرقا على الهلاك كلمي يقارب أن يقع في بثر أو صبي لا يعقل قارب الوقوع في نار ونحوها

خلافا لما لك حيث قال انه ليس بشرط لكنه واجب في الصلاة وغيرها وروى بعضهم عن مذهبه أن الشر شرط عند الدكر ولا يشترط حالة التسيان لتأقوله تعالى خنوا زينتك عند كل مسجد عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال يعني الثياب عند الصلاة وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا يقبل الله صلاة حائض الا بنحو» (١) والمراد بالحائض البالغة فلك أن تعلم قوله الشرط الثالث حتر العورة بالميم

(١) (حديث) لا يقبل الله صلاة حائض الا بنحو احمد واصحاب السن غير النسائي وابن خزيمة والحاكم من حديث عائشة واعله الدارقطني بالوقف وقال ان وقفه اشبه واعله الحاكم بالارسال ورواه الطبراني في الصغير والاولى من حديث ابي قتادة بلفظ لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينها ولا من جارية بلغت الحيض حتى تنحصر

أو نائم أو غافل قصده سبع أوجية أو ظالم يريد قتله وما أشبه ذلك ولم يمكنه انذاره إلا بالكلام وجب الكلام بلا خلاف وهل تبطل صلاته فيه الوجهان المذكوران في الكتاب بدليلهما وهما مشهوران أصحهما عند المصنف والقاضي أبي الطيب والمتولي لا تبطل وهو قول أبي إسحاق المروزي وأصحهما عند الرافعي تبطل * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كلفه انسان وهو في الصلاة فاراد أن يعلمه انه في الصلاة أو سعى الامام فاراد أن يعلمه السهو استحب له ان كنت رجلا أن يسبح وتصفق ان كانت امرأة فتضرب ظهر كفها الايمن علي بطن كفها الايسر لما روى سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا نابكم شيء في الصلاة فليسبح الرجال وليصفق النساء » فإذا فعل ذلك للاعلام لم تبطل صلاته لانه مأمور به فان صفق الرجل وسبحت المرأة لم تبطل الصلاة لانه ترك سنة *

﴿ الشرح ﴾ حديث سهل رواه البخاري ومسلم وقد سبق بيان حال سعد في آخر استقبال القبلة قال أصحابنا متى ناب المصلي شيء بان احتاج الي تنبيه امه علي سهو أو استأذن عليه احد أو رأى أعني يقارب الوقوع في بثر أو نار ونحوها أو اراد اعلام غيره بأمر فالسنة أن يسبح الرجل وتصفق المرأة في كل هذه الامثلة فلو صفق الرجل وسبحت هي فقد خالفا السنة ولا تبطل صلاتهما وصفة التسبيح سبحان الله او نحو هذا اللفظ ويجبر به جبراً يسعه المقصود وصفة التصفيق أن تضرب بظهر كفها اليميني بطن كفها اليسرى أو عكسه وقيل تضرب اكثر اصابعها اليميني علي ظهر اصابعها اليسرى وقيل تضرب اصبعين علي ظهر الكف والجيم متقاربين والاول اصح وأشهر قال أصحابنا ولا تضرب بطن كف علي بطن كف فان فعلت ذلك علي وجه اللعب بطأت صلاتها المنافاة (١) ومن صرح بطلان صلاتها إذا فعلته علي وجه اللعب القاضي أبو الطيب فان جهلت تحريره لم تبطل قال الشيخ أبو حامد وغيره التسبيح والتصفيق ستان ان كان التنبيه قريباً وان كان مباً حافياً حان *

(فرع) في مناهب العلماء في ذلك: ذكرنا أن مذهبنا استحباب التسبيح للرجل والتصفيق للمرأة إذا نابها شيء وبه قال احمد وداود والجمهور وقال مالك تسبح المرأة أيضاً واقفنا أبو حنيفة إذا قصد المصلي بذلك شيئاً من مصلحة الصلاة *

* قال المصنف رحمه الله *

لما حكمنا عن مذهب مالك وقوله يلزمه الستر في الخلوة ان كان المراد منه الاشتراط فكذلك ينبغي أن يعلم بالميم وان كان المراد منه الوجوب فلا يجوز أن يعلم قوله ستر العورة بالحاء والالف أيضاً لانه يشير الى أن ستر الكل شرط فانه لو كان البعض مكشوفاً صح أن يقال ماستر عورته انما ستر بعضها وعند أبي حنيفة لو ظهر من العورة المغلفة قدر درم بطلت صلاته ولا بأس بظهور مادونه ولو ظهر من العورة المغلفة قدر ربع عضو بطلت الصلاة ولا بأس بظهور مادونه قال والمغلفة السوأتان والمغلفة ماسواها

﴿ وإن أراد الاذن لرجل في الدخول قال ادخلوها بسلام آمين فان قصد التلاوة والاعلام لم تفسد لان تلاوة القرآن لا تبطل وان لم يقصد القرآن بطلت لانه من كلام الآدميين ﴾ •
 (الشرح) قال اصحابنا الكلام المبطل للصلاة هو ما سوى القرآن والذكر والدعاء ونحوها فاما القراءة والذكر والدعاء ونحوها فلا تبطل الصلاة بلا خلاف عندنا وقال ابو حنيفة دليلنا حديث معاوية بن الحكم السابقي قريافلو آتى بشيء من نظم القرآن بقصد القراءة قطعاً أو بقصد القراءة مع غيرها ككتيبه امامه أو غيرها أو الفتح على من ارتج أو تفهيم أمر كقوله للجماعة أو واحد يستأذنون في الدخول ادخلوها بسلام آمين أو استؤذن في أخذ شيء فيقول يا محبي خذ الكتاب بقوة وما أشبه هذا فكل لا يبطل الصلاة سواء قصد القراءة أو القراءة مع الاعلام وسواء كان قد انتهى في قراءته إلى تلك الآية أو أنشأ قراءتها حينئذ لمعوم حديث معاوية وحكي صاحب البيان وجهاً أنه ان قصد مع القراءة غيرها بطلت صلاته وليس بشيء بل الصواب الذي قطع به المصنف والاصحاب أنها لا تبطل فاما ان قصد الاعلام وحده فتبطل بلا خلاف وإن لم يقصد شيئاً فظاهر كلام المصنف وغيرها تبطل وينبغي أن يفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته إليها فلا تبطل أو لا يكون فتبطل ودليل اطلاق البطلان اذا لم يقصد شيئاً ما ذكره المصنف أنه يشبه كلام الآدمي وقدم سبق في تحريم القراءة على الجنب عن امام الحرمين وغيرها أن مثل هذا النظم لا يكون قرآناً إلا بالقصد فاذا أطلقه ولم يقصد به شيئاً لا يحرم على الجنب بل له حكم كلام الآدمي ولو آتى بكلمات من القرآن من مواضع مفرقة ليست في القرآن على النظم التي آتى به كقوله يا ابراهيم بسلام كن بطلت صلاته ولم يكن لها حكم القرآن بحال ذكره المتولي والرافعي قال المتولي وإن فرق هذه الكلمات ولم يصل بعضها ببعض لم تبطل يعني اذا قصد القرآن •
 (فرع) قال ابو عاصم العبادي في الزيادات اذا قرأ والذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار فان تعمد بطلت صلاته والا فلا ويسجد لله سجدة وفيما قاله نظر •
 (فرع) قد اعتاد كثير من العوام انهم اذا سمعوا قراءة الامام اياك تعبدوا اياك نستعين قالوا اياك تعبدوا اياك نستعين وهذا بدعتهم عنهما فاما بطلان الصلاة بها فقد قال صاحب البيان تبطل الا ان يقصد الدعاء والقراءة ولا يوافق عليه •

على تفاوته بين الرجل والمرأة كما سيأتي وعند أحد لو ظهر اليسير من العورة لم يضر ولم يقدر كما فعله ابو حنيفة رحمه الله •
 قال ﴿ وعورة الرجل ما بين السرة والركبة وعورة المرأة جميع بدنها الا الوجه واليدين الى الكوعين وظهر القدم عورة في الصلاة وفي أخصها وجهان وأما الامة فما يدومنها في حال المنيعة ليس بعورة وما بينه الى محل عورة الرجل فيه وجهان ﴾ •

• قال المصنف رحمه الله •

﴿وان شئت عاطسا بطلت صلاته لحديث معاوية بن الحكم ولانه كلام وضع لمخاطبة الآدى
فهو كرد السلام وروى يونس ابن عبد الاعلى عن الشافعي رحمه الله انه قال لا تبطل الصلاة لانه
دعاء بالرحمة فهو كاللعمراء لا يبريه بالرحمة﴾

﴿الشرح﴾ قال اصحابنا الادعية في الصلاة ضربان عجمية وعربية فالعجمية سبق بيانها في
فصل التكبير من باب صفة الصلاة: واما الدعوات العربية فلا تبطل الصلاة سواء المأثور وغيره وقد سبق
بيان هذا في أواخر صفة الصلاة وذكرنا هناك اختلاف العلماء في غير المأثور قال اصحابنا وانما يباح من
الدعاء ما ليس خطا بالمخلوق فاما ما هو خطاب لمخلوق غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجب اجتنابه
فلو قال لا انسان غفر الله لك او رضى الله عنك او عافاك الله ونحو هذا بطلت صلاته لحديث معاوية ولو
سلم على انسان او سلم عليه انسان فرد عليه السلام بلفظ الخطاب فقال وعليك السلام او قال لعاطس
رحمك الله وبرحمك الله بطلت صلاته وفي العاطس هذا القول القريب الذي حكاه المصنف انه لا تبطل
والصحيح المشهور البطلان وهو الذي نص عليه الشافعي رحمه الله في كتبه فلوردا السلام او شئت العاطس
بغير لفظ خطاب فقال وعليه السلام او برحمه الله لم تبطل صلاته باتفاق الاصحاب لانه دعاء محض
ويقال شئت العاطس وسنته بالشين المعجمة وللهمة لعتان مشهورتان ومعناه قال ليرحمك الله • واما
يونس بن عبد الاعلى فهو ابو موسى يونس بن عبد الاعلى بن ميسرة بن حفص الصدقي - بفتح الصاد
والدال - المصري وهو احد اصحاب الشافعي المصنفين واحد شيوخ مسلم بن الحجاج روى عنه
في صحيحه كثيراً وكان اماماً جليلاً توفي سنة اربع وستين ومائتين وفي يونس لغات ضم النون وكسرها
وبفتحها وبالمز وتركه •

﴿فرع﴾ في مسائل تتعلق بالكلام في الصلاة (احداها) قال المتولي لوسيلة الامام فسلم المأموم معه ثم
سلم الامام ثانياً فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال الامام كنت ناسياً لم تبطل صلاة الامام لان
سلامه الاول سهو ونعت صلاته بالسلام الثاني ولا تبطل صلاة المأموم أيضاً لان سلامه الاول لم يخرج
به من الصلاة وتكليمه الامام سهو لانه يظن أنه تمحل من الصلاة ويلزمه ان يسلم ثانياً ويستحب له سجود
السهو لان تكليمه سهو في الصلاة بعد اقطاع القدوة (الثانية) اذا نذر شيئاً في صلاته وتلفظ بالنذر
عامداً هل تبطل صلاته فيه وجهان حكاهما القاضي ابو الطيب في تعليقه في آخر باب استقبال القبلة

ترجمة هذا الشرط الثالث انما هي ستر العورة فيجب بيان العورة وبيان كيفية السترو انه يتم يحصل
وهذا الفصل لبيان حد العورة وهي من الرجل حراً كان أو عبداً ما بين السرة والركبة وليست السرة
من العورة ولا الركبة علي ظاهر المذهب لما روى عن أبي أيوب الانصاري رضى الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال «ما فوق الركبة ودون السرة عورة» وروى انه قال «عورة الرجل ما بين سرة

في مسألة بلوغ الصبي في الصلاة أحدهما وبه قال الدارقي وهو ظاهر كلام أبي اسحق اللروزي لا تبطل
لأنه مناجاة لله تعالى فهو من جنس الدعاء والثاني تبطل لأنه أشبه بكلام الآدي والاول اصح لأنه
يشبه قوله سجد وجهي للذي خلقه •

(فرع) في مذاهب العلماء في كلام المصلي هو ثلاثة اقسام (أحدها) يتكلم عامداً لا لمصلحة
الصلاة فتبطل صلاته بالاجماع قل الاجماع فيه ابن المنذر وغيره لحديث معاوية بن الحكم الساق
وحديث ابن مسعود وحديث جابر وحديث زيد بن أرقم وغيرها من الاحاديث التي من ذكرها
ان شاء الله تعالى (الثاني) ان يتكلم لمصلحة الصلاة بان يقوم الامام الي خامسة فيقول قد صليت
اربعا او نحو ذلك فذهبنا ومنه جمهور العلماء انه تبطل الصلاة وقل الاوزاعي لا تبطل وهي
رواية عن مالك واحمد لحديث ذي اليبدين ودليل الجمهور عموم الاحاديث الصحيحة في النهي عن
الكلام وقوله صلى الله عليه وسلم «من نابهش في صلاته فليسبح الرجال وليصفق النساء» ولو كان
الكلام مباحا لمصلحةها لكن أسهل وأمين وحديث ذي اليبدين جوابه ما سئل كره ان شاء الله
تعالى (الثالث) ان يتكلم ناسيا ولا يطول كلامه فذهبنا انه لا تبطل صلاته وبه قال جمهور العلماء
منهم ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وانس وعروة ابن (١) وعطاء والحسن البصري والشعبي وقادة
وجميع المحدثين ومالك والاوزاعي واحمد في رواية واسحاق وابو ثور وغيرهم رضي الله عنهم •
وقال النخعي وحامد بن ابي سليمان وابو حنيفة واحمد في رواية تبطل ووافق ابو حنيفة ان سلام النامي
لا يبطلها واحتج لمن قال تبطل بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال «كنا نسلم علي رسول الله صلى

(١) كذا بالاصل

وركبه» (١) وليكن قوله ما بين السرة والركبة مطلقا بالخاء لان عندنا في حنيفة الركبة غير خارجة عن حنط المودة
وان كانت السرة خارجة والملم لان عن مالك الفخذ ليس بمودة وبالواو لامور ثلاثة (أحدها) أنهم
حكوا وجها عن بعض الاصحاب أنهم جميعا من المودة (والثاني) أن أبا عبد الله الخنطلي حكى عن

• (حديث) • أبي ايوب عورة الرجل ما بين سرة الى ركبته الدارقطني والبيهقي من
طريق زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عنه واستاده ضعيف فيه عباد بن كثير وهو متروك
(١) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم قال عورة الرجل ما بين سرة وركبته الحارث
ابن ابي اسامة في مسنده من حديث ابي سعيد وفيه شيخ الحارث داود بن المهر رواه عن عباد
ابن كثير عن ابي عبد الله الشامي عن عطاء عنه وهو سلسلة ضعفاء الى عطاء : وفي الباب عن
عبد الله بن جعفر رواه الحارث وفيه اصرم بن حوشب وهو متروك وفي سنن ابي داود والدارقطني
وغیرهما من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده في حديث واذا زوج احدكم خادمة عبده
او اجمعه فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي ايضا : وقال البخاري في صحيحه
وبذكر عن ابن عباس وجده ومحمد بن جحش الفخذ عورة وقد ذكرت من وصلها
في كتابي تعليق التعليق •

الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمت عليه فلم يرد علي فقلت
يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال ان في الصلاة شغلا» رواه البخاري ومسلم
وفي رواية أبي داود وغيره زيادة «وان الله يحدث من أمره ما يشاء وانه قد أحدث أن لا تكلموا
في الصلاة» وعن جابر رضي الله عنه قال «بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فانطلقت ثم رجعت
فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فلم يرد علي فوقع في قلبي ما الله أعلم به ثم سلمت فلم يرد
علي فوقع في قلبي أشد من المرة الاولى ثم سلمت عليه فقال انما معنى أن ارد عليك اني كنت أصلي
وكان علي راحت متوجها إلي غير القبلة» رواه البخاري ومسلم وعن زيد بن ارقم رضي الله عنه قال
«ان كنا لتكلم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم احدا صاحبه بمحاجة حتى
نزلت (حافظوا على الصلوات والا- لالة الوسطى وقوموا لله قانتين) فامرنا بالسكوت ونهينا
عن الكلام» رواه البخاري ومسلم وليس في رواية البخاري ونهينا عن الكلام في رواية
الترمذي كنا تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحديث معاوية بن الحكم
«ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» رواه مسلم كما ينهاه وبحديث جابر المذكور
في المذهب «الكلام ينقض الصلاة» ولكنه ضعيف كما ينهاه وبحديث «من قام في صلاته او قلص
فليصرف وليتوضأ وليدن علي صلاته ما لم يتكلم» وهو أيضا ضعيف كما ينهاه وبالقياس على الحديث
«واحتج اصحابنا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «صلي بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
الظهر والعصر فسلم فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم تقصر ولم انس فقال بلى قد نسيت يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
احق ما يقول قالوا نعم فصلي ركعتين أخرتين ثم سجد سجدتين» رواه البخاري ومسلم من طرق كثيرة
جدا وهكذا هو في مسلم وفي مواضع من البخاري «صلي بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية
لمسلم صلى لنا وعن عمران ابن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر فسلم في ثلاث
ثم دخل منزله فقام اليه رجل يقال له الخرياق وكان في يده طول فقال يا رسول الله فذكر له صنعته
وخرج غضبان بمجر داءه حتى انتهى الي الناس فقال أصدق هذا قالوا نعم فصلي ركعة ثم سلم ثم سجد
سجدتين ثم سلم» رواه مسلم قال اصحابنا ومن الدليل لنا ايضا حديث معاوية بن الحكم فانه تكلم جاعلا
بالحكم ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة قالوا وقياسا على السلام سهواً وعمدة للمذهب
حديث ذي اليمين واعرض القائلون بالبطلان عليه هذا الحديث منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد
ابن ارقم قالوا لان ذا اليمين قتل يوم بدر وتقلوا عن الزهري أن ذا اليمين قتل يوم بدر وأن

الاصطخرى أن عورة الرجل هي القبل والدبر فقط (والثالث) أن أبا عاصم العبادي حكى عن بعضهم
أن الركبة من العورة دون السرة وليكن معلما بالالف ايضا لان عن احمد رواية أن عورتها القبل والدبر

قصته في الصلاة كانت قبل بدر ولا يمنع من هذا كون أبي هريرة رواه وهو متأخر الاسلام عن بدر لان الصحابي قد روى ما لا يحضره بان يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم او صحابي وأجاب أصحابنا وغيرهم من العلماء عن هذا بلجوبة صحيحة حسنة مشهورة أحسنها وأقربها ما ذكره الامام الحافظ ابو عمر بن عبد البر في التمهيد قال اما دعواهم ان حديث أبي هريرة منسوخ بحديث ابن مسعود فقاطلانه لا خلاف بين أهل الحديث والسير ان حديث ابن مسعود كان بمكة حين رجع من الحبشة قبل الهجرة وان حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين كان بالمدينة وانما اسم ابو هريرة عام خير سنة سبع من الهجرة بلا خلاف واما حديث زيد بن ارقم فليس فيه بيان انه قبل حديث أبي هريرة او بعده والنظر يشهد انه قبله قال واما قولهم ان ابا هريرة لم يشهد ذلك فقلط بل شهوده لم يحفظ من روايات الثقة الحافظ ثم ذكر باسائيد الروايات الثابتة في صحيح البخاري ومسلم وغيرها ان ابا هريرة قال «صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية «صلى بنا» وفي رواية صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة قال «بيننا انا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الركعتين فقام رجل من بني سليم : وذكروا الحديث» قال ابن عبد البر وقد روى قصة ذي اليمين مع أبي هريرة ابن عمر وعمران بن الحصين ومعاوية بن حريش بنهم العلماء المهمة وابن مسعود رجل من الصحابة وكلهم لم يحفظ عن النبي ﷺ ولا صحبه الا بالمدينة متأخران ثم ذكر أحاديثهم بطرقها قال قال وابن مسعود هذا يقال له صاحب الجيوش اسمه عبد الله معروف في الصحابة له رواية قال واما قولهم ان ذا اليمين قتل يوم بدر فقلط وانما المقتول يوم بدر ذو الشمالين ولا تنازعهم في أن ذا الشمالين قتل يوم بدر لان ابن اسحاق وغيره من أهل المغازي ذكره فيمن قتل بيد قات ابن اسحق ذو الشمالين هو عمير بن عمرو بن غبشان من خزاعة فذو اليمين غير ذي الشمالين المقتول بيد لان ذا اليمين اسمه الخرباق بن عمرو ذكره مسلم في روايته وهو من بني سليم كما ذكره مسلم في صحيحه قال غير ابن عبد البر وقد عاش ذو اليمين الخرباق بن عمرو بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم زمانا قال ابن عبد البر فذو اليمين المذكور في حديث السهو غير المقتول بيد هذا قول أهل الحنف والفقهاء من أهل الحديث والفقهاء قال واما قول الزهري ان المتكلم في حديث السهو ذو الشمالين فلم يتابع عليه قال وقد اضطرب الزهري في حديث ذي اليمين اضطرابا أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه من روايته خاصة ثم ذكر طرقه وبين اضطرابها في المتن والاستناد وذكر عن مسلم بن الحجاج تغليطه الزهري في هذا الحديث قال ابن عبد البر لا أعلم احدا من أهل العلم

لا غير وعنه رواية أخرى مثل مذهبنا وهي أظهر عندهم وايضا فان المراد من العورة ههنا ما يجب ستره في الصلاة وعنده يجب ستر المنكب في الصلاة لفروضة هو خارج عما بين السرة والركبة اما المرأة فان كانت حرة فجميع بدنها عورة الا الوجه واليدين لقوله تعالى (ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) قال

بالحديث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذي اليمين وكلمهم تركه لا يضربون
 كان اماماً عظيماً في هذا الشأن قال لعل لا يسلم منه بشر وكل احد يؤخذ من قوله ويترك الا النبي
 صلى الله عليه وسلم قول الزهري انه قتل يوم بدر متروك لتحقيق غلطه فيه هذا مختصر قول عبد البر
 وقد بسط رحمه الله شرح هذا الحديث بسطاً لم ييسطه غيره مشتملاً على التحقيق والاتفاق
 والقوائد الحقة رحمه الله ورضي عنه وذكر البيهقي رحمه الله بعض هذا مختصراً فيما قال انه لا يجوز
 ان يكون حديث ابي هريرة منسوخاً بحديث ابن مسعود لتقدم حديث ابن مسعود فانه كان حين
 رجوع من الحبشة ورجوعه منها كان قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ثم هاجر الى
 المدينة وشهد بدر فحديثه في التسليم كان قبل الهجرة ثم روى البيهقي ذلك باسناديه ثم نقل اتفاق أهل
 المغازي على ان ابن مسعود قدم مكة من هجرة الحبشة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة
 وانه شهد بدر بعد ذلك ثم روى البيهقي باسناده عن الحميدي شيخ البخاري انه حمل حديث
 ابن مسعود على النبي عن الكلام عامداً قال لا تقدم من الحبشة قبل بدر واسلام ابي هريرة
 ستة سبعمائة من الهجرة واسلام عمران بن الحصين بعد بدر وقد حضرا قصة ذي اليمين وحضرها
 معاوية ابن حديج وكان اسلامه قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بشهرين وذكر حديث ابن
 عمر أيضاً ثم قال فقلنا ان حديث ابن مسعود في العمد ولو كان في العمد والسهو لكات صلوات
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه ناسخته لانها بعده ثم روى البيهقي عن الاوزاعي قال كان اسلام
 معاوية ابن الحكم في آخر الامر فلم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأعادة الصلاة وقد تكلم جاهلاً
 وذكر الشافعي في كتاب اختلاف الاحاديث نحو ما سبق من كلام الأئمة قال ذو الشمالين المقتول
 ببدر غير ذي اليمين قال البيهقي ذو اليمين بقي حياً بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فان قيل كيف تكلم ذو اليمين والقوم وهم بعد في الصلاة فجوابه من وجهين (أحدهما) انهم لم
 يكونوا على يقين من البقاء في صلاة لانهم كانوا يجوزون لتسخ الصلاة من اربع الى ركعتين ولهذا
 قال قصر الصلاة ام نسيتم (والثاني) ان هذا خطاب وجواب للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا يبطل
 الصلاة وفي رواية لابي داود وغيره ان القوم لم يتكلموا وتحمل رواية «نعم» عليها والله اعلم
 (فرع) في مذاهبهم فيمن سبح الله تعالى أو حمد في غير ركوع وسجود مذهبنا أنه لا يبطل
 صلاته سواء قصد به تنبيه غيره أم لا وبهذا قال جمهور العلماء حكاه ابن المنذر عن الاوزاعي والثوري
 واحمد واسحاق وابي ثور وقال وقال ابو حنيفة ان قاله ابتداء فليس بكلام وان قاله جواباً فهو كلام
 دليلنا حديث سهل بن سعد وهو في الصحيحين كما سبق *

(١) كما بالاصل
 قوله (لنافة الصلاة)
 اه

المفسرون هو الوجه والكفان وليس المراد الراحة وحدها بل اليدين ظهراً وبطناً الى الكتفين
 خارجتان عن حد العمود ولا يكاد يفرض ظهور باطن اليدين دون ظاهرها ولا يستثنى ظهور قديهما

• قال المصنف رحمه الله •

(ويكره أن يرفع بصره إلى السماء لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة فاشتد قوله في ذلك حتى قال لينتبين عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم» ويكره أن ينظر إلى ما يليه لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه خيصة ذات أعلام فلما فرغ قال ألهتن أعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهم وأتوني بأنحية» •

(الشرح) حديث أنس رضي الله عنه رواه البخاري وحديث عائشة رواه البخاري ومسلم والخيصة كساء مربع من صوف وأبوجهم المذكور اسمه عامر بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي المدني الصحابي قال الحاكم أبو أحمد وقيل اسمه عبيد بن حذيفة والأنحية ثقب بفتح الهزة وكسرها وينون بعدها ماء موحدة مفتوحة ومكسورة وهي كساء غليظ لا علم له فإذا كان له علم فهو خيصة وفي ضبطه ومعناه كلام مشتهر وضخته في تهذيب الأسماء وأجوده ما ذكرته • قال العلماء في هذا الحديث الحث على حضور القلب في الصلاة وتدبر تلاوتها وإدراكها ومقاصدها من الأضياء والخضوع ومنع النظر من الامتداد إلى ما يشغل وإزالة كل ما يخاف اشتغال القلب بسببه وكراهة تزريق محراب السجدة وحائطه وقشه وغير ذلك من الشاغلات وفيه أن الصلاة تصح وإن حصل فيها فسر واشتغال قلب بغيرها وهذا باجماع من يستد به في الاجماع وهذان الحكمان اللذان ذكرهما المصنف متفق عليهما • قال المصنف رحمه الله •

(ويكره أن يصلي ويده على خاصرته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل مختصراً») •

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم ومعنى المختصر أن يضم يده على خاصرته كما ذكره المصنف هذا هو الصحيح وبه قال الجمهور من أهل اللغة وغريب الحديث والمحدثين والفقهاء وقيل هو أن يتوكل على عصي حمله المروى وغيره وقيل أن يختصر السورة فيقرأ آخرها وقيل أن يختصر في صلاته فلا يتم قيامها وركوعها وسجودها وحملها والصحيح الأول قيل نهى عنه

القبس كما في صورة التطيين فأما المصطلح الضيق ونحوه فلا عبرة به لانه لا يعد مشتملاً عليه وإنما يقال هو داخل فيه ولو وقف في جب وصلي على جنازة فلن كان واسع الرأس تظهر منه العورة لم يجز وإن كان ضيق الرأس فقد قال في التسمية يجوز ذلك ومنهم من قال لا يجوز لانه لا يعد ذلك سراً • قال (ولو وجد خرقة لالتكى إلا لأحدى السوءتين لم يستتر بها الفخذ ويخير بين السوءتين على أعدل الوجهين أذ لا ترجيح ولو عثمت الامة في أتمام الصلاة تسرت واستمرت فإن كان الحمار بعيداً فعلي قولي سبق الحديث) •

لأنه فعل التكبير فلا يليق بالصلاة وقيل لأنه فعل اليهود وقيل فعل الشيطان وكراهة وضع اليد على خاصرته متفق عليها سواء كان المصلي رجلاً أو امرأة * قال المصنف رحمه الله *

(ويكره أن يكف شعره وثوبه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسجد على سبعة أرباب ونهى أن يكف شعره وثوبه) *

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم والارباب الاعضاء وهذا الحكم متفق عليه وقد اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشمراً وكفه أو نحوه أو ورأسه معقوص أو مردود شعره تحت عمامته أو نحو ذلك فكل هذا مكروه باتفاق العلماء وهي كراهة تنزيه فلا يصلي كذلك فقد ارتكب الكراهة وصلاته صحيحة واحتج لصحتها أبو جعفر محمد بن جريح الطبري بإجماع العلماء وحكى ابن المنذر الإعادة فيه عن الحسن البصري ثم مذهبنا ومذهب الجمهور أن النهي لسكل من صلى كذلك سواء تعمده للصلاة أم كان كذلك قبلها لمعنى آخر وصلى على حاله بغير ضرورة وقال مالك النهي مختص بمن فعل ذلك للصلاة والاول الذي يقتضيه اطلاق الاحاديث الصحيحة وهو ظاهر المقول عن الصحابة رضي الله عنهم وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما انه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورائه قمام وجعل يحمله فلما انصرف أقبل الى ابن عباس فقال مالك ولرأسي قتال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «انما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف» قال العلماء والحكمة في النهي عنه ان الشعر يسجد معه ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(ويكره أن يمسح الحصى في الصلاة لما روى معقيب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يمسح الحصى وأنت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة تسوية الحصى») *

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه أبو داود بلفظه بإسناد إلى شرط البخاري ومسلم

في الفصل مسألان نذكرهما وما يليق بهما في قاعدتين (أحدهما) إذا لم يجد المصلي ما يستر به العورة صلى عارياً والقول في أنه كيف يصلي وإذا صلى هل يقضى قد سبق في آخر كتاب التيمم ولو حضر جمع من العراة فبهم أن يصلوا جماعة وينبغي أن يقف امامهم وسطهم كالسنة إذا حشدت الجماعة وهل يسن لهم إقامة الجماعة أم الاولى ينفردوا فيه قولان القديم أن الانفراد اولي ويحكي عن أبي حنيفة ولو كان فيهم لابس فليؤمهم وليقفوا صفاً واحداً خلفه فان خافوا فأم عارواقتدى به اللابس جازخلافاً لابي حنيفة حيث قال لا يجوز اقتداء اللابس بالعارى ولو اجتمع رجال ونساء فلا يصلون معاً لافي صف ولا في صفين بل يصلي الرجال أولاً والنساء جالسات خلفهم مستدبرات للقبلة ثم يصلي الرجال والنساء جالسون خلفهن كذلك ولو وجد المصلي ما يستر به بعض العورة فعليه أن يستر به القدر الممكن بلا خلاف لا كمن يجد من الماء

ورواه البخاري ومسلم بمعناه ولفظها عن معقيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد قال ان كنت فاعلا فواحدة ومعنى الحديث لا تمسح وان مسحت فلا تؤد علي واحدة وهذا نهي كراهة تنزيه واتفق العلماء علي كراهته اذا لم يكن عندهم الحديث والحديث ابي ذر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح الحصى فان المرحمة تواجهه» رواه احمد بن حنبل في مسنده وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه واسناده جيد لكن فيه رجل لم يبينوا حاله لكن لم يضعفه أبو داود وقد سبق أن ما لم يضعفه فهو حسن عنده قال أصحابنا ولأنه يخالف التواضع والخشوع وكره السلف مسح الجهة في الصلاة وقبل الانصراف مما يتعلق بهما من غبار ونحوه ومعقيب هذا الراوي يقال له معقيب بن أبي قاطبة اللبوسي أسلم قديما وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة وشهد بدرأ وكن على خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعمله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على بيت المال توفي في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يعد الآي في الصلاة لانه يشغل عن المشوع فكان تركه أولى ويكره التثاؤب في الصلاة لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا تثاؤب أحدكم وهو في الصلاة فليرده ما استطاع فان أحدكم اذا قالها فاضحك الشيطان منه» ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح في الجملة روى بألفاظ منها عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « التثاؤب من الشيطان فاذا تثاؤب أحدكم فليكظم ما استطاع » رواه مسلم وفي رواية « التثاؤب في الصلاة من الشيطان فاذا تثاؤب أحدكم فليكظم ما استطاع » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح واسناده علي شرط مسلم وفي رواية « ان الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فاذا تثاؤب أحدكم فليرده ما استطاع ولا يقلها ما قلنا ذلكم الشيطان يضحك منه » رواه أبو داود باسناد علي شرط البخاري ومسلم وعن ابن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا تثاؤب أحدكم في الصلاة

مالا يكفيه لطمارته فان فيه خلافا قدمناه لان الماء بدلا ينتقل اليه والستر بخلافه ثم ان كان ما وجدته يكتفي للسوءتين بدأ بهما ولو كان لا يكتفي الا أحدهما لم يعدل الي ستر غيرها كالفخذ لان ما سوى السوءتين كالثايع والحريم لهما فسترهما أهم وأولى وفيهما ثلاثة أوجه أصحابنا عند جمهور الأصحاب وحكوه عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه يسر القبل رحلا كلن أو امرأة لانه لا حائل دون القبل ودون الدبر حائل وهو الايمان والثاني انه يسر الدر لانه افحص عند الركوع والسجود والثالث انه يتخير لتعارض هذين المعنيين حكى هذا الوجه القاض ابن كج وغيره وهو ارجح عند المصنف وأعدل لتقابل الامرين وانتفاء الترجيح لكن من صار الي الوجه الاول ذكر شيئا آخر وهو انه يستقبل بالقبل القبلة فيكون سنه اهم تعظيما لها وهذا كله في مواضع الذكورة والأنوثة

فليكنظم ما استطاع» رواه أبو داود بهذا اللفظ بإسناد علي شرط البخاري ومسلم وفي رواية «اذ
تأب أحدكم فليمسك يده علي فيه فان للشيطان يدخل» رواه مسلم قال أصحابنا فيكره التأوب
في الصلاة ويكره في غيرها أيضا فان تأوب فليرده ما استطاع ويستحب وضع يده علي فيه سواء
كان في الصلاة أم لا وأما عد الآيات في الصلاة فنذهبنا ان الاولى اجتنابه ولا يقال انه مكروه
وقال أبو حنيفة يكره قال ابن المنذر وخص فيه ابن أبي مليكة وأبو عبد الرحمن السلمي وطاوس
وابن سيرين والشعبي والنخعي والمغيرة بن حكيم والشافعي وأحمد واسحق وكرهه أبو حنيفة هذا
كلام ابن المنذر وقد قل أصحابنا نص الشافعي انه لا بأس بعد الآيات لكن قالوا
هو خلاف الاولى وهو مراد المصنف بقوله يكره ولهذا قال فكان تركه أولى *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان بدره البصاق فان كلن في غير المسجد لم ييسق تلقاء وجهه ولا عن يمينه بل ييسق
تحت قدمه اليسرى أو عن يساره وان بدره في المسجد ييسق في ثوبه ويحك بعضه ببعض لما روى أبو سعيد
الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «دخل مسجدا يوما فرأى في قبلة المسجد نخامة فحتها
بعرجون معه ثم قال أيجب أحدكم أن ييسق رجل في وجهه اذا صلى أحدكم فلا ييسق بين يديه
ولا عن يمينه فان الله تعالى تلقاء وجهه والملك عن يمينه ولييسق تحت قدمه اليسرى أو عن يساره
فان أصابته بادرة بصاق فلييسق في ثوبه ثم يقول به هكذا» فعلمهم أن يفركوا بعضه ببعض فان
خالف وييسق في المسجد دفنه لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
«البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنه» وبالله التوفيق *

﴿ الشرح ﴾ قال أهل اللغة البصاق والبزاق والبساق وييسق وييزق ويسق ثلاث لغات بمعنى
واحد ولغة الين قليلة وقد أنكروها بعض أهل اللغة وانكروها باطل فقد نقلها اللغات وثبتت
في الحديث الصحيح واذا عرض للمصلي بصاق فان كان في مسجد حرم البصاق فيه بل ييسق في
طرف ثوبه من جانبه الايسر ككه وغيره وان كان في غير المسجد لم يحرم البصاق في الارض
فله ان ييسق عن يساره في ثوبه أو تحت قدمه أو بجانبه وأولاه في ثوبه ويحك بعضه ببعض

أما الخش المشكل ان وجد ما يستر به قبله ودبره قدم سترهما فان لم يف الموجود بهما وفرعنا على
انه يقدم القبل فيستر قبله فان كان لا يكتفي الا احدهما ستر ايهما شاء والاولي ان يستر آلة الرجل
ان كلن ثم امرأة وآلة الداء ان كلن ثم رجل ثم ماذا من تقديم السوءتين أو احدهما على الفخذ
وغيره ومن تقديم احدي السوءتين على الاخرى على الخلاف الذي فيه كلام في الاستحقاق أو في
الاولوية والاستحباب قل امام الحرمين لا يتم ان يقال الكلام في الاولوية وله ستر ما شاء لان
الفخذ وما دون السرة من العورة ولا فرق عندنا بين السوءة وغيرها في وجوب الستر وأبو حنيفة

أو يده ويكره أن يصبق عن يمينه أو تلقاه وجهه وإذا بصق في المسجد فقد ارتكب الحرام وعليه أن يدفنه واختلفوا في دفنه قال مشهور أنه يدفنه في تراب المسجد ورمه أن كلن له تراب أو رمل ونحوها فإن لم يكن أخذه يعود أو خرقة أو نحوها أو يده وأخرجهم من المسجد وقيل المراد بالدفن إخراجها من المسجد مطلقاً ولا يكفي دفنها في ترابه حكاه صاحب البحر في باب الاعتكاف ومن رأى من يصبق في المسجد لزمه الإنكار عليه ومنعه منه إن قدر ومن رأى بصاقاً أو نحوه في المسجد قال سنة إن يزيله بدفعه أو رفعه وإخراجه ويستحب تطيب محله وإماماً يفعل كثير من الناس إذا بصق أو رأى بصاقاً ذلك بأسفل مداسه الذي داس به النجاسة والاقذار فحرام لأنه تنجيس للمسجد أو تقدير له وعلي من رآه يفعل ذلك الإنكار عليه بشرطه والله أعلم فهذا مختصر أحكام المسئلة أما دلائلها فمن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «رأى بصاقاً في جدار القبلة فحكه ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يبرز قبل وجهه فان الله قبل وجهه إذا صلى» رواه البخاري ومسلم وعن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «رأى نخامة في قبلة المسجد فحكه بمحصة ثم قال إذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل وجهه ولا عن يمينه وليصبق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى» رواه البخاري ومسلم وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا كان أحدكم في الصلاة فانه ينالجي ربه فلا يبرز بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله تحت قدمه» رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «رأى نخامة في قبلة المسجد فأقبل على الناس فقال ما لأحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخم أمامه أحب أحدكم أن يستقبل فيتنخم في وجهه فإذا تنخم أحدكم فليتنخم عن يساره تحت قدمه فإن لم يجد فليقل هكذا فتنقل في ثوبه ثم مسح بفضه على بعض» رواه مسلم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبرز أمامه قائماً يناجي الله مادام في مصلاه وعن يمينه فان عن يمينه ملكا وليصبق عن يساره أو تحت قدمه فيدفعها» رواه البخاري وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها» رواه البخاري ومسلم وعن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «عرضت على أعمال أمتي حسناتها وسيتها فوجدت في محاسن أعمالها إلا الذي يحاط عن الطريق ووجدت في مساوي أعمالها

رحمة الله هو الذي يفصل ويقسم العورة إلى مغالطة ومخفة قال وفي كلام الأصحاب ما يدل على أنه في التحتم نظر إلى عرف الناس فإن من ستر فخذه وترك السوء بادية بعد منسكتها (واعلم) أن الأول من هذين الاحتمالين هو الذي أورده طائفة منهم القاضى الرويانى وردوا الكلام إلى الأولوية صريحاً والثاني قضية كلام الأكثرين وهو الأولى وقوله في الكتاب لم يستر بها الفخذ: إن كان المراد به أحد الاحتمالين فليعلم بالواو لمكان الثاني وإن كان المراد المشترك بينهما وهو الظاهر

النخاعة تكون في المسجد لا تدفن، رواه مسلم وفي المسألة أحاديث كثيرة في الصحيح غير هذه وفيها ذكره ابلغ كفاية

(فصل) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) ينبغي ألا يسكت في صلاته إلا في حال استماعه لقراءة إمامه فلو سكت في ركوعه أو سجوده أو قيامه أو قعوده سكو تاييسيرا لم تبطل صلاته فإن سكت طويلا لعذر بأن نسي شيئا فسكت ليتذكره لم تبطل صلاته على المذهب وبه قطع الجمهور وحكي جماعة من الخراسانيين في بطلانها وجهين وهو ضعيف وإن سكت طويلا لعذر ففي بطلانها وجهان مشهوران للخراسانيين (أصحهما) لا تبطل ولو سكت طويلا ناسيا وقتلنا يبطل تعمده فطريقان للمذهب لا تبطل والثاني علي وجهين (الثانية) إشارة الأخر من المفهمة كالنطق في البيع والنكاح والطلاق والعناق والرجعة والعان والنفذ وسائر العقود والأحكام إلا الشهادة ففي قبولها وجهان مشهوران ولو أشار في صلاته بما يفهم ففي بطلانها وجهان الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور لا تبطل لأنه ليس بكلام ولا فعل كثير والثاني تبطل لأنه قائم مقام كلامه وجزم القاضي حسين في فتاويه بطلان الصلاة وجزم النزالي بالصحة في فتاويه وصححه في كتاب الطلاق من الوسيط وهذا هو المذهب وهذه المسألة مما يسأل عنه فيقال إنسان عقد النكاح والبيع في صلاته وصح ولم تبطل صلاته ونحي. مسألة (١) فوجه ضعيف في المعاطف في البيع والكتابة في البيع والنكاح فإن فيها خلافا معروفا ويتصور مثل هذا فيمن عقد البيع والنكاح وغيرها وهو في الصلاة بلفظه ناسيا للصلاة فيصح الجميع بلا خلاف (الثالثة) يستحب الخشوع في الصلاة والخضوع وتدبر قراءتها وإذا كرها وما يتعلق بها والأعراض عن الفكر فيما لا يتعلق بها فإن فكر في غيرها وأكثر من الفكر لم تبطل صلاته لكن يكره سواء كان فكره في مباح أو حرام كشرب الخمر وقد قلنا حكاية وجه ضعيف في فصل الفعل من هذا الباب إن الفكر في حديث النفس إذا كثرت بطلت الصلاة وهو شاذ مردود وقد قل الإجماع علي

(١) كذا بالأصل
بحر البارة

فذلك (الثانية) لو كانت الامة تصلي مكشوفة الرأس فعتقت في خلال الصلاة نظر ان لم تقدر على الستر مضت في صلاتها كالعاجزياتي بجميع الصلاة في العري وإن كانت قادرة على الستر لكنهما لم تشعر بقدرتها عليه أو لم تشعر بالعتق حتي فرغت من الصلاة ففي وجوب القضاء عليها القولان المذكوران فيما إذا صلى جاهلا بنجاسة ثوبه ومنهم من قطع بالوجوب ههنا لأنها كانت متمكنة من الستر قبل الشروع في الصلاة وإن شعرت بهما فإن كان الحمار قريبا منها فطرحته علي رأسها أو طرحه غيرها عليها مضت في صلاتها وكان ذلك بمثابة ما لو كشف الريح عورتها فثوب في الحال وإن كان بعيدا أو احتاجت في الستر إلى أفعال كثيرة ومضي مدة في التكشف فيه القولان المذكوران في سبق الحدث فإن فرغنا على التقديم قلنا إن تسعى في طلب الساتر كما يسعى في طلب الماء وإن وقفت حتي أتيت به نظر إن وصل إليها في المدة التي كانت تصل إليه لو سعت فلا بأس وإن زادت المدة فوجهان

انها لا تبطل واما الكراهة فتتق عليها وقد سبقت هذه المسألة بإدلتها من الأحاديث الصحيحة
الكثيرة في المسائل الماثورة في آخر باب صفة الصلاة وما استدلووا به على انها لا تبطل بالفكر حديث
أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ان الله يجاوز لا متى ما حدثت به انفسها
ما لم تعمل أو تكلم به» رواه البخاري ومسلم وعن عتبة بن الحارث رضي الله عنه «قال صليت مع
النبي صلى الله عليه وسلم العصر فلما سلم قام سريعا ودخل على بعض نسائه ثم خرج ورأى في وجوه
القوم من تعجبهم لسرعة فقال ذكرت وانا في الصلاة برأ عندنا فسكرت ان يمسى أو يبيت عندنا
فأمرت بقسمته» رواه البخاري (الرابعة) اذا سلم انسان على المصلي لم يستحق جوابا لاني الحال
ولا بعد الفراغ منها لكن يستحب ان يرد عليه في الحال بالإشارة والا فيرد عليه بعد الفراغ
لفظا فان رد عليه في الصلاة لفظا بطلت صلاته ان قال عليكم السلام بلفظ الخطاب فان قال وعليه
السلام بلفظ الغيبة لم تبطل وسبق بيانه في هذا الباب ودليل ما ذكرته حديث جابر رضي الله عنه قال
«بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فآشار إلي لما فرغ
دعاني فقال انك سلمت عليه أما وأنا أصلي» رواه مسلم بهذا اللفظ وأصله في الصحيحين كما سبق
بيانه في فصل الكلام وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال «قلت لبلال كيف كن النبي صلى الله عليه وسلم
يرد عليهم حين كانوا يلهون عليه وهو في الصلاة قال كن يشير بيده» رواه الترمذي بهذا اللفظ وقال حديث
حسن صحيح ورواه أبو داود بمعناه أطول منه وهو في قصة سلام الانصاري وعن صهيب رضي الله عنه قال
«مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد إشارة» رواه أبو داود والنسائي
والترمذي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن وقوله وحديث ابن عمر صحيحان وأما الرد بعد
السلام فدليله حديث أبي مسعود رضي الله عنه قال «كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا فقدمت علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي السلام فأنذني ما قدم ما حدث
فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال ان الله يحدث من أمره ما يشاء وان الله سبحانه قد أحدث

أحدهما يجوز ذلك لما فيه من ترك المشي والأفعال وأظهرهما لا يجوز وتبطل صلاتها لزيادة المدة
وكثرة الأفعال لا بأس بها علي القول الذي يفرع عليه وينبغي أن يطرد هذا التفصيل والخلاف في
طلب الماء عند سبق الحدث وان لم تذكره ثم هو لو شرع العاري في الصلاة ثم وجد السترة في
اثنائها فحكمه علي ما ذكرنا في الامة تعتق وهي واجبة السترة ونظم الكلام في هذا الشرط بفروع
مهمة (منها) أنه ليس للعاري أخذ الثوب من مالكة قهرا ولو وهبه منه لم يلزمه قبوله وحكى فيه
وجهان آخران أحدهما أنه يلزمه القبول والصلاة فيه ثم له الرد والثاني عليه القبول وليس له الرد
ولو اعاره منه فعليه القبول فلو لم يقبل وحلي عريانا لم تصح صلاته ولو باعه أو أجره منه فهو كالمو
بيع للماء منه وقد ذكرناه في التيمم وأقراض الثوب كإقراض الثمن ولو احتاج الي شراء الثوب

أن لا تكلموا في الصلاة فرد عليه السلام «رواه أبو داود بهذا اللفظ بإسناد حسن وأما الحديث الذي يروى عن أبي غطفان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد صلاته» فرواه أبو داود وقال هذا الحديث (١) وقال الدارقطني قال لنا ابن أبي داود أبو غطفان هذا مجهول والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان يشير في الصلاة» رواه جابر وأنس وغيرهما وأما حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا غرار في صلاة ولا تسليم» فرواه أبو داود بإسناد صحيح ثم روى أبو داود عن أحمد بن حنبل رحمه الله قال في تفسيره أراد أن معناه أن تسلم ولا يسلم ويفرد الرجل بصلاته ينصرف وهو شاك فيها هذا كلام أحمد والغرار بكسر الغين المصححة وتكرير الزاء وهو النقصان وقد اختلف العلماء في ضبط قوله ولا تسليم فروى منصور أبو مجروراً فمن نصبه عطفه على غرار أي لا غرار ولا تسليم في الصلاة وهذا معنى قول أحمد الذي ذكره أبو داود ومن جره عطفه على صلاة أي لا غرار في صلاة ولا في تسليم وبهذا جزم الخطابي قال والغرار في التسليم أن يسلم عليك إنسان فرد عليه أقص مما قال بأن قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فقلت عليكم السلام فلا ترد التحية بكلمة بل تبخسه حتى من كمال الجواب قال والغرار في الصلاة تفسيره أن أحدهما أن يتم ركوعها وسجودها يعني ونحوهما والثاني ينصرف وهو شاك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً وفي رواية البيهقي لا غرار في الصلاة بالالف واللام قال البيهقي وهذا أقرب إلي تفسير أحمد وفي رواية للبيهقي لا غرار في تسليم ولا صلاة وهذا يؤيد تفسير الخطابي قال البيهقي والاختار السابقة فيجيب السلام على المصلي والرد بالإشارة وهي أولى بالاتباع.

(۱) کے اہل اصل

(فرج) في مذاهب العلماء فيما إذا سلم على المصلي: قد ذكرنا أن مذهبنا لا يجوز أن يرد باللفظ في الصلاة وأنه لا يجب عليه الرد لكن يستحب أن يرد في الحال إشارة ولا يبعد السلام لفظاً وبهذا قال ابن عمر وابن عباس ومالك وأحمد وأسحق وجمهور العلماء نقله الخطابي عن أكثر العلماء وحكي ابن المنذر والخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن المسيب والحسن البصري وقتادة أنهم أباحوا

ولم يقدم علي شرائها يقدم ثراء الثوب (ومنها) لو أوصى بشوبه لاولي الناس به في ذلك الموضع فالمرأة اولي من الرجل والحني اولي من الرجل (ومنها) لو لم يجد الا ثوبا نجسا ولم يجد ما يغسله به فلولان أحدهما يصلي فيه تسترا عن أعين الناس كما أنه يجب التستر به خارج الصلاة وعلي هذا تجنب الاعادقوا محهما انه يصلي عاريا ولا يلبسه فان لم يجد الا ثوب حرير فاصح الوجهين أنه يصلي فيه لان لبس الحرير يباح للحاجة (ومنها) يستحب أن يصلي الرجل في أحسن ما يجده من ثياب يتعمم ويتقصد ويرتدي فان اقتصر علي ثوبين فالأفضل قميص ورداء او قميص وسراويل فان اقتصر علي واحد فالقميص أولي ثم الازار ثم السراويل وانما كان الازار أولي لانه يتجافى ثم في الثوب الواحد ان كان واسعا التحف به وخالف بين طرفيه كما يفعل القصار في الماء وان كان ضيقا عقده

رد السلام في الصلاة باللفظ وقال أبو حنيفة لا لفظاً ولا إشارة قال ابن المنذر هذا خلاف الأحاديث وحكي الشيخ أبو حامد عن عطاء والثوري أنهما قالاً يرد بعد فراغ صلاته سواء كان المسلم حاضراً أم لا وروى عن أبي الهرداء وقال النخعي يرد بقلبه والله أعلم به

(فرع) في مذاهبهم في الملام على المصلي: مقتضى كلام أصحابنا أنه لا يكره وهو الذي يقتضيه الأحاديث الصحيحة كما سبق وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر ومالك وأحمد وحكي كراهته عن جابر وعطاء والشعبي وأبي مجاز واسحق بن داهويه (الخامسة) يجوز قتل الحية والعقرب في الصلاة ولا كراهة فيه بل قال القاضي أبو الطيب وغيره وهو مستحب في الصلاة كغيرها للحديث الصحيح فيه وقد سبق بيانهم قد حكي ابن المنذر عن ابن عمر وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد واسحق قالوا كرهه النخعي قال ولا معنى لكراهته لأنها خلاف السنة (السادسة) يكره أن يروح على نفسه بمروحة وهو في الصلاة وحكاه ابن المنذر عن عطاء وأبي عبد الرحمن ومسلم ابن يسار والنخعي ومالك قال ورخص فيه ابن سيرين ومجاهد والحنبل وعائشة بنت سعد قالوا كرهه أحمد واسحق إلا أن يأتي غم شديد (السابعة) يكره تقطيع الأصابع وتشبيكها في الصلاة ويستحب لمن خرج إلى الصلاة أن لا يمشي في طريقه وأن لا يشبك أصابعه وأن يلازم السكينة لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» فإن أحدكم إذا كان يصعد إلى الصلاة فهو في صلاة» رواه مسلم بهذا اللفظ وأصله في الصحيحين من طرق والتشويب إقامة الصلاة والله أعلم (الثامنة) يكره أن يصلي وهو يدافع البول والغائط أو الريح أو يحضره طعام أو شراب تنوق نفسه إليه لحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا صلاة بحضره الطعام ولا وهو يدافع إليه الخبثان» رواه مسلم قال أصحابنا فينبغي أن يزيل هذا العارض ثم يشرع في الصلاة فلو خاف فوت الوقت فوجهان الصحيح الذي قطع به جماهير الأصحاب أنه يصلي مع العارض محافظة على حرمة الوقت والثاني حكاه المتولي أنه يزيل العارض فيتوضأ ويأكل وإن خرج الوقت ثم يقضيها لظاهر هذا الحديث ولأن المراد

فوق سرته ويجعل على عاتقه شيئاً ويستحب أن تصلي المرأة في قميص سابغ وخمار وتتخذ جلباباً كشيء فوق ثيابها ليتجاني عنها ولا يتبين حجم أعضائها

قال (الشرط الرابع ترك الكلام والعبد منه مع العلم بتحريمه مبطل للصلاة قل أو كثر قبطل الصلاة بالحرف الواحد أن كان معها وإن لم يكن معها فلا تبطل إلا بتوالي حرفين وفي حرف بعد مدة تردد والتنخخ بغير ضرورة مبطل في أصح الوجوه وإن تعدت القراءة الآية لم يضر وإن تعدت المهر فوجهان) *

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) «إن صلاتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الأديمين

(حديث) أن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأديمين إنما هو التسبيح والتكبير وتلاوة القرآن مسلم من حديث معاوية بن الحكم وفيه قصة ستأتي قريباً *

من الصلاة الخشوع فينبغي أن يحافظ عليه وحكي أصحابنا الحرامانيون وصاحب البيان عن الشيخ أبي زيد المروزي أنه إذا انتهى به مدافعة الأخبثين إلى أن ذهب خشوعه لم تصح صلاته وبه جزم القاضي حسين وهذا شاذ ضعيف والمشهور من مذهبننا ومذاهب العلماء صحة صلاتهم الكراهة وحكي القاضي عياض عن أهل الظاهر بطلانها والله أعلم *

باب سجود السهو

* قال المصنف رحمه الله *

«إذا ترك ركعة من الصلاة سهياً ثم تذكرها وهو فيها لزمه أن يأتي بها وإن شك في تركها بأن شك هل صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً لزمه أن يأخذ بالقل ويأتي بما بقي لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا شك أحدكم في صلاته فليقل الشك وليبن على اليقين فإذا استيقن التمام سجد سجدتين فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة تامة له والسجدتان وإن كانت ناقصة كانت الركعة تامة لصلاته والسجدتان ترغمان أنف الشيطان» *

(الشرح) حديث أبي سعيد هذا صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح ورواه مسلم بمعناه قال قال رسول الله ﷺ «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن صلى خمساً شفعن لصلاته وإن كان صلى أتمماً لأربع كاتراً ترغماً للشيطان» قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى إذا ترك ركعة سهياً ثم ذكر وهو في الصلاة لزمه فعلها وإن شك في تركها بأن شك هل صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً لزمه الأخذ

أنما هي التسييح والتكبير وتلاوة القرآن» وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال «إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة» (١) المتكلم في الصلاة حالتان (أحدهما) أن لا يكون معذوراً فيه (والثانية) أن يكون معذوراً وهذا الفصل مسوق لبيان الحالة الأولى فينظر أن ينطق بحرف واحد لم تبطل صلاته إلا إذا كان معها إماماً لا تبطل إذا لم يكن معها فلان أقل ما يبني عليه الكلام حرفان والحرف الواحد ليس من جنس الكلام وإماماً لا تبطل إذا كان معها فلاشئاً على مقصود الكلام والأعراض به عن الصلاة ومثال الحرف الواحد المفهم وش من وقفي ووشي وما أشبه

١ (حديث) أن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة أبو داود وابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود قال كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة نيرد علينا ونأمر بمحاجتنا فقدمت عليه وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد على السلام فآخذني ما قدم وما حدث فلما قضى الصلاة قال إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة فرد عليه السلام وأصله في الصحيحين إلى قوله فلم يرد على قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فرد علينا فقال إن في الصلاة لشئاً *

بالاقل وفعل ما بقي سواء كان شكه مستوى الطرفين او ظن انه فعل الاكثر ففي الحالين يلزمه الاخذ
بالاقل ويجب الباقي ولا مدخل للاجتهاد فيه : وقد قلنا في باب ما يقتضى الوضوء ان الفقهاء يطلقون
الشك على التردد في الشيء سواء استوى الاحتمالان او ترجح احدهما وان كان عند الاصوليين
مخصوصا بمستوى الطرفين *

(فرع) في بيان الاحاديث الصحيحة التي عليها مدار باب سجود الهو وعنها تشعب مذاهب
العلماء وهي ستة احاديث احدها حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال « اذا نودي
بالاذان ادبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الاذان فاذا قضي الاذان اقبل فاذا نوب بها ادبر فاذا
قضي الشويب اقبل يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل
الرجل لا يدري كم صلى فاذا لم يدرك احدكم كم صلى فليست جسدتين وهو جالس » رواه البخاري
ومسلم وفي رواية لابن داود « فليست جسدتين وهو جالس قبل التسليم » (الثاني) عن ابي هريرة رضي الله عنه
قال « صلى رسول الله ﷺ احدى صلاتي العشي - اما الظهر واما العصر - فسلم في ركعتين ثم اتي جذعا في
قبلة المسجد فاستند اليها وخرج سرعان الناس فقام ذو اليمين فقال يا رسول الله اقصرت الصلاة

ذلك فانه يفهم وان كان ينبغي ان يسكت عليها بالهاء وان نطق بحرفين بطلت صلاته سواء أفهما
أم لا لان ذلك من جنس الكلام والكلام ينقسم الى مفيد وغير مفيد ولو اتي بحرف ومدة بعده
فهل هما كالحرفين فيه وجهان أحدهما لا لأنها قد تنفق لاشياء الحركة ولا يعد حرفا وأظهرهما نعم
لان المدة الف أو ياء أو واو وهي حروف مخصوصة فضما الى الحرف كضم حرف آخر اليه ومال
امام الحرمين الى رفع هذا الخلاف بحمل الوجه الاول على ما اذا أتبعه بصوت غفل لا يقع على صورة المدات
والجزم بالمنع اذا أتبعه بحقيقة المد وفي التنحيع ثلاثة اوجه أظهرها انه ان لم يبين منه حرفان فلا يبطل
الصلاة والا فيطأها كما لو اتي بحرفين على وجه آخر والثاني انه لا يبطل وان بان منه حرفان لانه ليس من
جنس الكلام ولا يكاد يتبين منه حرف محقق فاشبه الصوت الغفل وحكي هذا عن نص الشافعي
رضي الله عنه والثالث ذكر القفال انه ان كان مطبقا لم يضروا ان كان فأنحافه ننظر حينئذ هل
يبين منه حرفان ام لا والفرق انه ان كان مطبقا شفتيه كان التنحيع كقرقرة في التجاويف فاذا
فرعنا على الاول وهو الذي قطع به الجمهور فذلك اذا أتى به قصدا من غير حاجة فاما اذا كان
مغلوبا فلا بأس ولو تعذرت القراءة الا به تنحيع وهو معذور وان أمكنه القراءة لكن تعذر
عليه الجهر لولم يتنحيع فيه وجهان أحدهما أنه يعذر به اقامة لشعار الجهر ولان التنحيع في أثناء
القراءة لا يعد منقطعا عن القراءة بل يعد من توابعها وأظهرها أنه ليس يعذر لان الجهر أدب وسنة
ولا ضرورة الى احتمال التنحيع له ولو تنحيع الامام وظهر منه حرفان فهل للأمام أن يدوم على
متابعته فيه وجهان - كرها القاضي الحسين أحدهما لا بل يفارقه لان الاصل سلامته وصنوره

أم نسيت فنظر النبي ﷺ يمينا وشمالا فقال ما يقول ذو اليمين قالوا صدق لم تصل الا ركعتين فصلى ركعتين ولم يركب ثم سجد ثم كبر فرفع ثم كبر وسجد ثم كبر ورفع رواه البخاري ومسلم من طرق كثيرة ورواه مسلم ايضا من حديث عمران بن الحصين بعض معناه وقال فيه «سلم من ثلاث ركعات فلما قيل له صلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم» (اثالث) عن عبد الله بن بحينة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «قام من صلاة الظهر وعليه جلوس فلما أتم صلاة سجد سجدتين يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل ان يسلم وسجدهما الناس معه ممكن مانسي من الجلوس» رواه البخاري ومسلم (الرابع) عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن مسعود رضي الله عنه قال «صلى رسول الله ﷺ قال ابراهيم زاد او قصص فلما سلم قيل له يا رسول الله احدث في الصلاة شيء قال وما ذاك قالوا صليت كذا وكذا فثنى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم ثم اقبل علينا بوجهه فقال انه لو حدث في الصلاة شيء انبأتكم به ولكن انما انا بشر انسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني واذا شك احدكم في صلاته فليتحضر الصواب فليسم عليه ثم يسجد سجدتين» رواه البخاري ومسلم الا قوله «فاذا نسيت فذكروني» فانه البخاري وحده وفي رواية البخاري «ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين» وفي رواية مسلم «فليتحضر الذي

أفعاله عن اختياره وأظهرهما أن له أن يدوم علي متابعتها لان الاصل بقاء العبادة والظاهر من حاله الاحتراز عن مبطلات الصلاة فيحمل علي كونه مغلوبا والضعف والبكاء والنفع والانيين كالتمتع ان بان منها حرفان بطلت صلاته والا فلا ولا فرق بين أن يكون بكاه أو لامر الدنيا أو الآخرة وعند أبي حنيفة ان كان الانيين والبكاء لامر الجنة أو النار لم يضر وان كان لمرض ونحوه بطلت صلاته بكل حال اذا عرفت ذلك فعد الى الفاظ الكتاب واعلم أن قوله والعبد منه مبطل للصلاة الغرض منه بيان حكم الكلام في غير المذخور لادارة الحكم علي وصف العمدية فانه قد يتكلم عامدا ولا تبطل صلاته علي ماسيأتي في الاعتذار لكن الوصف المقابل للعمدية وهو التسيان أشهر الاعتذار فكفي بالعامد عن غير المذخور وقوله فتبطل الصلاة بالحرف الواحد الي آخره اشارة الى حد القليل معناه ما قل هو الحرف الواحد ان كان مفهما أو حرفان كيفما كانا وقوله والتمتع لغير ضرورة مبطل في أصح الوجوه مطلق والمراد منه ما اذا ظهر منه حرفان فان قلت لو لم يظهر الا حرف واحد لم يقع عليه اسم التمتع وقد تعرض في الكتاب للتمتع فلا حاجة الى التقييد المذكور فالجواب أن انتفاء ظهور الحرفين قد يكون لانحصار ما ظهر في الحرف الواحد وقد يكون لاسترسال سعال لا يبين منه حرف أصلا فلا بد من التقييد (وقوله) لغير ضرورة كأن المراد بالضرورة الحاجة والا فيدخل في قوله والتمتع لغير ضرورة مبطل ما اذا تعدت القراءة الا به لانه يمكنه الصبر فاعلمها تيسر علي قرب وحيث يذكيكون ما ذكره حكما بالبطلان في تلك الصورة ومعلوم انه ليس كذلك *

يرى انه الصواب وفي رواية لها عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «صلى الظهر خمسا
فقيل أزيد في الصلاة فقال وما ذلك قالوا صليت خمسا فسجد سجدتين» (الخامس) عن ابني سعيد
الختري رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه الصلاة والسلام «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر
كم صلى أثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن
كان على خمسا شفعن له صلاته وإن كان على أربع كانا ترغيا للشيطان» رواه مسلم (السادس)
عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إذا سعى أحدكم في صلاته
فلم يدر واحدة صلي أم اثنتين فليبن على واحدة فإن لم يدر اثنتين صلي أم ثلاثا فليبن على اثنتين
فإن لم يدر أثلاثا صلي أم أربعا فليبن على ثلاث ولا يسجد سجدتين قبل أن يسلم» رواه الترمذي وقال
حديث حسن صحيح: فهذه الأحاديث الستة هي عمدة باب سجود السهو وفي الباب أحاديث بعضها
وأحاديث في مسائل مفردة من الباب ستأتي في مواضعها إن شاء الله تعالى فأما أبو حنيفة فاعتمد
حديث ابن مسعود وقال سجود السهو بعد السلام مطلقا وقال إذا شك في عدد الركعات فحري
فما غلب على ظنه عمل به فإن لم يرجح له أحد الطرفين بنى على البقين هذا إذا تكرر منه الشك فإن
كان لأول مرة لزمه استئناف الصلاة وأما مالك فاعتمد حديثي قصة ذي اليمين وابن بجينة فقال
إن كان السهو بزيادة سجد بعد السلام لحديث ذي اليمين وإن كان نقصا قبله لحديث ابن بجينة وأما أحمد

قال (ولا تبطل الصلاة بسبق اللسان ولا بكلام الناسي (ح) ولا بكلام الجاهل (ح) بتحريمه إن كان
قريبا مهد بالاسلام وهل تبطل بكلام المكروه فيه قولان ومصلحة الصلاة ليست عندنا (م) في الكلام) •
غرض هذا الفصل القول في اعداء الكلام فيها سبق اللسان إلى الكلام عن غير قصد
منه لا يقدح في الصلاة بحال لأنما سنيين ان الناسي معذور فهذا أولي لان الناسي يتكلم قاصدا إليه
وأما غفل عن الصلاة وهذا غير قاصد إلى الكلام وكذلك لو غلب الضحك أو السعال لم يضر وإن
بان منه حرمان ومنها التسيان فلا تبطل الصلاة بكلام الناسي للصلاة خلافا لابي حنيفة حيث قال
كلام الناسي ككلام العامد وسلم أبو حنيفة أن سلام الناسي لا يبطلها وعن أحمد روايتان أحدهما
مثل مذهبه والاشهر مثل مذهبنا لنا ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «صلى بنا رسول الله
ﷺ العصر وسلم في ركعتين ققام ذو اليمين فقال أقصرت الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن فقال قد كان
بعض ذلك فأقبل على الناس فقال أصدق ذو اليمين قبيل نعم فاتم ما بقى من الصلاة فوسجد للسهو» (١) ووجه

(١) (حديث) روى عن أبي هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر وسلم من
ركعتين ققام ذو اليمين فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن فقال
أصدق ذو اليمين قالوا نعم فاتم ما بقي من صلاته وسجد للسهو مضيق عليه إلى قوله لم يكن فقال
قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله على الناس فقال أصدق فذكره وفي

فقال يستعمل كل حديث منها فيما جاء فيه ولا يحمل على الاختلاف قال وترك الشك قسماً (أحدهما) يتركه ويبنى على اليقين عملاً بحديث أبي سعيد فهذا يسجد قبل السلام (والثاني) يتركه ويتحري فهذا يسجد بعد السلام عملاً بحديث ابن مسعود وأما الشافعي فجمع بين الأحاديث كلها ورد المجهل إلى الميّن وقال البيان أنما هو في حديث أبي سعيد وعبد الرحمن بن عوف وهما مسوقان إيماناً بحكم السهو وفيهما التصريح بالبناء على اليقين والاختصار على الأقل ووجوب الباقي وفيهما التصريح بأن سجود السهو قبل السلام وإن كان السهو بالزيادة وأما التحري المذكور في حديث ابن مسعود فالمراد به بناء على اليقين قال الخطابي حقيقة التحري طلب أخرى الأمرين وأولاهما بالصواب وأحرأها ما ثبت في حديثي أبي سعيد وعبد الرحمن من البناء على اليقين لما فيه من يقين أكمل الصلاة والاحتياط لها وأما السجود في حديث ذي اليمين بعد السلام

الاستدلال أنه تكلم معتقداً أنه ليس في الصلاة ثم نبى عليها وإيضاً القياس على السلام ناسياً وعلى الأكل في الصوم ناسياً ومنها الجهل بتحريم الكلام على المصلي لما روى عن معاوية بن الحكم قال «لما رجعت من الحبشة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطس بعض القوم ققلت بركمك الله فحدثني الناس بأبصارهم قتل ما شأنكم تنظرون إلي فضربوا بأيديهم على أعقابهم يسكتونني فسكت فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا معاوية إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» (١) وهذا عند في حق قريب العهد بالاسلام فإن كان بعيد العهد به بطلت صلاته

آخره ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم وأسلم صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ذو اليمين فقال أقصرت الصلاة أم نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل على الناس فقال اصدقوا لي الذين فقالوا نعم يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقى من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم هذه الرواية أخرجهما من طريق مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد وللحديث طرق في الصحيحين لكن هذه الرواية أشبه بسياق الكتاب وقد جمع طرقه والكلام عليه في مصنف مفرد الشيخ صلاح الدين الملائكي *

(١) «حديث» معاوية بن الحكم السلمي قال لما رجعت من الحبشة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطس بعض القوم فحدثني القوم بأبصارهم قتل ما شأنكم تنظرون إلي فضربوا بأيديهم على أعقابهم يسكتونني فسكت فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا معاوية إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن مسلم وأبو داود والنسائي وابن حبان والبيهقي وليس عند واحد منهم لما رجعت من الحبشة بل أول الحديث عندهم بينا أنا أصلي وقوله لما رجعت من الحبشة غلط محض لا وجه له ولم يذكر أحد معاوية بن الحكم في مهاجرة الحبشة لا من الثقات ولا من الضعفاء وكأنه انتقل ذهنه من حديث ابن مسعود الذي تقدم فإن فيه لما رجعت من الحبشة والله أعلم *

قال الشافعي والاصحاب هو محمول على أن أخيره كان سهواً لا مقصوداً قالوا ولا يعد هذا فان هذا الصلاة وقع فيها السهو بأشياء كثيرة فهذا الحديث محتمل مع أنه لم يأت ليبيان حكم السهو فوجب تأويله على وفق حديثي أبي سعيد وعبد الرحمن الواردين ليبيان حكم السهو الصريحين اللذين لا يمكن تأويلهما ولا يجوز ردهما وإعمالهما فهذا مختصر ما يدور عليه باب سهو السهو من الأحاديث والجمع بينها وبين معتد العلماء في مذاهبهم فيها وهو من النقائص المطلوبة وبالله التوفيق *

(فرع) في مذاهب العلماء في من شك في عدد الركعات وهو في الصلاة: منحنينا أنه بنى على اليقين ويأتي بما بقي فاذا شك هل صلي ثلاثاً أم أربعاً لزمه أن يأتي بركعة إذا كانت صلاته رباعية سواء كان شكه مستوى الطرفين أو ترجيح احتمال الأربع ولا يعمل بظلة الظن سواء طرأ هذا الشك أول مرة أم تكرر قال الشيخ أبو حامد وبمثل منحنينا قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمرو وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح وربيعة ومالك والثوري وقال الأوزاعي تبطل صلاته قال الشيخ أبو حامد وروى هذا عن ابن عمر وابن عباس وقال الحسن البصري يعمل بما يقع في نفسه من غير اجتهاد ورواه عن أنس وأبي هريرة وقال أبو حنيفة إن حصل له الشك أول مرة بطلت صلاته وإن صار عادة له اجتهد وعمل بغالب ظنه وإن لم يظن شيئاً عمل بالأقل قال الشيخ أبو حامد قال الشافعي في القديم ما رأيت قولاً أقبح من قول أبي حنيفة هذا ولا أبعد من السنة وحكي القاضي أبو الطيب عن الحسن البصري أنه إذا شك هل زاد أم نقص يكفيه سجدة واحدة للسهو لحديث أبي هريرة السابق ودلائل هذه المذاهب يعرف مما سبق من الأحاديث *

* قال المصنف رحمه الله *

لأنه مقصر بترك التعلم ولو علم أن الكلام حرام في الصلاة ولو كان لم يعلم أنه يبطل لما لم يكن ذلك عذراً كما لو علم أن شرب الخمر حرام ولم يعلم أنه يوجب الحد بخلاف ما لو لم يعلم التحريم والسبب فيه أنه بعد ما عرف التحريم حقه الامتناع وقال في الوسيط عقيب هذه المسألة الجهل بكون التنحج أو ما يجري مجراه مبطلاً فيه تردد يعني وجوبه والاصح أنه عند ويعد أن يكون التصور فيما إذا جهل كون التنحج مبطلاً بعد العلم بتحريمه فإنا إنما اكتفينا في المسألة السابقة بالعلم بالتحريم من حيث أنه إذا علم التحريم فينبغي أن يمتنع عن الحرام ولا حاجة إلى العلم بكونه مبطلاً وهذا وجود في التنحج فلا يظهر بينهما فرق مع التسوية في الحرمة والقول بكونهما مبطلين ولكن الأقرب شيان أحدهما أن يكون هذا التردد في الجاهل بكون التنحج مبطلاً بعد العلم بكون الكلام مبطلاً أو حرماً لأن التنحج وإن بان منه حرمان لا يعد كلاماً فلا يلزم من العلم بالمنع عن الكلام العلم بالمنع منه والتردد على هذا النزول قريب من التردد فيما إذا علم أن جنس الكلام محرم ولم يعلم أن ما أتى به محرم أم لا والظاهر في الصورتين أنه معذور والثاني أن يكون التردد في حق بعيد العهد بالاسلام إذا جهل كون التنحج مبطلاً لعذرهم لا في رأي لا كما

﴿ فان ترك ركة ناسيا وذكرها بعد السلام نظرت فان لم يتطاوؤ الفصل آتي بها وان تطاول استأنف واختلف اصحابنا في التطاول فقال ابو اسحق هو أن يمضي قدر ركة وعليه نص في البويطي وقال غيره يرجع فيه الي العادة فان كان قد مضى ما بعد تطاولا استأنف الصلاة وان مضى ما لا بعد تطاولا بنى لانه ليس له حد في الشرع فيرجع فيه الي العادة وقال ابو علي بن أبي هريرة انه من قدر الصلاة التي نسي فيها استأنف وان كان دون ذلك بنى لان آخر الصلاة ينسب على أولها وما زاد على ذلك لا ينسب فجعل ذلك حدا ﴾

جمل كون الكلام مبطلا وعلى رأي نعم لان ذلك مشهور لا يكاد يجهره مسلم وهذا مما يختص بمعرفة الفقيه والله اعلم ومنها الاكراه فلو اكره حتى تكلم هل تبطل صلاته فيه قولان كالقولين فيما لو اكره الصائم على الاكل احدهما لا تبطل صلاته لما قال الاكراه بالنسيان وفي الخبر «رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (١) واصحهما لم يذكر في التهذيب سواء انها تبطل لانه امر نادر بخلاف النسيان وصار كلوا كره على أن يصلي بلا وضوء او قاعد انجب عليه الاعادة فلا يكون عذرا ثم جميع هذه الاعذار في الكلام اليسير فاما اذا كثرت في ورقة النسيان وجهان مشهوران (احدهما) انه لا يبطل الصلاة لانه لو أبطلها لا يبطلها القليل كما في حالة التعدد وبهذا قال ابو اسحق واظهرهما عند الجمهور انها تبطل وعليه يدل كلام الشافعي رضي الله عنه في المختصر وذكروا له معنيين احدهما ان الاحتراز عن الكثير سهل غالب لان النسيان فيه بعد ويندر وما يقع نادر لا يعتد به والثاني انه يقطع نظم الصلاة وهيتها والقليل يحتمل لقلته ورتبوا على هذه المسألة بطلان الصوم بالاكل الكثير ناسيا ان قلنا لا تبطل الصلاة فالصوم أولى بان لا يبطل وان قلنا يبطلان الصلاة ففي الصوم وجهان مبنيان على المعنيين ان قلنا بالمعني الاول يبطل وان قلنا بالثاني فلا اذ ليس في الصوم افعال منظومة حتى يفرض اقطاعها وانما هو انكشاف مجرد واجرى صاحب المذهب وغيره هذا الخلاف في حالة الجهل ايضا وكذلك في سبق اللسان وما الحد الفارق بين القليل والكثير حكى في البيان عن الشيخ ابي حامد ان الكلام اليسير حده الكامة والكامة ثلثان والثلاث ونحوها وعن ابن الصباغ ان اليسير هو القدر الذي تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذي اليمين وكل واحد منهما لتمثيل اصلح منه لتحديد والاظهر فيه وفي نظائره الرجوع الي العادة على ما سيأتي اذا عرفت ذلك عرفت أن قوله ولا تبطل بسبق اللسان ولا بكلام الناسي الي آخره المراد منه الكلام اليسير وان كان اللفظ مطلقا الا أن يريد الجواب على الوجه المنسوب الي ابي اسحق فيثبت الحاجة إلى التقييد ويحتاج الى الاعلام بالواو والظاهر انه ما اراد الا اليسير وقوله ولا بكلام الناسي معلم بالخاء والالف لما قدمنا ولك ان تعلم قوله ولا بكلام الجاهل بالخاء ايضا لان

﴿ حديث ﴾ رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه . قال النووي في الطلاق من الروضة في تطبيق الطلاق حديث حسن وكذا قال في اواخر الاربعين له انتهى رواه ابن ماجه

من أربع ركعات وهو في الجلوس في آخر الصلاة فإن علم أنها من الآخرة سجدتها واستأنف التشهد إن كان تشهد وان علمها من غير الآخرة أو شك لزمه ركعة : وان علم ترك سجدين فإن كانتا من الآخرة سجدتها ثم تشهد وان كانتا من غيرهما فإن علمها من ركعة واحدة لزمه ركعة وان علمها من ركعتين متواليين كفاه ركعة وان علمها من ركعتين غير متواليين أو أشكل الحال لزمه ركعتان وإن علم ترك ثلاث سجديات فإن علم واحدة من الرابعة وثلثين من ركعة غير هالزمه سجدة ثم ركعة وان علم أن واحدة من الأولى وسجدين من الرابعة لزمه سجدة ثم ركعة وان علم أن الثلاث من الثلاث الأولى أو سجدة من الأولى وسجدين من الثالثة أو عكسه أو سجدين من الثانية وسجدة من الثالثة أو عكسه أو أشكل الحال لزمه ركعتان وإن علم ترك أربع سجديات فقد ذكرنا تفسيه وان علم ترك خمس سجديات فإن علم موضعين فحسكه واضح بما ذكرناه واجمل موضعين لزمه ثلاث ركعات باتفاق الأصحاب وكلهم مصرحون بوجوب ثلاث ركعات إلا المصنف في الكتاب فقال يلزمه سجدة ثم ركعتان وهو غلط ليس عنه جواب لأن هذه المسائل كلها مبنية على وجوب الأخذ بأشد الأحوال وهذا يقتضي وجوب ثلاث ركعات لا محالة ترك سجدين من الأولى وسجدين من الثانية وسجدة من الثالثة أو من الأولى سجدة ومن الثانية سجدين وكذا من الثالثة فيمن الأولى بالارابعة ولا يحصل غير ركعة : وان علم أنه ترك ست سجديات لزمه ثلاث ركعات أيضا وان ترك سبعة لزمه سجدة ثم ثلاث ركعات وان ترك ثمانية لزمه سجدة ثم ثلاث ركعات : قال أصحابنا ويتصور ترك الخمس فما بعدها وقبلها فيمن سجد بلا طمأنينة أو على حائل متصل به يتحرك بحركته : واعلم أن هذا الحكم يطرد لو تذكر السهو بعد السلا في جميع هذه الصور أن لم يطل الفصل فإن طال الفصل وجب استئناف الصلاة كما سبق ويسجد للسهو في جميع هذه المسائل المذكورة والله أعلم .

(فرع) ذكر المصنف في أثناء الدليل أنه لو سجد لتلاوة في الصلاة وعليه سجدة من نفس الصلاة فهل يجزئه : فيه وجهان الصحيح منها أن لا يجزئه ونقله الشيخ أبو حامد هنا عن نص الشافعي .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن ترك أربع سجديات من أربع ركعات من كل ركعة سجدة قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يحصل له ركعتان ويأتي بركتين أخريين بشرطه المذكور وقال الليث ابن سعد وأحمد فيما حكى الشيخ أبو حامد عنهما لا يحصل له إلا تكبيرة الاحرام وحكى ابن المنذر عن الحسن والثوري وأبي حنيفة وأصحاب الرأي أنه يسجد في آخر صلاته أربع سجديات وقد

الاسودين في الصلاة الحيق والعقرب، وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم (١) «أخذ بإذن ابن عباس

(١) حديثه أن رسول الله ﷺ أخذ بإذن ابن عباس وهو في الصلاة فداره من يساره إلى يمينه فنفق عليه من حديث ابن عباس بطولا .

تمت صلاته وعن النخعي من نسي سجدة سجدتها متى ذكر وهو في الصلاة وعن الاوزاعي فيمن نسي سجدة من الظهر فذكرها في صلاة العصر قال يمضي في صلاته فاذا فرغ سجدها وقال مالك واحد في أصح الروايتين عنها لا يحصل له الا ما فعل في الركعة الرابعة وفي رواية عنها يستأنف الصلاة . أما اذا ترك سجدة او سجدتين من الركعة الاولى فذكر ذلك في الثانية فقد ذكرنا مذهبنا فيه وأنه يعود الى سجود الاولى وقال احمد ان ذكر قبل أن يشرع في القراءة عاد ولا فيطل حكمه الاولى ويمتد بالثانية وقال مالك يعود ما لم يركع . قال المصنف رحمه الله .

(فان نسي سنة نظرت فان ذكر ذلك وقد تلبس بغيرها مثل أن ترك دعاء الاستفتاح فذكر وهو في التعوذ او ترك التشهد الاول فذكره وقد انتصب قائما لم يعد اليه والدليل عليه ما روى المغيرة ابن شعبه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس فان استتم قائما فلا يجلس ويسجد سجدتين » ففرق ابن ان ينتصب وبين أن لا ينتصب لانه اذا انتصب حصل في غيره واذا لم ينتصب لم يحصل في غيره فدل على ما ذكرناه فان نسي تكبيرات العيد حتى افتتح القراءة فنيه قولان قال في القديم يأتي بها لان محليها القيام والقيام باق وقال في الجديد لا يأتي بها لان ذكر مستنون قبل القراءة فسهط بالدخول في القراءة كدعاء الاستفتاح) .

(الشرح) حديث المغيرة رواه ابو داود وابن ماجه بهذا اللفظ باسناد ضعيف وفي رواية عن زياد بن علفه قال « صلى بنا المغيرة بن شعبه فقبض في الركعتين فقلنا سبحان الله قال سبحان الله ومضي فلما تم صلاته وسلم سجد سجدتين السهو فلما انصرف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وهذه الرواية يحصل بها الدلالة لما ذكره المصنف وروى الحاكم مثلها من رواية سعد بن ابى وقاص ومن رواية عقبة بن عامر وقاها صحيحان على شرط البخاري ومسلم قال اصحابنا اذا ترك المصلي سنة وتلبس بغيرها لم يعد اليها سواء تلبس بفرض أم بسنة اخرى فمثال التلبس بفرض ان يترك دعاء الاستفتاح والتعوذ او كليهما حتى يشرع في القراءة او يترك تسبيح الركوع او السجود حتى يتلبس بالركن الذي بعدهما او يترك التشهد الاول حتى ينتصب قائما او القنوت حتى يسجد او جلسة الاستراحة حتى ينتصب قائما ونحو ذلك ومثال التلبس بسنة اخرى ان يترك دعاء الاستفتاح حتى يشرع في التعوذ ودليل الجميع حديث المغيرة اعني الرواية الثانية الصحيحة وذكر الشيخ ابو حامد في تعليقه انه اذا ترك دعاء الاستفتاح وتعوذ عاد اليه من التعوذ والمشهور في

رضي الله عنهما وهو في الصلاة فاذا رده من يساره الى يمينه « ودخل أبو بكرة المسجد (١) والنبي صلى الله

(١) (حديث) دخل أبو بكرة المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فركع خشية أن يفوته الركوع ثم خطأ خطوة فلما فرغ قال النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد

المذهب انه لا يعود كما جزم به المصنف وسواء كان الترك عمدا ام سهوا فلو خالف وعاد من التعوذ الى الاستنحاح لم تبطل صلاته وان عاد من الاعتدال الى الركوع لتسبيح الركوع او من القيام او التعوذ الى السجود لتسبيح السجود او من القيام الى الجلوس للشهادة الاولى او من السجود الى الاعتدال للقنوت بطلت صلاته ان كان عامدا عالما بتعريمه فان كان ناسيا او جاهلا لم تبطل ويسجد للسهو وفي هذه المسألة فروع تتعلق بها سنن بعضها في الفصل الآتي وبعضها في اواخر باب صلاة الجماعة حيث ذكر المصنف اصلها ان شاء الله تعالى : وأما اذا نسي التكبيرات الزوائد في صلاة العيد فينظر ان تذكرها في الركوع او بعده لم يعد بها بخلاف لغوات محلها فان كبرها في ركوعه وما بعده كره ولم تبطل صلاته لان الاذكار لا تبطل الصلاة وان كانت في غير موضعها وان رجع الى القيام ليكبرها بطلت صلاته ان كان عامدا عالما بتعريمه والا فلا تبطل ويسجد للسهو وان تذكرها بعد القراءة وقبل الركوع فهي مسألة الكتاب وفيها القولان المذكوران في الكتاب (الجديد) انه لا يكبر لغوات محله فان محله عقب تكبيرة الاحرام (والقديم) انه يكبر لبقاء القيام والاصح عند الاصحاب هو الجديد ولو تذكرها في أثناء الفاتحة لم يعد بها في الجديد لغوات المحل وفي القديم يعيدها ثم يستأنف الفاتحة واذا تدارك التكبيرات بعد فراغ الفاتحة استعجب استئنافها وفي وجه يجب اعادة الفاتحة والصحيح الاسحاب ولو ادرك

عليه وآله وسلم في الركوع فرمى خيفة أن يفوته الركوع ثم خطا خطوة ودخل العف فلما فرغ قال

احمد والبخاري وابو داود والنسائي وابن حبان من حديث ابى بكرة والفاظهم مختلفة وليس عندهم تهيد بالخطوة : (تنبيه) اختلف في معنى قوله ولا تمد فقبل نهاه عن العود الى الاحرام خارج الصف وأنكر هذا ابن حبان وقال اراد لا تمد في ابطاء الجبهة الى الصلاة وقال ابن القطان القاسم تبعا للمهلب بن ابى صفرة معناه لا تمد الى دخولك في الصف وأنت راكع فانها كمشية البهائم ويؤيده رواية حماد بن سلمة في مصنفه عن الاعلم عن الحسن عن ابى بكرة انه دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقد ركع فرمى ثم دخل الصف وهو راكع فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال أيكم دخل في الصف وهو راكع فقال له ابو بكرة أنا فقال زادك الله حرصا ولا تمد وقال غيره بل معناه لا تمد الى اتيان الصلاة مسرعا واحتج بما رواه ابن السكن في صحيحه بلفظ أقيمت الصلاة فانطلقت أسى حتى دخلت في الصف فلما قضى الصلاة قال من الساعي أتقا قال ابو بكرة قلت انا فقال زادك الله حرصا ولا تمد (قائمة) روى الطبراني في الاوسط من حديث ابن الزبير ما يعارض هذا الحديث فاخرج من حديث ابن وهب عن ابن جريح عن عطاء سمع ابن الزبير على المنبر يقول اذا دخل احدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب راكعا حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطاء وقد رأيت يهتف بذلك وقال تهتد به ابن وهب ولم يروه عنه غير حملة ولا يروى عن ابن الزبير الا بهذا الاسناد

مسبق الامام في اثناء القراءة او قد كبر بعض التكبيرات الزوائد على الجديد لا يكبر ما فاتته وعلى القديم يكبر ولو ادركه راكعا راع معه ولا يكبر من بلا خلاف ولو ادركه في الركعة الثانية كبر معه خمسا على الجديد فاذا اقام الي فاتته كبر ايضا خمسا والله اعلم • قال المصنف رحمه الله •

«الذي يقتضي سجود السهو امران زيادة وقصان فاما الزيادة فضربان : قول وفعل : فالقول أن يسلم في غير موضع السلام ناسيا أو يتكلم ناسيا فيسجد للسهو والدليل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم من اثنتين وكلم ذا اليمين وآتم صلاته ومسجد سجدتين وان قرأ في غير موضع القراءة سجد لأنه قول في غير موضعه فنصار كالسلام : وأما الفعل فضربان ضرب لا يبطل عمده الصلاة وضرب يبطل فما لا يبطل عمده الصلاة كالاتفات والخطوة والخطوتين فلا يسجد له لان عمده لا يؤثر فيه ولا يقتضي السجود وأما ما يبطل عمده فضربان متحقق ومتوهم فالمتحقق ان يسهو فيزيد في صلاته ركعة أو ركعتين أو سجودا أو قياما أو قعودا أو يبطل القيام بنية القنوت في غير موضع القنوت أو يقعد للتشهد في غير موضع القعود على وجه السهو فيسجد للسهو والدليل عليه ما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم في الظهر خمسا فقبل له صليت خمسا فسجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم « وأما المتوهم فهو أن يشك هل صلى ركعة أو ركعتين فيلزمه ان يصلي ركعة أخرى ثم يسجد للسهو لحديث أبي سعيد الخدري الذي ذكرناه في اول الباب فان قام من الركعتين فرجع الى القعود قبل أن يتصحب قائما ففيه قولان (أحدهما) يسجد للسهو لأنه زاد في صلاته فعلا تبطل الصلاة بعمده فيه سجدة كما لو زاد قياما أو ركعة (والثاني) لا يسجد وهو الاصح لأنه عمل قليل فهو كالاتفات والخطوة •

له النبي صلى الله عليه وآله وسلم زادك الله حرصا ولا تعد • ولم يأمره بالاعادة وروى انه صلى الله عليه وآله وسلم سلم عليه نفر من الانصار (١) فرد عليهم بالاشارة دلت هذه الاخبار ونحوها (٢) على احتمال

(١) حديث « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم عليه نفر من الانصار وكان يرد عليهم بالاشارة وهو في الصلاة ابو داود عن ابن عمر خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قبا يصلي فيه قال فجاءت الانصار فسلموا عليه فقلت لبلال كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد عليهم حين كانوا يحلمون عليه وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وهكذا رواه احمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان ورواه ابن حبان والحاكم واحمد أيضا من حديث ابن عمر أنه سأل صبيبا عن ذلك بدل بلال وذكر الترمذي ان الحديثين جميعا صحيحان •

(٢) (قوله) دلت هذه الاحاديث ونحوها على احتمال القفل القليل في الصلاة مراده بقوله ونحوها حديث جابر في صحيح مسلم وهو في باب سجود السهو وفي باب اوقات الصلاة وحديث أم سلمة وحديث عائشة في الصحيحين : وروى ابو داود وابن خزيمة وغيرهما عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير في الصلاة وفي كلها اشارته وهو في الصلاة صلى الله عليه وسلم •

وأما نقصان فهو أن يترك سنة مقصودة وذلك شيان : أحدهما أن يترك التشهد الاول ناسيا فيسجد للسهو لما روى ابن بحنة أن النبي صلى الله عليه وسلم « قام من اثنتين فلما جالس من اربع انظر الناس تسليمة فسجد قبل ان يسلم » والثاني أن يترك القنوت ساهيا فيسجد للسهو لأنه سنة مقصودة في محلها فتعلق السجود بتركها كالتشهد الاول وان ترك الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول فان قلنا انها ليست بسنة فلا يسجد وان قلنا انها سنة سجد لأنه ذكر مقصود في موضعه فهو كالتشهد الاول فان ترك التشهد الاول أو القنوت عامدا سجد للسهو ومن اصحابنا من قال لا يسجد لأنه مضاف الي السهو فلا يفعل مع العمد والمذهب الاول لأنه اذا سجد لتركه ساهيا فلان يسجد لتركه عامدا اولي وان ترك سنة غير مقصودة كالتكبيرات والتسبيحات والجهر والامرار والتورك والافراش وما اشبهها لم يسجد لأنه ليس بمقصود في موضعه فلم يتعلق بتركه الجبران وان شك هل سها نظرت فان كل في زيادة هل زاد أم لا لم يسجد لان الاصل انه لم يزد وان كل في نقصان هل ترك التشهد او القنوت أم لا سجد لان الاصل انه لم يفعل فسجد لتركه »

(الشرح) الاحاديث المذكورة سبق ياتها في اول الباب واما الاحكام فقال اصحابنا الذي يقتضيه سجود السهو قسمان ترك مأمور به او ارتكب منهي عنه اما المأمور به فنوعان ترك ركن وغيره اما الركن فاذا تركه لم يكف عنه السجود بل لابد من تداركه كما سبق ثم قد يقتضي الحال سجود السهو بعد التدارك وقد لا يقتضيه كما سنفصله ان شاء الله واما غير الركن فضر بان ابغاض وغيرها وقد سبق بيان الابغاض في آخر صفة الصلاة وهي التشهد الاول والجلوس له والقنوت والقيام له وكذا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي آله اذا تركها في التشهد الاول وقلنا انها سنة وكذا علي الآل في التشهد الاخير اذا قلنا بالمذهب انها ليست واجبة بل هي سنة وكل واحد من هذه الابغاض مجبور بسجود السهو اذا تركه سهوا لحديث عبد الله بن بحنة رضى الله عنهما السابق في اول الباب وان ترك عمدا فوجهان مشهوران أحدهما لا يسجد لان السجود مشروع للسهو وهذا غير شاه ولان السجود شرع جبرا لخلل الصلاة ورقعا بالمصلي اذا تركه سهوا لعنده وهذا غير موجود في العامد فانه مقصر وحكي الشيخ ابو حامد هذا الوجه عن أبي اسحق المروزي وأبي حنيفة والثاني وهو الصحيح باتفاق الاصحاب يسجد لانه اذا شرع للمساهي فالعامد المقصر أولي واما غير الابغاض

الفعل القليل في الصلاة والي هذا أشار المصنف حيث قال في ترجمة الشرط ترك الافعال الكثيرة وفي الكلام لما استوى قلبه وكثيره في الابطال اطلق فقال ترك الكلام والمعنى فيه انه يصير علي الانسان أو يتعذر السكون علي هيئة واحدة في زمان طويل بل لا يخلو عن حركة واضطراب ولا بد للمصلي من رعاية التعظيم والخشوع فعني عن القدر الذي لا يحمل علي الاستهانة بهيئة الخشوع

من السنن كالنعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين والتكبيرات والتسبيحات والدعوات والجهرو والاسرار والتورك والاقراش والسورة بعد الفاتحة ووضع اليدين على الركبتين وتكبيرات العيد الزائدة وسائر الهيئات المسنونات غير الابعاض فلا يسجد لها سواء تركها عمداً أو سهواً لأنه لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السجود لشيء منها والسجود زيادة في الصلاة فلا يجوز الا بتوقيف وتخالف الابعاض فانه ورد التوقيف في التشهد الاول وجلوسه وقسنا باقيها عليه لاستواء الجميع في أمهات سنن متأكدة وحكي جماعة من أصحابنا قولاً قديماً أنه يسجد لترك كل مسنون ذكره كان أو فعلاً ووجهاً أنه يسجد لتسيان تسبيح الركوع والسجود وهما شاذان ضعيفان والصحيح المشهور الذي قطع به المصنف والجمهور انه لا يسجد لشيء منها غير الابعاض لما ذكرناه: اما المنهي عنه فصنفان أحدهما ما لا تبطل الصلاة بعده كاللغات والخطوة والخطوتين على الاصح وكذا الضرر بقول الضربتان والاقعاء في الجلوس ووضع اليد على الفم والخاصرة والفكر في الصلاة والنظر الى ما يلهي ورفع البصر الى السماء وكف الثوب والشعر ومسح الحصى والتأويب والعبث بلحيته وأنفه وأشبه ذلك فهذا كله لا يسجد لعمده ولا لسهوه لان النبي صلى الله عليه وسلم نظر الى اعلام الخبيصة وقال ألهني اعلامها وتذكرتيراً كان عنده في الصلاة وحمل امانة ووضعها وخلع نعليه في الصلاة ولم يسجد لشيء من ذلك والثاني ما تبطل الصلاة بعده كالكلام والركوع والسجود الزائدين فهذا يسجد لسهوه اذا لم تبطل به الصلاة اما اذا بطلت به الصلاة فلا سجود وذلك كالكلام اذا أكثر منهما ساهياً فان الصلاة تبطل به على الاصح كما سبق وكذلك الحدث تبطل به وان كان سهواً فلا سجود واذا سلم في غير موضعه ناسياً أو قرأ في غير موضعه ناسياً أو قرأ في غير موضع القراءة غير الفاتحة أو الفاتحة سهواً أو عمداً اذا قلنا بالصحيح ان قراءتها في غير موضعها عمداً لا تبطل الصلاة سجد للسهو ولنا وجه ضعيف أن القراءة في غير موضعها لا يسجد لها وبه قطع العسدي ونقله عن العلماء كافة الا احمد في رواية عنه .

(فرع) قال الاحباب القيام والركوع والسجود والتشهد اركان طويلة بلا خلاف فلا يضر تطويلها قال البغوي ولا يضر ايضاً تطويل التشهد الاول بلا خلاف قال اصحاب الحراسانيون والاعتدال عن الركوع ركن قصير امر المصلي تخفيفه فلو اطاله عمداً بالسكوت أو القنوت حيث لم يشرع او بذكر آخر ثلاثة اوجه أصحابها عند امام الجرمين وبه قطع البغوي تبطل صلاته الا حيث ورد الشرع

وأما في الكلام فالاحتراز عن قليله وكثيره هين . ثم بماذا يفرق بين القليل والكثير للاصحاب فيه عبارتان غريبتان وعبارتان مشهورتان فاحدى الغريبتين أن القليل ما لا يسع زمانه لفعل ركعتين الصلاة فان وسع فهو كثير حكاهما صاحب العدة والثانية ان كل عمل لا يحتاج فيه الى كلتا اليدين فهو قليل وما يحتاج فيه اليهسا فهو كثير فالاول كرفع العمامة وحمل اشرطة السر او بل والثاني

بالطويل في القنوت أو في صلاة التسبيح وقد قطع المصنف بهذا في قوله أو يطيل القيام بنية القنوت ومراعاة إطالة الاعتدال وذكره في القسم الذي تبطل الصلاة بعده والثاني لا تبطل كطويل الركوع وبه قطع القاضي أبو الطيب والثالث أن فنت عمداً في اعتداله في غير موضعه بطلت صلاته وإن طوله بذكر آخر لا يقصد القنوت لم تبطل هذا نقل الأصحاب وقد ثبت في صحيح مسلم عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضى فقلت يركع بها ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم قرأ ما يقرأ مترسلاً إذا مر بآية فيها تسبيح سبح وإذا مر باباً فيها سؤال سأل وإذا ربتعودتعود ثم ركع فحعل يقول سبحان ربي العظيم فكان ركوعه نحواً من قيامه ثم قال اللهم الله إن حمده ثم قام طويلاً قريباً من ركع ثم سجد فقال سبحان ربي الأعلى فكان سجوده قريباً من قيامه» هذا لفظ رواية مسلم وفيه التصريح بجواز إطالة الاعتدال بالذكر والجواب عنه صعب على من منع الإطالة فالأقوى جوازها بالذكر والله أعلم وأما الجلوس بين السجدين ففيه وجهان مشهوران أحدهما أنه ركن قصير وبه قطع الشيخ أبو محمد والبغوي وغيرهما وصححه الرافعي والثاني أنه طويل قاله ابن سريج والأكثر أن قلنا طويل فلا بأس بتطويله عمداً وإن قلنا قصير ففي تطويله عمداً الخلاف المذكور في الاعتدال قلوا ولو نقل ركناً ذكرنا إلى ركن طويل بأن قرأ الفاتحة أو بعضها في الركوع أو في السجود أو الجلوس في آخر الصلاة أو قرأ التشهد أو بعضه في القيام أو في الركوع عمداً فطريقان أحدهما لا تبطل صلاته وأصحهما فيه وجهان أحدهما تبطل كما لو نقل ركناً فعلياً وأصحهما لا تبطل لأنه لا يخل بصورتها بخلاف الفعل وطردها هذا الخلاف فيما لو نقله إلى الاعتدال ولم يطل فإن قرأ بعض الفاتحة أو بعض التشهد فإن اجتمع للمعنيان فطول الاعتدال بالفاتحة أو بالتشهد بطلت على أصح الوجهين وقيل تبطل قطعاً وحيث قلنا في هذه الصور تبطل الصلاة بعده فعليه سهواً سجد للسهو وإن قلنا لا تبطل بعده فهل يسجد لسهوه فيه وجهان أحدهما لا كثر ما لا يبطل عمداً وأصحهما يسجد لخلاله بغيرها وتستثنى هذه الصورة عن قولنا ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه •

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يسجد للسهو للزيادة وللتصريح به قال جميع العلماء من السلف والخلف قال الشيخ أبو حامد الأعلامة والاسود صاحب ابن مسعود فقال لا يسجد للزيادة : دليلنا الأحاديث السابقة •

كتكوير العامة وعمد الأزار والسراويل وأما المشهورتان فأحدهما ما حكى عن الثقال وغيره أن القليل هو القدر الذي لا يظن الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة والكثير ما يظن أن فاعله ليس في الصلاة وهذا هو الذي ذكره في الكتاب فقال والكثير ما يخجل إلى الناظر الأعراض عن الصلاة واعتراضها عليها بأن هذا الظن والتخيل إما أن ينشأ من أنه غير محتمل في الصلاة شرعاً أو من أن غالب

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يسجد ترك الجهر والاسرار والتسبيح وسائر الهيئات وقال أبو حنيفة رحمه الله يسجد للسهر والاسرار وقال مالك يسجد لترك جميع الهيئات وقال الشيخ أبو حامد وقال ابن أبي ليلى إذا أسر في موضع الجهر أو عكس بطلت صلاته وحكى العبدري عن الأوزاعي وأحمد في أصح الروايتين عنه لا يسجد للجهر في موضع الاسرار ولا الاسرار في موضع الجهر وعن أبي حنيفة ومالك والتوري وأبي ثور واسحق أنه يسجد وقال أبو حنيفة وأحمد يسجد لترك تكبيرات العيد وعن الحكم واسحق أنه يسجد لجميع ذلك وأما إذا ترك التشهد الأول عمداً فلا يصح عندنا أنه يسجد للسهر وبه قال مالك وقال النخعي وأبو حنيفة وابن القاسم لا يسجد وقال أحمد تبطل صلاته •

(فرع) من القواعد المتكررة في أبواب الفقه أننا إذا تيقنا وجود شيء أو عدمه ثم شككنا في تغييره وزواله عما كان عليه استصحبنا حكم اليقين وطرحنا حكم الشك إلا في مسائل قليلة تقدم بيانها في باب الشك في نجاسة الماء واستوعبناها هناك وذكرنا الخلاف فيها موضعاً قال أصحابنا فإذا شك في ترك أمور يجبر تركه بالسجود وهو إلا بعض فلا يصل أنه لم يفعله فيجد السهو وهذا لا خلاف فيه قال البغوي هذا إذا كان الشك في ترك مأمور به معين فأما إذا شك هل ترك مأموراً به مطلقاً أم لا فلا يسجد كما لو شك هل سعي أم لا فإنه لا يسجد قطعاً وإن شك هل زاد في الصلاة ركعة أو سجدة أو غيرها أم لا أو هل ارتكب منهيها عنه ككلام وسلام فاسياً لم يسجد لأن الأصل عدمه ولو تيقن السهو وشك هل سجد له أم لا فليس يسجد لأن الأصل عدم السجود ولو شك هل سجد للسهو سجدة أم سجدتين يسجد أخرى ولو تيقن السهو وشك هل هو ترك مأموراً أو ارتكب منهيها عنه يسجد لتحقيق سبب السجود ولا يضر جهل عينه ولو شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً أخذ بالقل كما سبق فيأتي بركعة ويسجد للسهو واختلفوا في سبب السجود في هذه المسألة فقار الشيخ أبو محمد الحويني وطائفة المعتمد فيه الحديث ولا يظهر معناه واختاره إمام الحرمين والغزالي والأصح ما قاله القفال والشيخ أبو علي والبغوي وآخرون وصححه الرافعي في المحرر أن سببه التردد في الركعة التي يأتي بها هل هي رابعة أم زائدة تقتضي السجود وهذا التردد يقتضي السجود لما زال تردده قبل السلام وقبل السجود وعرف أن التي يأتي بها رابعة لم يسجد على الأول ويسجد على الثاني وضبط أصحاب الوجه الثاني صورة الشك وزواله فقالوا إن كان ما فعله من وقت عروض الشك إلى زواله لا بد منه على كل احتمال لم يسجد للسهو وإن كان ذلك إذا على بعض الاحتمالات يسجد مثاله شك في قيامه من الظهر أن تلك الركعة ثالثة

عادة للمصلين الاحتراز عنه من غير أن ينظر إلى أنه محتمل أم لا فإن كان الأول فأنما يحصل هذا الظن أو الخيال لمن عرف حد الكثير المبطل ونحن عنه نبهت فكأنما قلنا الكثير هو الذي يحكم ببطالان الصلاة به من عرف أنه مبطل ومعلوم أن هذا لا يفيد شيئاً وإن كان الثاني فهو يشكّل بما إذا رأى يحمل صيباً أو يقتل حية أو عقرباً فإنه محتمل مع أن الناظر إليه يتخيل أنه ليس في الصلاة

ام رابعة فركع وسجد علي هذا الشك وهو عازم علي القيام الي ركة أخرى اخذا باليقين ثم تذكر قبل القيام الي الاخرى انها ثالثة او رابعة فلا يسجد لان ما فعله علي الشك لا يضمنه على التقديرين فان لم يتذكر حتي قام سجد للسهو وان يتقن ان التي قام اليها رابعة لان احتمال الزيادة وكونها خامسة كان موجودا حين قام.

(فرع) لو أدرك مسبق الامام راكعا وشك هل أدرك ركوعه المجرء، فسياتي في باب ان شاء الله تعالى انه لا تحسب له هذه الركة علي الصحيح قال الغزالي في الفتاوى فعلي هذا يسجد للسهو كما لو شك هل صلى ثلاثا أم لربعا وهذا الذي قاله الغزالي ظاهر ولا يقال يتحمل عنه الامام لان هذا الشخص بعد سلام الامام شك في عدد ركعاته والله اعلم.

لانه علي خلاف عادة للمصلين غالبا والثانية ان الرجوع في الفرق بينهما الي العادة فلا يضر ما عده الناس قليلا كالاشارة برد السلام وخلع النعل ولبس الثوب الخفيف ونزعه وما أشبه ذلك وهذه العبارة هي التي اختارها الاكثرون ومنهم الشيخ ابو حامد ومن تابعه ولم يذكر صاحب التهذيب سواها واوردها الصيدلاني مع الاولى واشعر ابراهه ترجيح هذه الثانية ايضا وعند هذا لا يخفى عليك ان قوله والكثير ما ينجل الي الناظر ينبغي ان يعلم بالواو اشارة الي العبارات الاخرى ثم اطبق اصحاب العبارتين المشهورتين علي ان الفعلة الواحدة معودة من القليل للخطوة الواحدة والضربة الواحدة وقد نص عليه الشافعي رضي الله عنه علي ان الثلاث فصاعدا من الكثير وفي الفعلتين وجهان محكيان عن رواية القاضي ابني الطيب وغيره احدهما انهما من حد الكثير لم تكن التكرار وكا لثلاث واصحهما انهما من القليل لما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم «خلع نعليه في الصلاة» وهما فصلتان ورايت في كثير من نسخ الكتاب قوله ولا تبطل بما دونه معلما بالواو كأنهم اشاروا به الي الوجه الاول لكن انما ينتظم ذلك لو رجعت الكناية في قوله بما دونه الي الخطوات والضربات ورجوعها الي قوله والكثير أظهر من رجوعها الي الخطوات الا ترى انه ذكر الكناية ولم يؤثها ثم اجمعوا علي ان الكثير انما يبطل بشرط أن يوجد علي التوالي واليه أشار بقوله متوالية أما لو فرق كما لو خلا خطوة ثم بعد زمان خطا خطوة أخرى وهكذا مرارا لم تبطل صلاته وكذلك لو خطا خطوتين ثم بعد زمان خطوتين أخريين اذا قلنا أن الفعلين من حد القليل واحتجوا عليه بحديث حمل أمانة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحملها ويضعها ولم يضر ذلك لتفريق الاضال والتفريق بان يعد الثاني منقطعاً عن الاول في المادق قال في التهذيب فيما اذا ضرب ضربتين ثم بعد زمان ضربتين أخريين وحد التفريق عندي ان يكون بين الاولين والاخرين قدر ركة لحديث امامة ثم ما ذكره الائمة ان الفعلة الواحدة تعد من القليل اراحوا به نحو الطمعة والضربة والخطوة فلما اذا أفرطت كالوثة

(فرع) قد سبق أن فوات التشهد الأول أو جلوسه يقتضي سجود السهو فإذا نهض من الركعة الثانية ناسيا للتشهد أو جلس ولم يقرأ التشهد ثم نهض ناسيا ثم تذكر فله حالان أحدهما أن يتذكر بعد الانتصاب قائما فيحرم العود إلى القعود هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وروى الحديث المغيرة السابق وفيه وجه شاذ أن يجوز العود ما لم يشع في القراءة لكن الأولى أن لا يعود حكمه الرافعي وهو ضعيف أو باطل والعصاة بتحريم العود فإن عاد متعمدا عالما بتحريمه بطلت صلاته وإن عاد ناسيا لم تبطل ويلزمه أن يقوم عند تذكره ويسجد للسهو قل الشيخ أبو حامد وغيره ويكون سجود السهو هنا زيادة وقص لانه زاد جلوسا في غير موضعه وترك التشهد والحلوس في موضعه وإن عاد جاهلا بتحريمه فوجهان حكمهما بغوى وغيره قالوا أصحهما أنه كالنسي لانه ينبغي علي

الفاحشة قائما تبطل الصلاة ذكره صاحب التهذيب وغيره هو قضية البارئين المشهورين وكذلك قولهم الثلاث التتالية من الكثير المبطل أرادوا الخطوة وما يشبهها وأما الحركات الخفيفة كتحرريك الأصابع في سبعة أو حكة أو عقد وحل فيها وجهان أحدهما أنها إذا كثرت وتواترت ابطلت لأنها أفعال متعددة فاشبهت الخطوات وأظهرها أنها لا تؤثر لأنها لا تخل هيئة الخشوع فهي مع كثرة العدد بمثابة الفعل القليل وقد حكى عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه لو كان يمد لآي في صلاة عقدا باليد لم تبطل صلاته وإن كان الأولى أن لا يفعل وبه قال أبو حنيفة وجميع ما ذكرناه فيما إذا تعدد الفعل الكثير قائما إذا أتى به ناسيا فقد حكى في النهاية فيه طريقين أحدهما أنه علي الوجوه في الكلام الكثير ناسيا والثاني أن أول حد الكثيرة لا يؤثر كالكلام اليسير من النامى فإن أول حد الكثيرة هو الذي يبطل عند التعمد كالكلام اليسير عند التعمد وما جاوز أول حد الكثيرة وانتهى إلى السرف فهو علي الخلاف في الكلام الكثير ناسيا والذي حكاه الجمهور من هذا الخلاف أنه لا فرق في الفعل الكثيرين العمد والسهو وهو الذي يوافق ظاهر قوله الشرط الخامس ترك الأفعال الكثيرة وفرقوا بينه وبين الكلام بأن الفعل أقوى من القول ولهذا ينفذ أحوال المجنون دون اعتاقه قالوا ولا يعارض هذا بأن القليل من الفعل محتمل والقليل من الكلام غير محتمل لأن القليل من الفعل لا يتأتى الاحتراز عنه والكلام بما يتأتى الاحتراز عنه من النوعين والله أعلم . وأعلم أنه يستثنى عن إبطال العمل الكثير الصلاة حال شد الخوف فيحتمل فيها الركض والمد وعند الحاجة وهل يحتمل عند عدم الحاجة فيه كلام مذكور في الكتاب في صلاة الخوف على ما سيأتي إن شاء الله تعالى: وأما قوله ولا يبطل العمل بالقرآن فاعلم أنه لو قرأ القرآن من المصحف لم يضرب بل يجب ذلك إذا لم يحفظ الفاتحة علي ما سبق ولو قلب الأوراق أحيانا لم يضرب لانه عمل يسير . وعن أبي حنيفة أنه لو قرأ القرآن من المصحف بطلت صلاته لأن النظر عمل دائم وعندنا لو كان ينظر في غير القرآن وبردد في نفسه ما فيه لا تبطل صلاته أيضا لأن النظر لا يشعر بالأعراض عن الصلاة وحديث النفس

العوام وهذا قطع الشيخ ابو حامد وغيره والثاني أنه كالعامد لانه مقصر بتروك التعلم هذا حكم المنفرد والامام في معناه فلا يجوز العود بعد الانتصاب ولا يجوز للمأموم أن يتخلف عنه للتشهد فان فعل بطلت صلاته فان نوى مفارقه ليتشهد جاز وكلن مفارقا بعذر ولو انتصب مع الامام فعاد الامام للتشهد لم يجز للمأموم العود بل ينوى مفارقه وهل له أن ينتظره قائما حلا علي انه عاد ناسيا فيه وجهان سبق مثلها في التنحج اصحها له ذلك فلو عاد المأموم مع الامام عالما بتحريره بطلت صلاته وان عاد ناسيا او جاهلا لم تبطل ولو قصد المأموم قانتصب الامام ثم عاد لزم المأموم القيام لانه توجه عليه بانتصاب الامام ولو قعد الامام للتشهد الاول وقام المأموم ناسيا او نهضا فتذكر الامام فعاد قبل الانتصاب وانتصب المأموم فثلاثة اوجه اصحها يجب علي المأموم العود الى التشهد لتابعة الامام

معفو عنه وحكى القاضي ابن كعب وجها ان حديث النفس اذا كثر ابطال الصلاة وقوله بعد مطالعة القرآن ولا بتحريك الاصابع في سبحة أو حكة علي الاظهر: الوجهان المخصوصان بالتحريك لاجريان لهما في مطالعة القرآن فلا يتوهم من العطف غير ذلك *

قال (واذا مر المار بين يديه فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه شيطان هذا لفظ الخبر وهو تأكيد لكرهية المرور واستحباب الدفع فان لم ينصب المصلي بين يديه خشية أو لم يستقبل جدارا أو علامة لم يكن له الدفع علي أحد الوجهين لتقصيره ولا يكفيه أن يخط علي الارض بل لا بد من شيء مرتفع أو مصلي ظاهر وان لم يجد المار سيلا سواء فلا يدفع بحال *

السبب الداعي الي ايراد هذا الفصل ههنا الاستدلال بالامر بالدفع علي الفعل القليل لا بأس به في الصلاة ثم يتعاقب به مسائل مقصودة فجرت العادة بذكرها في هذا الموضع والخبر المشار اليه ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم (قال اذا مر المار بين يدي احدهم وهو في الصلاة فليدفعه فان أبي فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه شيطان) وروى البخاري في الصحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال اذا صلى احدهم الي شيء يستتره من الناس فاراد أحدان يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه هو شيطان) قيل معناه شيطان الانس وقيل معناه فان معه شيطانا فان الشيطان لا يجسر أن يمر بين يدي المصلي وحده فاذا مر إنسي رافقه والمستحب للمصلي أن يكون بين يديه سترة من جدار أو سارية أو غيرها ويدنو منها بحيث لا يزيد ما بينه

(١) (حديث) اذا مر المار بين يدي احدهم وهو في الصلاة فليدفعه فان أبي فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه شيطان ثم قال بعد قليل عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدهم الي شيء يستتره من الناس فاراد أحدان يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه هو شيطان روى هذا الحديث البخاري وهو كما قال ورواه مسلم ايضا واللفظ الاول رواه البخاري في كتاب بدء الخلق من صحيحه *

لأنها أكد ولهذا سقط بها القيام والقراءة عن المسبوق إذا أدرك الإمام راكعا فإن لم يعد بطلت صلاته وبهذا الوجه قطع البغوى وغيره وصححه الشيخ أبو حامد والبندنجى ومتابعوهما والثاني يحرم العود كما يحرم على المنفرد والثالث يجوز ولا يجبر وادعى إمام الحرمين أنه لا يجب العود بخلاف وليس كادعى بل المسألة مشهورة بالخلاف في الوجوب صرح به الشيخ أبو حامد ومتابعوه وصرحوا بتصحیح وجوب الرجوع وقطع به البغوى وغيره وقد ذكر المصنف المسألة في أوخر باب صلاة الجماعة ولو قام المأموم عمداً فقد قطع إمام الحرمين بتحريم العود قال كالوركم قبل الإمام أو رفع قبله فإنه يحرم العود فإن عاد بطلت صلاته لأنه زاد ركناً عمداً قال فلو فعله سهواً بان سمع صوتاً فظن أن الإمام ركن

ويدها على ثلاثة أذرع وإن كان في الصحراء فينبغي أن يفرز عصا ونحوها أو يجمع شيئاً من رحله ومتاعه وليكن قدم مؤخرة الرجل فإن لم يجد شيئاً شاخصاً خط بين يديه خطأ أو بسط مصلي للاروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فلينصب عصا فإن لم يكن معه عصا فليخط خطاً ثم لا يضره ما مر بين يديه» (١) ثم إذا صلى إلى سترة كره لغيره أن يمر بينه وبين السترة وهل هذه الكراهة للتحريم أو للتنزيه الذي ذكره في التهذيب أنه لا يجوز المرور وصاحب الكتاب أراد بقوله وهو تأكيد لكراهية المرور للتنزيه لأنه ضرح في الوسيط بأن المرور ليس بمحذور وإنما هو مكروه وكذلك ذكره إمام الحرمين والأول أظهر لأنه صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «لو يعلم الناس بين يدي المصلي ماذا عليه من الأثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه» (٢) والاثم

(١) (حديث) أبي هريرة إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فلينصب عصا فإن لم يكن معه عصا فليخط خطاً ثم لا يضره ما مر بين يديه الشافعي في القديم وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والبيهقي وصححه أحمد وابن المديني فيما نقله ابن عبد البر في الاستذكار وأشار إلى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبغوى وغيرهم وقال الشافعي في البويطى ولا يخط المصلي بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت وكذا قال في سنن حرمله : (قلت) وأورده ابن الصلاح مثلاً للمضطرب ونوزع في ذلك كما بينته في التكت ورواه المزني في المبسوط عن الشافعي بسنده وهو من الجديد فلا اختصاص له بالقديم *

(٢) (حديث) لو يعلم الناس ماذا عليه من الأثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه متفق عليه من حديث أبي الجهم دون قوله من الأثم فإنها في رواية أبي ذر عن أبي الهيثم خاصة وقول ابن الصلاح أن العجل وهم في قوله أن من الأثم في صحيح البخارى متعقب برواية أبي ذر عن أبي الهيثم وتبع ابن الصلاح الشيخ عبي الدين في شرح المذهب ثم اضطرب فقراها إلى عبد القادر الراوى في الأربعين له وفوق كل ذى علم عليم *

فر كم فبان انه لم يركع ففي جواز الرجوع وجهان وقال البغوي وغيره في وجوب الرجوع وجهان أحدهما يجب فان لم يرجع بطلت صلاته وأصحها لا يجب بل يتخير بين الرجوع وعدمه قال الرافي والنزاع في صورة قصد القيام بحال ظاهر لان اصحابنا العراقيين اطلقوا على أن تلور كم قبل الامام عدم استحبابه أن يرجع إلى القيام ليركع مع الامام فجعله مستحبا (قلت) هذا الذي نقله عن العراقيين هو كذلك في أكثر كتبهم وقد نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الامم وقطع الشيخ ابو حامد وصاحب المذهب وغيرهما من العراقيين بوجوب الرجوع ونقله ابو حامد عن نصه في القديم فالاصح انه مستحب كما نص عليه في الامم وقاله والله أعلم (الحال الثاني) ان يتذكر قبل الانتصاب قائما قال الشافعي والاصحاب رحمهم

انما يلحق بالحرام وليكن قوله لكرهية المرور معلما بالواو لما ذكرناه وذكر القاضي الرواني في السكافي أن المصلي ان يلفه وله ان يضربه على ذلك وان أدى إلى قتله وكل هذا لا يكون الا اذا حرم المرور ولو لم يجعل بين يديه ستره فهل له دفع المار فيه وجهان حكاهما صاحب النهاية وغيره أحدهما نعم لعموم الخبر المذكور في الكتابين أحدهما هو الذي أورده في التهذيب لا لتقصيره وتضييعه حظ مشهور رواية الصحيح مقيدة بما اذا صلي إلى السرة والمطلق محمول على التقيد ولو وقف بعيدا من السرة فهو كالصلي لا إلى سرة ولو وجد الداخل فرجة في الصف الاول فله أن يمر بين يدي الصف الثاني ويقف فيها لتقصير أصحاب الصف الثاني باهما لما ذكره الشيخ ابو محمد واماموه فلا يكفي ان يخط على الارض فاعلم أن امام الحرمين نقل ان الشافعي رضي الله عنه مال إلى الاكتفاء بالخط في القديم وروى في الجديد ذلك أيضا وحض عليه قال وما استقر عليه الامر ان الخط لا يكفي اذا تعرض الاعلام وذلك لا يحصل بالخط وهذا هو الذي ذكره في الكتاب وقال لا بد من شيء مرتفع أو مصلي ظاهر ليقف المار عليه فيعدل عن حريم صلاته وقد تعرض لما نقله عن الجديد متعرضون لكن لم يثبتوه قولا واتقت كلمة الجمهور على الاكتفاء بالخط كما اذا استقبل شيئا من خصا فليكن قوله ولا يكفي ان يخط معلما بالواو لذلك فان توهم الجمع بين كلام الكتاب وما ذكره الا كثرون وقلت انهم وان ذكروا استحباب الخط لم يذكروا انه يمتنع به المرور ويثبت للمصلي ولاية الدفع فله وان كان مستحبا لا يفيد جواز الدفع وحينئذ لا يكون بين قوله ولا يكفي ان يخط وبين ما ذكره منافاة وتقدير أن يكون هذان الحكمان متلازمين فانما ذكروا الاستحباب فيما اذا لم يجد شيئا شاخصا فليحمل ما ذكره امام الحرمين والمصنف على ما اذا وجد فالجواب اما الاول فمتنع فلا وجبا جاما للقل فلان صاحب البيان حكى عن المسعودي امتناع المرور وولاية الدفع فيما اذا خط حسب ثبوتها فيما اذا صلي إلى سرة أو عصا أو الحاج فبن وجين (أحدهما) انه صلي الله عليه وآله وسلم قال في آخر خبر أبي هريرة رضي الله عنه ثم لا يضربه مامر بين يديه أي من وراء العلامات المذكورة ومنها الخط والثاني ان المنفرد من أمر المصلي نصب السرة وغيرها ان يظهر حريم صلاته يضطرب فيه في حركاته وانتقالاته ولا يزحه

الله يرجع الى القعود فتشهد والمراد بالتصايب الاعتدال والاستواء هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه الرافعي أن المراد به أن يصير الى حاله ارفع من حد اقل الركوع والمذهب الاول ثم اذا عاد قبل الاتصايب هل يسجد للسجدة فيه قولان مشهوران اصحهما عند المصنف وجهور الاصحاب لا يسجد والثاني يسجد وصححه القاضي أبو الطيب وقال القفال وطائفة ان صار الى القيام أقرب منه الى القعود ثم عاد يسجد وان كان الى القعود أقرب او استوت نسبتهم لم يسجد وقال الشيخ أبو محمد وآخرون ان عاد قبل الانتهاء الى حد الرا كمين لم يسجد وان عاد بعد الانتهاء اليه سجد قال الرافعي هذه العبارة وعبارة القفال ورفقتهم متقاربتان ولكن عبارة القفال أوفى بالعرض وهي أظهر من اطلاق القولين وهي توسط بين القولين وحملهما على حالين وبها قطع البغوي وقد احتج لما صححه المصنف

غيره ويشغله عن صلاته وأما الثاني فلأنهما أرادا حالة وجدان الشاخص لسوا بينه وبين بسط المصلي كما ان الذين قالوا باستحباب الخط عند فقدان الشاخص سوا بينه وبين بسط المصلي ذكره صاحب التهذيب وغيره ولم يفعل ذلك بل الحقا بسط المصلي بنصب الحشبة ويبدل عليه ظاهر لفظ الكتاب في موضعين من الفصل وبالجمل فليس في لفظه ههنا ولا في الوسيط ما يشعر بهذا التأويل بل فيه ما يدل على انه لا عبرة بالخط بحال وقوله فان لم ينصب المصلي بين يديه خشبة لو لم يستقبل جدارا او علامة عني بالعلامة بسط المصلي وقضيه ماسبق قبله حمل او في قوله أو علامة على الترتيب وكذا في قوله أو مصلي ظاهر دون التخيير والتسوية وأما قوله واذا لم يجد المار سبيلا سواء فلا يدفع بحال فقد ذكر امام الحرمين ايضا وقال انتهى عن المرور والدفع اذا وجد سوا سبيلا اما اذا لم يجد وازدحم الناس فلا نهي عن المرور ولا يسوع الدفع وهذا فيه اشكال لان البخاري روى في الصحيح عن ابي صالح السمان قال «رأيت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه في يوم جمعة يصلي الى سترة فاراد شاب ان يمر بين يديه فدفع أبو سعيد رضي الله عنه في صدره فنظر الشاب فلم يجد مساعا الا بين يديه فعاد ليجتاز ودفعه أبو سعيد أشد من الارلي فلما عوتب في ذلك روى الحديث الذي قدمناه» وأكثر الكتب ما كتبه من قيد المنع عما اذا وجد سوا سبيلا والله اعلم

قال في الشرط السادس برك الأكل وقليل لم يبطل لانه اعراض وهل تبطل بوصول شيء الى جوفه كمتصاص سكرة من غير مضغ فيه وجهاً الا كل نوع من الافعال فافراده بالذكر بين انه اراد بترك الافعال في الشرط الخامس ماعدا الاكل من الافعال والفرق بينه وبين سائر الافعال ان قليلا لا يبطل كما سبق وقليل الاكل يبطل لانه في هيئة الختوع ويشعر بالاعراض عن الصلاة فلو

(١) حديث أبي صالح قال رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي الى شيء يستره من الناس فاراد شاب من بني ميط أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره الحديث والقصة رواها البخاري في صحيحه وهو كما قال ورواها مسلم نحوه ايضا :

والجمهور بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال ولا سهو في وثبة الصلاة الا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام رواه الحاكم وادعى أن اسناده صحيح وليس كما ادعى بل هو ضعيف نرد به أبو بكر العنسي بالنون وهو مجهول كذا قال البيهقي والمحققون والله أعلم ثم جميع ما ذكرناه في الحالين هو فيما إذا ترك التشهد ناسيا ونهض فأما إذا تعدد ذلك ثم عاد قبل الانتصاب فإن عاد بعد أن صار إلى القيام أقرب بطلت صلاته وإن عاد قبله لم يبطل هكذا صرح به البغوي وغيره وأما قول المصنف فإن قام من الركعتين ولم ينتصب قائما ففيه قولان أحدهما يسجد لا تزداد فعلا تبطل الصلاة بعده فهكذا قاله أيضا غيره وليس هو مخالفا لما ذكره البغوي وغيره لأن ما ذكره المصنف وموافقوه المراد به من زاد هذا النهوض عمدا للمعنى وهذا يبطل الصلاة لا خلاه بنظمها وما ذكره البغوي وغيره

كان بين أسانته شيء أو نزلت نخامة من رأسه فابتاعها عمدا بطلت صلاته هذا ظاهر المنهوب وهو الذي ذكره في الكتاب فقال قليله مبطل وليكن معلما بالواو لأن صاحب التهمة حكى في القليل وجها أنه لا يبطل كالقليل من سائر الأفعال ثم الحكم بالبطان فيما إذا أكل عمدا أما لو كان مغلوبا كما لو جرى الريق بباقي الطعام أو نزلت النخامة ولم يمكنه إمساكها لم تبطل صلاته ولو أكل ناسيا أو جاهلا بالتحريم فإن كان قليلا لم تبطل وإن كان كثيرا فوجهان أحدهما البطان هكذا ذكره الأئمة وجعلوه كالإكلام في الصلاة ناسيا والآخر في الصوم ناسيا ولم يجعلوه كسائر الأفعال في الصلاة إذ الجمهور على أن الفعل لا فرق فيه بين العمد والسهو هو على ما تقدم وأعلم أنه لا يعنى بالقليل هنا ما يقابل الكثير بالمعنى الذي ذكره في الأفعال لأن تفسير الكثير ثم ما ينجل إلى الناظر الأعراض عن الصلاة فالقليل المقابل لما لا ينجل والآخر كل شيء قدر كان ينجل الأعراض فيكون كثيرا بذلك التفسير بكل حال وإنما المراد من القليل والكثير هنا ما بعده أهل العرف قليلا وكثيرا ولو وصل شيء إلى جوفه من غير أن يفعل فعلا من ابتلاع ومضغ كما لو وضع في فيه سكرة كانت تنوب وتسوغ ففي بطلان صلاته وجهان أحدهما ربه قال الشيخ أبو حامد لا تبطل صلاته لأنه لم يوجد منه مضغ وازدراء وهذا ذهب إلى أن الأكل إنما يبطل لما فيه من العمل وقضيته أن لا يبطل القليل منه كما حكاه صاحب التهمة وأظهرهما أنها تبطل ويعبر عنه بأن الإمساك شرط في الصلاة كما يشترط الانكفاف عن الأفعال وعن مخاطبة الآدميين ليكون حاضر الذهن راجعا إلى الله تعالى وحده تارك العادات فعلى هذا تبطل الصلاة بكل ما يبطل به الصوم وقوله كاستعاض صكرة من غير مضغ ينبغي أن يعرف أن الاستعاض لا أثر له بل متى كانت في فم وهي تنوب وتصل إلى جوفه يحصل الخلاف وإن لم يكن امتصاص وإنما قال من غير مضغ لأن المضغ فعل من الأفعال يبطل الكثير منه وإن لم يصل شيء إلى الجوف حتى لو كان يمضغ علكا في فيه بطلت صلاته وإن لم يمضغه ولكن جديدا فهو كالسكرة وإن كان مستعملا لم تبطل صلاته كما لو أمسك في فيه اجاصة ونحوها

المراد به من قام متعمدا ترك التشهد الاول فبدا له قبل أن يصير الى القيام أقرب أن يرجع فرجع لا تبطل صلاته لان ذلك النهوض كان جائزا اما اذا كان يصلي قاعدا فافتتح القراءة بعد الركعتين فان كان على ظن انه فرغ من التشهد وانه جاء وقت الثالثة لم يعد بعد ذلك الى قراءة التشهد على أصح الوجهين وان سبق لسانه الى القراءة وهو عالم بأنه لم يتشهد فله العود الى التشهد. قال اصحابنا وتركوا لقنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد فاذا نسيه ثم تذكره بعد وضع الجبهة على الارض لم يجز العود اليه وان كان قبله فله العود اليه ثم ان عاد قبل بلوغ حد الراكعين او بعده فحكم سجودا سهواً ما سبق والله أعلم *

قال (خاتمة): للمحدث المكث في المسجد وللعناب العبور عند خوف التلويث وعند الامن وجهان والكافر يدخل المسجد باذن المسلم ولا يدخل بغير اذن على أحد الوجهين فان كان جنبا ممن كالمسلم وقبل لا لانه لم يلتزم تفصيل شرعنا *

مسائل الخاتمة الى قوله فوجهان مكررة اما ان المحدث له المكث فقد صار معلوما بقوله في باب الفصل ثم حكم الجنابة بحكم المحدث مع زيادة تحريمه قراءة القرآن والمكث في المسجد وفيه تصريح بتحريم المكث وجواز العبور للجنب واما حكم الحائض فقد ذكره في كتاب الحيض وشرحنا المسائل في الموضوعين ثم جميع ذلك في حق المسلم اما الكافر فلا يمكن من دخول حرم مكة بحال يستوي فيه مساجده وغيرها قال الله تعالى (فلا يقربوا للمسجد الحرام بعد عامهم هذا) واما مساجد غير الحرم فله أن يدخلها باذن المسلم خلافا لما لاك ووافقه احمد في أظهر الروايتين لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم «ربط ثمانية بن قال في المسجد قبل اسلامه (١)» وقدم عليه قوم من ثقيف فانزلهم في المسجد ولم يسلموا بعد (٢) وهل يدخلها بغير اذن أحد من المسلمين في وجهان أحدهما نعم لانه يدل الجزية صار من أهل دار الاسلام والمسجد من المواضع العامة فيها فصار كالشوارع وهذا أظهر عندنا لقاضي الرواية وجماعة والثاني وهو الاصح عند الاكثرين ولم يذكر صاحب التهذيب والتمة سواء أنه ليس له ذلك ولو فعله عزز ووجهه أنه لا يؤمن أن يدخل على غفلة من المسلمين فيلوثه ويستعين به ولانه ليس من أهل من بني المسجد له وكان المسجد مختصا بالمسلمين اختصاص دار الرجل به وذكر في التهذيب انه لو جلس الحاكم في المسجد يحكم فالذي الدخول للمحاكمة وينزل جلوسه فيه منزلة التصريح بالاذن واذا استأذن في الدخول بعض المسلمين لنوم او اكل فينبغي ان لا يأذن له وان استأذن لسماع القرآن أو علم اذن له وجاء ان يسلم هذا كله اذا لم يكن جنبا فان كان جنبا فهل يمكن من المكث في المسجد أم يجب

(١) حديث (ع) انه صلى الله عليه وسلم ربط ثمانية بن اثال في المسجد قبل اسلامه متفق عليه من حديث ابى هريرة مطولا *

(٢) حديث * انه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وفد ثقيف فانزلهم في المسجد ولم يسلموا بعد احمد وابو داود وابن ماجه والبيهقي من حديث الحسن بن عثمان بن ابى العاص واختلف

(فرع) اذا جلس في الركعة الاخيرة عن قيام فلاننا أنه أتى بالسجدةتين فتشهد ثم تذكر الحال بعد التشهد لزمه تدارك السجدةتين ثم إعادة التشهد ويسجد لمسه ولو اتفق ذلك في الركعة الثانية

منعه فيه وجان احدهما يمنع لان المسلم ممنوع عند الجنابة لحرمة المسجد قال كثر أولي بان يمنع واصحهما انه لا يمنع لان الكفار كانوا يدخلون مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويطلقون الجلوس ولا شك بأنهم كانوا ينجبون ويخالف المسلم فانه يعتقد حرمة المسجد فيؤخذ بموجب اعتقاده والكافر لا يعتقد حرمة ولا يلتزم تفاصيل التكليف فجاز أن لا يؤخذ به وهذا كأن الكافر لا يجد على شرب الحر لانه لا يعتقد تحريمه والمسلم يجد واما الكافرة الحائض فتستنع حيث تمنع المسلم لان المنع ثم خوف التلويث ولهذا يمنع من به جرح يخاف منه التلويث وكذا الصبيان والمجانين ممنعون من دخوله وقوله والكافر يدخل المسجد يعني به غير مساجد الحرم وان كان اللفظ مطلقا وقوله فان كان جنبا منع أي من المكث فانه الذي يمنع منه المسلم دون أصل الدخول ثم ابراهه يشعر بترجيح هذا الوجه لكن الوجه الثاني أرجح علي قضية كلام أكثر الاصحاب ووافق لكلام الشافعي رضي الله عنه وصرح بترجيحه الشيخ ابو محمد والناضي الروياني والله أعلم *

(٧) هذه الاحاديث
سبقت في الفرح

فيه على الحسن فرواه ابو داود في المراسيل ايضا عن اشعث عن الحسن أن وفد ثقيف أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب لهم في مؤخر المسجد لينظروا الى صلاة المسلمين فقبل يا رسول الله انزلتهم في المسجد وهم مشركون فقال ان الارض لا يتجسس انما يتجسس ابن آدم وله شاهد في ابن ماجه من وجه آخر *

(١) (قوله) ان الكفار كانوا يدخلون مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويطلقون الجلوس فيه ولا شك انهم كانوا ينجبون هو كما قال وفي الصحيحين عن جبير بن مطعم أنه جاء في اسارى بدر يعني في فداهم زاد البرقاني وهو يومئذ مشرك قال فسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور ورواه البيهقي بلفظ انبت المدينة في فداء أهل بدر وانا يومئذ مشرك قد دخلت المسجد الحديث وفي سنن ابى داود من حديث ابى هريرة ان اليهود أتوا رسول الله ﷺ وهو جالس في المسجد في اصحابه فقالوا يا ابا القاسم الحديث وفيه غير ذلك *

(٧) * حديث * ابن عمر انه عصر برة عن وجهه وذلك بين اصبيه بما خرج منها وصل ولم يجد الشافعي وابن ابى شيبة في مصنفه والبيهقي من حديث بكر بن عبد الله المزني قال رأيت ابن عمر فذكره وعلقه البخاري *

* (حديث) * ابن عباس في قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد ان المراد بها الثياب رواه البيهقي *

* (حديث) * عمر انه رأى امة سرت وجهها فنهاها من ذلك وقال انتشبهين بالحرائر البيهقي من طريق صفية بنت ابى عبيد قالت خرجت امة مخمرة متجلبية فقال عمر من هذه المرأة فقيل جارية بني فلان فارسل الى حفصة فقال ما حملك على ان تخمرى هذه المرأة وتجلبيها وتشبهها بالمحصنات حتى هممت ان اقبح بها لاحتسبها لامن المحصنات لا تشبهوا الاماء بالمحصنات *

من صلاة رباعية أو ثلاثية فكذلك يتدارك السجدين ويعيد التشهد ويسجد للسهو في موضعه إلا أن إعادة التشهد هاهنا سنة وهناك واجبة ولو اتفق ذلك في ركعة لا يعقبها تشهد فإذا تذكر تدارك السجدين وقام وسجد للسهو أما إذا جلس بعد السجدين في الركعة الأولى أو الثالثة من رباعية وقرأ التشهد أو بعضه ناسياً ثم تذكر فيقوم ويسجد للسهو لأنه زاد قعوداً طويلاً فلو لم يطل قعوده لم يسجد والتطويل أن يزيد على قدر جلسة الاستراحة هكذا قاله الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب وجيم الأصحاب أما إذا ترك السجدة الثانية وتشهد ثم تذكر فيتدارك السجدة

قال **باب السادس في السجرات وهي ثلاثة**

(الأولى سجدة السهو) وهي سنة (ح م) عند ترك التشهد الأول أو الجلوس فيه أو القنوت أو الصلاة على الرسول في التشهد الأول أو على الآل في التشهد الثاني إن رأيناها سنتين : وسائر السنن تجبر بالسجود : وأما الأركان فجبرها بالتدارك فإن تعدد ترك هذه الأبعاض لم يسجد على أظهر الوجوه *

السجرات ضربان (أحدهما) سجرات صلب الصلاة ولا يخفى أمرها والثاني غيرها وهي ثلاث (أحدها) سجدة السهو ليست بواجبة وإنما هي سنة خلافاً لابي حنيفة حيث قال بوجوبها مع تسليم إن الصلاة لا تبطل بتركها وبعض أصحابنا يرويه عن الكرخي : وعن مالك أنه إن كن السهو لتقصان يجب السجود ويروى عن أحمد وأصحابه الوجوب مطلقاً لنا إن الصلاة لا تبطل بتركها فلا تجب كالتشهد الأول وأيضاً فإن سجود السهو مشروع لترك ما ليس بواجب وبطل ما ليس بواجب لا يكون واجباً ثم أنه جعل الكلام في سجود السهو قسمين أحدهما فيما يقتضيه والثاني في محله وكيفيته أما مقتضيه فثيقتان ترك مأمور وار تكلف منعي أما ترك المأمور فاعلم أن المأمورات تنقسم إلى أركان وغيرها أما الأركان فلا تنجبر بالسجود بل لا بد من التدارك ثم قد يقتضي الحال بعد التدارك السجود على ما سيأتي وأما غير الأركان فتقسم إلى الأبعاض وهي التي عددناها في أول صفة الصلاة وإلى غيرها فلا بعباض مجبورة بالسجود أما التشهد الأول فلما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « صلى الظهر بهم فقام في الركعتين الأولين لم يجلس فقام الناس معه حتى إذا قضي الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدين قبل أن يسلم ثم سلم » (١) ولو قعدوا لم يقرأ يسجد أيضاً فإن القعود مقصود للذكر وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

باب سجود السهو

(١) حديث * أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأولين ولم يجلس فقام الناس معه حتى إذا قضي الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدين قبل أن يسلم ثم سلم متفق على صحته من حديث عبد الله بن بحنة واللفظ للبخاري *

الثانية وبعد التشهد اذا كان في موضعه وهل يسجد لله هو فيه وجهان حكاهما الرافعي الصحيح انه يسجد ولو لم يتشهد لكن طول الجلوس بين السجدين يسجد للسهو ايضا ان قلنا انه ركن قصير والا فلا ولو جلس عن قيام ولم يتشهد ثم تذكر اشتغال بالسجدين وما بعدهما على ترتيب صلاته ثم ان طال جلوسه يسجد للسهو وان لم يطل بل كان في حد جلسة الاستراحة لم يسجد لان تعمله في غير موضعه لا يبطل الصلاة بخلاف الركوع والسجود والقيام فان تعمدها يبطل الصلاة وان قصر الزمان لانها لا تقع من نفس الصلاة الا اركانها فكان تأثيرها أشد بخلاف الجلوس فانه يعود من نفس الصلاة غير ركن في التشهد الاول وجلسة الاستراحة •

(فرع) لو قام في صلاة رباعية الى خامسة ناسيا ثم تذكر قبل السلام فعليه أن يعود الى الجلوس ويسجد للسهو ويسلم سواء تذكر في قيام الخامسة أو بعده واما التشهد فان تذكر الحالة بعد التشهد في الخامسة اجزأه ولا يعيده وان تذكر قبل التشهد في الخامسة ولم يكن تشهد في الرابعة ترجب التشهد وان تذكر قبل التشهد في الخامسة وكان تشهد في الرابعة كفاه ولم يحتاج الى اعادته سواء كان تشهد بنية التشهد الاول أو الاخير وفيه وجه حكاه ابن سريج والاصحاب انه يجب اعادته في الحالين ووجه ثالث انه يجب اعادته ان كان تشهد بنية التشهد الاول ولا يجب ان كان تشهد بنية التشهد الاخير والصحيح أنها لا تجب مطلقا ولو ترك الركوع ناسيا فتذكره في السجود فهل يجب الرجوع الى القيام ايركع منه

في التشهد الاول اذا استحبناها وهو الصحيح فلا نلو تركها في التشهد الاخير عامدا بطلت صلاته فيسجد لها في التشهد الاول كالتشهد وأما الصلاة على الآل في التشهد الثاني فان قلنا بوجوبها فهي من الاركان يجب تداركها وان قلنا انها سنة فهي من الاعاض وتجب بالسجود وكذلك الحكم لو جعلناها سنة في التشهد الاول وقد سبق بيان الخلاف فيه وأما القنوت فلا أنه ذكر مقصود في نفسه فيشرع لتركه سجود السهو كالتشهد الاول ومعنى قولنا مقصود في نفسه انه شرع له محل مخصوص به ويخرج عنه سائر الاذكار فانها كالقدمة لبعض الاركان كدعاء الاستفتاح أو كالتابع كالسورة واذكار الركوع والسجود وأما وضع القنوت فانما شرع فيه التطويل للقنوت وحيث لا يقتضيه يمنع من تطويله فهذا حكم الاعاض اذا تركت سهوا وان تركت عمدا فهل يشرع لها السجود فيه : فيه وجهان احدهما لا وبه قال ابو حنيفة واحمد لان الساهي معذور فيشرع له سبيل الاستدراك ومن تعمد الترك فقد ألزم القصصان وفوت الفضيلة على نفسه وأصحها نعم لان الحلل عند تعمد الترك أكثر فيكون الجبر أم وصار كالخلق في الاحرام لا فرق فيه بين العمد والسهو وأما غير الاعاض من السنن فلا يجبر بالسجود خلافا لابن حنيفة حيث قال يسجد اترك تكبيرات العيد وترك السورة وكذلك لو أمر في موضع الجهر أوجهر بثلاث آيات في موضع الاسرار ولما لك حيث قال يسجد لترك كل مسنون

أم يكفيه أن يقوم راكعاً في وجهان يحكيان عن ابن سريج أصحابها وجوب الرجوع لأن شرط الركوع ألا يقصد بالموى إليه غيره وهذا قصد السجود *

(فرع) في مذهب العلماء فيمن نسي التشهد الأول ونهض مذهبنا أنه ان انتصب قائماً لم يعد والا عاد قال الشيخ أبو حامد وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وقال مالك أن كان إلى القيام أقرب لم يعد والا عاد وقال النخعي أن ذكر قبل استفتاح القراءة عاد والا فلا وقال الحسن أن ذكر قبل الركوع عاد والا فلا * قال المصنف رحمه الله *

وان اجتمع سهوان أو أكثر كفاه للجميع سجدة واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم قام من

ذكر كان أو عملاً وعن أبي اسحق أن للشانعي رضى الله عنه في القديم قولاً مثل ذلك حكاه ابن الصباغ قال وهو مرجوع عنه وحكى ابن يونس القزويني عن عبد الباقي أن الداركي ذكر وجهاً فيمن نسي التسبيح في الركوع والسجود أنه يسجد للسهو وعند أحمد لا يسجد وترك تكبيرات العيد والسورة وعنه في تبديل الجهر بالاسرار وعكسه روايتان أهمهما أنه لا يسجد وقال في تكبيرات الانتقالات وتسبيح الركوع والسجود والتسبيح والتحيد يسجد تركها * لنا ظاهر ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا سهو إلا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام» (١) وعلي أبي حنيفة القياس على دعاء الاستفتاح وسائر المسنونات وكذلك عن أحمد وعلي مالك ما روى أن أنسا جهر في العصر فلم يعدها ولم يسجد للسهو ولم ينكر عليه أحد فهذا هو الكلام في ترك الأمور ونعود إلى ما يتعلق بلفظ الكتاب (قوله) وهي سنة ينبغي أن يعلم بالخاء والميم والالف وكذا قوله وسائر السنن لا يجبر بالسجود ولا بإس باعلامه بالواو أيضاً سبق حكايته وليس المراد من قوله سنة عند ترك التشهد الأول إلى آخرها تخصيص الاستحباب بترك هذه الأمور لا بمعنى أنها لا تشرع إلا عند تركها ولا بمعنى أن في سائر الأسباب يجب بل حيث تشرع سنة وإراد في هذا الفصل ذكر شيئين أحدهما أن سجدة السهو سنة والثاني الكانم فيما يقتضيها من ترك الأمور ثم * مل أحدهما بالآخر فقال هي سنة عند كذا وكذا وهذا بين من كلامه في الوسيط (وقوله) عند ترك التشهد إلى قوله لا يجبر بالسجود مذكورة في أول الباب الرابع نعم زاد ههنا ذكر الصلاة على الآل وما عداها مكرر وأحق الموضعين بذكره هذا الباب وقوله أن رأيناها سنتين المتأبل لهذا رأى في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد الأول عدم الشرعية إيجاباً واستحباباً وفي الصلاة على الآل في التشهد الثاني الإيجاب دون عدم الشرعية (وقوله) وأما

(١) «حديث» روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا سهو إلا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث ابن عمر وفيه أبو بكر العنسي وهو ضعيف وقال البيهقي مجهول ومقتضاه أنه غير أبي بكر بن أبي مريم والظاهر أنه هو وهو ضعيف *

اثنين وكلم ذا الدين واقتصر على سجدين ولأنه لم يتداخل لسجد عقب السهو فلما أخر إلى آخر صلاته دل على أنه أخر ليجمع كل سهو في الصلاة فإن سجد للسهو ثم صافى وجهه وجهاً قال أبو العباس بن القاص يعيد لان السجود لا يجزى ما بعده وقال أبو عبد الله الحنن لا يعيد لانه لو لم يجز كل سهو لم يؤخر * (الشرح) حديث ذي الدين في الصحيحين وسبق بيانه وابن القاص تقدم بيانه في أبواب المياه وأبو عبد الله الحنن سبق بيانه في أواخر باب صفة الصلاة قال أصحابنا إذا اجتمع في صلاته سهوان أو أكثر من نوع أو أنواع بزيادة أو بتقصان أو بهما كفاه للجميع سجدة واحدة ولا يجوز أكثر من سجدين قال أصحابنا ولا يكرر حقيقة السجود وقد تكرر صوته في مواضع منها إذا سجد المسبوق ورأى الإمام يعيد في آخر صلاته على الصحيح من القولين كما منوضحه في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى ومنها لو سجد الإمام في صلاة الجمعة فسجد للسهو فخرج وقت الصلاة قبل السلام فاشهور أنه يتمها ظهراً ويسجد للسهو لان السجود الاول لم يقع في آخر الصلاة ومنها لو ظن أنه سجد للسهو ثم بان قبل السلام أنه لم يشه فوجهاً أصحابنا يسجد ثانياً لانه زاد سجدين سهواً والثاني أنه لا يسجد بل يكون بسجوده جابراً لنفسه ولغيره ومنها لو سجد في صلاة مقصورة فسجد ثم نوى الأتمام قبل السلام أو صار مقبلاً بانتهاء السفينة إلى وطنه وجب الأتمام ويعيد السجود بلا خلاف ومنها لو سجد للسهو ثم سجد قبل السلام بكلام أو غيره فوجهاً أحدهما يعيد قاله ابن القاص وأصحابنا لا يعيد قاله أبو عبد الله الحنن كما لو تكلم أو سلم بين سجدي السهو أو فيها فإنه لا يعيد بلا خلاف لانه لا يؤمن من وقوع مثله في تسلسل ومنها لو شك هل سجد أم لا فقد سبق أنه

الاركان فجزها بالتدارك معناه أنه لا بد في جزها من التدارك لأن كل الجزر يحصل به لانه قد يؤمر مع التدارك بسجود السهو على ما سيأتي بيانه وقوله لم يسجد على أظهر الوجهين خلاف ما ذكره جمهور الأئمة فأنهم حكوا أن الأظهر في المذهب أنه يسجد منهم أصحابنا العراقيون وصاحب التهذيب وغيرهم ومن الأئمة من لم يذكره سواء كالشيخ أبي حامد والصيدلاني وغير بعضهم عن الخلاف في المسألة بالقولين وجعل المنصوص أنه يسجد والثاني من تخريج أبي اسحق المروزي * قال (ولو أرتكب منكبا تبطل الصلاة بعده كالأكل والأفعال فليسجد عند ارتكابه سهواً أو مواضع السهو مستقلاً أو إذا قرأ الفاتحة أو الشاهد في الاعتدال من الركوع عدا بطلت صلاته وإن سجد سجدة لانه جمع بين تطويل ركن قصير وقل ركن ولو وجد أحد المعنيين دون الثاني ففي البطلان بعده وجهاً فإن قلنا لا تبطل ففي السجود له وجه وجهاً والأظهر أن الجلسة بين السجدين ركن طويل *)
المقتضي الثاني لسجود السهو ارتكبا المنهي والنهايات قسمان (أحدها) ما لا تبطل الصلاة بعده كاللغات والخطوة والخطوتين والثاني ما تبطل بعده نحو الكلام والركوع الزائد وما أشبه ذلك فقال أصحابنا ما لا تبطل الصلاة بعده لا يقتضي السهو به السجود وما تبطل الصلاة بعده

لا يسجد فلو توم أنه يقتضي السجود فسجد أمر بالسجود ثانياً لهذه الزيادة ومنها لو ظن أن سهوه ترك القنوت فسجد له فإن قبل السلام أنه بغيره فوجان أحدهما يعيد السجود لأنه لم يجبر ما يحتاج إلى الجبر وأصحهما لا يعيده لأنه قصد جبر الخل ولو سجد للسهو ثلاثاً لم يسجد لهذا السهو ونقل العبدى إجماع المسلمين على أنه إذا سها في سجود السهو لم يسجد لهذا السهو ولو شك هل سجد للسهو سجدة أو سجدتين فأخذ بالاقفل فسجد أخرى فإن أنه كن سجد سجدتين لم يعد السجود ودليل هذا كله يفهم مما ذكره وذكره المصنف والله أعلم *

يقتضي سهوه السجود أما الأول فلأن النبي صلى الله عليه وسلم «فعل الفعل اليسير في الصلاة ورخص فيه ولم يسجد للسهو ولا أمر به» (١) وأما الثاني فلما روى أنه صلى الله عليه وسلم «صلى الظهر خمسا ثم سجد للسهو» (٢) وقد ذكر الطرف الثاني في الكتاب صريحا وأشار به إلى الأول ولا شك في جريان هذا الضابط من الطرفين في أغلب الصور ومنهم من وفي بطرده على الإطلاق كما منفعله والطرف المذكور في الكتاب وهو أن ما تبطل الصلاة بعده يسجد عند ارتكابه سهواً يرد عليه شيان أحدهما أن الفعل الكثير سوى الأكثرين، بين عمده وسهوه في إبطال الصلاة كما سبق فعل ما ذكره الفعل الكثير منهي تبطل الصلاة بعده ولا يسجد عند سهوه بل تبطل الصلاة أيضاً وكذلك الأكل والكلام الكثير عمدهما يبطل الصلاة وكذلك سهوها في أصبح الوجهين كما قدمنا والثاني أنه لو أحدث عمداً بطلت صلاته ولو أحدث سهواً فكذلك تبطل ولا يسجد للسهو فادرج صاحب التهذيب في هذا الضابط ما يخرج عنه الثاني فقال ما يوجب عمده بطلان الصلاة يوجب سهوه سجوداً سهواً إن لم تبطل الطهارة وإذا أحدث فعنده وسهوه يستوى في إبطال الطهارة وأما الأول فما احتراز عنه بل أدخل العمل في أمثلة هذا الضابط ولم يحسن فيه مع تسويته في فصل العمل بين العمد والسهو من كثيره ولو قيل ما تبطل الصلاة بعده يسجد عند ارتكابه سهواً إذا لم تبطل

(١) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم فعل الفعل القليل في الصلاة ورخص فيه ولم يسجد للسهو ولا أمر به قد تقدم في الباب الذي قبله عدة أحاديث تشهد بذلك وفيه أيضاً حديث معاوية بن الحكم في ضرب الإفخاذ في الصلاة ليسكتوه : وحديث ابن عباس فأخذ بأذني يفتلها وفيه فحولني عن يساره إلى يمينه متفق عليه في حديث طويل في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وحديث تأخر أبي بكر الصديق في الصف وحديث مسيح الحصى واحدة رواه أبو داود : وحديث ذلك البصاق في الصحيح : وحديث مسح العرق عن وجهه رواه الطبراني من حديث ابن عباس *

(٢) * حديث * أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ثم سجد للسهو الحديث متفق عليه من حديث ابن مسعود وقد سبق في شروط الصلاة *

(فرع) في مذاهب العلماء في من سها سهوين فاكثر مذهبتنا انه يسجد للجميع سجدين قال ابن المنذر وبه قال اكثر العلماء قال وهو قول النخعي ومالك والثوري والليث والشافعي واحمد واصحاب الرأي وقال الاوزاعي اذا سها سهوين سجد اربع سجعات وقد يحتج له بحديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم « لكل سهو سجدتان » رواه أبوودود وابن ماجه « دليلنا حديث ذى اليدين وأما حديث ثوبان فضعيف ولو كان صحيحا لحمل علي أن المراد يكفي سجدتان لكل سهو جمعاً بين الاحاديث وحكى القاضي ابو الطيب عن الاوزاعي انه ان كان السهو ان زيادة أو نقصاً كفاه سجدتان وان كان أحدهما زيادة والآخر نقصاً سجد أربع سجعات « قال المصنف رحمه الله تعالى «
 ﴿ وان سها خلف الامام لم يسجد لان معاوية بن الحكم رضى الله عنه شمت العاطس في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال « ان هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس » ولم يأمره بالسجود فان سها الامام لم المأموم حكم سهوه ولانه لما تحمل الامام عنه سهوه لزم المأموم أيضاً سهوه فان لم يسجد الامام لسهوه سجد المأموم وقال المزني وأبو حفص الباشاى لا يسجد لانه اما يسجد تبعاً للامام وقد تركه الامام فلم يسجد المأموم والمذهب الاول لانه لما سها دخل النقص علي صلاة لسهوه فاذا لم يجبر الامام صلاته جبر المأموم صلاته «

(الشرح) حديث معاوية صحيح سبق بيانه في الباب السابق قال اصحابنا اذا سها خلف الامام تحمل الامام سهوه ولا يسجد واحد منهما بلا خلاف لحديث معاوية. قال الشيخ ابو حامد وبهذا قال جميع العلماء الا مكحولاً فانه قال يسجد المأموم لسهو نفسه ولو كان مسبوقاً فسها بعد سلام الامام لم تحمل عنه لا قطاع القدوة وكذا المأموم الموافق لو تكلم سهاها بعد سلام الامام سجد وكذا المنفرد اذا سها في صلاته ثم دخل في جماعة وجوزنا ذلك فلا يتحمل الامام سهوه بل يسجد هو بعد سلام الامام اما اذا ظن المأموم أن الامام سلم فسلم فبان أنه لم يسلم فسلم معه فلا يسجد عليه لانه سها في حال القدوة ولو يتيقن في التشهد أنه ترك الركوع أو الفاتحة من ركعة ناسياً فاذا سلم الامام لزمه أن يأتي بركعة أخرى ولا يسجد لسهو لانه سها في حال القدوة ولو سلم الامام فسلم المسبوق سهواً ثم تذكر بنى علي صلاته وسجد لان سهوه بعد انقضاء القدوة ولو ظن المسبوق أن الامام سلم بأن

الصلاة لخرجت المسائل كلها وقد ذكر ابو سعيد المتولي ههنا اللفظة وقيدا آخر وبذلك القيد قصد الاحتراز لكن فيها غنية عنه ثم تكلم في الكتاب في ستة من مواضع السهو منها ما يتعلق بترك المأمور ومنها ما يقع في قسم ارتكاب النهي وهذا الفصل يشتمل علي أولها وهو يتضمن مسائل يقتضي الشرح أن فصلها أولاً ثم نطبق نظم الكتاب عليها (أحدها) الاعتدال عن الركوع ركن قصير أمر المصلي فيه بالتخفيف ولهذا لا يسن تكرير الذكر للمشروع فيه بخلاف التسبيح في الركوع والسجود وكأنه ليس مقصوداً لنفسه وان كان فرضاً وانما الغرض منه الفصل بين الركوع والسجود ولو كان

سمع صوتاً ظنه سلامه مقام لتدارك ما عليه وكان ما عليه ركعة مثلاً فاني بها وجلس ثم علم ان الامام لم يسلم بعد تبينا أن ظنه كان خطأ فهذه الركعة غير محسوبة له لانها وقعت في غير موضعها لان وقت التدارك بعد انقطاع القدوة فاذا سلم الامام قام الى التدارك ولا يسجد للسهو لبقاء حكم القدوة ولو كانت المسألة بحالها فسلم الامام وهو قائم فهل له أن يمضي في صلاته أم يلزمه أن يعود الى القعود ثم يقوم منه فيه وجهان أصحهما الثاني فان جوزنا المضي وجب اعادة القراءة ولو سلم الامام في قيامه لكنه لم يعلم الحال حتى أتم الركعة فان جوزنا المضي فركعته محسوبة ولا يسجد للسهو وان قلنا يلزمه القعود لم يحسب ويسجد للسهو لانه أتى بزيادة بعد سلام الامام ولو كانت المسألة بحالها وعلم في القيام أن الامام لم يسلم بعد فليرجع الى متابعتها فان أراد أن ينوي مفارقتها وينادي في تسميم صلاته قبل سلام الامام قال امام الحرمين فيه الخلاف فيمن نوي مفارقة الامام فان منعه تعين الرجوع وان جوزناه فوجهان أصحهما يجب الرجوع الى القعود ثم يقوم لان نهوضه غير معتد به فيرجع ثم يقطع القدوة ان شاء (والثاني) لا يجب الرجوع لان النهوض غير مقصود لعينه وانما المقصود القيام فما بعده فلو لم يرد قطع القدوة فقال الغزالي هو بخير ان شاء رجع وان شاء انتظر سلام الامام قائماً ومقتضي كلام امام الحرمين وغيره وجوب الرجوع وهو الصحيح أو العيوب لان في مكنته قائماً مخالفة ظاهرة فان قرأ قبل تبين الحال في هذه المسائل لم يعتد بقراءته بل عليه استئنافا •

(فرع) اذا سها الامام في صلاته لحق المأموم سهوه وتستثنى صورتان (أحدهما) اذا بان الامام محدثاً فلا يسجد المأموم لسهوه ولا يحمل هو عن المأموم سهوه (الثانية) أن يعلم سبب سهو الامام ويتيقن غلظه في ظنه بان ظن الامام ترك بعض الاباض وعلم المأموم أنه لم يتركه أو جهر في موضع الاسرار أو عكسه فجد فلا يوافق المأموم ثم اذا سجد الامام في غير الصورتين لم يوافق المأموم موافقته فيه فان ترك موافقته محدثاً بطلت صلاته وسواء عرف المأموم سهو الامام أم لم يعرفه فمضى سجد الامام في آخر

مقصوداً لنفسه لشرع فيه ذكر واجب لان القيام هيئة معادة فلا بد من ذكر يصرفها عن العادة الى العبادة كالقيام قبل الركوع والجلوس في آخر الصلاة لما كان كل واحد منهما هيئة تشترك في العادة والعبادة وجب فيها شيء من الذكر وبهذا الفقه اجاب أصحابنا احمد بن حنبل رحمه الله حيث قال بوجوب التسييح في الركوع والسجود كالقراءة في القيام والتشهد في القعود فقالوا الركوع والسجود لا تشترك فيهما العادة والعبادة بل هما محض عبادة فلا حاجة الى ذكر مميز بخلاف القيام والقعود فان قيل لو كان الفرض الفصل لما وجبت الطمأنينة فيه فالجواب ان الطمأنينة انما وجبت ليكون على سكون وثبات فان تاهى الحركات في السرعة بخل بهيئة الحشوع والتعظيم ويحرم الابهة اذا عرف ذلك فلو أطاله عمداً بالسكوت أو بالقنوت أو بذكر آخر ليس بركن فهل تبطل صلاته فيه وجهان حكاهما صاحب النهاية وغيره أحدهما لا لما روى عن حذيفة قال «صابت مع رسول

الصلاة • قال المصنف رحمه الله •

(وعلم قبل السلام لحديث أبي سعيد وحديث ابن بجينة ولأنه يفعل لإصلاح الصلاة فكان قبل السلام كلونسي سجدة من الصلاة ومن أصحابنا من قال فيه قول آخر أنه إن كان السهو زيادة كلن معه بعد السلام والمشهور هو الأول لأن بالزيادة يدخل التقصير في صلاته كما يدخل بالتقصير فإن لم يسجد حتى سلم فلم يتناول الفصل سجد لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا وسلم ثم سجد وإن طال فيه قولان (أحدهما) يسجد لأنه جبر أن لم يسقط بالتناول كجبر أن الحج وقال في الجديد لا يسجد وهو الأصح لأنه يفعل لتكميل الصلاة فلم يفعل بعد تناول الفصل كلونسي سجدة من الصلاة فذكرها بعد السلام وبعد تناول الفصل وكيف يسجد بعد السلام فهو جبران قال أبو العباس ابن القاص يسجد ثم يتشهد لأن السجود في الصلاة بعد تشهد فكذلك هذا وقال أبو اسحق لا يتشهد وهو الأصح لأن الذي ترك هو السجود فلا يعيد معه غيره •

(الشرح) حديث أبي سعيد وابن بجينة سبق بيانها وحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا وسلم ثم سجد رواه البخاري ومسلم من رواية ابن مسعود رضي الله عنه أما حكم الفصل في محل سجود

وجوبه واعترض عليه بأن السجدة الثانية غير معتد بها فإنه إذا سجد سجدة واحدة والأشكال مستمر حصل له مما فعل ركعتان قطعاً ولا شك أنا نأمره بركعتين أخريين فالزيادة لغو والله أعلم ثم جميع ما ذكرناه فيما إذا كن قد جلس عقب السجدة كلها على قصد الجلسة بين السجدةتين أو على قصد الاستراحة وإقناها مقام الجلسة للفروضة وإذا فرغنا على أن يقوم مقام الجلسة فلما إذا لم يجلس في بعض الركعات أو في شيء منها إلا في الرابعة وفرغنا على الصحيح وهو أن القيام لا يقوم مقام الجلسة لم يحسب ما بعد السجدة المفردة إلى أن يجلس حتى لو تذكر أنه ترك من كل ركعة سجدة ولم يجلس إلا في الأخيرة أو جلس بنية الاستراحة أو جلس في ثمانية على قصد التشهد الأول أو قلنا الفرغ لا ينادى بالنفل فلا يحصل له مما فعل إلا ركعة أقصه بسجدة لأنه لم يأت بعدها بجلوس على قصد الفرضية ثم هذا الجلوس الذي نذكر الحال فيه يقوم مقام الجلسة بين السجدةتين فيسجد سجدة ويقوم إلى ثلاث ركعات فهذا ما يتعلق بترك أربع سجعات من صلاة رباعية ولو تذكر أنه ترك منها سجدة واحدة فإن علم أنه نسيها من الأخيرة سجدها واستأنف التشهد إن كان قد تشهد وإن علم أنه تركها من غير الأخيرة فعليه أن يقوم إلى ركعة أخرى وإن أشكل أخذ بالاحتمال الآخر وإن تذكر ترك سجدةتين منها فإن كانتا من الركعة الأخيرة كفاه أن يأتي بسجدةتين وإن كانتا من غير الأخيرة فإن كانتا من ركعة واحدة فعليه أن يقوم إلى ركعة وإن كانتا من ركعتين فقد يكفيه أن يقوم إلى ركعة وقد يلزمه أن يقوم إلى ركعتين بأن ترك واحدة من الأولى وواحدة

وان سلم ناسيا فان طال الفصل فهو لان (الجديد) الاظهر لا يسجد والتقديم يسجد وذكر المصنف دليلها وان لم يطل بل ذكر علي قرب فان بدا له أن لا يسجد فذاك والصلاة ماضية علي الصحة وحصل التحال بالسلام هذا هو الصحيح وبه قطع الاكثرون وفيه وجه أنه يجب السلام مرة أخرى وذلك السلام غير معتد به حكمه الرافعي وغيره والمذهب الاول وان أراد أن يسجد فالصحيح المنصوص

(قال الثالث اذا قام الى الثالثة ناسيا فان انتصب لم يعد الى التشهد لان الفرض لا يقطع بالسنة فان عاد عالما بطلت صلاته وان عاد جاهلا لم تبطل لكن يسجد للسهو وإن كان مأموما وقعد امامه جاز الرجوع علي أحد الوجهين لان القدوة في الجملة واجبة وان لم يكن التقديم بهذا القدر مبطلا وان تذكر قبل الانتصاب فيرجع ثم يسجد للسهو ان كان قد انتهى الي حد الراكعين لانه زاد ركوعا *)

قد سبق أن فوات التشهد الاول يقتضي سجود السهو في هذا الفصل يبين أنه متى يفوت والى متى يجوز تداركه بالعود اليه واذا عاد اليه هل يحتاج إلي سجود السهو ام لا فنقول: اذا نهض من الركعة الثانية ناسيا للتشهد او جلس ولم يقرأ التشهد ونهض منه ناسيا ثم تذكر فلا يخلو إما ان يتذكر بعد الانتصاب او قبله (الحالة الاولى) ان يتذكر بعد الانتصاب فلا يجوز له العود الي التشهد خلافا لاحد حيث قال يجوز ما لم يشرع في القراءة والاولي أن لا يعود وحكي القاضي ابن كج عن ابي الحسين مثل ذلك لنا مروى عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستم قائما فليجلس واذا استتم قائما فلا يجلس ويسجد سجدتي السهو » (١) ولان القيام فرض والتشهد الاول سنة لما سبق والفرض لا يقطع بالسنة فلو خالف وعاد نظر ان تعمده وهو عالم بأنه لا يجوز العود بطلت صلاته وان عاد ناسيا لم تبطل وعليه ان يقوم كما تذكر وان عاد

(١) (حديث) المغيرة بن شعبة اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستم قائما فليجلس فان استتم قائما فلا يجلس ويسجد سجدتين ثم قال وروى في حديث المغيرة فان ذكر قبل ان يستم قائما فلا يجلس ويسجد سجدتي السهو وللدارقطني والبيهقي بلفظ اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس او استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدتي السهو وللدارقطني في رواية اذ شك احدكم فقام في الركعتين فاستم قائما فليمض ويسجد سجد وان لم يستم قائما فليجلس ولا سهو عليه ولا بن ماجه اذا قام الامام من الركعتين فلم يستم قائما فليجلس فاذا استم قائما فلا يجلس ويسجد سجدتي السهو ومداره على جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وقد قال ابو داود لم اخرج عنه في كتابي غير هذا وأصل الحديث في سنن ابى داود والترمذي عن المغيرة انه صلى فنهض في الركعتين فسبحوا به فلما أتم صلاته سجد سجدتي السهو فلما انصرف قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت ورواه الحاكم من هذا الوجه ومن حديث ابن عباس ومن حديث عقبة بن عامر مثله *

الذي قطع به المصنف والجمهور أنه يسجد لحديث ابن مسعود رضي الله عنه والثاني لا يسجد لقوات محله وهذا غلط لما لفت السنة فاذا قلنا بالصحيح هنا أو بالتقدم عند طول الفصل أنه يسجد فسجد قبل يكون عائدا إلى حكم الصلاة فيه وجهان مشهوران للخراسانيين (أرجحهما) عند البغوي لا يكون عائدا (وأصحهما) عند الأكثرين يكون عائدا وبه قال الشيخ أبو زيد وصححه الثعالبي وإمام الحرمين والقرطبي في الفتاوى والروايات وغيرهم ويتفرع على الوجهين مسائل (منها) لو نكلم عائدا أو أحدث في السجود بطلت صلاته على الوجه الثاني دون الأول ومنها لو كان السهو في صلاة جمعة وخرج الوقت وهو في السجود قاتت الجمعة على الوجه الثاني دون الأول ومنها لو كان مسافرا يقصر ونوى الأتمام في السجود لزمه الأتمام على الوجه الثاني دون الأول ومنها هل يكبر للافتتاح ويتشهد إن قلنا بالثاني لم يكبر ولم يتشهد لكن يجب إعادة السلام بعد السجود وإن قلنا بالأول كبر وفي التشهد وجهان أصحهما لا يتشهد لأنه لم يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال البغوي والصحيح أنه يسلم سواء قلنا يتشهد أم لا للأحاديث الصحيحة السابقة في أول الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بعد السلام ثم سلم وأما طول الفصل في حله الخلاف السابق في أول الباب والأصح الرجوع إلى العرف وحاول إمام الحرمين ضبط العرف فقال إذا مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود

جاهلا بعدم الجواز فيه وجهان متقولان في التهذيب وغيره (أحدهما) أنه لا يندرو تبطل صلاته لتقصيره بتوك التعليل (وأصحهما) وهو المذكور في الكتاب يندو ولا تبطل صلاته كالناسي لأنه مما يخفى على العوام ولا يمكن تكليف كل أحد تعلمه وعلي هذا يسجد للسهو لما زاد في صلاته سهوا وكذلك في صورة التسيان وهذا الذي ذكرناه في المنفرد والإمام في مناه فلا يرجع بمسند الانتصاب إلى التشهد ولا يجوز للمأموم أن يشتغل به ولو فعل بطلت صلاته نعم لو نوى مفارقه ليتشهد جاز وكان مفارقا بالندرو لو انتصب مع الإمام ثم عاد الإمام لم يجز للمأموم أن يعود بل يخرج عن متابعتها لأنه إما مخطيء بالعود فلا يوافق الخطأ أو عائد فصلاته باطله وهل يجوز أن ينتظره قائما محلا على أنه عاد ناسيا حكى في التهذيب فيه وجهين وقد سبق في التنحج نظيره ولو قعد الإمام للتشهد الأول وقام المأموم مساهيا أو نهض ثم تذكر الإمام فعاد قبل الانتصاب والمأموم قد انتصب هل يعود المأموم في الصورتين فيه وجهان (أصحهما) نعم لأن متابعة الإمام فرض بخلاف الإمام والمنفرد فانها لورجما لرجما من فرض إلى سنة (والثاني) أنه لا يعود بل يصبر إلى أن يلحقه الإمام لأنه حصل في ركن القيام وليس فيما فعله الا تقدم الإمام بركن وإنه غير مبطل وإن كان عمدا فلا حاجة إلى الرجوع وقوله في الكتاب لأن القدوة في الحلة واجبة وإن لم يكن التقدم بهذا القدر مبطلا إشارة إلى توجيه الوجهين وفي بعض النسخ لأن القدوة في الحلة واجبة (والثاني) لأن سبق الإمام بركن لا يبطل وهما قريان ويجوز أن يعلم قوله وإن لم يكن التقدم مبطلا بالاول لأن في وجه التقدم على الإمام يبطل الصلاة لو بركن واحد وقد أورد في الكتاب في الصلاة بالجماعة والذي ذكره هنا مفرغ على ظاهر المذهب وصاحب النهاية قد صرح

تصليته ولو لم يركعها فهو صلوته ولا يتصير مثلها ولو شرب أو سجد ثم انشغل في صلاة على وجهه من غير طهارة
أن الحديث لا يثبت وإن لم يركعها أو كان ذلك قولاً بأن لا يصح في الصلاة إلا الطهارة والنجاسة لا يثبت بها
بأنه لو شربها أو سجد بها لم يفسد الصلاة ولا يفسد الطهارة ولا يفسد الصلاة ولا يفسد الطهارة
التي لا يثبت بها الطهارة ولا يثبت بها الصلاة ولا يثبت بها الطهارة ولا يثبت بها الصلاة ولا يثبت بها الطهارة

بذلك ثم ذكر أن الخلاف في المسألة في جواز الرجوع عديم الخوف في الصلاة لا يجزئ الرجوع
لأنه لو قام قصد أو قصد بطلان الصلاة أو قصد أو قصد بطلان الصلاة أو قصد أو قصد بطلان الصلاة
الخلاف في الجواز لكن الشيخ أبو محمد ومن بعده قالوا لا يجوز الرجوع على أحد الوجهين فرض
الرجوع في جزم بطلان الصلاة لأن متابعة الإمام فرض ولم يرد صاحب المذهب إلا وجوب الرجوع
ثم قطع إمام الحرمين بأن في صورة قصد القيام ليس له أن يعود كذا في قول الإمام أبو محمد وأما قوله
لا يجوز أن يعود لو عاد بطلت صلاته لأن من عاد بعد أن كان قد عاد لم يعد كذا في قول الإمام أبو محمد
وإن كان قد عاد بعد أن كان قد عاد لم يعد كذا في قول الإمام أبو محمد وأما قوله لا يجوز أن يعود
للمسألة وجوب الرجوع أيضاً قالوا في وجه بطلان صلاته لو لم يرجع وفي وجه يتخير بين أن يرجع
أو لا يرجع ثم لا يصح حمله على طرف صلوته قصد القيام لئلا يفسد طهارة ظاهره لأن ما لم يفسد طهارة
القيام على أن يكون كل قول لا يفسد طهارة القيام على أن يكون كل قول لا يفسد طهارة القيام
المبني على أن لا يفسد طهارة القيام على أن يكون كل قول لا يفسد طهارة القيام على أن يكون كل قول لا يفسد طهارة القيام
بطلت صلاته في الجواز لم يثبت في الجواز لم يثبت في الجواز لم يثبت في الجواز لم يثبت في الجواز لم يثبت في الجواز
رضي الله عنه على أنه يرجع إلى الجواز لم يثبت في الجواز لم يثبت في الجواز لم يثبت في الجواز لم يثبت في الجواز
فمنه من قوله أن لا يعتد به ولا يعتد به منهم من قال لا يعتد به منهم من قال لا يعتد به منهم من قال لا يعتد به منهم من قال لا يعتد به
والأول ظاهر لفظه وهو الأقرب ذكره أبو محمد في قوله لا يعتد به منهم من قال لا يعتد به منهم من قال لا يعتد به منهم من قال لا يعتد به
فسر للمعبرين كلاً والثاني رضي الله عنه في قوله لا يعتد به منهم من قال لا يعتد به منهم من قال لا يعتد به منهم من قال لا يعتد به
من قوله في الصلاة من غير خوف حله أو كونه هل يجوز ذلك أم لا وفيه جهان حكينا ما في ذلك من القياس فمن قال
لا يجوز وهو الأصح قال ههنا لأنهم دعوا من قال يجوز قال يجوز في إرتفاعه إلى هذا الجواب لا يعود
لأنه حصل في حله فرض وقوله في الكتاب فيرجع مع ما بالمعنى لأن عند مالك أن كل من كان في الانتصاب
أقرب لم يرجع وعن ابن المنذر عنه أنه إذا طرقت النام الأرض لم يرجع بها إلى الانتصاب لأن حنيفة إن
كان إلى القيام أقرب لم يعد ذكره القدر من جزم أن حاله أو بالاضطلاع من جهة الانتصاب الاستواء
ومن ذهب إلى التفسير الثاني لا يطلق الرجوع إذا لم يستوي إذا عاد قيل الانتصاب قبل سجدة يسيرة
حكى الشيخ أبو حامد وأما ما أورد في قولين (أظهرهما) عندهم أنه لا يسجد لأنه في حديث

كسجود التلاوة (والثاني) يتشهد قبلها يليها السلام وان قلنا يسجد لازيادة بعد السلام والنقص قبله فسها سهو من بزيادة ونقص فوجها (أصحهما) وبه قطع المتولي يسجد قبل السلام ليقع السلام بعد جبرها (والثاني) وبه قطع البندنيحي في كتابه الجامع يسجد بعد السلام للزيادة المحضو للزيادة والنقص وللزيادة المتوهمة كمن شك في عدد الركعات •

بعد وضع الجبهة على الارض لم يجز العود وان كان قبله فله العود ثم ان عاد بعد بلوغه حد الركعتين يسجد للسهو وان كان قبله فلا •

قال (الرابع) اذا تشهد في الاخير قبل ان يسجد تدارك السجود واعاد التشهد وسجد للسهو لانه زاد قعوداً طويلاً ولو ترك السجدة الثانية وتشهد ثم تذكر لم يسجد لهذا السهو لانه ركن طويل فلم يوجد الاقل التشهد وهو غير مبطل على احد الوجهين وان جلس عن قيام ولم يتشهد لكن طول سجد للسهو وان تذكر على القرب فلا لان قدر جلسة الاستراحة في مثل هذا الوقت عمداً لا يبطل الصلاة •

صورة المسألة الاولى ان يجلس في الركعة الاخيرة عن قيامه ظاناً انه اذا أتى بالسجدين ويتشهد ثم تذكر الحال بعد التشهد فيجب عليه تدارك السجدين واعادة التشهد مراعاة لترتيب الصلاة ويسجد للسهو والحالة هذه المعنيين (احدهما) وهو المذكور في الكتاب انه زاد قعوداً طويلاً في الصلاة ولو فعل ذلك عمداً بطلت صلاته فاذا فعله سهواً سجدوا الثاني انه قل ركن التشهد عن موضعه الى غير موضعه وذلك يقتضي سجود السهو على أظهر الوجهين كما تقدم ويتفرع على هذا ما لو جلس بعد السجدين في الركعة الاولى او الثالثة وقرأ التشهد او بعضه ثم تذكر سجود للسهو نص عليه الشافعي رضي الله عنه لانه قل ركن التشهد الى غير موضعه ولو لم يقرأ شيئاً فان طول سجد للسهو لان زاد قعوداً طويلاً وان لم يطول فلا لا تنفائ المعنيين والتطويل بان يزيد على قدر جلسة الاستراحة (واعلم) ان الحكم المذكور لا يختص بالركعة الاخيرة بل لو اتفق له ذلك في الركعة الثانية من صلاة رباعية أو ثلاثية فكذلك يتدارك السجود ويعيد التشهد ويسجد للسهو الا ان اعاد التشهد ههنا تكون مسنونة ولو اتفق ذلك في ركعة لا يعقبها تشهد فاذا تذكر تدارك (المسألة الثانية) لو سجد في الركعة الاخيرة سجدة وتشهد على ظن أنه فرغ من السجدين ثم تذكر فلا شك في أنه يتدارك السجدة الثانية ويعيد التشهد وهل يسجد للسهو قال في الكتاب لا يسجد بناء على شيئين احدهما ان الجلوس بين السجدين ركن طويل فلم يوجد منه زيادة قعود طويلاً والثاني ان قل الركن الذي كرى عن موضعه لا يقتضي السجود فتكون قراءة التشهد ههنا بمثابة ما لو أتى بذكر آخر ويحكي هذا عن ابن سريج لكن كل واحد من هذين الاصلين يختلف فيه والظاهر ان الجلسة بين السجدين ركن قصير وان قل الركن عن موضعه يقتضي السجود على ما بيناه من قبل فاذا الظاهر في المسألة أنه يسجد للسهو وبه قال الشيخ ابو علي وغيره وذكروا في التهذيب انه المذهب ولو كانت المسألة بحالها وطول لا بالتشهد فههنا لا تقل لكن الظاهر انه يسجد للسهو ايضا

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نسي سجود السهو ففي يوم بئداركه: قد ذكرنا مذهبنا وقال أبو حنيفة يسجد متى ذكره وإن طال الزمان ما لم يتكلم وقال الحسن البصري ما لم يصرف وجهه عن القبلة وإن تكلم وقال أحمد ما دام في المسجد وإن تكلم واستدبر القبلة وقال مالك إن كان السهو زيادة سجدتي ذكره ولو بعد شهر وإن كان نقص سجدتان قرب الفصل وإن طال استأنف الصلاة *

(فرع) سجود السهو سجدتان بينهما جلسة ويسن في هيئتها الاقتراش ويتورك بعدها إلى أن يسلم وصفة السجدين في الهيئة والذي ذكره من وصفة سجدات الصلاة والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(والنقل والفرض في سجود السهو واحد ومن أصحابنا من حكى قولاً في القديم أنه لا يسجد للسهو في النقل وهذا لا وجه له لأن النقل كالفرض في التقصان فكان كالفرض في الجبران) *

(الشرح) حاصل ما ذكره طريقان (أصحابها) وبه قطع الجمهور أنه يسجد للسهو في صلاة النقل والثاني علي قولين الجديد يسجد والقديم لا يسجد وهذا الطريق حكاه المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم من العراقيين ولم يذكره جمهور الخراسانيين والشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين قال أبو حامد نص في القديم أنه يسجد للسهو في صلاة النقل وبه قال جميع العلماء إلا ابن سيرين *

تفرعاً على قولنا الجلسة بين السجدين ركن قعير * وأعرف من لفظ الكتاب في المسألة أموراً ثلاثة (أحدها) أن قوله لم يسجد لهذا السهو ليس جواباً ينفي السجود جزماً لأنه ذكر الخلاف فيما جعله علة لنفي السجود حيث قال لأنه ركن طويل ولم يوجد إلا ثقل التشهد وهو غير مبطل يعني إذا كان عمداً على أحد الوجهين والخلاف في العلة يوجب الخلاف في المعلول فبين بذلك أنا إذا قلنا إن عمده مبطل يسجد للسهو فإذا لا حاجة إلى إعلام قوله لم يسجد بالواو لأنه بمثابة قوله لم يسجد على أحد الوجهين (الثاني) قوله على أحد الوجهين يجوز أن يرجع إلى النقل وحده ويجوز أن يرجع إليه وإلى قوله قبله ركن طويل فإن الخلاف ثابت فيهما فإن كان الأول فليعلم قوله ركن طويل بالواو (الثالث) لفظ الكتاب يشعر بأن الحكم بأن عمده غير مبطل مع قولنا الجلسة ركن طويل يقتضي نفي السجود ههنا لكنه قد ذكر من قبل أنا وإن لم نجعل عمداً النقل مبطلاً ففي السجود لسهوه وجهان فإذا القول بنفي السجود ههنا بناء على الأصلين جواب علي أنه إذا لم يبطل عمده لا يسجد لسهوه فلا ظهر أنه وإن لم يبطل عمده يسجد لسهوه كما تقدم (المسألة الثالثة) لو جاس عن قيام ولم يشهد ثم تذكر اشتغل بالسجدين وبما بعدها على ما يقتضيه ترتيب صلاته ثم إن طال جلوسه سجد السهو لما سبق أن زيادة القعود الطويل عمداً مبطله وإن

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) لو دخل في صلاة ثم ظن انه لم يكبر للاحرام فاستأنف التكبير والصلاة ثم علم انه كان كبر فان علم بعد فراغه من الصلاة الثانية لم تبطل الاولى وتمت الثانية وان علم قبل فراغ الثانية عاد الى الاولى فأكملها ويسجد للسهو في الحالين فله صاحب البحر عن نص الشافعي وغيره (الثانية) لو أراد القنوت في غير الصبح لنازلة وقلنا به فتسبه لم يسجد للسهو على اصح الوجهين ذكره في البحر (الثالثة) لو نوى المسافر القصر وصلى أربع ركعات ناسيا ونسي في كل ركعة سجدة حصلت له الركعتان وتمت صلاته يسجد للسهو ويسلم ولا يصير ملتزما بالتمام لانه لم ينو وكذا لو صلى الجمعة أربع ناسيا ونسي فيه كل ركعة سجدة يسجد للسهو ويسلم وهاتان المسألتان مفروقتان فيما اذا كان ترك السجدة بحيث تحصل له ركعتان وقد سبق في أوائل الباب تفصيله واضحا (الرابعة) لو جلس في تشهد في رابعة وشك هل هو التشهد الاول أم الثاني فتشهد شاكاً ثم قام ثم بان الحال سجدة للسهو سواء بان انه الاول او الثاني لانه وان بان الاول فقد قام شاكاً في زيادة هذا القيام فان بان الحال عقب شكه قبل التشهد فلا سجود وفي المسألة وجه آخر انه لا يسجد متى زال شكه قبل السلام والاول أصح وقد سبقت للمسألة في أثناء الباب في فرع من القواعد المتكررة (الخامسة) لو سلم من صلاة واحرم باخرى ثم تيقن انه نسي سجدة من الاولى لم تعتد الثانية لانه حين أحرم بها لم يكن خرج من الاولى وأما الاولى فان قصر الفصل بنى عليها وان طال وجب استئنافها (السادسة) لو جلس بعد سجدتين في الركعة الثانية

لم يطل بل كان في حد جلسة الاستراحة فلا يد سجدة للسهو لان العدم منه في غيره وضعه لا يبطال الصلاة بخلاف الركوع والسجود والقيام يبطل عمداً الصلاة وان قصر زمانه وذلك لان الجلوس معهود في نفس الصلاة من غير أن يكون ركناً كجلوس التشهد الاول وجلسة الاستراحة وهي لا تقع في نفس الصلاة الا لو كانا فيكون تأخيرها في تغيير نظم الصلاة أشد والمسألتان الاخيرتان لا اختصاص لهما بالركعة الاخيرة كما ذكرنا في المسألة الاولى لكن هذا السهو حيث يكون بين يديه تشهد أقرب وقوعا واذا كان التشهد فرضا يجب عليه اعادته بعد تبين الحال فلذلك كانت مسائل الكتاب مصورة في الركعة الاخيرة

قال (الخامس) اذا قام الى الخامسة ناسيا بعد التشهد فان تذكر جلس وسلم والقياس انه لا يعيد التشهد والنص انه يتشهد لرعاية الولا بين التشهد والسلام وكلا يبقى السلام فرداً غير متصل بركن من أحد الجانبين •

اذا قام الى الخامسة في صلاة رابعة ثم تذكر قبل أن يسلم فعليه أن يعود الى الجلوس ويسجد للسهو سواء تذكر في قيام الخامسة أو ركوعها أو سجودها وان تذكر بعد الجلوس فيها يسجد للسهو ويسلم وقال أبو حنيفة ان تذكر قبل أن يسجد في الخامسة يعود الى الجلوس وان تذكر بعد

من الرباعية تخطاها الركنة الاولى وجلس بنية جلسة الاستراحة فبان له أنها الثانية تشهد ولم يسجد للسهو نقله
 الشيخ أبو حامد في باب صفة الصلاة عن نص الشافعي واتفق الأصحاب عليه (السابعة) إذا صلى رباعية فتسلي
 وقام إلى خامسة فإن ذكر قبل السجود فيها عاد إلى الجلوس وتشهد وسجد للسهو وسلم وهذا مجمع عليه وإن
 ذكر بعد السجود فذهبنا أنه يتشهد ويسجد للسهو ويسلم وصحت صلاته فرضا وقال أبو حنيفة إن جلس
 بعد الرابعة قدر التشهد تمت صلاته بذلك لأن السلام عنده ليس بشرط وتكون الخامسة نافلة فتضم إليها أخرى
 وإن لم يجلس عقب الرابعة بطلت فريضته بقيامه إلى الخامسة وتضم إليها أخرى وتكون نفلا وهذا الذي قالوه
 تحكما لأصل له (الثامنة) إذا صلى المغرب أربعاء هو أسجد تسجدتين وسلم وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور قال الشيخ
 أبو حامد وقال قتادة والأوزاعي يصلي ركنة أخرى ثم يسجد سجدة ثم يصير صلاته وترا (التاسعة)
 المسبوق يقوم بعد سلام إمامه فيصلي ما بقى عليه ولا يسجد للسهو قال الشيخ أبو حامد وبهذا قال
 العلماء كافة إلا ما روى عن ابن عمر وابن الزبير وأبي سعيد الخدري أنهم قالوا يسجد وحكمه عنهم
 أبو داود السجستاني في سنته في باب مسح الخف كأنهم جعلوا فعله مع الإمام كالسهو ودليلنا قوله
 صلى الله عليه وسلم «وما فاتكم فأموا» ولم يأمر بسجود سهو وحديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ورأى
 عبد الرحمن بن عوف حين فاته ركنة فتداركها ولم يسجد للسهو والحديثان في الصحيح مشهوران

ما سجد فيها فإن لم يكن قعد في الرابعة بطل فرضه وتحولت صلاته نفلا وعليه أن يضم إليها ركنة
 سادسة وإن كان قد قعد في الرابعة ضم إليها ركنة أخرى وتكون أربع ركعات من صلاته فرضا
 وركعتان نفلا لنا ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «صلى الظهر خمسا قفيل له أنزيد في الصلاة
 قال وما ذاك قالوا صليت خمسا فسجد سجدة بعد ما سلم» والاستدلال أنه لا يخلو إما أن كان
 قد قعد في الرابعة أو لم يقعد فإن قعد فيها لم يضم إلى صلاته ركنة أخرى وإن لم يقعد فيها لم يعد
 الصلاة وقوله في الكتاب جلس وسلم يعني وسلم بعد سجود السهو وهل يتشهد بعد ما تذكر الحال
 نظر إن تذكر بعد الجلوس والتشهد في الخامسة فلا حاجة إلى إعادته بحال وإن تذكر قبل الجلوس
 فيها فجلس أو بعد الجلوس فيها وقبل التشهد فإن لم يكن تشهد في الرابعة فلا بد وأن يتشهد الآن
 وإن كان قد تشهد فيها وهذه الحالة هي المذكورة في الكتاب فهل يحتاج إلى إعادة التشهد فيه
 وجهان (أصحهما) وبه قال معظم الأصحاب لا لأنه أتى به في موضعه فاشبه ما إذا قام إلى الخامسة من
 السجود ثم تذكر فانه يقعد ويتشهد ولا يحتاج إلى العودة إلى السجود (والثاني) وبه قال ابن سريج
 أنه يجب إعادته وينسب هذا إلى نص الشافعي رضي الله عنه لأنه قال في المختصر وإن ذكر أنه
 في الخامسة سجد أو لم يسجد قعد في الرابعة أو لم يقعد فانه يجلس للرابعة ويتشهد ويسجد للسهو
 حكم بأنه يجلس ويتشهد سواء قعد في الرابعة أو لم يقعد وذكر ابن سريج لهذا الوجه الثاني معنيين
 (أحدهما) رعايه الموالاة بين التشهد والسلام فإن تشهد في الرابعة قد اقتطع بالركعة الزائدة فلا بد

(العاشر) لا يسجد لحديث النفس والافكار بلا خلاف * قال المصنف رحمه الله *

﴿ باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها ﴾

(هي خمسة اثنان نهي عنها لاجل الفعل وهي بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال حدثني اناس اعجبهم الى عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهي عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس» وثلاثة نهى عنها لاجل الوقت وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاستواء حتى تزول وعند الاصفرار حتى تقرب والدليل عليه ما روى عتبة بن عامر رضي الله عنه قال «ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو نقرأ فيهن: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضيف الشمس للغروب» وهل يكره التفل لمن صلى ركعتي الفجر فيه وجهان أحدهما يكره لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله

من اعادته ليليه السلام (والثاني) أنه لو لم يعد التشهد لبقى السلام فرداً غير متصل بركن قبله ولا بعده والكتاب يشتمل على هذين المعنيين معاً وفرع ابن سريج عابهما ما إذا ترك الركوع ثم تذكره في السجود وإن قلنا بالمعنى الأول يجب أن يعود إلى القيام ويركع منه وإن قلنا بالمعنى الثاني كفاه أن يقوم راكعاً فإنه لا يبقى فرداً لاتصاله بالسجود وما بعده والأول مثل ما حكينا عن أبي إسحق فيما إذا تذكر في قيام الثانية أنه ترك سجدة من الأولى وكان قد جلس بعد السجدة المفعولة أنه يجلس ثم يسجد قال أصحاب الوجه الأول أما لفظ الشافعي رضي الله عنه فأنما يتعرض للعود ولم يقل تشهد أولم يتشهد فالمراد ما إذا فعلوا لم يتشهدوا أما المعنيان فضعيفان أما الأول فلأن الفصل بالتسيان لا يقدح في الموالاة لأنه إذا عاد التشهد فأن يكون المعتد به تشهد الأول أو يكون هو الثاني فإن كان المعتد به الأول فلا فني للأمر بالثاني ثم المحذور وهو انقطاع الموالاة بين التشهد والسلام يبقى بحاله وإن كان المعتد به الثاني فلا موالاة بينهما ما قبله من الأركان فلم يحتمل انقطاع الموالاة بين التشهد وما قبله ولا يحتمل بين التشهد والسلام وأما المعنى الثاني فهو مفرع على انقطاع الموالاة والألزام ليس فرداً بل هو متصل بما قبله وهذا كله إذا كان قد تشهد على قصد التشهد الأخير وهو المراد من مسألة الكتاب فاما إذا تشهد على ظن أنه التشهد الأول عاد الوجهان في تأدي الغرض بنية النقل إن قلنا يتأدى فيه الخلاف المذكور وإن قلنا لا يتأدى فيجب إعادة التشهد بلا خلاف وإذا عرفت ما ذكرناه تبين لك أنه لم قل القياس أنه لا يتشهد والنص أنه يتشهد لكن في اللفظ شيئان (أحدهما) أنه سلم أن النص أنه يتشهد وأصحاب الوجه الأول لم يسلوا ذلك بل منهم من يمنع دلالة عليه ومنهم من أوله (والثاني) أن قوله في مقابلته القياس أنه لا يتشهد إنما يذكر مثله في ابتداء الشيء على سبيل الاحتمال وهو منقول منصوص عليه من جهة معظم الأصحاب والله اعلم *

صلي الله عليه وسلم قال «ليبلغ الشاهد منكم الغائب أن لا تصلوا بعد الفجر الا سجدتين» والثاني لا يكره لان النبي صلي الله عليه وسلم «لم يته الا بعد الصبح حتى تطلع الشمس» *

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم ولفظه عندهما من ابن عباس «شهد عندي رجال مرضيون وارضام عندي عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلي الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق وبعد العصر حتى تغرب» واما حديث عقبه بن عامر فرواه مسلم وفيه زيادة «وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول» واما حديث ابن عمر فرواه ابو داود والترمذي وابن ماجه واسناده حسن الا أن فيه رجلا مستورا وقد قال الترمذي أنه حديث غريب اما الفاظ الفصل قوله لاجل الفعل سبق أن اللغة النصيحة ان يقول من اجل وقوله وهي بعد صلاة الصبح كان ينبغي ان يقول وهما وقوله تقبر فيهن هو بضم الباء وكسرها لغتان فصيحتان وقوله قائم الظهيرة هو حال الاستواء وقوله تصيف هو بفتح اوله والضاد المعجمة وتشديد الياء المثناة تحت المفتوحة

قال (السادس اذا شك في اثناء الصلاة أخذ بالاقل (ح) وسجد للسهو ولو شك بعد السلام قولان أحدهما أنه يقوم الى التدارك وكأنه لم يسلم والثاني انه لا يعتبر بعد الفراغ لما فيه من العصر وان لم يشك الا بعد طول الزمان فالقياس أنه لا يلتفت اليه *

ليس في هذا الموضع السادس سهو محقق فكأنه أراد بقوله أولا ومواقع السهو ستة مواضع سجود السهو ثم ليس ذلك علي سبيل الحصر بل الصور المفردة التي يشرع فيها السجود تزيد علي اضعاف هذا العدد ويمكن التقسيم الجلي علي وجه ينتقص عنه وقوله اذا شك في اثناء الصلاة يعني في عدد الركعات وسبب الاخذ بالاقل وسجود السهو قد ذكره في الكتاب بعد هذا واعاد المسألة كما سنشرحها وليعلم قوله اخذ بالاقل بالحاء والالف لما سيأتي وان وقع الشك في عدد الركعات أو في ترك ركن من الاركان بعد السلام فينظر ان لم يطل الزمان ففيه قولان (أحدهما) انه يشتغل بالتدارك ويسجد للسهو كما لو وقع الشك في اثناء الصلاة لان الاصل انه لم يفعله وايضا فلانه لو تبين بعد السلام ترك ركن أو ركعة ولم يطل الفصل يتدارك كما لو كان ذلك قبل السلام فكذلك يتساويان في حكم الشك واظهرها انه لا عبرة بهذا الشك لان الظاهر ان ختم الصلاة كان علي تمام الركعات والاركان ولو اعتبر الشك الطاريء بعد الفراغ لعسر الامر علي الناس وفي المسألة طريق آخر وهو القطع بهذا القول الثاني فليكن قوله قولان معلما بالواو لتلك ولفظ الكتاب وان لم يصرح بوضع القولين فيما اذا لم يطل الزمان لكنه اشتدل علي ما بين ذلك الا ترى انه قال بعد القولين فان لم يشك الا بعد طول الزمان فافهم انهما فيما اذا لم يطل وان طال الزمان ثم شك ففيه طريقان - كلهما في النهاية (أحدهما) طرد القولين (واصحهما) القطع بانه لا عبرة بالشك بعده لان الانسان بعد طول المدة تكثر تردداته وتشكوكة فيما مضى من افعاله ولو اعتبر ذلك لكان الطريق ان يؤمر

وبعدها فاء أى تميل والمراد بالسجدةين ركعتا سنة الفجر وعقبة بن عامر من مشهوزى الصحابة رضى الله عنهم وهو جهنى فى كنيته سبعة اقوال احدها ابو حماد سكن مصر وتولاها لمعاوية وتوفى بها سنة ثمان وخمسين هـ اما حكم المسألة فتكره الصلاة فى هذه الاوقات الخمسة التي ذكرها المصنف فالوقتان الاولان تتعلق كراهيتهما بالفعل ومعناه انه لا يدخل وقت الكراهة لمجرد الزمان وانما يدخل اذا فعل فريضة الصبح وفريضة العصر واما الاوقات الثلاثة فتعلق الكراهية فيها بمجرد الزمان هكذا قال المصنف والجمهور أن اوقات الكراهة خمسة وقال جماعة هي ثلاثة من صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس ومن العصر حتى تقرب وحال الاقتراب وهو يشمل الخمسة والعبارة الاولى اجود لان من لم يصل الصبح حتى طلعت الشمس يكره لا التنفل حتى ترتفع قيد رمح وكذا من لم يصل العصر

بالقضاء ومثل هذا الشك غير مأمون فى القضاء ايضا وقوله على الصحيح أى من الطريقين وبه قال الشيخ ابو محمد ويجوز ان يريد من القولين جوابا على الطريقة الاولى واذا لم يفصل بين طول الزمان وقصره قلت فى الشك الطارىء بعد الفراغ طريقان (احدهما) انه لا يعتبر بحال (والثانى) وهو المذكور فى الوسيط أن فيه ثلاثة اقوال (احدها) الفرق بين أن يطول الزمان فلا يعتبر وبين أن لا يطول فيعتبر (فان قلت) وبم يضبط الزمان الطويل ويميز عن غير الطويل وهذا البحث يحتاج اليه هنا وفيما اذا يقن انه ترك ركعة أو ركنا بعد السلام فان الحكم فيه يختلف بطول الزمان وقصره على ما سبق (فالجواب) أنه حكى عن البويطى ان الطويل ما يزيد على قدر ركعة وبه قال ابو اسحق المروزى وعن ابن ابي هريرة أن الطويل قدر الصلاة التي كان فيها والاظهر أن الاعتبار فيه بالعرف والعادة ويحكى ذلك عن الامم اذا جوزنا البناء فلا فرق بين أن يتكلم بعد السلام ويخرج من المسجد ويستدير القبلة وبين أن لا يفعل ذلك وقيل القدر الذى نقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الفصل محتمل فان زاد فلا والمتقول أنه قام ومضى الى ناحية المسجد وراجع ذا اليمين وسأل الصحابة فاجابوا (١)

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم قام ومضى الى ناحية المسجد وراجع ذا اليمين وسأل اصحابه فاجابوا ثم ذكر بعد ذلك أنه عليه السلام فى حديث ذى اليمين تكلم واستدير القبلة ومشى ولم يزد على سجدتين متفق عليه من حديث محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي المشى - أما الظاهر وأما العصر - فسلم فى ركعتين ثم أتى جذاعا فى قبلة المسجد فاستند اليه مغضبا وفي القوم ابو بكر وعمر فهابا ان يكلماه وخرج سرعان الناس فقالوا اقصر الصلاة فقام ذو اليمين فقال يا رسول الله انسيت أم قصر الصلاة فنظر يمينا وشمالا فقال ما يقول ذو اليمين قالوا صدق لم تصل إلا ركعتين فصلى ركعتين وسلم ثم كبر ثم سجد ثم كبر فرفع ثم كبر وسجد ثم كبر ورفع قال وأخبرت ان عمران بن حصين قال ثم سلم لفظ مسلم وله طرق كثيرة والفاظ وقد جمع طرقه الحافظ صلاح الدين العلاتى وتكلم عليه كلاما شافيا فى جزء مفرد *

حتى اصفرت الشمس يكره له التنفل حتى تقرب وهذا يفهم من العبارة الاولى دون الثانية ولان حال اصفرار الشمس يكره التنفل فيه علي العبارة الاولى بسببين وعلي الثانية بسبب (واعلم) ان الكراهة عند طلوع الشمس تمتد حتى ترتفع قدر رمح هذا هو الصحيح وبه قطع المصنف في التنبيه والجمهور وفيه وجه حكمة الخراسانيون أن الكراهة تزول اذا طلع قرص الشمس بكامله ويستدل له بحديث ابي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تقرب الشمس » رواه البخاري ومسلم ورواه أيضا من رواية ابي سعيد الخدري ويستدل للمذهب بحديث عمرو بن عبس رضي الله عنه قال « قلت يا نبي الله اخبرني عن الصلاة قال صل صلاة الصبح ثم اقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع فانها تطلع حين تطلع بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها الكفار ثم صل فان الصلاة مشهودة محضوره حتى يستقل الظل بالرمح ثم اقصر عن الصلاة فان حينئذ تسبجهم فاذا اقبل النسيء فصل فان الصلاة مشهودة محضوره حتى تصلي العصر ثم اقصر عن الصلاة حتى تقرب الشمس فانها تقرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار » رواه مسلم وتحمّل رواية الطلوع علي الطلوع مرتفعة بدليل حديث عمرو بن عبسة جمعا بين الاحاديث وقد اوضحت هذه الروايات والجمع بينها في شرح صحيح مسلم ولا خلاف أن وقت الكراهة بعد العصر لا يدخل بمجرد دخول العصر بل لا يدخل حتى يصليها واما في الصبح ففيه ثلاثة اوجه (الصحيح) الذي عليه الجمهور أنه لا يدخل بطلوع الفجر بل لا يدخل حتى يصلي فريضة الصبح والثاني يدخل بصلاة سنة الصبح (والثالث) بطلوع الفجر وبه قال مالك وابو حنيفة واحمد واكثر العلماء ويستدل لهم بما ذكره المصنف من حديث ابن عمر بحديث حفصة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لم يصل الا ركعتين خفيفتين » رواه البخاري ومسلم ويجاب عنه للمذهب بان هذا ليس فيه نهي وحديث ابن عمر تقدم الكلام في اسناده فان ثبت يؤول على موافقة غيره والله أعلم »

قال (قواعد اربع) (الاولى) من شك في ترك مأمور سجد للسجود الاصل انه لم يفعله وان شك في ارتكاب منهي لم يسجد لان الاصل العدم ولو شك في انه سجد للسجود او في انه سجد واحدة او فتيين للسجود فالاصل العدم الا في مسأله وهو ان لو شك انه صلى ثلاثا او اربعاً أخذ بالاقل قياسا وسجد للسجود جبراً وان كان الاصل انه لم يزد وقيل ان علة انه أدى الاربعة علي تردد حتى لو يقن قبل السلام انها رابعة سجد أيضا وقيل لا يسجد عند زوال التردد »

هذه القواعد اصول في الباب لا بد من معرفتها والاولى منها مبنية علي أصل كثير الولوج في أبواب الفقه وهو أنا اذا اتيقنا وجود شيء أو عدمه ثم شككنا في تغييره وزواله عما كان فاننا نستحب اليقين الذي كان ونطرح الشك اذا تذكرت ذلك فلو شك في ترك مأمور ينحيز تركه بالسجود وهو

قال المصنف رحمه الله *

ولا يكره في هذه الاوقات ما لم ياسبب كقضاء الغائبة والصلاة المنذورة وسجود التلاوة وصلاة الجنائزة وما اشبهه الماروي عن قيس بن قهد رضي الله عنه قال «راى رسول الله ﷺ وأنا أصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح فقال ما هاتان الركعتان قلت لم اكن صليت ركعتي الفجر فها هاتان الركعتان» فان دخل المسجد في هذه الاوقات ليصلي التحية لا الحاجة غيرها ففيه وجهان (احدهما) يصلي لانه وجد سبب سبب الصلاة وهو الدخول (والثاني) لا يصلي لانه النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها» وهذا يتحرى بصلاته طلوع الشمس وغروبها *

(الشرح) حديث قيس بن قهد بلفظ مفتوحة ثم هاء ساكنة ثم دال - رواه ابو داود والترمذي

الاباض قال اصل انه لم يفعله فيسجد للسهو قال في التهذيب هذا اذا كان الشك في ترك مأمور مفصل فاما اذا شك في الجملة في انه هل ترك مأمورا أم لا فلا يسجد كالو شك هل سها أم لا ولو شك في ارتكابه منهي مثل شكه في انه تكلم ناسيا أم لا أو سلم ناسيا أم لا قال اصل انه لم يفعل ولا سجود عليه ولو يتيقن السهو وشك في انه هل سجد للسهو أم لا فيسجد لان الاصل انه لم يسجد ولو شك في انه سجد للسهو سجدة او سجدتين فيأخذ بانه لم يسجد الا واحدة ويسجد أخرى لان الاصل في الثانية العدم ولو شك في صلاته فلم يدرك ثلاثا صلى أم اربعا اخذ بالقل وأتى بالشك فيه ويسجد للسهو خلا لا يبي حنيفة رحمه الله حيث قال ان كان هذا الشك أول ما عرض له بطأت صلاته وان كان يعرض له كثيرا تحرى وبنى على غالب ظنه فان لم يغلب على ظنه شيء بني على اليقين وعن أحمد رواية ان الامام يتحرى خاصة ويعمل بغالب ظنه والظاهر عنه مثل مذهبنا لنا ماروي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا شك احدكم في صلاته لم يدرك صلى ثلاثا ام اربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ويسجد سجدتين فان كانت صلاته تامة كانت الركعتان السجدتان نافلة وان كانت صلاته ناقصة كانت الركعة تامة والسجدتان ترغيبا للشيطان» (١)

(١) حديث أبي سعيد اذا شك احدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثا او اربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ويسجد سجدتين فان كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدتان نافلة وان كانت صلاته ناقصة كانت الركعة تامة والسجدتان ترغيبا للشيطان مسلم الي قوله استيقن وقال بعده ثم يسجد سجدتين فان كان صلى خمسا شفعن صلاته وان كان صلى اربعا كافا ترغيبا للشيطان ورواه ابو داود بلفظ فليلق الشك وليبن على اليقين فاذا استيقن التمام سجد سجدتين فان كانت صلاته تامة والباقي مثل ما ساقه المؤلف ورواه ابن حبان والحاكم والبيهقي واختلف فيه على عطاء بن يسار فروى مرسل وروى بذكر أبي سعيد فيه وروى عنه عن ابن عباس وهو وم وقال ابن المنذر حديث أبي سعيد أصح حديث في الباب *

وابن ماجه وغيرهم واسناده ضعيف فيه اقطاع قال الترمذى الاصح انه مرسل وروى عن قيس بن قهك كما ذكره للصنعوريه ابوداود والاكثرون قيس بن عمرو وهو الصحيح عند جمهور أئمة الحديث وقد اشرت الى ذلك في تهذيب الاسماء وكيف كان فتن الحديث ضعيف عند اهل الحديث ويضئ عنه ما سنده من الاحاديث الصحيحة في فرع مذهب العلماء ان شاء الله تعالى واما حديث لا تتحروا بصلاتكم

وعن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا شك احدكم فلم يدرك او احدى صلي أم اثنتين فليبن على واحدة وان لم يدرك اثنتين صلي أم ثلاثا فليبن على اثنتين وان لم يدرك ثلاثا صلي أم اربعاً فليبن على ثلاث ويسجد سجدتين قبل أن يسلم (١) وعندنا لا مجال للاجتهاد في هذا الباب ولا يجوز العمل بقول الغير أيضاً وفيه وجه انه يجوز الرجوع الى قول جمع كثيرين كانوا يرقبون صلاته وكذلك اذا قام الامام الى ركعة يظهر اربعة وعندنا قوم انها خمسة فبهذه لا يرجع الى قولهم وفي وجه ان كثر عديم رجوع الى قولهم والمشهور الاول لانه تردد في فعل نفسه فلا يرجع الى قول غيره فيه كالحاكم اذا نسي حكمه لا يأخذ بقول اليهود عليه اذا عرف ذلك قال بناء على الاصل مستمر على الاصل الذي تقدم لان الاصل فيما سوى القدر المستيقن العدم واما الامر بسجود السهو فخالف لذلك الاصل لانه اذا بنى على اليقين واتى بركعة اخرى فقد تمت صلاته خالية عن السهو بالزيادة ظاهراً فلماذا يسجد حكمي امام الحرمین خلافاً في تنزيهه قال قال شيخنا وطائفة للتعبد فيه ما روينا من الخبر ولا انجاء له من جهة المعنى وقال الشيخ ابو علي المقتضي لسجود ترده في

(١) حديث عبيد الرحمن بن عوف اذا شك احدكم فلم يدرك واحدة صلي أم اثنتين فليبن على واحدة وان لم يدرك اثنتين صلي أم ثلاثة فليبن على ثنتين وان لم يدرك ثلاثاً صلي أم اربعاً فليبن على ثلاثة ويسجد سجدتين اذا سلم الترمذى وابن ماجه من حديث كريب عن عبد الله بن عباس عن عبد الرحمن بن عوف وهو معلول فنه من رواية ابن اسحاق عن مكحول عن كريب وقد رواه احمد في مسنده عن ابن علية عن ابن اسحاق عن مكحول مرسل قال ابن اسحاق فلقبت حسين بن عبد الله فقال لي هل اسنده لك قلت لا فقال لكنه حدثني ان كريياً حدثه به وحسين ضعيف جدا ورواه اسحاق بن راهويه والهيثم بن كليب في مسنديهما من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس مختصراً اذا كان احدكم في شك من التقصان في صلاته فليصل حتى يكون في شك من الزيادة وفي اسنادهما اسمعيل بن مسلم المسكن وهو ضعيف وثابه بن كثير السقاء فيما ذكر الدارقطني في الطل وذكر الاختلاف فيه ايضا على ابن اسحاق في الوصل والارسال وذكر ان اسحاق ابن البهلول رواه عن عمار بن سلام عن محمد بن يزيد الواسطي عن صفيان بن حسين عن الزهري وهو ورواه اسمعيل بن هود عن محمد بن يزيد عن ابن اسحاق عن الزهري وهو ورواه ايضا فقد رواه احمد بن حنبل عن محمد بن يزيد عن اسمعيل بن مسلم عن الزهري وهو الصواب فارجع الحديث الى اسمعيل وهو ضعيف

طلوع الشمس ولا غروبها» فروا ما لبخارى ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أما حكم المسألة فذهبنا أن النهي عن الصلاة في هذه الاوقات إنما هو عن صلاة لا سبب لها فإماما لها سبب فلا كراهة فيها والمراد بذات السبب التي لها سبب متقدم عليها فمن ذوات الاسباب الفائتة فريضة كانت أو نافلة إذا قلنا بالاصح أنه يسن قضاء النوافل فله في هذه الاوقات قضاء الفرائض والنوافل الراقبة وغيرها وقضاء نافلة أتخذها وردا وله فعل للتنويع وصلاة الجنائز وسجود التلاوة والشكر وصلاة الكسوف وصلاة الطواف ولو توجها في هذه الاوقات فله أن يصلي ركعتي الوضوء صرح به جماعة من اصحابنا منهم الرافعي ويكره فيها صلاة الاستخارة صرح به البغوي وغيره وتكره كتمان الاحرام بالحج على اصح الوجوه وبه قطع الجمهور لان سببها متأخر وبه قطع البند ينبغي في كتاب الحج والثاني لا يكره حكمه البغوي وغيره لان سببها ارادة الاحرام وهو متقدم وهذا الوجه أقوى وفي صلاة الاستسقاء وجهان اخر اسانين (أصحهما) لا يكره وحكمه الامام والفرازي في البسيط عن الأكثرين وقطع به القاضى أبو الطيب في تعليقه والعبدي لان سببها متقدم (والثاني) تكرر صلاة الاستخارة وهكذا علوه قال الرافعي وقد يمنع الاول كراهة صلاة الاستخارة وأما تحية المسجد فقال اصحابنا أن دخله لغرض كاعتكاف أو لطلب علم أو انتظار صلاة ونحو ذلك من الاغراض صلي التحية وإن دخله لا الحاجة بل ليصلي التحية فقط فوجهان (أرجحهما) الكراهة كما لو تعد تأخير الفائتة ليقضيها في هذه الاوقات فإنه يكره لقوله صلى الله عليه وسلم «لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها» والثاني لا يكره واختاره الامام والفرازي في البسيط وحكي صاحب البيان وغيره وجهان في كراهة تحية المسجد في هذه الاوقات من غير تفصيل وهذا غلط نبه عليه ثلاثا يفتر به وقد حكمه الصبدلاني وامام الحرمين والفرازي في البسيط عن أبي عبد الله الزيري واتفقوا على أنه غلط »

أمر الركعة الاخيرة فان كانت زائدة فزيادتها تقتضي السجود والا فالتردد فيها أهى أصلية مفروضة أم زائدة. يوجب ضعف النية ويحوج الى الجبر بالسجود قال ويتفرع على هذا الخلاف ما لو زال تردده قبل السلام وعرف ان الركعة الاخيرة هي الرابعة حقا وأنه ما زاد شيئا هل يسجد للسهو قطع الشيخ أبو محمد بأنه لا يسجد فان المتبع الحديث والحديث ورد في دوام الشك والتردد وقال الشيخ أبو علي يسجد لان تلك الركعة تأدت على التردد وضعف النية فيها فزوال التردد بعد ذلك لا يقتضي عن الجبر ثم الذي مال اليه امام الحرمين كلام شيخه أنه لا يسجد عند زوال التردد واعترض على كلام الشيخ أبي علي وقال أنه منقوض بما إذا لم يدر الرجل اقضى الفائتة التي كانت عليه أم لا فإنا نأمره بقضائها ولا يسجد للسهو إذا قضائها وإن كان هو مترددا في أنها هل هي مفروضة عليه من أول الصلاة الي آخرها أم لا وفي لفظ الكتاب ما يشعر بموافقته الامام علي اختياره فإنه اسند سجود السهو في المسألة الي الخبر ثم قال وقيل إن عليه كذا وقد بينا ان هذا

(فرع) لو فاته راتبة أو نافلة أمضها وردا قضاها في هذه الاوقات فهل له المداومة على مثلها في وقت السكر اهتفيهم وجان حكاهما الشيخ أبو حامد البندنجي والقاضي أبو الطيب والمتولي وغيرهم أحدهما نعم للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاته ركعتا سنة الظهر فقضاها بعد العصر وداوم عليهما بعد العصر رواه البخاري ومسلم وأصحهما لا وتلك الصلاة من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صححه الشيخ أبو حامد •

(فرع) في مذاهب العلماء في جواز الصلاة التي لها سبب في هذه الاوقات: قد ذكرنا أن مذهبنا أنها لا تتركه وبه قال علي بن أبي طالب والزيبر بن العوام وابنه وأبو أيوب والنعمان بن بشير ونعيم الداري وعائش رضي الله عنهم • وقال أبو حنيفة لا يجوز شي من ذلك ووافقه جمهور الفقهاء في إباحة الفوائت في هذه الاوقات وقال أبو حنيفة تباح الفوائت بعد الصبح والعصر ولا تباح في الاوقات الثلاثة إلا عصر يومه فتباح عند اصفرار الشمس وتباح المنذورة في هذه الاوقات عندنا ولا تباح عند أبي حنيفة قال ابن المنذر

السياق يشعر بترجيح الاول لكن المتقول عن الثقال يوافق ما نسب في المسألة الى الشيخ أبي علي ولم يورد صاحب التهذيب وكثيرون سواء وضبطوا صور عروض الشك وزواله فقالوا ان كان ما فعله من وقت عروض الشك الى زواله لا بد منه علي كل احتمال فلا يسجد للسهو وان كان زائداً علي بعض الاحتمالات سجد للسهو مثاله لو شك في قيام من صلاة الظهر ان تلك الركعة مائة أو رابعة فركع وسجد علي هذا الشك وهو علي عزم القيام الي ركعة أخرى اخذا باليقين ثم تذكر قبل القيام الي الاخرى انها ثالثة أو رابعة فلا يسجد للسهو لان ما فعله في زمان الشك لا بد منه علي التقديرين جميعا وان لم يتذكر حتى قام الي الاخرى يسجد للسهو وان تذكر انها كانت ثالثة وهذه رابعة لانه كان احتمال الزيادة وكونها خامسة ثابت حين قام وقوله في المكتاب فالاصل عدم الا في مسألة يعني انه يعمل بقضية هذا الاصل الا في هذه المسألة لا يعمل به لان هذه المسألة تغاير ما قبلها في نفس الاصل حتي لا يكون الاصل فيها لعدم وليس الغرض استثناء هذه الصورة الفردية بل نظائرها في معناها كما اذا شك في ترك ركن سوى النية والتكبير يني علي اليقين ويسجد للسهو وترك الاصل في هذه الصورة ليس في الاخذ بالاقل ولكنه في الامر بسجود السهو كما بينا ولذلك قال اخذ بالاقل قياسا وسجد للسهو جبراً والصورة المستثناة قد ذكرها وحكمها في الفصل السابق علي هذا الفصل فهي معادة هنا لكن هذا للموضع احق بذكرها ولذلك زاد هنا الكلام في سبب سجود السهو وفرع عليه وكأنه قصد بذكرها في الفصل السابق التدرج منا الي الشك بعد السلام ولو اقتصر علي ذكرها في هذا الموضع وعقبها بمسألة الشك بعد السلام لم يكن به بأس وقوله آخرأ وقيل لا يسجد عند زوال التردد تفريع علي اسناد سجود السهو الي الجبر وليس شيئاً مستأنفاً ولو قال وعلي الاول لا يسجد عند زوال التردد لكن اوضح •

وأجمع المسلمون على إباحة صلاة الجنائز بعد الصبح والعصر وقتل العبدري في كتاب الجنائز عن الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة وأحمد واسحق أن صلاة الجنائز منهي عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند استوائها ولا تكره في الوقتين الآخرين وقتل القاضي - ياض في شرح صحيح مسلم عن داود الظاهري أنه إباح الصلاة لسبب وبلا سبب في جميع الاوقات والمشهور من مذهب داود منعه الصلاة في هذه الاوقات سواء ما لها سبب وما لا سبب لها وهو رواية عن أحمد واحتج لأبي حنيفة وموافقيه بصوم الاحاديث الصحيحة في النهي واحتج أصحابنا بحديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها» رواه البخاري ومسلم وهذا اللفظ مسلم وعنه أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلي ركعتين بعد العصر فلما انصرف قال يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر انه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن اثنتين بعد الظهر فهما هاتان الركعتان بعد العصر» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت «صلتان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعها سرا ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر» رواه البخاري ومسلم وعن يزيد بن الاسود رضي الله عنه قال «شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة وصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف اذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه قال علي بهما فجاء بهما ترعد فرائصهما قال ما منعكما أن تصليا معنا فقالا يا رسول الله اننا قد كنا صلينا في رحالتنا قال فلا تفعلوا فاذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم قائما لكما قافلة» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح والجواب عن أحاديث النهي أنها عامة وهذه خاصة والخاص مقدم على العام سواء قدم عليه أو تأخر فان قيل

قال (الثانية اذا تكرر السهو فيكفي سجدة واحدة في آخر الصلاة وانما يتعدد سجود السهو في حق المسبوق اذا سجد لسهو الامام فانه يعيد في آخر صلاة نفسه وكذا اذا صلوا صلاة الجمعة ثم بان لهم بعد سجود السهو ان الوقت خارج فتموها ظهرا واعادوا السجود ولو ظن الامام سهوا ففسد سجدة ثم تبين أن لا سهو فقد زاد سجدة فيفسد لهذا السهو سجدة اخرى وقيل هما جارتان لانفسهما كشاة من اربعين شاة تزكي نفسها وغيرها»

لا يتكرر سجود السهو بتكرر السهو وتعدد بل يكفي سجدة واحدة في آخر الصلاة سواء تكرر نوع واحد أو وجد نوعان فصاعدا ووجه الخبر والمعنى أما الخبر فهو حديث ذى اليدين فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «سلي وتكلم واستدبر القبلة ومشى ولم يزد علي سجدة» وأما المعنى فهو ان سجود السهو مؤخر الى آخر الصلاة ولولا أنه يتداخل لامر به عند السهو كسجود التلاوة يأتي عند التلاوة قال الأئمة ولا يتعدد سجود السهو الا في مواضع قالوا ونعني بذلك صورة السجود والا فالمعتد به سجدة واحدة

لاحجة في حديثي أم سلمة وعائشة لأن هذه المداومة على الصلاة بعد العصر مخصوصة بالنبي صلى الله عليه وسلم قلنا في المسألة وجهان لأصحابنا سبقا أحدهما جواز مثل هذا لكل أحد وأصحها لاتباح المداومة لغير النبي صلى الله عليه وسلم فعلي هذا يكون الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم في أول يوم والله أعلم •

(فرع) في بيان حديثين يستشكل الجمع بينهما وحديث النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر وغيرها مع حديث «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين» فإذا دخل المسجد في بعض هذه الاوقات فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أن يصلي تحية المسجد لحديث فيها والجواب عن أحاديث النهي أنها مخصوصة كما سبق فإن قيل حديث النهي عام في الصلوات خاص في بعض الاوقات وحديث التحية عام في الاوقات خاص في بعض الصلوات فلم رجعتم تخصيص حديث النهي دون تخصيص حديث التحية قلنا حديث النهي دخله التخصيص بالأحاديث التي ذكرناها

بلا استثناء فمنها المسبوق إذا سجد مع الإمام لسهوه يعيد في آخر صلاة نفسه على اختلاف يأتي من بعد والغرض هنا الإشارة إلى أنه من المستثنيات واقتصر على ذكر الأصح وهو أنه يعيد في آخر صلاة نفسه ويجوز أن يعلم قوله يعيد بالواو للخلاف الذي يأتي ذكره ومنها لو سها الإمام في صلاة الجمعة فسجدوا لسهوه ثم تبين لهم قبل أن يسلموا خروج وقت الظهر فعليهم إتمامها ظهراً ويعيدون سجود السهو لأن محل السجود في آخر الصلاة وقد تبين أن الأول لم يقع في آخر الصلاة وهذا تفرع على ظاهر المذهب وفي المسألة قول آخر يأتي ذكره في الجمعة أنهم لا يتنونها ظهراً بل يستأنفون فعلي ذلك القول لا تستمر المسألة ولا بأس لو اعلمت قوله نعموها ظهراً بالواو لم يكن ذلك القول ومنها لو ظن أنه سها في صلاته فسجد لسهوه ثم بان قبل أن يسلم أنه لم يسه فهل يسجد فيه وجهان أحدهما أنه يسجد لأن زاده سجدتين سهواً فيجبر هذا الخلل بالسجود الثاني وبه قال الشيخ أبو محمد لا يسجد لأن سجود السهو يجبر كل خلل في الصلاة فيجبر نفسه كما يجبر غيره وهذا كوجوب شاة في أربعين إذا أخرج واحدة تزكي نفسها وغيرها فأنها من جملة الأربعين فهذه الصور الثلاث هي المذكورة في الكتاب وقوله وإنما يتعدد سجود السهو يشعر بالحصر فيها ولكن وراءها صوراً أخرى منها لو شرع المسافر في الصلاة بنية التقصر فسها وسجد لسهوه ثم نوى الإتمام قبل أن يسلم أو صار مقياً بانتها السفينة إلى دار الإقامة يجب عليه أن يتم الصلاة ويعيد السجود في آخر صلاته لأن محله آخر الصلاة ومنها لو سجد لسهوه ثم سها قبل أن يسلم بكلام أو غيره هل يسجد لسهوه فيه وجهان أحدهما وبه قال ابن القاص نعم لأنه وإن جبر ما قبله وما فيه فلا يجبر ما يقع بعده وأحدهما لا يسجد كما لو تكلم في سجود السهو أو سلم بينهما والمعنى فيه أنه لا يؤمن من وقوع مثله في السجود ثانياً أو بعده فيتسلسل ولو سجد لسهوه ثلاثاً سهواً لا يسجد لهذا السهو وكذلك لو شك في أنه سجد

في صلاة العصر وصلاة الصبح وبالإجماع الذي قلناه في صلاة الجنازة وأما حديث تحية المسجد فهو على عمومها لم يأت له مخصص ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم الداخل يوم الجمعة في حال الخطبة بالتحية بعد أن قدم ولو كانت التحية تترك في وقت لكان هذا الوقت لأنه يمنع في حال الخطبة من الصلاة إلا التحية ولأنه تسكلم في الخطبة وبعد أن قد الداخل وكل هذا مبالغة في تعميم التحية »
(فرع) عن وهب بن الأجدع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة » وفي رواية تقيرواها أبو داود وغيره بإسناد

لشهو سجدة أو متجدتين فاخذ بالقل وسجد أخرى كما أمرناه ثم تحقق أنه كان قد سجد سجدتين لا يسجد ثانيا للمعنى الذي ذكرناه وعبروا عن هذا الوجه الأصح وعن الأصح في الثالثة من صور الكتاب بأن قالوا السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود والسهو بسجود السهو يقتضي السجود ومنها لو ظن أن سهوه ترك القنوت فسجد للسهو ثم بان له قبل أن يسلم أن سهوه شيء آخر هل يسجد ثانيا فيجوابان للقاضي الحسين أحدهما نعم لأنه قصد بالاول جبرمالا حاجة الي جبره وبقى الخلل بحاله واظهرهما لا لأنه قصد جبر الخلل وأنه يجبر كل خلل »

قال (الثالثة) إذا سها المأموم لم يسجد بل الامام يتحمل عنه كما يتحمل عنه سجود التلاوة ودعاء القنوت والجهر والقراءة عن المسبوق والشهد الاول عن المسبوق بركعة واحدة ولو سها بعد سلام الامام لم يتمحله ولو ظن أن الامام سلم فقام ليتدارك ثم جلس قبل سلام الامام فكل ما جاء به سهو ولا يسجد عليه فاذا سلم الامام فليتدارك الآن وان تذكر في القيام ان الامام لم يتحلل فليرجع الي القعود أو لينتظر قائما سلامه ثم ليشتغل بقراءة الفاتحة بعده »

إذا سها المأموم خلف الامام لم يسجد ويتحمل الامام سهوه لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ليس على من خلف الامام سهو وان سها الامام فعليه وعلي من خلفه » (١) ولحديث معاوية بن الحكم الذي روينا في فصل الكلام فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما يأمره بالسجود مع أنه تكلم (٢) خلفه وشبه في الكتاب تحمله سهو المأموم بامور آخر يتحملها أحدها سجود التلاوة فان المأموم لو قرأ آية سجدة لا يسجد علي ما سيأتي والثاني دعاء القنوت علي ما سبق والثالث الجهر فان المأموم لا يجهر في الصلاة الجهرية ولو كان منفردا لجهر ويجوز ان يعلم هذا بالخاء لان عند أبي حنيفة لا يجهر المنفرد واذا كنت كذلك فلا معنى لتحمل والرابع القراءة يتحملها عن المسبوق الذي ادركه في الركوع وكذلك يتحمل عنه اللبس في القيام ولا يتحمل

(١) (حديث) روى ليس على من خلف الامام سهو فان سها الامام فعليه وعلي من خلفه السهو الدارقطني وزاد والامام كافيه وفيه خارجة بن مصعب وهو ضعيف : وفي الباب عن ابن عباس رواه أبو احمد بن عدي في ترجمة عمر بن عمرو والسقلاني وهو متروك »

(٢) (حديث) معاوية بن الحكم في الحكم في الكلام في الصلاة تقدم »

حسن وظاهره يخالف الاحاديث الصحيحة في تعميم النهي من حين صلاة العصر الى غروب الشمس ويخالف أيضا ما عليه مذاهب جماهير العلماء وجوابه من (١) « قال المصنف رحمه الله »

« ولا تتركه يوم الجمعة عند الاستواء لمن حضر الصلاة لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة » ولأنه يشق عليه من كثرة الخلق ان يخرج لمراعاة الشمس ويغلب النوم ان قلنا معني عن الصلاة وان لم يحضر الصلاة ففيه وجهان أحدهما يجوز للخبر والثاني لا يجوز لانه لامشقة عليه في مراعاة الشمس » (الشرح) هذا الحديث ضعيف رواه أبو داود من رواية أبي قتادة وقال هو مرسل وذكره البيهقي من رواية أبي قتادة وأبي سعيد وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز وعمر بن الخطاب أسانيد الجميع ثم قال

عنه أصل القيام فانه لا بد له من إيقاع التذكيرة في حد القيام والخامس التشهد الاول يتحملة عن المسبوق الذي لحقه في الركعة الثانية فانه اذا قعد الامام للتشهد الاول يتابعه وهو غير محسوب للمسبوق من صلاته وموضع تشهد الاول آخر الركعة الثالثة للامام وهو لا يقعد فيه بل يقوم مع الامام فهذه الخمسة هي المذكورة في الكتاب ومنها القنوت في صلاة الصبح اذا لحق للمسبوق في الركعة الثانية على ما ذكرنا في التشهد الاول ومنها قراءة السورة على التفصيل المتقدم ومنها قراءة الفاتحة في الجهرية على القول القديم ولو سها للمأموم بعد سلام الامام لم يتحملة الامام لاقطاع رابطة الاقتداء وذلك في المسبوق اذا سها فيما يتفرد بتداركه وكذلك للمأموم للوافق لو تكلم ساهيا عقيب سلام الامام والتفرد اذا سها في صلاته ثم دخل في جماعة جوزنا ذلك على ما سيأتي ولا يتحمل الامام سهوه ذلك ولو ظن للمأموم ان امامه قد سلم فسلم ثم بان له انه لم يسلم بعد فسلم معه ولا سجود عليه فانه سهو في حالة الاقتداء ولو تيقن في التشهد أنه ترك الفاتحة أو الركوع من ركعتيه سهواً فاذا سلم الامام فعليه أن يقوم الي ركعة أخرى ثم لا يسجد لسهوه لان سهوه كان خلف الامام ولو سلم الامام فسلم للمسبوق سهواً ثم تذكر بني على صلاته وسجد لسهوه لان سلامه وقع بعد انقراعه ولو ظن المسبوق ان الامام سلم بان سمع صوتاً خيل اليه ذلك فقام ليتدارك ما عليه وكان ما عليه ركعة مثلاً فاني بها وجلس ثم علم ان الامام بعد لم يسلم وان ظنه كان خطأ فهذه الركعة غيره معتد بها لانها مفعولة في غير موضعها فان وقت التدارك ما بعد انقطاع القدوة اما الخروج الامام عن الصلاة أو لقطع المأموم القدوة حيث يجوز ذلك ولم يوجد واحد من الامرين وانما ظن زوال القدوة فتبين خلافه فاذا سلم الامام يقوم الي التدارك ثم لا يسجد للركعة التي سهاها لبقاء حكم القدوة وهذه المسألة منقولة عن نص الشافعي رضي الله عنه والعبارة عنها في الكتاب تحتاج الى اضمحلات فقوله ولو ظن أن الامام سلم يعني المسبوق وقوله فقام ليتدارك ثم جلس الي آخره أي وتدارك ثم جلس قبل سلام الامام وعلم ان الامام لم يسلم بعد وكل ملجاء به سهو ولو كانت المسألة بحالها فسلم الامام وهو قائم فهل يجوز له أن يمضي في صلاته ام يجب عليه ان يعود الى القعود ثم يقوم حكى صاحب التهذيب وغيره فيه

(١) يا خن بالاصل

والاعتماد على أن النبي صلى الله عليه وسلم استحب التبرك بالجمعة ثم غلب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير تخصيص ولا استثناء أما حكم المسألة فليوم الجمعة مزية في نفي كراهة الصلاة وفي ذلك أوجه (أحدها) أنه تباح الصلاة بلا كراهة في جميع الاوقات يوم الجمعة لكل أحد والثاني وهو الأصح يباح لكل أحد عند استواء الشمس خاصة سواء حضر الجمعة أم لا والثالث تباح عند الاستواء لمن حضرها دون غيره ومصححه القاضي أبو الطيب (والرابع) تباح عنده لمن حضرها وغلبه العاصم (والخامس) تباح عنده لمن حضرها وغلبه العاصم وكان قد بكر إليها ودلائلها تفهم

وجيهين أن جوزنا المضي فلا بد من استئناف القراءة وفرعوا على الوجهين ما لو سلم الإمام في قيامه لكنه لم يتنبه لذلك حتى آتم الركعة أن جوزنا المضي فركعته محسوبة ولا يسجد للسجود وان قلنا عليه القعود لم يحسب ويسجد للسجود زيادته في الصلاة بعد تسليم الإمام ولو كانت المسألة بحالها ونبين له في القيام أن الإمام لم يسلم بعد فقد خبره في الكتاب بين أن يرجع إلى القعود وبين أن ينتظر قائما سلام الإمام وذكر إمام الحرمين قدس الله روحه في هذه المسألة أنه إن أثر أن يرجع فهو الوجه وإن بدا له أن يبادى ويقصد الانفراد قبل أن يتحلل الإمام فهو مبنى على أن المقتدى إذا أراد الانفراد ببقية الصلاة وقطع القدوة هل له ذلك أن منعناه تعين عليه الرجوع وإن جوزنا الانفراد فوجهاً أحدهما يجب الرجوع لأن نهوضه غير معتد به فلا يرجع ثم ليقطع القدوة إن شاء والثاني لا يجب لأن الانتهاء ليس مقصوداً بعينه وإنما المقصود نفس القيام وما بعده فصار ككل قصد عند ابتداء النهوض: إذا عرفت ذلك فالمفروض في المسألة إذا لم يرجع إلى القعود حائثان أحدهما أن يقطع القدوة والثانية أن لا يقطعها بل ينتظر قائماً إلى أن يسلم الإمام والذي قلناه عن الإمام كلام في الحالة الأولى وفيه ما يقتضي وجوب الرجوع في الحالة الثانية وامتناع الانتظار وما في الكتاب كلام في الحالة الثانية لأنه إذا قطع القدوة وجوزناه فلا ينتظر سلام الإمام بل يشتغل بتدارك ما عليه وليس بمجوز الانتظار قائماً إلى سلام الإمام صافياً عن الأشكال لما فيه من مخالفة الظاهرة بخلاف سبقه الإمام بركن فإن سبق اليسير إلى ما سينتهي الإمام إليه لا يعد مخالفة محضة وبتقدير أن يكون قيام المسبوق كالسبق بركن فقد ذكرنا من قبل وجهين فيما إذا غلط المأموم فسبق الإمام بركن هل يجب عليه العود أم يجوز له أن ينتظره فيه فليكن قوله أو ينتظر قائماً علماً بالواو وعلى كل حال فلو كان قد قرأ قبل تبين الحال لم يعتد بقراءته بل عليه الاستئناف فلذلك قال ثم يشتغل بقراءة الفاتحة بعده •

(قال الرابعة يسجد المأموم مع الإمام إذا سجد لسجود) (ح) فإن ترك الإمام سجدة المأموم على النص لاجل سهو (ز) الإمام ولو سجد المسبوق مع الإمام فهل يعيد في آخر صلاة نفسه فيه قولان يلتفتان إلى أنه يسجد لسجود أولها بتهته فإن لم يسجد الإمام سجد في آخر صلاة نفسه على النص وسهو الإمام قبل اقتدائه يلحقه على الظاهر كما بعد اقتدائه •

ما ذكره المصنف والبيهقي * وقال ابو حنيفة لا تباح فيه كثيره من الايام والله أعلم *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا تكرر الصلاة في هذه الاوقات بمكة لما روى ابو ذر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة ﴾
 ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال الطواف بالبيت صلاة ولا خلاف ان الطواف يجوز فكذلك الصلاة * *

اذا سها الامام في صلاته لحق سهوه المأموم لما روى في الخبر الذي تقدم وان سها الامام فعليه وعلي من خلفه ولانه لما تحمل سهو المأموم ألزمه سهو نفسه ويستثنى صورتان (احدهما) أن يتبين له كون الامام جنبا فلا يسجد لسهوه ولا يتحمل هو علي المأموم ايضا (الثانية) ان يعرف سبب سهو الامام ويتبين انه مخطيء في ظنه كما اذا ظن ترك بعض الاباض والمأموم يعلم انه لم يترك فلا يوانق الامام اذا سجد * اذا ثبت هذا الاصل فينظر ان سجد الامام واقعه المأموم فيه ولو تركه عمدا بطلت صلاته قال صلى الله عليه وآله وسلم «نما جعل الامام ليؤتم به» (١) وسواء عرف المأموم سهوه او لم يعرفه فاذا سجد سجدتين في آخر صلاته وجب علي المأموم متابعتة حملا علي ان سها وان لم يطلع علي سهوه بخلاف ما لو قام اليه ركة خامسة لا يتابعه حملا علي انه ترك ركنًا من ركة لانه وان تحقق الحال ثم لم يكن له متابعتة لاتمامه الصلاة يقينا ولو لم يسجد الا سجدة واحدة سجد المأموم أخرى حملا علي انه نسي وان ترك الامام السجود لسهوه وسلم قبل يسجد المأموم نص الشافعي رضى الله عنه علي انه يسجد لان صلاة المأموم كملت بسبب اقتدائه بالامام فاذا انطرق نقص الي صلاة الامام تعدى الي صلاة المأموم وخرج بعض اصحابنا علي اصول الشافعي رضى الله عنه منهم ابو حفص بن الوكيل انه لا يسجد بل يتابعه في السلام كما لو ترك الامام التشهد الاول أو سجود التلاوة لا ينفرد المأموم بهما وبهذا قال ابو حنيفة رحمه الله وكذلك احمد رحمه الله في احدي الروايتين والمزني وقد اشار في المختصر الي تخريج علي أصل الشافعي رضى الله عنه لا أنه ينفرد به مذهبنا وظاهر المذهب هو الاول واجابوا عن التشهد الاول وسجدة التلاوة بأنهما يقمان في خلال الصلاة فلوا نفرد بهما خالف الامام وهنا سجود السهو يقيم بعد سلام الامام وخروجه من الصلاة قال في النهاية وغيره عن هذا الخلاف بان مقتضى يسجد لسهو الامام او لم يتابعه ان قلنا لسهوه يسجد وان لم يسجد الامام وان قلنا لم يتابعه فلا ولو سلم الامام ثم عاد الي السجود نظر ان سلم المأموم معه ناسيا يوافقه في السجود فلو لم يفعل هل تبطل صلاته فيه وحان مبنيان علي أن من سلم ناسيا قبل السجود ثم عاد الي السجود هل يعود الي حكم صلاته ام لا وسيأتي ذلك وان سلم للمأموم عمدا ثم ذكر السهو فلا يارزمه متابعتة وان لم يسلم المأموم وعاد الامام ليسجد فان عاد بعد ان سجد المأموم للسهو لم يتابعه لانه قطع صلاته عن صلاة الامام بالسجود وان عاد قبل ان يسجد المأموم فاصح الوجوه

(١) (حديث) انما جعل الامام ليؤتم به متفق عليه من حديث ابى هريرة *

(الشرح) حديث أبي ذر ضعيف رواته الشافعي وأحمد والدارقطني والبيهقي وضعفوا ويقتضي عنه حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يا بني عبدمناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلي أي ساعة شاء من ليل أو نهار» رواته أبو داود والترمذي في كتاب الحج والتسائي وابن ماجه وغيرهما في كتاب الصلاة وهذا لفظ الترمذي وقال هو حديث حسن صحيح قال البيهقي يحتمل أن يكون المراد بالصلاة صلاة الطواف خاصة وهو الاشبه بالآثار ويحتمل جميع الصلوات قلت (ويؤيد الأول رواية أبي داود) لا تمنعوا أحدا يطوف بهذا البيت يصلي أي ساعة شاء من ليل أو نهار» وأما حديث «الطواف بالبيت صلاة» فروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى موقوفا على ابن عباس وهو الأصح كذا قاله الحفاظ ورواه الترمذي في آخر

انه لا يجوز أن يتابعه بل يسجد منفردا والثاني انه يلزمه متابعتة وتبطل صلاته لو لم يفعل ولو سبق الامام حدث بعدما سها ثم المأموم صلاته وسجد لذلك السهو تفريعا على ظاهر المذهب وان كان الامام حنفيا فلم قبل ان يسجد للسهو لم يسلم معه المأموم بل يسجد قبل السلام ولا ينتظر سجود الامام لانه فارقه بسلامه وهذا تفريع على ان اقتداء الشافعي بالحنفي جائز وسيأتي ولو كان المأموم مسبوقا وسها الامام بعد ما لحقه وسجد في آخر صلاته فيجب على المسبوق ان يسجد معه رعاية للتابعة كما يواقع في سائر الافعال التي لا تختص له ويبدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم «انما جعل الامام ليؤتم به» وحكي الصيدلاني عن بعض اصحابنا انه لا يسجد معه لان موضع سجود السهو آخر الصلاة والصحيح المنصوص هو الاول وعليه فرع في الكتاب قوله ولو سجد مع الامام قبل يعيد في آخر صلاة نفسه فيه قولان اصحهما نعم لان سهوا الامام اقتضي خلافا في صلاته فيحتاج الى جبره بالسجود ومحل الجبر بالسجود آخر الصلاة وما أتى به كان لتابعة الامام والثاني لا وهو اختيار المزني رحمه الله لانه انما يسجد لتابعة الامام والافليس من حيث سهو وقدرت المتابعة بسلام الامام فهذا اذا سجد الامام وسجد المسبوق معه فاما اذا لم يسجد الامام فلا شك في ان المسبوق لا يسجد في آخر صلاة الامام اذ لا متابعة وليس هو محل السجود بالاضافة الى المسبوق وهل يسجد في آخر صلاة نفسه فيه الخلاف الذي قدمناه في المأموم الموافق هل يسجد اذا لم يسجد الامام فليكن قوله سجد في آخر صلاة نفسه معلما بالحاء والالف والزاي ايضا وكل هذا في سهو الامام بعد اقتدائه فاما اذا سها قبل اقتداء المسبوق به فهل يلحقه حكمه في وجهان احدهما لانه لم يكن بينهما رابطة لاقتداء حينئذ كالمسبوق تداركه بعد سلام الامام لا يتحمل الامام فعلى هذا قال في النهاية ان لم يسجد الامام فلا يسجد هو اصلا وان سجد فظاهر انه لا يسجد معه وقال بعضهم يسجد متابعة لكن لا يسجد في آخر صلاته والوجه الثاني وهو الاظهر انه يلحقه حكمه لانه دخل في صلاة ناقصة فعلى هذا ان سجد الامام سجد معه وهل يعيد في آخر صلاة نفسه فيه القولان وان لم يسجد الامام سجد هو في آخر صلاته على النص واذا قلنا ان المسبوق يعيد السجود في آخر صلاته فلو اقتدى بالمسبوق

كتاب الحج عن عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تسلمون فيه فمن تسلم فيه فلا يتكلم الا بخير» قال الترمذي وروى عن ابن طاوس وغيره عن طاوس عن ابن عباس موقوفا قال ولا نعرفه مرفوعا الا من رواية عطاء بن السائب (قلت) وعطاء ضعيف لا يحتج به والله اعلم : أما حكم المسألة فقال أصحابنا لا تكراه الصلاة بمكة في هذه الاوقات سواء في ذلك صلاة الطواف وغيرها هذا هو الصحيح المشهور عند جمهوره وفيه وجه انه انما تباح صلاة الطواف حكمه الخراسانيون وجماعة من العراقيين منهم الشيخ أبو حامد والبندنجي والماوردي وحكمه صاحب الحاوي عن أبي بكر القفال الشافعي والمذهب الاول قال صاحب الحاوي وبه قال أبو اسحق المروزي وجمهور أصحابنا والمراد بمكة البلدة وجميع الحرم الذي حوالها وفي وجه

بعدهما انفراد مسبوق آخر وبذلك المسبوق بعدما انفراد مسبوق ثالث فكل واحد منهم يسجد لتابعة امامه ثم يسجد في آخر صلاة نفسه ولو معها المسبوق في تدارك فقلنا لا يسجد لسوا الامام في آخر صلاته فليس يسجد لسهو سجدة وان قلنا يسجد لسوا الامام في آخر صلاته فكم يسجد فيه وجهان احدهما اربع سجديات لتغدير الحئين واصحهما سجدتان كالأهلهما سهران ولو انفراد المصلي بركعة من صلاة رباعية وسها فيها ثم اقتدى بمسافر وجوزنا الاقتداء في اثناء الصلاة وسها امامه ثم قام الى ركعته الرابعة وسها فيها فكم يسجد في آخر صلاته فيه ثلاثة أوجه اصحها سجدتان والثاني اربع نظر الى سهو في حالي الجماعة والانفراد والثالث ست باعتبار الاحوال فان كان قد سجد الامام فلا بد وان يسجد معه ويكون قد أتى على الوجه الثالث بثمان سجديات وكذا المسبوق بركعة اذا اقتدى بمسافر وسها الامام وسجدوا معه المسبوق ثم صار الامام مقيا قبل أن يسلم فأنه أعاد سجود السهو وأعاد معه المسبوق ثم قام الى الركعة الرابعة وسها فيها وقلنا انه يسجد اربع سجديات فقد أتى بثمان سجديات فان سها بعدها بكلام ونحوه وفرعنا على قول صاحب التلخيص صارت السجديات عشرة وقد يزيد عدد السجود على هذا فترى على الوجه الضعيفة *

قال «(أما محل السجود وكيفيته فما سجدتان (ح) قبل السلام على القول الجديد فان سلم عامدا قبل السجود فقد فوت على نفسه وان سلم ناسيا وطال الزمان فقد فات وان تذكر على القرب فان عن له ان لا يسجد قد جرى السلام محلا وان عن له ان يسجد عادا الى الصلاة على أحد الوجهين وبان ان السلام لم يكن محلا »

ذكرنا ان الكلام في سجود السهو وقع في قسمين (أحدهما) في مقتضيه وقد تم (والثاني) في محله وكيفيته وهما سجدتان بينهما جلسة يسن في هيتهما الافتراش وبعدهما الى ان يسلم ثم يركع وكتب الاصحاب ما كتبه عن الذكر فيهما وذلك يشعر بان المحبوب فيهما هو المحبوب في سجديات صلب الصلاة كسائر ما سكتوا عنه من واجبات السجود ومحبوباته وشمعت بعض الائمة بحكي أنه يستحب ان

أما تباح في نفس البلدة دون باقي الحرم وفي وجه ثالث حكمه صاحب الحاوي عن الثعالبي الشافعي
أما تباح في نفس المسجد الذي حول الكعبة لا فيما سواه من بيوت مكة وسائر الحرم والصحيح
الاول صححه الاصحاب وحكمه صاحب الحاوي عن أبي اسحق المروزي هذا تفصيل مذهبا
وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد لا تباح الصلاة بمكة في هذه الاوقات لمعوم الاحاديث دليلنا حديث
جابر والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) اختلف اصحابنا في أن النهي حيث ثبت في هذه
الاقوات هل هو كراهة تنزيه أم تحريم علي وجهين (احدها) كراهة تنزيه يوجب قطع جماعة تصريحاً منهم
البند ينبغي في آخر باب الصلاة بالنجاسة (والثاني) وهو الاصح كراهة تحريم لثبوت لاحاديث في النهي وأصل
النهي للتحريم وقد صرح بالتحريم الماوردي في كتابه الاقناع وصاحب السخاير وغيرهما (الثانية) لو

يقول فيهما «سبحان من لا ينام ولا يسو» (١) وهو لا يثق بالحال وفي محلها ثلاثة أقوال (اصحها) أنه قبل السلام
روى عن عبد الله بن بختيار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الاولتين لم
يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل
أن يسلم ثم سلم» (٢) ولحديث أبي سعيد وعبد الرحمن رضي الله عنهما المذكورين في الشك في عدد الركعات (٣)
(والثاني) وبه قال مالك والشافعي رحمهما الله أنه ان سها بزادة فعل سجد بعد السلام وان كان بنقصان سجد
قبل السلام أما انه يسجد في الزيادة بعد السلام فلقصة ذي اليمين فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
«سلم وتسكلم ومشى فلما نبي علي صلاته سلم ثم سجد للسو» وأما أنه يسجد في النقصان قبل السلام فلحديث
ابن بختيار (والثالث) أنه غير ان شاء قدم وان شاء أخر لثبوت الامرين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٤)
وهذان القولان الاخيران منقولان عن القديم والاول هو الجديد الصحيح وقد قل عن الزهري أن
أخر الامرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السجود قبل السلام (٥) ثم هذا الاختلاف في

- (١) (قوله) سمعت بعض الأئمة يحكي انه يستحب ان يقول فيهما سبحان من لا ينام ولا يسو
اي في سجدتي السهو : قلت لم اجد له أصلاً *
- (٢) (حديث) عبد الله بن بختيار انه صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الاولتين تقدم *
- (٣) (حديث) أبي سعيد وعبد الرحمن بن عوف في سجودا هو تقدم *
- (٤) (قوله) وقيل انه غير ان شاء قدم وان شاء أخر لثبوت الامرين عن النبي صلى الله عليه
وسلم يعني في سجود السهو قبل السلام او بعده فاما قبله فقد مضى في المتفق عليه *
- (٥) (قوله) نقل عن الزهري انه قال أخر الامرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم السجود قبل السلام
الشافعي في القديم عن مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري قال سجد النبي صلى الله عليه وسلم
قبل السلام وبعده وأخر الامرين قبل السلام قال البيهقي هذا منقطع ومطرف ضعيف ولكن
المشهور عن الزهري من فتواه سجود السهو قبل السلام *

أحرم بصلاة مكروهة في هذه الاوقات في انعقادها وجهان حكاهما الخراسانيون (أصحهما) عندم لا تعتقد كالصوم يوم العيد والثاني تعتقد كالصلاة في أعطان الابل والحمام ولان هذا الوقت يقبل الصلاة في الجملة بخلاف يوم العيد قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله ماخذ الوجهين أن النسيء يعود الي نفس الصلاة أم الي امر خارج قال ولا يحملنا هذا علي أن نقول هي كراهة تحرم لانه خلاف ما دل عليه اطلاقهم وذلك أن هي التنزيه ايضا يضاد الصحة اذا رجع الي نفس الصلاة لانها لو صحت لكانت عبادة مأمورا بها والامر والنهي راجعان الي نفس الشيء يتناقضان كما تقرر في اصول الفقه ولو نذر أن يصلي في هذه الاوقات فان قلنا تعتد صبح نذره والافلا واذا صبح نذره فالاولي ان يصلي في وقت آخر فان صلي فيه اجزأه كن نذران يضحى بتاة ينسجها بسكين مغمصوب يصح نذره وينسجها بغير مغمصوب فان ذبح بالمغمصوب عصي واجزأه ولو نذر صلاة مطلقة فله أن يصليها في هذه الاوقات بلا خلاف لان لها سببا *

الاجزاء علي المشهور بين الاصحاب وحكي القاضي ابن كج وامام الحرمين طريقة اخرى انه في الافضل ففي قول الافضل التقديم وفي قول الافضل التأخير وفي قول هما سواء وقال ابو حنيفة السجود بعد السلام بكل حال واختلفت الرواية عن أحمد فروى عنه مثل القول الثاني وروى مثل القول الاول وروى أنه قبل السلام الا في موضعين (أحدهما) ان يسلم ساهيا وقد بقي عليه شيء من صلاته كالركعة ونحوها (والثاني) ان يكون اماما ويشك في عدد صلاته ويتحرى علي احدي الروايتين لم يسه فانه يسجد بعد السلام والرواية الثالثة اظهر عند اصحابه وقد عرفت من هذه الاختلافات الحاجة الي اعلام قولهم قبل السلام بالخاء والميم والالف والزاى (التفريع) ان قلنا يسجد قبل السلام فلو سلم قبل ان يسجد لم يخل اما ان يسلم عامدا ذا كراهة او يسلم ناسيا فان سلم عامدا فيه وجهان (أصحهما) وهو للذكر في الكتاب أنه فوت السجود علي نفسه لان محل السجود قبل السلام وقد قطع الصلاة بالسلام (والثاني) أنه كما لو سلم ناسيا ان طال الفصل لم يسجد والا يسجد كالنوافل التي تقضى لافرق فيها بين العمل والتسيان ولا خلاف في أنه وان سجد لا يكون عائدا الي الصلاة بخلاف ما لو سلم ناسيا وسجد فيه خلاف سيأتي وان سلم ناسيا فينظر ان طال الزمان ففيه قولان الجديد وهو الذي ذكره في الكتاب انه لا يسجد لفوات محله وتعتبر البناء بطول الفصل كما لو ترك ركنا وتذكر بعد طول الفصل لا يبنى والقديم أنه يسجد لانه جبران عبادة فيجوز ان يتراخي عنها كجبرانات الحج وعن مالك انه اذا ترك السجود ناسيا يسجد متى تذكر ولو كان بدشهر ولهذا أعلم قوله قدقات بالميم مع القاف وان لم يطل الزمان بل تذكر علي القرب فان بداله ان لا يسجد فذاك والصلاة ماضية علي الصحة وحصل التحلل بالسلام لانه لم يترك له رغبة في السجود عرفنا انه وإن لم يعتد نسيان لكن يسلم ولا يسجد وقال في النهاية رأيت في ادراج كلام الائمة تردد في ذلك والظاهر انه اذا أراد أن يسجد قلنا له سلم مرة أخرى لان ذلك السلام

﴿ باب صلاة الجماعة ﴾

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ اختلف اصحابنا في الجماعة فقال ابو العباس وابو اسحق هي فرض كفاية يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا من اظهارها قوتلوا عليها وهو المنصوص في الامامة والدليل عليه ما روى ابو الررداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة الا قد استحوذ عليهم الشيطان عليك بالجماعة ما يأخذ الذئب من الغنم القاصية » ومن اصحابنا من قال هي سنن لا روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الجماعة افضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين درجة » •

غير معتد به فانك لو اردت ان تسجد لحكنا بانك في الصلاة وهذا يوجب ان يكون قوله قد جرى السلام محلا لمطالبا لو وان اراد أن يسجد فقد حكي امام الحرمين فيه وجهين احدهما لا يسجد لان السلام ركن جرى في محله والسجود يجوز تركه قصدا فلو قلنا يسجد لا حجتنا الى اخراج السلام عن الاعتداد به فانا نفرع على أن محل السجود قبل السلام وذلك مما لا وجه له والى هذا الوجه مال الامام وصاحب الكتاب في الفتاوى والثاني أنه يسجد وبه قطع الجمهور ونص عليه الشافعي رضي الله عنه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « صلى الظهر خمساً وسلم قبيل له في ذلك فسجد لسهوه » واذا قلنا أنه يسجد ههنا وهو الصحيح او قلنا يسجد اذا طال الفصل نفرياً علي القديم فقد اختلفوا في انه هل يعود الي حكم الصلاة علي وجهين (احدهما) لان التحلل قل حصل بالسلام بدليل انه لا يجب اعادة السلام والعود الي الصلاة وهذا ارجح عند صاحب التهذيب (والثاني) يعود الي حكم الصلاة وبه قال أبو زيد وذكر القفال أنه الصحيح وتابعهما امام الحرمين والمصنف قطع في الفتاوى بذلك اذا قلنا أنه يسجد وهكذا ذكر القاضي الروياني وغيره ووجهه أنه سلم ناسياً لسهوه ولو كان ذا كراً لماسلم لرغبته في السجود وعلمه بان محل السجود قبل السلام فالنسيان يخرج به عن كونه محلاً كما يخرج به عن كونه محلاً اذا سلم ناسياً لركن ثم تذكر وتفرع علي الوجهين مسائل (منها) لو تكلم عامداً أو احدث في السجود بطلت صلاته علي الوجه الثاني وعلي الاول لا تبطل (ومنها) لو كان السهو في صلاة جمعة وخرج وقت الظهر في السجود قاتت الجمعة علي الوجه الثاني وعلي الاول لا (ومنها) لو كان مسافراً أقصر ونوى الاتمام في السجود لزمه الاتمام علي الثاني وعلي الاول لا (ومنها) هل يكبر للافتتاح وهل يتشهد ان قلنا بالوجه الثاني فلا يفعل ذلك وان قلنا بالاول فيكبر وفي التشهد وجهان أحدهما انه لا يتشهد قال في التهذيب والصحيح انه يسلم سواء قلنا يتشهد أو لا يتشهد بقي هنا كلامان (احدهما) البحث عن حد طول الزمان وفيه الخلاف الذي ذكرناه فيما اذا ترك ركناً ناسياً ثم تذكر بعد السلام أو شك فيه والاصح الرجوع الي العرف والعادة وحاول امام

(الشرح) حديث أبي الدرداء رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وحديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم واسم أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس وقيل اسمه عامر ولقبه عويمر وهو أنصاري خزرجي شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بعد أحد من المشاهد واختلف في شهوده أحدا وكان قتيها حكيما زاهدا ولي قضاء دمشق لعثمان توفي بدمشق سنة احدى وقيل ثنتين وثلاثين وقبر باب الصغير وقوله صلى الله عليه وسلم ولا بدو هو البادية واستحوذ اى استولى وغلب والقاصية المنفردة وفي حديث أبي هريرة بخمس وعشرين درجة وفي رواية في الصحيح بسبع وعشرين درجة والجمع بينهما من ثلاثة أوجه (أحدها) أنه لا منافاة فذكر القليل لا ينفي الكثير ومفهوم العدد باطل عند الأصولين (الثاني) أن يكون أخبر أولا بالقليل ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها (الثالث) أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة وتكون لبعضهم خمس وعشرون وبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة ومحافظة على هيئتها وخشوعها وكثرة جامعها وفضلهم وشرف البقعة ونحو ذلك والله أعلم أما حكم المسألة فالجاءت بما أوربها للأحاديث الصحيحة المشهورة واجماع المسلمين وفيها ثلاثة أوجه لأصحابنا (أحدها) أنها فرض كفاية (والثاني) سنن أو كراهية المصنف دليلها (والثالث) فرض عين لكن ليست

الحرمين ضبط العرف فقال إذا مضى من الزمان قدر يغلب على الظن أنه اضرب عن السجود قصداً أو نسياناً فهذا فصل طويل والا فليس ذلك بفصل قال وهذا إذا لم يفارق المجلس فإن فارق ثم تذكر على قرب من الزمان فهذا محتمل عندى لأن الزمان قريب لكن ان نظرنا الى العرف فمفارقة المجلس تغلب على الظن الاضراب عن السجود كطول الزمان قال ولو سلم واحد ثم انتمس في ماء على قرب الزمان فالظاهر ان الحدث قاصل وان لم يطل الزمان (واعلم) أنه قد نقل قول عن الشافعي رضى الله عنه ان الاعتبار بالمجلس فان لم يفارقه سجد وان طال الزمان وان فارقه لم يسجد وان قرب الزمان لكن القى اعتمدته الأصحاب الرجوع الى العرف كما سبق وقالوا لا تضر مفارقة المجلس واستدبار القبلة والله أعلم (الثاني) ان لفظ الكتاب في المسألة وهو قوله وان عن له ان يسجد عاد الى الصلاة على أحد الوجهين يمكن حمله على طريقة الجمهور بان يقال انه يسجد ثم في عوده الى الصلاة الوجهان ولكنه لم يرد ذلك وإنما أراد نقل الوجهين في انه هل يسجد حرياً على طريقة الامام كما قدمناها ان قلنا يسجد فهو عائد الى الصلاة والا فلا وقد صرح بذلك في الوسيط وغيره هذا كله تفريم على قولنا أن السجود قبل السلام اما اذا قلنا انه بعد السلام اما في السهو بالزيادة أو على الاطلاق فينبغي أن يسجد على القرب فان طال الفصل عاد الخلاف واذا سجد فلا يحكم بالعود الى الصلاة جزماً وقال أبو حنيفة يعود اليها وهل يتحرم للسجدين ويتشهد ويتحلل قل في النهاية الحكم فيها كحكمها في سجدة التلاوة وسيأتى ذلك ثم اذا رأينا التشهد فالمشهور أنه يتشهد بعد السجدين كافي سجود التلاوة يتشهد بعده عن الاستاذ أبي اسحق الاسفرائيني رحمة الله عليه

بشرط لصحة الصلاة وهذا الثالث قول اثنين من كبار اصحابنا المتكئين في الفقه والحديث وهما أبو بكر ابن خزيمة وابن المنذر قال الرافي وقيل انه قول للشافعي والصحيح أنها فرض كفاية وهو الذي نص عليه الشافعي في كتاب الامامة كما ذكره المصنف وهو قول شيخنا المذهب ابن سريج وأبي

أنه يشهد قبل السجدين ليلهما السلام وحكي الخاطئ رحمة الله عليه هذين المذهبين قولين وروى في البيان الوجهين في التفريع على القول الاول اذا قلنا أنه يشهد.

﴿ حديث ﴾ أنس انه جهر في العصر قلم يدها ولم يسجد للسهو ولم ينكر عليه الطيراني في الكبير من طريق سعيد بن يسير عن قتادة ان انسا جهر في الطهر او العصر قلم يسجد .
﴿ حديث ﴾ ان انسا تحرك للقيام في الركعتين من العصر فسبحوا به فجلس ثم سجد للسهو البيهقي والدارقطني في اللئلي باسناده وأشار ان في بعض الطرق زيادة فيه انه قال هذا السنة تفرد تفرد بذلك سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن انس ورجاله ثقات .
﴿ حديث ﴾ ابن بحنة وحديث ابى سعيد في ذلك وأما بعده فهو في حديث ذى اليدين صريحا وكذا في حديث ابن مسعود .

(١) (قوله) حيث ورد الشيع بالتطويل بالقنوت او في صلاة التسبيح اما القنوت فتقدم واما صلاة التسبيح فرواه ابو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة كلهم عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن موسى بن عبد العزيز عن الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس يا عباس يا عماء الا امنتك الا احيوك الحديث بطوله وصححه ابو علي بن السكن والحاكم وادعي ان النسائي اخرج في صحيحه عن عبد الرحمن بن بشر قال وقابله اسحاق بن ابي اسرائيل عن موسى وان ابن خزيمة رواه عن محمد بن يحيى عن ابراهيم بن الحكم بن ابان عن ابيه مرسلًا وابراهيم ضعيف قال المنذرى وفي الباب عن انس وابى رافع وعبد الله بن عمرو وغيرهم وامثلها حديث ابن عباس (قلت) وفيه عن الفضل بن عباس فحديث ابى رافع رواه الترمذي وحديث عبد الله بن عمرو رواه الحاكم وسنده ضعيف وحديث انس رواه الترمذي ايضا وفيه نظر لان لقطه لا يناسب الفاظ صلاة التسبيح وقد تكلم عليه شيخنا في شرح الترمذي [وحديث الفضل بن العباس ذكره الترمذي وحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي رواه ابو داود قال الدارقطني اصح شيء في فضائل سور القرآن قل هو الله أحد واصح شيء في فضل الصلاة صلاة التسبيح وقال ابو جعفر العقيلي ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت وقال ابو بكر بن العربي ليس فيها حديث صحيح ولا حسن وبالنسبة ابن الجوزي فذكره في الموضوعات وصنف ابو موسى المديني جزءا في تصحيحه فتابنا والحق ان طرقه كلها ضعيفة وان كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن الا انه شاذ لشدة العردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيئة باقي الصلوات وموسى بن عبد العزيز وان كان صادقا صالحا فلا يحتمل منه هذا التفرد وقد ضعفها ابن تيمية والمنزى وتوقف الذهبي حكاه ابن عبد الهادي عنهم في احكامه وقد اختلف كلام الشيخ عبي الدين

اسحق وجهور أصحابنا المتقدمين ومحمد أكثر المصنفين وهو الذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة وصححت طائفة كونه سنة منهم الشيخ أبو حامد فاذا قلنا أنها فرض كفاية فاستمع أهل بلد أو قرية ممن أقامتها قائلهم الإمام ولم يسقط عنهم الحرج إلا إذا أقاموها بحيث يظهر هذا الشعار فيهم في القرية الصغيرة يكفي أقامتها في موضع واحد في البلدة والقرية الكبيرة يجب أقامتها في مواضع بحيث يظهر في الحال وغيرها فلو اقتصروا على أقامتها في البيوت فوجهان (أصحهما) وهو قول أبي اسحق المروزي لا يسقط الحرج عنهم لعدم ظهورها (والثاني) يسقط إذا ظهرت في الأسواق واختاره (١) أما إذا

(١) باض الأصل
فعدد

قال (السجدة الثانية سجدة التلاوة وهي مستحبة في أربع عشرة آية (مو) ولا سجدة في ص (ح) وفي الحج سجدة (م) ثم هي على القاري، والمستمع جميعاً من سجد القاري، تأكد الاستحباب على المستمع وإن كان في الصلاة سجد لقراءة نفسه إن كان منفرداً أو لقراءة إمامه إن سجد إمامه ولا يسجد (ح) لقراءة غير الإمام من قرأ آية في مجلس مرتين هل تشرع السجدة الثانية فيه وجهان (م)

الفصل يشتمل على مسائل (أحداها) سجود التلاوة سنة خلافاً لأبي حنيفة حيث قال بوجوبها لما روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قرأ عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سورة النجم فلم يسجد فيها ولا أمره بالسجود (١) وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قرأ على المنبر سورة سجدة فنزل وسجد وسجد الناس معه فلما كان في الجمعة الأخرى قرأها فتبأ الناس للسجود فقال علي وسلم إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء (٢) (الثانية) في عدد آيات السجدة قولان (الجديد) أنها أربع عشرة آية وفي القديم اسقط سجدة الفصل وردها إلى إحدى عشرة لما روى عن ابن عباس

فوها في شرح المهذب فقال حديثها ضعيف وفي استحبابها عندي نظر لأن فيها تمييزاً لمهنية الصلاة للمروفة فينبغي أن لا تفعل وليس حديثها ثابت وقال في تهذيب الاسماء واللغات قد جاء في صلاة التسبيح حديث حسن في كتاب الترمذي وغيره وذكره المحاملي وغيره من أصحابنا وهي سنة حسنة ومال في الأذكار أيضاً إلى استحبابه (قلت) بل قواه وأصح له والله أعلم

باب سجود التلاوة والشكر

(١) حديث زيد بن ثابت قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم سجدة والنجم فلم يسجد فيها متفق عليه من هذا الوجه واللفظ للبخاري وأخرجه أصحاب السنن والدارقطني وزاد ولم يسجد منا أحد (قوله) ولا أمره بالسجود ليس هو في الحديث وإنما قاله تفقها

(٢) حديث (م) عمر أنه قرأ على المنبر السجدة فنزل وسجد الناس معه فلما كان في الجمعة الأخرى قرأها فتبأ الناس للسجود فقال علي وسلم إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء البخاري في صحيحه وزعم للزبي أنه معلق فهو موقد وأوضح ذلك بدليله في تعليق الطليق ورواه البيهقي من ذلك الوجه أيضاً موصولاً وأبو نعيم في مستخرجهم ورواه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر نحوه

قلنا أنها سنة فهي سنة متأكدة قال أصحابنا يكره تركها صرح به الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وآخرون
فعل هذا لوافق أهل بلد أو قرية على تركها فهل يقاتلون فيه وجهان (أصحهما) لا يقاتلون كسنة الصبح
والظهر وغيرها وبهذا قطع البندنجي (والثاني) يقاتلون لأنه شعار ظاهر وقد سبق بيان الوجهين في
باب الاذان وهما جاريان في الاذان والجماعة والعيد اذا قلنا أنها سنن *

(فرع) لو اقام الجماعة طائفة يسيرة من أهل البلد وأظهروها في كل البلد ولم يحضرها جمهور
المقيمين في البلد حصلت الجماعة ولا ثم على المتخلفين كما اذا صلى على الجنائز طائفة يسيرة هكذا

رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة» (١)
والجنيح في الجديد بما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في اذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك» (٢) وكان اسلام أبي هريرة رضي الله عنه بعد الهجرة
بسنين (٣) فرأى اثباته أولي من النقي وأبو حنيفة رحمه الله يوافق الجديد في العدد ومالك القديم الا
أنهما اثبتا سجدة لا نعلها ونقيا بدلها أخرى فمن ثبتها أما الأولى فسجدة ص عندنا ليست من
عزائم السجود وإنما هي سجدة شكر خلافا لما لنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم «سجد في ص وقال سجدها داود توبة وسجدتها شكرا» (٤) أي على النعمة التي
آتاه الله تعالى داود وهي قبول توبته وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان لا يسجد في ص اذا
ثبت ذلك فلو سجد فيها خارج الصلاة فهو حسن ولو سجد في الصلاة جاهلا أو ناسيا لم يضر وان

(١) حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة
أبو داود وأبو علي بن السكن في صحيحه من طريق أبي قدامة الحارث بن عبيد عن مطر الوراق عن
عكرمة وأبو قدامة ومطر من رجال مسلم ولكنهما مضعفان وحديث أبي هريرة لا يبدل على ذلك
(٢) حديث أبي هريرة سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في اذا السماء انشقت وأقرأ باسم
ربك رواه مسلم وفي البخاري أصله ولم يذكر سجدة أقرأ وفي رواية للبخاري لو لم أر رسول الله صلى
الله عليه وسلم سجد فيها لم أسجد : وروى البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم سجد في اذا السماء انشقت عشر مرار

(٣) (قوله) كان اسلام أبي هريرة بعد الهجرة بسنين هو كما قال فانه اسلم عام خير بلا خلاف
ومن قرأه في كتاب الرافعي يستبين على لفظ التثنية فقد صحف *

(٤) «حديث» ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ص وقال سجدها داود توبة
ونسجدها شكرا. الشافعي في الام عن ابن عيينة عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ
انه سجدها يعني ص ورواه في القديم عن سفيان عن عمر بن ذر عن اييه قال سجدها داود توبة
ونسجدها نحن شكرا قال البيهقي . وروى من وجه آخر عن عمر بن ذر عن اييه عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس موصولا وليس بالقوي : قلت رواه النسائي من حديث حجاج بن محمد عن
عمر بن ذر موصولا ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن بزيغ عن عمر بن ذر نحوه وأعله

قاله غير واحد وظاهر الحديث الصحيح في الهم بتحريق بيوت المتخلفين عن الجماعة يخالف هذا ولكن هم النبي ﷺ بتحريقهم ولم يفعل ولو كان واجبا لما تركه والله اعلم *

(فرع) في اهل البوادي قال امام الحرمين عندي فيهم نظر يحتمل ان يقال لا يتعرضون لهذا الفرض بل يكون سنة في حقهم ويحتمل ان يقال يتعرضون له اذا كانوا ساكنين قال ولا شك ان المسافرين لا يتعرضون لهذا الفرض قال وكذا اذا قل عددا كني قرية هذا كلام امام الحرمين والختار ان اهل البوادي الساكنين والعدد القليل في القرية يتوجه عليهم فرض الكفاية في الجماعة للحديث الصحيح السابق عن ابي الدرداء « ما من ثلاث في قرية ولا بدو » *

كل عالما فوجها (أحدهما) وبه قال ابن كيج لا تبطل صلاته لان سببه التلاوة واحدهما تبطل كسجود الشكر ولو سجد امامه في ص لانه ممن يراها فلا يتابعه المأموم فيها بل يفارقه أو ينتظره قائما واذا انتظره قائما هل يسجد للسجود فيه وجها (واما الثاني) ففي الحج عندنا سجدتان خلافا لهما في الثانية لنا ما روى عن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال « قلت يا رسول الله فضلت سورة الحج بان فيها سجدتين قال نعم ومن لم يسجد لهما فلا يقرأهما » (١) وصار ابن سريج الى اثبات سجدة ص والثانية في الحج معا وجعل آيات السجود خمس عشرة لما روى عن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « اقرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدتان » (٢) وعن احمد روايتان (أحدهما) مثل من ذهب ابن سريج (واصحهما) مثل القول الجديد واذا وقفت علي هذه الاختلافات اعلت قوله وهي مستحبة بالخاء وقوله في اربع عشرة آية بالواو للقول القديم ولذهب ابن سريج وقوله ولا سجدة في ص بالميم والخاء والالف والواو وقوله وفي الحج سجدتان بالميم والخاء ثم مواضع السجود من الآيات بينة لا خلاف فيها الا في حم السجدة ففي موضع السجود

ابن الجوزي به وقد توبع وصححه ابن السكن وفي البخاري عن عكرمة عن ابن عباس ص ليس من عزائم السجود وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها (وفي الباب) عن ابي سعيد اخبره ابو داود والحاكم وذكره البيهقي عن جماعة من الصحابة انهم سجدوا في ص

(١) (حديث) عقبة بن عامر قال قلت يا رسول الله فضلت سورة الحج بان فيها سجدتين قال نعم ومن لم يسجد لهما فلا يقرأهما . احمد وابوداود والترمذي واللفظ له والدارقطني والبيهقي والحاكم وفيه بن طيبة وهو ضعيف وقد ذكر الحاكم انه تفرد به واكد الحاكم بان الرواية صحيحة فيه من قول عمرو وابنه وابن مسعود وابن عباس وابي الدرداء وابي موسى وعمار ثم ساقها موقوفة عنهم واكد البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان مرسلا

(٢) « حديث » عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدتان: ابو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وحسنه المنذرى والنووي وضعفه عبد الحق وابن القطان وفيه عبد الله بن منين وهو مجهول والراوى عنه الحارث بن سعيد العتيقي وهو لا يعرف أيضا وقال ابن ماكولا ليس له غير هذا الحديث .

(فرع) قال أصحابنا لا تكون الجماعة في حق النساء فرض عين ولا فرض كفاية ولكنها مستحبة لمن ثم فيه وجهان (أحدهما) يستحب لمن استحبابا كاستحباب الرجال (واصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد وغيره لا تأكد في حقهن كذا كدها في حق الرجال فلا يكره لمن تركها وإن كره للرجال مع قولنا هي لهم سنة قال الشافعي والأصحاب ويؤمر الصبي بحضور المساجد وجماعات الصلاة ليعتادها (فرع) الخلاف المذكور في أن الجماعة فرض كفاية أم سنة هو في المكتوبات الخمس المؤديات أما الجمعة فرض عين وأما المنذورة فلا تشرع فيها الجماعة بلا خلاف وأما النوافل فسبق

فيها وجهان (أحدهما) عند قوله إياه تعبدون وروى هذا عن أبي حنيفة واحد (واصحهما) أنه عند قوله وهم لا يسأمون لأن عنده يتم الكلام (الثالثة) كما يسن السجود للقاريء يسن للمستمع إليه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا القرآن فإذا مر بسجدة كبر وسجد وسجدنا معه» (١) ولا فرق بين أن يكون القاريء في الصلاة أو لا يكون كذلك ذكره في التهذيب وبه قال أبو حنيفة وحكي في البيان أنه لا يسجد المستمع لقراءة من في الصلاة وأقام هذه مسألة خلافة يتناوون أبو حنيفة والاول أظهر وأوفق لاطلاق لفظ الكتاب وكذلك ظاهر اللفظ يشتمل قراءة الصبي والمحدث والكافر ويقتضى شرعية السجود للمستمع إلى قراءتهم وبه قال أبو حنيفة وقال في البيان لا اعتبار بقراءتهم خلافا له وأما الذي لا يستمع قصدا ولكنه سمع ما رأى فقد حكي عن مختصر البويطي أن الشافعي رضي الله عنه قال لا أؤكد عليه كما أؤكد على المستمع وإن سجد فحين وعند أبي حنيفة لا فرق بينه وبين المستمع والقاريء. وقل مثله عن بعض أصحابنا لكنه يقول بالزوم ونحن بالاستحباب ودليل الفرق ما روى عن عثمان رضي الله عنه «أنهم بقاص فقرأ آية سجدة ليسجد عثمان رضي الله عنه معه فلم يسجدوا قال ما استمعنا لها» (٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال «السجدة لمن جلس لها» (٣) وذكر في النهاية أن السامع لا يسجد لانه لم يقرأ أولا قصد الاستماع فلو سجد لكانت سجدة

(١) «حديث» ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا: أبو داود وفيه العمري عبد الله المكبر وهو ضعيف وخرجه الحاكم من رواية العمري أيضا لكن وقع عنده مصفرا وهو الثقة فقال أنه على شرط الشيخين: قلت وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر بلفظ آخر

(٢) «حديث» عثمان أنه مر بقاص فقرأ آية السجدة ليسجد عثمان معه فلم يسجد وقال ما استمعنا لها. قال لم أجده قلت قد رواه عبد الرزاق في المصنف عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن عثمان مر بقاص فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان فقال عثمان إنما السجود على من استمع ثم مضى ولم يسجد وذكره البخاري تعليقا وفي ابن أبي شيبة عن عثمان أنما السجدة على من جلس لها

(٣) «حديث» ابن عباس أنه قال أنما السجدة لمن جلس لها: البيهقي من حديثه وابن أبي شيبة من طريق ابن جريج عن عطاء عنه أنما السجدة على من جلس لها

في باب صلاة التطوع ما يشرع له الجماعة منها وما لا يشرع وذكروا في آخر ذلك الباب ان ما لا يشرع له الجماعة منها لو فعل جماعة لم يكره وبسطنا دليله واما المقضية من المكتوبات فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية بلا خلاف ولكن يستحب الجماعة في المقضية التي يتفق الامام والمأموم فيها بان يفوتهما ظهر او عصر ودليله الاحاديث الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فاتته هو واصحابه صلاة الصبح صلاها بهم جماعة قال القاضي عياض في شرح صحيح مسلم لا خلاف بين العلماء في جواز الجماعة في القضاء الا ما حكى عن الليث بن سعد من منع ذلك وهذا المنقول عن الليث ان صح عنه مردود بالاحاديث الصحيحة واجماع من قبله واما القضاء خلف الأداء والأداء خلف القضاء وقضاء صلاة خلف من يقضي غيرها فكله جائز عندنا الا ان الانفراد بها أفضل للخروج من خلاف العلماء فان في كل ذلك خلافا للسلف منذ كره في باب ان شاء الله تعالى *

(فرع) في مذاهب العلماء في حكم الجماعة في الصلوات الخمس قد ذكرنا ان مذهبنا الصحيح انها فرض كفاية وبه قال طائفة من العلماء وقال عطاء والاوزاعي واحمد وابو ثور وابن المنذر هي فرض على الاعيان ليست بشرط للصحة وقال داود هي فرض على الاعيان وشرط في الصحة به قال بعض اصحاب احمد وجمهور العلماء على انها ليست بفرض عين واختلفوا هل هي فرض كفاية ام سنة وقال القاضي عياض ذهب اكثر العلماء الى انها سنة مؤكدة لا فرض كفاية واحتج لمن قال فرض عين بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ان اهل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبو او قدمتم أن أمر بالصلاة

منقطعة عن سبب ينشئه فحصل في السماع ثلاثة أوجه كما يرى واذا سجد القاري فيكون الاستحباب في حق المستمع أكد وان كان أصل الاستحباب لا يتوقف على سجوده هذا ما ذكره أكثر الأئمة من العراقيين وغيرهم وحكاه امام الحرمين عن نصه في البويطي وقيل الصيدلاني أنه لا يسن له السجود الا ان يسجد القاري ورجح ائمام هذا الوجه واستشهد عليه بما روى «أن رجلا قرأ عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجدة فسجد فسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سجدت لقراءة فلان ولم تسجد اقرأ في فقال كنت امامنا فلو سجدت لسجدنا» (١) وحمل الاول ذلك على تفاوت الاستحباب وحث الثاني على السجود وهذا في غير الصلاة أما المصلي فان كان منفردا سجد لقراءة نفسه فلو لم يسجد وركع وبدا له أن يسجد لم يجز لانه اشتغل بالفرض فان كان قبل بلوغه حد الرأ كعين فيجوز ولو هو

(١) «حديث» ان رجلا قرأ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال سجدت لقراءة فلان ولم تسجد اقرأ في قال كنت اماما فلو سجدت سجدنا: ابو داود في المراسيل عن زيد بن اسلم قال قرأ غلام نحوه ورواه ايضا عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار قال بلغني ان

فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق ومعي رجال معهم حزم من حطب الي قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار» روى البخاري ومسلم: وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «من سره ان يلقى الله تعالى غدا مسلما فليحافظ علي هؤلاء الصلوات حيث ينادي بهن فان الله تعالى شرع لنبيكم صلي الله عليه وسلم سنن الهدى وانهم من سنن الهدى ولو انكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم صلي الله عليه وسلم ولو تركتم سنة نبيكم لضلتم ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف» روى مسلم وعن أبي هريرة قال «آتي النبي صلي الله عليه وسلم رجل أعشى فقال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني الى المسجد فسأل رسول الله صلي الله عليه وسلم ان يرخص لي في بيته فرخص له فلما ولى دعاه فقال له هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فأجب» روى مسلم وعن ابن ام مكتوم رضي

بسجود التلاوة ثم بدا له فرجع جاز لانه مسنون فله ان لا يشه كما له ان لا يشرع فيه وهكذا لو قصد للتشهد الاول وقرأ بعضه ولم يتم جاز ولو اصابني المنفرد الي قراءة قارىء في الصلاة او في غير الصلاة فلا يسجد لانه ممنوع من الاصغاء ولو فعل بطلت صلاته هذا قضية كلام الاصحاب وان كل المصلي في جماعة نظر ان كان اماما فهو كالمنفرد فيما ذكرنا ولا يكره له قراءة آية السجدة في الصلاة خلافا لما لاك حيث قال يكره ولا يخيصة وأحمد حيث قال يكره في السرية دون الجهرية لنا ما روى انه صلي الله عليه وسلم «سجد في الظهر فرأى اصحابه انقرأ آية سجدة فسجدوا» واذا سجد الامام سجد المأموم ولو لم يفعل بطلت صلاته ولو لم يسجد الامام لم يسجد المأموم ولو فعل بطلت صلاته ويحسن الاصغاء اذا فرغ ولم يتأكد ولو سجد الامام ولم ينتبه للمأموم حتى رفع الامام رأسه من السجود لم يسجد وان علم وهو بعد في السجود سجد وان كلن في الهوى ورفع الامام رأسه رجع معه ولم يسجد وكذا الضعيف الذي هوى مع الامام لسجود التلاوة فرفع الامام رأسه قبل انتهائه الي الارض لبطء حركته يرجع معه ولا يسجد وان كلن للمصلي مأموما لم يسجد لقراءة نفسه بل يكره له قراءة آية السجدة ولا يسجد لقراءة غير الامام بل يكره له الاصغاء اليها ولو سجد لقراءة نفسه أو لقراءة غيره بطلت

رسول الله صلي الله عليه وسلم وكذا روى الشافعي وقال البيهقي روى مرة عن الزهري عن ابى سلمة عن ابى هريرة وقرة ضعيف وتظير هذا عند البخاري معلقا عن ابن مسعود من قوله وقد ذكرت من وصله في تعليق التعليق»

(١) (حديث) ان رسول الله صلي الله عليه وسلم سجد في الظهر فرأى اصحابه انه قرأ آية سجدة فصبطوا ابو داود والطحاوي والحاكم من حديث بن عمر نحوه وفيه امية شيخ سليمان التيمي رواه عن ابى مجلز وهو لا يرف قاله ابو داود في روايه الرملى عنه وفي رواية الطحاوي عن سليمان عن ابى مجلز قال ولم اسمعه منه لكنه عند الحاكم باسقاطه ودلت رواية الطحاوي على انه مدلس»

الله عنه انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى رجل ضرير البصر شامس الدارولي قائد لا يلزمنى فهل لي رخصة ان اصى في بيتى قال هل تسمع النداء قال نعم قال لا أجعلك رخصة»
رواه أبو داود باسناد صحيح أو حسن وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من سمع المنادى فلم يمنعه من اتباعه عنده فقالوا وما العند قال خوف أو مرض لم تقبل منه الصلاة اتى صلى»
رواه أبو داود باسناد ضعيف وعن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد» وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواهما الدارقطني وعن علي ابن أبي طالب رضى الله عنه موقوفا عليه «لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد» رواه البيهقي (واحتج)
المحاذن والجمهور على أنها ليست بفرض عين بقوله صلى الله عليه وسلم «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة» رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر ورواه من رواية أبي هريرة وقال «بمئس وعشرين درجة» ورواه البخارى أيضا من رواية أبي سعيد قالوا ووجه الدلالة أن المفصلة إنما تكون

صلاته وقوله فى الكتاب هي على القارىء والمستمع ليس على ههنا الايجاب وإنما المراد تاكد الاستحباب وكثيرا ما يكرر فى كلام الاصحاب فى هذه المسئلة وسجد السهو والاراد ما ذكرنا وقد يستعملون لفظ الوجوب والالزام أيضا وقوله فان سجد القارىء تاكد الاستحباب على المستمع اشارة الى أن أصل الاستحباب ثابت وان لم يسجد القارىء جوابا على الاظهر المنصوص ويجوز أن يعلم بالواو لان من قال لايسن للمستمع السجود الا اذا سجد القارىء لا يقول بتاكد الاستحباب عند عدم سجوده وإنما يثبت عند وقوله ولا يسجد لقراءة نفسه ولا لقراءة غير الامام هكذا هو فى بعض النسخ وهو عبارة الوسيط وعلى هذا فالمراد لا يسجد المأموم وهو متعلق بقوله أو لقراءة امامه ان سجد امامه ولفظ الكتاب على هذا التقدير ساكت عن حكم الامام ولا يأم به للعلم بان الامام كالمفرد فى هذا الباب وأمثاله وفى بعض النسخ ولا يسجد لقراءة غير الامام وطرح ما سواه وعلى هذا فالمفهوم من سياق الكلام رجوعه الى المأموم أيضا وسبب الطرح انا اذا قلنا ولا يسجد لقراءة غير الامام دخل فيه نفسه أيضا وذكر بعضهم أن المصنف أراد ولا يسجد المصلى لقراءة غير الامام وأعلم قولهم ولا يسجد بالخاء على هذا التأويل لانا نعى بقولنا لا يسجد أنه لا يجوز له السجود ولو فعله بطلت صلاته وعند أبي حنيفة لو سجد الامام والمقتدون لقراءة غيرهم لم تبطل صلاتهم وان كان لا يجزئهم ذلك ويسجدون بعد الصلاة ذكره القدورى وغيره (الرابعة) لو قرأ آيات السجدة فى مكان واحد سجد لكل واحدة سجدة ولو كرر الآية الواحدة فى المجلس الواحد فنظر ان لم يسجد للمرة الاولى فكفيه سجود واحد وان سجد للاولى فوجها (أحدهما) لا يسجد مرة اخرى وتكفيه الاولى كفى الصورة السابقة وبه قال أبو حنيفة وابن سريج (واظهرهما) أنه يستحب مرة اخرى لتجدد السبب بعد توفيق حكم الاول وفى المسئلة وجه ثالث

حقيقتها بين قاضين جائزين (والجواب) عن حديث المم بن حريق بيوتهم من وجين (أحدهما) جواب الشافعي وغيره أن هذا ورد في قوم مناقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى وسياق الحديث يؤيد هذا التأويل وقوله في حديث ابن مسعود رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق صريح في هذا التأويل (والثاني) أنه صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت ولم يحرقهم ولو كان واجبا لما تركه (فان قيل) لو لم يحجز التحريق لما هم به (قلنا) لعله هم به بالاجتهاد ثم نزل وحي بالتمنع منه او تغير الاجتهاد وهذا تفرع على الصحيح في جواز الاجتهاد له صلى الله عليه وسلم واما حديث ابن مسعود فليس فيه تصريح بأنها فرض عين وإنما فيه بيان فضلها وكثرة محافظتها عليها واما حديث الاغمي فجوابه ما أجاب به الأئمة الحفاظ الفقهاء أبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة والحاكم أبو عبد الله والبيهقي قالوا لا دلالة فيه لكونها فرض عين لان النبي صلى الله عليه وسلم رخص اعتاب حين شكأ بصره ان يصلى في بيته وحديثه في الصحيحين قالوا وإنما معناه لا رخصه لك تلحقك بفضيلة من حضرها واما حديث ابن عباس فتقدم بيان ضعفه واما حديث جابر وابي هريرة فضعيفان في اسنادهما ضعيفان وأحدهما مجهول وهو محمد

انه ان طال الفصل سجد مرة أخرى والا فتكفيه السجدة الاولى قال في العدة وعليه الفتوى ولو كرر الآية الواحدة في الصلاة فان كان في الركعة اثنا واحدة فهي كالمجلس الواحد وان كان في ركعتين فهما كالمجلسين فيعيد السجود ذكره الصيدلاني وغيره ولو قرأ مرة في الصلاة ومرة خارج الصلاة الصلاة في المجلس الواحد وسجد في الاولى فهذا لم اره منصوفا علي في كتب الاصحاب واطلاقهم الخلاف في التكرار يقتضي طرده ههنا وعند أبي حنيفة اذا سجد خارج الصلاة لقراءة آية تم اعاذها في الصلاة اعدا السجدة ولم تجزئه الاولى بخلاف ما لو لم يسجد حتى دخل في الصلاة واعادها فانه يسجد ونجزمه عن التلاوتين واعلم ان في قوله هل تشرع السجدة الثانية اشارة الا ان صورة الوجهين ما اذا كان قد سبق في المرة الاولى والا لم تكن سجدة ثانية والله أعلم

قال (ثم الصحيح أن هذه سجدة فردة وان كانت تقتضي سائر شرائط الصلاة ويستحب قبلها تكبيرة مع رفع اليدين ان كان في غير الصلاة ودون الرفع ان كان في الصلاة وقيل يجب التحريم والتحليل والتشهد وقيل يجب التحريم والتحليل دون التشهد وقيل لا يجب الا التحريم) غرض الفصل الكلام في كيفية سجود التلاوة وشرائطه ولا خلاف في افتقاره الى شروط الصلاة كطهارة الحدث والحبث وستر العورة واستقبال القبلة وغيرها كما في الصلاة واما الكيفية فهو اما أن يكون في الصلاة أو خارج الصلاة فان كان خارج الصلاة ينوي ويكبر للافتتاح لما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا مر في قراءته بالسجود كبر وسجدة (١) ورفع يديه حذو منكبيه في هذه التكبيرة كما يفعل ذلك في تكبيرة الافتتاح في الصلاة ثم يكبر تكبيرة أخرى للهوى

(١) حديث روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا مر في قراءته بالسجود كبر وسجدة تقدم

ابن سكين قال ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل في ترجمة محمد بن سكين سمعت أبي يقول هذا حديث منكر ومحمد بن سكين مجهول وذكر البخاري هذا الحديث في تاريخه ثم قال وفي أسناده نظر وضعفه البيهقي أيضا وغيره من الأئمة والله أعلم (واحتج أصحابنا في كونها فرض كفاية بقوله علي من قال أنها سنة بحديث مالك بن الحويرث قال «أقنار رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن شبيبة متقاربون فأقننا عنده عشرين ليلة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا رفيقا فظن أننا اشتقنا أهلنا فأسألنا عن من تركنا من أهلنا فأخبرنا فقال أرجعوا إلى أهلكم فأقيموا فيهم وعلومهم ومرومهم فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ثم ليؤمكم أكبركم» رواه البخاري ومسلم وبحديث أبي الدرداء السابق «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو» الحديث والله أعلم.

(فرع) في الإشارة إلى بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في فضل صلاة الجماعة فمنها حديث «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة» وهو في الصحيحين كما سبق وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأوهما ولو حبوا» رواه البخاري ومسلم التهجير التبرير إلى الصلاة لقوله عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة

أخرى للهوى من غير رفع اليدين كافي للهوى إلى الله جود الذي هو من صائب الصلاة ثم تكبير للهوى مستحب وليس بشرط وفي تكبير الافتتاح وجهان (أحدهما) وهو الذي ذكره الشيخ أبو محمد واختاره صاحب الكتاب أنه مستحب أيضا وليس بشرط (والثاني) أنه شرط وهو قضية كلام الأكثرين فلهم اطلبوا على الاحتجاج لأحد القولين في السلام بأن السجود يقتضي الإحرام فيفتقر إلى السلام وسيأتي ذلك وحكي الشيخ أبو حامد وغيره عن أبي جعفر الترمذي من أصحابنا أنه لا يكبر تكبيرة الافتتاح لأوجوبه ولا استحبابه لأن سجود التلاوة ليس صلاة بانفراده حتى يكون للمعزوم والمستحب أن يقوم ويكبر وينوي قائما ثم يهوى من قيام وروى ذلك عن فضل الشيخ أبي محمد وعن القاضي الحسين وغيرهما ويستحب أن يقول في سجوده سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول ذلك في سجود القرآن» (١) ويستحب

(حديث) يكبر رواه أبو داود من حديث ابن عمر وقد تقدم

(١) (حديث) عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل سجد وجهي

للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته: أحمد وأصحاب السنن والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وقال في آخره ثلاثا زاد الحاكم في آخره خبارك الله أحسن الخالقين (وقوله) فيه وصوره عند البيهقي في هذا الحديث والنسائي من حديث جابر مثله في سجود الصلاة ولمسلم من حديث علي كذلك.

فكانما صلى الليل كله» رواه مسلم وفي رواية الترمذي ومن صلى العشاء والفجر في جماعة»
 (فرع) أكد الجماعات في غير الجمعة جماعة الصبح والعشاء للحديثين السابقين في الفرع قبله
 (فرع) في الإشارة إلى بعض الأحاديث الصحيحة في فضل المشي إلى المساجد وكثرة الخطا
 وانتظار الصلاة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من غدا إلى المسجد أو راح أعد
 الله له نزله من الجنة كلما غدا أو راح» رواه البخاري ومسلم وعن أبي موسى قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم «ان أعظم الناس أجراً في الناس أبعدهم إليها مشياً والذي ينتظر الصلاة حتى
 يصليها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصليها ثم ينام» رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من تطهر في بيته ثم مشى إلى بيت من بيوت الله
 ليقضي فريضة من فرائض الله كانت خطواته أحداً ما تحط خطيئة والاخرى ترفع درجة» رواه مسلم
 وعن جابر بن عبد الله قال «كانت ديارنا مائة عن المسجد فاردنا أن نبيع بيوتنا فنقرب من المسجد
 فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لكم بكل خطوة درجة» رواه مسلم وعن أبي بن كعب
 رضي الله عنه قال كان رجل لا اعلم رجلاً أبعد من المسجد منه وكان لا يخطي صلاة فليل له أو قلت
 له لو اشتريت حماراً تركبه في الظلواء وفي الرمضاء قال ما ينسرنى ان منزلي إلى جنب المسجد اني أريد

ايضا ان يقول اللهم اكتب لي بها عندك اجرا واجعلها لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا واقبلها
 مني كما قبلت من عبدك داود لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك
 في سجود القرآن (١) ولو قال ما يقوله في سجود صلاته جاز ثم يرفع رأسه مكبراً كبيراً عن سجود صلب
 الصلاة وهل يفتقر إلى السلام فيه قولان (أحدهما) لا كما لو سجد في الصلاة (وأظهرهما) نعم لانه يفتقر
 إلى الاحرام فيفتقر إلى التحلل كالصلاة وعلي هذا هل يفتقر إلى التشهد فيه وجهان (أحدهما) نعم
 لانه سجود يفتقر إلى الاحرام والسلام فيفتقر إلى التشهد كسجود الصلاة (وأصحهما) لا لان التشهد
 في مقابلة القيام ولا قيام فيه بل القيام أولى بالرعاية بدليل صلاة الجنائز فكالم بشرط ذلك فاولى أن لا
 يشترط التشهد ومن الاصحاب من يجمع بين التشهد والسلام ويقول فيها ثلاثة أوجه أحدها انه لا حاجة
 اليها وهو ظاهر ما نقل عن البويطي (وثانيها) أن لا بد منهما (وثالثها) وهو الاظهر أنه لا بد من السلام دون التشهد
 وبهذا قال ابن مريج وأبو اسحق وإذا قلنا ان التشهد ليس بشرط فهل يستحب ذكر في النهاية ان للاصحاب

(١) حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجود القرآن اللهم اكتب لي
 بها عندك اجرا واجعلها لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود
 الترمذي والحاكم وابن حبان وابن ماجه وفيه قصة وضعه العقيل بالحسن بن محمد بن عبيد الله بن ابي
 يزيد فقال فيه جهالة : وفي الباب عن ابي سعيد الخدري رواه البيهقي واختلف في وصله وارساله
 وصوب الدار قطنى في الطل رواية حماد عن حميد عن بكران ابا سعيد راي فيها يرى النائم الحديث

أن يكتب لي بمشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جمع الله لك ذلك كله» رواه مسلم وعن جابر قال «أراد بنو سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد قالوا نعم يا رسول الله وقد أردنا ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يا بني سلمة دياركم تكتب آثاركم دياركم تكتب آثاركم» رواه مسلم وذكره البخاري بمعناه من رواية أنس وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لثلاثكة تصلي علي أحدهم ما دام في معصاة ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم ارحمه لا يزال أحدهم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة» رواه البخاري ومسلم وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله الإمام العادل وشاب نشأ في عبادة ربه ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله رب العالمين ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شالاه ما تنفق يمينه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه» رواه البخاري ومسلم وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الآ أدلكم علي ما يحبو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات» قالوا بلي يا رسول الله قال «أبغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلكم الرباط» رواه مسلم وعنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في جماعة تزيد علي صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة» وذلك أن أحدهم إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لأنهز الأمانة لا يريد إلا الصلاة

خلافا فيه هذا كيفية السجود خارج الصلاة وأما في الصلاة فلا يكبر للافتتاح ولكن يستحب له التكبير للهوى إلى السجود من غير رفع اليد وكذلك يكبر عند رفع الرأس كما يفعل في سجدة الصلاة وعن أبي علي ابن أبي هريرة أنه لا يكبر لا عند الهوى ولا عند رفع الرأس كيلا تشبه هذه السجدة بسجدة الصلاة ولا فرق في الذكر بين ما لو سجد في الصلاة أو خارجا وإذا رفع الرأس يقوم منها ولا يجلس للاستراحة قوسن أن يقرأ شيئا ثم يركع ولا بد من أن ينتصب ثم يركع فان الهوى من القيام واجب كما تقدم ولعمري ما يتعلق بلفظ الكتاب (قوله) والصحيح أن هذه سجدة فردة يريد بالفردة أنها لا تقتصر إلى تحريم وتحلل ولا يريد أنها واحدة لا لسجدتي السهل لانه قال والصحيح ولا خلاف في أنها واحدة وعن أحمد أنه يكبر للهوى والرفع ويسلم فإن اراد به الاشتراط فيكون قوله فردة معناه بالالف (وقوله) وإن كانت تقتصر إلى سائر شرائط الصلاة تشمل علي بيان مسألة مقصودة وهي أن شرائط الصلاة مرعية في سجدة التلاوة وأشار بالإيراد الذي ذكره إلى أنها وإن كانت كالصلاة في اعتبار الشروط لكنها تفارقها في الحاجة إلى التحلل والتحريم علي هذا الوجه ثم الذي يوجد في معظم النسخ وإن كانت تقتصر إلى سائر شرائط الصلاة وحذف بعضهم لفظ سائر وكأنه حمله عليه اشتغال لفظ السائر في البعض الباقي من الشيء وشرائط الصلاة بأسرها معتبرة في سجدة

فلم يخط خطوة الا رفع الله له بها درجة وحط عنه بها خطيئة حتي يدخل المسجد فاذا دخل المسجد كن في صلاة ما كانت الصلاة هي تحبسه والملائكة يصلون على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه يقولون اللهم ارحمه اللهم اغفر له اللهم تب عليه ما لم يؤذ فيه ما لم يحدث فيه « رواه البخاري ومسلم وهذا اللفظ مسلم والاحاديث في المسألة كثيرة مشهورة وفيما اشترت اليه ابلغ كفاية واما فضل الصلوات فقد ذكرت جملة من الاحاديث الواردة فيه في آخر الباب الاول من كتاب الصلاة وبالله التوفيق » قال المصنف رحمه الله »

﴿ واصل الجماعة اثنان امام ومأموم لما روى أبو موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الاثنان فما فوقهما جماعة » ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد ضعيف جدا ورواه البيهقي أيضا من رواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ضعيف ويقتضى عنه حديث مالك بن الحويرث قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب لي فلما أردنا الاقفال من عنده قال لنا اذا حضرت الصلاة فاذا تم أقيا وليؤمكما أكبركما » رواه البخاري ومسلم قال أصحابنا أقل الجماعة اثنان امام ومأموم فاذا صلى رجل برجل أو بامرأة أو أخته أو بنته أو غيرهم أو بفلامه أو بسيدته أو بغیرهم حصلت لهما فضيلة الجماعة التي هي خمس أو سبع وعشرون درجة وهذا لاخلاف فيه ونقل الشيخ أبو حامد وغيره فيه الاجماع » قال المصنف رحمه الله »

التلاوة ولم يجر ذكر البه من حقايق الباقى اليه بلفظ السائر الا أن اطلاق السائر بمعنى الجميع صحيح قال صاحب الصحاح وسائر الناس جميعهم فاذا للمعنى وان كانت تقتصر الي جميع شرائط الصلاة ولا حاجة الي الحذف (واعلم) ان النية عند صاحب الكتاب معدودة من شرائط الصلاة كالمسبق والتكبير وحده يقع عليه اسم التحريم والتحريم قال صلى الله عليه وآله وسلم « وتحرى بها التكبير » (١) واذا كان كذلك فظاهر اللفظ يقتضى اشتراط النية على الوجه الذي عبر عنه بالصحيح وان لم يشترط التكبير لكنه في الوسيط اخرج النية عن الاعتبار في هذا الوجه وعلى هذا فالتنية تكون مستثناة عن قوله وان كانت تقتصر الي سائر الشرائط ويكون التحريم مفسراً بالنية والتكبير معا ذبهما تشرع في الصلاة (واما قوله) ويستحب قبلها تكبيرة الي آخره فهو تفريع على هذا الوجه الذي يقول انها سجلة فردة لا يشترط فيها التكبير ولا غيره (وقوله) تكبير فمنكر يوم قصر الاستجاب على تكبيرة واحدة لسكنا ذكرنا استحباب تكبيرتين وان قلنا بعدم الاشتراط احدهما للافتتاح والاخرى للهوى وهكذا ذكر جمهور الاصحاب فلا يتوهم قصر الاستجاب على واحدة اذا كان يسجد خارج الصلاة واعلم عند هذا انه لا يمكن حمل التكبيرة التي جرت في لفظ الكتاب على تكبيرة الافتتاح بخصوصها لانه لا تكبيرة للافتتاح اذا كان يسجد في الصلاة وهو

﴿ وفعلها للرجال في المسجد أفضل لأنه أكثر جمعا وفي المساجد التي يكثر فيها الناس أفضل لما روى أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى » فإن كان في جواره مسجد مختل ففعلها في مسجد الجوار أفضل من فعلها في المسجد الذي يكثر الناس فيه لأنه إذا صلى في مسجد الجوار حصلت الجماعة في موضعين وأما النساء فجماعتهن في البيوت أفضل لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا نساءكم المساجد ويؤمنن خير لمن » فإن أرادت المرأة حضور المساجد مع الرجال فإن كانت شابة أو كبيرة تشتهي كره لما الحضور وإن كانت عجوز لا تشتهي لم يكره لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي النساء عن الخروج إلا عجوزا في متلبها » *

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي رواء أبو داود بسناد فيه رجل لم يبينوا حاله ولم يضعفه أبو داود وأشار علي بن المديني والبيهقي وغيرهما إلى صحته وحديث ابن عمر صحيح رواه أبو داود بلفظه هذا بأسناد صحيح على شرط البخاري وحديث العجوز في متلبها غريب ورواه البيهقي بأسناد ضعيف موقوفا على ابن مسعود قال « ما صلت امرأة صلاة أفضل من صلاة في بيتها إلا مسجدى مكة والمدينة إلا عجوزا في متلبها » والمنقلان الخفان هذا هو الصحيح المعروف عند أهل اللغة وذكره الإمام الحرمين أنهما

قد جعلها شاملة حيث قال ودون الرفع أن كان في الصلاة ولا يمكن حملها على تكبيرة الهوى بخصوصها لأنه قد استحب الرفع معها ولا يستحب رفع اليد مع تكبيرة الهوى بحال فالوجه أن يحصل كلامه على تكبيرة مطلقة وقال بان تكبيرة مستحبة في الصلاة وغير الصلاة ثم في غير الصلاة الأهم تكبيرة الافتتاح ويستحب معهما رفع اليدين وفي غير الصلاة لا يفرض إلا تكبيرة الهوى وليس معها رفع اليد فهذا تنزيل لفظ الكتاب مع التكلف الذي فيه على ما ذكره الجمهور منهم أصحاب العراقيين والصيدلاني وصاحب التهذيب والقاضي الروائي رحمهم الله وغيرهم والفهم من كلامه ههنا وفي الوسيط أنه ليس إلا تكبيرة واحدة هي لتتحرم خارج الصلاة وللهوى في الصلاة وبه يشعر كلام الإمام الحرمين قدس الله روحه وعليه هذا فليكن قوله ويستحب قبلها تكبيرة معلما بالواو للوجه الذي تقدم عن الترمذي وفي الوسيط إشارة إليه وقوله مع رفع اليدين معلما بالماء لأن عنده لا يرفع يديه واعلم قوله ودون الرفع أن كان في الصلاة بالواو لأنه قال في الوسيط ولا يستحب رفع اليدين في الصلاة وقال العراقيون يستحب رفع اليدين لأنه يكبر لتتحرم لكن هذا شيء بدع حكما وعللة ولا يكاد يوجد قله لغيره ولا ذكر له في كتبهم وقوله وقبل يجب التحريم والتحلل إلى رأس الفرع هذه الوجوه هي المقابلة للصحيح المذكور أولا كانه قال في أقل سجدة التلاوة أربعة أوجه (أحدها) أن الأقل سجدة بواجباتها في صلب الصلاة لا غير والثاني سجدة مع التحريم والتحلل والتشهد والثالث مع التحريم

الحفان الخلقان وهما - بفتح الليم وكسر هاء - لفتان والفتح أشهر وقد أوجعها في التهذيب «أما الأحكام فيه مسائل (أحدها) قال الشافعي في المختصر والأصحاب فعل الجماعة للرجل في المسجد أفضل من فعلها في البيت والسوق وغيرها لما ذكرناه من الأحاديث في فضل المشي إلى المسجد ولأنه أشرف ولأن فيه إظهار شعار الجماعة فإن كان هناك مساجد فذهابه إلى أكثرها جماعة أفضل للحديث المذكور فلو كان بجواره مسجد قليل الحجم وبالبعد منه مسجد أكثر جمعا فالمسجد البعيد أولى إلا في حالتين (أحدهما) أن تعطل جماعة القريب لعدو له عنه لكونه إماما أو يحضر الناس بحضوره فينبذ يكون القريب أفضل (الثاني) أن يكون إمام البعيد مبتدعا كالمتزلي وغيره أو قاسقا أو لا يستقد وجوب بعض الأركان فاقرب أفضل وحكي الخراسانيون وجها أن مسجد الجوار أفضل بكل حال والصحيح الذي قطع به الجمهور هو الأول فإن كان مسجد الجوار لاجمعه فيه ولو حضر هذا الإنسان فيه لم يحصل جماعة ولم يحضر غيره فالذهاب إلى مسجد الجماعة أفضل بالاتفاق (المسألة الثانية) يسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا لكن هل تتأكد في حقهن كتنها في حق الرجال فيه الوجهان السابقان (أصحهما) المنع وإمامة الرجل بهن أفضل من إمامة امرأة لأنه أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال لكن لا يجوز أن يخلوا واحدة بامرأة أن لم يكن محرما كما منوضحه مبسوطا بدليله في باب الأئمة حيث ذكره المصنف أن شاء الله تعالى (الثالثة) جماعة النساء في البيوت أفضل من حضورهن للمساجد للحديث المذكور قال أصحابنا وصلاتها فيما كان من بيتها أستر أفضل لها لحديث عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها» رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم وإن أرادت المرأة حضور المسجد للصلاة قال أصحابنا إن كانت شابة أو كبيرة نشتهي كره لها وكره لزوجها ووليها تمكينها منه وإن كانت عجوزا لا نشتهي لم يكره وقد جاءت أحاديث صحيحة تقتضي هذا التفصيل منها ما روى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد والتحلل لا غير والرابع مع التحريم لا غير وجعل أولها الأصح وهو متأيد بما حكى عن الشافعي أنه قال وأقله سجدة بلا شروع ولا سلام والظاهر عند الأكثرين اعتبار التحريم والتحلل كما سبق وهو الوجه الثالث ثم الخلاف في السلام قولان عند أكثر الناقلين وفي التشهد وجهان فقوله قيل في هذا الموضع محمول على القول تارة وعلى الوجه أخرى وتعجب بعض الشارحين من لفظ الوجوب في هذه الوجوه واستحسن إبداله بالاشتراط والاعتبار لأن أصل السجدة لا تجب فكيف يقول يجب فيها كذا وكذا ولا شك أن المراد الاشتراط لكن لا حاجة إلى تغيير اللفظ لأن الوجوب في مثل هذا الموضع معهود بمعنى انت الشيء لا بد منه يقال الوضوء وستر العورة واجبان في صلاة الغفل أي لا بد منهما »

والتحلل لا غير والرابع مع التحريم لا غير وجعل أولها الأصح وهو متأيد بما حكى عن الشافعي أنه قال وأقله سجدة بلا شروع ولا سلام والظاهر عند الأكثرين اعتبار التحريم والتحلل كما سبق وهو الوجه الثالث ثم الخلاف في السلام قولان عند أكثر الناقلين وفي التشهد وجهان فقوله قيل في هذا الموضع محمول على القول تارة وعلى الوجه أخرى وتعجب بعض الشارحين من لفظ الوجوب في هذه الوجوه واستحسن إبداله بالاشتراط والاعتبار لأن أصل السجدة لا تجب فكيف يقول يجب فيها كذا وكذا ولا شك أن المراد الاشتراط لكن لا حاجة إلى تغيير اللفظ لأن الوجوب في مثل هذا الموضع معهود بمعنى انت الشيء لا بد منه يقال الوضوء وستر العورة واجبان في صلاة الغفل أي لا بد منهما »

«لا تمنعها» رواه البخاري ومسلم ولفظه لمسلم وفي روايته «إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فاذنوا لهن» وعنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» رواه مسلم وعن عائشة قالت «لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل» رواه البخاري ومسلم *

(فرع) يستحب للزوج أن ياذن لها إذا استأذنته إلى المسجد للصلاة إذا كانت عجوza لا تشتهي وأمن المفصلة عليها وعلي غيرها للأحاديث المذكورة فإن منعها لم يحرم عليه هذا مذهبا قال البيهقي وبه قال عامة العلماء وبموجب حديث «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» بأنه نهى تنزيهه لأن حق الزوج في ملازمة المسكن واجب فلا تركه للفضيلة *

(فرع) إذا أرادت المرأة حضور المسجد كره لها أن تمس طيبا وكره أيضا الثياب الفاخرة لحديث زينب الثقفية امرأة ابن مسعود رضي الله عنه وعنها قالت «قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا شهدت أحدا كن المسجد فلا تمس طيبا» رواه مسلم وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ولكن ليخرجن وهن ثقلات» رواه أبو داود بإسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم وثقلات سبفتح التاء المثناة فوق وكسر الفاء - أي تاركات الطيب *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجماعة للنساء: قد ذكرنا أن مذهبنا استحبابها لمن قال الشيخ أبو حامد كل صلاة استحباب للرجال الجماعة فيها استحباب الجماعة فيها للنساء فريضة كانت أو نافلة وحكاة ابن المنذر عن عائشة وأم سلمة وعطاء والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحق وإبي ثور قال وقال سليمان بن يسار والحسن البصري ومالك لا تؤم المرأة أحدا في فرض ولا نفل قال وقال أصحاب الرأي يكره ويجزئهم قال وقال الشعبي والنخعي وقتادة يؤمن في النفل دون الفرض (واحتج) أصحابنا بحديث أم ورقة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تؤم أهل دارها» رواه أبو داود ولم يضعفه وعن ربيعة الحنفية قالت «أمتا عائشة قامت بينهن في الصلاة المكتوبة» وعن حبرة قالت «أمتا أم سلمة في صلاة العصر قامت بيننا» رواهما الدارقطني والبيهقي بإسنادين صحيحين *

قال (فرع) الأصح أن هذه السجدة إذا قامت وطال الفصل لا تقضي لأنه لا يتقرب إلى الله تعالى بسجدة ابتداء كصلاة الحسوف والاستسقاء بخلاف النوافل الرواتب وقيل أنه يتقرب إلى الله تعالى بها ابتداء *

سجدة التلاوة ينبغي أن تقع عقب قراءة الآية أو استماعها فلو تأخر نظر أن لم يطال الفصل سجد وان طال فلا وضبط الفرق بين أن يطول الفصل أو لا يطول يؤخذ مما ذكرناه في سجود السهو ولم يجعل إمام الحرمين لمفاصلة المجلس أثرا هنا مع التردد في تأثيره في باب سجود السهو كما

(فرع) في مذاهبهم في حضور العجوز التي لا تشتهي المسجد للصلاة: قد ذكرنا ان مذهبنا انه لا يكره ذلك في شيء من الصلاة قال العبدري وبه قال اكثر الفقهاء وقال ابو حنيفة يكره الا في الفجر والعشاء والعيد ليلنا صوم الاحاديث الصحيحة حتى تنتهي عن منعهن المساجد
 قال المصنف رحمه الله

﴿ ولا تصح الجماعة حتى ينوي المأموم الجماعة لانه يريد ان يتبع غيره فلا بد من نية الاتباع فان رأى رجلين يصليان على الانفراد فتوى الائتنام بهما لم تصح صلاته لانه لا يمكنه ان يقتدى بهما في وقت واحد وان نوى الاقتداء باحدهما بغير عينه لم تصح صلاته لانه اذا لم يبين لا يمكنه الاقتداء وان كان احدهما يصلي بالآخر فتوى الاقتداء بالمأموم لم تصح صلاته لانه تابع لغيره فلا يجوز ان يتبعه غيره وان صلي رجلان فتوى كل واحد منهما انه هو الامام لم تبطل صلاته لان كل واحد منهما يصلي لنفسه وان نوى كل واحد منهما ان يؤتم بالآخر لم تصح صلاته لان كل واحد منهما انتم بمن ليس بامام ﴾ (الشرح) اتفق نص الشافعي والاصحاب على انه بشرط لصحة الجماعة ان ينوي المأموم الجماعة والاقتداء والائتنام قالوا وتكون هذه النية مقرونة بتكبيره الاحرام كسائر ما ينويه فان لم ينو في الابتداء وأحرم منفرداً ثم نوى الاقتداء في أثناء صلاته ففيه خلاف ذكره المصنف بعد هذا واذا ترك نية الاقتداء والانفراد واحرم مطلقاً انعقدت صلاته منفرداً فان تابع الامام في أفعاله من غير

حكيانه عنه ولا يتضح فرق بينهما اذا عرفت ذلك فلو قامت السجدة لطول الفصل هل تقضي ذكر في النهاية ان صاحب التريب حكى فيه قولين وقربهما من الخلاف في أن وافل الصلاة هل تقضي على ما سيأتي لكن الاصح أن السجدة لا تقضي ولم يذكر الصيدلاني وآخرون سواء لان النوافل المقضية هي التي تتعلق بالاوقات أما التي تتعلق باسباب عارضة كصلاة الخسوف والاستسقاء فلا تقضي والسجود كذلك ولو كان القاري والمستمع محدثاً عند التلاوة فان تطهر على القرب سجد والا فالتضاء على الخلاف وعن صاحب التريب انه لو كان يصلي فقرأ قارى آية السجدة فاذا فرغ هل يقضي فيه هذا الخلاف قال الامام وهذا فيه نظر لان قراءة غير امامه في الصلاة لا تقضي سجوده واذا لم يجر ما يقضي السجود اداء فالتضاء بعيد وقطع صاحب المعتمد وغيره بانه لا يسجد كما ذكره امام الحرمين وجعلوا هذه المسألة خلافية بيننا وبين أبي حنيفة وذكر في التهذيب أنه يحسن أن يقضي ولا يتأكد كما يجب للؤذن اذا فرغ من الصلاة وكذا اذا قرأ الامام ولم يسجد فاذا فرغ المأموم من الصلاة يحسن أن يقضي ولا يتأكد والله اعلم وفي الفصل مسألة أخرى وهي أنه لو خضع الرجل لله تعالى فتقرب اليه بسجدة ابتداء من غير سبب هل يجوز ذلك فيه وجهان عن صاحب التريب أنه يجوز ذلك وعن الشيخ أبي محمد أنه لا يجوز كما لا يجوز التقرب بركوع مفرد ونحوه والعبادات يتبع فيها الورد وهذا هو الصحيح عند امام الحرمين والمصنف وغيرهما

تجديد نية فوجان حكاهما القاضي حسين في تعليقه والمتولي وآخرون (أصحهما) واشهرهما تبطل صلاته
لأنه ارتبط بمن ليس بإمام له فاشبه الارتباط بغير المصلي وبهذا قطع البغوي
وآخرون والثاني لا تبطل لأنه أتى بالأركان علي وجهها وبهذا قطع الاكثرون فإن
قلنا لا تبطل صلاته كل منفردا ولا يحصل له فضيلة الجماعة بلا خلاف صرح به المتولي وغيره وإن
قلنا تبطل صلاته فأما تبطل إذا انتظر ركوعه وسجوده وغيرها ليركع ويسجد معه وطال انتظاره
فأما إذا اتفق إقضاء فعله مع إقضاء فعله أو انتظره يسيرا جذا فلا تبطل بلا خلاف ولو شك في أثناء
صلاته في نية الاقتداء لم تجز لمتابعته إلا أن ينوي الآ ن المتابعة وحيث قلنا يجوز الاقتداء في أثناء الصلاة
لأن الأصل عدم النية فإن تذكر أنه كان نوى قال القاضي حسين والمتولي وغيرهما حكمه حكم من شك
في نية أصل الصلاة فإن تذكر قبل أن يفعل فعلا على خلاف متابعة الإمام وهو شك لم يضره وإن تذكر
بعد أن فعل فعلا على متابعه في الشك بطلت صلاته إذا قلنا بالأصح أن للمنفرد تبطل صلاته بالمتابعة
لأنه في حال شكه لم يحكم للمنفرد وليس له المتابعة حتى قال أصحابنا لو عرض له هذا الترتيب في التشهد الأخير
لا يجوز أن يقف سلامه على سلام الإمام أما إذا اقتدى بإمام فسلم من صلاته ثم شك هل كان نوى الاقتداء
فلا شيء عليه وصلاته ماضية على الصحة هذا هو المذهب وذكر القاضي حسين في تعليقه أن في الخلاف
السابق فيمن شك بعد فراغه من الصلاة هل ترك ركنا من صلاته أم لا وهذا ضعيف والله أعلم أما
إذا نوى الاقتداء بمأموم أو نوى الاقتداء بثنين منفردين أو بإحدهما لا يعينه فصلاته باطلة لما ذكره
المصنف ولو صلى رجلان كل واحد منهما نوى أنه مأموم فصلاتهما باطلة وإن نوى كل واحد منهما أنه
إمام هت صلاتهما لما ذكره المصنف ولو شك كل واحد منهما في أثناء الصلاة أو بعد فراغها في أنه
إمام أم مأموم فصلاتهما باطلتان بالاتفاق ذكره البنديجي والقاضي حسين وصاحب البيان وغيرهم
لاحتمال أن كل واحد نوى الاقتداء بالآخر ولو شك أحدهما أنه إمام أو مأموم وعلم الآخر أنه إمام
أو منفرد فصلاة الأول باطلة وصلاة الثاني صحيحة وإن ظن الثاني أنه مقتد بالاول فصلاته باطلة أيضا

وقوله في الكتاب إذا قات وطال الفصل ليس على معنى طول الفصل شيء مضموم إلى الفوات
وقيد فيه وإنما هو سبب الفوات والمراد إذا قات لطول الفصل وقوله لا يقضى معلم بالماء لأن
عند أبي حنيفة يجب على القاري المحدث والمستمع القضاء بعد الطهارة وسلم أن الحائض إذا استتمعت
لا قضاء عليها وإن المصلي إذا قرأ السجدة ولم يسجد حتى سلم لا يقضى وقوله لأنه يتقرب إلى الله
تعالى بسجدة ابتداء لعلك تقول لم علل منع القضاء بأنه لا يتقرب بها إلى الله تعالى فاعلم أنه حكى عن
صاحب التريب أنه جعل ذلك ضابطا لا يقضى جزاء ما يجري الخلاف في قضائه قال ما لا يجوز التطوع
بم ابتداء لا يجوز فرض قضائه كصلاة الخسوف والاستسقاء وما يجوز التطوع به ابتداء كالنوافل والراتب
في قضائه خلاف ثم أنه جوز التقرب إلى الله تعالى بسجدة ابتداء كما سبق فاجرى الخلاف في

والله أعلم ولو اقتدى بمأموم وظنه اماماً بان رأى رجلين يصليان وقد خالفا سنة الوقف فوقف المأموم عن يسار الامام فطريقان (المشهور) منهما الجزم بطلان صلاته وبهذا قطع البند نجى وصاحب البيان وآخرون (والثاني) قاله القاضي حسين يخرج علي الوجهين فيما لو تابع من لم ينو الاقتداء به لانه وقف افعاله علي أفعاله قال وهو مشكل لان من صلى خلف محدث لم يعلم حدثه تحت صلاته وان كان قد وقف معه علي فعله قلت الاصح هنا أنه يلزمه الاعادة لان مفروض بخلاف من صلى خلف المحدث

(فرع) قد ذكرنا انه لا يصح الاقتداء بالمأموم وهذا مجمع عليه نقل الاصحاب فيه الاجماع وحكى صاحب البيان عن أصحابنا انهم نقلوا الاجماع علي أنه لا يصح قال أصحابنا واما ما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم « صلى في مرضه وكان ابو بكر يقتدى بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون بصلاة أبي بكر » فعناء الجميع كانوا مقتدين بالنبي صلى الله عليه وسلم ولكن ابو بكر يسمعهم التكبير وقد جاء هذا اللفظ مصرحاً به في روايتين في صحيح مسلم قال واو بكر يسمعهم التكبير *

(فرع) في اشتراط نية الاقتداء في صلاة الجمعة وجهان حكاهما الرافعي (الصحيح) المشهور الاشتراط كغيرها والثاني لا يشترط لانها لا تصح الا في جماعة فلم يحتج الي نيتها *

(فرع) لا يجب علي المأموم تعيين الامام في نيته بل يكفيه نية الاقتداء بالامام الحاضر او امام هذه الجماعة فلو عين واخطأ نظر ان لم يشر الي الامام بان نوى الاقتداء بزيد وهو يظن الامام زيدا فبان عمراً لم تصح صلاته لانه اقتدى بغائب وهو كمن عين الميت في صلاة الجنائز واخطأ لا تصح صلاته وكمن نوى العتق عن كفارة ظهاره فكان الذي عليه كفارة قتل لا تجزئه وان نوى الاقتداء بزيد هذا الامام فكان عمراً ففي صحة اقتدائه وجهان لتعارض اشارته وتسميته والاصح صحة الاقتداء ونظيره لو قال بعتك هذه الفرس فكان بخلا وفيه خلاف مشهور والله اعلم (فرع) ينبغي للامام ان ينوي الامامة فان لم ينوها صحت صلاته وصلاة المأمومين وفي وجه غريب حكاه الرافعي عن حكاية ابي الحسن العبادي عن أبي حفص الباشامي والقفال انها قال يجب علي الامام نية الامامة واشعر كلام العبادي بأنها يشترطانها في صحة الاقتداء

قضائها تلك اذا عرفت هذا فالمصنف بين أن هذه السجدة لا يتقرب بها الي الله تعالى ابتداء ورتب عليه المنع من القضاء كصلاة الخسوف لانه لو قضى من غير تلاوة كان المأني به علي صورة سجدة لاسبب لها والاشبه بإرادته اثبات طريقة جازمة بان هذه السجدة لا تقضى كصلاة الخسوف والاستسقاء بخلاف الرواتب في قضائها قولان لانه يتقرب بها الي الله تعالى ابتداء ولا يتقرب بهذه وعلي هذا قوله الاصح ان هذه السجدة اي من الطريقين وقوله وقيل يتقرب بها الي الله تعالى ابتداء إشارة الي الطريق الثاني أي اذا كانت كذلك جرى فيها الخلاف كما في الرواتب *

والصواب ان نية الامامة لا تجب ولا تشترط لصحة الاقتداء وبه قطع جماهير اصحابنا وسواء اقتدى به رجال ام نساء لكن يحصل فضيلة الجماعة للمؤمنين وفي حصولها للامام ثلاثة أوجه (الاصح) وأشهرها لا تحصل وبه قطع الشيخ ابو محمد الجويني والفوراني وآخرون لان الاعمال بالنيات (والثاني) تحصل لانها حاصله لتابعيه فوجب ان تحصل له (والثالث) بالالتفاضي حسين ان علمهم ولم ينو الامامة لم تحصل وان كن منفردا ثم اقتدوا به ولم يعلم اقتداءهم حصل له ثواب الجماعة قل الرافعي ومن فوائد الخلاف انه اذا لم ينو الامامة في صلاة الجمعة هل تصح جمعة فلا يصح انها لا تصح ولو نوى الامامة وعين المقتدى فبان خلافه لم يضر لان غلظه لا يزيد على ترك النية ولا ينعلا يربط صلاته بصلاته والله أعلم.

(فرع) في مذاهب العلماء في نية الامامة: ذكرنا ان المشهور من مذهبنا انه لا يشترط لصحة الجماعة وبه قال مالك وآخرون وقال الاوزاعي والاوزاعي واسحق تميم عن احمد روايتان كاللهذين وقال ابو حنيفة وصاحبه ان صلى برجل لم يجز ان صلى بامرأة ونساء وجبت.

قال المصنف رحمه الله.

وتسقط الجماعة بالعذر وهو أشياء منها المطر والوحل والريح الشديدة في الليلة المظلمة والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما قل «كنا اذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكانت ليلة مظلمة او مطيرة نادى مناديه ان صلوا في حالكم».

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم ولفظ رواية البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول على آثره الاصلوا في ارحال في الليلة الباردة او المطيرة في السفر» وفي رواية لمسلم «يأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول الاصلوا في ارحال» قال الازهرى وغيره ارحال المنازل سواء كانت من مدر او شعر ووبر أو غير ذلك وقدم في باب الاذان أن هنا الكلام يقال في أثناء الاذان أم بعده والوحل - بفتح الحاء - على اللغة المشهورة قال الجوهرى ويقال باسكانها في لغة رديته اما حكم المسألة فقال اصحابنا تسقط الجماعة بالاعذار سواء قلنا انها سنة أم فرض كفاية أم فرض عين لانا وان قلنا انها سنة فهي سنة متأكدة يكره تركها كلبس بيانه فاذا تركها لعذر زالت الكراهة وليس معناه انه اذا ترك الجماعة لعذر تحصل له فضيلتها بل لا تحصل له فضيلتها بلا شك وانما معناه سقط الأثم والكراهة وافق اصحابنا على

قله (المعجل ثلثا تسجد على الشكر وهي سنة عند هجوم نعمة أو اندفاع قمة لا عند استمرار نعمة ويستحب السجودين يثنى الفاسق الحكر على الادفع للفضيلة وتلقبها له وان سجد اذا رأى المبتلى فليكتبه كرام ينادي).

(سجدة الشكر سنة خلافا لما لك حيث قال هي مكروهة وبه قال أبو حنيفة).

والرياح الباردة عند في الليل دون النهار قال الرافي ويقول بعض الأئمة حباب الريح الباردة في الليلة
للمظلمة قال وليس ذلك على سبيل اشتراط الظلمة *

قال المصنف رحمه الله *

«ومنها أن ينحصر الطعام ونفسه تنوقه أو يدافع الاخبثين لما روت عائشة رضي الله عنها قالت
سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا صلاة بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الاخبثان» *

«الشرح» حديث عائشة رواه مسلم بهذا اللفظ والابخثان البول والغائط ويقال حضره فلان
بفتح الحاء وضها وكسرها ثلاث لغات مشهورات وهذان الامر ان عنان يسقط كل واحد منهما
الجماعة بالاتفاق وكذا ما كان في معناها قال اصحابنا يكره أن يصلي في هذه الاحوال وقد سبقت المسألة
في آخر باب ما يفسد الصلاة مبسوطة وحضور الشراب الذي يتوق اليه من ماء وغيره كحضور
الطعام ومدافعة الريح كمدافعة البول والغائط *

رواية وقال في رواية لا اعرفها: لنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «رأى نفاشيا فسجد شكرا
لله تعالى» (١) وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «سجد قاطال فلما
قيل في ذلك قال أخبرني جبريل أن من صلى على مرة صلى الله عليه عشر افسجدت شكر الله تعالى» (٢)

(١) حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا نفاشيا فخر ساجدا ثم قال اسأل
الله العافية هذا الحديث ذكره الشافعي في المختصر بلفظ فسجد شكرا لله ولم يذكر اسناده وكذا
صنع الحاكم في المستدرک واستشهد به على حديث أبي بكره وهو في سنن أبي داود واسناده الدار
قطنى والبيهقى من حديث جابر الجعفي عن أبي جعفر محمد بن علي مرسل وزاد أن اسم الرجل
زيم وكذا هو في مصنف ابن أبي شيبة من هذا الوجه ووصله ابن حبان في الضعفاء في ترجمة يوسف
بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر: تنبيه النفاشي بضم النون والقين والشين معجمتان هو القصير
جدا الضعيف الحركة الناقص الخلق قاله ابن الاثير: وروى البيهقي عن البراء بن عازب أن النبي
صلى الله عليه وسلم سجد حين جاءه كتاب على من التين بإسلام همدان وقال اسناده صحيح:
أخرج البخاري صدره وفي حديث توبة كعب بن مالك أنه خر ساجدا لما جاءه البشير *

(٢) حديث عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد قاطال فلما رفع
قيل له في ذلك فقال أخبرني جبريل أن من صلى على مرة صلى الله عليه عشر افسجدت شكر الله
تعالى البراء وابن أبي عاصم في فضل الصلاة والمقبلي في الضعفاء واحمد بن حنبل في مسنده من طرق
والحاكم كلهم من حديث عبد الرحمن بن عوف قال البيهقي وفي الباب عن جابر وابن عمر وانس
وجرير وابن جحيفة *

١٠٠
 من ان يخطئ من ذاك الى نسيان ما له او يكون به مريض يشفي معه القصد والدليل عليه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من سمع النداء فلم يات به فلا صلاة له الا من عذر قالوا
 يا رسول الله وما العذر قال خوف او مرض» ومنها ان يكون في المريض يخاف ضياعه لان حفظ الاذى
 افضل من حفظ الجماعة ومنها ان يكون له قريب مريض يخاف موته لانه يتالم بذلك اكثر
 مما يتالم بضياع الجماعة •

[illegible]

وليس نسي سجدة الشكر عند استمرار النعم وإنما نسي عند مفاجأة نعمة أو انقطاع بلية من حيث لا يحتسب وكذا إذا رأى مبتلي بيلة أو بمعصية فيستحب له أن يسجد شكراً لله تعالى ثم إذا سجد لنعمة أصابته أو بيلة اندفعت عنه ولا تعلق لها بالغير أظهر السجود وإن كان لبلاء في غيره نظر إن لم يكن ذلك الغير معذورا فيه كالغاسق فيظهر السجود بين يديه تعبيراً له فرحاً بيزجره وترتوب وإن كان معذورا كمن به زمانة ونحوها فيخفى كيلا يتأذى وكيلا يتخاصم ومسجود الشكر فيكون

يسقط بالتوبة واستشكل امام الحرمين جواز التغييب لمن عليه قصاص وأجاب عنه بان العفو مندوب اليه وهذا التغييب طريق الى العفو ومنها ان يكون عاريا لالباس له فيعذر في التخلف سواء وجد ساتر العودة ام لا لان عليه مشقة في تبذله بالمشي بغير ثوب يليق به ومنها أن يريد سفراً وترتجل الرقعة ومنها أن يكون ناشد ضاله يبرجوها ان ترك الجماعة او وجد من غصب ماله وأراد استرداده ومنها أن يكون أكل توما او بصلا وكراثا ونحوها ولم يمكنه ازالة الرائحة بفسل ومعالجة فان امكته أو كان مطبوخا لا ريح له فلا عذر ومنها غلبة النوم والنعاس ان انتظر الجماعة هو عذر قال صاحب الحاوي والزلة عذر • قال المصنف رحمه الله •

(ويستحب لمن قصد الجماعة أن يمشي اليها وقال ابو اسحق ان خاف فوت التكبيرة الاولى أسرع لما روى ان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اشتد الي الصلاة وقال بادروا احدا الصلاة يعني التكبيرة الاولى والا لصح لما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « اذا أقيمت الصلاة فلا تأوها وانتم تسعون ولكن اتوها وانتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » •

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم وروى في الصحيحين « وما فاتكم فأتموا » وفي رواية « فاقضوا » ورواية « فأتموا » أكثر قال اصحابنا السنة لقاصد الجماعة ان يمضي اليها بسكينة ووقار سواء خاف فوت تكبيرة الاحرام وغيرها ام لا وفي هذا الوجه لا يباحق وهو ضعيف جداً منابذة السنة الصحيحة والسنة أن لا يبعث في مشي الى الصلاة ولا يتكلم بمستهجن ولا يتعاطى ما يكره في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم « فان أحدكم في صلاة مادام يبعد الى الصلاة » رواه مسلم في بعض طرق هذا الحديث السابق •

(فرع) يستحب المحافظة على ادراك تكبيرة الاحرام مع الامام بان يتقدم الي المسجد قبل وقت الاقامة وجاء في فضيلة ادراكها أشياء كثيرة عن السلف منها هذا المذكور عن ابن مسعود وأشياء عن غيره ويحتاج له بقوله صلى الله عليه وسلم « انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا » رواه البخاري ومسلم ومن رواية أنس وأبي هريرة وموضع الدلالة أن الفاء عند أهل العربية للتعقيب فالحديث صريح في الامر بتعقيب تكبيرته بتكبيرة الامام واختلف اصحابنا فيما يدرك به فضيلة تكبيرة الاحرام علي خمسة أوجه (اصحها) بان يحضر تكبير الامام ويشغل عقبها بقصد صلواته من غير وسوسة

شرائط الصلاة كسجود التلاوة وكيفيته ككيفية سجود التلاوة خارج الصلاة ولا يجوز سجود الشكر في الصلاة بخلاف سجود التلاوة فإنه ينبع التلاوة والتلاوة تتعلق بالصلاة •

قال (وهل يؤدي سجود التلاوة والشكر علي الراحلة فيه وجهان) •

سجود الشكر هل يقام علي الرحلة حتي في النهاية وفي وجهين وشبههما بالخلاف في أن صلاة الجنائز هل تقام

ظاهرة فان آخر لم يدركها (والثاني) يدركها لم يسرع الامام في القائمة فقط (والثالث) بان يدرك الركوع في الركعة الاولى (والرابع) بان يدرك شيئا من القيام (والخامس) ان شغله امر دنيوى لم يدرك بالركوع وان منعه عذر او سبب للصلاة كالطهارة أدرك به قال الغزالي في البسيط في الوجه الثالث والرابع هما فيمن لم يحضر أحرام الامام فاما من حضر فقد فاته فضيلة التكبيرة وان أدرك الركعة والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبنا ان السنة لقاصد الجماعة ان يعيش بسكنة سواء خاف فوت تكبيرة الاحرام ام لا وحكاه ابن المنذر عن زيد بن ثابت وانس واحمد وابو ثور واختاره ابن المنذر وحكاه العبدى عن اكثر العلماء وعن ابن مسعود وابن عمر والاسود بن يزيد وعبد الرحمن بن يزيد وهما تاجان واسحق بن راهويه أنهم قالوا اذا خاف فوت تكبيرة الاحرام اسرع دليلنا الحديث السابق * قال المصنف رحمه الله *

(فان حضر والامام لم يحضر فان كان للمسجد امام راتب قريب فالمستحب ان ينفذ اليه ليحضر لان في تقويت الجماعة عليه اقبائا عليه وافسادا لقلوب وان خشي فوات أول الوقت لم ينتظر لان النبي صلى الله عليه وسلم «ذهب ليصالح بن نبى عمرو بن عوف فقدم الناس ايا بكر رضى الله عنه وحضر النبي صلى الله عليه وسلم وهم في الصلاة فلم ينكر عليهم» *

(الشرح) حديث قصة نبى عمرو بن عوف رواه البخارى ومسلم من رواية سهل بن سعد الساعدي قال الشافعى والاصحاب اذا حضرت الجماعة ولم يحضر امام فان لم يكن للمسجد امام راتب قدموا واحدا وصلي بهم وان كان لهم امام راتب فان كان قريبا بشوا اليه من سيعلم خبره ليحضر او ياذن لمن يصلي بهم وان كان بعيدا او لم يوجد في موضعه فان عرفوا من حسن خلقه ان لا يتأذى بتقديم غيره ولا يحصل بسببه فتنة استحب ان يتقدم أحدهم ويصلي بهم للحديث المذكور ولحفظ أول الوقت والاولي ان يتقدم اولاهم بالامامة وأحبهم الي الامام وان خافوا أذاه أو فتنة انتظروه فان طال الانتظار وخافوا فوات الوقت كله صلوا جماعة هكذا ذكر هذه الجملة الشافعى والاصحاب *

(فرع) قال الشافعى والاصحاب وان حضر الامام وبعض المأمومين صلي بهم الامام ولا ينتظر اجتماع الباقي لان الصلاة في أول الوقت مع جماعة قليلة أفضل من فعلها آخر الوقت في جماعة كثيرة *

(فرع) لو جرت عادة الامام تأخير الصلاة عن أول الوقت وفعلها في أثنائه او آخره فهل

على الراحة من حيث ان اقامة السجود على الراحة بالامام يبطل ركنه الاظهر وهو تمكن الجبهة من موضع السجود كما ان اقامة صلاة الجنائز عليها يبطل ركنها الاظهر وهو القيام قال والخلاف فيها كالخلاف في أن القادر على القيام والقعود هل يتنزل مضطجعا موميا ام لا وسجود التلاوة في النافلة للمقامة على الراحة يجوز بلا خلاف تبعا للنافلة كسجود السهو فيها واما خارج الصلاة ففيه الوجهان

الافضل أن ينتظره ايضاً معه ام يصلي في اول الوقت منفرداً في خلاف سبق اوضحه في باب التيسر
في مسائل تعين التيسر قال الله - رحمه الله

زاد ان دخل في صلاة نافذة ثم ادركت جماعة وان لم يختر نوات الجماعة انما اؤلفه ثم دخل في الجماعة
زان شتر فراها قطع النافذة لان الجماعة اقدم.

الشرح: قوله لئلا يسهو عن الامساك على التحصيل الذي ذكره المصنف ومراده
بمراد من نوات الجماعة أن غرت كل من يسلم من الجماعة هكذا صرح به ابو حامد والشيخ
فهر رآه من واذا تعلم ما قبله لم يثبت رسمه.

وان دخل في فرض الوقت ثم اقيمت الجماعة فالافضل ان يطلع ويدخل في الجماعة فان روى الدخول
في الجماعة من غير أن يقطع صلاته ففيه دلالة على ان قال في الاملاء لا يجوز وبطل صلاته لان تحريمه
سبق تحريم الامام فلم يجوز كما لو حصر معه في اول الصلاة فكبر قبله وقال في التديم والجديد يجوز
وهو الاصح لانه لما جاز أن يصلي بعض صلاته منفرداً ثم يصلي اماماً بان يجيء من يأتي به جاز
أن يصلي بعض صلاته منفرداً ثم يصلي مأموماً ومن أصحابنا من قال ان كن قسركم في حال الاتماد
بجوز قولاً واحداً لا يتغير رتيب صلاته بالانابة المسبحة لا فرق لان الشافعي لا يفرق بين
أن يتغير رتيب صلاته بالانابة كالمسبوق بركعة.

(الشرح) قال أصحابنا اذا دخل في فرض الوقت منفرداً ثم أراد الدخول في جماعة استحب
أن يسهو ركعتين ويسلم منها فتكون نافذة ثم يندخ في الجماعة فلم يفعل استحب ان يقطعها ثم يسلمها
في الجماعة هكذا نس عليه الشافعي في المختار زاتق الاصحاب عليه في الطريقين وينكر علي المصنف
كونه قال يقطع الصلاة ولم يقل يسلم من ركعتين كما قال الذهبي والاصحاب وناول كلامه علي
أنه أراد اذا خشي فوت الجماعة لم يتم ركعتين فانه يستحب قطعها قبل ان يسلمها ويسلمها في نوي
الدخول في الجماعة واستمر في العبادة فقد نص الشافعي في مختصر المزني علي انه يكره واتفق الاصحاب
علي كراهته كما نص عليه وفي صحيح طريقان (أحدهما) لا يطلع بطلانها حكمه القوداني وغيره عن أبي بكر
الغاري وهو مذهب مالك وأبي حنيفة (والثاني) وهو الصواب المشهور الذي أطبق عليه الاصحاب

لذلك كوران في سجود التكر ولفظ الكتاب وان كان مطلقاً لكن المراد ما اذا كان خارج الصلاة
ثم الاظهر من الوجهين عند الاثمة انه يجوز ادائها علي الراحة بالانابة وليس في التهذيب والعدة
ذكر لغيره (فان قلت) ذكرتم في صلاة الجنائز ان الاظهر المنع من أدائها علي الراحة فلم كان الاظهر
الجواز هنا ان كان الخلاف كخلاف (قلنا) يجوز ان يفرق بينهما بان صلاة الجنائز تندرج فلا يشق فيها

(١) حديث ابن مسعود انه كان لا يسجد في ص الشافعي والبيهقي من حديثه

وفيه قولان مشهوران (أصحهما) باتفاق الأصحاب يصح وهو نصه في معظم كتبه الجديدة (والثاني) لا يصح نص عليه في الاملاء من كتبه الجديدة ودليها ما ذكره المصنف ويستدل للصحة أيضا بحديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم «ذهب ليصلح بين بني عمرو بن عوف فحضرت الصلاة قبل مجيء النبي صلى الله عليه وسلم فقدموا أبابكر رضى الله عنه ليصلي ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم وهم في الصلاة فقدم فصلي بهم واقتدى به أبو بكر والجماعة» فصار أبو بكر مقتديا في أثناء صلاته واختلف أصحابنا في موضع القولين على أربع طرق مشهورة (أحدها) القولان فيمن دخل في الجماعة بعد ركوعه منفردا قلن دخل قبل ركوعه صحت قولاً واحداً (والثاني) القولان فيمن دخل فيها قبل ركوعه فإن دخل فيها بعده بطلت قولاً واحداً (والثالث) القولان إذا اتفقا في الركعة الأولى أو ثنية فإن اختلفا وكان الإمام في ركعة والمأموم في أخرى متقدمة أو متأخرة بطلت قولاً واحداً (والرابع) وهو الصحيح أن القولين في الأحوال كلها لوجود علتها في كل الأحوال والمذهب صحتها بكل حال وسواء اقتدى بإمام أحرم بعدهم بإمام كان محرماً قبل أحرام هذا المقتدى قال أصحابنا ولو نوى الاقتداء في صلاة باعية بمن يصلي ركعتين فسلم الإمام بعد فراغه مقام المقتدى واقتدى في ركعتيه الباقيتين بأخرفيه القولان ومثله هذا الذي يتأده كثير من الناس يدرك الإمام في صلاة التراويح فيحرم خلفه بالمشاء فإذا سلم الإمام قام المقتدى لأتمام صلاته ثم يحرم الإمام ركعتين أخريين في التراويح فيقتدى به فيها في صحت القولان (أصحهما) الصحة وهكذا لو اقتدى في كل ركعة خفيه الخلاف بالترتيب وأولي بالبطلان فإذا قلنا بالصحة فاختلاف الركعتين للمأموم متابعة الإمام فيقع في موضع قيوده ويقوم في موضع قيامه فإن تمت صلاة الإمام أولاً قام المأموم بعد سلامه لئلا صلاة لا تمسبوق وإن تمت صلاة الإمام أولاً لم يجز له متابعة الإمام في الزيادة بل إن شاء فارقه عند تمامها وتشهد وسلم وتصح صلاته بلا خلاف لأنه فارقه بعذر يتعلق بالصلاة وإن شاء انتظره في التشهد وطول الدعاء حتى يلحقه الإمام ثم يسلم عقبه ولو سلم المأموم قبل الاقتداء لم تحصل عنه الإمام بل إذا سلم الإمام سجدها وسهوه إن كانت تمت صلاته ولا مسجد عند تمامها وإن سها بعد الاقتداء حل عنه الإمام وإن سها الإمام قبل الاقتداء أو بعده لحق المأموم سهوه ويسجد معه ويعيده في آخر صلاته على ألا يظهر كالمسبوق والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف هنا أن القول القديم صحة صلاة هذا المقتدى كما نص عليه في الجديد

تكاليف النزول وأيضا فاحترام الميت يقتضى ذلك وسجدة التلاوة والشكر يكثران ولو كفناه النزول لشق والخلاف فيما إذا كان يقتصر على الأيماء ولو كان في مرقد وآم السجود جاز وأما الماشي فيسجد على الأرض على الظاهر كما سبق في السجود الذي هو من صلب الصلاة *

(حديث) توبان وإني أدرناه عليك بكثرة السجود رواها مسلم واستدل به من قال بمواز التقرب بسجدة فردة وحمله المانع على أن المراد به السجود في الصلاة والله أعلم *

وتابعه علي هذا صاحب المصنف والبيان تفليدا له والذي نقله أصحابنا عن القديم بطلان صلاته ومن نقل ذلك صريح الشيخ أبو حامد وصاحب الحارثي والقاضي أبو الطيب والمحاملي في التجريد والقوراني والمتولي وآخرون وهذا هو الصواب لأن نصه في القديم قال قائل يدخل مع الإمام ويعتد بما بهدي ولستأقول بهذا *

(فرع) هذا الذي ذكره الشافعي هنا من قوله يسلم من ركعتين وتكون نافلة هو الصحيح في المذهب وقد تقدم في صفة الصلاة في فصل النية مسائل من هذا القبيل فيها خلاف وهي مختلفة في الترجيح كما سبق هناك وفي هذا النص واتفاق الأصحاب عليه دليل على اتفاقهم على جواز الخروج من فريضة دخل فيها في أول وقتها لعذر وما إذا خرج منها بلا عذر فإنه يحرم عليه ذلك على المذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وقد سبق بيان المسألة مستقصي في باب التيمم في مسألة الرؤية الماء في أثناء الصلاة وقال المتولي إذا قلنا إن قلب فرضه نفلا لا يتقلب بل تبطل صلاته حرم عليه هنا أن يسلم من ركعتين ليدخل في الجماعة لأن فيه إبطال فرض وهذا الذي قاله المتولي غلط ظاهر يخالف لنص الشافعي والأصحاب جميعهم على استحباب ذلك ووجهه ما ذكرناه أنه يجوز قطع الفرض لعذر وتحصيل الجماعة عذر مهم لأنه إذا جاز قطعه لعذر دينوي وحفظ نفسه فجوازه لمصاحبة الصلاة وليسبب تكييها أولى ثم تعليله بأنه إبطال فرض تعليل فاسد لأن إبطال الفرض حاصل سواء قلنا يتقلب نفلا أم تبطل والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا أن نص الشافعي والأصحاب أنه يستحب أن يسلم من ركعتين ثم يدخل الجماعة وهذا فيما إذا كان قديق من صلاته أكثر من ركعتين فإن كان الباقي دون ذلك استحب أن يتبها ثم يصيها مع الجماعة ومن صرح بهذا الرافعي *

(فرع) هذا الذي سبق هو فيما إذا دخل في فرض الوقت ثم أراد جماعة فاما إذا دخل في فاتته ثم أراد الدخول في جماعة فإن كانت الجماعة تصلي تلك الفاتحة فالجماعة مسنونة لها فهي كفرض الوقت

قال **باب السابع في صلاة التطوع وفيه فصلان**

﴿ الأول في الروائب وهي إحدى عشرة ركعة ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعده وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء والوتر ركعة وركعتان بعدهم أربع ركعات قبل العصر وركعتان بعده وركعتين بعد الظهر فصار سبع عشرة ﴾ *

﴿ اختلف اصطلاح الأصحاب في تطوع الصلاة فمنهم من يفسره بما لم يرد فيه مخصوص نقل وينشئه الإنسان باختياره وهؤلاء قالوا ما عدا الفرائض ثلاثة أقسام (سنة) وهي التي واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مستحبات) وهي التي فعلها أحيانا ولم يواظب عليها (وتطوعات)

﴿ باب صلاة التطوع ﴾

فيما ذكرناه وان كانت الجماعة غير تلك الفائتة لم يجب التسليم من ركعتين ولا قطعها لتحصيل تلك الفائتة جماعة لان الجماعة لا تشرع حينئذ كسابق بيانه في أول الباب ومن صرح بذلك صاحب التمهيد قال لان الجماعة ليست من مصلحة هذه الصلاة ولا يجوز قطع فريضة لمراعاة مصلحة فريضة أخرى وهذا بخلاف ما لو شرع في فاتتة يوم غيم ثم انكشف وخاف فوت الحاضرة فانه يسلم من ركعتين ويشغل بالحاضرة قال المتولي ولو شرع في فريضة في آخر وقتها منفرداً وأمكنه انماها على الوقت منفرداً وحضر قوم يصلونها جماعة وعلم انه لو سلم من ركعتين ودخل معهم وقع بعضها خارج الوقت أو شك في ذلك حرم على السلام من ركعتين لان مراعاة الوقت فرض والجماعة سنة فلا يجوز له ترك الفرض لمراعاة سنة والله أعلم *

(فرع) قال صاحب البيان اذا افتتح جماعة ثم نقلها الى جماعة أخرى بان أحرم خلف جنب أو محدث لم يعلم حاله ثم علم الامام فخرج فتطهر ثم رجع فأحرم بالصلاة فالحق المأموم صلاته بصلاته ثانياً اوجاء آخر فالحق المأموم صلاته بصلاته بعد علمه بمحدث الأول قال اصحابنا يجوز ذلك قولاً واحداً وتكون صلاة المأموم انقلبت جماعة ثم صارت بعد ذلك جماعة وهذا لا خلاف فيه بخلاف من أحرم منفرداً وكذلك اذا أحدث الامام واستخف وجوزنا الاستخلاف فان المأمومين قلوا صلاتهم من جماعة الى جماعة هذا كلام صاحب البيان وذكر الشيخ أبو حامد في التعليق والحاملي وآخرون نحوه *

(فرع) قال الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب والحاملي وغيرهم قلب الفرض الى غيره أربعة أنواع (أحدها) ان يحرم بالظهر ظاناً دخول الوقت فيثنين علمه فيقع نافلة هكذا جزموا به وهو المذهب وفيه خلاف سبق في أول صفة الصلاة (الثاني) يحرم بفريضة ثم ينو قلبها فريضة أخرى او مندورة فتبطل صلاته على المذهب وقيل في انقلابها فلا قولان سبقا (الثالث) يحرم بفريضة ثم ينو قلبها نافلة فتبطل على المذهب وهو المنصوص وحكي هؤلاء المذكورون وغيرهم وجهاً انه يقع نقلاً (الرابع) مسألة الكتاب وهي أن يحرم بفرض منفرداً ثم يريد دخول جماعة فيقتصر على ركعتين نص الشافعي والجمهور على وقوعها نافلة ولورد جماعة فيها الخلاف والمذهب وقوعها نافلة والفرق انه هنا منظور لتحصيل الجماعة قال الماوردي نقل الصلاة الى صلاة أقسام (أحدها) نقل فرض الى فرض فلا يحصل واحداً منها (الثاني) نقل فرض راتب الى نقل راتب كوتر الى سنة الفجر فلا يحصل واحداً منها (الثالث) نقل نقل الى فرض فلا يحصل واحداً منها (الرابع) نقل فرض الى نقل فهذا نوعان نقل حكم كن أحرم بالظهر قبل الزوال جاهلاً فقع نقلاً

وهي التي ذكرنا ومنهم من يرادف بين لفظي النافلة والتطوع ويطلقهما على جميع ما سوى الفرائض وبهذا الاصطلاح ترجم صاحب الكتاب الباب واختلف اصطلاحهم في الروتب أيضاً فمنهم من قال هي النوافل المؤقتة بوقت مخصوص وعد منها التراويح وصلاة العيدين وصلاة الضحى ومنهم من قال هي السنن التابعة للفرائض وبهذا الاصطلاح يتكلم صاحب الكتاب اذا عرفت هذا مقدمة فاعلم ان ما سوى الفرائض من الصلوات قسمان ما تنسب فيه الجماعة كصلاة العيدين والكسوفين

والثاني نفل فيه بان ينوي قلبه نفلا عامدا فيبطل فرضه والصحيح المنصوص انه لا يتقلب نفلا والله أعلم *
 (فرع) لو دخل في جماعة ثم حضرت جماعة أخرى فتوى قطع الاقتداء بالامام الاول ثم فوى متابعة
 الثاني ففي بطلان صلاته بقطع الاقتداء بالخلاف المشهور وسنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى والمذهب انها لا
 تبطل سواء كان لعذر أو لغيره فعلي هذا في صحة الاقتداء الثاني القولان في المسألة التي نحن فيها ذكره
 المتولي وغيره وهو ظاهر والله أعلم *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان حضروا قد اقيمت الصلاة لم يشتغل عنها بنافلة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة» ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه مسلم من رواية أبي هريرة وينكر علي المصنف قوله
 روى بصيغة تريض مع أنه صحيح قال الشافعي والاصحاب اذا اقيمت الصلاة كره لكل من اراد
 الفريضة افتتاح نافلة سواء كانت سنة راتبة لتلك الصلاة أو تحية مسجد أو غيرها لعموم هذا الحديث
 وسواء فرغ المؤذن من اقامة الصلاة ام كان في اثنا منها وسواء علم انه يفرغ من النافلة ويترك احرام الامام
 ام لا لعموم الحديث هذا مذهبنا وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وأبو هريرة وسعيد بن جبير وابن سيرين
 وعروة بن الزبير واحمد واسحق وابو وروحي ابن المنذر عن ابن مسعود انه صلى ركعتي الفجر والامام
 في المكتوبة وقالت طائفة اذا وجد في الفجر ولم يكن صلى منها يخرج الى خارج المسجد فيصليها ثم يدخل
 فيصلي معه الفريضة حكاه ابن المنذر عن مسروق ومكحول والحسن ومجاهد وحامد بن أبي سليمان وقال
 مالك مثله ان لم يخف فوت الركعة فان خافه صلى مع الامام وقال الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وأبو حنيفة
 ان طلع ان يترك صلاة الامام صلاهما في جانب المسجد والا فليحرم معه *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أدركه القيام وخشى أن تفوته القراءة ترك دعاء الاستفتاح واشتغل بالقراءة لانها فرض
 فلا يشتغل عنه بالنفل فان قرأ بعض الفائحة فركع الامام ففيه وجهان (أحدهما) يركع ويترك القراءة لان
 متابعة الامام أكد ولهذا لو أدركه راكم سقط عنه فرض القراءة (والثاني) يلزمه أن يتم الفائحة لا يلزمه
 بعض القراءة فلزمه أتمامها ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال اصحابنا اذا حضر مسبوق فوجد الامام في القراءة وخاف ركوعه قبل فراغه من

والاستسقاء ولها أبواب مفردة مذكورة بعد هذا وما لا تسن فيه الجماعة وينقسم الى الرواتب
 وغيرها وغرض الفصل الاول من الباب الكلام في الرواتب وغرض الثاني الكلام في مراتب
 النوافل وبعض أحكامها: أما الاول فالرواتب ضربان الوتر وغير الوتر اما غير الوتر فقد اختلف الاصحاب في
 عدده قال الا كثرون شر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعده وركعتان

الفاتحة فينبغي أن لا يقول دعاء الافتتاح والتعوذ بل يبادر إلى الفاتحة لما ذكره المصنف وإن غلب على ظنه أنه إذا قل الدعاء والتعوذ وأدركت علم الفاتحة استحب الاتيان بهما فلور كهم الامام وهو في أثناء الفاتحة ثلاثة أوجه (أحدها) يتم الفاتحة (والثاني) يركع ويسقط عنه قراءتها ودليلها ما ذكره المصنف قال البندنيحي هذا الثاني هو نصه في الاملاء قال وهو المذهب (والثالث) وهو الاصح وهو قول الشيخ أبي زيد المروزي وصححه القفال والمعتبرون أنه إن لم يقل شيئا من دعاء الافتتاح والتعوذ ر كهم وسقط عنه بقية الفاتحة وإن قال شيئا من ذلك لزمه أن يقرأ من الفاتحة بقدره لتقصيره بالتشاغل فإن قلنا عليه أعاد الفاتحة فتخلف ليقرأ كان متخلفا بعد فريسي خلف الامام على نظم صلاة نفسه فيتم القراءة ثم يركع ثم يستدل ثم يسجد حتى يلحق الامام ويخدر في التخلف بثلاثة أركان مقصودة ونحسب له ركعة فإن زاد على ثلاثة ففيه خلاف منذ ذكره ان شاء الله تعالى في فصل متابعة الامام فإن خالف ولم يتم الفاتحة بل ر كهم عمداً علماً بطلت صلاته تركه القراءة عمداً وإن قلنا يركع ر كهم مع الامام وسقطت عنه القراءة وحسبت له الركعة فلو اشتغل بأتمام الفاتحة كان متخلفاً للاعترافان سبقه الامام بالركوع وقرأ هذا المسبوق الفاتحة ثم لحقه في الاعتدال لم يكن مدر كاً لركعة لأنه لم يتابعه في معظمها صرح به امام الحرمين والاصحاب وهل تبطل صلاته إذا قلنا بالمذهب ان التخلف بركن واحد لا يبطل الصلاة فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وآخرون (اصحهما) لا يبطل كل في غير المسبوق (والثاني) يبطل لأنه ترك متابعة الامام في اوقات بهر كة فكل كالتخلف بركعتان قلنا تبطل وجب استثنائها وحرم الاستمرار فيها مع العلم بطلانها وإن قلنا لا يبطل قال الامام ينبغي أن لا يركع لان الركوع غير محسوب له ولكن يتابع الامام في الهوى إلى السجود ويصير كأنه أدركه الآن والركعة غير محسوبة له ثم صورة المسألة إذا لم يدرك مع الامام ما يمكنه فيه أتمام الفاتحة فاما إذا أتى بدعاء الافتتاح وتعوذ ثم سبغ أو سكت طويلاً فإنه مقصر بلا خلاف ولا تسقط عنه الفاتحة صرح به الامام *
* قال المصنف رحمه الله *

بعد المغرب وركعتان بعد العشاء لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتان بعد العشاء في بيته وحدثني حفصة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ركعتين خفيفتين حين يطلع الفجر» (١) قال في المدق وهذا ظاهر المذهب ومنهم من قص ركعتي العشاء بحكي هذا عن نصه في

(١) «حديث» ابن عمر صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته قال وحدثني اختي حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين خفيفتين حين يطلع الفجر متفق عليه بزيادة وركعتين بعد الجمعة في بيته *

(وان أدركه وهو راكع كبير للاحرام وهو قائم ثم يكبر للركوع وبركع فان كبير تكبيرة نوى بها الاحرام وتكبيرة الركوع لم تجزئه عن الفرض لانه أشرك في النية بين الفرض والنفل وهل تنعقد له صلاة نفل فيه وجهان (أحدهما) تنعقد كما لو أخرج خمسة دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع (والثاني) لا تنعقد لانه أشرك في النية بين تكبيرة هي شرط وتكبيرة ليست بشرط) (الشرح) اذا أدرك الامام راكعا كبيرا للاحرام قائما ثم يكبر للركوع ويهوى اليه فان وقع بعض تكبيرة الاحرام في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضا بلا خلاف ولا تنعقد نفلا أيضا على الصحيح وفيه وجه سبق بيانه في أول صفة الصلاة وتسبق هناك لان الأشهر من منذهب مالك ان المسبوق اذا أدرك الامام راكعا ووقعت تكبيرة احرامه في حد الركوع انعقدت صلاته فرضا دليلنا القياس على غير المسبوق واذا كبير للاحرام فليس له أن يشتغل بالفتحة بل يهوى للركوع مكبرا لله وكذا لو أدركه قائما فكبر فركع الامام بمجرد تكبيره فلو اقتصر في الحالين على تكبيرة واحدة وآتي بها بكاملها في حار القيام فله أربعة أحوال (أحدها) أن ينوى تكبيرة الاحرام فقط فتصح صلاته فريضة (الثاني) أن ينوى تكبيرة الركوع فلا تنعقد صلاته (الثالث) ينويهما جميعا فلا تنعقد فرضا بلا خلاف وفي انعقادها نفلا ثلاثة أوجه (الصحيح) باتفاق الاصحاب لا تنعقد (والثاني) تنعقد (والثالث) حكمه القاضي ابو الطيب ان كانت التي أحرم بها نافلة انعقد نافلة وان كانت فريضة فلا (الحال الرابع) ان لا ينو واحدة منهما بل يطلق التكبير فالصحيح المنصوص في الام وقطع به الجمهور لا تنعقد (والثاني) تنعقد فرضا لقربة الافتتاح ومال اليه امام الحرمين واما قياس المصنف على من أخرج دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع فراحه انه يقع صدقة تطوع بلا خلاف ولكنه قياس

البويطي وبه قال الخضرى فيما حكمه صاحب النهاية وغيره ومنهم من زاد على العشر ركعتين قبل الظهر مضمومتين الى الركعتين اللتين سبق ذكرهما لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من نابر على اثنتى عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتا في الجنة» (١) أربع ركعات قبل الظهر والباقي كافي حديث ابن عمر رضى الله عنهما ومنهم من راد على

(١) «حديث» عائشة من نابر على اثنتى عشرة ركعة من السنة بنى الله له بيتا في الجنة أربع قبل الظهر والباقي كما في حديث ابن عمر الترمذى والنسائى وابن ماجه من حديث المنيرة بن زياد عن عطاء عنها والمنيرة قال النسائى ليس بالقوى وقال الترمذى غريب ومنيرة قد تكلم فيه بعض اهل العلم من قبل جقطه وقال احمد ضعيف من حديث رقه فهو منكر وقال النسائى هذا خطأ ولم عطاء قال عن عتبسة فهصحف بمائسة يعنى ان المحفوظ حديث عتبسة بن ابي سفيان عن اخته ام حبيبة : وقد اخرجه مسلم والنسائى واكثر من تخريج طريقه الترمذى ايضا وفسره النسائى وابن حبان ولم يفسره مسلم»

ضعيف أو باطل وليس بينهما جامع وعلة معتبرة ولو كان فالفرق أن الأحرام لم تجزء عن الزكاة فثبتت تبرعا وهذا من صدقة التطوع وأما تكبيرة الأحرام فهي ركن لصلاة الفرض ولصلاة النفل ولم تتمحض هذه التكبيرة للأحرام ولم تنعقد فرضا وكذا النفل اذ لا فرق بينهما في اعتبار تكبيرة الأحرام والله أعلم • قال المصنف رحمه الله •

﴿ وان أدرك معه مقدار الركوع الحائز فقد أدرك الركعة وان لم يدرك ذلك لم يدرك الركعة لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليضف إليها أخرى ومن لم يدرك الركوع فليتم الظهر أربعا » •

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث بهذا اللفظ غريب ورواه الدارقطني باسناد ضعيف ولفظه « من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى فان أدركهم جلا ماصلى الظهر أربعا » قال الشافعي والأصحاب اذا أدرك مسبقا امام رأكها وكبر وهو قائم ثم ركع فان وصل المأموم الى حد الركوع المجزئ وهو أن تبلغ راحته ركبته قبل ان يرفع الامام عن حد الركوع المجزئ فقد أدرك الركعة وحسبت له قال صاحب البيان ويشترط ان يطمئن المأموم في الركوع قبل ارتفاع الامام عن حد الركوع المجزئ وأطلق جمهور الأصحاب المسألة ولم يتعرضوا للطمانينة ولا بد من اشتراطها كما ذكره صاحب البيان قل الرافعي قال أصحابنا ولا يضر ارتفاع الامام عن أكمل الركوع اذا لم يرتفع عن القدر المجزئ وهذا الذي ذكرناه من ادراك الركعة بادراك الركوع هو الصواب الذي نص عليه الشافعي وقاله جماهير الأصحاب وجماهير العلماء ونظايرت به الأحاديث واطبق عليه الناس وفيه وجه ضعيف مزيف أنه لا يدرك الركعة بذلك حكاية صاحب التمهيد عن امام الأئمة محمد بن اسحق ابن خزيمة من أكبر أصحابنا الفقهاء المحدثين وحكاية الرافعي عنه وعن أبي بكر الصبغي من أصحابنا وهو بكسر الصاد المهملة واسكن الباء الموحدة وبالعين المعجمة قال صاحب التمهيد هذا ليس بصحيح لان أهل الأعصار اتفقوا على الادراك به بخلاف من يعدم لا يستد به فاذا قلنا بالمنهوب وهو أنه يدرك كما فتى هل بلغ حد الركوع المجزئ واطمان قبل ارتفاع الامام عنه أم بعده فطريقان (أحدهما) وهو المذهب وبه قطع الجمهور في الطريقتين ونص عليه الشافعي في الام لا يكون مدركا للركعة لان الاصل عدم الادراك ولان الحكم بالاعتداد بالركعة بادراك الركوع رخصة فلا يصار اليه الا بيقين والثاني فيه وجهان حكاه امام الحرمين وجعلهما الغزالي قولين والصواب وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) يكون مدركا لان

هذا العدد أربع ركعات قبل العصر لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال (١) « رحم الله من رأى صلى

(١) « حديث » رحم الله من رأى صلى قبل العصر اربعا ابو داود والترمذي وحسنه وابن حبان ومصححه وكذا شيخه ابن خزيمة من حديث ابن عمر وفيه محمد بن مهران وفيه مقال لكن وثقه ابن حبان وابن عدي •

الاصل عدم ارتقاء الامام والله اعلم وهذا الذي ذكرناه من ادراك المأموم الركعة بادراك ركوع الامام هو فيما اذا كان الركوع محسوباً للامام فان لم يكن محسوباً بالبيان كان الامام محدثاً أو قدسها وقام الى الخامسة فادركه المسبوق في ركوعها أو نسي تسبيح الركوع واعتدل ثم عاد اليه ظاناً بجوازه فادركه فيه لم يكن مدركا للركعة على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور لان القيام والقراءة انما يسقطان عن المسبوق لان الامام يحملها عنه وهذا الامام غير حامل لان الركوع في الصورة المذكورة غير محسوب له وفيه وجه انه يكون مدركا وهو ضعيف وسنوضحه ان شاء الله تعالى في باب صفة الاثمة في مسألة الصلاة خلف المحدث *

(فرع) اذا أدرك المسبوق الامام بعد فوات الحد المجزى من الركوع فلا خلاف انه لا يكون مدركا للركعة لكن يجب عليه متابعة الامام فيما أدركه وان لم يحسب له فان أدركه في التشهد الاخير لزمه ان يجلس معه وهل يسن له التشهد معه فيه وجهان مشهوران حكاهما الخراسانيون والشيخ أبو حامد وابن الصباغ وصاحب البيان وآخرون من العراقيين (الصحيح) المنصوص انه يسن متابعة الامام (والثاني) لا يسن لانه ليس موضعه في حقه قال أصحابنا ولا يجب التشهد على هذا المسبوق بلا خلاف بخلاف القعود فيه فانه واجب عليه بلا خلاف لان متابعة الامام انما تجب في الافعال وكذا في الاقوال المحسوبة للامام ولا يجب في الاقوال التي لا تحسب له لانه لا يحمل تركها بصورة المتابعة بخلاف الافعال ومي أدركه في ركوع أو بعده لا يأتي بدعاء الافتتاح لا في الحال ولا فيما بعده حتى لو أدركه في آخر التشهد فاحرم وجلس قبل الامام عقب جلوسه فقام الى تدارك ما عليه لم يأت بدعاء الافتتاح لقوات محله وان سلم قبل جلوسه آتياً به وقد سبقت المسألة موضحة في أوائل صفة الصلاة *

(فرع) ذكرنا اذا لم يدرك المسبوق الركوع لا تحسب له الركعة عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال زفر تحسب ان أدركه في الاعتدال * قال المصنف رحمه الله *

(وان كان الامام قد ركع ونسي تسبيح الركوع فرجع الى الركوع ليسبح فادركه المأموم في هذا الركوع فقد قال أبو علي الطبري يحتمل أن يكون مدركا للركعة كما لو قام الى خامسة فادركه مأموم فيها والمنصوص في الام أنه لا يكون مدركا لان ذلك غير محسوب للامام ويخالف الخامسة لان هناك قد آتى بها للمأموم وههنا لم يأت بما فاتته مع الامام) *

قبل العصر اربعا) وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كن يصلي قبل العصر اربعا يفصل بين كل ركعتين بالتسليم» (١) منهم من زاد على هذا العدد ركعتين اخريين بعد الظهر

(١) «حديث» على كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر اربعا يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين الحديث تقدم في كيفية الصلاة *

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله اذا نسي الامام تسبيح الركوع فاعتدل ثم تذكره لم يجز له ان يعود الى الركوع ليسبح لان التسبيح سنة فلا يجوز أن يرجع من الاعتدال الواجب اليه فان عاد اليه علما بتحريمه بطلت صلاته ولا يصح اقتداء أحد به وان عاد اليه جاهلا بتحريمه لم تبطل صلاته لانه معذور ولكن هذا الركوع لغو غير محسوب من صلاته فان اقتدى به مسبوق والحالة هذه وهو في الركوع الذي هو لغو والمسبوق جاهل بالحال صح اقتداؤه وهل تحسب له هذه الركعة باذراك هذا الركوع فيه وجهان (الصحيح) باتفاق الاصحاب وهو المنصوص في الامام انها لا تحسب لان الركوع لغو في حق الامام وكذا في حق المأموم ولان الامام ليس في الركوع وانما هو في الاعتدال حكما والمدرئ في الاعتدال لا تحسب له الركعة (الثاني) تحسب * واحتجوا له بالقياس على من أدرك الامام في خامسة قام اليها جاهلا وأدرك معه القيام وقرأ الفاتحة فان هذه الركعة تحسب للمسبوق وان كانت غير محسوبة للامام وهذا الوجه غلط وقياسه على الخامسة باطل لانه ليس نظير مسألتنا لانه في الخامسة أدركها بكاملها ولم يحمل الامام عنه شيئا وفي مسألتنا لم يدرك القيام والقراءة ولا الركوع المحسوب للامام فلا يصح القياس وانما نظيره أن يدركه في ركوع الخامسة وحينئذ لا يحسب له الركعة على المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور في الطريقتين وحكى امام الحرمين عن الشيخ أبي علي السنجي بكسر السين المهمة واسكان النون وبالجم - وجها ضعيفا جدا أنه يكون مدركا للركعة وذكر وجها بعيدا مزينا أنه اذا أدرك مع الامام جميع الخامسة وهما جاهلان باتها الخامسة وقرأ الفاتحة لا يكون مدركا للركعة ولكن صلاته منعقدة وهو خلاف المذهب بل الصواب المشهور أنه مدركا للركعة والحالة هذه ولو أدرك مع جميع ثالثين الجمعة قام اليها ساهيا فان قلنا في غير الجمعة لا تحسب له الركعة لم تحسب هنا ركعتين الجمعة ولا من الظهر وان قلنا تحسب فهنا وجهان بناء على القولين فيما لو بان امام الجمعة محدثا واختار ابن الحداد هنا أنه لا تحسب له الركعة اما اذا كان الامام محدثا فحكم اذراك الثالث بوق له في ركوعه حكم اذراكه في ركوع الخامسة فالصحيح أنه لا تحسب له الركعة اما اذا كان الامام متطهرا

لما روي عن أم حبيبة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (١) لا من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمة الله على النار، فهذه خمسة أوجه للاصحاب وليس الخلاف في امل الاستحباب وانما الخلاف في ان المؤكد الزايب ماذا وان شمل الاستحباب الكل ولهذا قال صاحب المذهب وجماعة ادنى السكال عشر ركعات وهو الوجه الاول واتم السكال ثمان عشرة ركعة وهو الوجه الاخير * وعند أبي حنيفة السنة ركعتان قبل الصبح وأربع قبل الظهر وركعتان بعد * وأربع قبل العصر وفي رواية ركعتان: وركعتان بعد المغرب وأربع قبل العشاء وأربع بعده

(١) حديث : أم حبيبة من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمة الله على النار اصحاب السنن من حديثها وله طرق عند النسائي كما تقدم *

فأدركه مسبوق في الركوع فاقضى به ثم أحدث الإمام في السجود فان المسبوق يكون مدر كالتلك الركعة بلا خلاف لانه أدرك ركوعا محسوبا للإمام ذكره البغوي وغيره وهو ظاهر أما إذا قام الإمام الى خامسة جاهلا فاقضى به مسبوق عالما ، أنها خامسة فالصحيح المشهور الذي قطع به الاصحاب في معظم الطرق أنه لا تعتد صلاته لانه دخل في ركعة يعلم أنها لغوي وحكي البغوي عن الثقال ان صلاته تعتد جماعة لان الإمام في صلاة ولكن لا يتابع في الأفعال بل بمجرد إحرامه يقعد ينتظر الإمام لان التشهد محسوب للإمام قال البغوي وعلى هذا لو نسي الإمام سجدة من الركعة الاولى فاقضى به مسبوق في قيام الثانية مع علمه بحاله ففي انعقادها هذا الخلاف : الصحيح لا تعتد والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أدركه ساجداً كبر للاحرام ثم يسجد من غير تكبير ومن أصحابنا من قال يكبر كما يكبر للركوع والمذهب الاول لانه لم يدرك محل التكبير من السجود وبخالف ما إذا أدركه راكعاً فان هذا موضع ركوعه الا ترى أنه يميزه عن فرضه فصار كالمفرد ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا إذا أدركه ساجداً او في التشهد كبر للاحرام قائماً ويجب أن يكمل حروف تكبيرة الاحرام قائماً كما سبق بيانه قريباً وفي صفة الصلاة فإذا كبر للاحرام لزمه أن ينتقل إلى الركن الذي فيه الإمام وهل يكبر للانتقال فيه أو جهان اللذان ذكرهما المصنف أحدهما باتفاق الاصحاب لا يكبر لما ذكره المصنف ثم يكبر بعد ذلك إذا انتقل مع الإمام من السجود او غيره موافقة للإمام وان لم يكن محسوباً لهذا المسبوق وإذا قام للمسبوق بعد سلام الإمام الى تدارك ما عليه فان كان الجلوس الذي قام منه موضع جلوس هذا المسبوق بان أدركه في ثالثة رباعية أو ثمانية المغرب قام مكبراً وان لم يكن موضع جلوسه بان أدركه في الاخيرة أو ثمانية رباعية ففيه ثلاثة أوجه (الصحيح) المشهور المنصوص أنه يقوم بلا تكبير لانه ليس موضع تكبير له وقد كبر في ارتفاعه عن السجود مع الإمام

وان شاء صلي ركعتين وكل أربع من ذلك فهي بتسليمة واحدة وفي استجاب ركعتين قبل المغرب وجهان لأصحابنا منهم من قال باستجابهما وان لم يكونا من الرواتب المؤكدة لما روى عن انس رضي الله عنه قال «صليت الركعتين قبل المغرب علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيل له رأيتكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم فلم يأمرنا ولم ينهنا» (١) وروى عبد الله

(١) حديث : انس صليت الركعتين قبل المغرب علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له رأيتكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رأينا فلم يأمرنا ولم ينهنا ابو داود بهذا والقائل له رأيت المختار بن قفل ورواه مسلم لم نحوه والبخاري من طريق عمرو بن عامر عن انس لقد رأيت كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتدرون السواري عند المغرب حتى يخرج النبي ﷺ زاد التسائي وهم يصلون *

وهو الانتقال في حقه وليس هو الآن متابع للامام فلا يكبر (والثاني) يكبر لانه انتقال وهذا الوجه
حكمه امام الحرمين والغزالي عن الشيخ أبي حامد والذي في تعليق أبي حامد انه لا يكبر فلعلمهم روجه
عنه في غير تعليقه (والثالث) ذكره القاضي أبو الطيب وجزم به أنه يقوم من أدرك التشهد الاخير فلا
يكبر ويقوم من أدرك معه ركة بتكبير لان القيام من ركة له تكبير وهذا ضعيف والله أعلم وإذا لم يكن
موضع جلوس المسبوق لم يجز له المكث بعد سلام الامام فان مكث بطلت صلاته لانه زاد قياما وان
كان موضع جلوسه جاز المكث ولا تبطل صلاته لان تطويل التشهد الاول جائز وان كان الاول تخفيفه
والسنة للمسبوق أن يقوم بعد تسليتي الامام لان الثانية محسوبة من الصلاة هكذا صرح به القاضي
حسين والمتولي والبعوي وآخرون ويجوز أن يقوم بعد تمام الاول فان قام قبل تمامها بطلت صلاته ان
تعمد القيام ولم ينو المفارقة وقد سبق بيان هذه المسألة مبسطة في فصل صفة الصلاة في
فصل السلام والله أعلم *

(فرع) لو أدرك المسبوق الامام في السجدة الاولى من ركة فسجدا معه ثم أحدث الامام
وانصرف فهل يسجد المسبوق السجدة الثانية فيه وجهان حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه في آخر
باب سجود السهو (أحدهما) يلزمه أن يسجد لانه ألزم ذلك بمتابعة الامام وبهذا قال أبو علي بن أبي
هريرة (وأصحهما) وبه قال جمهور أصحابنا لا يسجد لان هذه السجدة غير محسوبة له وانما كان يأتي بها
متابعة للامام وقد زالت المتابعة * قال المصنف رحمه الله *

(وان أدركه في آخر الصلاة كبر للاحرام وقعد وحصلت له فضيلة الجماعة) *

(الشرح) قد قلنا قريبا أنه اذا أدركه في التشهد الاخير كبر للاحرام قائما وقعد وتشهد
معه ولا يكبر للعود على الصحيح والتشديد سنة وليس بواجب على هذا المسبوق بلا خلاف فسبق
بيان قريبا وقد قلنا هناك وجها أنه لا يسن وليس بشيء ولا يقرأ دعاء الافتتاح في الحال ولا بعد
القيام وسبق دليل الجمع وتحصل له فضيلة الجماعة لكن دون فضيلة من أدركها من أولها هذا هو
المذهب الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور من أصحابنا العراقيين والحراسانيين وجزم الغزالي به
لا يكون مدركا للجماعة الا اذا أدرك ركوع الركعة الاخرة والمشهور الاول لانه لا خلاف بان صلاته
تتعد ولو لم تحصل له الجماعة لكان ينبغي أن لا تتعد (فان قيل) لم يدرك قدر ما يحسب له (قلنا) هذا

المزني رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا
قبل المغرب ركعتين ثم قال في الثالثة لمن شاء» (١) كراهية ان يتخذها الناس سنة وبهذا الوجه قل

(١) حديث : عبد الله بن مغفل صلوا قبل المغرب ركعتين قال في الثالثة لمن شاء البخاري وابوداود
واحمد وابن حبان واتفقوا عليه بلفظ بين كل اذانين صلاة وفي رواية ضعيفة لليهقي بين كل اذانين
صلاة ما خلا المغرب *

غلط بل تكبيرة الاحرام أدركها معه وهي محسوبة له والله أعلم *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أدرك منه الركعة الأخيرة كان ذلك أول صلاته لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال « ما أدركت فهو أول صلاتك » وعن ابن عمر أنه قال « يكبر فاذا سلم الامام قام الي ما بقى من صلاته فان كان ذلك في صلاة فيها قنوت نقنت مع الامام أعاد القنوت في آخر صلاته لان ما فعله مع الامام فعله للمتابعة فاذا بلغ موضعه أعاده كما اذا تشهد مع الامام ثم قام الي ما بقى فانه يعيد التشهد » *

﴿ الشرح ﴾ مذهبنا أن ما أدركه المسبوق فهو أول صلاته وما يتداركه بعد سلام الامام آخر صلاته فيعيد فيه القنوت قال الشافعي فان أدرك أول ركعتين من رباعية ثم قام للتدارك يقرأ السورة في الآخرين وقيل هذا تفريع على قوله تسن السورة في جميع الركعات ولا تختص بالاولتين اما اذا خصصنا فلا يقرأ السورة والاصح أنه تفريع على القولين جميعا لثلاث صلوات من السورة وقد تقدمت هذه المسألة في صفة الصلاة وتقدم هناك أيضا أنه لو أدرك ركعتين من العشاء لا يسن الجهر فيما يتداركه على المذهب لانه آخر صلاته وقيل في الجهر قولان لثلاث صلوات من جهر واوضحت المسألة هناك ولو أدرك ركعة من المغرب قام بعد سلام الامام ويصلي ركعة ثم يتشهد ثم ثالثة ويتشهد *

(فرع) تذكرنا أن مذهبنا أن ما أدركه المسبوق أول صلاته وما يتداركه آخرها وبه قال سعيد ابن المسيب والحسن البصري وعطاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول والزهري والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز واسحق حاكمهم ابن المنذر قال وبه أقول قال وروى عن عمر وعلي وابن الدرداء ولا يثبت عنهم وهو رواية عن مالك وبه قال داود وقال ابو حنيفة ومالك والثوري واحمد ما أدركه آخر صلاته وما يتداركه أول صلاته وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر ومجاهد وابن سيرين * واحتج لهم بقوله صلى الله عليه وسلم « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا » رواه البخاري ومسلم واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا » رواه البخاري ومسلم من طرق كثيرة قال البيهقي الذين رووا

ابو اسحق الطوسي وكذلك ابو زكريا السكري قيل إنه ذكره في شرح الغنية لابن سريج ومنهم من قال لا يستحبان لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عنها فقال « ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصليهما » (١) وعن عمر رضي الله عنه « انه كان يضرب عليهما » وبهذا قال ابو حنيفة * واما لفظ الكتاب فقد ذكر من الوجة الحسة وجهين وهما الاول والرابع لكنه ضم اليها اقل الوتر وهو ركعة فصارت على الوجة الاول احدى عشرة وعلى الوجة الثاني سبع عشرة وهي عدد الفرائض وهكذا عد ابن القاص الرواتب في المفتاح لكنه حسب الوتر ثلاث

(١) حديث : ابن عمر ما رأيت أحدا يصلي قبل المغرب ركعتين على عهد رسول الله ﷺ

ابو داود والبيهقي من حديث طاوس عن ابن عمر نحوه *

فأتموا أكثر واحفظوا أئمة لابي هريرة الذي هو راوي الحديث منهم أولي قال الشيخ ابو حامد والماوردي
وأما الشيء لا يكون الا بعد تقدم اوله وبقية آخره وروى البيهقي مثل مذهبتنا عن عمر بن الخطاب وعلي
وأبي الدرداء وابن المسيب وحسن وعطاء وابن سيرين وأبي قلابه رضي الله عنهم قال أصحابنا
ولانه لو أدرك ركعة من المغرب فقام لتدارك يصلي ركعة ثم يجلس ويتشهد ثم يقوم الي الثالثة وهذا
متفق عليه عندنا وعند الخفية وعن قتل الاتفاق عليه الشيخ ابو حامد والبخاري وهو دليل ظاهر
لناله لو كان الذي فاته أول صلاته لم يجلس عقب ركعة : قال أصحابنا فاما روايتنا فمما أجابها
من وجهين (أحدهما) أن رواية فأتوا أكثر وأحفظ (والثاني) أن القضاء محمول على الفعل لا القضاء
المعروف في الاصطلاح لان هذا اصطلاح متأخر الفقهاء والعرب تطلق القضاء بمعنى الفعل قال الله تعالى
(فإذا قضيتُم مناسككم) (فإذا قضيت الصلاة) قال الشيخ ابو حامد والمراد وما فاتكم من
صلاتكم اتم لا من صلاة الامام والذي فات للمأموم من صلاة نفسه إنما هو آخرها والله اعلم
قال المصنف رحمه الله :

﴿ وان حضر وقد فرغ الامام من الصلاة فان كان المسجد له امام راتب كره أن يستأنف فيه
جماعة لانه ربما اعتقد انه قصد الكياد والافساد وان كان المسجد في سوق او امر الناس لم يكره
أن يستأنف الجماعة لانه لا يحتمل الامر فيه علي الكياد وان حضر ولم يجد إلا من صلى استحب لبعض
من حضر أن يصلي معه لتحصل له الجماعة والدليل عليه ما روى ابو سعيد الخدري أن رجلا جاء
وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يتصدق علي هذا فقام رجل فصلى معه ﴾

ركعات ولم يحسب قبل الظهر الا ركعتين وقوله وركعتين بعد العشاء مع بالواو والوجه الذي اختاره الخضرى
وقوله والوتر ركعة بالخاء والميم لما سيأتي والله اعلم

قال ﴿ اما الوتر فسنن ﴾ (وعده من الواحد الي احدى عشرة بالا وتار وفي جواز الزيادة عليه تردد
لانه لم ينقل واذا زاد على الواحدة فتشهد تشهدين في الاخيرتين علي وجهي تشهد او احدى في الاخرة علي
الوجه الثاني وهما منقولان والكلام في الاولى والاظهر ان ثلاثة منفصلة افضل من ثلاثة موصولة وان
ثلاثة موصولة افضل من ركعة فرده ﴿ قد سبق من نظم الكتاب ما يعرف كون الوتر سنة وهو ادراج
في الرواتب وعد الرواتب باسمها من صلاة التطوع والغرض من التنصيص علي كونه سنة ههنا للتدرج
الي بيان احكامه والتعرض للمذهب ابي حنيفة حيث قال وهو واجب قال الكرخي وروى عنه انه
فرض : لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (١) « الوتر حق مسنون فمن أحب ان يوتر بثلاث

(١) حديث : الوتر حق مسنون فمن أحب ان يوتر بثلاث فليفل لم أر هذه اللفظة فيه واما
فيه حق واجب كما هو عند الدارقطني من رواية ابي ايوب واقرب ما يوجد في هذا رواه النسائي
والترمذي من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال ليس الوتر بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه سنة سننها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصححه الحاكم

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وروينا في سنن البيهقي ان هذا الرجل الذي قام فصلي معه هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه (وقوله) صلى الله عليه وسلم «من يتصدق علي هذا» فيه تسمية مثل هذا صدقة وهو موافق لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح «كل معروف صدقة» رواه البخاري من رواية جابر ومسلم من رواية حذيفة وفيه استحباب إعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وإن كانت الثانية أقل من الاولى وأنه تستحب الشفاعة الي من يصلي مع الحاضر وأن للمسجد المطروق لا يكره فيه جماعة بعد جماعة وان الجماعة تحصل بإمام ومأموم : أما حكم المسألة فقال أصحابنا إن كان للمسجد امام راتب وليس هو مطروقا كره لغيره إقامة الجماعة فيه ابتداء قبل قوات محي امامه ولو صلى الامام كره أيضا إقامة جماعة أخرى فيه بغير اذنه هذا هو الصحيح المشهور ويقطع الجمهور وحكي الراجح وجه أنه لا يكره ذكره في باب الاذان وهو شاذ ضعيف وإن كان للمسجد مطروقا أو غير مطروق وليس له امام راتب لم تكره إقامة الجماعة الثانية فيه لما ذكره المصنف اما اذا حضر واحد بعد صلاة الجماعة فيستحب لبعض الحاضرين الذين صلوا ان يصلي معه لتحصل له الجماعة ويستحب أن يتفح لمن له عذر في عدم الصلاة معه الي غيره ليصلي معه للحديث والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في إقامة الجماعة في مسجد اقيمت فيه جماعة قبلها : أما اذا لم يكن له امام راتب فلا كراهة في الجماعة الثانية والثالثة وأكثر بالاجماع : وأما اذا كان له امام راتب وليس المسجد مطروقا فذهبنا كراهة الجماعة الثانية بغير اذنه وبه قال عثمان بن عفان والاوزاعي ومالك والليث والثوري وأبو حنيفة وقال أحمد واسحق وداود وابن المنذر لا يكره *

* قال المصنف رحمه الله *

(ومن صلى منفرداً ثم أدرك جماعة يصلون استحبه له أن يصلي معهم وحكي ابو اسحق عن بعض أصحابنا أنه قال إن كان صبحاً أو عصرأ لم يستحب لانه منهي عن الصلاة بعدهما والمذهب الاول لما روى يزيد بن الاسود العامري «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الغداة في مسجد الحيف فرأى في آخر القوم رجلين لم يصليا معه فقال ما منعكما أن تصليا معنا قالوا يا رسول الله قد صلينا

فليفعل» وروى انه قال «حق وليس بواجب» (١) ثم في الفصل ثلاث مسائل (احداها) يجوز أن يوتر بواحدة

(١) قوله : وروى الوتر حق وليس بواجب رواه ابن المنذر فيما حكاه محد الدين بن تيمية وفي الدارقطني عن أبي ايوب الوتر حق واجب فمن شاء فليوتر بثلاث ورجاله ثقات وهو عند أبي داود أيضا وقال البيهقي الاصح وقفه على أبي ايوب وأعله ابن الجوزي بمحمد بن حسان فضمنه وأخطأ قاه ثقة وفي صحيح الحاكم عن عبادة بن الصامت قال الوتر حسن جميل عمل به النبي ﷺ ومن بعده وليس بواجب ورواته ثقات قاله البيهقي *

في رحالنا قال فلا تفعلوا اذا صليتم في رحالكما ثم اتينا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة فان صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فنية وجهاً (أحدهما) يعيد للخبر (والثاني) لا يعيد لانه قلحاز فضيلة الجماعة واذا صلى ثم أعاد مع الجماعة فالفرض هو الاول في قوله الجديد للخبر ولانه أسقط الفرض بالاول فوجب أن تكون الثانية نفلا وقال في القديم بحسب الله ايتهما شاء وليس بتيء»

(الشرح) حديث يزيد رواه أبو داود والترمذي . قال حديث حسن صحيح وقوله صلاة الغداة دليل على أنه لا بأس بتسمية الصبح غداة وقد كثر ذلك من استعمال الصحابة في الصحيحين وغيرها وقد أوضحت ذلك ونهت عليه في مواضع من شرح صحيح مسلم وقد سبق في المذهب في باب مواقيت الصلاة بيان المسألة واضحا والرحال المنازل من مدار أو وبر وشعر وغير ذلك أما حكم المسألة فاذا صلى الانسان الفريضة منفردا ثم أدرك جماعة يصلونها في الوقت استحباب له أن يعيدها معهم وفي وجه شاذ يعيد الظهر والعصر فقط ولا يعيد الصبح والعصر لان الثانية نافلة والثالثة بعدها مكروهة ولا المغرب لانه لو أعادها لصارت شفعاهكذا علوه وينبغي أن تعلل بأنها يفوت وقتها فربما على الجديد وهذا الوجه غلط وان كان مشهوراً عند الخراسانيين وحكى وجه ثالث يعيد الظهر والعصر والمغرب وهو ضعيف أيضا اما اذا صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فنية أربعة أوجه (الصحيح) منها عند جماهير الاصحاب يستحب اعادتها الحديث المذكور والحديث السابق في المسألة قبلها من تصدق على هذا وغير ذلك من الاحاديث الصحيحة (والثاني) لا يستحب لحصول الجماعة قالوا فعلى هذا تكره اعادة الصبح والعصر لما ذكرناه ولا يكره غيرهما (والثالث) يستحب اعادة ما سوى الصبح والعصر والرابع ان كلن في الجماعة الثانية زيادة فضيلة لكون الامام أعلم أو أروع أو الحم أكثر أو المسكن أشرف استحب الاعادة والافلا والمذهب استحباب الاعادة مطلقا ومن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد ونقل انه ظاهر نصه في الجديد والقديم ومحمده أيضا القاضي أبو الطيب والبندنيحي والماوردي والحاملي وابن الصباغ والبقوي وخلائق كثيرون لا يبحسون

وثلاث وخمس وسبع وتسع وأحدى عشرة اما الواحد والثلاث والخمس فلما روى عن أبي أيوب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من أحب أن يوتر بخمس فليقل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليقل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليقل» (١) واما السبع فلما روى عن أبي امامة أن النبي صلى الله

(١) حديث : أبي أيوب من أحب أن يوتر بخمس فليقل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليقل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليقل أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم من طريق أبي أيوب وله الفاظ ومصحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في اللال والبيهقي وغير واحد وقفه وهو الصواب »

وقوله الرافعي عن الجمهور وإذا استحبنا الاعادة لمن صلى منفرداً أو في جماعة فأعاد ففي فرضه قولان ووجهان (الصحيح) من القوانين وهو الجديد فرضه الأولي اسقوط المأطاب بها وقوله صلى الله عليه وسلم «فإنها لكما نافلة» يعني الثانية وفي صحيح مسلم عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الأئمة الذين يؤخرون الصلاة قال «صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة» رواه مسلم من طرق والقول الثاني وهو القديم أن فرضه أحدهما لا يعينها ويحتسب الله بما شاء منهما وعبر بعض أصحابنا عن هذا القول بأن الفرض أكملها واحداً الوجهين كلاهما فرض حكام الخراسانيون وهو مذهب الأوزاعي ووجهه أن كلا منهما مأمور بها والأولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضاً وهذا كما قال أصحابنا في صلاة الجنائز إذا صلها طائفة سقط الخرج عن الباقيين فلوصلت طائفة أخرى وقعت الثانية فرضاً أيضاً وتكون الأولى مسقطه للخرج عن الباقيين لا مانعة من وقوع فعلها فرضاً وهكذا الحكم في جميع فروض الكفايات وقد سبق بيان هذا في مقدمة هذا الشرح (والوجه الثاني) الفرض أكملها وأما كيفية النية في المرة الثانية فإن قلنا بغير الجديد نوى بالثانية الفريضة أيضاً وإن قلنا بالجديد فوجهان (أصحهما) عند الأصحاب وبه قال الأكثرون ينوي بها الفرض أيضاً قالوا ولا يمتنع أن ينوي الفرض وإن كانت نفلاً هكذا صححه الأكثرون ونقل الرافعي تصحيحه عن

عليه وآله وسلم «كان يوتر بسبع ركعات» (١) وأما التسع والأحدى عشرة فلما روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة» (٢) وأما الأيتار ثلاث عشرة فقد حكى في النهاية تردداً في ثبوت النقل فيه والمذكور في الكتاب أن غاية ما نقل إحدى عشرة وهو الذي ذكره الشيخ أبو حامد والقاضي ابن كج ومن تابعهما قالوا أكثر الوتر إحدى عشرة وذكر صاحب التهذيب وآخرون أن الغاية ثلاث عشرة ركعة ورووا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت «لم يكن يوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأكثر من ثلاث عشرة» (٣) وعن أم سلمة

(١) حديث . أبي امامة أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بسبع ركعات أحمد والطبراني من حديث أبي غالب عن أبي امامة أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بتسع ركعات فلما بدن وكثر لجه أوتر بسبع وصلى ركعتين وهو جالس يقرأ فيها إذا زلزلت وقل يا أيها الكافرون: وروى الدارقطني عنه قلت يا رسول الله بكم أوتر قال بواحدة قلت أني أطيق أكثر قال بثلاث ثم قال بخمس ثم قال بسبع (٢) حديث : أبي هريرة أوتر بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة الدارقطني وابن حبان والحاكم بزيادة أوتروا بثلاث ولا تشبهوا بصلاة المغرب ورجالهم ثقات ولا يضره وقف من أوقفه (٣) حديث : عائشة لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بأكثر من ثلاث عشرة أبو داود بلفظ كان يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث ولم يكن يوتر بأكثر من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة .

الاكثرين (والثاني) ينوي الظهر او العصر مثلاً ولا يتعرض لفرض وهذا هو الذي اختاره امام الحرمين وهو المختار الذي تقتضيه القواعد والادلة فلي هذا ان كانت الصلاة مغرباً فوجهاً حكاهما الخراسانيون (الصحيح) منها أنه يعيدها كالمرة الاولى (والثاني) يستحب اذا سلم الامام أن يقوم بلاسلام فيأتي بركة أخرى ثم يسلم لتصير هذه الصلاة مع التي قبلها وتراً كما إذا صلى المغرب وقرأ وهذا الوجه غلط صريح ولولا خوف الاعتراض به لما حكته والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك قد ذكرنا أن الصحيح عند أصحابنا استحباب إعادة جميع الصلوات في جماعة سواء صلى الاولى جماعة أم منفرداً وهو قول سعيد بن المسيب وابن جبير والزهري ومثله عن علي بن أبي طالب وحذيفة وأنس رضي الله عنهم ولكنهم قالوا في المغرب يضيف إليها أخرى وبه قال أحمد وعندنا لا يضيف وقال ابن مسعود ومالك والاوزاعي واشوري يعيد الجميع الا المغرب لثلاث تصير شفعاً وقال الحسن البصري يعيد الجميع الا الصبح والعصر وقال ابو حنيفة يعيد الظهر والعشاء فقط وقال النخعي يعيدها كلها الا الصبح والمغرب وهذه المذاهب ضعيفة تخالفها الاحاديث: ودليلاً عموم الاحاديث الصحيحة السابقة والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿يستحب للامام أن يأمر من خلفه بتسوية الصفوف لما روى عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اعتدلوا في صفوفكم وتراصوا فإني أراكم من وراء ظهري قال أنس فلفقد رأيت أحداً يلصق منكبيه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه﴾

﴿الشرح﴾ حديث أنس صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما بلفظه للبخاري ومعناه لمسلم مختصراً وقوله صلى الله عليه وسلم وتراصوا هو بتشديد الصاد قال الخطابي وغيره معناه تضاموا وتداولوا ليتصل ما بينكم قال أصحابنا يسن للامام أن يأمر للأموين بتسوية الصفوف عند ارادة الاحرام بها ويستحب اذا كن المسجد كبيراً ان يأمر الامام رجلاً يأمرهم بتسويتها ويطوف عليهم

رضي الله عنها قالت «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث عشرة لما كبر وضعف وتر سبع» (١) وهل يجوز الزيادة على الغاية المنقولة اما الاحدي عشرة او الثلاث عشرة فيه وجهان (أحدهما) نعم لان اختلاف فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذه السنة يشعر بتفويض الامر الى خبرة المصلي وأن له أن يزيد ما أمكنه وأظهرهما أنه لا تجوز الزيادة ولو فعل لم يصح وتره اقتصاراً على ماورد النقل به كما لا تجوز الزيادة في ركعتي الفجر وسائر الرواتب * وقال ابو حنيفة الوتر ثلاث ركعات بلا زيادة ولا نقصان * وقال مالك أقل الوتر ثلاث ركعات لكن

(١) حديث: أم سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة فلما كبر وضعف وتره ب سبع أحمد والترمذي والنسائي والحاكم وصححه من طريق عمرو بن مرة عن يحيى بن الحزام عنها

او ينادى فيهم ويستحب لكل واحد من الحاضرين أن يأمر بذلك من رأى منه خلافاً في تسوية الصف فإنه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتقوى والمراد بتسوية الصفوف امام الاول فالاول وسد الفرج ويحاذى القائمين فيها بحيث لا يتقدم صدر أحد ولا شيء منه على من هو بجانبه ولا يشرع في الصف الثاني حتى يتم الاول ولا يقف في صف حتى يتم ما قبله *
(مرع) في جملة من الاحاديث الصحيحة في الصفوف عن أنس قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم سوا صفوكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة» رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري فان تسوية الصفوف من اقامة الصلاة» معناه من اقامة الصلاة التي أمر الله تعالى بها في قوله تعالى (واقموا الصلاة) وعن أبي مسعود البدرى قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح منا كبتنا في الصلاة ويقول استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم» رواه مسلم وعن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لتسوون صفوكم او ليخالفن الله بين وجوهكم» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كن يسوى صفوفا حتى كأنما يسوى بها القداح حتى رأى انا قد غفلنا عنه ثم خرج يوما حتى كاد يكبر فرأى رجلا باديا صدره من الصف فقال عباد الله لتسوون صفوكم او ليخالفن الله بين وجوهكم» وعن البراء بن عازب قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلل الصف من ناحية الى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وكن يقول ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول» رواه ابو داود باسناد حسن وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «اقبوا الصفوف واحذوا بين المتناكب

ابا حنيفة يقول هي بتسايمة واحدة كالمغرب الا انه يجهر فيها جميعا: وقال مالك هي بتسليمتين لكن لا يتكلم بعد السلام ولا يحتاج الى تجديد النية لثلاثة وسلم انه لو احدث في الثالثة لم تبطل الركعتان قال ولو كن مع امام أوتر بوتره ولا يخالفه وحكي في البيان عنه ان اقل الوتر ركعة واقل الشفع ركعتان وهذا في المعنى كالاول وتقل عنه انه ليس الا اكثر حد وذكر بعضهم ان الاكثر عنده ثلاث عشرة» اذا عرفت ذلك فاعلم قوله من الواحدة بالماء والميم وقوله الى احدى عشرة بهما وبالأو ثم في قوله وعدده من الواحدة الى احدى عشرة استدراك لفظي من جهة الحساب وهو انه جعل الواحد من العدد والحساب يمتنعون عن ذلك ويجعلون الواحد أم العدد ويقولون العدد بصف حاشيته الاثنين بعدها منه سواء وليس للواحد حاشيتان (المسألة الثانية) اذا زاد على ركعة واحدة وأوتر

(قوله) لم ينقل زيادة على ثلاث عشرة كانه أخذه من رواية أبي داود الماضية عن عائشة ولا بأكثر من ثلاث عشرة وفيه نظر ففي حواشي المنذرى قيل أكثر ما روى في صلاة الليل سبع عشرة وهي عدد ركعات اليوم والليلة: وروى ابن حبان وابن المنذر والحاكم من طريق عراك عن أبي هريرة مرفوعا أوتروا بخمس او بسبع او بتسع او بأحدى عشرة أو بأكثر من ذلك

وسدوا الخلل ولينوا بأيدي إخوانكم ولا تندروا فرجات الشيطان ومن وصل صفار صله الله ومن قطع صفار قطعه الله» رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «رصوا صفوفكم وقاربوا بينها وحاذوا بين المناكب بالأعناق فوالذي نفسي بيده إني لأرى الشيطان يخل من خال الصف كأنه الخنزير» حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح علي شرط مسلم الخنزير بجاء مهمل وذال معجمة مفتوحين ثم فاء وهي غم سود صفار تكون باليمن وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أتموا الصف الأول فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر» رواه أبو داود بإسناد حسن وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة غير هذه وفي هذه كفاية» واما فضيلة الصف الأول وميامن الصفوف فتأتي فيه الأحاديث الصحيحة أن شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في باب موقف الإمام والمأموم *

(فرع) مذهبا ومذهب الجمهور من أهل الحجاز وغيرهم جواز الكلام بعد إقامة الصلاة قبل الأحرام لكن الأول تركه الحاجة وكرهه أبو حنيفة وغيره من الكوفيين: ودليلنا هذه الأحاديث الصحيحة السابقة * قال المصنف رحمه الله *

« ويستحب أن يخفف في القراءة والاذكار لما روي أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والكبير وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء » فإن صلى بقوم يعلم أنهم يؤثرون التطويل لم يكره التطويل لأن المنع لأجلهم وقد رضوا» *

بثلاث فصاعدا موصولة فظاهر المذهب أن له أن يتشهد في الركعة الأخيرة لا غير وله أن يتشهد في الركعتين الأخيرتين لأن كلا منهما منقول روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن » (١) وروى عنها أيضا أنه أوتر بتسع لم يجلس إلا في الثامنة والتاسعة وبسبع لم يجلس إلا في السادسة والسابعة (٢) وحكى في النهاية عن بعض التصانيف أن من أحبابنا من لم ير الاقتصار على التشهد الواحد مجزئا وحمل ما روى من التشهدين على ما إذا

(١) حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن مسلم يلفظ كان يصلي من الليل ثلاث عشرة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها ورواه الشافعي يلفظ كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الأخيرة منهن والبخاري من حديث ابن عباس في صلاته في بيت ميمونة ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما *

(٢) (قوله) يروى عنها أنه أوتر بتسع لا يجلس إلا في الثامنة والتاسعة وبسبع لا يجلس إلا في السادسة والسابعة مسلم من حديث سعد بن هشام عن عائشة وفيه قصة ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان بالروايتين معا في حديث واحد *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه البخارى ومسلم وروياه ايضا عن جماعة من الصحابة غير ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض رواياتهم وذا الحاجة قال الشافعى والاصحاب يستحب للامام ان يخفف القراءة والاذا لم يجز لا يترك من الابعاض والهيئات شيئا ولا يقتصر على الاقل ولا يستوفى الا كل المستحب للمنفرد من طوال المفصل واوساطه واذكار الركوع والسجود . قال صاحب التتمة وآخرون التطويل مكروه وقد اشار اليه المصنف بقوله ان آثروا التطويل لم يكره وقد نص عليه الشافعى في الام قال في الام في باب ما على الامام من التخفيف قال «واحب للامام ان يخفف الصلاة ويكملها فان عجل عما أحبت من الاكمل أو زاده على ما أحبت من الاكمل كرهت ذلك له ولا إعادة عليه ولا على من خلفه إذا جاء بأقل مما عليه» قال أصحابنا فان صلى بقوم محصورين يعلم من حالهم أنهم يؤثرون التطويل لم يكره التطويل بل قال أبو اسحاق المروزي والشيخ أبو حامد وغيرهما أنه يستحب التطويل حينئذ وعليه تحمل الاحاديث الصحيحة

فصل بين الركعة الاخيرة وما قبلها بالسلام ونقل بعضهم عن طريقة القاضى الحسين ان الوتر ثلاث كصلات المغرب بتشهدين وتسليمة لا يجوز وربما يقول تبطل صلاته لما روى انه صلى عليه وآله وسلم «كان يوتر بثلاث لا يجلس الا في اخرهن» (١) وروى انه قال «لا توتروا بثلاث وتشبهوا بالمغرب» (٢) والظاهر الاول وهو انها سائتان وهو الذى ذكره في الكتاب ورد الخلاف الى الاول في وجه الاقتصار على تشهد واحد او في فرق بين صلاة المغرب والوتر اذا اوتر بثلاث وهذا ما اختاره القاضى الرويانى في الحلية وفي وجه الاتيان بتشهدين او في كى لا يخرج عن وضع سائر الصلوات وقد اطلق كثيرون منهم صاحب التهذيب انه ان شاء فعل هكذا وان شاء هكذا ومطلق التخير يقتضى التسوية بينهما وقوله في الكتاب واذا زاد على واحدة اى ووصل وقوله والكلام في الاولى ينبغى ان يعلم بالواو لما حكينا من الوجهين ولوزاد على تشهدين فجلس في كل ركعتين ولم يتحلل وجلس في الاخيرة ايضا لم يكن له ذلك فانه خلاف المقول وذكر في التهذيب وجه آخر ان له ذلك كما

(١) حديث انه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث لا يجلس الا في آخرهن احمد والنسائي والبيهقى والحاكم من رواية عائشة واقطع احمد كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهن ولفظ الحاكم لا يبعد الا في آخرهن .

(٢) حديث لا توتروا بثلاث فتشبهوا بصلاة المغرب تقدم قريبا : واما ما رواه الدارقطنى من طريق يحيى بن زكريا بن ابي الحواجب عن الاعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن ابن يزيد عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتر الليل ثلاث كوتر النهار صلاة المغرب فقد قال الدارقطنى تفرد به يحيى وهو ضعيف وقال البيهقى الصحيح وقعه على ابن مسعود كذا رواه الثورى وغيره عن الاعمش ورفعه ابن ابي الحواجب وهو ضعيف واخرجه الدارقطنى ايضا من حديث عائشة وفيه اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف .

في تطويل النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الاوقات فان جهل حالهم أو كان فيهم من يؤثر التطويل وفيهم من لا يؤثره لم يطول اتفق عليه أصحابنا ويؤيده الاحاديث الصحيحة منها حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي كراهة أن أشق على أمه» رواه البخاري ومسلم وإن كانوا يؤثرون التطويل ولكن المسجد مطروق بحيث يدخل في الصلاة من حضر بعد دخول الامام فيها لم يطول وفي فتاوى الشيخ أبي عمرو بن الصلاح أن الجماعة لو كانوا يؤثرون التطويل إلا واحدا أو اثنين ونحوهما قل لا يؤثره لمرض ونحوه فان كان ذلك مرة ونحوها خفف وإن كثر حضوره طول مراعاة لحق الراضين ولا يفوت حقهم لهذا الفرد الملازم وهذا الذي قاله تفصيل حسن متعين *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإذا أحس بداخل وهو راكع فبها قولان (أحدهما) يكره أن ينتظر لان فيه تشريكا بين الله عز وجل وبين الخلق في العبادة وقد قال الله تعالى (ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) (والثاني) يستحب أن ينتظروا هو الاصح لانه انتظار ليدرك به الغير ركعة فلم يكره كالاتظار في صلاة الخوف وتعليل

في النافلة الكثيرة الركعات (المسألة الثالثة) الايتار بثلاث منعولة افضل ام بثلاث موصولة فيه وجوه (أظهرها) وهو الذي ذكره أصحابنا العراقيون والصيدلاني ان المنعولة افضل لما روى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الوتر ركعة من آخر الليل» (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفصل بين الشفع والوتر وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسلم ويأمر بينهما بحوائجهم (والثاني) يكره قال ابو زيد ويحكي عن نضه في القديم ان الثلاث الموصولة افضل لان العلماء اتفقوا على جوازها واختلفوا في افراد الواحدة فالا حراز عن الخلاف أولي (والثالث) ونسبه الموفق ابن طاهر الى الخضرى والتبريد ناصر العمري رضي الله

- (١) حديث ابن عمر الوتر ركعة من آخر الليل مسلم ورواه ابن ماجه بلفظ ركعة قبل الصبح *
- (١) حديث ابن عباس مثله رواه مسلم ايضا وليس هو في الجمع للاحميدى ولا لبيد الحق والسبب فيه ان مسلما اخرجوه هو والذي قبله من طريق ابى مجاز سالت ابن عباس عن الوتر فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ركعة من آخر الليل وسالت ابن عمر فقال سمعت قد كرمته : وروى ابو داود والنسائي من طريق عبد الله بن شقيق عن عبد الله بن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل *
- (٢) حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفصل بين الشفع والوتر احمد وابن حبان وابن السكن في صحيحيهما والطبراني من حديث ابراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر به وقواه احمد *

الاول يبطل باعادة الصلاة لمن قاته الجماعة ويرفع الصوت بالتكبير ليسمع من وراءه فان فيه تشريكا ثم يستحب وان أحس به وهو قائم لم ينتظره لان الإدراك يحصل له بالركوع فان أدركه وهو يتشهد فيه وجهان أحدهما أنه لا يستحب لما فيه من التشريك والثاني يستحب لانه يدرك به الجماعة ﴿

(الشرح) إذا دخل الامام في الصلاة ثم طول الانتظار مصل فله أحوال احدها ان يحس وهو راكم من يريد الاقتداء فهل ينتظره فيه قولان (أصحهما) عند المصنف والقاضي أبي الطيب والاكثرين يستحب انتظاره (والثاني) يكره وقال كثيرون من الأصحاب لا يستحب الانتظار وإنما القولان في أنه يكره أم لا وهذه طريقة الشيخ أبي حامد وطائفة قال القاضي أبو الطيب هذه الطريقة غلط لان الشافعي نص على الاستحباب في الجديد وقال آخرون لا يكره وإنما القولان في استحبابه وعدمه وقيل ان عرف عين الداخل لم ينتظره وإلا انتظره وقيل ان كان ملازما للجماعة انتظره وإلا فلا وقيل ان لم يشق علي المأمومين انتظر والا فقولان وقيل لا ينتظر قطعاً وإذا اختصرت هذا الخلاف وجعلته اقوالا كان خمسة (أحدها) يستحب الانتظار (والثاني) يكره (والثالث) لا يستحب ولا يكره (والرابع) يكره انتظار معين دون غيره (والخامس) ان كان ملازما انتظره وإلا فلا والصحيح استحباب الانتظار مطلقا بشروط ان يكون المذوق داخل المسجد حين الانتظار وألا يفحش طول الانتظار وان يقصده التقرب الي الله تعالى لا التودد الي الداخل وتمييزه وهذا معنى قولهم لا يميزين داخل وداخل فان قلنا لا ينتظر فانتظر لم تبطل صلاته علي المذهب وبه قطع الجمهور وحكي جماعة الخراسانيين في بطلانها قولاً ضعيفاً غريباً كالاتظار الزائد في صلاة الخوف (الحال الثاني) ان يحس به وهو في آخر التشهد الاخير قال أصحابنا أنه حكم الركوع ففيه الخلاف ثم منهم من قال فيه الخلاف ومنهم من قال فيه قولان ومنهم من قال فيه وجهان وهو طريقة المصنف والبقوي والصحيح استحباب الانتظار بالشروط السابقة لانه يحصل به ادراك الجماعة كما يحصل بالركوع ادراك الركعة (الحال الثالث) أن يحس به في غير الركوع والتشهد كالقيام والسجود والاعتدل والتشهد الاول ففيه طرق أصحها وبه قطع المصنف والا كثيرون

عنه ان الثلاث الموصولة افضل لان العلماء اتفقوا على جوازها واختلفوا في أفراد الواحدة فكلن الوصل اولي (والثالث) ويحكي عن الشافعي ونصه في القديم انه ان كان منفردا فالفصل افضل وان كان يصلي بجم فالوصل افضل لان الجماعة تنظم اصحاب المذاهب المختلفة فلا يثار بالجمع عليه أولي وعكس القاضي الروياني هذا فقال انا أصل اذا كنت منفردا واذا كنت في الجماعة افضل كيلا يتوهم خال فيما صار اليه الشافعي رضي الله عنه وهو صحيح ثابت بلا شك وهل الثلاث الموصولة افضل من ركعة فردة لا شيء قبلها أم هي افضل فيه وجوه ايضا (أصحها) وبه قال القفال ان الثلاث افضل

لا ينتظره لعدم الحاجة اليه لان الانتظار ممكن في الركوع والشهد ولا يفوت بغيرها مقصود والثاني في الانتظار الخلاف كالركوع حكاة امام الحرمين وآخرون والثالث لا ينتظر في غير القيام وفي القيام الخلاف فان قلنا ينتظر فشرطه ماسبق والافنى بطلان الصلاة الخلاف السابق فهذا ملخص حكم المذهب في المسئلة وهي طويلة مشعبة والمختصر منها ان الصحيح استحباب الانتظار في الركوع والشهد الاخير وكراهته في غيرها وانه اذا قلنا يكره فطول لا تبطل *

(فرع) لو دخل في الصلاة لجماعة فطول ليلته قوم آخرون تكثروا بهم الجماعة او يلحقه رجل مشهور عادته الحضور او نحو ذلك فهو مكروه باتفاق اصحابنا ومن قل اتفاق الاصحاب عليه الشيخ ابو حامد وصاحب البيان قلوا وسوا كان المسجد في سوق او محلة وعادة الناس يأتونه بعد الاقامة

لزيادة العبادة (والثاني) ان الركعة المفردة افضل لمواظبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم علي الايتار بواحدة (١) قال في النهاية وغلا هذا القائل فجعل الركعة المفردة افضل من احدى عشرة ركعة موصولة (والثالث) الفرق بين المنفرد والامام كما سبق *

قال (ومن شرط الوتر أن يوتر ما قبله ولا يصح (ح) قبل الفرض وفي صحته بعد الفرض وقبل النفل وجهان والمستحب ان يكون الوتر آخر منهجده بالليل ويشبه ان يكون الوتر هو التهجد) * ماسبق من المسائل في كيفية الوتر وغرض هذا الفصل بيان وقته وهو من حين يصلي العشاء الى طلوع الفجر لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ان الله قد امدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم الوتر جعله الله تعالى لكم فيها بين صلاة العشاء الى ان يطلع الفجر » (٢) فلو اوتر قبل صلاة

(١) قوله ان الذي واظب عليه النبي ﷺ الوتر بركعة واحدة قال وحكي الامام ترددا في ثبوت النقل في الايتار بثلاث عشرة فاما المواظبة فردا ابن الصلاح بان قال لان لم في روايات الوتر مع كثرتها انه عليه الصلاة والسلام اوتر بواحدة فحسب (قلت) قد روى ابن حبان من طريق كريب عن ابن عباس ان النبي ﷺ اوتر بركعة واما قول الامام فمعرض بما تقدم وبما سيأتي (٢) حديث ان الله امدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر جعلها الله لكم فيها بين صلاة العشاء الى ان يطلع الفجر احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم من حديث خارجة بن حذافة وضمفه البخاري وقال ابن حبان استاد منقطع ومن باطل: وفي الباب عن معاذ بن جبل وعمرو بن العاص وعقبة بن عامر وابي بصيرة الثقفاني وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو فحديث معاذ رواه احمد وفيه ضعف واقطاع: وحديث عمرو وعقبة في الطبراني وفيه ضعف وحديث ابى بصيرة رواه احمد والحاكم والطيحاوي وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف لكن تويح: وحديث ابن عباس رواه الدارقطني وفيه النضر ابو عمر الخزاز وهو ضعيف متروك وحديث ابن عمر رواه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة احمد بن عبد الرحمن بن وهب وادعي انه موضوع: وحديث عبد الله بن عمرو رواه احمد والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده واسناده ضعيف *

فوجا فوجا أم لا وسواء كان الرجل المنتظر مشهوراً بدينه أو علمه أو دنياه وكله مكروه بالاتفاق لعوم قوله صلى الله عليه وسلم « إذا صلى أحدكم بالناس فليخف » وقوله صلى الله عليه وسلم اقتان أنت يا معاذ » وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة ولاهم مقصرون بالتأخير ولأن فيه اضراً بالأمومين ولأنه إذا لم ينتظروهم حتم ذلك على المسارعة إلى الصلاة والتبكير أما إذا لم يدخل في الصلاة وقد جاء وقت الدخول فيها وحضر بعض المؤمنين ويرجو زيادة فيستحب أن يعجلها ولا ينتظرهم وإن حضر المؤمنون دون الإمام فقد سبق يانه في أوائل هذا الباب وسبق أيضاً الخلاف فيما إذا علم أن عادة الإمام التأخير هل الأفضل انتظاره لتحصيل الجماعة أم تعجيل الصلاة منفرداً وسبقت هذه المسألة ونظائرها الكثيرة مبسوطاً في باب التيسر *

(فرع) في شرح الفاظ المصنف قوله أحسن هي اللغة الفصيحة المشهورة ولا يقال حسن إلا في لغة ضعيفة غريبة وعبد الله بن أبي أوفى كنيته أبو إبراهيم وقيل أبو محمد وقيل أبو معاوية الأسلمي واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث وعبد الله وأبوه صحابيان شهد عبد الله بيعة الرضوان نزل الكوفة وتوفي بها سنة ست وثمانين وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة وأما حديث ابن أبي أوفى الذي ذكره المصنف فسنذكره في الفرع بعده إن شاء الله تعالى *

(فرع) في مذاهب العلماء في انتظار الإمام وهو راجع للداخل قد ذكرنا أن الأصح عندنا

العشاء لم يعتد به سواء كان عامداً أو ساهياً بان ظن أنه صلى العشاء أو صلى العشاء على ظن أنه متطهر ثم أحدث وتوضأ وأوتر ثم بان له أنه كان محدثاً في فرض العشاء وعند أبي حنيفة لو أوتر قبل العشاء سهواً اعتد به: لا القياس على ما لو ظن دخول وقت الفريضة فصلي ثم تبين أنه لم يدخل وحكي في النهاية عن بعض أصحابنا أنه يعتد بالوتر قبل العشاء سواء كان عامداً أو ساهياً وعند هذا القائل يدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء لا بفعل العشاء وظاهر المذهب ما تقدم ولو صلى العشاء وأوتر بعدها بركة فردة قبل أن يتنفل فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو محمد وغيره (أحدهما) لا يعتد به لأن صفة الوتر أن يوتر ما تقدم عليه من السنن الواقعة بعد العشاء فإذا لم يوجد غيره لم يكن موتراً (وأظهرهما) أنه يعتد به لما تقدم من الخبر وما ادعاه الأول فلان سلم أن صفة الوتر ذلك بل يكفي كونه وتراً في نفسه وعلى التسليم فإنه يوتر ما قبله من فريضة العشاء فإذا قلنا لا يعتد به وتراً فقد ذكر إمام الحرمين أنه تطوع وإن لم يكن الوتر المشروع وهذا ينبغي أن يكون على الخلاف فيما إذا نوى الظهر قبل الزوال هل يكون تطوعاً أم يبطل من أصله واعلم أن المصنف قيد المسألتين في الوسيط أعنى الإتيان قبل فرض العشاء وبعده بما إذا أوتر بركة وهذا القيد لا حاجة إليه في المسألة الأولى بل أطلق الأئمة المنع وعليه بدل الخبر وأما في المسألة الثانية فهو محتاج إلى بيان الناقلين للوجهين إنما قلوهما فيما إذا أوتر بركة واحدة ليس بينهما وبين فرض العشاء شيء وقوله في الكتاب وفي صحته بركة بعد الفرض

استجابه وحكاه ابن المنذر عن الشعبي والنخعي وأبي مجاز وعبد الرحمن بن أبي ليلى وهم تابعيون
وعن أحمد واسحق وأبي ثور ينتظروه ما لم يشق علي أصحابه وعن أبي حنيفة ومالك والاوزاعي وأبي
يوسف والمزني وداود لا ينتظروه واستحسنه ابن المنذر واحتج لهؤلاء بصوم الاحاديث الصحيحة
في الامر بالتخفيف وبأن فيه تشريكا في العبادة وبالقياص علي الانتظار في غير الركوع * واحتج
اصحابنا بانه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الانتظار في صلاة الخوف للحاجة والحاجة موجودة
وبحديث أبي سعيد الخدري الذي سبق قريبا «ان رجلا حضر بعد فراغ الصلاة فقال النبي
صلى الله عليه وسلم من يصدق علي هذا فصلي معه رجل» وهو حديث صحيح كما سبق
وفيه دليل لاستحباب الصلاة لأتمام صلاة المسلم فهذان الحديثان هما المعتمد واما الحديث
الذي احتج به المصنف والاصحاب عن ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ كان يقوم في اركعة من صلاة
الظهر حتى لا يسمع وقع قدمه فرواه احمد بن حنبل وأبو داود عن رجل لم يسم عن أبي أوفى عن
النبي ﷺ وقد سمى بعض الرواة هذا الرجل طرقة الحضرمي والحديث ضعيف والمعتمد ما قلناه
والقياص علي رفع الامام صوته بالتكبير لمصلحة المأموم: والجواب عن احتجاجهم باحاديث التخفيف
من وجهين (أحدهما) انا لا نخالفها لان الانتظار الذي نستجه هو الذي لا ينفش ولا يشق عليهم
كما سبق (والثاني) أنها محمولة علي ما اذا لم تكن حاجة دليل انتظاره صلى الله عليه وسلم في صلاة

وقبل وجهان يحتاج الي التقييد والاضمار معناه وفي صحة الايتار بركة بعد الفرض
وقبل ان يتغل بشيء سواء كان راتبة العشاء أو الشفع أو صلاة الليل والذي يسبق الي الفهم من
وظاهر اللفظ راتبة العشاء ويطلق الوتر دون الايتار بركة وقوله من شروط الوتر ان يوتر ما قبله
يبين أنه لا بد من قدم صلاة عليه ثم هل يكفي قدم الفرض فيه الخلاف وقوله فلا يصح قبل الفرض
معلم بالحاء والواو لما رونا وأما قوله ويستحب أن يكون الوتر آخر تهجده بالليل ففي لفظ التهجد ما يفني
عن قوله بالليل لان صلاة النهار لا تسمى تهجدا بحال ثم فيه مباحة وهي أن التهجد يقع علي الصلاة بعد
المحذور وهو النوم يقال تهجد اذا ترك الهجود اما الصلاة قبل النوم فلا تسمى تهجدا (١) واذا كان كذلك
فاللفظ لا يتعرض الا لمن تهجد قمي يوتر من لا تهجد له ثم لفظ الكتاب يقتضي تأخير التهجد الوتر
الي أن يقوم ويصلي قبل هو كذلك أم لا (ان قلم) لا فكيف يفعل أو تر مرة قبل النوم ومرة بعد

(١) قوله التهجد يقع علي الصلاة بعد النوم واما الصلاة قبل النوم فلا تسمى تهجدا رواه
ابن أبي خيثمة من طريق الاعرج عن كثير بن عباس عن الحجاج بن عمرو قال يحسب أحدكم
اذا قام من الليل يصلي حتى يصبح انه قد تهجد انما التهجد ان يصلي الصلاة بعد رقدة ثم الصلاة
بعد رقدة وتلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم استاده حسن فيه أبو صالح كاتب الليث
وفيه ابن ورواه الطبراني وفي استاده ابن لهيعة وقد احتضت روايته بالي قبله *

الخوف وأما الجواب عن دعوائهم التشريك فلا نسلم التشريك وإنما هو تطويل الصلاة التي هي لله تعالى بقصد مصلحة صلاة آخر وقد فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف مثله وسمع أصحابه التكبير والتأمين واجمعت الأمة على استحباب رفع الإمام أو المؤذن صوته بالتكبيرات للإعلام بانتقال الإمام: والجواب عن قياسهم على غير الركوع أنه لا فائدة فيه بخلاف الركوع كما سبق والله اعلم • قال المصنف رحمه الله •

﴿ وينبغي للمأموم أن يتبع الإمام ولا يتقدمه في شيء من الأفعال لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وإذا سجد فاسجدوا » فإن كبر قبله أو كبر معه للأحرام لم تعتد صلاته لانه علق صلاته بصلاته قبل أن تعتد فلم تصح وإن سبقه بركن بان ركع قبله أو سجد قبله لم يجز ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « ما ينجسني أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل صورته صورة حمار » ويلزمه أن يعود إلى متابعتها لأن ذلك فرض فإن لم يفعل حتى لحقه فيه لم تبطل صلاته لأن ذلك مفارقة قليلة وإن ركع قبل الإمام فلما أراد الإمام أن يركع رفع فلما أراد الإمام أن يرفع سجد فإن كان عالما بتحريمه بطلت صلاته لأن ذلك مفارقة كثيرة وإن كان جاهلا بتحريمه لم تبطل صلاته ولا يعتد له بهذه الركعة لانه لم يتابع الإمام في معظمها وإن ركع قبله فلما ركع الإمام رفع ووقف حتى رفع الإمام واجتمع معه في القيام لم تبطل صلاته لانه قدم بركن واحد وذلك قدر يسير وإن سجد الإمام مسجدين وهو قائم ففيه وجهان (أحدهما) تبطل صلاته لانه تأخر عنه بسجدين وجلسة بينهما وقال أبو اسحق لا تبطل لانه تأخر بركن واحد وهو السجود •

﴿ الشرح ﴾ الحديثان المذكوران رواهما البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة باللفظ الذي ذكرته هنا وفيه بعض مخالفة في الحروف للفظه في المذهب وقوله واجتمع معه هذه اللفظة قد انكرها الحريري في كتابه درة النواص وقال لا يال اجتماع فلان مع فلان وإنما قال اجتمع فلان وفلان وجوزها غيره: أما أحكام الفصل فقد اختصرها المصنف وحذف معظم مقاصدها وأنا أذكرها إن شاء الله تعالى مستوفاة الأحكام مختصرة الالفاظ والدلائل: قال أصحابنا رحمهم الله يجب على المأموم متابعة الإمام ويحرم عليه أن يتقدمه بشيء من الأفعال للحديث المذكور وقد نص الشافعي على تحريم سبقه بركن

ماتم وتهجد وهذا خلاف ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا وتران في ليلة » (١) أم يقتصر على ما قبل النوم وحيتئذ لا يكون الوتر آخر التهجد (وإن قلتم) أنه يؤخر الوتر إلى أن يقوم ويصلي كما

(١) حديث لا وتران في ليلة أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن حبان من حديث قيس بن طلق عن أبيه وقال الترمذي حسن قال عبد الحق وغيره يصححه •

وقتل الشيخ أبو حامد نصه وقرره وكذلك غيره من الأصحاب قالوا والمتابعة أن يجري على أثر
الامام بحيث يكون ابتداءه لكل فعل متأخرا عن ابتداء المأموم ومقدما على فراغه منه وكذلك
يتابعه في الأقوال فيتأخر ابتداءه عن أول ابتداء الامام الا في التأمين فانه يستحب مقارنته كما
اوضحناه في موضعه فلو خالفه في المتابعة فله أحوال (أحدها) ان يقارنه فان قارنه في تكبيرة الاحرام
أو شك في مقارنته أو ظن أنه تأخر فبان مقارنته لم تنعقد صلاته باتفاق أصحابنا مع نصوص الشافعي
وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد وداود وقال الثوري وأبو حنيفة وزفر ومحمد بن عبد الله بن قارنه في
الركوع : دليلنا الحديث المذكور ويخالف الركوع لان الامام هناك داخل في الصلاة بخلاف
مسألتنا : قال أصحابنا ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام وان قارنه في
السلام فوجهان مشهوران للخراسانيين (أصحهما) يكره ولا تبطل صلاته (والثاني) تبطل وان قارنه فيما
سوى ذلك لم تبطل صلاته بالاتفاق ولكن يكره قال الرافعي وتفوت به فضيلة الجماعة (الحال
الثاني) ان يتخلف عن الامام فان تخلف بغير عذر نظرت فان تخلف بركن واحد لم تبطل صلاته
علي الصحيح للمشهور وفيه وجه للخراسانيين أنها تبطل وان تخلف بركنين بطلت بالاتفاق لمناقته
للمتابعة قال أصحابنا ومن التخلف بلا عذر أن يركع الامام فيشتغل المأموم باتمام قراءة السورة
قالوا وكذا لو اشتغل باطالة تسبيح الركوع والسجود واما بيان صورة التخلف بركن فيحتاج الى معرفة
الركن الطويل والقصير فالقصير الاعتدال عن الركوع وكذا الجلوس بين السجدين علي أصح
الوجهين والطويل ما عداهما قال أصحابنا والطويل مقصود في نفسه وفي القصير وجهان للخراسانيين
(أصحهما) وبه قال الاكثرون ومال امام الحرمين الى الجزم به (١) مقصود في نفسه (والثاني) لا بل
تابع لغيره وبه قطع البخوي فاذا ركع الامام فركع المأموم وأدركه في ركوعه فليس متخلفا بركن
فلا تبطل صلاته قطعا لو اعتدل الامام والمأموم بعد في القيام في بطلان صلاته وجهان (أصحهما) لا تبطل
واختلف في ما خذها قبل مبيان علي أن الاعتدال ركن مقصود أم لا إن قلنا مقصود بطلت لان
الامام فارق ركننا واشتغل بركن آخر مقصود وإلا فلا تبطل كما لو أدركه في الركوع وقبل مبيان
علي أن التخلف بركن يبطل أم لا إن قلنا يبطل فقد تخلف بركن الركوع تاما فبطل صلاته وإن

يقتضيه لفظ الكتاب فهذا خلاف ما قلناه في الوسيط لانه نقل الخبر المشهور (١) ان ابا بكر رضي الله
عنه كان يوتر ثم ينام ثم يقوم ويتهجد وان عمر رضي الله عنه كان ينام قبل أن يوتر ثم يقوم ويصلي

(١) حديث كان أبو بكر يوتر ثم ينام ثم يقوم يتهجد وان عمر كان ينام قبل أن يوتر ثم
يقوم ويصلي ويوتر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بني بكر اخذت بالحزم وقال لسمر اخذت
بالقوة وهو خير مشهود أبو داود وابن خزيمة والطبراني والحاكم من حديث أبي قتادة قال ابن
القطن رجاله ثقات والبرار وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر قال البرار لا نعلم

قلنا فما دام في الاعتدال لم يكمل الركن الثاني فلا يبطل فلو هوى إلى السجود ولم يبلغه والمأموم بعد في القيام قلنا بالمأخذ الأول لم تبطل لأنه لم يشرع في ركن مقصود وإن قلنا بالثاني بطلت لأن ركن الاعتدال قد تم هكذا رتب المسئلة إمام الحرمين والغزالي وغيرهما قال الراعي وقياسه أن يقال إذا ارتفع عن حد الركوع والمأموم بعد في القيام قد حصل التخلف بركن وإن لم يعتدل الإمام فتبطل الصلاة إن قلنا التخلف بركن مبطل أما إذا انتهى الإمام إلى السجود والمأموم بعد في القيام فتبطل صلاته بلا خلاف لما ذكره للحنابلة ثم إننا اكتفينا بابتداء الهوى من الاعتدال وابتداء الارتفاع عن حد الركوع فالتخلف بركنين هو أن يتم للإمام ركعتان والمأموم مدنيا قياهما والتخلف بركن أن يتم الإمام الركن الذي سبق إليه والمأموم مدنيا قبله وإن لم نكتف بذلك فالتخلف شرط آخر وهو أن يلبس بعد تمامهما أو تمامه ركن آخر ومقتضي كلام البغوي ترجيح البطلان فيما إذا تخلف بركن كامل مقصود بان استمرار في الركوع حتى اعتدل الإمام وسجد هذا كله في التخلف بلا عذر أما الاعتذار فانواع منها الخوف وميأتي في باب صلاة الخوف إن شاء الله تعالى ومنها أن يكون للمأموم بطلان القراءة لضعف لسانه ونحوه لا لوسوسة والإمام سر بها يركع قبل أن يتم المأموم الفاتحة فوجهاً حكاهما جماعة من الخراسانيين منهم (١) والرافعي أحدهما يتابعه ويسقط عن المأموم ما قبله لغيره هذا إن اشتغل بإمامها كان متخلفاً بلا عذر والصحيح الذي قطع به البغوي والأكثرون لا يسقط ما قبله بل يلزمه أن يتمها ويسعي خلف الإمام على نظم صلاة نفسه ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة فإن زاد على الثلاثة فوجهاً (أحدهما) يجب أن يخرج نفسه عن المتابعة لتعذر المواقعة (وأصحهما) له اللوام على متابعتها وعلى هذا وجهاً (أحدهما) يراعي نظم صلاته ويجري على أثره وبهذا أفتى القفال (وأصحهما) يوافقهما هو فيه ثم يندرك ما فات بعد سلام الإمام وهما كالقولين في مسألة الزحام المذكورة في باب الجمع قومه أخذاً التقدير بثلاثة أركان مقصودة لأن القولين في مسألة الزحام إنما هما إذا ركع الإمام في الثانية وقبل ذلك لا يوافقهما وإنما يكون التخلف قبله بالسجدتين والقيام ولم يعتبر الجلوس بين السجدتين على قول من قال أنه غير مقصود ولا يجعل التخلف بغير المقصود مؤثراً وأما من لا يفرق بين المقصود وغيره أو يفرق ويجعل الجلوس مقصوداً أو ركناً طويلاً فالقياس على أصله التقدير بأربعة أركان أخذاً من مسألة الزحام ولو اشتغل المأموم بدعاء الاستفتاح فركع الإمام قبل فراغه من الفاتحة أتمها بكلمة القراءة فهذا كله في المأموم الموافق أما للمسبوق إذا قرأ بعض الفاتحة فركع الإمام قد سبق في ركوعه وإمامه الفاتحة ثلاثة

١ يا امرئ بالاصل
لغيره

ويروى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي بكر رضي الله عنه أنه أخذ بالحزم وقال لعمر رضي الله عنه أنه

ما رواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع الأبيجي ابن سليم قال بن القطان هو صدوق قال حديث حسن وله طريق أخرى ضعيفة عند البزار من حديث كثير بن مرة عن ابن عمر: وفي الباب عن أبي هريرة وجابر وعقبة بن عامر: فحديث أبي هريرة رواه البزار وفيه سليمان بن داود الباهلي وهو

أوجه ومنها الزحام وسيأتي في الجمعة إن شاء الله تعالى ومنها التسيان فلور كركع مع الإمام ثم تذكر أنه نسي الفاتحة أو شك في قراءتها لم يجر أن يعود لقراءتها لغوات محلها ووجوب متابعة الإمام فإذا سلم الإمام لزمه أن يأتي بركعة ولو تذكر ترك الفاتحة أو شك فيه وقدر كركع الإمام ولم يكن هو ركع لم تسقط القراءة بالتسيان وفي واجبه وجهان (أحدهما) يركع معه فإذا سلم الإمام لزمه أن يأتي بركعة (وأصحهما) تجب قراءتها وبه أفتى القفال وعلي هذا تخلفه خلف معذور علي أصح الوجهين (والثاني) أنه غير معذور لتقصيره بالتسيان (الحال الثالث) أن يتقدم المأموم على الإمام بركوع أو غيره من الأفعال فقد ذكرنا أنه يحرم التقدم ثم ينظر إن لم يسبق بركن كامل إن ركع قبل الإمام فلم يرفع حتى ركع الإمام لم تبطل صلاته عمداً كان أو سهواً لأنه مخالفة بسيرة هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكي أبو علي الطبري والقاضي أبو الطيب والرافعي وجهاً أنه إن تعدت بطلت صلاته وهو شاذ ضعيف وإذا قلنا لا تبطل هل يعود فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) الذي قطع به جماهير العراقيين وجهات من غيرهم يستحب أن يعود إلى القيام بركعة معه ولا يلزم ذلك وقل القاضي أبو الطيب وغيره هذا عن نص الشافعي (والثاني) يلزمه العود إلى القيام وبه قطع المصنف والشيخ أبو حامد هنا ونقله أبو حامد عن نص الشافعي في القديم : وقال في باب صفة الصلاة يستحب له العود ونقل عن نصه في الام أنه قال عليه أن يعود فإن لم يفعل أجزأه قال أبو حامد وسواء تعدد السبق أم سبهاً (والثالث) وبه قطع امام الحرمين والبخاري يحرم العود فإن عاد عمداً بطلت صلاته وعلي هذا الوجه لو كان قد سبهاً فوجهان (أصحهما) يتخير بين العود والسوايم في الركوع حتى يركع الإمام (والثاني) يجب العود فإن لم يعد بطلت صلاته وإن سبق بركنين بطلت صلاته إن كان عامداً عالماً بتحريمه وإن كان ساهياً أو جاهلاً بتحريمه لم تبطل لكن لا يبعد تلك الركعة لأنه لم يتابع الإمام في معظمها

أخذ بالقوة ثم ذكر أن الشافعي رضي الله عنه اختار فعل أبي بكر رضي الله عنه وكذلك قل صاحب النهاية والحوادث أنه يستحب أن يكون الوتر آخر الصلاة بالليل روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» (١) فإن كل من لا يهجد لغيبه أن يوتر بعد فريضة العشاء ورايتها يكون وتره آخر صلاته بالليل وإمامنا لم يهجد فقد ذكر أصحابنا

متروك وله طريق أخرى عن ابن عينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابن هريرة ذكرها الدارقطني وقال تفرد به محمد بن يعقوب الزبيري عن ابن عينة وغيره برويه مراسلاً وهو الصواب وكذلك رواه الزبيري عن الزهري (قلت) وكذا رواه الشافعي عن ابن عينة وكذا رواه الشافعي أيضاً عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن المسيب وكذا رواه بقي بن مخلد عن ابن رمح عن الليث عن الزهري : وحديث جابر رواه أحمد وابن ماجه وإسناده حسن وحديث عقبة بن عامر رواه الطبراني في الكبير وفي إسناده ضعف

(١) حديث (١) ابن عمر اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً متفق عليه

فيلزمه أن يأتي بركعة بعد سلام الامام ولا تخفى صورة التقدم بركنين من قياس ما سبق في التخلف ومثل المصنف وغيره من العراقيين ذلك بما اذاركم قبل الامام فلما أراد الامام أن يركم رفع هو فلما أراد الامام أن يرفع سجد : قال الرافعي وهذا يخالف ذلك القياس قال فيجوز أن يقدم مثله في التخلف ويجوز أن يخص هذا بالتقديم لان المخالفة فيه أخش وإن سبق بركن مقصود بان ركم قبل الامام ورفع والامام في القيام ثم وقف حتى رفع الامام واجتمعا في الاعتدال فوجهان (أحدهما) تبطل صلاته قاله الصيدلاني وجماعة قالوا فان سبق بركن غير مقصود فان اعتدل وسجد والامام بعد في الركوع أو سبق بالجلوس بين السجدين بان رفع رأسه من السجدة الاولى وجلس وسجد الثانية والامام بعد في السجدة الاولى فوجهان : والوجه الثاني من الاصل أن التقدم بركن لا يبطل كالتخلف به وبهذا قطع المصنف مسائر العراقيين وجماعات من غيرهم وهو الصحيح المنصوص هذا كله في التقدم في الافعال : وأما السبق بالاقوال فان كان بتكبيره الاحرام فقد ذكرنا حكمه في أول الفصل : وان فرغ من القائمة أو التشهد قبل شروع الامام فيها فتلاثة أوجه (الصحيح) لا يضر بل يجزى بان لانه لا يظهر فيه المخالفة (والثاني) تبطل به الصلاة (والثالث) لا تبطل لكن لا تجزى بل يجب قراءتهما مع قراءة الامام أو بعدها والله أعلم

قال المصنف رحمه الله :

(وان سها الامام في صلاته فان كان في قراءة فتح عليه المأموم لما روى أنس قال « كل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يلقن بعضهم بعضا في الصلاة » وإن كان في ذكر غيره جهر به للمأموم ليسمعه في قوله وإن سها في فعل سبح به ليعلمه فان لم يقع للامام أنه سها لم يعمل بقول المأموم لان من شك في فعل نفسه لم يرجع فيه الي قوله غيره كالخام اذا نسي حكما حكم به فشهد شاهدان أنه حكم به وهو لا يذكره وأما المأموم فينظر فيه فان كان سهوا الامام في ترك فرض مثل أن يقعد وفرضه أن يقوم أو يقوم وفرضه أن يقعد لم يتابعه لانه إنما يلزمه متابعتة في أفعال الصلاة وما يأتي به ليس من أفعال الصلاة وإن كانت سهوة في ترك سنة لزمه متابعتة لان المتابعة فرض فلا يجوز أن يشتغل بسنة فان نسي الامام التسليمة الثانية أو سجود السهو لم يتركه المأموم لانه يأتي به وقد سقط عنه فرض المتابعة وإن نسيا جميعا التشهد الاول ونهضا للقيام وذكر الامام قبل أن يستتم

العراقيون ان الافضل له ان يؤخر الوتر كما نقل عن فعل عمر رضي الله عنه واحتجوا له بما روى عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (١) « من خاف منكم ان لا يستيقظ آخر الليل فليوتر من أول الليل ومن طمع منكم ان يستيقظ فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة

(١) حديث : من خاف منكم أن لا يستيقظ من آخر الليل فليوتر من أول الليل ومن طمع منكم أن يستيقظ فليوتر من آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل مسلم واحد من حديث جابر »

القيام والمأموم قد استتم القيام ففيه وجهان (أحدهما) لا يرجع لأنه حصل في فرض (والثاني) يرجع وهو الأصح لأن متابعة الإمام آكد لا ترى أنه إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام لزمه العود إلى متابعته وإن كان حصل في فرض *.

(الشرح) حديث أنس رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف ورواه الحاكم من طرق بالفاظ وقال هو حديث صحيح بشواهد (قوله) فتح عليه هو بتخفيف التاء أي لفته وفتح القراءة عليه (وقوله) لزمه العود إلى متابعته هذا تفريع منه على طريقته وقد ذكرنا في المسألة قريباً ثلاثة أوجه : أما أحكام الفصل فيه مسائل (أحداها) إذا ارتج على الإمام ووقفت عليه القراءة استحسب للمأموم تلقينه لما سنده في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى وكذا إذا كان يقرأ في موضع فسها وانتقل إلى غيره يستحب تلقينه وكذا إذا سها عن ذكر قائله أو قال غيره يستحب للمأموم أن يقول جهرأ ليسعه في قوله (الثانية) إذا سها الإمام في فعل تركه أو هم بتغيره يستحب للمأموم أن يسبح ليعطيه الإمام وقد سبق بيان دليل التسبيح في هذا في باب ما يفسد الصلاة فإن تذكر الإمام عمل بذلك وإن لم يقع في قلبه مانع به عليه المأموم لم يجز له أن يعمل بقول المأمومين بل يجب عليه العمل بيقين نفسه في الزيادة والنقص ولا يقدم وإن كان عددهم كثيراً وكذا لا يقلد غيرهم ممن هو حاضر هناك وصرح بلفظه سواء كان المخبرون قليلين أو كثيرين هذا هو الصحيح وبه قطع المصنف والاكثرون وذكر جماعة فيما إذا كان المخبرون كثيرين كثرة ظاهرة بحيث يبعد اجتماعهم على الخطأ وجهين (أحدهما) لا يرجع إلى قولهم (والثاني) يرجع ومن حكاهما المتولي والبقوي وصاحب البيان : قال في البيان قال أكثر الأصحاب لا يرجع إليهم وقال أبو علي الطبري يرجع وصحح المتولي الرجوع لحديث ذي اليمين السابق في باب السهو فإن ظاهره رجوع النبي صلى الله عليه وسلم إلى قول المأمومين الكثيرين وأجاب جمهور الأصحاب عن هذا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يرجع إلى قولهم بل رجع إلى يقين نفسه حين ذكره فتذكر ولو جاز الرجوع إلى قول غير الإنسان لصدق وتترك اليقين لرجوع ذي اليمين إلى قول رسول

وذلك أفضل وهذا هو الموافق للفظ الكتاب وأما ما نقله في الوسيط فيجوز أن يجمع بينهما بحمله على من لا يعتاد قيام الليل فيقال أن الأفضل له أن يقدم لانه من الاتباه على خطر ظاهر ويجوز أن يقدر فيه اختلاف وجه أو قول وبالجملة فالامر فيه قريب وكل سائح روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت «من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره وإذا أوتر قبل أن ينام ثم قام ونهجد لم يعد الوتر» (١) وكذلك روى عن فعل أبي بكر رضي الله عنه ومن

(١) حديث : عائشة من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ من أول الليل وأوسطه وآخره وانتهى وزه إلى السحر متفق عليه *

رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال «لم تقصر الصلاة ولم أنس فقال ذو اليمين بل نسيت» والله أعلم
 (الثالثة) اذا ترك الامام فعلا فان كان فرضا بان قصد في موضع القيام أو عكسه ولم يرجع لم يجز
 للماموم متابته في تركه لما ذكره المصنف سواء تركه عمدا أو سهوا لانه إن تركه عمدا فقد
 بطلت صلاته وإن تركه سهوا ففعله غير محسوب بل يفارقه ويتم منفردا وإن ترك سنة فان كان
 في اشتغال الماموم بها تخلف فاحتس كسجود التلاوة والتشهد الاول لم يجز للماموم الاتيان بها فان
 فعلها بطلت صلاته وله فراقه ليأتي بها وإن ترك الامام سجود السهو أو التسليمة الثانية أتى به
 الماموم لانه يفعله بعد انقضاء القدوة فان لم يكن في اشتغال الماموم بها تخلف فاحتس بان ترك الامام جلسة
 الاستراحة أتى بها الماموم قال اصحابنا لان المخالفة فيها يسيرة قالوا ولهذا لو أراد قدرها في غير موضعها
 لم تبطل صلاته وقالوا لا بأس بتخلفه للفتوت اذا تركه الامام ولحقه على قرب بان لحقه في السجدة الاولى
 (الرابعة) اذا قصد الامام للتشهد الاول واتصب للماموم قائما سهوا أو نهضا للقيام ساهيين فاتصب
 الماموم وعاد الامام الى الخوض قبل اتصابه ففي الماموم وجهان مشهوران أطلقهما المصنف
 والغزالي وطائفة فقالوا (احدهما) يرجع (والثاني) لا يرجع وقال الشيخ ابو حامد وآخرون من العراقيين (أحدهما)
 يجب الرجوع الى متابعة الامام (والثاني) لا يجب وقطع البغوي بوجوب الرجوع وقال امام الحرمين (احدهما)
 يجوز الرجوع (والثاني) لا يجوز قال ولم يوجب أحد الرجوع وكأنه لم ير قل العراقيين في الوجوب ويحمل كلام
 المصنف على أن مراده أن الوجهين في الوجوب وفي كلامه اشارة اليه وكلام الغزالي على أنهما في الحواز
 لانه قل من كلام الامام وحاصل الخلاف ثلاثة أوجه (أصحها) يجب الرجوع (والثاني) يحرم (والثالث)
 يجوز ولا يجب ودليل الاصح ان متابعة الامام أكد ثم يحصل معها التشهد ولا يفوت القيام الذي
 هو فيه بخلاف عكسه : وأما قول الاخير ان من تلبس بفرض لا يرجع الى سنة ولا نسلم رجوعه
 الى سنة بل الى متابعة الامام الواجبة وقد سبقت هذه الاوجه مع فروعها في باب سجود السهو
 والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في تلقين الامام: قد ذكرنا ان مذهبنا استحبابه وحكاه ابن المنذر
 عن عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وابن عمر وعطاء والحسن وابن سيرين وابن معقل بالاقاف
 ونافع بن جبير وابي اسماء الرجي ومالك والشافعي واحمد واسحق قالوا كرهه ابن مسعود وشريح
 والشعبي والثوري ومحمد بن الحسن قال ابن المنذر بالتلقين اقول وقد يحتاج لمن كرهه بحديث

اصحابنا من قال يصلي ركعة حتى يصير وتره شفعا ثم يتشهد ماشاء ثم يوتر ثانيا ويروى ذلك عن
 ابن عمر رضي الله عنهما ويسمى ذلك قرض الوتر واما قوله ويشبه ان يكون الوتر هو التهجد فهذا
 قريب من لفظ الشافعي رضي الله عنه في المختصر والام قال الشارحون معناه أن الله تعالى امر نبيه
 صلى الله عليه واله وسلم بالتهجد واوجبه عليه فقال (ومن الليل فتهجد به) وقوله (نافلة لك) أى زيادة

ابي اسحق السبيعي عن الحارث الاعور عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي لا تفتح على الامام في الصلاة» ودلينا على استحبابه حديث المسور - بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو - ابن يزيد المالكي الصحابي رضي الله عنه قال «شهدت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلوات فترك شيئا لم يقرأه فقال له رجل يا رسول الله انه كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا ذكر تيتها» رواه ابو داود باسناد جيد ولم يضعفه ومنهجه ان ما لم يضعفه فهو حسن عنده وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلى صلاة قرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لابي أصليت معنا قال نعم قال فما منعك» رواه ابو داود باسناد صحيح كامل الصحة وهو حديث صحيح: وأما حديث النهي الذي احتج به الكارهون فضعيف جدا لا يجوز الاحتجاج به لان الحارث الاعور ضعيف باتفاق المحدثين معروف بالكذب ولان ابا داود قال في هذا الحديث لم يسمع ابو اسحق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها * قال المصنف رحمه الله *

(وإن أحدث الامام واستخلف فيه قولان قال في القديم لا يجوز لان المستخلف كان لا يجهر ولا يقرأ السورة ولا يسجد للسهو فصار يجهر ويقرأ السورة ويسجد للسهو وذلك لا يجوز في صلاة واحدة وقال في الامم يجوز لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «لما مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرضه الذي توفي فيه قال مروا ابا بكر فليصل بالناس قلت يا رسول الله انه رجل أسيف ومني يقيم مقامك ييك فلا يستطيع فرعر فليصل بالناس فقال مروا ابا بكر فليصل بالناس قلت يا رسول الله ان ابا بكر رجل أسيف ومني يقيم مقامك ييك فلا يستطيع فرعليا فليصل بالناس قال انكن لاثنتي صواحبات يوسف مروا ابا بكر فليصل بالناس فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج فلما رآه ابا بكر ذهب ليستأخر فاقولما اليه بيده فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس الى جنبه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس واو بكر يسمعهم التكبير» فان استخلف من لم يكن معه في الصلاة

وفضيلة لك ويتبته ان يكون المراد من هذا الامر الوتر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجي الليل بوتره وكان الوتر واجبا عليه روى انه عليه السلام قال «كتب على الوتر وهو لكم سنو كتب على ركعتي الصبح وهما لكم سنة» (١) وهذا الذي ذكره يبين انه ليس (قوله) ويتبته أن يكون الوتر هو التهجد لحصر التهجد في الوتر

(١) حديث: روى أنه صلى الله عليه وسلم قال كتب على الوتر وهو لكم سنة وكتبت على ركعتي الصبح وهما لكم سنة: احمد والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس فقط ثلاث من على فرائض ولكم تطوع النحر والوتر وركعتي الصبح لفظ احمد وفي رواية للدارقطني وركعتي الحجر بدل وركعتي الصبح وفي رواية لابن عدي الوتر والضحى

فان كان في الركعة الاولى أو الثالثة جاز على قوله في الام وان كان في الركعة الثانية أو الرابعة لم يجوز لانه لا يوافق ترتيب الاول فيشوش وان سلم الامام وبقي على بعض المأمومين بعض الصلاة قد سموا من يتم بهم ففيه وجهان (احدهما) يجوز كما يجوز في الصلاة والثاني لا يجوز لان الجماعة الاولى قد تمت فلا حاجة الى الاستخلاف * .

(الشرح) حديث عائشة رضي الله عنها في استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر رضي الله عنه وخروجه وتأخر أبي بكر وصلاه النبي صلى الله عليه وسلم بالناس رواه البخاري ومسلم (قولها) أبو بكر رجل أسيف أي حزين قوله وكان في صواب أي في صواب يوسف تظاهر من علي ما بردن والخاص فيه كتظاهر امرأة العزيز ونسوتها علي صرف يوسف صلى الله عليه وسلم عن رأيه في الاعتصام بخلاف الله الكريم منهم والمشهور في أكثر روايات الحديث صواب وفي المذهب صوابات والاول أخرى على اللغة (وقوله) في المذهب فرع عليا فليصل بالناس ليس اعلى ذكر في هذا الموضع في الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث المشهورة ووقع في المذهب يكي ولا يستطيع في الموضعين وفي الصحيح زيادة فلا يستطيع أن يصلي بالناس وفي بعض روايات الصحيح لا يسمع الناس وفي بعضها لا يقدر علي القراءة قوله فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة هي بكسر الخاء أي نشاطا وقوة وقول المصنف فيشوش هذه اللفظة معدودة عند جماهير أهل اللغة في لحن العوام قالوا وصوابه فيهموس ومعه يخلط وغلط أهل للعرقه الليث والجوهري في تميزها التشويش قال ابن الجواليقي في كتابه لحن العوام اجمع أهل اللغة على أن التشويش لأصل له في العربية وأنه من كلام المولدين وخطوا الليث فيه: أما أحكام الفصل فقال أصحابنا اذا خرج الامام عن الصلوات بحديث تعدد أو سبقه أو نسيه أو بسبب آخر أو بلا سبب ففي جواز الاستخلاف قولان مشهوران (الصحيح) الجديد جوازه للحديث الصحيح (والقديم) والاملاء منه وقد ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «استخلف أبا بكر رضي الله عنه مرتين مرة في مرضه ومرة حين ذهب النبي صلى الله عليه وسلم ليصلح بين بني صحر وبين عوف وصلي أبو بكر بالناس فحضر النبي صلى الله عليه وسلم وهو في أثناء الصلاة فاستأخر أبو بكر واستخلف النبي صلى الله عليه وسلم» ومن أصحابنا من قطع بالجواز وقال

حتى يكون كل تهجد وترا وانما الذي يلزم منه أن يكون كل وتر تهجدا مأمورا به ويجوز أن يعلم ذلك بالواو لان القاضي الروياني حكى ان بعضهم قال الوتر غير التهجد وأولاه كلام الشافعي رضي الله عنه

وركتا التهجور ومداره على أبي جناب الكلبي عن عكرمة وأبو جناب ضعيف ومدا لسان أيضا وقد منه وأطلق الائمة على هذا الحديث الضعيف كاحمد والبيهقي وابن الصلاح وابن الجوزي والنووي وغيرهم وحالف الحاكم فاخرجه في مستدركه ولكن لم يفرده أبو جناب بل تابعه اضعف منه وهو جابر الجعفي رواه احمد والبخاري وعبد بن حميد من طريق اسرائيل عنه عن عكرمة عنه بلفظ

أما القولان في الاستخلاف في الجمعة خاصة وهذا أقوى في الدليل ولسكن المشهور في المذهب طرد القولين في جميع الصلوات فرضها ونقلها قال أصحابنا فإن منعنا الاستخلاف أتم للمأمومون صلاتهم فرادى وإن جوزناه فيشترط كون الخليفة صالحا لإمامة هؤلاء المصايين فلو استخلف لإمامة الرجال امرأة فهو لغو ولا تبطل صلاتهم إلا أن يقتدوا بها وكذا لو استخلف أميا أو أخرس أو أوترت وقلنا بالصحيح أنه لا تصح إمامتهم قال إمام الحرمين ويشترط الاستخلاف على قرب فلو فعلوا في الأفراد ركنا امتنع الاستخلاف بعده وأمامنة الخليفة فإن استخلف مأوما يصلي تلك الصلاة أو مثالا في عدد الركعات صح بالاتفاق وسوا كان مسبقا أم غيره وسوا استخلفه في الركعة الأولى أو غيرها لأنه ملتزم لترتيب الإمام باقتدائه فلا يؤدي إلى مخالفة فإن استخلف أجنبيا قلناه أوجه (الصحيح) الذي قطع به المصنف والجمهور أنه إن استخلف في الركعة الأولى أو الثالثة من رباعية جاز لأنه لا يخالفهم في الترتيب وإن استخلفه في الثانية أو الأخيرة لم يجوز لأنه مأومور بالقيام غير ملتزم لترتيب الإمام وهم مأمورون بالعمود على ترتيب الإمام فيقع الاختلاف (والوجه الثاني) وهو قول الشيخ أبي حامد إن استخلفه في الأولى جاز وإن استخلفه في غيرها لم يجوز لأنه إذا استخلفه في الثالثة خالفه في الهيئات فيجهر وكل ترتيب غير ملتزم لترتيب الإمام (والوجه الثالث) وبه قطع جماعة منهم إمام الحرمين أنه لا يجوز استخلاف غير مأومر مطلقا قال إمام الحرمين فلو قدم الإمام أجنبيا لم يكن خليفة بل هو عاقد لنفسه صلاة فإن اقتدى به المأمومون فهو اقتداء منفردين في إتمام الصلاة وقد سبق الخلاف فيه في هذا الباب لأن قلوبهم انقطعت بخروج الإمام والمذهب الأول قال أصحابنا وإذا استخلف مأوما مسبقا لزمه مراعاة ترتيب الإمام فيقعد موضع قصوده ويقوم موضع قيامه كما كان يفعل لو لم يخرج الإمام من الصلاة فلو اقتدى المسبوق في ثانية الصبح ثم أحدث الإمام فيها فاستخلفه فيها قنت وقعد عقبها وتشهد ثم يقنت في الثانية لنفسه ولو كان الإمام قلنسها قبل اقتدائه أو بعده سجد في آخر صلاة الإمام وأعاد في آخر صلاة نفسه على أصح القولين كما سبق وإذا تمت صلاة الإمام قام لتدارك ما عليه والمأمومون بالخيار إن شاءوا فارقوه وسلموا أو تصح صلاتهم بلا خلاف للضرورة وإن شاءوا صبروا جلوسا ليسلوا وهذا كله إذا عرف

(واعلم) أن حمل التهجد في الأي على الوتر مأموع سبق أن التهجد إنما يقع على الصلاة بعد النوم مقدمتان يلزم منهما اشتراط كون الوتر بعد النوم ومعلوم أنه ليس كذلك فليترك عند الدعوتين في الآية

أمرت بركعتي الفجر والوتر ولم تكتب عليكم وله متابع آخر من رواية وضاح بن يحيى عن مندل بن علي عن يحيى بن سميد عن عكرمة قال ابن حبان في الضعفاء وضاح لا يجمع به كان يروي الأحاديث التي كأنها معمولة ومندل أيضا ضعيف: وروى الدارقطني من وجه آخر من حديث أنس ما يارض هذا ولفظه أمرت بالوتر والاضحى ولم يرم على لكنه من رواية عبد الله بن محرز وهو ضعيف جدا *

المسبوق نظم صلاة الامام وما بقى منها فان لم يعرف فقولان حكاهما صاحب التلخيص وآخرون
وهما مشهوران لكن قال الشيخ أبو علي السنجي وغيره ليس هما منصوبين للشافعي بل خرجهما
ابن سريج وقيل هما وجهان أقيهما لا يجوز وقال الشيخ أبو علي (اصحهما) الجواز وقل ابن المنذر عن
الشافعي الجواز ولم يذكر غيره قال أصحابنا فعلى هذا يراقب الخليفة المأمومين اذا أتم الركعة فان
هموا بالقيام قام والاقعد قال البغوي ولا يمنع قبول غيره وإشارته من استخلافه كما لو أخبره الامام
ان الباقي من الصلاة كذا فانه يجوز اعتماده للخليفة بالاتفاق قال أصحابنا وسهو الخليفة قبل حدث
الامام يحمله الامام فلا يستجد له احد وسهوه بعد الاستخلاف يقتضى سجوده وسجودهم وسهو القوم
قبل حدث الامام وبعد الاستخلاف محمول وينها غير محمول بل يسجد السامى بعد سلام الخليفة
ولو أحرّم بالظهر خلف مصلي الصبح فأحدث الامام واستخلفه قنت في الثانية لانه محل قنوت الامام
فلا يقنت في آخر صلاته ولو أحرّم بالصبح خلف الظهر فأحدث الامام وحده لم يقنت في آخر صلاته
هكذا نقلها البغوي ثم قال ويحتمل ان يقال يقنت في المسئلة الاخيرة دون الاولى وفي اشتراط
نية القنوة بالخليفة في الجمعة وغيرها وجهان حكاهما البغوي وآخرون (اصحهما) واشهرهما لا يشترط
لان الخليفة قائم مقام الاول وقد سبقت نية الاقتداء (والثاني) يشترط لانهم يحدث الاول صاروا
منفردين ولهذا لحقهم سهو انفسهم بين الحدث والاستخلاف قال أصحابنا واذا لم يستخلف الامام
قدم القوم واحداً بالاشارة ولو تقدم واحد بنفسه جاز وتقديم القوم اولى من استخلاف الامام لانهم
المصلون قال امام الحرمين ولو قدم الامام واحداً والقوم آخر فظهر الاحتمالين ان تقديم القوم اولى
قال البغوي وغيره ويجوز استخلاف اثنين وثلاثة واربعة واكثر يصلى كل واحد منهم بطاقة في
غير الجمعة ولكن الاولى الاقتصار على واحد وحكى ابن المنذر جوازه عن الشافعي ومنعه عن أبي حنيفة
قال البغوي وغيره واذا تقدم خليفة فمن شاء تابعه ومن شاء أتم منفرداً قال البغوي وغيره فلو
تقدم الخليفة فسبقه حدث ونحوه جاز لثالث أن يتقدم فان سبقه حدث ونحوه فلرابع واكثر وعلي
جميعهم ترتيب صلاة الامام الاصلى ويشترط فيهم ما شرط في الخليفة الاول ولو توضأ الامام وعاد
واقضى بخليفة ثم أحدث الخليفة فتقدم الامام الاول جاز هذا مختصر ما يتعلق بالاستخلاف في
غير الجمعة أما الاستخلاف في الجمعة فقد ذكره المصنف في بابها وهناك يشرح ان شاء الله تعالى *
(فرع) اذا سلم الامام وفي المأمومين مسبقون فقاموا لانام صلاتهم فقدموا من يتسمها بهم
واقعدوا به ففي جوازه وجهان حكاهما للمصنف والبتديجي والشيخ أبو حامد والمحاملي والجرجاني

قال (ويستحب القنوت في النصف الاخير من رمضان)

يعنى في الوتر فان او تر بر كعتقنت فيها وان زاد قنت في الركعة الاخيرة وفي استحباب القنوت في الوتر فيما عدا

وآخرون من العراقيين (أصحها) الجوار قال الشيخ أبو حامد والمحاملي في التجريد وهو قول أبي اسحاق قياساً على الاستخلاف قالا والوجهان مفرعان على جواز الاستخلاف فإن منعاه لم يجز هذا وجهاً واحداً وما ذكرته من تصحيح الجواز فاعتمده ولا تغتر بما في الانحصار لأبي سعيد بن عسرون من تصحيح المنع وكأنه اغتر بقول الشيخ أبي حامد في تعليقه لعل الاصح المنع والله أعلم فلو كان هذا في الجملة لم يجز للمسبوقين الاقتداء فيما بقي عليهم وجهاً واحداً لأنه لا يجوز جمعة بعد جمعة بخلاف غيرها *

(فرح) في مذاهب العلماء في الاستخلاف: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا جوازه قال البغوي وهو قول أكثر العلماء وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلي وعلقمة وعطاء والحسن البصري والنخعي والثوري ومالك وأصحاب الرأي واحمد ولم يصرح ابن المنذر بحكاية منع الاستخلاف عن احد * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان نوى المأموم مفارقة الامام وآم لنفسه فان كن لعذر لم تبطل صلاته ﴾ لان معاذاً رضي الله عنه اطال القراءة فانفرد عنه اعرابي وذكر ذلك لثني صلي الله عليه وسلم فلم ينكر عليه وان كان لعذر عند فنيه قولان (أحدهما) تبطل لانها صلاتان مختلفتان في الحكم فلا يجوز أن ينتقل من احدهما الى الاخرى كالظهر والمصر (والثاني) يجوز وهو الاصح لان الجماعة فضيلة فكل من تركها كما لو صلى بعض صلاة النفل قائماً ثم قعد *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية جابر ثم في روايات البخاري ومسلم وغيرها أن هذه القصة كانت في صلاة العشاء وفي رواية لأبي داود والنسائي كانت في المغرب وفي رواية الصحيحين وغيرها أن معاذاً افتتح سورة البقرة وفي رواية للامام أحمد من رواية بريدة أنه كان في صلاة العشاء قرأ (اقربت الساعة) فيجمع بين الروايات بأن يحمل علي انها قضيتان لشخصين قد اختلف في اسم هذا الرجل كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ولعل ذلك كن في ليلة واحدة فان معاذاً لا يفعله بعد النهي ويعد أنه نسي النهي وأشار البيهقي الى ترجيح رواية العشاء ورد الرواية الاخرى فقال روايات العشاء اصح وهو كما قال لكن الجمع بين الروايات أولى وجمع بعض العلماء بين رواية القراءة بالبقرة والقراءة باقربت بانه قرأ هذه في ركعة وهذه في ركعة وأما قول المصنف فانفرد عنه اعرابي فليس بمقبول بل الصواب انصرف عنه انصارى صاحب ناضح ونجل هكذا جاء مينا في الصحيحين واختلف في اسميه في رواية لأبي داود اسمه حزم بن أبي كعب وقيل اسمه حازم وقيل سليم والاصح انه حرام بالراء بن امان خال أس بن مالك ولم يذكر

النصف الاخير من رمضان وجهان (أحدهما) ان الاستحباب يعم جميع السنة وبه قال ابو عبد الله الزبير رضي الله عنه وابو الفضل بن عبدان وابو منصور ابن مهران وابو الوليد النيسابوري من اصحابنا رحمهم الله لما روى انه

الخطيب البغدادي في المبهات غيره واتفق الشافعي والاصحاب على الاستدلال بهذا الحديث في هذه المسألة وهي مفارقة الامام والبناء على ما صلي معه لكن احتج به الشافعي في الام والشيخ ابو حامد وآخرون على المفارقة بغير عند قالوا وتطويل القراءة ليس بعذر واحتج المصنف وآخرون على المفارقة بعذر وجعلوا طول القراءة عندا وعلى التقديرين في الاستدلال به اشكل لانه ليس فيه تصريح بانه قارقه وبني على صلته بل ثبت في صحيح مسلم في رواية انه استأنف الصلاة ولفظ روايته قال «فتسبح معاذ بسورة البقرة فانصرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف» وهذا لفظه بحروفه وفيه تصريح بانه لم يبين بل قطع الصلاة ثم استأنفها فلا يحصل منه دلالة للمفارقة والبناء وقد اشار البيهقي الى الجواب عن هذا الاشكال قال لا أدري هل حفظت هذه الزيادة قال في مسلم لكثرة من روى هذا الحديث عن سفين دون هذه الزيادة وانما انفرد بها محمد بن عباد عن سفين وهذا الجواب فيه نظر لانه قد تقرر وعلم أن المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور من اصحاب الحديث والفقهاء والاصول قبول زيادة الثقة لكن يفتقد قول البيهقي بما قررناه في علوم الحديث ان اكثر المحدثين يحملون مثل هذه الزيادة شاذاً ضعيفاً مردوداً قال شاذ عندهم أن يرووا ما لا يرويه سائر الثقات سواء خالفهم أم لا ومذهب الشافعي وطائفة من علماء الحجاز أن الشاذ ما يخالف الثقات اما لا يخالفهم فليس بشاذ بل يحتاج به وهذا هو الصحيح وقول المحققين فعلي قول اكثر المحدثين هذه اللفظة شاذة لا يحتاج بها كما اشار اليه البيهقي ويؤيده ان في رواية الامام احمد ابن حنبل في مسنده في هذا الحديث من رواية أنس «ان هذا الرجل دخل المسجد مع القوم فلما رأى معاذاً طول تجوز في صلته ولحق بنخله يسقيه فلما قضي معاذاً الصلاة قيل له ذلك قال انه لما نطق تعجل عن الصلاة من أجل شقي نخله» واما قول المصنف لانها صلاتان مختلفتان في الحكم فاحتراز ممن نوى القصر ثم الامام فانه تصح صلاته لانها صلاتان ليستا مختلفتين في الحكم وان كانتا مختلفتين في العدد: اما حكم المسألة قال اصحابنا اذا اخرج المأموم نفسه عن متابعة الامام نظر ان قارقه ولم ينو المفارقة وقطع القدوة بطلت صلاته بالاجماع ومن نقل الاجماع فيه الشيخ ابو حامد وان نوى مفارقه وآتم صلاته منفرداً بانبا على ما صلي مع الامام فالمذهب وهو نصه في الجديد محت صلاته مع الكراهة وفيه قول ثان انها لا تبطل مطلقاً حكاه الخراسانيون وقول ثالث قدیم تبطل ان لم يكن له عند والافلا قال امام الحرمين

صلي الله عليه وآله وسلم كان اذا أوتر قنت في الركعة الأخيرة (١) وهذا مطلق وبهذا قال ابو حنيفة وواحد وأظهرهما وبه قال جمهور الاصحاب ان الاستحباب يختص بالنصف الاخير من رمضان لان عمر رضي

(١) حديث عن انه عليه السلام كان اذا أوتر قنت في الركعة الأخيرة: الدار قطنى من حديث سويد بن غفلة سمعت ابا بكر وعمر وعثمان يقولون قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك وفي اسناده عمرو بن شمر وهو متروك

والاعذار كثيرة وأقرب معتبر أن كل ما جوز ترك الجماعة ابتداء جوز المفارقة والحقوا به ما إذا ترك الإمام سنة صودة كالشهادتين أو القنوت وأما إذا لم يصبر على طول القراءة لنصف أو شغل فله هو عذر فيه وجهاً (أصحهما) أنه عذره بقطع المصنف لانه حمل حديث معاذ عليه (والثاني) لا وبقطع الشيخ أبو حامد هذا كله إذا قطع المأموم القدوة والإمام بعد في صلاة صحيح حتى غير صلاة الخوف فاما إذا بطلت صلاة الإمام يحدث ونحوه أو قام إلى خامسة أو آتي بمناف غير ذلك فانه يفارقه ولا يضر المأموم هذه المفارقة بلا خلاف أما إذا فارقوا الإمام في صلاة الخوف ففيه تفصيل مذكور في باب ولو نوى الصبح خلف مصلي الظهر ونمت صلاة المأموم فان شاء انتظر في التشهد حتى فرغ الإمام ويسلم معه وهذا أفضل وإن شاء نوى مفارقه وسلم وبطلت صلاته هنا بالمفارقة بلا خلاف لتعذر التتابع وكذا فيما أشبهها من الصور ولا فرق في جمعه ذلك بين أن ينوي المفارقة في صلاة فرض أو قفل ومنهيب مالك وأبي حنيفة بطلان صلاة المفارق وعن أحمد روايتان كالتولين *

الله عنه جمع الناس على أبي بن كعب في صلاة التراويح فلم يفت إلا في النصف الثاني (١) ولم يبد من أحد إنكار عليه فكان ذلك إجماعاً وعن عمر رضي الله عنه «انه قال السنة إذا انصف شهر رمضان أن يعلن الكفرة في الوتر بعدما يقول سمع الله لمن حمده» (٢) فعلى الوجه الأول لو ترك القنوت سجدة لسهو كافي للصبح وعلى الوجه الثاني المشهور لو تركه في النصف الأخير مسجد لسهو ولو قنت في غير النصف الأخير سهواً مسجد لسهو وذكر القاضي الرويان أن كلام الشافعي رضي الله عنه يدل على كراهية القنوت في غير النصف الأخير فضلاً عن نفي الاستحباب ثم حكى عن بعض الأصحاب وجهاً متوسطاً وهو أنه يجوز

(١) «حديث» أن عمر جمع للناس على أبي بن كعب في صلاة التراويح ولم يفت إلا في النصف الثاني وواقفه الصحابة أبو داود من حديث الحسن البصري أن عمر بهذا نحوه وهو متقطع ورواه أيضاً من طريق ابن سيرين عن بعض أصحابه عن أبي بن كعب وليس عنده من الوجهين قوله وواقفه الصحابة فهو من كلام المصنف ذكره تفقيهاً وأصل جمع عمر الناس على أبي في صحيح البخاري دون القنوت : وروى البيهقي وابن عدي في نصف رمضان الأخير من حديث انس مرفوعاً وإسناده واهي : قوله يستحب الجماعة في التراويح فاسياً بمر تقدم قبل *

(٢) «حديث» عمر السنة إذا انصف شهر رمضان أن يعلن الكفرة في الوتر بعدما يقول سمع الله لمن حمده رويناه في فوائد أبي الحسن بن زرقوية عن عثمان بن السماك عن محمد بن عبد الرحمن بن كامل عن سعيد بن حفص قال قرأنا على معقل عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر خرج ليلة في شهر رمضان وهو معه فرأى أهل المسجد يصلون أو زاطاً متفرقين قال ما رأيت يوماً من قبلهم في شهر رمضان فخرج عمر والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال نعمت البدعة هذه والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون يريد آخر الليل وكانوا يقومون في أوله وقال السنة إذا انصف شهر رمضان أن يعلن الكفرة في آخر ركعة من الوتر بعدما يقول القاري سمع الله لمن حمده ثم يقول اللهم المن الكفرة وإسناده حسن *

باب صفة الأئمة

قال المصنف رحمه الله

﴿ إذا بلغ الصبي حدا يعقل وهو من أهل الصلاة صحت امامته لا روى عن عمرو بن سلمة رضي الله عنه قال « أمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا غلام ابن سبع سنين » وفي الجمعة قولان قال في الام لا يجوز امامته لان صلاته نافلة وقال في الاملاء يجوز لا نه يجوز أن يكون اماما في غير الجمعة فجاز أن يكون اماما في الجمعة كالبالغ »

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه جابر بن محمد في رواية البخاري في صحيحه وعمرو بن سلمة رضي الله عنه وأبو سلمة بكسر اللام وسلمة صحابي وامامهم وافتخروا في سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم ورؤيته اياه والاشهر أنه لم يسمعه ولم يره لكن كانت الركان تمر بهم فيحفظ عنهم ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم فكان أحفظ قومه لذلك فقدموه ليصلي بهم وكنيته أبو بريد بضم الباء الموحدة وبراء وقيل أبو يزيد بفتح المثناة وبلازى - وهو من بني جرم - بفتح الجيم - وقول المصنف إذا بلغ حدا يعقل أحسن من قول من يقول إذا بلغ سبع سنين لان المراد أنه إذا كان ميّزا صحت صلاته وامامته والتمييز يختلف وقته باختلاف الصبيان فمنهم من يحصل له من سبع سنين ومنهم من يحصل له قبلها ومنهم من لا يميز وان بلغ سبعا وعشرا أو أكثر: واما ضبط أكثر المحدثين وقت صحة سماع الصبي وتمييزه بخمس سنين فقد ذكره المحققون وقالوا الصواب يعتبر كل صبي بنفسه قد يميز لدون خمس وقد يتجاوز الخمس ولا يميز وقوله وهو من أهل الصلاة احتراز من الصبي الكافر والذي لا يحسن الصلاة : اما حكم المسألة فكل صبي صحت صلاته صحت امامته في غير الجمعة بلا خلاف عندنا وفي الجمعة قولان ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) الأصح هو هكذا صحة المحققون ولا يشتر بتصحیح ابن عسرون خلافة وصورة المسألة أن يتم العدد بغيره ويجرى القولان في عبده وسافر صليا الظهر ثم أما في الجمعة لان صلاتها الثانية نافلة كالصبي ووجه البطلان فيها وفي الصبي أن السكال مشروط في المأمومين في الجمعة ففي الامام اولي والصحيح الصحة في الجميع لان صلاته صحيحة ومذهبنا انه لا يشترط اتفاقية الامام والمأموم وقد ضبط اصحابنا الخراسانيون وبعض العراقيين الكلام في امام الجمعة ضبطا حسنا ولخصه الرافعي فقال لامام الجمعة أحوال (أحدها) ان يكون عبدا أو مسافرا فان تم العدد به لم تصح والاصح على المذهب وقيل في صحتها وجهان وقال البندنجي وغيره قولان (أصحهما) الصحة

أن يقنت في جميع السنة من غير كراهية لكن لو ترك لا يسجد لاسهو بخلاف ما لو تركه في النصف الاخير يسجد قال وهذا اختيار مشايخ طبرستان واستحسنه واثبت ما روى عن مالك موافقة ظاهر مذهبنا وروى عنه أنه يقنت في جميع شهر رمضان وروى في جميع السن وقد أعلم قولنا في النصف الاخير بالحاء والميم والالف اشارة الى مذاهبا ثم لنا في وضع القنوت من الركعة وجهان (أصحهما) ويحكم

هذا اذا صليا الجمعة ابتداء فان كان صليا ظهر يومها ثم اما في الجمعة فهما متغلان بها ففي صحتها خلفهما ما سذكروه ان شاء الله تعالى في المتغل (الثاني) أن يكون صليا او متغلا فان تم به العدد لم تصح وان تم دونه قولا (أصحهما) عند الاكثرين الصحة وهو نصه في الاملاء ونص في الام علي انها لا تصح قال واتفقوا علي ان الجواز في المتغل اظهر منه في الصبي لانه من اهل الفرض ولا تقص فيه (الثالث) ان يصلوا الجمعة خلف من يصلي صبحا او عصرأ فكلتغل وقيل تصح قطعاً لانه يصلي فرضا وان صلوها خلف من يصلي الظهر تامة وهي فرضه بان يكون له في تركه الجمعة عذر فهو كصلي العصر فيكون في صحتها الطريقان للمذهب الصحة ورجح المصنف بعد هذا البطالان وهو ضعيف وان صلاها خلف مسافر نوى الظهر مقصورة فان قلنا الجمعة ظهر مقصورة صح قطعاً وان قلنا صلاة مستقلة فكان نوى الظهر تامة فتصح علي المذهب *

(فرع) في مذاهب العلماء في صحة امامة الصبي لباثنين: قد ذكرنا ان مذهبنا محتملها وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري واسحق ابن راهويه وابي ثور قال وكرها عطاء والشعب ومجاهد ومالك والثوري واصحاب الرأي وهو مروي عن ابن عباس وقل الاوزاعي لا يؤم في مكتوبة الا ان لا يكون فيهم من يحفظ شيئا من القرآن غيره فيؤمهم المراهق وقال الزهري ان اضطروا اليه أهم قال ابن المنذر وبالجواز اقول وقال العبدري قال مالك وأبو حنيفة تصح امامة الصبي في النفل دون الفرض وقال داود لا تصح في فرض ولا نفل وقال احمد لا تصح في الفرض وفي

عن نصه في حرمه انه بعد الركوع لما روي من حديث عمر رضي الله عنه وكما في التصحيح فان ما قبل الركوع محل القراءة والقنوت دعاء فهو في موضع الدعاء حيث يقول سمع الله لمن حمده اليق (الثاني) وبه قال ابن سريج انه يقنت قبل الركوع لما روي عن ابي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقنت قبل الركوع (١) وايضا فان الفرق بين الفرض والنفل مقصود كما أن خطبة الجمعة قبل الصلاة وخطبة العيدين بعدها وبهذا الوجه قال مالك وأبو حنيفة وبالاول قال احمد وحكي في البيان عن بعض متأخري الاصحاب انه يتخير بين التقديم والتأخير وانه اذا قدم كبر بعد القراءة ثم قنت وبه قال أبو حنيفة وقال في التهمة اذا قلنا يقنت قبل الركوع يتدى به بعد الفراغ من القراءة من غير تكبير وبه قال مالك والقنوت هو الدعاء الذي ذكرناه عن رواية الحسن ابن علي رضي الله عنهما في باب صفة الصلاة (٢)

- (١) حديث كعب بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت قبل الركوع: أبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو علي بن السكن في صحيحه ورواه البيهقي من حديث أبي ابن كعب وابن مسعود وابن عباس وضعفها كلها وسبق الى ذلك أحمد بن حنبل وابن خزيمة وابن المنذر قال الخلال عن أحمد لا يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ولكن عمر كان يقنت *
- (٢) حديث الحسن ابن علي في القنوت في الوتر تقدم في باب صفة الصلاة *

والنفل روايتان وقال القاضي ابو الغيب قال أبو حنيفة ومالك والثوري والاوزاعي واحمد واسحق لا يجوز ان يكون اماما في مكتوبة ويجوز في النفل قال وربما قال بعض الحنفية لا تنقد صلاته * واحتج بحديث علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » رواه ابو داود والنسائي باسناد صحيح ورواه أيضا من رواية عائشة رضي الله عنها وعن ابن عباس من قوله « لا يؤم غلام حتى يحتمل » ولاته غير مكلف فاشبه المجنون * واحتج اصحابنا بحديث عمرو بن سلمة الذي احتج به المصنف بقوله صلى الله عليه وسلم « يؤم القوم اقرؤم لكتاب الله » رواه مسلم وسنوضحه في موضعه قريبا ان شاء الله تعالى ولان من جازت امامته في النفل جازت في الغرض كالبالغ والجواب عن حديث « رفع القلم » ان المراد رفع التكليف والاجاب لانفي صحة الصلاة والدليل عليه حديث ابن عباس في الصحيحين « انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم » وحديث انس في الصحيحين « انه صلى هو واليتيم خلف النبي صلى الله عليه وسلم » وحديث عمرو بن سلمة المذكور هنا وغيرهما من الاحاديث الصحيحة وأما المروى عن ابن عباس فان صح فعارض بالمروى عن عائشة من صحة امامة الصبيان: واذا اختلفت الصحابة لم يحتج بعضهم ويخالف المجنون فانه لا تصح طهارته ولا يعقل الصلاة والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن الصحيح عندنا صحة صلاة الجمعة خلف المسافر وتقل الشيخ أبو حامد في كتاب الجمعة اجماع المسلمين عليه وتقل العبدى عن زفر واحد أنها لا تصح ومنهنا المشهور صحتها وراء العبد وبه قال أبو حنيفة والجمهور وقال مالك لا تصح وهي رواية عن أحمد * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا تصح امامة الكافر لانه ليس من أهل الصلاة فان تقدم وصلي بقوم لم يكن ذلك اسلاما منه لانه من فروع الايمان فلا يصير بفعله مسلما كما لو صام رمضان أو زكى المال وأما من صلى خلفه

واستحب الأئمة منهم صاحب التلخيص أن يضيف اليه ما روى عن عمر رضي الله عنه انه قنت به وهو « اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك وثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع وترك من يفركك اللهم اياك نعبدوك ونصلي ونسجد واليك نسعي ونخمد نرجوا رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار » (١) ملحق ثم يقول اللهم اهدنا الى آخره هكذا

(١) « حديث » عمر انه قنت بهذا وهو اللهم انا نستعينك الحديث بطوله البيهقي من حديث عطاء عن عبيد بن عمير عنه بطوله لكن فيه تقديم : قوله اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الخ على قوله اللهم اذا نستعينك وقال بسم الله الرحمن الرحيم قبل قوله اللهم انا نستعينك وقبل قوله اللهم اياك نعبد قال البيهقي هذا عن عمر صحيح موصول قال ورواه سعيد بن عبد الرحمن بن ابزى

فان علم بحاله لم تصح صلاته لانه علق صلاته بصلاة باطلة وان لم يعلم ثم علم نظرت فان كن كافرًا متظاهرا بكفره لزمه الاعادة لانه مفطر في صلاته خلفه لان علي كفره اشارة من الغيار وان كن مستترا بكفره ففيه وجهان (أحدهما) لا تصح لانه ليس من أهل الصلاة فلا تصح خلفه كما لو كان متظاهرا بكفره (والثاني) تصح لانه غير مفطر في الاثام به ۞

(الشرح) الامارة بفتح الميم موقال الامار بلاها وهي العلامة على الشيء والغيار بكسر الغين ولا تصح الصلاة خلف أحد من الكفار على اختلاف انواعهم وكذا المبتدع الذي يكفر ببدعة فان صلى خلفه جاهلا بكفره فان كان متظاهرا بكفره كيهودي ونصراني ومجوسي ووثني وغيرهم لزمه اعادة الصلاة بخلاف عندنا وقال للزني لا يلزمه فان كن مستترا به كمرتد ودهري وزنديق ومكفر ببدعة يخفيها وغيرهم فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليهما (الصحيح) منها عند الجمهور وقول عامة أصحابنا المتقدمين وجوب الاعادة وصحح البغوي والرافعي وطائفة قليلون انه لا اعادة والمذهب الوجوب ممن صححه الشيخ ابو حامد والماوردي والقاضي ابو الطيب والبندنجي والمحاملي وصاحب العدة والشيخ نصر وخلائق قال ابو حامد والنصوص لزوم الاعادة وهو المذهب وقال الماوردي مذهب الشافعي وعامة اصحابه وجوب الاعادة قال وغاط من لم يوجب الاعادة واذا صلى الكافر الاصل اماما أو ماموما أو منفردا أو في مسجد أو غيره لم يصح بذلك مسلما سواء كان في دار الحرب أو دار الاسلام نص عليه الشافعي في الام والمختصر وصرح به الجمهور وقال القاضي ابو الطيب ان صلى في دار الحرب كن اسلاما وتابعه علي ذلك المصنف والشيخ ابو اسحق وقال المحاملي يحكم باسلامه في الظاهر ولكن لا يلزمه حكم الاسلام وقال صاحب التتمة اذا صلى حربي أو مرتد في دار الحرب قال الشافعي يحكم باسلامه بشرط أن لا يعلم أن هناك مسلما يقصد الاستهزاء

ذكره القاضي الروباني وعليه العمل ونقل في البيان عن القاضي ابو الطيب أنه قال كان شيوخنا يلعنون بقنوت عمر رضي الله عنه بعد الكلمات التي رواها الحسن رضي الله عنه فمكس الترتيب وزاده

عن ابيه عن عمر فخالف في بعض هذا لانه ذكر ان ذلك قبل الركوع واقتصر على قوله اللهم اياك نعبد وعلى قوله اللهم انا نستعينك قدم وأخر ولم يذكر الدعاء بالمغفرة واستاده صحيح قال البيهقي روى القنوت بعد الركوع عن عمر عبيد بن عمير وابو عثمان النهدي وزيد بن وهب وابو رافع والمدد اولى بالحفظ من واحد يعني ان ابن ابي خاتم في قوله انه قبل الركوع وروى ابو داود في المراسيل حديث القنوت هذا عن خالد بن ابي عمران قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر فذكر القصة قال ثم علمه هذا القنوت اللهم انا نستعينك فذكره : وروى الحارث بن ابي اسامة وابو بلي واحد بن منيع في مسانيدهم من حديث حنظلة السدوسي عن انس مرفوعا انه كن يدعو في صلاة الفجر بعد الركوع اللهم عذب كفرة اهل الكتاب ۞

ومفاتيحه بالصلاة وذكر صاحب الشامل أن المذهب أنه لا يحكم بإسلامه ثم حكى قول أبي الطيب
ثم قال وهذا لم أره لغيره وافق المتأخرون الذين حكوا قول القاضي أبي الطيب علي أنه ضعيف
وأن المذهب أنه لا يحكم بإسلامه كما نص عليه الشافعي والمتقشرون وهذا النص الذي حكه صاحب
التممة غريب ضعيف: قال أصحابنا وصورة المسئلة إذا صلى ولم يسمع منه الشهادتان فإن سمعنا منه
في التشهد أو غيره فوجهان مشهوران (الصحيح) به قطع الاكثرون أنه يحكم بإسلامه (والثاني) لا يحكم
حتى يأتي بالشهادتين باستدعاء غيره أو بأن يقول أريد الإسلام ثم يأتي بهما ويهجرى الوجهان فيما
لو أتى بالشهادتين في الاذان أو غيره لا بعد استدعاء ولا حاكيا والصحيح الحكم بإسلامه وقد
سبقت المسئلة مبسطة في باب الاذان وعن حكى الوجين أبو علي بن أبي هريرة والشيخ أبو حامد
والقاضي أبو الطيب والبندنجي والساوردي وابن الصباغ والمتولي والشيخ نصر والشافعي
وخلاتق غيرهم وكلهم ذكروها في هذا الموضع وذكرها جماعة أيضا في باب الاذان ومقصودي
بهذا أن بعض كبار المتأخرين المصنفين نقلها عن صاحب البيان مستغفرا لها وبالله التوفيق: قال
الشافعي في الام والمختصر والاصحاب رحمهم الله وإذا صلى الكافر بالمسلمين عزز لافساده صلاحهم
وتداعيه واستهزائهم أو ما قول المصنف لا يحكم بإسلامه كما لو صام رمضان وزكى المال فراه الاستدلال
على أبي حنيفة رحمه الله فانه قال يحكم بإسلامه إذا صلى في جماعة أو في مسجد فالزمه أصحابنا الصوم
والزكاة وحكي الخراسانيون وجها لأصحابنا أنه إذا أقر بوجوب صوم أو صلاة أو زكاة حكم بإسلامه
بلاشهادة وضابطه على هذا الوجه أن كل ما يصير للإسلام كافر ابوجه يصير الكافر مسلما بقراره
به والصحيح المشهور لا يصير والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في صلاة الكافر: قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا أنه لا يحكم
بإسلامه بمجرد الصلاة وبه قال الاوزاعي ومالك وأبو نوري وداود وقال أبو حنيفة ان صلى في المسجد
في جماعة أو منفردا أو خارج المسجد في جماعة أو حج وطاف أو تجرد للاحرام ولي وقف بعرة
صار مسلما وقال احمدان صلى منفردا أو خارج المسجد حكم بإسلامه واحتج لابي حنيفة بقوله تعالى
(انما يصبر مساجد الله من آمن بالله) وقوله صلى الله عليه وسلم «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل
ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري من رواية
أنس ومحدث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا رأيتم الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا

وغيره في المنقول عن عمر رضي الله عنه اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك
ويكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك اللهم اغفر للؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأصلح
ذات بينهم والف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسلك وأوزعهم أن
يوفوا به بك الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم إلى الحق واجعلنا منهم وقل القاضي

له بالإيمان « رواه الترمذى وقال حديث حسن وقال الحاكم صحيح ومحدث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « نهيت عن قتال المصلين » رواه أبو داود واحتج أصحابنا بمحدث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله » رواه البخارى ومسلم والجواب عن الآية أن مجرد صلاة واحدة ليس عمارة: وعن الحديث الأول أنا لا نعلم أن هذه الصلاة صلاتنا: وعن الثانى أن ظاهره وهو مجرد اعتياد المساجد غير مراد فلا بد فيه من اضمار فيحمل على غير الكافر: وعن الثالث أنه حديث ضعيف ولو صح لكان معناه من عرف بالصلاة الصحيحة « قال المصنف رحمه الله »

« ونجوز الصلاة خلف الفاسق لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وعلى من قال لا إله إلا الله » ولان ابن عمر رضي الله عنهما صلى خلف الحجاج مع فسقه »

« الشرح » هذا الحديث ضعيف رواه الدارقطنى والبيهقى من رواية ابن عمر باسناد ضعيف ورواه الدارقطنى من طرق كثيرة ثم قال وليس منها شيء يثبت: وأما صلاة ابن عمر خلف الحجاج بن يوسف فتأبته في صحيح البخارى وغيره وفي الصحيح أحاديث كثيرة تدل على صحة الصلاة وراء الفاسق والائمة الجائر: قال أصحابنا الصلاة وراء الفاسق صحيحة ليست محرمة لكنها مكروهة وكذا تكره وراءه المبتدع الذى لا يكفر بدعته وتصح فان كفر بدعته فقد قلنا أنه لا تصح الصلاة وراءه كسائر الكفار ونص الشافعى فى المختصر على كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع فان فعلها صحت وقال مالك لا تصح وراءه فاسق بغير تأويل كشارب الخمر والزاني وذهب جمهور العلماء الى صحتها »

(فرع) قد ذكرنا أن من يكفر بدعته لا تصح الصلاة وراءه ومن لا يكفر تصح فمن يكفر من يجسم نجساً صريحاً ومن ينكر العلم بالحرثيات وامان يقول بخلق القرآن فهو مبتدع واختلف أصحابنا فى تكفيره فاطلق أبو حنيفة الطبرى فى الافصاح والشيخ أبو حامد الاسفراينى

الروبانى عن ابن القاص أنه يزيد فى آخر القنوت ربنا لا تؤاخذنا الى آخر السرقة واستحسنه ثم حكه فى الجهر ورفع اليدين وغيرها على ما سبق فى الصبح ويستحب اذا أوتر بثلاث أن يقرأ بعد الفاتحة فى الركعة الاولى (سبح) وفى الثانية قل (يا أيها الكافرون) وفى الثالثة قل (هو الله أحد) والمؤذنين روى عن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١): ربه قال مالك وعن أبى حنيفة

(١) « حديث » عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الركعة الاولى من

أوتر بسبح اسم ربك الأعلى الحديث أبو داود والترمذى وابن ماجه عنها وفيه خصيب وفيه لين ورواه الدارقطنى وابن حبان والحاكم من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة وقرده به يحيى بن ابيوب عنه وفيه مقال ولكنه صدوق وقال العقيلي اسناده صالح ولكن حديث ابن عباس

ومتابعوه القول بأنه كافر قال أبو حامد ومتابعوه المعتزلة كفار والخوارج ليسوا بكفار وتقل المتولي
بتكفير من يقول بخلق القرآن عن الشافعي وقال القفال وكثيرون من الأصحاب يجوز الاقتداء بمن
يقول بخلق القرآن وغيره من أهل البدع قال صاحب العدة هذا هو المذهب (قلت) وهذا هو الصواب
قد قال الشافعي رحمه الله أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية لأنهم يرون الشهادة بالزور ولمواقبهم
ولم يزل السلف والخلف يرون الصلاة وراء المعتزلة ونحوهم ومنا كذبهم وموارثتهم وأجراء سائر
الأحكام عليهم وقد تأول الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما نقل عن
الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائل بخلق القرآن على أن المراد كفران النعمة لا كفران
الخروج عن الملة وحملهم على هذا التأويل ما ذكرته من إجراء أحكام الإسلام عليهم قال ابن
المنذر أجاز الشافعي الصلاة خلف من أقامها يعني من أهل البدع وإن كان غير محمود في دينه أن
حاله أبلغ في مخالفة حد الدين هذا لفظه قال ابن المنذر إن كفر ببدعة لم تجز الصلاة وراءه والا
فتجوز وغيره أولى * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز للرجل أن يصلي خلف المرأة لما روى جابر رضي الله عنه قال «خطبنا رسول الله

وأحمد أنه يقتصر على الإخلاص في الثالثة وقال الكرخي في مختصره ليس في الوتر قراءة
سورة معلومة ولكن يقرأ في الأولى بقدر سبع وفي الثانية بقدر قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة
بقدر قل هو الله أحد

قال في الفصل الثاني في غير الراوات وما شرعت الجماعة فيها كالعبدان والخوفين والاستسقاء

وابن بن كعب بإسقاط الموعدين أصح وقال ابن الجوزي أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة الموعدين
: وروى ابن السكن في صحيحه له شاعدا من حديث عبد الله بن مرجس بإسناد غريب: (تنبيه)
قال إمام الحرمين رأيت في كتاب معتمد أن عائشة روت ذلك وتبعه الغزالي فقال قيل إن عائشة
روت ذلك وهذا دليل على عدم اعتنائها بما بالحديث كيف يقال ذلك في حديث في سنن أبي داود
التي هي أم الأحكام: وحديث أبي بن كعب الذي أشار إليه العقيلي رواه أحمد وأبو داود والنسائي
وابن ماجه وابن حبان والحاكم وهو الذي أشرنا إليه قيل إن فيه ذكر القنوت قبل الوتر: وحديث
ابن عباس رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه: وفي الباب عن علي وعائشة وعبد الرحمن
بن أبيزى وأبي أمامة وجابر وعمران بن حصين وابن مسعود: وحديث علي رواه أحمد بن إبراهيم
الدورقي في مسند علي له عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بتسعة سور من المفصل
يقرأ بالهاكم والقدر وإذا زلزلت والمصر وإذا جاء نصر الله والكوثر وقل يا أيها الكافرون وتبت وقل
هو الله أحد في كل ركعة ثلاث سور: وحديث عبد الرحمن بن أبيزى رواه أحمد والنسائي إسناده
حسن وهو نحو حديث عائشة وأحاديث الباقيين يراجع اليوم واليلة للعمري فإنه أخرجها *

صلي الله عليه وسلم قال لا تؤمن المرأة رجلاً فان صلي خلفها ولم يعلم ثم علم لزمه الاعادة لان عليها اشارة تدل على انها امرأة فلم يعتد في صلاته خلفها ولا تجوز صلاة الرجل خلف الخنثى المشكل لجواز أن يكون امرأة ولا صلاة الخنثى خلف الخنثى لجواز أن يكون المأموم رجلاً والامام امرأة * (الشرح) حديث جابر رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد ضعيف واتفق اصحابنا على أنه لا تجوز صلاة رجل بالغ ولا صبي خلف امرأة حكله عنهم القاضي أبو الطيب والعبدي ولا خنثى خلف امرأة ولا خنثى لما ذكره المصنف وتصح صلاة المرأة خلف الخنثى وسواء في منع امامة المرأة لرجال صلاة الفرض والتراويح وسائر النوافل هذا مذهبننا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف رحمهم الله وحكله البيهقي عن الفقهاء السبعة فقهاء المدينة التابعين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وسفيان واحمد وداود وقال أبو ثور والمزني وابن جرير تصح صلاة الرجال وراءها حكله عنهم القاضي أبو الطيب والعبدي وقال الشيخ أبو حامد مذهب الفقهاء كافة أنه لا تصح صلاة الرجال وراءها الا بأبأور والله أعلم قال اصحابنا فان صلي خلف المرأة ولم يعلم أنها امرأة ثم علم لزمه الاعادة بلا خلاف لما ذكره المصنف وان صلي رجل خلف خنثى أو خنثى خلف خنثى ولم يعلم أنه خنثى ثم علم لزمه الاعادة فان لم يعيدا حتى بان الخنثى الامام رجلاً قبل تسقط الاعادة فيقولان مشهوران عند الخراسانيين (اصحهما) عندم لا تسقط الاعادة وهو مقتضى كلام العراقيين قالوا ويمجرى القولان فيما لو اقتدى خنثى بخنثى فبان المأموم امرأة وفيما لو اقتدى خنثى بامرأة فبان الخنثى امرأة ولو بان في أثناء الصلاة ذكورة الخنثى الامام او انوثة الخنثى المصلي خلفت امرأة او خنثى ففي بطلان صلاته وجواز انعامها القولان كما بعد الفراغ وحكي الرافعي وجهاً شاذاً أنه لو صلي رجل خلف من ظنه رجلاً فبان خنثى لا اعادة عليه والمشهور القطع بوجوب الاعادة ثم اذا صلت المرأة بالرجل او الرجال فانما تبطل صلاة الرجال واما صلاتها وصلاة من وراءها من النساء فصحيحة في جميع الصلوات الا اذا صلت بهم الجمعة فان فيها وجهين حكلهما القاضي أبو الطيب وغيره وسنوضحهما في مسائل القاري. خلفت الامي (اصحهما) لا تعتقد صلاتها (والثاني) تعتقد ظهراً ونجزئها وهو قول الشيخ أبي حامد وليس بشيء والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

فهي افضل من الرواتب ومن صلاة الضحى وركعتي التحية وركعتي الطواف ثم افضلها صلاة العيدين ثم الخسوفين وافضل الرواتب الوتر وركعتا الفجر وفيها قولان *

النوافل على ما قدمنا قسماً نوافل تسن فيها الجماعة ونوافل لا تسن فيها الجماعة والتي تسن فيها الجماعة افضل لان استحباب الجماعة فيها وتشبيهها فيه بالفرائض يدل على تأكيدها وصلاة العيدين والكسوفين والاستسقاء كلها من هذا القسم وافضلها صلاة العيدين لان لها وقتاً زمانياً كالفرائض وتليها صلاة الخسوفين لانه يخاف فوتها

﴿ ولا تجوز الصلاة خلف المحدث لانه ليس من أهل الصلاة فان صلى خلفه غير الجمعة ولم يعلم ثم علم فان كان ذلك في أثناء الصلاة نوى مفارقه وأتم وان كان بعد الفراغ لم تلزمه الاعادة لانه ليس علي حدثه اشارة فعذر في صلاته خلفه وان كان في الجمعة قال الشافعي رحمه الله في الام ان تم العدد به لم تصح الجمعة لانه قد شرطها وان تم العدد دونه صحت لان العدد قد وجد وحدثه لا يمنع صحة الجمعة كما لا يمنع في سائر الصلوات ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اجمعت الامة علي تحريم الصلاة خلف المحدث لمن علم حدثه والمراد بمحدث لم يؤذن له في الصلاة اما بمحدث أذن له فيها كالتييم وسلس البول والمستحاضة اذا توضأت او من لا يجرد ماء ولا ترابا في الصلاة وراههم تفصيل وخلاف نذكره فيها ان شاء الله تعالى فان صلى خلف المحدث بمجنابة أو بول وغيره والمأموم عالم بمحدث الامام اتم بذلك وصلاته باطلة بالاجماع وان كان جاهلا بمحدث الامام فان كان في غير الجمعة انقضت صلاته فان علم في أثناء الصلاة حدث الامام لزمه مفارقه وأتم صلاته منفرداً بانثا علي ماصلي معه فان استمر علي المتابعة لحظة أو لم ينو المفارقة بطلت صلاته بالاتفاق لانه صلى بعض صلاته خلف محدث مع علمه بحدثه ومن صرح بطلان صلاته اذالم ينو المفارقة ولم يتابعه في الافعال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقهما والمحامي وخلائق من كبار الاصحاب وان لم يعلم حتى سلم منها أجزأته لما ذكره للعنف وسواء كان الامام عالماً بمحدث نفسه أم لا لانه لا تغريظ من المأموم في الحالين هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقال الشافعي رحمه الله في كتاب البويطي قبل كتاب الجنائز باسطر ان كان الامام عالماً بحدثه لم تصح صلاة المأمومين وان كان ساهياً محتوفاً صاحب التلخيص فيما اذا تعمد الامام قولين في وجوب الاعادة وقال همامنصوصان للشافعي قال القفال في شرح التلخيص قالهما بما غلط في هذه المسألة ولا

كما يخاف فوت المؤقتات بالزمان ولان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «ربما استسقى وربما ترك ولم يترك الصلاة عند الخسوف بحال» (١) ثم كلام الائمة يشعر بمحصر مائتين في الجمعة في هذا الصلوات الخمس وربما صرحوا بذلك ولفظ الكتاب وهو قوله كالعيدين والكسوفين لا يوجب الحصر وانما يفيد التمثيل وهذا أولى لان التراويح خارجة عن الخمس والجماعة مستحبة فيها علي الاصح كما سيأتي ولك ان

(١) حديث : انه ﷺ كان ربما استسقى وربما ترك ولم يترك الصلاة عند الخسوف بحال ولم يداوم علي التراويح وداوم علي السنن الاربعة أما كونه استسقى فسياتي : وأما كونه ترك فيعني بذلك ترك صلاة الاستسقاء لان التبريب يقتضي سياق متعلقات صلاة التطوع ولا يعني انه ترك الدعاء مطلقاً وسياتي في الاستسقاء ايضاً ما يدل علي ذلك واما انه لم يترك الخسوف بحال فلم أجده في حديث يروي فليتبّع واما كونه لم يداوم علي التراويح فسياتي في حديث عائشة واما كونه داوم علي السنن الاربعة المعروف بالاستسقاء وفي حديث ام سلمة وغيرها في قضائه الركعتين بعد الظهر اذ قاتناه فقضاها بعد العصر ما يدل علي المواظبة *

يختلف مذهب الشافعي أن الاعادة لا تجب وان تعمد الامام وانما حكمي الشافعي مذهب مالك أنه ان تعمد لزوم التأمر الاعادة وفي بعض نسخ شرح التلخيص قال القفال قال الاكثر من أمهاتنا لا تجب الاعادة وان تعمد وقال بعض أصحابنا فيها قولان وقال الشيخ أبو علي السنجي في شرح التلخيص أنكر أصحابنا علي صاحب التلخيص وقالوا المعروف للشافعي أنه لا اعادة وان تعمد الامام (قلت) لصواب اثبات قولين وقد نص علي وجوب الاعادة في البويطي ورأيت النص في نسخة معتمة منه وقوله أيضا صاحب التلخيص وهو ثقة وامام فوجب قبوله ووجه الشيخ أبو علي بان الامام العام للصلاة محدثا متلعبا ليست افعاله صلاة في نفس الامر ولا في اعتقاده فلا يصح الصلاة وراءه كالكافر وغيره من لا يعتقد صلاته صلاة (واما قولهم) ان الحديث يحكي (في جواب) عنه بأنه وان خفي فتعمد الامام الصلاة محدثا نادر والبادر لا يسقط الاعادة وكيف كان فالمذهب الصحيح المشهور أنه لا اعادة اذا تعمد الامام اما اذا بان امام الجمعة محدثا فان تم العدد به في باطله وان تم دون فطر كان (أصحها) أنها صحيحة وهو المنصوص في الام

تبحث هنا فنقول لفظ الكتاب يقتضي ان تكون التراويح أفضل من الرواتب لان الجماعة مشروعة في التراويح وقد حكم بان ما شرع فيه الجماعة أفضل فكل هو كذلك أم لا (والجواب) أن امام الحرمين قال من أئمتنا من سبب تفضيلها علي الرواتب اذا قلنا باستحباب الجماعة فيها لان الجماعة أقوى معتبر في تفضيل قال والاصح ان الرواتب افضل منها وان شرعنا فيها الجماعة وهذا الذي ذكره في العدة ووجه بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «لم يدوم علي التراويح ودأوم علي السن الراتبة» وعلي هذا فالقول بان ما شرع فيه الجماعة أفضل غير مجرى علي اطلاقه بل صلاة التراويح مستثناة منه (واما القسم الثاني) وهو ما لا تشرع فيه الجماعة فينقسم الي ما يتعلق بوقت او فعل والى التطوع المطلق (والاول أنواع) منها الرواتب كما عددناها ومنها صلاة الضحى: عن أبي الدرداء قال «اوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث لا ادعهن بشيء اوصاني بصيام ثلاثة ايام من كل شهر ولا اتام الا غني وتر وسبحة الضحى في السفر والحضر: احمد وابو داود والبخاري في حديث أبي هريرة متفق عليه نحوه وفي رواية لابي داود لا ادعهن في سفر ولا حضر وفي رواية لاحمد في حديث أبي هريرة بدل الضحى السبل يوم الجمعة وكذا هو في رواية للطبراني في حديث أبي الدرداء وفيه حديث أبي ذر اوصاني حي بثلاث لا ادعهن صلاة الضحى والوتر قبل النوم وصيام ثلاثة ايام من كل شهر رواه النسائي واحمد وغيرهما

(١) حديث (أبي الدرداء) اوصاني خليلي عليه السلام بثلاث لا ادعهن اوصاني بصيام ثلاثة ايام من كل شهر ولا اتام الا غني وتر وسبحة الضحى في السفر والحضر: احمد وابو داود والبخاري بهذا وفي روايتهم ابو ادريس السكوني وحاله مجهولة واصله في صحيح مسلم دون ذكر السفر والحضر . وفي الباب حديث أبي هريرة متفق عليه نحوه وفي رواية لابي داود لا ادعهن في سفر ولا حضر وفي رواية لاحمد في حديث أبي هريرة بدل الضحى السبل يوم الجمعة وكذا هو في رواية للطبراني في حديث أبي الدرداء وفيه حديث أبي ذر اوصاني حي بثلاث لا ادعهن صلاة الضحى والوتر قبل النوم وصيام ثلاثة ايام من كل شهر رواه النسائي واحمد وغيرهما

وغيره موبه قطع المصنف والاكترون (والثاني) في صحتها قولان ذكرهما صاحب التلخيص (المنصوص) أنها صحيحة (والثاني) خرجه من مسألة الانقضاء عن الامام في الجمعة أنه يجب الاعادة وهذا الطريق مشهور في كتب الخراسانيين وذكره جماعة من المراقبين منهم القاضي أبو الطيب في تعليقه لكنه حكه وجهين قال الشيخ أبو علي في شرح التلخيص هذا القول خرجه أصحابنا عن أبي العباس من مسألة من نسي تسبيح الركوع فرجم اليه ليسبح فادركه مأوم فيه فانه لا تحسب له تلك الركعة على المذهب كما سبق في الباب الماضي (واما قول المصنف) في التنبيه من صلي خلف المحدث جاهلا به لاعادة عليه في غير الجمعة وتجب في الجمعة (فمحلول) على ما اذا تم العدة به ليكون موافقا لقولهم هنا ونص الشافعي ولما قطع به الجمهور والله أعلم: وهذا كله فيمن أدرك كل الصلاة أو الركعة مع الامام المحدث اما من أدركه راكعا وأدرك الركوع معه فلا تحسب له هذه الركعة على الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكى الشيخ أبو علي في شرح التلخيص وامام الحرمين وآخرون من الخراسانيين وجها أنه يجب له الركعة قالوا وهو غلط لان الامام انما يحمل عن المسبوق القيام والقراءة اذا كان محسوبا له وليس هنا محسوبين له ومثل هذين الوجهين ما اذا أدرك المسبوق الامام في ركوع خامسة قام اليها ما هي المذهب أنها لا تحسب له وقيل تحسب وسبقت المسألة في باب صلاة الجماعة مبسطة بزيادة فروع والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا أن الصلاة خلف المحدث والجنب صحيحة اذا جهل المأوم حدثه وهل تكون صلاة جماعة انفراديه وجهان حكاهما صاحب التمهيد وآخرون (أصحهما) وأشهرهما أنها صلاة جماعة وبه قطع الشيخ أبو حامد والاكترون ونص عليه الشافعي في الام قال صاحب التمهيد هو ظاهر ما قلناه للزني وقد صرح المصنف به هنا في آخر تعليقه قل الرافعي والاكترون حدث الامام لا يمنع صحة الجماعة وثبوت حكمها في حق المأوم الجاهل حاله ولا يمنع نيل فضيلة الجماعة ولا غير من أحكامها ودليل هذا الوجه أن المأوم يعتقد صلاته جماعة وهو ملتزم لاحكامها وقد بينا الامر على اعتقاده وصحنا صلاته اعتمادا على اعتقاده (والثاني) أنها صلاة فرادي لان الجماعة لا تكون إلا بامام مصل وهذا ليس مصليا قال صاحب التمهيد ويني على الوجهين ثلاث مسائل (احداها) اذا أدركه مسبوق في الركوع ان قلنا صلاته

واكثرها اثنتا عشرة ذكره القاضي الروياني وورد في الاخبار (١) ويسلم من كل ركعتين روى عن أم هانئ رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفتح سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين (٢) ووقتها من حين ترتفع الشمس الى وقت الاستواء: ومنها تحية المسجد روى

(١) (قوله) واكثر الضحى ثلثا عشرة ركعة ورد في الاخبار اما كونها هذا العدد ففيه نظر نعم فيه

(٢) حديث: أم هانئ أنها رضي الله عنها صلى يوم الفتح سبعة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل

ركعتين: أبو داود واسناده على شرط البخاري واصله في الصحيحين مطولا دون قوله يسلم من

كل ركعتين *

جماعة حسبت له الركعة والافلا (الثانية) لو كان في الجمعة وتم العدد دونه ان قلنا صلاتهم جماعة أجزأت والافلا الثالثة) اذا سها الامام المحدث ثم علموا حدثه قبل الفراغ وقار قومه أو سها بعضهم ولم يسه الامام فان قلنا صلاتهم جماعة سجدوا لسهو الامام لا لسهوهم والاسجدوا لسهوهم لا لسهوهم ولا يتوهم من هذا البناء ترجيح ادراك الركعة لمدر كركوع الامام المحدث فان ذلك ليس بلازم في البناء في اصطلاح الاصحاب بل يكون أصل الخلاف في مسائل مبنية على ما أخذوا مختلفا ترجيح فيها بحسب انضمام مرجحات الي بعضها دون بعض كما قالوا ان النذر هل يسلك به مسلك الواجب أم الجائز وان الابرأ هل هو اسقاط أم تمليك وان الحوالة بيع أم استيفاء وان العين المستعارة للزهر من يكون مالها معبرا أم ضامنا وفرعوا على كل أصل من هذه مسائل يختلف الراجح منها وسنوضحها في مواضعها ان شاء الله تعالى *

(فرع) قد ذكرنا أنه لو بان امام الجمعة محمدا وتم العدد بغيره فجمعة المأمومين صحيحة على الصحيح فعلى هذا ليس للامام اعادةها لأنه قد صحت جمعة فلا تصح أخرى بعدها (فان قلنا) بالضعيف أنها لا تصح لزم الامام والقوم أن يعيدوا الجمعة ولو بان الامام متطهرا والمأمومون كلهم محدثين وقلنا بالصحيح فصلاة الامام صحيحة ذكره صاحب البيان قال بخلاف ما لو كانوا عبيدا أو نساء لان ذلك سهل الوقوف عليه وكذا قال صاحب التتمة لو بان الامام وبعض القوم متطهرين وبعض القوم محدثين ولم يتم العدد الا بهم فان قلنا تكون الصلاة جماعة فلا اعادة على الامام وللتطهرين والا فعليهم الاعادة *

(فرع) لو علم المأموم حدث الامام ثم لم يفارقه ثم صلى وراه ناسيا علمه بحديثه لزمه الاعادة بلا خلاف لتفريطه *

(فرع) لو كان على ثوب الامام أو بدنه نجاسة غير مفضو عنها لم يعلم بها المأموم حتى فرغ من الصلاة قال البغوي والمتولي وغيرهما هو كما لو بان محدثا ولم يفرقوا بين النجاسة الخفية وغيرها وقال امام الحرمين ان كانت نجاسة خفيفة فهو كمن بان محدثا وان كانت ظاهرة ففيه احتمال لانه من جنس ما ينجس وأشار الي أنه ينبغي ان يكون على الوجهين فيما اذا بان كافرا مستترا بكفره وهذا أقوى وعليه يحمل كلام المصنف في التنبيه في قوله لا يجوز الصلاة خلف محدث ولا نجس ثم قال فان صلى أحده هؤلاء خلف أحد هؤلاء ولم يعلم ثم علم اعاد الامن صلى خلف المحدث *

انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » (١) ولو صلى الداخل فريضة أو وردا أو سنة ونوى التحية أيضا حصل كما لو كبر وقصد اعلام الناس ولو لم ينو التحية حصلت أيضا كذلك ذكره صاحب التهذيب وغيره ويجوز أن يطرده في الخلاف المذكور فيما اذا نوى غسل الجنابة هل يجزئه عن العبد والجمعة ولم ينوها ولو صلى الداخل على جنازة أو

(١) حديث : اذا دخل أحدكم للمسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين متفق على صحته من حديث أبي قتادة وقد مضى *

(قرع) لو بان الامام مجنونا وجبت الاعادة بلا خلاف علي المأموم لانه لا ينبغي فلو كان له حالة جنون وحالة افاقا وحالة اسلام وحالة ردة واقتضى به ولم يدر في أي حالة كان فلا اعادة عليه لكن يستحب نص عليه في الام واقفوا عليه ولو صلوا خلف من يجهلون اسلامه فلا اعادة نص عليه في الام وكذا لو شكوا أسلم هو أم كافر اجزأتهم صلاتهم لان اقدامه علي الصلاة بهم دليل ظاهر علي اسلامه ولم يقع خلافه ولو صلي خلف من أسلم قتل بعد الفراغ لم أكن أسلمت حقيقة أو قال كنت أسلمت ثم ارتدت فلا اعادة ايضا لان قوله مردود صرح به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والاصحاب ولو صلوا خلف من علموه كافرا ولم يعلموا اسلامه فإن بعد الفراغ أنه كان مسلما قبل الصلاة لزمهم الاعادة بالاتفاق نص عليه في الام قتل لانه لم يكن لهم أن يقتدوا به حتي يعلموا اسلامه

(فرع في مذاهب العلماء في الصلاة خلف المحدث والجنب اذا جهل المأموم حديثه: قد ذكرنا ان مذهبنا صحة صلاة المأموم وحكاها ابن للتندر عن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن عمر والحن البصري وسعيد بن جبير والنخعي والاوزاعي واحمد وسليمان بن حرب وأبو ثور والمزني وحكي عن علي أيضا وابن سيرين والشعبي وأبي حنيفة وإسحاق أنه يلزمه الاعادة وهو قول حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة وقال مالك ان تعمد الامام الصلاة عالما بحديثه فهو فاسق فيلزم المأموم الاعادة علي مذهبه وان كان ساهيا فلا وحكي الشيخ أبو حامد عن عطاه أنه ان كان الامام جنباً لزم المأموم الاعادة وان كان محدثاً اعاد ان علم بذلك في الوقت فان لم يعلم الا بعد الوقت فلا اعادة واحتج لمن قال بالاعادة بحديث أبي جابر البياضي عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه صلى بالناس لو هو جنب واعادوا واعادوا» وعن عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم ابن حمزة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه «انه صلى بالقوم وهو جنب واعادتم امرهم فأعادوا» قالوا قياسا علي ما اذا بان كفرا او امرأة او صلي وراءه عالما بحديثه ولان صلاته مرتبطة به بدليل انه اذا سها الامام توجب علي المأموم سجود السهو كما توجب علي الامام واحتج اصحابنا واليهيقي بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون لكم فان اصابوا فلكم وان اخطوا فلكم وعليهم» رواه البخاري وبحديث أبي بكر رضي الله عنه «ان رسول الله صلى

سجد لتلاوة او شكر لم تحصل نحية المسجد قاله في التهذيب ويدل عليه الخبر الذي سبق فانه لم يركع ركتين وقضية الخبر ان لا تحصل التحية بركعة واحدة أيضا وفيها جميعا وجه آخر ومنها ركتا الاحرام ومنها ركتا الطواف اذا لم توجبها وسيأتي ذكرها في موضعها اذا عرفت ذلك فاوكد ما لا تن له الجماعة السنن الرواتب لمداومة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عليها وكثرة الترغيات فيها وأفضل الرواتب الوتر وركتا الفجر لان الاخبار فيها أكثر وابها أفضل فيه قولان (القديم)

الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر قاوماً يده ان مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر فصلى بهم ثم أقضى الصلاة قال إنما أنا بشر واني كنت جنباً، رواه أبو داود بهذا اللفظ بإسناد صحيح (فان قيل) فقد ثبت في الصحيحين من رواية أبي هريرة في هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم «حضر وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر ذكر فأنصرف وقال لنا مكانكم فلم نزل قياماً حتى خرج إلينا وقد اغتسل يقطر رأسه ماء فكبر وصلى ثناء» (فالجواب) أنهما قضيتان لأنهما حديثان صحيحان فيجب العمل بهما إذا أمكن وقد أمكن بهما على قضيتين وذكر أصحابنا والبيهقي أحاديث كثيرة في المسألة غير ما ذكرنا أكثرها ضعيفة فخذلها؛ والجواب عن حديث أبي جابر البياضي أنه مرسل وضعيف باتفاق أهل الحديث وقد اتفقوا على تضعيف البياضي وقالوا هو متروك وهذه اللفظة ابلغ الفاظ الجرح وقال يحيى بن معين هو كذاب وعن حديث ابن عمرو بن خالد أنه أيضاً ضعيف باتفاقهم فقد أجمعوا على جرح عمرو بن خالد قال البيهقي هو متروك رماه الحفاظ بالكذب وروى البيهقي بإسناده عن وكيع قال كلن عمرو بن خالد كذاباً فلما عرفناه بالكذب تحول إلي مكان آخر حدث عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن حمزة عن علي أنه صلى بهم وهو على غير طهارة فأعاد وأمرهم بالاعادة وفيه ضعف من جهة انقطاعه أيضاً قد روى البيهقي عن سفيان الثوري قال لم يرو حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن حمزة شيئاً قط وروى البيهقي بإسناده عن ابن المبارك قال ليس في الحديث قوة لمن يقول إذا صلى الإمام محدثاً يعيد أصحابه والحديث بان لا يعيدوا أثبت لمن أراد الانصاف بالحديث وأما أقيستهم فيجلب عنها مجوابين (أحدهما) أنها مخالفة لسنة فوجب ردّها (والثاني) أنه مقصر في الصلاة وراء كافر وامرأة ومن علم حديثه بخلاف من جهل حديثه والله اعلم *

ان ركعتي الفجر أفضل وبه قال أحمد لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت «لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من التوافل أكثر تعاهداً منه علي ركعتي الفجر» (١) وروى أنه قال «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» (٢) وعلي هذا فيليهما في الفضيلة الوتر (والجديد) الأصح ان الوتر أكد وبه قال مالك لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «من لم يوتر فليس منا» (٣) ولان الوتر يختلف في وجوبه ولا خلاف في أن ركعتي الفجر سنة وعلى هذا فما الذي يلي الوتر في الفضيلة قال جمهور الأصحاب يليه ركعتا الفجر وعن أبي اسحق أن صلاة الليل تتقدم عليهما وتقل في البيان عن بعض الأصحاب ان الوتر وركعتي الفجر يستويان في الفضيلة ثم بعد السنن الرواتب الأفضل من الصلوات المذكورة

(١) حديث عائشة لم يكن النبي ﷺ على شيء من التوافل أشد تعاهداً منه علي ركعتي الفجر متفق عليه بهذا اللفظ *

(٢) حديث عائشة ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها: مسلم بهذا اللفظ *

(٣) حديث : من لم يوتر فليس منا أحمد وأبو داود والحاكم من حديث بريدة وأوله الوتر

(فرع) اذا تعدد الصلاة محدثا كان آثما فاسقا ولا يكفر بذلك ان لم يستحطه هذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال ابو حنيفة يكفر لتلاعبه واستهزائه بالدين ودليلنا القياس على الزنا في المسجد وسائر المعاصي وقد سبقت المسألة في باب صفة الاثمة

(فرع) قال اصحابنا إذا ذكر الامام في أثناء صلاته انه جنب او محدث او المرأة المصلية بنسوة انها متقطعة حيض لم تغتسل لزومها الخروج منها فان كان موضع طهارته قريبا اشار اليهم ان يمكثوا ومضي وتطهروا وعادوا أحرم بالصلاة وتابعوه فيما بقي من صلاتهم ولا يستأنفونها وان كان بعيدا أموها ولا ينتظروه قال القاضي ابو الطيب قال الشافعي وهم بالخيار ان شاءوا أموها فرادى وان شاءوا قدموا احدهم يتبها بهم قال الشافعي واستحب ان يتموها فرادى قال القاضي وإنما قال ذلك للخروج من الخلاف في صحة الاستخلاف واذا اشار اليهم والموضع قريب استحب انتظاره كما ذكرنا ودليلنا الحديث السابق عن ابي بكر فان لم ينتظروه جاز ثم لهم الاقتران الاستخلاف اذا جوزناه وقال الشيخ ابو حامد في تعليقه انما يستحب لهم انتظاره اذا لم يكن مضى من صلاته ركعة *

(فرع) لا تصح الصلاة وراء السكران لانه محدث قال الشافعي والاصحاب فان شرب الخمر وغسل فاه وما احابه وصلى قبل ان يسكر صحت صلاته والاقتداء به فلو سكر في أثناءها بطلت صلاته ولزم للأمر مفارقه ويبنى على صلاته فان لم يفارقه بطلت صلاته *

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في البويطي لو صلى بهم بغير احرام لم تصح صلاتهم عامدا كان الامام او ساهيا هذا لفظه ولعله اراد بالاحرام تكبيرة الاحرام فلا تصح صلاتهم لانه لا ينجي غالبا واما اذا كبر وترك النية فينبغي ان تصح صلاتهم خلفه لانها خفية فهي كالحديث بل اولي بالخفاء والله اعلم *

(فرع) اجمعت الامة على انه من صلى محدثا مع امكان الوضوء فصلاته باطلة وتجب اعادتها بالاجماع سواء اتعد ذلك أم نسيه أم جهله *

صلاة الضحى ثم ما يتعلق بفعل ركعتي الطواف وركعتي الاحرام وركعتي التحية (وقوله) في الكتاب وركعتي الطواف مع بالاقاف للقول الصائر الى وجوبها فان شيئا من النوافل على ذلك اقله ل لا يكون افضل منها (وقوله) ثم افضلها صلاة العيدين يجوز ان ترجع الكناية الى النوافل التي شرعت فيها الجماعة ويجوز ان ترجع الى النوافل المذكورة كلها والقول في أن افضل الرواتب ماذا وان

حق وفيه عيد الله بن عبد الله المتكى يكنى ابا النبيب ضعفه البخارى والنسائي وقال ابو حاتم صالح ووقته يحيى بن معين وله شاهد من حديث ابي هريرة رواه احمد بلفظ من لم يوتر فليس منا وفيه التحليل بن مرة وهو منكر الحديث وفي الاسناد انقطاع بين معاوية بن قرة وابي هريرة كما قال احمد *

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ويجوز للتوضيء ان يصلي خلف المتييم لانه انى عن طهارته يبدل فهو كمن غسل الرجل اذا صلى خلف ماسح الخف وفي صلاة الطاهرة خلف المستحاضة وجهان (أحدهما) يجوز للتوضيء خلف المتييم (والثاني) لا يجوز لانها لم تأت بطهارة النجس ولا بما يقوم مقامها فهو كالتوضيء خلف المحدث ﴾ •
 ﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا تجوز صلاة غاسل الرجل خلف ماسح الخف وصلاة التوضيء خلف متييم لا يلزمه القضاء بان تيمم في السفر او في الحضر لمرض وجراحة ونحوها وهذا بالاتفاق فان صلى خلف متييم يلزمه القضاء كتييم في الحضر ومن لم يجد ماء ولا ترابا او امكنه تعلم الفاتحة قصر وصلى حرمة الوقت او صلى مربوطا على خشبة او محبوسا في موضع نجس او عاريا وقلنا يجب عليهم الاعداء اتم ولزمه الاعداء لان صلاة امامه غير مجزئة فهو كالمحدث ولو صلى من لم يجد ماء ولا ترابا خلف مثله لزمه الاعداء على الصحيح وفيه وجه حكاه الحراسانيون واما صلاة الطاهرة خلف مستحاضة غير متحيرة وصلاة سليم خلف سلس البول او للمني ومن به جرح سائل ففيها وجهان مشهوران (الصحيح) الصحة صححه امام الحرمين والغزالي في البسيط وقطع به في الوسيط وصححه البغوي وخلائق ولا يفتر بتصحيح صاحب الانتصار خلافة وقال امام الحرمين الذي كان يقطع به شيخى ونقله في المذهب الصحة وذكر بعض العراقيين وجها وهو ريك لا اصل له واستدلوا للصحة بم ما ذكره المصنف بالقياس على من صلى خلف مستجير بالاحجار او بمن على ثوبه او بدنه نجاسة يعنى عنها فان اقتداءه صحيح بالاتفاق •

(فرع) في مذاهب العلماء في المسألة: قد ذكرنا ان منحننا جواز صلاة للتوضيء خلف المتييم الذي لا يقضي وبه قال جمهور العلماء وحكاه ابن المنذر عن ابن عباس وعمار بن ياسر وقرن الصحابة رضي الله عنهم وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن والزهرى وحماة بن أبي سليمان ومالك واثوري وابي حنيفة وابي يوسف واحمد واصحق وابي ثور قال وكرهه علي بن ابي طالب وربيعة ويحيى الانصاري والنخعي ومحمد بن الحسن وقال الاوزاعي لا يؤمهم الا ان يكون أميراً أو يكونوا متييمين مثله قال واجمعوا على ان للتوضيء يؤم المتييمين •

ركتي الفجر أفضل أم الوتر كالنخيل في هذا الفصل لانه ترجمه بغير الرواتب ولو ذكره في الفصل الاول لكان أحسن (ولعلك تقول) نظم الكتاب يقتضي ان لا تكون الجماعة مشروعة في الوتر أيضا لانه حكم بان ما شرع فيه الجماعة أفضل من الرواتب فيلزم ان تكون الجماعة مشروعة في الرواتب والوتر معدود من الرواتب فهل هو كذلك أم لا (الجواب) انا اذا استحيينا الجماعة في الوتر اوجب نستحبها في الوتر أيضا واما في غير رمضان فالمشهور أنه لا تستحب فيه الجماعة وبه قال أبو حنيفة وأطلق أبو الفضل بن عبدان حكايته وجهين في استحباب الجماعة في الوتر اذا عرفت ذلك فكلام الكتاب مبني على الأكثر

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ويجوز للقائم ان يصلي خلف القاعد لان النبي صلى الله عليه وسلم «صلي جالسوا الناس خلفه قيام» ويجوز للراكع والساجد ان يصلي خلف المومئ الى الركوع والسجود لانهما ركن من اركان الصلاة فجاز للقادر عليه ان ياتم بالعجز عنه كالقيام »•

﴿الشرح﴾ هذا الحديث في الصحيحين كما سنوضحه في فرع مذهب العلماء ان شاء الله تعالى وكانت هذه الصلاة صلاة الظهر يوم السبت او الاحد توفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين رواه البيهقي وقول المصنف ركن من اركان الصلاة احتراز من الشرط وهو العجز عن طهارة الحدث او النجس لكن يرد عليه اقتداء القارىء بالامى فانه لا يجوز على الاصحح مع انه ركن عجز عنه فكلن ينبغي ان يقول ركن فعلي ليحترز عنه قال الشافعي والاصحاب يجوز للقادر على القيام الصلاة وراء القاعد العاجز والقاعد وراء المضطجع والقادر على الركوع والسجود وراء المومئ بهما ولا يجوز للقادر على كل شيء من ذلك مواقة العاجز في ترك القيام او القعود او الركوع أو السجود ولا خلاف في شيء من هذا عندنا •

﴿فرع﴾ قال الشافعي والاصحاب يستحب للامام اذا لم يستطع القيام استخلاف من يصلي بالجماعة قائما كما استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ولان فيه خروجا من خلاف من منع الاقتداء بالقاعد ولان القائم اكل أو اقرب الى اكمال هيئات الصلاة واعترض بعض الناس على الشافعي حيث قال يستحب له الاستخلاف مع أن النبي صلى الله عليه وسلم ام قاعدا وأجاب الاصحاب بجوابين (أحدهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الامرين وكان الاستخلاف اكثر ندل على فضيلته وام قاعدا في بعض الصلوات لبيان الجواز (الجواب الثاني) ان الصلاة خلفه قاعدا أفضل منها خلف غيره قائما بدرجات بخلاف غيره •

• وهو ما سوى رمضان والله اعلم •

قال ﴿ ونستحب الجماعة في التراويح تأمسيا بعمر رضى الله عنه وقيل الانفراد به أولى بعده عن الرياء »•

صلاة التراويح عشرون ركعة بعشر تسليمات وبه قال ابو حنيفة واحمد لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «صلي بالناس عشرين ركعة ليلتين فلما كان في الليلة الثالثة اجتمع الناس فلم يخرج اليهم ثم قال من الغد خشيت ان تفرض عليكم فلا تطيقونها» (١) وعن مالك انها ست وثلاثون

(١) حديث ﴿ انه ﷺ صلى بالناس عشرين ركعة ليلتين فيما كان في الليلة الثالثة اجتمع الناس فلم يخرج اليهم ثم قال من الغد خشيت ان تفرض عليكم فلا تطيقوها: متفق على صحته من حديث عائشة دون عدد الركعات وفي رواية لها خشيت ان تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا

(فرع) في مذاهب العلماء : قد ذكرنا أن مذهبنا جواز صلاة القائم خلف القاعد العاجز وإنه لا تجوز صلاتهم وراءه قعوداً وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة وأبو ثور والحميدي وبعض المالكية وقال الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن المنذر تجوز صلاتهم وراءه قعوداً ولا تجوز قياماً وقال مالك في رواية وبعض أصحابه لا تصح الصلاة وراءه قاعداً مطلقاً واحتج لمن قال تصح الصلاة مطلقاً بحديث رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما عن جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤمن أحد بحدى جالساً » واحتج الأوزاعي وأحمد بحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين » رواه البخاري ومسلم وفي الصحيحين عن عائشة وأبي هريرة مثله « واحتج الشافعي والأصحاب بحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر في مرضه الذي توفي فيه أبابكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فقام يهادي بين رجلين ورجلاه يخطان في الأرض فجاء فجلس عن يسار أبي بكر فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتدي بأبي بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وقتدي الناس بصلاة أبي بكر » رواه البخاري ومسلم هذا لفظ إحدى روايات مسلم وهي مريحة في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الإمام لأنه جلس عن يسار أبي بكر ولقوله يصلي بالناس ولقوله يقتدي به أبو بكر وفي رواية لمسلم « وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمهم التكبير » وقوله يسمهم التكبير يعني أنه يرفع صوته بالتكبير إذا كبر النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ضعيف الصوت حينئذ بسبب المرض وفي رواية البخاري ومسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس إلى جنب أبي

ركعة لفعل أهل المدينة قال العلماء وسبب فعلهم أن الركعات العشرين خمس ترويعات كل ترويعات أربع ركعات وكل أهل مكة يطوفون بين كل ترويعتين سبعة أشواط ويصلون ركعتي الطواف أفراداً وكانوا لا يفعلون ذلك بين الفريضة والتراويح ولا بين التراويح والوتر فلما أراد أهل المدينة أن يساووهم في الفضيلة فجلسوا مكلن كل أسبوع من الطواف ترويعات فحصل أربع ترويعات وهي ست عشرة ركعة

عنها زاد البخاري في رواية فتوفي رسول الله ﷺ والامر على ذلك : وأما العدد فروى ابن حبان في صحيحه من حديث جابر أنه صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر فهذا مبين لما ذكره المصنف ثم ذكر العشرين ورد في حديث آخر رواه البيهقي من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر : زاد سليم الرازي في كتاب الترغيب له ووتر ثلاث قال البيهقي تفرد به أبو شبة إبراهيم بن عثمان وهو ضعيف وفي الموطأ وابن أبي شبة والبيهقي عن عمارة جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بهم في شهر رمضان عشرين ركعة الحديث »

بكر فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد» ورواه من طرق كثيرة كلها دالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الامام وأبو بكر يقتدى به ويسمع الناس التكبير وهكذا رواه معظم الرواة: قال الشافعي والاصحاب وغيرهم من علماء المحدثين والفقهاء هذه الروايات صريحة في نسخ الحديث السابق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعين» فإن ذلك كان في مرض قبل هذا زمان حين آلى من نسائه وقد روى من روايات قليلة ذكرها البيهقي وغيره «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته خلف أبي بكر فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد» ورواه من طرق كثيرة: واجاب الشافعي والاصحاب عنها أن سحقت قائمها كانت مرتين مرة صلى النبي صلى الله عليه وسلم وراء أبي بكر ومرة أبو بكر وراءه وبمحصل المقصود وهو أن صلاة القادر وراء القاعد لا تجوز إلا قائما: وأما الجواب عن حديث «لا يؤمن أحد بعدى جالسا» فقال الدارقطني والبيهقي وغيرهما من الأئمة هو مرسل ضعيف وإن جابر الحنفي متفق على ضعفه ودر رواياته قالوا ولا يرويه غير الحنفي عن الشعبي قال الشافعي رحمه الله قد علم الذي احتج بهذا انه ليس فيه حجة وانه لا يثبت لانه مرسل ولانه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه والله اعلم *

(فرع) في مذاهبتهم في صلاة الراكع والساجد خلف المومئى اليها: قد ذكرنا أن مذهبنا جوازها وبه قال زفر وقال أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف ومحمد لا تجوز *

* قال للمصنف رحمه الله *

(وفي صلاة القارىء خلف الامي وهو من لا يحسن الفاتحة أو خلف الارت والائت قولان (أحدهما) تجوز لانه ركن من أركان الصلاة فجاز للقادر عليه أن يأتى بالعجز عنه كالقيام (والثاني) لا تجوز لانه يحتاج أن يحمل قراءته وهو يعجز عن ذلك فلا تجوز أن ينتصب لتحمل كلام الامام الاعظم اذا عجز عن تحمل اعباء الامة) *

(الشرح) الاعباء - بفتح الهمزة وبالعين المهملة والباء الموحدة وبالمد جمع عبء - بكسر العين واسكن الباء بعدها همزة - كحمل واحمال والعبء الثقل والاعباء الاثقال وقوله يعجز - بفتح الجيم - يعجز - بكسرها - ويجوز عكسه لفتان الاولى افصح وقوله ركن احتراز من الشرط وهو اذا لم يجد

تنضم الي العشرين والوتر ثلاث ركعات تكون الجملة تسعا وتلاين فلذلك قال الشافعي رضي الله عنه ورأيتهم بالمدينة يقولون بتسع وتلاين قال اصحابنا وليس لغير أهل المدينة ذلك لشرفهم بمهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبره ثم الافضل في التراويح الجماعة : والانفراد فيه وجهان ومنهم من يقول قولان (أحدهما) ان الانفراد بها افضل ويروى هذا عن مالك رضي الله عنه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ماء ولا ترابا وصلي بحاله وكذا من عليه نجاسة عجز عن ازالتها فلا يجوز الاقتداء بهما (وقوله) الارت هو من يدغم حرفا في حرف في غير موضع الادغام والالتغ من تبدل حرفا بحرف كالراء بالغين والشين بالثاء وغير ذلك: أما حكم المسئلة فقال اصحابنا الامي من لا يحسن الفاتحة بكاملها سواء كان لا يحفظها او يحفظها كلها الا حرفا او يخفف مشددا لرخاوة في لسانه او غير ذلك وسواء كان ذلك لحرس او غيره فهذا الامي والارت والالتغ ان كان تمكن من التعلم فصلاته في نفسه باطلة فلا يجوز الاقتداء به بلا خلاف وان لم يتمكن بان كان لسانه لا يطاوعه او كان الوقت ضيقا ولم يتمكن قبل ذلك فصلاته في نفسه صحيحة فان اقتدى به من هو في مثل حاله صح اقتداؤه بالاتفاق لانتمثله فصلاته صحيحة وان اقتدى به قارىء لا يحفظ الفاتحة كلها او يحفظ منها شيئا لا يحفظه الامي فيه قولان منصومان والثالث مخرج (اصحهما) وهو الجديد لا يصح الاقتداء به (والقديم) ان كانت صلاة جهرية لم تصح وان كانت سرية صحت (والثالث) المخرج خرج ابو اسحق المروزي وحكاه البندنجي عنه وعن ابن مريج انه يصح مطلقا ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف * واحتجوا القديم بان الامام يتحمل عن المأموم القراءة في الجهرية علي القديم هكذا ذكر الاقوال الثلاثة جمهور اصحابنا العراقيين والخراسانيين منهم الشيخ ابو حامد واصحابه وصاحب الحاوي والقاضي ابو الطيب والمحاملي في كتابه وصاحب الشامل والشيخ نصر وخلائق من العراقيين والقاضي حسين والمتولي وصاحب العدة وآخرون من الخراسانيين وقال امام الحرمين والغزالي (الجديد) انه لا يصح الاقتداء به والقديم يصح وهذا قل قاسد عكس المذهب فالصواب ماسبق واتفق للمصنفون علي أن الصحيح بطلان الاقتداء وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحمد وغيرهم واختار للزني وابو ثور وابن المنذر صحته مطلقا وهو مذهب عطاء وقتاده واحتج لهم بما قياس علي العجز عن القيام كما ذكره للمصنف وفرق اصحابنا بان العجز عن القيام ليس بنقص وجعل القراءة نقص فهو كالسكر والافوثة ولان القيام يسمى البلوى بالعجز عنه بخلاف القراءة والله اعلم هو اعلم أن الاقوال الثلاثة جارية سواء علم المأموم ان الامام امي ام جهل ذلك

«خرج ليالي من رمضان وصلي في المسجد ثم لم يخرج باقي الشهر وقال صلوا في بيوتكم فان افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة» (١) ولان الاستحلاء بالنوافل ابعد عن الرياء (واصحهما) ان الجماعة افضل لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس ابي بن كعب رضي الله عنه وواقعه الصحابة عليه وانما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخروج خشية الاقتراض وبهذا قل ابن مريج وابو اسحق والاكثرون ثم ذكر اصحابنا العراقيون

(١) حديث: أنه ﷺ خرج ليالي من رمضان وصلي في المسجد ولم يخرج باقي الشهر وقال صلوا في بيوتكم فان افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة: متفق عليه من حديث زيد ابن ثابت بآدم من هذا السياق ولابي داود من حديثه صلاة المرء في بيته افضل في صلاته من مسجدي هذا الا المكتوبة *

هكذا صرح به الشيخ ابو حامد وغيره وهو مقتضي كلام الباين وشذ عنهم صاحب الحاوي فقال
 الاقوال إذا كان جاهلا وان علم لم تصح قطعا والمذهب ما قدمناه ولو حضر رجلان كل واحد يحفظ
 نصف الفاتحة قطع فان اتفقا في نصف معين جاز الاقتداء وان حفظ احدهما النصف الاول والاخر
 الآخر فايها صلي خلف صاحبه فهو قارىء خلف أمي وهذا يفهم مما قدمته لكن اوردته
 بالله كذا كذا افرده الاصحاب وليتنبه له ولو صلي من لا يحفظ الفاتحة لكنه يحفظ سبع آيات
 غيرها خلف من لا يحفظ قرآنا بل يصلي بالاذكار فهو صلاة قارىء خلف أمي خرجه
 ابو علي وغيره ولو اقتدى ارت بآثم فهو قارىء خلف أمي لانه يحسن شيئا لا يحسنه والله اعلم *
 (فرع) اذا صلي القارىء خلف أمي بطلت صلاة المأموم وصحت صلاة الامام وكذا المأمومون
 الاميون كالمعتزلة: هذا مذهبنا ومذهب احمد وقال ابو حنيفة وما لك تبطل صلاة الامام والمأموم والقارىء
 والامي لانه امكنه الصلاة خلف قارىء فبطلت صلاته ترك قراءة قدر عليها واحتج اصحابنا بانه
 اقتدى بمن لا يجوز اقتداؤه فلم تبطل صلاة الامام بسبب اقتداء المأموم كما لو صلت امرأة برجال قال
 اصحابنا وانما قلنا بسبب اقتداء المأموم لثلايوردوا ما اذا صلت المرأة الجمعة برجال فان فيها وجهين
 حكاهما القاضي ابو الطيب وهذه المسألة من تعليقه (ارجحها) تبطل صلاتها (والثاني) تنعقد ظهرا
 وبه قطع الشيخ ابو حامد في هذا الموضع من تعليقه فلي هذا لا يصح الايراد (وان قلنا) تبطل فما بطلت
 لبطلان صلاة المأموم بل لعدم شرط الجمعة وهو امامة رجل قال اصحابنا ولان الاصول المقررة متفقة
 على ان الفساد لا يتعدى من صلاة الامام الى المأموم (والجواب) عما قالوه لان سلم انه امكنه
 القراءة لان عندنا يجب القراءة على المأموم ولانه ينتقض بالآخرس اذا أم ناطقا فانه امكنه
 ان يصلي خلفه وصلاته صحيحة وينتقض بالامي اذا امكنه ان يصلي خلف قارىء فصلي منفردا
 صحت بالاتفاق والله اعلم *

(فرع) اذا لحن في القراءة كرهت امامته مطلقا فان كان لحننا لا يغير المعنى كرفع الماء من
 الحمد لله كانت كراهة تنزيه وصحت صلاته وصلاة من اقتدى به وان كان لحننا يغير المعنى كضم
 التاء من انعمت او كسر هاو يطله بان يقول (الصراط المستقيم) فان كان لسانه يطاوعه وامكنه
 التعلم فهو مرتكب للحرام ويلزمه المبادرة بالتعلم فان قصر وضاق الوقت لزمه ان يصلي ويقضى

والصيدلاني وغيرهم ان الخلاف فيما اذا كان الرجل يحفظ القرآن ولا يخاف النوم والكسل ولا تختل
 الجماعة في المسجد بتخلفه قاما اذا لم يحفظ او خاف ذلك فالجماعة اولي لاحماله واطلق آخرون ثلاثة اوجه
 في المسألة منهم القاضي بن كيج وامام الحرمين (احدهما) ان الافراد افضل على الاطلاق (والثاني) ان الجماعة
 افضل (والثالث) ان كان حافظا للقرآن آثما من الكسل ولم تختل الجماعة بتخلفه فالافضل ان ينفرد
 والا فلا وبمكي هذا عن ابن أبي هريرة وانما يدخل وقت التراويح بالفراغ من صلاة العشاء

ولا يصح الاقتداء به وإن لم يطاوعه لسأته أو لم يحض ما يمكن التعلم فيه فصلاة مثله خائفة صحيحة وصلاة صحيح اللسان خلفه كصلاة قارىء خلف أمي وإن كان في غير الفاتحة صحت صلاته وصلاة كل أحد خلفه لأن ترك السورة لا يبطل الصلاة فلا يمنع الاقتداء قال إمام الحرمين ولوقيل ليس لهذا اللاحق قراءة غير الفاتحة بما يلحق فيه لم يكن بعيداً لأنه يتكلم بما ليس قرآناً بلا ضرورة والله أعلم قال البندنجي ولو صلى القارىء خلف من ينطق بالحرف بين حرفين كقاف غير خالصه بل مترددة بين كاف وقاف صحت صلاته مع الكراهة وهذا الذي ذكره فيه نظر لأنه لم يأت بهذا الحرف ومن ذكر نحو كلام البندنجي الشيخ أبو حامد *

(فرع) لو اتلى قارىء بمن ظنه قارئاً فبان أمياً وقلنا لا تصح صلاة القارىء خلف أمي في وجوب الاعادة وجهان (أصحهما) تجب وبه قطع البغوي وغيره وهو مقتضى كلام الجمهور وسواء كانت صلاة سرية أو جهرية ولو اتلى بمن لا يعرف حاله في صلاة جهرية فلم يجهر وجبت الاعادة بالاتفاق إذا قلنا لا يجوز صلاة قارىء خلف أمي نص عليه الشافعي في الام وصرح به أصحابنا العراقيون وغيرهم لأن الظاهر أنه لو كان قارئاً لجهر فلو سلم وقال أسررت ونسيت الجهر لم تجب الاعادة لكن قالوا تستحب ولو بان أمياً في أثناء الصلاة وقلنا تجب الاعادة بطلت صلاته والا فكل حدث فينوي مفارقه ويتم صلاته واتفقوا على أنه لو صلى صلاة سرية خلف من لا يعرف حاله في القراءة صحت صلاته نص عليه في الام * قال المصنف رحمه الله *

(ويجوز أن يأتى المقرض بالمتنفل والمقرض بمقرض في صلاة أخرى لما روي جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن معاذاً رضي الله عنه كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يأتي قومه في بني سلمة فيصلي بهم) هي له تطوع ولهم فريضة العشاء ولأن الاقتداء يقع في الأفعال الظاهرة وذلك يكون مع اختلاف النية فاما إذا صلى الكسوف خلف من يصلي الصبح والصبح خلف من يصلي الكسوف لم يجز لأنه لا يمكن الاتمام به مع اختلاف الأفعال) *

(الترح) هذا الحديث صحيح كما سنوصحه إن شاء الله تعالى في أفرع مذاهب العلماء وبوسيلة - بكسر اللام قبيلة معروفة من الأنصار وقوله عشاء الآخرة هكذا هو في رواية مسلم ويجوز تسميتها عشاء الآخرة كما سبق في باب المواقيت ولكن قوله عشاء الآخرة من باب إضافة الموصوف إلى صفته وهو جائز عند الكوفيين بغير تهدير ويصح عند البصريين بتقدير محذوف ومنه قوله تعالى (ولدار الآخرة) وبجانب القرى أي دار الحياة (الآخرة) وبجانب المكان الغربي : أما أحكام المسئلة فذهبنا أنه تصح صلاة التنفل خلف الفرض والفرض خلف التنفل وتصح صلاة

كما ذكرنا في الوتر *

قال (ثم التطوعات لا حصر لها فإن تحرم بركة واحدة جاز له أن يتمها عشراً فصاعداً وإن

فريضة خلفت فريضة اخرى تواقها في العدد كظهر خلف عصر وتصبح فريضة خلف فريضة أقصر منها وكل هذا جائز بلا خلاف عندنا ثم اذا صلى الظهر خلف الصبح وسلم الامام قام المأموم لا تمام صلاته وحكمه كحكم المسبوق ويتابع الامام في القنوت ولو أراد مفارقه عند اشتغاله بالقنوت جاز كما سبق في نظائره ولو صلى الظهر خلف المغرب جاز بالاتفاق ويتخير اذا جلس الامام في التشهد الاخيرين مفارقه لا تمام ماعليه وبين الاستمرار معه حتى يسلم الامام ثم يقوم المأموم الي ركعته كما قلنا في القنوت والاستمرار افضل وان كان عدد ركعات المأموم أقل من صلى الصبح خلف رباعية أو خلف المغرب أو صلى المغرب خلف رباعية ففيه طريقان حكاهما الخراسانيون (اصحهما) وبه قطع العراقيون جوازه كعكسه (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان (اصحهما) هذا (والثاني) بطلانه لانه يدخل في الصلاة بنية مفارقة الامام فاذا قلنا بالمدح وهو صحة الاقتداء فقرغت صلاة المأموم وقام الامام الي ما بقى عليه فالمأموم بالخيار ان شاء فارقه وسلم وان شاء انتظره ليتسلم معه والافضل انتظاره وان امكنه ان يقنت معه في الثانية بان وقف الامام يسيرا اقتت والافلا وله أن يخرج عن متابته ليقنت واذا صلى المغرب خلف الظهر وقام الامام الى الرابعة لم يجوز للمأموم متابته بل يفارقه ويتشهد وهل له أن يطول التشهد وينتظره فيه وجها حكاهما امام الحرمين وآخرون (احدهما) له ذلك كما قلنا فيمن صلى الصبح خلف الظهر (والثاني) قال امام الحرمين وهو المذهب لا يجوز لانه يحدث تشهدا وجلسا لم يفعله الامام ولو صلى العشاء خلف التراويح جاز فاذا سلم الامام قام الي ركعته الباقيتين والاولى أن يتبها منفردا فلو قام الامام الى آخرين من التراويح فنوى الاقتداء به ثانيا في ركعته في جوازه القولان فيمن احرم منفردا ثم نوى الاقتداء الاصح الصحة وقد سبقت مسألة العشاء خلف التراويح هذا كله اذا اتفقت الصلاتان في الافعال الظاهرة فلو اختلفا بان اقتدى من يصلي كسوقا أو جنازة بمن يصلي ظهرا أو غيرها أو عكسه فطريقان (اصحهما) وبه قطع العراقيون لا تصح لتعذر المتابعة (والثاني) علي وجين (احدهما) هذا (والثاني) يجوز وهو قوله الفصال لا يمكن المتابعة في البعض فعلى هذا اذا صلى الظهر خلف الجنازة لا يتابعه في التكبيرات والاذا كان بينها بل اذا كبر الامام الثانيه فخير المأموم ان شاء اخرج نفسه من المتابعة وان شاء انتظر سلام الامام واذا اقتدى بمصلي الكسوف تابعه في الركوع الاول ثم ان شاء رفع رأسه معه وفارقه وان شاء انتظره في الركوع قال امام الحرمين وغيره وانما انتظره في الركوع ليعود الامام اليه ويستدل معه عن ركوعه الثاني ولا ينتظره بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير قال البغوي ولو أدركه في الركوع الثاني من الكسوف تابعه فيه وصلي معه تلك الركعة وبركع معه الركوع الاول من تحرم بمشرا جاز له الاقتصار علي واحدة وله أن يتشهد بين كل ركعتين أو في كل ركعة ان شاء والاحب مني مني ﴿ ٥ ﴾

الثانية ثم يخرج عن متابعتها فإذا أدركه في الركوع الثاني من إحدى الركعتين كان مدر كل ركعة لانه ركوع محسوب للامام أما إذا صلى الظهر خلف العبد أو الاستسقاء فطريقان (أحدهما) أنه كصلاته خلف الكسوف لما فيها من زيادات التكبيرات (وأصحهما) وبه قطع المتولي وغيره تصح قطعا لاتفاقهما في الاصل الظاهرة بخلاف الجنازة فان تكبيراتها أركان فهي كاختلاف الافعال (فاذا قلنا) بالصحة لا يكبر مع الامام التكبيرات الزائدة لانها ليست من صلاة المأموم ولا يخل تركها بالمتابعة فان كبرها لم تبطل صلاته لان الاذ كل لا تبطل الصلاة ولو صلى العبد خلف مصلي الصبح المقضية جاز ويكبر التكبيرات الزائدة *

(فرع) في مذاهب العلماء في اختلاف نية الامام والمأموم: قد ذكرنا أن مذهبنا جواز صلاة المتفل والمقترض خلف متفل ومقترض في فرض آخر وحكمه ابن المنذر عن طاوس وعطاء والا زاعي واحمد وأبي ثور وسليمان بن حرب: قال وبه أقول وهو مذهب داود وقالت طائفة لا يجوز نفل خلف فرض ولا فرض خلف نفل ولا خلف فرض آخر قاله الحسن البصري والزهري وبخري بن سعيد الانصاري وربيعة وأبو قلابه وهو رواية عن مالك: وقال الثوري وأبو حنيفة لا يجوز الفرض خلف نفل ولا فرض آخر ويجوز النفل خلف فرض وروى عن مالك مثله واحتج لمن منع بقوله عليه السلام «أما جعل الامام ليؤتم به» رواه البخاري ومسلم من طرق واحتج أصحابنا بحديث جابر أن معاذ «كن يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة» رواه البخاري ومسلم هذا لفظ مسلم وعن جابر قال «كن معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يطلع الى قومه فيصليها لهم» هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء حديث صحيح رواه بهذا اللفظ الشافعي في الام ومسنده ثم قال هذا حديث ثابت لا اعلم حديثا يروى من طريق واحد أثبت من هذا ولا أوثق يعني رجلا قال البيهقي: كتابه معرفة السنن والآثار وكذلك رواه بهذه الريادة ابو عاصم النبيل وعبد الرزاق عن ابن جريج كرواية شيخ الشافعي عن ابن جريج بهذه الزيادة وزيادة الثقة مقبولة قال والاصل ان ما كان موصولا بالحديث فهو منه لاسيما اذا روى من وجهين الا أن قوم دلالة علي التمييز قال والظاهر ان قوله هي له تطوع ولهم مكتوبة من قول جابر وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بالله وأخشى له من ان يقولوا مثل هذا الا يعلم وحين حكى الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فعل

التطوعات التي لا تتعلق بسبب ولا وقت لا حصر لاعدادها ولا ركعات الواحدة منها (١) (والصلاة

(١) «حديث» الصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر: وهو خبر مشهور احمد والبخاري من حديث عبيد بن الحجاج عن ابي ذر ورواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابي ادريس الخولاني عن ابي ذر في حديث طويل جدا وأورده الطبراني في الاوسط

معاذ لم ينكر عليه إلا التطويل (فان قالوا) لعل معاذاً كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نافلة وبهومه فريضة (الجواب) من أوج (أحدها) ان هذا مخالف لصريح الرواية (الثانية) الزيادة التي ذكرناها هي له تطوع ولهم مكتوبة المشاء صريح في الفريضة ولا يجوز حمله على تطوع (الثالث) جواب الشافعي والخطابي واصحابنا وخلائق من العلماء أنه لا يجوز ان يظن بمعاذ مع كل قومه وعلو مرتبته أن يترك فعل فريضة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي مسجده والجمع الكثير المشتمل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى كبار المهاجرين والانصار ويؤديها في موضع آخر ويستبيلها نافلة قال الشافعي كيف يظن ان معاذ يجعل صلاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لعل صلاة واحدة معه أحب اليه من كل صلاة صلاحها في عمره ليست معه وفي الجمع الكثير نافلة (الرابع) جواب الخطابي وغيره لا يجوز ان يظن بمعاذ أنه يشتغل بعد اقامة الصلاة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه بنافلة مع قوله صلى الله عليه وسلم « اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » وعن جابر رضي الله عنه قال « اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا بذات الرقاع وذكر الحديث الى أن قال فنودي بالصلاة فصلى النبي صلى الله عليه وسلم بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اربع ركعات وللقوم ركعتان » رواه البخاري ومسلم وعن ابي بكرة قال « صلى النبي صلى الله عليه وسلم في خوف الطهر فصاف بعضهم خلفه وبعضهم بازاء العدو فصلى بهم ركعتين ثم سلم فانطلق الدين صلوا معه فوقفوا موقف اصحابهم ثم جاء اولئك فصلوا خلفه فصلى بهم ركعتين ثم سلم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً ولاصحابه ركعتين ركعتين » رواه ابو داود والنسائي باسناد حسن وأستدل الشافعي ايضا باقياس على صلاة المن خلف القاصر: وأما الجواب عن حديث « إنما جعل الامام ليؤتم به فهو ان المراد ليؤتم به في الافعال لا في النية ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا سجد فاسجدوا » الى آخره والله أعلم » قال المصنف رحمه الله .

﴿ ولا يجوز ان يصلي الجمعة خلف من يصلي الظهر لان الامام مترط في الجمعة والامام ليس معهم في الجمعة فتصير كالجمعة بغير امام : ومن اصحابنا من قال يجوز كما يجوز أن يصلي الظهر خلف

خير موضع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر هذا لفظ الخبر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه

ورواه في الطوالات ايضا من طريق اخرى عن ابن عائذ عن ابي ذر ومن طريق يحيى بن سعيد السعدي عن ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابي ذر واعله ابن حبان في الضعفاء يحيى بن سعيد وخالف الحاكم فاخرجه في المستدرک من حديثه وله شاهد من حديث ابي امامة رواه احمد بسند ضعيف »

من يصلي العصر وفي فعلها خلف المتنفل قولان (أحدهما) يجوز لأنها متقنة في الافعال الظاهرة (والثاني) لا يجوز لأن من شرط الجمعة الامام والامام ليس معهم في الجمعة *
 (الشرح) هاتان المسألتان سبق شرحهما وفرعهما في اول هذا الباب (والصحيح) صحة الجمعة خلف الظهر وخلف المتنفل والصبي والعبد والمسافر والله اعلم قال المصنف رحمه الله *
 ﴿ ويكره ان يصلي الرجل يقوم واكثرهم له كرهون لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثلاثة لا يرفع الله صلاتهم فوق رؤوسهم فذكر فيه رجلا أم قوما وهم له كرهون» فان كان الذي يكرهه الاقل لم يكره أن يؤمهم لأن أحدا لا يخلو من يكرهه

وسلم ثم اذا شرع في تطوع فان لم ينو شيئا فله ان يسلم من ركعة وله أن يسلم من ركعتين فصاعدا روى أن عمر رضي الله عنه «مر بالمسجد فصلى ركعة فقيل له انما صليت واحدة فقال انما هي تطوع من شاء زاد ومن شاء نقص» (١)
 وحكي الاصحاح عن نفيه في الاملاء انما هو صلى من غير احصاء ثم سلم وهو لا يدري كم صلى أجزاء قال بعض السلف الذي صليت له يعلم كم صليت (٢) وان نوى ركعة او عددا قليلا أو كثيرا فله ذلك هذا هو المشهور وحكي في البيان عن المسعودي ان له ان يصلي ثلاث عشرة ركعة بتسليمه واحدة وهل له أن يزيد فيه وجها ثم اذا نوى عددا فله أن يزيد وله أن ينقص حتى لو نوى ركعة ثم لم يجد ركعة فله أن يجعلها عشرة فصاعدا او بعشر فله أن يقتصر على واحدة ولكن بشرط أن يغير النية قبل الزيادة والنقصان فلو زاد أو نقص قبل تغيير النية بطلت صلاته مثاله نوى أن يصلي ركعتين ثم قام الى الثالثة بعد ما نوى الزيادة جاز ولو قام قبلها عمدا بطلت صلاته ولو قام سهوا عاد وسجد لله وسلم فلو بدا له بعد القيام ان يزيد فله يجب العود الى القعود ثم القيام منه أم للمضي فيه وجها (أصحهما) أولهما ثم يسجد لله وسلم فلو زاد ركعتين سهوا ثم نوى اكمال اربع صلى ركعتين أخريين وما سعى به لا يحسب ولو نوى أن يصلي أربعاً ثم غير نيته وسلم عن ركعتين جاز ولو سلم قبل تغيير النية بطلت صلاته ولو سلم ساهيا ثم أربعا وسجد لله وسلم فلو زاد اربعا أو أراد بعد السلام ساهيا أن يقتصر سجد لله وسلم ثانيا فان سلامه الاول غير محسوب ثم ان تطوع بركعة فلا بد من التشهد فيها وان زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة وهو تشهد الركن وله ان يشهد في كل اثنتين كلتي الفرائض الرباعية فلو كان العدد وترا فلا بد من التشهد في الاخيرة أيضا وهل له أن يشهد في كل ركعة قال امام الحرمين فيه احتمال لان لا يجزى في الفرائض صلاة على هذه الصورة لكن الاظهر الجواز لان له أن يصلي ركعة فردة ويتحلل عنها واذا جاز له ذلك جاز له القيام

(١) حديث : عمر انه مر بالمسجد فصلى ركعة فبجبه رجل فقال يا أمير المؤمنين انما صليت ركعة فقال انما هي تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص : البيهقي وفي سننه قابوس بن ابي ظبيان وهو ابن (٢) (قوله) روى عن بعض السلف قال الذي صليت له يعلم كم صليت احمد في مسنده من حديث علي بن زيد بن جدعان عن مطرف قال قدمت الى قمر من قرش فجاء رجل فجعل يركع ويسجد ثم يقوم ثم يركع ويسجد لا يقعد فقلت والله ما ارى هذا ما يدري ان يتصرف على شفع

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من
تقدم قسلا منهم له ركعة فوزه ورجل أبي الصلاة ذلوا» واليه الذي يأتيها بعد أن تفتتج ورجل أحسن
مجرده» وفردوا بالحق والدار أنه يأتي بعد فرب القوت وليكن حديث ضعيف والدار هو
للبل يقال الخطابي والشافعي أبو الطيب ويأثر العللي الذي هو أن يتأخر حضور الصلاة عليه فراغ
الناس من قبل واعتبار المجررة أن يعتقه بم يكتم عيجه ونكته من مجيبه بها الحق ويستجيبه كرمها
أما حكم المسئلة قبل الشافعي وأصحابنا رحمهم الله يكبره أن يؤم قوما وأكثرهم له يكاد هو لا يكبره
إذا كبرهم الأقل هكذا إذا كرهه نصفهم لا يكبره صرح له صاحب الأمانة وأما الشافعي بالنعوى
وتحرون وهو مقتضى كلام الباقين فانهم خصوا الكرامة بكرة الأكثرين قال صاحبنا وأما

بشأنه واحدة وفي نوافل الليل أن تزد على عازد كات وذكر صاحب البيان أنه يحكم بالليل أن تزد
على العدين والاحب عنده في نوافل النهار أن تكون أربعة أربعا حتى في الرواتب سوى ركعتي
التجر وفي نوافل الليل يصلي تسليمة واحدة ثمان ركعات أو ثمانا أو ركعتين ولا يفضل بينهما
على بعض ويجوز أن يصلي بالواحدة أيضا لما سبق حكاه عن المسعودي ويجوز أن يصلي قوله أن تشهد
عشرا بالهاء أيضا إذا لمزيد عنده على ثمان ركعات وقوله جاز له الأقتصار على واحدة فعل بالهمز لأن
عندما الشروع في الطلوع ملزم إلا أن يكون هناك عند والهاء لا مرن (أحدهما) أن الشروع يلزم عليه

له فان أحمد بن حنبل يقول صلاة الليل والمارمى متى فقال باي حديث قيل له حديث الأزدى فقال ومن
الأزدى حتى أقبل منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر أنه كان يطوع النهار ما لا يفصل
بينهم لو كان حديث الأزدى صحيحا لم يخالفه ابن عمر وقال الترمذي أختلف أصحاب شعبة فيه فوثقه
بعضهم وزفقه بعضهم والصحاح ما رواه الثقات عن ابن عمر فذكره كروا فيه صلاة النهار وقال النسائي
هذا الحديث عندي خطأ وكذا قال الحاكم في علوم الحديث وقال النسائي في الكرى لسنا به جليل
جماعة من أصحاب ابن عمر قالوا الأزدى فلم يذكروا فيه النهار ومحمد بن خزيمة وابن حبان
والحاكم في المستدرک وقاله رواه ثقات وقال الدارقطني في الليل ذكر النهار فيه يوم وقال الخطابي
يدري هذا الحديث طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر أحده في النهار وإنما هو صلاة
الليل متى متى إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن قيل وقال البيهقي هذا حديث صحيح وعليه الباقي
أصح به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة وقد صححه البخاري لما سئل عنه ثم روى ذلك بسنده
إليه قال وروى عن محمد بن سيرين عن ابن عمر مرفوعا بإسناد كهم ثقات انتهى وقد سأله الحاكم
في علوم الحديث عن طريقين صريحي عن علي بن أبيه عن ابن عون عن محمد بن سيرين به وقال له
كله يطول فذكرها وله طرق أخرى فيها ما أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق نافع عن ابن عمر
وقال لا يروى عن النخعي إلا إسحاق الحنظلي وكذا قاله الدارقطني في غير المسالك فهو به الحنظلي
عن مالك عن نافع عن ابن عمر ومنها ما أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
عن ابن عمر وكذا أمثاله نظروا شاهد من حديث علي وآخر من حديث الفضل بن عيسى مرفوعا
: أخرجه أبو داود والنسائي مرفوعا الصلاة متى متى الحديث

تكره امامته اذا كرهه لمعنى مذموم شرعا كوال ظالم وكن تغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها
أولا يتصون من النجاسات أو يمتنعون من الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يعاشر أهل الفسوق
ونحوهم أو شبه ذلك فان لم يكن شيء من ذلك فلا كراهة والمغتب على من كرهه هكذا صرح به
الخطابي والقاضي حسين والبقوي وغيرهم وحكي امام الحرمين وجماعة عن القفال أنه قال إنما يكره
أن يصلى بقوم أو أكثرهم له كلهم إذا لم ينصبه السلطان فان نصبه لم يكره وهذا ضعيف والصحيح
المشهور أنه لا فرق وحيث قلنا بالكراهة فهي مختصة بالامام أما المأمومون الذين يكرهونه فلا يكره
لهم الصلاة ورواه هكذا جزم به الشيخ أبو حامد في تعليقه وقوله عن نص الشافعي وأما المأموم إذا

ركعتين (والثاني) أن الركعة المفردة ليست بصلاة عنده وعندنا هي صلاة لما سبق ولو نوى صلاة تطوع ولم ينو
واحدة ولا عدد أهل يجوز الاقتصار على واحدة حكى في التمهيد وجيز مبين على ما لو نذر صلاة مطلقا فعل
يخرج عن العهدة بركة أم لا بمن ركعتين وينبغي أن يقطع بجواز الاقتصار على واحدة لأنه وان نوى ركعتين
فصاعدا يجوز له الاقتصار على واحدة فعند الإطلاق أولى أن يجوز (وقوله) وله أن يتشهد بين كل ركعتين ينبغي
أن يعلم بالواو لا مريد (أحدهما) أن صاحب البيان حكى وجهه أنه لا يجلس الا في الأخيرة والثاني أنا حكينا عن
بعض الأصحاب أنه لا يزيد على تشهدين وان كثرت الركعات وذلك القائل لا يجوز التشهد بين كل
ركعتين (وقوله) أو في كل ركعة أعلم بالحاء لأنه يقول بتشهد بين كل ركعتين وبالواو لان كثيرا من
الأصحاب قالوا أنه بالخيار بين أن يصلي بتشهد واحد بين أن يتشهد بين كل ركعتين والتخير بين الشيتين
ينبغي التمكن من شيء ثالث (وقوله) والاحب مثني مثني معلم بالحاء لما سبق *

قال * وأظهر الأقوال أن التوابع للوقت تعضي (ح) كما تعضي الفرائض وركعتا الصبح بعد فرض
الصبح أداء وليس بقضاء *

غرض الفصل يتضح برسم مسألتين (أحدهما) في وقت الرواتب وهي ضربان (أحدهما) الرواتب
التي تسبق الفرائض ويبقى وقت جوازها ما بقي وقت الفريضة ووقت اختيارها ما قبل الفريضة
مثال ركعتا الفجر يدخل وقتها بطولوع الفجر ويبقى إلى طلوع الشمس والاختيار تقديمها على صلاة
الفجر وحكي جماعة منهم صاحب البيان أن وقت ركعتي الفجر يبقى إلى الزوال ويكون أداء
وان خرج وقت الفريضة (والضرب الثاني) الرواتب المتأخرة عن الفرائض فيدخل وقتها بفعل الفرائض
لا بدخول وقتها كما ذكرنا في الوتر وآخر وقتها يخرج بخروج وقت الفرائض كما في الضرب الاول
لأنها تابعة للفرائض وحكي في التمهيد في الوتر قول آخر أن وقت الوتر يبقى إلى أن يصلي الصبح ولا
يخرج بطولوع الفجر لظاهر ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «صلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح» (١) وهذا

(١) حديث * روى أنه صلى الله عليه وسلم قال في الوتر صلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح أحمد
والحاكم من حديث أبي بصرة وقد تقدم *

كره حضوره أهل المسجد فلا يكره له الحضور نص عليه الشافعي وصرح به صاحب الشامل والشمعة
لأنهم لا يرتبطون به ويكره أن يولي الإمام الأعظم على جيش أو قوم رجلا يكرهه أكثرهم ولا
يكره إن كرهه أقلهم نص عليه الشافعي وصرح به صاحب الشامل والشمعة *
* قال المصنف رحمه الله *

(ويكره أن يصلي الرجل بامرأة اجنبية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يخلون
رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان»)*

(الشرح) المراد بالكراهة كراهة تحريم هذا إذا خلا بها: قال أصحابنا إذا أم الرجل بامرأته
أو محرم له وخلا بها جاز بلا كراهة لأنه يباح له الخلوة بها في غير الصلاة وإن أم باجنبية وخلها
حرم ذلك عليه وعليها للأحاديث الصحيحة التي سأذكرها إن شاء الله تعالى وإن أم باجنبيات
وحلاهن فطريقان قطع الجمهور بالجواز وقوله الرافعي في كتاب العدد عن أصحابنا ودليله الحديث
الذي سأذكره إن شاء الله تعالى ولأن النساء المجتمعات لا يتمكن في الغالب الرجل من مفسدة
بعضهن في حضرنهن وحكي القاضي أبو الفتح في كتابه في الختاني فيه وجهين وحكمها صاحب
البيان عنه (أحدهما) يجوز (والثاني) لا يجوز خوفا من مفسدة وقل امام الحرمين وصاحب المدة في

يشبه خلافاً في ذكره في المسألة الأخرى (المسألة الثانية) لنوافل تنقسم إلى ما لا يتأقت وإنما يفعل
لسبب عارض وإلى ما يتأقت والاول لا مدخل للقضاء فيه وهو كصلاتي الخسوف والاستسقاء ونحوه
المسجد (والثاني) كصلاتي العيد وصلاة الضحى والرواتب التابعة للفرائض في قضائها إذا فاتت
قولان مشهوران (أحدهما) ربه قال أحمد أنها تقضى لمطلق قوله صلى الله عليه وسلم «من نام عن صلاة
أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» (١) ولا لها صلاة راتبة بوقت فتستدرك إذا فاتت كالفرائض (والثاني)
وبه نال مالك أنها لا تقضى كصلاة الخسوف ونحوها وهذا لأن الأصل أن لا تقضى وظيفة مؤقتة
أصلاً لا قضاء صيغة التأقت اشتراط الوقت في الاعتداد بها لكن خالفنا في الفرائض لاوامر مجددة
وردت فيها تأكدها: وعن أبي حنيفة إن فاتت الرواتب مع الفرائض قضيت معها وإن فاتت وحدها
فلا تقضى وتقل بعض أصحابنا عن مذهبه أنه لا يقضى منها إلا ركعتا الفجر إذا فاتتها مع الفرض
وحكي في النهاية قولاً ثالثاً وهو أن ما استقل منها ولم يتبع غيره كصلاة العيدين وصلاة الضحى
يقضى لمشايتها الفرائض في الاستدلال وما كان تابعا لغيره كالرواتب لا يقضى فلهذا في الأقوال
التي ذكرها في الكتاب وإنما قيد بالمؤقتة ليخرج القسم الأول فإنها لا تقضى بخلاف (التفريع)
إن قلنا أنها لا تقضى فلا كلام وإن قلنا تقضى فهل تقضى أبداً فيه قولان (أحدهما) وهو اختيار المزي
رحمه الله عليه نعم كالفرائض لما قضيت جاز قضاؤها أبداً (وقوله) في الكتاب كما تقضى الفرائض

(١) حديث: من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها تقدم في التيمم

قد أوال كتابنا الجليل في دلائل ما منعت من الحج إلى القضاة في فصل ما يلي فيه يحرم أن يصلي في الصلاة في ساجدة
ممنوعات إلا أنه يكون ممنوع من الحج في أي وقت قطع عنه يجوز في كل وقت من الصلاة إلا أن يكون ممنوعاً
فيمن محرم والمذهب ما سبق من أن الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
رجال علي فاحشة بامرأة وقيل إن كانوا ممن تبعوا موطنهم على الفاحشة فلا يجوز عليهم وأما حديث
ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
رجال كذلك ذكره القاضي أبو الفتح وصاحب البيان عملاً للاختلاف لا سيما في الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
في أمثلة بنظر القاضي في الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
فلا يملك الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
عليه القاضي أن الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
في الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
الوارد في المسئلة أن الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
قالوا لا يملك الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
في الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة

وأما وجهه فهو محرم في كل وقت من الصلاة في ساجدة أو في كل وقت من الصلاة في ساجدة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم رواه البخاري ومسلم
وعن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحلون
رجل بعد يوم هذا سرا على مغبة الأرملة رجل أو أثمان رواه مسلم المصنف بكسر العين إلى
زوجها غائب والمراد هنا غائب عن قضاها وإن كان في البلدة وعن سهل بن سعد رضي الله عنه
قال كانت فينا امرأة فوجدوا أنها كانت لنا عجوز تأخذ من أصول السلق فتطعم حرقا في القبر وتكرر
حبات من شعير فإذا صلبنا الجمعة نصيرها نسيغ عليها فتدبها لنا رواه البخاري فهذا قد عني دلالة
لهذه المسألة لأنه يحتمل أن يكون فيهم محرم لها وليس فيه تصريح بالحلوة بها والله أعلم وأما أن
المحرم الذي يجوز القعود مع الأجنبية مع وجوده يشترط أن يكون ممن يسجي منه فإن كان صغيراً

يمكن حمله على التشبيح في كيفية القضاء أي كما قضى القرائن أبداً كذلك هذه لكنه قد أراد
ذلك وإنما أراد قيام أصل القضاء على القرائن وذلك من في عبارة الوسيط (والقول الثاني) أنها
لا تقضي أبداً وعلى هذا إلى ما في المتن أما صلاة العيد فتبينها تفصيل وخلاف ثم ذكر في الكتاب
على باب صلاة العيدين وأما الروايات فيها قولان (أحدهما) أنه لا تقضي كالأثر بعد صلاة الصبح ولا
في صلاة العيدين بعد صلاة الظهر قال الإمام الحرمين وعلي هذا التقسيم من آثار التواريخ لانه إذا استفتح
فريضة أخرى انقطع حكم التيمية من الصلاة السابقة وحكي على هذا القول أوجها آخره أن الاعتبار

عن ذلك كتابين ستين ومئات ونحو ذلك فوجوده كالمعلم بلا خلاف ولا فرق في تحريم الخلوة بين الصلاة وغيرها كما سبق ويستوى فيها الاعمي والبصير ويستثنى من هذا كله مواضع الضرورة بان يجده امرأة اجنبية منقطعة في بركة وهو ذلك فيساح له استصحابها بل يجب عليه ذلك اذا خاف عليها أو تركها وهذا لا خلاف فيه ويدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها في قصة الامك واعلم أن الحرم الذي يجوز القعود بهما بوجوه يستوي به محرمه ومحرمها وفي معان زوجها وزوجته والله اعلم . . . قال المصنف رحمه الله . . .

(ويكره أن يصلي تحت التمام والفناء لما يزيدان في الحروف فان صلي خلفهما تحت صلاته لانهما زيادة وهو مطلوب عليها) . . .

(الشرح) التمام الذي يكرر التاء والتأمام بالهمزة بين الفاتين وبالدال هو الذي يكرر الفاء قال الشافعي واصحابنا تكرر الصلاة وراءهما وتصح لما ذكره المصنف . . .

(فرع) لا تكرر امانة الاعرابي لقروى اننا كان بحسن الصلاة بهذا مذهبا وسلكه ابن المنذر عن الثوري والشافعي وأصحاب الزايعي واسحق وفي قول قال وكرهه أبو مجلز ومالك . . . قال المصنف رحمه الله . . .

(السنة أن يؤم القوم اقروم واقمهم لها روى أبو مسعود البدرى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يؤم القوم اقروم لكتاب الله تعالى وأكرم قراءه فان كانت قراءتهم سواء فليؤمهم اقتمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم اكبرهم سنا وكان اكثر الصحابة رضي الله عنهم قراءه اكترم قهبا لانهم كانوا يقرؤن الآية ويصلون احكامها ولان الصلاة ينتقل صحتها الي القراءة والتمه فقدم اهلها فان زاد احدهما في القراءة أو التمه قدم على الآخر وان زاد احدهما في التمه وزاد الآخر في القراءة فلا يصح اولي لانه ربما حدث في الصلاة حادثة يحتاج الي الاجتهاد فان استويا في التمه والقراءة فيه قولان . . . قال في القديم يقدم الاشراف ثم الاقدم هجرة ثم الاسن وهو الاصح لانه قديم الهجرة علي السن في حديث أبي مسعود البدرى ولا خلاف أن الشرف مقدم علي الهجرة فاذا قدمت الهجرة علي

يلتزم وقت الصلاة المستقلة لا بفعلها فلي هذا قضى ركعتا الفجر مالم يزل الشمس فان زالت فلا (والقول الثاني) وقد قبله السعدي عن القديم ان ما كان من صلاة النهار يقضي مالم تغرب الشمس وما كان من صلاة الليل يقضي مالم يطلع الفجر فلي هذا قضى ركعتا الفجر مادام النهار باقيا (وقوله) في المكتات وركعتا الصبح بمن فرض الصبح اداء وليس بقضاء قصد به بيان ان تأخير ركعتي الصبح الي ما بعد الفريضة لا يوجب فواتها فلا يجري فيه الخلاف المذكور في القضاء وتلقاها مستحبلا مستحق وقد يؤمر بالتأخير بسبب عرض كن دخل للمسجد والامام يصلي الصبح فينبغي أن

السن فلأن يقدم عليه الشرف أولي وقال في الجديد يقدم الا من ثم الاشرف ثم الاقدم هجرة لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي وليؤذن لكم أحكم وليؤمكم أكبركم » ولأن الأكبر اخشع في الصلاة فكان أولي والسن الذي يستحق به التقديم السن في الاسلام فاما اذا شاخ في الكفر ثم اسلم لم يقدم على شاب نشأ في الاسلام والشرف الذي يستحق به التقديم ان يكون من قريش والهجرة ان يكون ممن هاجر من مكة الي رسول الله صلى الله عليه وسلم او من اولادهم فان استويا في ذلك فقد قال بعض المتقدمين يقدم احسنهم فمن اصحابنا من قال احسنهم صورة ومنهم من قال اراد احسنهم ذكرا *

(الشرح) حديث أبي مسعود رواه مسلم باللفظ الذي ذكرته هنا واسم أبي مسعود عقبه بن عمر والانصارى سكن بدرا ولم يشهدا في قول الاكبرين وقال المحدثون محمد بن شهاب الزهري ومحمد بن اسحق صاحب المغازي ومحمد بن اسماعيل البخاري شهدا وأما حديث مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي وليؤذن لكم أحكم وليؤمكم أكبركم » فرواه البخاري: أما حكم المسألة فقالا . محابنا الاسباب المرجحة في الامامة ستة التقه والقراءة والورع والسن والنسب والهجرة قالوا وليس المراد بالورع مجرد المدالة الموجبة لقبول الشهادة بل ما يزيد ماعلي ذلك من حسن السيرة والعفة ومجانبة الشبهات ونحوها والاشتهار بالعبادة وأما السن فالمعتبر من مضي في الاسلام فلا يقدم شيخ اسلم قريبا على شاب نشأ في الاسلام أو اسلم قبله وهذا متفق عليه عند اصحابنا وحجته رواية مسلم في صحيحه في حديث أبي مسعود فاقدمهم اسلا ما يدل منا والصحيح أنه لا يعتبر الشيخوخة بل يعتبر تفاوت السن لظاهر الحديث واثار بعضهم الى اعتبارها والصواب الاول وأما النسب فنسب قريش معتبر بالاتفاق وفي غيرهم وجهان (احدهما) لا يعتبر غير قريش واصحهما يعتبر كل نسب يعتبر في الكفاة كاعلماء والصلحاء فعلي هذا يقدم الهاشمي والمطلبي علي سائر قريش ويتساويان هما فيقدم سائر قريش علي سائر العرب ونسائر العرب علي

يقتدى به ثم بعد الفراغ يشتغل بركعتي السنة وعن أبي حنيفة أنه لو علم أنه يدرك ركعة من الفريضة بعد الفراغ من السنة يقدم السنة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال إذا اقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (١) ثم في معنى ركعتي الصبح سائر التوابع المقتضية على الفرائض وذكرها حري على سبيل ضرب المثال وأراد بقوله بعد فرض الصبح ما لم تطلع الشمس وقد حكيما من قبل وجهان وقتها يمتد الي الزوال لكنه ما اراد ذلك فان للذهب الظاهر خلاه *

(١) حديث : اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة: مسلم من حديث أبي هريرة واجتبه به الرافي على ان من دخل المسجد مثلا والامام في صلاة الصبح فليس له التشاغل بركعتي الفجر ونوعلم انه يدركه خلافا لابي حنيفة واصرح منه في الاستدلال ما رواه احمد بلفظ فلا صلاة الا التي اقيمت *

المعجم واحتج البيهقي وغيره لاعتبار التسبب بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكفرهم تبع لكفرهم» رواه مسلم وهذا الحديث وإن كان وارداً في الخلافة فيستنبط منه إمامة الصلاة وأما المعجزة فيقدم

حديث : أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى الضحى ثلث عشرة ركعة بنى الله له قصراً في الجنة من ذهب : قال الترمذي غريب قلت وإسناده ضعيف : وفي الباب : عن أبي ذر رواه البيهقي وعن أبي النرداء رواه الطبراني وإسنادهما ضعيفان وأما كونها لا تكون أكثر فلم أره في خير واستدل الضياء المقدسي بحديث أم حبيبة في مسلم ما من عبد مسلم يصلي في يوم ثلثي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة إلا بنى الله له بيتاً في الجنة قال فيه دليل على أن أكثر الضحى اثنا عشرة ركعة كذا قاله *

{(١) هذه الأحاديث
تتم سياقاتها من الترمذي

{(حديث) عمر أنه كان يضرب على الركعتين قبل المغرب : قلت هذا تحريف في النقل وإنما كان يضرب على الركعتين قبل غروب الشمس لا كما استدله المصنف أنه كان لا يرى الصلاة قبل صلاة المغرب : وأما كونه كان يضرب على الصلاة بعد العصر ففي الصحيح وروى أحمد في مسنده عن زيد بن خالد أن عمر رآه يصلي بعد العصر فضر به فلما انصرف قال والله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصليها فقال له يزيد لولا أن نخشى أن نتخذها الناس سلباً إلى الصلاة حتى الليل لم اضرب فيها : وروى محمد بن نصر للروزي في صلاة الليل من طريق زيد بن وهب قال لما أذن للؤذن بالمغرب قام رجل يصلي ركعتين فجعل يلتفت في صلاته فملاه عمر بالدرة فلما قضى الصلاة سأله فقال رأيتك تلتفت في صلاتك ولم يسب الركعتين *

{(حديث) ابن عمر أنه كان يسلم ويأمر بينهما بنى بن الشفع والوتر البخاري من حديث نافع عنه به في حديث *

حديث : أبي بكر أنه كان يوتر قبل أن ينام فإذا قام تهجد ولم يعد الوتر بقي بن مخلد حدثنا محمد بن رباح ثنا الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن أبا بكر وعمر إذا كرا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر فإذا أصلي ثم أقم على وتر فإذا استيقظت صليت شفعاً حتى الصباح فقال عمر لكنني أقم على شفع ثم أوتر من السحر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكر حذر هذا وقال لعمر قولي هذا وقد تقدمت طرقه من غير هذه الزيادة : وفي الباب عن عمر وعمار وسعد وأبي هريرة وابن عباس وعائشة في عدم قرض الوتر ورواه البخاري في صحيحه عن عائذ بن عمرو وله محبة أنه سئل عن قرض الوتر قال إذا أوترت من أوله فلا توتر من آخره ورواه البيهقي من حديث ابن عمر عن أبي بكر من فعله ذلك موصولاً *

حديث : ابن عمر أنه كان ينقص الوتر فيوتر من أول الليل فإذا قام ليتجهجد صلى ركعة شفع بها تلك ثم يوتر من آخر الليل : الشافعي عن مالك عن نافع عنه بهذا ورواه أحمد والبيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر *

(قوله) واعلم أن تجوز التشهد في كل ركعة لم نره ذكر إلا في النهاية وفي كتب المصنف ولعل مستنده أثر عمر المتقدم قبل هذا *

من جاهر الي رسول الله صلى الله عليه وسلم لي من المهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت وكذا الهجرة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من دار الحرب الي دار الاسلام معتبرة هكذا واولاد من جاهر او تقدمت هجرته يقدمون علي غيرهم هذا جملة القول في الترجيح فان اختص واحد باحد الاسباب مع الاستواء في الباقي من كل وجه تقدم المختص وقدم من له فقه وقراءة علي من له احدهما وكذا من له ثلاثة اسباب او اكثر علي من دونه وان تعارضت الاسباب ففيه خمسة اوجه (اصحها) عند جمهور اصحابنا وهو المنصوص الذي قطع به المصنف والاكثرون وقفوا الشيخ أبو حامد عن الاصحاب أن الاقراء مقدم علي الاقراء والاورع وغيرهما لما ذكره المصنف وبهذا قل أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وابن نور (والوجه الثاني) الاقراء مقدم علي الجميع وهو قول ابن المنذر من اصحابنا وبه قال الثوري واحمد واسحق (والثالث) يستوي الاقراء والاورع ولا ترجيح لتعادل الفضيلتين فيها وهذا ظاهر نصه في المختصر (والرابع) يقدم الاورع علي الاقراء وغيرهما قاله الشيخ أبو محمد الجويني وجزم به البغوي والمتولي لان معظم مقصود الصلاة الخشوع والخضوع والتدبر ورجاء اجابة الدعاء والاورع أقرب الي هذا وأما القراءة فهو عارف بالواجب منها والفقه يعرفه المحتاج اليه غالبا أما ما يخاف حدوثه في الصلاة من فهم يحتاج الي فقه كثير فامر نادر لا يفوت مقصود الورع بامر متوهم (والخامس) أن السن مقدم علي الفقه وغيره حكاية الرافعي وهو غلط منابذة لسنة الصحيحة ونص الشافعي والاصحاب والدليل واذا استويا في الفقه والقراءة ففيه طرق (أحدها) قاله الشيخ أبو حامد وآخرون يقدم السن والنسب علي الهجرة فان تعارض بين ونسب كتاب قرشي وشيخ غير قرشي فالجديد تقدم الشيخ والتقديم الشاب واختار جماعة هذا القديم (والطريق الثاني) وجزم به المتولي والبغوي يقدم الهجرة علي النسب والسن وايضا يقدم فيه القولان

قال ﴿كتاب الصلاة بالجماعة﴾

﴿وفيه فصول ثلاثة (الاول في فضلها) وهي مستحبة وليس بواجبة الا في الجمعة ولا فرض كفاية علي الاظهر وتسحب للنساء (ح) والفعل في الجمع الكثير أفضل إلا إذا تعطل في جواره مسجد فاحياؤه أفضل﴾

أركان الصلاة وشروطها لا تختلف بين أن تؤدي علي سبيل الافراد أو بالجماعة لكن الاداء بالجماعة أفضل وهي تختص باعتبار أمور تنقسم الي معتبرة في نفس الامام ويلي غيرها فادرج لذلك مسائل هذا الكتاب في ثلاثة فصول (أحدها) فيما يتعلق بفضلها (وثانيها) في الامور المعتبرة في نفس الامام اما اعتبار اشتراط او استحباب (وثالثها) في سائر المعتبرات فاما الفصل الاول فاعلم أن الاصل في فضلها

﴿كتاب صلاة الجماعة﴾

(والثالث) وهي طريقة المصنف وآخرين فيه قولان (الجديد) يقدم السن ثم النسب ثم الهجرة (والقديم) يقدم النسب ثم الهجرة ثم السن وصحح المصنف القديم والمختار تقديم الهجرة ثم السن للحديث أبي مسعود وأما حديث مالك بن الحويرث قائما كان خطابا له ولرقته وكانوا في النسب والهجرة والاسلام متساوين وظاهر الحديث في الصحيحين أنهم كانوا في الفقة والقراءة سواء فانهم هاجروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقاموا عشرين ليلة فصحبوه مسجدة واحدة واشتركوا في المدة والسمع والرؤية فالظاهر تساويهم في جميع الخصال إلا السن فلماذا قدمه وهذه قضية غير محتملة لما ذكرته أو هو متعين فلا يترك حديث أبي مسعود الصريح الموق لبيان الترجيح بهذا والله اعلم قال أصحابنا فان تساويا في جميع الصفات الست قدم بنظافة الثوب والبدن على الاوساخ وبطيب الصنعة وحسن الصوت وشبهها من الفضائل وقل للمصنف والاصحاب عن بعض متقدمي العلماء أنه يقدم احسنهم قبيلا احسنهم وجها وقبلا احسنهم ذكرا هكذا حكمه المصنف والاصحاب قال القاضي أبو الطيب هذان التسميان وجها لاصحابنا (اصحهما) الثاني وقال المتولي يقدم بنظافة الثوب ثم حسن الصوت ثم حسن الصورة والمختار تقديم احسنهم ذكرا ثم احسنهم صوتا ثم حسن الهيئة وروى البيهقي حديثا اشار الى تضعيفه عن أبي زيد عمرو بن الخطيب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم اقروم لكتاب الله عز وجل فان كانوا في القراءة سواء فأكبرهم ستافان كانوا في السن سواء فاحسنهم وجها » وينكر عن المصنف كونه حكاه عن بعض المتقدمين مع أنه حديث مرفوع وان كان ضعيفا وحكى الشيخ أبو حامد وجها أنه يقدم الاحسن وجها على الاربع والاكثر طاعة وهذا الوجه غلط فالحش جدا والله اعلم قال أصحابنا واذا تساويا كل وجه وسبح احدهما بتقديم الآخر والاقرع والله اعلم *

الاجماع والاختلاف نحو ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » (١) والفرائض الخمس تنقسم الى صلاة الجمعة وغيرها : فأما في صلاة الجمعة فالجماعة فرض عين كسائر في بابها : وأما في غيرها فليست بفرض عين خلافا لاجد حيث قال بأنها فرض عين وبه قال ابن المنذر ومحمد بن اسحق بن خزيمة من أصحابنا وفي بعض التعاليق ان أباسايمان

(١) حديث (ابن عمر) صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة : متفق عليه واللفظ للشافعي والبخاري ولمسلم أفضل من صلاة الفذ ورواه عن أبي هريرة بلفظ ضيفا وفي رواية لمسلم جزء بدل درجة والبخاري صلاة وقال بضمها وعشرين بدل سبعا وهي رواية لمسلم قال الترمذي كل من رواه قالوا بخمسا وعشرين الا ابن عمر ورواه أبو داود وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد نحوه بزيادة فان صلاها في صلاة قائم ركوعها وسجودها بلغت خمسين وفي رواية صلاة الرجل في الفلاة تنصف على صلاته في الجماعة ولاحمد وأبي يعلى والبخاري والطبراني من حديث ابن مسعود بلفظ بضع وعشرين درجة وفي رواية كلها مثل صلاته في بيته *

• قال المصنف رحمه الله •

(وإذا اجتمع هؤلاء مع صاحب البيت فصاحب البيت أولى منهم لما روى أبو مسعود البدرى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه ولا يجلس على تكرمه إلا بإذنه» فان حضر مالك الدار والمستأجر فالمستأجر أولى لانه أحق بالتصرف في المنافع وان حضر سيد العبد والعبد في دار جعلها لسكنى العبد فالسيد أولى لانه هو المالك في الحقيقة وان اجتمع غير السيد مع العبد في الدار فالعبد أحق بالتصرف وان اجتمع هؤلاء وامام المسجد فالامام المسجد أولى لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما «كان له مولى يصلي في مسجد فحضر فقدمه مولاه فقال له ابن عمر أنت أحق بالامامة في مسجدك» وان اجتمع امام المسلمين مع صاحب البيت أو مع امام المسجد فالامام أولى لان ولايته عامة ولانه راع وهم رعيته فكان تقديم الراعى أولى) • (الشرح) حديث أبي مسعود رواته مسلم والسكرتة بفتح التاء وكسر الراء وهي ما يختص به الانسان من فرائض ووسادة ونحوها هذا هو المشهور : قال القاضي أبو الطيب وقيل هي المائدة وروى مسلم لا يؤمن ولا يجلس بالياء المثناة تحت المضمومة على ما لم يسم فاعله وبالمثناة فوق المفتوحة على الخطاب : وأما الأمر المذكور عن ابن عمر فرواه الشافعي والبيهقي باسناد حسن أو صحيح عن نافع عن ابن عمر (وقوله) اجتمع هؤلاء مع صاحب البيت ومع العبد وأشباهه هذا ما انكره الحريري في حرة القواص : وقال لا يجوز اجتماع فلان مع فلان وإنما يقال اجتمع فلان وفلان : وقد استعمل الجوهرى في صحاحه اجتماع فلان مع فلان وقد اوضحته في تهذيب اللغات : قال اصحابنا رحمهم الله اذا حضر الوالى في محل ولايته قدم على جميع الحاضرين فيقدم على الاقارب والاقراء

الخطابي ذكر أنه قول للشافعي رضي الله عنه : لنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما وأيضاً روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «صلاة الرجل مع الواحد افضل من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين افضل من صلاته مع الواحد وحده» كثر الجماعة فهو افضل (١) والاستدلال أنه لا يحسن أن يقال الاتيان بالواجب

(١) حديث (صلاة الرجل مع الرجل افضل من صلاة وحده وصلاته مع الرجلين افضل من صلاته مع الرجل وما زاد فهو احب الى الله) احمد وابو داود والنسائي وابن حبان وابن ماجه من حديث أبي بن كعب وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم وذكر الاختلاف فيه وبسط ذلك وقال التتوي أشار على ابن المديني الى محنته وعبد الله بن ابي بصير قيل لا يعرف لانه ما روى عنه غير ابى اسحاق السبيعي لكن اخرج الحاكم من رواية العيزاز بن حريث عنه فارتفعت جهالة عينه وأورد له الحاكم شاهداً من حديث قبات بن اشيم وفي اسناده نظر : واخرجه الهزار والطبراني ولفظه صلاة الرجلين يؤم احدهما صاحبه اذكى عند الله من صلاة اربعة تقرأ وصلاة اربعة يؤم احدهم هو اذكى عند الله من صلاة ثمانية تقرأ وصلاة ثمانية يؤم احدهم اذكى عند الله من صلاة مائة تقرأ •

والاورع وعلي صاحب البيت وامام المسجد اذا أذن صاحب البيت ونحوه في إقامة الصلاة في ملكه فان لم يتقدم الوالي قدم من شاء ممن يصلح للإمامة وان كان غيره أصح منه لان الحق فيها له فاخص بالتقدم والتقديم : قال البغوي والرافعي وبراعي في الولاية تفاوت الدرجة فالامام الاعظم أولى من غيره ثم الاعلى فالاعلى من الولاية والحكام وحكي الرافعي قولاً ان للمالك أولى من الامام الاعظم وهذا شاذ غريب ضعيف جداً : ولو اجتمع قوم لا والى معهم في موضع فان كان مسجداً فامامه أحق وان كان غير مسجد او كان مسجداً ليس فيه امام فساكن الموضع بحق أولى بالتقديم والتقدم من الافة وغيره سواء سكنه بملك او اجارة او عليه أو أسكنه سيده ولو حضر شريكاً في البيت او أحدهما والمستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما الا باذنها ولا أحدهما إلا باذن الآخر فان لم يحضر إلا أحدهما فهو أحق حيث يجوز اتفاعة ولو اجتمع المالك والمستأجر فوجهان (الصحیح) تقدم المستأجر وبه قطع المصنف والأكثرون لما ذكره المصنف (والثاني) للمالك أحق لان المستأجر انما يملك السكنى حكمه الرافعي وان اجتمع المعير والمستعير فوجهان (الصحیح) وبه قطع المصنف والجمهور المعير أحق (والثاني) للمستعير أحق لانه الساكن حكمه الرافعي ولو حضر السيد وعبده الساكن فالسيد أولى بالاتفاق لما ذكره المصنف سواء المأذون له في التجارة وغيره ولو حضر السيد والمكاتب في دار المكاتب فالمكاتب أولى والله أعلم

• قال المصنف رحمه الله •

افضل من بركة وتفضيل أحداً فعملين علي الآخر يشعر بتجوزها جميعاً وهل هي فرض كفاية أم سنة فيوجهان أظهرهما عند المصنف وصاحب التهذيب أنها سنة لان الجماعة خصلة مشروعة في الصلاة لا تبطل الصلاة بتركها فلا تكون مفروضة كسائر السنن المشروعة في الصلاة وفيما سبق من الاخبار ما يشعر بان سبيلها سبيل الفضائل وهذا قال مالك وأبو حنيفة والثاني وبه قال ابن سريج وأبو اسحق أنها فرض كفاية لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال « ما من ثلاثة في قرية لا تقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم الشيطان » (١) وذكر الحاملي وجماعة أن هذا ظاهر المذهب (فان قلنا) انها فرض على الكفاية فلو

(١) « حديث » ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الجماعة الا استحوذ عليهم الشيطان : احمد وابو داود والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث أبي الدرداء به وفي آخره فليكن بالجماعة قائماً يأكل الذئب القاصية : وفي الباب عن أبي هريرة في الهم بحريق من تخلف وعن ابن مسعود لقد رأيتنا وما يخلف عنها الا منافق : وعن ابن عباس من سمع المنادي فلم يمتعه من اتباعه عن لم تقبل منه الصلاة التي صلى وحديث ابن أم مكتوم المشهور أيضاً وكلها عند أبي داود : وروى مسلم والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر وغيره مرفوعاً ليتهن اقوام عن ودعم الجماعة او ليختمن الله على قلوبهم •

﴿ وان اجتمع مسافر ومقيم فالقيم أولي لانه اذا قدم للقيم اتوا كلهم فلا يختلفون واذا تقدم للمسافر اختلفوا وان اجتمع حر وعبد فالحر أولي لانه موضع كمال والحر أكمل: وان اجتمع فاسق وعادل فالعدل أولي لانه أفضل وان اجتمع ولد زنا وغيره فغيره أولي لانه كرهه عمر بن عبد العزيز ومجاهد وان اجتمع بصير واعمي فالنصوص انهما سواء لان في الاعمي فضيلة وهو انه لا يرى ما يليه وفي البصير فضيلة وهو انه يجنب النجاسة وقال ابو اسحق المروزي الاعمي أولي وعندى أن البصير أولي لانه يجنب النجاسة التي تفسد الصلاة والاعمي يترك النظر الى ما يليه ويفسد الصلاة به ﴾

﴿الشرح﴾ هذه المسائل كلها كما قالها في الاحكام والدلائل إلا ان مسألة البصير والاعمي فيها ثلاثة أوجه مشهورة ذكر المصنف منها وجهين واختار الثالث لنفسه وهو ترجيح البصير وجعله اختياراً له ولم يحكم وجهاً للأصحاب وهو وجه حكمة شيخه القاضي ابو الطيب في تعليقه وصاحب التتمة والرافعي وآخرون (والصحيح) عند الأصحاب ان البصير والاعمي سواء كما نص عليه الشافعي

امتنع اهل بلدة او قرية عن اقامتها قائلهم الامام عليه ولا يسقط الحرج إلا اذا أقاموها بحيث يظهر هذا الشعار فيما بينهم ففي القرية الصغيرة يكفي اقامتها في موضع واحد وفي القرى الكبيرة والبلد تقام في محله ولو أطلقوا على اقامة الجماعة في البيوت فمن أبي اسحق المروزي انه لا يسقط الفرض بذلك لان الشعار في البلد لا يظهر به ونازعه فيه بعضهم إذا ظهر ذلك في الاسواق واما اذا قلنا انها سنة فهل يقاتلون على تركها فيه وجهان كما ذكرناهما في الاذان (أصحهما) لا وكل ما ذكرناه في حق الرجال: أما النساء فلا تفرض عليهن الجماعة لا فرض عين ولا فرض كفاية وتستحب لهن ولكن فيه وجهان ذكرهما القاضي الروياني (أحدهما) أن استحبابها لهن كاستحبابها للرجال لعدم الاخبار (وأظهرهما) الذي ذكره للعظم أنه لا يتأكد كونه في حق الرجال فلا يكره لهن تركها ويكره للرجال ذلك وقال أبو خيفة ومالك يكره لهن أن يصلين جماعة وبه قال احمد في رواية والاصح عنه مثل مذهبنا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر أم ورقة أن تؤم أهل دارها» (١) ثم إذا صلين جماعة فالمستحب أن تقف التي تؤمن وسطهن كذلك فعلت عائشة رضي عنها وأم سلمة رضي الله عنهما (٢) وجماعتهن في البيوت أفضل فان أردن حضور المسجد في جماعة الرجال كره ذلك للتوابع خوفاً الفتنة ولم يكره

(١) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم أمر أم ورقة أن تؤم أهل دارها: ابو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي عن أم ورقة بنت نوفل أن النبي صلى الله عليه وسلم لما غزا بدرأ قالت يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك الحديث وفيه وأمرها أن تؤم أهل دارها وفيه قصة وانها كانت تسمى الشهيدة وفي اسناده عبد الرحمن بن خلاد وفيه جهالة *

(٢) «حديث» امامة عائشة وأم سلمة يأتي آخر الباب *

وبه قطع الشيخ ابو حامد وآخرون واتفقوا على انه لا كراهة في امامة الاعمى بالبصرة : قال اصحابنا ويقدم العامل على فاسق أفتة وأقرأته لان الصلاة وراء الفاسق وان كانت محيطتني مكروهة قال اصحابنا والبالغ أولى من الصبي وان كان أفتة وأقرأ لان صلاة البالغ واجبة عليه فهو أحرم على المحافظة على حدودها ولانه يجمع على صحة الاقتداء به بخلاف الصبي ولو اجتمع صبي حر وبالغ عبد فالعبد أولى لما ذكرناه نقله القاضي ابو الطيب وآخرون في كتاب الجنائز ولو اجتمع حر غير فقيه وعبد فقيه فأيهما أولى فيه ثلاثة أوجه كالصبر والاعمى (الصحيح) تساويهما قال اصحابنا والحرة أولى من الامة لانها اكل ولانه يلزمها ستر رأسها

(مرع) ذكر المصنف والاصحاب أن للقيم أولى من للمسافر فلو صلى المسافر بتميم فهو خلاف الأولى وهل هو مكروه كراهة تنزيه فيه قولان حكاهما البندنجي والشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب وآخرون وقال في الام يكره وفي الاملا لا يكره وهو الاصح لانه لم يصح فيه نهى

للعجائز روى أنه صلى الله عليه وسلم « نهى النساء عن الخروج الى المساجد في جماعة الرجال الا عجوزاً في متقلها » (١) والمقل الحنف وامامة الرجال لمن أولى من امامة النساء لكن لا يجوز أن يخلو بهن من غير محرم ثم لو صلى الرجل في بيته بريقه أو زوجته وولده قال أصل فضيلة الجماعة لكنّها في المساجد أفضل لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « صلاة الرجل في بيته أفضل الا المكتوبة » (٢) وحيث كان الجمع أكثر من المساجد فالفضل أكثر لما سبق فلو كان بالقرب منه مسجد قليل الجمع وبالبعد مسجد كثير الجمع فالفضل أن يذهب الى المسجد البعيد إلا في حالتين (أحدهما) أن تعطل الجماعة في المسجد القريب بعد وله عنه اما لكونه اماماً أو لان الناس يحضرون بحضوره فاقامة الجماعة في المسجد القريب أفضل (الثانية) أن يكون امام المسجد البعيد متبذراً كالمعتزلي وغيره وامام المسجد القريب بريئاً عن البدعة فالصلاة في المسجد القريب أولى قال المحاملي وغيره وكذا لو كان امام المسجد البعيد حنفياً لانه لا يعتد وجوب بعض الاركان بل حكوا عن أبي اسحق المروزي أن الصلاة مفردة أولى من الصلاة خلف الحنف وهذا مبني على جواز الصلاة خلفه وفيه خلاف يأتي من بعد في المسألة وحده آخر حكمه في الهابة أن رعاية حق الجوار أولى على الاطلاق لانا لو جازنا العدول عن المسجد القريب لا وشك أن يعطل عنه واحد بعدواحد فيفضي الى تعطيله: واما لفظ الكتاب فهو له وليست

(١) « حديث » روى انه صلى الله عليه وسلم نهى النساء عن الخروج الى المساجد في جماعة الرجال الا عجوزاً في متقلها: والمقل الحنف لا اصل له ويض له المنذرى والنووى في الكلام على المذهب لكن اخرج البيهقي بسند فيه المسعودي عن ابن مسعود قال والله الذي لا اله الا هو ما صلت امرأة صلاة خيراً لها من صلاة نعليلها في بيتها الا المسجدين الا عجوزاً في متقلها وكذا ذكره ابو عبيد في غريه والجوهرى في الصحاح عن ابن مسعود •

(١) « حديث » صلاة الرجل في بيته أفضل الا المكتوبة تقدم في الباب الذي قبله

شرعي هذا اذا لم يكن فيهم السلطان او نائبه فان كان فهو أحق بالامامة وان كان مسافراً ذكره الشيخ ابو حامد والبندنجي والتماضي ابو الطيب وآخرون ولا خلاف فيه وكلام المصنف هنا وفي التنبيه محمول على اذا لم يكن فيهم السلطان ولا نائبه (فرع) قال البندنجي وغيره وامامة من لا يعرف ابوه كلامه ولد الزنا فيكون خلاف الاولى وقال البندنجي هي مكروهة

(فرع) الخصي والمحجوب كالفحل في الامامة لافضلية لبعضهم علي بعض ذكره البندنجي وغيره (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احدها) الاقتداء باصحاب المذاهب المخالفين بان يقتدى شافعي بخنفي أو مالكي لا يرى قراءة البسلة في الفاتحة ولا إيجاب التشهد الاخير والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم ولا ترتيب الوضوء وشبه ذلك وضابطه أن تكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاده دون اعتقاد المأموم أو عكسه لاختلافها في الفروع فيه اربعة اوجه (احدها) الصحة مطلقاً قاله

براجية يعني به الوجوب علي الاعيان وهو مع بالالف والواو (وقوله) تستحب لنساء معلم بالخاء والميم وبالف ايضاً لاحدى الروايتين عن احمد والمراد أصل الاستحباب ثم في كيفية الاستحباب ماسبق من الخلاف (وقوله) الا اذا تعطل في جواره مسجد ليس فيه الاستثناء الحالة الاولى وقد استثنى كثير من الاصحاب الحالة الثانية ايضاً كما ذكرنا ويجوز أن يعلم قوله في الجمع الكثير أفضل بالواو لانه يدخل فيما اذا كان في جواره مسجد ولم يتعطل اذ لم يستثن الا اذا تعطل وقد ذكرنا وجهان الافضل رعاية حق الجوار وان لم يتعطل *

قال في فضيلة الجماعة لا تحصل الا بادراك ركعة مع الامام وفضيلة التكبيرة الاولى لا تحصل الا بشهود تحريم الامام واتباعه علي الاصح *

في الفصل مسألتان (احدهما) فيما يحصل للمأموم به فضيلة الجماعة : الذي ذكره في الكتاب انها لا تحصل الا بادراك ركعة مع الامام ووجه في الوسيط بان ادراك مادون الركعة ليس محسوباً من صلاته فلا ينال بها الفضيلة والذي ذكره اصحابنا العراقيون وغيرهم وتابعهم صاحب المذهب والتهذيب أن من أدرك الامام في التشهد الاخير حصل له فضيلة الجماعة وقد بوجه ذلك بان هذه البقية اذا لم تكن محسوبة من صلاته فلم ينل بها الفضيلة لمنع من الاقتداء والحالة هذه لكونها زيادة في الصلاة لا فائدة فيها وبالحالة فظاهر المذهب الذي ذكره الجمهور خلاف ما في الكتاب (المسألة الثانية) وردت اخبار في ادراك التكبير الاول مع الامام نحو ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «من صلى أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبير الاول كتب له براءة نان براءة من

(١) حديث : روى انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبير الاول كتب له براءة نان براءة من النار وبراءة من التناق الزمذي من حديث انس

القفال اعتباراً باعتقاد الامام (والثاني) لا يصح اقتداؤه مطلقاً قاله ابو اسحق الاسفرائيني لانه وان آني بما
نشرطه ونوجب فلا يعتد وجوبه فكأنه لم يأت به (والثالث) ان آني بما نعتبره نحن لصحة الصلاة صح
الاقتداء وان ترك شيئاً منه او شككنا في تركه لم يصح (والرابع) وهو الاصح وبه قال ابو اسحق
المروزي والشيخ ابو حامد الاسفرائيني والبندنجي والقاضي أبي الطيب والا كثرون ان نحققنا
تركه لشيء نعتبره لم يصح الاقتداء وان نحققنا الاثبات بجميعه او شككنا صح وهذا يغلب اعتقاد
للمأموم هذا حاصل الخلاف فيتفرع عليه لومس حتى امرأة أو ترك طمأنينة أو غيرها صح اقتداء
الشافعي به عند القفال وخالفه الجمهور وهو الصحيح ولو صلى الخنق علي وجه لا يعتد به والشافعي
يعتد به بان احتجم أو اقتصد وصلي صح الاقتداء عند الجمهور وخالفهم القفال وقال الاودني والحليبي
الامامان الجليلان من أصحابنا لوام ولي الامر أو نائبه وترك البسطة وللمأموم يرى وجوبها صحت
صلاته خلفه علماً كان أو نادياً وليس له للمفارقة لما فيه من الفتنة وقال الرافعي وهذا حدن ولو صلى

من النار وبراءة من النفاق (١) ولما في ادراكها من الفضل صار ابو اسحق المروزي الي ان الساعي
الي الجماعة يسرع اذا خاف فوتها لكن الصحيح عند الاكثرين ان لا يسرع بحال لقوله صلى

وضمته : ورواه البزار واستثربه (قلت) روى عن انس عن عمر رواه ابن ماجه وأشار اليه الترمذي
وهو في سنن سعيد بن منصور وعنه وهو ضعيف ايضاً مداره علي اسماعيل بن عباس وهو ضعيف في
غير الشاميين وهذا من روايته عن مدني وزكر الدارقطني الاختلاف فيه في الملل وضمته وذكر ان قيس بن
الربيع وغيره روياه عن أبي الهلاء عن حبيب بن أبي ثابت قال روى عنهم ورواه ابو حبيب الاسكافي وله طريق
اخرى اوردها ابن الجوزي في الملل من حديث بكر بن احمد بن عمي الواسطي عن يعقوب بن
نحمة عن يزيد بن هرون عن حميد عن انس رفته من صلى اربعين يوماً في جماعة صلاة الفجر وصلاة
الاعشاء كتب له براءة من النار وبراءة من النفاق وقال بكر ويعقوب مجهولان (قوله) ووردت
اخبار في ادراك التكبير الاولى مع الامام نحو هذا : قلت منها ما رواه الطبراني في الكبير
والقيل في الضعفاء والحاكم ابو احمد في الكنى من حديث أبي كامل باقظ المصنف وزاد يدرك
التكبير الاولى قال القليل استاده مجهول وقال ابو احمد الحاكم ليس استاده بالمستند عليه وروى
المقبلي في الضعفاء ايضاً عن أبي هريرة مرفوعاً لكل شيء صفوة وصفوة الصلاة التكبير
الاولى وقد رواه البزار وليس فيه الا الحسن بن السكن لكن قال لم يكن الفلاس رضاه ولا بن نعيم
في الحلية من حديث عبد الله بن ابي اوفى مثله وفيه الحسن بن عماره وهو ضعيف : وروى ابن ابي شيبة
في مصنفه من حديث ابي النضر رفته لكل شيء اتق وان اتق الصلاة التكبير الاولى فحافظوا
عليها وفي استاده مجهول والمنقول عن السلف في فضل التكبير الاولى آثار كثيرة وفي الطبراني عن رجل من
طوى عن ابيه ان ابن مسعود خرج الى المسجد فجعل يهرول فقليل له أقبل هذا وانت تنهى عنه قال انما
اردت حد الصلاة التكبير الاولى

حنفي خلف شافعي علي وجه لا يعتد به الحنفي بان اقتصد فيه الخلاف ان اعتبرنا اعتقاد الامام صح
الاعتداء والافلا وإذا صححنا اعتداء احدهما بالآخر وصلي شافعي الصبح خلف حنفي ومكث
الامام بعد الركوع قليلا وامكن للمأموم القنوت قنت والاقابيه وترك القنوت ويسجد للسهو علي
الاصح وهو اعتبار اعتقاد المأموم وان اعتبرنا اعتقاد الامام لم يسجد ولو صلي الحنفي خلف الشافعي
الصبح قترك الامام القنوت وسجد للسهو تابعه المأموم فان ترك الامام السجود سجد المأموم ان
اعتبرنا اعتقاد الامام والافلا (الثانية) لوصلت الامة مكشوفة الرأس بمحراث مستترات صحت
صلاة الجميع لان رأسها ليست بعورة بخلاف الحرة نص عليه الشافعي وافقوا عليه (الثالثة) لا تكره
امامة العبد للعبيد ولا للاحرار ولكن الحر أولي هذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال ابو مجاز
التابعي تكره امامته مطلقا وهي رواية عن ابي حنيفة وقال الضحاك تكره امامته للاحرار ولا يكره
لعبيد (الرابعة) قال ابو الطيب لا يكره أن يؤم قوما فيهم أبوه أو أخ له أكبر منه هذا مذهبنا وقال
عطاء لا يكره (الخامسة) قل المصنف والاصحاب غير ولد الزنا أولي بالامامة منه ولا يقال أنه مكروه
وأما قول الشيخ ابي حامد والعبد يرى أنه يكره عندنا وعند ابي حنيفة فتساهل منه في تسميته مكروها
وكرهه مجاهد وعمر بن عبد العزيز وقال مالك والليث يكره أن يكون اماما راتبا وقال الجمهور لا بأس به
من قال به عائشة أم المؤمنين وحكاه الحسن والزهرى والنخعي وعمر بن دينار وسليمان بن موسى
والتوري والاوزاعي واحمد واسحق وداود وابن المنذر *

باب موقف الامام والمأموم

قال المصنف رحمه الله *

السنة أن يقف الرجل الواحد عن يمين الامام لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال «بت

الله عليه واله وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وأنتم تمشون وعليكم
السكينة والوقار» (١) ثم بماذا يكون مدركا للتكبيرة الاولى فيه وجوه (أظهرها) ان من شهد تكبيرة
الامام واشتغل عقيبها بعقد الصلاة كان مدركا لفضية التكبيرة الاولى والالم يكن مدركا لها لانه
إذا جرى التكبير في غيبته لم يسم مدركا (والثاني) أن تلك الفضية ندرك بأدراك الركوع الاول
(والثالث) ان ادراك الركوع لا يكفي بل يشترط ادراك شيء من القيام ايضا (الرابع) ان شغله امر
دنيوي لم يكن بأدراك الركوع مدركا لفضية وان منعه عند اشتغال بأسباب الصلاة كالطهارة

(١) حديث صحيح إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة
والوقار متفق عليه من حديث ابي قتادة ومن حديث ابي هريرة وله طرق والفاظ وفي الاوسط للطبراني
من حديث سعد بن ابي وقاص مرفوعا إذا أتيت الصلاة قائما بوقار وسكينة فصل ما أدركت واقض ما فاتك
وله عن انس بلفظ إذا أنتم الصلاة قاتوا وعليكم السكينة فصلوا ما أدركتم واقضوا ما بقى من رجاله ثقات

عند خالي ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فقامت عن يساره فجعلني عن يمينه « فان وقف عن يساره رجع الى يمينه فان لم يحسن عليه الامام كما فعل النبي ﷺ بابن عباس فان جاء آخر أحرمت عن يساره ثم يتقدم الامام أو تأخر للمؤمنان لما روى جابر قال « قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ يدي فادارني حتى أقامني عن يمينه وجاء جابر بن صخر حتى قام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ بأيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه ولانه قبل أن يحرم الثاني يتغير موقف الاول ولا يزول عن موضعه فان حضر رجلان اصطفا خلفه لحديث جابروان حضر رجل وصبي اصطفا خلفه لما روى انس قال « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت آما واليتيم وراءه والمعوز من ورائنا فصلي بنا ركعتين » وان حضر رجال وصبيان يقدم الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم « يليني منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » فان كانت معهم امرأ فوقف خلفهم لحديث انس وان كلن معهم خنثى وقف الخنثى خلف الرجال والمرأة خلف الخنثى لانه يجوز أن يكون امرأة فلا يقف مع الرجال » *

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم وحديث جابر رواه مسلم وحديث انس رواه البخاري ومسلم وحديث « يليني منكم اولوا الاحلام والنهي » رواه مسلم من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية ابي مسعود الانصاري البدرى عقبه بن عمرو وقوله صلى الله عليه وسلم « يليني » ضبطناه في صحيح مسلم علي وجهين (احدهما) يليني بعد الام نون مخففة ليس بينهما يا - (والثاني) يليني بزيادة ياء مفتوحة وتشديد النون فهذان الوجهان صحيحان ورووه في صحيح مسلم بهما وربما قرأه بعض الناس باسكن الياء وتخفيف النون وهذا باطل من حيث الرواية فاسد من حيث العربية (قوله) صلى الله عليه وسلم « اولوا الاحلام والنهي » معناه الباقون العقلاء الكاملون في الفضيلة (قوله) عن يساره بفتح الياء وكسرها والفتح اصبحت عند الجمهور وعكسه ابن دريد والصبيان بكسر الصاد علي

وغيرها كفاء ادراك الركوع *

قال (ومهما أحسن الامام بداخل ففي استحباب الانتظار ليدرك الداخل الركوع قولان ولا ينبغي ان يطول ولا أن يعجز بين داخل ودخل) *

عما يحتاج الى معرفته في المسألة ان المستحب للامام تخفيف الصلاة من غير ترك الابعاض والهيئات لما روى عن انس رضي الله عنه قال « ما صليت وراء امام قط أخف صلاة ولا آتم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » (١) فان رضى القوم بالتطويل وكانوا

(١) حديث: انس ما صليت وراء امام قط أخف صلاة ولا آتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه وفي رواية اني لا دخل في الصلاة اريد اطاليتها فاسمع بكاء الصبي فاخفف من شدة وجد امه به وفي رواية للبخاري مخافة ان تقن امه *

المشهور وحكي ابن دريد كسرهما وضمهما والعجوز للذكور في حديث انس هي أم سليم كذا جاء
مبيناً في صحيح البخاري وغيره واليقيم اسمه ضمرة بن سعد الحنظلي المدني وجبار بن صخر
بجيم مفتوحة ثم باء موحدة مشددة مقسوة أبو عبد الله بن جبار بن صخر بن أمية الانصاري السلمي
بفتح السين واللام المدني شهد العقبة وبدرا واحداً والحنظلي ومناظر المشاهد مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم توفي بالمدينة سنة ثلاثين رضى الله عنه: اما احكام الفصل فيه مسائل (احداها) السنة
أن يقف المأموم الواحد عن يمين الامام رجلاً كلن أو صيماً قال اصحابنا ويستحب أن يتأخر عن مساواة
الامام قليلاً فإن خالف ووقف عن يساره أو خلفه استحب له أن يتحول إلى يمينه ويحترز عن
افعال تبطل الصلاة فإن لم يتحول استحب للامام أن يحوله لحديث ابن عباس فإن استمر على
اليسار أو خلفه كره وصحت صلاته عندنا بالاتفاق (الثانية) إذا حضر امام ومأمومان تقدم الامام واصطفا
خلفه سرا كانا رجلين أو صبيين أو رجلاً وصيماً: هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة الا عبد الله بن
مسعود وصاحبيه علقمة والاسود فانهم قالوا يكون الامام والمأمومان كلهم صفواً احداً ثبت هذا عن ابن
مسعود في صحيح مسلم دليلنا حديث جابر السابق قال اصحابنا فإن حضر امام ومأموم واحرم
عن يمينه ثم جاء آخر احرم عن يساره ثم ان كلن قدام الامام سعة وليس وراء المأمومين سعة تقدم الامام
وان كلن وراءهما سعة لم يستقدما تأخرا وان كلن قدامه سعة ووراءهما سعة تقدم أو تأخرا وأيهما
افضل فيه وجهان (الصحيح) الذي قطع به الشيخ ابو حامد والاكثر تأخرهما لان الامام متبوع
فلا يتقل (والثاني) تقدمه قاله القفال والقاضي ابو الخليل لانه يصير ما بين يديه ولانه فعل شخص
فهو اخف من شخصين هذا اذا جاء المأموم الثاني في القيام فان جاء في التشهد والسجود فلا تقدم
ولا تأخر حتى يقوموا ولا خلاف أن التقدم والتأخر لا يكون الا بعد احراء المأموم الثاني كما ذكرنا
وقد نبه عليه المصنف بقوله ثم يتقدم الامام او يتأخر

منحصرين لا يدخل عليهم غيرهم فلا بأس حينئذ بالتطويل ثم قال الأئمة انتظار الامام في
الصلاة تطويله بها يفرض على وجوه: منها ان يصلي في مسجد مشحون أو محلة فيطول الصلاة ليلحق قوم
آخر وتكثر الجماعة فهذا مكروه لما فيه من سقوط الخشوع وشغل القلب ومخالفة قوله صلى الله عليه وآله
وسلم «إذا أم أحدكم فليخفف» (١) ومنها ان يؤم في مسجد بحضرة رجل شريف فيطول الصلاة
على الحاضرين ليلحق ذلك الرجل فهذا مكروه ايضا لانه ينفر الحاضرين ويشوش عليهم ومنها ان
يحس في صلاته بمجيء رجل يريد الاقتداء به فله احوال (احداها) ان يكون في الركوع وهي مسألة
الكتاب فهل ينتظر ليدرك الركوع فيه قولان (اصحهما) عند امام الحرمين وآخرين انه لا ينتظره

(١) حديث: ابي هريرة اذا أم أحدكم للناس فليخفف متفق عليه من حديث ابي هريرة ومن حديث

ابي مسعود البدرى ايضا *

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في الام لو وقف للمأموم عن يسار الامام او خلفه كرهت ذلك لها ولا إعادة قال ولو ام اثنين فوقنا عن يمينه او يساره او احدهما عن يمينه والاخر عن يساره او احدهما بجانبه والاخر خلفه او احدهما خلفه والاخر خلف الاول كرهت ذلك ولا إعادة ولا سجود سهو لحديث ابن عباس وانس هذا نصه واتفق الاصحاب عليه (الثالثة) اذا حضر كثيرون من الرجال والصبيان يقدم الرجال ثم الصبيان هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه الشيخ ابو حامد والبندنجي والقاضي ابو الطيب وصاحب المستظري والبيان وغيرهم انه يستحب ان يقف بين كل رجلين صبي ليتعلموا منهم افعال الصلاة والصحيح الاول لقوله صلى الله عليه وسلم يلني منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم» واما تعلم الصلاة فيمكن وان كانوا خلفهم وان حضر رجال وصبيان وخنائ ونساء تقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنائ ثم النساء لما ذكره المصنف فان حضر رجال وخنائ وامرأة وقف الخنائ خلف الرجال وحده والمرأة خلفه وحدها فان كل منهم صبي دخل في صف الرجال وان حضر امام وصبي وامرأة وخنائ وقف الصبي عن يمينه والخنائ خلفها والمرأة خلفه •

(فرع) هذا الذي ذكرناه كله في موقف الرجال غير المرأة فان كانوا عراة فقد سبق في باب ستر العورة انه ان كانوا عريان او في ظلمة صلوا جماعة ويقدم عليهم امامهم وان كانوا بصراء في ضوء فهل الافضل ان يصلوا جماعة او فرادى فيه خلاف فان قلنا جماعة وقف امامهم وسطهم وسبق هناك أيضا ان النساء الخالص العاريات والكاسيات تقف امامتهن وسطهن ولو صلى خنائ بنسوة تقدم

لمطلق قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اذا أم أحدكم يقوم فليخفف) (١) ولان انتظاره يطول الصلاة على الحاضرين والتطويل على الحاضرين لمسبق قد يكون مقصرا بتخلفه لوجه له والثاني ينتظره لا روى انه صلى الله عليه وآله وسلم «كن ينتظر في صلاته ما سمع وقع نعل» (٢) وهذا كما انه ينتظر في صلاة الخوف ذهب قوم ومجيب قوم لينا لوافضيلة الجماعة ثم ذكر الأئمة لقولين شرطين (احدهما) ان يكون الرجل الحائى حين ينتظر داخل المسجد اما كان بعد خارجا فلا ينتظر قولاً واحداً (والثاني) ان يقصده الاحتساب والتقرب الى الله تعالى فاما لو قصد التودد اليه واسمائه فلا ينتظر قولاً واحداً ثم اختلفوا في ان القولين فيما اذا على لخرق قال معظم الاصحاب ايس الخلاف في استحباب الانتظار ولا في انه لو انتظر هل تبطل صلاته ام لا وانما الخلاف في الكراهة فاحدا القولين انه يكره وبه قال ابو حنيفة ومالك واختاره المزي (والثاني) لا يكره وبه قال احمد وهو اصح القولين

(١) (قوله) وفي رواية اذا ام يقوم فليخفف: مسلم من حديث عثمان بن ابي العاص اتم منه •

(٢) حديث: انه ﷺ كان ينتظر في صلاته ما سمع وقع نعل: احمد وابو دلود من حديث محمد بن حجاج عن رجل عن ابن ابي اوفى في حديث والرجل لا يعرف وسماه بصفهم طرفه الحضري وهو مجهول: اخرج البزار وسياقه اتم وقال الازدي طرفه مجهول

عليهن قل أصحابنا هذا كله مستحب ومخالفته مكروه ولا تبطل الصلاة *
 (فرع) السنة عندما ان يقف المأموم الواحد عن يمين الامام كما ذكرنا وبهذا قال العلماء كافة
 الاما حاكمه القاضي ابو الطيب وغيره عن سعيد بن المسيب أنه يقف عن يساره وعن النخعي ان يقف
 وراءه الى ان يريد الامام ان يركع فان لم يجبيء مأموم آخر قدم فوقف عن يمينه وهذا المذهبان فاسدان
 ودليل الجمهور حديث ابن عباس وحديث جابر وغيرها *
 * قال المصنف رحمه الله *

في السنة ان لا يكون موضع الامام اعلما من موضع المأموم لما روى ان حذيفة «صلي علي دكان والناس
 أسفل منه فجذبه سلمان حتى اقامه فلما انصرف قال اما علمت أن أصحابك يكرهون أن يصلي
 الامام علي شيء وهم أسفل منه قال حذيفة بلى قد ذكرت حين جذبتني» وكذلك لا يكون موضع المأموم
 أعلا من موضع الامام لانه اذا كره أن يعلو الامام فلا أن يكره ان يعلو المأموم أولي فان اراد الامام
 تعليم المأمومين افعال الصلاة فالسنة ان يقف علي موضع عال لما روى سهل بن سعد رضي الله عنه قال
 «صلي رسول الله صلي الله عليه وسلم علي المنبر فكبر وكبر الناس وراءه قرا وركع وركع الناس خلفه ثم رفع ثم
 رجع القهقري فسجد علي الارض ثم عاد الي المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري حتى

عند القاضي الروياني وقال بعض الاصحاب القولان في انه هل يستحب الانتظار ويحكي هذا عن
 القاضي ابي الطيب وقال آخرون في المسألة قولان (احدهما) انه يكره والثاني انه يستحب وهذا
 ما اورده صاحب المذهب وقال الاصح الثاني وهذه الطريقة كالركبة من الطريقتين الاخرين ثم
 اذا قلنا لا ينتظر فلو فعل هل تبطل صلاته منهم من قال فيه قولان كما لو زاد في صلاة الخوف
 علي انتظارين وقطع المعظم بانها لا تبطل وركب في الوسيط من القول بالبطلان ومما قدم ثلاثة اقوال
 (احدها) انه يستحب الانتظار (والثاني) انه يكره (والثالث) انه لا يجوز وتبطل الصلاة اذا عرفت ذلك فانظر
 في لفظ الكتاب: واعلم ان في لفظ الداخل من قوله واذا احس الامام بداخل ما ينبه علي الشرط
 الاول وهو تقييد الخلاف بانتظار من دخل المسجد او الموضع الذي تقام فيه الصلاة فاما من
 لم يدخل بعد فلا ينتظر واما الشرط الثاني وهو ان يكون قصده التقرب الي الله تعالى فليس في
 لفظ الكتاب تعرض له لكن الواقف علي مقاصد الكلام يفهم من قوله ولا ان يميز بين داخل
 وداخل كما سيأتي (وقوله) في الاستحباب الانتظار للدرك الداخل الركوع قولان جواب علي طريقة
 فرض الخلاف في الاستحباب ثم المقابل لقول الاستحباب انما هو عدم الاستحباب ويمكن
 ادراج الحاصل من باقي الاختلافات فيه بان يقال اذا قلنا لا يستحب فهل يكره فيه قولان ان
 قلنا يكره فهل يبطل الصلاة فيه قولان ويجوز انه يعلم قوله قولان بالواو لان القاضي ابن كنجحكي
 طريقة عن بعض الاصحاب ان موضع القولين هو الانتظار في القيام اما في الركوع فلا ينتظر

سجد بالأرض ثم أقبل على الناس فقال إنما صنعت هذا لتأتمروا بي وتعلموا أحكامي ولأن الارتقاء في الحالة ابلغ في الاعلام فكان أولي *

(الشرح) حديث سهل ابن سعد رواه البخاري ومسلم من طرق (وقوله) لتعلموا - بفتح العين وتشديد اللام - أي تعلموا صفاتها وأما قصة حذيفة وسليمان فهكذا وقع في المذهب أن سليمان جذب حذيفة وقد رواه البيهقي في السنن الكبير هكذا باسناد ضعيف جدا والمشهور المعروف فحذبه أبو مسعود وهو البدرى الانصارى هكذا رواه الشافعي وأبو داود والبيهقي ومن لا يحصي من كبار المحدثين ومصنفهم واسناده صحيح ويقال جذب وجذب لغتان مشهورتان (قوله) فلان يكره هو بفتح اللام وسبق في كتاب الطهارة ايضاحه والتهقير - بفتح القافين - المشي الى خلف قال أصحابنا يكره ان يكون موضع الامام أو المأموم اعلا من موضع الآخر فان احتيج اليه لتعليمهم افعال الصلاة أو ليبلغ المأموم تكبيرات الامام ونحو ذلك استحسب الارتقاء لتحصيل هذا المقصود هذا مذهبنا وهو رواية عن أبي حنيفة وعنه رواية أنه يكره الارتقاء مطلقا وبه قال مالك والاوزاعي وحكى الشيخ أبو حامد عن الاوزاعي أنه قال تبطل به الصلاة *

قال المصنف رحمه الله *

(السنة ان تقف امامة النساء وسطن لما روى أن عائشة وام سلمة امتا نساء ققامتا وسطن وكذا اذا

قولا واحدا وعلل بان القيام موضع تطويل والركوع ليس موضع تطويل وأما قوله ولا ينبغي ان يطول فهذا اشارة الى ان الخلاف مفروض فيما اذا لم يطول الانتظار فاما التطويل فيجتنبه وهذا قد ذكره الصيدلاني وغيره وهو شرط ثالث مضموم الى الشرطين السابقين قال امام الحرمين وليس المراد اصل التطويل فان الانتظار لا يوجد صورة الا اذا طول وزاد على القدر المعتاد ولكن ضبطه أن يقال ان طول تطويل لو وزع على جميع الصلاة لظهر له أثر محسوس في الكل فهذا ممنوع منه لا فراطه وان كان بحيث يظهر في الركوع ولكن لا يظهر في كل الصلاة لو وزع فهذا موضع الاختلاف ويجوز أن يعلم قوله ولا ينبغي أن يطول بالواو لان ابا علي قال في الانصاح ان كان الانتظار لا يضرب بالمأمومين ولا يدخل عليهم مشقة جاز كانتظار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حمل امامته (١) ووضعها في الصلاة وان كان ذلك مما يطول ففيه الخلاف وقوله ولأن يميز بين داخل وداحل المراد منه ان يعم انتظاره الداخلين فلا يخص به بعض القوم لصداقة أو سيادة واذا عم فلا يقصد اسمالة قلوب الناس والتودد اليهم بل التقرب الى الله تعالى كما تقدم ويجوز الوسم بالواو هنا أيضا لا مري (أحدهما) لان أبا سعيد المتولي حكى عن بعض الأصحاب أنه ان عرف الداخل بعينه لم ينتظره اذ لا يخلو عن تقرب اليه

(١) حديث: أنه صلى الله عليه وآله حمل امامة بنت أبي العاص فاذا سجد وضعها واذا قام حملها متفق عليه من حديث أبي قتادة وقد تقدم في باب الاجتهاد *

اجتمع الرجال وهم عراة قال سنة ان يقف الامام وسطهم لانه استر *
 (الشرح) هذا الفصل سبق شرحه قريبا وحديثا امامة عائشة وام سلمة رواهما الشافعي في
 مسنده والبيهقي في سننه باسنادين حسنين ويقال وسط الصف باسكان السين قال الجوهري تقول
 جلست وسط القوم بالاسكان لانه ظرف وحلست وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل موضع
 يصلح فيه بين فهو وسط بالاسكان وما لا يصلح فهو بالفتح وربما سكن وليس بالوجه وقال الازهرى
 كل ما كن بين بعضه من بعض كوسط الفلاة والصف والمسبحة وحاكمة الناس فهو وسط بالاسكان وما
 كن مصتلايين كالدار والساحة والراحة فوسط بالفتح قال واجازوا في المفتوح الاسكان ولم يميزوا
 في الساكن الفتح والله اعلم *
 * قال المصنف رحمه الله *

فان خالفوا فيما ذكرناه فوقف الرجل عن يسار الامام او خلفه وحده او وقفت المرأة مع الرجل
 او امامه لم تبطل الصلاة لما روى ان ابن عباس رضى الله عنهما «وقف عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم
 فلم تبطل صلاته» واحرم ابوبكرة خلف الصف وركم ثم مشى الى الصف فقال له النبي صلى الله عليه
 وسلم «زادك الله حرصا ولا تعد» ولان هذه المواضع كلها مواقف لبعض المؤمنين فلا تبطل
 الصلاة بالانتقال اليها *

وان لم يعرفه بعينه انتظره (والثاني) ان صاحب البيان حكى عن بعضهم انه ان كان الداخل ممن يلزم
 الجماعة وعرفه انتظره وان كان غريبا لم ينتظره وكلا الوجهين يوجب التمييز بين الداخل والداخل
 (الحالة الثانية) ان يكون الامام حين أحس بالداخل في التشهد الاخير قبل يؤخر السلام انتظاراً له
 بما سبق من الشرائط ذكر معظم الاصحاب ان الخلاف يطرد فيه لان هذا الانتظار يفيد أيضاً
 من حيث انه ينال فضيلة الجماعة وان لم يدرك بالحقوق فيه شيئا من الركعات وقياس قولهم يقول
 انه لا يدرك فضيلة الجماعة الا بادراك ركعة مع الامام ان يكون حكم الانتظار هنا حكمه في القيام ونحوه
 (الحالة الثالثة) ان يكون في سائر الاركان من القيام والسجود وغيرها قطع الاكثرون بانه لا ينتظره
 لانه لا فائدة للداخل في انتظاره فانه بسبيل من ادراك الركعة أو فضيلة الجماعة وان لم ينتظره وذلك
 لانه ان كان قبل الركوع فهو بادراك الركوع يدرك الركعة وان كان بعد الركوع فبادراكه في التشهد
 ينال فضيلة الجماعة وحكي امام الحرمين عن بعضهم طرد الخلاف في سائر الاركان لافادة الداخل
 بركة الجماعة وروينا عن ابن كعب ان بعضهم خصص الخلاف بحالة القيام وحيث قلنا لا ينتظر فلو انتظر
 ففي البطالان ما سبق من الطريقين *

قال (ومن صلى منفرداً فأدرك جماعة يستحب له اعادةها ثم يحتسب الله أيهما شاء) *
 من افرد بصلاة من الصلوات الخمس ثم أدرك جماعة يصلونها قال المستحب له أن يعيدها معهم لينال فضيلة

(الشرح) حديث ابن عباس نأيت من طرق في صحيح البخاري ومسلم وحديث أبي بكره رواه البخاري ومسلم من رواية أبي بكره وينكر علي المصنف قوله في حديث ابن عباس روى بصيغة التثنية الموضوع للضعيف وقد سبق مرات التنبيه علي مثل هذا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي بكره ولا تعد - بفتح التاء وضم العين - قيل معناه لا تعد الي الاحرام خارج الصف وقيل لا تعد الي التأخر عن الصلاة إلي هذا الوقت وقيل لا تعد إلي اتيان الصلاة مسرعاً: اما أحكام الفصل قد سبق مقصودها في أوائل الباب وحاصله ان المواضع المذكورة كلها علي الاستحباب فان خالفوها كره وصحت الصلاة لما ذكره المصنف وكذا لو صلى الامام اعلاناً للمأموم وعكسه اغير حاجة وكذا اذا تقدمت المرأة علي صفوف الرجال بحيث لم تقدم علي الامام او وقفت بجانب الامام او بحسب مأموم صحت صلاتها وصلاة الرجال بلا خلاف عندما وكذا لو صلى منفرداً خلف الصف مع تمكنه من الصف كره وصحت صلاته *

(فرع) اذا وجد الداخل في الصف فرجة او سعة دخلها وله أن يخرق الصف المتأخر اذا لم يكن فيه فرجة وكانت في صف قدامه لتقصيرهم بتركها فان لم يجد فرجة ولا سعة ففيه خلاف حكوه وجهين والصواب انه قولان (أحدهما) يقف منفرداً ولا يجنب أحداً نص عليه في البيهقي للابن حنبل وغيره فضيلة الصف السابق وهذا اختيار القاضي أبي الطيب (والثاني) وهو الصحيح ونقله الشيخ أبو حامد وغيره عن نص الشافعي وقطع به جمهور أصحابنا انه يستحب ان يجنّب الي نفسه واحداً من الصف

الجماعة وقد روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) صلى الصبح فلما فرغ رأى رجلين في آخر القوم لم يصليا معه فقال علي بهما فجيء بهما فقال ما منعكما أن تصليا معيا فقالا كنا صلينا في رحالنا قال فلا

(١) حديث : يزيد بن الاسود شهدت مع النبي ﷺ حجة فصليت معه الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف اذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه قال علي بهما فجيء بهما ترعد فرائصهما قال ما منعكما أن تصليا معيا فقالا يا رسول الله انا كنا قد صلينا في رحالنا قال فلا تقبلنا اذا صلينا في رحالنا ثم اتينا مسجد جماعة فصليا معهم قائما نكأ نافلة : احمد وابو داود والترمذي والنسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر ابن يزيد بن الاسود عن ابيه وقال الشافعي في القديم انه مجهول قال البيهقي لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابته ولا لابته جابر راو غير يعلى : قلت يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره وقد وجدنا لجابر بن يزيد راوياً غير يعلى : اخبرني ابن منته في المعرفة من طريق بقة عن ابراهيم بن ذى حمية عن عبد الملك بن عمير عن جابر : وفي الباب عن أبي ذر في حديث مسلم في حديث اوله كيف انت اذا كان عليك امرأ يؤخرون الصلاة عن وقتها الحديث وفيه فان ادركتها معهم فصل قائما لك نافلة واخرجه من حديث ابن مسعود ايضا والبخاري

ويستحب للمجتوب مساعدته قالوا ولا يجذبه الا بعد احرامه لئلا يخرج من الصف لا الى صف
وانما استحب للمجتوب الموافقة ليحصل لهذا فضيلة صف وليخرج من خلاف من قال من العلماء
لا تصح صلاة منفرد خلف الصف ويستأنس فيه ايضا بحديث مرسل ذكره ابو داود في المراسيل
والبيهقي عن مقاتل بن حنن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «ان جاء فلم يجد أحداً فليجتلج اليه
رجلا من الصف فليقم معه فما أعظم أجر المحتلج»

(فرع) في مذاهب العلماء في صلاة المنفرد خلف الصف: قد ذكرنا أنها صحيحة عندنا مع الكراهة
وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري ومالك والاوزاعي وأصحاب الرأي وحكاه أصحابنا أيضاً عن زيد
ابن ثابت الصحابي والثوري وابن المبارك وداود وقالت طائفة لا يجوز ذلك حكاه ابن المنذر عن
النخعي والحكم والحسن بن صالح واحمد واسحق قال وبه أقول والمشهور عن احمد واسحق أن
المنفرد خلف الصف يصح احرامه فان دخل في الصف قبل الركوع صحت قنوته والا بطلت صلاته
واحتج لهؤلاء بحديث وابصة بن معبد رضى الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي
خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن قال ابن
المنذر ثبت هذا الحديث أحمد واسحق وعن علي بن شيبان قال «صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم
فانصرف فرأى رجلاً يصلي خلف الصف فوق نبي الله صلى الله عليه وسلم حتى انصرف الرجل فقال
له استقبل صلاتك لا صلاة لذي خلف الصف» رواه ابن ماجه بإسناد حسن واحتج أصحابنا بحديث
أبي بكرة وبحديث ابن عباس وحملوا الحديثين الواردين بالأعادة على الاستحباب جعلا من الأدلة
وقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لذي خلف الصف» أي لا صلاة كاملة كقوله صلى الله عليه وسلم
«لا صلاة بحضرة الطعام» ويدل على محتملنا ويل أنه صلى الله عليه وسلم انتظره حتى فرغ ولو كانت باطلة
لما أقره على الاستمرار فيها وهذا واضح

تفعلا اذا صلينا في رحا الكما ثم اتينا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة» وعند أبي حنيفة
يعيد الظهر والعشاء ولا يعيد الصبح والعصر والمغرب وذكر في النهاية ان شيخه حكي مثل ذلك وجها
لبعض أصحابنا ووجهه ان الصبح والعصر يستعقبان الوقت المكروه فلا يصلي بعدهما والمغرب وتر

من حديث شداد بن اوس: وعن عجن الديلي في الموطأ والنسائي وابن حبان والحاكم: (تليه)
روى ابو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث سليمان بن يسار عن ابن عمر يرفعه
لا تعملوا صلاة في يوم مرتين: وروى مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر ان رجلاً سألهم فقال
اني أصلي في بيتي ثم ادرك الصلاة مع الامام افاصلى معه قال نعم قال فاني اجعل صلاتي قال ابن
عمر ليس ذاك إليك إنما ذلك الي الله قال البيهقي فهذا يدل على ان ما رواه عنه سليمان محمول على
ما اذا صليت في جماعة

(فرع) في مذاهبهم في الجنب من الصف: قد ذكرنا أن الصحيح عندنا أن الداخل إذا لم يجد في الصف سعة جذب واحدا بعد احرامه واصطفه وحكاه ابن المنذر عن عطاء والنخعي وحكي عن مالك والاوزاعي واحد واسحق كراهته وبه قال أبو حنيفة وداود *

(فرع) صلاة المرأة قدام رجل وبجنبه مكروهة ويصح صلاتها وصلاة المأمومين الذين تقدمت عليهم او حاذتهم عندنا وعند الجمهور وقال أبو حنيفة هي باطلة وقد سبقت المسألة مبسوطة في آخر باب استقبال القبلة * قال المصنف رحمه الله *

* فان تقدم المأموم على الامام فقيه قولان: قال في التقديم لا تبطل صلاته كالموقف خلف الامام وحده: وقال في الجديد تبطل لانه وقف في موضع ليس موقف مؤتم بحال فأنشبه اذا وقف في موضع نجس *

(الشرح) اذا تقدم المأموم على امامه في الموضع قولان مشهوران (الجديد) الاظهر لا تتعد وان كان في اثنا عشر طلت (والقديم) انقادها وان كان في اثنا عشر لم تبطل ودليلهما في الكتاب وان لم يتقدم لكن ساواه لم تبطل بخلاف لكن يكره والاعتبار في التقديم والمساواة بالعقب على المذهب وبه قطع الجمهور فلو تساوى في العقب وتقدمت اصابع المأموم لم يضره وان تقدمت عقبه وتأخرت اصابعه عن اصابع الامام فعلي القولين وقيل يصح قطعاً حكمه الرافعي وآخرون وقال في الوسيط الاعتبار بالسكب والمذهب المعروف الاول ولو شك هل تقدم على امامه فوجهان (الصحيح) المخصوص في الاموية قطع المحققون تصح صلاته قولاً واحداً بكل حال لان الاصل عدم التمدد (والثاني) ان كان جاء من خلف الامام تحت لان الاصل عدم تقدمه وان جاء من قدامه لم يصح على الجديد لان الاصل بقاء تقدمه هذا كله في غير المسجد الحرام اما اذا صلوا في المسجد

النهار فلو اعلنت لصارت شفعاً وقل العراقيون وجها انه يعيد ما سوى الصبح والمصر وظاهر المذهب الاول والوجهان ضعيفان وعند مالك يعيد كلها الا المغرب وبه قال احمد في رواية يعيد المغرب لكن اذا سلم الامام قام الى ركعة اخرى فجعلها شفعاً واذا وقفت على ما ذكرناه علمت انه لم اعلم قوله يستحب له اعادتها بالخاء والميم والالف والواو ولو صلى احدي الخمس في جماعة ثم أدرك جماعة اخرى فهل يعيدها معهم (١) فيه وجوه (اصحابها) عند عامة الاصحاب انه يعيد كما

(قوله) ولو صلى في جماعة ثم أدرك اخرى اعادها معهم على الاصح كما لو كان منفرداً لا اطلاق الخبر: قلت يشير الى حديث يزيد بن الاسود السابق وقد ورد ما هو نص في اعادتها في جماعة لمن صلى جماعة على وجه مخصوص وذلك في حديث ابن التوكل عن ابي سعيد قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فدخل رجل فقام يصلي الظهر فقال الا رجل يصدق على هذا فيصلي معه رواه الترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي *

الحرام فالمستحب أن يقف الامام خلف المقام ويقفوا مستديرين بالسكبة بحيث يكون الامام اقرب الى السكبة منهم فان كان بعضهم اقرب اليها منه وهو في جهة الامام ففي محبة صلاته القولان الجديد بطلانها والتقديم صحتها وان كان في غير جهته فطريقان المذهب القطع بصحتها وهو نصه في الام وبه قطع الجمهور (والثاني) فيه القولان حكاه الاصحاب عن ابي اسحق المروزي ولو وقف الامام والمأموم جميعا في السكبة فان كان المأموم قدامه في جهته مستقبلها فيه القولان وان كان وراءه أو بجنبه أو مستقبله أو ظهره الى ظهره صح اقتداؤه ان لم يكن اقرب الى الجدار بلا خلاف وكذا ان كان اقرب على المذهب وبه قطع الجمهور وقال ابو اسحق فيه القولان ولو وقف الامام في السكبة والمأموم خارجا جاز وله التوجه الى اى جهة شاء وان وقف الامام خارجا والمأموم فيها أو على سطحها وبين يديه ستره جاز أيضا نص عليه لكن ان توجه الى الجهة التي توجه اليها الامام عاد القولان والله اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في تقدم موقف المأموم: قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبن أن الصلاة تبطل به وبه قال ابو حنيفة واحمد وقال مالك واسحق وابو ثور وداود يجوز هكذا حكاه اصحابنا عنهم مطلقا وحكاه ابن المنذر عن مالك واسحق وابي ثور اذا ضاق الموضع *

• قال المصنف رحمه الله •

والمستحب أن يتقدم الناس في الصف الاول لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلمون ما في الصف المقدم لكانت قرعة » وروى البراء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول » والمستحب ان يمتدوا يمين الامام لما روى البراء قال « كان يعجبنا عن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان يبدأ عن يمينه فيسلم عليه » فان وجد في الصف الاول فرجة استحب أن يسدها لما روى أنس

لو كان منفردا لاطلاق الخبر والاني وهو الاصح عند الصيدلاني وبه قال المصنف في الوسيط أنه لا يستحب الاعادة لان فضيلة الجماعة قد حصلت فلا معنى للاعادة بخلاف المنفرد قال الصيدلاني وعلى هذا يكره اعادة الصبح والعصر دون غيرهما لانهما وقتا كراهة والصلاة المعتادة تطوع محض على هذا الوجه قال وعلى هذا فلو اعيد المغرب ينبغي أن يضم اليها ركعة اخرى لان ما أتى به تطوع محض فليكن شفعاً واعلم ان المعتاد ان كان تطوعاً محضاً بقياس المذهب أن تمتنع الاعادة نية المغرب وسائر الوظائف المحس ولو فعل يكون صحة التطوع على الخلاف المذكور في التطوع بنية الظهر قبل الزوال (والوجه الثالث) انه ان كان في الجماعة الثانية زيادة فضيلة لكون الامام أعلم أو أروع أو لكون الجمع أكثر أو لكون المكان افضل فيستحب الاعادة والا فلا (والرابع) أنه يستحب اعادة الظهر والمغرب والعشاء ولا يستحب اعادة الصبح والعصر وقد سبق في المنفرد مثله ثم اذا استحبنا الاعادة في هذه المسألة

رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتموا الصف الأول فإن كان قص في المؤخر»» (الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم وحديث البراء الأول صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح وقال فيه الصفوف الأول وحديث البراء الثاني رواه مسلم ولفظه: «كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا أن نكون عن يمينه قبل علينا بوجهه» وحديث انس رواه أبو داود بإسناد حسن واتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب الصف الأول والخت عليه وحديث فيه احاديث كثيرة في الصحيح وعلي استحباب يمين الامام وسد الفرج في الصفوف وأتموا الصف الأول ثم الذي يليه ثم الذي يليه إلى آخرها ولا يشرع في صف حتى يتم ما قبله وعلي أنه يستحب الاعتدال في الصفوف فإذا وقفوا في الصف لا يتقدم بعضهم بصدرة أو غيره ولا يتأخر عن الباقيين ويستحب أن يوسطوا الامام ويكشفوه من جانبيه لحديث أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «وسطوا الامام وسدوا الخلل» ويستحب أن يفسح لمن يريد الدخول في الصف لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أقيموا الصلاة وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينوا بأيدي اخوانكم ولا تندرأ فرجات للشيطان ومن وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله» رواه أبو داود بإسناد صحيح.

(فرع) قد ذكرنا أنه يستحب الصف الأول ثم الذي يليه ثم الذي يليه إلى آخرها وهذا الحكم مستمر في صفوف الرجال بكل حال وكذا في صفوف النساء المنفردات بجماعتهم عن جماعة الرجال أما إذا صلت النساء مع الرجال جماعة واحدة وليس بينهما حائل فافضل صفوف النساء آخرها لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» رواه مسلم واعلم أن المراد بالصف الأول الصف الذي يلي الامام سواء تظلم منبر ومقصورة واعمدة وغيرها لا وعن أبي سعيد الخدري رضي

وفيا إذا صلى منفرداً فأعاد فالغرض منها ماذا فيه قولان الجديد وبه قال أبو حنيفة واحد أن الفريضة هي الأولى لما سبق من الحديث (١) والقديم أن الفريضة أحدهما لا بعينها والله تعالى يختص بما شاء منها وربما قيل يحتسب باكملها ويروى هذا القول عن الاملاء وبه قال مالك ووجه بانه

(١) (قوله) والجديد ان الغرض هي الأولى لما سبق من الحديث: قلت يعني حديث يزيد بن الاسود أيضاً وكذلك وقع في حديث أبي نذر وغيره في آخر الحديث حيث قال ولجعلها نافلة: وأما ما رواه أبو داود من طريق نوح بن صعصعة عن يزيد بن عامر وفي آخره إذا جئت الصلاة فوجدت الناس فصل معهم وان كنت صلياً ولم تكن لك نافلة وهذه مكتوبة وقد ضمه النووي وقال البيهقي هذا مخالف لما مضى وذلك اثبت وأولي ورواه الدارقطني لفظه وليجعل لتي صلى في بيته نافلة قال الدارقطني هي رواية ضعيفة شاذة.

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في أحبابه تأخرا قال لهم تقدموا فأتسبوني وليأتكم بكم
من بعدكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله » رواه مسلم *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان تباعدت الصفوف أو تباعد الصف الأول عن الإمام نظرت فان كان لاحائل بينهما
وكانت الصلاة في المسجد وهو عالم بصلاة الإمام محت الصلاة لان كل موضع من المسجد موضع
الجماعة وان كان في غير المسجد فان كان بينه وبين الإمام أو بينه وبين آخر صف مع الإمام مسافة
بعيدة لم تصح صلاته فان كانت مسافة قريبة محت صلاته وقدر الشافعي رحمه الله القريب بثلاثة
ذراع والبعيد ما زاد على ذلك لان ذلك قريب في العادة وما زاد بعيد وهل هو قريب أو تحديد
فيه وجهان (أحدهما) انه تحديد فلوزاد على ذلك ذراع لم يجزه (والثاني) أنه قريب فان زاد ثلثه
أذرع جاز وان كان بينهما حائل نظرت فان كانت الصلاة في المسجد بان كان أحدهما في المسجد
والآخر على سطحه أو في بيت منه لم يضر وان كان في غير المسجد نظرت فان كان الحائل يمنع
الاستطراق والمشاركة لم تصح صلاته لما روى عن عائشة رضي الله عنها « أن نوبة كن يصلين
في حجرتها بصلاة الإمام قالت لا تصلين بصلاة الإمام فانكن دونه في حجاب » وان كان بينهما
حائل يمنع الاستطراق دون المشاركة كالشباك ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لان بينهما حائلا
يمنع الاستطراق فأشبه الحائط (والثاني) يجوز لانه يشاهد من فوق كما لو كان معهم وان كان بين
الإمام والمأموم نهر ففيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخري لا يجوز لان الماء يمنع الاستطراق
فهو كالحائط والمذهب انه يجوز لان الماء لم يخلق للحائل وإنما خلق للمنفعة فلا يمنع الاتمام كالنار *
﴿ الشرح ﴾ للإمام والمأموم في المسكن ثلاثة أحوال (أحدها) أن يكونا في مسجد فيصح
الاقتداء سواء قربت المسافة بينهما أم بعدت لكبر المسجد وسواء أجد البناء أم اختلفت كصحن
المسجد وصفته وسرداب فيه ويترفع سطحه وساحته والمناظر التي هي من المسجد تصح الصلاة في كل هذه
الصور وما أشبهها اذا علم صلاة الإمام ولم يتقدم عليه سواء كان أعلاه أو أسفل ولا خلاف في هذا
وقل أصحابنا فيه إجماع المسلمين وهذا الذي ذكرناه في سطح المسجد هو اذا كان سطحه منه
فان كان مملوكا فهو كذلك متصل بالمسجد وقف أحدهما فيه والآخر في المسجد وسيأتي في الحال

لو كانت الثانية قفلا على التعيين لما نذب الى إقامتها بالجماعة والذي ذكره في الكتاب هذا القول
القديم لكن أكثرين قالوا بان المذهب الجديد وحكي في التهمة أن بعض الأصحاب صار إلى
انها جميعا يقعان عن الفرض وعن الشيخ أبي محمد أن بعضهم قل فيما ذ' صلى منفردا أن الفريضة هي
الثانية لكاملها بالجماعة فتبين بالآخرة أن الأولى نقل فحاصل ما في المسألة قولان ووجهان (التفريع) ان
فرعنا على غير الجديد نوى الفرض في المرة الثانية ولو كانت الصلاة مغربا أعادها مثل المرة الأولى

الثالث ان شاء الله تعالى وشرط البنائين في المجد أن يكون باب أحدهما نافذا إلى الآخر والا فلا يعد ان مسجدا واحدا وإذا وجد هذا الشرط فلا فرق بين أن يكون الباب بينهما مفتوحا أو مردودا مغلقا أو غير مغلق وفي وجه ضعيف إن كان مغلقا لم يصح الاقتداء بوجه آخر أنه إذا كان أحدهما في المسجد الآخر على سطحه وباب المرقا مغلق لم يصح الاقتداء بحكاهما الرافعي وهما شاذان والمذهب ما سبق: أما المساجد المتلاصقة التي يفتح بعضها إلى بعض فلها حكم مسجد واحد فيصح الاقتداء بأحدهما في ذا والآخر في ذاك هكذا أطلقه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب وصاحبها الشامل والسمة والجمهور وقال الشيخ أبو محمد الجويني إن انفرد كل واحد من المسجدين بإمام ومؤذن وجماعة فلكل واحد منهما مع الآخر حكم الملك المتصل بالمسجد كما سنده إن شاء الله تعالى والمذهب الأول ولو كانا في مسجدين يحول بينهما نهرا وطريق أو حائط المسجد غير باب نافذ من أحدهما إلى الآخر فهو كملك متصل بالمسجد ولو كان في المسجد نهرا فإن حفر بعد المجد فهو مسجد فلا يضر وإن حفر قبل مصيره مسجداً فهما مسجدان غير متصلين أما رجة المسجد فقال الرافعي عدما لا كثرون منه ولم يفرقوا بين أن يكون بينهما وبين المسجد طريق أم لا وقال ابن كجب إن انفصلت فهي كمسجد آخر والمذهب الأول بقدر نص الشافعي والأصحاب على صحة الاعتكاف فيها قال البندنجي ورجة المسجد هي البناء المبني له حوله متصلا به وقال القاضي أبو الطيب هي ما حوالة (الحال الثاني) أن يكون الإمام والمأموم في غير مسجد وهو ضربان (أحدهما) أن يكونا في فضاء من صحراء أو بيت واسع ونحوه فيصح الاقتداء بشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثمانية ذراع وهل هو تحديد أم قريب فيه طريقان حكاهما الشيخ أبو حامد وغيره (أحدهما) أنه قريب وجها واحدا ونقله أبو حامد عن عامة أصحابنا (وأصحابها) وأشهرهم في وجهان ذكرهما المصنف والأصحاب (أحدهما) قريب وهو نصه في الام والمختصر قال الشيخ أبو حامد هو قول عامة أصحابنا وهو الصحيح وهذا

وان فرعنا على الجديد فهل ينوي الفرض فيه وجهان قال الصيدلاني (الصحيح) أنه ينوي الفرض وبه قال الأكثر واستبعده امام الحرمين وقال كيف ينوي الفرض مع القطع بان الثانية ليست بفريضة بل الوجه ان ينوي الظهر والعصر ولا يتعرض للفريضة ويكون ظهره نقلا كظهر الصبي وهذا ما ذكر في الوسيط وفيه مباحته قدمته في أول صفة الصلاة وإذا كانت الصلاة مغربا ففيه وجهان (أظهرهما) أنه يصحها كما فعل في المرة الأولى (والثاني) ان المستحب ان يقوم الى ركعة أخرى اذا سلم الإمام حتى لا يصير وتره شغلا * *

قال (ولا رخصة له في ترك الجماعة الا بعذر عام كالمرض والريح العاصفة بالليل أو عذر خاص مثل أن يكون مريضا أو ممرضا أو خائفا من السلطان أو من الغرم وهو مصر أو كان عليه قصاص يرجو العفو عنه أو كان حاقنا أو جائعا أو عاريا) * *

التقدير مأخوذ من العرف على الصحيح وقول الجمهور منهم أبو علي بن خيران وأبو الطيب بن مسلمة وأبو حفص بن الوكيل وفيه وجه مشهور أنه مأخوذ مما بين الصنفين في صلاة الخوف حكى البندنجي هذا الوجه عن ابن سريج وأبي إسحق وغيرهما فإذا قلنا قريب فزاد على ثلثمائة أذرع يسيرة كثلثة وثمونها لم يضر وإن قلنا تحديدا يضر ولو وقف خلف الإمام شخصان أو صفان أحدهما وراء الآخر أعتبرت هذه المسافة بين الصف الأخير والصف الأول أو الشخص الأخير والأول حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الإمام والصف الأخير أميالاً جاز بشرط أن لا يزيد ما بين كل صف أو شخص وبين من قدامه على ثلثمائة ذراع وفيه وجه مذكور في الطريقتين أنه يعتبر هذه المسافة بين الإمام والصف الأخير إذا لم تكن الصفوف القريبة في الإمام متصلة على العادة وهذا ضعيف وانفق الأصحاب على تضعيفه والصحيح الأول ولو وقف عن يمين الإمام أو يساره ولم يتقدم عليه رجل أو صف صح أن لا يزيد ما بينه وبين الإمام على ثلثمائة ذراع فإن وقف آخر عن يمين الواقف عن يمين الإمام على ثلثمائة ذراع من المأموم الأول ثم ثالث على يمين الثاني على ثلثمائة ذراع وهكذا رابع وخامس وأكثر صحت صلاة الجميع كما إذا كانوا خلفوه هذا متفق عليه ويجوز فيه الوجه السابق في اعتبار هذه المسافة من الإمام إذا لم تصل الصفوف القريبة بالإمام على العادة وعلى

لأربعة للمتدين في ترك الجماعة جعلناها سنة أو فرض كفاية إلا إذا كان ثم عذراً روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « من سمع النداء فلم يأت به فلا صلاة له إلا من عذر » (١) ثم الأعذار

(١) حديث « من سمع النداء فلم يأت به فلا صلاة له إلا من عذر قيل يا رسول الله وما العذر قال خوف أو مرض أو داود والدارقطني من حديث أبي جناب الكلبي عن معز العبدى عن عدى بن ثابت عن سميد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من سمع للتأدي فلم يمتعه من أتباعه عذر قالوا وما العذر قال خوف أو مرض لم يقبل الله الصلاة التي صلى: وأبو جناب ضعيف ومدايس وقد عمن وقدر واه قاسم بن أصبغ في مسنده موقوفاً ومرفوعاً من حديث شعبة عن عدى بن ثابت به ولم يقل في المرفوع إلا من عذر ورواه بقي بن خالد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم عن عبد الحميد بن بيان عن هشيم عن شعبة بلفظ من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر مرفوعاً هكذا وإسناده صحيح لكن قال الحاكم وقته غندر واكثر أصحاب شعبة ثم أخرج له شواهد منها عن أبي موسى الأشعري وهو من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبيه بلفظ من سمع النداء فارغاً صحيحاً فلم يجب فلا صلاة له: ورواه البزار من طريق فيس بن الربيع عن أبي حصين أيضاً ورواه من طريق سماك عن أبي بردة عن أبيه موقوفاً وقال البيهقي الموقوف أصح ورواه القليل في الضعفاء من حديث جابر وضعفه ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وهو ضعيف (قائلة) حديث لا صلاة لمار المسجد إلا في المسجد: مشهور بين الناس وضعفه ليس له أسناد ثابت: أخرجه الدارقطني عن جابر وأبي هريرة: وفي الباب عن علي وهو ضعيف أيضاً »

هذا لو وقف واحد من بين الامام علي ثلثة اذراع وآخر عن يساره كذلك واخر وراءه كذلك ثم وراء كل واحد او عن جنبه آخر او صف على هذه المسافة ثم آخر ثم آخر وكثروا صحت صلاة الجميع اذا علموا صلاة الامام: اما اذا حال بين الامام والمأموم أو بين الصفين نهر في القضاء فان أمكن العبور من أحد طرفيه الى الآخر بلا ساحة بالنوب او الخوض او العبور على جسر صرح الاقضاء بالاتفاق وان احتاج الى سباحة أو كان بينهما شارع مطروق فوجهان الصحيح باتفاقهم لا يضر بل يصح الاقضاء لحصول المشاهدة والماء لا يعد حائلا وكلو حال بينهما نار فان الاقضاء صحيح بالاتفاق: قال اصحابنا وسواء في الاحكام المذكورة كلن القضاء مواتا أو ملكا أو وقفنا بعضهم أو أيا وبعضه ملكا أو حكي الخراسانيون وجهانه بشرط في الساحة للملك اتصال الصفوف بحيث لا يكون بين كل صف والذي قدماه أكثر من ثلاث اذرع ووجهان كما بالبغوي وغيره بشرط ذلك في الملكين شلخصين لا في ملك أو واحد الصحيح المشهور لا يشترط ذلك مطلقا: بقطع العراقيون، وكثيرون من الخراسانيين وسواء في هذا كله كان القضاء محوطا عليه أو مستقفا كالبيوت الواسعة أو غير ذلك (الضرب الثاني) أن يكون في غير قضاء فاذا وقف أحدهما في صحن دار أو في صفتها والآخر في بيت منها فقد يقف للمأموم عن يمين الامام ووراءه وخلفه وفيه طريقان (إحداهما) قالها القفال واصحابه وابن كج وحكما أبو علي الطبري في الافصاح عن بعض الاصحاب أنه يشترط فيما اذا وقف من أحدا الجانبين أن يتصل الصف من البناء الذي فيه الامام والذي فيه المأموم بحيث لا يبق فرجة تسع واحدا فان بقيت فرجة لا تسع واقفا فوجهان (الصحيح) أنها لا تضر (والثاني) تضر فلو كان بينهما عتبة عريضة تسع واقفا شترط وقوف متصل فيها فان لم يمكن الوقوف فيها فلي الوجهين في الفرجة ليسيرة الاصح

قسمان عامة وخاصة فمن الاعذار العامة للمطر ليلا كن او نهارا لما روى انه صلى الله عليه وآله (١)

(١) حديث (ع) اذا اجلت النمل قال صلاة في الرحال : وحديث انه عليه السلام كان يأمر متاديه في الليلة الممطرة والليلة ذات الريح ان يتادى ألا صلوا في رحالكم : أما هذا الحديث فرواه أحمد والنسائي وابو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث أبي المليح عن ابيه انه شهد النبي عليه السلام زمن الحديبية في يوم الجمعة واصابهم مطر لم يتل اسفل ناهم فامرهم ان يصلوا في رحالهم واصله في الصحيحين من حديث نافع عن ابن عمر انه اذن في ليلة ذات برد وريح ومطر وقال في آخر ندائه ألا صلوا في رحالكم ألا صلوا في الرحال ثم قال ان رسول الله عليه السلام كان يأمر للؤذن اذا كانت ليلة باردة أو ذات مطر في السفر ان يقول ألا صلوا في رحالكم فقط مسلم ورواه البخاري نحوه : وروى بقي بن مخلد هذا الحديث في مسنده باسناد صحيح وزاد فيه أمر مؤذنه فتادى بالصلاة حتى اذا فرغ من أذانه قال ناد أن رسول الله عليه السلام يقول لا جماعة صلوا في الرحال : وفي الباب عن ابن عباس متفق عليه : وعن جابر رواه مسلم : وعن نعيم بن النحام : وعن عمرو بن أوس رواها أحمد : وأما الحديث الاول فلم أره بهذا اللفظ بل روى أحمد من طريق الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين في يوم مطير الصلاة

لا تضروا نوقف خلف الامام فوجهان (أحدهما) لا يصح الاقتداء مطلقا (والصحيح) الصلابة بشرط اتصال الصفوف وتلاحقها ومعنى اتصالها ان يقف شخص أو صف في آخر بناء الامام وآخر في أول بناء المأموم بحيث لا يكون بينهما أكثر من ثلاث أذرع والثلاثة للتقريب قالوا فلماذا جعلها مالا يبين في الحس لم يضر وهذا القدر هو للمشروع بين الصفين في كل حال ومعناه أن السنة أن لا يزداد ما بينهما عليا وإذا وجد هذا الشرط فكلن في بناء المأموم يبت عن اليمين أو الشمال اعتبر بالاتصال بتواصل المناكب كما سبق هذه طريقة القفال ومواقبه (الطريقة الثمانية) الطريقة التي اسحق المروزي وأصحابه وجهور العراقيين واختارها أبو علي الطبري وغيره وهي الصحيحة ان اختلاف البناء لا يضر ولا يشترط اتصال الصف من خلف ولا من اليمين والشمال بل المعتبر القرب والبعد على الضبط المذكور في الصحراء فيصح اقتداء المأموم خلف الامام وبجنبه ما لم يزد ما بينهما وبين آخر صف على ثلثمائة ذراع كما سبق هذا إذا كان بين البنائين باب مفتوح فوقف مقابل رجل أو صف أو لم يكن جدار أصلا كصحن مع صفة فلو حال حائل يمنع الاستطراق والمشاهدة لم يصح الاقتداء باتفاق الطريقتين وإن منع الاستطراق دون المشاهدة كالشباك فوجهان مشهوران (أصحهما) لا تصح لأنه يعد حائلا من صحته البند ينبغي وإذا صح اقتداء الواقف أو الواقفين في البناء أما لوجود الاتصال كما شرطه أصحاب الطريقة الأولى وأما لعدم الزيادة على ثلثمائة ذراع كما قاله أصحاب الثانية صحت صلاة الصفوف والمنفرد خلفهم تبعوا ولا يضر الحائل المانع من الاستطراق والمشاهدة بينهم وبين الامام لكن يكون الصفوف مع الواقف كالمأمومين مع الامام في اعتبار الشرط السابق فيعتبر أن لا يحول بينهما مانع من الاستطراق والمشاهدة فيعتبر ما سبق ولو تقدم على الواقف المذكور واحد أو صف لم تصح صلاته وإن تأخر عن سمت الامام إلا إذا جاز تأخر المأموم على الامام قال القاضي حسين وغيره ولا يجوز ان تقدم تكبيرة احرام الذين وراء الواقف عليهم لا يتم لا يصح اقتداؤهم بالامام إلا تبعا للواقف فيشترط أن يكون

وسلم قال « إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال » ومنها الريح العاصفة بالليل دون النهار

في الرحال زاد البزار كراهة ان يشق علينا رجلاه ثقات : وأما اللفظ الذي ذكره المصنف فلم أره في كتب الحديث وقد ذكره ابن الاثير في النهاية كذلك وقال الشيخ تاج الدين القزاري في الاقليد لم أجده في الاصول وإنما ذكره اهل العربية والمصنف تبع لما وردى والعمراني في ابراده هكذا وللحديث شاهد آخر من حديث عن الرحمن بن سمرة بلفظ اذا كان مطر وابل فصلوا في رحالكم رواه الحاكم وعبد الله بن أحمد في زيادات المستند وفي اسناده ناصح بن الملاء وهو منكر الحديث قاله البخاري وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به ووثقه ابو داود (تنبه) أورد الرافعي الحديث الثاني لاجل ذكر الريح وليس هو في طريقه المرفوعة التي في الصحيحين نعم هي رواية الشافعي في مسنده عن ابن عينة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ولعله كان يأمر مناديه في الليلة للمطرة واليلة الباردة ذات الريح ألا صلوا في رحالكم : قوله قيل يا رسول الله ما المذر قال خوف أو مرض تقدم من حديث ابن عباس عند ابن داود

قد دخل في الصلاة أما إذا وقف الامام في صحن الدار والمأموم في مكان عال منها كمنبر أو على سطح أو على طرف صفة مرتفعة ونحوه أو بالعكس ففيما يحصل به الاتصال ويصح الاقتداء وجهان (أحدهما) قاله الشيخ أبو محمد الحويني إن كان رأس الواقف أسفل من ركب الواقف في العلو صح الاقتداء والا فلا (والثاني) وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور أن حاذي رأس الأسفل قدم الأعلى صح الاقتداء والا فلا قال امام الحرمين الأول مزيف لا أصل له الاعتبار بمقتل القامة حتى لو ن قصير أو قاعدا فلم تحاذ ولو قام فيه معتدل القامة حصلت المحاذاة كفي وحيث لا ينجم الانخفاض القدو فلو كان بعض من يحصل بهم الاتصال على سرير أو بعضهم على الأرض جاز ولو كانا في بحر والامام في سفينة والمأموم في أخرى وهما مكشوفتان فوجهان (أحدهما) قاله الاصطخري يشترط أن تكون سفينته مشدودة بمينة الامام (والثاني) وهو الصحيح وبقطع الجمهور لا يشترط ذلك وإنما يشترط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثي ذراع كالصحراء قالوا وتكون السفينتان كدكتين في الصحراء والماء كالارض وان كانتا مسقتين أو أحدهما فيها كالدارين والسفينة ذات البيوت كدار ذات بيوت وحكم المدرسة والرباط والخان حكم الدار لأنها لم تبين للصلاة بخلاف المسجد والسرادات في الصحراء كسفينة مكشوفة والخيام كالبيوت (المال اثالث) أن يكون أحدهما في المسجد والاخر خارجه فان وقف الامام في مسجد والمأموم في موات متصل به فان لم يكن بينهما حائل جاز إذا لم يزد ما بينهما على ثلثي ذراع ومن أين تعتبر هذه الذراعان فيه ثلاثة أوجه الصحيح أنها تعتبر من آخر المسجد والثاني من آخر صف في المسجد فان لم يكن فيه الا الامام فمن موقفه والثالث من حريم المسجد الذي بينه وبين الموات وحريمه الموضع المتصل به للمياه لمصلحة كانه صباب الماء اليه وطرح القمامات فيه ولو كان بينهما جدار المسجد لكن الباب النافذ بينهما مفتوح فوقف في مقابله جاز فلو اتصل صف بالواقف في المقابلة وراءه وخرجوا عن المقابلة تحت صلاتهم لا تصالهم بمن صلاته صحيحة

روي انه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يامر مناديه في اذينة للطيرة والذينة ذات الريح الا صلوا في رجالكم » والمعنى فيه انه المشقة التي تلحق بها في الليل اكثر وبعض الاصحاب يقول الريح العاصفة في الذينة المظلمة وليس ذلك على سبيل اشتراط الظلمة والله اعلم ويتبين بما ذكرنا ان قوله بالليل في نظم الكتاب يرجع الى الريح وحدها ولا يرجع الى المطر المعطوف عليه ومن الاعذار الخاصة بالمرض « قيل يا رسول الله ما العذر في الجبر الذي سبق فقال خوف او مرض » ولا يشترط ان يبلغ مبلغا يجور العقود في الفريضة لكن الاعتباران تلحقه متقة مثل ما يلغاه الناشي في المطر قاله في النهاية: ومنها ان يكون ممرضا وللمريض تفصيل يذكر في كتاب الجمعة: ومنها ان يخاف على نفسه او ماله او علي من يلزمه القرب عنه من سلطان او غير سلطان يظلمه او يخاف من غريم يلزمه او يجبهه ان رآه وهو ممر لا يجد وقاء لديه فله التخاف ولا عبرة بالخوف ممن يطالبه بحق هو ظالم في منعه بل عليه الحضور وتوفية ذلك الحق ويدخل في صور الخوف على المال ما اذا

فلو لم يكن في الجدار باب أو كان ولم يكن مفتوحا أو كان مفتوحا ولم يقف في قبائه بل عدل عنه فوجهان (الصحيح) أنه لا يصح الاقتداء لعلم الاتصال وبهذا قال جمهور اصحابنا المتقدمين وقطع به أكثر المصنفين (والثاني) قاله أبو اسحق المروزي يصح الاقتداء ولا يكون حائط المسجد حائلا سواء كان قدام المأموم أو عن جنبه والمذهب أنه يمنع وهذا الوجه مشهور عن أبي اسحق في كتب الاصحاب وقال البندنجي هذا ليس بصحيح عن أبي اسحق قال القاضي أبو الطيب هو ظاهر نص الشافعي في الام وبه قال أبو حنيفة وأما الحائل غير جدار المسجد فيمنع بلا خلاف ولو كان بينهما باب مغلق فهو كالجدار لانه يمنع الاستطراق والمشااهدة فان كان مردودا غير مغلق فهو مانع من المشاهدة دون الاستطراق أو كان بينهما شبك فهو مانع من الاستطراق دون المشاهدة ففي صورتين وجهان (اصحهما) نعد الأكثرين أنه مانع وأصحهما عند القاضي أبي الطيب أنه ليس بمانع هذا كله في الموات فلو وقف المأموم في شارع متصل بالمسجد فوجهان الصحيح أنه كالموات (والثاني) يشترط اتصال الصف من المسجد بالطريق ولو وقف في حريم المسجد قال البغوي هو كالموات قال والفضاء المتصل بالمسجد لو كان مملوكا فوق المأموم فيه لم يصح اقتداؤه حتى يتصل الصف من المسجد بالفضاء قال وكذا يشترط اتصال الصف من سطح المسجد بالسطح المملوك وكذا لو وقف في دار مملوكة متصلة بالمسجد يشترط الاتصال بان يقف واحد في آخر المسجد متصل بعتبة الدار وآخر في الدار متصل بالعتبة بحيث لا يكون بينهما موقف رجل هذا كلام البغوي وهذا الذي قاله في الفضاء ضعيف والصحيح أنه كالموات وأما ما ذكره في مسألة الدار فهو تفريع على طريقة القفال وقال أبو علي الطبري ومتابعوه لا يشترط اتصال الصفوف إذا لم يكن حائل بل يصح الاقتداء إذا لم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع وهذا هو الصحيح كما سبق والله اعلم *

(فرع) في بيان ما يتعلق بلفظ المصنف (قوله) فان تباعدت الصفوف عن الامام فان كان لاحائل بينهما وكانت الصلاة في المسجد وهو عالم بصلاة الامام صحت صلاته هكذا هو في نسخ المذهب فان كان لاحائل بينهما والصواب حذف هذه الزيادة لانها اذا كانا في المسجد صحت الصلاة اذا علم صلاته سواء حال حائل ام لا وهذا لا خلاف فيه كما سبق وقوله وقدّر الشافعي القريب بثأمائة ذراع لانه قريب في العادة هذا اختيار منه للصحيح وقول الجمهور أن هذا التقدير مأخوذ من العرف لامن صلاة الخوف وقد ذكرنا الخلاف فيه والتراجع مؤنث ومذكر لفتان التأنيث أفصح واختار

كان خبزه في التنور وقدره على النار وليس ثم من يتعهدا يسمى الى الجماعة ومنها ان يكون عليه قصاص ولو ظفربه المستحق لقتله وكان يرجو العفو مجانا او على مال لو غيب الوجه اياما وسكن الغليل فله التخلف بذلك وفي معناه حد القذف دون حد الزنا وما لا يقبل العفو قال امام الحرمين وفي هذا العذر اشكال عندي لان موجب القصاص من الكبائر فكيف يستحق صاحبه التخفيف

المصنف التذكير بقوله فان زاد ثلاثة أذرع ولم يقل ثلاث وقوله والثاني أنه قريب فان زاد ثلاثة أذرع جاز هذا ليس بتحديد الثلاثة بل الثلاثة ونحوها ومقاربها يعني عنه علي هذا الوجه كذا قاله الأصحاب وقد سبق بيانه (قوله) لما روى عن عائشة «أن نسوة كن يصلين في حجرتها بصلاة الامام فقالت أنكن دونها في حجاب» هذا الأثر ذكره الشافعي والبيهقي عن عائشة بغير اسناد * (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحدها) يشترط أن لا تطول المسافة بين الامام والمأمومين اذا صلوا في غير المسجد وبه قال جماهير العلماء وقدر الشافعي القرب بثلاثة ذراع وقال عطاء يصح مطلقا وان طالت المسافة ميلا واكثر اذا علم صلاته (الثانية) لو حال بينهما طريق صح الاقتداء عندنا وعند مالك والاكثرين: وقال أبو حنيفة لا يصح لحديث روه مرفوعا «من كان بينه وبين الامام طريق فليس مع الامام» وهذا حديث باطل لا أصل له وانما يروي عن عمر من رواية ليث بن أبي سليم عن نعيم وليث ضعيف ونييم مجهول (الثالثة) لو صلى في دار أو نحوها بصلاة الامام في المسجد وحال بينهما حائل لم يصح عندنا وبه قال احمد وقال مالك تصح إلا في الجمعة وقال أبو حنيفة تصح مطلقا (الرابعة) يشترط لصحة الاقتداء علم المأموم بانتقالات الامام سواء صلى في المسجد أو في غيره أو أحدهما فيه والآخر في غيره وهذا مجمع عليه قال أصحابنا ويحصل العلم بذلك بسماع الامام أو من خلفه أو مشاهدة فعله أو فعل من خلفه ونقلوا الاجماع في جواز اعتماد كل واحد من هذه الامور فلو كان المأموم أعمي اشترط أن يصلي بجانب كامل يعتمد مواقفه مستدلا بها *

باب صلاة المريض

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ إذا عجز عن القيام صلى قاعداً لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لصبران بن الحصين «صلي قائما فان لم تستطع قاعدا فان لم تستطع فلي جنب» وكيف يقعد فيه قولان (أحدهما) يقعد متريعا لانه يدل عن القيام والقيام يخالف قصد الصلاة فيجب أن يكون بدله مخالفا له (والثاني) يقعد مقترشا لان الترييع قعود العادة والاقتراش قعود العبادة فكان الاقتراش أولى فان لم يمكنه أن يركع ويسجد أو ما اليها وقرب وجهه إلى الارض علي قدر طاقته فلي سجد علي نحوه أجزاء لان

وكيف يجوز تقييب الوجه عن المستحق: ومنها ان يدافع اخيشه او يدافع الريح بل الصلاة مكروهة في تلك الحالة والمستحب ان يفرغ نفسه ثم يصلي وان قاتت الجماعة فلا بأس: روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يصلين احدكم وهو يدافع الاخشين» (١) وروى ايضا «اذا اقيمت الصلاة

(١) حديث لا يصلي احدكم وهو يدافع الاخشين رواه ابن حبان بهذا اللفظ من حديث عائشة وهو في صحيح مسلم من حديثها بلفظ لا صلاة بحضرة طام ولا وهو يدافقه الاخبيان *

أم سلمة رضي الله عنهما سجدت علي مخدة (رمد بها) •
 (الشرح) حديث عمران رواه البخاري في صحيحه وفعل أم سلمة رواه البيهقي بإسناده
 وقوله أو ما هو بالهمز والمخدة - بكسر الميم - سميت به لأنها توضع تحت الخد وأم سلمة سبق
 يانها كنيت بابنها سلمة وهو صحابي: وأما الأحكام فاجمعت الامة علي أن من عجز عن القيام في
 الفريضة صلاها قاعدا ولا إعادة عليه قال اصحابنا ولا يتقص ثوابه عن ثوابه في حال القيام لانه
 معذور وقد ثبت في صحيح البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا مرض العبد أو سافر
 كتب له ما كان يعمل صحيحا مقيما » قال اصحابنا ولا يشترط في العجز أن لا يتأتى القيام ولا يكفي
 أدنى مشقة بل المعتبر المشقة الظاهرة فإذا خاف مشقة شديدة أو زيادة مرض أو نحو ذلك أو خاف
 راكب السفينة الفرق أو دوران الرأس صلى قاعدا ولا إعادة وقال إمام الحرمين في باب التيسر
 الذي أراه في ضبط العجز أن يلحقه بالقيام مشقة تذهب خشوعه لأن الخشوع مقصود الصلاة

فوجد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط (١) وهذا إذا كانت في الوقت - تغان كان يخرج الوقت لو قضى
 حاجته ففي التهذيب حكاية وجمين (أظهرهما) أنه يبدأ بالصلاة (والثاني) أنه يقضي حاجته وإن فات
 الوقت ثم يقضي كماله خاف فوت الوقت لو اشتغل بالوضوء يلزمه الوضوء يشبه أن يكون هذا
 الوجه ذهابا من صاحبه الي أنه لا تصح الصلاة إذا ضاق الأمر عليه لأن سلاب الخشوع وقد حكي إمام
 الحرمين النعاب الي البطلان عن القاضي الحسين وصاحب البيان عن أبي زيد المروزي لكن أبوسعيد
 المتولي جعل الخلاف في أن الأولى أن يفرغ نفسه أو أن يصلي لافي بطلان الصلاة علي المدافعة وقوله في
 الكتاب أو كل حاقنا يجوز أن يقرأ بالباء ويجوز أن يقرأ بالنون فالخائب هو الذي احتاج الي الخلاه
 فلم يبرز حتى حضر غائطه والحاظ في البول كالخائب في الغائط قاله في العريتين ومنها أن يكون به
 جوع شديد أو عطش شديد وقد حضر الطعام والشراب ونفسه تنوق اليه فيبدأ بالاكل والشرب لما
 روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء » (٢)

(١) حديث (•) إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط مالك: في الموطأ
 والشافعي عنه واحد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من رواية عبد الله بن الأرقم
 واللفظ للشافعي والحاكم والباقيين بمعناه وفيه قصة كلهم من طريق هشام عن عروة عن عبد الله
 ورواه بعضهم عن هشام عن عروة عن رجل عن عبد الله ورجع البخاري فيها حكاية الترمذي
 في العلل المفرد رواية من زاد فيه عن رجل •

(٢) حديث (•) إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء: متفق عليه من حديث
 ابن عمر بهذا ومن حديث أنس وزاد فيه الطبراني إذا أقيمت الصلاة وأحدكم صائم فليبدأ بالعشاء
 قبل صلاة المغرب ولا تسجلوا عن عشاءكم واتقوا عليه أيضا من حديث عائشة بمعناه وزيادة
 قبل أن تصلوا صلاة المغرب: وفي الباب عن أم سلمة رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني: وعن ابن عباس
 رواه الطبراني: وعن أبي هريرة رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن: وعن سلمة بن الأكوع عند مسلم •

والمنذهب الاول ولو جلس للغزاة رقيب يرقب العدو فحضرت الصلاة ولو قام لراه العدو أو جلس الغزاة في مكن ولو قاموا لراهم العدو وقصد التدبير فلهم الصلاة قعوداً والمنذهب وجوب الاعادة لتدوره وحكي المتولي قولاً أن صلاة الكمين قاعدة لا تعتقد والمنذهب الانعقاد ولو خافوا أن يقصدهم العدو فصلوا قعوداً قال المتولي اجزأتهم بلا إعادة على الصحيح من الوجهين قال أصحابنا وإذا صلى قاعدة لعجزه في الفريضة أو مع القدرة في النافلة لم تتعين لقعوده هيئة مشروطة بل كيف قعد اجزأه لكن يكره الاقواء وقد سبق بيان في باب صفة الصلاة ويكره أن يقعد ماداً رجله وأما الأفضل من الهيئات ففي غير حال القيام يقعد على الهيئة المستحبة للمصلي قائماً فيتورك في آخر الصلاة ويقترش في سائر الجلوسات: وأما القعود الذي هو بدل القيام وفي موضعه ففي الأفضل منه قولان ووجهان (أصح القولين) وهو أصح الجميع يقعد مقترشاً وهو رواية للزنى وغيره وبه قال أبو حنيفة وزفر (والثاني) تربعا وهو رواية للبوطي وغيره وبه قال مالك والثوري والليث واحد واستحق وأبو يوسف ومحمد وذكر المصنف دليلها وأحد الوجهين متوركا حكاه إمام الحرمين والغزالي في البسيط وغيرهما لأنه أعون للمصلي (والثاني) يقعد ناصبا ركبته اليمنى جالسا على رجله اليسرى وهو مشهور عند الخراسانيين واختاره القاضي حسين لأنه أبلغ في الأدب وأما ركوع القاعدة فأنه أن ينحني قدر ما يحاذي جبهته ما وراء ركبته من الأرض وأكله أن ينحني بحيث يحاذي جبهته موضع سجوده وأما سجوده فكسجودا قائما فان عجز عن الركوع والسجود على ما ذكرنا أتى بالممكن وقرب جبهته قدر طاقته فان عجز عن خفضها أو ما لقوله صلى الله عليه وسلم « وإذا أمرتكم بأمر فاقبلوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم وسبق بيان في صفة الصلاة ولو قدر القاعدة على ركوع القاعدة وعجز عن وضع الجبهة على الأرض نظر إن قدر على أقل ركوع القاعدة أو أكله بلا زيادة

قال الأئمة وليس المراد منه أن يستوفي ما يشيع لكن يأكل لقما يكسر سورة جوعه ويؤخر الباقي إلا أن يكون الطعام ما يؤتي عليه دفعه واحدة كالسويق والبن استثناء المحاملي وغيره فان خاف فوت الوقت واشتغل بالا كل حكي في التهمة وجهين في أن الاول ماذا كل في مدافعة الاخبيين ومنها ان يكون عاريا لا لباس له فيعذر في التخلف سواء وجد قدر ما يستر به العورة أو لم يجد هذه هي الاعذار المذكورة في الكتاب ويلتحق بها اعذار أخرى: فمن العامة الوحل وسيأتي في كتاب الجمعة: ومنها السوموشدة الحر في وقت الظهر فان الأبراد بها محبوب كما سبق فلو أقاموا الجماعة ولم يردوا كان له ان يتخلف ومنها شدة البرد قال في التهذيب أنها عذر ولم يفرق بين الليل والنهار وعلي هذا فتشدة الحر في معناها ورد بما يبقى العذر وان أبردوا: ومن الاعذار الخاصة ان يريد السفر وترحم الرقة فله ان يتخلف عن الجماعة ولا يتخلف عنهم ومنها ان يكون منشدا ضالة يرجو الظفر بها وترك الجماعة أو وجد من غصب ماله وأراد استرداده منهم: منها ان يكون قد اكل بصلا أو كرانا ونحوهما ولم يكن

فعل الممكن مرة عن الركوع ومرة عن السجود ولا يضر استواؤها وإن قدر علي زيادة علي كل الركوع وجب الاقتصار في الانحناء للركوع علي قدر السكال ليميز عن السجود ويجب أن يقرب جبهته من الارض للسجود أكثر ما يقدر عليه قال الرافعي حو قال اصحابنا لو قدر أن يسجد علي صدغه أو عظم رأسه الذي فوق جبهته وعلم أنه إذا فعل ذلك كانت جبهته أقرب إلي الارض لزمه ذلك وهذا الذي نقله الرافعي حكمة الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وقطع به هو والاصحاب قال القاضي أبو الطيب قال اصحابنا لم يقصد الشافعي بذلك أن الصدغ محل السجود بل قصد أنه إذا سجد عليه كان أقرب إلي الارض بجبهته من الايمان ولو سجد علي مخدة ونحوها وحصلت صفة السجود بان مكس ورفع أعاليه اذا شرطنا ذلك أو كان عاجزاً عن الزيادة علي ذلك أجزاء وعليه يحمل فعل أم سلمة رضي الله عنها نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب والله أعلم *

(فرع) إذا لم يمكن القيام علي قدميه لقطعها أو لغيره وأمكنه التهوؤ علي ركبتيه فهل يلزمه التهوؤ قال امام الحرمين تردد فيه شيخه ونقل الغزالي في تدرسه فيه وجهين (أحدهما) يجوز له القعود لان هذا لا سمي قياماً ولأنه ليس معهوداً (والثاني) يلزمه قال وهو اختيار إمامي لانه أقرب إلي القيام * قال المصنف رحمه الله *

قال في الام وإن قدر أن يصلي قائماً منفرداً وينحرف القراءة وإذا صلي مع الجماعة صلي بعضها من قعود فالأفضل أن يصلي منفرداً لان القيام فرض والجماعة نقل فكان الانفراد أولى فان صلي مع الامام وقعد في بعضها صحت صلاته وان كان بظهره علة لا تمنعه من القيام وتمنع من

ازالة الرائحة بغسل ومعالجة فهو عذر في التحلف عن الجماعة فان كل مطبوخا فلا وذلك القدر محتمل ومنها غلبة النوم عن صاحب العدة وغيره من الاعذار

قال في الفصل الثاني في صفات الأئمة وكل من لا تصح صلاته صحة تقنيه عن القضاء فلا يصح الاقتداء به ومن صحت صلاته صح الاقتداء به الاقتداء القاري بالامى علي القول الجديد ومن لا يحس حرقاً من الفاتحة والمأموم يحسته فهو أمي في حقه ويجوز اقتداء الامى بمثله ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالحنثي ولا اقتداء الحنثي ويصح اقتداء المرأة بالحنثي وبالرجل

صفات الأئمة ضربان مشروطون بمحبوبة وقد ضمن الفصل ما اراد ايراده: فاما المشروطة فتأتي منها بما ذكره في الكتاب وما أهمله في قسم برسمه وقول الانسان لا يخلو اما ان لا تكون صلاته صحيحة عنده وعند المأموم وما اما ان تكون صحيحة (القسم الاول) ان لا تكون صحيحة عندها معافينظر ان توافق اعتقاد الامام والمأموم علي أنه لا صحة لها ولا اعتبار الصلاة من به حدث او جنابة وصلاة من بتوبه نجاسة ونحو ذلك فلا يجوز لمن علم حاله الاقتداء به لانه ليس من أهل الصلاة وكذلك الكافر لا يجوز الاقتداء به واذا صلي الكافر لم يجعل بذلك مسلماً خلافاً لابن حنيفة حيث جعله مسلماً

الركوع والسجود لزمه القيام وبركع ويسجد على قدر طاقته ﴿ الشرح ﴾ هذه المسائل على ما ذكرها وفي المسألة الاولى وجه أن صلاته جماعة أفضل قاله الشيخ أبو حامد والمذهب مانص عليه وقطع به جمهورهم قال أصحابنا ولو كان بحيث لو اقتصر على الفاتحة أمكنه القيام وإذا زاد السورة عجز صلى الفاتحة وترك السورة لان المحافظة على القيام أولى فلو شرع في السورة فعجز فقد ولا يلزمه قطع السورة لبركع كما قلنا فيما إذا صلى مع الامام وقعد في بعضها أما إذا عجز عن القيام متصباً كن قوس ظهره لزامة أو كبر أو غيرهما وصار كراكم فيلزمه القيام على حسب امكانه فإذا أراد الركوع زاد في الانحناء ان قدر هذا هو الصحيح وبه قطع العراقيون والبخاري والمتولي وهو المنصوص في الام وقال امام الحرمين والغزالي يلزمه أن يصلي قاعداً قال فان قدر عند الركوع على الارتفاع الى حد الراكعين لزمه ذلك والمذهب الاول ولو كان بظهره علة تمنعه الانحناء دون القيام فقد قال المصنف والاصحاب يلزمه القيام وبركع ويسجد بحسب طاقته فيحني صلبه قدر الامكان فان لم يطق حني رقبته ورأسه فان احتاج فيه الى شيء يعتمد عليه أو الى أن يميل الى جنبه لزمه ذلك فان لم يطق الانحناء أصلاً أو مأ اليها : وقال أبو حنيفة لا يلزمه القيام دليلاً حديث عمران ويثمل مذهبنا قال مالك واحد ولو أمكنه القيام والاضطجاع دون القعود قال البخاري يأتي بالقعود قائماً لانه يعود وزيادة والله أعلم ﴿

﴿ قال المصنف رحمه الله ﴾

﴿ وان كان بعينه وجع وهو قادر على القيام قليل له ان صليت مستلقياً أمكن مداواتك ففيه وجهان ﴾ (أحدهما) لا يجوز له ترك القيام لما روى أن ابن عباس لما وقع في عينه الماء حمل اليه عبد الملك الأطباء على البرد قليل انك نمكث سبعة لا تصلي المستلقياً فسأل عائشة تراهم هل يفتنهاء ؟ (والثاني) يجوز لانه يخاف الضرر من القيام فاشبهه المريض ﴿

بنك في بعض الاحوال ولاحد حيث جعله مسلماً بكل حال وعن القاضي أبي الطيب انه اذا صلى الحربي في دار الحرب يحكم باسلامه ويحكمي ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه والمذهب المشهور هو الاول ثم ذلك اذا لم تسع منه كلمتا الشهادة فمن سمع من في التشهد ففي الحكم باسلامه ما قدمناه فيما اذا اذن وان كانت صحيحة في اعتقاد الامام دون المأموم أو بالعكس فهذا يفرض علي وجهين (أحدهما) أن يكون ذلك لاختلافهما في الفروع الاجتهادية كما اذا من الحنفي فرجه وصلي ولم يتوضأ وترك الاعتدال في الركوع والسجود أو قرأ غير الفاتحة في صلاته ففي صحة اعتدائه الشافعي وجهان (أحدهما) وبه قال القفال تصح لان صلاته صحيحة عنده وخطؤه غير مقطوع به قلل الحق ما ذهب اليه (والثاني) وبه قال الشيخ أبو حامد لا تصح لان صلاة الامام قاسمة في اعتقاد المأموم فاشبه ما اختلف اجتهاد رجلين في القبلة لا يقتدى احدهما بالآخر وهذا أظهر عند الاكثرين ولم يذكر الروايات في الحليلة سواء وبه

(الشرح) قال أصحابنا اذا كان قادراً على القيام فاصابه رمد أو غيره من وجع العين أو غيره وقال له طيب موثوق بدينه ومعرفته ان صليت مستلقياً أو مضطجعا أمكن مداواتك وإلا خيف عليك العمى فليس للشافعي في المسألة نص ولا أصحابنا فيها وجهان مشهوران كما ذكر المصنف (أصحهما) عند الجمهور يجوز له الاستلقاء والاضطجاع ولا إعادة عليه (والثاني) لا يجوز وبه قال الشيخ أبو حامد والبندنجي ودليلهما في الكتاب ولوقيل له ان صليت قاعداً أمكنت المداواة قل 'مام الحرمين يجوز القعود قطعاً قال الراعي ومفهوم كلام غيره أنه على الوجهين والمختار أنه على الوجهين ومن جوز له الاستلقاء في أصل المسألة من العلماء أبو حنيفة ومن منعه عائشة وأم سلمة ومالك والأوزاعي وينكر علي المصنف قوله في التنبيه احتمل أن يجوز له ترك القيام واحتمل أن لا يجوز قاوم أنه لا تقل في المسألة مع أن الوجهين فيها مشهوران وهو ممن ذكرهما في المذهب وأما الأثر الذي ذكره المصنف عن ابن عباس وسؤاله عائشة وأم سلمة فقد رواه البيهقي بأسناد ضعيف عن أبي الضحى أن عبد الملك أو غيره بعث إلى ابن عباس بالأطباء على البرد وقد وقع الماء في عينيه فقالوا تصلي سبعة أيام مستلقياً علي فقالك فسأل أم سلمة وعائشة عن ذلك فهتاه ورواه البيهقي بأسناد صحيح عن عمرو بن دينار قال لما وقع في عين ابن عباس الماء أراد أن يبالغ به فقبل نمكت كذا وكذا يوماً لا تصلي

أجاب صاحب الكتاب في الفتاوى لكن بشرائط ليس من غرضنا ذكرها ولو ان الحنفي صلي علي وجه لا يعتقد صحيحاً واقتدى الشافعي به وهو يعتقد صحيحاً انعكس الوجهان فعلي ما ذكره المصنف لا يصح الاقتداء باعتباره بحال الامام وعلي ما ذكره أبو حامد يصح اعتباره باعتقاد المأموم وحكي أبو الحسن العبادي ان الأودني والحلي قالوا اذا أم الوالي أو نائبه بالناس ولم يقرأ التسمية والمأموم يراها واجبة فصلاته خلفه صحيحة عالماً كان أو عامياً وليس له المفارقة لما فيها من الفتنة وهذا حسن وقضيته الفرق بين الامام وخلفائه وبين غيرهم اما اذا حافظ الحنفي علي واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعي فاقتداؤه به صحيح عند الجمهور وعن الاستاذ أبي اسحق الاسفرائيني انه لا تصح لانه لا يأتي بها علي اعتقاد الوجوب وعلي الاول لو شك في انه هل أتى بها أم لا فقد ذكر صاحب الكتاب في الفتاوى انه يجوز الاقتداء به كما لو علم انه حافظ عليها لان الظاهر اتيانه بها اقامة لما يعتقدونه سنوياً عن شبهة الخلاف وحكي أبو الفرج البزار عن الشيخ أبي علي أنه لا يصح كما لو عرف انه لم يأت بها وحكي عن الشيخ أبي حامد الصحة كما قاله صاحب الكتاب في الفتاوى واذا عرفت ذلك وسئلت عن قتداء الشافعي بالحنفي مطلقاً قل فيه ثلاثة أوجه (ثالثها) وهو الاظهر الفرق بين أن يحافظ علي الواجبات وابين أن يتركها والآن تضم اليها وجهاً فارقاً علي ما قدمناه ولو اقتدى الحنفي بالشافعي وصلي الشافعي علي وجه لا يراه الحنفي كما لو اقتصد وصلي فيه الخلاف واذا جوزنا اقتداء أحدهما بالآخر فلو صلي الشافعي الصبح خلف حنفي ومكث الحنفي بعد الركوع قليلاً لم يكن ان يقف فيه فعل والاتابعه وهل يسجد

الا مضطجعا فكرهه وفي رواية قال ابن عباس رأيت ان كان الاجل قبل ذلك وأما النبي حكه
الغزالي في الوسيط أنه استفتي عائشة وأبا هريرة فباطل لأصل ذكر أبي هريرة وهذا المذكور
في المذهب ورواية البيهقي من استفتاء عائشة وأم سلمة انكره بعض العلماء وقال هذا باطل من حيث
أن عائشة وأم سلمة توفيتا قبل خلافة عبد الملك فإيمان وهذا الانكار باطل فإنه لا يلزم من بعثه
أن يبعث في زمن خلافته بل بعث في خلافة معاوية وزمن عائشة وأم سلمة ولا يستكثر بعث البرد
من مثل عبد الملك فإنه كان قبل خلافته من رؤساء بني أمية وأشرفهم وأهل الوجاهة والتمكن وسطة
الدنيا فبعث البرد ليس بصعب عليه ولا على من دونه بدرجات والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

وإن عجز عن القيام والقعود صلى على جنبه ويستقبل القبلة بوجهه ومن أمهات ما قال يستلقي
على ظهره ويستقبل القبلة برجليه والمنصوص في البيهقي هو الاول والاداء عليه ما روى علي رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائما فان لم يستطع صلى جالسا فان لم يستطع
صلى على جنبه مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى مستلقيا على قفاه ورجلاه الى القبلة وأومأ بظهره

فلهو ان اعتبرنا اعتقاد المأموم نعم فان اعتبرنا اعتقاد الامام فلا ولو صلى الحنفى الصبح خلف
التاهي وترك الامام القنوت ساهيا وسجد للهو تامة المأموم وان ترك الامام سجود السهو
سجد المأموم ان اعتبرنا اعتقاد الامام والافلا (والثاني) ان لا يكون ذلك لاختلافهما في الفروع فلا
يجوز لمن اعتقد بطلان صلاة غيره ان يقتدى به وذلك كما اذا اجتهد اثنان فصاعدا في القبلة
واختلف اجتهدهم لم يجز لبعضهم الاقتداء ببعض لان صلاة كل واحد منهم باطلة عند أصحابه
وكذا لو اشتبه اثنان طاهر ونجس واختلف فيهما اجتهد وجلين ولو كثرت الاواني والمجتهدون
واختلف اجتهدهم فيث تمين عند المأموم بطلان صلاة الامام امتنع الاقتداء وحيث لا يتعين
جاز الاقتداء وفيه وجه انه لا يجوز ايضا وهذا هو الكلام الجملي فيه ونوضحه بصورتين (احداها)
لو اشبه ثلاثة اوان واجتهد فيها ثلاثة واستعمل كل واحد منهم واحدا لاداء اجتهداه الى طهارته
فان كان الطاهر منها واحدا لم يجز اقتداء بعضهم ببعض وان كن النجس منها واحدا وأراد
احدهم ان يقتدى بآخر فان ظن طهارة انا، أحد صاحبيه كما ظن طهارة انا، نفسه فلا خلاف في حواز
اقتدائه به وامتناع اقتدائه بالثالث وان لم يظن الاطهارة انا، ففى المسألة وجهان قال صاحب
التلخيص لا يجوز لواحد منهم الاقتداء بواحد من صاحبيه لانه يتردد في ان الحدث المستعمل
لن نجاسة هذا ام ذاك وليس احد الاحمالين باولي من الاخر فيستم الاقتداء كما يمتنع الاقتداء
بالحنفى لتعارض احتمالي المذكورة والانوتة قال ابن الحداد وهو الاصح يجوز لكل واحد منهم ان يقتدى
واحد من صاحبيه ولا يجوز ان يقتدى بهما جميعا في صلاتيه اما الاول فلانه لا يبرى نجاسة انا، من

ولا تخاف إذا اضطجع على جنبه مستقبل القبلة بجميع بدنه وإذا استلقى لم يستقبل القبلة إلا برجليه ويومئ إلى الركوع والسجود فإن عجز عن ذلك أو ما بطرفه لحديث علي رضي الله عنه *

(الشرح) حديث علي رضي الله عنه رواه الدراقطني والبيهقي بأسناد ضعيف وقال فيه نظر وقوله أو ما هو بالهمز قال أصحابنا إذا عجز عن القيام والقعود يسقط عنه القعود والقيام والعجز المعتبر المشقة الشديدة وفوات الخشوع كما قدمناه في العجز عن القيام وقال امام الحرمين لا يكفي ذلك بل يشترط فيه عدم تصور القعود أو خيفة الهلاك أو المرض الطويل الخافاه بالمرض المبيح للتيسيم والمذهب الاول وبه قطع الجمهور وفي كيفية صلاة هذا العاجز ثلاثة أوجه (الصحيح) المنصوص في الام والابويطلي يضطجع على جنبه الايمن مستقبلاً بوجهه وقدم بدنه القبلة كلياً في حله فلي هذا لو اضطجع على يساره صح وكن مكروها وبهذا قال مالك واحمد وداود وروى عن عمر وابنه (الثاني) أنه يستلقى على قفاه ويجعل رجله إلى القبلة ويضع تحت رأسه شيئاً ليرتفع ويصير وجهه إلى القبلة لا إلى السماء

يقتدى به وبقاء حديثه وإذا لم يعلم المأموم من حل الامام ذلك سُمح وجوز الاقتداء على ما سيأتي وأما الثاني فلأنه إذا اقتدى باحدهما تعين اناء الثالث للنجاسة فامتنع الاقتداء به وبهذا قال ابو اسحق المروزي الا انه قال لو اقتدى بهما جميعاً وجب إعادة الصلاتين لان احدهما باطل لا بعينها فيلزمه قضاؤها وعند ابن الحداد والاكثرين لا يجب الا قضاء الثانية فانه لو اقتصر على الاقتداء الاول لما كان عليه قضاء الثانية ولو كانت الاواني خمسة والنجس منها واحد وظن كل واحد بعد الاجتهاد طهارة احدها ولم يظن شيئاً من حال الاربعة الباقية وام كل واحد منهم اصحاب في واحدة من الصلوات الخمس وبدؤا بالصبح فعند صاحب التلخيص على كل واحد منهم إعادة الصلوات الاربع التي كان مأموماً فيها وعند ابن الحداد والاكثرين يعيد كل واحد منهم آخر صلاة كان مأموماً فيها ويلزم من ذلك ان يعيد كلهم العشاء الا امام العشاء فانه يعيد المغرب وانما اعدوا العشاء لان بزعمهم تعين النجاسة في حق امام العشاء وانما اعاد امام العشاء المغرب لانه صحت له الصبح والظهر والعصر عندائهما وهو متطهر عنده فيتعين بزعمه النجاسة في حق امام المغرب وعند أبي اسحق يعيد كل واحد منهم جميع الاربع التي كان مأموماً فيها لانه اقتدى في واحدة منها بمن توضعاً بما نجس وهي غير متعينة فصار كالموتى واحدة من اربع وحكي عن بعض الاصحاب طريقة اخرى وهي ان هذه الوجوه فيها اذا سمع من بين خمسة نفر صوت حدث ونفاه كل واحد عن نفسه واموا على ما ذكرنا فاما في مسألة الاواني فكل واحد يعيد آخر صلاة كان مأموماً فيها بلا خلاف والفرق أن الاجتهاد في الاواني جائز فكل من كل واحد اجتهد في انائه وأناه امامه أي أن تعين النجاسة في الآخر ولا مجال للاجتهاد في مسألة الصوت ولو كانت المسألة بحالها لمكن النجس من الاواني الخمس اثنان صحت صلاة كل واحد منهم خلف اثنين وبطلت خلف اثنين ولو كان النجس ثلاثة صحت صلاة

وبه قال أبو حنيفة (والثالث) يضطجع على جنبه ويعطف أسفل قدميه إلى القبلة حكاه الفوراني وإمام الحرمين والغزالي في البسيط وصاحب البيان وآخرون وحكى جماعة الوجيهين الأولين قولين قال إمام الحرمين والغزالي في البسيط وغيرها هذا الخلاف في الكيفية الواجبة فمن قال بكيفية لا يجوز غيرها بخلاف الخلاف السابق في كيفية القعود فإنه في الأفضل لا خلاف أمر الاستقبال بهذا دون ذلك ثم أن هذا الخلاف في القادر على هذه الهيئات فاما من لا يقدر الأعلى واحدة فتجزئه بلا خلاف ثم إذا صلى على هيئة من هذه المذكورات وقدر على الركوع والسجود أتى بها والأوامر إلهامنا منها برأسه وقرب جبهته من الأرض بحسب الإمكان ويكون السجود أخفض من الركوع فإن عجز عن الإشارة بالرأس أو ما بطرفه وهذا كله واجب فإن عجز عن الإيماء بالطرف أجرى أفعال الصلاة على قلبه فإن اعتقل لسانه وجب أن يجري القرآن والاذكار الواجبة على قلبه كما يجب أن يجري الأفعال قال أصحابنا وما دام عاقلاً لا يسقط عنه فرض الصلاة ولو أنه انتهى ولنا وجه حكمه صاحب المدة والبيان وغيرها أنه إذا عجز عن الإيماء بالرأس سقطت عنه الصلاة وهو مذهب أبي حنيفة وهذا شاخ مردود

كل واحد منهم خلف واحد ولو كان أربعة امتنع الاقتداء بينهم على الإطلاق (القسم الثاني) إن تكون صلاته صحيحة عنده وعند المأموم معاقلاً بخلو إما أن تصح صحة غير مغبية عن القضاء وإما أن تصح صحة مغبية عن القضاء فإن لم تكن مغبية عن القضاء كصلاة من لم يجد ماء ولا تراباً فلا يجوز الاقتداء به للمتوضي والتيمم الذي لا يقضي لأن تلك الصلاة إنما يؤتي بها لحق الوقت وليست هي عندنا بها فاشبهت الفاسدة ولو اقتدى به من هو في مثل حاله فيه وجهان للشيخ أبي محمد (أحدهما) يجوز لأن الصلاتين مماثلتان فيجزى الاقتداء بهما ثم قضيان والثاني لأن ربط الاقتداء بما لا يعتد به كربط الاقتداء بالصلاة الفاسدة وهذا أوفق لإطلاق الأكثرين حيث منعوا الاقتداء به ولم يفصلوا في معنى صلاة من لم يجد ماء ولا تراباً صلاة التيمم لعدم الماء وصلاة من أمكنه أن يتعلم الفاتحة فلم يتعلم ثم صلى لحق الوقت وصلاة العاري وصلاة المربوط على الخشبة إذا الزمنا إعادة على هؤلاء وقد سبق بيان الخلاف فيه أما إذا صحت الصلاة صحيحة عن القضاء فلا يخلو الحال إما أن يكون المصلي مأموماً أو لا يكون فإن كان مأموماً لم يجز الاقتداء به لأنه تابع لغيره ويلحقه سهو ذلك الغير ومنصب الإمامة يقتضي الاستقلال وتحمل سهو الغير فلا يجتمعان ولو رأى رجلين واقفين أحدهما يجنب الآخر يصليان جماعة وتردد في أن الإمام هذا أم ذلك لم يجز الاقتداء بواحد منهما حتى يتبين له الإمام ولو التبس على الواقفين فاعتقد كل واحد منهما أنه المأموم فصلاتهما باطلة لأن كل واحد منهما مقتد بمن يقصد الائتمام وكذلك لو كان كل واحد منهما شاكاً لا يدري أنه إمام أو مأموم فصلاتهما باطلة وأن اعتقد كل واحد منهما أنه إمام صحت صلاتهما وأن شك أحدهما في حاله دون الآخر بطلت صلاة الشاك وغير الشاك أن ظن أنه إمام صحت صلاته وإن ظن أنه مأموم فلا وأن لم يكن المصلي مأموماً فلا يخلو ما إن يحل بالقراءة

ومخالف لما عليه الاصحاب وأما حكاية من خب الوسيط عن أبي حنيفة أنه قال تسقط الصلاة إذا عجز عن القعود فمنكرة مردودة والمعروف عنه أنه إنما يسقطها إذا عجز عن الإيماء بالرأس وحكي أصحابنا هذا عن مالك أيضا وعن أبي حنيفة رواية أنه لا يصلي في الحال فإن برى. لزمه القضاء والمعروف عن مالك وأحمد كذبنا • قال المصنف رحمه الله •

﴿ وإذا افتتح الصلاة قائما ثم عجز قعد وأتم صلاته وإن افتتحها قاعدا ثم قدر على القيام قام وأتم صلاته لأنه يجوز أن يؤدي جميع صلاته قاعدا عند العجز وجميعها قائما عند القدرة فجاز أن يؤدي بعضها قاعدا عند العجز وبعضها قائما عند القدرة وإن افتتح الصلاة قاعدا ثم عجز اضطجعه وإن افتتحها مضطجعا ثم قدر على القيام أو القعود قام أو قعد لما ذكرنا ﴾ •

﴿ الشرح ﴾ قال إذا عجز في أثناء صلاته المفروضة عن القيام جاز القعود وإن عجز عن القعود جاز الاضطجاع ويبنى على ما مضى من صلاته ولو صلى قاعدا للعجز قدر على القيام في أثناءها وجبت المبادرة بالقيام ويبنى ولو صلى مضطجعا فطاق القيام أو القعود في أثناءها وجب المبادرة بالمقدور

أولا يخل فإن أخل بأن كان أميا ففي صحة اقتداء القارىء به قولان (الجديد) أنه لا يصح وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لأن الإمام يصدر لحمل القراءة عن المأموم بحق الإمامة بدليل المسبوق فإذا لم يحسنها لم يصلح لتحمل (والقديم) أنه أن كانت الصلاة سرية صح الاقتداء والاملا بناء على القول القديم في أن المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل عنه الإمام فإذا لم يحسن القراءة لم يصلح لتحمل وفي السرية يقرأ المأموم لنفسه فيجزئه ذلك هذا قل جمهور الاصحاب منهم الشيخ أبو حامد والقاضي ابن كج والصيدلاني والمعهودي وذكر معظمهم أن أبا إسحق خرج قولنا ثالثا على الجديد أن الاقتداء صحيح سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية لأن المأموم تلزمه القراءة في الحالتين فيجزئه ذلك كما قل باجزائه في السرية في القديم ومنهم من لم يثبت هذا القول الثالث وما أخذ الطريقتين على ما ذكره الصيدلاني أن أصحابنا اختلفوا في نصيب الشافعي رضي الله عنه خالف الآخر الأول هل يكون الآخر رجوعا عن الأول أم لا منهم من قال نعم فعلى هذا لا يأتي في الجديد القول واحد أنه لا يصح اقتداء القارىء بالإمام ومنهم من قال لا يكون رجوعا لأنه قد ينص في موضع واحد على قولين فيجوز أن يذكرهما متعاقبين فعلى هذا يخرج قول آخر في الجديد كما سبق وإذا أثبتنا القول الثالث فابواسحق مسبوق به لأنه قد ذهب إليه المازني وخرجه على أصول الشافعي رضي الله عنه وعكس صاحب الكتاب في الوسيط ما ذكره الجمهور في القول الثاني والثالث فجعل الثاني قولنا خرجا والثالث موصوفا في القديم ثم الإجماع على أصلنا هو الذي لا يحسن بعض الفاتحة أو كلها خرس ونحوه وينخل في هذا التفسير الارت وهو الذي يدغم حرفا في غير موضع الادغام وقال في التهذيب هو الذي يبذل الراء بالتاء والالتغ وهو الذي يبذل حرفا بحرف كالسين بالتاء فيقول المستقيم أو الراء بالتين فيقول غير المغضوب وينخل الذي في لسانه رخاوة

ويُبنى ثم ان تبدل الحال من الكمال الى النقص بان عجز في أتمائها وانتقل الى الممكن في أثناء الفاتحة وجب ادامة قراءتها في هويته وان تبدل من النقص الى الكمال بان قدر القاعد على اتمام لفظة للرض وغيره فان كان قبل القراءة قام وقرأ قائماً وكذا ان كان في أثناء الفاتحة قام وقرأ بقيتها بعد الانتصاب

تمنع أصل التشديدات والخلاف الذي ذكرناه في اقتداء القاري بالامي فيما اذا لم يطاوعه لسانه او طاعه لسانه لم يعض عليه من الزمان ما يمكنه التعلم فيه فاذا مضى وقصر بترك التعلم فلا يقتدى به بخلاف لان صلاته حينئذ مقضية يؤتى بها الحق الوقت كصلاة من لم يقدر على الماء والتراب ويجوز اقتداء الامي بالامي مثله لاستوائهما في نقصان الاقتداء المرأة بالمرأة ولو حضر رجلان كل واحد منهما يحسن بعض الفاتحة ان كان ما يحسنه هذا يحسنه ذلك جاز اقتداء كل واحد منهما بالآخر وان احسن أحدهما غير ما يحسنه الآخر فاقْتداء أحدهما بالآخر كاقْتداء القاري بالامي ففيه الخلاف الذي سبق وعليه يخرج اقتداء الارت بالاثغ وبالعكس لان كل واحد منهما قاري لما ليس صاحبه فيه بقاري وتكره امامة التمام والافاء ويجوز الاقتداء بهما لانهما لا يتقصان شيئاً ويزيدان زيادة هما معذوران فيها وتكره امامة من يلحن في القراءة ثم ننظر ان كان لحننا لا يغير المعنى ولا يبطئه كرفع الماء من الحمد لله فتجوز صلاته وضلته من اقتدى به وان كان يغير المعنى كقوله أنعمت عليهم او يبطئه كقوله المستقين فان كان يطاوعه لسانه ويمكنه التعلم فيلزمه ذلك فلو قصر وضاق الوقت صلى وقضى ولا يجوز الاقتداء به وان لم يطاوعه لسانه او لم يعض ما يمكن التعلم فيه فان كان في الفاتحة فصلاة مثله خلفه صحيحة وصلاة صحيح اللسان خلفه كاقْتداء القاري بالامي وان كان في غير الفاتحة صحت صلاته وصلاة من خلفه قال امام الحرمين ولو قيل ليس لهذا الذي يلحن في غير الفاتحة أن يقرأ ايلحن فيه لانه يتكلم في صلاته بما ليس من القرآن ولا ضرورة اليه لما كان بعيداً والله أعلم بهذا تمام قسم الاختلال وان لم يخل بالقراءة فلا يخلوا ما ان يكون رجلاً وامرأة أو خنثى مثلاً فاما الرجل فيصح اقتداء الرجال والنساء به واما المرأة فيصح اقتداء النساء بها ولا يصح اقتداء الرجل بها لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم (١) قال لا تؤمن امرأة رجلاً ولا اعرابي

(١) « حديث » روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تؤمن امرأة رجلاً ولا اعرابي مهاجراً: ابن ماجه من حديث جابر في حديث أوله يأبها الناس توبوا الى ربكم قبل ان تموتوا وفيه ذكر الجملة والتخليط في تركها وفيه عبد الله بن محمد المدوي عن علي بن زيد بن جدعان والمدوي اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف ورواه عبد الملك بن حبيب في الواضحة من وجه آخر قال ثنا اسد بن موسى وعلى بن معبد قال ثنا فضيل بن عياض عن علي بن زيد وعبد الملك منهم بسرقه الاحاديث وتخليط الاسانيد قاله ابن القرضي قال عبد الحق في الاحكام رأيت في كتاب عبد الملك وقال ابن عبد البر اسد عبد الملك بن حبيب اسناده وأما رواه اسد

قائماً ويجب ترك القراءة حتى يتنصب فإن قرأ في حال النهوض لم يحسب وإن قدر بعد القراءة قبل الركوع لزمه القيام ليهوى منه إلى الركوع ولا يلزمه الطمأنينة في هذا القيام لأنه ليس مقصوداً لنفسه ويستحب في هذه الأحوال أن يعيد المأخوذة ليقع في حال الكمال نص عليه واتفقوا عليه ولو قدر في حال ركوعه قاعداً فإن كان قبل الطمأنينة لزمه الارتفاع إلى حد الركعين عن قيام ولا يجوز أن يرتفع قائماً ثم يركع فإن فعله بطلت صلاته لأنه زاد قياماً وإن كان بعد الطمأنينة فقدم ركوعه فيجب الاعتدال قائماً ثم يسجد ولا يجوز الانتقال إلى ركوع القائمين فإن خالف بطلت صلاته لأنه زاد ركوعاً ولو وجد القدرة في الاعتدال قاعداً فإن كان قبل الطمأنينة لزمه أن يقوم ليعتدل ويطمئن

مهاجراً ، ولا يجوز اقتداء الخنثى بها أيضاً لجواز أن يكون رجلاً وأما الخنثى فيجوز اقتداء المرأة به لأنه إما رجل أو امرأة واقتداؤها بالصنفين جائز ولا يجوز اقتداء الرجل به لاحتمال أنه امرأة ولا اقتداء مشكل آخر لجواز أن يكون الامام امرأة والمأموم رجلاً وحيث حكمنا بصحة الاقتداء فلا بأس بكون الامام متيمماً أو ماسحاً على الخف وكون المأموم متوضئاً أو غاسلاً ويجوز أيضاً اقتداء السليم بسلس البول والطاهرة بالمستحاضة التي ليست بمتحيرة في أصبح الوجين كما يجوز الاقتداء بمن استعجم وبمن على وبه أو بدنه نجاسة مفعو عنها (والثاني) وبه قال أبو حنيفة لا يجوز لأن صلاتهما صلاة ضرورة ولا بأس بصلاة القائم خلف القاعد خلافاً لما لك حيث قال لا يجوز ذلك ولا أحد حيث قال إذا تعدد الامام قعد القوم خلفه لنا ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى قاعداً وأبو بكر رضي الله عنه والناس خلفه قياماً (١) ويجوز اقتداء القائم والقاعد بالمضطجع خلافاً لأبي حنيفة : لنا القياس على الصورة السابقة فإنه سلمها : هذا آخر التقسيم وقد تبين به الأوصاف المشروطة في الامام ونعود الآن إلى ما يتعلق بلفظ الكتاب (قوله) وكل ما لا تصح صلاته صحة تقنيه عن القضاء يدخل فيه من لا تصح صلاته أصلاً ومن تصح صلاته صحة غير مغنية عن القضاء لأن كل صلاة ليس لها نفس الصحة ليس لها الصحة الخاصة وحكم

ابن موسى عن الفضيل بن مرزوق عن الوليد بن بكير عن عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد فعل عيد الملك فضيل بن عياض بدل فضيل بن مرزوق واسقط من الاسناد رجلين (١) حديث : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى قاعداً وأبو بكر خلفه والناس قياماً : متفق عليه من حديث عائشة مطولاً ولم يظهروا فكان يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر وللحديث عن عائشة طرق كثيرة يطول ذكرها والمراد هنا الاحتجاج على جواز صلاة القائم خلف القاعد وهو مبني على كونه صلى الله عليه وسلم كان الامام وكان أبو بكر مأموماً في تلك الصلاة وهو كذلك في الطريق المذكورة وقد اطلب ابن حبان في تخريج طرقه وفي الجمع بين ما اختلف من الفاظها •

وان كان بعدها فوجها (أحدهما) يلزمه أن يقوم ليقع السجود من قيام (وأصحهما) لا يقوم لثلايطول الاعتدال وهو ركن قصير فان اتفق ذلك في الثانية من الصبح قبل القنوت لم يقنت قاعداً فان فعل بطلت صلاته لانه زاد قعوداً في غير موضعه وانما حقه أن يقوم فيقنت قائماً والله أعلم بهذا كله حكم صلاة الفرض أما صلاة النافلة قاعداً فقد ذكرها المصنف في أول باب صفة الصلاة وسبق شرحها هناك كاملاً وبالله التوفيق *

(فرع) قال الشافعي في الام والشيخ أبو حامد والاصحاب لو ركع المصلي فريضة فعرضت له علة منعه الاعتدال سقط عنه الاعتدال فيسجد قالوا فلوزالت العلة قبل دخوله في السجود لزمه العود الى الاعتدال لتحكمه منه وإن زالت بعد تلبسه بالسجود أجزأه ولم يجز العود الى الاعتدال لانه سقط بالحرف فلو آتى به كن زئداً قياماً وذلك مبطل للصلاة *

(فرع) في مذاهب العلماء اذا افتتح الصلاة قائماً ثم عجز قعد وبني عليها بالاجماع قبل الاجماع فيه الشيخ أبو حامد وغيره وان افتتحها قاعداً للمعجز ثم قدر على القيام قام وبني عندنا وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف والجمهور وقال محمد تبطل صلاته وان افتتحها مضطجاً أو قاعداً ثم قدر في أثناءها على التعمد أو اقيام لزمه ذلك ويبني على ماضيه وهكذا لو كان يصلي عارياً فاستتر على قرب أو كان المصلي أمياً فتلقن الفاتحة فيني وبهذا كله قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة تبطل صلاته ويجب استئنافها *

باب صلاة المسافر

* قال المصنف رحمه الله *

(يجوز القصر في السفر لقوله تعالى) وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة

الضريين ما ذكره (وقوله) فلا يصح الاقتداء به مطلق وظاهره يقتضي ان لا يصح اقتداء من لم يجد ماء ولا تراباً بمثله كما لا يصح اقتداء غيره وهو الوجه الذي ذكرنا أنه الموافق لاطلاق الاكثرين (وقوله) ومن صحت صلاته صح الاقتداء به يعني صحت صلاته الصحة الميمنة في القسم الاول وهي المغنية عن القضاء (وقوله) الا اقتداء القارئ معلم بالزاي لان عند المزني هذه الصورة غير مستثناة كما سبق ثم نظم الكتاب لا يصرح الا باستثناء اقتداء القارئ بالامي عن هذا الضابط لكن اقتداء الرجل بالمرأة مستثني عنه ايضاً والمراد والا اقتداء الرجل بالمرأة وقصصر امام الحرمين الاستثناء في هذين الموضعين وضم اليهما في الوسيط ثالثاً وهو الاقتداء بالمتقدمي والك ان قول قولنا من صحت صلاته صح الاقتداء به اما أن يريد به صحة اقتداء كل احد به او يعني صحة الاقتداء به في الجملة فان عيننا الاول فلا استثناء غير منحصر في الموضعين ولا في الثلاثة بل من صور الاستثناء الاقتداء بمن يتعين في

ان ختمتم أن يفتنكم الذين كفروا) قال ثعلبة بن أمية قات لعمر رضي الله عنه فليس عليكم جناح أن تقصروا في الصلاة ان ختمتم وقد آمن الناس قال عمر عجب مما عجبتم منه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» ولا يجوز القصر الا في الطهر والعصر والعشاء الاخرة لاجماع الامة ويجوز ذلك في سفر الماء كما يجوز لراكب في البر *

(الشرح) حديث ثعلبة روى عنه مسلم وفيه التصريح بجواز القصر من غير خوف وفيه جواز قول تصدق الله علينا وقد كرهه بعض السلف والصواب الذي عليه الجمهور لا كراهة فيه وقد ذكرناه واضحا في آخر كتاب الاذكار وقوله تعالى (اذا ضربتم في الارض) الضرب في الارض هو السفر: أما حكم المسألة فيجوز القصر في السفر في الظهر والعصر والعشاء ولا يجوز في الصبح والمغرب ولا في الحضر وهذا كله مجمع عليه واذا قصر الرباعيات ردهن الى ركعتين سواء كان خوف أم لا وقال ابن عباس الواجب في الخوف ركعة وحكي هذا عن الحسن البصري والجمهور على الاول وتأولوا الحديث الثالث في صحيح مسلم عن ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعة وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة علي ان المراد ركعة مع الامام وينفرد بالآخرى كما هو للمشروع فيها ويجوز القصر في سفر الماء في السفينة لانه سفر داخل في نص القرآن والسنة وسواء فيه من ركب مرة او مرات والملاح الذي معه اهله وماله ويدم السير في البحر والمكوى وغيرهم فكلهم لهم القصر اذا بلغ سفرهم مسافة لو قدرت في البر بلغت ثمانية واربعين ميلا هاشمية لكن الافضل لهم الاتمام نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب وبهذا قال مالك وابو حنيفة وداود وغيرهم لا ان ابا حنيفة يشترط ثلاث مراحل وقال الحسن ابن صالح واحمد بن حنبل لا يجوز للملاح القصر لانه مقيم في اهله وماله : دليلنا انه مسافر وما قالوه ينتقض بالذي يديم كراه الابل وغيرها والسير في البر فان له القصر *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز القصر الا في مسيرة يومين وهو أربعة برد كل برید أربعة فراسخ فذلك ستة عشر فرسخا لما روى عن ابن عمر وابن عباس « كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فمافوق ذلك » وسأل عطاء ابن عباس « أقصر الى عربة فقال لا فقال الي منى فقال لا لكن الى جدة وعسفان والطائف » قال مالك بين مكة والطائف وجدة وعسفان أربعة برد ولان في هذا القدر تكرر مشقة الشد والترحال وفيما دونه لا تكرر قال الشافعي واجب أن لا يقصر في أقل من ثلاثة أيام وإنما استحب ذلك ليخرج من الخلاف لان ابا حنيفة لا يبيح القصر الا في ثلاثة أيام »

زعم الأموم كونه محدثا وغير هذه الصورة علي ما تقدم وان عيننا الثاني فلاحجة الي استثناء الامي اذ يصح اقتداء مثله ولا استثناء المرأة اذ يصح اقتداء المرأة بها (وقوله) ومن لا يحسن حرقا من الغائبة والأموم يحسنه فهو أمي في حقه اي فيحصل فيه الخلاف المذكور في اقتداء القاري بالأمي

(الشرح) البرد - بضم الباء والراء - وكن فرسخ ثلاثة أميال هاشمية فالجموع ثمانية وأربعون ميلا هاشمية والميل ستة آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون أصبعاً معتدلة معترضة والأصبع ست شعيرات معتدلات معترضات وقوله والترحال - بفتح التاء - وأما الآخر عن ابن عمر وابن عباس فسند كره في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى: أما حكم المسألة فقال أصحابنا لا يجوز القصر إلا في سفر يبلغ ثمانية وأربعين ميلا بالهاشمي سواء في هذا جميع الاسفار المباحة هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور والشيخ أبو علي السنجي وصاحب البيان عنه قولاً للشافعي أنه يجوز القصر مع الخوف ولا يشترط ثمانية وأربعون ميلا وهذا شاذه ردود والذي تطابقت عليه نصوص الشافعي وكتب الأصحاب أنه يتنوط في جميع الاسفار ثمانية وأربعون ميلا هاشمية وهو منسوب إلى بني هاشم وذلك أربعة برد كما ذكره للمصنف وذلك بالمرحلة مرحلتان قاصدتان سير الاقبال وديب الاقدام هكذا نص الشافعي عليه وانفقوا عليه قال الشيخ أبو حامد وصاحب الشامل والبيان وغيرهم للشافعي رحمه الله سبعة نصوص في مسافة القصر قال في موضع ثمانية وأربعون ميلا وفي موضع ستة وأربعون وفي موضع أكثر من أربعين وفي موضع أربعون وفي موضع يومان وفي موضع ليلتان وفي موضع يوم و ليلة قالوا قال أصحابنا المراد بهذه النصوص كلها شيء واحد وهو ثمانية وأربعون ميلا هاشمية وحيث قال ستة وأربعون أراد سوى ميل الابتداء وميل الانتهاء وحيث قال أكثر من أربعين أراد أكثر بثمانية وحيث قال أربعون أراد أربعون أموية وهي ثمانية وأربعون هاشمية فإن أميال بني أمية أكبر من الهاشمية كل خمسة ستة وحيث قال يومان أي بلا ليلة وحيث قال ليلتان أي بلا يوم وحيث قال يوم و ليلة أرادهما ما فلا اختلاف بين نصوصه وهل التقدير بثمانية وأربعين ميلا تحديد أم تقرب فيه وجهان حكاهما الرافعي وغيره (أصحابنا) تحديد لأن فيه تحديراً بالأميال ثابتاً عن الصحابة بخلاف تحديد القلتين فإن الأصح أنه قريب لأنه لا توقف في تقديره بالارطال قال الشافعي والأصحاب والأفضل أن لا يقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام للخروج من خلاف أبي حنيفة وغيره ممن سند كره في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى: قال أصحابنا فإن كان السير في البحر اعتبرت المسافة بمساحتها في البر حتى لو قطع ثمانية وأربعين ميلا في ساعة أو لحظة جاز له القصر لأنهم مسافة صالحة للقصر فلا يؤثر قطعها في زمن قصير كقطعها في البر على فرس جواد في بعض يوم فلو شك في المسافة اجتهد بقله الرافعي وغيره وقد نص الشافعي في الام أنه إذا شك في المسافة لم يجز القصر وهو محمول على من لم يظهر له شيء بالاجتهاد ولو حبسهم الريح في المراسي وغيرها

قال (فإن اقتدى الرجل بخشي فبان بعد الفراغ كونه رجلاً وجب القضاء على أظهر التمولين لوجود التردد في نفس الصلاة ولو بان بعد الفراغ كونه امياً أو محدثاً أو جنباً لا قضاء) (ح) ولو بان كونه امرأة أو كافراً وجب القضاء لأن لها علامة ولو بان كونه زنديقاً فوجهان •

قال الشافعي والاصحاب هو كالاقامة في البر بغير نية الاقامة *
(فرع) يشترط في كون السفر مرحلتين ان يكون بينه وبين المقصد مرحلتان فلو قصد موضعا
بينه وبينه مرحلة بنية ان لا يقيم فيه لم يكن له القصر لاذهابه ولاراجعها وان كان له مشقة مرحلتين
متواليتين لانه لا يسمى سفرا طويلا وحكي الرافي أن الحناطي حكى وجها انه يقصر والصواب
الاول وبه قطع الاصحاب والله اعلم *

جميع ما سبق فيما اذا عرف المأموم حال الامام في الصفات المشروطة وجودا وعدمه وغرض هذا الفصل
الكلام فيما اذا ظن شيئا وتبين خلافه فمن صورته ما لو اقتدى رجل بخني وبان بعد الصلاة كونه رجلا وقد
قدمنا ان هذا الاقتداء غير صحيح واذا لم يصح فلا يخفى وجوب القضاء فلو لم يقض حتى بان
كون الامام رجلا قبل يسقط القضاء فيه قولان (احدهما) نعم لانه قد تبين كون الامام رجلا (واظهرهما)
لا يسقط لانه كل ممنوعا من الاقتداء به للتردد في حاله وهذا التردد يمنع من صحة الصلاة واذا
لم تصح فلا بد من القضاء وقوله في الكتاب وجب القضاء على اظهر القولين ليس المراد منه
استفتاح الوجوب وانما المراد استمراره على ما بينا ويجري القولان فيما لو اقتدى خني بامرأة ولم
يقض الصلاة حتى بان كونه امرأة وفيها اذا اقتدى خني بخني ولم يقض المأموم حتى بان رجلين
أو امرأتين أو بان كون الامام رجلا وكون المأموم امرأة وذكر الأئمة لهذه الصور نظائر: منها لو باع
مالا به علي ظن أنه حي فبان أنه كان ميتا في صحة البيع قولان: ومنها لو وكل وكلا بشيء وباع
ذلك الشيء من انسان علي ظن أنه ما اشتراه وكيله بعد وكان قد اشتراه في صحة البيع قولان
ومن مسائل الفصل ما لو اقتدى برجل ظنه متطهرا ثم بان بعد ما صلى أنه كان جنبا او محدثا فلا
قضاء عليه خلافا لابي حنيفة حيث قال يجب ولما لك واحد حيث قال إن كان الامام عالما بمحدثه
وام مع ذلك وجب على المأموم القضاء وأن لم يكن عالما لم يجب وحكي صاحب التلخيص مثل ذلك قولان
للشافعي رضي الله عنه منصوصا: لنا ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم (١) دخل في صلاته واحرم

(١) حديث عن انه ﷺ دخل في صلاته واحرم الناس خلقه ثم ذكر انه جنب فاشار
اليهم كما أتم ثم خرج واغتسل ورجع ورأسه يقطر ماء: رواه ابو داود من حديث ابي بكر
بلفظ دخل في صلاة الفجر قاوما يده ان مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر فصلى بهم وفي رواية
له قال في اوله فكبّر وقال في آخره فلما قضى الصلاة قال انما انا بشر وانى كنت جنبا وصححه
ابن حبان والبيهقي واختلف في ارساله ووصله: وفي الباب عن أنس رواه الدارقطني واختلف
في وصله وارساله ايضا: وعن علي بن ابي طالب رواه احمد والبخاري والطبراني في الاوسط وفيه
عبد الله بن لهيعة ورواه مالك عن اسماعيل بن ابي حكيم عن عطاء بن يسار مرسل ورواه ابن
ماجه من حديث ابي هريرة وفي آخره وانى انسيت حتى قمت في الصلاة وفي استاده نظر واصله
في الصحيحين بغير هذا السياق ولفظهما اقيمت الصلاة وعدلت الصفوف حتى قام النبي ﷺ

(فرع) في مذاهب العلماء في المسافة المعتبرة لجواز القصر: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز القصر في مرحلتين وهو ثمانية وأربعون ميلا هاشمية ولا يجوز في أقل من ذلك وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن البصري والزهري ومالك واليث بن سعد واحد واسحق وأبو ثور وقال عبد الله ابن مسعود وسويد بن غفلة - بفتح الغين المعجمة والفاء - والشعبي والنخعي والحسن بن صالح والثوري وأبو حنيفة لا يجوز القصر إلا في مسيرة ثلاثة أيام وعن أبي حنيفة أنه يجوز في يومين وأكثر الثالث وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال الأوزاعي وآخرون يقصر في مسيرة يوم تام قال ابن المنذر وبه أقول وقال داود يقصر في طويل السفر وقصيره قال الشيخ أبو حامد حتى قال

الناس خلفه ثم ذكر أنه جنب فأشار إليهم كما أنتم ثم خرج واغتسل ورجع ورأسه يقطر ماء ولم يامرهم بالاعادة « وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا صلى الإمام بقوم وهو على غير وضوء اجزأتهم ويبيدوهم» (١) وإيضافه غير مأمور بالبحث عن حدث الإمام وطهارته لأنه لا علامة للحدث والتطهر يعرفان بها فليس منه تقصير في الاقتداء به وكل مصل لنفسه ففساد صلاة الإمام لا توجب فساد صلاة المأموم والمسألة فيما إذا لم يعرف المأموم حدثه أم لا فإن علم حدثه ولم يتفرقا ولم يظهر ثم اقتدى به ناسيا وجبت الاعادة وهي مفروضة في غير الجمعة فأما إذا اتفق ذلك في الجمعة فسيأتي الكلام في بابها يومها لو اقتدى بمن ظنه قارئا فبان أنه أُمي قال في التهذيب نجب الاعادة على قولنا أن الصلاة خلف الأُمي لا تصح والذي ذكره في الكتاب أنه لا قضاء عليه كما لو بان جنباً ووجهه أمام الحرمين بان البحث عن كون الإمام قارئا لا يجب بل يجوز حمل الأمر على الغالب وهو أنه لا يؤم إلا قارئة كما يجوز حمل الأمر على أنه متطهر فإذا بان خلاف الغالب فهو ككلو بانت الجنبابة قال وإذا كانت الصلاة جهرية فيظهر فيها أنه قارئ أو أُمي فإن لم يظهر فيها فحينئذ اختلف الأصحاب في أنه هل يجب البحث وما حكمه صاحب التهذيب في المسألة أقرب إلى سياق الأكثرين ويجوز أن يفرق بينه وبين ما إذا بان جنباً بان الحدث ليس بنقص في الشخص وهذا نقص فصار كما لو بان الإمام كافراً أو امرأة وأيضاً فإن الوقوف على كونه قارئاً أسهل من الوقوف على كونه متطهر لان عروض الحدث وأن عرف أنه تطهر قريب وصير رتبة إياها بعدما سمعه يقرأ

في مصلاه قبل أن يكبر ذكر فأنصرف وقال مكانكم فلم نزل قياماً حتى خرج إلينا وقد اغتسل بتلف رأسه ماء فكبر فصلى بنا وزعم ابن حبان أنهما قصتان ذكر في الأولى قبل التكبير والتحريم بالمصلاة وهي هذه وفي الثانية لم يذكر فلا بد أن أحرم كما في حديث أبي بكرة *

(١) حديث (ك) روى أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى الإمام بقوم وهو على غير وضوء اجزأتهم ويبيدوهم: الدار قطنى بهذا وأنتم منه في ذكر الجنب أيضاً من حديث البراء وفيه جويير وهو متروك وفي السند انقطاع أيضاً *

لنخرج إلى بستان خارج البلد قصره واحتج لدلود بإطلاق الكتاب والسنة جواز القصر بالتقييد للمسافة ومحدث يحيى بن مزيد قال سألت أنسا عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين « رواه مسلم وعن خير بن نفيذ قال خرجت مع شرحبيل بن السمط إلى قرية علي رأس سبعة عشر أو ثمانية عشر ميلا فصلي ركعتين فقلت له قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول له فقال افعل كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

في غاية البعد وما إذا اقتدى بمن لا يعرف حاله في صلاة جهرية ثم لم يجهر فحكاية العراقيين فيه عن نصه في الام أنه يلزمه ألا إعادة لان الظاهر أنه لو كان قارئا لجهر فلو سلم وقال أسررت ونسيت الجهر لم يجب الاعادة وتستحبوا إذا وقتت علي ما ذكرنا علمت قوله فلا قضاء بالماء والميم والالف وكذلك بالواو لا مريين (احدهما) القول الذي حكاه صاحب التلخيص والثاني الخلاف الذي قلناه في مسألة الام (فان قلت) ولم يقدح هذا في الصور بما إذا بان الحال بعد الفراغ من الصلاة وكذلك قيد ما إذا اقتدى بخفي وبان كونه رجلا بما بعد الفراغ وما الحكم لو بان ذلك قبل الفراغ من الصلاة (فالجواب) اما في صورة الخفي قالوا لان جاريان في الحالتين وحكي القاضي بن كج القولين فيما إذا اقتدى خفي بامرأة ثم لم يخرج من الصلاة حتى بان للماموم أن اثني وقد سبق أن هذه الصورة وصورة الكتاب يستويان في طرد القولين فاذن قوله بعد الفراغ في مسألة الخفي ليس للتقييد واما إذا بان في الصلاة كونه جنبا او محدثا فلا قضاء ايضا إذا تم ويجب أن ينوي للمفارقة كما علم الحال وكذلك الحكم فيما إذا بان في الصلاة كونه اميا علي ما ذكره في الكتاب وإذا اقتدى بمن ظنه رجلا فبان كونه امرأة وجب القضاء لان المرأة تمتاز عن الرجل بالصوت والهيئة ومائر العلامات فالمتقدي متسبب الي التقصير بترك البحث وكذلك الحكم لو بان حتى عند أكثر الاصحاب لان أمر الخفي ينتشر في الغالب ولا يخفي اذا نفوس مجبولة علي التحديث بالاعاجيب واشاعتها وعن صاحب التلخيص انه لا يجب الاعادة اذا بان خفي ولو اقتدى بمن ظنه مسلما فبان كافرا ينظر ان كان كافرا يتظاهر بكفره كاليهودي والنصراني وجب القضاء لمعنيين (احدهما) ذكر الشافعي رضي الله عنه وهو أن الكافر لا يجوز ان يكون اماما بحال لنقص فيه بخلاف الجنب فانه لا يجوز ان يكون اماما لحالة عارضة لا لصفة قصان وايضا فالجنب اذا تيمم يجوز ان يؤم مع ان حديثه باق (والثاني) ذكره الاصحاب وهو الذي اورد في الكتاب أن للكافر أمارات يعرف بها من الخيار وغيره فالمتقدي مقصر بترك البحث وأن كان كافرا يظهر الاسلام ويسر الكفر كالزنديق والهرمي والمرتد الذي يخفي ردة خوفا من القتل ففي وجوب القضاء وجهان بناهما العراقيون علي المعنيين أن قلنا بالاول وجب القضاء لانه لا يجوز أن يكون اماما بحال لنقصان فيه وأن قلنا بالثاني لا يجب وهذا الثاني اصح عند صاحب التهذيب وجماعة ولو اقتدى برجل ثم بان أنه كان علي بدنه او ثوبه نجاسة فان كانت خفية فهو

عليه وسلم يفعل رواه مسلم واحتج لمن شرط ثلاثة أعيان بحديث بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر امرأة ثلاثا إلا ومعها ذو محرم رواه البخاري ومسلم ورواه مسلم كذلك من رواية أبي سعيد الخدري وذكرنا مناسبات لا اعتماد عليها واحتج أصحابنا برواية عطاء بن أبي رباح أن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ومطران في أربعة برد فما فوق ذلك رواه

كلو بان الحدث وأن كانت ظاهرة فقد قال امام الحرمين فيه احتمال عندي لانه من جنس ما يخفي وقوله في الكتاب ولو بان كونه امرأة او كافرا يعني كافرا لا يستبر بكفره ومسألة الزنديق بعده توضحه وليكن قوله وجب القضاء معلما بالزاء لان عند المزي لا يجب القضاء لافيه اذا بان امرأة ولا فيها اذا بان كافرا *

قال (ويصح الاقتداء بالصبي والعبد والاعمى وهو اولي (ح) من البصير لانه اخشع) في الفصل صور (احداها) الاقتداء بالصبي المميز صحيح خلافا لابي حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله حيث قالوا لا يصح الاقتداء به في الفرض واختلفت الرواية عنهم في النفل لنا ما روى أن عمرو ابن سلمة كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ابن سبع سنين (١) ولا خلاف في أن البالغ أولي منا (والثانية) الاقتداء بالعبد صحيح من غير كراهة لسكن الحر اولي منه وعند ابي حنيفة أنه تكره امامته لنا ما روى أن عائشة رضي الله عنها (٢) كان يؤمها عبد لها لم يعتق يكنى

(١) حديث (١) ان عمرو بن سلمة كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن سبع سنين البخاري في صحيحه عنه في حديث فيه فبادر ابي قومي بسلامهم فلما قدم قال والله لقد جئتم من عند النبي حقا فقالوا صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكثركم قرأنا فنظروا فلم يكن أحد أقرأ مني لما كنت اتلقى من الركبان فقدموني بين ايديهم وانا ابن ست او سبع سنين ورواه النسائي بلفظ فكنت أؤمهم وانا ابن ثمان سنين وابو داود وانا ابن سبع او ثمان سنين والطبراني وانا ابن ست سنين وفي رواية لابي داود لما شهدت مجما من جرم الا كنت امامهم وكنت اصلي على جنازهم الي يومى هذا : تنبيه سلمة والد عمرو وبكسر اللام واختلف في صحة عمرو وروى الطبراني ما يدل على انه وقد مع ابيه ايضا *

(٢) حديث (٢) امامة ذكوان عبد عائشة يأتي في آخر الباب *

(٣) حديث (٣) اسمعوا واطيعوا ولو امر عليكم عبد اجده ما اقام فيكم الصلاة هكذا او رد لما وردى وابن الصباغ وغيرها وقوله في آخره ما اقام فيكم الصلاة لم اجده هكذا او هم احتجوا به على صحة امامة العبد في الصلاة فيحتاج الى حجة هذه اللفظة والتي في البخاري من حديث انس بلفظ ولو استعمل عليكم عبد حبشي كأنه نراره زبيبة ما اقام فيكم كتاب الله وفي رواية انه قال لابي ذر اسمع واطع نحوه دون الجملة الاخيرة وقد اتفقا عليه من حديث ابي ذر نفسه ورواه مسلم من حديث ام الحصين انه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في حجة الوداع بلفظ

اليهقي باسناد صحيح وذكره البخاري في صحيحه تعاقبا بصفة جزم فيقتضي محتواه كما قلناه مرات وعن عطاء قال سئل بن عباس «أقصر الصلاة الى عرفة فقال لا ولكن الى عرفان والي جدة والي الطائف» رواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح وروى مالك باسناده الصحيح في الموطأ عن ابن عمر انه قصر في أربعة برد: وأما الحديث الذي رواه الدارقطني والبيهقي عن اسماعيل بن عياش عن عبد الوهاب بن مجاهد عن ابيه وعطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يا اهل مكة لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد من مكة» فهو حديث ضعيف جداً لأن عبد الوهاب يجمع على شدة ضعفه واسماعيل ايضا ضعيف لاسيما في روايته عن غير الشافعيين: والجواب عما احتج به أهل الظاهر من اطلاق الآية والاحاديث أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم الا قصر صريحا في دون مرحلتين وأما حديث انس فليس معناه أن غاية سفره كانت ثلاثة أميال بل معناه أنه كان اذا سافر سافرا طويلا فتباعد ثلاثة أميال قصر وليس التقييد بالثلاثة لكونه لا يجوز اقصر عند مفارقة البلد بل لأنه ما كان يحتاج الى اقصر الا اذا تباعد هذا القدر لأن الظاهر انه صلى الله عليه وسلم كان لا يدافر عند دخول وقت الصلاة الا بعد أن يصليها فلا تتركه

ابا عمر (٢) وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «اسمعوا واطيعوا ولو أمر عليكم عبد اجدع ما اقام فيكم الصلاة» (٣) واعلم أن الصورتين فيما اذا ما في غير الجمعة قاما في الجمعة يأتى (اثلاثة) امامة الاعمي صحيحة لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «استخلف ابن أم مكتوم رضى الله عنه في بعض غزواته يؤم الناس» (١) وهل هو أولى من البصير أم كيف الحال فيه ثلاثة اوجه الذي ذكره في الكتاب ويحكى عن أبي اسحق المروزي أن الاعمي أولى لأنه لا ينظر الى ما يابه ويشغله فيكون أبعد عن تفرق القلب واخضع والثاني وبه قال أبو حنيفة أن البصير أولى لأنه احفظ لبدنه وثيابه

ولو استعمل عليكم عبد بقودكم بكتاب الله ووم الحاكم فاستدركه وفي الطبراني من طريق مكحول عن معاذ بن جبل رفعه اطع كل امير وصل خلف كل امام وفي اسناده انقطاع *
(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم في بعض غزواته يؤم الناس وهو اعمي : ابن داود عن انس بهذا وفي رواية له مرتين ورواه احمد وثقة فكان يصلي بهم وهو اعمي ورواه ابن حبان في صحيحه وابو يعلى والطبراني من حديث هشام عن ابيه عن عائشة ورواه الطبراني من حديث عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيرها من امر المدينة واسناده حسن ومن حديث ابن بريدة بلقظ كان اذا سافر استخلف ابن أم مكتوم على المدينة فكان يؤذن ويقيم ويصلى بهم وفي اسناده الواقدي : تابعه ذكر ابن سعد وابن اسحاق المغازي الذي استخلف فيها ابن أم مكتوم واختارها في بعضها : وفي الباب عن عبد الله بن عمر الخطمي انه كان يؤم قومه بني خطمة وهو اعمي صلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : اخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وابو حنيفة وعنه قاسم بن اصبغ في مصنفه

الصلاة الاخرى الا وقد تاعد عن المدينة: وأما حديث شرحبيل وقوله أن عمر رضي الله عنه صلى بذي الحليفة ركعتي فحصل على ما ذكرناه في حديث أنس وهو أنه كان مسافرا الى مكة أو غير هافر بذي الحليفة وأدركته الصلاة فصلى ركعتين لأن ذا الحليفة غاية سفره : وأما الجواب عما احتج به القائلون باشتراط ثلاثة أيام فهو أن الحديث الذي ذكره ليس فيه أن السفر لا ينطلق الا على مسيرة ثلاثة أيام وإنما فيه أنه لا يجوز للمرأة أن تسافر بغير محرم هذا السفر الخاص وبطل على هذا أنه ثبت عن أبي سعيد رواية أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسافر المرأة يومين الا ومعها

عن العجاسات ولأنه مستقل بنفسه في الاستقبال وهذا اختيار الشيخ أبي اسحق التيرازي (والثالث) وهو المتقول عن نصه في الام وغيره أنها سواء لتعارض المعنيين وهذا هو المنهج عند عامة الاصحاب ولم يورد الصيدلاني والامام وصاحب التهذيب سواءه

قال (والا لله الصالح الذي يحسن الفاتحة أولي من الاقرأ والاورع والاسن والنسيب وفي الاسن والنديب قولان لتقابل الفضيلة واذا تسارت الصفات قدم بحسن الوجه ونظافة الثوب)

ما ذكره في اول الفصل الثاني الى هذا الموضع كلام فيمن يجوز الاقتداء به ومن لا يجوز ومن ههنا الى اخر الفصل كلام فيمن هو اولي بالامامة اذا اجتمع قوم يصلحون لها والاصل في التقديم بالفضائل ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم « قال يؤم القوم اقرأهم لكتاب الله تعالى فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة وان كانوا في السنة سواء فاقدمهم في الهجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاكبرهم سنا » (١) وقد تعرض في الكتاب لحسن خصال من اصول خصال التقديم وهي الفقه والقراءة والورع والسن والنسب وابطل كثير من الاصحاب الورع بالهجرة وقالوا صفات التقديم خمس يجمع بينهما في التهذيب وضم اليهما الاربع البواقي فجعلها ستا اما الفقه والقراءة فالمراد منهما ظاهر واما الورع فليس المراد منه مجرد العدالة بل ما يزيد عليه من العفة وحسن السيرة وهو ايضا بين واما السن فقد قال الاصحاب للمعتبر ان يمضي عليه في الاسلام فلا يقدم شيخ أسلم اليوم على شاب نشأ في الاسلام ولا على شاب أسلم أسس والظاهر أنه لا تعتبر الشيخوخة وانما النظر الى تفاوت السن على ما يشعر به قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فاكبرهم سنا » وأشار بعضهم الى أن النظر الى الشيخوخة واما النسب فلا خلاف أن نسب قريش معتبر وهل يعتبر غيره قال في النهاية رأيت في كلام الأئمة ترددا فيه والظاهر أنه لا يختص بالانتساب الى قريش بل نرى كل نسب يعتبر في الكفاة في باب التكاح كالانتساب الى العلماء والصلحاء وعلي هذا قلنا شي والمطلبي يقدمان

(١) حديث : يؤم القوم اقرأهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاكبرهم سنا : مسلم في صحيحه من حديث أبي مسعود البدرى وله الفاظ وفيه زيادة واستدركه الحاكم للفظه زائدة وقت فيه عنده وهي فان كانوا في القراءة سواء فاقدمهم فقها وقال هذه لفظة عزيرة ثم ذكر لها شاهدا

زوجها أو ذو محرم ، رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معا حرمة » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم مسيرة يوم وفي رواية له ليلة وفي رواية أبي داود لا تسافر بريدًا ورواه الحاكم وقال صحيح الاسناد قال البيهقي وهذه الروايات الصحيحة في الايام الثلاثة واليومين واليوم صحيحة وكأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة تسافر ثلاثا بغير محرم فقال لا وسئل عن سفرها يومين بغير محرم فقال لا وسئل عن يوم فقال لا قادي كل منهم ما حفظ ولا يكون شيء من هذا حدا للسفر يدل عليه حديث ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة الا ومعها ذو محرم » رواه البخاري ومسلم هذا كلام البيهقي فحصل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد تحديد ما يقع عليه السفر بل أطلقه علي ثلاثة أيام وعلي يومين وعلي يوم وليلة وعلي يوم وعلي ليلة وعلي بريد وهو مسيرة نصف يوم فدل علي أن الجميع يسمي سفرًا والله اعلم .
قال المصنف رحمه الله .

﴿ وان كان للبلد الذي يقصده طريقان يقصر في احدهما ولا يقصر في الآخر فسلك الابدل لغرض يقصد في المادة قصر وان سلكه يقصر ففيه قولان قال : الاملاء له أن يقصر لانه مسافة تقصر في مثلها الصلاة وقال في الام ليس له القصر لانه طول الطريق للقصر فلا يقصر كما لو مشى في مسافة قريبة طولا وعرضا حتى طال ﴾ .

﴿ الشرح ﴾ قال اصحابنا اذا كان المقصود طريقان فان بلغ كل واحد مسافة القصر فسلك الابدل يقصر في جميعه بلا خلاف . رواه سلكه لغرض ام لمجرد القصر لانه سافر مسافة القصر ولا يمكنه دون مسافة القصر وان بلغ احد طريقه مسافة القصر وقص الآخر عنها فان سلك الابدل لغرض من الطريق اوسهولته او كثرة الماء او المرعي اوزيادته او عيادة او بيع متاع او غير

علي سائر قريش وسائر قريش يقدمون علي غيرهم ثم يقدم العرب علي العجم واما الهجرة فمن هاجر الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقدم علي من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته يقدم علي من تاخرت هجرته وكذلك الهجرة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من دار الحرب الي دار الاسلام معتبرة واولاد من هاجر أو تقدمت هجرته يقدمون علي اولاد غيرهم وهذا التقديم في الاولاد يندرج تحت شرف النسب هذا مقدمة الفصل ويتلوها مسائل (احداها) لو اجتمع عدل وفاسق فالعدل أولي بالامامة وأن اختص الفاسق بزيادة الفقه والقراءة وسائر الفضائل لأن الفاسق يخاف منه أن لا يحافظ علي الشرائط وفي لفظ الكتاب اشارة الي هذا حيث قال والافقة الصالح الي اخره وشرط الصلاح في تقديم الافقة علي غيره وبالف مالك فمنع الاقتداء بالفاسق بغير تاويل كشارب الخمر والزاني وعنه روايتان في الفاسق بالتاويل كن يسب الفاسق الصالح وعن احمد روايتان في جواز الاقتداء

ذلك من المقاصد المطلوبة دينا ودينا فله الترخص بالفسر وغيره من رخص السفر بلا خلاف ولو قصد التنزه فهو غرض مقصود فيترخص وتردد فيه الشيخ ابو محمد الجويني والمذهب الترخص وبه قطع المحققون وان لم يكن غرض سوى الترخص ففيه طريقان (احدهما) لا يترخص قطعا واشهرهما علي قولين (اظهرهما) عند الاصحاب لا يترخص ودليل الجميع في الكتاب *

(فرع) ذكرنا انه اذا كان لمقصده طريقان يقصر في احدهما فسلكه لغير غرض

لم يجز القصر عندنا علي الاصح: وقال ابو حنيفة واحمد والمزني وداود يجوز *

* قال المصنف رحمه الله *

(و) وان سافر إلى بلد يقصر اليه الصلاة ونوى انه ان لقي عبده او صديقه في بعض الطريق رجع لم يقصر لانه لم يقطع علي سفر يقصر فيه الصلاة وان نوى السفر الي بلد ثم منه الي بلد آخر فها سفران فلا يقصر حتى يكون كل واحد منهما مما يقصر فيه الصلاة *

(الشرح) قال أصحابنا يشترط للقصر أن يعزم في الابتداء علي قطع مسافة القصر فلو خرج لطلب آبق او غرم أو غير ذلك ونوى ان يسي لقيه رجع ولا يعرف موضعه لم يترخص وان طال سفره وبلغ مراحل كما سذكره في الهائم ان شاء الله تعالى وغيرهم فلو وجدوه وعزم علي الرجوع الي بلده فان

بالفاسق مطلقا (أصحهما) اللهم ونحن اقتصرنا علي الكراهة وجوزناه لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «صلا خلف كل بر وفاجر» (١) وبذلك أن تستدل بكراهة الاقتداء بالفاسق علي كراهة الاقتداء بالمبتدع بطريق الاولي لان فسق الفاسق يفارقه في الصلاة واعتقاد المبتدع لا يفارقه وهذا فيمن لا يكفر ببدعته امامن يكفر فلا يجوز الاقتداء به كما سبق وعد صاحب الانصاح من يقول بخلق القرآن أو بنفي شيء من صفات الله تعالى ممن يكفر وكذلك جعل الشيخ ابو حامد ومتابعوه المعتزلة ممن يكفر والحوارج ممن لا يكفرون ويحكي تكفير القائل بخلق القرآن عن الشافعي رضي الله عنه واطلق كثير من الاصحاب منهم القائل بقول يجوز الاقتداء باهل البدع وانهم لا يكفرون قال في العدة وهو ظاهر

(١) (حديث) صلا خلف كل بر وفاجر: أبو داود والدارقطني واللفظ له والبيهقي من حديث مكحول عن أبي هريرة وزاد وجاهدوا مع كل بر وفاجر وهو منقطع وله طريق أخرى عند ابن حبان في الضعفاء من حديث عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبي صالح عنه وعبد الله متروك ورواه الدارقطني من طريق الحارث عن علي ومن حديث علقمة والاسود عن عبد الله ومن حديث مكحول أيضا عن واثلة ومن حديث أبي الدرداء من طريق كلها وإهية جداً قال العقيلي ليس في هذا المتن أسناد يثبت ونقل ابن الجوزي عن أحمد انه سئل عنه فقال ما سمعنا بهذا وقال الدارقطني ليس فيها شيء يثبت والبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف وأصح ما فيه حديث مكحول عن أبي هريرة علي إرساله وقال أبو أحمد الحاكم هذا حديث منكر *

كان بينهما مسافة القصر قصر اذا ارتحل عن ذلك الموضع فلو علم في ابتداء السفر موضعه وانه لا يلقاه قبل مرحلتين جاز القصر ولو نوى في الابتداء الخروج في طلب الا يقى والغريم ودايتهما المسروقة وغيرها على أنه لا بد له من وصول للموضع الفلاني وهو مرحلتان سواء وجده قبله ام لا فلها القصر بلا خلاف نص عليه الشافعي والاصحاب ولو نوى مسافة القصر ثم نوى ان وجدا الغريم رجع فان عرضت له هذه النية قبل مفارقة عمران البلد لم يترخص وان عرضت بعد مفارقة عمران فوجهان حكاهما البغوي والرافعي (أصحهما) يترخص مالم يجد فاذا وجده صار مقبلا لانه ثبت لسبب الرخصة فلا يتغير حتى يوجد المغير (والثاني) لا يترخص كما لو عرضت النية في عمران ولو نوى قصد موضع في مسافة القصر ثم نوى بعد مفارقة عمران الإقامة أربعة أيام فصاعدا في بلد في وسط الطريق قال البغوي وغيره أن كل من خرج من مخرجه الى البلد المتوسط مسافة القصر ترخص قطعاً مالم يدخل المتوسط وان كان أقل فوجهان (أصحهما) يترخص مالم يدخله لانه افتقد سبب الرخصة فلا يتغير مالم يجد المغير فان نوى أن يقيم في المتوسط دون أربعة أيام فهو سفر واحد فله القصر في جميع طريقه وفي البلد المتوسط بلا خلاف اما اذا خرج بنية السفر الى بلد ثم منه الى آخر ونوى أن يقيم في الاول أربعة أيام او نوى بلداً ثم بلداً ثم بلداً ثم اورابها

مذهب الشافعي رضي الله عنه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «صلوا على من قال لا اله الا الله وخلف من قال لا اله الا الله» (١) (الثانية) قال صاحب التهذيب والسمة الاورع اولى من الاقراء الاقرأ لان امامة سفارة بين الله تعالى وبين الخلق فالواهم بها أكرمهم على الله تعالى وروى مثله عن الشيخ ابي محمد وهذا خلاف ما ذكره في الكتاب فانه قدم الاقراء على الاقراء والاورع وهو أظهر وأوفق لاطلاق الاكثرين ووجه ما سياتي في تقديم الاقراء على الاقراء وينبغي ان يعلم لفظ الاورع بالواو لذلك (الثالثة) اذا اجتمع شخصان أحدهما لا يقرأ الا ما يكتفي في الصلاة لكنه صاحب فقه كثير والاخر يحسن القرآن كله وهو قليل الفقه فظاهر المذهب وهو المذهب كوز في الكتاب ان الاقراء اولى خلافاً لابن حنيفة واحمد حيث قالوا الاقراء اولى احتجاجاً بالخبر الذي تقدم فانه قدم الاقراء على الاقراء بالسنن وهو الاقراء: لنا ان الواجب في الصلاة محصور والوقائع الحادثة في الصلاة غير محصورة فلحاجة الى الفقه اهم واجاب الشافعي رضي الله عنه عن الاحتجاج بالخبر بان اهل العصر الاول كانوا يتقنون قبل ان يقرؤا وما كان يوجد منهم قارئ الا وهو فقيه واذا كان كذلك فالذي يقتضيه الخبر تقديم القارئ الفقيه على

(١) حديث (ص) صلوا خلف من قال لا اله الا الله وصلوا على من قال لا اله الا الله: الدارقطني من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عمر وعثمان كذبه يحيى بن معين ومن حديث نافع عنه وفيه خالد بن اسمعيل عن العمري به وخالد متروك ووقع في الطريق عن ابي الوليد الحزومي غفني حله على الضياء المقدسي وقامه ابو البختری وهب وهو كذاب ومن طريق مجاهد عن ابن عمر وفيه محمد بن الفضل وهو متروك وهو في الطبراني ايضاً وله طريق أخرى من رواية عثمان بن عبد الله النخعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وعثمان رماه ابن عدي بالوضع *

واكثر بنية الاقامة اربعة ايام في كل مرحلة فان كان بين البلد والذي يليه مسافة القصر قصر ولاقلا وان كان بين بلدين منهادون الباقي قصر بين البلدين دون الباقي لانها أسفار متعددة ولو نوى بلداً دون مرحلتين ثم رى في أثناء طريقه مجاوزته فابتدأ سفره من حين غير النية فانما يترخص اذا كان من ذلك الموضع الى المقصد الثاني مرحلتان ولو خرج الى بلد بعيد ثم نوى في طريقه أن يرجع اقدم سفره ولا يجوز للقصر مادام في ذلك الموضع فاذا فارقه فقد أنشأ سفرأ جديداً فانما يقصر اذا توجه منه الى مرحلتين سواء رجع الى وطنه أو الى مقصده الاول أو غيرها نص عليه الشافعي في الام واقف الاصحاب عليه ممن صرح به القاضي أبو الطيب والبغوي والرافعي وغيرهم قال البغوي ولو تردد في النية بين أن يرجع أو يمضي صار مقيماً في الحال كما لو جزم بالرجوع *

(فرع) اذا سافر العبد مع مولاه والزوجة مع زوجها والجندي مع أبيه ولا يعرفون مقصدهم قال البغوي والرافعي لا يجوز لهم الترخص فلو نوا مسافة القصر لم تؤثر نية العبد والمرأة فلا يترخصان وتؤثر نية الجندي ويترخص لأنه ليس تحت يد الأمير وقهره بخلاف العبد والمرأة فلو عرفوا المقصد ترخصوا كلهم قال البغوي فلو نوى المولى والزوج الاقامة لم يثبت حكمهما للعبد والمرأة بل لهما الترخص عندنا قال وقال أبو حنيفة للعبد والمرأة الترخص تبعاً للمولى والزوج وان لم يعرفا المقصد ويصيران مقيمين باقامة المولى والزوج ولو اسر الكفار لمساو سافروا به ولا يعلم أين يذهبون به لم يقصر فلو سار معهم يومين قصر بعد ذلك نص عليه الشافعي واقفوا عليه اما اذا علم الموضع الذين يذهبون به اليه فان كان نيته انه ان تمكن من الهرب هرب لم يقصر قبل مرحلتين وان نوى قصد ذلك البلد أو غيره ولا معصية في قصده قصر في الحال ان كان بينهما مرحلتان وهذا الذي قاله الشافعي والاصحاب في الاسير يتعين مجيئه في مسألة العبد والمرأة والجندي فاذا ساروا مرحلتين يقصرون وان لم يعرفوا

الفتية الذي ليس بقارىء وذلك مما لا نزاع في وكذلك تقديم الجامع لهما على القارىء الذي ليس بفتية وحكي القاضي الرويانى وغيره وجها آخر ان الاقرأ والاقره يستويان لتقابل الاصلين فليكن قوله اولي من الاقرأ معلما بالواو مع الحاء والالف وانما قال الذي يحسن الفاتحة اشارة الى ان الاقره لو لم يحسن الواجب من القراءة لا يكون اولي من الاقرأ وانما الاولوية بشرط ان يقرأ ما يجب (الرابعة) تقدم كل واحدة من خصلتي الفقه والقراءة على السن والنسب والهجرة ونص في صلاة الجنادة على تقديم الاسن على الاقره كما سيأتي في موضعه فحكي صاحب النهاية ان العراقيين حكوا عن بعض الاصحاب جعل المسألتين على قوانين ثلثا وتخریجا فيجوز ان يعلم لذلك لفظ الاسن أيضا واذا استويا فيهما فبماذا يتم التقديم اما المتعرضون للهجرة فقد اختلفت طرقهم قال الشيخ ابو حامد وجماعة لا خلاف في تقدم السن والنسب جميعا على الهجرة وفي السن وفي النسب اذا تعارضا فاجتمع شاب قرشي وشيخ غير قرشي قولان (الجديد) ان الشيخ أولى لما روى

المقصد واهل البغوى ومن واقه ارادوا قبل مجاوزة مرحلتين *
(فرع) قال اصحابنا يشترط لجواز القصر للمسافر أن يربط قصده بقصد معلوم فاما الهاثم الذي لا يدرى اين يتوجه ولاله قصد في موضع وراكب التعاسيف وهو الذى لا يسلك طريقا ولا مقصد معلوم فلا يترخصان ابدأ بقصر ولا غيره من رخص السفر وان طال سفرهما وبلغ مراحل فهذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب في كل الطرق وحكي الرافعى وجهانها اذا بلغا مسافة القصر لهما الترخص بعد ذلك وهذا شاذ غريب ضعيف جدا قال البغوى وغيره وكذا البدوى اذا خرج متجما على أنه متى وجد مكانا معشبا أقام به لم يجز له الترخص *
* قال المصنف رحمه الله *

«واذا كان السفر مسيرة ثلاثة أيام فالقصر أفضل من الانعام لما روى عمران بن الحصين قال حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يصلي ركعتين وسافرت مع أبي بكر فكان يصلي ركعتين حتى ذهب وسافرت مع عمر فكان يصلي ركعتين حتى ذهب وسافرت مع عثمان فصلي ركعتين ست سنين ثم اتم بمنى» فكان الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل فان ترك القصر واتم جازما روت عائشة رضي الله عنها قالت «خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة رمضان فافطر وصمت وقصر وأمت فقلت يا رسول الله أفطرت وصمت وقصرت وأمت فقال احسنت يا عائشة»

انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «ليؤمكم اكرمكم» (١) ولان النسب فضيلة في الآباء والسن فضيلة في ذات الشخص واعتبار الفضيلة التي في ذاته أولى (والقديم) ان الشاب التسيب أولى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «قدموا قريشا» (٢) ولان شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء والسن مضي زمان لا اكتساب فيه واعتبار الفضيلة المكتسبة أولى وعكس صاحب التهذيب والسنة الترتيب فقال الهجرة مقدمة على السن والنسب وفيهما القولان وادرج آخرون منهم صاحب المذهب الهجرة في حكاية القولين فقالوا في الجديد يقدم بالسن ثم بالهجرة ثم في القديم يقدم بالنسب ثم بالهجرة ثم بالسن : واما صاحب الكتاب ومن لم يتعرض للهجرة اقتصر على ذكر القولين في السن والنسب وطريقتهما توافق ما ذكره الشيخ ابو حامد فلهن يرجحون بالهجرة بعد السن والنسب لاجالة وان لم يعدوها من اصول الخصال ورجح جماعة من الاصحاب القول

(١) حديث : ليؤمكم اكرمكم : تقدم من حديث مالك بن الحويرث

(٢) حديث : قدموا قريشا : الشافعى عن ابن ابى فديك عن ابن ابى ذئب عن ابن شهاب

انه بلغه فذكره ورواه ابن ابى شيبه والبيهقى من حديث معمر عن الزهرى عن ابن ابى حشمة نحوه ورواه الطبرانى من حديث ابى معشر عن سعيد المقبرى عن السائب وابو معشر ضعيف ورواه البيهقى من حديث على بن ابى طالب وجبير بن مطعم وغيرهما وقد جمعت طرفه في جزء كبير

ولانه تخفيف ايح للمسافر فجاز تركه كالمسح علي الخفين ثلاثاً»

(الشرح) حديث عمران صحيح رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ورواه البخارى ومسلم من رواية ابن مسعود وابن عمر بمعناه وأما حديث عائشة فرواه النسائي والدارقطني والبيهقى باسناد حسن أو صحيح قال البيهقى فى السنن الكبير قال الدارقطني اسناده حسن وقال فى معرفة السنن والآثار هو اسناد صحيح لكن لم يقع فى رواية النسائي عمرة رمضان والمشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستمر الا اربع عمر ليس منهن شىء فى رمضان بل كلهن فى ذى القعدة الا التى مع حجة فكلن احرامها فى ذى القعدة وفعلها فى ذى الحجة هذا هو المعروف فى الصحيحين وغيرها والله أعلم (وقوله) لانه تخفيف ايح للسفر قال القلي احتراز بقوله تخفيف عن الجمعة فان تقصاتها عن أربع ليس للتخفيف قال وقوله ايح للسفر احتراز مما عني عنه عن القصاص على الدية فانه تخفيف ولا يجوز له تركه وبذل القصاص منه هكذا قاله القلي والظاهر أنه احتراز من اكل الميتة فانه تخفيف ولا يجوز له تركه لانه ليس للسفر ويصلح أن يكون احترازاً ممن غص بقلعة فلم يجد ما يسيغها به إلا خرأ فانه يجب اساغتها وهو تخفيف لا للسفر: اما حكم المسألة فذهبنا جواز التمسر والاعمام فان كان سفره دون ثلاثة ايام فالأفضل الاعمام للخروج من خلاف أبي حنيفة وموافقاً لما سبق وكذا ان كان يديم السفر باهله فى البحر فلها القصر والأفضل الاعمام وان بلغ سفره مراحل وقد سبقت المسألة وقد نص الشافعى فى الام على أن الأفضل ترك القصر للخروج من خلاف العلماء ولانه لا وطن له غيره وانفق أصحابنا على هذا قال أصحابنا ويستثنى أيضاً من وجده من نفسه كراهة القصر لا رغبة عن السنة او شكاً فى جوازه قال الشافعى والاصحاب القصر لهذا افضل بلا خلاف بل يكرهه الاعمام حتى تزول هذه الكراهة وهكذا الحكم فى جميع الرخص فى هذه الحالة وان كان سفره ثلاثة ايام فصاعداً ولم يكن مدام سفر البحر وغيره ولا

القديم فى المسألة على خلاف الغالب (الخامسة) اذا تساوى فى جميع الصفات المذكورة قدم بنظافة الثوب والبدن عن الاوساخ وطلب الصنعة وحسن الصوت وما اشبهها من الفضائل لانها تقضى الى استمالة القلوب وكثرة الجمع وحكى الاصحاب عن بعض متقدمى العلماء انهم قالوا يقدم احسنهم واختلفوا فى معناه منهم من قل احسنهم وجهاً وجعلوا له اعتباراً فى التقديم ومنهم من قل المراد منه حسن الذكر بين الناس (١) والاول هو المذكور فى الكتاب ويجوز ان يعلم بالواو سم ليس فى لفظ الكتاب ما يوجب تقديم حسن الوجه على نظافة الثوب ولا عكسه وفى التمهاته تقدم

(١) (قوله) وقل الاصحاب عن بعض متقدمى العلماء انه يقدم احسنهم قهلاً وجهاً وقيل ذكرنا (قلت) مسنده ما أخرجه البيهقى من حديث ابى زيد الانصارى رفعه اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم اقراهم فان استوا فاسنهم فان استوا فاحسنهم وجهاً وفيه عبد العزيز بن معاوية وقد غمزه ابو احمد الحاكم بهذا الحديث : وروى ابو عبيد عن عائشة نحوه من قولها وقال ارادت فى حسن السمى والهدى»

يترك التصبر رغبة عنه فهل الأفضل الأئمة أم القصر فيه ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين القصر أفضل (والثاني) حكاة جماعات من الخراسانيين وحكاة من العراقيين القاضي أبو الطيب والماوردي وابن الصباغ وغيرهم فيه قولان وحكاة الماوردي وجين (أصحها) القصر أفضل (والثاني) الأئمة أفضل وهو قول المزني قال الماوردي وهو قول كثير من أصحابنا قال القاضي أبو الطيب نص عليه الشافعي في الجامع الكبير للمزني والطريق (الثالث) أنهما سواء في الفضيلة حكاة جماعة منهم الحنابلة وصاحب البيان وغيرهما وسنوضح دليل المسألة في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى: وأما صوم رمضان في السفر لمن لا يتضرر به فليس عليه طريقان قطع العراقيون والجمهور بأنه أفضل من الإفطار لا يحصل براءة الدمع وحكي جماعة من الخراسانيين فيه قولين (أصحها) هذا (والثاني) لفطر أفضل وسنوضح المسألة في كتاب القيام إن شاء الله تعالى *

(فرع) في بيان أقسام الرخص الشرعية هي أقسام (أحدها) رخصة واجبة ولها صور: منها من غص بلقمة ولم يجد ما يسيغها به إلا خر أو جبت أساغتها به وهي رخصة نص الشافعي على وجوبه واتفق الأئمة على: ومنها أكل الميتة للمضطر رخصة واجبة على الصحيح وفي وجه حكاة المصنف وغيره في بابها أنه لا يجب (الثاني) رخصة تركها أفضل وهو المسح على الخف اتفق أصحابنا على أن غسل الرجل أفضل منه وسبقت المسألة بدليلها في بابها وكذلك ترك الجمع بين الصلاتين أفضل بالاتفاق كما سنوضحه في آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى ومثله التيمم في حق من لم يجد الماء إلا بالكثرة من ثمن المثل وهو واجد له يندب له أن يشتره ويتوضأ ويترك رخصة التيمم وكذا الصوم في السفر لمن لا يتضرر به أفضل من الإفطار على المذهب كالمسح وكذا إتيان الجمعة والجماعة لمن سقطت عنه بعد سفر ونحوه (الثالث) رخصة يندب فعلها وذلك صور منها انقصر والابراد بالطهر في شدة الحر على المذهب فيهما *

النظافة ثم حسن الصوت ثم حسن الصورة *

قال (وأما باعتبار الكل فالأولي من المالك والمالك أولى من غيره والمكترى أولى من المكري والمعير أولى من المستعير (ح) والسيد أولى من العبد الساكن)

ما ذكرنا من الأسباب المقيدة صفات في الشخص وقد يكون التقدم باعتبار اقتضاء الكل التقديم لا باعتبار صفة فيقال في محل ولايته أولى من غيره وإن اختص ذلك الغير بالحصول التي سبقت روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «ولا يؤم الرجل الرجل في سلطانه» (١) وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي خلف الحجاج ويتقدم على الإمام الرازي في المسجد (٢) وكذلك يتقدم على مالك الدار ونحوها إذا اجتمعوا في

(١) حديث لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه مسلم من حديث ابن مسعود في الحديث الذي أوله يؤم القوم أقرأهم *

(٢) حديث: كان ابن عمر يصلي وراء الحجاج يأي في آخر الباب *

(فرع) في مذاهب العلماء في القصر والانتام: قد ذكرنا أن مذهبنا أن القصر والانتام جائزان وإن القصر أفضل من الانتام وبهذا قال عثمان بن عفان، وسعد بن أبي وقاص وعائشة وآخرون وحكمه البصري عن هؤلاء وعن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس والحسن البصري ومالك وأحمد وأبي ثور وداود وهو مذهب أكثر العلماء ورواه البيهقي عن سلمان الفارسي في اثني عشر من الصحابة وعن انس والمسيور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود وابن المسيب وأبي قلابة: وقال أبو حنيفة والثوري وآخرون القصر واجب قال البغوي وهذا قول أكثر العلماء وليس كما قال وحكي ابن المنذر وجوب القصر عن ابن عمر وابن عباس وجابر وعمر بن عبد العزيز ورواية عن مالك وأحمد قال أبو حنيفة فإن صلي

موضع مملوك ورضي المالك بأقامة الجماعة فيه لأن تقدم غيره يحضره لا يليق ببذل الطاعة فإن اذن فلا بأس ثم برأى في الولاية تفاوت الدرجة فالامام الأعظم أولى من غيره ثم الأعلى فالأعلى من الولاية والحكم وحكي القاضي ابن كعب وآخرون قولاً آخر أن في المواضع للملوكة المالك أولى من الوالي فايكن قوله أولى من المالك معلماً بالواو لتلك ولو اجتمع قوم في موضع مملوك وليس فيهم الوالي فساكن الموضع باستحقاق أولى بالتقديم والتقدم من الجانب عن ذلك الموضع فإن لم يكن اهلاً للتقدم فهو أولى بالتقديم روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال «من السنة أن لا يؤمهم إلا صاحب البيت» (١) ولا فرق بين أن يكون الساكن عبداً أسكنه سيده فيه أو حراً مالكا كلن أو مستعيراً أو مستأجراً ولو كانت الدار مشتركة بين شخصين وهما حاضران أو أحدهما والمستعير من الآخر فلا يتقدم غيرهما إلا بأفضلهما ولا أحدهما إلا بأذن الآخر وإن لم يحضر إلا أحدهما فهو الآخر ولو اجتمع مالك الدار والمكتر فليهما أولى فيموجهاً نقلها القاضي الروياني وغيره (اصحهما) وهو المذكور في الكتاب أن المكتر أولى لأن استحقاق المنافع له وهذا استيفاء للمنافع والثاني أن المكتر أولى لأنه المالك المقرب ولو اجتمع المعير والمستعير فقد قل عن القفال اختلاف الجواب فيه قال مرة المعير أولى لأنه يملك الرقبة ويملك الرجوع في المنفعة وقال مرة المستعير أولى لأنه صاحب السكينة الي أن يمنعه وهذا ما ذكره آخره ورجع اليه ولم يورد صاحب التهذيب سواء لكن الأظهر عند الأئمة الأول وهو الذي ذكره في الكتاب وأما إذا اجتمع السيد والعبد الساكن فالسيد أولى ولا يجزئ فيه الخلاف المذكور في المعير والمستعير لأن فائدة السكون ثم ترجع إلى المستعير فيجوز أن يدام له الحق ما لم يرجع المعير

(١) حديث: من السنة ألا يؤمهم إلا صاحب البيت: الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن معن ابن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود وفيه ضعف واقتطاع وله شاهد رواه الطبراني من طريق إبراهيم النخعي قال أتني عبد الله أبا موسى فتحدثت عنده فحضرت الصلاة فلما أقيمت تأخر أبا موسى فقال له عبد الله لقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت رجاله ثقات ورواه الأثرم وقال لا يمارض هذا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أنس لأنه كان الامام حيث كان *

اربعا وقعد بعد الركعتين قنر التشهد صحت صلاته لان السلام ليس بواجب عنده وقع الاخيرتان
فلا وان لم يقعد هذا القدر بعد الركعتين فصلاته باطلة واحتج لمن أوجب القصر بانه المشهور من
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحديث عائشة قالت «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة
السفر وزيد في صلاة الحضر» قال الزهري قلت لعروة فما بال عائشة تم قال تأولت ما تأول عثمان رواه
البخاري ومسلم وعنه عبد الرحمن بن يزيد قال «صلى بنا عثمان بنى أربع ركعات فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود
فاسترجع ثم قال صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين ثم صليت مع أبي بكر بنى ركعتين وصليت مع عمر بنى
ركعتين فليت حظي من أربع ركعات ركعتان متبيلتان» رواه البخاري ومسلم وعنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وقائمة سكون العبد في الدار ترجع الى السيد ايضا لانه ملكه فاذا حضر وهو المالك والمتفع بالسكون
كلن أولى ولا فرق بين الماذون في التجارة وغيره ولو حضر السيد والمكاتب في دار المكاتب
فالمكاتب أولى ولو حضر قوم في مسجد له امام راتب فهو أولى من غيره فان لم يحضر بعد يستحب
أن يبعث اليه ليحضر فان خيف فوات اول الوقت استحب أن يتقدم غيره
قال (الفصل الثالث في شرائط القدوة)

(ويرجع ذلك الى شروط ستة (الاول) أن لا يتقدم في الموقف على الامام فان فعل لم تنعقد (م) وصلاته
والاحب أن يتخلف ولو ما واه فلا بأس ثم ان ام باثنين اصطفاه خلفه وأن ام بواحد وقف عن يمينه
والخشي وقف خلف الرجل والمرأة خلف الخشي ويكره أن يقف المقتدى منفردا بل تستحب أن
يلتصق الصف او يجر الي نفسه واحدا فان لم يفعل صحت صلاته مع الكراهية وإن قابل الامام والمأموم
داخل الكعبة فلا بأس وان كان المأموم اقرب الى الجدار في جهة من الامام ففيه وجه أنه لا يصح) *
غرض الفصل الكلام في شروط الاقتداء ويتضمنها امور مستحبة ويعقبها فروع: فأما الشروط
فقد عدها ستة (أحدها) ان لا يتقدم للمأموم على الامام في جهة القبلة فان تقدم ففيه قولان (الجديد)
ان صلاته لا تنعقد لو كان متقدما عند التحريم وتبطل لو قدم في خلاها وبهذا قال ابو حنيفة واحدا
لان المخالفة في الافعال مبطله على ما سيأتي وهذه المخالفة أفحش من المخالفة في الافعال وهذا هو
الذي أورده في الكتاب (والقديم) وبه قال مالك انه لا يلحق بالصلاة لانه خطأ في الموقف فاشبه
الخطأ بالوقوف على اليسار اذا عرفت حكم التقدم عرفت أن هذا الشرط يختلف فيه وادراجه في
الشرط جواب علي الجديد والاحب للمأموم انه يتخلف عن موقف الامام قليلا اذا كان واحدا
فان أم به اثنان فصاعدا فيصطفون خلفه ويكون بينهم وبين الامام قدر من التخلف صالح كما سيأتي
ولو ساروا امام للمأموم فلم يتخلف ولا تقدم صحت صلاته قال صاحب النهاية والتهذيب وغيرها
والاعتبار في المساواة والتقدم بالعقب فان المأموم قد يكون اطول فيتقدم رأسه عند السجود
والقدم والاصابع قد تكون اطول ايضا فلذلك وقم الاعتبار بالعقب فان تحاذى عقب الامام وعقب

قال « صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة السفر ركعتان تمام غير قصر علي لسان محمد صلى الله عليه وسلم » رواه احمد بن حنبل في مسنده والنسائي وابن ماجه ولا بها صلاة يسقط فرضها بر كعتين فلم يجوز فيها الزيادة كالجمعة والصبح واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) قال الشافعي ولا يستعمل لاجناح الا في طلبها كقوله تعالى (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) وقوله تعالى (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا او اشياءا) (فان قالوا) هذه اللفظة تستعمل في الواجب ايضا قال الله تعالى (ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما) ومعلوم ان السعي بينهما ركن من اركان الحج (فالجواب) ما اجابت به عائشة رضي الله عنها وهو ثابت

المأموم او تقدم عقب الامام جاز وإن كانت اصابع المأموم متقدمة ولو تقدم عقب المأموم فهو موضع القولين وإن كانت اصابعه متأخرة أو محاذية وذكر في التمهيد وجها آخر أنه تصح صلاته نظرا الى الاصابع وفي الوسيط ذكر الكعب بدل العقب والوجه الاول هذا فيمن بعد عن البيت اما اذا صلا جماعة في المسجد الحرام فلا تتعب أن يقف الامام خلف المقام ويقف الناس مستديرين بالكعبة فان كان بعضهم اقرب اليها نظر أن كان متوجها الى الجهة التي توجه اليها الامام ففيه القولان القديم والجديد وإن كان متوجها الى غيرهما فطريقان عن أبي اسحق المروزي أنه علي القولين وقال أكثر الاصحاب يجوز قولاً واحداً لان رعاية القرب والبعد في غير جهة الامام مما يشق وبهذا قال ابو حنيفة ولو وقف الامام والمأموم داخل الكعبة فهذه المسألة هي التي أوردتها في آخر الفصل وحكمها أنه يجوز الاقتداء فيها مع اتحاد جهة الامام والمأموم ومع اختلاف الجهتين فان الكل قبله ثم إن انحلت الجهة وولى المأموم ظهره وجه الامام عاد القولان لانه اقرب الى الجدار الذي توجه اليه وإن اختلفت الجهة وكن المأموم اقرب الى الجدار الذي توجه اليه من الامام الى ما توجه اليه وفرعنا على الجديد فوجهان (اظهرهما) أنه لا يجوز كما لو انحلت الجهة وكان اقرب (واظهرهما) أنه يجوز لان اختلاف الجهة اعظم من تفاوت المسافة فاذا احتملنا ذلك فلا يبقى معه معنى النظر الى القرب والبعد (وقوله) فان كان المأموم اقرب الى الجدار في جهته من الامام ففيه وجه انه لا يصح ما يشعر بترجيح الوجه الثاني لانه بين أنه لا بأس بتقابل الامام والمأموم وهذا مطلق يتناول ما اذا كان المأموم اقرب الى الجدار وما اذا لم يكن ثم بين أن للاصحاب وجها آخر في الحالة الاولى ولك أن تقرأه علي وجه آخر فتقول وان كان المأموم اقرب وتعلقه بقوله فلا بأس ثم تقول وفيه وجه أنه لا يصح ولو وقف الامام في الكعبة والمأموم خارجا يجوز له التوجه الى اى جهة شاء ولو وقفنا بالعكس جاز ايضا لكن لو توجه الى الجهة التي توجه اليها الامام عاد القولان لانه حيثئذ يكون سابقا علي الامام ثم الفصل يشتمل علي مسألتين سوى ما ذكرنا (احدهما) لو لم يحضر مع الامام الا ذكر فان كان واحدا وقف علي يمين الامام

عنها في الصحيحين قالت «انزلت الآية في الانصار كانوا قبل الاسلام يطوفون بين الصفا والمروة فلما أسلموا شكوا في جواز الطواف بينهما لانه كان شعار الجاهلية فانزل الله تعالى الآية جواباً لهم واحتجوا من السنة بحديث عائشة المذكور في الكتاب وهو حديث حسن كما سبق وعنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم» رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما قال البيهقي قال الدارقطني اسناده صحيح واحتجوا بحديث عبد الرحمن بن يزيد المتقدم في إمام عثمان ولو كان القصر واجباً لما وافقوه على تركه وعن نافع عن ابن عمر قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالنا كان أو صيماً ولو وقف على يساره أو خلفه لم تبطل صلاته» وقف ابن عباس رضي الله عنهما على يسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما داره إلى يمينه (١) فإن جاء مأموم آخر وقف على يساره وأحرم ثم إن أمكن تقدم الإمام وتأخر المأمومين أسمع المكان من الجانبين تقدم أو تأخر أو أيهما أولى فيه وجهان (أحدهما) وبه قال القفال أن تقدمه أولى لانه يصير ما بين يديه فيعرف كيف يتقدم (وأصحهما) ولم يذكر الا كثرون سواء أن تأخرهما أو لم يلا روى عن جابر رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله ﷺ فقامت عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يساره فدفعنا جميعاً حتى أقامنا من خلفه» (٢) وإن لم يمكن الا التقدم أو التأخر لضيق المكان من أحد الجانبين حافظوا على الممكن وهذا في القيام أما إذا لحق الثاني في التشهد أو في السجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وإن حضر معه في الابتداء رجلان أو رجل وصبي قاما خلفه صفاً واحداً وأنه لم يحضر معه الا الاناث يصنعن خلفه سواء الواحدة والاثنتان والثلاث فصاعداً وإن حضر مع الإمام رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه وقامت المرأة خلف الرجل وإن حضرت امرأة مع رجلين أو مع رجل وصبي قام الرجلان أو الرجل والصبي خلف الإمام صفاً وقامت المرأة خلفهما روى عن انس رضي الله عنه قال «صليت أنا وبيتي خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيتنا وأم سليم خلفنا» (٣) وإن كان معه رجل وامرأة وخشي وقف الرجل عن يمينه والخشي خلفهما لاحتقال أنه امرأة والمرأة خلف الخشي لاحتقال أنه رجل وإن حضر رجال وصبيان وقف الرجال خلف الإمام في صف أو صفوف والصبيان خلفهم وعن بعض الأصحاب أنه يوقف بين كل رجلين صيماً ليتعلموا منهم أفعال الصلاة ولو حضر معهم نساء آخر صف النساء عن صف الصبيان وأما النساء الخالص إذا اقم الجماعة فقد ذكرنا أنهن كيف

(١) حديث : أن ابن عباس وقف عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فاداره عن يمينه متفق عليه وتقدم في باب شروط الصلاة *

(٢) حديث : جابر صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقامت عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يساره فدفعنا جميعاً حتى أقامنا خلفه : مسلم وسمي الآخر جبار بن صخر *

(٣) حديث : انس صليت أنا وبيتي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتنا وأم سليم خلفنا متفق على صحته *

بنى ركعتين وأبو بكر بعده وعمر بعده أبي بكر وعثمان صدر من خلافة ثم إن عثمان صلى بعد أربعا قال فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعا وإذا صلاها وحده صلى ركعتين «رواه مسلم قال أصحابنا ولأن العلماء اجتمعوا على أن المسافر إذا اقتدى بغيره لزمه الأتمام ولو كان الواجب ركعتين حتما لما جاز فعلها أربعا خلف مسافرا ولا حاضر كما أصبح (فإن قالوا) أصبح لا يصح فعلها خلف الظهر عندنا (قلنا) فكذا ينبغي لكم أن لا تصحوا الظهر في المسافر خلف من ولائه تخفيف أبيح للسفر فجاز تركه كالقصر والمسح ثلاثا وسائر الرخص: وأجاب أصحابنا عن قصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه ثبت عنه قصره والأتمام كما ذكرنا من فعله ومن إقراره لعائشة فدل على جوازهما لكن القصر كان أكثر فدل على فضيلته ونحن نقول بها (والجواب) عن حديث «فرضت الصلاة ركعتين» أن معناه لمن أراد الاقتصار عليهما يتعين المصير إلى هذا التأويل جمعا بين الأدلة ويؤيده أن عائشة تروته وأمت وتأولت ما تأول عثمان وتأول بها أنها رأياه جائزا هذا هو الصحيح عند العلماء في تأويله وقد قيل فيه غير ذلك مما لا يصح وقد اوضحت فسادا في شرح صحيح مسلم ولأن المخالفين اضمروا فيه اقترت صلاة السفر إذا لم يقتد بغيرهم وضمروا فيه إذا أراد القصر وليس اضمارهم باولي من اضمارنا وما يوجب تأويله أن ظاهره أن الركعتين

يقفن وكل هذا استحباب ومخالفة لا تؤثر في بطلان الصلاة بحال وقال أبو حنيفة إذا وقفت المرأة بجانب رجل وهما في صلاة واحدة بطلت صلاته إذا اجتمعا في الركوع وقبله لا يؤثر بل لو وقفت بجانبه وقدم بخطوة قبل أن يركع لم يضر والمعنى بقوله في صلاة واحدة أن يكونا مقتدين بإمام واحد أو تكون مقتدية به ثم ن كانا مقتدين بإمام واحد بطلت صلاة من وقفت بجانبه دون صلاتها وإن اقتدت به بطلت صلاته وصلاتها وصلاة جميع القوم قالوا وقفت امرأة في خلال الصفوف بطلت صلاة رجل عن يمينها ورجل عن يسارها ورجل بجانبها من خلفها ولو كان خلف صف النساء صف الرجال أو صفوف بطلت صلاتهم إلا إذا كان صفهم أطول من صف النساء فيصح صلاة الخارجين عن محاذة النساء وتصح صلاة الصفوف الآخر خلف ذلك الصف الطويل وساعدنا في صلاة الجنازة أنه لا تبطل صلاة أحد ولا يخفى عليك بهذا التفصيل الذي ذكرناه في آداب الموقف أن قوله في المكتاب ثم إن أم المؤمنين اصطفا خلفه وإن أم بواحد وقف على يمينه يعني به من الذكور والاقصد بخلاف الحكم واعلم أن التفصيل المذكور في أدب وقوف الرجال مفروض فيما إذا لم يكونوا امرأة فاما المرأة فيقفون صفا واحدا ويقف امامهم وسطهم ومبنيه ظاهر (المسألة الثانية) إذا دخل رجل والقوم في الصلاة فيكره أن يقف منفردا خلف الصف بل أن وحد فرجة أوسع في الصف دخل الصف وله أن يخرق الصف الآخر أن لم يجد فرجة فيه ووجدها في صف قبله لأنهم قصروا حيث لم يتموه ولو لم يجد فرجاً أوسع في الصف فما الذي يفعل حتى عن نصه في البويطي أنه يقف منفردا ولا يجنب إلى نفسه أحدا لأنه لو جنب واحد إلى نفسه لفوت

في السفر اصل لا مقصورة وانما صلاة الحضر زائدة وهذا يخالف لنص القرآن واجماع المسلمين في تسميتها مقصورة ومتى خالف خبر الآحاد نص القرآن واجماعا وجب ترك ظاهره (واما الجواب) عن حديث عمر رضي الله عنه «صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر» فهو ان معناه صلاة السفر ركعتان لمن اراد الاقتصار عليهما بخلاف الحضر وقوله تمام غير قصر معناه تمام الاجرة اذا سئلنا صحة الحديث وهو المختار والا فقد اشار النسائي إلى تضعيفه فقال لم يسمعه ابن أبي ليلى من عمر ولكن قد رواه

عليه فضيلة الصف الاول ولا وقع الخلل في الصف وبهذا قال القاضي ابو الطيب ونقله في البيان عن مالك رضي الله عنه وقال اكثر الاصحاب أنه يجر الى نفسه واحدا لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل صلى خلف الصف ايها المصلي هلا دخلت في الصف او جررت رجلا من الصف فيصلي معك أعد صلاتك» (١) قالوا وانما يجره بعد ان يتحرم بالصلاة ويستحب للمجرور ان يساعده وذلك مما يدل على ان العمل القليل لا يبطل الصلاة والمذكور في الكتاب هذا الذي قاله الاكثرون فانه قال يدخل الصف او يجر الى نفسه واحدا وليكن قوله لو يجر معطيا بالميم والواو لما ذكرناه وعلى كل حال فلو وقف منفردا وصلي تحت صلاته خلافا لاحمد رضي الله عنه لظاهر الخبر الذي قلناه ونحن حملناه على الاستحباب «لأن ابا بكر دخل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم راكع فركع قبل ان يصل الى الصف ثم دخل الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد» (٢) ولم يأمره بالاعادة مع أنه اني يعمض الصلاة منفردا خلف الصف ولفظ الكتاب في للسألة يشمل الداخل في انتهاء الصلاة والحاضر في الابتداء واجراؤه على ظاهره جائز صحيح لكن الظاهر أنه اراد الداخل على ما ذكره في الوسيط

(١) حديث : روى انه عليه السلام قال لرجل صلى خلف الصف ايها المصلي هلا دخلت في الصف او جررت رجلا من الصف أعد صلاتك: الطبراني في الاوسط والبيهقي من حديث وابصة وفيه السري بن اسمعيل وهو متروك لكن في تاريخ اصبهان لابي نعيم له طريق اخرى في ترجمة يحيى بن عبدويه البغدادي وفيها قيس بن الربيع وفيه ضعف واصله في الترمذي ولا في داود والدارقطني وابن ماجه وابن حبان وليس فيه مقصود الباب من قوله هلا جررت رجلا من الصف ورواه أحمد من حديث علي بن شيبان نحو لفظ ابن حبان وقال الأثرم عن احمد هو حديث حسن ولا في داود في الراسل من رواية مقاتل بن حيان مرفوعا أن جاء رجل فلم يجد احدا فليخرج اليه رجلا من الصف فليقم معه لما اعظم اجر الختليج : وفي الباب عن ابن عباس اخبره الطبراني في الاوسط باسناد واه ولغظه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الآتي وقد تمت الصفوف بان يجذب اليه رجلا يقيمه الى جنبه *

(٢) حديث : اي بكرة زادك الله حرصا ولا تعد : تقدم ومن شواهد ما رواه الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة نحوه واسناده ضعيف *

اليهقي عن ابن أبي ليلى عن كعب عن عجر عن عمر باسناد صحيح لكن ليس في هذه الرواية قوله على لسان ينكم وهو ثابت في باقي الروايات (واما الجواب) عن قياسهم على الجمعة والصبح فالفرق أن الجمعة والصبح شرعا ركعتين من أصلها لا يقبلان تغيير بحال بخلاف صلاة السفر فلها تقبل الزيادة بدليل أنه لو اقتدى بمقيم لم يضره وليس كذلك الجمعة والصبح والله أعلم **قال المصنف رحمه الله** **﴿ولا يجوز القصر الا في سفر ليس بعصية فاما اذا سافر لعصية كالسفر لتمطع الطريق او قتال**

قال **﴿الشرط الثاني الاجتماع في الموقف بين الامام والمأموم اما يمكن جامع كل مسجد فلا يضر فيه التباعد واختلاف البناء او بالتقارب كقدر غلوة سهم يسمع فيها صوت الامام في الساحات المنبسطة ملكا كان او وقفا او مواتا مبنيا او غير مبنى واما باتصال محسوس عند اختلاف البناء كما اذا وقف في بيت آخر على يمين الامام فلا بد من اتصال الصف بتواصل المناكب ولو وقف في علو والامام في سفلى فالاتصال بموازاة رأس احدهما ركبة الآخر وان وقف في بيت آخر خلف الامام فالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة اذرع وذلك كاف على أصح الوجهين فان زاد على ثلاثة اذرع لم تصح القدوة على أظهر الوجهين **﴿****

(فرع) لو كان الامام في المسجد والمأموم منى وات فان لم يكن حائل صح على غلوة سهم ولو كان بينهما حائل او جدار لم يصح وان كان مشبك او باب مردود غير مغلق فوجهان ولو كان بينهما شارع مطروق او نهر لا يخوضه الا السابح فوجهان **﴿**

ما يجب معرفته في الفصل ان العلم بالافعال الظاهرة من صلاة الامام بما لا بد منه اتفق عليه الاهلب وحكوه من نص الشافعي رضي الله عنه ووجهه بانه لو لم يعلمها السكانت صلاته موقوفة على صلاة من لا يتمكن من متابعتها لم قد يكون بمشاهدة الامام او بمشاهدة بعض الصفوف وقد يكون بسماع صوت الامام او صوت المترجم في حق الاعمي والبصير الذي لا يشاهد لظلمة او غيرها وقد يكون بهداية غيره ان كان اعمي او كان أصم وهو في ظلمة وهذا في الحقيقة شرط من شروط القدوة زائد على ما ذكره في الكتاب وحيث نكح بجواز الاقتداء في الفصل عند بعد المسافة او قربها مع الحائل او دونه فذلك بعد حصول هذا الشرط اذا عرفت ذلك فنقول الامام والمأموم اما ان يكونا جميعا في المسجد أولا يكون واحدا منهما في المسجد او يكون احدهما في المسجد والاخر خارجه فهذه ثلاثة اقسام ومتن سكتاب يشتمل عليها جميعا: اما الاول فمتي كان الامام والمأموم في مسجد واحد صح الاقتداء الربت المسافة بينهما او بعدت لكبر المسجد اتحد البناء الذي وقف فيه أو اختلف كصفة المسجد قوصحه وانما كان كذلك لان المسجد كله مبنى للصلاة واقامة الجماعة فيها فالجتماع فيه مجتمعون لاقامة الجماعة مؤدون لشعارها فلا يضرهم بعد المسافة واختلاف الابنية فلو كان احدهما على المنارة المبنية في المسجد والاخر في سرداب فيه صحت الصلاة وكذا لو كان الامام

المسلمين فلا يجوز القصر ولا الترخص بشيء من رخص المسافرين لان الرخص لا يجوز أن تعلق بالمعاصي ولان في جواز الرخص في سفر المعصية اعانة على المعصية وهذا لا يجوز *

(الشرح) قال اصحابنا اذا خرج مسافرا عاميا بدفءه بان خرج لقطع الطريق او لقتال المسلمين ظلما او آثما من سيده او ناشزة من زوجها او متغيبا عن غريمه مع قدرته على قضاء دينه ونحو ذلك لم يجز له ان يترخص بالقصر ولا غيره من رخص السفر بخلاف عند اصحابنا الا للزني فجوز له ذلك والا للثيم

في المسجد والمأموم على السطح يجوز اذا تأخر موقف المأموم عن موقف الامام او حازه فان تقدم فيه القولان السابقان في تقدم المأموم على الامام وقد روي أن ابا هريرة رضي الله عنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الامام في المسجد (١) ثم لا يخفى أن المسألة مفروضة فيما اذا كان السطح من المسجد اما لو كان السقف مملوكا فليست المسألة من هذا القسم وانما هي بمثابة ملك متصل بالمسجد وقف احدهما فيه والبناء آن من المسجد الواحد لا بد وان يكون باب احدهما نافذا الى الثاني والا فلا يعد ان مسجدا واحدا اذا كن كذلك فلا فرق بين ان يكون الباب بينهما مفتوحا او مردودا مغلقا او غير مغلق وحكي في النهاية وجها آخر انه لو كن الباب بينهما مغلقا لم يجز الاقتداء لان الامام والمأموم حينئذ لا يعدان مجتمعين وقل القاضي ابن كعب عن ابي الحسين بن القبطان مثل ذلك فيما اذا كن أحدهما على السطح وكن باب الرق مغلقا وكل واحد منها زيف ماحكدا (وقوله) في الكتاب اما يمكن جامع الى ان قال واختلاف البناء هذا كلام القسم الاول وأراد بكونه جامعا انه لا بد وان يكون الامام والمأموم مجتمعين في الموقف على ما ترجم هذا الشرط به ومن اسباب الاجتماع ان يكون للموضع مبنيا للصلاة فيكون جامعاهما وان اختلف البناء وبعثت المسافة ولعله لو قال وهو المسجد بدل قوله كالمسجد لكان أحسن لان الكاف تشبيه والتشليل ولا مكن سوى المسجد يكون جامعا ثم لك مباحثة في قوله كالمسجد وهي ان قول اللفظ يشمل المسجد الواحد والمسجدين (فما قولكم فيما) اذا وقف هذا في مسجد وذاك في مسجد آخر متصل به او غير متصل ا يكون الحكم كالحكم فيما لو وقفنا في مسجد واحد اولا يكون كذلك وظاهر اللفظ متروك (والجواب) ان ابا سعيد المتولي رحمه الله ذكر فيما اذا كن بين مسجدين طريق فاصل أن ظاهر المذهب انه ليس حكمهما حكم المسجد الواحد وفي التهذيب انه لو كن بين الامام والمأموم الواقفين في المسجد نهر ان حفر بعد بناء المسجد فالنهر مسجد ايضا فلا يضر وان حفر قبله فهما مسجدان غير متصلين فلا بد من اتصال الصف من احدهما الى الآخر فاذا ذكر ان الطريق والنهر يوجبان تغاير حكم المسجد وتمايزهما واذا كن كذلك فالجدار الحائل بين مسجدين لا ينفذ باب احدهما الى الآخر اولى ان يكون موجبا لتغاير الحكم وفي كلام الشيخ ابي محمد انه لو كن في

(١) حديث: ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم صلى على ظهر المسجد يأتي في آخر الباب *

فقد سبق في بابه ان في العاصي بسفره ثلاثة أوجه (أصحها) يلزمه التيمم واعادة الصلاة (والثاني) يلزمه التيمم ولا اعادة (والثالث) يحرم التيمم ويجب القضاء. ويعاقب على ترك الصلاة ويكون كسار كماع يمكنه من الطهارة لانه قادر على استباحتها بالتيمم بان يتوب ويستبيح التيمم وسائر الرخص هذا كله فيمن خرج عاصيا بسفره قاما من خرج بنية سفر مباح ثم نقله الى معصية ففيه وجهان مشهوران حكاهما الشيخ ابو حامد والبندنجي وجماعات من العراقيين وامام الحرمين وجماعات من الخراسانيين (أحدهما) يترخص بالقصر وغيره لان السفر انعقد مباحا مرخصا فلا يتغير قال امام الحرمين وهذا ظاهر النص (وأصحها) لا يترخص من حين نوى المعصية لان سفر المعصية يناقض الترخيص ومن صححه القاضي ابو علي البندنجي والرافعي قال صاحب البينق وهذه المسألة تشبه من سافر مباحا الى مقصد معلوم ثم نوى في طريقه ان لقيت فلانا رجعت فهل له استدامة الترخيص فيه وجهان أما اذا أنشأ سفر معصية ثم تاب في أثناء طريقه ونوى سفرا مباحا واستمر في طريقه الى مقصده الاول ففيه طريقان (أصحها) وبه قطع الاكثرون أن ابتداء سفره من ذلك الموضع فان كان منه الى مقصده مرحلتان ترخص بالقصر وغيره والا فلا (والثاني) حكاه امام الحرمين عن شيخه ان طرء ان سفر الطاعة كطرء ان نية سفر المعصية فيكون فيه الوجهان هذا كله في العاصي بسفره اما العاصي في سفره وهو من خرج في سفر مباح وقصد صحيح ثم ارتكب معاصي في طريقه كشرب الخمر وغيره فله الترخيص بالقصر وغيره بلا خلاف لانه ليس ممنوعا من السفر وانما يمنع من المعصية بخلاف العاصي بسفره *
(فرع) ليس للعاصي بسفره اكل الميتة عند الضرورة هذا هو المذهب وبه قطع جماهير الاصحاب لانه تخفيف فلا يستباح العاصي بسفره وهو قادر على استباحته بالتوبة وحكى امام الحرمين وغيره وجهان انه يجوز لانه احياء نفس مشرقة على الهلاك وأما للقيم العاصي اذا اضطر الى الميتة فيباح له هذا هو المذهب وبه قطع جمهور الاصحاب وحكى البغوي وغيره وجهان انها لا تباح له حتى يتوب *

جوار المسجد مسجد آخر يفرد بامام ومؤذن وجماعة فيكون حكم كل واحد منهما بالاضافة الى الثاني كالمالك المتصل بالمسجد وهذا كالمضابط الفارق بين المسجد الواحد والمسجدين وظاهره يقتضي تغاير الحكم اذا انفرد بالامور المذكورة وان كان باب احدهما لا يفتا الى الثاني والله اعلم *
واما رتبة المسجد فقد عدلها الاكثرون منه ولم يذكروا فرقا بين ان يكون بينهما وبين المسجد طريق او يكون ونزلها القاضي ابن كعب اذا كانت منفصلة منزلة مسجد آخر وقوله واختلاف البناء يجوز أن يعلم بالواو لانه يشمل ما اذا كان بينهما باب مغلق وقد حكينا فيه خلافا (القسم الثاني) ان لا يكون واحدا منها في المسجد فلها حالتان (أحدهما) ان يكونا في نفس واحد ويشتمل عليها قوله او بالتقارب الى قوله غير مبني وحكمها انه يجوز الاقتداء بشرط التقارب وهو أن لا يزيد بين الامام والناوم الذي يليه على ثلثة ذراع ومم اخذ هذا التقدير: اختلفوا فيه فنعى ابن خيران وابن الوكيل وبه قول الاكثرون أنه اخذ

(فرع) قال اصحابنا مما يلحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه ويعذب دابته بالركض لغير غرض قال الصيدلاني وغيره وهو حرام ولو انتقل من بلد الى بلد بلا غرض صحيح لم يترخص قال الشيخ ابو محمد السفر لمجرد رؤية البلاد ليس بفرض صحيح فلا يترخص *

(فرع) في مذاهب العلماء: مذهبناجواز القصر في كل سفر ليس بمعصية سواء الواجب والطاعة والمباح كسفر التجارة ونحوها ولا يجوز في سفر معصية وبهذا قال مالك واحمد وجاهل العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال ابن مسعود لا يجوز القصر الا في سفر حج أو غزو وفي رواية عنه لا يجوز الا في سفر واجب وعن عطاء رواية انه لا يجوز الا في سفر طاعة ولا يشترط كونه واجبا ورواية كذهبتنا وقال الاوزاعي وأبو حنيفة والثوري والليثي يجوز القصر في سفر المعصية وغيره دليلنا على الاولين اطلاق النصوص وعلى الآخرين قوله تعالى (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لأثم) وايضا ما ذكره المصنف وجميع رخص السفر لما حكم القصر في هذا فلا يستباح العاصي بسفره شيئا منها حتى يتوب ومنها اكل الميتة وجوزة له ابو حنيفة : دليلنا الآية *

قال المصنف رحمه الله *

ولا يجوز القصر إلا ان يفارق موضع الإقامة لقوله تعالى (واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) فعلق القصر على الضرب في الارض فان كان من اهل بلد لم يقصر حتى يفارق بانيان البلد فان اتصل حيطان البساتين بحيطان البلد ففارق بانيان البلد جاز له القصر لان البساتين ليست من البلد وان كان من قرية ويجنبها قرية يفارق قريته جاز له القصر وقال ابو العباس ان كانت القرية متقاربتين فهما كالقرية الواحدة فلا يقصر حتى يفارقهما والمذهب الاول لان احدي القريتين منفردة عن الاخرى وان كن من اهل الخيام فان كانت خياما مجتمعة لم يقصر حتى يفارق جميعها وان كانت متفرقة قصر اذا فارق ما يقرب من خيمته قال في البويطي فان خرجوا من البلد واقاموا في موضع حتى يجتمعوا ويخرجوا لم يجز لهم القصر لانهم لم يقطعوا بالسفر وان قالوا نتظر يومين وثلاثة فلن لم يجتمعوا سرنا جاز لهم ان يقصروا لانهم قطعوا بالسفر *

عرف الناس وعادتهم لان المكان اذا اتسع ولا حائل بعده المتباعدان ضربا من البعد مجتمعين وعن ابن سريج وأبي اسحق انه اخذ من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرقاع فانه تحي بطائفة الى حيث لا تصيبهم سهام العدو وصلى بهم ركعة وانصرفت الطائفة الى وجه العدو وهم في الصلاة على حكم الاقتداء وسهام العرب لا تبلغ اكثر من القدر المذكور ، واعلم أن هذه الكيفية في صلاة ذات الرقاع رواها ابن عمر رضي الله عنهما (١) والذي ذكرها المصنف في صلاة الخوف غير هذه ومنذكرها إن شاء الله تعالى: ثم القدر المذكور من أي شيء اخذ معتبرا بالتقريب

(١) حديث : ابن عمر في صلاة الخوف بذات الرقاع متفق عليه وسياتي في بابہ *

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله ان سافر من بلد له سور مختص به اشترط مجاوزة السور سواء كان داخله بساتين ومزارع ام لم يكن لانه لا يعد مسافرا قبل مجاوزته فاذا فارق السور ترخص بالقصر وغيره بمجرد مفارقه حتى قال القاضي ابو الطيب في تعليقه اذا صار خارج البلد ترخص وان كان ظهره الى الدور يعني ملصقا به ولا فرق بين ان يكون خارج السور دور ومقابر متصلة به ام لا هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وفيه حكمة الرافعي وغيره انه ان كان خارج اسور دور او مقابر ملاصقة اشترط مجاوزتها والصحيح الاول وعجب من الرافعي في المحرر ترجيحه الثاني مع ترجيحه الاول في الشرح والله اعلم فان لم يكن للبلد سور او كان له سور في بعضه ولم يكن في صوب مقصده فابتداء سفره بمفارقة العمران حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب المتخلل للعمران معدود من البلد وكذا النهر الحائل بين جانبي بلد يشترط مجاوزة الجانب الاخر فان كان في اطراف البلد مساكن خربت وخلت من السكن ولا عمارة وراها فان اتخذوا موضعها مزارع او حجروها بالتحويط على السور وذهبت اصول الحيطان لم يشترط مجاوزته بلا خلاف وان لم يتخذوه مزارع ولا حوطوا العامر وبقيت اصوله فوجهان (احدهما) لا يشترط مجاوزته مطلقا لانه ليس مسكونا فاشبه الصحراء (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع العراقيون او جمهورهم والشيخ ابو محمد الجويني وغيره من الحراسانيين انه يشترط لانه يعد من البلاد اما البساتين والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وان كانت محوطة هذا هو الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور في الطريقتين وحكي المتولي ورافعي وجها انه يشترط وليس بشيء قال الرافعي فان كان في البساتين دور او قصور يسكنها ملاكها بعض فصول السنة اشترط مجاوزتها هكذا قاله وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر انه لا يشترط لانها ليست من البلد فلا يصير منه باقاة بعض الناس فيها بعض الفصول قال أصحابه لو كان لبلد جانين بينهما نهر كبغداد فغير المنشىء للسفر من أحدهما الى الآخر لم يجز القصر حتى يفارق البنيان في الجانب الثاني لانها بلد واحد قال القاضي

على اصح الوجهين لا بالتحديد ولو وقف شخصان او صفان خلف الامام قالما افاة المذكورة تعتبر بين الصف الاخير وبين الصف الاول ويجوز أن تكثر الصفوف ويبلغ ما بين الامام والصف الاخير فرسخا وحكي وجه أنها تعتبر بين الامام والصف الاخير اذا لم تكن الصفوف القرية من الامام متصلة على العادة ولا بأس بان يكون بين الامام والمأموم او بين الصفين نهر يمكن العبور من احد طرفيه الى الآخر من غير سباحة اما بالوثوب فوقه أو المشي فيه او على جسر ممدود على مته وان كان يحتاج فيه الى السباحة أو كان بينهما شارع مطروق فوجهان (أصحها) أن ذلك لا يضر ايضا كالأو كانا في سفينتين على ماسياتي ولا فرق في الحكم الذي ذكرناه بين أن يكون الفضاء مواتا كله أو وقفا كله أو ملكا كله أو بعضه مواتا وبعضه وقفا أو ملكا قال في النهاية وذكر شيخنا وغيره وجها

ابو الطيب ولهذا قال اصحابنا لو كان بين الجانبين ميدان لم يقصر حوزي بمجاوز جميع بانيان الجانب الآخر وكذا نقل الشيخ ابو حامد ايضا عن الاصحاب ولا خلاف فيه: هذا حكم البلدة الكبيرة واما القرية الصغيرة فقال الرافعي لما حكم البلدة في كل ما ذكرناه فلا يشترط فيها مجاوزة المزارع المحوطة ولا البساتين هذا هو الصواب الذي قاله العراقيون وغيرهم وشذذ الغزالي عن الاصحاب فقال ان كانت البساتين او المزارع محوطة اشترط مجاوزتها وقل امام الحرمين لا يشترط مجاوزة المزارع المحوطة ولا البساتين غير المحوطة ويشترط مجاوزة البساتين المحوطة هذا كلام الرافعي والمذهب ان القرية كالبلدة فلا يشترط مجاوزة البساتين والمزارع المحوطة ويجيء فيها وجه للتولي: اما اذا كانت قريتان ليس بينهما انفصال فهما كمحيطين من قرية فيشترط مجاوزتهما بالاتفاق وقد نبه عليه المصنف بقوله لان احدي القريتين منفردة عن الاخرى قل امام الحرمين وفيه احتمال وان انفصلت احدهما عن الاخرى فجاوز قريته جاز القصر سواء قربت الاخرى منها ام بعدت وقال ابن سريج اذا تقاربتا اشترط مفارقتهما والصحيح عند الاصحاب هو الاول وقال صاحب الحاوي حتى لو كن بينهما ذراع لم يشترط مجاوزة الاخرى بل يقصر بمفارقة قريته قل الرافعي ولو جمع سور قري متفاصلة لم يشترط مجاوزة السور وكذا لو قدر ذلك في بلدين متقاربتين ولهذا قلنا أولا ان ار تحل من بلدة لها سور مختص بها واما المقيم في الصحراء فيشترط مفارقتها للبقعة التي يكون فيها رحله وينسب اليه فان سكن واديا وسار في عرضه فلا يلزم مجاوزة عرضه نص عليه الشافعي قال الاصحاب هذا محمول على الاتساع المعتاد في الادوية فان افطت سمته لم يشترط الا بمجاوزة القدر الذي يعد موضع نزوله او موضع احلة التي هو منها كما لو سافر في طول الوادي فانه يكفي ذلك القدر بلا خلاف وقال القاضي ابو الطيب كلام الشافعي على ظاهره ويشترط مجاوزة عرضه مطلقا وجانبا الوادي كسور البلد والمذهب الاول وبه قطع الجمهور ولو كان نازلا في روبة اشترط ان يهبط منها وان كان في رهوة اشترط ان يصعد وهذا اذا كانتا معتدلتين كما ذكرنا في الوادي ولا فرق في اعتبار مجاوزة عرض الوادي والهبط والصعود بين المنفرد في خيمة ومن هو في جماعة اهل خيام على التفصيل المذكور قال اصحابنا ولو كان من اهل خيام قائما يترخص اذا فارق الخيام كلها مجتمعة كانت او متفرقة اذا كانت حلة

آخر أن في الساحة المملوكة يشترط اتصال الصفوف كما سيأتي بخلاف الموات لانه يشبه المسجد من حيث إنه مشترك بين الناس وليس الملك كذلك واذا قلنا بظاهر المذهب فلا فرق بين أن تكون الساحة ملكا لتخص واحد وبين أن تكون لتخصين ونقل الصيدلاني وغيره وجها آخر أنه لو وقف احدهما في ملك زيد والآخر في ملك عمرو يشترط اتصال الصف من احد الملكين بالتالي وقوله في الكتاب او بالتقارب كقدر غلوة سهم يسمع فيها صوت الامام في الساحات المنبسطة فيه قديم وتأخير: المعنى او بالتقارب في الساحات المنبسطة كقدر غلوة سهم ويجوز أنه يعلم قوله بالتقارب

واحدة وهي بمنزلة ابنة البلد ولا يشترط مفارقتها لجهة أخرى بل الحلتان كبلدتين متقاربتين وضبط
النصي لا ينفرد الذي لا يؤثر بان يكونوا بحيث يجتمعون للسفر في ناد واحد ويستعير بعضهم من
بعض فان كانوا هكذا فهي حلة واحدة قال اصحابنا ويشترط مع مجاوزة الخيام مجاوزة مراقبتها
كمطرح الرماد وملعب الصبيان والنادي ومراح الابل لانها من موضع اقامتهم ولنا وجه شاذ ضعيف
انه لا يشترط مفارقة الخيام بل يكفي مفارقة خيمته حكا الراعي وغيره *

(فرع) في مذاهب العلماء : ذكرنا أن مذهبنا أنه اذا فارق بنيان البلد قصر ولا يقصر قبل
مفارقتها وان فارق منزله وبهذا قال مالك وأبو حنيفة واحمد وجاهير العلماء وحكي ابن المنذر عن
الماثري بن أبي ربيعة أنه أراد سفرأ فصلي بهم ركعتين في منزله وفيهم الاسود بن يزيد وغير
واحد من أصحاب ابن مسعود قال وروينا معناه عن عطاء وسليمان بن موسى قال وقال مجاهد لا يقصر
المسافر نهراً حتى يدخل الليل قال ابن المنذر لا نعلم أحداً وافقه وحكي افاضي أبو الطيب وغيره
عن مجاهد أنه قال ان خرج بالنهار لم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج بالليل لم يقصر حتى يدخل
النهار وعن عطاء أنه قال اذا جاوز حيطان داره فله ان يقصر فهذان المذهبان فاسدان فذهب مجاهد
مناذد للاحاديث الصحيحة في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بندي الخليفة حين خرج من المدينة
ومذهب عطاء ومواقفيه مناذد لاسم السفر *

(فرع) اذا فارق بنيان البلد ثم رجع لحاجة فله احوال (أحدها) أن لا يكون ذلك البلد وطنه ولا أقام
فيه فلا يصير مقبلاً بالرجوع ولا بدخوله بل له ان يترخص بالقصر وغيره في رجوعه وفي نفس البلد
(الثاني) أن يكون وطنه فليس له الترخص في رجوعه وانما يترخص بعد مفارقتها ثانياً هكذا نص
عليه الشافعي وقطع به الجمهور وحكي البندنجي والرافعي وجهاً أنه يترخص في رجوعه لا في البلد
وهو شاذ ضعيف (الثالث) أن لا يكون وطنه لكنه اقام فيه مدة فهل له الترخص في رجوعه فيه وجهاً
حكاها امام الحرمين وآخرون (أصحها) يترخص لانه مسافر غير ناوي الاقامة صححه امام الحرمين
والغزالي وقطع به البندنجي والقاضي أبو الطيب ونقله عن الاصحاب والتولي (والثاني) لا يترخص
وقطع به البغوي لانه عائد الي ما كان عليه وحيث قلنا لا يترخص اذا عاد فنوى العود ولم يعد

بالميم لان الغرض من اعتبار القرب في الساحات وأنه لا يكتفي بوقوف المأموم على حر كات الامام
وانتقالاته وقد قال امام الحرمين بلغت عن مالك رضي الله عنه أنه ذهب في الباب الي مذهب
عطاء واشتهر عن عطاء رحمه الله أنه يكتفي بالعلم بحركات الامام في جميع الاماكن ونقل عن مالك
أنه يستثنى الجمعة فلا يكتفي فيها بذلك وقوله كقدر غلوة سهم ليس لتمثيل المحض وانما المراد تقدير
القرب كما سبق وقوله يسمع فيها صوت الامام ليس لاشتراط ذلك في الغلوة وانما هو اشارة الى
أن القدر المذكور يبلغ فيه صوت الامام اذا جهر لتبليغ المأموم الجهر المعتاد في مثله واذا كان كذلك

لم يترخص بل صار بالنية مقيا وسواء زمن الرجوع وزمن الحصول في البلد في الحالتين فحيث ترخص يترخص فيها وحيث لا يجوز لا يجوز فيها هذا كله اذا لم يكن من موضع الرجوع الى الوطن مسافة القصر فان كانت فهو مسافر فيترخص بلا خلاف *

(فرع) لو خرجوا من البلد وأقاموا في موضع بنية انتظار رقتهم علي أنهم ان خرجوا ساروا كلهم والارجعوا وتركوا السفر لم يجز لهم القصر لانهم لم يجزوا بالسفر وهذه صورة المسألة التي قلها المصنف عن نصه في البويطي فاما اذا قال تنتظره يومين وثلاثة فان لم يخرجوا ساروا فلهم القصر لانهم جزموا بالسفر *

(فرع) في انتهاء السفر الذي تنقطع به الرخص قال أصحابنا يحصل ذلك بثلاثة أمور (الاول) العود الى الوطن قال أصحابنا وضابطه أن يعود الى الموضع الذي شرطامفارقه في انشاء السفر منه فيمجرد وصوله تنقطع الرخص قال أصحابنا وفي معنى الوطن الوصول الى الموضع الذي سافر اليه اذا عزم علي الإقامة فيه القدر المانع من الترخص فلو لم ينو الإقامة به ذلك القدر قولان حكاهما بغوى وغيره (أصحهما) لا ينقطع ترخصه بل يترخص فيه لان حكم السفر مستمر حتى يقطعه بإقامة أونية وبهذا قطع البندنجي وآخرون وهو مقتضي كلام الباقيين وصححه بغوى والرافعي (والثاني) ينقطع كالوطن وبه قطع الشيخ أبو حامد ولو حصل في طريقه في قرية أو بلدة له بها أهل وعشيرة وليس هو مستوطنها الآن فل ينتهي سفره بدخولها فيه قولان مشهوران (أصحهما) لا ينتهي بل له الترخص فيها لانه ليس مقيا وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب ولومر في سفره بوطنه بان خرج من مكة الى مسافة القصر في جهة المشرق ونوى أنه يرجع اليها ويخرج منها من غير إقامة فطريقان المذهب وبه قطع الجمهور أنه يصير مقيا بدخولها لانه في وطنه فكيف يكون مسافراً (والثاني) وبه قال الصيدلاني وغيره فيه القولان كبلد أهله وعشيرته فعلى أحدهما

كانا مجتمعين متواصلين فلذلك قدر القرب به (وقوله) ملكا مع بالواو لما تقدم (وقوله) مبني او غير مبني اى محوطا او غير محوط ويجوز أن يريد المسقف وغير المسقف فان الصفة السكيرة والبيوت الواسعة داخلة في هذه (الحالة الثانية) أن لا يكون في فضاء واحد (وقوله) واما باتصال محسوس الى رأس الفرع كلام في هذه الحالة فنقول: اذا وقف الامام في صحن الدار او في صفها والمأموم في بيت او بالعكس فوقف المأموم قد يكون على يمين موقف الامام او يساره وقد يكون خلفه وفيهما طريقان للاصحاب (أحدهما) أن في الصورة الاولى يشترط في جواز الاقتداء أن يكون الصف متصلا من البناء الذي فيه الامام الى البناء الذي فيه المأموم بحيث لا تبقى فرجة تسع واقفا لان اختلاف البناء يوجب كونهما مقترقين فلا يمتن رابطة يحصل بها الاتصال فان بقيت فرجة لاتسم واقفا فوجهان (أصحهما) أنه لا يضر لانه معدود صفنا واحدا فلو كان بينهما عتبة عريضة يمكن أن يقف عليها رجل وجب أن يقف عليها

العود الى الوطن لا يقتضي انتهاء السفر الا اذا عزم على الإقامة (الامر الثاني) نية الإقامة (والثالث) صورة الإقامة وقد ذكرها المصنف بعد هذا وسنشرحها ان شاء الله تعالى *

(فرع) قال البند يخفى وغيره لو خرج انسان من المدينة واليا على مكة وأراد الحج وأحرم به قصر في طريقه ما لم يدخل مكة فاذا دخلها اقطع سفره ولم يجوز له القصر في خروجه الى عرفات ومنى فان عزل عن الولاية لم يكن له القصر حتى يخرج من مكة بنية السفر الى مسافة القصر وان ولى بلاداً كثيرة فخرج اليها ونيت المقام في بعضها جاز له القصر في كل بلد يدخله غير بلد الإقامة الا أن ينوي إقامة أربعة أيام لان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يدخل مكة وغيرها مما في ولايته ويقصر » قال المصنف رحمه الله *

(ولا يجوز القصر حتى يكون جميع الصلاة في السفر فاما اذا أحرم بالصلاة في سفينة في البلد ثم سارت السفينة وحصلت في السفر فلا يجوز له القصر وكذا ان أحرم بها في سفينة في السفر ثم اتصلت السفينة بموضع الإقامة أو نوى الإقامة لزمه الاتمام لانه اجتمع في صلاته ما يقتضي القصر والاتمام فغلب الاتمام ولا يجوز القصر حتى ينوي القصر في الاحرام لان الاصل الاتمام فاذا لم ينو القصر انعقد احرامه على الاتمام فلم يجوز القصر كالقيم) *

(الشرح) هذه المسائل كما ذكرها باتفاق الاصحاب قال اصحابنا واذا صار مقبلاً ثم صلاته أربعاً ولا يلزمه نية الاتمام وان كان لم ينو الاركتين لان الإقامة قطعت حكم الرخصة بتعين الاتمام لانه الاصل قال امام الحرمين والائمة مندرج في نية القصر فكأنه قال نويت القصر ما لم يعرض ما يوجب الاتمام قال اصحابنا ولو شك هل نوى القصر أم لا ثم تذكر على قرب أنه نوى القصر لزمه الاتمام بالاتفاق لانه مضى جزء من صلاته على حكم الاتمام وكذا لو دخل في اثناء صلاته في سفينة بلده أو شك هل هو بلده أم لا لزمه الاتمام وان بان أنه ليس بلده لما ذكرناه: واعلم انه يستشكل ذكر مسألة الاحرام بالصلاة في البلد في سفينة لانه ان نوى الصلاة

واحد واثنتان من جانبها وإن كانت بحيث لا يمكن الوقوف عليها فعلى الوجهين في الفرجة اليسيرة واما في الصورة الثانية ففي جواز الاقتداء وجهان (احدهما) اللهم لما ذكرنا أن اختلاف البناء يوجب اقتراقهما وانما يجوزنا في اليمين واليسار لان الاتصال المحسوس بتواصل المناكب فيه ممكن (واظهرهما) الجواز اذا اتصلت الصفوف وتلاحقت لان هذا هو القدر الممكن فيه وكما تمس الحاجة الى الاقتداء في بناء آخر على اليمين واليسار تمس اليه في بناء آخر خلفه فيكتفى فيه بالممكن ومعنى اتصال الصفوف أن يقف رجل اوصف في آخر البناء الذي فيه الامام ورجل اوصف في اول البناء الذي فيه المأموم بحيث لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة اذرع وهذا القدر هو المشروع بين الصفيين واذا وجد هذا الشرط فلو كان في بناء المأموم بيت على اليمين أو اليسار اعتبر الاتصال بتواصل المناكب فهذه طريقة وبها قال القفال واصحابه وكلام القاضي ابن كج يوافقها وقد حكى اصلها ابو علي صاحب الانصاح

تامة أو أطلق النية انعقدت صلاته تامة ولم يحجز القصر لقوات شرط القصر وهو نية القصر عند الاحرام وان نوى القصر لم تنعقد صلاته لان من نوى الظهر ركعتين وهو في البلد فصلاته باطلة فلا فائدة حينئذ في ذكر هذه المسألة وقد ذكرها الشافعي والاصحاب كما ذكرها المصنف ويكفي في اشكلها ان امام الحرمين مع جلالة استنكاها فقال ليس في ذكر هذه المسألة كثير فائدة ثم بسط القول على نحو ما ذكرته وذكر احتمالين في صحة صلاة المقيم بنية القصر ثم قال بعد كلام طويل ليس عندي في ذلك قول قال والذي أراه أن المقيم لو نوى الظهر ركعتين جزما ولم ينو الترخص لم تنعقد صلاته وان نوى الترخص بالقصر فيه احتمال هذا كلامه وجزم غيره من الاصحاب ببطلان صلاة المقيم الذي نوى الظهر ركعتين وهو الصواب (والجواب) عن الاشكال المذكور أن يقال صورة المسألة أن ينوي الظهر مطلقا في سفينة في البلد ثم يسير ويفارق البلد في اثنتاهما فيجب الاتمام لعلتين (احدهما) فقد نية القصر عند الاحرام (والثانية) اجتماع الحضر والسفر فيها فينبو أن اجتماع الحضر والسفر في العبادة يوجب تغليب حكم الحضر ويستدل به حينئذ في مسألة الخف وهي اذا مسح في الحضر ثم سافر فعندنا يتم مسح مقيم وقال أبو حنيفة يمسح مسح مسافر فيقول اجتمع الحضر والسفر واجتماعهما يوجب تغليب الحضر وقد وافق أبو حنيفة على مسألة الصلاة بل قل الشيخ أبو حامد وغيره اجماع للسلمين على هذا وهذا القياس هو الذي اعتمده

عن بعض الاصحاب لكنه اختار (الثانية) التي نذكرها (والثالثة) أنه لا يشترط اتصال الصف الواحد ولا اتصال الصفوف في الصورة الثانية بل المعتبر اقرب والبعد على الضبط المذكور في الصحراء وهذا اذا كان بين البنائين باب نافذ فوقه بجذاته صف اودرجل اولم يكن جدارا صلاكا الصفة مع الصحن ولو كان بينهما حائل يمنع الاستطراق دون المتابعة كالمشبكة فقد ذكروا فيه وجهين وإن كان يمنع الاستطراق والمشاهدة جميعا لم يحجز الاقتداء باتفاق الطريقين نعم اذا صح اقتداء الواقف في البناء الاخراما بشرط الاتصال اودونه فتصح صلاة الصفوف خلفه وإن كان بينهم وبين البناء الذي فيه الامام جدار تبعاله وهم معه كالمؤمنين مع الامام حتي لا يجوز صلاة من بين يديه وإن كان متأخرا عن سمت وقف الامام اذا لم يجوز التقدم على الامام وهو الصحيح وعن القاضي الحسين تفريعا على هذا الاصل أنه لا يجوز أن يتقدم تكبيرهم على تكبيره وهذا الطريقة الثانية حكاه الشيخ أبو محمد عن أصحاب أبي اسحق المروزي وهي التي وافقها كلام معظم اصحابنا العراقيين ولو وقف الامام في الدار والمأوم في مكان عال من سطح او طرف صفة مرتفعة او بالعكس منه فبماذا يحصل الاتصال ذكر الشيخ أبو محمد أنه إن كان رأس الواقف في السفلى يحاذي ركبة الواقف في الملوجاز الاقتداء وان زاد عليه امتنع وقال الاكثرون إن حاذي رأس من في السفلى قدم من على العلو حصل الغرض وجاز الاقتداء قال امام الحرمين وهذا هو المقطوع به واست ارى لذكر الركبة وجها

اصحابنا في مسألة الخف والله اعلم *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز القصر حتى ينويه عند الاحرام قال العبدري وبه قال أكثر الفقهاء وقال المزني لو نواه في أثناء الصلاة ولو قبل السلام جاز القصر وقال أبو حنيفة لا تجب نية القصر لان الاصل عنده القصر وحكي الشيخ أبو حامد وصاحب البيان عن المغربي أنه لو نوى الاتمام ثم نوى في أثناءها أن يقصر كان له أن يقصر ودليلنا على أبي حنيفة أن الاصل الاتمام لما سبق وعلي الآخرون أن الاصل الاتمام عندنا وعندهما ثم وجد جزء منها بغير نية القصر وجب اتمامها تغليبا للاصل *

(فرع) قال أصحابنا يشترط لصحة القصر العلم بجوازه فلو جهل جوازه قصر لم تصح صلاته بخلاف نص عليه الشافعي في الام واتفق الاصحاب عليه وذكر امام الحرمين فيه احتمالا وليس بشيء لانه متلاعب وكان امام الحرمين لم ير نصه في الام واتفاق العراقيين وغيرهم على التصريح بالمسألة ثم ان كان نوى الظهر مطلقا وسلم من ركعتين عمدا لزمه استئنافا أربعا لالتزامه الاتمام فان صلاته انقضت تامة وان كان نوى الظهر ركعتين وهو جاهل القصر فهو متلاعب واذا أعادها فله القصر اذا علم جوازه لعدم شروعه فيها وانما يجب الاتمام في الاعادة على من لا يسهل صلاته تامة ثم فسدت وهنا لم تعتد صلاته بخلاف الصورة التي قبلها *

أما اعتبار محاذاة شيء من بدن هذا شيئا من بدن ذلك فمقول وإذا كان الانخفاض والارتفاع قدر ما لا يمنع القدوة فلو كان بعض الذين يحصل بهم الاتصال عند اختلاف البنائين على سرير او متاع وبعضهم على الارض لم يضر ولو كانوا في البحر والمأموم في سفينة والامام في اخرى وهما ملصوقتان فظاهر المذهب أنه يصح الاقتداء اذا لم يزد ما بين الامام والمأموم على ثلثائة ذراع كما في الصحراء والسفینتان كدكتين في الصحراء وقف الامام على احدهما والمأموم على الاخرى وقال الاصطخري يشترط أن تكون سفينة المأموم مشدودة بسفينة الامام ليؤمن من قذفها عليه وإن كانت السفينتان مسقفتين فهما كالدارين والسفينة التي فيها بيوت كالدار التي فيها بيوت وحكم المدارس والخانات والرباطات حكم الدور والسرديات في الصحراء كالسفن المكشوفة والحيام كالبيوت اذا عرفت ذلك فاعلم أن قوله فيما اذا وقف في يمين الامام فلا بد من تواصل المناكب (جواب) على الطريقة الاولى وينبغي أن يعلم بالواو لمكان الثانية وباليم لما سبق حكايته عن مالك وبالحاء لانه عن أبي حنيفة فيما حكى الشيخ ابو محمد وغيره لا يشترط اتصال الصفوف (وقوله) فيما اذا وقف احدهما في علو والاخر في سفلى الاتصال بموازاة رأس المنفل ركبة العالي (جواب) على ما سبق نقله عن الشيخ ابى محمد وقد عزاه الشيخ الى نص الشافعي رضي الله عنه ويجب اعلامه بالواو لما تقدم وزيد في بعض النسخ لو قدر لكل واحد منهما قامة معتدلة وهذا اشارة الى أنه لو كان

(فرع) قال أصحابنا نية القصر شرط عند الاحرام ولا يجب استدامة ذكرها لكن يشترط الانفكاك عن مخالفة الجزم بها فلو نوى القصر في الاحرام ثم تردد في القصر والاتمام أو شك فيه ثم جزم به أو تذكره لزمه الاتمام ولو اقتدى بمسافر علم أو ظن انه نوى القصر فصلي ركعتين ثم قام الى ثالثة فان علم أنه نوى الاتمام لزم للمأموم الاتمام وان علم أنه ساء بان كان حنفيا لا يرى الاتمام لم يلزم للمأموم الاتمام بل يغير ان شاء نوى مفارقتها وسجد للسهو وسلم وان شاء انتظر حتى يعود ويسلم معه وانما قالوا يسجد للسهو لان قيام الامام ساهيا توجه السجود عليها فلو أراد المأموم الاتمام أتم لكن لا يجوز أن يقتدى بالامام في سهوه لانه غير محسوب له ولا يجوز الاقتداء بمن علمنا أن ما عوفيه غير محسوب له كالمسبق اذا أدرك من آخر الصلاة ركعة ثم قام الامام بعدها الى ركعة زائدة لم يكن للمسبق أن يتابعه في تدارك ما عليه ولو شك هل قام امامه ساهيا أو متنا لزمه الاتمام لتردده ولو نوى المنفرد القصر فصلي ركعتين ثم قام الى ثالثة فان كان حدث ما يقتضي الاتمام كنية الاتمام او الاقامة أو حصوله بدار لاقامة في سفينة فقام لذلك فقد فعل واجبه وان لم يحدث شيء من ذلك وقام عمدا بطلت صلاته بلا خلاف لانه زاد في صلاته عمدا كما لو قام المقيم الى خامسة وكما لو قام المتفل الى ركعة زائدة قبل تغيير النية وان قام سهوا ثم ذكر لزمه أن يعود ويسجد للسهو ويسلم فلو أراد الاتمام بعد التذكر لزمه أن يعود الى التعمود ثم ينهض متوافيه وجهه ضعيف أن له أن يمضي في قيامه وللذهب الاول لان النهوض الى الركعة الثالثة واجب ونهوضه كان لاغيا للسهو ولو صلى ثالثة ورابعة سهوا وجلس للشهادة فتذكر سجد للسهو وسلم ووقعت صلاته مقصورة وتكون الركعتان الزائدتان لاغيتين ولا تبطل بها الصلاة للسهو فلو نوى الاتمام قبل السلام والحالة هذه لزمه أن يأتي بركعتين أخرتين ويسجد للسهو لان الاتمام يقتضي

قصيرا او قاعدا لكن لو قام فيه رجل معتدل اقامة تحصل المحاذاة كفي ذلك واعتبار اقامة المعتدلة لكل واحد منهما انما ينتظم على الوجه الناظر الى الركعة قاما اذا نظرنا الى القدم فلا يعتبر ذلك في حق العالي (وقوله) فلا اتصال بهذا ليس على معنى أن كل الاتصال المطلوب يحصل بهذا القدر وانما المراد أن هذا لا بد منه حتى لو وقف المأموم على صفة مرتفعة والامام في الصحن فلا بد على الطريقة المذكورة في الكتاب من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف آخر في الصحن متصلا به (وقوله) فلا اتصال بتلاحق الصفوف يعني أن التمدد الممكن فيما اذا كان البيت خلف الامام هذا النوع من الاتصال وهل هو كاف ام لا ويمتنع الاقتداء رأسا فيه الوجهان والاذرع الثلاث معتبرة بالتقريب فلو زاد شيء لا يقين في الحس مالم يدرع فلا بأس به (وقوله) وإن زاد على ثلاثة اذرع لم تصح القنوة على أحد الوجهين (الوجه الثاني) هو الطريقة الثانية التي شرحناها وقد تعرض لها في هذه الصورة ولم تعرض لها فيما اذا كان البيت على يمين الامام فاعرف ذلك (القسم الثالث) أن يكون

أربع ركعات محسوبات *

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا نوى القصر ثم نوى الأتمام لزمه الأتمام ويبنى على صلاته قال الشيخ أبو حامد وقال مالك لا يجوز البناء دليلنا القياس على ما لو أحرم في سفينة في السفر ثم وصلت الوطن فيها ولو نوى الأتمام لزمه والمأمومين الأتمام قال أبو حامد قال مالك للمأمومين القصر *

* قال المصنف رحمه الله *

ولا يجوز القصر لمن أتم بمقيم فإن أتم بمقيم في جزء من صلاته لزمه أن يتم لأنه اجتمع ما يقتضى القصر والتمام فغلب التمام كما لو أحرم بها في السفر ثم أقام وإن أراد أن يقصر الظهر خلف من يصلي الجمعة لم يجز لأنه مؤتم بمقيم ولأن الجمعة صلاة تامة فهو كالمؤتم بمن يصلي الظهر تامة فإن لم ينو القصر أو نوى الأتمام أو أتم بمقيم ثم أفسد صلاته لزمه الأتمام لأنه فرض لزمه فلا يقط عنه بالافساد كحج التطوع وإن شك هل أحرم بالصلاة في السفر أو في الحضر أو هل نوى القصر أم لا أو هل إمامه مسافر أو مقيم لزمه الأتمام لأن الأصل هو التمام والقصر أجيز بشروط فإذا لم تتحقق الشروط رجع إلى الأصل فإن أتم بمسافر أو بمن الظاهر من حاله أنه مسافر جاز أن ينو القصر خلفه لأن الظاهر أن الإمام مسافر فإن أتم الإمام تبعه في الأتمام لأنه بان أنه أتم بمقيم أو بمن نوى الأتمام وإن أفسد الإمام صلاته وانصرف ولم يعلم المأموم أنه نوى القصر أو الأتمام لزمه أن يتم على المنصوص وهو قول أبي إسحق لأنه شك في عدد الصلاة ومن شك في عدد الصلاة لزمه البناء على اليقين لأعلى غلبة الظن والدليل عليه أنه لو شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً بنى على اليقين وهو الثلاث وإن غلب على ظنه أنه صلى أربعاً وحكي أبو العباس أنه قال له أن يقصر لأنه أتم بمن الظاهر منه أنه يقصر *

أحدهما في المسجد الآخر خارجاً والآخر الباقى من الفصل يشتمل على بعض صورته وهو ما لو وقف الإمام في مسجد والمأموم في موات متصل به فينظر إن لم يكن بين الإمام والمأموم حائل فلا يشترط اتصال الصف لصحة الاقتداء ولكن يجب أن يقف في حد القرب وهو ما دون ثلثائة ذراع على ما سبق في الصحراء ومن أين تعتبر المسافة فيه وجهاز (أحدهما) وبه قال صاحب التلخيص أنها تعتبر من آخر صف في المسجد فإن لم يكن فيه إلا الإمام فمن موقف الإمام لأن الاتصال مرعي بينه وبين الإمام لا بينه وبين المسجد (وأظهرها) أنها معتبرة من آخر المسجد لأن المسجد مبنى للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل ولهذا لو بعد موقف المأموم فيه لم يضر وفيه وجه ثالث أنه لو كان المسجد حريم والموات وراءه فالمسافة تعتبر من الحريم وحريم المسجد هو الموضع المتصل به المهيأ لمصلحته كانهضاب الماء إليه وطرح الثلج والقيامات فيه (وقوله) فإن لم يكن الحائل يدخل فيه ما إذا لم يكن بين المسجد والموات جدار أصلاً وما إذا كان بينهما جدار لكن الباب النافذ بينهما مفتوح فوق بمحذاته

(الشرح) قوله لا يجوز القصر لمن أتم بمقيم كان الأحسن أن يقول بمقيم لأنه أعم وكذا قوله في الجمعة لأنه مؤتم بمقيم كان الأحسن بتم وقوله لأن الجمعة صلاة تامة هذا هو الأصح وقيل هي ظهر معةودة وسنوضحه في بابها إن شاء الله تعالى قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله شرط القصر أن لا يقتدى بتم فمن اقتدى بتم في لحظة من صلاته لزمه الأتمام سواء كان المتم مقبلاً أو مسافراً نوى الأتمام أو ترك نية القصر ودليله في الكتاب ويتصور الاقتداء بالتم في لحظة في صور (منها) أن يدركه قبل السلام أو يحدث الإمام عقب أحرام للمأموم أو ينسوي مفارقه عقب الاقتداء أو نحو ذلك ولو نوى الظهر مقصورة خلف من يصلي العصر مقصورة جاز له القصر بخلاف لأنه لم يقتد بتم ولو نوى الظهر مقصورة خلف من يقضي الصبح فثلاثة أوجه (أصحها) باتفاقهم لا يجوز القصر وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب والأكثرون لأنه مؤتم بتم (والثاني) يجوز لا يتماقها في العدد حكاه البغوي وغيره (والثالث) أن كان الإمام مسافراً فالمأموم القصر والأفلا وبهذا قطع المتولي وهو ضعيف جداً لأن الصبح لا يختلف المسافر والمقيم فيها ولو نوى الظهر مقصورة خلف الجمعة مسافراً كان إمامها أو مقبلاً فطريقان (المنعجب) وهو نصه في الأملاء وبه قطع المصنف والأكثرون لا يجوز القصر لأنه مؤتم بتم (والثاني) أن قلنا هي ظهر مقصورة جاز القصر كالظهر مقصورة خلف عصر مقصورة والأفهي كالصبح ومن حكى هذا الطريق البغوي والرافعي ولو نوى الظهر خلف من يصلي المغرب في الحضر أو السفر لم يجوز القصر بخلاف ذكره البغوي وغيره ومنى علم أو ظن أن إمامه مقيم لزمه الأتمام فلو اقتدى به ونوى القصر انعقد صلاته وانتهت نية القصر باتفاق الأصحاب قال أصحابنا وهذا بخلاف المقيم ينوي القصر لا تعتد صلاته لأنه ليس من أهل القصر والمسافر من أهله فلا يضره نيته كما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الأتمام أو صار مقبلاً فانه يبنى عليها أما إذا علم أو ظن إمامه مسافراً وعلم أو ظن أنه نوى القصر فله أن يقصر خلفه وكذا لو علم أو ظنه مسافراً ولم يدرك نوى القصر أم لا فله القصر ورواه بالاتفاق ويضره الشك في نية إمامه لأن الظاهر من حال المسافر نية القصر ولو عرض هذا الشك في أثناء الصلاة لم يؤثر بل نه القصر ولو جهل نية إمامه المسافر فعلق عليها فقال إن قصر قصرت وإن أتم أتمت فوجهان مشهوران (أصحهما) صحة التعليق فإن أتم الإمام أتم وإن قصر قصر لأن الظاهر من حال المسافر القصر ومقتضى الإطلاق هو ما نوى (والثاني) لا يجوز القصر للشك وعليه الأول لو فسدت صلاة الإمام أو أفسدها فقال كنت نويت القصر جاز للمأموم القصر وإن قال كنت نويت الأتمام لزمه الأتمام وإن انصرف ولم يظهر للمأموم ما نواه فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف

والحكم في الحالتين واحد ثم لو اتصل المصنف بمن وقف في المحاذاة وخرجوا عن المحاذاة جاز ولو يكن في الجدار باب نافذ أو كان ولم يقف بمحاذاته بل عدل عنه فبوجهان عن الشيخ أبي اسحق المروزي أنه

بدليلهما (أصحهما) وهو المنصوص وقول أبي اسحق المروزي وعامة أصحابنا يلزمه الاتمام (والثاني) قاله ابن سريج له القصر ولو لم يخبره امامه بشيء لكنه عاد فاستأنف صلاته ركعتين فلما موم القصر وان صلاها أربعا لزم المأموم الاتمام فيعمل بفعله كما يعمل بقوله ذكره البندنجي وغيره ولو شك هل امامه مسافر أم مقيم ولم يترجح له أحد الأمرين لزمه الاتمام سواء بان الامام مقيم أو قاصرا أو انصرف وجعل حاله وفيه وجه ضعيف انه اذا بان قاصرا فله القصر حكاه الرافعي وغيره أما اذا اقتدى بتم ثم فسدت صلاة الامام أو بان محدثا أو فسدت صلاة المأموم فاستأنفها فيلزمه الاتمام بلا خلاف وقد ذكر المصنف دليله وكذا لو أحرم مفردا ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الاتمام بلا خلاف لا إثم له ذلك بشروع صحيح في الصلاة ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا قاصرا فبان مقيما أو ميا لزمه الاتمام لا قداثه بتم ولو بان مقيما محدثا نظر إن بان كونه مقيما أولا لزم الاتمام وان بان أولا محدثا ثم بان مقيما أو بان ميا فطريقان أصحهما وأشهرهما علي وجهين (أصحهما) القصر لانه لم يصح اقتداؤه (والثاني) لا قصر له والطريق الثاني له القصر وجها واحدا ولو شرع في الصلاة بنية الاتمام أو مطلقا أو كان مقيما ثم بان محدثا ثم سائر الوقت باق فله القصر بالاتفاق لعدم الشروع الصحيح في الصلاة ولو اقتدى بمقيم فبان حدث للمأموم فله القصر لعدم شروعه الصحيح وكذا لو اقتدى بمن يعرفه محدثا ويصله مقيما فله القصر بعد ذلك لانه لم يصح شروعه *

(فرع) اذا صلي مسافر بمسافرين ومقيمين جاز وقصر الامام والمسافرون ويتم المقيمون ويسن للامام أن يقول عقب سلامه آمنا فانا قوم سفر *

(فرع) اذا شك هل نوى القصر أم لا أو هل أحرم بالصلاة في الحضر أم في السفر لزم الاتمام بالاتفاق لانه الأصل وقد ذكر المصنف دليله قال أصحابنا فلو تذكرك على قرب انه نوى القصر وأحرم في الحضر لزمه الاتمام لانه مضي جزء من صلاته في حال الشك على حكم الاتمام بخلاف من أحرم بصلاة ثم شك هل نواها أم لا فانه اذا تذكرك على قرب ولم يفعل ركنا في حال شكك بمنبر في صلاته بلا خلاف وسبق بيانه في أول صفة الصلاة *

(فرع) في مذاهب العلماء فمن اقتدى بمقيم : قد ذكرنا أن مذهبا أن المسافر اذا اقتدى بمقيم في جزء من صلاته لزمه الاتمام سواء أدرك معه ركعة أم دونها وبهذا قال أبو حنيفة والاكثرون حكاه الشيخ أبو حامد عن عامة العلماء وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وجهات من التابعين والثوري والاوزاعي وأحمد وإبي ثور وأصحاب الرأي وقال الحسن البصري والنخعي والزهري وقادة ومالك أن أدرك ركعة فأكثر لزمه الاتمام والافله اقصر وقال طاوس والشعبي

لا يتمم الاقتداء فانه من جملة اجزاء المسجد وقال الجمهور يمنع لاقتراحهما بسبب الحائل والوجهان في جدار المسجد فاما غير فيمنع الاقتداء بلا خلاف (وقوله) وان كان بينهما جدار لم يصح يجوز أن

ونعيم بن حنبل ان ادرك ركعتين معه اجزأناه وقال اسحق بن راهويه له القصر خلف المقيم بكل حال فان فرغت صلاة المأموم تشهد وحده وسلم وقام الامام الي باقي صلاته وحكاه الشيخ أبو حامد عن طاوس والشعبي وداود *

(فرع) في مذاهيم في مسافر اقتدى بمقيم ثم افند المأموم صلاته لزمه اعادتها تامة وبه قال مالك واحمد ورواية عن أبي ثور وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو ثور في رواية يقصر *

(فرع) في مذاهيم في مسافر صلى بمسافر ومقيم ثم أحدث الامام فاستخلف المقيم فصلى خلفه المسافر الآخرة مذهبا ومذهب احمد وداود يلزمه الامام وقال مالك وأبو حنيفة له القصر *

قال المصنف رحمه الله *

(قال الشافعي رحمه الله وان صلى بمقيمين فرغف واستخلف مقيما ثم الرفع فن أصحابنا من قال هذا على القول القديم ان الرفع لا تبطل صلاته فيكون في حكم المقيم بالمقيم ومن أصحابنا من قال يلزمه الامام على القول الجديد أيضا لان المستخلف فرع الرفع فلا يجوز أن يلزم الفرع ولا يلزم الاصل وليس بشيء) *

(الشرح) في قوله رفع لغتان أفصحها وأشهرها فتح العين والثانية ضمها وهذا النص اقوى ذكره عن الشافعي هو في مختصر المزني ولفظ الشافعي فان رفع وخلفه مسافرون ومقيمون فقدم مقيما كان على جميعهم والرفع أن يصلوا أربعا لانه لا يكمل واحد منهم الصلاة التي كان فيها الا وهو في صلاة مقيم قال المزني هذا غلط قال الرفع لم يأت بمقيم فليس عليه الاركان هذا نصه وللأصحاب فيه أربع طرق (أصحها) عند الأصحاب وتأويل المزني وأبي اسحق وجهور المتقدمين ان مراد الشافعي أن الرفع ذهب فسل الدم ورجع واقتدى بالمقيم قالوا فان لم يقتد به فله القصر قول واحد قالوا وعليه يدل كلام الشافعي وتعليقه الذي ذكرناه قال الماوردي والشافعي هذا التأويل قول اكثر أصحابنا وصححه الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي حسين وصاحب العدة وآخرون وقل الرافعي تصحيحه عن الاكثرين (والثاني) حكاه أبو حامد والمحاملي وآخرون عن أبي غانم من أصحابنا أن مراد الشافعي أن الرفع حين أحس بالرفع وخرج منه يسير لا تبطل الصلاة استخلف مقيما وحصل مؤثما به ثم اندفق وعافه فخرج من الصلاة يلزمه الاتمام لمصيره مؤثما بمقيم في جزء من صلاته قال أبو حامد وغيره هذا تأويل فاسد مخالف لنصه قال أبو حامد والمحاملي والأصحاب ولأن الاستخلاف الذي في حوازه قولان هو الاستخلاف بعذر فاما الاستخلاف بلا عذر فلا يجوز قول واحد وهذا الامام اذا استخلف قبل خروج الدم الكثير

يريد بين المسجد والموات ويجب تقييده بما اذا لم يكن بينهما باب نافذ ويجوز أن يريد بين الامام والمأموم وحينئذ يجب تقييده بما اذا لم يكن باب نافذ أو كان ولم يقف بحذائه احد والا فلا اقتداء صحيح

تبطل صلاته فلا يكون مقتدياً بالمقيم في جزء من صلاته وقال الشيخ أبو محمد الجويني الاحساس بالرافع
عذر ومتى حضر امام حاله اكل منه جاز استخلافه والمشهور الاول (والثالث) أن مراده التفرغ
على القديم حكاه اصحابنا عن ابن مريج واتفقوا على تضعيفه فضعفه الجمهور بانه وان كان في حكم
الصلاة فليس مقتدياً بمقيم وضعفه القاضي حسين وامام الحرمين بان الاستخلاف باطل في القديم
فلا تصور المسألة على القديم (الرابع) انه يلزمه الاتمام بكل حال لانه يلزم فرعه فهو أولى هذا هو الذي
حكاه المصنف آخر وضعفه وحكاه الاصحاب عن ابن مريج ايضا واتفقوا على تضعيفه لان الامام
انما لزمه الاتمام لانه مقيم بخلاف الرافع وأما المأمومون للمسافرون فعليهم الاتمام ان نوا الاقتداء
بالخليفة المقيم وكذا لو لم ينووا وقتنا بالمذهب ان نية الاقتداء بالخليفة لا تجب فعليهم الاتمام لانهم
بمجرد الاستخلاف كانوا مقتدين حتى لو نوا ومفارقة عقب الاستخلاف لم يجز القصر وان قلنا
بالوجه الثالث ان نية الاقتداء بالخليفة واجبة لزمهم الاتمام أن نوا الاقتداء به والافهم القصر ولو
نوى بعضهم دون بعض أم الناوون وقصر الآخرون واما اذا لم يستخلفوا ولا استخلفوا للمسافرين
القصر سواء الامام الرافع وغيره وان استخلف أو استخلفوا مسافراً فلرافع والمسافرون القصر
بالاتفاق وان لم يستخلف فاستخلف القوم فطرفان حكاهما صاحب الحاوي وغيره (أحدهما) انه
كاستخلاف الامام ففيه الطرق الاربعة (والثاني) لرافع القصر بلا خلاف اذا لم يقتد به لان الخليفة
ليس فرعاً للرافع وهذا الثاني هو الاصح قال الماوردي فعلي هذا لو استخلف المقيمون مقياً
وللمسافرون مسافراً جاز والمسافرون القصر مع امامهم وكذا لو افرقوا ثلاث فرق وأكثر *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ اذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يوم الدحول ويوم الخروج صار مقياً واقطعت رخص
السفر لان بالثلاث لا يصير مقياً لان المهاجرين رضي الله عنهم حرم عليهم الإقامة بمكة ثم رخص
لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يقيموا ثلاثة أيام فقال صلى الله عليه وسلم يكث المهاجر بعد قضاء
نسكه ثلاثاً وأجلى عمر رضي الله عنه اليهود ثم أذن لمن قدم منهم تاجراً أن يقيم ثلاثاً واما اليوم
الذي يدخل فيه ويخرج فلا يختصب لانه مسافريه وإقامته في بعضه لا يمنع من كونه مسافراً لانهم امن
مسافر الا وقيم بعض اليوم ولان مشقة السفر لا تزول إلا بإقامة يوم وان نوى إقامة أربعة أيام على
حرب ففيه قولان (أحدهما) يقصر لما روى أنس «أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاموا
برام هرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة (والثاني) لا يقصر لانه نوى إقامة أربعة أيام لا سفر فيها فلم
يقصر كما لو نوى الإقامة في غير حرب واما إذا قام في بلد على حاجة إذا اتجزت رحل ولم ينو مدة ففيه

وعلى التقديرين قوله لم يصح مع بالواو لما نقل عن أبي اسحق وبالميم لما سبق عن مالك ولو كان
بينهما باب مردود مغلق فهو كالجدار لانه يمنع الاستطراق والملاحظة ولو كان غير مغلق فهو مانع

قولان أحدهما يقصر سبعة عشر يوما لأن الأصل التمام إلا فيما وردت فيه الرخصة وقد روى ابن عباس قال «سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقام سبعة عشر يوما يقصر الصلاة» وبقي فيما زاد على حكم الأصل (والثاني) يقصر ابداً لأنه إقامة على حاجة يرسل بعدها فلم يمنع القصر كالإقامة في سبعة عشر وخرج أبو اسحق قولاً ثالثاً أنه يقصر إلى أربعة أيام لأن الإقامة أبلغ في نية الإقامة لأن الإقامة لا يلحقها الفسخ والنية يلحقها الفسخ ثم ثبت أنه لو نوى الإقامة أربعة أيام لم يقصر فلأن لا يقصر إذا أقام أولى»

(الشرح) تحريم الإقامة بمكة علي المهاجرين رواه البخاري ومسلم وحديث «يمكث المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً» رواه البخاري ومسلم أيضاً من رواية العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه وحديث عمر رضي الله عنه أنه أجلى اليهود من الحجاز ثم أذن لمن قدم منهم تاجراً أن يقيم ثلاثاً صحيح رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح فرواه عن ثاقم عن أسلم مولى عمر وحديث إقامة الصحابة براهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة» رواه البيهقي بإسناد صحيح إلا أن فيه عكرمة بن عمار وهو مختلف في الاحتجاج به وقد روى له مسلم في صحيحه: وأما حديث ابن عباس فرواه البخاري في صحيحه لكن في رواية البخاري تسعة عشر بنقصان واحد من عشرين ووقع في بعض روايات أبي داود والبيهقي سبعة عشر بنقصان ثلاثة من عشرين وكذا وقع في المنب: أما الفاظ الفصل فقوله أجلى عمر اليهود معناه أخرجهم من ديارهم قال أهل اللغة يقال جلا القوم خرجوا من منازلهم واجليتهم وجلوتهم أخرجتهم وراهرمز - بفتح الهمزة الأولى وضم الهاء واسكان الراء واخرو زاي - وهي بلاد معروف قوله تسعة أشهر هو بالثناء في أول تسعة وقوله الإقامة لا يلحقها الفسخ هو بالقاء أي لا ترفع بعد وجودها والنية يمكن قطعها وإبطالها أما الأحاديث الواردة بالإقامة المقيدة ففي حديث ابن عباس تسعة عشر يوماً كما ذكرنا عن رواية البخاري وفي رواية لابي داود والبيهقي بإسناد صحيح على شرط البخاري سبعة عشر وفي رواية أخرى لابي داود والبيهقي عن ابن عباس خمسة عشر ولكنها ضعيفة مرسله وكان حديث ابن عباس هذا في إقامة النبي صلى الله عليه وسلم بمكة لحرب هوازن في عام الفتح وروى أبو داود والبيهقي عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم «أقام بمكة ثمان عشرة ليلة يقصر الصلاة» إلا أن في إسناده من لا يحتج به قال البيهقي أصح الروايات في حديث ابن عباس تسعة عشر وهي التي ذكرها البخاري قال ويمكن الجمع بين رواية ثمان عشرة وتسع عشرة وسبع عشرة فإن من روى تسع عشرة عد يومى الدخول والخروج ومن روى سبع عشرة لم يعدها ومن روى ثمان عشرة عد أحدها وروى أبو داود والبيهقي عن جابر أقام رسول

من المشاهدة دون الاستطراق ولو كان بينهما مشبك فهو مانع من الاستطراق دون المشاهدة ففي الصورتين وجهان (أحدهما) أنه لا يمنع الاقتداء لحصول الاتصال من وجه وهذا أصح عند امام الحرمين

الله صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة لكن روى مسندا ومرسلا قال بعضهم ورواية المرسل أصح (قلت) ورواية للسند تفرد بها معمر بن راشد وهو امام محمد على جلالة وبقا الاسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم فالحديث صحيح لان الصحيح انه اذا تعارض في الحديث ارسال واسناد حكم بالسند اما حكم الفصل فقال الشافعي والاصحاب اذا نوى في اثناء طريقه الاقامة مطلقا انقطع سفره فلا يجوز الترخيص بشيء بالاتفاق فلو جدد السير بعد ذلك فهو سفر جديد فلا يجوز القصر الا ان يقصد مرحلتين هذا اذا نوى الاقامة في موضع يصلح لهما من بلاد قرية او واد يمكن البسوى الاقامة به ونحو ذلك فاما المفازة ونحوها ففي اقتناع السفر والرخص بنية الاقامة فيها قولان مشهوران (أصحهما) عند الجمهور انقطاعه لانه ليس بمأقر فلا يترخص حتى يفارقها (والثاني) لا ينقطع وانه الترخيص لانه لا يصلح للاقامة فنيته لتو هذا كله اذا نوى الاقامة وهو ما كاث أما اذا نواها وهو سائر فلا يصير مقبلا بخلاف مخرج به البندنيجي وغيره لان سبب القصر السفر وهو موجود حقيقة اما اذا نوى الاقامة في بلد ثلاثة أيام فأقر فلا ينقطع الترخيص بخلاف وان نوى اقامة اكثر من ثلاثة أيام قال الشافعي والاصحاب ان نوى اقامة أربعة أيام صار مقبلا وانقطع الترخيص وهذا يقتضي أن يفتدون أربعة لا قطع السفر وان زاد على ثلاثة لم يفتد مخرج به كثيرون من أصحابنا وفي كيفية احتساب الأربعة وجهان حكاهما البغوي وآخرون (أحدهما) يحسب منها يوما المخول والمخرج كما يحسب يوم الحدث ويوم نزح الخف من مدة المسح (وأصحهما) به قطع المصنف والجمهور لا يحسبان لما ذكره المصنف فلي الأول لو دخل يوم السبت وقت الزوال بنية الخروج يوم الاربعاء وقت الزوال صار مقبلا وعلي الثاني لا يصير وان دخل ضحوة السبت بنية الخروج عشية الاربعاء واما قول امام الحرمين والغزالي مني نوى اقامة زيادة على ثلاثة أيام صار مقبلا فوافق لما قاله الاصحاب لانه لا يمكن زيادة على الثلاث غير يوم المخول والمخرج بحيث لا يبلغ الأربعة ثم الأيام المحتملة معدودة بلياليها ومني نوى أربعة صار مقبلا في الحال ولو دخل في الليل

واظهرها عند صاحب التهذيب والروائي والاكثرين أنه يمنع الحصول المائل من وجه وجانب لمنع أولى بالتغليب هذا كله في الموات المتصل بالمسجد ولو وقف في شارع متصل بالمسجد فهو كالموات كذلك ذكره الشيخ ابو محمد وفيه وجه أنه يشترط اتصال الصف بين المسجد والطريق ولو وقف في حريم المسجد فقد ذكر في التهذيب أنه كالموات لانه ليس بمسجد وذكر أيضا أن الفناء المتصل بالمسجد لو كان مملوكا فوقف المأموم فيه لم يجز الاقتداء حتى يتصل الصف من المسجد بالفناء وكذلك يشترط اتصال الصف من سطح المسجد بالسطح المملوك وكذلك لو وقف في دار مملوكة متصلة بمجنب المسجد يشترط اتصال الصف بان يقف رجل في آخر المسجد متصلا بقبة الدار واخر في الدار متصلا بالقبة بحيث لا يكون بينهما موقف رجل وهذا الذي ذكره في الفناء غير صاف

لم يحسب بقية الليل ويحسب الغد هذا كله في غير المحارب أما المحارب وهو المقيم على القتال بحق ففيه قولان مشهوران (أحدهما) يقصر ابدا لما ذكره المصنف وهو اختيار المزني ومذهب مالك وأبي حنيفة واحد وعلى هذا يقصر ابتداء وإن نوى إقامة أكثر من أربعة أيام (وأصحها) عند الأصحاب أنه كغيره فلا يقصر إذا نوى إقامة أربعة أيام ومن صححه القاضي أبو الطيب والماوردي والرافعي وآخرون قال الشيخ أبو حامد والمحاملي وهو اختيار الشافعي وأجابوا عن حديث أنس بأنهم لم يقيموا تسعة أشهر في مكان واحد بل كانوا ينتقلون في تلك الناحية: أما إذا أقام في بلد أو قرية لتغل فله حالان (أحدهما) أن يتوقع انقضاء شغله قبل أربعة أيام ونوى الارتحال عند فراغه فله القصر إلى أربعة أيام بلا خلاف وفيما زاد عليها طريقان (الصحيح) منهما وقول الجمهور أنه على ثلاثة أقوال (أحدها) يجوز القصر ابدا سواء فيه المقيم لقتال أو لخوف من القتال أو لتجارة وغيرها (والثاني) لا يجوز القصر أصلا (والثالث) وهو الأصح عند الأصحاب يجوز القصر ثمانية عشر يوما فقط وقيل على هذا يجوز سبعة عشر وقيل تسعة عشر: قيل عشرين ومضى إمام الحرمين هذه أقوالا والطريق الثاني أن هذه الأقوال في المحارب وأما غيره فلا يجوز له القصر بعد أربعة أيام قولاً واحداً وهو قال أبو اسحق كما حمله المصنف عنه وإذا جمعت هذه الأقوال والأوجه سميت أقوالاً كانت سبعة (أحدها) لا يجوز القصر بعد أربعة أيام (والثاني) يجوز إلى سبعة عشر يوماً (وأصحها) إلى ثمانية عشر (والرابع) إلى تسعة عشر (والخامس) إلى عشرين (والسادس) ابداً (والسابع) للمحارب بمجاوزة أربعة وليس لغيره ودليل الجميع يعرف مما ذكره المصنف وذكرناه (الحال الثاني) أن يعلم أن شغله لا يفرغ قبل أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج كالتفتة والمقيم لحجارة كبيرة ولصلاة الجمعة ونحوها وبينه وبينها أربعة أيام فأكثر فإن كان محارباً وقائماً في الحال الأول لا يقصر فيها

عن الاشكال لأن حكم الفضاء المملوك والموات واحد في ظاهر المذهب كما سبق فليكن الفضاء للملوك المتصل بالمسجد كالموات: وأما في الدور فالذي ذكره مثل الطريقة المذكورة في الكتاب في البنائين المملوكين وحكى العراقيون عن أبي اسحق أنه إذا صلى الرجل في بيته وبينه وبين المسجد جدار المسجد صح كما سبق في الموات وقال أبو علي الطبري في الإفصاح لا يشترط اتصال الصفوف إذا لم يكن حائل ويجوز الاقتداء إذا وقفت في حد القرب وأما قوله في الكتاب ولو كان بينهما شارع إلى آخره فهذه المسألة لا تختص بما إذا وقف الإمام المسجد والمأموم في الموات بل يجري فيه وفيما إذا كان في الصحراء وغيرها ما لم يكونا في المسجد على ما تقدم والمحكي عن مالك أنهما لا يمنعان الاقتداء وعن أبي حنيفة وأحمد أنهما يمنعان وصورة الوجهين فيما إذا كان الإمام في المسجد والمأموم في الموات أن يكون النهر في الموات: أما إذا كان في المسجد فقد سبق بيانه والله أعلم

قال (الثالث) نية الاقتداء فلو تابى من غير نية بطلت صلاته ولا يجب تعيين الإمام لكن لو

أولي والاقتولان (أحدهما) يترخص أبدا (وأصحهما) لا يتجاوز ثمانية عشر وإن كان غير محارب
 فالمنذهب أنه لا يترخص أصلا وبه قطع الجمهور (والثاني) أنه كالحارب حكمه الزاقي وآخرون وقالوا
 هو غلط (فان قيل) ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن انس قال «خرجنا مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قصر حتى آتي مكة فاقما بها عشرة فلم يزل يقصر حتى رجع» فهذا كان في حجة
 الوداع وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نوى إقامة هذه المدة (فالجواب) ما أجاب به البيهقي وأصحابنا
 في كتب المذهب قالوا ليس مراد انس أنهم أقاموا في نفس مكة عشرة أيام بل طرق الأحاديث
 الصحيحة من روايات جماعة من الصحابة متفقة على أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة في حجة
 لأربع خلون من ذي الحجة فأقام بها ثلاثة ولم يحسب يوم الدخول ولا الثامن لأنه خرج فيه إلى
 منى فصلى بها الظهر والعصر وبات بها وسار منها يوم التاسع إلى عرفات ورجع فبات بمزدلفة
 ثم أصبح فسار إلى منى فقصى نسكه ثم أفاض إلى مكة فطاف للأفاضة ثم رجع إلى منى فأقام بها
 ثلاثا يقصر ثم نفر فيها بعد الزوال في ثالث أيام التشريق فنزل بالمحصب وطاف في ليلته للوداع
 ثم رحل من مكة قبل صلاة الصبح فلم يقم صلى الله عليه وسلم أربعة أيام في موضع واحد والله أعلم *
 (فرع) لو سافر عبد مع سيده وامرأة مع زوجها فنوى العبد والمرأة إقامة أربعة أيام ولم ينو
 السيد والزوج فوجها حكاهما صاحب البيان وغيره (أحدهما) يقطع رخصهما كغيرهما (والثاني)
 لا يقطع لأنه لا اختيار لهما في الإقامة فلفت نيتها قال صاحب البيان ولو نوى الجيش الإقامة مع
 الأمير ولم ينو هو فيحتل أنه على الوجهين (قلت) الأصح في الجميع أنهم يترخصون لأنه لا يتصور
 منهم الجزم بالإقامة *

(فرع) لو دخل مسافران بلدا ونويا إقامة أربعة أيام وأحدهما يعتقد جوار القصر مع نية الإقامة
 أربعة أيام كمنذهب أبي حنيفة والآخر لا يعتقد كره للآخر أن يقتدى به فان اقتدى به صح وإذا

عين وخطأ بطلت صلاته ولا يجب موافقة نية الإمام والمأموم بل يقتدى (ح م) في الفرض بالقل وفي الأداء
 بالقضاء وعكسهما ولا تجب نية الإمامة على الإمام وأن اقتدى (ح) بالنساء فلو خطأ في تعيين المقتدى
 لم يضر لأن أصل النية غير واجب عليه *

في الفصل ثلاث مسائل (أحدها) أن من شروط الاقتداء أن ينوي المأموم الجماعة أو الاقتداء
 والأفلا تكون صلاته صلاة جماعة إذ ليس للمرء من عمله إلا ما نواه وينبغي أن تكون مقرونة بالتكبير
 كسائر ما ينويه من صفات الصلاة وإذا ترك نية الاقتداء انقضت صلاته منفردا ثم لو تابع الإمام
 في أفعاله فهل تبطل صلاته فيه وجهاً نقلها صاحب التمهيد وغيره (أحدهما) لأنه آتي بواجبات
 الصلاة وليس فيه إلا أنه قارن فعله فعل غيره (وأصحهما) وهو المذكور في الكتاب نعم لأنه وقف صلاته
 على صلاة غيره لا لاكتساب فضيلة الجماعة وفيه ما يشغل القلب ويسلب الحشوع فيمنع منه وإذا

قصر الامام لا تبطل صلاة المأموم لان المأموم لا يستند بطلان صلاة الامام الا اذا سلم من ركعتين فيقوم المأموم قبل سلام الامام بنية المفارقة او عتب سلامه ويتم صلاته كما لو فسدت صلاة الامام بمحدث وغيره وكذا ذكر الفرع الشافعي في الام واتفق عليه الاصحاب *

(فرع) لو سافروا في البحر فركدت بهم الريح فاقاموا لا تتطار هبوبها فهو كالأقامة لتنجيز حاجة وقد سبق بيانها لو فارقوا ذلك الموضع ثم ادارتهم الريح ورددتهم اليه فاقاموا فيه فهي اقامة جديدة تعتبر منها وحدها ولا تنضم الي الاولى نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب وهو ظاهر *

(فرع) قال الشافعي في الام والاصحاب اذا خرج مسافرا الي بلد قصر اليه الصلاة ونوى انه اذا وصله اقام فيه يوما فان لقي فلانا اقام فيه اربعة ايام وان لم يلقه رجع فله القصر الى ذلك البلد فان لم يلق فلانا فله القصر حتى يرجع وان لقيه لزمه الاقام من حين لقيه عملا بنية فلو نوى بعد ان لقيه في ذلك البلد أن لا يقيم اكثر من ثلاثة ايام اودونها لم يجزله القصر حتى يفارق بنيان ذلك البلد نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب لانه صار مقيما فلا يصير مسافرا الا بالشرع في حقيقة السفر *

(فرع) في مذاهب العلماء في اقامة للمسافر في بلد: قد ذكرنا أن مذهبنا انه ان نوى اقامة اربعة ايام غير يوم الدخول والخروج اقطع الترخص وان نوى دون ذلك لم ينقطع وهو مذهب عثمان بن عفان وابن المسيب ومالك وابي ثور وقال ابو حنيفة والثوري والمزني ان نوى اقامة خمسة عشر يوما مع يوم الدخول اتم وان نوى اقل من ذلك قصر قال ابن المنذر وروى مثله عن ابن عمر قال وقال الاوزاعي وابن عمر في رواية عنه وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان نوى اقامة اثني عشر يوما اتم والا فلا وقال ابن عباس واسحق بن راهويه ان نوى اقامة تسعة عشر يوما اتم وان

فرعنا على هذا الوجه فلو شك في نية الاقتداء في اثنا الصلاة نظر أن تذكر قبل أن أحدث فعلا على متابعة الامام بضر وأن تذكر بعد ما أحدث فعلا على متابعته بطلت صلاته لانه في حالة الشك في حكم المنفرد وليس للمنفرد أن يتابع غيره في الافعال حتى لو عرض هذا الشك في التشهد الاخير لا يجوز أن يقف سلامه على سلام الامام هكذا قل صاحب التهذيب وغيره وهو مقيس بما اذا شك في اصل الية وقياس ما ذكره في الكتاب في تلك المسألة أن يفرق بين أن يمضي مع هذا الشكر كن لا يزداد مثله في الصلاة وبين أن يمضي غيره وبممكن أن تستفيد من لفظ الكتاب في المسألة فالتدين (احدهما) أن تبحث فتقول اللفظ مطلق يشمل صلاة الجمعة وغيرها فهل يجب فيها نية الجماعة ايضا جريا على اطلاق اللفظ ام لا والجواب انهم حكوا فيه وجهين (احدهما) لا لأن صلاة الجمعة لا تصح الا بالجماعة فلا حاجة الي التعرض لها (واصح) نعم لتعلق صلاته بصلاة الامام فعلي هذا الاصح اللفظ

نوى دونها قصر وقال الحسن بن صالح ان نوى اقامة عشرة ايام اتم قال ابن المنذر وبه قال محمد بن علي وقال انس وابن عمر في رواية عنه وسعيد بن جبير والبيهقي ان نوى اكثر من خمسة عشر يوما اتم وقال احمد ان نوى اقامة تزيد على اربعة ايام اتم وان نوى اربعة قصر في اصح الروايتين وبه قال داود وعن احمد رواية انه ان نوى اقامة اثنتين وعشرين صلاة اتم وان نوى احدى وعشرين قصر ويحسب عنده يوما اللخول والخروج قال ابن المنذر وروى عن بن المنيب قال ان اقام ثلاثا اتم قال وقال الحسن البصري يقصر الا ان يدخل مصرا من الامصار وعن عائشة نحوه قال وقال ربيعة ان نوى اقامة يوم وليلة اتم قال العبدري وحكى عن اسحق بن راهويه انه يقصر ابدا حتى يدخل وطه او بلدا له فيه اهل او مال قال القاضي ابو الطيب وروى هذا عن ابن عمر وانس اما اذا اقام في بلد لا تتظار حاجة يتوقعها قبل اربعة ايام فقد ذكرنا ان الاصح عندنا انه يقصر الى ثمانية عشر يوما وقال ابو حنيفة ومالك واحمد يقصر ابدا وقال ابو يوسف ومحمد هو مقيم * قال المصنف رحمه الله *

يجرى على احلاقه (الثانية) في قوله فلو تابع من غير نية ما ينبيه على أن الحكم بالبطلان فيما اذا انتظره ليركع عند ركوعه ويسجد عند سجوده فاما اذا اتفق انتضاء افعاله مع انتضاء افعال الامام ولم ينتظر فهذا الا يسمى متابعة وهو غير مبطل للصلاة ذكره في العدة وشيئا آخر وهو أن الوجهين في البطلان فيما اذا طال الانتظار فاما الانتظار اليسير فلا يؤثر ثم لا يجب على المأموم أن يعين في نيته الامام بل نية الاقتداء بالامام الحاضر فان مقصود الجماعة لا يختلف ولو عين وأخطأ بان نوى الاقتداء بزيد فبان انه مهر وبطلت صلاته كالوعين الميت في صلاة الجنائز وأخطأ لا تصح صلاته ولو نوى الاقتداء بالحاضر واعتقده زيدا فكان غيره رأى امام الحرمين فخرجه على الوجهين فيما اذا قال بعتك هذا الفرس وأشار الى الحمار (الثانية) اختلاف نية الامام والمأموم فيما يأتيان به من الصلاة لا يمنع صحة الاقتداء بل يجوز للمؤدى أن يقتدى بالقاضى وبالعكس والمقتضى أن يقتدى بالمتنفل وبالعكس خلافا لابن حنيفة حيث قال لا يجوز اقتداء المتنفل بالمقتضى وبه قال احمد في اصح الروايتين وكذلك مالك وروى عنه للنع مطلقا واحتج الشافعي رضي الله عنه بما روى عن جابر رضي الله عنه قال «كن معاذ رضي الله عنه يصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء ثم ينطلق الى قومه فيصلحها بهم هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء» (١) واحتج المزني بأنه اذا جاز التنفل

(١) حديث : جابر كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق الى قومه فيصلحها بهم هي له تطوع ولهم مكتوبة: الشافعي عن عبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عنه بهذا قال الشافعي في رواية حرمله هذا حديث ثابت لا اعلم حديثا يروى من طريق واحد اثبت منه ورواه الدار قطنى من حديث ابى عاصم وعبد الرزاق عن ابن جريج بالزيادة ورواه

(وان فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ففيه قولان قال في القديم له أن يقصر لأنها صلاة سفر فكان قضاؤها كعادتها في العدد كإلوائها في الحضر قضاها في السفر وقال في الجديد لا يجوز له القصر وهو الأصح لأنه تخفيف تعلق بمنزلة فزال بزوال المنزلة كالقعود في صلاة المريض وان فاتته في السفر قضاها في السفر ففيه قولان (أحدهما) لا يقصر لأنها صلاة تردت من أربع إلى ركعتين فكان من شرطها الوقت كصلاة الجمعة والثاني له أن يقصر وهو الأصح لأنه تخفيف تعلق بمنزلة والعند باقي فكان التخفيف باقياً كالقعود في صلاة المريض وان فاتته في الحضر قضاها في السفر لم يجز له القصر لأنه ثبت في ذمته صلاة تامة فلم يجز له القصر كما لو نذر أن يصلي أربع ركعات وقال المزني له أن يقصر كما لو فاتته صوم في الحضر وذكره في السفر فإن له أن يفطر وهذا لا يصح لأن الصوم تركه في حال الأداء وكان له تركه وههنا في حال الأداء لم يكن له أن يقصر

خلف من أبي بصير الفرض جاز الفرض خلف من يصلي النفل قال الأصحاب والجامع أنهما صلاتان متفقتان في الأفعال الظاهرة (الثالثة) لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينوي الإمام الإمامة سواء اقتدى به الرجال أو النساء خلافاً لأحمد حيث اشترط ذلك ولا يحنيفة حيث قال أن أم لا نساء تصح صلاتهن ما لم ينو إمامتهن وإنما قصد حجة الإسلام بقوله وأن اقتدت به النساء تعرض لمنه لئلا على أحمد ما روى عن أنس رضي الله عنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فوقفت خلفه ثم جاء آخر حتى صرنا رهطاً كثيراً فاما أحسن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنا أوجز في صلاته ثم قال إنما فعلت هذا لكم (١) ويروى أن عمر كان يدخل فيرى

اليهقي أيضاً من طريق الشافعي عن إبراهيم بن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن مقسم عن جابر أن ما إذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم المشاء ثم يرجع إلى قومه فيصلي بهم المشاء وهي له تافهة قال اليهقي والأصل أن ما كان موصولاً بالحديث يكون منه وخاصة إذا روى من وجهين إلا أن يقوم دليل على التمييز كأنه يرد بهذا علي من زعم أن فيه إدراجاً وقد أشار إلى ذلك الطحاوي وطائفة واصله في الصحيحين من حديث جابر دون قوله هي له تافهة ولهم مكتوبة أو فريضة وروى الطبراني من حديث معاذ بن جبل نفسه نحوه وروى الأسماعيلي من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رجع من المسجد صلى بنا وهذا أحد الأحاديث الزائدة في مستخرج الأسماعيلي علي ما في البخاري وقال أنه حديث غريب

(١) حديث: أنس أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فوقفت خلفه ثم جاء آخر حتى صرنا رهطاً كثيراً فلما أحسن النبي صلى الله عليه وسلم بنا أوجز في صلاته ثم قال إنما فعلت هذا لكم: مسلم عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فجئت فقممت إلى جنبه فذكر نحوه وقال ثم دخل يصلي وحده فقلنا له حين أصبحنا فقال سم ذلك الذي حدثني علي الذي صنعت

فوزانه من الصوم أن يتركه من غير عذر فلا يجوز له تركه في السفر ﴿الشرح﴾ قوله فكان قضاؤها كذا في العدد احتراز عن فاته في الصحة فقضاها في المرض قاعدا أو بالتيمة * أما حكم الفعل فقال أصحابنا إذا فاتته صلاة في الحضر فقضاها في السفر لم يجز الفصر بلا خلاف بين الأصحاب إلا للزني فيجوز الفصر وإن فاتته في السفر فقضاها في الحضر قولان (أصحها) باتفاق الأصحاب يلزمه الاتمام وهو نسيه في الام والاملاء (والثاني) له الفصر نص عليه في القديم فلو أدركته الصلاة في السفر فأقام وقد بقي بعض الوقت فلم يصل حتى خرج الوقت لزمه الاتمام قولاً واحداً وإنما الخلاف إذا فاتت بكاملها في السفر صرح به السنديني وغيره: أما إذا فاتته في السفر فقضاها في ذلك السفر قولان (أصحها) عند المصنف هنا وعند أبي اسحق المروزي والشيخ أبو حامد والماوردي والمحاملي وجمهور الأصحاب له الفصر وقل الرافعي أيضاً تصحيحه عن الأكثرين (والثاني) يلزمه الاتمام وصححه المصنف في التنبيه والبقوى والمتولى والمذهب جواز الفصر فعلي هذا لو فاتته في سفر فحضر ثم سافر سافراً آخر فقصي في السفر الباقي هل له الفصر فيه وجهان: شهور أن المخراسانيين (أصحها) الفصر وبه قطع الشيخ أبو حامد والسنديني وصاحب الشامل وسائر العراقيين وجمع بعض أصحابنا الصور فقال إذا فاتته في السفر فأربعة أقوال (أظهرها) أن قصي في سفر قصر وإن قصي في حضر آتم (والثاني) يتم مطلقاً (والثالث) يقصر مطلقاً (والرابع) أن قصي في ذلك السفر قصر والافلا (فان قلنا) يتم مطلقاً مشرع في صلاة في السفر فخرج الوقت في أثناءها ففيه خلاف مبني على أن الصلاة التي تقع بعضها في الوقت أداء أم قضاء وقد سبق بيانها في باب مواقيت الصلاة والمذهب أنه إن وقع في الوقت ركعة فأداء وإن كان دونها فقضاء فان قلنا قضاء لم يقصر وإن قلنا أداء قصر على الصحيح وبه قال الجمهور وفيه وجه قاله ابن القاص لا يقصر ولو فاتته صلاة وشك هل فاتت في الحضر أم السفر لم يجز الفصر بلا خلاف لأن الأصل الاتمام *

أبا بكر رضي الله عنه في الصلاة فيقتدى به وكان أبو بكر يفعل مثل ذلك إذا رأى عمر رضي الله عنه يصلي وعلى (١) أبي خنيفة التماس علي ما إذا أم رجلاً وإذا لم ينو الإمام صحت صلاته بخلاف المأموم فإن صلاته إنما تبطل بتوقيفه إياها على أفعال من ليس أمامه وههنا أفعال الإمام غير مربوطة بغيره وهل تكون صلاته جماعة حتى ينال بها فضيلة الجماعة فيه وجهان (أحدهما) نعم لتأدي شعار الجماعة بما جرى وأن لم يكن عن قصد منه (وأصحها) لا إذ ليس للمرء من عمله إلا ما نوى ويقال إن القفال سئل عن كان يصلي منفرداً فاقتدى به قوم وهو لا يدرى هل ينال فضيلة الجماعة فقال الذي يجاب به على فضل الله تعالى أنه ينالها لأنهم بسببه نالوها وهذا كالتوسط بين الوجيين ومن فوائد الوجيين أنه إذا لم ينو الإمامة في صلاة الجمعة هل تصح جمعة (والأصح) أنهما لا تصح وبه قال الفاضل الحسين

(١) حديث: عمر كان يدخله فيرى أبا بكر في الصلاة فيقتدى به وكان أبو بكر يفعله لم أجده

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في الام لو نسي للمسافر صلاة الظهر حتي دخل وقت العصر فصلى العصر في أول وقتها ثم صار حاضراً في وقتها فقفى الظهر في أواخر وقت العصر لزمه أتمامها قال الشيخ أبو حامد يلزمه أتمامها قولاً واحداً ولا يكون علي التمولين فيمن نسبها في السفر فقفها في الحضر لأن آخر وقت العصر هو وقت الظهر في حق المسافر فكانت صلاة في وقتها وهو حاضر فلزمه الأتمام هذا كلام أبي حامد وهو ضعيف مخالف لاطلاق الأصحاب أن من فاته صلاة في السفر فقفها في الحضر ففيه قولان وهذه فائتة سفر : وأما نصه في الام فلا دلالة فيه لنفي الخلاف لأنه في الام يقول أن من فاته صلاة في السفر فقفها في الحضر آتم ولم يذكر فيه في الام خلافاً وقد قلنا هذا عن الام والشيخ أبي حامد ممن قل ذلك عن الام فالصحيح جريان القولين *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿فأما إذا دخل وقت الصلاة وتمكن من فعلها ثم سافر فإن له أن يقصر وقال المزني لا يجوز ووافقه عليه أبو العباس لأن السفر يؤثر في الصلاة كما يؤثر في الحيض ثم لو طرأ الحيض بعد الوجوب والقدرة علي فعلها لم يؤثر فكذا السفر والمذهب الأول لأن الاعتبار في صفة الصلاة بحال الأداء لا بحال الوجوب والدليل عليه أنه لو دخل عليه وقت الظهر وهو عبد فلم يصل حتي عتق صار فرضه الجمعة وهذا في حال الأداء مسافر فوجب أن يقصر ويخالف الحيض لأنه يؤثر في إسقاط الفرض ولو أثر ما لم أر أنه بعد القدرة علي الأداء أفضي إلى إسقاط الفرض بعد الوجوب والقدرة والسفر يؤثر في العدد فلا يفضي إلى إسقاط الفرض بعد الوجوب ولأن الحائض تفعل القضاء والقضاء يتعلق بالوجوب والقدرة عليه والمسافر يفعل الأداء وكيفية الأداء تعتبر بحال الأداء والأداء في حال السفر وإن سافر بعد ما ضاق وقت الصلاة جاز له أن يقصر وقال أبو الطيب بن سلمة لا يقصر لأنه تعين عليه صلاة حضر فلا يجوز له التقصر والمذهب الأول لما ذكرناه مع المزني وأبي العباس وقوله أنه تعينت عليه صلاة حضر يبطل بالعبد إذا عتق في وقت الظهر وإن سافر وقد بقي من الوقت أقل من قدر الصلاة فإن قلنا أنه مؤد لجميع الصلاة جاز له التقصر وإن قلنا أنه مؤد لما فعله في الوقت قاض لما يفعله بعد الوقت لم يجز التقصر *

﴿الشرح﴾ إذا سافر في أثناء الوقت وقد مضى من الوقت ما يمكن فعل الصلاة فيه نص الشافعي أن له قصرها ونص فيما إذا أدركت من أول الوقت قدر الامكن ثم حاضت أنه يلزمها القضاء

وعلى هذا فقوله في الكتاب ولا تجب نية الامامة علي الامام غير مجرى علي إطلاقه بل الجمعة مستثناة عنه واعلم أن أبا الحسن العبادي حكى عن أبي حفص الباشامي وعن القفال أنه تجب نية الامامة علي الامام واتسع كلامه بأنهما يشترطان في صحة الاقتداء فإن كان كذلك فليكن قوله ولا تجب نية الامامة علي الامام معللاً بالواو مع الالف ولو نوى الامام الامامة وعين في نيته المقتدى فبان خلافه

وكذا سائر أصحاب الأئمة والاصحاب طريقان قال ابن مريج في كل واحدة من المسألتين قولان بالقل والتخريج (أحدهما) يجب الاتمام على المافر وتجب الصلاة على الحائض (والثاني) لا صلاة عليها وله القصر وقال جمهور الاصحاب بظاهر النصين فأوجبوا الصلاة عليها وجوزوا له القصر وفرقوا بما ذكره المصنف وإن سافر بعد ضيق الوقت بحيث بقي قدر الصلاة قصر على المذهب وقال ابن سلمة لا يقصر ودليلهما في الكتاب وإذا جمعت الصورتان قيل فيها ثلاثة أوجه (الصحيح) تمصر (والثاني) الاتمام (والثالث) أن ضاق الوقت أم والأقصر وإن سافر وقد بقي دون قدر الصلاة فإن قلنا كلها أداء قصر والأقصر ولو مضى من الوقت دون قدر الصلاة ثم سافر قال امام الحرمين ينبغي أن يتمتع القصر إن قلنا يتمتع لو مضى زمن يسع الصلاة بخلاف ما لو حاضت وقد مضى زمن لا يسعها فإنه لا يلزمها قضاء الصلاة على المذهب كما سبق قال والفرق أن عروض السفر لا ينافي اتمام الصلاة وعروض الحيض ينأيه وهذا الذي ذكره امام الحرمين شاذ مردود فقد اتفق الاصحاب على أنه إذا سافر قبل أن يمضي من الوقت زمن يسع تلك الصلاة جاز له التمسر بلا خلاف صرح به الشيخ أبو حامد والتماضي أبو الطيب والاصحاب وقيل القاضي أبو الطيب إجماع المسلمين أنه يقصر قالوا وإنما الخلاف إذا مضى قدر الصلاة قبل أن يسافر والفرق أنه إذا مضى قدرها صار في معنى من فاتته صلاة في الحضر ولا يوجد هذا المعنى بمن سافر قبل مضى قدرها بكالته والله أعلم: ومضى سافر وقد بقي من الوقت شيء وقلنا له انمصر فلم يصلها حتى قامت في السفر فقضاها في السفر أو الحضر بعده فهي قائمة سفر في جواز قصرها بالخلاف السابق صرح به البند زيجي وغيره: وهذا مختصر حكم المسألة وفيها إشكال على لفظ المصنف فإنه يقل هنا عن الزني أنه قال لا يجوز القصر وذكر قبل هذا عن الزني إذا فاتته في الحضر فقضاها في السفر قصر وهذا تناقض لأنه إذا أباح القصر بعد فوات الوقت في الحضر ففي اثباته أولى وجوابه أن الزني لم يذكر منع القصر هنا مذهبا له وإنما ذكره الزما للشافعي فقال قياس قول الشافعي في مسألة الحائض وما عرف من مذهبه أن الصلاة تجب بأول الوقت أنه لا يجوز القصر وليس المراد أن الزني يعتقد هذا ويبدل على صحة هذا الجواب أن الزني قال في مختصره قال الشافعي وإن خرج في آخر وقت الصلاة قصر وإن كان بعد الوقت لم يقصر قل الزني أشبه بقوله إن يتم لأنه يقول في المرأة إذا حاضت وذكر لذلك فهذا لفظه وهو صريح فيما ذكرته وأما قول المصنف وواقته أبو العباس فإياه إن أبا العباس

لم يضر لأن غلطه في النية لا يزيد على تركها أصلا ورأسا ولو تركها لم يقدح على ما سبق بخلافه إذا أخطأ المعلوم في تعيين الإمام قل أصل النية واجب عليه

قال الشرط الرابع توافق نظم الصلاتين فلا يقتدى في الظهر بصلاة الجنائز وصلاة الخسوف ويقتدى في الظهر بالصبح ثم يقوم عند سلام الإمام كالسبق قلن اقتدى في الصبح بالظهر

خرج وحما على وفق إيراد المزني كما ذكرناه من تخريج أبي العباس من الحائض إلى المسافر وعكسه وقد أوضح ذلك القاضي أبو الطيب في تعليقه فقال ذكر أبو العباس في الحائض والمسافر في أثناء الوقت ثلاثة أوجه (أحدها) للمقصر ولا قضاء عليها (والثاني) يلزمه الأتمام ويلزمها القضاء (والثالث) له المقصر وعليها القضاء وهو المنهوب والمقصود وقد ذكر صاحب البيان أن النقل عن أبي العباس متناقض ويندفع تناقضه بما ذكرته وما قول المصنف يطل بالعبد إذا اعتق في وقت الظهر فعماء لو اعتق يوم الجمعة وقد بقي من وقت الظهر أربع ركعات ولم يكن صلاها وامكنت الجمعة لزمته وإن كان قد تعين عليه فعل الظهر وهذا يدل على أن الاعتبار في صفة الصلاة بحال الفعل لا بتعين الفعل والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء إذا فاتته صلاة في الحضر فقضاها في السفر لزمه الأتمام عندنا وعند أبي حنيفة ومالك وأحمد والجمهور وقال الحسن البصري والمزني يقصر: ولو فاتته في السفر فقضاها في الحضر قالوا صح عندنا يلزمه الأتمام كما سبق وبه قال الأوزاعي وأحمد وإسحق وداود وقال مالك وأبو حنيفة يقصر ولو سافر في أثناء الوقت وقد تمكن من تلك الصلاة فله قصرها في السفر عندنا وعند أبي حنيفة ومالك والجمهور وفيه التخرج السابق عن المزني وابن سريج ودليل الجميع في الكتاب *

قال المصنف رحمه الله *

(يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر الذي يقصر فيه الصلاة لاروي ابن عمر رضي الله عنهما قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء» وروى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يجمع بين الظهر والعصر» وفي السفر الذي لا يقصر فيه الصلاة قولان أحدهما يجوز لأنه سفر يجوز فيه التنفل على الراحة فجاز فيه الجمع كالسفر الطويل (والثاني) لا يجوز وهو الصحيح لأنه إخراج عبادة عن وقتها فلم يجوز في السفر تقصير كالقصر في الصوم) *

(الشرح) حديث ابن عمر وحديث أنس رواهما البخاري ومسلم وجد به السير أسرع ومذهبا جواز الجمع بين الظهر والعصر في وقت أيتهما شاء وبين المغرب والعشاء في وقت أيتهما شاء ولا يجوز جمع الصبح إلى غيرها ولا للمغرب إلى العصر بالإجماع ولا يجوز الجمع في سفر معصية وقد سبق إيضاحه في أول الباب ويجوز الجمع في السفر الذي تقصر فيه الصلاة وفي القصر قولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) باتفاق الأصحاب لا يجوز وهو نص الشافعي في كتبه الجديدة والقديمة جوازه قال القاضي أبو الطيب في المجرد وغيره من أصحابنا وقال أبو إسحق المروزي لا يجوز قولاً واحداً ولعله

صح على أحد الوجهين ثم يتخير عند قيام الإمام إلى الثالثة بين أن يلم أو ينتظر الإمام إلى الآخر) لو اختلف صلواتا الإمام والمأموم في الأفعال الظاهرة كالأقْدَى في فريضة بمن يصلي الجنازة أو الحسوف هل يجوز: فيه وجهان (أصحهما) وهو المذكور في الكتاب أنه لا يجوز لتعذر المتابع مع مخالفة في الأفعال (والثاني) ويحكي عن القفال أنه يجوز لأن المقصود من الاقتداء اكتساب الفضيلة وكل يراعى

لم يبلغه نصفي القديم وقد سبق في هذا الباب وفي باب مسح الخف ان يخص السفر عما نختص بالطويل وجائز فيها ومختلف فيه واما الحجاج من الآفاق فيجمعون بين الظهر والعصر بعرفات في وقت الظهر وبين المغرب والعشاء بزلفة في وقت العشاء بالاجماع وفي سبب هذا الجمع وجهان لاصحنا مشهوران في كتب الخراسانيين (الصحيح) هما أنه بسبب السفر وبه قطع معظم العراقيين (والثاني) بسبب ذلك وبه قطع الماوردي في كتاب الحج فان قلنا بالسفر ففي جمع المكي القولان في السفر التخصيص ولا يجمع العرف بعرفات ولا المزداني بمزدانة لانه وما هو هل يجمع كل واحد بالبيعة الاخرى فيه القولان كالمكي وان قلنا بالثاني جاز الجمع لكلامهم وقال بعض الاصحاب عبارة اخرى قال في جمع المكي قولان (الجديد) منه (والقديم) جواز مواعلي التقديم في العرف والمزداني بموضعه وجهان والمذهب منع الجمع في حق جميعهم وحكم البقعتين في الجمع حكم سائر الاسفار فيتحير في التقديم والتأخير لكن الافضل في عرفات التقديم وفي مزدانة التأخير كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجمع بالفرق قد ذكرنا أن مذهبنا جواز في وقت الآلى وفي وقت الثاني توبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف حكاه ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص وأسماء بن زيد وابن عمر وابن عباس وأبي موسى الأشعري وطاوس ومجاهد وعكرمة ومالك وأحمد وإسحق وأبي ثور وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن وحكاه البيهقي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ورواه عن زيد بن اسلم وربيعة ومحمد بن المنكدر وأبي الزناد وأما لهم قال وهو من الامور المشهورة المستعملة فيما بين الصحابة والتابعين وقال الحسن البصري وابن سيرين ومكحول والنخعي وأبو حنيفة وأصحابه لا يجوز الجمع بسبب السفر محال وانما يجوز في عرفات في وقت الظهر وفي المزدانة في وقت العشاء بسبب التمسك بالحاضر والمسافر ولا يجوز غير ذلك وحكاه القاضي أبو الطيب وغيره عن المزني واحتج لهم بأحاديث المواقيت وقول النبي صلى الله عليه وسلم «ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتي يجي» وقت الاخرى رواه مسلم وسبق في المواقيت وعن ابن عمر قال «ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء قط في السفر الا مرة» رواه أبو داود وعن ابن مسعود قال «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة غير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء وصلي الفجر قبل ميقاتها» رواه البخاري ومسلم يعني الجمع بالمزدانة وصلاة الصبح وقياساً على جمع المقيم وجمع المريض وجمع المسافر سفرأ قصيراً واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة المشهورة في الجمع في

واجبات صلاته فعلي هذا اذا اقتدى بمن يصلي الجنازة لا يتابعه في التكبيرات والاذا كان بينها بل اذا كبر الامام الثانية يخبر بين أن يخرج نفسه عن المتابعة وبين أن ينتظر سلام الامام واذا اقتدى بمن يصلي صلاة الحسوف يتابع في الركوع الاول ثم إن شاء رفع رأسه معه وقارقه وإن شاء انتظره قال امام الحرمين وانما ينتظره في الركوع الى أن يعود اليه الامام ثم يعتدل معه عن ركوعه الثاني ولا

اسفار النبي صلى الله عليه وسلم منها حديث ابن عمر قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء إذا جده السير» رواه البخاري ومسلم وعن أنس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فانزاعته قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب» رواه البخاري ومسلم وعن أنس قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما» رواه مسلم وعن نافع أن ابن عمر كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ويقول «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء» رواه مسلم ورواه البخاري بمعناه من رواية سالم بن عمر وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه إذا عجل عليه السفر يؤخر الظهر إلى وقت العصر ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق» رواه مسلم وعن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر وإن رحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر وفي المغرب مثل ذلك إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وإن يرتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما» رواه أبو داود وأبو حنيفة وقال حديث حسن وقال البيهقي هو محفوظ صحيح وعن أنس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر قرأت الشمس صلى العصر والظهر جميعاً ثم ارتحل» رواه الأسماعيلي والبيهقي بأسناد صحيح قال إمام الحرمين في الأساليب في إثبات الجمع أخبار صحيحة هي نصوص لا يتطرق إليها تأويل ودليله في المعنى الاستنباط من صورة الإجماع وهي الجمع صرقات والمزدة لقائه لا يخفى أن سببه احتياج الحاج إليه لا شغلهم بناسكهم وهذا المعنى موجود في كل الاسفار ووجدنا الرخص لا يستدعي ثبوتها نسكاً ولكنها ثبتت في الاسفار المباحة كالقصر والفطر ثم لا يلزم الأفراد المترفين في السفر قائلو تتبعنا ذلك عسرت الرخصة وضاق محلها وتطرق إلى كل مترخص إمكان الرفاهية فاعتبر الشرع فيه كون السفر مظنة للمشقة ولم ينظر إلى أفراد الأشخاص والأحوال وبهذا تمت الرخصة واستمرت التوسعة قال (فان قيل) الرخصة تبنت غير معلة والمتبع فيها الشرع ولو عللت بالمشقة لكان المريض أحق برخصة القصر (قلنا) المريض يصلي قاعداً أو مضطجعا إذا عجز وهذه الرخصة هي اللاتقة بحاله فلا كسفاء بالعود منه وهو بلا شغل كالقيم الذي يصلي قائماً وأما المسافر فعليه أفعال في غالب الأحوال وقد يصسر عليه تمام الصلاة مخفف له بالقصر والجمع (فان قيل) المريض أحوج

ينتظره بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير وإن اتفقت الصلاتان في الأفعال نظر إن توافقت عدد الركعات كالإقضاء في الظهر بالعصر أو بالعشاء جاز وإن كان عدد ركعات الإمام أقل كما لو اقتدى في الظهر بالصبح جاز أيضاً لأن متابعة الإمام فيما يأتي به متيسرة ثم إذا تمت صلاة الإمام قام للمأموم وأتم صلاته كما يفعله المسبوق ويتابع الإمام في القنوت كما لو أدرك الصبح الإمام في

الى الجمع من المسافرين وأنتم لا تجوزونه (قلنا) الايمان بسلاطين متعاقبتين افعال كثيرة قد يشق على المريض موالاتها ولعل تفرقها أهون عليه والمسافر يشق عليه النزول للصلاة حال سير القوافل وقد يؤدي الى ضرره ولا يخفى على منصف ان الجمع ارفق من القصر فان القسام الى الصلاة لا يشق عليه ركعتان يضمهما الى ركعتيه ورقق الجمع واضح: وأما الجواب عن احتجاجهم بأحاديث اللواتي فهو أنها عامة في الحضر والسفر وأحاديث الجمع خاصة بالسفر فقدمت وبهذا يجاب أيضا عن حديث «ليس في النوم قريط» فإنه عام أيضا (والجواب) عن حديث أبي داود عن ابن عمر أن أبا داود قال روى موقفا علي ابن عمر من فعله وقد قلنا ان الحديث اذا روى مرفوعا وموقفا هل يحتاج به فيه خلاف مشهور للسلف فان سلطنا الاحتجاج به فجوابه أن الروايات المشهورة في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر صريحة في اخباره عن جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجب تأويل هذه الرواية وردعا ويمكن ان يتأول علي أنه لم يره يجمع في حال سيره انما يجمع اذا نزل أو كان نازلا في وقت الاولى: وأما حديث ابن مسعود فجوابه انه نفي قالات التي ذكرناه في الاحاديث الصحيحة مقدم عليه لان مع روايتها زيادة علم والجواب عن جمع للقيم أنه لا يلحقه مشقة والجواب عن المريض سبق في كلام امام الحرمين والجواب عن السفر القصير اذا سلطنا امتناع الجمع فيه انه في معنى الحضر فإنه لا يعظم المشقة فيه (فان قيل) قال سفر القصير يبيح التيمم بلا إعادة علي الصحيح عندكم (فجوابه) ان مدار التيمم علي اعواز الماء وهو يعدم في القصير غالبا كالطويل والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجوز الجمع بينهما في وقت الاولى منها وفي وقت الثانية غير انه ان كان نازلا في وقت الاولى فالأفضل أن يقدم الثانية وان كان سائرا فالأفضل ان يؤخر الاولى الى وقت الثانية لما روى عن ابن عباس قال «ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس وهو في المنزل قدم العصر الى وقت الظهر ويجمع بينهما في الزوال» واذا سافر قبل الزوال أخر الظهر الى وقت العصر ثم جمع بينهما في وقت العصر ولان هذا ارفق بالمسافر فكان أفضل ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عباس رواه البيهقي باسناد جيد وله شواهد وسبق معناه في الاحاديث الصحيحة في فرع مذاهب العلماء في الجمع وهذا الحكم الذي ذكره المصنف متفق عليه *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان أراد الجمع في وقت الاولى لم يجز الا بثلاثة شروط (أحدها) ان ينوي الجمع وقال للزني الجمع من غير نية الجمع وهذا خطأ لأنه جمع فلا يجوز من غير نية كالحكم في وقت الثانية ولان

في الركعة الثانية يتابعه في القنوت ولو أراد أن يفارقه اذا اشتغل بالقنوت فله ذلك ولو اتقدى في الظهر بالمغرب فاذا انتهى الامام الى الجلسة الاخيرة بنجر المأموم بين المتابعة والمفارقة كما في

العصر قد يصل في وقت الظهر على وجه الخطأ فلا بد من نية الجمع لتمييز التقديم المشروع من غيره
وفي وقت النية قولان (أحدهما) يلزمه أن ينوي عند ابتداء الآلة لأنها نية واجبة للصلاة فلا يجوز
تأخيرها عن الأحرام كنية الصلاة ونية العصر (والثاني) يجوز أن ينوي قبل الفراغ من الأولي
وهو الأصح لأن النية قدمت على حال الجمع فأشبهه إذا نوى عند الأحرام (والشرط الثاني) الترتيب
وهو أن يقدم الأولي ثم يصل الثانية لأن الوقت للأولي وإنما يفعل الثانية تبعاً للأولي فلا بد من
قديم المتبوع (والشرط الثالث) التتابع وهو أن لا يفرق بينهما والدليل عليه أنها كالصلاة الواحدة
فلا يجوز أن يفرق بينهما كما لا يجوز أن يفرق بين الركعات في صلاة واحدة فإن فصل بينهما بفصل
طويل بطل الجمع وإن فصل بينهما بفصل يسير لم يضر وإن أخر الأولي إلى الثانية لم يصح إلا بالنية
لأنه قد يؤخر الجمع وقد يؤخر لغيره فلا بد من نية تمييزها بالتأخير المشروع عن غيره ويجب أن
ينوي في وقت الأولي وأما الترتيب فليس بواجب لأن وقت الثانية وقت الأولي
فجاز البداء بما شاء منها وأما التتابع فلا يجب لأن الأولي مع الثانية كصلاة فائتة مع صلاة
حاضرة فجاز التفريق بينهما ٥

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب إذا أراد للمسافر الجمع في وقت الأولي اشترط لصحته ثلاثة
أمر أحدهما الترتيب فيجب تقديم الأولي لأن الثانية تابعة لها فوجب تقديم المتبوع ولأن النبي
صلى الله عليه وسلم جمع هكذا وقال صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» فلو بدأ بالثانية لم يصح وتجب
إعادتها بفعل الأولي جامعاً ولو صلى الأولي ثم الثانية فبان فساد الأولي فالثانية فاسدة أيضاً ويعد ما جامعها
(الأمر الثاني) نية الجمع وهي شرط لصحة الجمع على المذهب وقال المزني وبعض الأصحاب لا تشترط لأن النبي
صلى الله عليه وسلم جمع ولم ينقل أنه نوى الجمع ولا أمر بنيه وكان يجمع معهم ثم نفي عليه هذه النية فلو وجبت
لبيها ودليل المذهب أن الصلاة الثانية قد فعل في وقت الأولي جمعاً وقد فعل سهواً فلا بد من نية تمييزها
فاذا قلنا بالمذهب ففي وقت النية نصان مختلفان قال أصحابنا العراقيون والحراسانيون قال الشافعي
في الجمع بالمطر ينوي عند الأحرام بالأولي وقال في الجمع بالسفر إذا نوى قبل التسليم أو معه كان
له الجمع وللأصحاب طريقان حكاهما القاضي حسين في تعليقه والبعري والسرخصي وغيرهم (أحدهما) تقرير
النصين فيجب في المطر أن ينوي في الأحرام لأن استدامة المطر في أداء الصلاة ليست بشرط للجمع فلم
يكن محلانيتها وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الأولي لأن استدامته شرط فكانت محلالية (والطريق
الثاني) وهو المشهور أنه قطع الجمهور في المسألة قولان (أحدهما) لا تجوز النية فيها جميعاً إلا عند الأحرام

القنوت وإن كان عدد ركعات الإمام أكثر كالاعتداء في الصبح بالظهر ففي المسألة طريقان أحدهما
وهو المذكور في الكتاب أن فيها قولين أحدهما أنه لا يصح الاعتداء لأنه يحتاج إلى الخروج عن صلاة
الإمام قبل فراغه بخلاف ما إذا كانت صلاته أطول فإنه لا يفارق الإمام مادام في صلاته وأصحهما أنه يصح كافي

بالاولى كنية القصر (واصحهما) باتفاق الاصحاب يجوز مع الاحرام بالاولى او في اثنتائها او مع التحلل منها ولا يجوز بهما التحلل وحكى الحرامانيون وغيرهم وجهاً أنه يجوز في اثنتائها ولا يجوز مع التحلل ووجهها أنه يجوز هذا التحلل من الاولى قبل الاحرام بالثانية وهو قول خرج المزي للشافعي وهو قوي قال الدارمي ولو نوى الجمع ثم نوى تركه في اثناء الاولى ثم نوى الجمع ثانياً ففيه القولان (الامر الثالث) الموالاة والمذهب الصحيح المصوص للشافعي وقطع به المصنف والجمهور اشتراطها وفيه وجه انه يجوز الجمع وان طال الفصل بينهما ما لم يخرج وقت الاولى حكمة اصحابنا عن أبي سعيد الاصطخري وحكمة الراصي عنه وعن أبي علي الثقفي من اصحابنا ونص الشافعي في الام انه لو صلى المغرب في بيته بنية الجمع ثم أتى المسجد فصلى العشاء جاز وهذا النص مؤول عند الاصحاب وللشهور اشتراط الموالاة وعليه التفريع لان الجمع يجعلهما كصلاة واحدة فوجبت الموالاة كركات الصلاة قال اصحابنا فعلي هذا لا يضر الفصل اليسير ويضر الطويل وفي هذا الطويل والتقصير وجهان قال الصيدلاني حذاصنا بالتقصير قدر الاقامة وهذا ضعيف والصحيح ما قاله المراقبون أن الرجوع في ذلك الى العرف وقد يقتضي العرف احتمال زيادة علي قدر الاقامة ولهذا قال جمهور الاصحاب يجوز الجمع بين الصلاتين بالتيمم وقالوا لا يضر الفصل بينهما بالطلب والتيمم لسكن يخفف الطلب وقال ابو اسحق المروزي لا يجوز الجمع بالتيمم لحصول الفصل بالطلب وخالفه الاصحاب وقالوا هذا فصل يسير وقد سبقت المسألة في باب التيمم وقال القاضي ابوالعليب في المجرد اعتبر الشافعي في الفصل المانع من الجمع الفصل المانع من بناء الصلاة بعضها على بعض اذا سلم ناسيا وعليه ركة ثم أراد بناءها قال فكل ما منم البناء منع الجمع وما لا فلا قال اصحابنا لو صلى بينهما ركعتين متراتبة بطل الجمع على المذهب وقول الجمهور وقال الاصطخري لا يبطل قال اصحابنا ومتى طال الفصل امتنع ضم الثانية الى الاولى ويتعين تأخيرها الى وقتها سواء طال بغير كالسهو والاغناء ونحوهما ام بغيره ولو جمع ثم تذكر بعد فراغه منهما أنه ترك ركنا من الاولى بطلتا جميعا وله اعادتهما جامعا لان الاولى لم تصح فوجودهما كالمعدم وان تذكر انه ترك ركنا من الثانية دون الاولى فان قرب الفصل بني عليها ومضت الصلاتان على الصحة وان طال بطئت الثانية وتمذر الجمع لطول الفصل بفعل الثانية الباطلة ويتعين فعلها في وقتها ولو لم يذكر تركه من

الصورة السابقة والجامع انهما صلاتان متعقتان في النظم والطريق الثاني القطع بهذا القول الثاني قال في التهذيب وهو الاصح واذا قرعنا عليه فاذا قام الامام الى الركعة (الثالثة) فهو بالخيار ان شاء فارقته وسلم وان شاء انتظره حتى يسلم معه وان امكنه أن يقنت في الركعة الثانية فان وقف الامام يسيرا فذاك والتركه ولا شيء عليه وله أن يخرج عن متابعته ويقنت ولو اقتدى في المغرب بالظهر فاذا قام الامام الى الرابعة لم يتابعه للاموم بل يجلس للتشهد ويفارقه فاذا تشهد سلم وهل له أن ينتظره قال في النهاية ظاهر المذهب أنه ليس لذلك لانه احث تشهد الم يفعله الامام بخلاف الصورة السابقة

الاولى ام الثانية لانهما عادت لاحتلال الترك من الاولى ولا يجوز الجمع على المشهور لاحتمال الترك من الثانية وحكي الحراسانيون قولاً انه يجوز الجمع فخرج بما اذا اقيمت جمعتان في بلد وجعل اسبقهما ففي قول يجوز اعادة الجمعة والمذهب امتناع الجمع هذا كله في الجمع في وقت الاولى فان اراده في وقت الثانية قال الاصحاب يجب أن يكون التأخير بنية الجمع وتشرط هذا لنية في وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها قد ريسها أو أكثر فان أخر بغير نية الجمع حتى خرج الوقت أو ضاق بحيث لا يسع الفرض عصي وصارت الاولى قضاء يتمتع قصرها اذا منعنا قصر المقضية في السفر وأما الترتيب ونية الجمع حال الصلاة والمواالات ففيها طريقان (الصحيح) منها وبه قطع العراقيون ونص عليه الشافعي انها كلها مستحبة ليست بواجبة فلو تركها كلها صح الجمع (والطريق الثاني) قاله الحراسانيون فيه وجهان (الصحيح) هذا (والثاني) انها واجبات حتى لو أدخل واحد منها صارت الاولى قضاء لا يجوز قصرها اذا لم يجوز قصر مقضية السفر والمذهب الاول واستدل له الشافعي والبيهقي وغيرها بحديث اسامة ابن زيد رضي الله عنهما قال «دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة فلما جاء المزدلفات نزل فوضاً ثم اقيمت الصلاة فصلي المغرب ثم أتم كل انسان بعيره في منزله ثم اقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئاً» رواه البخاري ومسلم والله اعلم »

(فرع) في مسائل تتعلق بجميع المسافرين (احداها) إذا جمع تقديمًا فصار في أثناء الاولى أو قبل شروعه في الثانية مقبلاً بنية الإقامة أو وصول سفينة دار الإقامة بطل الجمع فتعين تأخير الثانية الى وقتها أما الاولى فصحيحة لأنها في وقتها غير تابعة ولو صار مقبلاً في أثناء الثانية فوجهان حكاهما القنوراني والقاضي حسين والسرخسي والبعوي وآخرون من الحراسانيين (أحدهما) يبطل الجمع كما يتمتع القصر بالإقامة في أثناءها وبهذا قطع القاضي أبو الطيب في المجرد والمتولي في التهمة فعلي هذا هل تبطل الثانية

فانه وافق الامام في تشهده ثم استداهم ومنهم من أطلق وجوب الانتظار في الصورتين ولو صلى العشاء خلف من يصلي التراويح جاز كما في اقتداء الظهر بالصبح وقد قله الشافعي رضي الله عنه عن فعل عطاء ابن ابي رباح رضي الله عنه ثم اذا سلم الامام قام الي باقي صلاته والاولى أن يتم منفرداً فلو قام الامام الى ركعتين أخريين من التراويح فاقتدى بمرقة أخرى هل يجوز فيه القولان اذ كان نذراً فبين احرم منفرداً بالصلاة ثم اقتدى في انائها وقوله في الكتاب توافق نظم الصلاتين اراد في الافعال والاركان لاني عدد الركعات على مائتين وصلاة العيدين والاستسقاء كصلاة الحسوف والجنائز ام لا: اختلف الاصحاب فيه وقوله يقتدى في الظهر بالصبح معطى بالخاء والميم والالف وكذا قوله صح في المسألة الى بعدها لانه لا بد وأن يكون احدهما قضاء وهم يمنعون من الاقتداء في اتصاف بالاداء وبالعكس كما سبق وقوله على احدا القولين معطى بالواو لطريق الاخرى وفي نسخ الوسيط ذكر وجهين بدل القولين والاول اشهر ولا يخفى أن قوله لم يتخير فخرج على صحة الاقتداء »

أم تنقلب فلا فيه القولان في نظائرهما (أحدهما) يتقلب نفلا وقد سبقت هنا قاعدة في أول صفة الصلاة (والثاني) من الوجوب وهو الأصح عند الرافعي وهذا قطع القاضي أبو الطيب في المجرى والمتولي في التمسك لا يبطل الجمع لاها صلاة انعقدت على صفة فم تنفس بجارض كصلاة التيسيم في السفر إذا رأى الماء فيها ويخالف القصر فإن الأتمام لا يبطل فرضه ما مضى أما إذا صار مقبلا بعد فراغه من الثانية فإن قلنا الإقامة في أثناءها لا تؤثر في الجمع فهذا أولى والأفوجهان حكمهما الفوري والقاضي حسين وإمام الحرمين والمتولي والبقوي وآخرون (أحدهما) لا يبطل الجمع كالوقصر ثم أقام وبهذا قطع القاضي أبو الطيب في كتابه المجرى وغيره من العراقيين والثاني تبطل ويلزمه إعادة الثانية في وقتها لزوال السفر الذي هو سبب الجمع قال البقوي والمتولي وآخرون الخلاف فيما إذا أقام بعد فراغه من الصلاتين في وقت الأولى أو في الثانية قبل مضى إمكان فعلها فإن أقام في وقت الثانية بعد إمكان فعلها لم تجب إعادتها بلا خلاف وصرح إمام الحرمين بجريان الخلاف معها بقي من وقت الثانية شيء هذا كله إذا جمع قديما أما إذا جمع في وقت الثانية فصار مقبلا بعد فراغها لم يضر بالاتفاق وإن كان قبل الفراغ من الأولى صارت قضاء ذكره المتولي والرافعي فإن كانت الإقامة في أثناء الثانية ينبغي أن تكون الأولى أداء بلا خلاف (الثانية) قال أصحابنا إذا جمع كانت

قال (الحلمس للواقعة هو أن لا يشتغل بما تركه الإمام من سجود التلاوة أو التشهد الأول ولا بأس بانفراده بمجلس الاستراحة والقنوت إن لحق الإمام في السجود) *

إذا ترك الإمام شيئا من أفعال الصلاة نظر إن كان فرضا كما إذا قام في موضع القعود أو بالعكس ولم يرجع بعد ما سجد به المأموم فليس للمأموم أن يتابعه لأنه إما عائد فصلاته باطل أو ساء فذلك الفعل غير ملود من الصلاة وإن لم يكن مبطلا وإنما يتابعه في أفعال الصلاة لا في غيرها وإن ترك سنة نظر إن كان في الاشتغال بها تخلف فاحس كسجود التلاوة والتشهد الأول فلا يأتي بهما المأموم قال صلى الله عليه وآله وسلم «إنا جعل الإمام ليؤتم به» (١) ولو اشتغل بهما بطلت صلاته لعدم من فرض المتابعة إلى السنة ويخرج عن هذا سجود السهو يأتي به وإن تركه الإمام لأنه يفعله بعد خروج الإمام من الصلاة فلا مخالفة وكذا يسلم التسليمة الثانية إذا تركها الإمام وإن لم يكن فيه إلا تخلف يسير كجلسة الاستراحة فلا بأس بانفراده بها كالأبأس بزيادتها في غير موضعها وكذلك لا بأس بانفراده

(١) حديث: إنا جعل الإمام ليؤتم به فلا تختفوا عليه: متفق على صحته من حديث أبي هريرة عن أنس ومن حديث عائشة ورواه مسلم من حديث جابر (تنبيه) كرهه الرافعي بلفظ لا تختفوا علي إمامكم وكأنه ذكره بالمعنى وصياني في موضعه *

(قوله) فلو صلى العشاء خلف من يصلي التراويح جاز كافي اقتداء بالصبح بالطهر وقد قلنا الشافعي عن فل عطاء بن أبي رباح انتهى قال الشافعي أنبا مسلم بن خالد عن بن جريج عن عطاء أنه كان تقوته التمسك فيأتي والناس قيام فيصلي معه ركعتين ثم يبنى عليها ركعتين وإنه رأى يفعل ذلك ويمتد به من التمسك *

الصلاة أن أداء سواء جمع قديماً أو تأخيراً وحكي الغزالي وغيره وجهاً أنه إذا جمع تأخيراً فالمؤخرة قضاء والصحيح الأول وبه قطع الجمهور (الثالثة) قال أصحابنا يستحب للجامع فعل السنن الراجعة ويستحب ذلك للمعاصر أيضاً وقد سبق ذلك في آخر باب صلاة التطوع ونسبسط المسألة في آخر باب آداب السفر الذي سنذكره إن شاء الله تعالى قريباً ونذكر هناك متى يصلها ومذاهب العلماء في استحبابها في السفر (الرابعة) قال الغزالي في البسيط والمتولي في التسمية وغيرهما الأفضل ترك الجمع بين الصلاتين ويصلي كل صلاة في وقتها قال الغزالي لا خلاف أن ترك الجمع أفضل بخلاف القصر قال والمتبع في الفضيلة الخروج من الخلاف في المسألتين يعني خلاف أبي حنيفة وغيره ممن أوجب القصر وأبطل الجمع وقال المتولي ترك الجمع أفضل لأن فيه إخلاء وقت العبادة من العبادة فأشبه الصوم والفطر (الخامسة) قال المتولي لو شرع في الظهر في الصلاة في سفينة فسارت فصار فيها في السفر فنرى الجمع فإن قلنا يشترط فيه الجمع حال الأحرام لم يصح جمعه والا فيصح لوجود السفر وقت النية *

قال المصنف رحمه الله *

يجوز الجمع بين الصلاتين في المطر في وقت الأولة منهما لما روى ابن عباس قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر» قال مالك أرى ذلك في المطر وهل يجوز أن يجمع بينهما في وقت الثانية فيه قولان قال في الاملاء يجوز كالجمع في السفر وقال في الأم لا يجوز لأنه إذا أخرجهما قطع المطر فجمع من غير عذر *

(فصل) فإذا دخل في الظهر من غير مطر ثم جاء المطر لم يجز له الجمع لأن سبب الرخصة حدث بعد الدخول فلم يتعلق به كما لو دخل في صلاة ثم سافر فإن أحرم بالاولى مع المطر ثم قطع في أثناءها ثم عاد قبل أن يسلم ودام حتى أحرم بالثانية جاز الجمع لأن العذر موجود في حال الجمع وإن عدم فيما سواها من الأحوال لم يضر لأنه ليس بحال الدخول ولا بحال الجمع *

(فصل) ولا يجوز الجمع إلا في مطر يسيل الثياب وأما المطر الذي لا ييل الثياب فلا يجوز الجمع لأجله لأنه لا يتأذى به وأما الثلج فإن كان ييل الثياب فهو كالمطر وإن لم يسيل الثياب لم يجز الجمع لأجله فأما الوحل والريح والظلمة والمرض فلا يجوز الجمع لأجلها فإنها قد كانت في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل أنه جمع لأجلها وإن كان يصلي في بيته أو في مسجد ليس في طريقه إليه مطر ففيه قولان قال في القديم لا يجوز لأنه لا مشقة عليه في فعل الصلاة في وقتها وقال في الاملاء يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع في المسجد ويبيت أزواجه إلى المسجد ويحجب المسجد *

بالقنوت إذا لحقه علي القرب وقوله إن لحق الإمام في السجود يعني في السجدة الأولى فلما إذا كان اللحق في الثانية فيكثر المتخلف وسيأتي بيان التخلف المبطل في الفصل التالي لهذا * قال في السادس المتابعة فلا يتقدمه ولا بأس بالمساوقة إلا في التكبير فإنه لا بد فيه من التأخير

(الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه البخاري ومسلم وزاد فيه قيل لابن عباس لم فعل ذلك قال أراد أن لا يخرج أمته وقوله قال مالك أرى ذلك بضم الهمزة أي أخذه وهو مالك بن انس الامام وقال الشافعي أيضا مثله ولكن هذا التأويل مردود برواية في صحيح مسلم ومسند أبي داود عن ابن عباس جمع « رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مطر » وهذه الرواية من رواية حبيب بن أبي ثابت وهو امام متفق على توثيقه وعذاته والاحتجاج به قال البيهقي هذه الرواية لم يذكروها البخاري مع أن حبيب بن أبي ثابت من شرطه قال ولعله تركها لمخالفتها رواية الجماعة قال البيهقي ورواية الجماعة بان تكون محفوظة أولى يعني رواية الجمهور من غير خوف ولا مطر قال وقد روي عن ابن عباس وابن عمر الجمع في المطر وذلك تأويل من تأوله بالمطر قال البيهقي في معرفة السنن والآثار وقول ابن عباس أراد أن لا يخرج أمته قد يحمل على المطر أي لا يلحقهم مشقة المشي في الطين إلى المسجد وأجاب الشيخ

والاحب التخلف في الكل مع سرعة الحقوق فان تخلف بركن لم تبطل وان تخلف بركنين من غير عذر بطل (ز) والاصح انه إذا ركع قبل أن يتدبى الامام المولى إلى السجود لم تبطل فان ابتداء المولى لم تبطل أيضا على وجه لان الاعتدال ليس ركنا مقصودا فان لا بس الامام السجود قبل ركوعه بطل والتقدم كتخلف وقيل يبطل وان كان بركن واحد »

يجب على المأموم ان يتابع الامام ولا يتقدم عليه في الافعال المروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا سجد فاسجدوا » (١) وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اما يخشي الذي يرفع رأسه والامام ساجداً يحول الله رأسه رأس حمار » (٢) والمراد من المتابعة أن يجري على أثر الامام بحيث يكون ابتلاؤه بكل واحد منها متأخراً عن ابتداء الامام ومتقدماً على فراغه وروى عن البراء بن عازب قال (٣) « كنا نصلي

(١) حديث « لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركعوا فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا سجد فاسجدوا » مسلم وابو داود ومن حديث أبي هريرة ورواية أبي داود ابن من رواية مسلم فيها ولا تركعوا حتى يسجد »

(٢) حديث « اما يخشي الذي يرفع رأسه والامام ساجداً أن يحول الله رأسه رأس حمار » متفق على صحته من حديث أبي هريرة واللفظ لأبي داود وزاد أو صورته صورة حمار وللعطوف في الاوسط أن يحول الله رأسه رأس كلب ولابن جميع في معجمه رأس شيطان وروى ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن أبي هريرة الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام قائماً فاصيته بيد شيطان يخفضها ويرفعها واخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن في مصنفه من هذا الوجه مرفوعاً »

(٣) حديث « البراء بن عازب كنا نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال سمع الله لمن حمده لم يمن أحد منا ظهره حتى يضع النبي صلى الله عليه وسلم جبهته على الارض متفق عليه »

ابو حامد في تعليقه من رواية من غير خوف ولا مطر يجران (أحدهما) معناه ولا مطر كثير (والثاني) أنه يجمع بين الروايتين فيكون المراد برواية من غير خوف ولا سفر الجمع بالمطر والمراد برواية ولا مطر الجمع المجازي وهو أن يؤخر الأولى إلى آخر وقتها ويقدم الثانية إلى أول وقتها هذا كلام أبي حامد ويؤيد هذا التأويل الثاني أن عمرو بن دينار روى هذا الحديث عن أبي الشعثاء عن ابن عباس وثبت في الصحيحين عن عمر وابن دينار قال قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر عجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظن ذلك وأجاب القاضي أبو الطيب في تعليقه والشيخ أبو نصر في تهذيبه وغيرهما بأن قوله ولا مطر أي ولا مطر مستدام قلعه انقطع في أثناء الثانية وقل صاحب الشامل هذا الجواب عن أصحابنا وأجاب الماوردي بأنه كان مستظلاً بسقف ونحوه وهذه التأويلات كلها ليست ظاهرة والمختار ما أجاب به البيهقي وقول المصنف وإن كان يصلي في بيته أو في مسجد ليس في طريقه إليه مطر فيه قولان قال في القديم لا يجوز وقال في الاملاء يجوز هكذا وقع في نسخ المصنف في القديم لا يجوز وفي الاملاء يجوز وقال مثل قوله المحامي في المجموع وأما جوار الأصحاب فقالوا قال في الأم لا يجوز وقال في الاملاء يجوز فلم يذكروا القديم فحصل من قول المصنف والمحامي مع قول الجمهور أن الجواز يختص بالاملاء والمنع منصوص في الأم والقديم ومعلوم أن الاملاء من الكتب الحديثة وقد يتوهم من لا يرى كلام الأصحاب من عبارة المصنف أن جواز الجمع أصح من منعه حيث ذكر الجواز عن الاملاء وهو جديد والمنع عن القديم ومعلوم أن الأصح هو الجديد إلا في مسائل قليلة سبق بيانها في مقدمة هذا الشرح ليست هذه منها وليس هذا التوهم صحيحاً بل الأصح منع الجمع كما سنوضحه إن شاء الله تعالى وقوله الوحل هو بفتح الحاء على اللغة المشهورة ولم يذكر الجمهور غير ما وحكي الجوهرى وغيره أسكنها

مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإذا قال سمع الله لمن حمده لم يمن أحد منا ظهره حتى يضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم جبهته على الأرض، فلو خالف وترك المتابعة على التفسير المذكور لم يحل أما أن يساق فعله فعل الإمام وأما أن يتخلف عنه أو يتقدم عليه (الحالة الأولى) أن يساق فعله فعل الإمام أما التكبير فالمساواة فيه تمنع انعقاد صلاة المأموم خلافاً لأبي حنيفة: لنا ظاهر قوله فإذا كبر فكبروا ويخالف الركوع وسائر الأركان حيث نَحْتَمِلُ المساواة فيها لأن الإمام حينئذ في الصلاة فيتنظم الاقتداء به ولو شك في أن تكبيره هل وقع مساوفاً لم تنعقد صلاته أيضاً ولو ظن أنه لاحق فبان خلافه فلا صلاة له ويشترط تأخير جميع التكبير عن جميع تكبير الإمام ويستحب للإمام أن لا يكبر حتى تستوى الصفوف ويأمرهم بذلك ملتفتاً يميناً وشمالاً وإذا فرغ المؤذن من الإقامة قام الناس واشتغلوا تسوية الصفوف وقال أبو حنيفة يشتغلون به عند قوله حي على الصلاة وأما ما عدا التكبير فغير السلام يجوز فيه المساواة وفي السلام وجهان (أحدهما) أنه لا يجوز فيه المساواة اعتباراً لتحلل بالتحريم (والثاني) يجوز

ايضا وقوله لاجلها قد سبق ان المعروف في اللغة من اجلها وانه بفتح الهزة وكسرها أما حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في المطر وحكي امام الحرمين قولا انه يجوز بين المغرب والعشاء في وقت المغرب ولا يجوز بين الظهر والعصر وهو مذهب مالك وقال المزني لا يجوز مطلقا والمذهب الاول وهو المعروف من نصوص الشافعي قديما وجديدا وبه قطع الاصحاب قال اصحابنا وسواء قوى المطر وضعيفه اذا بل الثوب قال اصحابنا والتلج والبرد ان كانا يذوبان ويبلان الثوب جاز الجمع والا فلا هكذا قطع به الجمهور في الطريقتين وهو الصواب وحكي صاحب التمهيد وجها انه يجوز الجمع بالتلج وان لم يذب ولم يبل الثوب وهو شاذ غلط وحكي امام الحرمين والغزالي رجها انه لا يجوز الجمع بالتلج والبرد مما قاروه وجه ضعيف خرج القاضى حسين في تعليقه اتباعا لاسم المطر وهذا شاذ ضعيف او باطل فان اسم المطر ليس منصوبا عليه حتى يتعلق به فوجب اعتبار المعنى واما التفان - بفتح الشين المعجمة وتشديد الفاء - فقال أهل اللغة هو برد ريح فيها نسوة فإذا بل الثوب جاز الجمع هذا هو الصواب في تفسيره وحكمه وقد قال البغوي والرافعي انه مطر وزيادة فيجوز الجمع والصواب ما تقدمت واما الوحل والظلمة والريح والمرض والخوف فالمشهور من المذهب انه لا يجوز الجمع بسببها وبه قطع للمصنف والجمهور وقال جماعة من اصحابنا يجوز له وسنفرده في ذلك فرعا مبسوطا بادلته ان شاء الله تعالى : قال اصحابنا والجمع بمنزلة المطر وما في معناه من الثلج وغيره يجوز لمن صلى جماعة في مسجد يقصده من بدوئته حتى بالمطر في طريقة فاما من صلى في بيته منفردا او جماعة او عشي الى المسجد في كن او كان المسجد في باب داره او صلى النساء في بيوتهن او الرجال في المسجد البعيد ان اذ اهل يجوز الجمع فيه بخلاف حكمه جماعة من الخراسانيين وجيهين وحكمه المصنف ومائير العراقيين وجماعات من الخراسانيين قولين (أصحهما) باتفاقهم لا يجوز وهو نصه في الامم والتقديم كما سبق من صححه امام الحرمين والبغوي والرافعي وقطع به الحاملي في المقنع والجرجاني في التحريم لان الجمع جواز مشتقة في تحصيل الجماعة وهذا المعنى مقتود هنا والثاني وهو نصه في الاملاء يجوز واحتج للمصنف وغيره بان النبي صلى الله عليه وسلم « كل يجمع في بيوت أزواجه إلى المسجد » أجاب الاولون عن هذا بان بيوت أزواجه صلى الله عليه وسلم تسعون كانت مختلفة

كسائر الاركان وذكر بعضهم أن الوجيين مبنيان على أن نية الخروج هل تشترط أن قلنا نعم قال سلام كالتكبير وأن قلنا لا فهو كسائر الاركان والاصح من الوجيين أن المساواة لا تنصرف وهو المذكور في الكتاب (وقوله) ولا بأس بالمساواة الا في التكبير مع العلم بالواو فوجه الصائر الى الحاق السلام بالتكبير وليس المراد من قوله لا بأس التشريع المطلق فان صاحب التهذيب وغيره ذكروا انه يكره الاثنان بالافعال مع الامام وتفاوت به فضيلة الجماعة وانما المراد انها لا تفسد الصلاة وقوله فانه لا بد فيه من التأخير مع العلم بالحاء وقوله والاحب التخلف في الكل مع سرعة الحقوق المراد منه ما ذكرنا في تفسير

منها بيت عائشة بابه الى المسجد ومعظمها بخلاف ذلك قلعه صلى الله عليه وسلم في حال جمعه لم يكن في بيت عائشة وهذا ظاهر فان احتمال كونه صلى الله عليه وسلم في الباقي أظهر من كونه في بيت عائشة واما وقت الجمع فقال الاصحاب يجوز الجمع في وقت الاولى قولا واحدا وفي جوازه في وقت الثانية قولان (اصحهما) عند الاصحاب لا يجوز وهو نص الشافعي في معظم كتبه الجديدة ونص في الاملاء والقديم أنه يجوز وحكي جماعة من الخراسانيين الخلاف وجهين وعكس صاحب الابانة حكم المسألة فقال يجوز الجمع في وقت الثانية قولا واحدا وفي جوازه في وقت الاولى قولان واتفق الاصحاب على تغليظه قال اصحابنا فاذا جمع في وقت الاولى اشترطت الشروط الثلاثة السابقة في جمع المسافر ويشترط وجوب المطر في أول اصلاطين باتفاق الاصحاب الا وجهها شاذ أو باطلا من ذكره ان شاء الله تعالى انه لا يشترط في افتتاح الاولى وفي اشتراطه عند التحال من الاولى طرية ان (اصحهما) وبه قطع العراقيون و ابو زيد والبعوي وآخرون يشترط وجها واحدا (والثاني) حكاه جماعة من الخراسانيين في وجهان (أحدهما) هذا (والثاني) لا يشترط وقوله امام الحرمين عن معظم الاصحاب وليس كما ادعي وأما انقطاعه فيما سوى هذه الاحوال الثلاث فلا يضر علي الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به الاصحاب في طرقهم ونقل امام الحرمين عن بعض المصنفين ويعنى به صاحب الابانة أنه قال في انقطاعه في أثناء الثانية او بعدها مع بقاء الوقت الخلاف السابق في طرء ان الاقامة في جمع السفر وضعفه الامام وانكره وقال اذا لم يشترط دوام المطر في الاولى قاوى ان لا يشترط في الثانية وما بعدها وذكر ابو القاسم بن كيج عن بعض الاصحاب أنه لو افتتح الاولى ولا مطر ثم مطرت في أثناءها ففي جواز الجمع قولان في نية الجمع في أثناء الاولى واختار ابن الصباغ هذه الطريقة وجزم بها صاحب التتمة وهذا شاذ مردود والمذهب ما قدمناه أما اذا أراد الجمع في وقت

المتابعة (الحالة الثانية) أن يتخلف عن الامام وذلك اما أن يكون بغير عذر او بعذر فان تخلف من غير نظر عذر أن يتخلف يركن واحد فقد حكى صاحب النهاية فيه وجهين (أحدهما) أنه مبطل للصلاة لما فيه من مخالفة الامام (واظهرهما) وهو المذكور في الكتاب أنه غير مبطل واحتج به بعضهم بما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا تبادروني بالركوع والسجود فهما أسبقكم به اذا ركعت تدركوني اذا رفعت ومهما أسبقكم به حين سجدت تدركوني حين رفعت» (١) وأن يتخلف بركنين بطلت صلاته لكثرة المخالفة ومن صور التخلف بغير عذر أن يركع الامام وهو في قراءة الدرة بعد الفاتحة فيشتغل باتمامها وكذا التخلف للاشتغال بتسييحات الركوع والسجود ومن المهمات في هذا المقام البحث عن

(١) حديث «لا تبادروني بالركوع ولا بالسجود هما أسبقكم به اذا ركعت تدركوني اذا رفعت ومهما أسبقكم به اذا سجدت تدركوني به اذا رفعت» احمد وابن ماجه وابن حبان من حديث معاوية *

الثانية وجوزناه فقال أصحابنا العراقيون يصلى الاولى مع الثانية سواء اتصل المطر الى وقت الثانية ام انقطع قبل وقتها هكذا صرح به الحاملي وآخرون من العراقيين ونقله صاحب البيان عن أصحابنا كلهم وقال بغوى اذا انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجوز الجمع بل يصلى الاولى في آخر وقتها للمسافر اذا أخر بنية الجمع ثم أقام قبل وقت الثانية قال الرافعي ومقتضى هذا أن يقال لو انقطع في وقت الثانية قبل فعلها امتنع الجمع وصارت الاولى قضاء كما لو صار مقبلاً والمذهب ما قدمناه عن العراقيين واحتجوا له بأنه جوز له التأخير فلا يتغير حاله *

(فرع) يجوز الجمع بين الجمعة والعصر في المطر ذكره ابن كج وصاحب البيان وآخرون فان قدم العصر الى الجمعة اشترط وجود المطر في افتتاح الصلاتين وفي السلام في الجمعة يكفي غيرها قال صاحب البيان ولا يشترط وجوده في الخطبتين لأنهما ليسا بصلاة بل شرط من شروط الجمعة فلم يشترط المطر فيها كما لا يشترط في الطهارة قال الرافعي وقد ينزع في هذا ذهباً الى أن الخطبتين بدل الركعتين قال صاحب البيان وآخرون فان أراد تأخير الجمعة الى وقت العصر جاز إن جوزنا تأخير الظهر الى العصر فيخطب في وقت العصر ثم يصلى الجمعة ثم العصر ولا يشترط وجود المطر وقت العصر كما سبق واستدلوا بأن كل وقت جاز فيه فعل الظهر اداء جاز فعل الجمعة وخطبتيها *

(فرع) المشهور في المذهب والمعروف من نصوص الشافعي وطرق الأصحاب أنه لا يجوز الجمع بالمرض والريح والظلمة ولا الخوف ولا الوحل وقال المتولي قال القاضي حسين يجوز الجمع بعذر الخوف والمرض كجسم المسافر يجوز قديماً وتأخيراً والأولى أن يفعل أوقتها به واستدل للمتولي وقواه وقال الرافعي قال مالك وأحمد يجوز الجمع بعذر المرض والوحل وبه قال بعض أصحابنا منهم أبو سليمان الخطابي والقاضي حسين واستحسنه الروياني في الحلية قلت وهذا الوجه قوي جداً ويستدل له بحديث ابن عباس قال «جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مطر»

شيتين (أحدهما) معنى التخلف بالركن والركنين (والثاني) أن الحكم هل يعم جميع الأركان أم يفرق بين ركن وركن (أعم) أن في قوله والأصح اذا ركع الى آخره تعرضاً لها جميعاً فنشرحه ونقول: من أركان الصلاة ما هو قصير ومنها ما هو طويل أما القصير فالاعتدال عن الركوع وكذا الجلوس بين السجدين على الأظهر كما تقدم وأما الطويل فاعتدالها وما هو طويل فهو مقصود في نفسه والقصير هل هو مقصود في نفسه اشارة في النهاية الى تردد فيه للأصحاب فمن قائل نعم كالطويل ومن قائل لا فان الغرض منه الفصل فهو اذا تابع لغيره وهذا ما ذكره في التهذيب ثم يقول بهذه المقدمة: اذا ركع الإمام قبل المأموم ثم ركع المأموم وادركه في ركوعه فليس هذا تخلفاً بركن ولا تبطل به الصلاة وفاقاً لأنه لحق الإمام قبل تمام الركن الذي سبقه ولو اعتدل الإمام والمأموم بعد قائم فهل تبطل صلاته فيه وجهان واختلفوا في مأخذها فقيل مأخذها التردد في أن الاعتدال هل هو مقصود أم لا لأن

زواه لم يسم كما سبق بيانه ووجه الدلالة منه أن هذا الجمع أما أن يكون بالمرض وإما بغيره مما في معناه أودونه ولأن حاجة المريض والخائف أكد من المطور وقال ابن المنذر من أصحابنا يجوز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مطر ولا مرض وحكاه الخطابي في معالم السنن عن الثعالبي الكبير الشاشي عن أبي اسحق المروزي قال الخطابي وهو قول جماعة من أصحاب الحديث لظاهر حديث ابن عباس واستدل الأصحاب المشهور في المذهب بأشياء (منها) حديث الواقيت ولا يجوز مخالفتها إلا بصريح (ومنها) أن النبي صلى الله عليه وسلم مرض أمراضا كثيرة ولم ينقل جمعه بالمرض مريحا (ومنها) أن من كان ضعيفا ومزله بعيدا من المسجد بعدا كثيرا لا يجوز له الجمع مع المشقة الظاهرة وكذا للمريض (فإن قيل) لم الحتم الوحل بالمطر في اعذار الجمعة والجماعة دون الجمع (فالجواب) من وجين (أحدهما) جواب القاضي أبي الطيب وهو أن تارك الجمعة يصلي بطلما الظهر وتارك الجمعة يصلي منفردا في بدل والذي يجمع يترك الوقت بلا بدل (والثاني) أن باب الاعذار في ترك الجمعة والجماعة ليس مخصوصا بل كل ما لحق به مشقة شديدة فهو عذر والوحد من هذا وباب الجمع مضبوط بما جاءت به السنة فلا يجوز بكل شاق ولهذا لم يجوزوه لمن هو قيم بمريض وشبهه ولم تأت السنة بالوحد *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجمع بالمطر: قد ذكرنا أن مذهبنا جوازه بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وبه قال أبو ثور وجماعة وقال أبو حنيفة والمزني وآخرون لا يجوز مطلقا وجوزه مالك وأحمد بين المغرب والعشاء دون الظهر والعصر وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وأبان بن عثمان وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلة بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز ومروان *

(فرع) في مذاهبهم في الجمع في الحضر بلا خوف ولا سفر ولا مطر ولا مرض: مذهبنا ومذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد والجمهور أنه لا يجوز وحكي ابن المنذر عن طائفة جوازه بلا سبب قال وجوزه بن سيرين لحاجة أو ما لم يتخذ عادة *

قلنا نعم فقد فارق الإمام ركننا واشتغل بركن آخر مقصود فتبطل صلاة التخلف وإن قلنا أنه ليس بمقصود فهو كما لو لم يفرغ من الركوع لأن الذي فيه تبع له فلا تبطل صلاته وقيل إن مأخذها الوجهان اللذان سبقا في أن التخلف بركن واحد هل يبطل أم لا إن قلنا نعم فقد تخلف بركن الركوع تاما فتبطل صلاته وإن قلنا لا فما دام في الاعتدال لم يكن الركن الثاني تاما فلا تبطل صلاته وإذا هوى إلى السجود ولم يته إليه والمأموم بعد قائم فليلتأخذ الأول لا تبطل صلاته لأنه لم يشرع في ركن مقصود وعليه التآخذ الثاني تبطل لأن ركن الاعتدال قد تم هكذا ذكره إمام الحرمين والمصنف في الوسيط وقياسه أن يقال إذا ارتفع عن حد الركوع والمأموم بعد في القيام قد حصل التخلف بركن

باب آداب السفر

هذا باب مهم تتكرر الحاجة اليه ويتأكد الاهتمام به وقد ذكره الماوردي والقاضي أبو الطيب والبيهقي وغيرهم في أواخر كتاب الحج ورأيت تقديمه هنا لوجوبين (أحدهما) استباق الخيرات (والثاني) أنه هنا أنسب وقد بسطه البيهقي بسطاً حسناً في كتابه السنن الكبير وقد جمعت أبا جملاً كبيرة منه في أول كتاب الإيضاح في اللباسك وجملة صالحة في كتاب الأذكار مما يتعلق بالذكر والمقصود هنا الإشارة إلى آدابه مختصرة وفي الباب مسائل (أحداها) إذا أراد سفرًا استحسب أن يتأور من يثق بدينه وخبرته وعلمه في سفره في ذلك الوقت ويجب على المستشار النصيحة والتخلي عن الهوى وخطوئته والنفوس قال الله تعالى (وشاورهم في الأمر) وتظاهرت الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم «كانوا يشاورونه في أمورهم» (الثانية) إذا عزم على السفر فلا تسنة أن يستخير الله تعالى فيصلي ركعتين من غير الفريضة ثم يدعو بدعاء الاستغاثة وقدم سبق بيانه ويان هذه الصلاة وما يتعلق بها في باب صلاة التطوع (الثالثة) إذا استقر عزمه أسفر حج أو غزو أو غيرها فينبغي أن يبدأ بالتوبة من جميع المعاصي والمكروهات ويخرج من مظالم الخلق ويقضي ما أمكنه من ديونهم ويرد الودائع ويستحل كل من بينه وبينه معاملة في شيء أو مصلحة ويكتب وصيته ويشهد عليه بها ويوكل من يقضي مالم يتمكن من قضائه من ديونه ويترك لأهله ومن يلزمه نفقته نفقتهم إلى حين رجوعه (الرابعة) في إرضاء والديه ومن يتوجه عليه بره وطاعته فإن منعه الوالد السفر أو منع الزوج امرأته ففيه تفصيل نذكره إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في باب الفوات والاحصار (الخامسة) إذا سافر لحج أو غزو أو غيرها فينبغي أن يحرص أن تكون نفقته حلالاً خالصة من التهمة فإن خالف وحج أو غزا بمال منسوب عصي وصح حجه وغزوه في الظاهر لكنه ليس حجاجاً مبروراً وسابطاً للمسألة في كتاب الحج ومذاهب العلماء فيها إن شاء الله تعالى (السادسة) يستحب له أن يفر في حج أو غيره مما يحمل فيه الزاد أن يستكثر من الزاد والنفقة ليؤامي منه المحتاجين وليكن زاده طيباً لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وبما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمسوا الخبيث منه تنفقون) والمراد بالطيب هنا الجيد والخبيث الردي ويكون طيب النفس بما ينفعه ليكون أقرب إلى قبوله (السابعة) يستحب ترك المماحكة فيما يشتره لأسباب سفر حجه وغزوه ونحوهما من أسفار الطاعة وكذا كل قرينة (الثامنة)

واحد وأن لم يستدل حتى تبطل الصلاة عند من يجعل التقدم بركن واحد مبطلاً ما إذا انتهى الإمام إلى السجود والمأموم في قيامه بطلت صلاته وفاقاً واعرف بعد هذا أمرين (أحدهما) أنا أن اكتفينا بابتداء الهوى عن الاعتدال وابتداء الارتفاع عن حد الركوع فالتخلف بركنين هو أن يتم الإمام ركنتين والمأموم بعد فيا قبلهما وركن واحد هو أن يتم الإمام الركن الذي سبق إليه والمأموم فيا قبله وإن لم

يستحب أن لا يشارك غيره في الزاد والراحلة والنقعة لأن ترك المشاركة أسلم منه لأنه يمتنع بسببها من التصرف في وجوه الخير من الصدقة وغيرها ولو أذن شريكه لم يوثق باستمراره فإن شارك جاز واستحب أن يقتصر على دون حقه وأما اجتماع الرقعة على طعام يجمعونه يوماً يوماً فحسن ولا بأس بأكل بعضهم أكثر من بعض إذا وثق بأن أصحابه لا يسكرونها ذلك فإن لم يثق لم يزد على قدر حصته وليس هذا من باب الريا في شيء وقد بحث الأحاديث في خلط الصحابة رضي الله عنهم أزوادهم وقد ذكر المصنف المسألة في باب الخلطة في المواشي وسنزيدها أيضاً هناك إن شاء الله تعالى وعن وحشي بن حرب رضي الله عنه أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا « يا رسول الله إنا نأكل ولا نشبع قال فاعلمكم تفرقون قال فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم فيه » (التاسعة) إذا أراد سفر حج أو غزو لزمه تعلم كيفيةها إذ لا تصح العبادة بمن لا يعرفها ويستحب لمريد الحج أن يستصحب معه كتاباً واضحاً في المناسك جامعاً لمقاصدها ويدم مطالعته ويكررها في جميع طريقه لتصير محققة عنده ومن أخل بهذا من العوام يخاف أن لا يصح حجه لاخلاله بشرط من شروط أركانه ونحو ذلك وربما قلد بعضهم بعض عوام مكة وتوهم أنهم يعرفون المناسك محققة فاعترب بهم وذلك خطأ فاحش وكذا الغازي وغيره يستحب أن يستصحب معه كتاباً معتمداً مشتملاً على ما يحتاج إليه ويتعلم الغازي ما يحتاج إليه من أمور القتال واذكاره وتحريم الهزيمة وتحريم الفلوات والغدر وقتل النساء والصبيان ومن أظهر لفظ الإسلام واشباه ذلك ويتعلم المسافر لتجارة ما يحتاج إليه من البيوع وما يبيع وما يبتل وما يحل ويحرم ويستحب ويكره وما هو راجح على غيره وإن كان متعبداً سائماً معتزلاً للناس تعلم ما يحتاج إليه من أمور دينه وإن كان ممن يصيد تعلم ما يحتاج إليه أهل الصيد وما يباح منه وما يحرم وما يباح به الصيد وشرط الزكاة وما يكفي فيه قتل الكلب والسم ونحوهما وإن كان راعياً تعلم ما يحتاج إليه وهو ما ذكرناه في حق المعتزل من كيفية الرفق بالدواب ورعها وإن كان رسولاً إلى سلطان ونحوه تعلم آداب مخاطبات الكبار وجواب ما يعرض وما يحل من ضيافتهم وهداياهم وما يجب مراعاته من النصيح وتحريم الغدر ومقامه ونحو ذلك وإن كان وكلاً أو عاملاً قراض تعلم ما يساح له من السفر والتصرف وما يحتاج إلى الأشهاد فيه وعلى كل المذكورين تعلم الحال التي يجوز فيها ركوب البحر والتي لا يجوز إن أرادوا ركوبه وسيأتي بيانه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وهذا كله يأتي في هذا الكتاب

يكتف بذلك فالتخلف شرط آخر وهو أن يلبس مع تمامها أو تمامه ركن آخر فحصل خلاف في تفسير التخلف كما ترى (والثاني) أن قوله وأن تخلف بركن لم تبطل ينبغي أن يعلم بالاولى لما سبق نقله من الوجهين وإيراد صاحب التهذيب يشعر بترجيح وجه البطلان فيما إذا تخلف بركن كامل مقصود ويصرخ بترجيح عدم البطلان فيما إذا تخلف بركن غير مقصود كما إذا استمر في الركوع حتى اعتدل

مفرقا في مواضعه والله اعلم (العاشرة) يكره ركوب الجلالة وهي البعير الذي يأكل العذرة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة في الابل أن يركب عليها» رواه أبو داود بإسناد صحيح (الحادية عشرة) يستحب له أن يطلب رفيقا موافقا راغبا في الخير كلها للشر أن نسي ذكره وإن ذكر اعانته وإن نيسر له مع هذا كونه عالما فليتمسك به فإنه يمنعه بعله وعمله من سوء ما يطرأ على المسافر من مساويء الاخلاق والضعف وبعبته على مكروم الاخلاق ويحمله عليها واستحب بعض العلماء كونه من الاجانب لامن الاصدقاء ولا الاقارب والمختار أن القريب والصديق للموثوق به أولى لأنه أعون له على مهماته وأرفق به في أموره ثم ينبغي أن يحرص على ارضاء رفيقه في جميع طريقه ويحتمل كل واحد منها صاحبه ويرى لصاحبه عليه فضلا وحرمة ويصبر على ما يقع منه في بعض الاوقات (الثانية عشرة) يستحب لمن مسافر سفر حج أو غزو أن تكون يده فارغة من مال التجارة ذاهبا وراجعا لأن ذلك يشغل القلب ويفوت بعض المطلوبات ويجب عليه تصحيح النية في حجه وغزوه ونحوها وهو أن يريد به وجه الله تعالى قال الله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقال النبي صلى الله عليه وسلم «أما الاعمال بالنيات» (الثالثة عشرة) يستحب أن يكون سفره يوم الخميس فإن قاته فيوم الاثنين وأن يكون باكراً ودليل الخميس حديث كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم «خرج في غزوة تبوك يوم الخميس» رواه البخاري ومسلم وفي رواية في الصحيحين «كان يحب أن يخرج يوم الخميس» وفي رواية في الصحيحين «أقل ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الا يوم الخميس» ودليل يوم الاثنين عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «هاجر من مكة يوم الاثنين» ودليل البكور حديث صخر العامري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اللهم بارك لأمتي في بكورها» وكان إذا بعث جيشاً أو سرية بعثهم في أول النهار وكان صخر ناجراً فكان يبعث تجارته أول النهار فأمرى وكثر ماله» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن (الرابعة عشرة) يستحب إذا أراد الخروج من منزله أن يصلي ركعتين يقرأ في الأولى بعد الفاتحة (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية (قل هو الله أحد) ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما حلف عبد الله أبطل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً» وعن أنس قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينزل منزلاً الا ودعه بركعتين» رواه الحاكم وقال هو صحيح على شرط البخاري ويستحب أن يقرأ بعد سلاما (آية الكرسي ولا يلاف قريش) فقد جاء فيها آثار السلف مع ما علم من بركة القرآن في كل شيء وكل وقت ثم يدعوا

الامام وسجد (وقوله) وأن تخلف بركعتين من غير عذر بطل بين أن التخلف بالعذر بخلافه وأن لم يذكر حكمة في الكتاب (وقوله) فيما إذا ركع للأموم قبل أن يتندى الامام بالهوى الى السجود أن الاصح عدم البطلان ليس بناء على التأخذ الاول وهو أن الاعتدال غير مقصود لان الاكثرين

بمضوء قلب وإخلاص بما شاء من أمور آخرته ودنياه والمسلمين كذلك ويسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق في سفره وغيره من أموره فإذا نهض من جلوسه قال ما روينا من حديث أنس رضي الله عنه «اللهم اليك توجهت وبك اعتصمت اللهم اكفني ما همني وما لا أهم له اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنبي» (الخامسة عشرة) يستحب أن يودع أهله وجيرانه وأصدقائه وسائر أحبائه وأن يودعوه ويقول كل واحد لصاحبه أستودعك الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك زدك الله التقوى وغفر لك ذنبك ويسر الخير لك حينما كنت وما جاء في هذا من الأحاديث حديث سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما «كان يقول لرجل إذا أراد سفراً أدن مني أودعك كما كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يودعنا فيقول «استودعك الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الصعابي رضي الله عنه قال «كن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يودع الجيش قال استودعك الله دينك وأمانتك وخواتيم أعمالكم» حديث صحيح رواه أبو داود وغيره بأسناد صحيح وعن أنس رضي الله عنه قال «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أريد سفراً فزودني فقال زدك الله التقوى فقال زدني فقال وغفر ذنبك قال زدني قال ويسر لك الخير حينما كنت «رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الله إذا استودع شيئاً حفظه» (السادسة عشرة) يستحب أن يدعو له من يودعه وأن يطلب منه الدعاء كما ذكرنا في المسألة قبلها ولحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال «استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة فأذن وقال لا تنسنا يا أخي من دعائك فقال كلمة ما يسرني أن لي بها الدنيا» وفي رواية قال «أشركنا يا أخي في دعائك» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح (السابعة عشرة) يستحب أن يتصلق بشيء عند خروجه وكذا إمام الحاجات مطلقاً كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في باب صدقة التطوع والسنة أن يدعو بما صح عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا خرج من بيته باسم الله توكلت على الله اللهم إني أعوذ بك من أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجمل أو يجهل علي» رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة قال الترمذي هو حديث حسن صحيح وهذا لفظ أبي داود ويدعو بما في حديث أنس رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال يعني إذا خرج من بيته بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله يقال له كفيتم ووقيت ونجي عن الشيطان» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن زاد أبو داود فيه فيقول الشيطان للشيطان

سواييه وبين سائر الأركان والامام استيعاباً لتردد فيه ومال إلى الجزم بكونه مقصوداً والمصنف يساعده في الأكثر ويوضحه أنه أطلق البطلان في التخلف بركنين ولم يفرق بين ركن وركن فإذا هوبئاً على المأخذ الثاني ويصير إلى أن التخلف بالركنين إنما يحصل إذا شرع في ركن ثالث فاعرف

آخر كيف بك برجل قد هدى وكفى ووقى (الثامنة عشرة) السنة إذا خرج من بيته وأراد ركوب دابته أن يقول بسم الله فإذا استوى عليها قال الحمد لله ثم يأتي بالتسبيح والذكر والدعاء الذي ثبت في الأحاديث (منها) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كن إذا استوى بعيره خارجاً إلى سفر كبر ثلاثاً باسم الله قال سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى اللهم هون علينا سفرنا هذا واطوئ عنا بعده اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنظر وسوء المنقلب في المال والأهل وإذا رجع قال من وزاد فيهن آيون تأثبون عابدون لربنا حامدون» رواه مسلم معني مقرنين مطيعين والوعثاء - بفتح الواو وإسكان العين للمهلة وبالثاء المثناة والمسهى الشدة والكآبة - بالمد - هي تغيير النفس من خوف ونحوه والمنقلب المرجع وعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر يتعوذ من وعثاء السفر وكآبة المنقلب والجور بعد الكون ودعوة المظلوم وسوء المنظر في الأهل والمال» رواه مسلم هكذا هو في صحيح مسلم بعد الكون بالنون وكذا رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي ويروى الكور بالواو كلاهما صحيح للمعنى قال العلماء معناه بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة أو الزيادة إلى النقص وقد أوضحت في كتاب الأذكار وفي الرياض وعن علي بن ربيعة قال «شهدت علي بن أبي طالب رضي الله عنه أي بدابته ليركبها فلما وضع رجله في الركاب قال بسم الله فلما استوى على ظهرها قال الحمد لله الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون ثم قال الحمد لله ثلاث مرات ثم قال الله أكبر ثلاث مرات ثم قال سبحانه أني ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب إلا أنت ثم ضحك قليل يا أمير المؤمنين من أي شيء ضحكت قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت ثم ضحك قلت يا رسول الله من أي شيء ضحكت قال إن ربك سبحانه يعجب من عبده إذا قال اغفر لي ذنوبي يعلم انه لا يغفر للذنوب غيري» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح وهذا لفظ أبي داود (التاسعة عشرة) يستحب أن يرافق في سفره جماعة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن

ذلك وقوله فإن ابتدأ بالهوى لم تبطل أيضاً علي وجه إشارة إلى المأخذ الأول ولم يذكر هنا أن المصح عدم البطلان بل في سياق الكلام ما يشعر بأنه لا يرتضيه هذا تمام الكلام فيما إذا تخلف بغير عذر وأما العذر فأنواع (منها) الخوف وسنذكره في صلاة الخوف (ومنها) أن يكون المأموم بعطي القراءة والامام سريها فبركح قبل أن يتم المأموم الفاتحة فبها وجهان (أحدهما) أنه يتابعه ويسقط عنه الباقي فعلي هذا لو اشتغل بتمامها كان متخلفاً بغير عذر (والأصح) وهو الذي ذكره صاحب التهذيب وأبراهيم المرودي أنه لا يسقط وعليه أن يتبها ويسعي خلف الامام على نظم صلاته ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان

الناس يطمون من الوحدة ما لطم ما سار ركب بليل وحده» رواه البخاري وعن عمر بن شعيب عن
 ابيه عن جده رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الراكب شيطان والراكبان
 شيطانان والثلاثة ركب» رواه ابو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة قال الترمذي
 حديث حسن

(فرع) ينبغي أن يسير مع الناس ولا يتفرد بطريق ولا يركب اثنان الطريق فانه يخاف
 الاقار بسبب ذلك * (١)

(فرع) قد يقال ذكرتم أنه يكره الانفراد في السفر وقد اشتهر عن خلائق من الصالحين
 الوحدة في السفر (والجواب) ان الوحدة والانفراد انما يكرهان لمن استأنس فيخاف عليه من الانفراد
 الضرر بسبب الشياطين وغيرهم أما الصالحون فانهم أنسوا بالله تعالى واستوحشوا من الناس في كثير
 من أوقاتهم فلا ضرر عليهم في الوحدة بل مصلحتهم وراحتهم فيها (العشرون) يستحب أن يؤمر
 الرقة على انفسهم افضلهم وأجودهم رأيا ويطعمونه لحديث ابي سعيد وابي هريرة «قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم» حديث حسن رواه ابو داود باسناد حسن
 وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعة وخير
 الجيوش أربع آلاف ولن تغلب اثنا عشر ألفا عن قلة» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث
 حسن والمراد بالصحابة هنا للتصاحبون (الحادية والعشرون) يكره أن يستصحب كلبا ويكره أن
 يعلق في الدابة جرسا أو يقلدها دثرا سواء البعير والبغل وغيرها لحديث ابي هريرة رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا تصحب الملائكة رقة فيها كلب أو جرس» رواه مسلم
 وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الجرس مزامير الشيطان» رواه مسلم في صحيحه وعن ابي
 شير الانصاري انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رسولا يقول «لا يفتين في رقة بغير قلادة» الا قطعت قال مالك بن أنس أرى ذلك
 من العبر» رواه البخاري ومسلم قال الشيخ أبو عمر وابن الصلاح رحمه الله فان وقع شيء من ذلك
 من جهة غيره ولم يستعلم ازالته فليقل اللهم إني أبرأ اليك مما صنع هؤلاء فلا تخرمني بكرة صعبة
 ملائكة كتموهم ركنهم (الثانية والعشرون) لا يجوز أن يحمل الدابة فوق طاقتها ولو استأجرها فحملها
 المؤجر ما لا يطيق لم يجز للمستأجر موافقة حديث شداد بن أوس رضي الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال «ان الله كتب الاحسان على كل شيء» رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم «لا ضرر
 ولا ضرار» والحديث سهل بن عمر رضي الله عنه قال «مر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعير قد لحق

(١) كذا بالاصل
 فيمرد

مقصودة فان زاد على ثلاثة ار كان فوجها (أحدها) أنه يخرج عن متابعتها لتعذر المواظبة (وأظهرها) أن
 له أن يدوم على متابعتها وعلى هذا فوجها (أحدها) أنه يراعى نظم صلاته ويمجى على أثره وهو معذور

ظهره يظنه فقال اتقوا الله في هذه البهايم المحمودة واركبوها صالحة وكلوها صالحة رواه أبو داود
باسناد صحيح (الثالثة والمشرون) يستحب أن يريح دابته بالنزول عنها غلوة وعشية وعند عقبه
ونحوها ويتجنب النوم على ظهرها لما ذكرناه في المسألة قبلها وعن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه
وسلم إذا صلى العجر في السفر مشى قليلا ومأقته قاد » رواه البيهقي وأما المسكوت على ظهر الدابة
وهي واقفة فإن كان يسيرا فلا بأس وإن كان كثيرا فلا بأس به وإن كان لغير حاجة فهو مكروه
ودليل ما ذكرناه حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إياكم أن
تتخذوا ظهور دوابكم منابرقا لله عز وجل أنما أسخرها لكم لتبلغكم إلى بلدكم تكونوا بالغية لا بشئ
الأنفس وجعل لكم الأرض فاعملوا حاجاتكم » رواه أبو داود باسناد جيد وعن ابن أنس
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اركبوا هذه الدواب سالمتوا بتدعوها سالمة ولا
تتخذوها كراسي » رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي قال الحاكم هو صحيح وأما جوازها للحاجة
ففيه الأحاديث الصحيحة المشهورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « وقف بعرقاء على ناقته وأنه
صلى الله عليه وسلم خطب يوم النحر بمنى على ناقته » وغير ذلك من الأحاديث (الرابعة والمشرون)
يجوز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة ولا يجوز إذا لم تكن مطيقة فاما دليل المنع إذا لم تطلق
فالأحاديث السابقة قريبا مع الإجماع وأما جوازها إذا كانت مطيقة ففيه أحاديث كثيرة في الصحيح
مشهورة (منها) حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « أردف محسن دفع من
عرفات إلى مزدلفة ثم أردف الفضل بن عباس من مزدلفة إلى منى » رواه البخاري ومسلم وفي
الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « أردف معاذا علي الرجل وفي الصحيح أنه صلى
الله عليه وسلم أردف معاذا علي حمار يقال له غنير - بضم العين المهملة - وفي الصحيحين أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر أخته عائشة من التميم فأردفها وراه على راحلته
وفي الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « أردف صفية أم المؤمنين رضي الله عنها
وراه حين تزوجها بخير » وفي صحيح البخاري من رواية أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم
ركب علي حمار عليه أكاف وأردف أسامة وراه وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن جعفر قال « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر تلقى بصبيان أهل بيته وأنه قدم من سفر فسبق بي إليه

وبهذا أفنى القفال (وأظهرها) أنه يوافق فيما هو فيه ثم يقضي ما فات به سلام الإمام وهذا الوجهان
كالتولين في مسألة الزحام (ومنها) أخذ التقديرين بثلاثة أركان مقصودة فانه إنما يحصل القولان في تلك
المسألة إذا ركع الإمام في الثانية وقبل ذلك لا يوافقهما وإنما يكون التخلف قبله بالسجدةين أو القيام
ولم يعتبر الجلوس بين السجدةين على مذهب من يقول أنه غير مقصود ولا يجعل التخلف بغير
المقصود مؤثرا ولما من لا يفرق بين المقصود وغير المقصود أو يفرق ويجعل الجلوس مقصودا

فحملني بين يديه ثم جيء باحد ابني فاطمة فاردفه خلفه فادخلنا المدينة ثلاثة على دابة ، وفي المسألة احاديث كثيرة واذا اردف كان صاحب الدابة احق بصدرها ويكون الرديف وراءه إلا ان يرضى صاحبها بتقديمه لجلالته أو غير ذلك وفي حديث مرفوع «الرجل احق بصدر دابته» رواه البيهقي عن ابن بري عن أبيه مرفوعا وعن ابن بري مرفوعا مرسل (الخامسة والعشرون) يجوز الاعتقاد على الدابة وهو أن يركب واحد وقتا ثم ينزل ويركب الآخر وقتا وجاءت فيه احاديث كثيرة منها حديث عائشة رضي الله عنها في قصة هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه من مكة إلى المدينة قالت «فلما خرج خرج معهما من قهيره يستبان حتى المدينة» رواه البخاري وعن ابن مسعود قال كنا يوم بدر اثنين على بعير وثلاثة على بعير وكان علي وأبو أمامة زميلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اذا حانت عقبتهما قال يا رسول الله اركب غش عنك فيقول انكأ لسأبا قوي علي المشي مني ولا ارجب عن الاجر منكأ رواه النسائي والبيهقي باسناد جيد (السادس والعشرون) السنة أن يراعى مصلحة الدابة في المرعي والسرعة والثبات بحسب الارفق بها لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافرت في الخصب فاعطوا الابل

لأنه ركن طويل وهو المرضى عند صاحب الكتاب والقياس على اصله التقدير بأربعة اركان أخذ من مسألة الزحام ولو اشتغل المأموم بدعاء الاستفتاح ولم يتم الفاتحة لذلك وركع الامام فيتم الفاتحة كما في بطيء القراءة وهو معذور في التخلف ذكره في التهذيب وكل هذا في المأموم الموافق فاما المسبوق اذا أدرك الامام في القيام وخاف ركوعه فينبغي أن لا يقرأ دعاء الاستفتاح بل يبادر إلى قراءة الفاتحة فان الاهتمام بشأن الغرض أولى ثم أن ركع الامام في أثناء الفاتحة ففيه ثلاثة اوجه (أحدها) أنه يسقط عنه ما بقى من الفاتحة ويركع معه (والثاني) أنه يتم الفاتحة لأنه أدرك القيام الذي هو محلها (والثالث) وبه قال ابو زيد وهو الاصح عند القفال والمعتبرين أنه أن لم يقرأ شيئا من دعاء الاستفتاح يقطع القراءة ويركع معه ويكون مدركا لركعة لأنه لم يدرك الاما يقرأ فيه بعض الفاتحة فلا يلزمه فوق ذلك كما أنه اذا لم يدرك شيئا من القيام لا يلزمه شيء من الفاتحة وإن قرأ شيئا من دعاء الاستفتاح لزمه بقدره من الفاتحة لتقصيره بالعدول من الفريضة إلى غيرها (فان قلنا) عليه تمام الفاتحة (فتخلفه) ليقرأ تخلف بالعذر ولو لم يتم وركع مع الامام بطلت صلاته (وأن قلنا) أنه يركع فلو بقراءة اشتغل البقية - كل هذا نخلفنا بغير عذر فان سبقه الامام بالركوع وقرأ هذا المسبوق الفاتحة ثم لحقه في الاعتدال فلا يكون مدركا لركعة واصح الوجهين أنه لا تبطل صلاته اذا فرغنا على ان التقدم بركن واحد لا يبطل كما في حق غير المسبوق (والثاني) تبطل لأنه ترك متابعة الامام فيما قامت به الركعة وكانت بمثابة السبق بركعة (ومنها) الزحام وسيأتي في الجمعة (ومنها) النسيان فلو ركع مع الامام ثم تذكر أنه نسي الفاتحة أو شك في قراءتها فلا يجسو أن يعود لأنه فات عمل

عباس أنه قال لا تصح بالجذع من المعز والابل والبقر، ويجوز فيها الذكرو والانثى لما روت أم كرز عن النبي ﷺ أنه قال «على الغلام شاتان وعلي الجارية شاة لا يضر كم ذكرانا كن أو اناثا» وإذا جاز ذلك في الحقيقة بهذا الخبر دل على جوازه في الاضحية ولأن لحم الذكرو أطيب ولحم الانثى أرطب» (الشرح) حديث جابر رواه مسلم في صحيحه بحروفيه قال أهل اللغة السن اثني من كل الانعام فافوقه (وأما) حديث أم كرز فرواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم وهو حديث حسن وهذا المذهب كور في المذهب لفظ رواية النسائي (أما) الاحكام فشرط المجزئ في الاضحية أن يكون من الانعام وهي الابل والبقر والغنم سواء في ذلك جميع انواع الابل من البختاني والعرايب وجميع انواع البقر من الجواميس والعرايب والدريانية وجميع انواع الغنم من الضأن والمعز وانواعها ولا يجزئ غير الانعام من مرق الوحش وحيره والضبا وغيرها بلا خلاف وسواء الذكرو والانثى من جميع ذلك ولا خلاف في شيء من هذا عندنا * ولا يجزئ من الضأن الا الجذع والجذعة فصاعدا ولا من الابل والبقر والمعز الا الثني أو الثنية فصاعدا هكذا نص عليه الشافعي وقطع به الاصحاب * وحكي الرافعي وجها انه يجزئ الجذع من المعز وهو شاذ ضعيف بل غلط في الصحيحين عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال لابي بردة بن دينار خال البراء بن عازب «تجزئك يعني الجذعة من المعز ولا تجزئ، أحدا بعلك» والله أعلم * ثم الجذع ما استكمل سنة علي أصبح الاوجه والوجه الثاني ما استكمل ستة أشهر والثالث ثمانية أشهر والرابع إن كان متولفا بين شابين ستة أشهر والا فثمانية وقد سبق بيان هذه الاوجه في كتاب الزكاة وهناك ذكر المصنف سن الجذع والثني فلما أحمله هنا وذكره في التنية في البابين لكنه خالف ما صححه الجمهور * قال أبو الحسن العبادي وغيره فإذا قلنا بالمذهب ان الجذع ماله سنة كاملة فلو أجذع قبل تمام السنة أي سقطت سنة أجزاء في الاضحية كالأمت السنة قبل أن يذبح ويكون ذلك كالبوغ بالسن أو الاختلام فإنه يكفي فيه أسبقهما وهكذا صرح البغوي به فقال الجذع ما استكملت سنة أو أجذعت قبلها (وأما) الثني من الابل فما استكملت خمس سنين

ولا يرفع من أصله وهو الاصح وفيه وجه آخر *

(الثالث) باع عصيرا حلوا فوجد المشتري به عيبا بعدما تخمر فلا سبيل الي رد الحجر امكن يأخذ الارش فان تخلل فللبائع أن يسترده ولا ينفخ الارش * ولو اشترى ذى خمر من ذى ثم أسلم وعرف المشتري بالحجر عيبا استرد جزءا من الثمن على سبيل الارش ولارد ولو أسلم البائع وحده فلا رد أيضا ولو أسلم للمشتري وحده فله الرد قاله ابن سريج وعمله بأن المسلم لا يملك الحجر ولكن يزيل يده عنه *

(الرابع) مؤترد المبيع بعد الفسخ بالعيب على المشتري ولو ملك في يده ضمنه *

ودخل في السادسة * وروى حرمة عن الشافعي أنه ألقى استكل ست سنين ودخل في السابعة قال الروياني وليس هذا قولاً آخر للشافعي وإن توهمه بعض أصحابنا ولكنه أخبار عن نهاية سن الثني وما ذكره الجمهور هو بيان لا ابتداء سنة والله أعلم * (وأما) الثني من البقر فهو ما استكل سنتين ودخل في الثالثة وروى حرمة عن الشافعي أنها استكل ثلاث سنين ودخل في الرابعة والمشهور من نصوص الشافعي الأول وبه قطع الأصحاب وغيرهم من أهل اللغة وغيرهم (وأما) الثني من المعز فيه وجهان سبقا في كتاب الزكاة (أصحهما) ما استكل سنتين (والثاني) ما استكل سنة *

(فرع) لا يجزئ بالتولد من الظباء والتم لأنه ليس من الأنعام *

(فرع) في مذاهب العلماء في سن الاضحية * قل جماعة أجماع العلماء عن التضحية لا تصح الا بالابل أو البقر أو الغنم فلا يجزئ شيء من الحيوان غير ذلك * وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه يجوز أن يضحي بقرة الوحش عن سبعة وبالضبا عن واحد وبه قال داود في بقرة الوحش وأجمعت الأمة على أنه لا يجزئ من الابل والبقر والمعز الا الثني ولا من الضأن الا الجذع وأنه يجزئ هذه المذكورات الا ما حكاه العبدري وجماعة من أصحابنا عن الزهري أنه قال لا يجزئ الجذع من الضأن وعن الأوزاعي أنه يجزئ الجذع من الابل والبقر والمعز والضأن وحكى صاحب البيان عن ابن عمر كالزهري وعن عطاء كالأوزاعي هكذا قل هؤلاء * ونقل القاضي عياض الإجماع على أنه يجزئ الجذع من الضأن وأنه لا يجزئ جذع المعز * دليلنا على الأوزاعي حديث البراء بن عازب السابق قريباً عن الصحيحين * واحتج له بحديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه غنماً يقسمها على صحابته ضحاً يا فتى عتود فذكره لثني صلى الله عليه وسلم فقال ضح أنت بها، رواه البخاري ومسلم قال أبو عبيد وغيره من أهل اللغة العتود من أولاد المعز وهو مارعي وقوى قال الجوهري وغيره وهو ما بلغ سنة وجمعه أعت وعنان بادغام التاء في الدال قال البيهقي كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر قال وقد روينا ذلك من رواية الليث بن سعد ثم ذكره بإسناده الصحيح عن

(الخامس) لو اختلفا في الثمن بعد رد المبيع فعن أبي الحسين أن ابن أبي هريرة قال أعتنى هذه المسألة والأولى أن يتحلفا وتبقى السلعة في يد المشتري وله الأرض على البائع قيل له إذا لم يتبين الثمن كيف يعرف الأرض قال أحكم بالأرض من القدر المتفق عليه قال أبو الحسين وحكى أبو محمد الفارسي عن أبي اسحق أن القول قول البائع لأنه الغارم كالأول اختلفا في الثمن بعد الأكلة وهذا هو الصحيح * ولو دفعت الحاجة إلى الرجوع بالأرض فاختلغا في الثمن فالقول قول البائع أو المشتري روى القاضي ابن كج فيه قولين والأصح الأول *

(السادس) أوصي إلى رجل ببيع عبده أو ثوبه وشراء جارية بثمنه واعتاقها ففعل الوصي ذلك ثم وجد

عقبة قال « أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم غنما أقسمها أصحابي بين أصحابي فبقي عتود منها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لاحد فيها بعدك » قال البيهقي وإذا كانت هذه الزيادة محفوظة كان هذا رخصة له كل رخص لابي بردة بن دينار قل وعلي هذا يحمل ما روينا عن زيد بن خالد قد كرهه بإسناده عن زيد قال « قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه غنما فأعطاني عتودا جذعا فقال ضح به فقلت انه جذع من المعز أضحي به قال نعم فضحيت به » هذا كلام البيهقي وهذا الحديث الآخر رواه أبو داود بإسناد حسن وليس في رواية أبي داود المعز ولكنه معلوم من قوله عتود وهذا التأويل الذي ذكره البيهقي متين * واحتج أصحابنا في أجزاء جذع الضأن بحديث جابر المذكور في الكتاب وهو صحيح كما سبق وقد جاءت أحاديث كثيرة بمعناه ذكرها البيهقي وغيره والله أعلم *

(فرع) ان قيل ظاهر حديث جابر المذكور في الكتاب أن الجذعة من الضأن لا تجزىء إلا إذا عجز عن المسنة (قلنا) هذا مما يجب تأويله لأن الأمة مجمعة على خلاف ظاهره كما سبق فانهم كلهم جوزوا جذع الضأن إلا ما سبق عن ابن عمر والزهرري أنه لا يجزىء سواء قدر على مسنة أم لا فيحمل هذا الحديث على الأفضل والا كمل ويكون تقديره مستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة فان عجزتم فجذعة ضأن والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(والبدنة أفضل من البقر لأنها أعظم والبقرة أفضل من الشاة لأنها بسبع من الغنم والشاة أفضل من مشاركة سبعة في بدنة أو بقرة لأنه ينفرد بآراقة دم * والضأن أفضل من المعز لما روى عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل « خير الأضحية الكبش الأقرن » وقالت أم سلمة « لأن أضحي بالجذع من الضأن أحب إلى من أن أضحي بالمسنة من المعز » ولأن لحم الضأن أطيب * والسبيبة أفضل من غير السبيبة لما روى عن ابن عباس في قوله تعالى (ومن يعظم شعائر الله) قال تعظيمها استسماها واستحسانها * وخطب علي كرم الله وجهه قال ثانيا نصا عدا واستسمن فان أكلت أكلت

المشتري عينا بالبدل فله رده على الوصي ومطالبته بالثمن كما يرد على الوكيل والوصي يبيع العبد للردود ويدفع الثمن إلى المشتري ولو فرض الرد بالعيب على الوكيل فهل للوكيل بيعه ثانيا فيه وجهان (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة نعم كالوصي ليم البيع على وجه لا يرد عليه (وأصحهما) لا لأنه أمثل للأمور وهذا ملك جديد فيحتاج فيه إلى إذن جديد ويخالف الإيصاء فإنه تولية وتقويض كلي * ولو وكله بأن يبيع بشرط الخيار للمشتري فأمثل ورد للمشتري (فان قلنا) ملك البائع لم يزل فيه بيعه ثانيا (وان قلنا) زال وعاد فهو كالرد بالعيب ثم إذا باعه الوصي ثانيا نظر ان باعه بمثل الثمن الاول فذلك وان باعه بأقل فالتقصان على الوصي أوفى فله الوصي فيه وجهان (أصحهما) الاول وبه قال ابن

طيبا وان اطعمت اطعمت طيبا * والبيضاء افضل من الغبراء والسوداء لان النبي صلى الله عليه وسلم
« ضحى بكبشين املحين » والاملاح الالبيض * وقال ابو هريرة دم البيضاء في الاضحية افضل
من دم سوداوين * وقال ابن عباس تعظيمها استحسانها والبيض احسن * »

(الشرح) حديث عبادة رواه البيهقي هنا وفي كتاب الجنائز وهو بعض حديث ورواه ايضا
من رواية ابي امامة باسناد ضعيف (واما) حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم « ضحى بكبشين
املحين » فرواه البخاري ومسلم من رواية انس (واما) قول ابي هريرة فرواه البيهقي موقوفا
علي ابي هريرة كما ذكره المصنف قال وروى مرفوعا قال البخاري لا يصح رفعه (اما الاحكام)
ففيها مسائل (احداها) البدنة افضل من البقرة والبقرة افضل من الشاة والضأن افضل من المعز
فجذعة الضأن افضل من ثنية المعز لما ذكره المصنف وهذا كله متفق عليه عندنا (الثانية) التضحية
بشاة افضل من المشاركة بسبع بدنة أو بسبع بقرة بالاتفاق لما ذكره المصنف * وسبع من الغنم
افضل من بدنة أو بقرة على أحس الوجهين لكثرة اراقة الدم (والثاني) أن البدنة أو البقرة افضل
لكثرة اللحم * (الثالثة) يستحب التضحية بالامتن الا كما قال بغوي وغيره حتي أن التضحية
بشاة مميّنة افضل من شاتين دونها قالوا وقد قال الشافعي رحمه الله استكثر القيمة في الاضحية
افضل من استكثر العدد وفي العتق عكسه فاذا كان معه ألف وأراد العتق بها فعبدان خسيان
افضل من عبد نفيس لان المقصود هنا اللحم والسين أكثر وأطيب والمقصود في العتق التخليص
من الرق وتخليص عدد أولى من واحد * قال اصحابنا كثرة اللحم افضل من كثرة الشحم الا
أن يكون لما رديئا * واجمع العلماء على استحباب السين في الاضحية واختلفوا في استحباب
تسميتها فمذهبها ومنهجه الجمهور استحبابه * وقال بعض المالكية يكره لتشابه اليهود وهذا
قول باطل * وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابي امامة الصحابي رضي الله عنه قال « كنا نسمن
الاضحية وكان المسلمون يسمنون » (الرابعة) افضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي

الحداد لانه انما امره بشراء الجارية بثلثي العبد لا بالزيادة عليه وعلى هذا لومات العبد في يده كما
رد غرم جميع الثمن ولو باعه بأكثر من الثمن الاول فان كان ذلك لزيادة قيمة أو رغبة
راغب دفع قدر الثمن الي المشتري والباقي للوارث وان لم يكن كذلك فقد بان أن البيع الاول باطل
لغيره * ربيع عتق الجارية عن الوصي بأن اشترى الجارية في الذمة فان اشترى ابايعين ثمن العبد لم ينفذ
الشراء ولا الاعتاق وعليه شراء جارية أخرى بهذا الثمن واعتاقها عن الموصي هكذا أطلقه
الاصحاب ولا بد فيه من تقييد وتأويل لان بيعه بالعين وتسايمه عن علم وبصيرة بالحال خيانة ولا ينعزل
بالخيانة فلا يمكن من شراء جارية أخرى والله اعلم *

لا يصفو يابضها ثم البلقاء وهي التي بعضها أبيض وبعضها أسود ثم السوداء *
 (فرع) يصح التضحية بالذكور والآنثى بالاجماع وفي الأفضل منها خلاف (الصحيح)
 الذي نص عليه الشافعي في البويطي وبه قطع كثيرون أن الذكور أفضل من الأنثى والشافعي نص
 آخر أن الأنثى أفضل فمن الأصحاب من قال ليس مراده تفضيل الأنثى في التضحية وإنما أراد
 تفضيلها في جزاء الصيد إذا أراد قويمها لإخراج الطعام قال الأنبياء أكثر ومنهم من قل المراد
 الأنثى التي لم تلد أفضل من الذكورية أكثر نزوانه فإن كان هناك ذكر لم ينز وأنثى لم تلد فهو
 أفضل منها والله أعلم *

(فرع) تجزئ الشاة عن واحد ولا تجزئ عن أكثر من واحد لكن إذا ضحى بها
 واحد من أهل البيت تأدى الشعار في حق جميعهم وتكون التضحية في حقهم سنة كفاية وقد
 سبقت المسألة في أول الباب * وتجزئ البدنة عن سبعة وكذا البقرة سواء كانوا أهل بيت أو
 بيوت وسواء كانوا متقربين بقربة متفقة أو مختلفة واجبة أو مستحبة أم كان بعضهم يريد اللحم
 ويجوز أن يقصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدى * ويجوز أن ينحر الواحد بدنة أو بقرة عن
 سبع شياه لزمته بأسباب مختلفة كتشبع وقران وفوات ومباشرة ومحظورات في الاحرام ونذر
 التصديق بشاة مذبوحة والتضحية بشاة (وأما) جزاء الصيد فتراعى فيه المماثلة ومشابهة الصورة فلا
 تجزئ البدنة عن سبع من الطيأ * ولو وجب شاتان علي رجلين في قتل صيدين لم يجوز أن يذبحا
 عنهما بدنة * ويجوز أن يذبح الواحد بدنة أو بقرة ليكون سبعة عن شاة لزمته ويأكل الباقي
 كما يجوز مشاركة ستة * ولو جعل جميع البدنة أو البقرة مكن الشاة فهل يكون الجميع واجبا حتى
 لا يجوز أكل شيء منه أم الواجب السبع فقط حتى يجوز الأكل من الباقي فيه وجهان مشهوران
 ونظيره الخلاف في مسح كل الرأس وتطويل القيام والركوع والسجود وإخراج بصير عن خمسة أبرة
 في الزكاة وقد سبق بيان هذه المسائل في باب صفة الوضوء وفي الصلاة والزكاة * قال البندنجي

قل (النظر) أثالث في حكم العقد قبل القبض وبعده ولا بد من بيان حكم القبض وصورته ووجوبه
 (أما) الحكم فهو انتقال الضمان إلى المشتري والتسلط على التصرف إذ للمبيع قبل القبض في ضمان
 البائع (م) ولو تلف انفسخ العقد وانلأف المشتري قبض منه وانلأف الاجنبي لا يوجب الانفساخ على
 اصحاب القواين ولكن ثبت الخيار للمشتري وانلأف البائع كانلأف الاجنبي علي (الاصح) *

مقصود هذا النظر بيان حكم المبيع قبل القبض وبعده علي ما فصلناه في أول البيع وتكامل حجة الاسلام
 رحمه الله فيه في ثلاثة أمور (أحدها) حكم القبض وممرته (والثاني) أن القبض يتم بمحصل (والثالث) وجوبه
 والاجبار عليه (أما) الأول فالتبض حكان (أحدها) انتقال الضمان إلى المشتري فإن المبيع قبل القبض من

إذا قلنا الواجب السبع جازاً كل جميع الباقي هذا كلامه وكان يحتمل أن يجب التصديق بجزء من الباقي إذا قلنا بالمذهب إنه يجب التصديق بجزء من أضحية التطوع والله أعلم * ولو اشترك رجلان في شاتين للتضحية لم يجزئهما في أصح الوجهين ولا يجزئ بعض شاة بلا خلاف بكل حال والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء مذهبنا أن أفضل التضحية بالبدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز وبه قال أبو حنيفة وأحمد وداود * وقال مالك أفضلها الغنم ثم البقر ثم الأبل قال والضأن أفضل من المعز وأما المعز أفضل من فحول المعز وفحول الضأن خير من أمات المعز وأما المعز خير من الأبل والبقر * واحتج بحديث أنس السابق أن النبي صلى الله عليه وسلم « ضحي بكبشين » وهو صحيح سبق بيانه قالوا وهو لا يدع الأفضل * وقال بعض أصحاب مالك الأبل أفضل من البقر * واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن » رواه البخاري ومسلم وفيه دلالة لنا على مالك فيما خالف فيه ولأن مالكاً وافقنا في الهدى أن البدنة فيه أفضل من البقرة فقس عليه (والجواب عن حديث أنس أنه لبيان الجواز أو لأنه لم يتيسر حينئذ بدنة ولا بقرة والله أعلم *

(فرع) يجوز أن يشترك سبعة في بدنة أو بقرة للتضحية سواء كانوا كلهم أهل بيت واحد أو متفرقين أو بعضهم يريد اللحم فيجزئ عن التقرب وسواء كان أضحية مندورة أو تطوعاً هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود وجماهير العلماء إلا أن داود جوز في التطوع دون الواجب وبه قال بعض أصحاب مالك * وقال أبو حنيفة إن كانوا كلهم متفرقين جاز ونال مالك لا يجوز الاشتراك مطلقاً كما لا يجوز في الشاة الواحدة * واحتج أصحابنا بحديث جابر قال « نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة » رواه مسلم وعنه قال « خرجنا مع رسول الله

ضمان البائع ومعتاد أنه لو تلف انفسخ العقد ومقط الثمن » وعن مالك وأحمد فيما رواه ابن الصياغ أنه إذا لم يكن المبيع مكيلاً ولا موزوناً ولا معدوداً فهو من ضمان المشتري ومنهم من أطلق رواية الخلاف عنها * لأننا نه قبض مستحق بالبيع فإذا تعذر انفسخ البيع كما لو تفرقا في عقد الصرف قبل التقابض * إذا قرر ذلك فلو أبرأ المشتري البائع عن ضمان المبيع قبل القبض هل يبرأ حتى لو تلف لا ينفسخ العقد ولا يقطع الثمن قل صاحب التهذيب فيه قولين (أصحهما) أنه لا يبرأ وحكم العقد لا يتغير ثم إذا انفسخ البيع كان المبيع هالكاً على مالك البائع حتى لو كان عبداً كان مؤنة تجهيزه على البائع وكيف التقدير أقول بانتقال الملك إليه قبل الهلاك أو يرتفع العقد من أصله فيه وجهان أخرجهما ابن سريج

صلى الله عليه وسلم مهلين بالحج فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة مناق بدنة » رواه مسلم قال البيهقي وروينا عن علي وحذيفة وأبي مسعود الانصارى وعائشة رضى الله عنهم أنهم قالوا (البقرة عن سبعة) (وأما) قيامه على الشاة فعجب لان الشاة إنما تجزى عن واحد والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(ولا يجزى ما فيه عيب ينقص اللحم كالعوراء والعصباء والعرجاء التي تعجز عن المشي في المرعى لما روى البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يجزى في الاضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكسيرة التي لا تبقى » فنص على هذه الاربعة لانها تنقص اللحم فدل على أن كل ما ينقص اللحم لا يجوز * ويكره أن يضحي بالجلحاء وهي التي لا يخلق لها قرن وبالعصاء وهي التي انكسر غلاف قرنها وبالعصباء وهي التي انكسر قرنها وبالشرقا وهي التي انتبت من السكى أذنهما وبالخرقاء وهي التي تشق أذنهما بالطول لان ذلك كله يشينها وقد روينا عن ابن عباس أن تعظيمها استحسانها فان ضحيء اذ كرناء اجزاء لان ما بها لا ينقص من لحمها * فان نذر ان يضحي بحيوان فيه عيب يمنع الاجزاء كالجرب وجب عليه ذبحه ولا يجزئه عن الاضحية فان زال العيب قبل أن يذبح لم يجزه عن الاضحية لانه ازال انكسارها فيها بالانذروهي لا تجزى فلم تغبر الحكم بما يحدث فيها كالمعتق بالكفارة عبدأضي ثم صار بعد العتق بصيراً * (الشرح) حديث البراء رضى الله عنه صحيح رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم باسناد حسنة قال احمد بن حنبل ما احسنه من حديث وقال الترمذى حديث حسن صحيح (وقوله) عيب ينقص اللحم - بفتح اليا واسكان النون وضم القاف - (وقوله) صلى الله عليه وسلم « البين ضلعها » هو بفتح الضاد المعجمة واللام - وهو العرج (وقوله) التي لا تبقى - بضم التاء واسكان النون وكر القاف - اى التي لا تبقى لها - بكسر النون واسكان القاف - وهو المنخ (وقوله) هذه الاربعة يعنى الامراض (وقوله) تنقص اللحم - بتخفيف القاف

(أحهما) وهو اختياره واختيار ابن الحداد أنه لا يرتفع من أصله كافي الرد بالعيب والزوائد الحادثة في يد البائع من الولد والبن والبيض والسكب وغيرها تخرج على هذين القولين وقد ذكرنا نظيرها في الرد بالعيب قبل القبض وطردوها طاردون في الاقالة اذا جعلناها فسخا وخرجوا عليها الزوائد (و الاصح) فيها جميعا أنها المشتري وتكون أمانة في يد البائع ولو هلكت والاصل باق فالبيع باق بحاله ولا خيار للمشتري وفي معنى الزوائد الركا الذي يجده العبد وما وهب منه قبله وقبضه وما أوصى له قبله هذا حكم المؤلف بالآفة السامية (أما) اذا أتل المبيع قبل القبض فله ثلاثة أقسام (الاول) أن يتلفه المشتري فهو قبض منه على المذهب لانه أتل ملكه فاشبه ما اذا أتل المالك

والجلحاء بالمد وكذا العصماء وهي - بفتح العين والصاد المهملتين - وكذلك العضباء - بفتح العين وإسكان الضاد المعجمة - والشرقاء والخرقاء بالمد أيضا (وقوله) يشينها بفتح أوله * وهذا التفسير الذي ذكره المصنف في الشرقاء والخرقاء مما أنكر عليه وغلطوه فيه بل الصواب المعروف في الشرقاء أنها المشتقة الاذن والخرقاء التي في أذنها تهب مستديروا لله أعلم (أما) الاحكام فيه مسائل (إحداها) لا تجزئ التضحية بما فيه عيب ينقص اللحم المريضة فان كان مرضها يسيرا لم يمنع الاجزاء وان كان يننا يظهر بسببه الهزال وفساد اللحم لم يجزه هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي ابن كعب قولاً شاذاً أن المرض لا يمنع بحال وأن للمرض المذكور في الحديث المراد به الجرب وحكي وجه أن المرض يمنع الاجزاء وان كان يسيراً وحكاه في الحاوي قولاً قديماً * وحكي وجه في الميام - بضم الميم - وتخفيف الياء - خاصة أنه يمنع الاجزاء وهو من أمراض الناسية وهو أن يشتد عطشها فلا تروى من الماء قال أهل اللغة هو داء يأخذها فتهم في الأرض لا ترعى وناتة عياء بفتح الميم والمد - والله أعلم (الثانية) الجرب يمنع الاجزاء كثيرة وقليله كذا قاله الجمهور ونص عليه في الجديد لأنه يفسد اللحم والودك * وفيه وجه شاذ أنه لا يمنع إلا إذا كثرت كالمريض واختاره إمام الحرمين والغزالي والمذهب الأول * وسواء في المرض والجرب ما يرجي زواله وما لا يرجي (الثالثة) العرجاء ان اشتد عرجها بحيث تسبقها للناسية الى السكلا الطيب وتتخلف عن القطيع لم تجزئ وان كان يسيراً لا يخلفها عن الناسية لم يضرب فلو انكسر بعض قوائمها فكانت تزحف بثلاث لم تجزئ * ولو أضجها ليضحي بها وهي سليمة فاضطربت وانكسرت رجلها أو عرجت تحت السكين لم تجزه علي أصبح الوجيين لأنها عرجاء عند القح قاشبه ما لو انكسرت رجل شاة فبادر الى التضحية بها فانها لا تجزئ (الرابعة) لا تجزئ العياء ولا العوراء التي ذهبت حدقتها وكذا ان بقيت حدقتها في أصبح الوجيين انوات المقصود وهو كمال النظر * وتجزئ العشواء على أصبح الوجيين وهي التي تبصر بالنهار دون الليل لأنها تبصر وقت الرعي (فاما) العمش وضعف

المقصوب في يد الغاصب يبرأ الغاصب من الضمان ويصير المالك مسترداً بالاتلاف وحكي الشيخ ابو علي وغيره وجهان ان اتلافه ليس بقبض ولكن عليه القيمة لبايع ويترد ائتمن ويكون التلف من ضمان البائع هذا عند العلم (أما) اذا كان جاهلاً بان قدم البائع الطعام للمبيع الى المشتري فأكله هل يجعل قابضاً قال القاضي حسين رحمه الله فيه وجهان تفريعا على القولين فيما اذا قدم الغاصب الطعام المقصوب الى المالك فأكله جاهلاً هل يبرأ الغاصب ان لم يجعله قابضاً فهو كما لو اظف البائع (والثاني) أن يتلفه اجنبى ففيه طريقان (اظهرهما) انه علي قوانين (احدهما) انه كالتلف بآفة سماوية لتعذر التسليم (واحدهما) وبه قال ابو حنيفة وأحمد انه ليس كذلك ولا يتفسخ البيع لقيام القيمة مقام

وجاهر العلماء قل الترمذي وبه قالت طائفتان الصحابة واحد واسحق واكثر أهل العلم قل
وقالت طائفة لا يصلي الرواتب في السفر وهو مذهب ابن عمر ثبت عنه في الصحيحين فروى
حفص بن عاصم «صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلي لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء
رحله وجلس وجلسنا معه فحانت من التفاتة نحو حيث صلي فرأى ناسا قياما فقال ما يصنع هؤلاء قلنا
يسبحون فقال لو كنت مسبحا أتيت صلاتي يا ابن أخي أبي صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في السفر فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وصحبت أبا بكر رضي الله عنه فلم يزد علي ركعتين حتى
قبضه الله وصحبت عمر رضي الله عنه فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وصحبت عثمان رضي
الله عنه فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وقد قال الله تعالى لقد كان لكم رسول أسوة
حسنه «رواه البخاري ومسلم وهذا اللفظ أحدى روايات مسلم وفي رواية لما صحبت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد علي ركعتين في السفر فهذا حجة ابن عمر ومن وافقه وأما حجة
أصحابنا والجمهور فأحاديث كثيرة (منها) الأحاديث الصحيحة الشائعة في باب استقبال القبلة وغير
أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يصلي النوازل علي راحلته في السفر حيث توجهت به» وعن أبي قتادة
حديثه السابق في باب صلاة التطوع أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فناموا عن صلاة
الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت الشمس ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضأ
ثم أذن بلال بالصلاة فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلي الغداة فصنع كما كان يصنع كل
يوم «رواه مسلم فها تان الركعتان سنة الصبح وهما مراد البخاري بقوله في صحيحه ركع النبي صلى الله
عليه وسلم ركعتي الفجر في السفر وعن أم هانئ أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلي يوم فتح مكة في
بيتها ثمان ركعات وذلك ضحى» رواه البخاري ومسلم وفي رواية صحيحة سبحة الضحى ومسبق
يأتيها في باب التطوع واحتج بها البخاري والبيهقي وغيرهما في المسألة وعن البراء بن عازب قال

العراقيون عن نضه في الام أنها لا تعتقد لان قرينة الهوى تصرفها اليه واذا تعارضت القرينتان
فلا بد من قصد صارف والا فهي بمثابة مالو قصد التشريك بينهما وميل امام الحرمين الي الوجه
الاول وظاهر المذهب عند الجمهور الثاني وقوله في الكتاب جاز الا اذا قصد به الهوى ليس لمصر
الاستثناء فيه بل قوله فان اطلق في معني المستثنى كانه قل ولا اذا اطلق نعم هذا مختلف فيه وذلك
متفق عليه ثم لا بد من استثناء الحالة الثالثة ايضا وان لم يتعرض لها وللمراد من التردد الذي اطلقه
القول المنصوص والوجه المقابل له وقوله لتعارض القرينة يجوز أن يكون اشارة الي توجيه الخلاف
ويجوز أن يكون علة لعدم الانعقاد اي اذا تعارضتا فلا بد من قصد مخصص

قال (ولو نوي قطع اقدوة في اثناء الصلاة ففي بطلان صلاته ثلاث اقوال يفرق
الثالث بين المعذور وغير المعذور وعلي كل قول اذا احدث الامام لم يعدل (ح) صلاة للماءوم)

وهو مالا ثم فيه وان كان واجبا قلن قتال البغاة واجب وحقيقة المباح عند الاصوليين ما استوى طرفاه بالشرع وانما أطلقه المصنف وغيره ليدخل فيه الدفع على المال وغيره مما هو مباح حقيقة وقوله رخصة بضم الخاء واسكانها *

(فرع) قال اصحابنا المراد بصلاة الخوف أن كنية الفريضة فيها اذا صليت جماعة كما سذكروه ان شاء الله تعالى وأما شروط الصلاة وأركانها وسننها وعدد ركعاتها فهي في الخوف كالامن الا اشياء استثنيت في صلاة شدة الخوف خاصة منفصلها في موضعها ان شاء الله تعالى وهذا الذي ذكرناه من أن صلاة الخوف لا يتغير عدد ركعاتها هو مذهبنا ومذهب العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الا ابن عباس والحسن البصري والاضحاك واسحق بن راهويه فانهم قالوا الواجب في الخوف ركعة وحكمه الشيخ أبو حامد عن جابر بن عبد الله وطاوس لكن أبو حامد نقل عن هؤلاء أن الفرض في الخوف على الامام ركعتان وعلى المأموم ركعة والذي نقله الجمهور عن هؤلاء أن الواجب ركعة فقط في حق كل أحد لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر اربعا في السفر ركعتين وفي الخوف ركعة» رواه مسلم قالوا ولان المشتق في الخوف ظاهرة تخفف عنه بالقصر دليلنا الاحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما من جماعات من الصحابة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى هو واصحابه في الخوف ركعتين» (والجواب) عن حديث ابن عباس أن معناه أن المأموم يصلي مع الامام ركعة ويصلي الركعة الاخرى وحده وهذا الجواب أجاب البيهقي وأصحابنا في كتب المذهب وهو متعين للجمع بين الاحاديث الصحيحة (والجواب) عن قولهم في الخوف مشتق أن ينتقض بالمرض فان مشتقته اشد ولا أثر في قصر الصلاة بالاجماع مع أن الخوف يؤثر في تخفيف هيئات الصلاة وصفتها والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في أصل صلاة الخوف: مذهبنا أنها مشروعة وكانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مشروعة لكل أهل عصره معه صلى الله عليه وسلم ومنفردين عنه واستمرت مشربتها

اثباتهم أنهم اختلفوا في محلها على طرق (اصحابنا) أن القولين فيمن خرج عن متابعة الامام بغير عذر قاما للعدور فيجوز له الخروج بلا خلاف «ولهذا فارق الفرقة الاولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة ذات الرقاع بعد ما صلى بهم ركعة» (١) قال امام الحرمين والاعذار كثيرة واقرب معتبر فيها أن يقال كل ما يجوز ترك الجماعة به ابتداء يجوز ترك الجماعة به بعد الشروع فيها والحقوا بها ما اذا ترك الامام سنة مقصودة كالشهادة الاولى والقنوت وما اذا لم يصبر على طول القراءة لضعف أو شغل وعن الشيخ أبي حامد ما ينزاع في هذا الاخير لا نهكي في البيان عنه أنه جعل انفراد الرجل عن معاذ افرادا بغير عذر (والطريق الثاني) أن القولين فيما اذا خرج بغير عذر قاما غير المعدور لو خرج بطلت صلاته

(١) حديث «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف ففارقه الفرقة الاولى بعد ما صلى بهم ركعة متفق عليه من حديث خوات بن جبير وسيأتي *

الي الآن وهي مستمرة الي آخر الزمان قال الشيخ أبو حامد وسائر أصحابنا وبهذا قالت الامة امرها
الا أبو يوسف والمزني فقال أبو يوسف كانت مختصة بالنبي صلى الله عليه وسلم «ومن يصلي معه ذهبت
بوقاته» وقال المزني كانت ثم نسخت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج لابي يوسف بقول الله تعالى (واذا
كنت فيهم فاقم لهم الصلاة) الآية قال والتفسير الذي يدخلها كل من يجبر بفعلها مع النبي صلى الله
عليه وسلم بخلاف غيره واحتج المزني بان النبي صلى الله عليه وسلم فاته صلوات يوم الحندق ولو كانت صلاة
الخوف جائزة لفعلها ولم يفوت الصلاة واحتج أصحابنا بالآية الكريمة والاصل هو التأمي به
صلى الله عليه وسلم والخطاب معه خطاب لأمته وقوله صلى الله عليه وسلم «وصلوا كلوا أيتمونى أصلي»
رواه البخاري كما سبق وهو عام وبإجماع الصحابة فقد ثبتت الآثار الصحيحة عن جماعة من الصحابة
رضي الله عنهم أنهم صلوا في مواطن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجامع بحضرة كبار
من الصحابة ممن صلاها علي بن أبي طالب في حروبه بصفين وغيرها وحضرها من الصحابة بخلاف
لا يتحصر ون منهم سعد بن أبي وقاص وأبو موسى الأشعري وعبد الرحمن بن عوف وحذيفة وسعيد بن
العباس وغيرهم وقدرى أحاديثهم البيهقي وبعضها في سنن أبي داود وغيره قال البيهقي والصحابة
الذين رأوا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الخوف لم يحملها أحدهم على تخصيصها بالنبي صلى الله عليه
وسلم ولا بزمته بل رواها كل واحد وهو معتقدا مشروع على الصفة التي رآها (وأما الجواب)
عن احتجاجهم بالآية قد سبق أنها حجة لنا لان الخطاب والاصل التأمي (وأما الجواب) عن انجبار
الصلاة بفعلها خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال أصحابنا الصلاة خلفه صلى الله عليه وسلم فضيلة
ولا يجوز ترك واجبات الصلاة لتحصيل فضيلة فإن لم تكن صلاة الخوف جائزة مطلقا لمفعولها (وأما دعوى)
المزني بالتسخير (جوابه) أن التسخير لا يثبت الا إذا علمنا تقدم التسخير وتعذر الجمع بين النصين ولم وجدنا

قولا واحدا (والثالث) أن القولين في الكل ويحكي أنه اختيار الحلبي ونظم الكتاب يوافق هذه
الطريقة لانه جمع بين الحالتين وأطلق ثلاثة أقوال وإنما ينظم ذلك عندهم ثبت الخلاف في الحالتين وإذا كان
كذلك فيجوز أن يعلم قوله ثلاثة أقوال بالوار للطريقة الاولى والثانية فإن كل واحدة منهما
لا يثبت الخلاف الا في حالة ولما قل عن الاصطخرى فإنه نفي الخلاف فيها وعند أبي حنيفة تبطل
صلاته بالخالفه سواء كان بعد أو غير عند وعند أحمد يجوز بالعذر ولا يجوز بغير عند في أصح
الروايتين (وقوله) وعلي كل قول الي آخره الغرض منه بيان أن الخلاف فيما إذا قطع المأموم القدوة
والامام في صلاته فاما إذا انقطعت القدوة لحدث الامام فليس هذا موضع الخلاف ولا تبطل صلاة
المأموم بحال لانه لم يحدث شيئا (وقوله) لم تبطل صلاة المأموم معلم بالخاء لان عند أبي حنيفة لو قصد
الحدث بطلت صلاة المأمومين وكذا لو سبقه الحدث ولم يستخلف

قال (والمنفرد اذا اقتدى في أثناء صلاته لم يجز في الجديد)

له من ذلك بل المتقول المشهور أن صلاة الخوف تركت بعد الخلق فكيف ينسخ به لأن صلاة الخوف
على هذه الجهة جائزة ليست وأجبة فلا يلزم من تركها النسخ ولا يثبت الصحابة أعلم بذلك فلو كانت
منسوخة لما فعلوها ولا نكروا على فاعليها والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

وإذا أراد الصلاة لم يخل إما أن يكون العدو في جهة القبلة أو في غيرها فإن كان في غيرهما ولم يعتنوا وقتي
المسلمين كثرة جعل الإمام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو وطائفة يصلي معهم ويجوز أن يصلي بالطائفة التي
معه جميع الصلاة ثم يخرج إلى وجه العدو ونجى الطائفة الأخرى فيصلّي معه فيكون متغلباً في الثانية وهم
معتضرون والدليل عليه ما روى أبو بكر قد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى صلاة الخوف بالدين معه
ركعتين وبالدين جاؤا ركعتين فكانت لبي صلى الله عليه وسلم أربعاً والدين جاؤا ركعتين» ويجوز أن يصلي
بأحدى الطائفتين بعض الصلاة وبالأخرى البعض وهو أفضل من أن يصلي بكل واحدة منهما جميع الصلاة لأن
أخفها أن كانت الصلاة ركعتين صلى بالطائفة التي معركته وثبت فأعلموا تمت الطائفة فلا تسهم وتصرف إلى
وجه العدو ونجى الطائفة الأخرى فيصلّي معهم الركعتين بقيت من صلاته وثبت جالساً وامت الطائفة
لأنفسهم ثم سلم بهم والدليل عليه ما روى صالح بن خوات «عن من صلى مع النبي ﷺ يوم ذات الرقاع
صلاة الخوف فذكر مثل ما قلناه»

في هذا الخبر (الشرح) لا يرد شيء أبى يذكر صحيح روى أبو داود بإسناد صحيح كما هو في المذهب وروى إمام البخاري
(مسلم بن الحجاج) في صحيحه ورواه مسلم في باب صلاة الخوف ورواه البخاري في كتاب المغازي
وأما ذكر موضع لا في رواية إمامين كبيرين أضافاه إلى رواية مسلم خاصة فأوهما أن البخاري
لم يروه وغلط في ذلك وأما حديث صالح بن خوات فرواه البخاري ومسلم كل في المذهب عن من صلى
مع النبي صلى الله عليه وسلم (وقوله) عن من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فهو هل ين أبي خزيمة كذا
جاء مينا في الصحيحين وخوات بخلاف مصححة مفتوحة وامتددة ألفهم ثاء مشاة فوق وصالح

لو اقيمت الجماعة وهو في الصلاة منفرداً نظر أن كان في فريضة الوقت فقد قل التماسي رضى
الله عنه في المختصر احييت أن يكل ركعتين ويسلم يكونان له نافلة ويستدعى الصلاة مع الإمام ومعناه
أنه يقطع نية الفريضة وقلها نفل وفيه وفي نظائر خلاف قدمناه في ماثل النية في باب صفة الصلاة
ثم ما ذكره فيما إذا كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية ولم يكل بعد ركعتين فلما إذا كانت
ذات ركعتين أو أكثر وقد قام إلى الثالثة فيتها ثم يدخل في الجماعة وأن كان في فائنة فقد قال
القاضي الحسين رحمه الله لا يستحب أن يقتصر على ركعتين ليصلي تلك الصلاة بالجماعة
لأن الفائنة لا تشرع لها الجماعة بخلاف ما لو شرع في المائة في يوم غيم فانكتف الغيم وخاف فوات
الحاضرة يسلم عن ركعتين ويستغل بالحاضرة لأن مراعاة الوقت أولى من مراعاة الجماعة وأن كان

قائمين وأبو خوات صحابي وهو خوات بن جبير الأنصاري وذات الرقاع - بكسر الراء - موضع قبل نجد
 من أرض عطفان اختلف في سبب تسميتها فالصحيح ما ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن أبي
 موسى الأشعري أنه قال فيها ثبتت أقدامنا فكانت نلب على أرجلنا الحرق فسميت غزوة ذات الرقاع
 لما كنا نعصب على أرجلنا من الحرق وقوله ثبتت بضم النون وفتحها أي قرحت وقطعت جلودها
 وقيل لهم شجرة كانت هنا شوقيل اسم جبل فيه ياض وحيرة وسواد ويقال له الرقاع وقيل لأرض
 كانت ملونة وقيل لرقاع كانت في الويتهم (قوله) وفي المسلمين كثر قديهي بفتح الكاف على المشهور وفي لغة
 ضعيفة كبرها أما الإجماع فقال العلماء جاءت صلاة الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم على ستة
 عشر نوعا وهي مفصلة في صحيح مسلم بعضها ومعطها في سنن أبي داود واختار الشافعي رحمه الله
 منها ثلاثة أنواع (أحدها) صلاة صلى الله عليه وسلم بطن نخل (والثاني) صلاة صلى الله عليه وسلم
 بذات الرقاع (والثالث) صلاة صلى الله عليه وسلم بمسغان وكلها صحيحة ثابتة في الصحيحين
 بواسطة الخوف نوع رابع جاء به القرآن وذكره الشافعي وهو صلاة شدة الخوف قال الله تعالى (فإن
 خفتم فرجالا أو ركبا) وهذه الأنواع ذكرها المصنف في الكتاب على الترتيب الذي ذكرته قال
 أهل الحديث ثم السبر أول صلاة صلاها النبي ﷺ للخوف صلاة ذات الرقاع (واعلم) أن بطن نخل موضع
 من أرض نجد من أرض عطفان فهي وذات الرقاع من أرض عطفان لكنهما صلاتان في وقتين
 مختلفتين وفي كتاب المغازي من صحيح البخاري عن جابر قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى
 ذات الرقاع من نخل قلتي جمعا من عطفان واعلم أن نخلا هذا غير نخلة الذي جاء إليها وفد الجن
 تلك عند مكة وبدأ المصنف بصلاة بطن نخل وهي أن يجعل الإمام الناس طائفتين (أحدهما) في
 وجه العدو (والأخرى) يصلي بها جميع الصلاة ويسلم سواء كانت ركعتين أو ثلاثا أو أربعاً فإذا سلم
 ذهبوا إلى وجه العدو وجاء الآخرون فصلى بهم تلك الصلاة مرة ثانية تكون له نافلة ولهم فريضة
 يقال تخابنا وإنما تشبه هذه الصلاة بثلاثة شروط أن يكون العدو في غير القبلة وأن يكون في المسلمين
 كثرة والعدو قليل وأن يخاف هجومهم على المسلمين في الصلاة قال أصحابنا فهذه الأمور ليست شرطا
 لصحتها فإن الصلاة على هذا الوجه صحيحة عندنا من غير خوف ففي الحوف أولى وإنما المراد أنها

في نافلة وأقيمت الجماعة لم يخش فوتها إنما وأن حشي قطعها ودخل في الجماعة ولم يسلم عن الصلاة
 التي أحرم بها منفردا أو اقتدى في خلالها فبطلان (أصحها) أن فيه قولين (أحدهما) لا يجوز وبطل
 صلاته وبه قال مالك وأبو حنيفة وكذلك أحمد في أصح الروايتين لما روى أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم قال «لا تختلفوا علي إمامكم» (١) وهذا يفتى إلى الاختلاف وأيضا قال «فاذا كبر فكبروا» أمر بالمأموم

(١) حديث: لا تختلفوا علي إمامكم، فإنه ذكره بالمعنى واللباز والطيران عن سمرة مرفوعا
 لا تسبقوا إمامكم بالركوع فانكم مدركون ما سبقكم •

لا تندب على هذه الميأة الا بهذه الشروط الثلاثة والله أعلم (وأما النوع الثاني) فهو صلاة ذات الرقاع
فكثير مسائل الباب فيها فتكون ثلاثة تارة ركعتين صباحا أو متصورة وتارة ثلاثا وهي المغرب وتارة
أربعاً إذا لم تقصر فإن كانت ركعتين فرق الإمام الناس فرقتين فرقة قف في مقابلة العدو وفرقة
ينحدر بها الإمام إلى حيث لا يلحقهم سهام العدو فيحرم بهم ويصلي ركعة وهذا القدر اتفقت
عليه روايات الحديث ونصوص الشافعي والأصحاب وفيما يفعل بعد ذلك روايتان في الأحاديث
الصحيحة (إحداها) أنه إذا قام الإمام إلى الركعة الثانية تولى مقتدى الخروج من متابعتهم وصلوا
لأنفسهم الركعة الثانية وتشهدوا وسلموا وذهبوا إلى وجه العدو وجاء الآخرون فأحرموا خلفه
في الركعة الثانية وأطالها حتى يلحقوه وقرأوا الفاتحة ثم ركع بهم ويسجد فإذا جلس للشهادة قاموا
فصلوا ثانيهم وانتظروا فإذا لحقوه سلم بهم هذه رواية سهل بن أبي خبشة للذکور في الكتاب
عن صالح بن خوات وهي في صحيح البخاري ومسلم (والثانية) أن الإمام إذا قام إلى الثانية لا يتم
المقتدون به الصلاة بل يذهبون إلى مكان آخرانهم فيقفون قبالة العدو وهم في الصلاة ويقفون سكوتاً
وتجبيء الطائفة الأخرى فيصلون بهم الإمام ركعة الثانية فإذا سلم ذهبوا إلى وجه العدو وجاء
الأولون إلى مكان صلاة الإمام فصلوا الركعة الباقية عليهم ثم ذهبوا إلى وجه العدو
وجاء الآخرون إلى مكان الصلاة فصلوا ركعتهم الباقية وسلموا وهذه رواية ابن عمر عن صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا حكاه أصحابنا عن رواية ابن عمر وهي في الصحيحين عن ابن عمر
لكن لفظ رواية البخاري «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع بمن معه وسجد سجدتين ثم انصرفوا
مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فرمى النبي صلى الله عليه وسلم بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام
كل واحد منهم فرمى لنفسه ركعة وسجد سجدتين» ولفظ رواية مسلم «أن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى بإحدى الطائفتين ركعة ثم انصرفوا فقاموا مقام أصحابهم وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي صلى
الله عليه وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة» واختار الشافعي والأصحاب الرواية
الأولى رواية سهل لأنها أحوط لأمر الحرب ولأنها أقل مخالفة لقاعدة الصلاة وهل تصح الصلاة
علي وفق رواية ابن عمر فيه قولان حكاهما الشيخ أبو حامد والبندنجي وجماعات من الخراسانيين

بأن يكبر إذا كبر الإمام وهذا كبر قبله (وأصحها) أنه يجوز وبه قال للزنى لما روى أنه صلى الله عليه
وآله وسلم «صلى أصحابه ثم تذكر في صلاته أنه يجب فأشار إليهم أن كما اتهم وخرجوا غسلوا وأحسوا رأسه
يقطروا تحريمهم» (١) ومعلوم أنهم أنشأوا اقتداءً جديداً إذ تبين أن الأول لم يكن صحيحاً وإضافته
يجوز أن يصلي بعض الصلاة منفرداً ثم يقتدى به جماعة فيصير إماماً فكذلك يجوز أن يصير مأموماً

(١) حديث: أنه صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه ثم تذكر في صلاته أنه يجب فأشار إليهم
كما أتم: الحديث تقدم في وسط الباب

(أحدهما) لا تصح لكثرة الأفعال فيها بلا ضرورة احترازاً من صلاة شدة الخوف وزعم المحتج بهذا القول أن رواية ابن عمر منسوخة (والقول الثاني) وهو الصحيح المشهور صحة الصلاة لصحة الحديث وعدم معارضه فإن رواية سهل لا تعارضه فكانت هذه في يوم وتلك في يوم آخر ودعوى الأول التسخ بطله لأنه محتاج إلى مرفة التاريخ وتعذر الجمع بين الروايتين وليس هنا واحد منهما وهذا القول نص عليه الشافعي في الجديد في كتاب الرسالة وأما قول الغزالي قاله بعض أصحابنا وهو بعيد فغلط في شيئين (أحدهما) سبته إلى بعض الأصحاب والثاني تضعيفه والصواب أنه قول الشافعي الجديد الصحيح واختار أبو حنيفة رواية ابن عمر قال أصحابنا وفعل الصلاة على هذا الوجه على اختلاف الروايتين ليس واجباً بل مندوب فلو صلى الإمام بعضهم كل الصلاة وبالباقين غيره أو صلى بعضهم أو كلهم منفردين جاز بلا خلاف لكن كانت الصحابة رضي الله عنهم لا يسمحون بترك الجماعة أعظم فضلها فثبت لهم هذه الصفة ليحصل لكل طائفة حظ من الجماعة والوقوف قبلة العدو وتختص الأولى بفضيله إدراك تكبيرة الأحرام والثانية بفضيلة السلام معه قال أصحابنا وإنما تستحب هذه الصلاة إذا كان العدو في غير جهة القبلة أو فيها وبين المسلمين حائل يمنعهم لو هجوموا

• قال المصنف رحمه الله •

(وتفارق الطائفة الأولى الإمام حكماً وعلاقاً) أي بأسه وبعد المفارقة لم يتحمل عنهم الإمام وإن سها الإمام لم يلزمه سهوه وهل يقرأ الإمام في حال انتظاره قال في موضع إذا جاءت الطائفة الثانية قرأ أو قال في موضع يطيل القراءة حتى تدر كمال الطائفة الثانية فمن أصحابنا من قال في قولنا (أحدهما لا يقرأ حتى يجي) الطائفة الثانية فيقرأ أمعها لأنه قرأ مع الطائفة الأولى قراءة تامة فيجب أن يقرأ مع الثانية أيضاً قراءة تامة (والقول الثاني) أنه يقرأ وهو الأصح لأن أفعال الصلاة لا تخلو من ذكر والقيام لا يصلح لذكر غير القراءة فوجب أن يقرأ ومن أصحابنا من قال إن أراد أن يقرأ سورة قصيرة لم يقرأ حتى لا يفوت القراءة على الطائفة الثانية وإن أراد أن يقرأ سورة طويلة قرأ لأنه لا يفوت عليهم القراءة وحل القولين على هذين الحالين وأما الطائفة الثانية فانهم يفارقون الإمام فعلاً ولا يفارقونه حكماً فإن سهواً تحمل عنهم الإمام وإن سها الإمام لم يلزمه سهوه ومتى يفارقونه قل الشافعي رحمه الله في سجود السهو يفارقونه بعد التشهد لأن المسبوق لا يفارق الإمام إلا بعد التشهد وقال في الآم يفارقونه عقيب السجود في الثانية وهو

بعد ما تثن منفرداً (والطريق الثاني) التقط بالذبح حكى الطريقيين الشيخان أبو محمد والصيدلاني وغيرهما والمشهور إثبات القولين ثم اختلفوا في محلها على طرق (أحدها) وبه قال القاضي أبو حامد أن القولين فيما إذا لم يركع المفرد بعد في صلاته فاما بعده فلا يجوز الاقتداء قولاً واحداً لأنه يخالف الإمام في الترتيب وموضع القيام والتمتع فلا تأتي للتابعة (وثانيها) أن القولين فيما إذا اقتدى بعد الركوع فاما قبله فيجوز قولاً واحداً وبه قال أبو اسحق واختاره القاضي أبو الطيب وأصحابهما أن

الاصح لان ذلك اخذ بفارق المسبوق لأن المسبوق لا يفارق حتى يسلم الامام وهذا يفارق قبل التسليم فاذا قلنا بهذا فمُر يقتضيه الامام في حال الانتظار في طريقان من اصحابنا من قال فيه قولان كالقراءة ومنهم من قال يتشهد قولاً واحداً ويخالف القراءة فان في القراءة قد قرأ مع الطائفة الاولى فلم يقرأ حتى تدركه الطائفة الثانية فيقرأ معها والتشهد لم يفعله مع الطائفة الاولى فلا ينتظر

(الشرح) قال أصحابنا إذا قامت الطائفة الاولى مع الامام من سجدة الركعة الاولى نوا مفارقين إذا اتته بواقيماً ولو فارقوه بعد رفع الرأس من السجدة جاز لكن الاول افضل ليستمر عليهم حكم الجماعة حالة التهوؤ واقفوا على انه لا بد من نية المفارقة لأن حكم القدوة مستمر ما لم ينو المفارقة ولا يجوز للمقتدى سبق الامام فاذا فارقوه خرجوا عن حكم القدوة في كل شيء فلا يلحقهم سهو ولا يحمل سهوم وقول المصنف والاصحاب يفارقوه حكماً وفعلًا أرادوا بقولهم حكماً أنه لا يحمل سهوم ولا يلحقهم سهو ولا يسجدون لتلاوته ولا غير ذلك مما يلزمه المأموم وأرادوا بقولهم وفعلًا أنهم يصلون الركعة الثانية منفردين مستقلين بفعلها وذكر جماعة من الحراسانيين في الوقت الذي ينقطع به حكم الطائفة الاولى عن حكم الامام ولا يحمل سهوم ولا يلحقهم سهو وحين (أحدهما) إذا انتصب الامام قائماً (والثاني) إذا رفع رأسه من السجدة فعل هذا ورفع رأسه من السجود وهم فيه فسبوا فيه لم يحمله ونقل الرافعي الوجهين ثم قال ولك أن تقول قد نصوا على أنهم ينوون المفارقة عند رفع الرأس والانتصاب فلا معنى للخلاف في وقت الانقطاع بل ينبغي أن يقتصر على وقت نية المفارقة وهذا الذي قاله الرافعي متعين لا يجوز غيره وأما الطائفة الثانية فسبوا في الركعة الاولى لها التي هي ثانية الامام محمول لأنهم في قدوة حقيقة وفي سهوم في ركعتهم الثانية التي يأتون بها والامام ينتظرهم في الجلوس وجهان مشهوران حكاهما الشيخ أبو حامد والبندنجي وغيرهما (أحدهما) لا يحمله لمفارقتهم له في الفعل وهذا قول ابن سريج وأبي علي بن خيران فعلى هذا لا يلزمهم

القولين يطردان في الحالين وحكي في التهذيب طريقة الفرق بعبارة اخرى فقال منهم من قال القولان فيما إذا اتفقا في الركعة فان اختلفا وكان الامام في ركعة والمأموم في اخرى متقدما ومتأخرا لا يجوز وهذا هو الوفاء بالنظر الى اختلاف الترتيب واذا جوزنا الاقتداء على الاطلاق واختلفا في الركعة فقد المأموم في موضع قعود الامام وقام في موضع قيامه واذا تم صلاة المأموم اولاً لم يوافق الامام في الزيادة بل إن شاء فارقه وإن شاء انتظره في التشهد وطول الدعاء ليتم صلاته فيسلم معه وإن تم صلاة الامام أولاً قام المأموم وأتم صلاته كما يفعل المسبوق واذا سها المأموم قبل الاقتداء لم يتحمل عنه الامام بل إذا سلم الامام سجد هو لسبوه وإن سها بعد الاقتداء تحمل عنه الامام وإن سها الامام قبل الاقتداء أو بعده لحق المأموم ويسجد مع الامام ويبعد في آخر صلاته على الاصح على ما ذكرناه في المسبوق وقوله في الكتاب لم يجز على الجديد جواب على الطريقة المشهورة وهي اثبات

سهوه في حال انتظاره لهم (وأصحهما) وهو قول عامة اصحابنا المتقدمين وهو المنصوص وبه قطع المصنف
والا كثرون يحمله ويلحقهم سهوه لأنهم في حكم القدوة وهو منتظر لهم فهو كهوهم في سجدة رفع
الامام منها ويصبر عن الوجعين بأنهم يفارقوه حكما أم لا والصحيح أنهم لا يفارقونه حكما قالوا
وتجوز الوجعان في المرحوم في الجمعة إذا سها في وقت تخلفه وأجروهما فيمن صلى منفردا فسها ثم نوى
الاقتداء في أثنائها وجوزناه وآمها ما موما واستبعد امام الحرمين اجراءهما هنا وقال الوجه القطع بأن حكم
السهو لا يرتفع بالقدوة اللاحقة وهذا هو الاظهر هنا (وأعلم) أن سهو الامام في الركعة الاولى يلحق
الطائفتين فتسجد له الطائفة الاولى اذا تمت صلاتها فان سها بعضهم في ركعته الثانية فهل يقتصر
على مسجدتين ام يسجد أربعا لكونهما في حال قدوة وفي حال انفراديهما الوجعان السابقان في باب
سجود السهو (أصحهما) مسجدتان قال صاحب البيان قلنا مسجدتان فعماذ تصحان فيه الاوجه الثلاثة
السابقة في باب سجود السهو (أحدهما) يقعان عن سهوه ويكون سهو امامه تابعا (والثاني) عكسه (وأصحهما)
يقعان عنهما وتظهر فائدة الخلاف فيما لو نوى خلاف ما جعلناه متصوفاً قال اصحابنا ثم اذا قام الامام
الى الثانية هل يقرأ في حال انتظاره فراغ الاولى ونجى الثانية فيه نصان للشافعي قال في الاملاء يقرأ
ويطيل القراءة فاذا جاءت الطائفة الثانية قرأ معها فاتحة الكتاب وسورة قصيرة وقال في الام لا يقرأ
بل يسبح ويذكر الله تعالى حتى تأتي الطائفة الثانية هذان نصان وللاصحاب فيها ثلاث طرق (أصحهما)
واشهرها وبه قطع المصنف في التنبية وآخرون فيه قولان (أصحهما) باتفاقهم تستحب القراءة فيقرأ الفاتحة
وبعد سورة طويلة حتى تنجيء الطائفة الثانية فاذا جاءت قرأ من السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة
لتحصل لهم قراءة الفاتحة وشيء من زمن السورة ودليل هذا القول ان الله لا يقبض على ان لا سكوت
فيها فينبغي ان يقرأ لان القيام لا يشرع فيه إلا القراءة (والقول الثاني) يستحب ان لا يقرأ حتى تنجيء
الطائفة الثانية لانه قرأ مع الاولى الفاتحة فينبغي ان يقرأها ايضا مع الثانية ولا يشرع غير الفاتحة
قبلها وعلي هذا القول قال الشافعي والاصحاب يشتغل بما شاء من الذكر كالتسبيح وغيره (والطريق

الخلاف في المسألة وظاهره يوافق الطريقة المشهورة بعد اثبات الخلاف وهي طرف في الاحوال كلها واما
تصويره عن قول المنع بالجديد فهكذا ذكره الشيخ أبو محمد والمسدودي وغيرها وقالوا قوله في المختصر
كرهت أن يستحب صلاة انفراد ثم يجعلها صلاة جماعة اراد به أنى لأجوزه وجعلوا الجواز قوله القديم
وقال صاحب المذهب وشيخه أبو القاسم الكرخي وآخرون يجوز ذلك في القديم والجديد معا وحكوا
قول المنع عن الاملاء وارادوا بالجديد الام وتلقوا الجواز عنه واعلم أن الاملاء محسوب من الكتب
الجديدة فيحصل عما قلوه عنه عن الام قولان في الجديد ويمكن تنزيل التعبيرين عليهما وبقتدير
انحصار المنع في الجديد على ما يشعر به لفظ الكتاب فالمسألة مما يبقى فيها على القديم لان الاصح
عند جمهور الاصحاب جواز الاقتداء ويجوز أن يعلم قوله ما لم يحز بالزاي لما ذكرنا من مذهب للزني

الثاني) وبه قال أبو اسحق إن أراد قراءة سورة قصيرة لم يقرأ لتلافتها القراءة على الطائفة الثانية وإن أراد سورة طويلة قرأ لأنه لا تقوئهم وحمل النصين على هذين الحالين (والطريق الثالث) حكمه الفوراني والامام وآخرون من الخراسانيين تستحب القراءة قولاً واحداً قال أصحابنا ويستحب للامام أن يخفف القراءة في الأولى لأنها حالة شغل وحرب ومخاطرة عن خداع العدو ويستحب أيضاً للطائفتين تخفيف قراءة ركعتهم الثانية لتلاطول الانتظار قال أصحابنا وسواء قرأ الامام في حال الانتظار أم لا يستحب أن لا يركع حتى تفرغ الطائفة الثانية من الفاتحة فلو لم ينتظرهم الامام فادر كته الطائفة الثانية قرأها ادر كوا الركعة بلا خلاف كافي غير حالة الخوف كذا قالوه ويجوز فيه الوجه الشاذ السابق في باب صلاة الجماعة عن ابن خزيمة من أصحابنا أنه لا تحسب الركعة بادر كوا الركوع ولا تحسب حتى يدرك شيطان قيام الامام واما الطائفة الثانية فاذا صلى بهم الركعة الثانية فارقه ليتسوا الركعة اباية عليهم ولا ينوون مفارقتهم ومو يفارقونه فيه طريقان (الصحيح) منها وهو المهور فيه ثلاثة أقوال ذكر المصنف منها الاول والثاني وأحدهما يفارقونه بعد التشهد وقبل السلام وهذا نصه في باب سجود السهو من كتب الام فلي هذا إذا قارب السلام فارقه ثم انتظرهم وطول الدعاء حتى يصلوا ركعتهم ويتشهدوا ثم يسلم بهم (والقول الثاني وهو أصحها عند المصنف والأصحاب واشهرها وبه قطع كثيرون وهو نصه في الام والبويطي والاملاء والقديم يفارقونه عقب السجدة الثانية لأن ذلك أخف ويخالف المسبوق فانه لا يفارقه الا بعد السلام ولأن المسبوق اذا فارق لا ينتظره احد وهنا ينتظره الامام ليسلم به فكما طال مكثه طال انتظار الامام وطالت صلاته وهذه الصلاة مبنية على التخفيف (والثالث) حكمه الخراسانيون عن القديم يفارقه عقب السلام كلما سبق حقيقة والطريق الثاني حكمه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي وآخرون أنهم يفارقونه عقب السجود قولاً واحداً قال هذا القائل ونص الشافعي في سجود السهو على أنه اذا صلى رابعة يتشهد معه لانه موضع تشهد الطائفة الثانية أيضاً قال القاضي أبو الطيب في المجرد هذا غلط لأن سياق نص الشافعي يردده فاذا قلنا بالاصح أنهم يفارقونه عقب السجود قبل يتشهد في حال انتظارهم فيه طريقان (أصحها) أنه على الطريقين السابقين في القراءة وهما الاول والثالث والطريق الثاني يتشهد قولاً واحداً وفرق المصنف والأصحاب بينه وبين القراءة بانه إنما لا يقرأ على قول ليسوى بين الطائفتين في قراءة الفاتحة معهم ومقتضى هذا التعليل أن يتشهد لتلاخيص الثانية بالتشهد قال أصحابنا فان قلنا لا يتشهد اشتغل في حال انتظاره بالذكر

وقوله على الجديد بالاولا من ائمة (الطريق الثاني) للخلاف في بعض الاحوال (والثاني) الطريق الثاني للخلاف في المسألة اصلاً ورأساً

قال (وإذا شك المسبوق أن الامام هل رفع رأسه قبل ركوعه ففي ادراكه قولان لان لاصل كونه لم يدرك ويعارضه أن الاصل أنه لم يرفع رأسه) هـ

كما قلنا اذا لم يقرأ ولا خلاف أنه ينتظرهم حتى يسلم بهم *
 (فرع) ذكرنا ان الامام اذا سبأ في الاولى لحق الطائفتين سببه فاذا فارقه الاولى قال
 الشافعي أشار اليهم اشارة يفهمون بها انه سبأ ليسد رافق آخر صلاتهم هذا نصه في الام والمختصر
 فحكى الشيخ أبو حامد والاصحاب فيه وجين (أصحها) وهو قال أبو اسحق المروزي إنما يشير
 اليهم اذا كان سهواً يخفى عليهم فان كان سهواً جلياً لا يخفى عليهم لم يشير قال الشيخ أبو حامد واظن
 الشافعي أشار الى هذا التفصيل في الاملاء وجرم البندنجي أن الشافعي نص عليه في الاملاء (والثاني)
 يشير اليهم وان كان الـ هو جلياً لان المأموم قد يجمل السجود مدمفارقة الامام *
 (فرع) اذا قلنا الطائفة الثانية تفارقه عقب السجود فكان الامام قد سبأ سجدوا معه في
 آخر صلاة الجميع وان قلنا يتشهدون معه سجدوا لله يومهم ثم قاموا الى ركعتهم قال أصحابنا
 وفي اعادتهم سجود السهو في آخر صلاتهم التولان في المسبوق في غير صلاة الخوف
 (أصحها) يميلون وان قلنا يقومون عقب السجود وبتنظرهم بالتشهد فتشهد قبل
 فراغهم فادركوه في آخر التشهد فسجد للسهو قبل تشهدهم فهل يتابعونه فيه وجهان حكاهما ابن
 سريج والبندنجي وصاحب الشامل والبيان وغيرهم (أحدهما) لا يتابعونه بل يتشهدون ثم

الاصل الذي تنفرع عليه المسألة أن من ادرك الامام في الركوع كان مدركا للركعة لما روى أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم قال من ادرك الركوع من الركعة الاخيرة يوم الجمعة فليضف اليها اخرى ومن لم يدرك

(١) حديث : من ادرك الركوع من الركعة الاخيرة يوم الجمعة فليضف اليها اخرى ومن لم
 يدرك الركوع من الركعة الاخيرة فليصل الطهر اربعا: الدارقطني من حديث ياسين بن ماذ
 عن ابن شهاب عن سعيد وفي رواية له عن سعيد وابي سلمة عن ابي هريرة بلفظ اذا ادرك احدكم
 الركعتين يوم الجمعة فقد ادرك واذا ادرك ركعة فليركع اليها اخرى وان لم يدرك ركعة فليصل اربع
 ركعات وباسين ضعيف متروك ورواه الدارقطني ايضا من حديث سليمان بن ابي داود الحراشي
 عن الزهري عن سعيد وحده بلفظ للمصنف سواء وسليمان متروك ايضا ومن طريق صالح بن الاخير
 عن الزهري عن ابي سلمة وحده نحو الاول وصالح ضعيف ورواه الحاكم من حديث الاوزاعي
 واسامة بن زيد ومالك بن انس وصالح بن ابي الاخير ورواه ابن ماجه من حديث عمر بن حبيب
 وهو متروك عن ابن ابي ذئب كلهم عن الزهري عن ابي سلمة زاد ابن ابي ذئب وسعيد عن
 ابي هريرة بلفظ من ادرك من صلاة الجمعة ركعة فقد ادرك الصلاة ورواه الدارقطني من رواية
 الحجاج بن ارطاة وعبد الرزاق بن عمر عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة كذلك ولم يذكر
 كلهم الزيادة التي فيه من قوله ومن لم يدرك الركعة الاخيرة فليصل الطهر اربعا ولا قيدوه بادرار
 الركوع واحسن طرق هذا الحديث رواية الاوزاعي على ما فيها من تدليس الوليد وقد قال
 ابن حبان في صحيحه انها كلها ملولة وقال ابن ابي حاتم في الملل عن ابيه لأصل لهذا الحديث انما

يسجلون لسهر ثم يسلم بهم (والثاني) يسجلون لأهم تابعون له فعلي هذا هل يسجدونه بعد تشهدهم قالوا فيه القولان ينبغي أن يقطع بأنهم لا يصليونه •
• قال المصنف رحمه الله •

(وان كانت الصلاة مغرباً صلى بالحدى الطائفتين ركعة وبالثانية ركعتين لما روى أن علياً رضي الله عنه صلى ليلة الحرير هكذا وقال في الام الافضل ان يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة وهو الاصح لان ذلك أخف لانه تشهد كل طائفة تشهدين وعلى القول الآخر تشهد الطائفة الثانية ثلاث تشهدات فان قلنا بقوله في الاملاء فارقته الطائفة الاولى في القيام في الركعة الثانية لان ذلك موضع قيامها وان قلنا بقوله في الام فارقته بعد التسجد لانه موضع تسجدها وكيف ينتظر الامام الطائفة الثانية فيه قولان قال في المختصر ينتظرهم جالساً حتى يدركوا معه القيام من أول الركعة واذا انتظرهم قائماً فأنهم معه بعض القيام وقال في الام ان انتظرهم قائماً فحسن وان انتظرهم جالساً فجاز فعمل الانتظار قائماً افضل وهو الاصح لان القيام افضل من القعود ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » •

(الشرح) حديث « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » رواه البخاري من رواية عمران ابن الحصين ورواه مسلم من رواية بن عمرو بن العاص وقد سبق بيانه في باب صلاة المريض وهو محمول على صلاة النفل مع القدرة على القيام كما سبق هناك ليلة الحرير - بفتح الهاء وكسر الراء - ليلة من ليالى صيف سميت بذلك لأنهم كان لهم حرير عند حمل بعضهم على بعض وهذا المروي عن علي رضي الله عنه ذكره البيهقي بغير اسناد وأشار الى ضعفه فقال ويذكر عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً صلى المغرب صلاة الخوف ليلة الحرير والله اعلم وقوله لان القيام افضل من القعود هذا مجمع عليه وإنما اختلف العلماء في اطالة القيام والسجود ايها افضل ومذهبنا ان اطالة القيام افضل وقد سبقت المسألة بدلائلها في اول باب صفة الصلاة وقوله لانه تشهد كل طائفة تشهدين هذا تفريع

الركوع من الركعة الأخيرة فليصل الظهر أربعاً (١) وروى أن ابا بكرة دخل المسجد والنبي صلى

المتن من ادرك من الصلاة ركعة فقد ادركها وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في عله وقال الصحيح من ادرك من الصلاة ركعة وكذا قال المصنف والله اعلم وله طريق اخرى من غير طريق الزهري رواه الدارقطني من حديث داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وفيه يحيى بن راشد البزازعي وهو ضعيف وقال الدارقطني في الملل حديثه غير محفوظ : وقد روى عن يحيى بن سعيد الانصاري انه بلغه عن سعيد بن المسيب قوله وهو اشبه بالصواب ورواه الدارقطني ايضا من طريق عمر بن قيس وهو متروك عن ابي سلمة وسعيد جميعاً عن ابي هريرة : وفي الباب عن ابن عمر ورواه النسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث بقية حدثني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابيه رفته من ادرك ركعة من صلاة الجمعة او غيرها فليضف اليها اخرى وقد تمت

علي الأصح وهو نصه في الام أن الثانية تفارق الامام عقب السجود ولا يتشهدون معه اما إذا قلنا بنصه في سجود السهو أنهم يفارقونه بعد تشهده فأنهم يتشهدون ثلاثاً تشهدات اما حكم المسألة فهو علي ما ذكره المصنف ومختصره انه يجوز ان يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة ويجوز عكسه وايهما افضل فيه طريقان المشهور قولان (اصحهما) ان يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة (والثاني) عكسه وبه قال ابو حنيفة ومالك وداود (والطريق الثاني) بالاولى ركعتين قولاً واحداً وقوله الشيخ ابو حامد عن عامة الاصحاب فان قلنا بالاولى ركعة فارقته إذا قام الي الثانية وأتمت لأنفسها كما ذكرناه في ذات الركعتين وان قلنا بالاولى ركعتين جاز ان يتظروهم في التشهد الاول وجزاز في قيام الثالثة وايهما افضل فيه قولان (اصحهما) باتفاقهم الانتظار في القيام وعلي هذا هل قرأ في القيام الفاتحة وما بعدها ام لا يقرأ ويشغل بالذكر فيه الخلاف السابق في ذات الركعتين ولا خلاف ان الطائفة الاولى لا تفارقه الا بعد التشهد لانه موضع تشهدهم وهل تفارقه الطائفة الثانية عقب سجوده في الثالثة ام عقب التشهد فيه الخلاف السابق فيما اذا كانت الصلاة ركعتين وكذا الخلاف في انه يتشهد في حال انتظارهم قال اصحابنا واذا قلنا يتظروهم في التشهد انتظروهم حتى يحرموا خلفه ثم يقوم مكبراً قال الشيخ ابو حامد وغيره ويكبرون متبعة له قالوا وانما قلنا يتظروهم جالساً حتى يحرموا ليدركوا معه الركعة من اولها كما ادر كها الطائفة الاولى من اولها *

قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كانت الصلاة ظهراً أو عصرأ أو عشاء وكان في الحضر صلي بكل طائفة ركعتين وان جعلهم أربع فرق وصلى بكل طائفة ركعة ففي صلاة الامام قولان (أحدهما) انها تبطل لأن الرخصة وردت بانتظارين فلا يجوز الزيادة عليها (والثاني) انها لا تبطل وهو الاصح لانه قد يحتاج الي أربع انتظارات بأن يكون المسلمون أربع مائة والعدو ستمائة فيحتاج أن يقف بأزاء العدو ثمانمائة ويصلي بمائة مائة ولان الانتظار الثالث والرابع بالقيام والقراءة والجلوس والذكر وذلك لا يبطل الصلاة فان قلنا ان صلاة الامام لا تبطل صحت صلاة الطائفة الاخيرة لانهم لم يفارقوا الامام والطائفة الاولى والثانية والثالثة فارقوه بغير عنر ومن فارق الامام بغير عنر ففي بطلان صلاته قولان فان قلنا ان صلاة الامام تبطل ففي وقت بطلانها وحمان قال ابو العباس تبطل بالانتظار الثالث فتصح صلاة الطائفة الاولى والثانية والثالثة وأما الرابعة فان علموا بطلان صلاته بطلت صلاتهم

صلاته وفي لفظ فقط ادرك الصلاة قال ابن ابي داود والدارقطني تفرد به بقية عن يونس وقال ابن ابي حاتم في الطل عن ابيه هذا خطأ في المتن والاسناد إنما هو عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعاً من ادرك من صلاه ركعة فقد ادركها : وأما قوله من صلاه الجمعة فوم : قلت ان سلم من وم بقية فقيه تليسه التلويح لانه عن شيخه وله طريق اخرى : اخرجها ابن حبان في الضعفاء من حديث ابراهيم بن عطية الثقفي عن يحيى بن سعيد عن الزهري به قال وابراهيم متكر

وان لم يعلموا لم تبطل وقال ابو اسحق المنصوص انه تبطل صلاة الامام بالانتظار الثاني لأن النبي ﷺ انتظر الطائفة الاولى حتى فرغت ورجعت الي وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى وانتظر بقدر ما تمت صلاتها وهذا قفزاد علي ذلك لانه انتظر الطائفة الاولى حتي اتمت صلاتها ومضت الي وجه العدو وانتظر الثانية حتي اتمت صلاتها ومضت الي وجه العدو وجاءت الطائفة الثالثة وهذا زائد علي انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلي هذا ان علمت الطائفة الثالثة بطلت صلاتهم وإن لم يعلموا لم تبطل *

(الشرح) قال أصحابنا إذا كانت صلاة الخوف أربع ركعات بأن صلى في الحضر أو أتم في السفر فينبغي أن يفرقهم فرقتين فيصلي بكل طائفة ركعتين ثم هل الأفضل أن ينتظر الثانية في التشهد الاول أم في القيام الثالث فيه الخلاف السابق في المغرب وينشده بكل طائفة بلا خلاف لانه موضع تشهد الجميع وإذا قلنا في القيام فهل يقرأ فيه الخلاف السابق وإذا قلنا ينتظروا في التشهد انتظروا فيه حتى يحرموا فلو فرقهم أربع فرق فصلي بكل فرقة ركعة وينتظر فراغها ويجيء التي بعدها ففي جواز قولان مشهوران نص عليهما في المختصر والام وينبغي عليهما صحة صلاة الامام أصحابنا عند المصنف والاصحاب جواز وصحة صلاة الامام (والثبوت) تحريمه وبطلان صلاة الامام ووجه البطلان ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد علي انتظارين والرخص لا يتجاوز فيها النصوص ووجه الصحة انه قد يحتاج الي ذلك بأن يكون العدو ستمائة والمسلمون أربع مائة فيقف بزائهم ثلثمائة ويصلي معه مائة مائة ولأن الانتظار إنما هو باطالة القيام والتمهيد والقراءة والذكر وهذا لا يبطل الصلاة وإنما اقتصر النبي صلى الله عليه وسلم علي انتظارين لانه التمدد الذي احتاج اليه وامله لو احتاج زياد قزاد وهذا الخلاف الدابة في المسافر إذا أقام الحاجة يرجو قضاها هل يقصر ابدأ أم لا يتجاوز ثمانية عشر يوماً ومثله الوزر هل هو منحصر باحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة أم لا حضر له فيه خلاف سبق وإذا قلنا بالجواز قال امام الحرمين شرطه الحاجة فان لم يكن حاجة فهو كفعله في حال الاختيار ولم يذكر الا كثرون هذا الشرط بل في كلام المصنف والاصحاب إشارة إلي انه لا يشترط لانهم قالوا لانه قد يحتاج اليه وهذا تصريح أن الحاجة ليست شرطاً فالصحيح انها ليست شرطاً قال أصحابنا وعلى هذا القول تكون الطائفة الرابعة كالثانية في ذات الركعتين فيعود الخلاف في أنهم يفارقونه قبل التشهد أم بعده وقبل السلام أم بعد سلام الامام والصحيح قبل التشهد وتشهد الطائفة الثانية معه علي أصح الوجوه وفي وجه تفارقه قبل التشهد قال أصحابنا

الحديث جد أو كان هشيم يداس عنه اخبار الاصل لها وهو حديث خطا ورواه يعيش بن الجهم عن عبد الله ابن نمر عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر: اخرجته الدارقطني واخرجه أيضاً من حديث عيسى بن ابراهيم عن عبد العزيز بن مسلم والطبراني في الاوسط من حديث ابراهيم بن سليمان الدباس عن عبد العزيز ابن مسلم عن يحيى بن سعيد وادعي ان عبد العزيز تفرد به عن يحيى بن سعيد وان ابراهيم تفرد به عن عبد العزيز ووهم في الامرين مما كما تراه وذكر الدارقطني في الملل الاختلاف فيه وصوب وقعه

وعلي هذا القول تصح صلاة الامام والطائفة الرابعة لانهم لم يفارقوه وفي الطوائف الثلاث القولان
فيمس قارق الامام بلا عذر (أصحهما) الصحة هكذا قال الاصحاب انهم فارقوا بلا عذر لانهم غير
مضطرين الي الصلاة علي هذا الوجه لا يمكن صلاته بهم ركعتين ركعتين أو صلاتهم فرادى وحكي
الشيخ ابو حامد والماوردي وجهاً انهم يفارقون بعذر ولا تبطل صلاتهم قال الماوردي وهو الاظهر
لان اخراج أنفسهم ليس الي اختيارهم فانهم لو أرادوا البقاء مع الامام لم يمكنهم فكان عذراً والمشهور
الذي قطع به الاصحاب انه ليس عذراً وأما اذا قلنا لا يجوز تفريقهم أربع فرق فصلاة الامام
تبطل وفي وقت بطلانها وجهان (الصحيح) عند الاصحاب وهو ظاهر نص الشافعي وقول أبي اسحق
المروزي وجهان المتقدمين تبطل بالانتظار في الركعة الثالثة لان زائداً (والثاني) قاله ابن سريج تبطل
بالانتظار في الرابعة لأنه يباح انتظاران ويحرم الثالث وانما يحصل الثالث بانتظار مجيء الرابعة
فعلي هذا تفارقه الثالثة وصلاته صحيحة فعلي قول الجمهور وجهان حكهما الرافعي وغيره (أحدهما)
تبطل بمضي الطائفة الثانية والثاني بمضي قدر ركعة من انتظاره الثاني وأما صلاة المأمومين فالطائفة
الاولي والثانية فارقته قبل بطلان صلاته فني بطلان صلاتهم القولان فيمن فارق بغير عذر كما سبق
في التفريع علي قول صحة صلاته ويجزي وجه الشيخ أبي حامد والماوردي وجزم المصنف والجمهور
بصحة صلاتهما وهو تفريع علي الاصح فيمن فارق بلا عذر ان صلاته لا تبطل والا فقد ذكروا
كلهم الخلاف فيما إذا قلنا صلاة الامام صحيحة وهنا اولي مجريان الخلاف وعن ذكر الخلاف
هنا المتولي وآخرون وأما الطائفة الرابعة فتبطل صلاتهم باتفاق الاصحاب علي هذا القول ان كانوا
عالمين ولا تبطل ان لم يعلموا وفيما يعتبر عليهم به فيه وجهان حكهما القاضي ابو الطيب في تعليقه
وصاحب الشامل (أحدهما) يعتبر أن يعلم أن الامام انتظر من لا يجوز انتظاره ولا يشترط ان يعلم ان ذلك
يبطل صلاة الامام كما ان من صلى خلف من يعلم انه جنب تبطل صلاته وان جهل كون الجنابة
تبطل الاقتداء وهو ظاهر نصه في المختصر فانه قال وتبطل صلاة من علم ما صنع الامام (وأصحهما)
وبه قطع المصنف والجمهور ان المراد ان يعلم ان هذا لا يبطل الصلاة لأن معرفة هذا غامضة علي
أكثر الناس لا سيما اذا رأى الامام يصلي بهم بخلاف الجنابة فانه لا يخفى حكمها علي احد إلا في نادر
جداً وأما الطائفة الثالثة فعند ابن سريج هي كالأولى والثانية لأنها فارقت الامام قبل بطلان

الله عليه وسلم راكع فركع ثم دخل الصف واخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ووقعته كفته
معتداً بها (١) وذكر في التمهيد أن ابا عاصم العبادي حكى عن محمد بن اسحق بن خزيمة من اصحابنا أنه

(١) حديث (أبي بكرة) انه دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم راكع فركع ثم
دخل الصف واخبر النبي ﷺ بذلك ووقعت ركعة معتداً بها: متفق عليه وقد تقدم دون قوله ووقعت
الي آخره فهو من كلام المصنف قاله تفقها •

صلاته وعند الجمهور حكم الرابعة لانها تابعت بعد بطلان صلاته قال اصحابنا ولو فرقهم في صلاة للمغرب ثلاث فرق فصلي بكل فرقة ركعة فان جوزنا ذلك فهو كما سبق في الفرق الاربع علي قول الجواز وإن لم نجوزه فصلاة الطوائف الثلاثة صحيحة عند ابن سريج واما عند الجمهور فصلاة الاولين علي ما سبق في الاربع وصلاة الثالثة باطلة ان علموا والا فصحيحة وفيما يعتبر العلم فيه الخلاف السابق واذا اختصرت حكم الفرق الاربع قلت فيهم خمسة اقوال (اصحابنا) صحة صلاة الجميع (والثاني) بطلان الجميع (والثالث) صحة صلاة الامام والطائفة الاخيرة فقط (والرابع) صحة صلاة الاولين وبطلان صلاة الآخرين ان علمنا (والخامس) صحة الطوائف الثلاث الاول وبطلان الامام والرابعة ان علمت وهو قول ابن سريج أما إذا فرقهم في الرابعة فرقتين فصلي بالفرقة الاولى ركعة والثانية ثلاثاً أو عكسه فقال البندنجي وصاحبها الحاوي والشامل والاصحاب ونقلوه عن نصه في الأم تصح صلاة الامام والطائفتين بلا خلاف وكانت مكروهة ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو للمخالفة بالانتظار في غير موضعه قل صاحب الشامل بعد أن حكى هذا عن نص الشافعي وهذا يدل على أن العائد كالمسح في سجود السهو علي انه إذا فرقهم أربع فرق وقلنا لا تبطل صلاتهم فعليهم سجود السهو وانفرد صاحب التمهة فقال لا خلاف في هذه الصورة ان الصلاة مكروهة لان الشرع ورد بالتسوية بين الطائفتين قال وهل تصح صلاة الامام أم لا ان قلنا لو فرقهم أربع فرق تصح فها أولاً والا فقد انتظر في غير موضعه فيكون كمن قنت في غير موضعه قال وأما المأمومون فعلي التخصيل فيما لو فرقهم أربع فرق وهذا الذي قاله شاذ والصواب ما قدمناه عن نص الشافعي والاصحاب *

قال لا تدرك الركعة بأدراك الركوع ويجب تدراكها واحتج بما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من أدرك الامام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة » (١) وروى

(١) حديث (أبي هريرة) من أدرك في الركوع فليركع معه وليعد الركعة: البخاري في القراءة خلف الامام من حديث أبي هريرة أنه قال اذا ادركت القوم ركوعاً لم يستدركك الركعة وهذا هو المعروف موقوف وأما المرفوع فلا أصل له وعزاه الرافعي تبعاً للامام أن اباعاصم الباهلي حكى عن ابن خزيمة أنه احتج بذلك : قلت وراجعت صحيح ابن خزيمة فوجدته أخرج عن أبي هريرة من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الامام صليبه وترجم له ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركاً للركعة إذا ركع امامه قبل وهذا مغاير لما نقلوه عنه ويؤيد ذلك انه ترجم بذلك باب ادراك الامام ساجداً والامر بالاعتداء به في السجود وأن لا يستد به إذ المدرك للمسجدة انما يكون بادراك الركوع قبلها واخرج فيه من حديث ابن هريرة ايضاً مرفوعاً اذا جئتم ونحن سجدون فاسجدوا ولا تمدوها شيئاً ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلاة وذكر الدارقطني في العلل نحوه عن معاذ وهو مرسل *

(فرع) قد ذكرنا أن صلاة الخوف جائزة في الحضر : هذا مذهبنا وقال مالك لا تجوز في الحضر دليلنا عموم الآية ولأن صلاة الخوف جوزت للاحتياط للصلاة والحرب وهذا موجود ولأنها تجوز في المغرب والصبح وهما تامتان (فان قالوا) الامام يطول انتظاره لمن يأتي بركعتين أكثر من طوله لمن يأتي بركعة وإنما انتظر النبي صلى الله عليه وسلم لمن يأتي بركعة فقط فالجواب أن الانتظار ليس له حد محدود وقال القاضي أبو الطيب ولهذا يجوز لكل واحدة من الطائفتين أن تطول صلاتها لنفسها والامام ينظرها ولو طالت ركعتها قدر ركعات والله أعلم *

(فرع) لو كان الخوف في بلد وحضرت الجمعة فالمذهب والمنصوص أن لهم صلاة الجمعة على هيئة صلاة ذات الرقاع وقيل في جوازها قولان وقيل وجهان حكاهما البندنجي وآخرون ثم للجواز شرطان (أحدهما) أن يخطب بجميعهم ثم يفرقهم فرقتين أو يخطب بفرقة ويجعل منها مع كل واحدة من الفرقتين أربعين فصاعدا فلو خطب بفرقة وصلى باخرى لم يجز (الثاني) أن تكون الفرقة الاولى أربعين فصاعدا فلو نقصت عن أربعين لم تنعقد الجمعة ولو نقصت الفرقة الثانية عن أربعين فطريقان حكاهما الرافعي (أصحها) وبه قطع البندنجي لا يضر قطعاً للحاجة والمساحة في صلاة الخوف (والثاني) أنه على الخلاف في الانقضاء ولو خطب بهم ثم أراد أن يصلي بهم صلاة عسنان التي سذكرها قريبا ان شاء الله تعالى فهو أولى بالجواز من صلاة ذات الرقاع ولا يجوز كصلاة بطن نخل بلا خلاف إذ لا مقام جمعة بعد جمعة في بلد واحد *

(فرع) صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة بطن نخل على أصح الوجهين لأنها أعدل بين الطائفتين ولا لها صفة بالاجماع وتلك صلاة مقترضة خلف مستغل وفيه لخلاف العلماء (والثاني) وهو قول أبي اسحق صلاة بطن نخل أفضل لتحصل كل طائفة فضيلة جماعة تامة *

(فرع) قال الشافعي في مختصر المزني والطائفة ثلاثة وأكثر وأكره أن يصلي بأقل من طائفة وأن يحرمه أقل من طائفة هذا نصه وافق عليه أصحابنا قالوا فالطائفة التي يصلي بها يستحب أن تكون جمعا أقلهم ثلاثة وكذلك الطائفة التي يحرمه يكونون جمعا أقلهم ثلاثة ويكره أن تكون واحدة من الطائفتين أقل من ثلاثة وذكر أصحابنا عن أبي بكر بن داود الظاهري أنه قال قول الشافعي أقل

الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور مثله عن أبي بكر الصبي والمذهب المشهور الاول وعليه جرى الناس في الأعصار ويعتبر فيه أن يكون ذلك الركوع محسوبا للامام فان لم يكن ففيه كلام قد فرض له في كتاب الجمعة ومشرحه ثم ان شاء الله تعالى اذا عرفت ذلك فاعلم ان معنى ادراكه في الركوع ان يكتفي هو وامامه في حد اقل الركوع حتي لو كان هو في الهوى والامام في الارتفاع وقد بلغ هو حد الاقل قبل أن يرتفع الامام عنه فان مدركا وان لم يلتقيا فيه فلا هذه عبارة الاصحاب على طبقهم وهل يشترط ان يطمن قبل ارتفاع الامام عن الحد المعتبر الا كثرون

الطائفة ثلاثة خطأ لأن الطائفة في اللغة والشرع يطلق على واحد فأما الله فحكى مطلب عن الفراء أن
قال مسعود بن العرب أن الطائفة الواحد وأما الشرع فهو أن الشافعي احتج في قبول خبر الواحد
بقول الله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة) فحمل الطائفة على الواحد وقال تعالى (وليشهد
عذابهما طائفة من المؤمنين) والمراد واحد وأجاب أصحابنا بأجوبة (أحدها) وهو المشهور تسليم أن
الطائفة يجوز إطلاقها على واحد وإنما أراد الشافعي أن الطائفة في صلاة الخوف يستحب أن لا تكون
أقل من ثلاثة لقوله تعالى (ولياخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم) وقال تعالى في
الطائفة الأخرى (ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم فإذا
سجدوا فليكونوا من وراءكم) فذكرهم بلفظ الجمع في كل المواضع وأقل الجمع ثلاثة وأما الطائفة في
قوله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة) فأما حملناه على الواحد فقرينة وهو حصول الإنذار
بالواحد كما حملناه هنا على الثلاثة بقرينة وهو ضمير الجمع (فان قيل) فقد قال الله تعالى في هذه الآية
(فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم) فأعاد على
الطائفة ضمائر الجمع ولم يلزم من ذلك كون الطائفة ثلاثة (الجواب) أن الجمع هنا على عود الضمائر إلى
الطوائف التي دل عليها قوله تعالى (من كل فرقة) قال أصحابنا ونكره صلاة الخوف إذا كانوا خمسة
سوى الإمام كانص عليه الشافعي ولا نزول الكراهة حتى يكونوا ستة فإذا كانوا خمسة أو أقل
صلى معهم جميع الصلاة ثم انصرفوا وجاء الآخرون فصلوا لانفسهم جماعة قال الماوردي وغيره
فإن خالف وصلى بهم صلاة الخوف وهم خمسة فأقل أساء وكره كراهة تنزيه ومحت صلاة الجميع »
قال للمصنف رحمه الله »

(وإن كان العدو من ناحية القبلة لا يستترم عنهم شيء وفي المسلمين كثرة صلا بهم صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفتان فيحرم بالطائفتين ويسجد مع الصف الذي يليه فإذا رفعوا رؤسهم
سجد الصف الآخر فإذا سجد في الثانية حرم من الصف الذي سجد في الأولى وسجد الصف الآخر فإذا
رفعوا سجد الصف الآخر لما روي جابر وابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى هكذا) »

(الشرح) حديث جابر رواه مسلم وحديث ابن عباس رواه النسائي والبيهقي ورواه أبو داود
والنسائي من رواية أبي عياش - بالياء المثناة من تحت والشين المعجمة الزرق الصحاحي الانصاري واسمه

لم تعرضوا له ورأيت في البيان اشتراط ذلك صريحاً وبه يشعر كلام كثير من النقلة وهو الوجه
والله اعلم ولو كبر وانمحي وشك في أنه هل بلغ الحد المعتبر قبل ارتفاع الإمام عنه أم لا فهذه
مسألة الكتاب وقد قل فيها قولين وحكماهما في النهاية وجهين (أحدهما) أنه غير مدرك للركعة لأن
الاصل عدم ادراك الركوع (والثاني) أنه مدرك لها لأن الاصل بقاء الإمام في الركوع في زمان
الشك والاول اظهر لأن الحكم بادراك ما قبل الركوع بادراك الركوع علي خلاف الحقيقة لا يصار

زيد ابن الصامت وقيل غير ذلك وحديثه صحيح ولكن لفظ رواية جابر في مسلم وغيره ولفظ ابن عباس وأبي عياش فيها كلها مخالفة لما ذكره المصنف وألفاظها كلها متقاربة وهذا لفظ مسلم عن جابر قال «شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصفنا صفين خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدو بيننا وبين القبلة فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبرنا جميعاً فركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع وركعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه وقام الصف المؤخر في نحو العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود وقام الصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وسلم وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه وركعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى وقام الصف للمؤخر في نحو العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف للمؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم وسلمنا جميعاً» هذا لفظ مسلم وكل طرق مسلم وغيره متفقة على تأخر الصف المقدم وتقدم المؤخر بعد سجوده في الأولى وأما نص الشافعي فمخالف لما في الحديث ولما في المذهب فإنه قال في مختصر المزني صلى الله عليه وسلم لا يركع وسجد بهم جميعاً إلا صفائيه وبعض صف ينتظرون العدو فإذا قاموا بعد السجدة تنسجد الصف الذي حرسهم فإذا ركع ركع بهم جميعاً وإذا سجد سجد معه الذين حرصوا أولاً إلا صفاء أو بعض صف يحرسهم فإذا سجدوا سجدتين وجلسوا سجد الذين حرسوه ثم يتشهدون ثم سلم بهم جميعاً معاً وهذا نحو صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعسفان قالوا لو تأخر الصف الذي حرس إلى الصف الثاني وتقدم الثاني فحرم فلا بأس هذا نص في مختصر المزني ونصه في الأمثلة سواء واختلاف أصحابنا في حكم المسألة قال القفال ومناجيره من الخراسانيين يصلي كما قال الشافعي وقال الشيخ أبو حامد والمحاملي والبندنجي وابن الصباغ والشيخ نصر وآخرون هو الصواب قالوا وهو مذهب الشافعي لأنه أوصي إذا صح الحديث أنه يصل به وهو مذهبهم وأنه يترك أصبه المخالف له قالوا ولعل الشافعي لم يبلغه الخبر

إليه لا عند يقين الركوع وإن أدر كه فيما بعد الركوع من الأركان لا يكون مدر كاً للركعة وعليه أن يأتي به في الركن الذي أدر كه فيه وإن لم يكن محسوباً لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال (١) إذا أتاني أحدكم

(١) حديث صحيح روى أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا أتاني أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام: الترمذي من حديث علي ومعاذ بن جبل وفيه ضعف واقتطاع وقال لا نعلم أحداً استنده إلا من هذا الوجه واختاره عبد الله بن المبارك وذكر عن بعضهم أنه قال لله لا يرفع رأسه من تلك السجدة حتى يفر له انتهى: وروى أحمد وأبو داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ قال أحملت الصلاة ثلاثة أحوال فذكر الحديث وفيه فجاء معاذ فقال لا أحده على حال أبداً إلا كنت عليها ثم قضيت ما سبقني قال فجاء وقد سبقه النبي صلى الله عليه وسلم ببعضها قال فقامت معه فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قام يقضي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سن لكم معاذ

او ذهل عنه وقال بغوى والروائي وغيرهما من المحققين يجوز الامر ان وهو ما ثبت في الحديث وما نص عليه الشافعي وهذا هو الصواب وهو مراد الشافعي لانه ذكر الحديث في الام كما ثبت في الصحيح وصرح فيه سجود الصف الذي يلي النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الكيفية المشهورة فاشار إلى جوازها واستغنى بثبوت الحديث عن أن يقول ويجوز أيضا ما ثبت في الحديث ولم يقل الشافعي في المختصر أن الكيفية التي ذكرها هي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعصفان بل قال وهذا نحو صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعصفان فاشبهه بجوزة كل واحد منهما وذكر الشافعي في الام أن الكيفية التي ذكرها وهي حراسة الصف الاول وسجود الثاني رواها أبو عياش وأما الكيفية التي ذكرها المصنف فهي مخالفة للحديث ونص الشافعي ولسكنها جائزة لأنها على وفق الحديث إلا أنه ترك تقديم الصف المتأخر وتأخر التقديم ومعلوم أن هذا لا يطل الصلاة وقد ذكر الشافعي جواز التقديم والتأخر وتركها كما قدمناه عن نصه في الام والمختصر فحصل أن الصحيح أن الذي جاء به الحديث والذي نص عليه الشافعي والمصنف كانا جائزة والذي في الحديث هو الأفضل لم تابعة السنن لتفضيل الصف الاول فخصوا بالسجود أولا قال أصحابنا والحراسة مختصة بالسجود ولا يحرسون في غيره هذا هو المذهب الصحيح المشهور وهو المنصوص وبه قطع الجمهور وفيه وجه أنهم يحرسون في الركوع أيضا حكاه الرافعي وغيره قال أصحابنا لمسه الصلاة ثلاثة شروط أن يكون العدو في جهة القبلة وأن يكون على جبل أو مستو من الأرض لا يترحم شيء من أبصار المسلمين وأن يكون في المسلمون كثرة تسجد طائفة وتحرم أخرى وقد ذكر المصنف هنا الشرط قال أصحابنا ولا تمتنع الزيادة على صفين بل يجوز أن يكونوا صفوا كثيرة ثم يحرم صفان كما سبق قال الشافعي والأصحاب ولا يشترط أن يحرم جميع الصف ولا صفان بل لو حرم فرقتان من صف واحد على المناوبة جاز بلا خلاف ولو حرس طائفة واحدة في الركعتين ففي صلاتهم طائفة وجهان حكاهما الرافعي وغيره (أصحهما) الصحة وهو المنصوص في الام وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي وغيرهما *

(فرع) إذا تأخر الصف الاول الساجدون أولا مع الامام على وفق الحديث وقدم الآخرون جاز بلا شك اتفقوا عليه للحديث لكن قال التتولي والرافعي يشترط أن لا يكثر عملهم ولا يزيد على خطوتين بل يتقدم كل واحد خطوتين ويتأخر كل واحد من الاولين خطوتين ويدخل الذي يتقدم

الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام *

(قال والمسبوق عن سلام الامام يقوم من غير تكبير على النص) *

فهكذا قاصنوا وعبد الرحمن لم يسمع من معاذ لكن رواه ابو داود من وجه آخر عن عبد الرحمن ابن ابي ليلى قال ثنا أصحابنا ان رسول الله عليه الصلاة والسلام قد ذكر الحديث وفيه فقال معاذ لأراه على حال إلا كنت عليها الحديث *

بين موقفين وأما علي الكيفية التي ذكرها الشافعي وهو أن الصف الأول يحرم فيجوز التمسك
أيضا والتأخر ولكن هل هو أفضل أم ملازمة كل إنسان موضعه فيه وجهان قال المسعودي والصيدلاني
والغزالي وغيره من الخراسانيين التقدم أفضل وقال العراقيون للملازمة أفضل وفي لفظ الشافعي الذي
قدمناه إشارة إلى هذا لأنه قال فلا بأس والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن صلاة عسفان هذه مشروعة عندنا وبه قال مالك وإسحاق وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يجوز بل تعيين صلاة ذات الرقاع * قال للمصنف رحمه الله *

﴿ولا يحمل في الصلاة سلاحا نجسا ولا ما يتأذى به الناس كالرمح في وسط الناس وهل يجب حمل
ما سواه قال في الام يستحب وقال بعد يجب قال أبو اسحق المروزي فيه قولان (أحدهما) يجب قوله
عز وجل (ولا جناح عليكم ان كنن بكم أذى من مطر او كنتم مرضي ان تضعوا
أسلحتكم) فدل على أن عليهم جناحا إذا وضعوا من غير أذى ولا مرض (والثاني) لا يجب
لان السلاح إنما يجب حمله للقتال وهو غير مقاتل في حال الصلاة فلم يجب حمله ومن
أصحابنا من قال ان كان السلاح يدفع به عن نفسه كالسيف والسكين وجب حمله وان كان يدفع به
عن نفسه وعن غيره كالرمح والسنان لم يجب وحمل القولين علي هذين الحالين والصحيح ما قال
أبو اسحق *﴾

﴿الشرح﴾ قال أصحابنا حمل السلاح في صلاة بطن نخل وصلاة ذات الرقاع وصلاة عسفان
مأمور به وهل هو مستحب أم واجب فيه أربعة طرق (أحدها) باتفاق الأصحاب فيه قولان (أحدهما) عند
الأصحاب مستحب وهو نص في المختصر وأحد الموضعين في الام (والثاني) واجب (والطريق الثاني) ان كان
يدفع عن نفسه فقط كالسيف والسكين وجب وان كان يدفع عن نفسه وغيره كالنشاب والرمح استحب
وهذان الطريقان في الكتاب (والثالث) حمله الخراسانيون منهم القاضي حسين والفوراني
وامام الحرمين والغزالي في البسيط والبعثي وغيرهم يجب قولاً واحداً (والرابع) لا يجب قولاً واحداً
حكه هؤلاء فمن قال بالوجوب احتج بقوله تعالى (وايايأخلفوا اسلحتهم) والامر للوجوب ومن قال
بالندب حمل الامر عليه لان الغالب السلامة ومن قال بالفرق قال لانه متحقق الحاجة الي ما يدفع به
عن نفسه بخلاف غيره وعمله صاحب الشامل وغيره بأنه يلزمه الدفع عن نفسه دون غيره وفيه نظر
قال أصحابنا وللخلاف شروط (أحدها) طهارة السلاح فان كان نجسا كالسيف الملطخ بدم والذى سقى
سماً نجس والنبل المرش برش مالا يؤكل لحمه او برش ميتة لم يجز حمله بلا خلاف (الثاني)
الا يكون مانعا من بعض اركان الصلاة فان كان كيضة تمنع مباشرة الجبهة لم يجز بلا خلاف الا
ان يمكن رفعها حال السجود فيجوز حملها ولا يجب (الثالث) ان لا يتأذى به أحد كرمح في وسط

المسبوق اذا ادرك الامام في الركوع قد ذكرنا انه يكبر للهوى بعد تكبيرة الافتتاح ولو ادركه

الناس فان خيف الاذى كره حمله (الرابع) ان يكون في ترك السلاح خطر محتمل لا مقطوع به ولا مظهر
فاما اذا تعرض للهلاك غالبا لو تركه فيجب حمله قطعاً صرح به امام الحرمين وغيره قال الامام ويحرم
ترك السلاح والحالة هذه في الصلاة وغيرها (وأعلم) ان الاصحاب ترجحوا المسألة بحمل السلاح قال امام
الحرمين وليس الحمل متعيناً بل لو وضع السيف بين يديه وكان مد اليد اليه في السهولة كدعا اليه وهو
محمول كان ذلك في معنى الحمل وله حكمه قطعاً وان كان لا يظهر في تركه خلل ولكن لا يؤمن انضاؤه
الي خلل فهو محل الخلاف في الصلاة وغيرها قال اصحابنا واذا وجبنا حمله فتركه صحت صلاتهم
بلا خلاف كالصلاة في ارض مفسورة واولى بالصحة قال امام الحرمين والغزالي في البسيط ويحتمل
ان يقال المرخص في تغيير هيئة الصلاة هو الاخذ بالجزم فتاركه كمن صلى هذه الصلاة بلا خوف
وهذا الذي قاله احتمالاً لها والا فلا خلاف في صحة الصلاة قال اصحابنا ويجوز ترك السلاح للعذر
بمرض او اذى من مطر او غيره لقوله تعالى (ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر ان تضعوا
اسلحتكم) قال القاضي ابن كعب والسلاح يقع على السيف والسكين والرمح والنشاب ونحوها فاما الترس
والدرع فليس بسلاح والله اعلم قال الشيخ ابو حامد والبنديجي السلاح اربعة اقسام حرام ومكروه
ومختلف في وجوبه ومختلف الحال فالحرام النجس كالنشاب المريش بريش نجس والسلاح الملطخ بدم
وغیره والمكروه ما كان ثقيلاً يشغله عن الصلاة كالجوشن والترس والجمع ونحوها والمختلف في وجوبه
ما سوى ذلك ومختلف الحال كالرمح وغيره مما يتأذى به جاره فان كان في أثناء الناس كره وان كان
في طرفهم فلا إذا قلنا للمسألة على قولين وان قلنا بالطريق الثاني انها على حالين كان السلاح على خمسة
اقسام محرم ومكروه كما ذكرنا وواجب وهو ما يدفع به عن نفسه ومستحب وهو ما يدفع به عن
غيره ومتخلف الحال *

(فرع) في مذاهب العلماء في حمل السلاح: الاصح عندنا أنه لا يجب لكن يستحب وبه قال مالك
وابو حنيفة واحمد وداود واحتج من أوجب به قوله تعالى (ولياخذوا اسلحتهم) وبقوله تعالى (ولا جناح
عليكم ان كان بكم اذى من مطر ان تضعوا اسلحتكم) قالوا ورفع الجناح عند العذر يدل على وجوبه اذا لم
يكن عند واجاب الاحباب بان الامر هنا محمول على الندب ورفع الجناح لا يلزمه منه الوجوب بل
معصاة رفع الكراهة فاما اذا قلنا لا يجب قول يكره ترك السلاح اذا لم يكن عند فاذا كان زالت الكراهة
والجناح هكذا اجاب الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والاحباب *

* قال المصنف رحمه الله *

فان اشتد الخوف ولم يتمكن من تفريق الجيش صلوا رجالاً وركباناً مستقبلين القبلة وغير

في السجدة الاولى او الثانية او في التشهد فهل يكبر للانتقال اليه فيه وجهاً (احدهما) نعم كالركوع
(واظهرها) لان الركوع محسوب له فيكبر للانتقال اليه وههنا بخلافه ويخالف ايضا ما لو ادركه في

مستقبلها قوله تعالى (فان ختم فرجالا أو ركبانا) قال ابن عمر مستقبل القبله وغير مستقبلها وروى نافع عن ابن عمر قال اذا كان الخوف اكثر من ذلك صلى راكبا وقائما يرمى ايماء قال الشافعي ولا بأس ان يضرب الضربة ويطن الطمئة فان تأيم أو عمل ما يطول بطلت صلاته وحكى الشيخ ابو حامد الاسفرايني عن أبي العباس رحمه الله أنه قال ان لم يكن مضطراً اليه بطلت صلاته وان كان مضطراً اليه لم تبطل كلشي وحكى عن بعض اصحابنا أنه قال ان اضطر اليه فعل واسكن تلزمه الاعادة كما تقول فيمن لم يجد ماء ولا ترابا انه يصلي ويعيد فان استفتح الصلاة راكبا ثم آمن فزول فان استدبر القبله في النزول بطلت صلاته لانه ترك القبله من غير خوف وان لم يستدبر قال الشافعي رحمه الله بنى على صلاته لانه عمل قليل فلم يمنع البناء وان استفتحها راجلا فخاف فركب قال الشافعي ابتداء الصلاة وقال ابو العباس ان لم يكن مضطراً اليه ابتداء لانه عمل كثير لا ضرورة به اليه وان كان مضطراً لم تبطل لانه مضطراً اليه فلم تبطل كلشي وقول أبي العباس اقيس والاول أشبه بظاهر النص *

(الشرح) حديث ابن عمر هذا صحيح رواه البخاري بقريب من معناه وسبق يانه في أول استقبال القبلة وذكرنا هناك أيضا أن قوله تعالى (رجالا) جمع راجل لاجمع رجل وقوله ويطن هو - بضم العين - على المشهور ويقال بفتحها يقال طعن في التسبب ونحوه يطن - بفتح العين - ويطن بالريح بضمها وقيل لغتان فيهما : أما حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله اذا التحم

الاعتدال فما بعده فانه ينتقل مع الامام من ركن الى ركن مكبرا وان لم تكن محسوبة له لان ذلك لموافق الامام ولذلك تقول يوافق في قراءة التشهد وفي التسيبحات علي اصح الوجهين فهذا حكم تكبيره اذا لحق الامام اما اذا سلم الامام فقام المسبوق ليتدارك فقد قال في الكتاب انه يقوم من غير تكبير واسنده الى نعمة وهكذا فعل في الوسيط وذكر أن الشيخ ابي محمد قال انه يكبر للانتقال ولم يرسل جمهور الأئمة الخلاف في المسألة هكذا وحيث أثبتوا الخلاف لم يسندوا نفي التكبير الى النص ولكن قالوا ينظر أن كان الجلوس الذي سلم من الامام موضع جلوس المسبوق كما لو ادركه

حديث : عائشة انها أمت نساء فقامت وسطهن : رواه عبد الرزاق ومن طريقه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي حازم عن رائلة الحنفية عن عائشة انها امتن فكانت بينهن في صلاة مكتوبة : وروى ابن أبي شيبة ثم الحاكم من طريق ابن أبي ليلى عن عطاء عن عائشة انها كانت تؤم النساء فتقوم معهن في الصف *

حديث : ام سلمة لها أمت نساء فقامت وسطهن : الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق ثلاثهم عن ابن عينة عن عمار الدخني عن امرأة من قومه يقال لها هجرة عن ام سلمة انها امتن فقامت وسطاً ولفظ عبد الرزاق امتنا أم سلمة في صلاة العصر فقامت بيننا ومن طريقه رواه الدارقطني : واخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن ام الحسن انها رأت ام سلمة تقوم معهن في صفهن *

القتال ولم يتمكنوا من تركه بحال اقلهم وكثرة العدو واشتد الخوف وان لم يلتزم القتال فلم يأمنوا أن يركبوا اكتافهم لو لواعنهم واتقسموا فرقتين وجب عليهم الصلاة بحسب الامكان وليس لهم تأخيرها عن الوقت بلاخلاف ويصلون ركبانا ومشاة ولهم ترك استقبال القبلة إذا لم يقدروا عليه قال اصحابنا ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع الاختلاف الجهة كالمصلين في الكعبة وحولها قال اصحابنا وصلاة الجماعة في هذا الحال افضل من الانفراد كحالة الامن لمعوم الاحاديث في فضيلة الجماعة ومن صرح بتفضيل الجماعة على الافراد هنا صاحب الشامل والمتولي وصاحب البيان وغيرهم قال الشيخ ابو حامد في التعليق (فان قيل) إذا صلوا جماعة لا يمكنهم الاقتداء لعدم المشاهدة (فالجواب) أن المعتبر في الاقتداء العلم بصلاة الامام لا المشاهدة كما لو صلى في آخر المسجد بصلاة الامام ولا يراه لكن يعلم صلاته فانه يصح بالاجماع وحكى القاضي ابو الطيب وابن الصباغ وغيرهما عن أبي حنيفة أنه قال لا تصح صلاتهم جماعة قال الشافعي والاصحاب وإذا لم يتمكنوا جماعة أو فرادى من أتمام الركوع والسجود أو أوأبها وجعلوا السجود أخفض من الركوع ولا يلزم الماشي استقبال القبلة في الركوع والسجود ولا في الاحرام ولا وضع الجبهة على الارض بلاخلاف بخلاف المتنفل في السفر والفرق شدة الحاجة والضرورة هنا ولا يجوز الصياح ولا غيره من الكلام بلاخلاف فان صاح فيان معه حر فان بطلت صلاته بلاخلاف لأنه ليس محتاج اليه بخلاف المشي وغيره ولا تضر الافعال اليسيرة بلاخلاف لأنها لا تضر في غير الخوف ففيه اولى وأما الافعال الكثيرة فان لم تتعلق بالقتال بطلت الصلاة بلاخلاف وان تعلقت به كالطعنات والضربات المتوالية فان لم يحتج اليها أبطلت

في الثالثة من الصلوات الرباعية او في الثانية من المغرب فيقوم مكبرا فانه لو كان وحده لكن هكذا يفعل وأن لم يكن موضع جلوسه كما اذا ادركه في اثنائية او الرابعة من الرباعيات او في الثالثة من المغرب ففيه وجهان (أظهرهما) وبه قال القفال أنه لا يكبر عند قيامه لأنه ليس موضع تكبيره وليس فيه موافقة الامام (والثاني) ويحكي عن أبي حامد أنه يكبر كيلا يخلو الانتقال عن ذكر ومشي لم يكن الموضع موضع جلوسه لم يجز له المكث بعد سلام الامام ولو مكث بطلت صلاته. وأن كان موضع جلوسه لم يضر المكث وقوله والمسبوق عند سلام الامام لك أن تبحث فتقول الاعتبار بالتسليمة الاولى

حديث : ان عائشة كان يؤمها عبد لها لم يعتق يكنى ابا عمرو : الشافعي عن عبد الحميد عن ابن جريج اخبرني ابن ابي مليكة انهم كانوا ياتون عائشة باعلا الوادي هو وعبيد بن عمير والمسور بن مخزومة وناس كثير فيؤمهم ابو عمرو مولى عائشة وابو عمر وغلماها حينئذ لم يعتق : وروى ابن ابي شيبة في المصنف عن وكيع عن هشام عن ابي بكر بن ابي مليكة ان عائشة اعتقت غلاما لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان في المصحف وعلقه البخاري *

حديث ان ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف رواه البخاري في حديث *

بلاخلاف ايضاً لأنها عبث وان احتاج اليها ففيه ثلاثة أوجه (أصحهما) عند الأكثرين لا يبطل وبه قال ابن سريج وأبو اسحق والقفال ومن صححه صاحب الشامل والمستظهرى والرافعي وغيرهم قياساً على المشي ولأن مدار التمثال على الضرب ولا يحصل المقصود غالباً بضربة وضربتين ولا يمكن التفريق بين الضربات (والوجه الثاني) يبطل ورجحه المصنف والبندنجي وكثيرون من العراقيين وحكاه المصنف والبندنجي عن النص وحكاه غيره عن ظاهر النص وادعى المحتجون له أن الحاجة إلى تتابع الضربات نادر فلم تسقط الاعادة كصلاة من لم يجد ماء ولا تراباً وهذا استدلال ضعيف أو باطل فإنه انكسر المحس والمشاهدة (والثالث) تبطل إن كرر في شخص ولا تبطل إن كرر في اشخاص حكاه الخرسانيون

أو الثانية (فاعلم) أن السنة أن يقوم عقب تسليمي الامام فان (الثانية) من الصلاة وان لم تكن مفروضة ويجوز أن يقوم عقب الاولى ولو قام قبل تمامها بطلت صلاته أن تعد القيام وهذا يبين أنه ليست كلمة عند المحصر اعني في قوله عند سلام الامام ومن الاصول في المسبوق أن ما يدركه مع الامام اول صلاته وما يأتي به بعد سلام الامام آخر صلاته حتي لو ادرك ركعة من المغرب فإذا قام الامام الباقي يجهر في الثانية ويسر في الثالثة ولو ادرك ركعة من الصبح وقتت مع الامام بعيد القنوت في الركعة التي يتداركها بعد سلام الامام ونص أنه لو ادرك ركعتين من صلاة رباعية ثم قام للتدارك يقرأ السورة بعد الفاتحة في الركعتين وهذا يخالف قياس الاصل الذي ذكرناه فمن الاصحاب من قال أنه جواب على قوله يستحب قراءة السورة في الركعات ومنهم من قال إنما امره بقراءة السورة لان امامه لم يقرأ السورة في الركعتين اللتين ادركهما المسبوق وفاته فضيلتها فيتداركها في الركعتين الباقيتين فصار كما اذا ترك سورة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة يقرأها مع سورة المنافقين في الثانية وقال أبو حنيفة رحمه الله ما ادركه المسبوق مع الامام آخر صلاته الامام وما يتداركه بعد سلام الامام اول صلاته ووافقنا على أنه لو ادرك ركعة من المغرب وقام بعد سلام الامام للتدارك يقع في الثانية ولو كان ما يتداركه أول صلاته لما قصد

حديث أبي هريرة أنه صلى على ظهر المسجد الشافعي عن ابراهيم بن محمد قال حدثني صالح مولى التوأمة أنه رأى ابا هريرة يصلي فوق ظهر المسجد بصلاة الامام في المسجد ورواه البيهقي من حديث المغنبي عن ابن ابي ذئب عن صالح ورواه سعيد بن منصور وذكر البخاري تليقاً ويقويه حديث سهل بن سعد في الصحيحين في صلاته صلى الله عليه وسلم بالناس وهو على المنبر ومارضه مارواه ابو داود من طريق همام ان حذيفة أم الناس بالمداين على ذلك فآخذه ابو مسعود بهميصه فجذبه فلما فرغ من صلاته قال ألم تعلم انهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفضه ورواه ابو داود من وجه آخر وفيه ان الامام كان عمار بن ياسر والذي جذبه حذيفة وهو مرفوع لكن فيه مجهول والاول اقوى ويقويه مارواه الدارقطني من وجه آخر عن همام عن ابي مسعود نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق شيء والناس خلفه اسفل منه

وبعضهم عبر عن الأوجه بأقوال ومن سماها أقوال الغزالي في البسيط والمشهور أنها أوجه ومن قال بالوجه الأول الصحيح تأول نص الشافعي في المختصر وغيره علي بن تابع الضربات من غير عنر *
(فرع) قال أصحابنا لو تلوخ سلاحه بدم القاء أوجله في قرابه تحت ركابه ان احتمل الحال ذلك فان احتاج إلى إمساكه فله إمساكه للضرورة ثم ظاهر كلام الأصحاب القطع بوجوب الاعادة وقل إمام الحرمين عن الأصحاب وجوب الاعادة لندوره ثم انكر عليهم كونه عنداً نادراً أو قال تلوخ السلاح في القتال بالدم من الاعذار العامة في حق للقاتل ولا سبيل إلى تكليفه تنحية السلاح فتلك النجاسة في حقه ضرورية كنجاسة المستحاضة في حقها ثم جعل المسألتين علي قولين مرتبين علي القولين في من صلى في موضع نجس وجعل هذه الصورة أولى بعدم الاعادة لاحاق الشرع القتال لسائر مسقطات الاعادة في سائر المحتملات كاستدبار القبلة والأيما بالركوع والسجود *

(فرع) قال صاحب الشامل وآخرون قال الشافعي ولا بأس أن يصلي في الخوف ممسكاً عن فرسه لانه حمل يسير قال الشافعي فان نازعه فرسه فجنده إليه جينة أو جذتين أو ثلاثاً ونحو ذلك غير منحرف عن القبلة فلا بأس فان كثرت مجاذبته بطلت صلاته قال صاحب الشامل وهذا بخلاف ما ذكرناه في الضربات والطعنات قال وإنما فرق الشافعي بينهما لان الجذات اخف حملاً من الضربات قال وهذا يدل علي انه يعتبر كثرة العمل دون العدد *

(فرع) قال الشافعي في الأم والأصحاب يصلون صلاة العيد والكسوف في شدة الخوف علي هيئة صلاة الخوف ولا يجوز صلاة الاستسقاء لذلك وفرق الشافعي والأصحاب بانه يخاف فوت العيد والكسوف دون الاستسقاء *

(فرع) قال الشافعي والأصحاب يجوز صلاة شدة الخوف في كل ما ليس بمعصية من أنواع القتال ولا يجوز في المعصية وسبق إيضاح صورته في أول الباب ومختصره انه يجوز في قتال الكفار والبغاة وقطاع الطريق ولا يجوز لبغاة ولا لقطع ولوقصدت نفسه أو نفس غيره فاشتغل بالدفع فله هذه الصلاة ولو قصد ما لغيره هذه الصلاة ان كان المال حيواناً وإن كان غيره فطريقان (أصحهما) جوازها (والثاني) منعها لحقها امر ولو انهزم المسلمون من كفار ان كانوا منحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة أو كان بازائهم أكثر من مثلهم فالهزيمة جائزة فلهم صلاة شدة الخوف وإلا فلا لأنها محرمة قال أصحابنا ولو انهزم الكفار

قل ﴿ كتاب صلاة المسافرين ﴾

﴿ وفيه بابان الأول في القصر وهو رخصة عند وجود السبب والمحل والشرط ﴾

لما يترجم العلماء هذا الباب بصلاة المسافرين لا علي معنى أن للمسافرين صلاة يختصون بها ولكن

﴿ كتاب صلاة المسافرين ﴾

فتبهم المسلمون وكانوا بحيث لو اكلوا الصلاة على الارض الى القبلة فاتهم العدو ولم يجز صلاة شدة اخوف
لاتهم ليسوا خائفين بل يطلبون وإنما جوزت هذه الصلاة للخائف فان خافوا كبتنا أو كرم فلم
صلاة شدة الخوف لوجود سببه *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب لا تختص صلاة شدة الخوف بالقتال بل تجوز في كل خوف
فلو هرب من سيل أو حريق أو سبع أو جمل أو كلب ضار أو صائل أو لص أو حية أو نحو ذلك ولم يجد
عنه معذرة فلا صلاة شدة الخوف بالاتفاق لوجود الخوف وأما اللذين المصير المأجور عن بينة الاعسار
ولا يصدقه غيره ولو ظفر به حبسه فإذا هرب منه فله أن يهلبها على المذهب وبه قطع الاكثرون
وقال الشافعي في الاملاء من طلب لا يقتل بل ليحبس أو يؤخذ عنه شيء لا يصليها حكاة عنه (١)
والمذهب القطع بالجواز لانه خائف من ظلم فاشبه خوف العدو ولو كان عليه قصاص وبرجو العفو
إذا سكن غضب المستحق قال الاصحاب له أن يهرب ويصلي صلاة شدة الخوف هاربا وقد سبق
نظيره في التخلف عن الجماعة لانه يستحب المستحق العفو فكأنه مساعد له على التوصل الي
العفو إذا سكن غضبه واستبعد إمام الحرمين جواز هذه الصلاة له وحيث جوزنا له صلاة شدة
الخوف بهذه الاسباب غير القتال فلا إعادة عليه على المذهب وقيل للمصنف وغيره عن المزني أنه
خرج قولا للشافعي انه تلزمه الاعادة لانه عند نادر قال الاصحاب هذا داخل في جملة الخوف
فلا ينظر إلى أفراد كما أن المرض عند عام فلو وجد نوع مرض منه نادر كان له حكم العام في الترخص
أما إذا كان محرما بالحج وضاق وقت وقوفه وخاف فوت الحج ان صلى لابثا على الارض بان يكون
قريبا من أرض عرفات قبل طلوع الفجر ليلة النحر وقد بقي بينه وبين طلوع الفجر قدر ما يسم صلاة
العشاء فقط ولم يكن صلاها فيه ثلاثة أوجه حكاهما امام الحرمين وآخرون عن الثعالبي (الصحيح)

(١) كذا بالاصح
ليحذر

علي معنى أن لهم كيفية في اقامة الفرائض لا تعم كل مصل وإنما شرعت تخفيفا عليهم لما يليقهم من
تعب السفر وهي نوعان (احدهما) تخفيف في نفس الصلاة وهو القصر (والثاني) تخفيف في رعاية وقتها
وهو الجمع فرسما لهم باين والتخفيف الثاني لا يختص بالسفر بل المطر ثبته ايضا لكن السفر أقوى
سببه على ما تبين في التفاصيل فجعل الآخر تبعه هو اورد في صلاة المسافرين: اما القصر فهو جائز بالاجماع
وقد قال تعالى (واذا مضى من الليل فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة أن خفتم أن يقتلكم الذين
كفروا) روى أن علي بن امية قال قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه انما قال الله أن خفتم قد
أمن الناس فقال عمر عجبت مما عجبت منه فقد أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حال صدقه تصديق
الله بها عليكم فاقبلوا صدقه (١) وهل هو رخصة أو عزيمته عندنا هو رخصة ولو اراد الامام جاز وبه قول احمد

(١) حديث (علي بن امية) قلت لعمر بن الخطاب انما قال الله ان خفتم ان يقتلكم
الذين كفروا وقد أمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه: الحديث: مسلم وقد تقدم في باب الوضوء

يؤخر الصلاة وينهب الى عرفات لان في تقويت الحج ضرراً ومشقة شديدة وتأخير الصلاة يجوز بالجمع بين الصلاتين ومثاقته دون هذا (والثاني) يجب عليه الصلاة في موضعه ويفوت الحج لأنها آكد منه لأنها على الفور بخلاف الحج وأشار الرافعي الى ترجيح هذا الوجه وقال يشبه أن يكون أشبه بكلام الأئمة (والثالث) له أن يصلي صلاة شدة الخوف فيحصل الحج والصلاة في الوقت وهذا ضعيف لانه محصل لا خائف والله أعلم

(فرع) إذا صلى متمكناً على الأرض الى القبلة فحدث خوف في أثناء الصلاة فركب فيه ثلاثة طرق مشهورة (أصحها) عند الشيخ أبي حامد والبنديجي والرافعي والجمهور وهو نصه في الام أنه ان اضطر الى الركوب لم تبطل صلاته فيني وان لم يضطر بل كان قادراً على القتال وانما الصلاة راجلاً فركب احتياطاً بهالت صلاته ولزمه الاستئناف وهذا الطريق قول جمهور اصحابنا المتقدمين قال صاحب الحاوي هو قول ابن سريج وأبي اسحق واكثر اصحابنا ووجه ظاهر (والطريق الثاني) بطلان الصلاة طلقاً حكاية الشيخ أبو حامد والاصحاب وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر وقطع به الفاضل أبو الطيب في تعليقه واختاره المصنف في التنبيه (والطريق الثالث) فيه قولان حكاه المصنف في التنبيه والبنديجي والمحاملي والماوردي والمتولي وآخرون (أصحها) عند المحاملي في المجموع تبطل (وأصحها) عند المتولي وغيره لا تبطل وأما قول المصنف في الكتاب قول أبي العباس أقيس فمناه الفرق بين المنطرو وغيره أقيس من ظاهر النص وهو البطلان مطلقاً قال اصحابنا وإذا قلنا لا تبطل

للمروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت «سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رجعت قال ما صنعت في سفرك قلت أعمت الذي قصرت وصمت الذي افطرت فقال أحسنت» (١) وقال أبو حنيفة القصر عزيمة ولا يجوز الزيادة على الركعتين في الصلاة الرباعية ولو صلى اربعاً فان قعد في الثانية مقدار التشهد احتزأت الركعتان من فرضه والاخريان له نافلة وان لم يقعد مقدار التشهد بطلت صلاته

(١) حديث ع عائشة سافرت مع النبي ﷺ فلما رجعت قال ما صنعت في سفرك قلت أعمت الذي قصرت وصمت الذي افطرت قال أحسنت: النسائي والدارقطني والبيهقي من حديث العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود عن عائشة أنها اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة حوقاً اذا قدمت مكة قالت يا رسول الله باني انت وأمي أئمت وقصرت وافطرت وصمت فقال أحسنت يا عائشة وما عاب علي وفي رواية الدارقطني عمرة في رمضان واستنكر ذلك فانه ﷺ لم يتم في رمضان فيه اختلاف في اتصاله قال الدارقطني عبد الرحمن أدرك عائشة ودخل عليها وهو سهاهني : قلت وهو كما قال في تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك وقال أبو حامد ادخل عليها وهو صبر ولم يسمع منها : قلت وفي ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت مباحه منها وفي رواية الدارقطني عن عبد الرحمن عن أبيه عائشة قال أبو بكر النيسابوري من قال فيه عن أبيه فقال أخطأ واختاب قول فيه فقال في السنن استاده حسن وقال في العلل المرسل أشبه والدارقطني من

بالركوب فان قل عمله بني وان كثر فعلي الخلاف السابق في الضربات والعمل الكثير للحاجة
أما إذا كان يصلي راكباً صلاة شدة الخوف فأمن وجب النزول في الحال بلا خلاف فان استمر
بطلت صلاته بلا خلاف فان نزل قال الشافعي بنى على صلاته وبهذا قطع المصنف وماتر العراقيين
وجامعات من الخراسانيين وذكر جماعة من الخراسانيين انه ان قل فعله في نزوله بني وان كثر
فعل الخلاف في الضربات والمذهب انه يبنى مثلها كما نص عليه وقاله الجمهور فعلي هذا يشترط
أن لا يستدبر القبلة في نزوله فان استدبرها بطلت صلاته بلا خلاف صرح به المصنف والبنديجي
والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وماتر الاصحاب واتفقوا على انه اذا لم يستدبرها بل انحرف
يميناً وشمالاً يكره ولا يبطل صلاته وعن صرح به القاضي وابن الصباغ والله أعلم واحتج الشافعي
في الفرق بين الركوب والنزول حيث نص على البناء في النزول وعلى الاستئناف في الركوب بأن النزول
عمل خفيف والركوب كثير فاعترض عليه المزني وقال قد يكون الفارس أخف ركوباً وأقل شغلاً
لفروسيته من نزول قنبل غير فارس فأجاب الاصحاب بأجوبة (أحدها) ان الشافعي اعتبر الغالب
من عادة الناس وما ذكره المزني نادر فلا اعتبار به فان وجد من الناس من هو بخلاف ذلك الحق
بالغالب (والثاني) ان الشافعي اعتبر حال الشخص الواحد والواحد الخفيف الركوب نزوله أخف من
ركوبه ولم يعتبر شخص في نزول أحدهما وركوب الآخر *

(فرع) اذا رأى اسواذاً ابلاً أو شجرة أو غيره فطنوه وتلو آفصلوا صلاة شدة الخوف فبان الحال
ففي وجوب الاعادة قولان مشهوران (أحدهما) يجب الاعادة لعدم الخوف في نفس الامر وهو
نصه في الامم المختصر (والثاني) لا اعادة وهو نصه في الاملاء لوجود الخوف حال الصلاة واختلفوا

وهذا في المنفرد اما اذا اقتدى بمنيم سلم أنه يتم وعن مالك روايتان (أحدهما) كذبنا والاخرى
كذبوا وأعلموا في نسخ الكتاب قوله وهو رخصة بالخاء والميم إشارة الى منيهما وظنى أن
هذا الاعلام فاسد لان وصف الشيء بأنه رخصة قد يكون بالمعنى المقابل للعزيمة وقد يكون بمعنى
أنه جائز - يقال ارحض فلان في كذا أى جوز له ذلك والاشبه أن المراد بها المعنى الثاني لانه
قال عند وجود السبب والمحل والشرط ومعلوم أن الحواز ينمقر الى هذه الامور سواء كان
رخصة او عزيمة ولا يختص الافتقار اليها بالرخصة المقابلة للعزيمة واذا كان المراد أنه جائز فلا
خلاف فيه حتى يعلم *

قال (الاول السبب وهو كل سفر طويل مباح) والمراد بالسفر ربطاً مقصد بمقصد معلوم قالها ثم

من طريق عطاء عن عائشة كان النبي ﷺ يسمر في السفر وتم ويفطر وتصوم وصحح اسناده ولفظ
تم وتصوم بالمشناة من فوق وقد استكره احمد وصححه بسيدة فان عائشة كانت تم وذكر عروة انها
ناولت ما تناول عثمان كما في الصحيح فلو كان عندها عن النبي ﷺ رواية لم يقل عروة عنها انها
ناولت وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك *

في محل القولين فقالت طائفة هما إذا أخبرهم تهة بالخوف فيبان خلافه فان ظنوا العدو من غير اخبار وجبت الاعادة قولاً واحداً وقال الجمهور هما جاربان مطلقاً وهو ظاهر اطلاق المصنف وغيره وحكي القاضى حسين في تعليقه والبعوى في المسألة ثلاثة أقوال (الجديد) تجب الاعادة (والثاني) قاله في الاملاء لاعادة (والقديم) ان كلن في دار الاسلام وجبت الاعادة وان كلن في دار الحرب فلا لان الخوف غالب فيها واذا ضم اليها الطريق السابق صارت اربعة أقوال (احدها) يعيدون (والثاني) لا (والثالث) يعيدون في دار الاسلام (والرابع) يعيدون ان لم يخبرهم تهة وهو نصه في الاملاء واختلفوا في الاصح من الخلاف فصحح المصنف هنا وفي التنبيه والمحامي في المجموع والمقنع والشيخ نصر في تهذيبه وصاحب العدة والبيان عدم الاعادة وصحح الشيخ ابو حامد والماوردي والغزالي في البسيط والبعوى والرافعي وغيرهم وجوب الاعادة قال امام الحرمين لعلة الاصح وهو مذهب أبي حنيفة واحمد وداود وقال جماعة من اصحابنا وهو اختيار المزني وقال الشيخ ابو حامد ليس هو مذهب المزني بل هو الزام له على الشافعي لان مذهب المزني ان كل من صلي بحسب طاقته لاعادة عليه قلت الصحيح وجوب الاعادة مطلقاً لانهم يتقنوا الغلط في القبلة (وأما قول) المصنف في احتجاجه بقول الآخر لاعادة كما لو رأوا عدواً فصلوها ثم بان أن العدو لم يكن قاصداً لهم (فالجواب) عنه أن هذه الصورة لا ينسبون فيها الي تفریط لان القصد لا اطلاع عليه بخلاف الغلط في السواد فانهم مفرطون في تامة والله اعلم هذا كله اذا بان لهم أن السواد ليس عدواً وكذا لو شكوا فيه فحكمه كما لو يتقنوا أنه ليس عدواً نص عليه الشافعي في المختصر أما اذا تحققوا العدو فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان انه كان دونهم حائل كخندق أو ماء أو نار وما أشبهه ففيه طريقان مشهوران ذكرهما المصنف هنا وفي التنبيه وجمهور العراقيين (أحدهما) القطع بوجوب الاعادة لتقصيرهم في تأمل الحائل (واصحهما) انه علي القولين في مسألة السواد السابقة بهذا قطع جمهور الخراسانيين والقاضى ابو الطيب في تعليقه وصاحب الحاوى وغيرهما من العراقيين وانفقوا

لا يترخص وإنما يترخص المسافر عند مجاوزة السور او عمران البلدان لم يكن لسور وأن لم يجاوز المزارع والبساتين ويشترط مجاوزتها علي مسكن القرايا اعني المزارع المحوطة وعلي التازل في الوادي أن يخرج عن عرض الوادي أو يهبط أن كان علي ربوة أو يصعد ان كلن في وهدة أو يجاوز الخيام أن كلن في حلة * *

السبب المجوز للقصر السفر الطويل المباح فهذه ثلاثة قيود (اولها) السفر وقد تكلم في معناه في ابتدائه وانتهائه . اما معناه فلا بد فيه من ربط القصد بمقصد معلوم فلا رخصة للهائم الذي لا يدرى الي أين يتوجه وأن طال سيره لان كون السفر طويلاً لا بد منه وهذا لا يدرى أن سفره طويل ام لا والهائم هو الذي ساء راكب التعاسيف في باب الاستقبال ويجوز أن يعلم قوله قالهائم لا

علي ان الصبيح هنا وجوب الاعادة قل الخراسانيون ونجى القولان في كل سبب جهلهم بحديثهم
لو علموه امتنعوا صلاة شدة الخوف كالامثلة السابقة وكما لو كان بهم جهلهم يمكن التحصيل فيه
او كان العدو قليلا وظنوه كثيرا او كل ذلك هناك مدد المسلمين قال للنفوس وغيره ولو علموا في هذه
الاحوال صلاة عشان جرى القولان ولو علموا صلاة ذات صلاة الرقاع قل يجوزناها في الامن
فهنا اولي ما لا جرى القولان قال اصحابنا القولان هنا يبينان القولين في نسيان ترتيب الوضوء
وتسليم الله في رحله وتعيين الفاتحة ومن علي بالاجتهاد او صام فصلا في مآكل الوقت ومن يتعين
الخطا في القبلة ومن صلى بنجاسة جهلها وكذا لو نسيها على طريقة لبعض الخراسانيين وكذا
لو خضع للزكاة الي من ظنه قديرا فبان غنيا او استتاب للمضروب في الجميع فهو في وضوئها وقد
ثبت في باب أبوابها (١)

(١) كذا بالاصيل
تليحور

١ (فرع) في مذاهب العلماء في صلاة شدة الخوف في جائزة بالاجماع الا ما حكاه الشيخ ابو حامد
عن بعض الناس انها لا يجوز بل يجب تأخير الصلاة حتى يزول الخوف كما فعل النبي صلى الله عليه
وسلم يوم الخندق وهذا غلط فانه قد يموت وتبقى في ذمة مع ان هذا القول هنا في القولان والاحاديث
التي اس علي ابناء المريض ونحوها واما قصة الخندق فانه كانت قبل نزول آية صلاة الخوف
كما سبق ويجب ان يصلى صلاة شدة الخوف سواء التحم القتال أم لا ولا يجوز تأخيرها عن الوقت
لهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقل أبو حنيفة ان اشتد ولم يلتحم اقبل فان التحم قل يجوز
التأخير: دليلنا عموم قوله تعالى (فان ختم فرجالا أو ركبانا) ويجوز عندنا صلاة شدة
الخوف بركبانا جماعة كما يجوز فرادى وبه قل احمد وداود وقل مالك وأبو حنيفة لا يجوز
١ (فرع) لو صلى صلاة الخوف في الامن قل اصحابنا ان صلوا صلاة شدة الخوف لم تصح بلا
خلاف لكثرة المناقيل فيها وان صلوا صلاة بطن نخل صحت بلا خلاف لانه ليس فيها إلا صلاة
مفترض خلف متفل وهو جائز عندنا وان صلوا صلاة عشان فصلاة الامام ومن سجد معه صحته

يندرخص بالواو لان صاحب البيان حكى عن بعضهم في وجوب بناء على القولين فيما اذا سلك الطريق
الطويل وترك القصير لا تعرض ولعل هذا بعد ان يسير مسافة الفصر والله اعلم ولو استقبلته برية
واضطر الي قطعها او ربط قصد بقصد معلوم بعد ما هام على وجهها اياها فيومنيشي السفر من حيث
وتبته من لفظ السكتاب لا مود (احدهما) انما قل للراد بالسفر ولم يذكر ان السفر عبارة عن
المعنى الذي يخرج عنه المأثم لانه ينظم ان يقال هو مأثم في سفره (واثنائي) أين في الكلام
ايضاراً معناه ربط قصد السير بقصد معلوم لان مجرد النية لا يجعله مسافرا ولا تفيد الرخصة قال الله
تعالى (واذا ضربتم في الارض) الآية ربط اقصر بالضرب في الارض لا بقصد الضرب وهذا
بخلاف ما لو نوى للمسافر الاقامة في موضع صالح لما حيث يعبر فيها لان الاصل الاقامة والسفر

وفي صلاة الحارمين الوجهان السابقان في باب صلاة الجماعة فيما إذا تخلف للمأموم في الاعتدال حتى سجد الامام السجدين (أصحهما) تصح وإن صلوا صلاة ذات الرقاع ففي صلاة الامام طريقان مشهوران (أحدهما) القطع بصحتها وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي وأدعي صاحب البيان أنه قول عامة اصحابنا لأنه ليس فيه الاطويل القراءة والقيام والتشهد (وأصحهما) وبه قال القاضي أبو الطيب وصاحب الحاوي وآخرون وقوله الرافعي عن الاكثرين أن في صحة صلاته قولين كما لو فرقهم أربع فرق لأنه ينتظرهم بلاعذر: وأما صلاة المأمومين فصلاة الطائفة الاولى فيها القولان فيمن فارق الامام بغير عذر (أصحهما) صحيحة وأما الطائفة الثانية فإن ابطالنا صلاة الامام بطلت صلاتهم ان علموا وهل يعتبر عليهم بطلان صلاته أم بصورة حاله فيه الخلاف السابق في موضعه وإن صححنا صلاة الامام أو ابطالناها ولم يعلموا فأحرام الطائفة الثانية صحيح وهل تبطل صلاتهم بفارقتهم له لانما صلاتهم فيه خلاف مشهور قال اصحابنا هو مبنى على الوجهين السابقين في أنهم يفارقون الامام حكماً أم لا إن قلنا يفارقونه حكماً ففي بطلان صلاتهم قولان فيمن فارق الامام بلاعذر فإن قلنا يبطل فذاك وإلا فينبى على القولين فيمن نوى الاقتداء بعد الانفراد وإن قلنا بالذهب أنهم يفارقونه فعلاً ولا يفارقونه حكماً بطلت صلاتهم قولاً واحداً لانهم انفردوا بركعة عمداً وهم في حكم القدوة وإنما كان يحتمل هذا في الحوف للحاجة وفي المسألة طريق آخر قاله الشيخ أبو حامد لا تبطل صلاتهم قولاً واحداً وفي ظاهر نص الشافعي إشارة إليه لأنه قال أحيت لهم أن يعيدوا الصلاة وهذا الطريق حكاه صاحب البيان وغيره وهو ضعيف أو باطل قل أصحابنا ولو صلوا في الامن على رواية ابن عمر السابقة بطلت صلاة المأمومين كلهم بخلاف والله اعلم: قال الشافعي رحمه الله لو صلوا صلاة الخوف في قتال حرام اعدوا قال الشيخ أبو حامد والاصحاب مراده إذا صلوا صلاة شدة الخوف فإن صلوا إحدى صلوات الحوف الثلاث الباقية فحكمه حكم صلاتهم في الامن وقد سبق بيانه والله اعلم *

عارض فيجوز أن يعود إلى الأصل بمجرد الدالية (واثالث) أن قوله ربط القصد بمقصد معلوم يخرج عنه ما لو خرج في طلب آبق لينصرف مهما لقيه لان المراد من المقصد المكان الذي يتوجه بسيره إليه وهو لا يقصد ثم مكاناً معيناً وهذه المسألة تذكر في الكتاب في قيد الطويل وسنذكرها ونظائرها من بعد: وأما ابتداء السفر فيتين بتفصيل كل موضع الذي منه الارتحال فإن ارتحل عن بلدته نظر أن كان لها سور فلا بد من مجاوزته وأن كان داخل السور مزارع أو مواضع خربة لان جميع ما في داخل السور معدود من نفس البلدة محسوب من موضع الإقامة وإذا جاوز السور فلفظ الكتاب كالصريح في أنه ابتداء السفر ولا يتوقف الترخص على شيء آخر لأنه قال وإنما يترخص المسافر عند مجاوزة السور ونقل كثير من الأئمة يوافقون لكن في بعض تعاليق المرور ودين أنه أن كان خارج الصور دور

باب ما يكره لبسه وما لا يكره

قال المصنف رحمه الله تعالى

﴿ يحرم على الرجل استعمال الديباج والحرير في اللبس والجلوس وغيرها لما روي حذيفة قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وأن يجلس عليه وقال هو لهم في الدنيا ولكم في الآخرة» ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث حذيفة رواه البخاري ومسلم إلى قوله «هو لهم في الدنيا ولكم في الآخرة» وإلى قوله «وأن يجلس عليه» فإنه في البخاري دون مسلم والديباج - بكسر الدال وفتحها - لغتان مشهورتان الكسر أفصح وهو عجمي معرب وجمعه دبايسج ودبايسج وقوله «وأن يجلس عليه بفتح النون» - أما حكم الدية فيحرم على الرجل استعمال الديباج والحرير في اللبس والجلوس عليه والاستناد إليه والتعطي به واتخاذة سترًا وسائر وجوه استعماله ولا خلاف في شيء من هذا إلا وجهها منكرًا حكاه الرافعي أنه يجوز للرجال الجلوس عليه وهذا الوجه باطل وغلط صريح منابذ لهذا الحديث الصحيح هذا مذهبنا فاما اللبس فمجمع عليه واماما سواء فجوزة أبو حنيفة ووافقنا على تحريمه مالك واحمد ومحمد وداود وغيرهم دليلنا حديث حذيفة ولأن سبب تحريم اللبس موجود في الباقي ولأنه إذا حرم اللبس مع الحاجة بغيره أولى هذا حكم الذكور البالغين : فاما الصبي فهل يجوز للولي لباسه الحرير فيه ثلاثة أوجه في البيان وغيره (أحدها) يحرم على الولي لباسه وتمكينه منه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الذهب والحرير «حرام على ذكور أمتي» وللحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى الحسن بن علي رضي الله عنهما أخذ تمرًا من تمر الصدقة فقال كخ كخ أي القها وهو - بفتح الكاف - ويقال باسكن الخاء وبكسرها مع التنوين

متلاصة أو مقابر فلا بد من مفارقتها وقرب من هذا إيراد الكلام في التهذيب فلك أن تقدر في المسألة وجهين وتوجه الأول بأن تلك الابنية لا تعد من البلد لا يرى أنه يقال مدرسة كذا خارج البلد ويوجه الثاني بأنها من مواضع الإقامة للمعدودة من توابع البلد ومضافاتها فلها حكمها ولك أن لا تثبت خلافًا في المسألة وتقول أحد النقلين على الآخر (والثاني) أوفق لكلام الشافعي فإنه رضي الله عنه قال في المختصر وأن نوى السفر فلا يقصر حتى يفارق المنزل أن كان حضريًا فلم يعتبر السور وإنما اعتبر مفارقة المنزل والله أعلم وأن لم يكن للبلدة سورًا ما في صوب سفره أو مطلقًا ابتداء السفر بمفارقة العمران حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب الذي يتخلل العمارات محدود من البلد كالنهر الحائل بين جانبي البلد مثل ما في بغداد فلا يترخص بالعبور من أحد الجانبين إلى الآخر وفي هذا شيء من ذكره في كتاب الجمعة أن شاء الله تعالى وإن كانت أطراف البلدة خربة ولا عمارة وراءها فلفظ الكتاب يقتضي الاستغناء عن مجاوزتها فإنه قال أو عمران البلد أن لم يكن

عليه وسلم عن الثوب المصنوع من الحرير ما علم ومدا الثوب ليس به بأس ولأن السرايا يطهر
في ذلك كثره من الاحتلوا أن كان مصفيا خاليا من الجوارح (مخدعة) المحرم لا يلبس الغالب الخلال (والثوب)
يجل لو هو الأصح لأن التحريم ثبت بعلية الحرمة والتحريم ليس بغالب وأن كان في الثوب قليل من
الجوارح واللبس كاطلية المكفوفة بالحزير مع الخيبت باللباس وما أشبهها المحرم مما روي على رضي الله
عنه قال لا يلبس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير إلا في موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة وروي
أنه كان يلبس صلى الله عليه وسلم الجبة المكفوفة للخيبت والكين والفرجين باللباس قال كان له جبة مشوية
فأرسله لم يحرم البسها لأن السرايا عليها غير ظاهرة

بنو القريش في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في حديث روى أبو داود والبيهقي وغيرهما في حديث
في حديث بلطغلو أما حديث علي فروجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم فكن من رواية
عمر بن الخطاب لا من الرواية علي وأما حديث الجبة المكفوفة في حديث روى أبو داود باللفظ هذا
بأسناد صحيح إلا أن الأربعة في الأصل في رواية أبيه من رواية أبيه بنت أبي بكر رضي الله عنهما
وروى النعماني في حديثه في حديث روى من رواة مسلم من رواة أبيه أيضا بعض من رواة المكفوفة للفرجين
باللباس (والقوله) أنكم هو عجلني معرب أتم جنس في تصرف بالاختلاف وإنما ثبت عليه لأنه
يقع في أكثر المذهب أو بعضها قال كان بعض الثوب أبيض والصواب أبيض وتصح الأول
عليه كان في الثوب والقفلة وفي ثلاث من رواة صحيح الحديث وكسرها مع فتح الراء فيها
والثالثة بغيره أمثلة والراء (حكاها) أبي السكت والحروري وغيرهما (وقوله) في حديثه هو بضم
اللام على المشهور حدث أهل اللغة وكذا في لغة النسب وقال ابن الأعرابي هما بالفتح قوله وسماه
به هو بفتح السين في المصنوع كذا في ابن فارس في الجملة جوابه مدة وقوله المصنوع بفتح الميم
الثالثة أن الحرير الخالص والسرايا (قوله) الموضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة فكذا
هو في نسخ المذهب ثلاثة أو أربعة وكذا في رواية أبي داود ووقع في صحيح مسلم ثلاث
أو أربع مخدوف الحيا وهو الأصوب في تصحيح الأول على أن المراد بالاصبع العضو قال الشيخ
أبو عمرو ابن الصلاح قول الغزالي سدا الجوارح بربهم ولحمهم يوفى في الجنة كغيره ونهت به

في شرط عذابي مجاوتها فمترسجان عقلاوة المزارع أو كذا في حجة لا تستقر وأما العزاقول من احتجابها
فمنهم من ينهاها طوا من علم في الرسالة ولا يجوز في المزارع لأنهم خدرو لم يلزم الاشتراط في المزارع
توالمسلم في القوي له لار الحان إياهم في القوي كاطلهم كلب الكلد في سورة هذا لفظ الجاني وعجوة
هذا الجلب واللام قولوا يمشي على أقدامها جفها على أسكن التروى والواو من المزارع في قوله خدشت خربت
تاليين وهذا الجلب في قوله كذا في حديث مجاز في قوله قال المزارع كذا في قوله كذا في قوله كذا
فأخذ حارث قوا به كفي وإن كان في نهاية القوي بوجوه من سراج المزارع كذا في قوله كذا في قوله كذا

أن سدا كل ثوب مطلقا أقل من لحته وليس الأمر كذلك بل يختلف باختلاف الصيغة واختلاف أنواع الثياب فمنها ما يدفن الصانع اللحمة منه في السدا ويجعل السدا هو الظاهر ومنها ما يظهر اللحمة على السدا ويدفن السدا فيه وكذلك منها ما يكون سداه أكثر وزنا ومنها ما يكون لحته أكثر وزنا وإنما وقع الخرز منه على الوجه المذكور بحسب الصنعة أما أحكامها فمفصل فيه مسائل (إحداها) إذا كان بعض الثوب حريرا وبعضه غيره ونسج منهما فيه طريقان (أحدهما) قاله القفال وقليل من الخراسانيين أن كان الحرير ظاهرا يشاهد حرم وإن قل وزنه وإن استتر لم يحرم وإن كثرت وزنه لأن الخيلاء والمفاخرة إنما تحصل بالظاهر (والطريق الثاني) وهو الصحيح المشهور وبه قطع العراقيون وجمهور الخراسانيين أن الاعتبار بالوزن فإن كان الحرير أقل وزنا حل وإن كان أكثر حرم وإن استويا فتوجهان (الصحيح) منها عند المصنف وجمهور الأصحاب الحل لأن الشرع إنما حرم ثوب الحرير وهذا ليس بحرير وقطع به الشيخ أبو حامد (والثاني) التحريم حكاه صاحب الحاوي عن البصريين وصححه وليس كما صحح (الثانية) قال أصحابنا يجوز لبس المطرز بشرط أن لا يجاوز طراز الحرير أربع أصابع فإن زاد عليها فحرام للحديث السابق ويجوز لبس الثوب المطرز والمجيب ونحوهما بشرط أن لا يجاوز العادة فيه فإن جاوزها حرم بالاتفاق ولورقع وبه بدويج قالوا هو كتطريزه وقول البغوي لورقم بقليل ديياج جاز محمول على ما ذكرنا ولو خاطبوا بإبريسم جاز لبسه بلا خلاف بخلاف الدرع المنسوجة يذهب قليل فأنها تحرم لكثرة الخيلاء فيه ولو اتخذ سبعة فيها خيط حرير لم يحرم استعمالها لعدم الخيلاء (الثالثة) لو اتخذ جبة من غير الحرير وحشاها حريرا أو حشا القباء والمخدة ونحو ذلك الحرير جاز لبسها واستعمال كل ذلك نص عليه الشافعي وقطع به المصنف وجهاه الأصحاب ونقل إمام الحرمين الاتفاق عليه وقال البغوي جاز على الأصح فأشار إلى وجه ضعيف وحكه أيضا الرافعي وهو شاذ ضعيف ولو كانت ظاهرة الجبة حريرا وبطانتها قطن أو ظهارتها قطن وبطانتها حريرا فهي حرام بلا خلاف صرح به

ولو جمع سور قرى متفصلة فلا يشترط للسفر منها مجاوزة ذلك السور وكذلك قدر ذلك في بلدين متقاربين ويتبين بهذا أن قوله في الكتاب عند مجاوزة السور المراد منه السور المختص بالموضع الذي يرتحل منه وأما المقيم في الصحارى فلا بد له من مفارقة البقعة التي أقام بها قدر ما يكون فيه رحله وامتعه وينتسب إليه فإن سكن واديا وسانق في عرضة فلا بد من مجاوزة عرض الوادي نص عليه الشافعي رضي الله عنه قال الأصحاب وهذا على الغالب في اتساع الوادي فإن افترط السعة لم يجب إلا مجاوزة القدر الذي بعد موضع نزوله أو موضع الحلة التي هو منها كل مسافر في طول الوادي وعن القاضي أبي الطيب أن كلام الشافعي رضي الله عنه مجرى على إطلاقه وجانب الوادي بمثابة سور البلد والنازل فيهما يتحصن بهما فلا بد من مجاوزتهما وإذا كان النازل على رية فلا بد من أن

المأوردى وإمام الحرمين والغزالي والبغوي وغيرهم من العراقيين والحراسانيين قال إمام الحرمين وظاهر كلام الأئمة أنه لو لبس ثوبا ظهارته وبطائه قطن وفي وسطه حرير منسوج جاز قال وفيه نظر واحتمال *

(فرع) لو خاف علي نفسه من حرا وبردًا وغيرهما ولم يجد الاثوب حرير جاز لبيسه بلا خلاف للضرورة ويلزمه الاستتار به عن العيون إذا لم يجد غيره بلا خلاف وكذا في الخلوة إذا أوجبت الستر فيها وقد سبقت هذه المسألة في باب طهارة البدن * قال المصنف رحمه الله *

﴿ قال الشافعي رحمه الله في الام فان توقي الحارب لبس الدياج كان احب الي فان ايسه فلا بأس والدليل عليه انه يحصنه ويمنع وصول السلاح اليه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا يجوز للرجل لبس الدياج في حال مفاجأة الحرب والقتال اذا لم يجد غيره وكذلك يجوز الدياج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولا خلاف في جوازه في حال الضرورة ولا يقال انه مكروه فلو وجد غيره ما يقوم مقامه فوجهان (الصحيح) وبه قطع الشيخ ابو حامد والا كثرون تحريمه لعدم الضرورة قياسا علي الدرع المنسوجة بالذهب فانها لا تحمل في الحرب الا اذا لم يجد ما يقوم مقامها باتفاق الاصحاب (وإثاني) جوازه مع الكراهة صرح به المحاملي في المجموع والبندنجي وهو ظاهر كلام المصنف ها ووجه اقياس علي التخصيص فانه يجوز بالفضة للحاجة وان وجد نحاسا وغيره ويفرق بينه وبين الدرع المنسوجة بالذهب بان الحرير يسامح بقليله كاعلم والجيب ونحوهما وحمادون نصف الثوب وعبارة الشافعي والمحاملي في التجريد وإمام الحرمين والمصنف في التنبيه وصاحب البيان وآخرين انه يجوز لبس الدياج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان احتاج الي لبس الحرير للحكة جاز له لما روى انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ﴾
« رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام من الحكة » *

يبط وأن كن في هدة فلا بد من أن يصمد وهذا ايضا عند الاعتدال كما ذكرنا في الوادي واذا كن في قوم أهل خيام كالأعراب والاكراذ فانما يترخص اذا فارق الخيام مجتمعة او متفرقة مادامت تعد حله واحدة وهي بمثابة ابنية البلدة والقرية ولا يعتبر مفارقتها لحلة اخرى بل الخلتان كالقريتين المتقاربتين وضبط الصيدلاني الفرق الذي لا يؤثر بان يكونوا بحيث يجتمعون للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض فاذا كانوا بهذه الحالة فهم حي واحد ويعتبر مع مجاوزة الخيام مجاوزة مراقبها كطرح الرماد وملعب الصبيان والنادي وهما طن الابل فانها معدومة من جملة واضع اقامتهم (وقوله) وعلي النازل في الوادي أن يخرج عن عرض الوادي وفي بعض النسخ أن يخرج عرض الوادي وفي بعضها أن يجاوز والمعنى لا يختلف يقال جزع الوادي اي قطعه وجزعة منعطفة وفي

١. (الشرح) حديث انس هذا رواد البخاري ومسلم ولفظه «لو دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير لحكنا بهما» والحكمة بكسر الحاء - ووقع هذا الحديث في الوسيط
وقال رخص لحزة وهو غلط وصوابه كما هنا قال أصحابنا يجوز لبس الحرير للحكمة والتجربة ونحوه
هذا هو المذهب وبه قطع المصنفين والجمهور وفيه وجه أنه لا يجوز وحكاه المصنف في التنبيه والوافي
وليس بشئ ويحرم الدفع القبول في السفر والحضر وفي وجه حكاه امام الحرمين والهمزالي وغيرهما
أنه لا يجوز الا في السفر واختارم الشيخ ابو عمرو بن الصلاح لأنه ثبت في رواية في الصحيحين في هذا
الجديد ارجح لما في ذلك في السفر والصحيح المشهور جوازه مطلقا وبه قطع كثيرون واقتضاه
اطلاق الباقر قال المصنف رحمه الله

واما الذهب فلا يحمل لرجال استعماله لما روى علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
الحرير والذهب «ان هذين حرام علي ذكورا متى حل لاناها» ولا فرق في الذهب بين القليل والكثير
لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التمسك بالذهب فحرم الحاتم مع قلته ولان الترفق في
الحج ظاهرا فان كان في الثوب ذهب قد صدق وتفسير بحيث لا يبين لم يحرم لبسه لانه لا ينع فيه
سرف ظاهر فان كان ليدرج منسوجة بالذهب او بيضة مطية بالذهب فاراد لبسها في الحرب فان
وجد ما يقوم مقامه لم يحز وان لم يجد فاجأته الحرب جاز لانه موضع ضرورة فان اضطر الى استعمال
الذهب جاز لما روى «ان عرفة بن اسعد اصيب انه يوم الكلاب فالتخذ أنفا من فخذة فالتقى
عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ أنفا من ذهب لم يحمل للنساء لبس الحرير ولبس الحلي من
الذهب لحديث علي رضي الله عنه

(الشرح) حديث علي رضي الله عنه حديث حسن رواه ابو داود مائة رواية علي الا قوله محلي
لاناها رواه البيهقي وغيره من رواية عتبة بن عامر بلفظه في الذهب وهو حديث حسن يخرج به

الكلام اضرار معناه يشترط عليه الخروج عن غرض الوادي إن كان سفرة في صوب العرض
(وقوله) او يبيت إن كان على روية لا يختص بالنزل في الوادي بل الروية والوهدة في غير الوادي اغلب
وقد يرضان فيه ايضا والحكم لا ينفذ وليست كلمة اوفيهما وفي مجاوزة الخيام للتخيير لكن
المقصد التعرض لاحتواء النازل في الصحراء وهو تارة يكون في واد وتارة على روية وتارة في وهدنة
وتارة في مستومن الارض فلا يفرض في حقه خروج من الارض ولا هبوط ولا صعود ولكن مجاوز الخيام
إن كان في حلة ولا فرق في اعتبار مجاوزة عرض الواد «عود واليهوط بين المقيم والمفرد في خيمة
وبين أن يكون في جماعة اهل خيام على التفصيل الذي بتاه ذلك أن تعظم قوله لو اجتاز
الخيام بالواد لان القاضي ان كج حكى وجها أنه لا يعتبر بمبارقة الخيام بل يكفي مفارقة
خيمته خاصة

وحديث النهي عن التخمير بالذهب ثابت في الصحيحين من رواية إبراهيم بن عازب ومن رواية أبي هريرة وحديث عرفة حسن رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بأسانيد حسنة وسبق بيانه وشرحه في باب الآنية وسقط هذا الحديث ومسأله في بعض النسخ وهما موجودان في معظمها وقوله صلى الله عليه وسلم «ان هذين حرام» أي حرام استعمالهما والحل بكسر الحاء بمعنى الحلال يقال حل وحلال وحرم وحرام بمعنى وفي الحاتم أربع لغات فتح التاء وكسرها وخاتام وخيتام وقال صديء يصدأ بالهمز فيهما كبرى من الدين يبرأ قال أهل اللغة صدأ الحديد وغيره وسخه مهموز وقد صدى يصدأ فأضبطه فقد رأيت من يغلط فيه فيتوهم به مهموز ودرع الحديد مؤنثة على اللغة المشهورة وفي لغة قليلة تذكرها ودرع المرأة مذكر لا غير والمطلبة بفتح الميم واسكن الطاء - بمعنى المموجة والحرب مؤنثة وفي لغة شاذة مذكورة قوله مقامه بفتح الميم لا ولي - قل أهل اللغة يقال قام الشيء مقام غيره بفتح الميم وأقته مقامه بالضم وقاجاته بهمة بعد الميم أي بنته والكلاب بضم الكاف وسبق بيانه في الآنية أما أحكام الفصل فية ما تلى (أحداها) أجمع العلماء على تحريم استعمال حلي الذهب على الرجال للأحاديث الصحيحة السابقة وغيرها واتفق أصحابنا على تحريم قليله وكثيره كما ذكره المصنف ولو كان الحاتم فضة وفيه سن من ذهب أو فص حرم بالاتفاق للحديث هكذا قطع به الأصحاب وتقلوا الاتفاق عليه وقال امام الحرمين لا يبعد تشبهه بالفضة الصغيرة في الأناء وهذا الذي قاله شاذ ضعيف والفرق أن الشرع حرم استعمال الذهب ومن ليس هذا الحاتم يصد لا بس ذهب وهناك حرم اناء الذهب والفضة وهذا ليس باناء (الثانية) لو كان الحاتم فضة وموهه بذهب أو موه السيف وغيره من آلات الحرب أو غيرها بذهب فإن كان تمويهها يحصل منه شيء ان عرض على النار فهو حرام بالاتفاق وإن لم يحصل منه شيء فطريقان (أصحهما) وبه قطع العراقيون يحرم للحديث (والثاني) فيه وجهان حكاهما البغوي وسائر الخراسانيين أو جمهورهم أحدهما (يحرم) (والثاني) يحمل لانه كالحديد (الثالثة) يجوز لمن ذهب أفقه أو منه أو انخلته أن يتخذ

قال فان رجع المسافر لاخذ شيء نسيه لم يقصر في رجوعه الى وطنه الا اذا رجع الى بلد كان بها غريبا فاظهر الوجهين أنه يترخص وان كان قد أقام بها (١)
اذا فارق المسافر ببيان البلدة ثم رجع اليها لحاجة كخذ شيء نسيه وغسل الدم من رعاها اصابه وتجدد طهارة وما اشبه ذلك فلتلك البلدة أحوال ثلاث (أحداها) أن لا يكون له بها إقامة أصلا فلا يصبر مقبلا بالرجوع اليها والحصول فيها (والثانية) أن تكون وطنه فليس له الا يقصر اذا عاد اليها لحصوله في مسكنه وموضع اقامته وانما يترخص اذا فارقها ثانيا (والثالثة) أن لا تكون وطنه لسكنه قد أقام بها مدة فهل يترخص اذا عاد اليها فيه وجهان (أحدهما) لا كما لو كانت وطنه له وهذا هو الذي ذكره في التهذيب (والثاني) نعم لانه أبطل عزم الإقامة وليست وطنه فكانت بالاضافة اليه كسائر

مكاتها ذهباً سوا أمكه فضة وغيرها أم لا وهذا متفق عليه ويجوز له شد السن والاعلة ونحوها بخيط ذهب لأنه أقل من الاتف للنصوص عليه وهل لمن ذهبت أصبعه أو كفه أو قدمه أن يتخذها من ذهب أو فضة فيه طريقان (أحدهما) لا يجوز وبه قطع البغوي وغيره (والثاني) فيه وجهان حكاه القاضي حسين في تعليقه وسبقت المسألة في باب الآنية متوقفة (الرابعة) إذا كانت درع منسوجة بذهب أو بيضة مطلية به أو جوشن متخذ منه ونحوها حرم لبسه على الرجل في غير مفاجأة الحرب ويحرم حال مفاجأة الحرب أيضاً إن وجد ما يقوم مقامه فإن لم يجد وفاجأته الحرب جاز للضرورة وهذا التفصيل نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه الأصحاب قال في الأم سواء كانت كلها منسوجة أو بعضها وكذا قاله الأصحاب (الخامسة) حيث حرمت استعمال الذهب المراد به إذا لم يصدأ فإن صدأ بحيث لم يبين لم يحرم هكذا قطع به المصنف والشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون من أصحابنا وقال القاضي أبو الطيب الذهب لا يصدأ فلا تصور المسألة وأجابوا عن هذا بأن منه ما يصدأ ومنه ما لا يصدأ ويقال الذي يخالطه غيره يصدأ والخالص لا يصدأ (السادسة) يجوز للنساء لبس الحرير والتخلي بالفضة بالذهب بالاجماع للأحاديث الصحيحة وهل يجوز لمن الجلوس على الحرير فيه طريقان (أحدهما) يجوز وجهاً واحداً وبه قطع المصنف في باب ستر العورة وسائر العراقيين في كتبهم وقله امام الحرمين عنهم وقطع به للتولي من الخراسانيين قوله صلى الله عليه وسلم «حل لأمهاتها» (والثاني) فيه وجهان حكاهما الخراسانيون (أحدهما) هذا (وأحدهما) عدم التحريم وبه قطع البغوي والشيخ نصر المقدسي وصححه الرافعي والشيخ أبو عمر لأنه أبيع لمن لبسه للزينة للزوج وهو متنف هنا والأصح المختار الجواز للحديث ولا نسلم أن إباحته لمجرد التزين للزوج إذ لو كان كذلك لاختص بذات الزوج وأجمعوا أنه لا يختص *
(فرع) كل حلي حرمتاه على الرجل حرمتاه على الحنثي المشكل وكذلك الحرير هذا هو المذهب وبه قطع الأكثرون منهم القاضي أبو الفتح وصاحب التهذيب والبيان والرافعي وغيرهم وأشار المتولي إلا أنه يجوز له لبس حلي الرجال والنساء لأنه كان له لبسهما في الصغير فيبقى وحكي في إباحته الحرير له احتمال وقياس المتولي جوازه والمذهب التحريم فيهما *

المنازل وهذا هو المذكور في التسمية والأصح عند امام الحرمين وصاحب الكتاب وحيث حكنا بأنه لا يترخص إذا أعاد إليه قانونه أن يعود ولم يعد بعد لا يترخص أيضاً ويصير بالنية مقبلاً ولا فرق بين حالة الرجوع وحالة الحصول في البلدة المرجوع إليها أن ترخص ترخص فيهما والافلاوق قد صرح بالتسوية بينهما في الوسيط وبينه بقوله ههنا لم يقصر في رجوعه إلى وطنه علي أنه لا يقصر في الوطن بطريق الأولي ولا ينبغي أن الكلام مفروض فيما إذا لم يكن من موضع الرجوع إلى الوطن قدر مسافة تقصر والافلو سفر منشأ ويجوز أن يعلم قوله لم يقصر في رجوعه بالواو لأن القاضي أبا المكارم ذكر في

(فرع) قال أصحابنا يجوز للنساء لبس أنواع الحلي كلها من الذهب والفضة والحاتم والحلقة والسوار والخلخال والعلوق والعقد والتعاويذ والتملايد وغيرها وفي جواز لبسهن نعال الذهب والفضة وجهاً حكاهما قال الرافعي وغيره (أصحهما) الجواز كسائر اللبوسات (والثاني) التحريم للاسراف وأما التلج فقال الرافعي قال أصحابنا إن جرت عادة النساء بلبسه جاز ولا حرم لانه شعار عظماء الروم قال وكان معنى هذا أنه يختلف بمادة أهل النواحي فحيث جرت عادات النساء بلبسه جاز وحيث لم يجر حرم حذاراً من التشبه بالرجال هذا نقل الرافعي والمختار بل الصواب الجواز من غير تردد لعموم الحديث وللمخولف في اسم الحلي وفي الترام والنائير التي تقب وتجعل في القلادة وجهاً حكاهما الرافعي وقال (أصحهما) التحريم عليهن وليس كما قال بل (أصحهما) الجواز للمخولف في اسم الحلي قال وفي لبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة وجهاً (أصحهما) الجواز قلت الصواب القطع بالجواز قال وذكر ابن عبدان أنه ليس لمن اتخذ زينة القمص والجبة والفرجية منها قال الرافعي ولعله تفرغ على الوجه الضعيف في لبس المنسوج بهما قلت الصواب الجزم بالجواز وما سواه باطل قال ثم كل حلي أبيض للنساء فلذلك إذا لم يكن فيسرف ظاهر فإن كان كخلخال يوزنه مائتا دينار فوجهاً (الصحيح) الذي قطع به معظم العراقيين التحريم ومن حكى الوجهين فيه بغوى ووجه التحريم أنه ليس بزينة وإنما هو قيد وإنما تباح الزينة ووجه الجواز أنه من جنس المباح فأشبهه اتخاذ عدد من الخلاخيل قال الرافعي ومثله اسراف الرجل في آلات الحرب قال ولو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة والمرأة خلائل كثيرة للبس الواحدة منها بعد الواحد جاز على المذهب وبه قطع بغوى وقيل فيه الوجهاً في التثليل وليس بشيء *

(فصل) في التحلي بالفضة * عادة أكثر الأصحاب ذكره في باب زكاة الذهب والفضة وأشار المصنف إلى بعض منه هناك والذي رأيته أن هذا الباب أنسب به لاسيما وقد ذكر المصنف والأصحاب

العدة أنه يجوز له القصر في طريق البلد إذا جاءها ما لم يدخل البلد فإذا دخل لا يقصر وقوله إلا إذا رجع استثناء منفصل فإن البلدة التي تكون وطناً له لا يكون الإنسان غريباً بها *

قال (ثم نهاية سفره بالعود إلى عمران الوطن أو بالعزم على الإقامة مطلقاً أو مدة تزيد على ثلاثة أيام ليس فيها يوم الدخول والخروج فإن كان له في البلد غرض يعلم أنه لا ينتجز في ثلاثة أيام فهو مقيم إلا إذا كان الغرض قتالاً فيترخص علي أظهر القولين لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ثمانية عشر يوماً وهل يزيد على تلك المدة قولان وإن كان يتوقع انتجاز غرضه كل ساعة وهو على عزم الارتحال ترخص إن كان الغرض قتالاً وإن كان غيره قولان) *

غرض الفصل الكلام فيما ينتهي به السفر وقد علم في الوسيط ثلاثة أمور (أحدها) لعود إلى الوطن والضيبط فيه أن يرجع إلى الموضع الذي شرطنا مفارقتة في إنشاء السفر منه وفي معنى الوصول

فيه ما سبق قال أصحابنا يجوز للرجل خاتم الفضة بالاجماع وأما ما سواه من حلي الفضة كالسوار والمذمليج والطوق ونحوها قطع الجمهور بتحريمها وقال المتولي والغزالي في الفتاوى يجوز لانه لم يثبت في الفضة الانحرام الاواني وتحريم التشبه بالنساء والصحيح الاول لان في هذا تشبها بالنساء وهو حرام قال أصحابنا ويجوز للرجل تحلية آلات الحرب بالفضة كالسيف والرمح وأطراف السهام والدرع والمنطقة والراين والخفين وغيرها لان فيه ارباب العدو وفي تحلية السرج والجام والشفر بالفضة وجبان (أصحهما) التحريم ونص عليه الشافعي في البويطي في رواية الريم وموسى بن أبي الجارود قال الرافعي وأجروا هذا الخلاف في الركب وبره الناقة من الفضة قال وقطع كثيرون بتحريم قلادة الدابة من فضة واتفقوا على انه لا يجوز تحلية شيء مما ذكرناه بذهب قال ويحرم على المرأة تحلية آلات الحرب بالذهب والفضة لان في استعمالهن ذلك تشبها بالرجال ويحرم عليهن التشبه كذا قاله الاصحاب واعترض عليهم صاحب المعتمد بان آلات الحرب إن قلم يجوز للنساء لبسها بلا تحلية جاز مع التحلية لانها حلال لمن وإن قلم لا يجوز بلا تحلية للتشبه بالرجال فهو باطل لان التشبه مكروه وليس بمحرام ألا نرى أن الشافعي قال في الام ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا للادب وأنه من زى النساء لا لتحريم فلم يحرم زى النساء على الرجال بل كرهه فكذا عكسه ولان المحاربة جائزة للنساء في الجملة وفي حوازاها جواز لبس آلاتها قال الرافعي وهذا الذي قاله صاحب المعتمد هو الحق إن شاء الله تعالى وليس كما قال بل العوالب ان تشبه الرجال

الى الوطن الوصول الى المقصد الذي عزم على الإقامة فيه الحد للمعتبر كسيأتي ولولم يعزم على الإقامة به ذلك الحد لم ينته سفره بالوصول اليه على أصح القولين بل لما قصر بعد الوصول اليه وفي انصرافه ذكره في التهذيب وغيره ولو حصل في طريقه في قرية أو بلدة له بها أهل وعشيرة فهل ينتهي سفره بدخوله فيه قولان (أحدهما) نعم كدخول وطنه (وأصحهما) لا لأن النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه من المهاجرين لما حجوا قصرُوا بمكة وكان لهم أهل وعشيرة (١) وطرد الصيد لأن هذين القولين فيما إذا مر في طريق سفره بوطنه لأنه قال لو خرج مكي إلى جدة أو إلى موضع آخر يقصر إليه الصلاة ونوى أنه إذا رجع إلى مكة خرج منها إلى بعض الآفاق من غير إقامة فهل يصير مقبياً إذا دخلها راجعاً فيه قولان وذلك أن الرجل إذا مر ببلدة له بها أهل ومال هل يصير بدخولها مقبياً فيه قولان فلي هذا العود إلى الوطن لا يوجب انتهاء السفر إلا إذا كان عازماً على الإقامة لكن المشهور أنه يصير مقبياً بنفس الدخول بلا خلاف ولذلك قطعوا فيما إذا رجع إلى وطنه لاخذ شيء نسيه بانه

(١) حديث كان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه من المهاجرين لما حجوا قصرُوا بمكة وكان لهم بها أهل وعشيرة : متفق عليه بغير هذا السياق عن انس قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة قلت كم أقام بمكة قال عشراً

بالنساء وعكسه حرام للحديث الصحيح «لعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال والمتشبهات من النساء بالرجال» وأما نصه في الام فليس مخالفاً لهذا لان مراده أنه من جنس زى النساء لا أنه زى لمن يختص بهن لازم في حقهن *

(فرع) في استعمال الذهب والفضة في غير اللبس: أما الاواني منها فحرام وسبقت تفاريص في باب الآنية وسبق هناك أنه يستوى في تحريم ذلك الرجال والنساء ويحرم إتخاذها على الاصح ولا يحرم استعمال الاواني من الباقوت وبساتر الجواهر النفيسة على الاصح كما سبق ولو حلي شاة أو غزالا أو دجاجة أو غيرها بذهب أو فضة فحرام ذكره المداري وآخرون وفي تحلية سكاكين المهنة وسكين القلمة بالفضة للرجال وجهان مشهوران (أصحهما) التحريم لأنها ليست آلة حرب (والثاني) الجواز لأنها ليست لباسا والمذهب بتحريمها على النساء وبه قطع الاكثرون وقيل فيه الوجهان كل رجل حكاه الرافعي وغيره أحد الاكثرون وفي تحلية المصحف بالفضة قولان حكاهما جماعة وجهين (أصحهما) الجواز وهو نص الشافعي في القديم وفي حرمله وغيره من الجديد إكراما للمصحف (والثاني) التحريم وهو نصه في سير الواقدي من الجديد وفي تحليته بالذهب أربعة أوجه (الاصح) عند الاكثرين جوازه في مصحف المرأة وتحريمه في مصحف الرجل (والثاني) جوازه مطلقاً (والثالث) تحريمه مطلقاً (والرابع) تجوز حلية نفس المصحف دون غلافه المنفصل عنه وهو ضعيف وأما تحلية سائر الكتب بذهب أو فضة فحرام بالاتفاق وأما تحلية الدواة والقلمة والمقراض بالفضة فحرام على الاصح وأشار الغزالي إلى طرد خلاف في سائر الكتب وفي تحلية الكعبة والمساجد بالذهب والفضة وتعليق قناديلها وجهان (أصحهما) التحريم لانه لم ينقل عن السلف مع أنه سرف (والثاني) الجواز كما يجوز ستر الكعبة بالدبياج بالاتفاق قال أصحابنا وكل حلي حل لبعض الناس استعماله استحق صانعه الاجرة ووجب على كاسره أرشها ومالا يحمل لاحد فحكم صنعه حكم صنعة الاناء وقد سبق وجهان

لا يقصر وقد قل في البيان مثل ما ذكر الصيدلاني عن بعض الاصحاب واستبعده وقطع بأنه لا يقصر اذا عاد الى مكة وبصير مقبلاً (الثاني) نية الاقامة اذا نوى الاقامة في طريقه مطلقاً اقطع سفره وصار مقبلاً لا يقصر فلو أنشأ السير بعده فهو سفر جديد فانما يقصر إذا توجه الى مرحلتين هذا اذا نوى الاقامة في موضع يصلح لها من بلدة أو قرية او واد يمكن البدوي النزول فيه للاقامة فاما المغازاة ونحوها فهل ينقطع سفره بنية الاقامة فيها فيه قولان (أحدهما) بوجه قال ابو حنيفة لا لان المكان غير صالح للاقامة (وأظهرهما) عند جمهور الاصحاب نعم لقصد قطع السفر وهذا أوفق لمطلق لفظ الكتاب والاول ارجح عنده في الوسيط ولو نوى الاقامة مدة نظر ابن نواها ثلاثة ايام فادونها لم يصرف مقبلاً بذلك لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «يقيم المهاجر بعد قضاء نسكة ثلاثاً (١)» وكان يحرم على المهاجرين الاقامة بمكة ومساكنة

(١) حديث «يقيم المهاجر بعد قضاء نسكة ثلاثاً متفق عليه من حديث العلاء بن الحضرمي

في باب الأنية (أحدهما) لا أجره ولا أرش (والثاني) ثبوتها وهما مبنيان على جوازها فمن غير استعمال والاصح تحريمه * قال المصنف رحمه الله *

«ويجوز أن يلبس أدواته جلد ماسوي السكب والخنزير لانه إن كان مدبوغا فهو طاهر وإن كان غير مدبوغ فالتمس من استعماله النجاسة ولا تعبد على الدابة والأداة وأما جلد السكب والخنزير فلا يجوز أن يستعمله في شيء من ذلك لان الخنزير لا يحمل الانتفاع به والسكب لا يحمل إلا الحاجة وهي الصيد وحفظ الماشية والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم «من أقتنى كلبا إلا كلب صيد أو ماشية قص من أجره كل يوم قيراطان» ولا حاجة إلى الانتفاع بجلده بعد الدباغ فلم يحمل * »

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر هكذا وفي بعض رواياتهما قيراط وفي أكثرها قيراطان وفي حديث أبي هريرة في الصحيح كلب صيد أوزرع أو ماشية وينكر علي المصنف قوله والسكب لا يحمل إلا الحاجة وهي الصيد وحفظ الماشية مع أنه يحمل للزرع بلا خلاف ويحمل أيضا لحفظ الدروب والحدود ونحوها علي أصح الوجوه وقد ذكر المصنف كل هذا في أول باب ما يجوز بيعه ولعله أراد الصيد والماشية ونحوها وأهل استيفاء ذلك لكونه سيذ كره في موضعه (وقوله) وأداته هو - بفتح الهززة وبدال مهملته - وهي الآلة (وقوله) لا تعبد على الدابة أي ليست مكلفة * أما حكم المسألة فقال للتولي والبعو وآخرون للشافعي بصوص مختلفة في جواز استعمال الأعيان النجسة قليل في جميع أنواع استعمالها كلها قولان والمنهـب الصحيح الذي قطع به العراقيون وأبو بكر الفارسي والقفال وأصحابه التفصيل وهو أنه لا يجوز استعمال شيء منها في توب أو بدن إلا للضرورة ويجوز في غيرها أن كانت نجاسة مخففة وهي غير السكب والخنزير ووفرع أحدهما وإن كانت مغلفة وهي نجاسة السكب والخنزير والفرع لم يميز فعلي هذا لا يجوز لبس جلد السكب ولا الخنزير ولا فرع أحدهما في حال الاختيار لان الخنزير لا يجوز الانتفاع به في حياته بحال وكذا السكب إلا لمقاصد مخصوصة فبعد موتها أولى ويجوز طلي السفن بشحم الميتة وكذا دهن الدواب وغيرها ويجوز لبس الثياب للتنجسة في غير صلاة ونحوها وإن قاجأتها حرب أو خاف علي نفسه من حر أو برد ونحوها ولم يجد غير جلد كلب أو خنزير جاز لبسه للضرورة وأما جلد الميتة من شاة وبقرة وسائر

الكفار فلما رخص لهم في المكث هذا القدر اشتر ذلك بأنه لا يقطع حكم السفر ولا يوجب الإقامة ومنهم عمر رضي الله عنه أهل التمتع الإقامة في أرض الحجاز وجوز للمجتازين بها المكث ثلاثة أيام (١) وإن نوى الإقامة أكثر من ثلاثة أيام فعبارة الشافعي رضي الله عنه وجهور الأصحاب أنه إذا قصد إقامة أربعة أيام صار مقبلا وذلك يقتضي أن لا يكون قصد إقامة ما دون الأربع متنبيا للسفر وإن زاد علي ثلاثة أيام

(١) حديث (١) أن عمر منع أهل التمتع ياتي في آخر الباب *

الحيوان غير السكاب والخزير وفرع أحدهما وغير الآدمي فلا يحمل لبسه في حال الاختيار على المذهب الصحيح وبه قطع الأكثرون وحكى الحراسانيون وجهاً أنه يجوز وهو ضعيف وأما جلد الآدمي والثوب المتخذ من شعره فيحرم استعماله باللبس وبغيره بالاتفاق وقد بيناه في باب الأنية وأما الجلود الطاهرة فيجوز لبسها بالاجماع والنصوص لكن قال الشيخ أبو حامد في تعليقه وصاحب الحاوي لبس غير الجلود أولى من لبسها قالان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بنزع الخفاف والفراء عن شهداء أحد دون سائر ثيابهم وهذا الذي قاله فيه نظر هذا حكم استعمال الثياب النجسة في البدن

وقد صرح به كثيرون واختلفوا في أن الأيام الأربعة كيف تحسب على وجهين مذكورين في التهذيب وغيره (أحدهما) أنه يحسب يوم الدخول والخروج كما يحسب يوم الحدث ويوم نزع الخف في مدة المسح (وأصحهما) إلا أن المسافر لا يستوعب النهار بالسير إنما يسير في بعضه وهو في يومي الدخول والخروج ساثر في بعض النهار ولأنه في يوم الدخول في شغل الخط وتضييد الامتناع ويوم الخروج في شغل الارتحال وهما من اشغال السفر فعلي الأول لو دخل يوم السبت وقت الزوال على عزم الخروج يوم الأربعاء وقت الزوال فقد صار مقياً بالبلوغ المكث في البلد أربعة أيام وعلى الثاني لا يصير مقياً وإن دخل ضحوة يوم السبت على عزم الخروج عشية يوم الأربعاء وقال صاحب الكتاب وشيخه من نوى إقامة زيادة على ثلاثة أيام فقد صار مقياً وهذا الذي ذكرناه يومهم أنه على خلاف قول الجمهور لأنهم احتملوا ما دون الأربعة وازداد على الثلاثة وهما لم يحتملوا زيادة وهو كذلك من حيث الصورة لكن لا خلاف في الحقيقة لأنهم احتملوا زيادة لا تبلغ الأربعة غير يومي الدخول والخروج وهما لم يحتملوا زيادة على الثلاثة غير يومي الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاثة بحيث لا تبلغ الأربعة ويكون غير يومي الدخول والخروج مما لا يمكن وقد روى «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام حجة الوداع يوم الأحد وخرج يوم الخميس إلى منى كل ذلك بقصر» (١) ثم الأيام المحتملة معدودة وهم الليالي لا محالة وإذا نوى إقامة القدر الذي لا يحتمل فيصير مقياً في الحال ولا يتوقف على انقضاء المدة المحتملة ولو دخل ليلاً لم يحسب بقية الليل ويحسب الفدو جميع ما ذكرنا في غير المحارب فاما المحارب إذا نوى الإقامة قدراً لو نواه غيره لصار مقياً بنفسه قولان حكاهما الشيخ أبو حامد وكثير من الأئمة (أحدهما) لا يصير مقياً وله القصر أبداً لأنه قد يضطر إلى الارتحال فلا يكون له قصد جازم (وأصحهما) أنه يصير مقياً كغيره وهذا هو الموافق لإطلاق لفظ الكتاب

(١) (قوله) وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام حجة الوداع يوم الأحد وخرج يوم الخميس إلى منى كل ذلك بقصر: لم أر هذا في رواية مصرحة بذلك وإنما هذا مأخوذ من الاستقراء في الصحيحين عن جابر قدمنا مكة صبح رابعة وفي الصحيحين أن الوقفة كانت الجمعة وإذا كان الرابع يوم الأحد كان التاسع يوم الجمعة بلا شك فثبت أن الخروج كان يوم الخميس وأما القصر فرواه انس قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة متفق عليه •

فاما إذا ألبس دابته وأداته ونحوهما جلداً نجساً فإن كان جلد كلب أو خنزير أو فرع أحدهما لم يجوز بالاتفاق لما ذكرناه وإن كان جلد غيرها وغير آدمي فالذهب الصحيح حوازه وبه قطع المصنف والجمهور وحكي الشيخ أبو حامد وغيره وجهاً أنه يحرم ولو جلل كلباً أو خنزيراً بجلد كلب أو خنزير فوجهان حكهما جماعة من الخراسانيين (أصحهما) يجوز لاستوائهما في غلظ النجاسة هكذا أطلقوها ولعل مرادهم تجليل كلب يجوز اقتناؤه وخنزير لا يؤمر بقتله فإن في قتله خلافاً وتفصيلاً ذكره الشافعي والمصنف والاصحاب في كتاب السير *

(فرع) يجوز تسميد الأرض بالزبل النجس قال المصنف في باب ما يجوز بيعه وغيره من أمحاننا يجوز مع الكراهة قال امام الحرمين ولم يمنع منه أحد وفي كلام الصيدلاني ما يقتضي خلافاً فيه والصواب القطع بجوازه مع الكراهة *

(فرع) يجوز الاستصباح بالدهن النجس سواء كان نجس العين كودك الميتة أو كان متنجساً بعارض كزيت وشيرج ومن أصابته نجاسة هذا هو الصحيح المشهور ونص عليه الشافعي وقطع به العراقيون وجماعة من الخراسانيين وحكي جماعة من الخراسانيين فيه قولاً وبعضهم يحكيه وجهاً أنه يحرم وللذهب الجواز لكن يذكر وقد ذكره المصنف في باب ما يجوز بيعه وذكر هناك اقتناء السكاب ومن وضعه هناك إن شاء الله تعالى في أواخر باب الأطعمة في مسألة تحريم أكل النجس *

(فرع) في مذاهب العلماء في استعمال الأدهان النجسة وغيرها في غير الأكل وفي غير البدن قد ذكرنا أن مذهبنا الصحيح جواز الانتفاع بالدهن للنجس وشحم الميتة في الاستصباح ودهن السفن ويجوز أن يتخذ من هذا الدهن الصابون فيستعمله ولا يبيعه وله أطعام الصل للنجس لتحل للميتة للكلاب والطيور الصائدة وغيرها وأطعام الطعام للنجس للدواب هذا مذهبنا وبه قال عطاء ومحمد بن جرير وقال به مالك وأبو حنيفة والثوري وأبي ثور وجمهور العلماء في غير شحم الميتة ومنعوا شحم الميتة وقال أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح والماجشون المالكي لا يجوز شيء من جميع ذلك وقد أوضحت الجميع بدلائله في شرح صحيح مسلم في باب تحريم بيع الميتة *

والخلاف كالخلاف فيما لو قصد الإقامة في موضع لا يصلح لها وقوله أو مدة تزيد على ثلاثة أيام مدلم بالماء والزاي لان عن أبي حنيفة لا يصير مقبلاً إلا إذا نوى إقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً وهو اختيار المزني وحكي عن مالك وأحمد مثل مذهبنا ويروى عن أحمد أنه أن نوى اثنين وعشرين صلاة أم وأن نوى إقامة إحدى وعشرين فمادونها قصر ويجوز أن يعلم بالالف أيضاً (وقوله) ليس فيها يوم الدخول والخروج معلم بالواو لان على الأول من الوجهين المذكورين في كيفية الاحتساب لا يحتمل اليومان مع الثلاثة على الإطلاق الثالث صورة الإقامة إذا زادت على ثلاثة أيام على الوجه الذي بيناه فيها عرض له شغل في بلدة أو قرية واحتاج إلى الإقامة لذلك فلا يخلو إيماناً أن يكون ذلك الشغل بحيث

(فصل) في مسائل تتعلق بالباب (إحداها) يجوز لبس ثياب الكتان والقطن والصوف والشعر والوبر وإن كانت نفيسة الأثمان لأن نفاستها بالصنعة لا في جنسها بخلاف الحرير وهذا مجمع عليه ويجوز لبس الخبز بالاتفاق وهو حرير وصوف لكن حريره مستر وأقل وزناً (الثانية) القز كالحريز فيحرم على الرجل استعماله: هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور ونص عليه الشافعي في الام وقيل امام الحرمين الاتفاق عليه وحكى للتولى فيه وجهان وهو شاذ (الثالثة) قال أصحابنا يحرم على الرجل لبس الثوب المزعفر ومن صرح به صاحب البيان وقيل البيهقي وغيره ان الشافعي رحمه الله

يتوقع تنجزه لحظة فلحظة وهو على عزم الارتمحال متى تنجز او يكون بحيث يعلم أنه لا يتنجز في الايام الثلاثة كالتفقه والتجارة الكثيرة ونحوها فاما في الحالة الاولى فله القصر الى اربعة ايام على ما تقدم وصفها ثم لا يخلو إما أن يكون على القتال او خائفاً منه اولا يكون كذلك فان كان على القتال او خائفاً منه ففي المسألة طريقان (أظهرهما) أن فيها قولين (أحدهما) أنه ليس للقصر لأن نفس الإقامة ابلغ من نية الإقامة فاذا امتنع القصر بنية إقامة اربع فصاعداً فلا ينمى بمتمتع باقامتها كان أولي (واصحها) أن له القصر لأنه قد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أقام عام الفتح على قتال هوازن أكثر من اربعة ايام قصر و» (١) على هذا كم يقصر فيه قولان (أصحهما) أنه يقصر المدة التي قصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيها عدا ذلك فالاصل وجوب الانعام وقد اختلفت الرواية في مدة اقامته بمكة للحرب للذكور فروى أنه اقام سبعة عشر وروى أنه اقام تسعة عشر وروى أنه اقام عشرين وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه أنه اقام ثمانية عشر « قال

(قوله) ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أقام عام الفتح على حرب هوازن أكثر من اربعة ايام يقصر فروى عنه أنه اقام سبعة عشرة رواه ابن عباس : وروى أنه اقام تسعة عشر وروى أنه اقام ثمانية عشر ورواه عمران بن حصين : وروى عشرين : قال في التهذيب اعتمد الشافعي رواية عمران لسلامتها من الاختلاف : أما رواية ابن عباس بلفظ سبعة عشر بتقديم السين فرواها ابو داود وابن حبان من حديث عكرمة عنه : وأما روايته بلفظ تسعة عشر بتقديم التاء فرواها احمد والبخاري من حديث عكرمة أيضاً : وأما رواية عمران بن حصين فرواها ابو داود والترمذي والبيهقي من حديث علي بن زيد بن جدعان عن ابي نضرة عن عمران بن حصين قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمانى عشرة لا يصلى إلا ركعتين يقول يا أهل البلد صلوا اربماً فانا قوم مفرحسته الترمذي وعلى ضعيف وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهد ولم يعتبر الاختلاف في المدة كما عرف من عادة المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الاسانيد دون السياق : وأما رواية من قال فيه عشرين فرواها عبد بن حميد في مسنده ثنا عبد الرزاق انبأ ابن المبارك عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انتصر مكة اقام عشرين يوماً يقصر الصلاة : تنبيه : روى النسائي وابو داود وابن ماجه والبيهقي من حديث

نهى الرجل عن المزعفر وأباح له المصفر قال البيهقي في كتاب معرفة السن والآثار في فصل النهي عن القراءة في الركوع قال الشافعي إنما أرخصت في المصفر إلا أني لم أجده أحدا يحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنه إلا ما قال علي رضي الله عنه نهاني ولا أقول نهاكم يعني حديث علي «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أقول نهاكم عن نخم الذهب ولباس المصفر» رواه مسلم قال البيهقي وثبت ما دل على النهي على العموم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ثوبان مصفران فقال هذه ثياب الكفار فلا تلبسها» رواه مسلم في صحيحه ثم روى البيهقي روايات تدل على أن النهي على العموم عن المصفر ثم قل وفي كل هذا دلالة على أن نهى الرجال عن لبسه على العموم قال ولو بلغ الشافعي لقال به إن شاء الله تعالى ثم ذكر بأسناده

في التهذيب واعتمد الشافعي رضي الله عنه رواية عمران بن حصين رضي الله عنه لسلامتها عن الاختلاف (والقول) الثاني له القصر ابدا مادام على هذه النية لما روى أنه صلى الله عليه وسلم وآله «أقام بقبوك عشرين يوما يقصر» (١) وإيضافا للظاهر أنه لو زادت الحاجة لدام رسول الله صلى الله عليه

ابن عباس أيضاً أنه أقام بحصة عشر قال البيهقي أصح الروايات في ذلك رواية البخاري وهي رواية تسع عشر وجمع امام الحرمين والبيهقي بين الروايات السابقة باحتمال أن يكون في بعضها لم يعد يوم الدخول والخروج وهي رواية سبعة عشر وعدّها في بعضها وهي رواية تسعة عشر وعد يوم الدخول ولم يعد الخروج وهي رواية ثمانية عشر. قلت وهو جمع متين وتبقى رواية بخمسة عشر شاذة لمخالفتها ورواية عشرين وهي صحيحة الاسناد إلا أنها شاذة أيضاً اللهم إلا أن يحمل على جبر الكسر ورواية ثمانية عشر ليست بصحيحة من حيث الاسناد كما قدمناه ودعوى صاحب التهذيب أنها سالمة من الاختلاف أي على راويها وهو وجه من الترجيح يفيد لو كان راويها عمدة وقد ادعى البيهقي أن ابن المبارك لم يختلف عليه في رواية تسعة عشر وفيه نظر لما سلفناه من رواية عبد بن حميد فإنها من طريقه أيضاً وهي أقام عشرين *

(١) (حديث) أنه صلى الله عليه وسلم أقام بقبوك عشرين يوما: أحمد وأبو داود عنه عن عبد الرزاق عن معمر عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بهذا قال أبو داود غير معمر لا بسنده ورواه ابن حبان والبيهقي من حديث معمر وصححه ابن حزم والنووي وأعله الدارقطني في العلل بالارسال والاقطاع وإن على بن المبارك وغيره من الحفاظ روه عن يحيى ابن أبي كثير عن ابن ثوبان مرسلان وإن الأوزاعي رواه عن يحيى عن أنس فقال بضع عشرة: قلت وبهذا اللفظ رواه جابر: أخرجه البيهقي من طريقه بلفظ غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فأقام بها بضع عشرة فلم يزد على ركعتين حتى رجع: وروى الطبراني في الأوسط من حديث أنس مثل حديث الباب وهو ضعيف فإنه من رواية الأوزاعي عن يحيى عن أنس وهو مطول بما تقدم وقد اختلف فيه على الأوزاعي أيضاً ذكره الدارقطني في العلل وقال الصحيح عن الأوزاعي عن يحيى أن أنسا كان يفعل: قلت ويحيى لم يسمع من أنس *

ما هو مشهور صحيح عن الشافعي قال كل ما قلت وكان عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً يصح
فحديث النبي صلى الله عليه وسلم أولي ولا تقلدوني قال البيهقي قال الشافعي وينهي الرجل حلالاً بكل
حال ان يزعم ويأمره اذا زعم بغسله عنه قال فيتبع السنة في المزعفر فتا بعتاني للمعصر اولي به

والله وسلم علي القصر «وروي أن عمر رضي الله عنهما اقام بأذربيجان ستة أشهر بقصر» (١) (والطريق الثاني)
انه لا خلاف في جواز القصر ثمانية عشر يوماً وبعده قولان واما اذا لم يكن علي القتال ولا خائفاً
منه لكن اقام للتجارة ونحوها يتوقع تنجز الغرض لحظة فلهذا وهو علي عزم الارتمال فطريقان
(احدهما) القطع بالمنع والفرق بين المحارب وغيره أن المحارب اثر في تغيير صور الصلاة الا يرى أنه
يحتمل بسببه ترك الركوع والسجود والقبلة (واظهرهما) أن فيه قولين ثم إن جوزنا ففى كيفيته قولان
كأذكرنا في المحارب وقد نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال «سافرنا مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فاقام سبعة عشر يوماً يقصر فيه الصلاة» اشعر هذا الاطلاق بان حكم الحرب وغيره
سواء واذا اختصرت قلت في جواز القصر في هذه الحالة الاولى طريقان (اظهرهما) أن فيه ثلاثة
اقوال سواء المحارب وغيره (احدهما) منع القصر علي الاطلاق (والثاني) جوازه علي الاطلاق وبه
قال ابو حنيفة ومالك واحمد والمزني رحمهم الله تعالى (والثالث) وهو الاصح جوازه الى ثمانية
عشر يوماً والمنع بعده (والطريق الثاني) أن هذه الاقوال في المحارب وفي غيره يقطع بالمنع (الحالة
الثانية) أن يكون الشغل بحيث يعلم أنه لا يتنجز في ثلاثة ايام وتكلم ايضا في المحارب ثم في غيره
فاما المحارب فقد اطلق في الوسيط ذكر قولين فيه (احدهما) أن له القصر لفعل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في بعض الغزوات (والثاني) المنع لانه مقيم ومجرد القتال لا يرخص وفعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم محمول علي عزم الارتمال كل يوم والاحسن ما اشار اليه امام الحرمين
وهو ترتيب هذه الحالة علي الاولى إن قلنا المحارب ثم لا يقصر فهنا اولي وأن قلنا يقصر فهنا
قولان والفرق أنه متردد ثم وهنا مطمئن ساكن بعيد عن هيئة المسافرين واذا قلنا يترخص فهل
يزيد علي ثمانية عشر يوماً في قولان كافي الحالة الاولى واما غير المحارب كالمثقة والتاجر نجارة كثيرة
فظاهر المذهب أنه لا يترخص وهو مقيم لان اتماله موقوف في عزمه علي تنجز شغله وذلك غير
متنجز في المدة التي يحتمل اقامتها وقياس التسوية بين المحارب وغيره عود الخلاف هنا وقد اشار
اليه صاحب النهاية واستكره وقال هو نتيجة التفرع علي الاقوال الضعيفة اذا عرفت حكم الحالتين
فارجع الي لفظ الكتاب واعلم أن نيتهما في الشرح اولاهما في نظم الكتاب وأن قوله فهو مقيم

(١) حديث ابن عمر انه قام بأذربيجان ستة أشهر بقصر الصلاة: البيهقي بسند صحيح
ولاحد من طريق ثمانية بن شراحيل خرجت الي ابن عمر فقلت ما صلاة المسافر فقال ركعتين
ركعتين إلا صلاة المغرب ثلاثاً قلت أرأيت ان كنا بذى الحجاز قال كنت بأذربيجان لا ادرى قال
اربعة أشهر او شهرين فرأيتهم يصلونها ركعتين ركعتين ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلها ركعتين

وقد كره المعصفر يعني بعض السلف وبه قال أبو عبد الله الحلبي من أصحابنا قال وخص فيه جماعة والسنة ألزم (الرابعة) يجوز لبس الثوب الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر والمخطط وغيرها من ألوان الثياب ولا خلاف في هذا ولا كراهة في شيء منه قال الشافعي والأصحاب وأفضلها البيض لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن مرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «البسوا البياض فإنها أطهر وأطيب وكفنوا فيها موتاكم» رواه النسائي والحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح ودليل جواز الأحمر وغيره مع الإجماع حديث البراء «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء» رواه البخاري ومسلم وروى أيضا مثله من رواية أبي خنيفة وعن أبي رزمة «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثوبان أصفران» رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح وعن جابر «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء» رواه مسلم وعن عمر بن حرب قال «كأنني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة له سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه» رواه مسلم وفي رواية له «خطب الناس وعليه عمامة سوداء» وعن عائشة قالت «خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات غداة وعليه مرط

ألا إذا كانت الغرض قتالا يجوز أن يعلم لفظ المقيم بالواو للوجه الذي ذكرناه الآن في غير المحارب وقوله إلا إذا كان الغرض قتالا كلام في المحارب ولا فرق بين أن يكون مشغولا بالحرب أو مستعدا له أو خائفا منه وأن لم يتمحض ذلك غرضا له والحكم سواء في جميع هذه المسائل وأعرف في قوله فيترخص علي أظهر القولين أشياء (أحدها) أنه يجوز اعلام القولين أشياء (أحدها) أنه يجوز اعلام قوله علي أظهر القولين بالواو إشارة إلى طريقة نحصل بما حكينا من ترتيب الحالة الثانية على الأولى ويحرم بالمنع (والثاني) أن الحكم بكون الترخص أظهر القولين ليس في هذه الحالة على خلاف المشهور وإنما جعلوا قول الترخص أظهر وأصح فيما إذا كان يتوقع تنجز الغرض كل ساعة وأما هذه الوردة فقد جعلوها بمثابة مالو عزم على الإقامة مدة طويلة وقد ذكرنا أنه أن كان محاربا ففي ترخصه قولان والأصح منهما أنه لا يترخص وهو مقيم (والثالث) أنه أراد بقوله فيترخص علي أظهر القولين أنه يترخص ثمانية عشر يوما على ما يثبت به سياق الكلام والمقابل له أنه لا يترخص هذه المدة وحينئذ ما الحكم أقول لا يترخص أصلا أم يترخص دون هذه المدة (أن قلنا) الحكم في هذه الحالة كالحكم فيما إذا كان يتوقع إنجاز غرضه كل ساعة (فيترخص) ثلاثة أيام كما سبق (وأن قلنا) أنه مطمئن ليس على هيئة المسافرين فلا يترخص أصلا كما إذا نوى الإقامة فوق الأربعة يصير مقبلا في الحال (وقوله) وأن كان يتوقع إنجاز غرض إلى آخره هو الحالة الأولى وقوله فيترخص يجوز أن يكون

مرحل من شعر أسود» رواه مسلم الموطأ - بكسر الميم - كساء المرحل - بالحاء المهملة - انتهى فيه عبودة رحال الابل وهي الاكوار وفي الصحيحين عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لبس جبة شامية من أصوف ضيقة السكين وعن أم سلمة قالت «كن أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ القميص» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن أنس قال «كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبزة» رواه مسلم الخبزة برد مخطط من قطن أو كتان ويكون أحر غالباً (الخامس) يستحب ترك الترفع في اللباس تواضعاً ويستحب أن يتوسط فيه ولا يقتصر على ما يزدري به لغير حاجة ولا مقصود شرعي قال المتولي والروائي يكره لبس الثياب الخشنة إلا لغرض مع الاستغناء والمختار ما قدمناه وبما يدل للطرفين حديث «عاذ بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من ترك اللباس تواضعاً لله تعالى وهو

جواباً على الطريقة القاطعة بالترخص إلى ثمانية عشر يوماً ويجوز أن يكون جواباً على الأصح مع تسليم الخلاف وهو الذي ذكره في الوسيط وعلى التقديرين فهو معطى بالواو ثم لم يبين أنه كم يترخص وربما يفهم ظاهر اللفظ الترخيص على الإطلاق لكن الأصح أنه لا يترخص بعد الثمانية عشر وقد ينأجبع ذلك»

قال «أما الطويل فمده مسيرة يومين (ح) وهو ستة عشر فرسخاً لا يختص فيه مدة الاياب ويشترط عزمه في أول السفر فلو خرج في طلب آبق لينصرف مهما لقيه لم يترخص وإن تمادى سفره إلا إذا علم أنه لا يلقاه قبل مرحلتين ولو ترك الطريق القصير وعدل إلى الطويل لغير عرض لم يترخص (حوز) ومهما بداله الرجوع في اثنائه سفره انقطع سفره فليتم إلى أن يفصل عن مكانه متوجهاً إلى مرحلتين»

القيد الثاني كون السفر طويلاً واختلفت عبارات الشافعي رضي الله عنه في حده فقال في المختصر وغيره ستة وأربعون ميلاً بالهاشمي وقال في موضع ثمانية وأربعون ميلاً وقال في موضع أربعين ميلاً وقال في موضع أربعة برد وقال في موضع مسيرة يومين واتفق الأصحاب على أنه ليس له في ذلك اختلاف قول وحيث قال ستة وأربعون أراد ما سوى الميل الأول والآخر وحيث قال ثمانية وأربعون ادخلهما في الحساب وحيث قال أربعين أراد بأيمال بني أمية وهي ثمانية وأربعون ميلاً وهي أيمال هاشم جد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان قد قدر أيمال البادية فيكون ستة عشر فرسخاً لأن كل ثلاثة أيمال فرسخ وهي أربعة برد لأن كل برید أربعة فراسخ ومسيرة يومين لأن مسيرة كل يوم على الاعتدال ثمانية فراسخ وكل ميل أربعة آلاف خطوة واثنان عشر ألف قدم لأن كل خطوة ثلاثة أقدام وقال أبو حنيفة السفر الطويل مسيرة ثلاثة أيام ولم يقدّر بالفراسخ والأيمال وذكر القاضي الروائي وغيره من أصحابنا أنه أربعة وعشرون فرسخاً عنده وهو على قياس مسيرة اليومين كما ذكرنا لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى

يُقدر عليه دعاء الله تعالى يوم القيامة على رؤوس الخلائق حتى يخيره من أي حلال الإيمان شاء يلبسها » رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » رواه الترمذي وقال حديث حسن (السادسة) لو بسط فوق ثوب الحرير ثوب قطن وجلس عليه جاز » ربح به البغوى وغيره كولو حشا الجبة والمخدة • وكألو بسط على النجاسة ثوب وكذا لو جلس على جبة محشوة به (السابعة) يحرم إطالة الثوب والأزار والسراويل على الكعفين للخيلاء ويكره لغير الخيلاء نص عليه الشافعي في البوطي

الله عليه وآله وسلم قال « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان وإلى الطائف » (١) وهي يقتضي الترخيص في هذا القدر وروى مثل مذهبا عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (٢) وبه قال مالك وأحمد واستحب الشافعي رضي الله عنه أن لا يقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام للخروج من الخلاف وما ذكرناه من تفسير الطول معتبر بالتقريب أو بالتحديد حكى القاضي الروياني فيه وجهين وقال الصحيح أنه تحديد وقل الخناطى وصاحب البيان قولا أن القصر يجوز في السفر القصير بشرط الخوف لعدم قوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض) الآية فإن ثبت ذلك اقتضى اعلام لفظ الطويل عند قوله قبل هذا وهو كل سفر طويل مباح بالواو

(١) حديث صحيح ابن عباس بأهل مكة لا تقصروا في أقل من أربع بردين مكة إلى عسفان وإلى الطائف: الدارقطني والبيهقي وليس في روايتهما ذكر الطائف وكذلك الطبراني وأسناده ضعيف فيه عبد الوهاب بن جاهد وهو متروك رواه عنه اسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة والصحيح عن ابن عباس من قوله قال الشافعي أنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس أنه سئل أقصر الصلاة إلى عرفة قال لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف وأسناده صحيح وذكره مالك في الموطأ عن ابن عباس بلاغا •

(٢) (قوله) روى عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة مثل مذهبا يعني في أربعة برد: مالك عن نافع عن سالم أن إياه ركب إلى النصب فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وبين النصب والمدينة أربع بردين وعن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه ركب إلى ديم فقصر الصلاة قال وذلك نحو أربع بردين: وروى البيهقي من حديث معمر عن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان يقصر في أربعة بردين وروى من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح أن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة بردين لما فوق ذلك وعلق هذا الأخير البخاري: وأما قوله وغيرهما فروى البيهقي من حديث مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر قصر الصلاة إلى خير: تلييه: يمرض هذا ما رواه مسلم عن يحيى بن يزيد الهنائي سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة قال كان رسول الله ﷺ إذا خرج ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين وهو يقتضي الجواز في أقل من ثلاثة فراسخ: وروى سعيد بن منصور عن أبي سعيد قال كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسحا يقصر الصلاة •

وصرح به الاحجاب وقد بيناه في باب ستر العورة ويستدل له بالاحاديث الصحيحة المشهورة (منها) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة» وقال أبو بكر رضي الله عنه «يا رسول الله ان أراى بسترخي إلا أن أتعاهده فقال له رسول الله

ثم في الفصل مسائل (أحداها) مسافة الاياب لا تحتسب في الحد المذكور حتى لو قصد موقعا على مرحلة علي عزم أن يرجع ولا يقيم فيه فليس له القصر لا ذاهبا ولا جائيا وأن ناله مشقة السير مرحلتين علي التوالي لانه لا يسمى سفرا طويلا والغالب في الرخص الاتباع ومارويناه من خبر ابن عباس رضي الله عنهما ظاهر في أن المعتبر للمسافة التي يقطعها من منشأ سفره الي مقصده وحكي الخناطى وجها أنه اذا كان الذهاب والرجوع حد السفر القدى يقصر اليه الصلاة قصر فيجوز أن يعلم قوله لا تحتسب بالواو لذلك (الثانية) بشرط عزمه على قطع هذه المسافة في الابتداء فلو خرج لطلب غريم او عبد أبق لينصرف مهما لقيه وهو لا يدري موضعه لم يترخص وأن طال سيره كما ذكرناه في الهائم فاذا وجد وعزم علي الرجوع الى بلده وبينهما مسافة القصر يترخص اذا ارتحل عن ذلك الموضع ولو كان يعرف موضعه في ابتداء السير او يعرف أنه لا يلقاه قبل مرحلتين فله الترخص ولو قصد مسافة القصر ثم نوى أنه أن وجد عبده او غريمه ينصرف نظر أن نوى ذلك قبل مفارقة عمران البلد لم يترخص لانه غير النية قبل انعقاد حكم السفر وان نواه بعد مفارقة عمران ففيه وجهان مذكوران في النهاية والتهذيب (أصحهما) أنه يترخص مالم يجد فاذا وجد صار مقبلا لان سبب الرخصة قد انعقد فيستمر حكمه الي أن يوجد ما غير النية اليه وكذلك لو نوى الخروج الي مسافة القصر ثم نوى الإقامة في بلد وسط الطريق أن كان من مخرجه الي المقصد الا أن مسافة القصر يترخص وأن كان اقل فوجهان (أصحهما) أنه يترخص مالم يدخله كما في مسألة الغريم واذا سافر العبد بغير المولي والمرأة بغير الزوج والجندي بغير الأمير وهم لا يعرفون مقصدهم فليس لهم القصر وأن نوا مسافة القصر فلا عبرة بنية العبد والمرأة ونعتبر نية الجندي فانه ليس تحت يد الأمير وقهره وأن عرفوا مقصدهم ونوا فلهم القصر وقال أبو حنيفة العبد والمرأة يترخصان تبعاً للمسيّد والزوجة وأن لم يعرفا المقصد (الثالثة) لو كان له الي مقصده طريقان يبلغ أحدهما مسافة القصر والثاني لا يبلغها فسلكت الطريق الطويل نظر ان كان لغرض كخوف او حزن أو في القصر او قصد زيارة أو عبادة في الطويل فلها القصر ولو قصد التنزه فكذلك وعن الشيخ أبي محمد رحمه الله تعالى تردد في اعتباره وان قصد الترخص ولم يكن له غرض سواه ففي المسألة طريقان (أظهرهما) أن في الترخص قولين (أحدهما) انه يترخص وبه قال أبو حنيفة والمزني وهو نصه في الاملاء لانه سفر مباح فأشبهه سائر الاسفار (وأصحهما) انه لا يترخص لان طول الطريق علي نفسه من غير غرض فصار كما لو سلكت الطريق القصير وكان يذهب يمينا وشمالا وطول علي نفسه حتي بلغت المرحلة مرحلتين فانه لا يترخص (والطريق

صلى الله عليه وسلم انك لست من يفعله خيلاً» رواه البخارى وروى مسلم بعضه وفي الصحيحين عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا ينظر الله يوم القيامة الى من جر ازاره بطراً» وفي البخارى عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما أسفل من الكمين من الازار في النار» وفي سنن أبي داود باسناد صحيح

الثاني) القطم بهذا القول الثاني وحمل نصه في الاملاء على ما اذا سلكه لغرض ولو كان يبلغ كل واحد
من الطريقين مسافة القصر واحدهما أطول فسلك الأطول فله القصر بلا خلاف اذا عرفت ذلك
فقوله في الكتاب لم يترخص يجوز ان يكون جواباً على الطريقة الجازمة بالمانع ويجوز ان يكون جواباً
على الاصح مع اثبات الخلاف وعلى التقديرين فهو معلوم بالواو مع الحاء والزاي (الرابعة) اذا خرج الى بلدة
والمسافة طويلة ثم بداله في اثناء السفر أن يرجع فقد انقطع سفره بهذا القصد ولم يكن له ان يقصر
ما دام في ذلك الموضع فاذا ارتحل عنه فهو سفر جديد فانما يقصر اذا توجه من ذلك المكان الى
مرحلتين سواء رجع او بطل عزمه وسار الى مقصده الاول وتوجه الى غيرها ولو توجه الى بلد
لا تقصر اليه الصلاة ثم نوى مجاوزته الى بلد تقصر اليه الصلاة فابتداء سفره من حين غير النية وانما
يترخص اذا كان من ذلك الموضع الى مقصده الثاني مرحلتان ولو خرج الى سفر طويل على قصد الإقامة
في كل مرحلة اربعة ايام لم يترخص لا قطاع كل سفرة عن الاخرى *

قال (واما للمباح فالعاصي بسفره (حز) لا يترخص كالأبق والعاقي فان طرأت المعصية في اثناء
السفر ترخص على النص وكذا على العكس وفي تناول الميتة ومسح يوم وليلة وجهان (اصحهما)
الجواز لانهما ليسا من خصائص السفر) *

التقيّد الثالث كون السفر مباحاً وليس المراد من اللّباح في هذا الموضع ما خبر بين طرفيه
واعتدلاً فان الرخصة كما ثبتت في سفر التجارة ثبتت في سفر الطاعة كالحيج والجهاد ونحوهما وانما
المراد منه ما ليس بمعصية واما سفر المعصية فلا يفيد الرخصة خلافاً لابي حنيفة والمزني وذلك
كهرب العبد من مولاه والمرأة من زوجها والغريم مع القدرة على الاداء وكما اذا سافر ليقطع الطريق
او ليزني بامرأة او ليقتل بريئاً: لنا أن الرخصة اثبتت تخفيفاً وإعانة على السفر ولا سبيل الى إعانة
العاصي فيما هو عاص به بخلاف ما لو كان السفر مباحاً وهو يرتكب المعاصي في طريقه فانه لا يمنع
ثم من السفر انما يمنع من المعصية ولو انشأ سفر مباحاً ثم نقله الى معصية تفهيه وجهان (احدهما) أنه يترخص
لان هذا السفر انعقد مباحاً مرخصاً والشرط يراعى في الابتداء (والثاني) لا يترخص كما لو انشأ
السفر بهذا النية هكذا أرسل الجمهور ذكر الوجهين في المسألة وكلامهم يميل الى ترجيح الوجه الثاني
وقد صرح به في العدة ونسب في النهاية القول بالترخص الى ظاهر النص والثاني الى تخريج ابن
سريج وتابعه في الكتاب فقال ترخص على النص والاقتصار عليه يفهم ظهور القول بالترخص
لكنه ذكر في الوسيط ان عدم الترخّص اوضح كما حكيناه عن غيره ولو انشأ السفر على قصد معصية

عن أبي سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنزل الله في نصف الدار ولا حرج أو لا جناح فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل الكعبين فهو في النار» وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي مسبلاً أزاره فأمره أن ينصرف ويتوضأ وقال انه كان يصلي مسبلاً أزاره وإن الله لا يقبل صلاة رجل مسبلاً» والاحاديث في الباب كثيرة وجمعت منها جملة صحيحة *

(فرع) الاسبال في العمامة هو ارسال طرفها ارسالاً فاحشاً كاسبال الثوب لحديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الاسبال في الازار والقميص والعمامة من جر شيئاً خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيامة» رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح *

(فرع) يستحب قصير الكم لحديث أسماء بنت يزيد الصحابية رضي الله عنها قالت «كان كم قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرسغ» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن *

(فرع) يجوز لبس العمامة بإرسال طرفها وبغير ارساله ولا كراهة في واحد منهما ولم يصح في النهي عن ترك ارسالها شيء وصح في الارخاء الحديث السابق في المسألة الرابعة *

ثم تاب وبدل قصده من غير تغيير صوب السفر قال الذي قاله الأكثرون في هذه الصورة أن ابتداء سفره من ذلك الموضع أن كان منه إلى مقصده مسافة تقصر ترخص والا فلا وحكي في النهاية عن شيخه أن عروض قصد الطاعة على سفر المعصية كمعرض قصد المعصية على سفر الطاعة قياس ظاهر النص أنه لا يترخص لقتل الشرط في الابتداء وعند ابن سريج يترخص نظراً إلى الحال (وقوله) في الكتاب وكذا على العكس يوم أنه يترخص في العكس لأنه معطوف على قوله ترخص على النص وما أراد به ذلك وإنما أراد العطف على معنى النص وهو النظر إلى الابتداء فكانه قل ترخص على النص اعتباراً بالابتداء وكذا على العكس ينظر إلى الابتداء فلا يترخص وعلي التخيير وهو الأظهر ينظر إلى الحال في صورتين إذا عرفت ذلك فتقول العاصي بسفره لا يقصر ولا ينظر ولا يتنفل على الراحة ولا يجمع بين الصلاتين ولا يمسح ثلاثة أيام وهل يمسح يوماً وليلة فيه وجهان (أحدهما) لا لما فيه من التخفيف عليه وتسريعه بسبب ذلك إلى المعصية (وأظهرهما) عند الجمهور نعم لأن المسح يوماً وليلة ليس من رخص المسافرين بل هو جائز للحاضر أيضاً وغاية ما في الباب الحاق هذا السفر بعدم لكن حكي عن الشيخ أبي محمد أن التقسيم إذا كان يدأب في معصية ولو مسح على خفيه لكان ذلك عوناً له عليها فيحتمل أنه يمنعه من المسح واستحسن الإمام ذلك فعلي هذا يتوجه أن يقال أنه ليس من خصائص السفر ولا الحضر لكنته من مرافق اللبس بشرط عدم المعصية وهل للعاصي بسفره أن يتناول الميتة عند الاضطرار فيه وجهان قلها صاحب النهاية وغيرها

(فرع) للمرأة ارسال الثوب علي الارض لحديث ابن عمر «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة» فقالت أم سلمة فكيف تصنع النساء يذيلوهن قال

احدهما وبه قال الاودني لالما فيه من التخفيف علي العاصي وهو متمكن من دفع الهلاك عن نفسه بان يتوب ثم يأكل (والثاني) نعم احياء للنفس المشقة علي الهالكولان المقيم متمكن من تناول الميتة عند الاضطراب فليس ذلك من رخص السفر فاشبه تناول الاطعمة المباحة لما لم يكن من خصائص السفر لم يمنع منه العاصي بسفره وبالوجه الاول قطع عامة الاصحاب من العراقيين وغيرهم ونفوا الخلاف في المسألة وقد قيل في المقيم العاصي ليس له تناول الميتة ايضا ما لم يتب والله اعلم «وهذا الشرح ينبتك من لفظ الكتاب في المسألتين علي امرين (احدهما) انه يجوز أن يعلم قوله وجهان بالواو لانه اثبت في المسألتين وجهين وقد ذكرنا أن بعضهم يقطع بالمنع في تناول الميتة (والثاني) أنه جعل اصح الوجهين في المسألتين الجواز وهذا مسلم في المسح بوما ولبلة ممنوع في تناول الميتة علي رأي الجمهور ويجوز أن يعلم لفظ الجواز بالالف لان عند احد لا يجوز له تناول الميتة كما هو احد وجهينا وما الحق بسفر المعصية أن يتعب الانسان نفسه ويهذب دابته بالكس من غير غرض ذكر الصيد لاني أنه لا يحل لذلك ولو كان الرجل ينتقل من بلدة الي بلدة من غير غرض صحيح فقد قال في النهاية أنه لا يترخص وأن خرج عن مضاهاة من يهيم وظهور المقصد وقيل عن الشيخ ابي محمد أن السفر مجرد رؤية البلاد والنظر اليها ليس من الاغراض الصحيحة *

قال (: النظر الثاني : في محل القصر وهو كل صلاة رباعية مؤداة في السفر فلا قصر في الصبح والمغرب ولا في فوائت الحضر وفي فوائت السفر ثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين أن يقضى في الحضر أو السفر) *

محل القصر كل صلاة رباعية مؤداة في السفر وذكر في الوسيط قيدا آخر وهو أن يدرك وقتها في السفر للمسألة التي تأتي بعد هذا الفصل فيخرج عن الرباعية المغرب والصبح فلا قصر فيها بالاجماع ويخرج عن المؤداة في السفر المقضية وينظر فيها أن كانت فائتة الحضر فلا يجوز للمسافر قصرها خلافا لمعزني حيث قال يجوز اعتبارا بحال القضاء كما لو ترك صلاة في الصحة له قضاءها في المرض قاعدا « لما أنه لزمته الاربع فلا يجوز التقصير كالمسافر ويقارن صلاة المريض لان المرض حالة ضرورة فيحتمل له ما لا يحتمل للسفر الا يرى أنه لو شرع في الصلاة قائما ثم طرأ المرض له ان يقعد ولو شرع فيها في الحضر وسارت به السفينة لم يكن له ان يقصر وان تردد أنها فائتة السفر أو الحضر فكذلك لا يجوز له قصرها واما فائتة السفر قاما ان يقضيها في السفر او في الحضر فان قضي في السفر قاما ان يقضى في تلك السفرة او في سفرة اخرى فان قضي في تلك السفرة ففيه قولان (احدهما) انه لا يجوز له التقصر لان شرط الرد الي ركعتين الوقت بدليل الجمعة (والثاني) يجوز لان اللازم

ترخين شيئا قالت اذا تنكشف أقدامهم قال قريحه ذراعا لا تزدن عليه، رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن *

عليه ركعتان فيجزئه في القضاء ركعتان وجعل صاحب التهذيب والسنة المنع أصح القولين لكن ما عليه الاكثرون من العراقيين وغيرهم أن الأصح الجواز لبقاء العذر المرخص وأما اذا قضى في سفر أخرى ففيه طريقان (أظهرهما) طرد القولين (والثاني) القطع بالمنع والفرق أن الأمر بالقضاء متوجه عليه في كل حالة فإذا لم يقض وقد تخللت حالة إقامة فكان تركها في تلك الحالة كالأمر غصب شيئا وتلف عنده لزمه أقصى القيم لأنه مخاطب في كل حالة بالرد فإذا لم يرد ألزم قيمة أكل الأحوال وأن قضاها في الحضرة طرد الطريقان والمنع هنا أوضح وأصح ورتب في النهاية بعض الصور الثلاث على بعض فحكى قولين فيما اذا قضى في ذلك السفر وفيما اذا قضى في الحضرة قولين مرتبين عليهما وأولى بالمنع وجعل الصورة الثالثة متوسطة بينهما إن رتب على الأولي وهي أولى بالمنع وإن رتب على الثانية فهي أولى بالجواز وإذا اختصرت وتركت التفصيل قلت في المسألة أقوالا كما ذكر في الكتاب (أحدها) وهو القديم الجواز على الإطلاق وبه قال أبو حنيفة ومالك (وثانيها) وهو الجديد بالمنع على الإطلاق وبه قال أحمد (وأظهرهما) ويحكي عن الاملاء الفرق بين أن يقضى في الحضرة وفي السفر وهذا اذا طردنا القولين في القضاء في تلك السفر وفي سفر أخرى وإن فرقنا صارت الأقوال أربعة وأعلم قوله يفرق في الثالث بالماء والميم لما ذكرنا من منعهما ونقل في الوسيط أن مذهب المزني الجواز على الإطلاق أيضا لكن روى الصيدلاني وغيره عنه المنع فيما إذا قضى في الحضرة وهذا هو الصحيح وقياس مذهبه المشهور في عكسه وهو ما اذا فاتته في الحضرة فيقضي في السفر كما تقدم وإذا قلنا فائتة السفر لا يقصر وإن قضيت في تلك السفر فلو شرع في الصلاة بنية القصر فخرج الوقت في اثنا عشر مائة مبنى على أن الصلاة التي وقع بعضها في الوقت وبعضها خارجة قضاء أم أداء وقد قدمنا ذلك في باب المواقيت وتعرضنا لهذه الصور فيه وظاهر المذهب أنه إن وقع في الوقت كعتقه أداء فيقصر على هذا القول أيضا وإن وقع دون ركعة فلا يقصر على هذا القول أنها قضاء وعن صاحب التلخيص أنه يجب الاتمام وإن وقع في الوقت ركعة كالجمعة إذا وقع بعضها خارج الوقت يتمها أربعة *

قال (والمسافر في آخر الوقت يقصر والمخاض اذا أدركت أول الوقت ثم حاضت تلزمها الصلاة لأن هذا القدر كل وقت الامكان في حقها بخلاف المسافر هذا هو النص وقيل فيهما قولان بالنقل والتخريج) *

إذا سافر في أثناء الوقت وقسمه منه قدرا يتمكن من فعل الصلاة فيه فالنص أنه يجوز له القصر ونص فيما لو أدركت من أول الوقت قدر الامكان ثم حاضت يلزمها القضاء وكذلك سائر أصحاب

(فرع) يستحب لمن لبس ثوبا جديداً أو فعلاً أو نحوه أن يقول ما رواه أبو سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا استجد ثوباً سياه باسمه حمامة أو قميصاً أو رداءً أو يقول اللهم

العذر واختلفوا في المسألتين علي طريقين (أحدهما) أن فيهما قولين (أحدهما) أن أدراك أول الوقت ملزم بالحائض تقضي تلك الصلاة والمسافر يتم لأن الصلاة تجب بأول الوقت وقد أدرك وقت الوجوب (والثاني) أنه لا يلزمها الصلاة ويجوز له القصر لأن الاستقرار إنما يكون بآخر الوقت ولهذا تقول لو أخر الصلاة عن أول الوقت ومات لا يلقي الله تعالى عاصياً علي الأصح (والثاني) تقرير النصين والفرق أن الحائض مانع من الصلاة فإذا طرأ انحصار وقت الامكان في حقها في ذلك القدر وكأنها أدركت جميع الوقت بخلاف المسافر فإن السفر غير مانع وأيضاً فإن الحائض لو أثر انما أثر في إسقاط الصلاة بالسكينة والقول بالسقوط مع أدراك وقت الوجوب بعيد والسفر انما يؤثر في كيفية الاداء لا في أصل الفعل فاشبهه ما لو أدرك العبد من الوقت قدر ما يصلي فيه الظهر ثم عتق يلزمه الجمعة دون الظهر وظاهر المذهب الفرق بين المسألتين علي موجب النصين سواء أثبتنا طريقة القولين أم لا ونقل الاصحاب عن المزني وابن سريج في مسألة المسافر أنه لا يقصر وأعلم قوله في الكتاب يقصر بالزاي لذلك لكنه يخرج من المزني فتافى رضي الله عنه مخرجه من مسألة الحائض وليس مذهبا له لاناقلنا عنه أنه لو ذهب جميع الوقت في الحضر وقاته الصلاة كل له القصر إذا قضاها في السفر فهذا أولى فإذا لا يصح الاعلام بالزاي وأما ابن سريج فانه خرج من كل واحد من المسألتين في الأخرى واختار عدم القصر وقد ذكرنا تخريجه في الحائض من هذه المسألة في باب المواقيت في الفصل الثاني ووافق أبو الطيب بن سلمة ابن سريج علي أنه لا يقصر لكن لا علي الإطلاق بل فيما إذا سافر ولم يبق من الوقت إلا قدر أربع ركعات لانه إذا ضاق الوقت تعين عليه صلاة الحضر فهذا مذهب ثلثي شيوخ القولين وإن سافر وقديق من الوقت أقل من قدر الصلاة فجواز القصر يعني ان من أوقع بعض صلاته في الوقت وبعضها خارجه تكون جميع صلاته اداء أم لا ان قلنا نعم قصر وإلا فلا (وقوله) والمسافر في آخر الوقت ليس المراد منه الجزء الآخر بل المراد ما إذا سافر وقدمضي من أوله ما يسع الصلاة وكذا قوله والحائض إذا أدركت أول الوقت ثم حاضت يعني أدركت منه ما يسع الصلاة ولو قال ولو أدركت المرأة أول الوقت ثم حاضت بدل الحائض لكن أحسن ولو سافر والمضى من الوقت دون ما يسع الصلاة فقد قال في النهاية ينبغي أن يتمتع القصر ان قلنا أنه يتمتع لو كان الماضي قدر ما يسع الصلاة بخلاف ما لو حاضت بعد مضى القدر الناقص حيث لا يلزمها الصلاة علي الصحيح لان عروض السفر لا ينافي إتمام الصلاة وعروض الحيض ينافيه

قال (النظر الثالث: في الشرط وهو اتان) (الاول) أن لا يقتدى بمقيم فلو اقتدى ولو في لحظة (م) لزمه الأتمام ولو شك في أن امامه مقيم أم لا لزمه الأتمام ولو شك في أنه نوى الأتمام وهو مسافر لم يلزمه الأتمام لان نية الأتمام لا شعار لها بخلاف المسافر

لك الحمد انت كسوتيه اسألك خبره وخبر ما صنع له واعوذ بك من شره وشر ما صنم له» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن (الثامنة) يستحب ان يبدأ في لبس الثوب والسراويل والنعل والخف وغيرها باليمين ويخلع باليسار وقد سبقت المسألة بدلائلها في باب صفة الوضوء في غسل اليدين (التاسعة) قال الشيخ نصر المقدسي في تهذيبه يحرم تنجيد البيوت بالثياب المصورة وغيرها سواء الحرير وغيره لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تسيير الجلود واطلاقه التحريم في غير المصورة من غير الحرير ضعيف والخيار أو الصواب انه مكروه وليس بمحرام وأما حديث عائشة في صحيح مسلم قالت «أخذت نمطا فسترته على الباب فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم فرأى النمط عرفت الكراهية في وجهه فغذبه حتى هبلا وأقطعه وقال ان الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين» فجوابه من وجهين (أحدهما) أن هذا النمط كان فيه صورة الخيل وغيرها وقد صرح بذلك في باقي روايات الحديث في مسلم (والثاني) أنه ليس في حقيقة اللفظ تصريح بتحريمه بل فيه ان الله تعالى لم يأمر به وهذا بما يقتضي

جعل شرط القصر شيئين (أحدهما) ان لا يقتدى في صلاته بمقيم او بمسافر متم فلو فعل ذلك ولو في لحظة لزمه الاتمام خلافا لما لك حيث قال ان ادرك معه ركعة لزمه الاتمام وان ادرك دون ركعة فله القصر لنا ما روى «انه سئل ابن عباس رضى الله عنهما ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد واربعاً اذا اتم بمقيم فقال تلك السنة» (١) والمفهوم منه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلم قوله ولو في لحظة باليمين لما حكينا عن مالك والاختلاف في لحظة يفرض من وجوه كثيرة (منها) ان يدرك الاما في آخر صلاته (ومنها) ان يحدث الامام عقيب اقتدائه وينصرف وقوله ان لا يقتدى بمقيم في بعض النسخ بمتم وهو اعم فان كل مقيم متم وقد يكون المسافر منّا ايضاً والحكم لا يختلف وعندنا في حنيفة انه اذا صلى مسافر بمسافرين ونوى الاتمام جاز لهم القصر وسلم انه اذا اقتدى بمقيم لم يجز القصر فاذا كانت النسخة أن لا يقتدى بمقيم جاز اعلام الحكم بالخاء ولو اقتدى في الظهر بمن يقضي الصبح مسافراً كان أو مقبلاً فله القصر فيه وجهان (أحدهما) نعم لتوافق الصلاتين في العدد (وأحدهما) لا لأن الصلاة فامة في نفسها ولو دخل في مروره بلدة وأهلها يقيمون الجمعة فاقترن في الظهر بالجمعة قبل ان قلنا ان الجمعة ظهر مقصورة فله القصر وإلا فهي كالصبح وظاهر المذهب عند الأكثرين المنع بكل حال لأنها صلاة إقامة وهو الموافق لظاهر لفظ الكتاب إذا عرف ذلك فنقول للمسافر اما أن يعلم حال الذي يقتدى به في السفر والإقامة أو لا يعلم فان علم نظر ان عرفه مقبلاً فقد ذكرنا ان عليه الاتمام وكذا لو ظنه مقبلاً لو اقتدى به ونوى القصر انقضت صلاته وانتهت نية القصر بخلاف المقيم ينوى القصر لا يعتقد ظهره لانه ليس من أهل القصر والمسافر من أهل فلا يضره نية القصر كما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقبلاً فانه يتم وإن عرفه أو ظنه مسافراً وعرف انه نوى القصر أو ظنه فله أن ينوى القصر وان لم يدرك انه نوى القصر أم لا فكنك

(١) حديث ابن عباس انه سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد واربعاً اذا اتم بمقيم قال تلك السنة احمد في مسنده حدثنا الطفاوى ثنا ايوب عن قتادة عن موسى بن سلمة

انه ليس بواجب ولا مندوب (العاشرة) يجوز للرجل لبس خاتم الفضة في خنصره
يمينه وان شاء في خنصر يساره كلاهما صح فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن
الصحيح المشهور انه في اليمين أفضل لانه زينة واليمين أشرف وقال صاحب الابانة في اليسار أفضل
لان اليمين صار شعار الروافض فربما نسب اليهم هذا كلامه وتابعه عليه صاحب التتمة والبيان والصحيح
الاول وليس هو في معظم البلدان شعارا لهم ولو كان شعارا لما تركت اليمين وكيف ترك السنن
لكون طائفة مبتدعة تفعلها وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح أن ابن عمر كان يتختم في يساره

ولا يلزمه الأتمام بهذا التردد لان الظاهر من حال المسافر القصر وليس للنية شعار يعرف به فهو
غير مقصر في الاقتداء علي التردد ولو عرض هذا التردد في أثناء الصلاة فكذلك لا يلزمه الأتمام
ومتى لم يعرف نيته فهل يجوز أن يطلق نيته فيقول ان قصر قصرت وإن أتم أتمت أولا بد من
الجزم بالقصر فيه وجهان (أصحهما) جواز التعليق فان الحكم متعلق به وان جزم إن أتم الامام
أتم وان قصر قصر ولو أفسد الإمام صلاته أو فسدت ثم قال كنت نويت القصر فللأمر القصر
وإن قال كنت نويت الأتمام لزمه الأتمام وان انصرف ولم يظهر للأمر ما نواه فوجهان حكاهما
أصحابنا العراقيون (أظهرهما) وبه قال أبو اسحق يلزمه الأتمام لانه شك في عدد ما يلزمه من الركعات
فيأخذ باليقين (والثاني) وبغالب ابن سريج له القصر لانه افتتح الصلاة بنية القصر خلف من الظاهر
من حاله القصر ويبين بما ذكرنا ان قوله في الكتاب ولو شك في ان إمامه هل نوى الأتمام وهو
مسافر لم يلزمه الأتمام ليس علي إطلاقه بل لو ظهر ان الامام نوى الأتمام يلزمه الأتمام وهل يشترط
لعدم لزوم الأتمام ظهور نية القصر للامام أم لا ويكفي استمرار التردد فيه الوجهان المذكوران والموافق
لإطلاق اللفظ هو المنسوب الي ابن سريج ولو قال حجة الاسلام ولو شك امامه هل نوى القصر
بدلا عن قوله هل نوى الأتمام لكان احسن لانه لو لم ينو الأتمام ولا القصر كان بمثابة ما لو نوى
الأتمام كما سيأتي في الشرط الثاني فانما ثبت الوجه إذا نوى القصر لا إذا لم ينو الأتمام وأما إذا لم
يعرف انه مسافر او مقيم ولا ظن بل كان شاكا فيه لزمه الأتمام وان بان مسافرا قاصرا لانه شرع
علي تردد فيما يسهل معرفته لظهور شعار المسافرين والمقيمين وسهولة البحث والاصل الأتمام فاذا
قصر لزمه الأتمام ويخالف التردد في نية القصر مع العلم بأنه مسافر اذا لا تقصير ثم كما سبق وحكى في النهاية وجا
آخر انه اذا بان مسافرا قاصرا كان له القصر كالوتردد في النية والمشهور الاول وهو الذي ذكره في الكتاب
قال (ولو اقتدى بمن ثم فسدت صلاته لزمه) (ح) الأتمام وكذا لو ظن الامام مسافرا فكل من مقيلا لانه مقصر
اذ شعار الإقامة ظاهر ولو بن ان الامام مقيم محدث لم يلزمه الأتمام علي الاصح لانه لا قدوة ظاهر أو باطنا

قال كنا مع ابن عباس بمكة فقلت انا اذا كنا معكم صلينا اربعا واذا رجعنا صلينا ركعتين فقال
تلك سنة ابي القاسم عليه السلام واصله في مسلم والنسائي بلفظ قلت لابن عباس كيف أصلي اذا
كنت بمكة اذا لم اصل مع الامام قال ركعتين سنة ابي القاسم عليه السلام

وباسناد حسن أن ابن عباس تختم في يمينه ويجوز الخاتم بقص وبلاقص ويجعل الفص من باطن كفه أو ظاهرها وباطنها أفضل للأحاديث الصحيحة فيه ويجوز نقشه وإن كن فيه ذكر الله تعالى في الصحيحين «كن نقش خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد رسول الله ولا كراهة فيه عندنا وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والجمهور وكرهه ابن سيرين وبعضهم لحوف امتنانه وهذا باطل منابذ للحديث وللفعل السلف والخلف قال العلماء من أصحابنا وغيرهم وله أن ينقش فيه اسم نفسه أو كلمة حكمتها جامع المسلمون علي أن السنة للرجل جعل خاتمه في خصره وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه قال «نهاني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أجعل خاتمي في هذه أو التي تليها» وفي رواية أخرى «في هذه أو هذه» وأشار الراوي إلى الوسطى والتي تليها وفي رواية أبي

في الفصل مسألتان (أحدهما) لو اقتدى بقميم أو بمسافر متم ثم فسدت صلاة الإمام أو بان محدثا لزمه الاتمام بالاعتداء به وكذلك لو فسدت صلاة المأموم لزمه الاتمام إذا استأنف خلافاً لاني حنيفة لما أنها صلاة تعين عليه أتمامها فلم يجزه بعد قصرها كما لو فاتته في الحضر ثم سافر وقوله ثم فسدت صلاته أراد صلاة المأموم وإن أمكن صرف الكناية إلى الإمام أيضاً وذلك بين من لفظ الوسيط (الثانية) لو اقتدى بمن ظنه مسافراً فيبان مقيماً يلزمه الاتمام لتقصيره إذ شعار الإقامة ظاهر وهو كما ذكرنا فيما إذا لم يدرك أنه مقيم أو مسافر وإن بان أنه مقيم محدث نظر إن بان كونه مقيماً أولاً لزمه الاتمام كما لو اقتدى بمن علمه مقيماً ثم بان أنه محدث وإن بان كونه محدثاً أولاً أو باناً معاً فوجهان (أحدهما) وبه قال صاحب التلخيص لا يلزمه الاتمام لأن اعتدائه لم يصح في الحقيقة وفي الظاهر ظنه مسافراً بخلاف ما لو اقتدى بمسافر في ظنه مسافراً ثم فسدت صلاته بمحدث ثم بان أنه كان مقيماً عليه الاتمام لأن اعتدائه كان صحيحاً (والثاني) يلزمه الاتمام لأن حدث الإمام لا يمنع صحة اعتدائه الجاهل به فإذا بان أنه مقيم فقد بان أنه اقتدى بقميم وقد أطلق في الكتاب ذكر الخلاف فيما إذا بان أنه مقيم محدث لكن موضع الوجهين ما ذكرنا دون ما إذا بان كونه مقيماً أولاً كذلك قاله صاحب النهاية والتهذيب وغيرهما ثم أطبق الأئمة علي ترجيح الوجه الأول علي ما ذكره في الكتاب ومنهم من لا يورد سواه وقد تنازعه كلامهم في المسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع ثم بان كونه محدثاً فأنهم رجحوا الإدراك وماخذ للسائلين واحد وقوله لانه لا قدوة ظاهراً وباطناً أي لا قدوة بقميم ظاهراً وباطناً أما ظاهراً فلانه ظنه مسافراً وأما باطناً فلانه محدث وصاحب الوجه الثاني يمنع هذا والله أعلم ولا أثر لعدم الاتمام من غير خوض علي الصحة كما لو شرع في الصلاة مقيماً ثم بان له أنه محدث ثم سافر والوقت باق فله التقصر بخلاف ما لو شرع فيها مقيماً ثم عرض سبب مفسد لا يجوز له التقصر ولزمه الاتمام بالشروع وكذا لو اقتدى بقميم ثم تذكر المأموم حدث نفسه له التقصر وكذا لو اقتدى بمن يعرفه محدثاً وظنه مقيماً لانه لم يصح شروعه

داود بإسناد صحيح في هذه أو هذه السبابة والوسطي قال شك فيه الراوي *
(فرع) يباح للمرأة المزدوجة وغيرها لبس خاتم الفضة كما يجوز لها خاتم الذهب وهذا مجمع عليه
ولا كراهة بخلاف وقال الخطابي يكره لها خاتم الفضة لأنه من شعار الرجال قال فان لم
تجد خاتم ذهب فلتصفره بزعفران وشبهه وهذا الذي قاله باطل لا أصل له والصواب ان
لا كراهة عليها *

(فرع) ذكرنا أنه يجوز للرجل لبس خاتم الفضة سواء من له ولاية وغيرها وهذا مجمع عليه وأما ما نزل
عن بعض علماء الشام المتقدمين من كراهة لبسه لغير ذي سلطان فساد مردود بالنصوص واجماع
السلف وقد نقل العسدي وغيره الاجماع فيه (الحادية عشرة) قال صاحب الابانة يكره الخاتم

قال ﴿ ولو عرف الامام المسافر وخلفه مسافرون فاستخلف مقيما أم المقتدون وكذا الراجع
إذا عاد واقتدى به ﴾ *

المسألة مبنية على أنه اذا أحدث الامام أو عرض سبب آخر وجب فساد صلاته يجوز له ان
يستخلف مأموما ليم بالقوم الصلاة هذا هو الصحيح وسنذكره والخلاف فيه في باب الجمعة ان
شاء الله تعالى اذا عرفت ذلك فصورة المسألة أن يؤم مسافر بمسافرين ومقيمين فيعرف الامام
في صلاته أو يسبقه أو يحدث فيستخلف مقيما يجب على المسافرين المقتدين الاتمام خلافا لابي حنيفة
لأنهم مقتدون بمقيم فيلزمهم الاتمام كما لو اقتدوا بمقيم فحدث واستخلف مسافرا والدليل على
أنهم مقتدون به ان سهوه يلحقهم * وأعلم أن امتنا لم يذكرنا خلافا في أن القوم يتمون لكن يأتي
فيه وجه لأننا سنحكي في مسائل الاستخلاف وجها أنه يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة فعلى هذا
انما يلزم للمؤمنين في هذه المسألة اذا نواوا الاقتداء بالخليفة اما اذا لم يفعلوا فلا لانهم مانوا الاتمام
ولا اقتدوا بمقيم وكان ما أطلقوه جواب على الاصح وهو أنه لا حاجة الي نية الاقتداء بالخليفة وما ذكرناه
يجوز اعلام قوله أم المقتدون بالواو مع الحاء وقوله في صورة المسألة وخلفه مسافرون أي ومقيم
أو مقيمون ولو تمحض المؤمنون مسافرين لكان استخلاف المقيم استخلاف غير المؤمنين وفيه كلام
سنذكره من بعد وأما الامام الذي سبقه الرعاف أو الحدث ماذا يفعل ظاهر نص الشافعي رضي
الله عنه يقتضي وجوب الاتمام عليه فانه قال بعد تصوير المسألة كان على جميعهم والراجع أن يصلوا
أربعا واعترض للزني فقال انما أم الخليفة لانتم مقيم والقوم خلفه لانهم مؤمنون بمقيم فأما الراجع فليس
بمقيم ولا مؤتم بمقيم فإبالة يتم واختلف الاصحاب في الجواب على طريقتين منهم من قرر ظاهر النص
وقال يجب عليه الاتمام أيضا لان الخليفة فرع له ولا يجوز أن تكون صلاة الاصل انقص من صلاة
الفرع حكاه ابن سريج عن بعض أصحابنا وضعفه ولم الجمهور للزني ما ذكره واختلفوا في تأويل
النص على وجوه (أحدها) أن ما ذكره الشافعي رضي الله عنه جواب على القول القديم وهو أن سبق الحدث

حديث من أو شبه بفتح الشين والباء وهو نوع من النحاس وتابعه صاحب البيان فقال يكره الخاتم من حديد أو رصاص أو نحاس الحديث بريدة رضي الله عنه «ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه قال مالي اجد منك ربح الاصنام فطره ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال مالي ارى عليك حلة اهل النار فطره فقال يا رسول الله من اى شيء اتخذه فقال اتخذه من ورق ولا تبه متقلا» رواه ابو داود والترمذي وفي اساده رجل ضعيف وقال صاحب التتمة لا يكره الخاتم من حديد أو رصاص الحديث في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للذي خطب الواهة نفسها اطلب ولو خاتما من حديد» قالوا لو كان فيه كراهة لم يأذن فيه به وفي سنن ابى داود باسناد جيد عن معتب بن الصباح رضي الله عنه وكان علي خاتم النبي صلى الله عليه وسلم قال «كن خاتم النبي

الرافع لا تبطل الصلاة لكنه يرفع المانم ويبنى فلي هذا الرافع وان انصرف فهو في صلاة وهو كالمؤتم بخليفة وبتقدير أن لا يكون مؤتما فقد حصل في جماعة امامها مقيم في بعض الاحوال فيلزمه الاتمام لذلك وهذا التأويل يحكي عن ابن سريج وضعفه الشيخ ابو حامد وغيره من أئمتنا ومنعوا كونه مؤتما بالخليفة وانه اذا حصل في جماعة امامها مقيم في بعض الاحوال يجب عليه الاتمام اذا لم ياتم هو به وايضا فان البناء على الصلاة انما يجوز على القديم دون الجديد والاستخلاف الذي عليه بناء المسألة انما يجوز على الجديد دون القديم فلا يتنظم التفريع (الثاني) قال ابو غانم ملقى ابن سريج صورة النص أن يحس الامام بالرافع قبل ان يخرج الدم فيستخلف ثم يخرج الدم فيلزمه الاتمام لانه صار مؤتما بمقيم في جزء من صلاته قال الحاملي وغيره وهذا لا يصح لانه استخلاف قبل وجود العذر وأنه لا يجوز ذلك فمثل الشيخ أبو محمد عنه فجعل الاحساس بعذراً وقال من حضر امام هو أفضل او حاله اكمل يجوز استخلافه (الثالث) قال ابو اسحق صورة النص ان يعود بعد غسل الدم ويقتدى بالخليفة اما بناء على القول القديم واما استئنافا على الجديد فيلزمه الاتمام لانه اقتدى بمقيم في جزء من صلاته فاما اذا لم يقتد فلا يلزمه الاتمام وهذا اصح الاجوبة عند الاكثرين قالوا وقد اشار اليه الشافعي رضي الله عنه في التعليل حيث قال لانه لم يكمل واحد منهم الصلاة حتي كان فيها في صلاة مقيم (وقوله) في الكتاب وكذا الرافع اذا عاد واقتدى جرى على هذا الجواب الصحيح فانه قيد لزوم الاتمام باقتدائه بالخليفة وقد نرى في بعض النسخ اعلام هذه الكلمة بالزاي وليس بصحيح فانه لانزاع للمزني في لزوم الاتمام اذا اقتدى نعم يجوز أن يعلم قوله واقتدى بالواو اشارة الى الطريقة المقررة لظاهر النص قلت الاقتداء ليس بشرط على تلك الطريقة *

قال (الشرط الثاني أن يستمر على نية تقصر جزما في جميع الصلاة فلو لم ينو التقصر ولا الاتمام او شك في نية التقصر ولو لحظة لزمه (زح) الاتمام) *

صلى الله عليه وسلم من حديد ملوى عليه فضة» فالتحتم أن لا يكره لهذين الحديثين وضعف الاول قال الخطابي في معام السنن انما قال «اجد ربح الاصنام» لأنها كانت تتخذ من الشبه قال وأما الحديد فقيل كرهه لسهولة ربحه قال وقيل لأنه زى بعض الكفار وهم أهل النار (الثانية عشرة) قال الشافعي في الام لا أكره للرجل لبس المؤلؤ الا للادب وأنه من زى النساء لا للتحريم ولا أكره لبس ياقوت أو زبرجد الا من جهة السرف والخيلاء هذا نصه وكذا نقله الاصحاب واتفقوا على انه لا يحرم (الثالثة عشرة) يكره المشي في نعل واحدة أو خف واحد ونحوه لغير عذر صرح به صاحب الابانة وآخرون ولا خلاف فيه لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يمشي أحدكم في النعل الواحدة لينعلها جميعا أو لينعلها جميعا» وفي رواية لينعلها جميعا» رواه البخاري ومسلم وفي رواية «إذا انقطع شفع نعل أحدكم فلا يمشي في الاخرى حتى يصلحها» (الرابعة عشرة) يكره أن يلبس النعل والخف ونحوهما قائما لحديث جابر قال «نهى رسول الله صلى الله

من شرط القصر نية القصر فلو نوى الأتمام لزمه ما أتممه ولو لم ينو القصر ولا الأتمام لزمه الأتمام ايضا لأن الأصل هو الأتمام فينعدم مطلق التحريم عليه ويجب أن تكون نية القصر في ابتداء الصلاة كاصل النية لا يجب تذكرها في دوام الصلاة ولكن يشترط الانفكاك عن الشك والتردد والجزم بالآتمام فلو نوى القصر أو لا ثم نوى الأتمام أو تردد بين القصر والآتمام لزمه الأتمام ولو شك في أنه هل نوى القصر أم لا لزمه الأتمام وأن تذكر في الحال أنه نوى القصر نص عليه في الام بخلاف ما لو شك في اصل النية وتذكر على القرب حيث تصبح صلاته ولا يكون ذلك قادحا والفرق أن الشك في النية بمثابة عدم النية فإذا كان الشك في اصل النية فالوجود في زمان الشك غير محسوب عن الصلاة لكنه جعل عفوا لقلته وحسب عن الركن ما قبله أو بعده وههنا الموجود حالة الشك محسوب عن الصلاة لوجود اصل النية فينادى ذلك الجزء على التمام وإذا انعقد جزء من الصلاة على التمام لزم الأتمام وعند أبي حنيفة لا حاجة الى نية القصر بناء على أنه عزيزة وقليل المزني لا بد منها لكن لا تجب في الابتداء ويجوز أن ينوى القصر في الاثناء ولو نوى الأتمام ثم أراد القصر جاز وقوله أن يستمر على نية القصر جزما في جميع الصلاة يتضمن اعتبار نية القصر ثم ليس المراد أنه يشترط استحضارها في جميع الصلاة وإنما المراد ما ذكرنا أنه يشترط الخلو عن الشك والتردد (وقوله) في جميع الصلاة يجوز أن يعلم بالزاي لأن عنده لو كان جازما في البعض بالآتمام ثم نوى القصر جاز وقوله لزمه الأتمام معلم بالخاء والزاي لما حكناه *

قال (ولو قام الامام الى الثالثة ماها فتوم المقتدى أنه نوى الأتمام شاكا لزمه الأتمام ولو قام للمسافر الى الثالثة والرابعة سهوا سجد سهوه ولا يكون مما يل لو قصد أن يجعله إتماما فيلبيس ركعتين آخرين) *

عليه وسلم أن يتعل الرجل قائماً ، رواه أبو داود بإسناد حسن قال الخطابي سبب النهي خوف انقلابه إذا اتعل قائماً فأمر بالعود لانه أسهل وأعون وأسلم من المفسدة قال ويدخل في النهي عن المشي في نعل واحدة كل لباس شفع كالخفين وادخال اليدين في السكين قال فيكره أن يدخل يداً في كفه ويخرج أخرى لا شتراك الجميع في أنه قد يشق عليه وهذا الذي قاله في الام لا يوافق عليه (الخامسة عشرة) يكره تعليق الجرس في البعير والنعل وغيرها لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تصحب الملائكة رقعة فيها كلب أو جرس» رواه مسلم وعنه قال النبي صلى الله عليه وسلم «الجرس مزار الشيطان» رواه أبو داود بإسناد صحيح علي شرط مسلم وعن نبابة بضم الموحدة أنها كانت عند عائشة فدخل عليها بجارية عليها جلاجل تصوت فقالت لا تدخلها علي الا ان تقطعوا جلاجلها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا تدخل الملائكة بيتا فيه جرس» رواه أبو داود بإسناد جيد (السادسة عشرة) يستحب غسل الثوب اذا توسخ واصلاح الشعر اذا شعث لحديث جابر رضي الله عنه قال «أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره فقال أما كان هذا يجد ما يسكن به شعره ورأى رجلاً عليه ثياب وسخة فقال أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه» رواه أبو داود بإسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم (السابعة عشرة) يكره اشمال الصماء واشمال اليهود ومسبق تفسيرهما في باب ستر العورة (الثامنة عشرة) يحرم وصل الشعر

في الفصل مسألتان (أحدهما) لو اقتدى بمسافر عرف أنه ينوي القصر أو ظنه صلى ركعتين قدام الامام الي ركعة ثالثة نظر أن علم أنه نوى الاتمام لزمه الاتمام وأن علم أنه ساه بان كان حنفياً لا يرى الاتمام فلا يلزمه الاتمام ويشخير بين ان يخرج عن متابعتة ويسجل سهو ويسلم ويبن أن ينتظر حتى يعود ولو اتفق له أنه يتم آتم لكن ليس له أن يقتدى بالامام في سهوه فانه غير محسوب له ولا يجوز الاقتداء بمن يعرف أن ما فيه غير محسوب له كالمسبق اذا ادرك من آخر الصلاة ركعة قدام الامام سهوا الي ركعة زائدة لم يكن للمسبوق أن يقتدى به في تدارك ما عليه ذكره في النهاية ولو شك في انه قام ساهيا او مما فذه مسألة الكتاب وحكمها أن عليه الاتمام وإن بان كونه ساهيا لان احد المحتملين لزوم الاتمام فيلزم كلاً وشك في نية نفسه وبخلاف ما لو شك في نية الامام للمسافر ابتداء حيث لم يلزمه الاتمام بذلك كاقدمناه لان النية لا يطلع عليها ولم تظهر اشارة مشعرة بالاتمام وهما القيام فعل مشعر بالاتمام مخيل له وقوله شاكا في لفظ الكتاب لا ضرورة قاله والغرض حاصل بقوله فليتوهم (وقوله) لزمه الاتمام يجوز أن يعلم بالحاء لانا حكينا عن مذهب ابي حنيفة أن نية الامام المسافر لا تلزم المأمومين القصر فما ظنك بتوهمها (الثانية) لو نوى القصر وصلى ركعتين ثم قام الي الثالثة نظر أن حدث امر موجب للاتمام كنية الاتمام او نية الاقامة في ذلك للموضع أو حصوله في دار الاقامة بانتهاء السفينة اليها وقام لذلك قد اتى بما ينبغي وأن لم يحدث شيء من ذلك فان قام عمدا بطلت صلاته كلاً وقام

والوسم والوشى وسبق يانه وتفصيله وتعريفه في باب طهارة البدن ومحرم التصوير بصور ذوات الارواح واتخاذ الصور وسبأني ايضاحه وفريعه حيث ذكره المصنف في باب الوليمة ان شاء الله تعالى ويكره القزع وسبق في باب السواك (التاسعة عشرة) يجوز لبس القميص والقباء والفرجية ونحوها مزررا ومحلول الازرار اذا لم تبد عورته ولا كراهة في واحد منها لحديث عروة بن عبد الله بن معاوية بن قرة عن أبيه قرة الصحابي رضي الله عنه قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط فبايعناه وان قميصه لمطلق ثم ادخلت يدي في جيب القميص فقيست الخاتم فقال عروة فما رأيت معاوية ولا ابنه قط الا مطلقا ازرارها في شتاء ولا حر » رواه ابو داود وابن ماجه في مستنها والترمذي في الشمائل باسناد صحيحة (العشرون) المشهور في المذهب انه يحرم علي الرجل أن يتشبه بالمرأة في اللباس وغيره ويحرم علي المرأة أن تتشبه بالرجل في ذلك وقد سبقت هذه المسألة في هذا الباب

التم الي ركة خامسة وكالمقام المتنفل الي ركة زائدة قبل تغير النية وأن قام سهوا ثم تذكر فعله أن يعود ويسجد للسهو ويسلم فلو بدا له بعد التذكر أن يتم عاد الي العقود ثم نهض متما وفي وجه له أن يعضي في قيامه ولو صلى ثالثة ورابعة سهوا وجلس للتشهد ثم تذكر سجدة للسهو وهو قاصر وركعتا السهو غير محسوبتين فلو اراد أن يتم لم ينكسهما محسوبتين بل يلزمه أن يقوم ويصلي ركعتين اخريين ثم يسجد للسهو في آخر صلاته ويجوز أن يعلم قوله في الكتاب فليقم وليصل ركعتين اخريين بالميم لان صاحب البيان حكى عن مالك أن المسافر اذا نوى القصر لم يكن له أن ينوي الاتمام ويزيد علي نيته الاولى (واعلم) أن لفظ الكتاب في أول النظر الثالث يوم حصر شرط القصر في الاثنين المذكورين لكن له شروط آخر (منها) أن يكون مسافرا من أول الصلاة الي آخرها فلو نوى الاقامة في أثناء الصلاة او كان يصلي في السفينة فانتبت الي دار اقامته لزمه الاتمام لان سبب الرخصة قد زال فنزل الرخصة كالمكان يصلي قاعدا لمرض فزال المرض يجب عليه أن يقوم ولو شرع في الصلاة مقيما ثم سارت به السفينة فكذلك يلزمه الاتمام تغليبا للحضر في العبادة التي اشترك فيها الحضر والسفر ولو شك هل نوى الاقامة ام لا أو دخل بلدا بالليل وشك في انه مقصده ام لا يلزمه الاتمام لانه شك في سبب الرخصة والاصل الاتمام فصار كالمو شك في بقاء مدة المسح لا يمسح (ومنها) العلم بجواز القصر فلو جهل جوازه وقصر لم يجزه لانه عابث في اعتقاده غير مصلي يحكي ذلك عن نصه في الام *

﴿ حديث ﴾ ان عمر منع اهل الذمة من الاقامة في ارض الحجاز وجوز للمجتازين بها الاقامة ثلاثة ايام: مالك عن نافع عن اسلم عن عمر انه اجلى اليهود من الحجاز ثم اذن لمن قدم منهم تاجرا ان يقيم ثلاثة ايام وصححه ابو زرعة : وروى عن نافع عن ابن عمر وهو وم *

وذكرنا كلام صاحب المعتد فيها ودعواه انه مكروه وليس بحرام ورددناه عليه وبما استدلوا به للتحريم حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم للتشبهين من الرجال بالنساء والتشبهات من النساء بالرجال» رواه البخاري وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل» رواه أبو داود بأسناد صحيح وعن ابن أبي مليكة قال «قيل لعائشة أن امرأة تلبس النعل فقالت لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل من النساء» رواه أبو داود بأسناد حسن وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات روسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يخرجن من ريعها وإن ريعها يوجد

قال ﴿الباب الثاني في الجمع﴾

﴿والجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقتيهما جائز بالسفر (زح) أو المطر وهل يختص بالسفر الطويل قولان﴾ *

يجوز الجمع بين الظهر والعصر قدما في وقت الظهر وتأخيرا في وقت العصر بعذر السفر وكذلك الجمع بين المغرب والعشاء لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «كن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا جده سير جمع بين المغرب والعشاء» (١) وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يجمع بين الظهر والعصر في السفر» (٢) وهذا في السفر الطويل وفي جواز الجمع في القصير قولان (أحدهما) وهو القديم أنه يجوز وبه قال مالك رضي الله عنه لا إطلاق حديث أنس رضي الله عنه واعتبارا بالتنفل على الراحة وأصحها وبه قال أحمد رحمه الله لا يجوز لأنه إخراج عبادة عن وقتها فاختص بالسفر الطويل كالنظر والافضل لساير في وقت الصلاة الأولى تأخيرها إلى الثانية وللنازل في وقت

﴿باب الجمع بين الصلاتين في السفر﴾

(١) ﴿حديث﴾ ابن عمر كان رسول الله ﷺ إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء: متفق عليه من حديثه *

(٢) ﴿حديث﴾ أسامة بن زيد رضي الله عنه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر في السفر: متفق عليه من حديثه وفي رواية لمسلم كان إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما زاد في رواية أخرى ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق *

من مسيرة كذا وكذا «رواه مسلم قيل معنى كاسيات أى من نعمة الله عاريات من شكرها وقيل معناه تستر بعض بدنها وتكشف بعضه اظهاراً لجألها ونحوه وقيل تابس ثوبا رقيقا يصف لون بدنها وهو المختار ومعنى مائلات عن طاعة الله ما يلزم من حنطة بميلات أى بعلن غيرهن فعلن المذموم وقيل بمشئين متبخترات بميلات لا كتافهن وقيل مائلات بمشطن المشطة الملياء وهى مشطة البغايا وميلات

الاولى تقديم الثانية اليها ثبت ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) والمعنى فيه بين وشرط جواز الجمع في السفر ان لا يكون سفر معصية كما ذكرنا في القصر ويجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد المطر ايضا لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما «ان النبي صلى

(١) (قوله) ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا كان سائرا فى وقت الاولى اخرها الى الثانية واذا كان تازلا في وقت الاولى قدم الثانية اليها: هذا يجتمع من حديثين (احدهما) الحديث الذى قبله فهو دليل الجملة الاولى (والثانى) في حديث جابر الطويل في صحيح مسلم وغيره فان فيه ثم اذن ثم اقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا وكان ذلك بعد الزوال وسيأتى الحديث في الحج وورد في جمع التقديم احاديث من حديث ابن عباس ومعاذ وعلى وانس . فحديث ابن عباس رواه احمد والدارقطنى والبيهقى من طريق حسين عن عكرمة عن ابن عباس وحسين ضعيف واختلف عليه فيه وجمع الدارقطنى في سننه بين وجوه الاختلاف فيه إلا ان علته ضعف حسين ويقال أن الترمذى حسنه وكأنه باعتبار التباسه وغفل ابن المربى فصحيح اسناده لكن له طريق اخرى اخرها يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عن ابي خالد الاحمر عن الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس : وروى اسماعيل القاضي في الاحكام عن اسماعيل بن ابي اويس عن اخيه عن سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن كريب عن ابن عباس نحوه : وحديث معاذ رواه احمد وابو داود والترمذى وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى من حديث قتيبة عن الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن عن ابي الطفيل عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك اذا زاغت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين الظهر والعصر وان ارتحل قبل ان تزيع الشمس أخر الظهر حتى ينزل العصر وفي المغرب مثل ذلك إن غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل ان يغيب الشفق أخر المغرب حتى ينزل العشاء ثم يجمع بينهما قال الترمذى حسن غريب تفرد به قتيبة والمعروف عند اهل العلم حديث معاذ من حديث ابي الزبير عن ابي الطفيل عن معاذ وليس فيه جمع التقديم يبنى الذى أخرجه مسلم وقال ابو داود هذا حديث منكر وليس في جمع التقديم حديث قائم وقال ابو سعيد بن يوسف لم يحدث بهذا الحديث الا قتيبة ويقال انه غلط فيه فقير بعض الاسماء وان موضع يزيد بن ابي حبيب ابو الزبير وقال ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه لا اعرفه من حديث يزيد والذى عندي انه دخل له حديث في حديث واطنب الحاكم في علوم الحديث في بيان علة هذا الخبر فراجع منه وحاصله ان البخارى سأل قتيبة مع من كتبه فقال مع خالد المدائنى: قال البخارى كان خالد المدائنى يدخل على الشيوخ معنى يدخل في روايتهم ما ليس منها واعله ابن حزم بانه معتنن ليزيد بن ابي حبيب عن ابي الطفيل ولا يعرف له عنه رواية وله طريق اخرى عن هشام بن سعد

يمشطن غيرهن تلك المشطة ومعنى روسهن كأسنمة البخت أى يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو نحوها والله أعلم (الحادية والعشرون) يستحب إذا جلس أن يخلع نعليه ونحوها وأن يجعلهما وراءه أو بجانبه إلا لعذر كخوف عليهما أو غيره لحديث ابن عباس قال «من السنة إذا جلس الرجل أن يخلع نعليه فيجعلهما بجانبه» رواه أبو داود بأسناد حسن (الثانية والعشرون) يجوز أخذ الستور على الأبواب

الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر للمطر (١) وعن ابن عباس رضى الله عنهما «إن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر» (٢) قال مالك أرى ذلك فى المطر وقوله لعذر السفر معلّم بالخاء لأن عند أبي حنيفة لا يجوز الجمع بعذر السفر ولا جمع الا لئلا تنسك بعرفة والمزدلفة كما سيأتى

عن أبي الزبير عن ابن الطفيل عن معاذ وسأقه كذلك رواها أبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي وهشام بن الحديث وقد خالف أوفق الناس فى أبي الزبير وهو الليث بن سعد : وحديث على رواه الدارقطني عن ابن عقدة بسند له من حديث أهل البيت وفى أسناده من لا يعرف وفيه أيضاً المنذر القابوسي وهو ضعيف : وروى عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند بأسناد آخر عن على أنه كان يفعل ذلك : وحديث أنس رواه الأسماعيلي والبيهقي من حديث اسحاق بن راعويه عن شعبة ابن سوار عن الليث عن عقيل عن الزهري عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان فى سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل وأسنداه صحيح قاله النووي وفى ذهنى أن أبا داود أنكره على اسحاق ولكن له متابع رواه الحاكم فى الأربعين عن أبي العباس محمد ابن يعقوب عن محمد بن اسحاق الصنعاني عن حسان بن عبد الله عن الفضل بن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ارتحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب وهو فى الصحيحين من هذا الوجه بهذا السياق وليس فيها والعصر وهي زيادة غريبة صحيحة الاسناد وقد صححه المنذرى من هذا الوجه والعلائي وتجب من الحاكم كونه لم يورده فى المستدرک وله طريق أخرى رواها الطبراني فى الاوسط حدثنا محمد بن ابراهيم بن نصر بن شبيب الاصبهاني ثنا هرون بن عبد الله الجمال ثنا يعقوب بن محمد الزهري ثنا محمد بن سعدان ثنا ابن عجلان عن عبد الله بن الفضل عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا كان فى سفر فزاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر جميعاً وإن ارتحل قبل أن تزيع الشمس جمع بينهما فى اول العصر وكان يفعل ذلك فى المغرب والمساء وقال نفرد به يعقوب بن محمد •

(١) (حديث) ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر للمطر ليس له أصل وإنما ذكره البيهقي عن ابن عمر موقوفاً عليه وذكره بعض الفقهاء عن يحيى بن واضح عن موسى بن عقبة عن نافع عنه مرفوعاً •

(٢) (حديث) ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر متفق عليه بهذا وله ألفاظ منها لمسلم جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والمساء بالمدينة فى غير خوف ولا مطر قيل لا بن عباس ما أراد إلى ذلك قال أراد أن لا يخرج أمته وفى رواية

ونحوها إذا لم تكن حرباً ولا فيها صور محرمة للأحاديث الصحيحة المشهورة فيها (الثالثة والعشرون) يجوز القعود متربعا ومقترشا ومتوركا ومحتبيا والقرفصاء والاستلقاء على القفا ومد الرجل وغير ذلك من هيئات القعود ونحوها ولا كراهة في شيء من ذلك إذا لم يكشف عورته ولم يمد رجله بحضرة الناس وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على ذلك (منها) حديث ابن عمر «رأيت رسول الله صلى

وقوله والمطر معلم بالحاء أيضا والزاي لأن عندهما لاجمع بالمطر وبالميم لأن عند مالك يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعذر المطر ولا يجوز الجمع بين الظهر والعصر به وبالألف لأن أحمد صار في أحادي الروايتين إلى مثل مالك رحمه الله وبالأول لأن الإمام ذكر أن صاحب التقريب حكى قولنا ضعيفا مثل منذهب مالك رحمه الله عليه وقوله في وقتيهما جائز يقتضي جواز التقديم والتأخير جميعا بالعذرين السفر والمطر لسكن في جواز التأخير بعذر المطر خلاف ذكره في آخر الباب على ما سيأتي والأظهر المنع «ولا يجوز الجمع بين صلاة الصبح وغيرها ولا بين العصر والمغرب لم يرد بذلك قتل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (١) *

قال ﴿ والحجاج يجمعون بعة السفر أو بعة النسك فيه خلاف ﴾ *

الحجاج الآفاقيون يجمعون بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء «ثبت ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٢) وعليه جرى الناس في الأعصار واختلف أصحابنا في سبب هذا الجمع منهم من قال إنما يجمعون بسبب السفر كسائر المسافرين ومنهم من قال إنما يجمعون بسبب النسك وذلك أن الحاج يحتاج إلى الدعاء بعد الظهر فلم تقدم العصر لشغله عن الدعاء وإذا غربت الشمس فهو وقت الاشتغال بالدفع من عرفة فجوز له الجمعان تكيلا لشغل النسك فإن قلنا بالمعنى الأول فهل يجمع المكي فيه قولان لأن سفره قصير ولا يجمع العرفي بعرفة ولا المزدلفي بالمزدلفة فإنه في وطنه وهل يجمع كل منهما بالبقعة الأخرى فيه

للطبراني جمع بالمدينة من غير علة قيل له ما أراد بذلك قال التوسع على أمته واجاب أبو حامد عن هذا الجمع بأنه جمع صوري وهو أن يؤخر الأولى إلى آخر وقتها ويقدم الثانية عقبها في أول وقتها وهذا قد جاء صريحا في الصحيحين عن عمرو بن دينار قال قلت يا أبا الشفاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظن ذلك : تنبيه ادعى إمام الحرمين في النهاية أن ذكر نفي المطر لم يرد في متن الحديث وهو دال على عدم مراجعته لكتب الحديث المشهورة فضلا عن غيرها *

(١) (قوله) ولا يجوز الجمع بين الصبح وغيرها ولا بين العصر والمغرب لأنه لم يرد بذلك قتل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو كما قال *

(٢) (قوله) ثبت أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر وجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء مسلم من حديث جابر الطويل وفيها من حديث أسامة الجمع بمزدلفة والبخاري عن ابن عمر بذلك ورواه مسلم بمناه *

الله عليه وسلم فناء السكبة محتيا يديه ووصف يديه الاختباء وهو القرفصاء «رواه البخارى وعن عبد الله بن زيد «أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجله على الأخرى «رواه البخارى ومسلم وعن جابر بن سمرة «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى الفجر تربع في مجلسه حتى تطلع الشمس حسناء «رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيحة وعن الشريد بن

القولان وإن قلنا بالمعنى الثانى جاز لجميع الجمع فصل للجمع سبب ثالث وهو النسك ذكره كله صاحب النهاية وغيره ومنهم من يقول في جواز الجمع للمكي قولان (الجديد) المنع (والقديم) الجواز ثم لم يجوز قيل للسفر وقيل للنسك فإن فرعنا على القديم فهل للعرفى والمزدلفى الجمع فيه وجهان بناء على المعنيين وأصل الفرض فى الأبرادى واحد وإن اختلفا فى بعض الأمور وقد عرفت بما ذكرنا أن قوله والحجيج يجمعون يعنى به الحجيج الآفاقيين فاما غيرهم فالخلاف فى حقهم فى أصل الجمع لافى العلة وظاهر المذهب عند الأئمة أن العلة السفر وإن المكي والعرفى لا يجمعان وعند أبي حنيفة العلة النسك وقال لا يجوز الجمع بعرفة إلا فى الجماعة فأما المنفرد فى رحله فلا يجمع وجوز له الجمع بين المشائين بالمزدلفة ولم يجوز ترك الجمع بالمزدلفة وفعل المغرب فى وقتها ولا الجمع بينهما فى وقت المغرب ولا الجمع بينهما فى وقت العشاء فى الطريق وأوجب أن يكون ذلك بالمزدلفة ولم يجوز أن يجمع بعرفة بين الظهر والعصر فى وقت العصر لكن جوز ترك الجمع وفعل العصر فى وقتها حكى الصيدلانى هذه المسائل مجموعة عن مذهبه وعندنا حكم الجمع فى البقيتين حكمة فى سائر الأسفار وهو فيه بالخيار وعندنا حكم العلة النسك ولهم جميعا الجمع بل للمكي والعرفى القصر أيضا بعة النسك «

قال (والرخص المختصة بالسفر الطويل أربعة القصر والفطر والمسح ثلاثة أيام والجمع على أصح القولين ثم الصوم أفضل من الفطر وفى القصر والائتمام قولان والذى لا يختص بالسفر الطويل أربعة التيمم وترك الجمعة وأكل الميتة والتنفل على الراحة على أصح القولين) «

غرض الفصل شينان (أحدهما) عد الرخص التى تختص بالسفر الطويل والى لا تختص (والثانى) بيان أن القصر والفطر أفضل أم الائتمام والصوم ولا اختصاص لواحد منهما بباب الجمع (والثانى) بيان أن القصر البق ثم أنه أدخل الثانى بين قسمي المقصد الأول ولوائه فرغ منهما ثم ذكره لكان أحسن وكذلك فعل فى الوسيط أما المقصد الأول فالرخص المختصة بالسفر الطويل أربع (أحداها) القصر كما تقدم (والثانية) الإفطار كما سيأتى (والثالثة) المسح ثلاثة أيام وقد ذكرنا فى باب المسح اختصاصه بالسفر الطويل وإن لم يصرح به فى الكتاب ثم (والرابعة) الجمع بين الصلاتين وفيه قولان مذكوران فى هذا الباب وكان قد أرسل ذكر القولين فى المسألة فنص هنا على الأصح وأدرجه فى هذا القسم تفريعا عليه والى لا تختص بالسفر الطويل جعلها أربعة أيضا (أحداها) التيمم وهذا يجوز أن يراد به الترخص من فعل الصلاة به ويجوز أن يراد به إسقاط فرض الصلاة به وعلى هذا التقدير فهو جواب على الأصح من وجهين ذكرناهما فى باب التيمم فى أن التيمم فى السفر القصير هل يعنى

سويد «قال مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جالس هكذا وقد وضعت يدي اليسرى خلف ظهري وانكأنت علي اليه يدي فقال اتقعد قعدة المغضوب عليهم» رواه أبو داود باسناد صحيح (الرابعة والعشرون) اذا أراد النوم استحب ان يضطجع على شقه الايمن وكذا يستحب في كل اضطجاع أن يكون على شقه الايمن ويكره الاضطجاع على بطنه ويستحب ان يكون على وضوء وأن

عن القضاء أم لا ثم على التقديرين ينبغي أن يعلم أن التيمم كما لا يختص بالسفر الطويل لا يختص بنفس السفر لما بيناه في ذلك الباب (والثانية) أكل للميتة وهو أيضاً مما لا يختص بالسفر نفسه (والثالثة) ترك الجمعة (والرابعة) التغفل على الراحة وفي جوازه في السفر القصير قولان أرسلها في باب الاستقبال ونص على الاصح هنا وأدرجه في هذا القسم تقريباً عليه (وأما المقصد الثاني) فاعلم أن الصوم في السفر أفضل من الفطر على المذهب المشهور لما فيه من تبرئة الذمة والمحافظة على فضيلة الوقت وهذا اذا أطلق الصوم وفيه وجه آخر رواه القاضي الروياني وغيره أن الفطر أفضل وبه قال احمد لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «ليس من البر الصيام في السفر» (١) وفي الأفضل من القصر والاتمام قولان (احدهما) وبه قال المزني ان الاتمام أفضل لانه الاصل والقصر بدل معدول اليه فاشبهه غسل الرجل مع المسح على الخب (واصحهما) وبه قال مالك واحمد ان القصر أفضل لما روى انه صلى الله عليه وسلم (٢) قال

- (١) حديث «ليس من البر الصيام في السفر» متفق عليه من حديث جابر وفيه قصة •
 (٢) حديث «خير عباد الله الذين اذا سافروا قصرُوا» أبو حاتم في العلل حدثنا عبد الله ابن صالح بن مسلم أنبأ اسرائيل عن خالد العبدي عن محمد بن المنكدر عن جابر رفته خياركم من قصر الصلاة في السفر وافطر قال أبو حاتم غالب بن قائد ايس به باس ورواه ايضاً عن سهل بن عثمان السكري عن غالب نحوه ورواه الطبراني في الدعاء والاوسط من حديث ابن لهيعة عن ابي الزبير بلفظ «خير امتي الذين اذا أساءوا استغفروا واذا أحسنوا استبشروا واذا سافروا قصرُوا وافطروا» ورواه اسماعيل بن اسحاق القاضي في كتاب الاحكام له عن نصر بن علي عن عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن عروة بن رويم قال قال رسول الله ﷺ «فذكر نحوه وهو مرسل ورواه فيه ايضاً عن ابراهيم بن حمزة عن عبد العزيز بن محمد عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب بلفظ «خير امتي من قصر الصلاة في السفر وافطر وهذا رواه الشافعي عن ابن ابي يحيى عن ابن حرملة بلفظ «خيركم الذين اذا سافروا قصرُوا الصلاة وافطروا أو قال لم يصوموا» : تنبيه احصيه الرافعي على ان القصر أفضل من الاتمام ويدل له حديث ابن عمر مرفوعاً ان الله يحب ان توتي رخصه كما يكره ان توتي معصيته : أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما : وفي الباب عن ابي هريرة وابن عباس وعائشة : أخرجه ابن عدى قوله انه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين اولى بينهما وترك الرواتب بينهما هو مستفاد من حديث جابر في مسلم وفي عدة احاديث انه لم يسبح بين صلاتي الجمع ولا على أثر واحدة منهما منها حديث اسامة في الصحيحين •

يذكر الله تعالى وفضل اذكار عذا الموضع ما ثبت في الاحاديث (منها) حديث البراء قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا آوى الى فراشه نام على شقه الايمن ثم قال اللهم اسلمت نفسي اليك ووجهي وجهي اليك وفوضت أمري اليك وألجأت ظهري اليك ورغبة ورهبة اليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا اليك آمنت بكتابك الذي أنزلت ونيك الذي أرسلت» رواه البخاري بهذا اللفظ وفي رواية

خيار عباد الله الذين اذا سافروا قصرُوا «ولانه متفق عليه والاعام بخلافه بخلاف الصوم مع الفطر حيث قلنا الصوم افضل وان صار اهل الظاهر الي انه لا يصح قال امام الحرمين لان المحققين من علماء الشريعة لا يقيمون لمنهم وزناً وذكروا الصيدلاني أن القصر افضل من الاعام وفي الافطار والصوم وجهان وهذا يوم القطع بافضلية القصر وكذلك حكاه الامام عن الصيدلاني واستبعده وأحاله علي خطأ النسخ فان ثبت ذلك فقوله قولان معلل بالواو والفرق بين الرخصتين حيث كل الصوم افضل والقصر افضل علي الظاهر فيهما أن الذمة تبقى مشغولة بالصوم اذا أفطر وقدير عرض عائق من القضاء وفي القصر بخلافه وأيضاً فان فضيلة الوقت تفوت بالافطار ولا تفوت بالقصر وتقل ابو عبد الله الحنطلي وغيره في القصر والاعام وجهاً آخر انهما سواء ثم اقولان في المسألة وان كانا مطلقين فلا بد من استثناء صور (أحداها) اذا كان سفره دون ثلاث مراحل فليس ذلك موضع القولين بل الاعام فيه افضل للخروج عن الخلاف وقد حكيناه من قبل عن نصح (والثانية) اذا كان يجد من نفسه كراهة القصر وثقله فهذا يكاد يكون رغبة عن السنة فالافضل له القصر قولاً واحداً بل يكره له الاعام الى أن يزول عنه تلك الكراهة وكذلك القول في جميع الرخص في هذه الحالة (الثالثة) الملاح الذي يسافر في البحر ومعه أهله وأولاده في سفينة افضل الاعام لانه في وطنه يحكي ذلك عن نصح في الام وفيه خروج عن الخلاف ايضاً فان عند احمد لا يجوز له والمكاري الذي معه أهله وماله القصر (وأعلم) ان مسافة القصر في البحر مثل المسافة في البر وان كانت تقطع فيه في لحظة ويجهتد فيها عند الشك *

قال (ثم شرائط الجمع ثلاثة) (الترتيب) وهو تقديم الظهر علي العصر (ونية الجمع) في أول الصلاة الاولى او في وسطها ولا يجوز في أول الثانية (والموالة) وهو ان لا يفرق بين الصلاتين باكثر من قدر إقامة وفي هذه الشرائط عند الجمع بالتأخير خلاف *

المسافر اذا جمع قاما ان يقدم الاخير فمن الصلاتين الي وقت الاولى او يؤخر الاولى الي وقت الاخير فان قدم فيعتبر فيه ثلاث شرائط (أحداها) الترتيب وهو تقديم الظهر علي العصر والمغرب علي العشاء لان الوقت للأولى والثانية تبع له فوجب تقديم الاصل فلو قدم العصر علي الظهر لم يصح عصره ويعيدها بعد الظهر ولو قدم الظهر وبان فساده بسبب فالعصر فاسد ايضاً (والثانية) نية الجمع بميزاً للتقديم المتسرع علي التقديم سهواً وعيباً او متى ينوي الجمع نص في الجمع بالسفر أنه ينوي عند التحريم بالاولى او في انائها ونص في الجمع بالمطر أنه ينوي عند التحريم بالاولى واختلف الاصحاب علي طريقتين احدهما تقرير النصين والفرق ان نية الجمع ينبغي أن

له في كتاب الادب من محبته ورواه هو ومسلم من طرق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لبراء اذا أتيت مضجعتك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن وقل وذكر نحوه وفيه واجعلن آخر ما تقول» وعن حذيفة «كلن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أخذ مضجعه من الليل وضع يده تحت خده ثم يقول اللهم باسمك أموت وأحيا وإذا استيقظ قال الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور» رواه البخاري وعن عائشة

تقارن سبب الجمع ودوام السفر في الصلاة الاولى شرط فجميعها وقتانية واما المظن فلا يشترط دوامه في الاولى كلياً أي ويشترط في اولها فتعين وقتا للنية وأصحها وبه قال المزني ان فيها قولين قصلا ونخرج أحدهما أنها شرط في الفصلين عند التحريم كنية القصر وأصحها أنها لو وقعت في اثناها جاز أيضاً لان الجمع هو ضم الثانية إلى الاولى فإذا قدمت الثانية على حالة الضم حصل الغرض وتمازق نية القصر لأنها لو تأخرت لتأدى بعض الصلاة على التمام وحيتث يمتنع القصر وعلى هذا فلو نوى مع التحلل قال الامام رأيت للأئمة تردداً فيه كلن شيخي يمنعه وذكر الصيدلاني وغيره أنه يجوز لوجود النية في الطرفين الطرف الاخير من الظهر والطرف الاول من العصر وعلى هذا يدل نص الشافعي رضي الله عنه ثم قال المسعودي والصيدلاني وغيرهما وخرج المزني قولاً ثالثاً وهو انه لو نوى بعد السلام على قرب وصلي الصلاة الاخيرة جاز كما لو سلم من اثنتين وقرب الوقت يني وان طال فلا وهذا يخرج منه للشافعي رضي الله عنه وحكوا عن مذهبه ان نية الجمع ليست مشروطة اصلاً فان الجمع معي ينتظم الصلاتين ولا عهد بنية تجمع صلاتين وجعل الصيدلاني مذهبه وجها لاصحابنا فليكن قوله في الكتاب ونية الجمع معلماً بالزاي والواو ويجوز ان يعلم قوله ولا يجوز في اول الثانية بهما ايضاً وقوله اوفى وسطها معلماً بالالف قول الصائر إلى اشتراط التيقن اولها واعتبار الوسط يقتضي التمعن فيما اذا نوى مع التحلل اذ لا تكون النية حينئذ في الوسط وهذا ما سبق عن الشيخ أبي محمد والظاهر عند الاكثرين خلافاً (الثالثة) للموالاة فهي شرط خلافاً للاصطخري فيما حكى صاحب التمهة عنه حيث قال يجوز الجمع وإن طال الفصل بين الصلاتين ما لم يخرج وقت الاولى منها ويروي مثله عن أبي علي التقي وقال الموفق بن طاهر سمعت الشيخ أبا عاصم العباسي يحكي عن الامام انه لو صلي المغرب في بيته ونوى الجمع وجاء إلى المسجد وصلي العشاء فيه جاز ووجه ظاهر للمذهب ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم «لما جمع بين الصلاتين والى بينهما وترك الرواتب بينهما» ولولا اشتراط الموالاة لما تركها والمراد من الموالاة ان لا يطول الفصل بينهما ولا بأس بالفصل اليسير لانه صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاقامة بينهما (١) وبماذا يفرق بين الطويل واليسير قال الصيدلاني حده اصحابنا بقدر اتيان المؤذن بالاقامة وهذا يوافق ما في الكتاب فانه قال وهي ان لا يفرق بين الصلاتين بأكثر من قدر اقامة وقال

(١) (قوله) انه صلى الله عليه وسلم امرنا بالاقامة بينهما لم أر فيه الامر بالاقامة وإنما في حديث اسامة انه اقام ولم يسبح بينهما *

« كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن » رواه البخاري ومسلم وعن طخفة الغفاري بطاء مهلة مكسورة ثم خاء معجمة ساكنة ثم قاص قال « بينا انا مضطجع في المسجد علي بطني اذا رجل يحركني برجله فقال ان هذه ضجعة يفيضها الله فنظرت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه ابو داود باسناد صحيح (الخامسة والعشرون) بكر من قسطنطين مكان أن يفارقه

اصحابنا العراقيون الرجوع في الفصل بينهما إلى العادة وقد تفتى العادة احتمال الزائد علي قدر الإقامة وتدل عليه مسألة وهي ان التيمم هل له الجمع عن أبي اسحق أنه ليس له الجمع لانه محتاج الى طلب الماء وتجديد التيمم وذلك بطول الفصل بينهما فصار كما لو طول بشيء آخر وقال عامة الاصحاب له الجمع كالتوضيء ويطلب التيمم الثاني طلبا خفيفا ولا يتقطع به الجمع لان من مصلحة الصلاة قاشبه الإقامة وذكر في التهذيب أنه المذهب ومعلوم أن الطلب والتيمم يزيدان علي قدر الإقامة للشرعة علي الادراج فيجوز ان يعلم قوله باكثر من قدر إقامة بالواو لما ذكرنا من متى طال الفصل بقدر ضم الثانية اليها فيؤخرها إلى وقتها ولا فرق بين أن يطول من غير عذر أو بعذر كالسهو والاضواء ولو جمع بينهما ثم نذكر بعد الفراغ منها انه ترك سجدة أو ركنا آخر من الصلاة الاولى بطلت الصلاتان جميعا اما الاولى فترك بعض اركانها وتعدر للتدارك بطول الفصل واما الثانية فلأن شرط صحتها تقدم الاولى واذا بطلت فله أن يبيدهما علي سبيل الجمع ولو تذكر ركبا من الثانية فان كل الفصل قريبا تدارك ومضت الصلاتان علي الصحة وان طال الفصل فالثانية باطلة وليس له الجمع لوقوع الفصل الطويل بالصلاة الثانية فيعيدها في وقتها ولو لم يذكر أنه ترك من الاولى او الثانية لزمه إعادة الصلاتين جميعا لاحتمال انه تركهما من الاولى ولا يجوز له الجمع لاحتمال انه تركها من الثانية فيعيد كل واحدة في وقتها اخذنا بالاسوأم الطرفين وحكي في البيان عن الاصحاب أنه يجبيء فيه قول آخر ان له الجمع كلما اقيمت الجفتان في بلدة ولم يعرف السابقة منها يجوز إعادة الجمعة في قول هذا كله فيما إذا جمع بتقديم الثانية اما اذا جمع بتأخير الاولى فهل يجب الترتيب أم يجوز فعل الاخرة قبل الاولى فيه وجهان (أحدهما) يجب كلو جمع بالتقديم (وأصحهما) لو لم يذكر كثيرون سواء انه لا يجب ويجوز تقديم الثانية لان الوقت لها والاولي تبع ولانه لو أخر الظهر من غير عذر حتى دخل وقت العصر كان له تقديم العصر فاذا أخر بعذر كان اولي وكذا في اشتراط الموالاة بينهما وجهان (أصحهما) انها لا تشترط لشبه الاولى بخروج وقتها بالغا فتتوان لم تكن قائمتا لهذا قلنا لا يؤخذ لها كالفاثنة وان لم تكن قائمتا (فان قلنا) باشتراط الترتيب فلو قدم الصلاة الثانية صحت لانها في وقتها لكن تصير الاولى قضاء وكذلك لو ترك الموالاة وشرطنا تصير الاولى قضاء حتي لا يجوز قصرها ان لم يجوز قصر القضاء وامانية الجمع عند التأخير قد قال في النهاية ان شرطنا الموالاة فنوجب نية الجمع كل في الجمع بالتقديم والا فلا نوجب نية الجمع ويحكي هذا البناء عن القاضي الحسين رحمه الله وهذا الخلاف في أنه هل ينوي الجمع عند الشروع في الصلاة واما في وقت الاولى فقد قال الأعمش يجب ان يكون التأخير بنية الجمع ولو أخر

قبل ان يذكر الله تعالى فيه الحديث ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من قعد مقعداً لم يذكر الله تعالى فيه كانت عليه من الله ترة ومن اضطجع مضطجعا لا يذكر الله تعالى فيه كانت عليه من الله فيه ترة» رواه ابو داود باسناد حسن الترمذي بكسر المثناة من فوق - النقص وقيل التبعة وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله تعالى فيه ولم يصلوا على نبيهم

من غير نية الجمع حتى خرج الوقت عصي وصارت قضاء وامتنع قصرها ان لم يجوز قصر القضاء وكذا لو أخر حتى ضاق الوقت فلم يبق إلا قدر لو شرع في الصلاة فيه لما كان اداء وقد سبق بيان ذلك *

قال (ومهما نوى الإقامة في أثناء الصلاة الأولى عند التقديم بطل الجمع وإن كان في أثناء الثانية فوجهاً وإن كان بعد الثانية فوجهاً مرتباً) وأولى بان لا يبطل هذا في السفر *
لوارد الجمع بين الصلاتين بالتقديم نصار مقيماً في أثناء الأولى أما بنية الإقامة أو بانتهاء السفينة إلى دار الإقامة فيبطل الجمع وكذا لو فرض ذلك بعد الفراغ منها وقبل الشروع في الثانية لزوال العذر قبل حصول صورة الجمع ومعنى بطلان الجمع ههنا انه يتعين تأخير الثانية إلى وقتها أما الأولى فلا تأثر بذلك ولو صار مقيماً في أثناء الثانية فوجهاً (أحدهما) انه يبطل الجمع أيضاً كما لو صار مقيماً في أثناء صلاة القصر تبطل رخصة القصر ويلزمه الاتمام على هذا فالثانية تبطل أصلاً ورأساً أو تبقى نفلاً يخرج على القولين السابقين في نظائرها (وإثباتي) وهو الإظهار أنه لا يبطل ويكفي اقتران العذر بأول الثانية صيانته لها عن البطلان بعد الانعقاد على وجه الرخصة بخلاف مسالة القصر فان وجوب الاتمام لا يؤدي إلى بطلان ماضى من صلاته ولو صار مقيماً بعد الفراغ من الثانية فقد اطلق في الكتاب في وجوب مرتين على الوجوبين فلو صار مقيماً خلالها ان قلنا لا تؤثر الإقامة ثم ههنا أولى وان قلنا تؤثر ثم ههنا وجهاً (استحساناً) انها تؤثر لان الصلاة الثانية مقدمة على وقتها كالزكاة تعجل قبل الحول فاذا ازال العذر وادرك وقتها فليعد كالحول وقد خرج الأخذ عن الشرط المعتبر لا يعتد بما عجل (واظهرهما) انها لا تؤثر لان رخصة الجمع قد تمت فاشبه ما لو قصر ثم طرأت الإقامة لا يلزمه الاتمام وخص صاحب التهذيب وآخرون الخلاف بما اذا طرأت الإقامة بعد الفراغ من الصلاتين اما في وقت الأولى أو في وقت الثانية ولكن قبل مضي امكان فعلها فاما لو طرأت بعد مضي امكان فعلها قالوا لا يجب اعادة وجهاً واحداً لبقاء العذر في وقت الوجوب وتنزل اطلاق الكتاب على ما ذكره بين لكن صاحب النهاية صرح باجزاء الوجوبين مادام بقي من وقت الثانية شيء والله أعلم وأما اذا جمع بينهما بالتأخير ثم صار مقيماً بعد الفراغ منهما لم يصروا لو كان قبل الفراغ صارت الأولى قضاء ذكره في التهمة وغيره وكأن المعنى فيه ان الصلاة الأولى تتبع الثانية عند التأخير فاعتبر وجود سبب الجمع في جميعها *

فيه الا كان عليهم ترقة فان شاء عذبهم وان شاء غفر لهم» رواه الترمذي وقال حديث حسن (السادسة) والعشرون) في آداب المجلس والجلوس عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «قال رسول الله ﷺ لا يقمن أحدكم رجلا من مجلسه ثم يجلس فيه ولو سكن تفسحوا وتوسعوا» وكان ابن عمر اذا قام لرجل من مجلسه لم يجلس فيه» رواه البخاري ومسلم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يحمل لرجل ان يفرق بين اثنين الا باذنها» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية لابي داود «ولا يجلس بين رجلين الا باذنها» وعن حمزة قال «كنا اذا اتينا النبي صلى الله عليه وسلم

قال (واما المطر فيرخص) (حز) في الجمع بالتقديم في حق من يصلي بالجماعة واما في المفرد او من يمشي الى المسجد في كن فيه وجهان وفي التأخير ايضا وجهان لانه لا يثق بدوام المطر ولا بد من وجود المطر في أول الصلاتين فان اقطع قبل الصلاة الثانية او في أثنائها فهو كنية الاقامة) • المطر سبب للجمع لما سبق ولجميع طريقان التقديم والتأخير فاما التقديم فجائز بالشرائط المذكورة في التقديم بسبب السفر ولا فرق بين قوى المطر وضعيفه اذا كان بحيث ييل الثوب والشفان سمطر وزادق والثلج والبرد ان كانا يندريان فهما كالمطر والا فلا يرحضان في الجمع وفيه وجه انه لا يرحضان فيه بحال اتساعا لفظ المطر ثم هذه الرخصة ثبتت في حق من يصلي في الجماعة ويأتي مسجدا بعيدا يتأذى بالمطر في اتيانه فاما اذا كان يصلي في يته منفردا او في جماعة او كان يمشي الى المسجد في كن او كان للمسجد علي باب داره او النساء يصلين في بيوتهن هل ثبتت هذه الرخصة فيه وجهان (أحدهما) نعم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بسبب المطر وبيوت ازواجه بمنجى المسجد (واصحها) لانه لا يتأذى بالمطر وبيوت ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت مختلفة منها ما هو بمنجى المسجد ومنها ما هو بخلافه فله حين جمع لم يكن في البيت الملاحظ (١) ومن اصحابنا من يقل بدل الوجيز قولين في هذه المسائل وينسب الجواز الى الاملاء والنوع الى الام واما التأخير فهل يجوز بسبب المطر روى في الكتاب فيه وجهين وقال جمهور الاصحاب فيه قولان (القديم) انه يجوز كما في السفر يجوز التقديم والتأخير جميعا (والجديد) انه لا يجوز لان استدانة السفر اليه متصورة واستدانة المطر متعذرة فربما عسك السماء قبل ان يجمع فان جوزنا التأخير قال اصحابنا العراقيون صلاها مع الثانية سواء كان المطر متصلا او لم يكن وذكر في

(١) (قوله) ان بيوت ازواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مختلفة فمنها ما هو بمنجى المسجد ومنها ما هو بخلافه قال فله حين جمع بالمطر لم يكن في البيت الملاحظ: انتهى وتبعه النووي في شرح للمذهب فقال كان بيت عائشة الى المسجد ومظم البيوت بخلافه وهذا يحتاج الى نقل وقد وجد النقل بخلافه في الموطأ عن الثقة عنده ان الناس كانوا يدخلون حجر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته يصلون فيها الجمعة وكان المسجد يضيق عن اهلها وحجر ازواج النبي ﷺ ليست من المسجد ولكن ابوابها شائعة في المسجد •

عليه وسلم جلس احدا حيث ينتهي» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن حذيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «لن من جلس وسط الحلقة» رواه ابو داود باسناد حسن وفي رواية الترمذي بمعناه وقال حديث حسن صحيح وعن ابي سعيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «خير المجالس اوسعها» رواه ابو داود باسناد صحيح علي شرط البخاري وعن ابي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل ان يقوم سبحانك

التهذيب أنه لو انقطع المطر قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع وصلى الاولى في آخر وقتها كالمسافر اذا اخر بنية الجمع ثم اقام قبل دخول وقت الثانية وقضية هذا ان يقال لو انقطع في وقت الثانية قبل فعلها امتنع الجمع ايضا وصارت الاولى قضاء كما لو صار مقيا واذا قدم فلا بد من وجود المطر في اول الصلاتين ليتحقق الجمع مع العذر وهل يجب مع ذلك وجوده في حال التحلل عن الصلاة الاولى قل في النهاية عن المعظم أنه لا يجب وعن ابي زيد أنه لا بد منه ايضا ليتحقق اتصال آخر الاولى باول الثانية مقرونا بالعذر وهذا هو الذي ذكره اصحابنا العراقيون وصاحب التهذيب وغيرهم ولا يضر بعد وجوده في الاحوال الثلاث انقطاعه في اثناء الصلاة الاولى او في الثانية او بعد الثانية حتى ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه وقطع به الاكثرون قال امام الحرمين وحكي بعض المصنفين في انقطاعه في اثناء الثانية او بعدها مع بقاء الوقت الخلاف الذي ذكرناه في طرء ان الإقامة اذا كان سبب الجمع السفر واستبعد ذلك وضعفه وقال اذا لم يشترط دوام المطر في الصلاة الاولى قاوي ان لا يشترط في الثانية وما بعدها ونمود الى ما يتعلق بلفظ الكتاب (قوله) فبرخص في التقديم يجوز ان يعلم بالحاء والميم والزاء لما سبق في اول الباب وذكر في الابانة ان المطر يرخص في التأخير وفي التقديم وجهان علي عكس ما نقله الجمهور فان ثبت ذلك احوج الي الاعلام بالواو ايضا وقوله في التقديم اراد به تقديم العصر الى الظهر والعشاء الى المغرب معا وفي النهاية قول ضعيف عن حكاية صاحب التقریب ان الجمع بعذر المطر يختص بالمغرب والعشاء في وقت المغرب (وقوله) في حق من يصلي بالجماعة يشمل ظاهره الجماعة في المسجد وفي البيت لكن لو صلوا جماعة في بيت اجتمعوا فيه فني جواز الجمع لهم وجهان كما سبق (وقوله) فاما في المفرد يشمل للمفرد في بيته وفي المسجد وهو مجرى علي اطلاقه قد حكى الصيدلاني الوجهين في الذين حضروا المسجد وصلوا فرادى وجه المنع ان رخصة الجمع تقلت مرتبطة بالجماعة في المسجد وقوله ولا بد من وجود المطر في اول الصلاتين مشعرا لاكتفاء بذلك علي ما حكاه الامام عن المعظم لكن ظاهر المذهب أنه لا بد منه عند التحلل ايضا كما سبق ثم ينبغي ان يعلم قوله في اول الصلاتين بالواو لان القاضي ابن كج حكى عن بعض الاصحاب انه لو افتتح الصلاة ولا مطر ثم مطرت السماء في اثناء صلاته الاولى فجواز الجمع علي القولين في أنه اذا نوى الجمع

اللهم وبمحمدك أشهد لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك الا غفر ما كن في مجلسه ذلك»
رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي هذا الفصل أحاديث كثيرة صحيحة
وقد ذكرت منها جملة في كتاب الاذكار والرياض (السابعة والعشرون) روى البخاري
في صحيحه في باب ما ذكر في بني اسرائيل وكان من كتاب الانبياء عن عائشة أنها
كانت تكبره ان يجلس يده في خصرته ويقول ان اليهود قطعوا (الثامنة والعشرون) في آداب
تعلق بالروايات في المنام (١)»

في اثناء الاولى هل يجوز الجمع ام لا واختار ابن الصباغ هذه الطريقة (وقوله) فان اقطع قبل الصلاة
او في اثنتائها غنى به ما اذا لم يعد اما اذا عاد في آخرها فالجمع ماض على الصحة وقد صرح بهذا
القيد في الوسيط ثم القول بأنه كنية الاقامة جواب علي ما قلناه في النهاية عن بعض المصنفين ويجب
وسمه بالواو للطريقة الجازمة ان ذلك لا يقدح وهي التي قلنا الا كثرون»

(فروع) (احدها) قال ابن كعب يجوز الجمع بين صلاة الجمعة والعصر بعذر المطر ثم اذا قدم
فلا بد من وجود المطر في الحالات الثلاث كما بينا قال في البيان ولا يشترط وجوده في الخطبتين وقد
تنازع فيه ذهبوا الى تنزيلها منزلة الركعتين وأن اراد تأخير الجمعة قال في البيان يجوز ذلك على قولنا
المطر يرخس في التأخير فيخطب في وقت العصر ويصلي لان وقت الثانية من صلاتي الجمع وقت
الاولى (والثاني) المشهور أنه لا جمع بالمرض والخوف والوحل اذ لم ينقل ان الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم جمع بهذه الاسباب مع حدوثها في عصره (١) وعن مالك واحداً يجوز الجمع بالمرض والوحل
وبه قال بعض اصحابنا منهم ابو سليمان الخطابي والقاضي الحسين واستحسنه الروياني في الحلية
لما روى «انه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر ولا مطر (٢) فعلى هذا يراعى
الرفق بنفسه فاذا كان يحتمل مثلاً في وقت الثانية من الصلاتين قلنا الى الاولى بالشرائط التي سبقت
وأن كل يوم يحتمل في وقت الاولى آخرها الى الثانية (الثالث) في جمع الظهر والعصر يصلي سنة
الظهر ثم سنة العصر ثم يأتي بالفرضين وفي جمع العشاين يصلي بعد الفرضين سنة المغرب ثم سنة
العشاء ثم الوتر»

(١) (قوله) المشهور أنه لا جمع بالمرض والخوف والوحل اذ لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم
جمع بهذه الاشياء مع حدوثها في عصره : قلت يمكن ان يستفاد ذلك من قول ابن عباس أراد ان
لا يخرج امته كما هو في الصحيح وكما تقدم للطبراني اراد التوسع على امته فان مقتضاه الجمع عند
كل شقة وقد امر المستحاضة بالجمع وجمع ابن عباس للشغل»

(١) (قوله) روى انه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر ولا مطر: متفق
عليه وهو في الموطأ دون قوله ولا مطر فتفرد بها مسلم : واعلم أنه لم يقع مجموعاً بالثلاثة في شيء
من كتب الحديث بل المشهور من غير خوف ولا سفر وفي رواية من غير خوف ولا مطر وقد
تقدم الكلام عليه»

(١) كذا بالاصل
وفي بعض النسخ
سقط الثامنة
والعشرون

باب صلاة الجمعة

هي - بضم الميم واسكانها وفتحها - حكم من الواحدى عن الفراء والمشهور الضم وبه قريء في السبع والاسكان تخفيف منه ووجهوا الفتح بانها تجمع الناس كما يقال همزة وضحة للكثرة من ذلك قال والفتح لغة نبي عقيل وقال الزمخشري قريء في الشواذ باللغات الثلاث وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية العروبة قال الواحدى وكان يسمى عروبة والعروبة ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى ويوم الجمعة هو اليوم الذي بين الخميس والست و اراد ايضاحه لمن يعرف العروبة ولا يعرف الجمعة وبهذا التفسير يظهر خطأ من اعترض على الشافعي في هذا وزعم انه اخبار بالمعلوم وثبت في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه ادخل الجنة وفيه اخرج منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة» وزاد مالك في الموطأ وابو داود وغيرهما بأسانيد على شرط البخاري ومسلم «وفيه تيب عليه وفيه مات وما من دابة الا وهي مصبغة يوم الجمعة من حين يصبح حتي تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن والانس» (قوله) مصبغة بالحاء المعجمة وفي رواية ابي داود مصبغة بالسين اي مصغية وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد انهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم فهذا يومهم الذين فرض عليهم فاحتلفوا فيه فهدانا الله له فهم لنا فيه تبع واليهود غدا والنصارى بعد غد» رواه البخاري ومسلم قيل معنى بيد انهم غير انهم وقيل مع انهم وقيل على انهم وقال سعيد ابن المسيب احب الايام ان اموت فيه ضحي يوم الجمعة « قال المصنف رحمه الله تعالى »

«صلاة الجمعة واجبة لما روى جابر رضى الله عنه قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعلموا ان الله تعالى فرض عليكم الجمعة فمن تركها في حياتي أو بعد موتي وله امام عادل او جائر استخفافا او جحوداً فلا جمع الله له مثله ولا بارك له في امره»

قال كتاب الجمعة

«وفيه ثلاثة ابواب: الباب الاول في شرائطها وهي ستة: الاول الوقت: فلو وقع تسليمه الامام في وقت العصر قانت الجمعة ولو وقع آخر صلاة المسبوق في وقت العصر جاز على احد الوجهين لانه تابع في الوقت كما في القدوة»

كتاب الجمعة

﴿الشرح هذا الحديث رواه ابن ماجة والبيهقي وضعفه وهو بعض من حديث طويل فيه قواعد من الاحكام لكنه ضعيف في اسناده ضعيفان ويغنى عنه قول الله تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) وحديث طارق بن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد مملوك وامرأة أو صبي أو مريض » رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم إلا أن أبا داود قال طارق بن شهاب رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً وهذا الذي قاله أبو داود لا يقدح في صحة الحديث لأنه إن ثبت عدم سماعه يكون مرسل محابى ومرسل الصحابي حجة عند أصحابنا وجميع العلماء إلا أبو اسحق الاسفرايني وعن حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رواح الجمعة واجب على كل محتلم » رواه النسائي باسناد صحيح على شرط مسلم « أما حكم المسألة فالجمعة فرض عين على كل مكلف غير أصحاب الاعذار والنقص المذكورين هذا هو المذهب وهو المنصوص للشافعي في كتبه وقطعه به الاصحاب في جميع الطرق إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما عن بعض الاصحاب أنه غلط فقال في فرض كفاية قالوا وسبب غلظه أن الشافعي قال من وجبت عليه الجمعة وجبت عليه صلاة العيدين قالوا وغلط من فيه لأن مراد الشافعي من خطب بالجمعة وجوباً خطب بالعيدين متأكداً واتفق القاضي أبو الطيب وسائر من حكى هذا الوجه على غلط قائله قال القاضي أبو اسحق المروزي لا يحمل أن يحكي هذا عن الشافعي ولا يختلف أن مذهب الشافعي أن الجمعة فرض عين وتقل ابن المنذر في كتابه كتاب الاجماع والاشراق اجماع المسلمين على وجوب الجمعة ودليل وجوبها ما سبق وذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه أن الجمعة فرضت بمكة قبل الهجرة وفيما قاله نظر « قال المصنف رحمه الله »

﴿ولا تحب الجمعة على صبي ولا مجنون لأنه لا تحب عليها سائر الصلوات فالجمعة أولى ولا تحب على المرأة لما روى جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم

قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) الآية وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال « من ترك ثلاث جمع تهاونا بها طبع الله على قلبه » (١) الجمعة فرض على

(١) حديث « من ترك الجمعة تهاونا بها طبع الله على قلبه » أحمد والبخاري وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أبي الجعد الضمري وصححه ابن السكن من هذا الوجه ولفظ ابن حبان من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر فهو منافق وأبو الجعد قال الترمذي عن البخاري لا أعرف اسمه وكذا قال أبو حاتم وذكره الطبراني في الكنى من معجمه وقيل اسمه أذرع وقيل جنادة وقيل عمرو وبه جزم أبو أحمد ونقله عن خليفة وغيره وقال البخاري لا أعرف له إلا هذا وذكره البزار حديثاً آخر وقال لا نسلم له إلا هذين الحديثين وأورده بقي بن مخلد أيضاً : وفي الباب عن جابر بلفظ من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة طبع على قلبه رواه النسائي وابن ماجة وابن خزيمة والحاكم

الآخر فعليه الجمعة الا على امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض، ولاتها تختلط بالرجال وذلك لا يجوز) •

(الشرح) حديث جابر رواه أبو داود والبيهقي وفي إسناده ضعف ولكن له شواهد ذكرها البيهقي وغيره وينفى عنه حديث طارق بن شهاب السابق والاجماع قد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع أن المرأة لا الجمعة عليها وقوله ولاتها تختلط بالرجال وذلك لا يجوز ليس كما قال فانها لا يلزم من حضورها الجمعة الاختلاط بل تكون وراءهم وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على انها لو حضرت وصلت الجمعة جاز وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة المستفيضة أن النساء كن يصلين خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده خلف الرجال ولان اختلاط النساء بالرجال إذا لم يكن خلوة ليس بمحرام. أما حكم الفصل فقال أصحابنا من لا يلزمه الظهر لا تلزمه الجمعة ومن يلزمه الظهر تلزمه الجمعة الا أصحاب الاعذار المذكورين فلا تجب علي صبي ولا مجنون ولا مفسى عليه وسائر من زال عقله أو انهم بسبب غير محرم ويجب علي السكران ومن زال عقله بسبب محرم وقد سبق تفصيله وتفريعه في أول كتاب الصلاة والكافر الأصلي لا يطالب بها وهل هو مخاطب بها ن زاد في عقوبته بسببها في الآخرة فيه خلاف سبق في أول كتاب الصلاة. الصحيح انه مخاطب وتجب علي المرتد ولا تصح منه ودليل عدم الوجوب في الصبي والمجنون والكافر سبق هناك ولا تجب علي امرأة بالاجماع قال أصحابنا ولا تجب علي الخنثى المشكل للشك في الوجوب ومن صرح به القاضي أبو الفتح والبغوي وصاحب البيان قال البندنجي يستحب للمعجوز حضور الجمعة قل ويكره للشابة حضور جميع الصلوات مع الرجال الا العيدين •

• قال المصنف رحمه الله •

(ولا تجب علي المسافر للخبر ولانه مشغول بالسفر وأسبابه فلو أجبنا عليه انقطع عنه ولا تجب .

الاعيان إذا اجتمعت الشرائط التي نذكرها وحكي القاضي ابن كج عن بعض أصحابنا انها فرض علي الكفاية كصلاة العيدين وذكر القاضي الروياني في البحر أن بعض أصحابنا زعم أنه قول للقاضي رضي الله عنه وغلط ذلك الزاعم وقال لا يجوز حكاية هذا عن الشافعي رضي الله عنه إذا

وقال الدارقطني انه أصبح من حديث أبي الجمد واختلف في حديث أبي الجمد علي أبي سلمة فقيل عنه هكذا وهو الصحيح وقيل عن أبي هريرة وهو وم قاله الدارقطني في المال وهو في الاوسط من طريق أبي معشر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقال تفرد به حسان بن ابراهيم عن أبي معشر ورواه احمد والحاكم من حديث أبي قتادة واسناده حسن إلا انه اختلف فيه علي أسيد بن أبي أسيد راويه عن عبد الله بن أبي قتادة فقيل عنه عن عبد الله عن أبيه وقيل عنه عن عبد الله عن جابر وصحيح الدارقطني طريق جابر وعكس ابن عبد البر وأبو نعيم في المعرفة من حديث أبي عيسى بن جبر والطبراني من حديث أسامة وفيه جابر الجعفي ومن حديث ابن أبي أوفى ورواه

على العبد للخبر ولأنه ينقطع عن خدمة مولاه ولا تجب على المريض للخبر ولأنه يشق عليه التقصد وأما الأعمى فإنه إن كان له قائد لزمته وإن لم يكن له قائد لم تلزمه لأنه يخاف الضرر مع عدم القائد ولا يخاف مع القائد.

(الشرح) في هذه القطعة مسائل (إحداها) لا تجب الجمعة على المسافر هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وحكاه ابن المنذر وغيره عن أكثر العلماء وقال الأزهري والنخعي إذا سمع نداء لزمته قال أصحابنا ويستحب له الجمعة للخروج من الخلاف ولأنها أكل هذا إذا أمكنه قال أصحابنا ويستحب أيضاً للنخعي والصبي وافق أصحابنا على سقوط الجمعة عن المسافر ولو كان سفره قصيراً وقد سبق بيانه في مواضع فإن نوى إقامة أربعة أيام غير يوم الدخول والخروج لزمته بلا خلاف وفي انعقادها به خلاف ذكره المصنف بعد هذا وإن نوى إقامة دون أربعة أيام فلا الجمعة عليه هذا كله في غير سفر المعصية أما سفر المعصية فلا تسقط الجمعة بلا خلاف وقد سبق بيانه في صلاة المسافر وباب مسح الخف وغيرهما (الثانية) لا تجب على العبد ولا المكاتب وسواء المدبر وغيره هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء قال ابن المنذر أكثر العلماء على أن العبد والمدبر والمكاتب لا الجمعة عليهم وهو قول عطاء والشعبي والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز ومالك وأهل المدينة والثوري وأهل الكوفة وأحمد وإسحق وإبي ثور قال قال بعض العلماء تجب الجمعة على العبد فإن منع السيد فله التخلف وعن الحسن وقتادة والأوزاعي وجوبها على عبد يؤدي الضريبة وهو الخراج وقال داود تجب عليه مطلقاً وهو رواية عن أحمد دليلنا حديث طارق بن شهاب السابق وأما من بعضه حر وبعضه رقيق فلا الجمعة عليه على الصحيح وبه قطع الجمهور وسواء كان بينه وبين سيده مهايأة أم لا وفيه وجه مشهور حكاه جماعة من الخراسانيين أنه إن كان بينه وبين سيده مهايأة وصادف يوم الجمعة نوته لزبه وهو ضعيف لأن له حكم العبد في معظم الأحكام ولا خلاف أنه

عرفت ذلك فاعلم أن الجمعة كسائر الفرائض الخمس في الأركان والشرائط لكنها تختص بثلاث خواص (أحداها) اشتراط أمور ثلاثة في صحتها (الثانية) اشتراط أمور ثلاثة في لزومها (الثالثة) آداب ووظائف تشرع فيها فجعل الكتاب على ثلاثة أبواب كل واحد في خاصية منها (الباب الأول)

أبو بكر بن علي المروزي في كتاب الجمعة له من طريق محمد بن عبد البر بن سعد بن زرارة عن عمه عن النبي ﷺ قال من ترك الجمعة ثلاثاً طبع الله على قلبه وجعل قلبه قلب منافق: وأخرجه أبو يعلى أيضاً ورواه ثقات وصححه ابن المنذر وفي الموطأ عن صفوان بن سليم قال مالك لا أدرى عن النبي ﷺ أم لا قال من ترك الجمعة ثلاث مرار من غير عذر ولا علة طبع الله على قلبه واستشهد له الحاكم بما رواه من حديث أبي هريرة بلفظ الأهل عسى أن يتخذ أحدكم الصبة من التيم على رأس ميل أو ميلين فيرتفع حتى تجمي الجمعة فلا يشهد بها ثم يطبع قلبه وفي أسناده مطدى ابن سليمان وفيه مقال وعند أحمد والطبراني من حديث حارثة بن النعمان نحوه وعند الطبراني في الأوسط

لا تنقد به الجمعة قال اصحابنا ويستحب للسيد أن يأذن له فيها وجئنا يستحب له حضورها ولا تجب (الثالثة) لا تجب الجمعة على المريض سواء فاتت الجمعة على أهل القرية بتخلفه لتقصان العدد أم لا لحديث طارق وغيره قال البندنجي لو تكلف المريض المشقة وحضر كان افضل قال اصحابنا المرض المسقط للجمعة هو الذي يلحق صاحبه بقصد الجمعة مشقة ظاهرة غير محتملة قال المتولي ويلتحق بالمريض في هذا من به اسهال كثير قال فان كان بحيث يضبط نفسه حرم عليه حضور الجماعة لانه لا يؤمن تلويثه للمسجد قال امام الحرمين فهذا المرض المسقط للجمعة اخف من المرض المسقط للقيام في القرية وهو معتبر بمشقة الوحل والطر ونحوهما (الرابعة) الا على ان وجد قائداً متبرعاً او بأجرة للثل وهو واجدها لزمته الجمعة وإلا فلا تجب عليه هكذا اطلقه المصنف والجمهور وقال القاضي حسين والمتولي تلزمه أن احسن المشي بالعصا بلا قائد هذا تفصيل مذهبنا ومن قال بوجوب الجمعة على الاعمي الذي يجد قائداً مالك واحمد وابو يوسف ومحمد وداود وقال ابو حنيفة لا تجب *

(فرع) قال اصحابنا تجب الجمعة على الزمن ان وجد مركوباً ملكاً او باجارة او اعارة ولم يشق عليه الركوب وإلا فلا تلزمه قالوا والشيخ الهرم العاجز عن المشي له حكم الزمن * قال المصنف رحمه الله *

(ولا تجب على المقيم في موضع لا يسمع النداء من البلد الذي قام فيها الجمعة أو القرية التي قام فيها الجمعة) روى عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « الجمعة على من سمع النداء » والاعتبار في سماع النداء ان يقف المؤذن في طرف البلد والاصوات هادئة والريح ساكنة وهو مستمع فاذا سمع لزمه وان لم يسمع لم يلزمه *

(الشرح) هذا الحديث رواه ابو داود وغيره قال ابو داود وروى موقفاً على ابن عمرو والذي رفعه قال البيهقي وله شاهد فذكر حديثاً شاهداً له وروى الحديث الذي ذكره المصنف

في شروط الصحة (احدها) الوقت فلا مدخل للقضاء في الجمعة على صورتها بالاتفاق بخلاف سائر الصلوات فان الوقت ليس شرطاً في نفسها وانما هو شرط في ايقاعها اداء وقتها وقت الظهر خلافاً لاحد حيث قال يجوز فعلها قبل الزوال واختلف اصحابه في ضبط وقته فمن قائل وقتها وقت

من حديث ابن عمر نحوه أيضاً : وروى ابو بلي عن ابن عباس من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات فقد نبذ الاسلام وراه ظهره رجاله ثقات : وفي الباب حديث سعيد بن المسيب عن جابر مرفوعاً ان الله افترض عليكم الجمعة في شهركم هذا فمن تركها استخفافاً بها ونهاوناً الا فلا جمع الله شمله ألا ولا برك الله له ألا ولا صلاة له : اخرج ابن ماجه وفيه عبد الله البلوي وهو واهي الحديث : واخرجه البزار من وجه آخر وفيه علي بن زيد بن جدعان قال الدارقطني ان الطريقين كلاهما غير ثابت وقال ابن عبد البر هذا الحديث واهي الاسناد *

عبد الله بن عمر وابن العاص وإنما نهت عليه ثلاثا يصح باين عمر بن الخطاب وفي النداء لقنان كسر النون وضما والكسر افصح واشهر قال الشافعي والاصحاب اذا كان في البلد أربعون فصاعدا من أهل الكمال وجبت الجمعة علي كل فيه وان اتسعت خطه البلد فراسخ وسواء سمع النداء أم لا وهذا مجم عليه أما المقيمون في غير قرية ونحوها فان باقوا أربعين من أهل الكمال لزمهم الجمعة بلا خلاف فان فعلوها في قريتهم قد احسنوا وان دخلوا البلد وصلوها مع أهلها سقط الفرض عنهم قال الشافعي والاصحاب وكانوا مسيئين بتعطيلهم الجمعة في قريتهم هذا هو المذهب وفيه وجه ضعيف حكاه (١) والرافعي أنهم غير مسيئين لان ابا حنيفة لا يجوز الجمعة في قرية تقبها فلو مخرج من الخلاف وغلط الاصحاب قائلة أما اذا تقصوا عن أربعين من أهل الكمال فلم حالان (أحدهما) ان لا يلزمهم النداء من قرية تمام فيها الجمعة فلا الجمعة عليهم حتى لو كانت قريتان او قرى متقاربة يبلغ بعضها النداء من بعضها وكل واحدة ينقص أهلها عن أربعين لم تصح الجمعة باجتماعهم في بعضها بلا خلاف لانهم غير متوطنين في محل الجمعة (الثاني) ان لا يلزمهم النداء من قرية او بلدة تمام فيها الجمعة فيلزمهم الجمعة قال الشافعي والاصحاب المعتبر نداء رجل علي الصوت يقف علي طرف البلد من الجانب الذي يلي تلك القرية ويؤذن والاصوات هادئة والرياح ساكنة فاذا سمع صوته من وقف في طرف تلك القرية الذي يلي بلد الجمعة وقد أصغى اليه ولم يكن في مسمع خلل ولا جاوز مسمع في الجودة عادة الناس وجبت الجمعة علي كل من في والا فلا وفي رجه مشهور ان للمعتبر ان يقف في وسط البلد الذي فيه الجمعة ووجه ثالث للمعتبر وقوفه في نفس الموضع الذي يصلي فيه الجمعة واتفق الاصحاب علي ضعف الوجهين قال امام الحرمين هذا الوجه ساقط لان البلد قد يتسع خطه بحيث اذا وقف المنادي في وسط لا يسمعه الطرف فكيف يتعدى الي قرية قال أصحابنا ولا يعتبر وقوفه علي موضع عال كمنارة أو سور ونحوها هكذا أطلقه الاصحاب وقال القاضي أبو الطيب قال أصحابنا لا يعتبر ذلك الا أن يكون البلد كطبرستان فانها بين غياض وأشجار تمنع الصوت فيعتبر فيها الارتفاع علي شيء يصلو الغياض والأشجار ولو بلغ النداء من وقف في طرف القرية دون من وقف في وسطها لزم جميع أهل القرية الجمعة صرح به امام الحرمين والمتولي وغيرها

(١) يياض
بالاصل محذور

صلاة العيدين ومن قائل يقول إنما تمام في الساعة السادسة: لنا ما روى عن انس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يصلي الجمعة بعد الزوال» (١) وقد ثبت عنه أنه قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» (٢) واذا خرج الوقت أو شك في خروجه فلا سبيل الي الشروع فيها ولو اغفلوها الي أن لم يبق

(١) (حديث) أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة بعد الزوال: البخاري بلفظ حين تميل الشمس وعند الطبراني في الاوسط عنه كنا نجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نرجع فتقبل وفي رواية لمسلم كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم نرجع فتشعق الشمس

(٢) (حديث) صلوا كما رأيتموني أصلي تقدم في الاذان وغيره

لان القرية الواحدة لا يختلف حكمها قال الامام وغيره ولو كان فيهم من جاوز العادة في حدة السماع فلا تعويل على سماعه ولو كانت قرية على قلة جبل قسح أهلها النداء لعلوها بحيث لو كانت على أرض مستوية لم يسمعوها أو كانت قرية في واد ونحوه لا يسمع أهلها النداء لانخفاضها ولو كانت على أرض مستوية لسمعوها فوجهان (أصحهما) وبه قال القاضي أبو الطيب الاعتبار بتقدير الاستواء فلا تجب الجمعة على العالية وتجب على المنخفضة (والثاني) عكسه اعتبارا بنفس السماع وبه قال الشيخ أبو حامد والبنديجي أما إذا سمع أهل القرية الناقصون عن أربعين النداء من بلدين فيها حضروه جاز والاولي حضور أكثرهما جماعة والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن تجب عليه الجمعة إذا كان خارج البلد ونقص عددهم عن أربعين * قد ذكرنا أن مذهبنا وجوبها على من بلغه نداء البلد دون غيره وبه قال ابن عمرو بن العاص وسعيد بن المسيب واحمد واسحق قال ابن المنذر وقال ابن عمر بن الخطاب وأنس وأبي هريرة ومعاوية والحسن ونافع مولي بن عمر وعكرمة وعطاء والحكم والاوزاعي وأبو ثور تجب على من يمكنه إذا فعلها أن يرجع إلى أهله فيبيت فيهم وقال الزهري تجب على من بينه وبين البلد ستة أميال وقال مالك والليث ثلاثة أميال وقال محمد بن المنذر وريمة أربعة أميال وهي رواية عن الزهري وقال أبو حنيفة وسائر أهل الرأي لا تجب على من هو خارج البلد سواء سمع النداء أم لا وحكي الشيخ أبو حامد عن عطاء أنها تجب على من على عشرة أميال * واحتج لابي حنيفة بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا الجمعة ولا تشريق الا في مصر» واحتج لابن عمر ومواقبه بحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الجمعة على من آواه الليل إلى أهله» دليلنا حديث ابن عمرو بن العاص المذكور في الكتاب (وأما حديث) «لا الجمعة ولا تشريق الا في مصر» (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أنه ضعف جدا (والثاني) لو صح لكان معناه لا تصح الا في مصر وأما حديث أبي هريرة فضعيف جدا ومن ضعفه الترمذي والبيهقي وفي أسناده رجل منكر الحديث وآخر مجهول قال الترمذي ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء * قال المصنف رحمه الله *

من الوقت ما يسمع الخطبتين وركعتين يقتصر فيهما على ما لا بد منه لم يشرعوا فيها وصلوا الظهر نص عليه في الام ولو شرعوا فيها في الوقت ووقع بعضها خارج الوقت قاتت الجمعة خلافا لما لك واحمد هكذا اطلق أكثر اصحابنا النقل عنهما وفصل الصيدلاني مذهب مالك فقال عنده إن صلوا ركعة ثم خرج الوقت أتوا الجمعة والافتد قاتت : لما انها عبادة لا يجوز الابتداء بها بعد خروج وقتها فتقطع بخروج الوقت كاللحج وايضا فان الوقت شرط في ابتداء الجمعة فيكون شرطا في دوامها كدوام الإقامة ثم إذا قاتت الجمعة فهل يتمها ظهرا أم لا ظاهر المذهب أنه يجب عليه أن يتمها ظهرا

«ولا تجب علي خائف علي نفسه او ماله لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من سمع النداء فلم يجبه فلا صلاة له الا من عذر قالوا يا رسول الله وما العذر قال خوف او مرض » ولا تجب علي من في طريقه الي المسجد مطر تبطل به ثيابه لانه يتأذى بالقصد ولا تجب علي من له مريض يخاف ضياعه لان حق الدلم آكد من فرض الجمعة ولا يجب علي من له قريب او صهر او ذوود يخاف موته لما روى « انه استصرخ علي سعيد بن زيد وابن عمر يسعي الي الجمعة فترك الجمعة ومضي اليه » وذلك لما بينهما من القرابة فانه ابن عمه ولانه يلحقه بفوات ذلك من الالم اكثر مما يلحقه من مرض او اخذ مال »

(الشرح) حديث ابن عباس صحيح رواه ابو داود وسبق بيانه في باب صلاة الجماعة وحديث الاستصراخ علي سعيد بن زيد رواه البخاري في صحيحه في الباب الثاني في فضل من شهد بدرا وقوله فانه ابن عمه يعني مجازا فانه سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب ابن نفيل وقوله استصرخ هو من الصراخ وهو الصوت يقال صرخ يصرخ - بضم الراء في المضارع وقوله ذوود هو - بضم الواو - اي صديق وقوله يخاف ضياعه بفتح الضاد اما الاحكام قتال اصحابنا كل عذر سقطت به الجماعة في غير الجمعة سقطت به الجمعة الا الريح في الليل لعدم تصويره وفي الوجل ثلاثة اوجه عند الخراسانيين (الصحيح) عنهم وبه قطع العراقيون وجماعات من الخراسانيين انه عذر في الجمعة والجماعة (والثاني) ليس بعذر فيهما (والثالث) هو عذر في الجماعة دون الجمعة حكاه الرافعي عن حكاية المكارم صاحب العدة قال وبه آفتي آمنة طبرستان وهذا غريب ضعيف وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عباس « انه قال لمؤنه في يوم جمعة يوم ردغ أي طين وزلق لا تقل حي علي الصلاة قل الصلاة في الرحال وكانهم أنكروا ذلك قال فعل هذا من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجمعة عزيزة وآتي كرهت أن أخرجكم تمشون في الطين والله رخص وفي رواية قال ذلك في يوم مطر وهذه الرواية لا قدح في الاحتجاج به لانه ليس فيه ان المطر كان موجوداً فلم يعلل سقوط الجمعة إلا بالطين والله أعلم بهذا الذي ذكرته من الضابط هو الذي ذكره الاصحاب ويدخل في هذا الصور التي ذكرها المصنف وغيرها مما سبق بيانه في باب صلاة الجماعة ولو قال المصنف

ولا بأس بينهما عليه لانهما صلاتا وقت واحد فجاز بناء اطولها علي اقصرهما كصلاة الحضر مع السفر وخرج فيه قول آخر انه لا يجوز بناء الظهر علي الجمعة بل عليهم استئناف الظهر وبه قال ابو حنيفة وبنوا هذا الخلاف علي الخلاف في أن الجمعة تظهر مقصورة ام هي صلاة علي حيالها إن قلنا بالاول جاز البناء والا فلا وسيعود هذا الاصل في مواضع من الباب فان قلنا بظاهر المذهب فليسر بالقراءة من حيثنوا لا يحتاج الي تجديد نية الظهر علي اصح الوحين ذكره في العدة علي انا حكينا وبها ضعيفا أن الظهر تصح بنية الجمعة ابتداء ههنا اولي (وأن قلنا) لا بد من استئناف الظهر فهل تبطل صلاته ام

عبارة الاصحاب لكان أحسن وأخصر وأعم: أما التمريض فقال أصحابنا إن كان المريض متعدداً يقوم بمصالحه وحاجته نظر ان كان قرابة زوجة أو مملوكاً أو صهرًا أو صديقاً ونحوهم فان كان مشرفاً على الموت أو غير مشرف لكن يستأنس بهذا الشخص حضره وسقطت عنه الجمعة بلا خلاف وإن لم يكن مشرفاً ولا يستأنس به لم تسقط عنه على المذهب وفيه وجه حكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه عن أبي علي بن أبي هريرة وحكاه أيضاً الرافعي أنها تسقط لان القلب متعلق به ولا يتقاصر عن عذر المطر وإن كان أجيباً ليس له حق بوجه من الامور السابقة لم تسقط الجمعة عن المتخلف عنده بلا خلاف هذا كله إذا كان له متعدد فان لم يكن متعدداً قال امام الحرمين وغيره إن خاف هلاكه إن غاب عنه فهو عذر يسقط الجمعة سواء كان قريباً أو أجنبياً قالوا لان إيقاظ المسلم من الهلاك فرض كفاية وإن كان يلحقه بغيبته ضرر ظاهر لا يبلد دفعه مبلغ فروض الكفاية ففيه ثلاثة أوجه (أصحها) أنه عذر أيضاً (والثاني) لا (والثالث) عذري تقرب ونحوه دون الأجنبي ولو كان له متعدد لا يتفرغ لخدمته لاشتغاله بشراء الاودية ونحوه فهو كمن لا متعد له لفوات مقصود المتعد .

• قال المصنف رحمه الله تعالى •

﴿ ومن لا الجمعة عليه لا تجب عليه وإن حضر الجامع الا المريض ومن في طريقه مطر لانه انما لم تجب عليهما للمشقة وقد زالت بالحضور ﴾ •

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي قاله المصنف ناقص يرد عليه الاعمي الذي لا يجد قائداً وغيره ممن سذكروه ان شاء الله تعالى : قال أصحابنا إذا حضر النساء والصبيا والعبيد والمسافرون الجامع فلم الانصراف ويصلون الظهر وخرج ابن القاص وجها في العبد انه إذا حضر لزمته الجمعة قال امام الحرمين هذا الوجه غلط باتفاق الاصحاب وأما الاعمي الذي لا يجد قائداً فاذا حضر لزمته ولا خلاف لزوال المشقة وأما المريض فأطلق المصنف والاكثر ان لا يجوز له الانصراف بل إذا حضر لزمته الجمعة وإن كان بعد دخول الوقت وقبل إقامة الصلاة وينتہا فان لم تلحقه زيادة مشقة بانتظارها لزمته وإن لحقت لم تلزمه بل له الانصراف وهذا التفصيل حسن

تغلب فتلافيه قولان مذكوران في نظائرها ولو شك في صلاته هل خرج الوقت أم لا فوجان (أحدهما) يتنہا الجمعة وبه قال الاكثرون لان الاصل بقاء الوقت وسار كالمشك بعد الفراغ فيه (والثاني) أنه يتنہا ظهراً لانه شك في شرط الجمعة قبل تمامها ومضيها على ظاهر الصحة فيعود إلى الاصل وهو الظهر وهذا كله في حق الامام والمأمومين المواقفين أما المسبوق الذي أدرك معه ركعة لو قام إلى تدارك الركعة الثانية فخرج الوقت قبل أن يعلم هل تفوت جمعة فيه وجان (أصحها) نعم كافي حق غيره (والثاني) لانه تابع للقوم وقد صحت جمعتهم فصار كالقدوة فانها من شرائط الجمعة ثم هي محلو طاعته تبعاً لهم وكذلك العدد ومن قال بالاول فرق بان اعتبار الشرع برعاية الوقت أكثر الا يرى

واستحسنه الرافعي فقال لا يبعد حمل كلام الاصحاب عليه قال وألحقوا بالمرض الاعذار الملحقة به وقالوا إذا حضروا لزمهم الجمعة قال ولا يبعد أن يكونوا على التمتع يل أيضا إن لم يزد ضرر المعذور بالصبر إلى فراغ الجمعة لزمته وإن زاد فله الانصراف ويصلي الظهر في منزله هذا كله إذا لم يشرعوا في صلاة الجمعة فإن أحرم بها الذين لا تزمهم ثم أرادوا قطعها قال في البيان لا يجوز ذلك للمريض والمسافر وفي جوازها للعبد والمرأة وجهان حكاهما الصميرى ولم يصحح أحدهما والصحيح أنه يحرم عليهما قطعها لأنها انقضت عن فرضهما فتمين أتمامها وقد سبق في باب التيمم ومواقيت الصلاة وغيرها إن من دخل في الفريضة في أول وقتها حرم عليه قطعها نص عليه الشافعي في الامم واتفق عليه الاصحاب إلا احتمالا لامام الحرمين * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وان اتفق يوم عيد ويوم جمعة فحضر أهل السواد فصلوا العيد جاز أن ينصرفوا ويتركوا الجمعة لما روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال في خطبته «أيها الناس قد اجتمع عيدان في يومكم فمن أراد من أهل العالية أن يصلي من الجمعة فليصل ومن أراد أن ينصرف فلينصرف» ولم ينكر عليه أحد ولا نعم إذا وعدوا في البلد لم يتهيؤوا بالعيد فإن خرجوا ثم رجعوا للجمعة كان عليهم في ذلك مشقة والجمعة تسقط بالمشقة ومن أصحابنا من قول يجب عليهم الجمعة لأن من لزمته الجمعة في غير يوم العيد وجبت عليه في يوم العيد كأهل البلد والمنصوص في الامم هو الاول) *

(الشرح) هذا الأثر عن عثمان رضي الله عنه رواه البخاري في صحيحه والعالية بالعين المهملة هي قرية بالمدينة من جهة الشرق وأهل السواد هم أهل القرى والمراد هنا أهل القرى الذين يبلغهم النداء ويلزمهم حضور الجمعة في البلد في غير العيد وينكر على المصنف قوله روى عن عثمان بصيغة التريض مع أنه حديث صحيح وقد سبق التنبيه على نظائره وقوله يتيها مهموزة أما الأحكام فقال الشافعي والاصحاب إذا اتفق يوم جمعة يوم عيد وحضر أهل القرى الذين تزمهم الجمعة لبلوغ نداء البلد فصلوا العيد لم تسقط الجمعة بخلاف عن أهل البلد وفي أهل القرى وجهان الصحيح المنصوص للشافعي في الامم والقديم أنها تسقط (والثاني) لا تسقط ودليلها في الكتاب وأجاب هذا الثاني عن قول عثمان فونص الشافعي فحملها على من لا يبلغ النداء (فان قيل) هذا التأويل باطل لأن من لا يبلغ النداء لا جمعة

أن أقوال الشافعي رضي الله عنه اختلفت في الانقضاء وأن اختلفت الجماعة ولم يختلف قولهم في أنه إذا وقع شيء من صلاة الامام بعد خروج الوقت فانت الجمعة وقوله فلو وقع تسليم الامام المراد التسليمة الاولى فإن الثانية غير معدودة من نفس الصلاة بل من لواحقها ولهذا وقارنها الحدث لم تبطل صلاته ولعلك تقول لم قيد بتسليمة الامام وما الحكم لو وقعت تسليم الامام في الوقت وتسليمة القوم أو بعضهم خارج الوقت فاعلم أن التعرض لتسليمة الامام قد جرى في كلام الشافعي رضي الله عنه في المختصر

عليه في غير يوم العيد ففيه أولى فلا فائدة في هذا القول له (فالجواب) ان هؤلاء اذا حضروا البلد يوم الجمعة غير يوم العيد يكره لهم الخروج قبل ان يصلوا الجمعة صرح بهذا كله المحامي والشيخ ابو حامد في التجريد وغيرهما من الاصحاب قالوا فاذا كان يوم عيد زالت تلك الكراهة فيين عثمان والشافعي نواها والمذهب ما سبق وهو سقوطها عن اهل القرى الذين يباغهم النداء *

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك «قد ذكرنا ان مذهبنا وجوب الجمعة على اهل البلد وسقوطها عن اهل القرى» ربه قال عثمان ابن عفان وعمر بن عبد العزيز وجهود العلماء وقال عطاء بن ابي رباح إذا صلوا العيد لم يجب بعده في هذا اليوم صلاة الجمعة ولا الظهر ولا غيرها الا العصر لا على اهل القرى ولا اهل البلد قال ابن المنذر وروينا نحوه عن علي بن أبي طالب وابن الزبير رضي الله عنهم * وقال أحمد تسقط الجمعة عن اهل القرى وأهل البلد ولكن يجب الظهر «وقال ابو حنيفة لا تسقط الجمعة عن اهل البلد ولا اهل القرى» واحتج الذين أسقطوا الجمعة عن الجميع بحديث زيد بن ارقم وقال «شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم عيدين اجتماعا فعلى العيد ثم رخص في الجمعة وقال من شاء ان يصلي فليصل» رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة باسناد جيد ولم يضعفه ابو داود وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال «قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء اخر امر الجمعة وانا مجتمعون» رواه ابو داود وابن ماجة باسناد ضعيف واحتج لابي حنيفة بأن الاصل الوجوب واحتج عطاء بما رواه هو قال «اجتمع يوم جمعة ويوم عيد على عهد ابن الزبير فقال عيدان اجتماعا فجمعهما جميعاً فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر» رواه ابو داود باسناد صحيح على شرط مسلم وعن عطاء قال صلى «ابن اثير في يوم عيد يوم جمعة أول النهار ثم رحنا إلى الجمعة فلم يخرج الينا فصلينا وحدانا وكان ابن عباس بالطائف فلما قدم ذكرنا ذلك له فقال أصحاب السنة» رواه ابو داود باسناد حسن أو صحيح على شرط مسلم «واحتج أصحابنا بحديث عثمان وتأولوا الباقي على اهل القرى لكن قول ابن عباس من السنة مرفوع وتأويله أضعف *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

«ومن لا جمعة عليه مخير بين الظهر والجمعة فان صلى الجمعة أجزأه عن الظهر لان الجمعة انما سقطت عنه لعذر فاذا حمل على نفسه وفعل أجزأه كالريض اذا حمل على نفسه فصلى من قيام وان أراد ان يصلي الظهر جاز لانه فرضه غير أن المستحب ان لا يصلي حتى يعلم ان الجمعة قد فاتت لانه

كما ذكره في الكتاب ولم ارفيا وجده من الشروح بحثا عنه ويمكن أن يكون التعرض له باعتبار أن وقوع تسليمه الامام خارج الوقت موجب فوات الجمعة في البقعة مطلقا فانه اذا كان سلامه بعد الوقت فسلام غيره يكون بعد الوقت ايضا فاما اذا وقع سلامه في الوقت وسلام بعضهم بعده فالمسلمون خارج الوقت لا شك في أن ظاهر المذهب بطلان صلاتهم وأن فرض فيه خلاف واما الامام والمسلمون

ربما زال العذر فيصلي الجمعة فان صلى في أول الوقت ثم زال عذره والوقت باق لم يجب عليه الجمعة
وقال ابن الحداد اذا صلى الصبي الظهر ثم بلغ والوقت باق لزمه الجمعة وان صلى غيره من المعذرين
لم تلزمه الجمعة لان ما صلى الصبي ليس بفرض وما صلى غيره فرض والمنهوب الاول لان الشافعي
نص على أن الصبي اذا صلى في غير يوم الجمعة الظهر ثم بلغ والوقت باق لم يجب عليه إعادة الظهر
فكذلك الجمعة فان صلى المعذور الظهر ثم صلى الجمعة سقط الفرض بالظهر وكانت الجمعة نافلة وحكى
أبو اسحق المروزي انه قال في القديم يحتسب الله له بأيهما شاء والصحيح هو الاول وان أخر
المعذور الصلاة حتى قاتت الجمعة صلى الظهر في الجماعة قال الشافعي واحب إخفاء الجماعة لئلا
يتهموا في الدين قال اصحابنا إن كان عندهم ظاهر لم يكره إظهار الجماعة لأنهم لا يهتمون مع
ظهور العذر

(الشرح) قال اصحابنا للمعذور في ترك الجمعة ضربان (أحدهما) من يتوقع زوال عذره وجوب
الجمعة عليه كالعبد والمريض والمسافر ونحوهم فلهم أن يصلوا الظهر قبل الجمعة لكن الأفضل
تأخيرها إلى اليأس من الجمعة لاحتمال تمكنه منها ويحصل اليأس برفع الامام رأسه من ركوع
الثانية هذا هو الصحيح المشهور وحكى امام الحرمين وغيره وجهاً انه يراعي تصور الادراك في حق كل
واحد فاذا كان منزله بعيدا فاتى الوقت الذي يبحث لو ذهب لم يدرك الجمعة حصل الفوات في حقه
(الضرب الثاني) من لا يرجو زوال عذره كالمرأة والزمن ففيه وجهان (أصحهما) وبه قطع لما وردى
والدارمي والخراسانيون وهو ظاهر تعليل المصنف انه يستحب لهم تعجيل الظهر في أول الوقت
محافظة على فضيلة أول الوقت (والثاني) يستحب تأخيرها حتى تفوت الجمعة كالضرب الاول لأنهم
قد ينشطون للجمعة ولان الجمعة صلاة الكملين فاستحب كونها المتقدمة ولو قيل بالتفصيل
لكن حسنا وهو انه ان كان هذا الشخص جازماً بأنه لا يحضر الجمعة وان يمكن استحب تقديم
الظهر وان لو تمكن أو نشط حضرها استحب التأخير والله أعلم قال الشافعي والاصحاب ويستحب

معه إن بلغوا العدد المعتبر في الجمعة فجعلهم صحيحة والا فالصورة تشبه مسألة الانقضاء والله
أعلم واعلم أنه سلامه الواقع في وقت العصر إن كان عن علم منه بالحال فيتعذر بناء الظهر عليه لاجالة
وتبطل صلاته الا أن يضير النية إلى التفل ثم يسلم فيه ما سبق في موضعه وإن كان عن جهل منه فلا تبطل صلاته
وهل يبنى أو يستأنف فيه الخلاف الذي ذكرناه

قال (الثاني) دار الاقامة فلا تقام الجمعة في الصحارى (ح) ولا في الخيام (و) بل تقام في خطة قرية
(ح) أو بلدة إلى حد يترخص المسافر اذا انتهى إليه

يشترط اقامة الجمعة في دار الاقامة خلافاً لابن حنيفة حيث قال يجوز اقامتها خارج البلد
حيث تقام صلاة العيد ويه قال احمد

للمعذورين الجماعة في ظهري وحكي (١) والرائي انه لا يستحب لهم الجماعة لان الجماعة المشروعة هذا الوقت الجمعة بهذا قال الحسن بن صالح وأبو حنيفة والثوري والمذهب الاول كما لو كانوا في غير البلد فان الجماعة تستحب في ظهري بالاجماع فلي هذا قال الشافعي استحب لهم إخفاء الجماعة اثلاثا يتهبوا في الدين وينسبون الى ترك الجماعة بها ونا قال جمهور الاصحاب هذا اذا كان عندهم خفيا فان كان ظاهرا لم يستحب الاخفاء لانهم لا يتهبون حينئذ ومنهم من قال يستحب الاخفاء مطلقا عملا بظاهر نصه لانه قد لا يفتن للمعذر الظاهر وقد يتهب صاحب مع العلم بعذره

خارج عن البلد وايضا فان الجمعة لم تقيم في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في عصر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم الا في مواضع الاقامة (١) ولولا انه شرط لاشبه أن يقيموا في غيرها كساكني الجماعات والمراد من دار الاقامة الابنية التي يستوطنها المقيمون للجمعة سواء في ذلك البلاد والقري

(١) قوله لم تقيم الجمعة في عهد رسول الله ﷺ ولا في عهد الخلفاء الراشدين الا في مواضع الاقامة ولم يقيموا الجمعة الا في موضع واحد ولم يجمعوا الا في المسجد الاعظم مع انهم اقاموا البعد في الصحراء والبلد للضعفة وقبائل العرب كانوا مقيمين حول المدينة وما كانوا يصلون الجمعة ولا أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بها ذكر هذا مفرقا وكل هذه الاشياء المنفية مأخوذة بالاستقراء فلم يكن بالمدينة مكان يجمع فيه الا مسجد المدينة وبهذا صرح الشافعي كما سيأتي مع انه قد ورد في بعض ما يخالف ذلك وفي بعض ما يوافق أحاديث ضعيفة يحتاج بها الخصوم وليست باضعف من أحاديث كثيرة أصحح بها أصحابنا : منها حديث علي لا جمعة ولا شريق الا في مصر ضعفه احمد وحديث عبد الرحمن بن كعب في تجميع أسديين زارة بهم في قبيح الخضعات سيأتي وحديث الترمذي من طريق رجل من اهل قباء عن ابيه وكان من الصحابة قال امرنا النبي ﷺ ان نشهد الجمعة من قباء فيه هذا المجهول ومن حديث أبي هريرة الجمعة على من آواه الليل على اهله ضعفه احمد والترمذي وله شاهد من حديث أبي قلابة مرسل رواه البيهقي والاحاديث التي تقدمت في اول الباب فيها ما يؤخذ منه ذلك ايضا : وروى البيهقي في المعرفة عن مغازي بن اسحاق وموسى بن عتبة ان النبي صلى الله عليه وسلم حين ركب من بني عمرو بن عوف في هجرته الى المدينة مر على بني سالم وهي قرية بين قباء والمدينة فادركته الجمعة فصلى فيهم الجمعة وكانت اول جمعة صلاها حين قدم ووصله ابن سعد من طريق الواقدي باسانيد له وفيه انهم كانوا حينئذ مائة رجل وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج انه صلى الله عليه وسلم جمع في سفر وخطب على قوس : وروى عبد الرزاق أيضا ان عمر بن عبد العزيز كان مبتدئا بالسويداء في امارته على الحجاز فحضرت الجمعة فهيأ له مجلسا من البطحاء ثم اذن بالصلاة فخرج فخطب وصلى ركعتين وجرى وقال ان الامام يجمع حيث كان : وروى البيهقي في المعرفة من طريق جعفر بن برقان ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عدي بن عدي اظرك كل قرية أهل قراء وليسوا بأهل عمود يتنقلون قاصر عليهم أميرا ثم مره فليجمع بهم وقال ابن المنذر في الاوسط روي عن ابن عمر انه كان يرى أهل المياه من مكة والمدينة يجمعون فلا ييب ذلك عليهم ثم ساقه موصولا : وروى سعيد بن منصور عن أبي هريرة ان عمر كتب اليهم ان اجمعوا حيث ما كنتم

(١) يباح
بالاصل محرر

لاقتصاره على الظهر مع انه مندوب الى الجمعة وعن حكي هذا الوجه الرافعي وإذا كان العذر خفيا
فعبارة الشافعي أحب اخفاء الجماعة كما حكاها للمصنف وكذا اقتصر عليها كثيرون وقال المتولي
يكبر اخفاء الجماعة وفي كلام المصنف إشارة اليه بقوله ان كل من عذره ظاهرا لم يكبر اظهار الجماعة
قال أصحابنا وإذا صلى المذنور الظهر ثم زال عذره وتمكن من الجمعة أجزأته ظهره
ولا تلزمه الجمعة بالاتفاق الا الصبي على قول ابن الحداد وهو ضعيف باتفاق الاصحاب
كما ضعفه المصنف ولا الخلق المشكل إذا زال اشكاله فيلزمه بخلاف لا تأتينا أنها كانت واجبة عليه
وهو الآن متمكن وهذا يرد على المصنف ويجاب عنه بأنه أراد اصحاب الاعذار الذين ذكروا هم
ولم يذكر الخلق أما إذا زال العذر في أثناء الظهر ففيه طريقان قال القفال وإمام الحرمين هو كروية العلماء
في أثناء صلاة المسافر بالتيمم وهذا يقتضي خلافا في بطلان ظهره بالخلاف هناك ويقتضي خلافا
في استحباب قطعها والاكتفاء فيها وذكر الشيخ أبو محمد في بطلان هذه الظهر وجهين والمذهب أنها
لا تبطل لاتصالها بالمقصود وقياسا على المكفر بالصوم إذا وجد الرقبة في أمائه أو وجد المتمتع
الهدى في أثناء الصوم أو تمكن من تزوج أمة من نكاح حرة ونظائره وهذا الخلاف تفريع على
إبطال ظهر غير المذنور إذا قدمها على الجمعة أما إذا لم تبطل تلك فهذه أولى قال أصحابنا ويستحب
المذنور حضور الجمعة وإن صلى الظهر لأنها أكمل فلو صلى الظهر ثم صلى الجمعة فهو لان حكمها
المصنف والاصحاب (الصحيح) المشهور الجديد أن فرضه الظهر وتقع الجمعة نافلة له كما وقع للصبي نافلة
(والثاني) وهو القديم يحتسب الله تعالى تأتيها شاء وتظهر فائدة الخلاف في أنه يجمع بينهما بتيمم
واحد لا وقد سبق نحوه في باب التيمم ودليل هذه المسائل فهم مما ذكره المصنف مع
ما أشرت إليه *

(فرع) ذكرنا ان المذنورين كالعبد والمرأة والمسافر وغيرهم فرضهم الظهر فان صلوا صحت وإن
تركوا الظهر وصلوا الجمعة أجزأتهم بالاجماع قل الاجماع فيه ابن المنذر وإمام الحرمين وغيرهما (فان

والاسراب التي تتخذ وطنا ولا فرق بين ان تكون الابنية من حجر أو طين أو خشب وأهل الخيام
النازلون في الصحراء لا يقيمون الجمعة فانه إذا جاء الشتاء أحوجهم إلى الانتقال فليسوا بقيمين
في ذلك الموضع وان اتخذوه وطنا لا يرحلون عنه شتاء ولا صيفا ففيه قولان (أحدهما) أنه تلزمهم الجمعة
ويقيمون في ذلك الموضع لأنهم استوطنوه (وأصحها) لا لأن قبائل العرب كانوا مقيمين حول المدينة
وما كانوا يصلون الجمعة ولا أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وهذا لأنهم على هيئة المسافرين
وليس لهم أبنية المستوطنين ولو أنه لم تكن أبنية البلدة أو القرية فأقام أهلها على العادة لزمهم إقامة الجمعة
فيها فانهم في دار اقامتهم سواء كانوا في مظال أو غيرها وكذا لو كانت الابنية باقية وليس من
الشرط اقامتها في كن أو مسجد بل يجوز اقامتها في فضاء معدود من خطة البلدة غير خارج عنها

قيل) إذا كان فرضهم الظهر أو بعاف كيف سقط الفرض عنهم بركني الجمعة (جوابه) أن الجمعة وإن كانت ركنين فهي أكل من الظهر بلا شك ولهذا وجبت على أهل السكك وإنما سقطت عن المعذور تخفيفا إذا تكلفها فقد أحسن، أجزأه كما ذكره المصنف في المريض إذا تكلف القيام والتوضي. إذا ترك مسح الحف فصل رجله وشبهه وهذا كله بعد ثبوت الاجماع *

(فرع) إذا أرادت المرأة حضور الجمعة فهو كحضورها لسائر الصلوات وقد ذكره المصنف في أول باب صلاة الجماعة وشرحناه هناك وحاصله أنها إن كانت شابة أو عجوزا تشتهي كره حضورها وإلا فلا وهكذا صرح به هنا المتولي وغيره *

قال المصنف رحمه الله *

(وأما من يجب عليه الجمعة ولا يجوز أن يصلي الظهر قبل فوات الجمعة فإنه مخاطب بالسعي إلى الجمعة فإن صلى الظهر قبل صلاة الإمام ففيه قولان قال في القديم يجزئه لأن الفرض هو الظهر لأنه لو كان الفرض الجمعة لوجب قضاؤها كسائر الصلوات وقال في الجديد لا تجزئه ويلزمه إعادتها وهو الصحيح لأن الفرض هو الجمعة ولو كان الفرض الظهر والجمعة بدل عنه لما أتم بترك الجمعة إلى الظهر كما لا يتم بترك الصوم إلى العتق في الكفارة وقال أبو اسحق إن اتفق أهل بلد على فعل الظهر أتموا بترك الجمعة إلا أنه يجزئهم لأن كل واحد منهم لا يعتقد به الجمعة والصحيح أنه لا يجزئهم لأنهم صلوا الظهر وفرض الجمعة متوجه عليهم *)

(الشرح) قال أصحابنا من لزمته الجمعة لا يجوز أن يصلي الظهر قبل فوات الجمعة بخلاف لأنه مخاطب بالجمعة فإن صلى الظهر قبل فوات الجمعة فقولان مشهوران (الجديد) بطلانها (والقديم) صحتها وذكر المصنف دليلها واتفق الأصحاب على أن الصحيح بطلانها قال الأصحاب هما مبنيان على أن الفرض الأصلي يوم الجمعة ماذا فالجديد يقول الجمعة والقديم الظهر والجمعة بدل وهذا باطل إذ لو كانت بدلا لجاز الاعراض عنها والاقصر على الأصل واتفقوا أنه لا يجوز ترك الجمعة وإنما القولان في أنه إذا عصى بفعل الظهر هل يحكم بصحتها قال أبو اسحق للروزي القولان فيما إذا ترك أحاد أهل البلد الجمعة وصلوا الظهر أما إذا تركها جميع أهل البلد وصلوا الظهر فبأتمون ويصح ظهركم على القولين وقال جمهور الأصحاب لا فرق بين ترك الجميع والآحاد ففي الجديد لا يصح ظهركم في الحالين لأنهم صلوها وفرض الجمعة متوجه عليهم وهذا هو الصحيح

لأن الجماعة قد تكثر ويصير اجتماعها في محوط أما الموضع الخارج الذي إذا انتهى إليه من ينشئ السفر من البلدة كان له القصر لا يجوز إقامة الجمعة فيه على ما سبق وهذا هو الذي أراد بقوله إلى حد يترخص المسافر إذا انتهى إليه واستمال إلى ههنا نحو استعمالها في قول الله تعالى جده (ثم أتوا الصيام إلى الليل) فليس الحد المذكور داخلا في الحطة وقوله في الصحارى معلى بالخاء والالف لما

عند جميع المصنفين كما صححه المصنف (فان قلنا) بالجديد في أصل المسألة فرض الجمعة باق ويجب عليه حضورها فان حضرها وسلاها فذاك وان فاتته لزمه قضاء الظهر وهل تكون صلاته الاولى باطلا أم يتيين وقوعها تقلا فيه القولان السابقان في نظائرها كمن صلى الظهر قبل الزوال قد سبقت جملة من نظائرها في أول باب صفة الصلاة (وان قلنا) القديم فهل يسقط عنه الخطاب بالجمعة فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع إمام الحرمين والغزالي فيه قولان (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع الاكثرون لا يسقط بل يبقى الخطاب بوجوب الجمعة مادامت ممكنة وإنا معنى صحة الظهر الاعتداد بها حتى لو فانت الجمعة أجزآه الظهر وسواء قلنا يسقط أم لا فإذا صلى الجمعة في الفرض منها طريقان (أحدهما) الفرض أحدهما مبهم ويحتسب الله تعالى بما شأ. (وأصحهما) وأشهرهما فيه أربعة أقوال (أصحهما) الفرض الظهر (والثاني) الجمعة (والثالث) كلاهما وهو قوي (والرابع) أحدهما مبهم هذا كله إذا صلى الظهر قبل رفع الإمام رأسه من ركوع الثانية فلو صلاها بعد رفع رأسه من ركوع الثانية وقبل سلامه فطريقان حكاهما صاحب الشامل والمستظهرى (أحدهما) • حتمها قطعا لان الجمعة فاتت (وأصحهما) طرد القولين الجديد والقديم قالا وهو ظاهر نص الشافعي لأنها لا يتحقق فوائها إلا لام الإمام لاحتمال عارض بعدها فيجب استئناها ولو اتفق أهل البلد على ترك الجمعة وصلوا الظهر فالفوات في حقهم إنما يتحقق بخروج الوقت أو ضيقه بحيث لا يسع ركعتين والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في من لزمته الجمعة نصلي الظهر قبل فوائها • ذكرنا أن الصحيح عندما أنه لا تصح صلاته وبه قال الثوري ومالك وزفر وأحمد وإسحق وداود: وقال أبو حنيفة وصاحبا وأبو ثور يجزئه الظهر لكن قال أبو حنيفة تبطل الظهر بالسعي إلى الجمعة وقال صاحباه لا تبطل إلا بالاحرام بالجمعة وقال علي أنه يلزمه السعي إلى الجمعة ما لم تفت •

• قال المصنف رحمه الله •

ومن لزمه الجمعة وهو يريد السفر فان كان يخاف فوت السفر جاز له ترك الجمعة لانه ينقطع

قدمناه ويجوز وضعهما على قوله في خطة قرية أو بلدة أيضا وقوله ولا في الخيام معل بالواو للقول الذي سبق حكايته •

قال (الثالث) أن لا تكون الجمعة مسبوقة بجمعة أخرى فلو صدقت جعتان قالي تقدم تكبيرها هي الصحيحة وقيل العبرة بتقدم السلام وقيل بتقدم أول الخطبة فان كان السلطان في الثانية فهي الصحيحة على أحد الوجهين لكيلا تقدر كل شريعة على تفويت الجمعة على الاكثرين وان وقعت الجمعتان معا تداخلتا فتسأنف واحدة وكذا ان أمكن التلاحق والتساق فان تعينت السابقة ثم التبت فاتت (وز) الجمعة ووجب (ز) الظهر على الجميع ولو عرف السبق ولم يتيين استؤنفت الجمعة (و) وما لم يتيين كأنه لم يسبق وفيه قول آخر أن الجمعة فاتت •

عن الصحبة فيتضررون أن لم يخف الفوت لم يجوز أن يسافر بعد الزوال لأن الفرض قد توجه عليه فلا يجوز تفويته بالسفر وهل يجوز قبل الزوال فيه قولان (أحدهما) يجوز لأنه لم يجب فلا يحرم التفويت كبيع الثمن قبل الحول (والثاني) لا يجوز وهو الأصح لأنه وقت لوجوب التسبب بدليل أن من كان دأبه على بعد لزمه المقصد قبل الزوال ووجوب التسبب كوجوب الفعل فإذا لم يحز السفر بعد وجوب الفعل لم يحز بعد وجوب التسبب.

قال الشافعي رضي الله عنه ولا يجمع في مصر وإن عظم وكثرت مساجده لافي مسجد واحد وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لم يفعلوا إلا كذلك (١) وإذا لم تجز أقامتها في مساجد البلد كسائر الجماعات واحتمل تعطيل المساجد عرف أن المقصود اظهار شعار الاجتماع وانفاق كلمة المسلمين فليقتصر على الواحد لأنه أنفي إلى هنا المقصود ولأنه لا ضبط بعد مجاوزة الواحد وتكلم الأصحاب

(١) قوله قال الشافعي ولا يجمع في مصر وإن عظم ولا في مساجد إلا في مسجد واحد وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لم يفعلوا إلا كذلك انتهى : وروى ابن المنذر عن ابن عمر أنه كان يقول لا جمعة إلا في المسجد الأكبر الذي يصلى فيه الإمام : وروى أبو داود في المراسيل عن بكر ابن الأشج أنه كان بالمدينة تسعة مساجد مع مسجده صلى الله عليه وسلم يسمع أهلها تاذين بلال فيصلون في مساجدهم زاد يحيى بن يحيى في روايته ولم يكونوا يصلون في شيء من تلك المساجد إلا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم : أخرجه البيهقي في المرفوعة ويشهد له صلاة أهل العوالي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة كما في الصحيح وصلاة أهل قباء معه كما رواه ابن ماجه وابن خزيمة : وأخرج الترمذي من طريق رجل من أهل قباء عن أبيه قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشهد الجمعة من قباء : وروى البيهقي أن أهل ذى الحليفة كانوا يجمعون بالمدينة قال ولم ينقل أنه أذن لأحد في إقامة الجمعة في شيء من مساجد المدينة ولا في القرى التي بقربها : تلييه قول الرافعي والاصحاب أن الشافعي دخل بغداد وهي يقام بها جعتان مردودتان الجامع الآخر لم يكن حينئذ داخل سورها فقد قال الأثرم لأحمد أجمع جعتين في مصر قال لأعلم أحداً فعله وقال ابن المنذر لم يختلف الناس أن الجمعة لم تكن تصلى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي عهد الخلفاء الراشدين إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وفي تعطيل الناس مساجدهم يوم الجمعة واجتماعهم في مسجد واحد أبين البيان بأن الجمعة خلاف سائر الصلوات وأنها لا تصلى إلا في مكان واحد وذكر الخطيب في تاريخ بغداد أن أول جمعة أحدثت في الإسلام في بلد مع قيام الجمعة القديمة في أيام المعتضد في دار الخلافة من غير بناء مسجد لاقامة الجمعة وسبب ذلك خشية الخلفاء على أنفسهم في المسجد العام وذلك في سنة ثمانين ومائتين ثم بنى في أيام المكتفي مسجد فجمعوا فيه وذكر ابن عساكر في مقدمة تاريخ دمشق أن عمر كتب إلى أبي موسى وإلى عمرو بن العاص وإلى سعد بن أبي وقاص أن يتخذوا مسجداً جامعاً ومسجداً للقبائل فإذا كان يوم الجمعة انضموا إلى المسجد الجامع فشهدوا الجمعة وقال ابن المنذر لأعلم أحداً قال ببغداد الجمعة غير عطاء.

(الشرح) قال اصحابنا الاعذار للبيعة ترك الجمعة يبيح تركها سواء كانت قبل نوال الشمس أو حدثت بعده إلا السفر ففيه صور (أحدها) إذا سافر قل الفجر جاز بلا خلاف بكل حال (الثانية) أن يسافر بعد الزوال فإن كان يصلي الجمعة في طريقه بأن يكون في طريقه موضع يصلي فيه الجمعة ويعلم أنه يندر كها فيجوز له السفر وعليه أن يصليها في وهذا لا خلاف فيه وقد اختلف المصنف مع أنه ذكره في التنبيه وذكره الاصحاب وإن لم يكن في طريقه موضع يصلي فيه الجمعة فإن كان عليه ضرر في تأخير السفر بأن تكون الرفقة الذين يجوز لهم السفر خارجين في الحال ويتضرر بالتخلف عنهم جاز السفر إذا ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقيل الرافعي أن الشيخ أبا حام القزويني حكى فيه وجهين والصواب العزم بالجواز (الثالثة) أن يسافر بين الزوال وطلوع الفجر بحيث جوزه بعد الزوال فهذا أولى والاقولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) عند المصنف والاصحاب لا يجوز وهو نص في أكثر كتبه الجديدة (والثاني) يجوز نص عليه في مقدمه وحرمله واختلفوا في محلها واتفقوا على جريانها في السفر المباح الذي طرفاه كالتجارة قاما الطاعة واجبة كانت أم مستحبة يقطع العراقيون بمر بيان القولين في سفرها وقطع اقماض حسين والبقوى وغيرها من الخراسانيين بجوازه وخصوص القولين بالمباح وقيل للتولي في الطاعة طريقة (المذهب) الجواز (والثاني) قولان وحيث حرمن السفر فسافر لا يجوز له أن يترك ما لم تفت الجمعة ثم حيث بلغ وقت فواتها يكون ابتداء سفره ذكره القاضي حسين والبقوى *

(فرع) في مذاهب العلماء في السفر يوم الجمعة وليلتها أما ليلتها قبل طلوع الفجر فيجوز عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكاه البدرى عن إبراهيم النخعي أنه قال لا يسافر بعد دخول العشاء من يوم الخميس حتى يصلي الجمعة وهذا مذهب باطل لا أصل له وأما السفر يوم الجمعة بعد الزوال إذا لم يخف فوت الرفقة ولم يصل الجمعة في طريقه فلا يجوز عندنا وبه قال مالك وأحمد وداود وحكام ابن المنذر عن ابن عمر وعائشة وابن المسيب ومجاهد وقال أبو حنيفة يجوز وأما السفر بين الفجر والزوال فقد ذكرنا أن الأصح عندنا تحريمه وبه قال ابن عمر وعائشة والنخعي وجوزوه عمر بن الخطاب والزبير بن العوام وأبو عبيدة والحسن وابن سيرين ومالك وابن المنذر واحتج لهم بحديث ابن

في أمر بغداد فإن أهلها لا يقتصرون على جمعة واحدة وقد دخلها الشافعي رضي الله عنه وهم يقيمون الجمعة في موضعين وقيل في ثلاث فلم ينكر عليهم وذكر روافيه وجوه (أحدها) أن الزيادة على الواحدة إنما جازت في بغداد لأن نهرها يحول بين شقيها فيجعلها كبلدين قاله أبو الطيب بن سلمة وعلى هذا لا يقام في كل جانب إلا جمعة واحدة وكل بلدة حال بين جانبيها نهر يحول إلى السباحة أو الزوارق فهي بمثابة بغداد واعترض الشيخ أبو حامد على هذا فقال لو كان الجانبان كبلدين لجاز أقصر من عبر عن أحد الجانبين إلى الآخر وإن لم يجاوز ذلك الجانب وابن سلمة فيما حكى القاضي ابن كعب

رواية رضى الله عنه وهو حديث ضعيف جداً وليس في المسألة حديث صحيح *
* قال المصنف رحمه الله *

(وأما البيع فان كان قبل الزوال لم يكره وان كان بعده وقبل ظهور الامام كره فان ظهر الامام واذن المؤذن حرم لقوله تعالى (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فان تباع رجلان احدهما من اهل فرض الجمعة والآخري ليس من اهل فرضها انما جميعا لان اوجه عليه الفرض فاشتغل عنه والآخري شغله عنه ولا يبطل البيع لان النهي لا يختص بالمقد فلم يمنع صحته كالصلاة في ارض مفسوبة) *

(الشرح) فيه مسائل (احدها) قال الشافعي في الام والاصحاب اذا تباع رجلان ليسا من اهل فرض الجمعة لم يحرم بمحال ولم يكره (الثانية) اذا تباع رجلان من اهل فرضها أو احدهما من اهل فرضها فان كان قبل الزوال لم يكره وإن كان بعده وقبل ظهور الامام أو قبل جلوسه علي المنبر وقبل شروع المؤذن في الاذان ين يلى الخطيب كره كراهة تنزيه وإن كان بعد جلوسه علي المنبر وشروع المؤذن في الاذان حرم البيع علي المتابعين جميعا سواء كان من اهل الفرض أو احدهما ولا يبطل البيع ودليل الجميع في الكتاب وقال البندنجي وصاحب المدة اذا كان أحدهما من اهل الفرض دون الآخر حرم علي صاحب الفرض وكره للآخر ولا يحرم وهذا شاذ باطل والصواب الجزم بالتحريم عليهما نص عليه الشافعي في الام واتفق الاصحاب عليه ودليله في الكتاب قال أصحابنا وبمحصل التحريم بمجرد شروع المؤذن في الاذان لظاهر الآية الكريمة فان أذن قبل جلوسه علي المنبر كره البيع ولم يحرم نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب ونقله ابن الصباغ عن النص وصرح به أيضا المتولي وآخرون وحيث حرما البيع فهو في حق من جلس له في غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام في الحال قاصدا الجمعة فتباع في طريقه وهو يمشي ولم يقف أو قعد في الجامع فباع فلا يحرم لكنه يكره صرح به المتولي وغيره وهو ظاهر لان المقصود أن لا يتأخر عن السعي الي الجمعة (الثالثة) حيث حرما البيع حرمت عليه العقود والصنائع وكل ما فيه تشاغل عن السعي الي الجمعة وهذا متفق عليه ومن صرح به الشيخ في تهذيبه ولا يزال التحريم حتي يفرغوا من الجمعة *

الزم هذه المسألة فالزمها وقال يجوز له القصر (والثاني) أن الزيادة علي الواحدة انما جازت لانها كانت قري متفرقة ثم اتصلت الابنية فالجري عليها حكما القديم وعلي هذا يجوز التعدد في كل بلدة كانت كذلك واعترض الشيخ أبو حامد عليه بطل ما اعترض به علي الوجه الاول وربما يلزم الصائر اليه جواز القصر أيضا فان الامام حكى عن صاحب التقریب أنه قال يجوز أن يقال علي هذا اذا جاوز الهام بالسفر قرية من تلك القرى ترخص (والثالث) أنها انما جازت لان بغداد بلدة كبيرة يشق

(فرع) في مذاهب العلماء إذا تبايعا يباعا محرما بعد النداء * منهجنا صحته وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وقال أحمد وداود في رواية عنه لا يصح *

* قال المصنف رحمه الله *

(ولا تصح الجمعة إلا في أبنية يستوطنها من تعتقد بهم الجمعة من بلد أو قرية لأنه لم تقم الجمعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في أيام الخلفاء إلا في بلد أو قرية ولم ينقل أنها أقيمت في بدو فان خرج أهل البلد إلى خارج البلد فصلوا الجمعة لم يجز لأنه ليس بوطن فلم تصح فيه الجمعة كالبدو وإن أهلهم البلد فاقام أهل علي عمارته فحضرت الجمعة لزمهم إقامتها لأنهم في موضع الاستيطان) *

(الشرح) قال أصحابنا يشترط لصحة الجمعة أن تقام في أبنية مجتمعة يستوطنها شتاء أو صيفا من تعتقد بهم الجمعة قال الشافعي والأصحاب سواء كان البناء من أحجار أو أخشاب أو طين أو قصب أو سنف أو غيرها وسواء في البلاد الكبار وذوات الأسواق والقرى الصغار والأسراب المتخلة وطنا فإن كانت الأبنية متفرقة لم تصح الجمعة فيها بلا خلاف لأنها لا تعد قرية ويرجع في الاجتماع والتفرق إلى العرف وقد أهمل المصنف اشتراط كونها مجتمعة مع أنه ذكره في التنبيه واتفقوا عليه وأما أهل الخيام فإن كانوا ينتقلون من موضعهم شتاء أو صيفا لم تصح الجمعة فيها بلا خلاف وإن كانوا دائمين فيها شتاء وصيفا وهي مجتمعة بعضها إلى بعض فقولان حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ والمتولي وصاحب العدة والشاشي وآخرون (أصحهما) باتفاق الأصحاب لا يجب عليهم الجمعة ولا تصح منهم وبه قطع الأكثرون وبه قال مالك وأبو حنيفة (والثاني) يجب عليهم وتصح منهم نص عليه في البويطي والله أعلم * قال أصحابنا ولا يشترط إقامتها في مسجد ولكن نجوز في ساحة مكشوفة بشرط أن تكون داخلية في القرية أو البلدة معدودة من خطتها فلو صلوا خارج البلد لم تصح بلا خلاف سواء كان بقرب البلدة أو بعيداً منه وسواء صلوا في كن أم ساحة ودليله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » ولم يصل هكذا ولو أنهلمت أبنية القرية أو البلدة فاقام أهلها علي عمارتها لزمهم الجمعة فيها سواء كانوا في سقائف ومظال أم لا لأنه

على أهلها الاجتماع في موضع واحد وعلي هذا نجوز الزيادة على الجمعة الواحدة في سائر البلاد إذا كثرت الناس وعسر اجتماعهم وبهذا قال ابن سريج وأبو اسحق وهو مذهب أحمد (والرابع) أن الزيادة لا تجوز بحال وإنما لم ينكر الشافعي رضي الله عنه في بغداد لما دخلها لأن المسألة مسألة اجتهادية وليس لبعض المجتهدين الإنكار على سائرهم وهذا الوجه الرابع يوافق إطلاق الكتاب حيث قال أن لا تكون الجمعة مسبقة بأخرى فإنه لم يفصل بين بلدة وبلدة وهو ظاهر نص الشافعي رضي الله عنه الذي قلناه ورأى الشيخ أبو حامد وطبقته الإقتصار عليه مذهباً لكن الذي اختاره أكثر أصحابنا تعريضا

محل الاستيطان نص عليه الشافعي والاصحاب وافق عليه الاصحاب قال القاضي أبو الطيب ولا يتصور انعقاد الجمعة عند الشافعي في غير بناء إلى في هذه المسألة *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا تصح الجمعة إلا بأربعين نفساً لما روى جابر رضي الله عنه قال «مضت السنة أن في كل ثلاثة أماناً وفي كل أربعين فافوق ذلك جمعة وأضحى وفطراً» ومن شرط العدد أن يكونوا رجالاً أحراراً مقيمين في الموضع فاما النساء والعبيد والمسافرون فلا تعتقد بهم الجمعة لأنه لا يجب عليهم الجمعة فلا تعتقد بهم كالعبيان وهل تعتقد بمقيمين غير مستوطنين فيه وجهان قال أبو علي بن أبي هريرة تعتقد بهم لأنه تزمهم الجمعة فانعدت بهم كالمستوطنين وقال أبو اسحق لا تعتقد لأن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى عرقات ومعه أهل مكة وهم في ذلك الموضع مقيمون غير مستوطنين» فلو انعقدت بهم الجمعة لأقامها» *

﴿الشرح﴾ حديث جابر ضعيف رواه البيهقي وغيره بأسناد ضعيف وضعفه قال البيهقي هو حديث لا يحتاج بمثله وقول المصنف أن يكونوا رجالاً يعني بالغين عقلاء واحتجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة بعرفات لا يصح لأنها ليست محل استيطان بل هو قضاء لا ينافيه ولأن الحاضرين هناك كلهم ليسوا مقيمون هناك والجمعة تسقط بالسفر القصير بالاتفاق وإنما التعليل الصحيح أنه ليس مستوطناً والاستيطان شرطه كذا نقل القاضي أبو الطيب أن أبا اسحق صاحب هذا الوجه عليه بهذا أما حكم الفصل فلا تصح الجمعة إلا بأربعين رجلاً بالغين عقلاء أحراراً مستوطنين للقرية أو البلدة التي يصل فيها الجمعة لا يظنون عنها شتاء ولا صيفاً الأسفر حاجة فإن اتقلوا عنه شتاء ومكنوه صيفاً أو عكسه فليسوا مستوطنين ولا تعتقد بهم بالاتفاق وهذا الذي ذكرناه من اشتراط أربعين هو المعروف من مذهب الشافعي والمنصوص في كتبه وقدم به جمهور الاصحاب ومعناه أحرارون بالامام فيكونون تسعة وثلاثين أماناً ونقل ابن القاص في التلخيص قولاً للشافعي قديماً أنها تعتقد بثلاثة أماناً ومأمومين هكذا حكاه عن الاصحاب والذي موجود في التلخيص ثلاثة مع الامام ثم إن هذا القول

ونصريحاً إنما هو الوجه المنسوب إلى ابن سريج وأبي اسحق وهو تجويز التعدد عند كثرة الناس والأزدسام ومن رجهه القاضي ابن كج والحناطي والقاضي الروياني وعليه يدل كلام حجة الاسلام في الوسيط مع تجويزه للمهر الحائل أيضاً ولا يخفى مما ذكرناه أنه ينبغي أن يعلم قوله أن لا تكون الجمعة مسبقة بأخرى بالالف والاولا أنه مطلق والوجوه المذكورة تنازع فيه سوى الوجه الأخير إذا عرف ذلك ففي معنا من الزيادة على جمعة واحدة فزادوا وعقدوا جمعيتين فله صور (إحداها) أن تسبق إحداها الأخرى فالسابقة صحيحة لاجتماع شرائطها واللاحقة باطلة لما ذكرنا أنه لا مزيد على واحدة وبما يعتبر السبق فيه ثلاثة أوجه (أصحها) أن الاعتبار بالتحريم قال في سبق عقدها على الصحة هي الصحيحة

الذي حكمه غريب انكره جمهور الاصحاب وغلطوه فيه قال القفال في شرحه التلخيص هذا القول غلط لم يذكره الشافعي قط ولا أعرفه وانما هو مذهب أبي حنيفة وقال الشيخ أبو علي السنجي في شرح التلخيص انكر عامة اصحابنا هذا القول وقالوا لا يعرف هذا للشافعي قال ومنهم من سلم نقله وحكى اصحابنا الخراسانيون وجها ضعيفا انه يشترط أن يكون الامام زائدا على الاربعين حكمه جماعة من العراقيين أيضا منهم صاحب الحارثي والدارمي والشافعي قال صاحب الحاوي هو قول ابن علي بن أبي هريرة حكمه الروياني قولاً قديماً وأما قول المصنف هل تنعقد بمقيمين غير مستوطنين فيه وجهان مشهوران (أصحهما) لا تنعقد اتفقوا على تصحيحه ممن صححه المحاملي وامام الحرمين والبعثي والمتولي وآخرون وسيأتي ان شاء الله تعالى في الفرع الآتي بيان محل الوجهين *

(فرع) قال اصحابنا الناس في الجمعة ستة اقسام (أحدها) من تلزمه وتنعقد به وهو الذكر الحر البالغ العاقل المستوطن الذي لا عذر له (الثاني) من تنعقد به ولا تلزمه وهو المريض والمرضى ومن في طريقه مطر ونحوهم من المعنويين ولنا قول شاذ ضعيف جدا انها لا تنعقد بالمريض حكمه الرافعي (الثالث) من لا تلزمه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو المجنون والمغمي عليه وكذا المميز والعبد والمسافر والمرأة والخنثى (الخامس) من تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد (السادس) من تلزمه وتصح منه وفي انعقادها به خلاف وهو المقيم غير المستوطن ففيه الوجهان المذكوران في الكتاب (أصحهما) لا تنعقد به ثم أطلق جماعة الوجهين في كل مقيم لا يترخص وصرح جماعة بأن الوجهين جاريان في المسافر الذي نوى اقامة اربعة ايام وهو ظاهر كلام المصنف وغيره قال الرافعي هما جاريان فيمن نوى اقامة يخرج بها عن كونه مسافراً قصيرة كانت او طويلة وشذ البغوي فقال الوجهان فيمن طال مقامه وفي عزمه الرجوع الى وطنه كالمثقة والتاجر قال فان نوى اقامة اربعة ايام يعني ونحوها من الاقامة القليلة لم تنعقد به وجها واحداً والمشهور طرد الخلاف في الجميع واما اهل الخيام والقرى الذين يبلنهم نداء البلد وينقصون عن اربعين قطع البغوي بأنها لا تنعقد بهم لانهم ليسوا مقيمين في بلد الجمعة بخلاف المقيم بنية الرجوع الى وطنه وطرد المتولي فيهم الوجهين والاول اظهر *

(فرع) في مذاهب العلماء في العدد الذي يشترط لانعقاد الجمعة قد ذكرنا أن ذهبنا اشتراط أربعين وبه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة واحمد واسحق وهو رواية عن عمر بن عبد العزيز

وأن قدمت الثانية في الخطبة او السلام والثاني أن الاعتبار بالسلام قال في سبق التحلل عنها هي الصحيحة لان الصلاة اذا وقع التحلل عنها أمن عروض الفساد لها بخلاف ما قبل التحلل فكان الاعتبار به اولى (والثالث) أن الاعتبار بالخوض في الخطبة قال في تقدم اول خطبتها هي الصحيحة قال الامام وهذا ملتفت الى أن الخطبتين بمثابة ركعتين ولم يحك اكثر اصحابنا العراقيين سوى الوجه الاول والثاني ونقلها صاحب المهذب قولين وقوله في الكتاب قال في تقدم تكبيرها هي

وعنه رواية باسئراط خمسين وقال ربيعة تعتقد بائني عشر وقال أبو حنيفة والثوري والليث ومحمد
تعتقد بأربعة أحدهم الامام وحكاه ابن السنن عن الاوزاعي وأبي ثور واختاره وحكي غيره عن
الاوزاعي وأبي يوسف انه قد ادها بثلاثة أحدهم الامام وقال الحسن بن صالح وداود تعتقد بائني
احدهما الامام وهو معني ما حكاه ابن السنن عن مكحول وقال مالك لا يشترط عدد معين بل
يشترط جماعة تسكن بهم قرية ويقع بينهم البيع والشراء ولا يحصل بثلاثة وأربعة ونحوهم وسكي
الدارمي عن القاساني انها تعتقد بواحد منفرد والقاساني لا يعتد به في الاجماع وقد نقلوا الاجماع
انه لا بد من عدد واختلفوا في قدره كما ذكرنا واحتج ربيعة بحديث جابر ان النبي صلى الله
عليه وسلم « كان يخطب قائما يوم الجمعة فجاءت غير من الشام فاقبل الناس اليها حتى لم يبق إلا اثنا
عشر رجلا » واحتج للباقيين بحديث عن ام عبد الله الدوسيه قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة » رواه الدارقطني وضعف طرقه كلها وبأنهم
جماعة فاشبه الاربعين واحتج لمن شرط خمسين بحديث ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال « في الحسين جمعة وليس فيما دون ذلك » رواه الدارقطني باسناد فيه ضعفان واحتج اصحابنا
بحديث جابر المذكور في الكتاب ولكنه ضعيف كما سبق وبأحاديث بمعناه لكنها ضعيفة
وأقرب ما يحتج به ما احتج به البيهقي والاصحاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه
قال « أول من جمع بنا في المدينة سعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في قيع الخضات
قلت كم كنتم قال أربعون رجلا » حديث حسن رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة
قال البيهقي وغيره وهو صحيح والتبع هنا بالنون ذكره الخطابي والحازمي وغيرهما والخضات
بفتح الخاء وكسر الصاد المعجنتين قال الشيخ أبو حامد في تعليقه قال احمد بن حنبل قيع الخضات
قرية لبني ياضة بقرب المدينة على ميل من منازل بني سلة قال أصحابنا وجه الدلالة منه أن يقال
أجمعت الامة على اشتراط العدد والاصل الظاهر فلا تصح الجمعة الا بعدد ثبت فيه التوقيف وقد
ثبت جوازها بأربعين فلا يجوز بأقل منه إلا بدليل صريح وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
« وصلوا كما رأيتموني أصلي » ولم تثبت صلاته لما بأقل من أربعين وأما حديث انقضاءهم فلم يبق

الصحيحة يقع على تمام التكمير حتي لو سبقت احداها بهمزة التكمير والاخرى بالراء منه فالصحيحة
هي التي سبقت بالراء لانها التي تقدم تكبيرها وهذا هو اصح الوجهين وفيه وجه آخر أنه
ينظر الي أول التكمير ثم على اختلاف الوجوه لو سبقت احداها الاخرى لكن كان السلطان مع
مع الاخرى فقد حكي صاحب الكتاب والامام فيه وجهين والجمهور نقلوها قولين (اظهرهما)
أن الصحيحة هي الاولى كما لو لم يحضر السلطان في واحدة منهما وكما لو كان ثم امير ان وكان كل
واحد منهما في واحدة (والثاني) أن الصحيحة هي الثانية منعنا للاخرين من التقدم على الامام ولو لم

الا اثنا عشر وليس فيه انه ابتداء الصلاة باثني عشر بل يحتمل انهم عادوا هم أو غيرهم فحضروا
أركان الخطبة والصلاة وجاء في روايات مسلم انقضوا في الخطبة وفي رواية البخاري انقضوا في الصلاة
وهي محمولة على الخطبة جمعاً بين الروايات ويكون المراد بالصلاة الحاءية لان منظر الصلاة في صلاة
وقد جاء في رواية للدارقطني والبيهقي أنهم انقضوا فلم يبق الا أربعون رجلاً والمتهور في الروايات
اثني عشر *

(فرع) إذا كان في القرية أربعون من أهل الكمال صحت جمعهم في قريتهم ولزمهم سواء كان
فيها سوق ونهر أم لا وبه قال مالك وأحمد وإسحق وجمهور العلماء وحكاه الشيخ أبو حامد عن
عمر وابنه وابن عباس رضي الله عنهم وقال أبو حنيفة والثوري لا تصح الجمعة الا في مصر جامع
وحكى ابن المنذر نحوه عن علي بن أبي طالب والحسن البصري وابن سيرين والنخعي واحتج لهم
بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا الجمعة لا تشريق الا في مصر» واحتج أصحابا بحديث ابن عباس
قال «ان أول جمعة جمعت بهد الجمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بمخا
من البحرين» رواه البخاري وبحديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك المذكور في الفرع قبله
وأما الحديث الذي احتجوا به فضعيف متفق على ضعفه وهو موقوف على علي رضي الله عنه باسناد
ضعيف منقطع *

(فرع) لا تصح الجمعة عندنا إلا في أنية يستوطنها من تعتقد بهم الجمعة ولا تصح في الصحراء
وبه قال مالك وآخرون وقال أبو حنيفة وأحمد يجوز اقامتها لأهل المصر في الصحراء كالعبد واحتج
أصحابنا بما احتج به المصنف ان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يفعلوها في الصحراء مع تطاول الأزمان
وتكرر فعلها بخلاف العيد وقد قال صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي»
(فرع) لا تعتقد الجمعة عندنا بالعبد ولا المسافر وبه قال الجمهور وقال أبو حنيفة تعتقد
قال المصنف رحمه الله *

فان أحرم بالعدد ثم انقضوا عنه ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) ان نقص العدد عن أربعين لم تعتقد
الجمعة لانه شرط في الجمعة فشرط في جميعها كل وقت (والثاني) ان بقي معه إثنان أتم الجمعة لأنهم

قل هذا لادى الي أن تفوت كل شرفة تعتقد بهم الجمعة فرض الجمعة على أهل البلد ولو شرع
الناس في صلاة الجمعة فآخبروا أن طائفة أخرى سبقتهم بها وقات الجمعة عليهم فالمستحب لهم
استئناف الظهر وهل لهم أن يتموها ظهراً في الخلاف الذي ذكرناه فيما اذا خرج
الوقت في أثناء الجمعة (الصورة الثانية) أن تم الجمعة ما فيتدافعان وتنافى واحدة
أن ومع الوقت (الثالثة) أن يشكل الحال فلا يدري اوقتا معا أو سبقت احداها الاخرى فيعيدون

يصيرون ثلاثة وذلك جمع مطلق فأشبهه الاربعين (والثالث) إن بقي معه واحد أتم الجمعة لان الاثنين جماعة وخرج المزني قولين آخرين (أحدهما) أن بقي وحده جاز أن يتم الجمعة كما قال الشافعي في إمام يحرم بالجمعة ثم أحدث أنهم يتمون صلاتهم وحدانا ركعتين (والثاني) أنه إن كان صلي ركعة ثم انقضوا أتم الجمعة وإن انقضوا قبل الركعة لم يتم الجمعة كما قال في المسبوق إذا أدرك مع الإمام ركعة أتم الجمعة وإن لم يدرك ركعة أتم الظهر فمن أصحابنا من أثبت القولين وحكي في المسألة خمسة أقوال ومنهم من لم يثبتها فقال إذا أحدث الإمام يبنون على صلاتهم لان الاستخلاف لا يجوز على هذا القول فيبنون على صلاتهم على حكم الجماعة مع الإمام وهنا إن الإمام لا تتعلق صلاته بصلاة من خلفه وأما المسبوق فانه يبنى على جمعة تمت بشروطها وهنا لم تتم جمعة فيبنى الإمام عليها ﴿

﴿ الشرح ﴾ الانقضاء التفرق والذهاب ومنه مميت الفضة وحاصل ما ذكره المصنف في انقضاءهم عن الإمام في صلاة الجمعة ريقال (أحدهما) فيه ثلاثة أقوال وهي المنصوصة ولم يثبتوا المخرجين (وأصحهما) وأشهرهما فيه خمسة أقوال باثبات المخرجين وقد ذكر المصنف دلالتها (أصحها) باتفاق الأصحاب تبطل الجمعة لان العدد شرط فشرط في جميعها فعلي هذا لو أحرم الإمام وتباطأ للمقتدون ثم أحرموا فإن تأخر إحرامهم عن ركوعه فلا جمعة لهم ولا له وإن لم يتأخر عن ركوعه قال القفال تصح الجمعة وقال الشيخ أبو محمد الجويني يشترط أن لا يطول الفصل بين إحرامه وإحرامهم وقال إمام الحرمين الشرط أن يتمكنوا من قراءة الفاتحة فان حصل ذلك لم يضر الفصل وصحح القرطبي هذا (والقول الثاني) إن بقي إثنان مع الإمام أتم الجمعة وإلا بطلت (والثالث) إن بقي معه واحد - لم تبطل وهذه الثلاثة منصوصة الأولان في الجديد والآخر في القديم وهل يشترط في الاثنين والواحد صفة الكمال المعتبر في الجمعة فيه وجهان حكاهما صاحب الحاوي (أصحهما) يشترط لانها صلاة جمعة (والثاني) لا يشترط حتى لو بقي معه صبيان أو عبدان أو امرأتان أو مسافران أو صبي وعبد أو صبي أو عبد أو امرأة إذا اعتبرنا واحداً كفي وأتم الجمعة لان هذا القول يكتب في اسم الجمعة والجماعة وهي حاصلة بها وقال إمام الحرمين الظاهر الاشتراط قال ولصاحب التقریب احتمال أنه لا يشترط قال وهذا مزيف لا يعتد به (والقول الرابع) المخرج لا تبطل وإن بقي وحده (والخامس) إن انقضوا

الجمعة أيضاً لجواز وقوعهما معا والاصل عدم الجمعة المجزئة قال إمام الحرمين وقد حكمت الأئمة بأنهم إذا أعادوا الجمعة برئت ذمتهم وفيه اشكال لانه يجوز تقدم إحدى الجمعتين على الاخرى وعلي هذا التقدير لا يصح عقد جمعة اخرى ولا تبرأ ذمتهم بها فسيبيل اليقين أن يقيموا جمعة ثم يصلوا الظهر (الرابعة) أن تسبق إحدى الجمعتين على التعيين ثم ياتبع فلا تخرج واحدة من الطائفتين عن العهدة خلاف للمزني لانا أنه ليس في الطائفتين من يتيقن محتملته والاصل بقاء الفرض في ذمتهم ثم اذا لم يخرجوا

في الركعة الاولى بطلت الجمعة وإن انقضوا بعدها لم تبطل الجمعة بل يتمها الامام وحده وكذا من معه إن بقي معه أحد هذا حكم الانقضاء في نفس صلاة الجمعة واعلم أن الاربعين شرط لصحة الخطبتين فيشترط سماعهم الآن كما سنوضحه إن شاء الله تعالى فلو حضر العدد ثم انقضوا قبل افتتاح الخطبة لم يجز افتتاحها حتى يجتمع لها أربعون كلون وإن انقضوا في أثناء الخطبة لم يعتد بالركن المفعول في غيبتهم بلا خلاف بخلاف الانقضاء في الصلاة فإن فيه الأقوال الخمسة وفرق الاصحاب بأن كل واحد يصلي لنفسه فسمح بنقص العدد على قول والخطيب لا يخطب لنفسه إنما الغرض إسماعهم فما جرى ولا مستتم لم يحصل فيه الغرض فلم تصح ثم إن عادوا قبل طول الفصل بنى على خطبته وإن عادوا بعده قولان مشهوران في كتب الخراسانيين قال ويعبر عنها بان الموالاة في الخطبة واجبة أم لا الاصح أنها واجبة فيجب الاستئناف (والثاني) غير واجبة فينبى وبني جماعة منهم القولين على أن الخطبتين بدل من الركعتين فيجب الاستئناف أم لا فلا يجب قالوا ولا فرق بين قوات الموالاة لعذر وغيره فيما ذكرناه ولولم يعد الاولون وجاء غيرهم وجب استئناف الخطبتين قصر الفصل أم طال بلا خلاف أما إذا انقضوا بعد فراغ الخطبة فإن عادوا قبل طول الفصل صلى الجمعة بتلك الخطبة بلا خلاف وقد ذكره المصنف بعدها بقليل وإن عادوا بعد طول الفصل ففيه خلاف مبنى على اشتراط الموالاة بين الخطبة والصلاة وفيه قولان مشهوران (أصحهما) وهو الجدي بأصحهما الاشتراط فعلى هذا لا تجوز صلاة الجمعة بتلك الخطبة (والثاني) لا يشترط فعلى هذا يصلى بها وهل تجب إعادة الخطبة وصلاة الجمعة أم لا قال المزني في المختصر قال الشافعي أحبت أن يتبدى الخطبة ثم يصلي الجمعة فإن لم يفعل صلى بهم الظهر واختلف أصحابنا في معنى كلامه هذا على ثلاثة أوجه حكاه المصنف بعدهما والاصحاب وهي مشهورة (أصحها) وبه قال ابن سريج والقفال وأكثر أصحابنا يجب إعادة الخطبة ثم يصلي بهم الجمعة لتمكنه من ذلك قالوا ونقطة الشافعي إنما هو أوجبته ولكنه ضحك ومنهم من تأوله وقال أراد أوجبته أو جبت قالوا وقوله صلى بهم الظهر محمول على ما إذا ضاق الوقت (والوجه الثاني) وبه قال أبو إسحق المروزي لا تجب إعادة الخطبة لكن تستحب وتجب صلاة الجمعة ما وجوب الجمعة فلقد رتبه عليه أو إنما لم تجب الخطبة لأنه لا يؤمن انقضاءهم ثانيا فصار ذلك عند أبي سقوطها (والثالث) وبه قال أبو علي الطبري في الافصاح لا تجب إعادة الخطبة

عن العدة فماذا يفعلون فيه طريقتان (أظهرهما) فيه وهو المذكور في الكتاب أنه ليس لهم إعادة الجمعة لأن إحدى الجمعتين في البلد قد صحت على اليقين فلا سبيل إلى الزيادة ولكن يصلون الظهر (والثاني) أنه على الخلاف الذي نذكره في الصورة الخامسة وهذا هو الذي ذكره العراقيون وقوله فانت الجمعة أراد به بطلانها على الطائفتين وافتقارها إلى فعل الظهر والا فالجمعة السابقة صحيحة وليكن معلما بالزاي والواو لما ذكرناه (الخامسة) أن تسبق أحدها ولا يتعين كما إذا جمع مريضان أو مسافران تكبيرتين متلاحقتين وهما

ولا نجيب الجمعة أيضاً لكن يستحب أن يظاهر نفسه وهذا الثالث هو الأصح عند صاحب الحاوي والمستظهرى قالوا هو قول أكثر اصحابنا قال صاحب الحاوي وقول ابن سريج وإن كان له وجه قول أبي علي أظهر قال وقد أخطأ أبو العباس في تخطئه المزني لأن البيهقي والربيع والزعفراني قتلوه هكذا عن الشافعي فقالوا قال أحببت ولم ينقل عنه أحد أوجب فعلم أن المزني لم يخطئ في قتلهم وإنما أخطأ أبو العباس في تأويله هذا كلام صاحب الحاوي وخالفه إلا كثيرون كما قدمناه قال المحاملي في المجموع وصاحب العدة والشيخ نصر وغيرهم هذا الوجه الثالث ضعيف قالوا وهو أضعف الوجه وهو كما قالوا لأنه يمكن من الخطبة والصلاة ولا يلتفت إلى احتمال انقضاءهم ثانياً فإنه احتمال ضعيف نادر قال أصحابنا فإن أعيدت الخطبة وصليت الجمعة فلا ثم علي واحد وان لم يعيدوا أو أوجبنا أعادتها أمموا كلهم وإن لم نوجب أعادتها أمم المنفوضون دون الإمام والباقي قال الشيخ أبو حامد والمحاملي وابن الصباغ وسائر الأصحاب الاعتبار في طول الفصل بالعرف فماعد طويل طويلاً والاقصير وحكى الشيخ أبو حامد في تعليقه والمصنف بعد هذا وسائر الأصحاب عن أبي إسحق المروزي تقريباً علي الوجه الذي قالهنا أنه لو صلوا الظهر وتركوا الجمعة جاز بناء علي أصله إذا اجتمع أهل بلد علي ترك الجمعة ثم صلوا الظهر جاز وقد سبق بيان قوله وإن الصحيح خلافه والله أعلم قال أصحابنا وسواء طال الفصل والخطيب ساكت أو مستمر في الخطبة ثم أعاد ما جرى من أركانها في حال غيبتهم حين عادوا أما إذا أحرم بالجمعة بالعدد المشروط وأحرموا ثم حضر أربعون آخرون وأحرموا بها ثم انقض الأولون قال الأصحاب لا يضر بل يتم الجمعة سواء كان اللاحقون سمعوا الخطبة أم لا قال إمام الحرمين ولا يمتنع عندي أن يقال يشترط بقاء أربعين سمعوا الخطبة أما إذا انقضوا بعد الأحرام ثم حضر أربعون متصلين بهم قال الفزالي يستمر صحة الجمعة بشرط أن يكون اللاحقون سمعوا الخطبة *

(فرع) أجمع العلماء علي أن الجمعة لا تصح من منفرد وأن الجماعة شرط لصحتها وهو مراد المصنف بقوله ولا تصح إلا بأربعين أي في جماعة ولو صرح به لكان أحسن قال أصحابنا وشروط الجماعة هنا كشروطها في سائر الصلوات ويتنزل هنا أمور زائدة سبق بيانها وهو كونهم أربعين كاملين ووقوعها في خطة البلد وفي الوقت وسبقت فروع كثيرة ومسائل مهمة تتعلق بصفات الإمام

خارج المسجد فاخبرهم بالحال ولم يعرفوا أن المتقدمة تكبيرة من فلا يخرجون عن العدة أيضاً لما ذكرنا في الرابعة وقد نقل خلاف المزني هنا أيضاً ثم ماذا يفعلون فيه قولان (أظهرهما) في الوسيط أنهم يستأنفون الجمعة أن بقي الوقت لأن الجمعيتين المفعولتين باطلتان غير مجزئتين وكأنه لم يتم في البلدة جمعة أصلاً (والثاني) وهو رواية الربيع أنهم يصلون الظهر لأن إحدى الجمعيتين صحيحة في علم الله تعالى وأما لم يخرجوا عن العدة للأشكال قال الأصحاب وهذا هو القياس * هذا تمام

والمؤمنين في الجمعة في أول باب صفة الأئمة قال الشافعي والاصحاب ولا يشترط لصحة الجمعة حضور السلطان ولا أذنه فيها وحكي صاحب البيان قولاً قديماً أنه لا تصح إلا خلف السلطان أو من أذن له وهو شاذ باطل والمعروف في المذهب ما سبق * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا تصح الجمعة إلا في وقت الظهر لأنها فرض في وقت واحد فلم يختلف وقتها كصلاة الحضر وصلاة السفر وإن خطب قبل دخول الوقت لم تصح لأن الجمعة تدور إلى ركعتين بالخطبة فإذا لم تجز الصلاة قبل الوقت لم تجز الخطبة فإن دخل فيها في وقتها ثم خرج الوقت لم تجز فعل الجمعة لأنه لا يجوز ابتداءها بعد خروج الوقت فلا يجوز أنعائها كاللحج ويتم الظهر لا يفرض رد من أربع إلى ركعتين بشرط يختص به فإذا زال الشرط أم كالمسافر إذا دخل في الصلاة ثم قدم قبل أن يتم وإن أحرم ما في الوقت ثم شك هل خرج الوقت أم الجمعة لأن الأصل بقاء الوقت وصحة الفرض ولا تبطل بالشك وإن ضاق وقت الصلاة ورأى أن خطب خطبتين خفيفتين وصلى ركعتين لم يذهب الوقت لزهم الجمعة وإن رأى أنه لا يمكنه ذلك صلى الظهر﴾ *

﴿الشرح﴾ فيه مسائل (أحداها) اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب أن الجمعة لا تصح إلا في وقت الظهر وما ذكر دلالة واضحة أن شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء وأجمعت الأمة على أن الجمعة لا تقضي على صورتها جمعة ولكن من فاتته لزمته الظهر (الثانية) يشترط للخطبة كونها في وقت الظهر لما ذكره المصنف مع الأحاديث الصحيحة التي سأذكرها في فرع مذاهب العلماء أن شاء الله تعالى وهذا متفق عليه عندنا (الثالثة) إذا شكوا في خروج وقتها فإن كانوا لم يدخلوها فيها لم تجز الدخول فيها باتفاق الاصحاب لأن شرطها الوقت ولم يتحققه فلا يجوز الدخول مع الشك في الشرط وإن دخلوا فيها في وقتها ثم شكوا قبل السلام في خروج الوقت فوجهان (الصحيح) يوبه قطع المصنف والماوردي والمحاملي والبندنجي وكتب ابن الصباغ والجمهور يتمونها جمعة كما ذكره المصنف (والثاني) يتمونها ظهراً حكاه البغوي وصاحب العدة وآخرون للشك في شروطها أما إذا صلوا الجمعة ثم شكوا بعد فراغها هل خرج وقتها قبل الفراغ منها فإنهم يجزئهم الجمعة بلا خلاف لأن الأصل بقاء الوقت قال القاضي أبو الطيب والقفال وهذا كمن تسحر ثم شك هل كان طلع الفجر أم لا أو وقف بعراق ثم شك هل كان طلع الفجر فإنه يجزئها الصوم والوقوف *

الصور وهي بأسرها مذكورة في الكتاب ولهذا الصور الخمس نظائر في نكاحين عقدتها وليان علي امرأة واحدة وستأتي في موضعها أن شاء الله تعالى * وأن أردت حصرها قلت إذا عقدت جمعتان فاما أن لا يعلم حالهما في التساوق والتلاحق أو يعلم وعلى هذا فاما أن يعلم تساوفاً أو سبق أحدهما على الأخرى. وعلى هذا فاما أن يعلم في واحدة لا على اتعيين أو في واحدة معينة. وعلى هذا فاما أن يستمر إلى أن يعرض التباس ثم قال أصحابنا العراقيون لو كان الإمام في إحدى الجمعتين

(فرع) قال الدارمي في كتاب الصيام في مسائل الشهادة على الهلال لو دخلوا في الجمعة فأخبرهم عدل بخروج وقتها قال ابن المزيان يحتمل أن يصلوا ظهراً قال وعندى أنهم يمتنون الجمعة إلا أن يعصوا (الرابعة) إذا شرعوا فيها في وقتها ثم خرج الوقت قبل السلام منها فانت الجمعة بلا خلاف عندنا كما ذكره المصنف وفي حكم صلاته طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وجاعات من غيرهم يجب أنماها ظهراً ويميزه كذا ذكره المصنف (والثاني) وهو مشهور للخراسانيين فيه قولان (المتنصوص) يمتنونها ظهراً (والثاني) وهو يخرج لا يجوز أنماها ظهراً فعلي هذا هل تبطل أو تنقلب نقلاً فيه القولان السابقان في أول باب صفة الصلاة فيه وفي نظائره (أصحهما) تنقلب نقلاً وان قلنا بالمذهب يتما ظهراً سر بالقراءة من حيثئذ ولا يحتاج إلى نية الظهر كالمسافر إذا نوى القصر ثم لزمه الإمام بأقامة أو غيرها هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي صاحب البيان وغيره وجها أنه يجب نية الظهر وليس بشيء (الخامسة) لو ادرك مسبق ركعة من الجمعة فسلم الإمام وقام هو إلى الثانية فخرج الوقت قبل سلامه فوجهان مشهوران (أحدهما) يتما الجمعة وبه قال ابن الحداد لأنها تابعة لجمعة صحيحة وهي الجمعة الإمام والناس بخلاف ما إذا خرج الوقت قبل سلام الإمام (والثاني) لا يجوز أنماها الجمعة بل يتما ظهراً ويجيء في بطلانها وإقلاها نقلاً ما سبق والمذهب أنماها ظهراً أصححه البغوي والمتولي والرافعي وآخرون قال المتولي هو قول عامة أصحابنا (السادسة) لو سلم الإمام والجماعة التسليمة الأولى في الوقت والثانية خارجه صحت جمعهم لأنها تمت بالتسليمة الأولى ولو سلم الإمام الأولى خارج الوقت فانت الجمعة على جميعهم ولزمهم قضاء الظهر ولو سلم الإمام وبعضهم الأولى في الوقت وسلمها بعضهم خارج الوقت فإن بلغ عدد المسلمين في الوقت أربعين صحت جمعهم والإقبال الرافعي هو شبهة بمآلة الانفصاض والصحيح فوات الجمعة وأما المسلمون خارج الوقت فصلاتهم باطلة وفيهم وجه ضعيف أن كان المسلمون في الوقت أربعين أنه تصح جمعهم وهو الوجه السابق في سلام المسبق بعد الوقت ثم سلام الإمام والقوم خارج الوقت إن كان مع العلم بالحال بطلت صلاتهم والأقلهم أنماها ظهراً على المذهب كما سبق (السابعة) إذا ضاق الوقت قبل أن يدخلوا في الجمعة فإن أمكنهم خطبتان وركعتان يقتصر فيها على الواجبات لزمهم ذلك والأصلوا الظهر نص عليه في الام

في الصور الأربع الأخيرة ترتب على ما ذكرنا في الصورة الأولى أن قلنا الصحيحة هي التي فيها الإمام مع تأخيرها فهذا أولى والأقل أثر لحضوره والحكم كالم لم يكن مع واحد منهما *

قال (الرابع) العدد لا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين (ح م) ذكر مكلفين (ح) أحرار مقيمين (ح) لا يظعنون شتاء ولا صيفاً إلا لاجحة وإنما هو الحادى والأربعون على أحد الوجهين *

لا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين وبه قال أحمد خلافاً لابي حنيفة حيث قال تنعقد بأربعة أحدهم الإمام واختلفت رواية أصحابنا عن مالك فمنهم من روى عنه مثل مذهبن ومنهم من روى أن

واتفق عليه الاصحاب وعليهم أن يشرعوا في الظهر في الحال ولا يحمل تأخيرها الى خروج الوقت بالاتفاق والله اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت الجمعة * قد ذكرنا ان مذهبنا ان وقتها وقت الظهر ولا يجوز قبله وبه قال مالك وابو حنيفة وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقال احمد تجوز قبل الزوال قال القاضي ابو الطيب حكى عنه انه قال في الساعة الخامسة وقال اصحابه يجوز فعلها في الوقت الذي تفعل فيه صلاة العيد وقال الحارثي في الساعة السادسة قال العبدري قال العلماء كافة لا تجوز صلاة الجمعة قبل الزوال الا احمد ونقل الماورى في الحاوى عن ابن عباس كقول احمد ونقله ابن المنذر عن عطاء واسحق قال وروى ذلك باسناد لا يثبت عن ابي بكر وعمر وابن مسعود ومعاوية واحتج لاحد بحديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة ثم نذهب الى جملنا قريبا حين نزول الشمس «رواه مسلم عن سلمة بن الاكوع قال «كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة فنصرف وليس للحيطان ظل نستظل به» رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم «نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس» ترجع تتبع النسخ «وعن سهل بن سعد قال «ما كنا قبل ولا نتغدى

الاعتبار بعدد يعد بهم الموضع قرية ويمكنهم الاقامة فيه ويكون بينهم البيع والشراء ونقل صاحب التلخيص قولاً عن القديم أن الجمعة تنعقد بثلاثة امام ومأموين وعامة الاصحاب لم يثبتوه «لنا ما روى عن جابر رضي الله عنه انه قال «مضت السنة أن في كل أربعين فما فوقها الجمعة» (١) وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا اجتمع أربعون رجلاً فعليهم الجمعة» (٢) وأورده في السنة وذكر القاضي ابن كج ان ابن الجعالي روى عن أبي امامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا الجمعة الا بأربعين» (٣) وليكن قوله ولا تنعقد الجمعة باقل من أربعين معلوما لما حكيناه بالميم والحاء

(١) حديث جابر مضت السنة ان في كل اربعين فما فوقها الجمعة: الدارقطني والبيهقي من حديث عبد العزيز بن عبد الرحمن عن خفيف عن عطاء عنه تلفظ في كل ثلاثة امام وفي كل اربعين فما فوق ذلك الجمعة واضحي وفطر وعبد العزيز قال احمد اضرب على حديثه قاتنا كذب او موضوعة وقال النسائي ليس بشيء وقال الدارقطني منكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز ان يجمع به وقال البيهقي هذا الحديث لا يجمع بمثله *

(٢) حديث أبي الدرداء إذا بلغ اربعين رجلاً فعليهم الجمعة: أورده صاحب التهمة ولا أصل له *

(٣) حديث أبي امامة لا الجمعة إلا بأربعين: لا أصل له بل روى البيهقي والطبراني من حديثه على خمسين حجة ليس فيها دون ذلك زاد الطبراني في الاوسط ولا تجب على من دون ذلك وفي استاده جعفر بن الزبير وهو متروك وهياج بن بسطام وهو متروك ايضاً وفي طريق البيهقي النقاش المفسر وهو واه ايضاً *

الابعد الجمعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم وليس في رواية البخاري في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عبد الله بن سيدان قال «شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر رضي الله عنه فكانت صلاته وخطبته الى ان أقول اتصاف النهار ثم شهدتها مع عثمان رضي الله عنه فكانت صلاته وخطبته الى ان أقول زال النهار ولا رأيت احداً علب ذلك ولا انكره» رواه احمد في مسنده والدارقطني وغيرهما واحتج أصحابنا والجمهور بحديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس» رواه البخاري وعن سلمة بن الأكوع قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع النبي» رواه مسلم وهذا هو المعروف من فعل السلف والخلف قال الشافعي صلى الله عليه وسلم واوبكر وعمر وعثمان والأئمة بعدهم كل جمعة بعد الزوال (والجواب) عن احتجاجهم بحديث جابر وما بعده أنها كلها محمولة على شدة المبالغة في تعجيلها بعد الزوال من غير إيراد ولا غيره هذا مختصر الجواب عن الجميع وحملنا عليه الجمع من هذه الأحاديث من الطرفين وعمل المسلمين قاطبة أنهم لا يصلونها الا بعد الزوال وتفصيل الجواب ان يقال حديث جابر فيه اخبار أن الصلاة والزوال الى جملهم كانوا حين الزوال لان الصلاة قبله (فان قيل) قوله حين الزوال لا يبع هذه الجملة (فجوابه) ان المراد نفس الزوال وما يدانيه كقوله صلى الله عليه وسلم «صلى في العصر حين كان كل شيء مثل ظله» (والجواب) عن حديث سلمة انه حجة لنا في كونها بعد الزوال لانه ليس معناه انه ليس للحيطان شيء من النفي وانما معناه ليس لها في كثير بحيث يستظل به المار وهذا معنى قوله وليس للحيطان ظل يستظل به فلم ينف اصل الظل وانما نفي كثيره الذي يستظل به وأوضح منه الرواية الاخرى نتبع النفي فهذا فيه صريح بوجود النفي لكنه قليل ومعلوم أن حيطانهم قصيرة وبلا دم متوسطة من الشمس ولا يظهر هناك النفي بحيث يستظل به الا بعد الزوال بزمان طويل (وأما) حديث سهل «ما كنا قليل ولا تغدئ الا بعد الجمعة» (فمعناه) أنهم كانوا يؤخرون القيولة والغداء في هذا اليوم الى ما بعد صلاة الجمعة لانهم نددوا الى التبكير اليها فلو اشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فورتها أو فوت التبكير اليها وبما يؤيد هذا ما رواه مالك في الموطأ باسناده الصحيح عن عمر بن أبي سهل بن مالك عن أبيه قال «كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد اخربي فإذا غشي الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم نخرج بعد صلاة الجمعة فنقيل قائلة الضمحي (وأما) الاثر عن أبي بكر وعمر وعثمان (فضعيف) باتفاقهم لان ابن سيدان ضعيف عندهم ولو صح لكان متأولاً لمخالفة الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والواو ثم نعتبر في الأربعين اربع صفات الذكورة والتكليف والحرية والاقامة والمعتبر الاقامة على سبيل التوطن وصفته أن لا يظعنوا عن ذلك الموضع شتاء ولا صيفاً الا الحاجة فلو كانوا ينزلون الموضع

(فرع) في مذاهبهم في صلاة الجمعة إذا خرج وقت الظهر وهم فيها قد ذكرنا أن مذهبنا أنها تقوت الجمعة ويتمونها ظهراً وقال أبو حنيفة تبطل ويستأنفون الظهر وقال عطاء يتمها الجمعة وقال أحمد إن كان صلى منها ركعة أمها الجمعة وإن كان أقل يتمها ظهراً •
• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ولا تصح الجمعة حتى يتقدمها خطبتان لما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » ولم يصل الجمعة إلا بخطبتين وروى ابن عمر قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما » ولأن السلف قالوا إنما قصرت الجمعة لأجل الخطبة فإذا لم يخطب رجع إلى الأصل ومن شرط الخطبة العدد الذي تعتقد به الجمعة لقوله تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) والذكر الذي يفعل بعد النداء هو الخطبة ولأنه ذكر شرط في صحة الجمعة فشرط فيه العدد كتكثيره الأحرام فإن خطب بالعدد ثم انفصوا وعادوا قبل الأحرام فإن لم يطل الفصل صلى الجمعة لأنه ليس بأكثر من الصلاتين المجموعتين ثم انفصل اليسير لا يمنع الجمع فكذلك لا يمنع الجمع بين الخطبة والصلاة وإن طال الفصل قال الشافعي رحمه الله أحببت أن ينتهي الخطبة ثم يصلي بعدها الجمعة فإن لم يفعل صلى الظهر واختلف أصحابنا فيه فقال أبو العباس يجب إعادة الخطبة ثم يصلي الجمعة لأن الخطبة من الصلاة كالصلاتين المجموعتين فكما لا يجوز الفصل الطويل بين الصلاتين لم يجوز بين الخطبة والصلاة وما نقله المزني لا يعرف وقال أبو اسحق يستحب أن يعيد الخطبة لأنه لا يأمن أن ينفصوا مرة أخرى فجعل ذلك عنراً في جواز البناء وأما الصلاة فإنها واجبة لأنه يقدر على فعلها فإن صلى بهم الظهر جاز بناء على عمله إذا اجتمع أهل بلد على ترك الجمعة ثم صلوا الظهر أجزاءهم وقال بعض أصحابنا يستحب إعادة الخطبة والصلاة على ظاهر النص لأنهم انفصوا عنه مرة فلا يأمن أن ينفصوا عنه ثانياً فصار ذلك عنراً في ترك الجمعة •

(الشرح) حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري من رواية مالك بن الحويرث وسبق في صفة الصلاة وحديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم (وقوله) لأنه ذكر احتراز من متر العودة وغيره من الشروط فإنه لا يشترط له العدد وقوله شرط في صحة الجمعة احتراز من الأذان أما الأحكام فمسألة الانقضاء إلى آخرها فسبق شرحاً وبيان الاختلاف فيها في مسألة الانقضاء في الصلاة واتفقت نصوص الشافعي وطرق الأصحاب على أن الجمعة لا تصح حتى يتقدمها خطبتان ومن شرطها العدد وفرقوا بين الجمعة والعيد حيث كانت خطبة الجمعة قبلها والعيد بعده لأن خطبة

صيفاً ويرتحلون عنه شتاء أو بالعكس فليسوا بمتوطنين ولا تعتقد الجمعة بهم وحكي أن أبا حنيفة يقول بانقضاءها بأربعة من العيد وأربعة من المسافرين واحتج عليه بأن من لا تزمه الجمعة لا تعتقد

الجمعة شرط لصحة الصلاة وثأن الشرط أن يقدم ولأن الجمعة فريضة فاخرت الصلاة ليدركها المتأخر والتمييز بين الفرض والنفل ومن شرط الخطبتين كونها في وقت الظهر فلو خطب الخطبتين أو بعضهما قبل الزوال ثم صلى بعدها لم يصح بلا خلاف عندنا نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب وجوزوه مالك واحد وقد أهمل المصنف بيان هذا الشرط ها وفي التبيه *

(فرع) في مذاهب العلماء في الخطبة قد ذكرنا أن مذهبنا أن تقدم خطبتين شرط لصحة الجمعة وإن من شرطها العدد الذي تعتد به الجمعة وبهذه الجملة قال مالك وأحمد والجمهور وقال أبو حنيفة الخطبة شرط ولكن تجزى خطبة واحدة ولا يشترط العدد لسماعها كالإذان وحكي بن المنذر عن الحسن البصري أن الجمعة تصح بلا خطبة وبه قال داود وعبد الملك من أصحاب مالك قال القاضي عياض وروى عن مالك * دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « وصلوا كما رأيتموني أصلي » وثبتت صلاته صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

(ومن شرطها القيام مع القدرة والفصل بينهما بجملة لما روى جابر بن سمرة قال « كن النبي صلى الله عليه وسلم يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر الله تعالى » ولأنه أحد فرضي الجمعة فوجب فيه القيام والقعود كالصلاة) *

(الشرح) حديث جابر هذا صحيح رواه مسلم ولكن قال يقرأ القرآن ويذكر الناس والباقي سواء وجابر وأبو سمرة صحابيان رضي الله عنهما قال الشافعي والاصحاب يشترط لصحة الخطبتين القيام فيهما مع القدرة والجلوس بينهما مع القدرة فإن عجز عن القيام استحب له أن يستخلف فإن خطب قاعداً أو مضطجماً للعجز جاز بلا خلاف كالصلاة قال أصحابنا ويصح الاقتداء به حينئذ سواء صرح بأنه لا يستطيع القيام أم سكت لأن الظاهر أن قعوده للعجز فإن بان أنه كان قادراً على القيام قال أصحابنا فهو كالوإن محدثاً والمذهب أنه تصح صلاتهم إن تم العدد دونته وإن نقص لم تصح بلا خلاف ولا تصح صلاته هو على التقديرين قال الشافعي وأصحابنا فلو علموا قدرته على القيام لم تصح صلاتهم وإن ظهر لهم قدرته فاخبرهم بعجزه اعتمدوه وصحت صلاتهم قال الشافعي والشيخ أبو حامد والبندنجي وصاحب العدة وغيرهم فإن علم بعضهم دون بعض بقدرته لم تصح صلاة العالمين وتصح صلاة الآخرين إن تم بهم العدد والافلا وحكي الرافعي وجهاً أن الخطبة تصح قاعداً مع القدرة على القيام وهو شاذ ضعيف أو باطل وأما الجلوس بينهما فواجب بالاتفاق وتجب الطائفة فيه صرح به امام الحرمين وآخرون قال أصحابنا وهذا الجلوس خفيف جداً قدر سورة الاخلاص تقريباً

به الجمعة كالتساء واعلم لذلك كلتي احراراً متقيين بالخاء اشارة الى أن الحرية والاقامة لا يشترطان في العدد المعبر عنده وفي الانعقاد بالمقيم الذي لم يجعل الموضع وطناً خلاف سذكروه

والواجب منه قدر المأثنية هذا هو الصحيح للمشهور نص عليه الشافعي وقطع به وفيه وجه أنه يشترط كونه قدس سورة الاخلاص حكاية الرافي قال وحكي بعضهم أيضا عن نص الشافعي وهو ضعيف قال أصحابنا فان خطب قاعدا للعجز فصل بينهما بسكتة ولا يجوز أن يضطجع والمشهور الذي قطع به الجمهور أن هذه السكتة واجبة ليحصل الفصل وذكر الماوردي وغيره وجها أنها لا تجب وأنه لو وصل كلامه في الخطبتين صحتا لأنه تخلله سككات غير مقصودة وقال القاضي أبو الطيب تستحب هذه السكتة وحكي الرافي وجها أنه لو خطب قائما كفاء الفصل بسكتة غير جلوس وهو شاذ مر ود *

(فرع) ذكرنا أن مذهبا وجوب اقيام في الخطبتين والجلوس بينهما ولا تصح الا بهما وقال مالك وأبو حنيفة واحدا تصح قاعدا مع التمدة قالوا والقيام سنة وكذا الجلوس بينهما مستعذم وبه قال جمهور العلماء حتى أن الطحاوي قال لم يقل أحد غير الشافعي بأشراط الجلوس بينهما قال القاضي عياض وعن مالك رواية أن الجلوس بينهما شرط وكذا اقيام دليلنا أنه صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» مع الاحاديث الصحيحة المشهورة أنه صلى الله عليه وسلم «كان يخطب خاتمتين قائما يجلس بينهما» قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وهل يشترط فيها الطهارة فيه قولان قال في القديم تصح من غير طهارة لا تفتر إلى الطهارة لافتقر إلى استقبال القبلة كالصلاة وقال في الجديد لا تصح من غير طهارة لأنه ذكر شرط في الجمعة شرط فيه الطهارة كتكبيره الاحرام) *

(الشرح) قال أصحابنا هل يشترط لصحة الخطبة ستر العورة والطهارة عن الحدث والطهارة عن النجاسة في البدن والثوب والمكان فيه قولان (الصحيح) الجديد اشتراط ذلك كله (والقديم) لا يشترط شيء من ذلك بل يستحب دليلهما في الكتاب ثم أن الجمهور أطلقوا القولين في اشتراط طهارة الحدث وقال البغوي القولان في الطهارة عن الحدث الأصغر فإن خطب جنبا لم تصح قولاً واحداً لأن القراءة في الخطبة واجبة ولا تحسب قراءة الجنب وصرح المتولي والرافعي في المحرر بجران القولين في المحدث والجنب وهذا هو الصواب وقد قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه وصاحب الحاوي فيه وآخرون من الأصحاب بأنه لو كان إمام الجمعة جنبا ولم يعلم للمأمومين ثم علموا بعد فراغها أجزأهم وقوله الشيخ أبو حامد والأصحاب عن نص الشافعي في الام وقد أهمل المصنف ذكر ستر العورة والقولان فيه مشهوران وقد ذكرهما هو في التنبيه وقال أبو يوسف بأشراط الطهارة وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وداود لا تشترط دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يخطب

في الباب الثالث وهل تعتقد الجمعة بالرفعي المشهور أنها تعتقد لكاملهم وإنما لم تجب عليهم تخفيفا وهذا هو المذكور في الكتاب في الباب الثاني وقل ابن كعب عن أبي الحسين أن الشافعي رضي الله عنه

متطهراً وقال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » •

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ وفرضها أربعة أشياء (أحدها) أن يحمد الله تعالى لما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
خطب يوم الجمعة فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم يقول علي أثر ذلك وقد علا صوته واشتد غضبه
واحمرت وجنتاه كأنه مندر جيتس ثم يقول بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار بأصبعه الوسطى والتي
تلي الإبهام ثم يقول أن أفضل الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها
وكل بدعة ضلالة من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلى﴾ (والثاني) أن يصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم لأن كل عبادة افتقرت إلي ذكر الله تعالى افتقرت إلي ذكر الرسول صلى
الله عليه وسلم كالأذان والصلاة (والثالث) الوصية بتقوى الله تعالى لحديث جابر ولأن الفصل من
الخطبة الموصلة فلا يجوز الإخلال بها (والرابع) أن يقرأ آية من القرآن لحديث جابر بن سمرة ولأنه
أحد فرضي الجمعة فوجب فيه القراءة كالصلاة ويجب ذكر الله وذكر الرسول صلى الله عليه وسلم
والوصية في الخطبتين وفي قراءة القرآن وجهان (أحدهما) يجب فيها لأن ما وجب في أحدهما وجب

قال في موضع لا تتعد الجمة اربعين مريضاً كللسافرين والعبيد فعلى هذا صفة الصحة تعتبر مع الصفات المذكورة في الكتاب ثم عدد الاربعين معتبر مع الامام او هو زائد على الاربعين فيه وجهاً (احمداً) أنه من جملة الاربعين لما ذكرنا من الاخبار فانها لا تفصل بين الامام وغيره (والثاني) أن زائد على الاربعين لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بالمدينة ولم يجمع باقل من اربعين (١) وهذا يشعر بزيادته على الاربعين وقد حكى القاضي الرويانى الخلاف في المسألة قولين (القديم) أن زائد على الاربعين ٥

قال ﴿ولو انقض القوم في الخطبة لم يجز﴾ (ح) لان اسماعها اربعين رجلا واجب فان سكت الخطيب ثم بنى عند عودهم مع طول الفصل فقد قانت الموالاة وفي اشتراطها قولان وكذلك في اشتراطها بين الخطبة والصلاة ﴿

العدد المعتبر في الصلاة وهو الأربعون معتبر في الكلمات الواجبة من الخطبة وشماع للقوم اليه قال :
الله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له) قال كثير من المفسرين بأن المراد منه الخطبة وعن أبي طيبة

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم جمع بالجمعة يوم يجمع بأقل من اربعين بلما اراه معك
وفي البيهقي الرازي وابن مسعود قال جمعة الرسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن اربعون مائة
وفي رواية له نحمد الله او بين فقال انكم منصورون الحديث وليس هذا فيما يعلق بالجمعة وأما ما رواه
ابو داود وابن حبان وغيرهما حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك ان اياه كان اذا سمع النداء
يوم الجمعة ترنم لا سعد بن زرارة قال قلت له يا ابا جابر رأيت انتم تذكرون لا سعد بن زرارة كلما سمعت
الاذان للجمعة ما هو قال لانه اول من يجمع بنا في تقيع يقال له تقيع الخضعات من حجرة جني بالجمعة

الخطبة تذكيراً *

(الشرح) حديث جابر الاول رواه مسلم بكامله وهو جابر بن عبد الله لا جابر بن سمرة وقوله أن يقرأ آية من القرآن لحديث جابر ابن سمرة حديث صحيح سبق بيانه قريباً في مسألة اشتراط القيام وحديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم سورة ق في الخطبة رواه مسلم في صحيحه من رواية أم هشام بنت حارثة بن النعمان الصحابية رضي الله عنها قالت « ما أخذت ق والقرآن المجيد إلا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس » وحديث نزول النبي صلى الله عليه وسلم عن المنبر وسجوده للتلاوة في الخطبة صحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة قال البيهقي هو صحيح ذكره في أبواب سجود التلاوة وقوله وفعله عمر هو صحيح عنه رواه البخاري عنه في صحيحه ولفظه ان عمر قرأ يوم الجمعة على المنبر سورة النحل حتي إذا جاء السجدة نزل فسجد ومسجد الناس وقوله وسئل عطاء عن ذلك هو عطاء بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم وقال الشافعي في الام أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال قلت لعطاء فذكره وهو اسناد صحيح الا عبد الحميد فوثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وضعفه أبو حاتم الرازي والدارقطني « أما لغات الفصل (قوله) يقول علي أُر ذلك فيه لغتان كسر الهمزة مع إسكان الراء وفتحها (قوله) وقد علا صوته واشتد غضبه واحمرت وجنتاه هذا كله من مستحبات الخطبة لانه أوقع في النفوس وأبلغ في الوعظ والوجهة الحد وفيها أربع لغات فتح الواو وضما وكسرها والرابعة أجنة بضم الهمزة (قوله) كأنه منذر جيش معناه ينذر قومه ويحذرهم من جيش يقصدهم (قوله) صلى الله عليه وسلم « بعثت أنا والساعة » هو بنصب الساعة ورفعها النصب على تقدير مع وهو مفعول معه والرفع عطاف على الضمير والابهام مؤتة على المشهور ويجوز تذكيرها وسبق بيانها واضحا في مسح الرأس في صفة الوضوء (قوله) صلى الله عليه وسلم « وخير الهدى هدى محمد » روى في صحيح مسلم علي وجهين ضم الهاء مع فتح الدال وفتح الهاء مع اسكان الدال وكلاهما صحيح فمن فتح فعناه الطريقة والخلق ومن ضم معناه الارشاد وقد بسطت شرح الروايتين وسائر الفاظ الحديث موضحة في شرح صحيح مسلم (قوله) صلى الله عليه

كان الانقضاء قبل افتتاح الخطبة لم يبتدىء حتي يجتمع أربعون وأن كان في اثنتائها وهو مسألة الكتاب فلا خلاف في الركن الثاني يعني غيبتهم غير محسوب بخلاف ما إذا انقضى العدد في الصلاة فان فيه خلافاً سيأتي قال امام الحرمين والفرق أن كل مصل يصلي لنفسه فجاز أن يتسامح في نقصان العدد في الصلاة وفي الخطبة الخطيب لا يخطب لنفسه وإنما الغرض اسماع الناس وتذكيرهم فاجرى ولا مستمع او مع نقصان عدد المستمع فقدقات فيه مقصود الخطبة فلم يحتمل ثم تنظر أن عادوا قبل طول الفصل بنى علي الخطبة فان الفصل اليسير في مثل ذلك كعدم الفصل الا ترى أنه لو سلم ناسياً ثم تذكر ولم يطل الفصل جاز وكذلك يحتمل الفصل اليسير بين صلاتي الجمع وأن عادوا بعد طول الفصل

وسلم «كل بدعة ضلالة» هذا من العام المخصوص لان البدعة كل ما عمل على غير مثال سبق قال العلماء وهي خمسة اقسام واجبة ومندوبة ومحرومة ومكروهة ومباحة وقد ذكرت أمثلتها واضحة في تهذيب الاسماء واللغات ومن البدع الواجبة تعلم أدلة الكلام للرد على مبتدع او ملحد تعرض وهو فرض كفاية كما سنوضحه ان شاء الله تعالى في كتاب السير ومن البدع المندوبات بناء المدارس والربط وتصنيف العلم ونحو ذلك والضياع بفتح الضاد - العيال أى من ترك عيالا وأطفالا يضيعون بعدهم فليأتوني لأقوم بكفائتهم وكان صلى الله عليه وسلم يقضي دين من مات وعليه دين لم يخلف له واهل وكان هذا القضاء واجبا على رسول الله عليه وسلم على الصحيح عند اصحابنا وفيه وجه ضعيف انه كان مستحباً ولا يجب اليوم على الامام ان يقضيه من مال نفسه وفي وجوب قضائه من بيت المال اذا كان فيه سعة ولم يضق عن أهم من هذا وجهان مشهوران وسيأتى كل هذا واضحاً في اول كتاب التكاليف في الخصائص حيث ذكرها الشافعي والاصحاب ان شاء الله تعالى (قوله) لان كل عبادة افتقرت الى ذكر الله تعالى افتقرت الى ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم ففيه احتراز من الصوم (وقوله) الرسول هكذا هو في المذهب وكذا يقوله كثير من العلماء وقد روى البيهقي في مناقب الشافعي باسناده عن الشافعي انه كره ان يقول قال الرسول بل يقال قال رسول الله أو نبي الله (فان قيل) نفى القرآن (يا أيها الرسول) (فالجواب) ان نداء الله سبحانه وتعالى نبيه صلى الله عليه وسلم تشریف له وتبجيل بأى خطاب كان بخلاف كلامنا (وقول) المصنف رواه المزني في أقل ما يقع عليه اسم الخطبة معناه نقله المزني في المختصر عن الشافعي في أقل ما يجزى من الخطبة فجعله واجباً اما الاحكام فقال اصحابنا فروض الخطبة خمسة ثلاثة متفق عليها واثنان مختلف فيهما (أحدهما) حمد الله تعالى ويتعين لفظ الحمد ولا يقوم معناه مقامه بالاتفاق وأقله الحمد لله (الثاني) الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعين لفظ الصلاة وذكر إمام الحرمين عن كلام بعض الاصحاب ما يؤم ان لفظي الحمد والصلاة لا يتعيان ولم ينقله وجهاً مجزوماً به والذي قطع به الاصحاب انها متعيان (الثالث) الوصية بتقوى الله تعالى وهل يتعين لفظ الوصية فيه وجهان (الصحيح) الذي نص عليه الشافعي وقطع به الاصحاب والجمهور لا يتعين بل يقوم مقامه أى وعظ كان (والثاني) حكماً للقاضي حسين والبعوى وغيرهما من الخراسانيين

فهل ينبغي ام يستأنف فيه قولان يعبر عنهما بان للمولاة هل يجب في الخطبة ام لا (أحدهما) لا لأن الغرض الوعظ والتذكير وذلك حاصل مع فرق الكلمات (واصحهما) نعم لان لولاء وقفا في استمالة القلوب وتبنيها ولان الاولين خطبوا على الولاء فيجب اتباعهم فيه وذكر صاحب التهذيب وغيره أن هذا القول الآتي هو الجديد وبنى أبو سعيد للتولي وآخرون الخلاف في المسألة على أن الخطبتين بطل من الركنين ام لا إن قلنا نعم وجب الاستئذان والا فلا وقرب حجة الاسلام قدس الله روحه في الوسيط خلاف المسألة من الخلاف في الوضوء هل يجب فيه المولاة لكن ظاهر

انه يتعين كلفظ الحمد والصلاة وهذا ضعيف أو باطل لان لفظ الحمد والصلاة تصدنا به في مواضع
وأما لفظ الوصية فلم يرد نص بالامر به بولا بتعيينه قال امام الحرمين ولا خلاف انه لا يكفي التحذير
من الاعتراض بالدنيا وزخارفها لان ذلك قد يتوهم به منكروا الشرائع بل لابد من الحث على طاعة
الله تعالى والمنع من المعاصي قال أصحابنا ولا يجب في الموعظة كلام طويل بل لو قال اطيعوا الله كفى
وأبدى في الاكتفاء به احتمالا والذي قطع به الأصحاب الاكتفاء به وواقفهم امام الحرمين علي ان
الاقتصار على لفظي الحمد والصلاة كف بلا خلاف ولو قال والصلاة على النبي أو علي محمد أو رسول الله
كفى ولو قال الحمد للرحمن أو للرحيم لم يكف كما لو قال في تكبيرة الاحرام الرحمن أكبر قال
أصحابنا وهذه الارقان الثلاثة واجبة في كل واحدة من الخطبتين بلا خلاف إلا وجهها حكمه
الرافعي أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تكفي في إحداها وهو شاذ مردود (الرابع) قراءة
القرآن وفيها أربعة أوجه (الصحيح) المنصوص في الأم يجب في إحداها أيهما شاء (والثاني) وهو
المنصوص في البويطي ومختصر المزني يجب في الاولى ولا تجزئ في الثانية (والثالث) يجب فيها جميعا
وهو وجه مشهور قال الشيخ أبو حامد هو غلط (والرابع) لا يجب في واحدة منهما بل هي مستحبة
وقله امام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وصاحب البيان قولنا والمنهوب عند الأصحاب أنها يجب
في إحداها لا بعينها قالوا ويستحب جعلها في الاولى ونص عليه واقفوا علي أن أقلها آية ونص عليه الشافعي
رحمه الله سواء كانت وعدا أو وعيدا أو حكما أو قصة أو غير ذلك قال امام الحرمين ولا يبعد الاكتفاء
بشطر آية طويلة كانت والمشهور الجزم باشتراط آية قال امام الحرمين وغيره ولا خلاف انه لو قرأ (ثم
نظر) لم يكف وان كانت معدودة آية بل يشترط كونها مفهومة قال المصنف وسائر الأصحاب
ويستحب ان يقرأ في الخطبة سورة ق قال الدارمي وغيره يستحب في الخطبة الاولى ويستحب
قراءتها بكاملها للحديث الصحيح في صحيح مسلم وغيره كما سبق ولما اشتملت عليه من المواعظ
والتواعد واثبات البعث ودلائله والترغيب والترهيب وغير ذلك قال أصحابنا ولو قرأ سجدة
نزل وسجد أن لم يمكنه السجود على المنبر فان امكنه لم ينزل بل يسجد عليه فان لم يمكن السجود
عليه وكان عاليا وهو بطيء الحركة بحيث لو نزل لطال الفصل ترك السجود ولم ينزل هكذا
ذكر المسألة جماعة وهو موافق لنص الشافعي في المختصر فانه قال فان قرأ سجدة فنزل فوجد فلا بأس
ونقل القاضي أبو الطيب ان الشافعي قال في موضع آخر الذي أستحبه أن لا يترك الخطبة ويستغفل

للمذهب ثم انها لا تجب وهنا انها تجب ويدل على الفرق بين البنايين أن الفصل بالعذر ثم لا يقدح
علي اظهر الطريقين وهنا لا فرق بين أن تفوت المولاة بمذ أو بغير عذر قال في النهاية ولولا ذلك
لما ضر الفصل الطويل هنا لان سببه عذر الانقضاء ولو لم يعد الاولون واجتمع بدلهم
أربعون فلا بد من استئناف الخطبة طال الفصل او لم يطل كذلك ذكره صاحب التهذيب وغيره

بالسجود لان السجود نفل فلا يشتغل به عن الخطبة وهي فرض فلو نزل فسجد وعاد الى المنبر ولم يطل الفصل بني علي خطبته بلا خلاف فلو طال الفصل لقولان ذكرهما المصنف هنا وسبق ذكرهما (اصحهما) وهو الجديد ان المولاة بين اركان الخطبة واجبة لان فواتها يخل بمقصود الوعظ فعلي هذا يجب استئناف الخطبة (والثاني) وهو القديم ان المولاة مستحبة فعلي هذا يستحب الاستئناف فان بني جاز قال اصحابنا ولو قرأ آية فيها موعظة وقصد ايقاعها عن الوصية بالتقوى وعن القراءة لم تحسب عن الجهتين بل تحسب قراءة ولا يجزئه الايتان بآيات تشتمل على جميع الاركان لان ذلك لا يسمى خطبة ولو آتى بعضها في ضمن آية جاز (الخامس) الدعاء المؤمن وفيه قولان وحكاهما المصنف وكثيرون او الاكثرون وجهين والصواب قولان (احدهما) انه مستحب ولا يجب لان الاصل عدم الوجوب ومقصود الخطبة الوعظ وهذا نص في الاملاء ومن قبله عن الاملاء الرافعي وغيره (والثاني) انه واجب وركن لا تصح الخطبة الا به وهذا نص في مختصر المزني كما ذكره المصنف ونص عليه ايضا في البويطي والام واختلفوا في الاصح فرجح جمهور العراقيين استحبابه وبه قطع شيخهم الشيخ ابو حامد في مواضع من تعليقه وادعى الاجماع انه لا يجب وانما يستحب وقطع به ايضا المحامي في كتبه الثلاثة وسليم الرازي والمصنف في التنبية وقطع به قبلهم ابن القاص في التلخيص ورجح جمهور الحراسانيين وجوبه وقطع به شيخهم القفال في شرح التلخيص وصاحبه القاضى حسين وصاحبه البغوي والمتولي وقطع به من العراقيين جماعة منهم صاحب الحاوي ورجحه امام الحرمين والغزالي والرافعي وآخرون وهو الصحيح المختار قال اصحابنا فاذا قلنا يجب فمحله الخطبة الثانية ونص عليه في مختصرى البويطي والمزني فلو دعاه في الاولى لم يجزئه قالوا ويكنى ما بقم عليه اسم الدعاء قال امام الحرمين ارى انه يجب ان يكون الدعاء متعلقا بامور الآخرة وانه لا بأس بتخصيصه بالسامعين بان يقول رحمكم الله واما الدعاء للسلطان فاتفق اصحابنا على انه لا يجب ولا يستحب وظاهر كلام المصنف وغيره انه بدعة اما مكروه واما خلاف الاولى هذا اذا دعا له بعينه فاما الدعاء لائمة المسلمين وولاية امورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجيش الاسلام فستحب بالاتفاق والمختار انه لا بأس بالدعاء للسلطان بعينه اذا لم يكن مجازفة في وصفه ونحوها والله اعلم •

(فرع) هل يشترط كون الخطبة بالعربية فيمطريقان (اصحهما) وبه قطع الجمهور يشترط لانه

ولو انقضوا بعد الفراغ من الخطبة نظر ان عادوا قبل طول الفصل علي الجمعة بتلك الخطبة وان عادوا بعد طول الفصل ففي اشتراط المولاة بين الخطبة والصلاة قولان كاشتراطها في الخطبة والاصح الاشتراط وشبهوا الخطبة والصلاة بالصلايتين المجموعتين تجب للمولاة بينهما فعلي هذا لا يمكن الصلاة بتلك الخطبة وعلي الاول تمكن ثم ان المزني نقل في المختصر عن الشافعي رضي الله عنه انه

ذكر مفروض فشرط فيه العرية كالشهاد وتكبير الاحرام مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » وكلن يخطب بالمرية (والثاني) فيه وجهان حكاهما جماعة منهم المتولي (أحدهما) هذا (والثاني) مستحب ولا يشترط لان المقصود الوعظ وهو حاصل بكل اللغات قل اصحابا فاذا قلنا بالاشتراط فلا يكن فيهم من يحسن العرية جاز ان يخطب بلسانه مدة التعلم وكذا ان تعلم واحد منهم التكبير فان مضى زمن التعلم ولم يتعلم أحد منهم عصوا بذلك ويصلون الظهر أربعا ولا تعتقد لهم جمعة *

(فرع) الترتيب بين أركان الخطبة مأمور به وهل هو واجب أو مستحب فيه وجهان (أحدهما) وبه قطع جمهور العراقيين وغيرهم ليس هو بشرط فله التقديم والتأخير وقوله الماوردي عن نص الشافعي (والثاني) أنه شرط فيجب تقديم الحمد ثم الصلاة ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء وبهذا قطع المتولي وقال البغوي وغيره من الحراسانيين يجب تقديم الحمد ثم الصلاة ثم الوصية ولا ترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرها والصحيح الاول لان المقصود الوعظ وهو حاصل ولم يرد نص في اشتراط الترتيب والله اعلم *

(فرع) لو أغنى علي الخطيب في أنساها أو أحدث وشرطنا الطهارة فهل يني عليها غيره فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع البغوي وصححه المتولي أن فيه قولين بناء على الاستخلاف في الصلاة (والثاني) القطع بالمنع حكه المتولي وفرق بان في الاستخلاف يستخلف من كان شاركة في الصلاة ولا تصور مشاركة غيره في الخطبة (فان قيل) هذا ضعيف لان المقصود في الصلاة إنما يشترط استخلاف من كان معه في الصلاة حيث يؤدي إلى اختلال ترتيب الصلاة وهذا المعنى مقصود هنا (فالجواب) بان المقصود في الخطبة أيضا الوعظ ولا يحصل ببناء كلام رجل على كلام غيره والاصح هنا منع البناء قال البغوي فان جوزنا البناء اشترط ككون الثاني ممن سمع الماضي من الخطبة والاستأنفها والله اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في أقل ما يجزى في الخطبة قد ذكرنا أن أركانها عندنا خمسة وبه قال احمد وقال الاوزاعي واسحق وأبو ثور وابن القاسم للمالك وأبو يوسف ومحمد وداود الواجب ما يقيم عليه اسم الخطبة وقال أبو حنيفة يكفيه أن يقول سبحان أو بسم الله أو الله اكبر أو نحو ذلك من الإذكار وقال ابن عبد الحكم للمالك إن هلك أو سبح اجزأه *

(فرع) شروط الخطبة سبعة وقت الظهر وتقدمها على الصلاة والقيام والاعود بينهما وطهارة

قال في هذه الصورة احببت ان يتدىء الخطبة ثم يصل الجمعة فان يفعل صلى بهم الظهر واختلف الاصحاب فيه قال ابن سريج يجب ان يعيد الخطبة ويصلى بهم الجمعة لانه متمكن من اقامتها فلا سبيل الي تركها وهذا اختيار الفئال والاكثرين قالوا ولفظ الشافعي رضي الله عنه اوجبت واما

الحدث والنجس وستر العورة على الأصح في الخطبتين والستر وقد سبق بيان هذا الشرط والسابع رفع الصوت بحيث يسمعه أربعون من أهل السكال وحكي صاحب البيان والرافعي وجها أنه لو خطب سرّاً ولم يسمعه أحد سحت وهو غلط لقوات مقصودها ولو خطب ورفع صوته قدر أن يبلغهم ولكن كانوا صما فلم يسمعوا كلهم أو سمع دون أربعين فوجهان مشهوران (الصحيح) لا تصح كما لو بعدوا لقوات المقصود (والثاني) تصح كما لو حلف لا يكلمه فكله بحيث يسمع فلم يسمع لصممه بحيث لو سمعوا الخطبة لم يفهموها فانها تصح بالاتفاق وينبغي للقوم أن يقبلوا على الإمام ويستمعوا له وينصتوا والاستماع هو شغل القلب بالاسماع والاصفاء للمتكلم والانصات هو السكوت وهل يجب الانصات ويحرم الكلام فيه قولان مشهوران وقد ذكرهما المصنف بتفريعهما في باب هيئة الجمعة (أحدهما) وهو المشهور في الجديد يستحب الانصات ولا يجب ولا يحرم الكلام (والثاني) وهو نصه في القديم والاملاء من الجديد يجب الانصات ويحرم الكلام واتفق الاصحاب على أن الصحيح هو الاول وحكي الرافعي طريقاً غريباً جازماً بالوجوب وهو شاذ ضعيف وفي تحريم الكلام على الخطيب طريقان (أحدهما) على القواين (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع الجمهور يستحب ولا يحرم للاحاديث الصحيحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «تكلم في الخطبة» والاولى ان يجب عن ذلك بأن كلامه صلى الله عليه وسلم كان لحاجة قال اصحابنا وهذا الخلاف في حق القوم والإمام في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فلورأى اعني يقع في بئر أو عقرباً ونحوها تدب إلى إنسان غافل ونحوه فانذره أو علم انساناً خيراً أو نهياً عن منكر فهذا ليس بمحرام بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب على التصريح به لكن قالوا يستحب ان يقتصر على الإشارة ان حصل بها المقصود هذا كله في الكلام في حال الخطبة اما الشروع فيها وبعد فراغها فيجوز الكلام بلا خلاف لهدم الحاجة إلى الاستماع فاما في الجلوس بين الخطبتين فطريقان قطع المصنف والغزالي وآخرون بالجواز وقطع الحاملي وابن الصباغ وآخرون بحريان القولين لانه قد يتبادى إلى الخطبة الثانية ولان الخطبتين كشئ واحد فصار كلاماً في اثباتها قال الشافعي والاصحاب ويستحب ان لا يتكلم حتى يفرغ من الخطبتين واتفقوا على أن للداخل الكلام ما لم يأخذ لنفسه مكاناً واتفقوا لان انما هما قنبا بعد قعوده قل الشافعي في مختصر المازني والاصحاب يكره للداخل في حال الخطبة ان يسلم على الحاضرين سواء قلنا الانصات واجب ام لا فان خاف وسلم قل

احببت فهو تصحيف من الناقل او وهم وربما حملوا احببت على اوجبت وقلوا كل واجب محبوب كما أن كل محرم مكروه ولذلك يطلق لفظ الكراهة ويراد به التحريم (وقوله) وصلى بهم الظهر حموله على ما اذا ضاق الوقت وقال أبو اسحق لا تجب إعادة الخطبة لكن يستحب وتجب الجمعة اما الاول فلا نهم قد ينفذون ثانياً فيعذر في ترك اعادتها واما الثاني فللقدره على اقامتها وقل ابو علي صاحب الافصاح لا تجب إعادة الخطبة ولا الجمعة ويستحبان على ما يدل عليه ظاهر النص لأنه لا يأمن

اصحابنا ان قلنا بتحريم الكلام حرمت اجابته باللفظ ويستحب بالاشارة كما لو سلم في الصلاة وفي
نشيت العاطس ثلاثة اوجه (الصحيح) المنصوص تحريمه كرد السلام (والثاني) استحبابه لانه غير
مفرط بخلاف المسلم (والثالث) يجوز ولا يستحب وحكي الرافي وجها انه يرد السلام لانه واجب
ولا يشمت العاطس لانه سنة فلا يتركها الانصات الواجب اذا قلنا لا يحرم الكلام جازررد السلام
والتشمت بخلاف ويستحب التشميت علي اصح الوجهين لعموم الامر به (والثاني) لا يستحب
لان الانصات آكد منه فانه مختلف في وجوبه وأما السلام ففيه ثلاثة اوجه (احدها) يجوز ولا يستحب
وبه قطع امام الحرمين (والثاني) يستحب (والثالث) يجب وهذا هو الاصح وهو ظاهر نصه في
مختصر المزني وصححه البغوي وآخرون هذا كله فيمن يسمع الخطبة قاما من لا يسمعها بعده من
الامام ففيه طريقان للخراسانيين (احدهما) القطع بجواز الكلام (واصحها) وهو المنصوص وبه قطع
جمهور العراقيين وغيرهم ان فيه قولين فان قلنا لا يحرم الكلام استحبابه الاشتغال بالتلاوة والذكر
وان قلنا يحرم حرم عليه كلام الادميين وهو بالخيار بين السكوت والتلاوة والله كره هذا هو المشهور
وبه قطع الجمهور وفيه وجه انه لا يقرأ ولا يذكر اذا قلنا بتحريم الكلام لانه يؤدي الي هينة
وتهويش حكمه الفوراني والمتولي وصاحب البيان وغيرهم قالوا وهو نظير الخلاف السابق في ان
المأموم هل يقرأ السورة في السرية والجهرية اذا لم يسمع الامام والصحيح هناك انه يقرأ وكذا هنا
ولا خلاف ان الذي يسمع الخطبة لا يقرأ ولا يذكر وان جوز ذلك الكلام لان الانصات آكد للاختلاف
في وجوبه قال الشافعي والاصحاب وحيث حرمت الكلام فتكلم آثم ولا تبطل جمته بخلاف الحديث
الوارد فلا جمعة له أي لا جمعة كاملة *

(فرع) قال الغزالي هل يحرم الكلام علي من عدا الاربعين في القولان وهذا الذي قاله
شاذ غير معروف غيره وهو مما انكروه عليه قال الرافي هذا التقدير بعيد ومخالف لما نقله الاصحاب
أما بعده فلان كلامه مفروض في السامعين للخطبة وإذا حضرت جماعة زائدون علي أربعين لم يمكن
أن يقول تنعقد الجمعة بأربعين منهم معينين حتى يحرم الكلام عليهم قطعا ويكون الخلاف في الباقيين
بل الوجه الحكم بانعقادها بجميعهم أو بأربعين غير معينين وأما مخالفته لنقل الاصحاب فلا شك
لاتجد للاصحاب إلا إطلاق قولين في السامعين ووجهين في حق غيرهم كما سبق والله اعلم *

انقضاضهم ثانيا لو اشتغل بالاعادة فيصير ذلك عنرا في ترك الجمعة واعلم إن ابن سريج واما علي
متفقان علي وجوب المولاة بين الخطبة والصلاة وامتناع بناء الجمعة علي الخطبة التي مضت لكن
هذا عنده في تركها جميعا وذاك لم يعنره ووجب اعادة الخطبة ليصلي الجمعة بها واما ابو اسحق فانه
احتمل الفصل الطويل وجوز البناء علي الخطبة للماضية وتحصل مما ذكرناه خلاف في وجوب اقامة
الجمعة علي ما اختصره في الوسيط فقال اذا شرطنا المولاة ولم يعد الخطبة آثم المنفوضون وهل يأم

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب الانصات حال الخطبة وتحريم الكلام * ذكرنا أن الصحيح عند أصحابنا أنه لا يحرم الكلام به قال عروة بن الزبير وسعيد بن جبيرة والشعبي والنخعي والثوري وداود وقال مالك والاوزاعي وأبو حنيفة وأحمد يحرم * واحتج لهم بقول الله تعالى (وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لغوت» رواه البخاري ومسلم وعن أبي الدرداء قال «دخلت المسجد يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقرأ سورة براءة فقلت لا بني ابن كعب مني نزلت هذه السورة فلم يكلمني فلما صلينا قلت له سألتك فلم تكلمني فقال مالك من صلاتك الا ما لغوت فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صدق أبي» حديث صحيح قال البيهقي اسناده صحيح ولان الخطبتين بدل ركعتين فحرم بينهما الكلام كالصلاة * واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة المشهورة أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم في خطبته يوم الجمعة مرات وبحديث أنس قال «دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر يوم الجمعة فقال يا رسول الله مني الساعة فأشار اليه الناس أن امكت فسأله ثلاث مرات كل ذلك يشيرون اليه ان امكت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك ما أعددت لها» رواه البيهقي باسناد صحيح وعن أنس أيضا قال «بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب في يوم الجمعة قام اعرابي فقال يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه وذكر حديث الاستسقاء» رواه البخاري ومسلم وأجابوا عن الآية أنها محمولة على الاستجاب جمعاً بين الأدلة هذا ان سلمنا أن المراد الخطبة وأنها داخلة في المراد وعن الحديث الاول أن المراد بالغو الكلام الفارغ ومنه لغو اليمين وعن حديث أبي ذر ان المراد نقص جمعه بالنسبة الى الساكت وأما القياس على الصلاة فلا يصح لانها تقصد بالكلام بخلاف الخطبة *

قال المصنف رحمه الله *

(وستها أن يكون علي منبر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب على المنبر ولانه أبلغ

الخطيب قولان (أحدهما) لانه أدى ما عليه والذنب لهم والثاني نعم لم تكن من الاعادة (وقوله) في الكتاب لم يجز معلم بالحاء لما تقدم (وقوله) فان سكنت الخطيب الي آخره الحكم غير مخصوص بصورة السكوت بل لو مضى في الخطبة ثم لما عادوا أعاد ما جرى من واجباتها في حالة الانقضاء كان كالمسكت *

قال (وأن انقضوا في خلال الصلاة ولو في لحظة بطل علي قول وعلي قول ثان لا تبطل (م) معها توفر العدد في لحظة اذا بقي مع الامام واحد علي رأى أو اثنان علي رأى وعلي قول ثالث لا تبطل بالانقضاء في الركعة الثانية الجماعة وعلي قول رابع لا تبطل مهما توفر العدد وأن بقي الامام وحده *

في الاعلام ومن سنّها اذا صعد المنبر ثم أقبل على الناس أن يسلم عليهم لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة واستقبل الناس بوجهه قال السلام عليكم» ولأنه استدبر الناس في صعوده فاذا أقبل عليهم سلم ومن سنّها أن يجلس اذا سلم حتى يؤذن المؤذن لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا خرج يوم الجمعة جلس يعني على المنبر حتى يسكت المؤذن ثم قام فخطب» ويقف على الدرجة التي تلي المستراح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على هذه الدرجة ولان ذلك أمكن له ويستحب أن يعتمد على قوس أو عصي لما روى الحكم بن حزن رضي الله عنه قال «وفدت الى النبي صلى الله عليه وسلم فشهدنا معه الجمعة فقام متوكئا على قوس أو عصي فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيات مباركات» ولان ذلك أمكن له فان لم يكن معه شيء سكن يديه ومن سنّها أن يقبل على الناس ولا يلتفت يمينا ولا شمالا لما روى سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا خطبنا استقبلنا بوجهنا واستقبلنا بوجهه» ويستحب أن يرفع صوت الحديث جابرا «علاموته واشتد غضبه» ولأنه أبلغ في الاعلام قال الشافعي رحمه الله ويكون كلامه مترسلا مينا معربا من غير غنى ولا تمطيط لان ذلك أحسن وأبلغ ويستحب أن يقصر الخطبة لما روى عن عثمان «أنه خطب وأوجز فقبل له لو كنت تنفت فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول «قصر خطبة الرجل مثنة من فقهه فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة»»

(الشرح) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يخطب على المنبر» صحيح مشهور رواه البخاري ومسلم من روايات جماعات من الصحابة وأما الحديث الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة قال السلام عليكم فرواه البيهقي من رواية ابن عمر وجابروا سنداهما ليس بقوى وأما حديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا خرج يوم الجمعة مجلس على المنبر» الى آخره فرواه أبو داود بأسناد ضعيف ونفى عنه ما ثبت في صحيح البخاري عن السائب ابن يزيد الصحابي قال «كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما» فهذا الحديث صحيح صريح في الجلوس حينئذ وبه استدلل البخاري والبيهقي في المسألة وأما حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على الدرجة التي تلي المستراح فهذا الحديث موجود في أكثر النسخ وليس موجودا في بعض النسخ المتعاقبة باصل المصنف وهو حديث صحيح وأما حديث الحكم بن حزن فحديث حسن رواه أبو داود وغيره بأسانيد

لأنهم بالعدد المعتبر ثم حضر أربعون آخرون وتحرموا ثم انقض الأولون لم تبطل الجمعة لان العدد لم يبطل في شيء من الصلاة ولا فرق بين أن يكون اللاحقون قد سمعوا الخطبة اولم يسمعوها لانهم اذا لحقوا بالعدد تام صار حكمهم واحدا فاذا ثبتوا استمرت الجمعة كالمحرمين بمانين سمعوا الخطبة ثم انقض منهم أربعون قال امام الحرمين ولا يمتنع عندي أن يقال يشترط بقاء

حسنة وأما حديث سمرة بن جندب (١) وأما حديث عثمان فراوه

مسلم في صحيحه أما لغات الفصل والفاظه فالنبر مشتق من النبر وهو الارتفاع (وقوله) تلي المستراح هو اعلى المنبر الذي يقعد عليه الخطيب ليستر يريح قبل الخطبة حال الاذان والحكم بن حزن يفتح الحاء المهملة واسكان الزاي وجندب بضم الدال وفتحها (قوله) يكون كلامه مترسلا قال الازهرى اى يشمل فيه ويدينه نبيينا يفهمه سامعوه قال وهو من قولهم اذهب على رسلك اى على هينتك غير مستعجل ولا تعب نفسك (قوله) معربا اى فصيحاً والبغى باسكان الغين المعجمة قال الازهرى هو ان يكون رفعه صوتاً يحكي كلام الجبابرة والتكبرين والمتفيعين قال والبغى فى كلام العرب الكبر والبغى الضلال والبغى الفساد قال التميمي الافراط فى مد الحروف يقال مط كلامه اذا مده فاذا افراط فيه قيل مططه (قوله) لو كنت تنفست يعنى مدتها وطولتها (قوله) صلى الله عليه وسلم مثته بفتح الميم بعدها همزة مكسورة ثم نون مشددة أى علامة او دلالة على فهمه اما احكام الفصل فثلاثة مسائل (احداها) اجمع العلماء على انه يستحب كون الخطبة على منبر للاحاديث الصحيحة التى اشرنا اليها ولانه المبلغ فى الاعلام ولان الناس اذا شاهدوا الخطيب كان ابلغ فى وعظهم قال اصحابنا وغيرهم ويستحب أن يكون المنبر على يمين المحراب اى على يمين الامام اذا قام فى المحراب مستقبل القبلة وهكذا العادة قال اصحابنا ويستحب ان يقف على يمين المنبر قال اصحابنا فان لم يكن منبر استحب أن يقف على موضع عال ولا قالى خشبة ونحوها للحديث المشهور فى الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يخطب إلى جذع قبل اتخاذ المنبر» قالوا ويكاه المنبر الكبير جداً الذى يضيق على المصلين إذا لم يكن للمسجد منسما (الثانية) قال اصحابنا يسن للامام السلام على الناس مرتين (احداها) عند دخوله المسجد يسلم على من هناك وعلى من عند المنبر إذا انتهى اليه (الثانية) إذا وصل أعلا المنبر وأقبل على الناس بوجه يسلم عليهم لما ذكره المصنف قال اصحابنا وإذا سلم لزم السامعون الرد عليه وهو فرض كفاية كالسلام فى باقى المواضع وهذا الذى ذكرناه من استحباب السلام الثانى مذهبنا ومذهب الاكثرين وبه قال ابن عباس وابن الزبير وعمر بن عبدالعزيز والاوزاعي واحده وقال مالك وابو حنيفة يكرهه (الثالثة) يسن له اذا صعد المنبر وأقبل على الناس وسلم ان يجلس ويؤذن المؤذن فاذا فرغ من الاذان قام فشرع فى الخطبة ويكون للمؤذن واحداً فان كان اكثر فنيه كلام وتفصيل سبق فى باب الاذان (الرابعة) يستحب ان يقف على الدرجة التى تلى المستراح كما ذكره المصنف قال الشيخ ابو حامد (فان قيل) قد روى ان ابا بكر نزل عن موقف النبي صلى الله عليه وسلم درجة وعمر درجة اخرى وعثمان اخرى وقف على رضى الله عنه فى موقف النبي صلى الله

(١) ياض بالاصل

فخر

اربعين سمعوا الخطبة فلا تستمر الجمعة اذا كان اللاحقون لم يسمعوها وأن انفصروا ولحق أربعون على الاتصال فقد قال فى الوسيط تستمر الجمعة أيضا لكن بشرط ههنا أن يكون اللاحقون من سمعوا الخطبة وأن انفصروا وقص العدد فى باقى الصلاة وفى شئ منه هذه مسألة الكتاب وفيها

عليه وسلم (قلنا) كل منهم له قصد صحيح وليس بعضهم حجة على بعض واختار الشافعي وغيره موافقة النبي صلى الله عليه وسلم لعموم الامر بالافتداء به صلى الله عليه وسلم (الخامسة) يسن أن يعتمد على قوم أو سيف أو عصا أو نحوها لما سبق قال القاضي حسين والبيهقي يستحب أن يأخذ في يده اليسرى ولم يذكر الجمهور اليد التي يأخذ فيها وقال أصحابنا ويستحب أن يشغل يده الأخرى بأن يضعها على حرف المنبر قالوا فإن لم يجد سيفاً أو عصاً ونحوه سكن يديه بأن يضع اليمنى على اليسرى أو يرسلها ولا يجر كها ولا يعبث بأحدة منهما والمقصود بالخشوع والمنع من العبث (السادسة) يسن أن يقبل الخطيب على القوم في جميع خطبته ولا يلتفت في شيء منهما قال صاحب الحاوي وغيره ولا يفعل ما يفعله بعض الخطباء في هذه الأزمان من الالتفات يمينا وشمالا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيرها فإنه باطل لا أصل له واتفق العلماء على كراهة هذا الالتفات وهو معدود من البدع المنكرة وقد قال الشيخ أبو حامد في تعليقه يستحب أن يقصد قصد وجهه ولا يلتفت في شيء من خطبته عندنا وقال أبو حنيفة يلتفت يمينا وشمالا في بعض الخطبة كما في الأذان وهذا غريب لا أصل له قال أصحابنا ويستحب للقوم الأقبال بوجوههم على الخطيب وجاءت فيه أحاديث كثيرة ولأنه الذي يقتضيه الأدب وهو ابلغ في الوعظ وهو مجمع عليه قال إمام الحرمين سبب استقبالهم له واستقباله إياهم واستدباره القبلة أن يخاطبهم ولو استدبرهم كان قبيحا خارجا عن عرف الخطاب ولو وقف في آخر المسجد واستقبل القبلة فإن استدبروه كان قبيحا وإن استقبلوه استدبروا القبلة فاستدبار واحد واستقبال الجمع أولى من عكسه قال أصحابنا ولو خالف السنة وخطب مستقبل القبلة مستدبر الناس صحت خطبته مع الكراهة كذا قطع به جماهير الأصحاب في جميع الطرق وفيه وجه شاذ أنه لا تصح خطبته حكمة الدارمي والثاثير وغيرهما وهو مخالف لما قطع به وإنه بعض الاتجاه وطرد الدارمي الوجه فيما إذا استدبروه أو خافوا هم أو هو الهيئة المشروعة بغير ذلك (السابعة) يستحب رفع صوته زيادة على الواجب لما ذكره للمصنف (الثامنة) يستحب كونه الخطبة فصيحة بليغة مرتبة مبينة من غير تعطيل ولا تعسير ولا تكون الفاظا مبتذلة ملقعة فإنها لا تقع في النفوس موقعا كلملا ولا تكون وحشية لأنه لا يمحى من مقصودها بل يختار الفاظا جزلة مفهومة قال المتولي ويكره الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام وما يكره عقول الحاضرين واحتج بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله» رواه البخاري في آخر كتاب العلم من صحيحه (التاسعة) يستحب تقصير الخطبة للحديث المذكور وحتى لا يملوها قال أصحابنا

قولان ومنهم من أضاف إليها قولاً ثالثاً وذكره بعده توجيه القواين وتفرعها (وأصحها) وبه قال أحمد أن الجمعة تبطل وينتشرط المدد في جميع أجزاء الصلاة لأنه شرط في الابتداء فيكون شرطاً في سائر الأجزاء كالوقت ودار الإقامة ولأن الانقضاء لا يحتمل في شيء من الخطبة التي هي مقدمة الصلاة فلان لا يحتمل في نفس الصلاة كان أولى (والثاني) لا تبطل ولا ينتشرط استمرار العدد

ويكون قصرها معتدلا ولا يبالغ بحيث يحقها (العاشرة) قال المتولي يستحب للخطيب ان لا يحضر للجمعة الا بعد دخول الوقت بحيث يشرع فيها اول وصوله المنبر لان هذا هو المقول عن رسول الله ﷺ واذا وصل المنبر صعد له ولا يصلي نحية المسجد وتسقط هنا النحية بسبب الاشتغال بالخطبة كما تسقط في حق الحاج اذا دخل المسجد الحرام بسبب الطواف وقال جماعة من اصحابنا تستحب له نحية المسجد ركعتان عند المنبر ممن ذكر هذا البندنيجي والجرجاني في التحرير وصاحب العدة والبيان والمذهب انه لا يصليها لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل انه صلاها وحكمته ما ذكرته ولم يذكر الشافعي وجهه من الاصحاح النحية وظاهر كلامهم انه لا يصليها والله اعلم (الحادية عشرة) يستحب للقوم ان يقبلوا على الخطيب مستمعين ولا يشتغلوا بغيره حتى قال اصحابنا يكره لهم شرب الماء للتلذذ ولا بأس يشربه للعطش للقوم والخطيب هذا مذهبنا قال ابن المنذر وخص في الشرب طائفة ومجاهد والشافعي ونهي عنه مالك والاوزاعي واحمد وقال الاوزاعي تبطل الجمعة اذا شرب والامام يخطب واختار ابن المنذر الجواز قال ولا اعلم حجة لمن منعه قال العبدري قول الاوزاعي مخالف للاجماع (الثانية عشرة) يستحب للخطيب ان ينظم خطبته بقوله استغفر الله لي ولكم ذكره البغوي ويستحب له ان يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغه ويأخذ المؤذن في الاقامة ويبلغ المحراب مع فراغ الاقامة (الثالثة عشرة) يكره في الخطبة اشياء (منها) ما يفعله بعض جهلة الخطباء من اللق بالسيف على درج المنبر في صعوده وهذا باطل لا اصل له وبدعة قبيحة ومنها الدعاء اذا انتهى صعوده قبل جلوسه وربما توم بعض جهلتهم انها ساعة اجابة الدعاء وذلك خطأ انما ساعة الاجابة بعد جلوسه كما نوضحه في موضعه من الباب الثاني ان شاء الله تعالى (ومنها) الالتفات في الخطبة الثانية عند الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق بيان انه باطل مكروه ومنها المجازفة في اوصاف السلاطين في الدعاء لهم وكذبهم في كثير من ذلك كقولهم السلطان العالم العادل ونحوه (ومنها) مباغتتهم في الاسراع في الخطبة الثانية وخفض الصوت بها (الرابعة عشرة) قال الشافعي في المختصر واذا حصر الامام لقن قال الشيخ ابو حامد والاصحاب ونص في مواضع اخر انه لا يلحق قال القاضي

في جميع الصلاة لما روى «انهم انفضوا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يبق معه الا اثنا عشر رجلا وفيهم نزلت واذا رأوا تجارة اولها الآية» (١) ثم انه بني على الصلاة وايضا فان بقاء العدد

(١) (حدثني) ان الصحابة انفضوا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبق منهم الا اثنا عشر رجلا وفيهم نزلت واذا رأوا تجارة اولها انفضوا اليها الآية متفق عليه من حديث جابر وله الفاظ وفي صحيح ابى عوانة ان جابرا قال كنت فيمن بقي ورواه الدارقطني بلفظ فلم يبق الا ارسون رجلا واسناده ضعيف تفرد به على بن عاصم وخالف اصحاب حصين فيه : وروى العقيلي في ترجمة اسد بن عمرو البجلي من حديث جابر ايضا وزاد فيه وكان الباقي ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وابو عبيدة او عمار الشك من اسد بن عمرو وبلال وابن مسعود وهؤلاء احد عشر رجلا و اشار العقيلي الى ان هذا التعديد مدرج في الخبر قال ورواه هشيم وخالد بن عبد الله

أبو الطيب قال أصحابنا ليست على قولين بل على حالين نقوله يلقيه أراد اذا استطعمه التلقين بحيث سكت ولم ينطق بشيء وقوله لا يلقيه أراد مادام يردد الكلام ويرجوا أن يح عليه فيترك حتى يفتح عليه فان لم يفتح لقن واتفق الاصحاب على أن مراد الشافعي هذا التفصيل وأنها ليست على قولين * قال المصنف رحمه الله *

والجمعة ركعتان لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال صلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من اقترى ولأنه قل الخلف عن السلف والسنة أن يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة الجمعة وفي الثانية المناقنين لما روى عبد الله بن أبي رافع قال استخلف مروان ابا هريرة على المدينة فصلى بالناس الجمعة قرأ بالجمعة والمناقنين فقامت يا أبا هريرة قرأت بسورتين سمعت عليا رضي الله عنه قرأ بهما قال سمعت جبريل بالقاسم صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما والسنة أن يجهر فيها بالقراءة لانه قل الخلف عن السلف *

(الشرح) حديث عمر رضي الله عنه حديث حسن رواه احمد بن حنبل في مسنده والنسائي وابن ماجة والبيهقي في سننهم وسبق بيانه في باب صلاة المسافر في فرع مذاهب العلماء في القصر والاعمام وحديث عبد الله بن أبي رافع رواه مسلم في صحيحه بلفظه وعبد الله هذا تابعي وأبوه ابو رافع صحابي وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه اسلم ويقال ابراهيم ويقال ثابت ويقال هرمز وله حبي بكسر الحاء المهملة والباء للوحدة - اى محبوبي * اما الاحكام فاجعت الامة على ان الجمعة ركعتان وعلى أنه يسن الجهر فيها وتسن القراءة فيها بالسورتين المذكورتين بكاملهما نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب ونص الشافعي في القديم على انه يستحب ان

عنده لا يتعلق باختيار الامام وفي الابتداء يمكن تكليفه بان لا يتحرم حتى يحضروا والشئ قد يشترط في الابتداء ولا يشترط في الدوام كالتنية في الصلاة وغيرها (التفريع) أن شرطنا دوام العدد ولو تحرم الامام وتباطأ المقتدون ثم تحرموا انظر إن تأخر نحرهم عن ركوعه فلا جمعة وأن لم يتأخر عن الركوع فمن القفال أن الجمعة صحيحة وعن الشيخ أبي محمد أنه يشترط أن لا يطول الفصل بين نحرهم وتحريمه وقال امام الحرمين الشرط ان يتمكنوا من اتمام قراءة الفاتحة واذا حصل ذلك

عن الشيخ الذي رواه عنه اسد بن عمرو فلم يذكر ذلك قال وهؤلاء قوم يصلون بالحديث ما ليس منه فتفسد الرواية واستدل به على ان اعتبار الاربعين غير متعين لان العدد المعتبر للاجتماع معتبر في الدوام واجيب بالمنع وباحتمال انهم عادوا او غيرهم فحضروا اركان الخطبة والصلاة وصرح مسلم في روايته انهم اقتصروا وهو يخطب ورجعها للبيهقي على رواية من روى وهو يصلي ويجمع بينهما بان من قال وهو يصلي اى يخطب مجازا وقيل كانت الخطبة اذ ذاك بعد الصلاة *

يقرأ في الأولى سبح اسم ربك وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية وقال الربيع وهو راوى كتب الشافعي الجديدة سألت الشافعي عن ذلك قد ذكر أنه يختار الجمعة والمناقين ولو قرأ سبح وهل أتاك كن حسناً وقد ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الجمعة سبح وهل أتاك أيضاً والصواب هاتين سنتين وهاتين سنتين وكن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بهاتين تارة وبهاتين تارة والاشهر عن الشافعي والاصحاب الجمعة والمناقين قال الشافعي فإن قرأ في الأولى المناقين قرأ في الثانية الجمعة قال المتولي وغيره ولا يبعد المناقين ولو قرأ في الأولى غير الجمعة والمناقين قال أصحابنا قرأ في الثانية السورتين بخلاف ما لترك الجهر في الأولين من العشاء لا يجهر في الآخرين لأن السنة الاسرار في الآخرين ولا يمكنه تدارك السنة الغاشية إلا بتفويت السنة المشروعة الآن وأما هنا فيمكنه جمع السورتين بغير اخلال بسنة (فإن قيل) هذا يؤدي إلى تطويل الركعة الثانية على الأولى وهذا خلاف السنة (فالجواب) أن ذلك الأدب لا يقاوم فضيلة السورتين والله أعلم وقال أبو حنيفة لا مزية لهاتين السورتين ولا غيرها والسور كلها سواء في هذا وقال مالك يقرأ في الأولى الجمعة والثانية هل أتاك حديث الغاشية *

(فرع) هل الجمعة صلاة مستقلة أم ظهر مقصورة فيه خلاف مشهور في طريقة الخراسانيين وعن قله من المتقدمين صاحب التقريب حكاه عنه امام الحرمين وغيره وظاهر كلام بعضهم أنه قولان وظاهر كلام الآخرين أنه وجهان: لعلهما قولان مستبطنان من كلام الشافعي فيصح تسميتها قوابل ووجهين (أصحهما) أنها صلاة مستقلة ويستدل له حديث عمر رضي الله عنه الذي ذكره المصنف وبأن إدعاء القصر يحتاج إلى دليل وغير بعض اصحابنا بعبارة أخرى فقال في الجمعة والظهر يوم الجمعة ثلاثة أقوال (أحدها) كل واحدة أصل بنفسه (والثاني) الظهر أصل والجمعة بدل وهو القول بأنها ظهر مقصورة (والثالث) وهو أصحهما أن الجمعة أصل والظهر بدل وبني الاصحاب على الخلاف في كونها ظهراً مقصورة أم مستقلة مسائل كثيرة (منها) ما سأذكره في فرع

فلا يضر الفصل وهذا اصح عند حجة الاسلام وأن قلنا لا يشترط دوام العدد فهل يشترط دوام الجماعة أم لا تمام الجمعة وأن بقي وحده فيه قولان (أظهرهما) أنه يشترط لأن الجمعة صلاة تجمع الجماعات والغرض منها إقامة الشعار وإظهار اتفاق الكلمة كما سبق فإن احتملنا اخلال العدد فلا ينبغي أن يحتمل اخلال أصل الجماعة وعلي هذا ففي العدد المشروط بقاؤه قولان (الجديد) أنه يشترط بقاء اثنين ليكونامه ثلاثة فإنها الجمع المطلق والقديم أنه يكفي بقاء واحد معه لأنه الاثنين فما فوقهما جماعة وهل يشترط أن يكون الواحد والاثنان على اختلاف هذين القولين على صفات الكمال قال في النهاية الظاهر أنه يشترط ذلك كما يشترط كونهم على صفات الكمال في الابتداء وعن صاحب التقريب أنه محتمل خلافه فانا إذا اكتفينا باسم الجماعة فلا يبعد أن نعتبر صفات الكمال (والقول الثاني) أنه لا يشترط بقاء الجماعة

مد هذا في نية الجمعة ان شاء الله تعالى *

(فرع) ينبغي لمصلي الجمعة ان ينوي الجمعة بمجموع ما يشترط في النية فلو نوى الظهر قال امام الحرمين قال صاحب التريب ان قلنا الجمعة صلاة مستقلة فلا بد من نية الجمعة فلو نوى ظهراً مقصورة لم تصح وان قلنا هي ظهر مقصورة فنوى ظهراً مقصورة فوجهان (احدهما) تصح جمعة لانه نوى الصلاة على حقيقتها (والثاني) لا تصح لان مقصود النيات التمييز فوجب التمييز بما يخص الجمعة قال ولو نوى الجمعة فان قلنا هي صلاة مستقلة اجزأته وان قلنا ظهر مقصورة فهل يشترط نية القصر فيه وجهان (الصحيح) لا يشترط بل تكفي نية الجمعة (والثاني) يشترط لان الاصل الاتمام قال الامام وهذا ضعيف غير معدود من المذهب هذا آخر كلام الامام ولو نوى الظهر مطلقاً من غير تعرض للقصر لم تصح بلا خلاف *

باب هيئة الجمعة

* قال المصنف رحمه الله *

في السنة لمن اراد الجمعة ان يغتسل لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من جاء منكم الى الجمعة فليغتسل ووقته ما بين طلوع الفجر الى ان يدخل في الصلاة فان اغتسل قبل طلوع الفجر لم يجزئه لقوله صلى الله عليه وسلم «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم» فعاقبه على اليوم والافضل ان يغتسل عند الرواح لحديث ابن عمر ولانه انما يراد لقطع الروائح فاذا فعله عند الرواح كان ابلغ في المقصود فان ترك الغسل جاز لما روى سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

بل لو بقي وحده كان له أن يتم الجمعة لان الشروع وقع والشروط موفرة فلا يضر الانفراد بالعدد بعد، يحكى هذا القول عن تخريج المزني وذكروا انه خرج من القول القديم في منع الاستخلاف فانه اذا حدث الامام وقلنا لا استخلاف يتمونها الجمعة ولم يذكروا في هذا الموضع فصلاً بين ان يكون حدثه بعد اصلوا ركعة او قبله ثم قال القاضي ابن كج وكثير من اصحابنا اختلف ائمتنا في تخريجه فمنهم من سلمه ومنهم من ابي ولم يثبت قولاً فهذا شرح القولين في اصل المسألة وخرج المزني قولاً آخر وذهب اليه انه ان كان الانقضاء في الركعة الاولى بطلت الجمعة وان كان بعدها لم يبطل ويتم الامام الجمعة وكذا من معه ان بقى معه جمع ووجه ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من ادرك ركعة من الجمعة فليضف اليها اخرى» (١) وايضا فان المسبوق اذا ادرك ركعة من الجمعة يتسبها الجمعة فكذلك الامام وبهذا القول قال مالك وابو حنيفة الا ان اباحنيفة يكتفى بتقيد الركعة بسجدة ولا يعتبر تمامها واختلف اصحابنا في قبول هذا التخريج ايضاً منهم من أباه وقال

(١) حديث من ادرك من الجمعة ركعة فليصل اليها اخرى تقدم في او اخر باب صلاة الجمعة *

«من توضأ فيها ونعمت ومن اغتسل قال غسل أفضل» فان كان جنباً فنوى بالغسل الجنابة والجمعة اجزأه عنها كما لو اغتسل المرأة ونوت الجنابة والحيض وان نوى الجنابة ولم ينوى الجمعة اجزأه عن الجنابة وفي الجمعة قولان (أحدهما) يجزئه لأنه يراد للتنظيف وقد حصل (والثاني) لا يجزئه لأنه لم ينوه فاشبه إذا اغتسل من غير نية وإن نوى الجمعة ولم ينو الجنابة لم يجزئه عن الجنابة وفي الجمعة وجهان (أحدهما) وهو المذهب أنه يجزئه عنهما لأنه نواها (والثاني) لا يجزئه لأن غسل الجمعة يراد للتنظيف والتنظيف لا يحصل مع بقاء الجنابة •

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وحديث «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ من رواية أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث سمرة حديث حسن رواه أبو داود والترمذي وغيرها بإسناد حسنة قال الترمذي هو حديث حسن وقوله صلى الله عليه وسلم «من جاء منكم إلى الجمعة» معناه من أراد المجيء وغسل الجمعة واجب على كل محتلم المراد بالمحتلم البالغ وبالوجوب وجوب اختيار لا وجوب التزام كقول الانسان لصاحبه حثك واجب علي (وقوله) صلى الله عليه وسلم «من توضأ فيها ونعمت» قال الأزهري والخطابي قال الأصمعي معناه فبالسنة أخذ ونعمت السنة قال الخطابي ونعمت الحصة أو نعمت القعدة أو نحو ذلك قال وإنما ظهرت تاء التانيث لظاهر السنة أو الحصة أو القعدة وحكى المروى في الغريبين عن الأصمعي ما سبق ثم قال وسمعت القتيبة أبا حاتم الشاركي يقول معناه فبالرخصة أخذ لأن السنة يوم الجمعة الغسل وقال صاحب الشامل فبالفريضة أخذ ولعل الأصمعي أراد بقوله فبالسنة أي فباجزائه السنة وقوله صلى الله عليه وسلم ونعمت - بكسر النون وإسكان العين - هذا هو المشهور وروى بفتح النون وكسر العين وهو الأصل في هذه اللفظة قال القلي وروى نعمت بفتح النون وكسر العين وفتح التاء أي نعمك الله وهذا تصحيف نبت عليه لثلاث يخر به «أما الأحكام فقد سبق بيان غسل الجمعة وسائر الاغسال للسنة في فصل عقيب باب صفة الغسل ونعيد منه هنا قطعة مختصرة تتعلق بلفظ المصنف وغسل الجمعة سنة وليس بواجب وجوبا يعصي بتركه بلا خلاف عندنا وفيمن يسن له أربعة أوجه (الصحيح) للنصوص وبه قطع المصنف والجمهور يسن لكل من أراد حضور الجمعة سواء الرجل والمرأة والصبي والمسافر والعبد وغيرهم لظاهر حديث ابن عمر ولأن المراد بالنظافة وهم في هذا سواء ولا يسن لمن لم يرد الحضور وإن كان من أهل الجمعة لمفهوم الحديث ولا تكفاء المقصود وحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أتى الجمعة

المسبوق تبع للقوم وقد صحت لهم جمعة تامة وهما بخلافه ومنهم من سلمه وعده قولاً آخر وعلى هذا إذا اختصرت وتركت التنزيل قلت في المسألة خمسة أقوال (أظهرها) بطلان الجمعة (والثاني) أن بقي معه أن لم تبطل (والثالث) أن بقي معه واحد لم تبطل وهذه الثلاثة منصوصة الأولان

من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتمها فليس عليه غسل من الرجال والنساء « رواه البيهقي بهذا اللفظ باسناد صحيح (الثاني) يسن لكل من حضرها ولمن هو من أهلها ومنعه عند حكمه الماوردي والرويان والشاشي وغيرهم لأنه شرع له الجمعة والفصل فعجز عن أحدهما فينبغي أن يفعل الآخر (والثالث) لا يسن إلا لمن لزمه حضورها حكمه الشاشي وآخرون والرابع يسن لكل أحد سواء من حضرها وغيره لأنه كيوم العيد وهو مشهور بمن حكمه المتولي وغيره قال أصحابنا ووقت جواز غسل الجمعة من طلوع الفجر إلى أن يدخل في الصلاة كما قاله المصنف ودليله في الكتاب قالوا ولا يجوز قبل الفجر وانفرد إمام الحرمين بحكاية وجه أنه يجوز قبل طلوع الفجر كغسل العيد على أصح القولين والصواب المشهور أنه لا يجزى قبل الفجر ويخالف العيد فإنه يصلي في أول النهار فيبقى أثر الفصل ولأن الحاجة تدعو إلى تقديم غسل العيد لكون صلاته أول النهار فلم يجز قبل الفجر ضاق الوقت وتأخر عن التبكير إلى الصلاة واقتوا على أن الأفضل تأخيرها إلى وقت الذهاب إلى الجمعة لما ذكره المصنف وقال مالك لا يصح إلا عند الذهاب ولو اغتسل ثم أحدث أو أجنب بجماع أو غيره لم يبطل غسل الجمعة عندنا بل يغتسل للجنابة ويبقى غسل الجمعة على صحته لأنه قد صح ولا وجه لإبطاله ولو عجز عن الغسل لنفاد الماء بعد الوضوء أو لمرض أو برد أو غير ذلك قال الصيدلاني وسائر الأصحاب يستحب له التيمم ويجوز به فضيلة الغسل لأن الشرع أقامه مقامه عند العجز قال إمام الحرمين هذا الذي قالوه هو الظاهر وفيه احتمال من حيث أن المراد بالغسل النظافة ولا تحصل بالتيمم ورجح الفزالي هذا الاحتمال وليس بشيء ولوترك الغسل مع التمكن منه فلا يتم عليه وجعته صحيحة ومنسبسة دلالة في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى وأما إذا وجب عليه يوم الجمعة غسل جنابة فنوى الغسل عن الجنابة والجمعة معا فالمذهب صحة غسله لهما جميعا وبه قطع المصنف والجمهور وفيه وجه ضعيف حكمه الخراسانيون أنه لا يجزئه حكمه المتولي عن أبي سهل الصلوكي من أصحابنا وهو مذهب مالك واستدل المذهب بما إذا لزمها غسل حيض وغسل جنابة فتوتهما أو نوى بصلاته الفرض ونحية للمسجد فإنه يجزئه عنها ولو نوى غسل الجمعة لم تحصل الجنابة على المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وفيه وجه مشهور للخراسانيين أنها تحصل وسبق بيانها

منها مذكور أن في الجديد (والثالث) في القديم (والرابع) أنها لا تبطل وأن بقي وحده (والخامس) الفرق بين أن يكون الانقضاء بعد ركعة أو قبلها وقد ذكر في الكتاب كلها سوى الرابع منها وقوله بطل على قول معلم بالماء والميم والزاي لما حكيناه وقوله على قول ثان لا تبطل بالالف وكذا قوله وعلى قول ثالث لا تبطل (وقوله) مما توفر العدد في لحظة غير مجرى على إطلاقه فإنه لا يجوز أن يكون التي توفر فيها العدد بعد الركوع الأول والضبط فيما قبله ما بيناه (وقوله) إذا بقي مع الإمام واحد على رأي واثنان على رأي يجوز أن يعلم بالواو إشارة إلى القول الرابع والذي ذكره جواب

كتاب الطهارة وهو ضعيف فإن قلنا به حصل غسل الجمعة أيضا وإن قلنا بالذهب ففي صحة غسل الجمعة وجهان حكاهما المصنف وغيره (الصحيح) الذي قطع به كثيرون حصوله وقوله البندنجي وغيره عن النص (والثاني) لا يحصل ودليهما في الكتاب وإذا اختصرت قلت إذا نوى غسل الجمعة فثلاثة أوجه (الصحيح) حصولها دون الجنابة (والثاني) حصولها (والثالث) منعها ولو نوى الغسل للجنابة حصل باختلاف وفي حصول غسل الجمعة قولان (أصحهما) عند المصنف في التنبيه والاكثرين لا يحصل لأن الأعمال بالنيات ولم ينو (وأصحهما) عند البغوي حصوله والمختار أنه لا يحصل •

(فرع) في مذاهب العلماء في غسل الجمعة • مذهبنا أنه سنة ليس بواجب يعصي بتركه بل له حكم سائر المنذوبات وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال بعض أهل الظاهر هو فرض وحكمه ابن المنذر عن أبي هريرة رضي عنه وحكمه الخطابي وغيره عن الحسن البصري وعن رواية عن مالك • واحتج لهم بمحدث «غسل الجمعة واجب على كل محتلم» وبمحدث «من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل» وهما في الصحيحين كما ينهيه واحتج أصحابنا والجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم «من توضأ فيها ونمت ومن اغتسل قال غسل أفضل» وفيه دليلان على عدم الوجوب (أحدهما) قوله صلى الله عليه وسلم «فيها» وعلى كل قول مما سبق في تفسيره تحصل الدلالة (والثاني) قوله صلى الله عليه وسلم «قال غسل أفضل» والأصل في أفضل التفضيل أن يدخل على مشتركين في الفضل يرجح أحدهما فيه وبمحدث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنق واستمع وانصت غفر له ما بينته وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام» رواه مسلم وغيره وبمحدث أبي هريرة قال «بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان فأعرض عنه عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء فقال عثمان ما زدت حين سمعت النداء أن توضأت ثم أقبلت فقال عمر والوضوء أيضا ألم تسمعوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل» رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ مسلم وفي رواية البخاري دخل رجل ولم يسم عثمان وموضع الدلالة أن عمر وعثمان ومن حضر الجمعة وهم اللحم الغنير أقروا عثمان على ترك الغسل ولم يأمره بالرجوع له ولو كان واجبا لم يتركه ولم يتركوا أمره بالرجوع له قال بعض الظاهرة لا يتحرين (وقوله) والوضوء أيضا منصوب على المصدر أي وتوضأت الوضوء أيضا وبمحدث عائشة

علي قولنا إن الجماعة لا يشترط دوامها وإراد بالرايين القولين الذين ذكرناهما ويجوز أن يعلم قوله وقوله علي ثالث بالواو إشارة إلى الطريقة الممتعة من إنباته قولاً •

قال (الخامس) الجماعة فلا يصح الانفراد بالجمعة ولا يشترط (ح) حضور السلطان في جماعتها

ولا اذنه (ح) •

قالت «كان الناس يقتاتون الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في العباء ويصيبهم الغبار فيخرج منهم الريح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أنكم تطهروا ليؤمكم هذا» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس قال «غسل الجمعة ليس بواجب ولكنه أطهر وخير لمن اغتسل وسأخبركم كيف كان بدء الغسل قد ذكرناه حديث عائشة» رواه أبو داود بإسناد حسن (والجواب) عما احتجوا به أنه محمول على الاستحباب جمعا بين الأدلة والله أعلم.

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل من غسل الجمعة قال ابن المنذر أكثر العلماء يقولون يجرى غسل واحد عن الجنابة والجمعة وهو قول ابن عمر ومجاهد ومكحول ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وقال أحمد أرجو أن يجرى وقال أبو قتادة الصحابي لمن اغتسل للجنابة أعد غسلا للجمعة وقال بعض الظاهرية لا يجرى (ومنها) لو اغتسل للجمعة قبل الفجر لم يجرى علي الصحيح من مذهبنا وبه قال جماهير العلماء وقال الأوزاعي يجرى (ومنها) لو اغتسل لها بعد طلوع الفجر أجره عندنا وعند الجمهور حكاه ابن المنذر عن الحسن ومجاهد والنخعي والثوري وأحمد وإسحق وأبو ثور وقال مالك لا يجرى إلا عند الذهاب إلى الجمعة وكلهم يقولون لا يجرى قبل الفجر إلا الأوزاعي فقال يجرى الاغتسال قبل طلوع الفجر للجنابة والجمعة (ومنها) لو اغتسل للجمعة ثم أجنب لم ييطل غسله عندنا وعند الجمهور وقال الأوزاعي ييطل ولو أحدث لم ييطل بالاجماع واختلفوا في استحباب إعادة الغسل فذهبنا أنه لا يستحب وحكاه ابن المنذر عن الحسن ومجاهد ومالك والأوزاعي قالوا به أقول وحكي عن طاوس والزهرى وقائدة ويحيى بن أبي كثير استحبابه (ومنها) للمسافر إذا لم يرد حضور الجمعة لا يستحب له الغسل عندنا وفيه الوجه السابق قال ابن المنذر ومن تركه في السفر ابن عمر وعلقمة وعطاء قال وروى عن طلحة بن عبيد الله أنه كان يغتسل في السفر يوم الجمعة وعن طاوس ومجاهد مثله (ومنها) المرأة إذا حضرت الجمعة استحباب لها الغسل عندنا وبه قال مالك والجمهور وقال أحمد لا تغتسل «دليلنا علي الجميع قوله صلى الله عليه وسلم «من جاء مسك إلى الجمعة فليغتسل» وعلي مالك اشتراط الذهاب عقب الغسل (قوله) صلى الله عليه وسلم «من اغتسل يوم الجمعة ثم راح» إلى آخر الحديث ولفظه ثم للراخي وعلي أحمد في المرأة حديث ابن عمر الذي رواه البيهقي بزيادته وهو صحيح سبق بيانه قريبا ولأنه ليس فيه تطيب ولا تزين.

ليس لقائل أن يقول إذا شرطنا العدد فقد شرطنا الجماعة فلا حاجة إلى أفراد الجماعة وعدّها شرطاً برأسه وذلك لأن العدد والجماعة أمران ينفك كل واحد منهما عن الآخر أما الجماعة دون العدد فظاهر إذ ليست الجماعة إلا الارتباط الحاصل بين صلاتي الإمام والمأموم وذلك مما لا يستدعي العدد وأما بالعكس فلأن المراد من العدد حضور أربعين بصفة الكمال وأنه يوجد من غير جماعة ثم القول في شرائط الجماعة كما سبق في غير الجمعة ولا يشترط حضور السلطان ولا إذنه فيها

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ويستحب أن يتنظف بسواك وأخذ الظفر والشعر وقطع الروائح وتنظيف ويلبس أحسن ثيابه لما روى أبو سعيد وأبو هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من اغتسل يوم الجمعة واستن ومس من طيب إن كان عنده ولبس أحسن ثيابه ثم خرج حيي ياتي المسجد ولم يتخط رقاب الناس ثم ركب ماشاء الله أن يركب وانصت إذا خرج الامام كانت كفارة لما بينهما وبين الجمعة التي قبلها» وأفضل الثياب البياض لما روى سمرة بن جندب قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البسوا ثياب البيض فانها اطهر وأطيب» ويستحب للامام من الزينة أكثر مما يستحب لغيره لانه يقتدى به والافضل أن يعتم ويرتدى يرد لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك •

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي سعيد وأبي هريرة رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو داود في سننه وغيرهما بإسناد حسنه وهو من رواية محمد بن اسحق صاحب المغازي عن محمد بن ابراهيم التيمي ومحمد بن اسحق محتج به عند الجمهور اذا قال اخبرني او حدثني أو سمعت ولا يحتج به اذا قال عن لانه منسوب الى تدليس وقد قال في رواية أبي داود عن محمد بن ابراهيم وفي رواية أحمد والبيهقي حدثني محمد بن ابراهيم قُتِبَ بذلك سماعه وصار الحديث حسنا وفي صحيح البخاري ومسلم احاديث بمعي بعضه (منها) عن سلمان رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج لا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى» رواه البخاري وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «غسل يوم الجمعة على كل محتمل من سواك ويمس الطيب ما قدر عليه» رواه مسلم واما حديث سمرة فصحيح رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي وغيرهما في كتاب الجنائز قال الحاكم هو صحيح وفي المسألة احاديث كثيرة في التندب الى احسان الثياب يوم الجمعة والسواك والطيب (واما) ازالة الشعر والظفر (فاحتج) لهم البيهقي والمحققون بالا حاديث الصحيحة السابقة في باب السواك في التندب العام اليهما وانما من خصال الفطرة المندوب

خلافا لابي حنيفة حيث قال لا تصح الا خلف الامام أو مأذونه وبه قال أحمد في رواية والاصح عنه مثل مذهبنا • لنا أن عليا أقام الجمعة وعثمان رضي الله عنهما محصور (١) وتقيس على سائر العبادات ويجوز

(١) (قوله) روى ان عليا أقام الجمعة وعثمان محصور: مالك والشافعي وابن حبان عنه بسنده الى أبي عبيد مولى ابن ازر قال شهدت العيد مع علي وعثمان محصور وكان الراقي اخذه بالقياس لان من أقام العيد لا يبعد ان يقيم الجمعة فقد ذكر سيف في الفتوح ان مدة الحصار كانت اربعين يوما لكن قال كان يصلي بهم تارة طلحة وتارة عبد الرحمن بن عديس وتارة غيرهما •

اليها (واما) ما روى عن ابن عمرو بن عباس من ان النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة قبل الصلاة فباطل ذكره البيهقي وضعفه (واما) حديث الاعمام فرواه عمرو بن حريث رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «خطب الناس وعليه عمامة سوداء» رواه مسلم في صحيحة واما لبس البرد فرواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يبرد يلبسه في العيدين والجمعة» رواه البيهقي وقوله صلى الله عليه وسلم واستنبت بتشديد النون أي تسوك ويقال أنصت ونصت وتنصت ثلث لغات ذكرهن الأزهري وغيره أفصحهن أنصت وما جاء القرآن العزيز ومسبق في الانصات للخطبة بيان الفرق بينهما بين الاستماع وسحرة بن جندب ضم المدا والفتحها (وقوله) أفضل الثياب البياض كان الأحسن أن يقول البيض ويصح البياض على تقدير أفضل الوان الثياب البياض وهو معنى الحديث البسوا ثياب البيض أي ثياب الالوان البيض والبسوا بفتح الباء اما احكام الفصل فقال اصحابنا يستحب مع الاغتسال للجمعة أن يتنظف بإزالة الظفر وشعر وما يحتاج إلى إزالتهما كوسخ ونحوه وأن يطيب ويدهن وتسوك ويلبس أحسن ثيابه وأفضلها البيض ويستحب للأمام أكثر مما يستحب لغيره من الزينة وغيرها وأن يتعمم ويرتدي وأفضل ثيابه البيض كغيره هذا هو المشهور وذكر الغزالي في الأحياء كراهة لبس الأبيض والسواد قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الأربعة يلبسون البياض وأعم النبي صلى الله عليه وسلم بعمامة سوداء قال وأول من أحدث السواد بنو العباس في خلافتهم شعارا لهم ولأن الراية التي عقدت للعباس يوم فتح مكة وبوم حنين كانت سوداء وكانت راية الانصار صفراء قال فينبغي للإمام أن يلبس السواد إذا كان السلطان له مؤثرا لما في تركه من مخالفة وقال في كتابه الأحكام السلطانية ينبغي للإمام أن يلبس السواد ويستدل بحديث عمرو بن حريث والصحيح أنه يلبس البياض دون السواد الآن يغلب على ظنه ترتب مفسدة على ذلك من جهة السلطان أو غيره والله أعلم واعلم أن هذا المذكور من استحباب الغسل والطيب والتنظف بإزالة الشعور المذكورة والظفر والروائح الكريهة ولبس أحسن ثيابه ليس مختصا بالجمعة بل هو مستحب لكل من أراد حضور مجمع من مجامع الناس نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب وغيرهم قال الشافعي أحب ذلك كله للجمعة والعيدين وكل مجمع فيه الناس قال وأنا لذلك في الجمع ونحوها أشد استحبابا قال الشافعي والأصحاب وتستحب هذه الأمور لكل من أراد حضور الجمعة ونحوها سواء الرجال والعبيان والعبيد والنساء فيكره لمن أرادت منهن الحضور الطيب والزينة وفاخر الثياب ويستحب لها قطع الرائحة الكريهة وإزالة الظفر والشعر المكروهة *

أن يعلم قوله في الكتاب ولا يشترط مع الحاء والالف بالواو لأن صاحب البيان حكى عن بعض اصحابنا أن للشافعي قولاً في القديم مثل مذهب أبي حنيفة *

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ويستحب أن يكر إلى الجمعة لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال • من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنته ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح الساعة في الثالثة فكأنما قرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر • ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي هريرة هذا رواه البخاري ومسلم بلفظه وهذا المذكور من أن الاعات خمس هو المشهور في كتب الحديث وفي رواية النسائي ست ساعات قال في الاولى بدنته وفي الثانية بقرة والثالثة كبشا والرابعة بطة والخامسة دجاجة والسادسة بيضة وفي رواية النسائي أيضا في الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفوراً وفي السادسة بيضة واستادا الروايتين صحيحان لكن قد يقال هما شاذان لمخالفتها سائر الروايات (وقوله) صلى الله عليه وسلم غسل الجنابة معناه غسلًا كغسل الجنابة في صفاته وإنما قال ذلك لئلا يتساهل فيه ولا يكمل آدابه ومندوباته لكونه سنة ليس بواجب هذا هو المشهور في معناه ولم يذكر جمهور اصحابنا وجماهير العلماء غيره وحكي القاضي أبو الطيب في تعاليقه وصاحب الشامل وغيرهما من اصحابنا ان بعضهم حمل على الغسل من الجنابة حقيقة قالوا والمراد به أنه يستحب له ان يجامع زوجته ان كان له زوجة او أمته لتسكن نفسه في يومه ويؤيده الحديث المذكور بعد هذا من غسل واغتسل على احد المذاهب في تفسيره كما سيأتي ان شاء الله وقوله صلى الله عليه وسلم «من اغتسل يوم الجمعة ثم راح» يستدل به اصحابنا على مالك في اشتراط الرواح عقبه لان ثم قترأخي ويستدلون به على الاوزاعي في تجويزه الاغتسل قبل الفجر لان ما قبل الفجر ليس من يوم الجمعة بالاتفاق وهذه الرواية مينة لغسل الجمعة المذكور في غيرها وقوله صلى الله عليه وسلم ثم راح أي في الساعة الاولى وأما حقيقة الرواح والمراد به فستذكره عقب هذه المسألة ان شاء الله تعالى (وقوله) صلى الله عليه وسلم قرب بدنة إلى آخره معنى قرب بدنة تصديقها والمراد بالبدنة هذا الواحد من الابل ذكر أكلن او انثى وفي حقيقة البدنة خلاف لاهل اللغة والفقهاء قال الجمهور يقع على الواحد من الابل والبقر والغنم وسميت بذلك لعظم بدنها وقيل يختص بالابل والبقر يقع على الذكر والانثى سميت بقرة لانها تبقر الارض أي تشقها بالحرارة والبقر الشق

قال ﴿ وفيه ثلاث مسائل (الاولى) اذا كان الامام عبدا او مسافرا صح لا نهى في الجمعة مفروضة وقيل لا يصح اذا عدناه من الاربعين وإن كان متغلا او صبيا قولا من مرتبان وأن كان قائما الى الي الركعة الثالثة سهوا فهو كالمحدث في حق من اقتدي به جاهلا ولولم يدرك مع المحدث الا ركوع الثانية ففي ادراكه وجهان • ﴾

ووصف الكباش بأنه أقرون لأنه أحسن واكمل في صورته والدجاجة بفتح الدال وكسر هاء يفتح على ذكر واثني ويقال حضرت الملائكة وغيرهم بفتح الضاد على المشهور وحكى ابن السكيت وجماعات كسرهما قالوا وهؤلاء الملائكة غير الحفظة بل طائفة وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة ثم يحضرون يسمعون الخطبة وفي هذا الحديث حجة لنا ولجمهور علي مالك فإنه قال التوضيح بالبقرة أفضل من البدنة وفي الهدى في الحج قال البدنة أفضل وعندنا وعند الجمهور البدنة أفضل فيهما ودليلنا ان القران يطلق علي الاضحية والهدى وهذا الحديث صريح في ترجيح البدنة على البقرة في القران ومعنى الحديث الحث علي التبكير الي الجمعة وان مراتب الناس في الفضيلة فيه وفي غيره علي قدر أعمالهم كقوله تعالى (ان اكرمكم عند الله اتقاكم) واتفق أصحابنا علي استحباب التبكير الي الجمعة والله أعلم *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿وتعتبر الساعات من حين طلوع الفجر لانه أول اليوم وبه يتعلق جواز الغسل ومن أصحابنا من قال يعتبر من طلوع الشمس وليس بشيء﴾ *

﴿الشرح﴾ اتفق أصحابنا وغيرهم علي استحباب التبكير الي الجمعة في الساعة الاولى للحديث السابق وفيما يعتبر منه الساعات ثلاثة أوجه (الصحيح) عند المصنف والاكثرين من طلوع الفجر (والثاني) من طلوع الشمس وبه قطع المصنف في التثبيح وينكر عليه الجزم به (والثالث) أن الساعات هنا لحظات لطيفة بعد الزوال واختاره القاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهما من الخراسانيين وهو مذهب مالك واحتجوا بان الرواح إنما يكون بعد الزوال وهذا ضعيف أو باطل والصواب أن الساعات من أول النهار وأنه يستحب التبكير من أول النهار وبهذا قال جمهور العلماء وحكاه القاضي عياض عن الشافعي وابن حبيب المالكي وأكثر العلماء ودليله أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن الملائكة يكتبون من جاء في الساعة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة كما صح في روايتي النسائي التين قدمتهما فاذا خرج الامام طووا الصحف ولا يكتبون بعد ذلك أحداً ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال وكذلك جميع الأئمة في جميع الامصار وذلك بعد انقضاء الساعة السادسة فدل علي أنه لا شيء من الهدى والفضيلة لمن جاء بعد الزوال ولا يكتب له شيء أصلاً لانه جاء بعد طي الصحف ولان ذكر الساعات إنما كان

ذكر ثلاث مسائل تتشعب عن شرط الجماعة (الاولى) في احوال الامام وفيها صور (احدها) لو كان امام الجمعة عبداً أو مسافراً نظر إن كل القوم معه اربعين فلا جمعة لما ذكرنا أنه يشترط كون الاربعين بصفات الكمال وأن كانوا اربعين دونه وهو المقصود من لفظ الكتاب فقد قال في التهذيب تصح الجمعة ولم يذكر غير ذلك وقل في النهاية تبني علي أن الامام معدود من الاربعين ام لا فان قلنا لا فلا بأس وأن قلنا نعم فوجهان (احدهما) لا تصح الجمعة لانه اذا عد من العدد المعتبر فيجب أن يكون

للحث على التبكير اليها والترغيب في فضيلة السبق وتحصيل فضيلة الصف الاول وانتظارها واشتغال بالتنقل والذكر ونحوه وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال ثم منتهى ولا فضيلة للمجيء بعد الزوال لان النداء يكون حينئذ ويحرم التأخير عنه وقد ثبت عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله شيئا إلا آتاه الله عز وجل فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر» رواه أبو داود والنسائي بهذه الحروف باسناد صحيح قال الحكم هو صحيح على شرط مسلم فهذا الحديث صريح في المسألة (وأما احتجاجهم) بلفظ الرواح (فجوابه) من وجوب (أحدهما) لا نسلم أنه مختص بما بعد الزوال فقد انكر الأزهري ذلك وغلط قائله فقال في شرح الفاظ المختصر معنى راح مضي إلى المسجد قال ويتوهم كثير من الناس أن الرواح لا يكون إلا في آخر النهار وليس ذلك بشيء لان الرواح والغدو عند العرب مستعملان في السير أي وقت كان من ليل أو نهار يقال راح في أول النهار وآخره وتروح وغدا بمعنى هذا لفظ الأزهري وذكر غيره مثله (والجواب الثاني) أنه لو سلم أن حقيقة الرواح بعد الزوال وجب حملها هنا على ما قبله مجازاً لما ذكرناه من الدلائل الظاهرة قال الخطابي في شرح هذا الحديث معنى راح قصد الجمعة وتوجه إليها مبكراً قبل الزوال قالوا إنما نزلناه هكذا لانه لا يتصور أن يبقى بعد الزوال خمس ساعات في وقت الجمعة قال وهذا شائع في الكلام قول راح فلان بمعنى قصد وإن كان حقيقة الرواح بعد الزوال والله أعلم.

(فرع) من جاء في أول ساعة من هذه الساعات ومن جاء في آخرها مشترك في تحصيل أصل البدنة أو البقرة أو غيرها ولكن بدنة الاول اكل من بدنة من جاء في آخر الساعة وبدنة المتوسط متوسطة هذا كما ان صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة ومعلوم أن الجماعة تطلق على اثنين وعلى ألوف فمن صلى في جماعة ثم عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له سبعة وعشرون درجة لكن درجات الاول اكل وأشبه هذا كثيرة هذا هو الراجح المختار وقال الرافعي ليس المراد على الأوجه الثلاثة بالساعات الأربع والعشرين

على صفات الكمال كغيره أو هو أولى بذلك (واظهرها) لصحة لان العدد قد تم بصفة الكمال وجمعة العبد والمسافر صحيحة وأن لم تلزمهما وقد اشار في الكتاب الى هذا البناء حيث قال وقيل لا تصح اذا عددناه من الأربعين جعل هذا الوجه مفرعاً على عدمه من الأربعين بعد ما حكم بالصحة على الإطلاق واعلم أنه لو كان ذلك الخلاف في أن الامام هل هو واحد من العدد المشروط ام لا لكن هذا البناء واضحاً ولكن ذلك الخلاف في أنه هل يشترط أن يكون زائداً على الأربعين ام يكفي بأربعين احدهم الامام ولا يلزم من الاكتفاء بأربعين احدهم الامام أن يكون الامام واحداً من العدد المشروط اذا زادوا على الأربعين وقوله صح معلم بالمعلم لانه روى عنه أنك انما لا تصح خلف العبد وبالألف لان عدد احد لا تصح خلف المسافر ولا خلف العبد على قوله لا يجب الجمعة على العبد

بل ترتيب الدرجات وفضل السابق علي الذي يليه لثلا يستوي في الفضيلة رجلان جاء في طرف ساعة •
• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ويستحب ان يمشي اليها وعليه السكينة لما روى أبو هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وأنتم تمشون فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا » •

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخاري ومسلم سبق شرحه في باب صلاة الجماعة وافقت نصوص الشافعي والاحمد علي أن السنة أن يمشي إلى الجمعة بسكينة ووقار وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وحكاه ابن المنذر في مطلق الصلوات عن زيد بن ثابت وأنس بن مالك وأبي ثور واحمد واختاره ابن المنذر قال ورويناه عن ابن عمر أنه أسرع حين سمع الإقامة وروى مثله عن ابن مسعود والاسود بن يزيد وعبد الرحمن بن يزيد واسحق • دليلنا الحديث المذكور (وأما قول الله تعالى) إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله (فمعناه) اذهبوا وامضوا لان السعي يطلق على الذهاب وعلي العرف فبينت السنة المراد به •
• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ويستحب أن لا يركب من غير عذر لما روى أوس بن اوس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من غسل واغتسل يوم الجمعة وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام واستمع ولم يلغ كن له بكل خطوة أجر عمل سنة صيامها وقيامها » •

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث حسن رواه احمد بن حنبل وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم

وعنه اختلاف رواية فيه سياقي (وقوله) لأنها في جمعة مفروضة معناه انها اذا صليا الجمعة صحت منها واجزأت عن فريضة الوقت بخلاف الصور بعد هذه وفيه اشارة الى شيء وهو ان الكلام اذا لم يصل المسافر والعبد الظهر قبل أن أماني الجمعة فاما اذا صليا الظهر ثم أما فالاعتداء بهما كالاقتداء بالمتنفل ومندكره (الثانية) لو كان امام الجمعة صيا فله تصح جمعة القوم فيه قولان (احدهما) نعم قاله في الاملاء ووجهه انه يجوز الاقتداء به في سائر الفرائض فكذلك في الجمعة كالبالغ (والثاني) لا قاله في الام لانه ليس علي صفة الكمال والامام اولى باعتبار صفة الكمال من غيره ولانه لا جمعة عليه واذا فعلها لا يسقط بها الفرض عن نفسه اذا لا فرض عليه بخلاف العبد والمسافر فانهما يسقطان بهما فرض الظهر وهذا القول يوافق مذهب ابي حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله لانهم منعوا امامته في سائر الفرائض ففى الجمعة اولى ولو كان الامام متنفلا فهو على هذين القولين وجه المنع انه لا بد في العدد للشروط من ان يكونوا مصلين فرض الجمعة فكذلك الامام ويجوز ان يرتب المتنفل علي الصبي فيقال ان جاز الاقتداء بالصبي في المتنفل اولى والا فقولان والفرق انهم من اهل فرض الجمعة

بإسانيد حسنة قال الترمذي هو حديث حسن ورواه أوس بن أوس الثقفي وقال يحيى بن معين هو أوس بن أبي أوس والصواب الأول وروى غسل بتخفيف السين وغسل بتشديد رواتان مشهورتان والارجح عند المحققين بالتخفيف فملي رواية التشديد في معناه ثلاثة أوجه (أحدها) غسل زوجته بأن جامعا فلجأها إلى الغسل واغتسل هو قالوا ويستحب له الجماع في هذا اليوم ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه (والثاني) أن المراد غسل أعضائه في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ثم اغتسل للجمعة (والثالث) غسل ثيابه ورأسه ثم اغتسل للجمعة وعلي رواية التخفيف في معناه هذه الأوجه الثلاثة (أحدها) الجماع قاله الأزهري قال ويقال غسل امرأته إذا جامعها (والثاني) غسل رأسه وثيابه (والثالث) توضأ وذكر بعض الفقهاء غسل بالعين المهمة وتشديد السين أي جامع شبه لثة الجماع بالغسل وهذا غلط غير معروف في روايات الحديث وإنما هو تصحيف والمختار ما اختاره البيهقي وغيره من المحققين أنه بالتخفيف وإن معناه غسل رأسه ويؤيده رواية لابي داود في هذا الحديث من غسل رأسه يوم الجمعة واغتسل وروى أبو داود في سننه والبيهقي هذا التفسير عن مكحول وسعيد بن عبد العزيز قال البيهقي وهو يمين في رواية أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أفرد الرأس بالذكور لأنهم كانوا يجمعون فيه الدهن والخطمي ونحوهما وكانوا يفسلون أولاً ثم يغتسلون (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم وبكر وابتكر (فقال) الأزهري يجوز فيه بكر بالتخفيف والتشديد فمن خفف فمعناه خرج من بيته باكراً ومن شدد معناه أتى الصلاة لأول وقتها وبادر إليها وكل من أسرع إلى شيء فقد بكر إليه وفي الحديث بكروا بصلاة المغرب أي صلوا لها لأول وقتها ويقال لأول الثمار باكورة لانجاء في أول وقت قال ومعنى ابتكر أدرك أول الخطبة كما يقال ابتكر بكر إذا نكحها لأول إدراكها هذا كلام الأزهري والمشهور بكر بالتشديد ومعناه بكر إلى صلاة الجمعة وقيل إلى الجامع وابتكر أدرك أول الخطبة وقيل هما بمعنى جمع بينهما تأكيذاً حكاه الخطابي عن الأثرم صاحب أحمد قال ودليله تمام الحديث ومشى ولم يركب ومعناها واحد قال الخطابي وقال بعضهم بكر أدرك باكورة الخطبة أي أولها وابتكر قدم في أول الوقت وقال ابن الأنباري بكر تصدق قبل خروجه كما في الحديث بكروا بالصدقة وقيل بكر راح في الساعة الأولى وابتكر فعل فعل المتكررين من الصلاة والقراءة وسائر وجوه الطاعة وقيل معنى ابتكر فعل فعل المتكررين وهو الاشتغال بالصلاة والذكر حكاه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم ومشى ولم يركب (فقد) قلنا عن حكاية

ولا نقص فيه وما لا ظهر من الخلاف في المسألتين رجح الشيخ أبو محمد وأبو القاسم الكرخي وطائفة قول المنع والحناطي والقاضي الرواني قول الحواز وهو قضية كلام الأكثرين وأطبقوا علي أن الجواز في التنفل أظهر منه في الصبي وقالوا هو المنصوص للشافعي رضي الله عنه في صلاة الخوف قال

الخطابي عن الأثرم أنه قلنا كيد وانها بمعنى والمختار أنه إختراز من شيتين (أحدهما) نفي توهم حمل المشي على المضي والذهاب وإن كن راكبا (والثاني) نفي الركوب بالسكينة لأنه لو اقتصر على مشي لاحتمل أن المراد وجود شيء من المشي ولو في بعض الطريق فنفي ذلك الاحتمال ويؤيد أن المراد مشي جميع الطريق ولم يركب في شيء منها (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم ودنا واستمع (فهما) شيان مختلفان وقد يستمع ولا يدنوا من الخطبة وقد يدنوا ولا يستمع فندب اليها جميعاً وقوله صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ معناه ولم يتكلم لأن الكلام حال الخطبة لغو وقال الأزهري معناه استمع الخطبة ولم يشتغل بغيرها أما حكم المسألة فاتفق الشافعي والأصحاب وغيرهم على أنه يستحب لقاصد الجمعة أن يمشي وأن لا يركب في شيء من طريقه إلا لعذر كمرض ونحوه والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

ولا يشبك بين أصابعه لقوله صلى الله عليه وسلم «فإن أحدكم في صلاة ما كان يعدد إلى الصلاة» *

(الشرح) هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه من رواية أبي هريرة وهو بعض الحديث الطويل السابق إذا أنيتم الصلاة فلا تأوها وأنتم تسعون قال الشافعي معناه يذهب في آخر تعمده إلى الصلاة وقال غيره معنى الحديث ما دام يعدد إلى الصلاة فله أجر وثواب بسبب الصلاة فينبغي أن يتأدب بآداب المصلين فيترك العبث والكلام الرديء في طريقه والنظر المذموم وغير ذلك مما يتركه المصلي أما حكم المسألة فاتفق الأصحاب وغيرهم على كراهة تشبك الأصابع في طريقه إلى المسجد وفي المسجد يوم الجمعة وغيره وسائر أنواع العبث ما دام قاصداً الصلاة أو متظرها واحتج به بحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبك يده فإنه في صلاة» رواه أبو داود والترمذي بإسناد ضعيف والاعتماد على الحديث المذكور في الكتاب قال الخطابي في شرح هذا الحديث التشبك يفعل

لو صلى الإمام الظهر في شدة الخوف ثم انكشف الخوف والوقت باق وقد بقي له أربعون لم يصلوا الظهر جاز له أن يصلي بهم الجمعة ثم قال الإمام موضع الخلاف في المسألتين ماذا تم العدد بصفة الكمال دون الإمام فاما إذا تم بالصبي أو المتنفل فلا الجمعة ولو صلوا الجمعة خلف من يصلي صباحاً أو عصرًا ففيه قولان كما لو صلى خلف متنفل وقبل يجوز لأن الإمام يصلي الفرض ولو صلوا خلف مسافر يقصر الظهر يجوز أن قلنا الجمعة ظهر مقصورة وأن قلنا صلاة علي حيا لها فهو كما لو صلى خلف من يصلي الصبح ذكر المسألتين صاحب التهذيب (الصورة الثالثة) لو بان أن امام الجمعة كان جنباً أو محدثاً فإن لم يتم العدد دونه فلا الجمعة لهم وأن تم ففيه قولان (أحدهما) أنه لا يقدح في صحة الجمعة القوم كافي سائر الصلوات (والثاني) يقدح لأن الجماعة شرط في الجمعة والجماعة ترتبط بالإمام والمأمومين

بعض الناس عبثاً وبعضهم لتفرق أصابعه وربما قعد الانسان فاحتبى يديه وشبك أصابعه وربما جلب النوم فيكون سبباً لنقض الوضوء فنهى قاصد الصلاة عنه لان جميع ما ذكرناه لا يليق بالمصلي ولا يخالف هذا ما ثبت في صحيح البخارى وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شبك أصابعه في للمسجد بعد ما سلم من الصلاة عن ركعتين في قصة ذى اليدين وشبك في غيره لان النهي والكراهة إنما هي في حق المصلي وقاصد الصلاة وتشبيك النبي ﷺ في قصة ذى اليدين كان بعد سلامه وقيامه إلى ناحية للمسجد وهو يعتقد انه ليس في صلاة والله أعلم قال المصنف رحمه الله :

﴿ ويستحب أن يدنو من الامام لحديث أو من ولا يتخطى رقاب الناس لحديث أبي سعيد وأبي هريرة قال الشافعي إذا لم يكن للامام طريق لم يكره أن يتخطى رقاب الناس وإن دخل رجل وليس له موضع وبين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بأن يتخطى رجلاً أو رجلين لم يكره له لانه يسير فان كان بين يديه خلق كثير فان رجلاً قاموا الى الصلاة أن يتقدموا جلس حتى يقوموا وان لم يرج أن يتقدموا جاز أن يتخطى ليصل الى الفرجة ولا يجوز أن يقيم رجلاً من موضعه ويجلس لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن لا يقول تفسحوا أو توسعوا » فان قام رجل وأجلسه مكانه باختياره جاز له أن يجلس وأما صاحب الموضع فانه ان كان الموضع الذي ينتقل اليه دون الموضع الذي كان فيه في القرب من الامام كره له ذلك لانه أثر غيره في القرية وان فرش لرجل ثوب فجاء آخر لم يجلس عليه فان أراد أن ينحيه ويجلس مكانه جاز وان قام رجل من موضعه لحاجة فجلس رجل مكانه ثم عاد فالمستحب أن يرد الموضع اليه لما روى أبو هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به » قال الشافعي وأحب إذا نص ووجد مجلساً لا يتخطى فيه غيره تحول اليه لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا نص أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليتحول الى غيره » »

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر الاول رواه البخارى ومسلم وحديث أبي هريرة رواه مسلم وحديث ابن عمر الثاني « اذا نص أحدكم » رواه ابو داود والترمذى وآخرون بأسانيدهم عن محمد بن اسحق صاحب المغازي عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذى هو حديث « من صحيح

فاذا بان أن الامام لم يكن مصلياً بان انه لاجتماعه وأن احد شروط الجمعة قدفات ويخالف سائر الصلوات لان الجماعة غير مشروطة فيها وغايتها انه صلى منفرداً ولا شك أن هذا القول اظهر منه في الاقتداء بالعباد والمتنفل ولذلك قال في الكتابها مرتبان على القولين ثم وهو أصح من مقالة عند الشيخين أبي علي وابن محمد وتابعها صاحب التهذيب وجماعة وذهب العراقيون وأكثر اصحابنا الى ترجيح القول الاول وتقلوه عن نصه في الام وأضاهوا حكاية الخلاف الى ابن القاص

وقال الحاكم هو حديث حسن صحيح علي شرا مسلم وأنكر البيهقي ذلك وقال روى مرفوعاً وموقوفاً الموقوف أصبح هكذا قال في كتابه معرفة السنن والآثار ورواه في السنن الكبير من طريقين ثم قال ولا يثبت رفع هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم والمشهور أنه من قول ابن عمر واقتصر الشافعي في الام علي روايته موقوفاً باسناده الصحيح عن ابن عمر والصواب أنه موقوف كما قاله البيهقي وأما صحيح الترمذي والحاكم فغير مقبول لأن مداره علي محمد بن اسحق وهما إنما روياه من روايته وهو مدلس معروف بذلك عند أهل الحديث وقد قال في روايته عن نافع بلفظ عن وقد أجمع العلماء من المحدثين والفقهاء والاصوليين أن المدلس إذا قال عن لا يخرج بروايته والحاكم متساهل في التصحيح معروف عند العلماء بذلك والترمذي ذهل عن ذلك وإنما بسطت الكلام في هذا الحديث لثلاث يفتقر بتصحيحها ولم يذكر الحافظ ابن عساكر في الاثراف أن الترمذي صححه ولكن تصحيحه موجود في نسخ الترمذي ولعل النسخ اختلفت في هذا الحديث كما يختلف في غيره في كتاب الترمذي غالباً (وقوله) يتخطى غير مہوز والفرجة بضم الفاء وفتحها لغتان مشهورتان سبق بيانها ويقال أيضاً فرج ومنه قوله تعالى (وما لها من فروج) جمع فرج وهو الخلو بين شيئين وقوله نص - بفتح العين ينص - بعضها أما حكم الفصل فيه مسائل (أحدها) يستحب (الدنو من الامام بالاجماع لتحصيل فضيلة التقدم في الصفوف واستماع الخطبة محققاً : الثانية ينهي الداخل إلى المسجد يوم الجمعة وغيره عن تخطي رقاب الناس من غير ضرورة وظاهر كلام المصنف وغيره أنه مكروه كراهة تنزيه لا حرام فان كان إماماً ولم يجد طريقاً إلى المنبر والمحراب إلا بالتخطي لم يكره لانه ضرورة نص عليه الشافعي كما ذكره المصنف واتفق عليه الاصحاب وإن كان غير إمام ورأى فرجة قدامهم لا يصلها إلا بالتخطي قال الاصحاب لم يكره التخطي لأن الجالسين وراءها مفرطين بتركها وسواء وجد غيرها أم لا وسواء كانت قرية أم بعيدة لكن يستحب إن كان له موضع غيرها أن لا يتخطي وإن لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا يتخطي أكثر من رجلين ونحوهما دخلها وإن كانت بعيدة ورجا أنهم يتقدمون إليها إذا أقيمت الصلاة يستحب أن يقعد موضعه ولا يتخطي وإلا فليخط .

(فرع) في مذاهب العلماء في التخطي قد ذكرنا أن مذهبنا أنه مكروه إلا أن يكون قدامهم فرجة لا يصلها إلا بالتخطي فلا يكره حينئذ وبهذا قال الاوزاعي وآخرون وحكي ابن المنذر كراهته مطلقاً عن سلمان الفارسي وأبي هريرة وسعيد بن المسيب وعطاء وأحمد بن حنبل وعن مالك كراهته

واستبعدوه واعترضوا على توجيه قول المنع باننا لانسلم أن حدث الامام يمنع صحة الجماعة وثبوت حكمها في حق المأموم الجاهل بحاله وقالوا أنه لا يمنع نيل فضيلة الجماعة في سائر الصلوات ولا غيره من أحكام الجماعة وعلي هذا قال في البيان لوصلي الجمعة بربعين فبان أن القوم محدثون صحت صلاة الامام دونهم بخلاف ما لو بانوا عبيداً أو نساء افاق ذلك مما يسهل الاطلاع عليه وقياس من يذهب إلى المنع

إذا جلس الإمام على المنبر ولا بأس به قبله وقال قتادة يتخطى إلى مجلسه وعن أبي نصر جواز ذلك
بأذنهم قال ابن المنذر لا يجوز شيء من ذلك عندى لأن الأذى بحرم قليله وكثيره وهذا أذى كما
جاء في الحديث الصحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم لمن يراه يتخطى أجلس « فقد آذيت » (الثالثة) قال
أصحابنا لا يجوز أن يقيم الداخل رجلاً من موضعه لما ذكره المصنف وسواء في هذا المسجد وسائر
المواضع المباحة التي يختص بها السابق قال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل ويجوز إقامته في ثلاث
صور وهي أن يقعد في موضع الإمام أو طريق الناس ويمنعهم الاجتياز أو بين يدي الصف مستقبل
القبلة قال في الشامل بشرط أن يضيق الموضع على الناس فإن اتسع تنحوا عنه يميناً وشمالاً ولا ينحوه
أما إذا قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس الداخل وأما الجالس فإن انتقل إلى
أقرب شيء إلى الإمام أو مثله لم يكره وإن انتقل إلى أبعد منه كره من غير عند قال المصنف
وغيره ودليل كراهته أنه أثر بالتقربة وهذا تصريح منهم بأن الإيثار بالتقرب مكروه (وأما) قول الله
عز وجل ويؤثرون على أنفسهم (المراد) به في حفظ النفس والايثار بحفظ النفس مستحب بلا شك
وبينته تمام الآية (ولو كان بهم خصاصة) وقد يحتاج لكراهته بقوله صلى الله عليه وسلم
« لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله تعالى » وهو حديث صحيح سبق بيانه في باب موقف الإمام
(الرابعة) قال الشافعي وأصحابنا يجوز أن يبعث الرجل من يأخذه موضعاً يجلس فيه فإذا جاء
الباعث تنحى المبعوث ويجوز أن يفرش له ثوباً ونحوه ثم يجي ويصلي موضعه فإذا فرشه لم يجز
لغيره أن يصلي عليه ولكن له أن ينحيه ويجلس مكانه وينبغي أن ينحيه بحيث لا يرفعه بيده فإن دفعه
دخل في ضمانه ذكره صاحب البيان وغيره (الخامسة) إذا جلس في مكان من المسجد فقام لحاجة
كوضوء وغيره ثم عاد إليه فهو أحق به للحديث المذكور في الكتاب وفي هذا الحق وجهان (أحدهما)
يستحب (الثاني) أن يردّه إليه ولا يلزمه وبهذا جزم المصنف وهو ظاهر نص الشافعي (وأصحهما) يجب
عليه رده إلى الأول صححه أصحابنا وجزم به جماعة لظاهر الحديث قال أصحابنا وسواء ترك
الأول في موضعه ثوباً ونحوه أم لا فهو أحق به في الحالين وسواء قام لحاجة بعد الخول في الصلاة
أو قبله أما إذا قارق لغير عنده فيعطل حقه بخلاف وسيأتي بسط هذه المسألة ونظائرها في أحياء
الموات أن شاء الله تعالى (السادسة) إذا نص في مكانه ووجد موضعاً لا يتخطى فيه أحداً يستحب
أن يتحول إليه نص عليه الشافعي واتفقوا عليه للحديث مرفوعاً كان أو موقوفاً ولا نه سبب لزوال النعاس

أنه لا تصح جمعة الإمام بإعلان الجماعة (الصورة الرابعة) لو قام أمام الجمعة إلى ركعة ثالثة سهواً فاقتدى
به إنسان فيها فهذه المسألة من فروع ابن الحداد وشرحها الأئمة فقالوا أولاً لو فرض ذلك في
سائر الفرائض فقام إلى ركعة زائدة واقتدى به إنسان فيها وادرك جميع الركعات فوجهان (أحدهما)
أنها لا تحسب له لأنها غير محسوبة للإمام والزيادة يمكن الاطلاع عليها بالمشاهدة وأخبار الغير فلا

قال الشافعي في الام واذا ثبت في موضعه وتحفظ من النعاس بوجه يراه نافيا للنعاس لم اكرهه بقاءه ولا احب أن يتحول *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب اذا حضر قبل صلاة الجمعة او غيرها استحب أن يستقبل القبلة في جلوسه فان استدبرها جاز ولو اتكأ او مدرجاً او ضيق على الناس بغير ذلك كره الا أن يكون به علة قال الشافعي والاصحاب فان كن به علة استحب أن يتحول اليه وضع لا يزاحم فيه حتى لا يؤذى ولا ينادى * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان حضر قبل الخطبة اشتغل بذكر الله تعالى والصلاة ويستحب أن يقرأ يوم الجمعة سورة الكهف لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال « من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة » ويكثر من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة وليلتها لما روى أوس بن أوس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من افضل ايامكم يوم الجمعة فاكثروا على من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضة علي » ويكثر من الدعاء لان فيه ساعة يستجاب فيها الدعاء فلعله يصادف ذلك *

﴿ الشرح ﴾ حديث أوس بن أوس هذا صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما باسناد صحيح قال البيهقي في كتاب المعرفة روي عن أنس وعن أبي إمامة في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة يومها أحاديث وأصحها حديث أوس هذا وأما الاثر عن عمر رضي الله عنه في الكهف فقريب وروى بمعناه من رواية ابن عمر وهو ضعيف أيضا وروى البيهقي باسناده عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين » قال وروى موقوفا على أبي سعيد * أما الاحكام فيستحب للحاضر قبل الخطبة الاشتغال بذكر الله تعالى وقراءة القرآن والصلاة والاكثر من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومها وليلتها ودأبل ذلك ظاهر وقد سبق في حديث سلمان في هذا الباب التنب إلى الصلاة قال الشافعي في الام والاصحاب ويستحب قراءة سورة الكهف في يوم الجمعة وليلتها ويستحب اكثر الدعاء يوم الجمعة بالاجماع ودليله حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه آياه وأشار بيده يقلها » رواه البخاري ومسلم وسقط في بعض الروايات « قائم يصلي »

يجزئه كالأقدي بالمرأة والكافر (واصحهما) أنها تحسب له فإذا سلم الإمام يتدارك باقي الصلاة كالأقدي خلف جنب يجزئه وأن لم تكن تلك الصلاة محسوبة للإمام بخلاف الكافر والمرأة فإنه ليس لها اهلية امامته بحال ولهذا لا يصح الاقتداء بها أصلاً وههنا يصح الاقتداء بهذا السأى والكلام في أنه هل يصير مدركا للركعة أم لا هكذا ذكره الشيخ أبو علي رضي الله عنه وأما في الجمعة

وفي رواية صحيحة للبيهقي وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يقلها وفي رواية لمسلم وهي ساعة خفيفة : واختلف العلماء في تعيين هذه الساعة علي أحد عشر قولاً أحدها أنها ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس حكاه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وآخرون (الثاني) عند الزوال حكاه القاضي عياض وحكاه صاحب الشامل عن الحسن البصري (الثالث) من الزوال إلى خروج الإمام حكاه أبو الطيب وحكاه ابن الصباغ لكن قال إلى أن يدخل الإمام في الصلاة (الرابع) من الزوال إلى أن يصير الظل نحو ذراع حكاه القاضي عياض (الخامس) من خروج الإمام إلى فراغ صلاته حكاه عياض (السادس) ما بين خروج الإمام وصلاته حكاه أبو الطيب (السابع) من حين تمام الصلاة حتى يفرغ حكاه عياض (الثامن) وهو الصواب ما بين جلوس الإمام علي المنبر إلى فراغه من صلاة الجمعة حكاه عياض وآخرون (التاسع) من العصر إلى غروب الشمس حكاه عياض وآخرون وحكاه الترمذي في كتابه عن بعض العلماء من الصحابة وغيرهم قال وبه يقول أحمد وإسحق قال قال أحمد أكثر أهل الحديث أنها بعد العصر وترجى بعد الزوال (العاشر) آخر ساعة من النهار حكاه القاضي أبو الطيب وعياض وابن الصباغ وخلائق وبه قال جماعة من الصحابة (الحادي عشر) أنها مخفية في كل يوم كلية القدر حكاه عياض وغيره ونقله ابن الصباغ عن كعب الأحمري وأما عارضوا علي من قال بعض بانه ليس وقت صلاة وفي الحديث وهو قائم يصلي وأجابوا بان منتظر الصلاة في صلاة ولأنه قد يكون في صلاة ذات سبب والصواب القول الثامن فقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضى الصلاة فهذا صحيح صريح لا ينبغي العدول عنه وفي سنن البيهقي بإسناده عن مسلم ابن الحجاج قال هذا الحديث أجود حديث وأصح في بيان ساعة الجمعة قال القاضي عياض وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لهذه الساعة بل معناه أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار بيده يقلها وهذا الذي قاله القاضي صحيح وأما الحديث الذي رواه الترمذي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « التمسوا الساعة التي ترجي في يوم الجمعة بعد العذر إلى غيوبة الشمس » فضعيف ضعفه الترمذي وغيره ورواه محمد بن أبي حميد منكر الحديث سيء الحفظ وأما حديث

فإن قلنا إنه في غير الجمعة لا يدرك به الركعة فكذلك هنا ولا تحسب بلاعن الظهر ولاعن الجمعة وإن قلنا يدرك فهل تكون هذه الركعة محسوبة عن الجمعة حتى يضيف إليها أخرى بعد سلام الإمام أو تكون محسوبة عن الظهر فيه وجهان بناهما الأئمة على القولين فيما لو بان كون الإمام محدثاً لأن تلك الركعة غير محسوبة من صلاته ركعات المحدث ولهذا قال في الكتاب فهو كالمحدث في حق من اقتدى به جاهلاً واختار ابن الحداد أنها لا تحسب عن الجمعة وأعرف ههنا أموراً (أولها) أنما قال جاهلاً لأنه لو كان عالماً بان الإمام قائم إلى الثالثة ماهايا ومع ذلك اقتدى

كثير بن عبدالله وابن عوف عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها من حين تمام الصلاة إلى الانصراف منها فرواه الترمذى وقال حديث حسن وليس كما قال فان مداره على كثير ابن عبدالله وقد اتفقوا على ضعفه وترك الاحتجاج به قال الشافعي هو كذاب وفي رواية عنه هو أحد أركان الكذب وقال أحمد بن حنبل منكر الحديث ليس بشيء وأما حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله شيئا الا أعطاه الله عز وجل فالتسوية آخر ساعة بعد العصر » فرواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح ويحتمل أن هذه متقلة تكون في بعض الأيام في وقت وفي بعضها في وقت كما هو المختار في ليلة القدر والله اعلم »

قال المصنف رحمه الله »

﴿ وإذا جلس الإمام قطع التنفل لما روى عن ثعلبة بن أبي مالك قال يعود الإمام يقطع السبحة وكلامه يقطع الكلام وأنهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه جالس على المنبر فإذا سكنت المؤذن قام عمر فلم يتكلم أحد حتى يقضى الخطبتين فإذا قامت الصلاة ونزل عمر تكلموا ولأن التنفل في هذا الحال يمنع الاستماع إلى ابتداء الخطبة فكرهه فان دخل والإمام على المنبر صلى تحية المسجد لما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين » فان دخل والإمام في آخر الخطبة لم يصل لأنه تفوته أول الصلاة مع الإمام وهو فرض فلا يجوز أن يشتغل عنه بالتنفل »

﴿ الشرح ﴾ حديث جابر رواه مسلم بألفاظه والبخاري بمعناه وحديث ثعلبة صحيح رواه الشافعي في الام باسنادين صحيحين ورواه مالك في الموطأ بمعناه وثعلبة هذا صحيح رأي النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي في كتاب المعرفة قال الشافعي في القديم فقد أخبر ثعلبة عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في دار الهجرة أنهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ويتكلمون والإمام على المنبر وقوله يقطع السبحة - هو بضم السين - وهي النافلة وفي هذا الأثر فوائد (منها) جواز الصلاة حال استواء الشمس يوم الجمعة والكلام قبل الخطبة وبعدها قبل الصلاة والتنفل ما لم يقعد الإمام على المنبر واقتطاع النافلة يجلسه على المنبر قبل شروعه في الأذان وجواز الكلام حال الأذان وقول المصنف فلا يجوز أن يشتغل عنه بالتنفل معناه يكره الاشتغال عنه بالتنفل

به لم تنقذ صلاته بحال كذا اقتدى بالجنب عالما بحاله (وثانيها) لم يذكروا في المحدث أن صلاة المقتدى منعقدة وأن المأثري به يحسب عن الظهر حتى لو تبين له الحال قبل سلام الإمام أو بعده على القرب يتمها ظهرا إذا جوز بناء الظهر على الجمعة وقضية التسوية بين الفصلين الانقضاء والاحتساب عن الظهر في المحدث أيضا (وثالثها) من قال في مسألة المحدث الأصح من القوانين أن الجمعة غير صحيحة قال بمثله ههنا والذين قالوا الأصح صحتها منهم من لم يورد هذه المسألة ومنهم من

وليس المراد تحريمه • أما الأحكام فقال أصحابنا إذا جلس الإمام على المنبر استمع ابتداء النافلة وتلقوا الإجماع فيه وقال صاحب الحاوي إذا جلس الإمام على المنبر حرم على من في المسجد أن يتندى، صلاة النافلة وإن كن في صلاة جلس وهذا إجماع هذا كلام صاحب الحاوي وهو صريح في تحريم الصلاة بمجرد جلوس الإمام على المنبر وأنه مجم عليه وقال البغوي إذا ابتداء الخطبة لا يجوز لأحد أن يتندى، صلاة سواء كان صلى السنة أم لا وقال الشيخ أبو حامد إذا جلس الإمام على المنبر انقطع التنفل فمن لم يكن في صلاة لم يجز له أن يتندى فان كن في صلاة خفها وقال المتولي إذا قلنا الانصات سه جاز أن يشتغل بالقراءة وصلاة النفل وإن قلنا الانصات واجب حرم ذلك هذا كلامه والمشهور يمنع من الصلاة مطلقا سواء أوجبت الانصات أم لا فإن خرج الإمام وهو في صلاة استحب له أن يخفها بخلاف ولا تبطل واتفق الأصحاب على أن النهي عن الصلاة ابتداء يدخل فيه يجلس الإمام على المنبر ويبقى حتى يفرغ من صلاة الجمعة راما قول المزني في المختصر قال الشافعي إذا زالت الشمس وجلس الإمام على المنبر وأذن المؤذن فقد انقطع الركوع يعني التنفل فقال الشيخ أبو حامد والأصحاب هذا غلط من المزني لأن التنفل يمنع بمجرد جلوس الإمام ولا يتوقف على الأذان قالوا وقد قال الشافعي في الام إذا خرج الإمام وجلس على المنبر انقطع التنفل والله أعلم • وأما إذا دخل داخل والإمام جالس على المنبر أو في أثناء الخطبة فيستحب له أن يصلي تحية المسجد ركعتين ويخفها ويكره تركها للحديث الصحيح «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» وإن دخل والإمام في آخر الخطبة وغلب على ظنه أنه إن صلى التحية فاته تكبيرة الاحرام مع الانمام لم يصل التحية بل يقف حتى تمام الصلاة ولا يقعد لئلا يكون جالسا في المسجد قبل التحية وإن أمكنه الصلاة وأدراك تكبيرة الاحرام صلى التحية هكذا فصله المحققون منهم صاحب الشامل وأطلق البغوي وجماعة كما أطلق المصنف وأطلقهم محمول على التفصيل المذكور قال صاحب العدة يستحب للإمام أن يزيد في الخطبة قدر ما يمكنه أن يأتي بالركعتين فيه وهذا موافق لنص الإمام الشافعي فإنه قال في الام إذا دخل والإمام في آخر الكلام ولا يمكنه صلاة ركعتين خفيفتين قبل دخول الإمام في الصلاة فلا عليه أن يصليها وأرى الإمام أن يأمره بصلاتها ويزيد في كلامه ما يمكنه اكلامها فيه فإن لم يفعل كرهت ذلك له ولا شيء عليه هذا نصه وأطبق الأصحاب عليه •

أوردها وقل الجواب ابن الحداد من غير نزاع فيه فيجوز أن يقدر المساعدة على ترجيح المنع هنا ويفرق بأن الحدث لا يمكن الاطلاع عليه بحال بخلاف الزيادة على ما سبق ويمكن أن يعارض هذا بأن الحدث لا صلاة له أصلا وهذا الساهي في الصلاة لكن ندرت منه زيادة هو معنور فيها وكان أولى بأن يصح الاقتداء به والله أعلم (الخامسة) قال حجة الاسلام قدس الله روحه ولولم يدرك مع

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن دخل للمسجد يوم الجمعة والامام يخطب «منهنا أنه يستحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد ويخففهما ويكره له تركهما» قال الحسن البصري ومكحول والقبري وسفيان بن عيينة وأبو ثور والحيدري واحمد وإسحق وابن المنذر وداود وآخرون وقال عطاء بن أبي رباح وشريح وابن سيرين والنخعي وقتادة ومالك والليث والثوري وأبو حنيفة وسعيد بن عبد العزيز لا يصلي شيئا وقال أبو مجاز إن شاء صلى، إلا فلا «واحتجوا بحديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إذا خطب الامام فلا صلاة ولا كلام» واحتج أصحابنا بحديث جابر المذكور وهو صحيح كما سبق والجواب عن حديث ابن عمر من وجهين (أحدهما) أنه غريب (والثاني) لو صح لخل على ركعتين جمعا بين الاحاديث •

• قال المصنف رحمه الله •

«ويجوز الكلام قبل أن يتدعى بالخطبة للاروناء من حديث ثعلبة بن أبي مالك ويجوز إذا جلس الامام بين الخطبتين وإذا نزل من المنبر قبل أن يدخل في الصلاة لما روى أنس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوم الجمعة من المنبر فيقوم معه الرجل في الحاجة ثم ينتهي الى مصلاه فيصلي» ولأنه ليس بحال صلاة ولا حال استماع فلم يمنع من الكلام وإذا بدأ بالخطبة انصت لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من توضأ فاحسن الوضوء ثم انصت للامام يوم الجمعة حتى يفرغ من صلاته غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام» وهل يجب الانصات فيه قولان (أحدهما) يجب لما روى جابر قال «دخل ابن مسعود والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس الى أبي فسأله عن شيء فلم يرد عليه فسكت حتى صلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما منعك أن ترد علي فقال انك لم تشهد معنا الجمعة قال ولم قال تكلمت والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقام ابن مسعود ودخل على النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له فقال صدق أبي» (والثاني) يستحب وهو الاصح لما روى أنس قال دخل رجل للمسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يوم الجمعة فقال متي الساعة فإشار الناس اليه أي اسكت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الثالثة ما أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من أحببت «فإن رأى رجلا يقع في بئر ورأى عقربا تدب اليه لم يحرم عليه كلامه قولا واحدا لأن الانذار يجب لحق الآدمي والانصات لحق الله تعالى

المحدث الاركوع الثانية ففي ادراكه وجهان وهذا الفرع يتعلق باصليين (اولهما) أن المسبوق في صلاة الجمعة إن ادرك الامام في ركوع الركعة الثانية كان مدركا للجمعة فإذا سلم الامام قام الى ركعة أخرى وأن ادركه بعد ركوع الثانية لم يكن مدركا للجمعة ويقوم بعد سلام الامام الى اربع خلافا لابي حنيفة حيث قل يكون مدركا للجمعة وأن ادركه في التشهد في سجدة السهو بعد السلام لما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «من ادرك ركعة

ومبناه على المشاحة وان سلم عليه رجل أو عطس فان قلنا يستحب الانصات رد السلام وشميت العاطس وان قلنا يجب الانصات لم يرد السلام ولم يشميت العاطس لان المسلم سلم في غير موضعه فلم يرد عليه وتشببت العاطس سنة فلا يترك له الانصات الواجب ومن أصحابنا من قال لا يرد السلام لان المسلم مفطر ويشمت العاطس لان العاطس غير مفطر في العاطس وليس بشيء (الشرح) حديث ثعلبة سبق بيانه قريبا وحديث أنس ضعيف رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وضعفوه ونقله ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يكلم في الحاجة اذا نزل من المنبر يوم الجمعة» ونقل الترمذي عن البخاري انه ضعفه وحديث ابى هريرة رواه مسلم ونقله «من نوضاً فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وانصت غفرا لما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة ايام ومن مس الحصى فقد لغا» واما حديث جابر في قصة ابن مسعود وابى بن كعب فرواه البيهقي في السنن الكبير عن ابى ذر قال «دخلت المسجد يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلست قريبا من ابى بن كعب فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم سورة براءة فقلت لا بى متى نزلت هذه السورة فلم يكلمنى» وذكر الحديث بمعناه او بلفظه المذكور في المذهب وقال في آخره قال النبي

من الجمعة فقد ادركها ومن ادرك دون الركعة صلاها ظهرا اربعا (١) واذا لحق بعد الركوع فما الذي ينوي فيه وجهان ذكرهما صاحب البيان وغيره (أحدهما) ينوي الظهرا لأنها التو بؤديها (واظهرهما) ينوي الجمعة موافقة للامام وهذا هو الذي ذكره القاضي الروباني ولو صلى مع الامام ركعة ثم قام وصلى اخرى وتذكر في التشهد انه نسي سجدة من إحدى الركعتين نظر ان تركها من الثانية فهو مدرك للجمعة فيسجد سجدة ويعيد التشهد ويسجد لسهو وسلم وإن تركها من الاولى او شك لم يكن مدركا للجمعة وحصلت له ركعة من الظهر ولو أدركه في الثانية وشك في أنه سجد معه سجدة او سجدتين فان لم يسلم الامام بعد سجد اخرى وكان مدركا للجمعة وإن سلم الامام سجد اخرى ولم يكن مدركا لركعة ذلك في ركعة محسوبة للامام اما إذا لم تكن محسوبة كما لو ادرك الركوع مع الامام المحدث أو ادرك الامام الساهي بركعة ترائدة فيركعها وقلنا إنه لو أدرك كلها لكانت محسوبة له ففي وجهان (أحدهما) أنه يكون مدركا لركعة لأنه لو ادرك كل الركعة لكانت محسوبة له فكذلك اذا ادرك ركوعها كل ركعة المحسوبة للامام (واصحهما) أنه لا يكون مدركا لان الحكم بأدراك ما قبل الركوع بأدراك الركوع خلاف الحقيقة انما يصار اليه اذا كان الركوع محسوبا من صلاة الامام لينتجمل به فاما غير المحسوب لا يصلح للتحمل عن الغير ويخالف ما لو ادرك جميع الركعة فانه قد فعلها بنفسه فتصحح على وجه الانفراد إذ تنذر تصحيحها على وجه الجماعة ولا يمكن التصحيح هنا على سبيل الانفراد

(١) حديث من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادركها ومن ادرك دون الركعة صلاها ظهرا اربعا تقدم فيه وهو في الدارقطني وابن عدى

صلى الله عليه وسلم صدق أبي قال البيهقي وروى عن أبي الدرداء وأبي وجعلت القصة بينهما وروى عن جابر بن عبد الله قد ذكر معنى هذه القصة بين ابن مسعود وأبي قال ورواه عكرمة عن ابن عباس فحصل معنى القصة بين رجل غير مسمى وبين ابن مسعود وجعل المصيب بن مسعود قال البيهقي وليس في الباب أصح من الحديث الذي ذكرناه أولاً وقال البيهقي في كتاب المعرفة نحو هذا وزاد فقال وروينا في كتاب السنن بأسناد صحيح عن أبي خرا أنه قال ذلك لأبي (وأما) حديث انس الأخير (فرواه) البيهقي بلفظه بأسناد صحيح ورواه غيره بمعناه وأما الفاظ الفصل فيقال انصت ونصت وانتصت ثلاث لغات سبق يأنهن أفصحهن انصت قال الأزهرى ويقال انصته وانصت له وسبق الفرق بين الاستماع والانصات في الباب الذي قبل هذا (وقوله) لم تشهد معنا الجمعة أى جمعة كاملة أو شهوداً كاملاً (قوله) عقر بالتدب— هو بكسر الدال— قال الخطابي في الحديث كانت كفارة لما بينها

فإن الركوع لا يتبدأ به قال الشيخ أبو علي والوجهان عندى مبيان علي القولين في جواز الجمعة خلف الحنب والمحدث ووجه الشبه أن المقتدى في القولين في جميع الركعة في الجمعة كالمتدى في الركوع في سائر الصلوات لأنه بالاعتداء يسقط فرضاً عن نفسه لو كان منفرداً المزمه وهو رد الأربع إلى ركعتين كما أن المقتدى في الركوع يسقط فرضاً عن نفسه وهو القيام والقراءة في تلك الركعة فإن قلنا يصح الاعتداء بالمحدث لاستقاط فرض الأفراد في الجمعة فكذلك هنا والأفلا إذا عرف ذلك فتقول لو لم يدرك في الجمعة مع الإمام الأركوع الثانية ثم بان أن الإمام كان محدثاً قلنا إنه لو أدرك جميع الركعة معه لم يكن مدركاً ركعة من الجمعة فهنا أولى وإن قلنا ثم يكون مدركاً ركعة من الجمعة فهنا وجهان إن قلنا إن مدرك الركوع مع الإمام المحدث مدرك ركعة فكذلك هنا والأفلا ثم قوله ولو لم يدرك مع المحدث الأركوع الثانية يعنى لم يدرك شيئاً قبله فاما ما بعد الركوع من أركان الركعة لا بد من ادراكها مع الإمام أو قبل سلامه أن فرض زحام أو نسيان وتختلف لذلك (وقوله) ففي ادراكه وجهان أى في ادراكه الجمعة ولو حصل على الخلاف في ادراك الركعة لم يكن للتخصيص بركوع الثانية معنى *

قال (الثانية) إذا أحدث الإمام سهواً أو عمداً فاستخلف من كان قد اقتدى وسمع الخطبة صح استخلافه في الجديد ولو أن لم يسمع الخطبة فوجهان ولا يشترط استئناف نية القدوة بل هو خليفة الأول وإن لم يستخلف الإمام فتقدم القوم كاستخلافه (ح) بل هو أولى من استخلافه وذلك واجب في الركعة الأولى وإن كان في الثانية فلهم الأفراد بها كالمسبوق *

إذا خرج الإمام عن الصلاة بمحدث أو غيره وأراد أن يستخلف فذلك إما أن يكون في غير الجمعة أو فيها والمذكور في الكتاب هو القسم الثانى فنذكر الأول على الاختصار ثم نعود إلى شرح الثانى فنقول إذا أحدث الإمام في سائر الصلوات ففي جواز الاستخلاف قولان قال في القديم لا يجوز

وبين الجمعة التي قبلها وزيادة ثلاثة أيام قال معناه ما بين الساعة التي يصلي فيها الجمعة ومثلها من الجمعة الأخرى لتكون الجمعة عشرة وذكر المصنف تسميت العاطس وهو بالشين للمعجمة وبالمهملتين فصيحتان مشهورتان قال أبو عبيد المعجمة أفصح وقال ثعلب والأزهري للمهمل أفصح وسمته وثمته وهو بالمهمل مشتق من السمت وهو القصد والاستقامة * أما الأحكام فقد سبق بيان الكلام في حال الخطبة وقبلها وبعدها وما يتعلق به من الفروع مبسوطا واضحا في آخر الباب الأول واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه لا بأس بالكلام بعد خروج الإمام وجلوسه على المنبر ما لم يشرع في الخطبة وبهذا قال جمهور العلماء وهو المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم لحديث ثعلبة المذكور هنا وقال أبو حنيفة يكره الكلام من حين يخرج الإمام * قال المصنف رحمه الله *
 (ومن دخل والإمام في الصلاة أحرم بها فإن أدرك معه الركوع من الثانية فقد أدرك الجمعة فإذا سلم الإمام أضاف إليه أخرى وإن لم يدرك الركوع فقد قاتت الجمعة فإذا سلم الإمام أمم الظهر للمازني أبو هريرة قال * قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى *)

(الشرح) حديث أبي هريرة هذا رواه الحاكم في المستدرک من ثلاث طرق وقال أسانيدھا

ذلك (لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحرم بالناس) (١) ثم ذكر أن مجنب فذهب واغتسل ولم يستخف ولو كان الاستخلاف جائزا لاشبه أن يستخف ولأنها صلاة واحدة فلا تجوز بإمامين كما لو اقتدى بهما دفعة واحدة وقال في الجديد يجوز * وهو أصح الروايتين عن أحمد وبه قال مالك وأبو حنيفة رحمهم الله لأنها صلاة بإمامين على التعاقب فيجوز كما أن أبا بكر رضي الله عنه كان يصلي بالناس فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجلس إلى جنبه فاقتدى به أبو بكر والناس (٢) وفي النهاية أن من الأصحاب من قطع بجواز الاستخلاف في سائر الصلوات وخص القولين بالجمعة والمشهور طرد القولين (الترجيح) أن لم تجوز الاستخلاف أم القوم الصلاة وحدنا وإن جوزناه فيشترط أن يكون المستخلف صالحا لإمامة القوم فلو استخلف امرأة فهو لغو ولا تبطل صلاتهم إلا أن يقتلوا بهما خلافا لابي حنيفة حيث قل تبطل بنفس الاستخلاف صلاتهم وصلاته قال في النهاية ويشترط أن يجري الاستخلاف على قرب فلو قضا على لافراد ركنا امتنع الاستخلاف بعده وهل يشترط أن يكون الخليفة ممن اقتدى بالإمام قبل حديثه قال أكثر أصحابنا من العراقيين وغيرهم أن استخلف في الركعة الأولى أو الثالثة من الصلوات الرباعية من لم يقتد به جازلانه لا يخافهم في الترتيب وإن استخلفه في الثانية أو

(١) حديث * أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالناس ثم ذكر أنه مجنب فذهب فاغتسل الحديث

تقدم في صلاة الجماعة *

(٢) حديث * أن أبا بكر كان يصلي بالناس فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وجلس إلى

جنبه الحديث تقدم فيه *

صحيحة ورواه ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى وفى استاده ضعف ويغنى عنه حديث أبى هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» رواه البخارى ومسلم
وبهذا الحديث احتج مالك فى الموطأ والشافعى فى الام وغيرهما قال الشافعى معناه لم تفته تلك الصلاة
ومن لم تفته الجمعة صلاها ركعتين (وقوله) فى حديث الكتاب فليصل اليها أخرى وهو بضم الياء
وفتح الصاد وتشديد اللام اما الاحكام فقال الشافعى والاصحاب إذا أدرك المسبوق ركوع الامام
فى ثانية الجمعة بحيث اطمأن قبل رفع الامام عن أقل الركوع كان مدركا للجمعة فإذا سلم الامام
أتى بثنائية ونمت جمعة وإن أدركه بعد ركوعها لم يدرك الجمعة بلا خلاف عندنا فيقوم بعد سلام
الامام إلى أربع للظهر وفى كيفية نية هذا الذى أدركه بعد الركوع وجهان حكاهما صاحب البيان
وغيره (أحدهما) ينوي الظهر لأنها التي تحصل له (وأصحهما) وبه قطع الرويات فى الحلية وآخرون
وهو ظاهر كلام المصنف والجمهور ينوي الجمعة موافقة للامام ولو أدرك الركوع وشك هل سجد
مع الامام سجدة ام سجدتين قال الشافعى والشيخ أبو حامد والبندينجى والرويات فى الحلية وغيرهم
ان كل شك قبل سلام الامام سجد أخرى وأدرك الجمعة وان كان بعده سجد أخرى وأتم الظهر
ولا تحصل الجمعة قطعا وحكي القاضى أبو العايب فى تعليقه وجها أنه لا يكون مدركا للجمعة فيما
إذا سجد قبل سلام الامام وهذا شاذ ضعيف ولو أدرك ركعة مع الامام وسلم الامام وأتى بركته
الأخرى فلما جلس للتشهد شك هل سجد مع الامام سجدة ام سجدتين لم يكن مدركا للجمعة

الرابعة او فى الثالثة من المغرب لم يجز لانه يحتاج إلى القيام وعليهم القعود فيختلف الترتيب بينهم
وأطلق جماعة من الأئمة اشتراط كرن الخليفة ممن اقتدى به وهذا ما ذكره امام الحرمين رضى
الله عنه مع زيادة فقال لو امره الامام فتقدم لم يكن هذا استخلاقا ولا هو خليفة وإنما هو عاقد
لنفسه صلاة جار على ترتيبه فيها فلو اقتدى القوم به فهو اقتداء منفردين فى أثناء الصلاة وقد سبق
الخلافا فيه فى موضعه وهذا لان قدوتهم انقطعت بخروج الامام عن الصلاة ولم يخلفه أحد
ولا يشترط ان يكون الخليفة ممن اقتدى به فى الركعة الاولى بل يجوز استخلاف المسبوق ثم عليه أن
يراعى نظم صلاة الامام فيقعد فى موضع قعوده ويقوم فى موضع قيامه كما كان يفعل لو لم يخرج الامام
من الصلاة لانه بالاعتداء به التزم ترتيب صلاته حتى أنه لو لحق الامام فى الثانية من الصبح ثم أحدث
الامام فيها واستخلفه قنت وقعد فيها للتشهد وان كانت أولاهم قنت فى الثانية لنفسه ولو كان
الامام قد سها قبل اقتدائه او بعده سجد فى آخر صلاة الامام واعاد فى آخر صلاة نفسه على القول
الأصح وإذا نمت صلاة الامام قام ليتدارك ما عليه وهم بالخيار ان شاءوا فارقوموا وسلموا وان
شاءوا صبروا جالسين ليسلموا معه هذا كله اذا عرف المسبوق نظم صلاة الامام فان لم يعرف
قد ذكرنا فيه قولين على حكاية صاحب التلخيص وعن الشيخ أبى محمد أنه لا ينبغى للشافعى

بلا خلاف لاحتمال أنها من الاولى وتصل له ركعة من الظهر ويأتي بثلاث ركعات هذا كله اذا أدرك ركوعاً محسوباً للامام فان لم يكن محسوباً له بان أدرك ركوعاً ثانية الجمعة فبان الامام محدثاً فينبى على الخلاف السابق في باب صفة الأئمة انه لو كان امام الجمعة محدثاً وتم العدد بغيره هل تصح والاصح الصحة فان قلنا لا تصح فنهنا أولى والا فوجان (اصحها) لا تصح (والثاني) تصح وسبق هناك دليل الوجين ولو أدركه راكعاً وشك هل أدرك معه الركوع المجزئ فيه خلاف سبق في باب صلاة الجماعة والصحيح المنصوص الذي قطع به الاكثرون انه لا يكون مدركا للركعة فتفتوته الجمعة ويصلها ظهراً ويسجد لسهو كما سبق بيانه هناك قال ابن الحداد والقاضي أبو الطيب والاصحاب لو صلى الامام الجمعة ثلاثاً ناسياً فادركه مسبوق في الثالثة لم يكن مدركا للجمعة قطعاً لان هذه الركعة غير محسوبة للامام فلو علم الامام انه ترك سجدة مساهياً فان علم انها من الركعة الاولى انجبرت الاولى بالثانية ومبارت الثالثة ثانية وحسب للمسبوق وأدرك بها الجمعة فيضم اليها اخرى ويسلم وان لم يعلم من اين هي فصلاة الامام صحيحة ولا يكون المسبوق مدركا للجمعة لاحتمال انه تركها من الثانية فتكون الثالثة للامام لتوياً الاسجدة ينضم بها الثانية

رضي الله عنه فان جوزنا تراقب القوم إذا أتم الركعة إن هموا بالقيام قام والاقعد وسهو الخليفة قبل حدث الامام بحمله الامام وسهوه بعد حدثه يقتضي السجود عليه وعلى القوم وسهو القوم قبل حدث الامام وبعد الاستخلاف محمول وينها غير محمول بل يسجد الساهى عند سلام المايعة (القسم الثاني) ان يقع ذلك في صلاة الجمعة في جواز الاستخلاف القولان ان لم يجوز فينظر ان أحدث في الركعة الاولى أتم القوم صلاتهم ظهراً وان أحدث في الثانية أتمها جمعة من أدرك معه ركعة كالمسبوق هذا هو المشهور وعن الشيخ أبي محمد أنهم يتمونها جمعة وان كان الحدث في الركعة الاولى تخرجها من أحد الأقوال في مسألة الانقضاء وهو ان جمعة الامام تصح وان انقضوا في الركعة الاولى وبقي وحده وذكر ابن الصباغ وغيره ان المزنى قل هذا القول في جامع الكبير وعن صاحب الافصاح أنهم وان أدركوا ركعة يتمونها ظهراً لا جمعة بخلاف المسبوق لان الجمعة قد كملت بغيره فجعل تابعا لهم وهذا الوجه قضية القياس عند امام الحرمين تخرجها على أحد الأقوال في الانقضاء وهو أن الامام يتم الظهر وان انقضوا في الثانية وذلك لان الامام ركن الجماعة في حق القوم كما أنهم ركن الجماعة في حقه فخروجه عن الصلاة في حقهم كاتقضاءهم في حقه واما إذا جوزنا الاستخلاف فلا فرق فيه بين أن يسبقه الحدث أو يحدث عمداً أو يخرج من الصلاة بلا سبب وكذلك في سائر الصلوات وقال أبو حنيفة إنما يجوز له الاستخلاف إذا جاز له البناء على صلاته كسبق الحدث فاما اذا تعدت بطلت صلاة القوم أيضاً ثم اذا استخلف فلا يخلو اما ان يستخلف من اقتدى به قبل حدثه أو يستخلف غيره فان استخلف غيره لم يصح ولم يكن لذلك الغير أن يصلي الجمعة واحتجوا عليه

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يدرك به المسبوق الجمعة قد ذكرنا ان مذهبنا انه ان أدرك ركوع الركعة الثانية أدركها والا فلا وبه قال أكثر العلماء حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب والاسود وعلقمة والحسن البصري وعروة بن الزبير والنخعي والزهرى ومالك والازاعى والثورى وأبي يوسف وأحمد واسحق وأبي ثور قالوبه اقول * وقال عطاء وطاوس وعجاهد ومكحول من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً وحكى أصحابنا مثله عن عمر بن الخطاب * وقال الحكم وحماد وأبو حنيفة من أدرك التشهد مع الامام أدرك الجمعة فيصلى بعد سلام الامام ركعتين وتمت جمعته وحكى الشيخ أبو حامد عن هؤلاء انه اذا حرم قبل سلام الامام كان مدركا للجمعة حتى قال أبو حنيفة لو سلم الامام ثم سجد للسهو فأدركه مأموم فيه أدركها وحكى أصحابنا مثل مذهبنا أيضاً عن الشعبي وزفر ومحمد بن الحسن * دليلنا الحديث الذى ذكره عن رواية البخارى ومسلم * قال المصنف رحمه الله *

(وان زحم المأموم عن السجود في الجمعة نظرت فان قدر أن يجد علي ظهر انسان لزمه أن يسجد لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال « اذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم علي ظهر أخيه » وقال بعض

بانه لا يجوز ابتداء جمعة بعد انقضاء جمعة ولو صح منه الجمعة لكان مبتدئاً بها بعد انقضاء جمعة الامام والقوم بخلاف المأموم يدخل في صلاة الجمعة فانه تابع للقوم لا مبتدىء ثم قال امام الحرمين في صحة ظهر وخلاف مبنى علي أن الظهر هل تصح قبل قوات الجمعة ام لا ان قلنا لا تصح فهل تبقى تغلافيه قولان فان لم نصح صلاته واقتدى به القوم بطلت صلاتهم وان صححناها وكن ذلك في الركعة الاولى فلا جمعة لهم وفي صحة الظهر خلاف مبنى علي ان الظهر هل تصح بنية الجمعة ام لا وان كن في الركعة الثانية واقتدوا به كان هذا اقتداء طارثاً علي الانفراد وفيه الخلاف الجارى في سائر الصلوات وفيه شىء آخر وهو الاقتداء في الجمعة بمن يصلي الظهر او النافلة وقد قدمنا الخلاف فيه وان استخلف من اقتدى به قبل الحدث فينظر ان لم يحضر الخطبة ففي جواز استخلافه وجهان (احدهما) لا يجوز كذا استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها ليصلي بهم لا يجوز (واصحهما) الجواز لانه بالاقتداء صار في حكم من سمع الخطبة الا ترى انه لو لم يحدث الامام صحت له الجمعة كالسامعين والصيدلاني جعل هذا الخلاف قولين ونقل المنع عن البويطي والجواز عن اكثر الكتبة وان كن قد حضر الخطبة او لم يحضرها وفرعنا علي أنه يجوز استخلافه فينظر ان استخلف من ادركه في الركعة الاولى جاز ويتم لهم الجمعة سواء احدث الامام في الاولى او الثانية وعن صاحب الافصاح وجه آخر انه يصلي الظهر والقوم يصلون الجمعة وان استخلف من ادركه في الركعة الثانية فقد قال امام الحرمين هذا يترتب علي انه هل يجوز استخلاف من لم يسمع الخطبة ان قلنا لا يجوز فلا يجوز استخلاف المسبوق وان قلنا يجوز ففيه قولان (احدهما) المنع بناء علي انه غير مدرك للجمعة علي ما سيأتى (واظهرهما) الذى ذكره الاكثر من الجواز

أصحابنا فيه قول آخر قاله في القديم أنه بالخيار إن شاء سجد على ظهر إنسان وإن شاء ترك حتى يزول الزحام لأنه إذا سجد حصلت له فضيلة المتابعة وإذا انتظر زوال الزحمة حصلت له فضيلة السجود على الأرض فخير بين الفضيلتين والاول أصح لأن ذلك يبطل بالمريض إذا عجز عن السجود على الأرض فإنه يسجد على حسب حاله ولا يؤخر وإن كان في الأخير فضيلة السجود على الأرض وإن لم يقدر على السجود محال انتظر حتى يزول الزحام فإن زال الزحام لم يخل أما أن يدرك الإمام قائماً أو راكعاً أو رافعاً من الركوع أو ساجداً فإن أدركه قائماً سجد ثم تبعه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز ذلك بصفات العذر والمندرها موجود فوجب أن يجوز فإن فرغ من السجود فأدرك الإمام راكعاً في الثانية ففيه وجهان (أحدهما) يتبعه في الركوع ولا يقرأ كمن حضر والإمام راكع (والثاني) أنه يشتغل بما عليه من القراءة لأنه أدرك مع الإمام محل القراءة بخلاف من حضر والإمام راكع *

(فصل) فإن زال الزحام فأدرك الإمام رافعاً من الركوع أو ساجداً سجد معه لأن هذا موضع سجوده وحصلت له ركة مائة وهل يدرك بها الجمعة فيه وجهان قال أبو اسحق يدرك لقوله صلى الله عليه وسلم «أدرك من الجمعة ركعة تلي نصفها الأخرى» وقال أبو علي بن أبي هريرة لا يدرك لأن الجمعة صلاة كاملة فلا تدرك إلا بركة كاملة وهذه ركعة معلقة *

(فصل) وإن زال الزحام وأدرك الإمام راكعاً ففيه قولان (أحدهما) يشتغل بقضاء ما فاتته ثم

فإن الخليفة الذي كان مقتدياً بالإمام بمثابة الإمام فلي هذا القوم يصلون الجمعة وفي الحلية وجهان رواهما صاحب البيان (أحدهما) أنه يتبعها الجمعة أيضاً لأنه صلى ركة من الجمعة في جماعة فيم الجمعة كما لو صلى ركة منها موماً وكانوا أدركوا الإمام في ركوع الركعة الأولى واستخلفه الإمام في تلك الركعة يتبعها الجمعة وإن لم يدرك مع الإمام ركعة (وأصحها) وهو المنصوص واختيار ابن سريج أنه لا يتم الجمعة لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة بخلاف للمأموم فإنه إذا أدرك ركعة جعل تبعاً للإمام في إدراك الجمعة والخليفة إمام لا يمكن جعله تبعاً للمأمومين وبخلاف الصورة الأخرى لأن هناك أدرك الإمام في وقت كانت الجمعة موقوفة على الإمام وهنا أدركه في وقت لم تكن الجمعة موقوفة على الإمام الجوز أن يتموها فرادى وكان ذلك الإدراك أكدوا قوى وعلي هذا فهل يجوز ظهره حتى الصيدلاني وغيره عن ابن سريج أنه قال يحتمل أن يكون في جواز ظهره قولان لأن الجمعة لم تقف بعد وادى الظهر مع إمكان الجمعة وأنه كان بسبيل من أن لا يتقدم حتى يتقدم من إدراك الركعة الأولى فتصح جمعة خلفه وأيضاً ففي صحة الظهر بنية الجمعة إذا تعذر اختلاف ويحتمل أن يقال يجوز ظهره قولاً واحداً وهو معذور في التقدم عند إشارة الإمام وهذا أظهر عند الأكثرين فإن قلنا لا يجوز ظهره فهل تنقلب صلاته فلا أو تبطل فيه قولان إذ قلنا تبطل فهذا مصير إلى منع استخلاف المسبوق

يركع لأنه شارك الإمام في جزء من الركوع فوجب أن يسجد كما لو زالت الزحمة أدركه قائماً (والثاني) يتبع الإمام في الركوع لأنه أدرك الإمام راكعاً فزمه متابته كمن دخل في صلاة والإمام فيها راكع فان قلنا أنه يركع معه نظرت فان فعل ما قلناه وركع حصل له ركوعان وبأيهما يحسب فيه قولان (أحدهما) يحسب بالثاني كالمسبوق إذا أدرك الإمام راكعاً فركع معه (والثاني) يحسب بالاول لأنه قد صح الاول فلم يبطل بترك ما بعده كما لو ركع ونسى السجود فقام وقرأ وركع ثم سجد فان قلنا أنه يحسب بالثاني حصل له مع الإمام ركعة فإذا سلم أضاف إليه أخرى وسلم وإذا قلنا يحسب بالاول حصل له ركعة ملققة لان القيام والقراءة والركوع حصل له من الركعة الاولى وحصل له السجود من الثانية وهل يصير مدركا للجمعة فيه وجهان قال أبو اسحق يكون مدركا وقال ابن أبي هريرة لا يكون مدركا فإذا قلنا بقول أبي اسحق أضاف إليها أخرى وسلم وإذا قلنا بقول ابن أبي هريرة قام وصلى ثلاث ركعات وجعلها ظهراً ومن أصحابنا من قال يجب أن يكون فيه وجهان بناء على القولين فيمن صلى الظهر قبل أن يصلي الإمام الجمعة وهذا قد صلى ركعة من الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة فزمه أن يستأنف الظهر بعد فراغه وقال شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري الصحيح هو الاول والبناء على القولين لا يصح لان القولين فيمن صلى الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة من غير عذر

وهو القول الاول الذي تقلناه لان من تبطل صلاته يستحيل تقديره اماماً وإذا جوزنا الاستخلاف فالخليفة المسبوق يراعي نظم صلاة الإمام فيجلس اذا صلى ركعة ويتشهد فإذا بلغ موضع السلام اشار الى القوم وقام الى ركعة أخرى ان قلنا هو مدرك للجمعة والى ثلاث ان قلنا ان صلاته ظهر والقوم بالخيار ان شاؤا فارقوه وسلموا وان شاؤا ثبتوا جالسين حتى يسلم بهم ولودخل مسبوق واقتدى به في الركعة الثانية التي استخلف فيها صحت له الجمعة وأن لم تصح للخليفة حكى ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه لأنه صلى ركعة خاف من يراعي نظم صلاة امام الجمعة بخلاف الخليفة لم يصل ركعة مع امام الجمعة ولا خاف من يراعي نظم صلاته قال الائمة وهذا تفريع على أن الجمعة خلف من يصلي الظهر صحيحة وتصح صلاة الذين ادركوا ركعة مع الإمام الاول بكل حال لانهم وان انفردوا بالركعة الثانية كانوا مدركين للجمعة فلا يضر اقتداؤهم فيها لمن يصلي الظهر او يتنفل وقوله في الكتاب سهو أو عداً انظر العمد مع الحاء لما تقدم وقوله من كان قد اقتدى به في هذا التقييد اشارة الى أنه لا يجوز أن يستخلف غير المقتدى وقوله صح استخلافه بجوز أن يعلم بالالف لما حكينا من إحدى الروايتين عن احمد وقوله وسمع الخطبة وان لم يسمعها المراد منه الحضور ونفس السماع ليس بشرط بلا خلاف وصرح به الائمة ثم في الفصل صور تتفرع على جواز الاستخلاف (أحداها) اذا استخلف الإمام فهل يشترط استئافه تامة مقدوة ذكر في التهذيب في اشتراطه وجهين في سائر الصلوات ولا شك في طردها في الجمعة (أحدهما) نعم لانهم بعد خروج الإمام من الصلاة

والمزحوم معذور فلم يجب عليه إعادة الركعة التي صلاها قبل فراغ الإمام ولأن القولين فيمن ترك الجمعة وصلي الظهر منفرداً وهذا قد دخل مع الإمام في الجمعة فلم يجب عليه إعادة ما فعل كما لو أدرك الإمام ساجداً في الركعة الأخيرة فإنه يتابعه ثم ينوي الظهر على ذلك الأحكام ولا يلزمه الاستئناف وإن خالف ما قلناه واشتغل بقضاء ما فاته فإن اعتقد أن السجود فرضه لم يعد سجوده لأنه سجد في موضع الركوع ولا تبطل صلاته لانه زاد فيها زيادة من جنسها جاهلاً فهو كمن زاد في صلاته من جنسها ساهياً وإن اعتقد أن فرضه المتابعة فإن لم ينو مفارقتها بطلت صلاته لأنه سجد في موضع الركوع عامداً وإن نوى مفارقة الإمام ففيه قولان (أحدهما) تبطل صلاته (والثاني) لا تبطل ويكون فرضه الظهر وهل ينوي أو يستأنف الأحكام بعد فراغ الإمام على القولين في غير المعذور إذا صلي الظهر قبل صلاة الإمام وأما إذا قلنا أن فرضه الاشتغال بما فاته نظرت فإن فعل ما قلناه وأدرك الإمام راكعاً تبعه فيه ويكون مدركا للركعتين وإن أدركه ساجداً قبل يشتغل بقضاء ما فاته أو يتبعه في السجود فيه وجهان (أحدهما) يشتغل بقضاء ما فاته لأن علي هذا القول الاشتغال بالقضاء أولى من المتابعة ومنهم من قال يتبعه في السجود وهو الأصح لأن هذه الركعة لم يدرك منها شيئاً يحسب له بفعله كالسبوق إذا أدرك الإمام ساجداً بخلاف الركعة الأولى فإن هناك أدرك الركوع وما قبله فله أن يفعل ما بعده من السجود فإذا قلنا يسجد كل مدركا للركعة الأولى إلا أن بعضها أدركه فصلا وبعضها أدركه حكماً لأنه تابعه إلى السجود ثم انفرد بفعل السجودين وهل يدرك بهذه الركعة الجمعة على وجهين لأنه

قد انفردوا لا ترى أنهم يسجدون لسببهم في تلك الحالة (واصحها) وهو للذكور في الكتاب أنه لا يشترط لأن الفرض من الاستخلاف ادامة الجماعة التي كانت وتنزيل الخليفة منزلة الأول ولهذا يراعى نظم صلاته ولو استمر الإمام الأول لم يحتاج القوم إلى تجديد يدنية فكذلك الآن (الثانية) ولم يستخلف الإمام قدم القوم بالإشارة واحداً ولو قدم واحد بنفسه جاز أيضاً بل تقديم القوم أولى من استخلاف الإمام لأنهم في الصلاة والإمام قد خرج منها ولهذا قال إمام الحرمين لو قدم القوم واحداً والإمام آخر فظهر الاحتمالين أن من قدمه القوم أولى وحكي للمسعودي وغيره من أصحابنا عن أبي حنيفة أنه يشترط أن يكون قدم الخليفة باذن الإمام وأن القوم لا يستقلون بالتقديم وفي مختصر الكرخي خلاف ذلك والله أعلم (الثالثة) لو لم يستخلف الإمام ولا قدم القوم ولا قدم أحد فالحكم على ما ذكرناه تقريباً على التقديم قال الأئمة ويجب على القوم تقديم واحد إن كان خروجه من الصلاة في الركعة الأولى ولم يستخلف وإن كان في الثانية لم يجب التقديم ولهم الأفراد بها كالسبوق وقد حكينا في الطريقين خلافاً تقريباً على التقديم فينتج عليه الخلاف في الوجوب وعدمه هذا كله إذا حدث في أثناء الصلاة أم لا أحدث بين الخطبة والصلاة وإذا أراد أن يستخلف غيره ليصلي بالناس أن قلنا يجوز الاستخلاف في الصلاة فيجوز ذلك والأفلا يجوز أن يخطبوا أحد يوم آخر لأن الخطبتين في

ادراك ناقص فهو كالتفريق في الركعة وان سلم الامام قبل أن يسجد المأموم السجدةتين لم يكن مدركا للجمعة قولا واحدا وهل يستأنف الاحرام أو يبنى على ما ذكرناه من الطريقين فان خالف ما قلناه وتبعه في الركوع فان كان معتقدا ان فرضه الاشتغال بالسجود بطلت صلاته لانه ركع في موضع السجود عامدا وان اعتقد ان فرضه المتابعة لم تبطل صلاته لانه زاد في الصلاة من جنسها جاهلا ويحتسب بهذا السجود ويحصل له ركعة ملققة وهل يصير مدركا للجمعة على الوجهين وان زحم عن السجود وزالت الزحمة والامام قائم في الثانية وقضى ما عليه وأدركه قائما او راكعا فتابعه فلما سجد في الثانية ترحم عن السجود فزال الزحام وسجد ورفع رأسه وأدرك الامام في التشهد فقد ادرك الركعتين بعضهما فعلا وبعضهما حكما وهل يكون مدركا للجمعة على الوجهين وان ركع مع الامام الركعة الاولى ثم سها حتى صلى الامام هذه الركعة وحصل في الركوع في الثانية قال القاضي ابو حامد يجب ان يكون علي قولين كالزحام ومن اصحابنا من قال يتبعه قولا واحدا لانه مفطر في السهو فلم يعذر في الانفراد عن الامام وفي الزحام غير مفطر فعذر في الانفراد عن الامام *

في الجمعة بمائة ركعتين من الصلاة فلي هذا ان وسع الوقت خطبهم آخر وصلوا الاصلوا الظهر ورتب الخلاف في هذه الصورة على الخلاف في الاستخلاف في الصلاة ثم اختلفوا فمنهم من جعل هذه الصورة اولي بالجواز لان الخطبة منفصلة عن الصلاة والصلاة عبادة واحدة فيكون احتمال التعدد فيها أبعد وعكس الشيخ ابو محمد فجعل هذه الصورة اولي بالتمنع لان عقد الصلاة قد نظم الامام والخليفة وهي عبادة واحدة والخطبة والصلاة متميزتان ليس لهما عقد متحد ينظمهما ثم إذا جوزنا فالشرط أن يكون الخليفة ممن سمع الخطبة لان من لم يسمع ليس من أهل الجمعة ألا ترى أنه لو يادر قوم من السامعين بعد الخطبة إلى عقد الجمعة انقضت لهم بخلاف غيرهم وإنما يصير غير السامع من أهل الجمعة إذا دخل في صلاة الامام هكذا قاله الجمهور وذكر صاحب التمهيد فيه وجهين ولو أحدث في أثناء الخطبة وشرطنا الطهارة فيها فهل يجوز الاستخلاف ان قلنا لا يجوز في الصلاة فلا وان قلنا يجوز فوجهان حكاهما ابن الصباغ أصحابها الجواز كما في الصلاة *

(فرع) لو صلى مع الامام ركعة من الجمعة ثم فارقه بعذر أو بغير عذر ولم تبطل صلاته جازله أن يتبها الجمعة كما لو أحدث الامام *

(فرع) لو أتم الامام ولم يتم المأمومون فلا بدوا ان يستخلفوا من يتبر بهم ان لم يجوز الاستخلاف للامام لم يجوز لهم وان جوزنا فان كان في الجمعة بان كانوا مسبوقين لم يجوز لان الجمعة لا تنشأ بعد الجمعة والخليفة منشيء وان كان في غيرها فان كانوا مسبوقين او مقيمين وهو مسافر فوجهان (أظهرها) للتمنع لان الجماعة قد حصلت في كل الصلاة وهم إذا أتموا فرادى نالوا فضلها *

﴿الشرح﴾ هذه المسألة موقوفة عند الأصحاب بالأعضاء لكثرة فروعها وتشعبها واستمدادها من أصول فاختصار الأحكام ملخصة فيها مع الإشارة إلى أطراف خفي الأدلة أقرب إلى ضبطها والاحتواء عليها فلهذا أسلاك هذا الطريق فيها إن شاء الله تعالى وهذا الاثر المذكور عن عمر رضي الله عنه رواه البيهقي بإسناد صحيح قال أصحابنا إذا منعت الزحمة من السجود على الأرض في الركعة الأولى من الجمعة مع الإمام فإن أمكنه أن يسجد على ظهر إنسان أو رجله أو غير ذلك من أعضائه قال الشيخ نصر المصنف وغيره أو ظهر بهيمة لزمه ذلك على الصحيح الذي قطع به الجمهور ونص عليه الشافعي ومن أصحابنا من قال فيه قولان (أحدهما) هذا (والثاني) قاله في القديم يخبر إن شاء سجد على الظهر وإن شاء صبر ليسجد على الأرض وهذا الطريق حكاه المصنف وآخرون وانفقوا على أن المذهب وجوب السجود على الظهر ونحوه للحديث الصحيح «وإذا أمرتكم بأمر

قال ﴿الثانيه إذا زوحم للمقتدى عن سجود الركعة الأولى انتظر التمكن فإن سجد قبل ركوع الإمام وقرأ في الثانية كان معذوراً في التخلف وإن وجد الإمام راكعاً عند فراغه من السجود التحق بالمسبوق على أحد الوجهين حتى تسقط القراءة عن (الركعة الثانية) فإن وجد الإمام فارغاً من الركوع وقلنا أنه كالمسبوق فهنا يتابع الإمام في فعله لكن يقوم بعد سلام الإمام إلى ركعة ثانية وإن قلنا ليس كالمسبوق فيشتغل بترتيب صلاة نفسه ويسعى خلف الإمام وهو معذور في التخلف ﴿

هذا ابتداء مسألة الزحام وهي موصوفة بالاشكال لانشباب حالاتها وطول تفاريفها ونحن نلخصها ونوضح ما في الكتاب منها بحسب الامكان فتقول إذا منعت الزحمة في الجمعة عن أن يسجد على الأرض مع الإمام في الركعة الأولى نظر إن أمكنه أن يسجد على ظهر إنسان أو رجله لزمه ذلك لأنه متسكن من ضرب من السجود يجزئه وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال «إذا زوحم أحدكم في صلاته فليسجد على ظهر أخيه» (١) وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد وقال مالك يصبر ولا يسجد على ظهر الغير وقتل المحاملي وغيره وجهاً أنه يخبرين أن يسجد على ظهر الغير متابعة للإمام وبين أن يصبر ليحصل له فضيلة السجود على الأرض والمذهب الأول ثم قال معظم الأصحاب إنما يسجد على ظهر الغير إذا قدر على رعاية هيئة الساجدين بأن كان على نشر من الأرض والمسجود على ظهره في موضع منخفض فإن لم يكن كذلك لم يكن للمأني به سجوداً وفي العلة أنه لا يضر ارتفاع الظهر والخروج عن هيئة الساجدين لمكان العذر وقد ذكر صاحب الإفصاح ذلك وإذا تمكن من السجود على ظهر الغير

(١) «حديث» عمر إذا زوحم أحدكم في صلاته فليسجد على ظهر أخيه: البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي بسنده إلى عمر يلفظ فإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه ومن طريق أخرى عن عمر إذا اشتد الحر فليسجد على ثوبه وإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه: وفي الباب عن ابن عمر مرفوعاً رواه البيهقي يلفظ صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ النجم فسجد فيها فأطال السجود وكثر الناس فعصلي بعضهم على ظهر بعض ﴿

فاتوا منه ما استلهمه ولا أثر عمر ولأنه متمكن منه ثم قال الجمهور إنما يسجد على الظهر ونحوه إذا أمكنه رعاية هيئة السجود بان يكون على موضع مرتفع فإن لم يكن فالأني به ليس بسجود فلا يجوز فعله وفيه وجه ضعيف أنه لا يضر هنا ارتفاع رأسه وخروجه عن هيئة الساجد للعذر حكاه الرافعي وغيره والمذهب الأول فإذا أمكنه السجود على ظهر ونحوه فلم يسجد فهو متخلف بلا عذر هذا هو الصحيح وبه قطع المتولي والبعوى وفيه وجه أنه متخلف بعذر حكاه الرافعي وإن لم يتمكن من السجود على الأرض ولا على ظهر ولا غيره فأراد الخروج من متابعة الإمام لهذا العذر وتمسكاً بظاهر آفة محبتها القولان فيس صلي الظهر قبل فوات الجمعة قال إمام الحرمين ويظهر منعه من الانفراد لأن الجمعة واجبة فالخروج منها مع توقع إدارا كما لا وجه له أما إذا عجز عن السجود على الأرض والظهر ودام على المتابعة فماذا يصنع فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) أنه ينتظر التمكن وبهذا قطع المصنف والأكثرون قال القاضي أبو الطيب والأصحاب يستحب للإمام أن يطول القراءة ليلحقه مستظر السجود (والثاني) يومى بالسجود أكثر ما يمكنه كالريضة (والثالث) يتخير بينهما فإذا قلما بالصحيح فله حالات (أحداها) أن يتمكن من السجود قبل ركوع الإمام في الثانية فيسجد عند تمكنه فإذا فرغ من

فلم يفعل ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو محمد (وأظهرهما) أنه تخلف بغير عذر (والثاني) أنه متخلف بالقدر وقد سبق حكم القسمين أما إذا لم يمكنه أن يسجد على الأرض ولا على ظهر الغير فلو خرج عن المتابعة لهذا العذر وأراد أن يتسها ظهراً هل يصح فيه قولان لأنه ظهر قبل فوات الجمعة وسيأتي الخلاف فيه قال الإمام ويظهر عندي منعه من الانفراد لأن إقامة الجمعة واجبة والخروج عنها قصد أمع توقع إدراكها لا وجه له فإذا دام على المتابعة فما الذي يفعل ذكر في النهاية أن شيخه حكى فيه ثلاثة أوجه (أحداها) أن يومى بالسجود أقصى ما يمكنه كالريضة لكان العذر (وأصحهما) وهو المذكور في أنه ينتظر التمكن ولا يومى لقدرته على السجود وتندور هذا العذر وعدم دوامه (والثالث) أن يتخير بينهما وهذه الوجوه كالوجوه في الغازي أنه يقعد ويومى أو يقوم ويتم الأركان أو يتخير بينهما وإذا فرغنا على الصحيح وهو أنه ينتظر فلا يخلو إما أن يتمكن من السجود قبل ركوع الإمام في الثانية أولاً يتمكن إلى ركوعه فيها فإما في القسم الأول فيسجد كما يمكن ثم إذا فرغ فالإمام أحوال أربع (أحداها) أن يكون بعد في القيام فيفتح القراءة فإن أعيا ركع معه وجرى على متابعتها لا بأس بما وقع من التخلف للعذر كافي صلاة عسغان يسجد الحارثون بعد قيام الإمام إلى الثانية للعذر كما سيأتي في صلاة الخوف وإن ركع الإمام قبل أن يتسها فينبى حكه على وجهين نذكرهما في أنه هل يلتحق بالمسبوق أم لا وقد بينا حكم المسبوق وغيره في ذلك في صلاة الجماعة (الثانية) أن يكون في الركوع ففيه وجهان (أصحهما) عند الجمهور أنه يدع القراءة ويركع معه لأنه لم يدرك محلها فسقطت عنه كالسبوق (والثاني) وهو اختيار القفال وجماعة أنه لا يدعها ولا تسقط عنه لأنه مؤتم بالإمام في حال قراءته فازمته بخلاف المسبوق فعلى هذا يقرأ ويسعى خلف الإمام وهو متخلف بالعذر (الثالثة) أن يكون فارغاً من الركوع لكنه

سجوده فله أمور أربعة أحدها أن يكون بعد في القيام فيفتح المزموم القراءة فان أمها قبل ركع الإمام ركع بهو جرى على متابعتها وحصلت له الجمعة فيسبب معه ولا يضره هذا التخلف لأنه معذور وإن ركع الإمام قبل أن يركع قبل المسبوق فيه وجهاً وقد بينا حكم المسبوق في باب صلاة الجماعة (أصحها) عند الجمهور له حكمه فيقطع القراءة ويركع مع الإمام لأنه معذور في التخلف فاشبهه المسبوق ومن صحح هذا الشيخ أبو حامد والماورى والمحاملى وابن الصباغ والشاشي وآخرون (والثاني) يلزمه أن يتم الفاتحة لأنه معذور نادر بخلاف المسبوق وصححه البغوي وصاحب المدة وقال إمام الحرمين والبغوي وغيرهما فإذا قلنا يقرأ لم يقطع القدوة بل يقرأ ويتبع الإمام جهده فيركع ويجري على ترتيب صلاة نفسه قاصداً لحق الإمام ويكون مدركا للركعتين على حكم الجماعة ولا يضره التخلف بركن ويكون حكم القدوة جازيا عليه فيلحقه سهو الإمام ويحمل الإمام سهوه وقال صاحب الشامل إذا قلنا يقرأ فأنما يلزمه أن يقرأ إذا لم يخف فوت الركوع فان خاف فوته قبل فراغ الفاتحة فهو على القولين فيمن أدرك ركعاً هاء هذا الذي قاله صاحب الشامل ضعيف وخلاف قول الجمهور (الحال الثاني) للإمام أن يكون راءاً فوجهاً (أصحها) عند الجمهور يترك القراءة ويركع معه لأنه لم يدرك محل القراءة فسقطت عنه كالمسبوق (والثاني) يلزمه قراءة الفاتحة ويسعى وراء الإمام وهو متخلف بعذر (الحال الثالث) أن يكون قائماً من الركوع ولم يسلم بعد فان قلنا في الحال الثاني هو كالمسبوق تابع الإمام فيما هو فيه ولا يحسب له بل يلزمه بعد سلام الإمام ركعة ثانية وإن قلنا ليس كالمسبوق اشتغل بترتيب صلاة نفسه وقيل يتعين متابعة الإمام وجهاً واحداً لكثرة ما فاتته (الحال الرابع) الإمام أن يكون متحلاً من صلاته فلا يكون مدركا للجمعة لأنه لم تتم له ركعة قبل سلام الإمام ولورفع رأسه من السجود ثم سلم الإمام عقبه كن مدركا للجمعة فيأتي بركعة أخرى قل إمام الحرمين وإذا جوز ناله التخلف وأمرناه بالجريان على ترتيب نفسه فالوجه أن يقتصر على الفرائض فعساه يدرك ويحتمل أن يجوز له فعل السنن مقتصر على الوسط منها (الحال الثاني) للمأموم أن لا يتمكن من السجود حتى يركع الإمام في الثانية توفيه قولاً مشهوراً (أصحها) وهو أنه في الام والمختصر واحد قوله في الاملاء يلزمه متابعة الإمام فيركع معه صححه البغوي والرافعي وآخرون وهو اختيار

بعد في الصلاة فان قلنا في الصور السابقة أنه كالمسبوق فيتابع الإمام فيما هو فيه ولا يكون محسوبا له بل يقوم عنه سلام الإمام إلى ركعة ثانية وإن قلنا ليس كالمسبوق فيشتغل بترتيب صلاة نفسه وحكي في النهاية طريقة أخرى أنه ليس له في هذه الصورة إلا متابعة الإمام (الرابعة) لو وجد الإمام متحلاً من صلاته لا يكون مدركا للجمعة فان الإمام قد خرج من الصلاة قبل أن تتم له ركعة بخلاف ما إذا رفع رأسه من السجود وسلم الإمام في الحال قال إمام الحرمين وإذا جوز ناله التخلف وأمرناه بالجريان على ترتيب صلاة نفسه فالوجه أن يقتصر على الفرائض فعساه يدرك الإمام ويحتمل أن يجوز له الاتيان بالسنن مع الاختصار على الوسط منها وهذه الاموال مذكورة

القفال قال البغوي هو القول الجديد ودليله ان متابعة الامام أكد ولهذا يتابعه المسبوق اذا ادركه راکما ويترك القراءة والقيام (والثاني) لا يجوز متابعتة في الركوع بل يلزمه ان يسجد ويجري على ترتيب نفسه هو احد قوليه في الاملاء وصححه البند نيجي فان قلنا يتابعه فقد يمثل ذلك وقد يخالفه فان امثل وركع معه فهل يحسب له الركوع الاول ام الثاني فيه خلاف حكاه المصنف وكثيرون قولين وحكاه الشيخ ابو حامد وجماعة من الخراسانيين وغيرهم وجهين (اصحهما) عند الاصحاب بالركوع الاول صححه المحامي وصاحب العدة والشاشي وآخرون ونقل الرافعي تصحيحه عن الاصحاب لان ركوع صح فلا يطل بركوع آخر كما لو ركع ونسي السجود وقرأ في الركعة الثانية وركع لم يسجد فان المحسوب له الركوع الاول بلا خلاف كما ذكره المصنف (والثاني) يحسب له الركوع الثاني لانه المحسوب للامام فان قلنا المحسوب الثاني حصلت له الركعة الثانية بأكملها واذ اسلم الامام ضم اليها ركعة اخرى ونمت جمعه بلا خلاف وان قلنا المحسوب الاول حصلت ركعة ملققة من ركوع الاول وسجود الثاني توفي ادراك الجمعة بالملققة وجهان مشهوران (اصحهما) عند الاصحاب يدرك بها وهو قول ابي اسحق المروزي ممن صححه القاضي ابو الطيب واما الحرميين وابن الصباغ والبغوي والشاشي وآخرون لانها ركعة صحيحة (والثاني) لا تدركها لانها صلاة يشترط فيها كمال المصليين ولا تدرك ركعة فيها نقص وهذا قول ابي علي بن ابي هريرة فان قلنا يدركها ضم اليها اخرى بعد سلام الامام ونمت جمعت وان قلنا

في الكتاب سوى الرابعة منها وانما تكلم في الصورة التي يقع فيها هذه الاحوال وهي ان تمنعه الزحمة من مطلق السجود دون ان تمنعه من السجود على الارض خاصة وقوله وقلنا انه كالمسبوق فهنا يتابع الامام بجوز اعلامه بالواو للطريقة التي حكاها الامام انه يتابع بلا خلاف *

قال (اما اذا لم يتمكن من السجود حتى ركع الامام قولان) (أحدهما) يرتع معه وقد حصلت له ركعة واحدة اما ملققة من هذا السجود والركوع الاول على احد الوجهين واما منظومة من هذا الركوع والسجود فان قلنا بالملققة فهل تصلح لادراك الجمعة بها فعلي وجهين ولو خالف أمرنا ولم يركع مع الامام لكن سجد بطلت صلاته الا اذا كان جاهلا بالتحريم فيجعل كأنه لم يسجد وينظر بعده فان راعى ترتيب صلاة نفسه فاذا سجد في ركعته الثانية حصلت له ركعة فيها نقصان التلفيق ونقصان القدوة الحكيمة لوقوعها بعد الركوع الثاني للامام وهل تصلح الحكيمة لادراك الجمعة فيه وجهان اما اذا تابع الامام بعد فراغه من سجوده الذي سباه قد سجد مع الامام حيا او حكا ونمت له ركعة ملققة *

القسم الثاني أن لا يتمكن من السجود حتى يركع الامام في الثانية وفيما يفعل والحالة هذه قولان (أصحهما) وبه قال مالك واحد واختاره القفال انه يتابعه فيركع معه لظاهر قوله « انما جعل الامام

لا يدرك بها فقد فاتته الجمعة وهل تحسب له هذه الركعة من الظهر ويبنى عليها بسلام الامام ثلاث ركعات فيه طريقان حكاهما المصنف والاصحاب (امحها) تحسب قولاً واحداً فيبنى على الظهر (والثاني) فيه القولان فيمن احرم بالظهر قبل فوات الجمعة قال المصنف قال القاضي ابو الطيب هذا الطريق ليس بصحيح لان القولين فيمن صلى الظهر قبل الجمعة بلا عذر وهذا معذور لان القولين فيمن احرم منفرداً قبل فوات الجمعة وهذا احرم مع الامام فجاز له البناء ظهراً بلا خلاف كمن ادرك الامام ساجداً في الاخيرة من الجمعة فاحرم معه فانه يبنى على الظهر قال صاحب الحاوي الطريقان مبنيان على ان الزحام عذر ام لا والصحيح انه عذر اما اذا خالف واجبه فاشتغل بالسجود وترتيب نفسه فان فعل ذلك مع علمه بان واجبه المتابعة ولم ينو مفارقة الامام بطلت صلاته لانه يسجد في موضع الركوع عمداً عالماً بتحريمه ويلزمه الاحرام بالجمعة ان ادرك الامام بعد في الركوع بان نوى مفارقه ففي بطلان صلاته القولان فيمن خرج من صلاة الجماعة ليتم منفرداً بغير عذر فان قلنا يبطل لزمه الاحرام بالجمعة ان ادركها والا كان فرضه الظهر ويجب استئنافها وان قلنا لا تبطل لم تنصح جمعة لانه لم يصل منها ركعة مع الامام وهل تصح ظهراً فيه القولان فيمن صلاها قبل فراغ الجمعة ولنا قول حكاه الخراسانيون وسبق بيانه في الباب الاول في صفة الصلاة وغيرها ان الجمعة اذا فاتت لا يجوز البناء عليها بل يجب استئناف الظهر هذا كله اذا خالف عالماً بان فرضه المتابعة فان كان جاهلاً يستند فرضه السجود وترتيب نفسه أو ناسياً فيما آتى به من السجود وغيره لا يستد به لانه في غير موضعه ولا تبطل به صلاته لانه معذور بجهله أو نسيانه ثم ان فرع والامام بعد في الركوع لزمه متابعته

ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا» ولانه ادرك الامام في الركوع فيركع معه كالسبوق (والثاني) وبه قال ابو حنيفة لا يركع معه بل يراعي ترتيب صلاة نفسه فيسجد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «واذا سجد فاسجدوا» وقد سجد الامام في الاولى فليسجلوه امثالاً للامر ولانه لو ركع لكن موالياً بين ركوعين في ركعة واحدة قال الروياني وهذا اصح (التفريع) ان قلنا بالاول فاما ان يوافق ما امرناه به او يخالف (الحالة الاولى) ان يوافق فاي الركوعين يحسب له فيه وجهان وقيل قولان (احدهما) الاول لانه انى به في وقت الاعتداد بالركوع وانما انى بالثاني لعذره وهو موافقة الامام فاشبهه ما لو والى بين ركوعين ناسياً (والثاني) المحسوب الثاني لان المدة قد طالت وافرط التخلف فكانه مسبوق لحق الآن فيحسب له الركوع وما بعده ويلقى ماسبق وذكروا ان منشأ هذا الخلاف التردد في تغيير لفظ الشافعي رضي الله عنه فانه قال علي هذا القول فيركع معه في الثانية وتسقط الاخرى فمن قائل اراد بالآخرى الاخيرة ومن قائل اراد الاولى قالوا والاول اصح والثاني اشبه بكلامه وقوله في الكتاب اما ملققة الى آخره واما منظومة من هذا الركوع والسجود اى علي هذا الوجه الثاني فان قلنا بالوجه الثاني اجزأته الركعة الثانية من الجمعة فيضم اليها اخرى عند سلام الامام وان

فإن تابعه فركع معه قال تفريع كما سبق فيما إذا لم يسجد وإن لم يركع معه أو كان الامام قد فرغ من الركوع نظر ان راعى ترتيب نفسه بان قام بعد السجدين وقرأ وركع وسجد فالذى قطع به المصنف والجمهور أنه لا يعتد له بشيء مما أتى به فإذا سلم الامام سجد سجدتين تمام الركعتين لا يكون مدر كالجمعة لان التفريع على قول وجوب المتابعة بكل حال فسكنا لا يحسب له السجود والامام راعى لكون فرضه المتابعة لا يحسب والامام في ركن بعد الركوع وقال الصيدلاني وإمام الحرمين والغزالي إذا فصل هذا الذي ذكرناه تمت لهما ركعة لكنهما ناقصة من وجهين (أحدهما) التلفيق فان ركوعهما من الاولى وسجودهما من الثانية وفي إدراك الجمعة بالملقة الوجان السابقان (أصحهما) الإدراك والنقص الثاني كونها ركعة حككية لانها لم يتابع الامام في معظمها متابعة حسية بل حككية وفي إدراك الجمعة بالركعة الحككية وجان كل ملقة أصحهما الإدراك وليس الخلاف في مطلق القدوة الحككية فان السجود في حال قيام الامام في قدوة حككية ولا خلاف أن الجمعة تدرك به وإنما الخلاف فيما إذا كان معظم الركعتين قدوة حككية هذا كله إذا فرغ من السجدين اللتين لم يعتد بهما وجرى على ترتيب نفسه فاما إذا فرغ منها والامام ساجد يتابعه في سجديته هذا وخليفته في هذه الحالة على هذا القول فيحسبان له ويكون الحاصل ركعة ملقة بلا خلاف وإن وجد الامام في التشهد واقه فإذا سلم سجد سجدتين وتمت لهما ركعتان لا جمعة له لانه لم يتم لهما ركعة في حال صلاة الامام وصار فرضه الظهر وهل

قلنا بالاول فالحاصل ركعة ملقة من هذا السجود وذلك الركوع وفي إدراك الجمعة بها وجان (أحدهما) وبه قال ابن أبي هريرة لا يدرك لتقصائها بالتلفيق ومن شرط الجمعة وإدراكها استجماع صفة الكمال (وأصحهما) وبه قال أبو اسحق بن مالك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « من أدرك ركعة من الجمعة فليصنف اليها أخرى » (١) والتلفيق ليس بنقص في حق المعذور وان كان نقصا فهو غير مانع الا ترى انا اذا احتسبنا بالركوع الثاني حكنا بإدراك الجمعة بلا خلاف مع حصول التلفيق بين هذا الركوع وذلك التحريم (الحالة الثانية) أن يخالف امرنا فلا يركع معه ويسجد جريا على ترتيب صلاته فلما أن يفعل ذلك عالما بان واجبه المتابعة او يفعله ناسيا او معتقدا أن الواجب عليه رعاية ترتيبه فان فعله عالما ولم ينو مفارقة الامام بطلت صلاته وعليه التحريم بالجمعة أن امكنه إدراك الامام في الركوع وان نوى مفارقه فقد اخرج نفسه عن صلاة الامام بغير عذر وفي بطلان الصلاة به قولان سبقا فان لم تبطل لم تصح جمعة وفي صحة الظهر خلاف مبنى على أن الجمعة اذا تعذر أمامها هل يجوز أمامها ظهرا وعلى أن الظهر هل تصح قبل فوات الجمعة وسيأتي ذلك وقوله تبطل صلاته الا اذا كان جاهلا ينبغي أن يعلم فيه أن الاستثناء لا ينحصر في الجاهل بل الناس في معناه وقوله بطلت صلاته ان اراد ما اذا

(١) (حديث) « من أدرك من الجمعة ركعة فليصل اليها أخرى تقدم في اواخر باب

صلاة الجماعة »

يستأنفها أم يبنى على هذه الركعة فيه الطريقان السابقان (أصحهما) يبنى (والثاني) على قولين وهكذا يفعل لو وجدته قد سلم هذا كله إذا قلنا متابع الإمام أما إذا قلنا لا يتابعة بل يسجد ويراعي ترتيب نفسه فله حالان (أحدهما) أن يخالف ما أمرناه فيركم مع الإمام فإن تعمد بطلت صلاته ويلزمه الإحرام بالجمعة إن أمكنه إدراك الإمام في الركوع وإن كان ناسيا أو جاهلا يعتقد أن واجبه الركوع مع الإمام لم تبطل صلاته ويكون ركوعه هذا لغوا فإذا سجد معه بعد هذا الركوع فوجهان (أحدهما) لا يحسب هذا السجود لأنه يعتقد وجوبه لمتابعة الإمام وهو مخطئ في ذلك (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور يحسب لأنه سجود في موضعه ولا يضر جهله بجمعة وجوبه كما لو نسي سجدة من ركعة فاتها تحسب له من الركعة التي بعدها وإن كان نيته فعلها للركعة الثانية فعلي هذا يحصل له ركعة ملفقة في إدراك الجمعة بها الوجهان السابقان أصحهما الإدراك (الحال الثاني) أن يمثل ما أمرناه فيسجد ويحصل له ركعة في قدوة حكيتها في الإدراك بها الوجهان السابقان (أصحهما) الإدراك فإذا فرغ من السجود فلا إمام حالان (أحدهما) أن يكون فارغا من الركوع بان يكون في السجود

لم ينو المفارقة واستدام نيته الأولى فذاك وإن أراد إطلاق الحكم نوى المفارقة أم لا فيحتاج إلى الإعلام بالواو وأما إذا فعله جاهلا أو ناسيا فما أتى به من السجود لا يعتد به ولا تبطل الصلاة ثم إن فرغ والإمام راكع بعد بان خفف سجوده وطول الإمام فعليه متابعتها فإن تابعه وركع معه فالتفريم كما سبق لو لم يسجدوا لم يركم معه أو كان الإمام قد فرغ من الركوع فينظر إن راعى ترتيب صلاة نفسه بان قام بعد السجدين وقرأ وركع وسجد فقد قال حجة الإسلام قدس الله روحه هنا وفي الوسيطتين له ركعة بها لكن فيها نقصانان (أحدهما) نقصان التلقيق فإن ركوعها من الأولى وسجودها من الثانية وفيها الخلاف المذكور (والثاني) نقصان القدوة الحكيمة وبين في النهاية معناه فقال إن المرحوم لم يسجد على متابعة الإمام والاقتداء بحقيقة وحسب وإنما سجد متخلفا عنه إلا أنه معذور فسحبوا حكم القدوة عليه وقالوا إن لم يفرط التخلف بان سجد قبل ركوع الإمام الحق اقتدوا به بالاقتداء الحقيقي وجعل مدركالجمعة كما تقدم فاما إذا سجد بعد ركوعه فقد أفرط التخلف وانتهى الإمام إلى آخر ما به يدرك المسبوق الجمعة فالحكم ركعتيه معرضا عن الاقتداء بحقيقة هل يكون مدركالجمعة فيه وجهان (أصحهما) نعم ويقرب توجيههما بما ذكرنا في الملفقة وقد عرفت بما ذكرنا أنه إلى ماذا أشار بقوله لوقوعها بعد الركوع الثاني للإمام وإن الخلاف ليس في مطلق الحكمة فإنما السجود في حال قيام الإمام ليس على حقيقة المتابعة ولا خلاف في إدراك الجمعة به ثم اعرف شيئين (أحدهما) أنه أطلق الحكم باحتساب سجديته في الثانية وتام الركعة بهما ثم قل التردد في إدراك الجمعة بها ولا شك في أن هذا التردد مخصوص بما إذا وقعت قبل سلام الإمام فاما إذا وقعت أوشى منها بعد سلام الإمام فقد نصوا على أنه لا يكون مدركالجمعة على أن في أصل الاحتساب إذا وقعت قبل سلام الإمام اشكالا لأنها

أوالتشهد وفيه وجهان مشهوران أحكماهما المصنف والاصحاب (أحدهما) وصححه الغزالي وقطع به
البغوي يشتغل بما فاتته ويجري على ترتيب نفسه فيقوم ويقرأ ويركع لان الاشتغال بالفتاة على هذا
القول أولى من المتابعة (وأصحهما) عند المصنف وجهور الاصحاب وبه قطع كثيرون من العراقيين
وغيرهم يلزمه متابعة الامام فيما هو فيه فاذا سلم الامام اشتغل بتدارك ما عليه لان هذه الركعة لم يدرك
منها قدرًا يحسب له فلزمه متابعة الامام كسبق أدرك الامام ساجدًا فسلمي هذا لو كان الامام عند
فراغ المرحوم من السجود قد هوى للسجود فتابعه فقدم الى بين أربع سجودات وهل يحسب لاتمام
الركعة الاولى السجدة الاولى أم الاخرى ان فيه وجهان بناء على القولين السابقين هل المحسوب
الركوع الاول أم الثاني (أصحهما) الاوليان فان قلنا الاوليان فهي ركعة في قدوة حكيمة وإن قلنا
الاخرى ان فهي ركعة ملفقة وفي إدراك الجمعة بالحكمة والملققة الوجهان السابقان (أصحهما) الإدراك
(الحال الثاني) للامام أن يكون راكعًا بعد فعل يجب عليه متابعته وتسقط عنه القراءة كلسبق
أم يشتغل بترتيب نفسه فيقرأ ويأتي بالباقي فيه الوجهان السابقان في أول المسألة تقريبًا على القول

على القول الذي عليه التفرع تأمره بالمتابعة بكل حال فكما يحسب له السجود والامام راكعًا لان فرضه المتابعة
وجب أن لا يحسب له والامام في ركعة بعد الركوع والمفهوم من كلام الاكثرين هذا وهو عدم
الاحتساب بشيء مما يأتي به على غير سبيل المتابعة فاذا سلم الامام سجد سجدتين تمام الركعة
ولا يكون مدركًا للجمعة نعم صرح الصيقلاني باحتساب السجدة الثانية وبنقل الوجهين في إدراك
الجمعة بها كما ذكره في لكتاب والله أعلم (الثاني) انه زيد في بعض النسخ بعد قوله فيجعل كانه
لم يسجد ثم ان أدرك الامام راكعًا عاد التفرع كما مضى وإن فات الركوع بنظر بعده فان راعى
وهكذا هو في الوسيط وليس في بعضها هذه الزيادة والامر فيها قريب وعلى الاول فليس التفصيل
المرتب على قوله وإن فات الركوع مخصوصا بما إذا فات الركوع عند فراغ المرحوم من السجود
بل لو كان الامام في الركوع بعد لكنه جرى على ترتيب صلاته كل الحكم كما لو فات الا أن يطيل
الامام ركوعه فيكون يعد فيها حين سجد المرحوم في الثانية فلا يعتد به هذا كله فيما إذا جرى
على ترتيب صلاته بعد فراغه من سجديته اللتين لم يعتد بهما قامة اذا فرغ منهما والامام ساجد
فاتفق له متابعته في السجدة الثانية فهذا هو الذي تأمر به والحالة هذه تقريبًا على هذا القول فيحسبان له
ويكون الحاصل ركعة ملفقة (واما القصصان الاخر) فهو مقنود ههنا لانه سجد مع الامام حسا (وقوله)
بعد سجوده الذي سبها به أي جهل حكمه فانه بمثابة السهو وإن وجده جالسًا للتشهد واقعه فاذا سلم
سجد سجدتين لتمام الركعة ولا جمعة لانه لم يتم لركعة الامام في الصلاة وكذلك يفعل لو وجده قد سلم
حين فرغ من سجديته *

قال في القول الثاني انه لا يركع مع الامام بل يراعى ترتيب صلاة نفسه فان خالف مع العلم

الاول وهما هنا مشهوران (أصحهما) يلزمه الركوع معه وتسقط عنه القراءة وبه قطع المصنف وهذا اختياره للأصح وقد ذكر هو الوجهين في الصورة الاولى وجزم هنا بأصحهما وربما توهم من لانس له أن الصورة غير الصورة وطلب بينهما فرقا وليس كذلك بل الصورة هي الاولى بحالها ولا فرق فان قلنا يجب متابعتها وتسقط القراءة تآبعه ويكون مدركا للركعتين فيسلم مع الامام وتمت جمعتها وإن قلنا يشتغل بترتيب نفسه اشتغل به وهو مدرك للجمعة بلا خلاف *

(فرع) لو لم يتمكن المزمع من السجود حتى سجد الامام في الثانية تآبعه بلا خلاف ثم إن قلنا الواجب متابعة الامام فالخاصل ركعة ملققة وفي إدراك الجمعة بها الوجهان (أصحهما) الادراك وإن قلنا الواجب ترتيب نفسه فركة غير ملققة فيدرك الجمعة قطعا أما اذا لم يتمكن من السجود حتى تشهد الامام فيسجد ثم إن ادرك الامام قبل السلام أدرك الجمعة وإلا فلا الجمعة له وهل ينسب على الركعة لا تمام الظهر أم يدانها فيه الطريقان السابقان قال امام الحرمين فلو رفع رأسه من السجدة الثانية فسلم

وركع بطلت صلاته وإن كان جاهلا لم يطل وحصل له بسجوده مع الامام ركعة ملققة وإن وافق قولنا وسجد فسجوده واقع في قلدوة حكمته في الادراك بها وجهان فعلي هذا للامام حالتان عند فراغه من السجود فان كان فارغا من الركوع فيجرب على ترتيب صلاة نفسه وإن كان راكعا ركع معه ان قلنا انه كالسبوق والاجر على ترتيب صلاة نفسه *

ذكرنا أصل هذا القول وتوجهه مع الاول وأما التفرع فانه لا يخلو إما ان يوافق ما أمرناه به وهو رعاية ترتيبه أو يخالف (احدى الحالتين) أن يخالف أمرنا ويركع مع الامام فان كان عامدا بطلت صلاته وعليه أن يبتدىء بالجمعة ان امكنه ادراك الامام في الركوع وإن كان ناسيا أو جاهلا يعتقد ان الواجب عليه الركوع مع الامام فلا يعتد بركوعه ولا تبطل صلاته فاذا سجد معه بعد الركوع فهل تحسب له السجدة المشهورة أنهما يحسبان له لانا أمرناه بالسجود على هذا القول فقدم عليه شيئا غير معتد به ولا مفيد فاذا انتهى اليه وجب ان يقع عن المأمور وهذا هو الذي ذكره في الكتاب فقال وحصلت له بسجوده مع الامام ركعة ملققة وحكي الشيخ ابو محمد رحمة الله عليه في السلسلة وجها آخر انه لا يعتد بهما لانه أتى بهما على قصد الثانية فلا يقع عن اولاه كما لو نسي سجدة من صلب الصلاة ثم سجد لتلاوة أو سهو لا يقوم مقامها فان قلنا بالاول فالخاصل ركعة ملققة وفي الادراك بها ما سبق من الخلاف (الحالة الثانية) ان يوافق ما أمرناه به فيسجد فهذه القلدوة حكيت لوقوع السجود بعد الركوع الثاني للامام وفي إدراك الجمعة بها الوجهان السابقان وهما مشهوران في هذا للموضع في كلام الاصحاب ثم إذا فرغ من السجود قلنا للامام حالتان (احدهما) ان يكون فارغا من الركوع إما في السجود أو في التشهد ففيه وجهان (احدهما) وهو المذكور في الكتاب انه يجرب على ترتيب صلاة نفسه فيقوم ويقرأ ويركع لانا أمرناه بذلك حالة ركوع الامام مع انه الركن الذي يتعلق به إدراك

الامام قبل أن يعتدل المزحوم قاعداً ففيه احتمال قال والظاهر أنه مدرك للجمعة أما إذا كان الزحام في سجود الركعة الثانية وقد صلى الاولى مع الامام فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام أو بعده وجمعه صحيحة بالاتفاق فلو كان مسبقاً أدركه في الركعة الثانية فإن تمكن قبل سلام الامام سجد وأدرك ركعة من الجمعة فيضم اليها أخرى وإن لم يتمكن حتى سلم فلا جمعة له فيسجد ويحصل له ركعة من الظهر على المذهب أما إذا زحم عن ركوع الاولى حتى ركع الامام في الثانية فيركع ويتابعه بلا خلاف وعن قتل الاتفاق عليه القاضي أبو الطيب وفي الحاصل له وجهان (أصحهما) وبه قال الاكثرون منهم الشيخ أبو حامد تحسب الركعة الثانية وتسقط الاولى ويدرك الجمعة قولاً واحداً (والثاني) تحسب له ركعة ملققة وفي ادراك الجمعة بها الوجهان وبهذا قال القاضي أبو الطيب *

(فرع) لو زحم عن السجود وزات الزحمة والامام قائم في الثانية فسجد وقام وأدركه قائماً وقرأ أوراها تقرأ ولحقه أو قلنا تسقط عنه القراءة فرحمه معه ثم زحم عن السجود في الثانية وزال

المسبق فلا نأمره به بعد مجاوزة كل أولي (والثاني) أنه يلزمه متابعة الامام فيما هو فيه فإذا سلم الامام اشتغل بتدارك ما عليه لأنه إنما جعل الامام ليؤتم به فصار كل مسبق يدرك الامام ساجداً أو متشهداً بخلاف الركعة الاولى فإنه أدرك منها القيام والركوع فلزمه إتمامها ويشبه أن يكون هذا الوجه أظهر في المذهب لأن كثيراً من أصحابنا لم يوردوا سواء منهم جماعة من العراقيين والشيخ أبو محمد وقل ابن الصباغ وصاحب المذهب الوجهين وقالوا الأصح هو الثاني وعلي هذا الثاني قال الشيخ أبو محمد لو كان الامام عند فراغه من السجود قد هوى للسجدةتين فتابعه فقد والى بين أربع سجديات فالمحسوب تمام الركعة الاولى الاوليان أم الآخرين فيه وجهان كما سبق في الركوعين (أقربهما) إلى الصواب احتساب الاولين وعلي الوجه الثاني يعود الخلاف المذكور في الركعة الملققة (والثانية) أن يكون الامام راكعاً بعد فعل عليه متابعته وتسقط عنه القراءة كل مسبق أو يشتغل بترتيب صلاة نفسه فيقرأ فيه وجهان كما ذكرنا تفريعا على القول الاول فعلى الاول يسلم معهم ويتم جمعه وعلي الثاني يقرأ ويسعى ليلحقه وهو مدرك للجمعة أيضاً وقوله في اول القول الثاني لا يركع معه معلم بالميم والالف وقوله في اول القول الاول يركع معه بالخاء لما قدمناه ويجوز أن يعلم كلاهما بالزاي لأن الأصحاب اختلفوا في اختيار المزي ومذهب من القولين فعن ابن سريج وابن خيران أن اختياره القول الثاني وعن أبي اسحق أن اختياره القول الاول ولهذا الاختلاف شرح ليس هذا موضعه ولعلك تقول قوله فعلي هذا للامام حالتان تفريع وترتيب فعلي ماذا رتبوا المذكور قبله وجهان مرسلان في أن القدوة الحكيمة هل تفيد إدراك الجمعة (والجواب) أنه أراد الترتيب على قولنا أن القدوة الحكيمة تصلح للادراك وقد بين ذلك في الوسيط لكن إيراد المعظم يدل على أن كلام الحاشيتين لا يختص بالتفريع على أحد الوجهين بل هو شامل لهما وإنما يختلفان في القدر الذي يتداركه هذا تمام

الزحام وسجد ورفع وأدرك الامام في التشهد فقد أدرك الركعتين وفي ادراكهما الجمعة طريقان قال المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب في ادراكها الوجهان في الركعة الحكيمة وقال الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي وصاحب العدة والاكثرون يكون مدركا للجمعة وجهان واحداً ويسلم مع الامام واختاره ابن الصباغ وضعف قول القاضي أبي الطيب *

(فرع) لو ركع مع الامام ونسى السجود ونسى واقفا في الاستدال حتى ركع الامام في الثانية ففيه طريقان حكاهما المصنف والاصحاب (أحدهما) قاله القاضي أبو حامد المروزي والبندنجي فيه القولان في المرحوم هل يتبع الامام أم يشتغل بما عليه (والطريق الثاني) يلزمه اتباع الامام قولاً واحداً لأنه مفطر في النسيان بخلاف الركعة فلا يجوز له ترك المتابعة وصحح الشيخ أبو حامد هذا الطريق ونقله عن نص الشافعي وصححه أيضاً الرويانى وصحح البغوى الاول هكذا أطلق الاكثرون المسألة وقال الرافعي التخلف بالنسيان هل هو كالتخلف بازحام قيل فيه وجهان (أصحهما) نعم لعنده (والثاني) لا لدوره وتفريظه قال والمفهوم من كلام الاكثرين أن فيه تفصيلاً فان تأخر سجوده عن سجدتي الامام بالنسيان ثم سجد في حال قيام الامام فهو كالزحام وكذا لو تأخر لمرض وإن بقي

الكلام فيما إذا لم يتمكن المرحوم في السجود حتى ركع الامام في الثانية ولو لم يتمكن منه حتى سجد لأم في الثانية فتابعه في السجود قولاً واحداً والحاصل ركعة ملققة إن قلنا الواجب متابعة الامام وغير ملققة إن قلنا الواجب عليه رعاية ترتيب صلاته ذكره في التهذيب ولو لم يتمكن منه حتى تشهد الامام قال في التمهيد يسجد ثم إن أدرك الامام قبل السلام فقد أدرك الجمعة وإلا فلا ولو كان الزحام في سجود الركعة الثانية وقد صلى الاولى مع الامام فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام او بعده وجمعه وسبحة وإن كان موقفاً لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام سجد وقد أدرك ركعته وإن لم يتمكن حتى لم يل الامام فلا جمعة له ولو زحم عن ركوع الركعة الاولى حتى ركع الامام في الثانية يركع ثم قال الاكثرون يعتد له بالركعة الثانية وتسقط الاولى ومنهم من قال الحاصل ركعة ملققة *

قال (ومهما حكنا بأنه لم يدرك الجمعة فهل تقلب صلاته ظهر أنه قولان يعبر عنهما بان الجمعة هي ظهر مقصورة أم هي صلاة علي حياها فان قلنا لا تقلب ظهر أنه بقى فلا يبنى علي القولين في المتعبر بالظهر قبل الزوال) *

إذا عرضت حالة في الصلاة تمنع من وقوعها جمعة في صورة الزحام وغيرهما فهل ينم صلاته ظهر أنه قولان يتعلقان باصل وهو ان الجمعة ظهر مقصورة او هي صلاة علي حياها وقد اختلف قول الشافعي رضي الله عنه في فروع تقتضي اختلافه في هذا الاصل (أحدهما) أنها ظهر مقصورة لان وقتها وقت الظهر لكن وجب التقصر فيها عند تمام شروطها (والثاني) أنها صلاة علي حياها لأنرى

ذاهلا حتى ركن الامام في الثانية قطريقان (أحدهما) كالزحوم في قول يركع معه في قول يراعي ترتيب نفسه (والطريق الثاني) يلزمه اتباعه قولاً واحداً وصححه الروياني *
 (فرع) الزحام يتصور في جميع الصلوات وإنما ذكره الاصحاب في الجمعة لأنه فيها أغلب ولأنه يتصور في صلاة الجمعة أنواع من الاشكال والخلاف والتفرع لا يتصور مثله في غيرها كالخلاف في ادراك الجمعة بركعة ملققة أو حكمية ولأن الجماعة شرط فيها فلا يمكنه المفارقة مادام يتوقع ادراكها بخلاف غيرها فإذا زحم في غير الجمعة عن السجود فلم يتمكن منه حتى ركن الامام في الثانية ففيه ثلاثة طرق حكمها الرافعي (الصحيح) أنه على القولين في الجمعة (أصحهما) يلزمه متابعة الامام (والثاني) الاشتغال بما عليه ويجري على ترتيب نفسه (والطريق الثاني) يتابعه قطعاً (والثالث) يشتغل بما عليه قطعاً *
 (فرع) اذا عرضت في الصلاة حالة تمنع من وقوعها جمعت في صورة الزحام أو غيرها فهل يتم صلاته صلاته يظهر آ فيه طريقان (أصحهما) وبقطع المصنف وجهه والاصحاب من العراقيين وغيرهم (والثاني) حكاه جماعة من الخراسانيين فيه قولان يتعلقان بالأصل الذي قدمناه مبسوطاً في آخر الباب الذي قبل هذا أن الجمعة ظهر مقصورة أم صلاة علي حياها وفيه قولان مستنبطان من كلام الشافعي رضي الله عنه

أنه لا يجوز فعلها في سائر الايام ولا يجوز فعل الظهر في هذا اليوم فإن قلنا أنها ظهر مقصورة فاذا فات بعض شرائط الجمعة أمها ظهر كالمسافر إذا فات شروط قصره وإن قلنا أنها فرض آخر فهل يتم فيه وجهان مذكوران في التهذيب وغيره (أحدهما) لانه شرع فيها بنية الجمعة (والثاني) نعم لأنها فرض وقت واحد (وقوله) في الكتاب فهل تنقلب صلاته ظهر أ يشعر بان الخلاف في اتقائه بنفسه وفي النهاية حكائية وجهين في ذلك على قولنا أنه تم صلاته ظهر أ (أحدهما) انه تنقلب ظهر أ من غير قصد منه لانا اذا جعلناها ظهر أ مقصورة فهي بطل القصر ثبت الانعام (والثاني) ان الشرط ان يقبلها ظهر أ بقصد لان بين الجمعة والظهر تفاوت في الجملة ليس بين القصر والانعام فلا بد من قصد البناء والظاهر من الخلاف في المسألة ان له ان يتمها ظهراً واذا قلنا لا يتمها ظهراً فهل تبقى صلاته فلام تبطل من أصلها فيه القولان السابقان فيما اذا تحرم بالظهر قبل الزوال ونظائرهما ثم قال امام الحرمين قول البطلان لا ينتظم قضيته اذا امرناه في صورة الزحام بشيء فوافق امرنا لان الامر بالشئ والحكم بطلانه ورفع آخر محال فليكن ذلك مخصوصاً بما اذا امرناه بشيء فخاف وحيث اطلق الأئمة ترتيب الخلاف وتنزيله فهو محمول على هذا *
 قال (والتسيان هل يكون عذراً كالزحام فيه وجهان) *

التخلف بالتسيان هل هو كالتخلف بالزحام فيه وجهان (أصحهما) نعم لمكان العذر (والثاني) لانه نادر ولأنه مفرط اذ هو بسبيل من اداة الذكر هكذا اطلق جماعة قل الوجهين منهم المصنف والمفهوم من كلام الاكثرين ان في ذلك تفصيلاً ان تأخر سجوده عن سجدتي الامام

فان قلنا ظهر مقصورة فقات بعض شروط الجمعة أيها ظهر أ كالمسافر إذا فات بعض شروط التقصر وإن قلنا صلاة علي حيا لها فهل يتنها ظهر أ فيه وجهاً (الصحيح) يتنها ظهر أ لأنها بدل منها أو كالبديل علي ما سبق في الباب الاول من الخلاف فعلى هذا هل يشترط أن ينوي قبلها ظهر أ أم تنقلب بنفسها فيه وجهاً حكاهما إمام الحرمين وغيره (أصحها) وأشهرهما لا يشترط وهو مقتضى كلام الجمهور فان قلنا لا يتنها ظهر أ فهل تبطل أم تنقلب قلنا فيه القولان السابقة في أول باب صفة الصلاة فيمن صلى الظهر قبل الزوال ونظائرها (الصحيح) تنقلب تلاقا إمام الحرمين قول البطالان لا ينتظم تفريعه إذا أمرناه في صورة الزحام بشي، فامثل فليكن ذلك مخصوصاً بما إذا خالف والله أعلم

(فرع) في مذاهب العلماء في الزحام أما إذا زحم عن السجود وأمكنه السجود علي ظهر إنسان فقد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنآ أنه يلزمه ذلك وبه قال عمر بن الخطاب ومجاهد والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود وابن المنذر وقال عطاء والزهرى والحكم ومالك لا يجوز ذلك بل ينتظر زوال الزحمة فلو سجد لم يجزئه وقال الحسن البصرى هو غير بين السجود علي ظهره والانتظار وقال نافع مولى ابن عمر يوصىء إلى السجود أما إذا لم يزل الزحام حتى ركب الإمام في الثانية فالأصح عندنا أنه يلزمه متابعة الإمام وهو مذهب مالك وأصح الروايتين عن أحمد وقال أبو حنيفة يشتغل بالسجود أما إذا زحم عن الركوع أو السجود حتى سلم الإمام فذهبنا أن المأموم للزحوم تفوته الجمعة ويتنها ظهر أ أربعة وبه قال أيوب السخيتاني وقناة ويونس وأبو ثور وابن المنذر وقال الحسن والنخعي والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد يصلي الجمعة وقال مالك أحب أن يتنها أربعة

ثم سجد في حال قيام الإمام فالحكم كما ذكرناه في الزحام وكذلك لو تأخر لمرض لشمول العذر وعدم إفراط التخلف وإن بقي ذاهلاً عن السجود حتى ركب الإمام في الثانية ثم تنبه فيها خلاف منهم من قال فيه القولان في المزحوم (أحدهما) بركع معه (والثاني) يجري على ترتيب صلاة نفسه وهذا قال القاضي أبو حامد ومنهم من قال يتبعه قولاً واحداً لأنه مقصر بالنسيان فلا يجوز له ترك المتابعة وهذا أظهر عند القاضي الروايتي (خاتمة) الزحام كما يفرض في صلاة الجمعة يفرض في سائر الصلوات وإنما يذكر في الجمعة خاصة لان الزحمة فيها أكثر ولأنها يجتمع فيها وجوه من الاشكال لا تجرى في غيرها مثل التردد في ان الركعة الملققة هل تدرك بها الجمعة وكذا التردد في القدوة الحكيمة والتردد في أن المنية على ان الجمعة ظهر مقصورة ولان الجماعة شرط فيها ولا سبيل إلى المفارقة مادام يتوقع ادراك الجمعة بخلاف سائر الصلوات اذا عرفت ذلك فلو فرضت الزحمة في سائر الصلوات وامتنع عليه السجود في الاولى حتى ركب الإمام في الثانية الحرد فيه القولان وحكى القاضي بن كج طريقتين آخرين (أحدهما) انه يركع معه بلا خلاف (والثاني) انه يراعي ترتيب صلاته بلا خلاف

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ إذا أحدث الإمام في الصلاة فتيقن أن (قال في القديم) لا يستخلف (وقال في الجديد) يستخلف وقد بينا وجه القولين في باب صلاة الجماعة (فإن قلنا) لا يستخلف نظرت فإن أحدث بعد الخطبة وقبل الإحرام لم يجز أن يستخلف لأن الخطبتين مع الركعتين كالصلاة الواحدة فلما لم يجز أن يستخلف

قال (الشرط السادس من الخطبة وأركانها خمسة) (ح) الحمد لله ويتعين هذا اللفظ والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعين لفظ الصلاة والوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها إذ غرضه الوعظ وأقلها أطيعوا الله والدعاء للمؤمنين وأقله رحمكم الله وقراءة القرآن وأقله آية والدعاء لا يجب إلا في الثانية والقراءة تختص بالاولى على أحد الوجهين والتحميد والصلاة والوصية واجبة في الخطبتين • من شرائط الجمعة تقدم خطبتين «لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل الجمعة إلا بخطبتين» (١) قال صلوا كما رأيتموني أصلي» (٢) وروى عن عمر رضي الله عنه وغيره «أن الصلاة إنما قصرت للخطبة» (٣) والكلام في واجبات الخطبة وسننها أما الواجبات فقد جعلها قسمين الأركان والشرائط وعد الأركان خمسة (أحدها) حمد الله تعالى لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «خطب يوم الجمعة فحمد الله وأثنى عليه» (٤) ويتعين لفظ الحمد اتباعاً لما درجوا عليه من عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى عصرنا هذا (والثاني) الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى افتقرت إلى ذكر رسوله كالآذان والصلاة ويتعين لفظ الصلاة كما ذكرنا في الحمد وحكي في النهاية عن كلام بعض الأصحاب ما يؤمهم أنها لا يتعينان ولم ينقل وجهاً مجزوماً به (والثالث) الوصية بالتقوى لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «واظب عليها في خطبه» (٥) ولأن المقصود من الخطبة الوعظ والتحذير

(١) حديثه أنه ﷺ لم يصل الجمعة إلا بخطبتين: لم أره هكذا وفي الصحيحين عن ابن عمر أنه ﷺ كان يخطب خطبتين يقدم بينهما وفي رواية للنسائي كان يخطب الخطبتين قائماً وفي أفراد مسلم عن جابر بن سمرة كانت للنبي ﷺ خطبتان الحديث وفي الطبراني عن السائب بن يزيد أن النبي ﷺ كان يخطب للجمعة خطبتين يجلس بينهما قال طاهر أنه لم يقصد أن هذا اللفظ لفظ حديث ورد بل مأخوذ من الاستقراء بأنه لم ينقل إلا هكذا •

(٢) حديثه صلوا كما رأيتموني أصلي تقدم •

(٣) قول عمر يأتي في آخر الباب •

(٤) حديثه أنه خطب يوم الجمعة فحمد الله وأثنى عليه مسلم: من حديث جابر في خير طويل أوله كانت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة بحمد الله ويثنى عليه الحديث •

(٥) حديثه أنه كان يواظب على الوصية بالتقوى في خطبته: لم أر هذا وفي مسند أحمد عن النعمان بن بشير سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب أنذركم النار أنذركم النار الحديث وفي رواية له سمع أهل السوق صوته: وعن علي أو عن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبنا فيذكرنا بأيام الله حتى نعرف ذلك في وجهه وكأنه تذر قوم رواه أحمد ورجاله ثقات

في صلاة الظهر بعد الركعتين لم يجز أن يستخلف في الجمعة بعد الخطبتين وإن أحدث بعد الاحرام
ففيه قولان (أحدهما) يتمون الجمعة فرادى لأنه لما لم يجز الاستخلاف بقوا على حكم الجماعة فجاز لهم
أن يصلوا فرادى (والثاني) أنه إذا كان المحدث قبل أن يصلي بهم ركعة صلوا الظهر وإن كان
بعد الركعة صلوا ركعة أخرى فرادى كالسبوق إذا لم يدرك ركعة أم الظهر وإن أدرك ركعة أم
الجمعة وإن قلنا بقوله الجديد فإن كان المحدث بعد الخطبتين وقبل الاحرام فاستخلف من حضر
الخطبة جاز وإن استخلف من لم يحضر الخطبة لم يجز لأن من حضر كمل بالسمع فانسقت به الجمعة
ومن لم يحضر لم يكمل فلم تعتد به الجمعة ولهذا لو خطب بأربعين فقاموا وصلوا الجمعة جاز ولو حضر
أربعون لم يحضروا الخطبة فصلوا الجمعة لم يجز وإن كان المحدث بعد الاحرام فإن كان في الركعة
الاولى فاستخلف من كان معه قبل المحدث جاز له لأنه من أهل الجمعة وإن استخلف من لم يكن
معه قبل المحدث لم يجز لأنه ليس من أهل الجمعة ولهذا لو صلى بانفراد الجمعة لم تصح وإن كان المحدث
في الركعة الثانية فإن كان قبل الركوع فاستخلف من كان معه قبل المحدث جاز وإن استخلف من
لم يكن معه قبل المحدث لم يجز لما ذكرناه وإن كان بعد الركوع فاستخلف من لم يحضر معه قبل
المحدث لم يجز لما ذكرناه وإن كان معه قبل المحدث ولم يكن معه قبل الركوع فإن فرضه الظهر وفي
جواز الجمعة خلف من يصلي الظهر وجهان فإن قلنا يجوز جاز أن يستخلفه وإن قلنا لا يجوز لم
يجز أن يستخلفه *

فلا يجوز الاخلال به وهل يتعين لفظ الوصية فيه وجهان (أحدهما) نعم كالحمد والصلاة (وأصحهما)
وهو المذكور في الكتاب لأن غرضها الوعظ فأبى لفظ وعظ حصل الغرض وقد روى هذا عن
نصه في الاملاء قال الامام ولا يكفي الاقتصار على التحذير من الاعتزاز بالدنيا وخارجها فإن ذلك
قد يتوصى به المنكرون المعاد أيضا بل لا بد من الحمل على طاعة الله تعالى وخدمته ولتنتج من المعاصي
ولا يجب في الموعظة فصل وكلام طويل بل لو قال أطيعوا الله كفاه وأبدى الامام احتمالا فيه وقال
الغرض استعطاف القلوب وتبنيه الغافلين ولا يحصل ذلك إلا بفصل يهز ويستحث وعلى ذلك
جرى الاولون واللاحق بمذهب الشافعي رضي الله عنه الاتباع ولا تردد في كماله الحمد والصلاة
أنهما كفتان ثم هذه الاركان الثلاثة لا بد منها في الخطبتين جميعا وحكي الخاطئ وجهها غريبا أنه
لو صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أحدهما جاز فيجوز أن يعلم ذلك لفظ الصلاة في قوله والتحميد
والصلاة والوصية واجبة في الخطبتين بالواو (والرابع) الدعاء للمؤمنين ركن في ظاهر المذهب اتباعا
وفيه أوجه آخر أنه لا يجب لأنه لا يجب في غير الخطبة فكذلك في الخطبة كالتسبيح وكلام صاحب التلخيص
يرافق هذا الوجه ويحكي عن نصه في الاملاء أيضا وإذا قلنا بالاول فهو مخصوص بالثانية فإن الدعاء يليق
بجالة الاختتام ولو دعا في الاول لم يحسب عن الثانية ويكفي ما يقع عليه الاسم قاله الامام وأرى أنه يجب أن

(الشرح) قال أصحابنا إذا خرج الامام من الصلاة بمثل تعدده أو نسيه أو سبقه أو برعاف أو سبب آخر أو بلا سبب فإن كان في غير الجمعة ففي جواز الاستخلاف قولان (أظهرهما) وهو الجديد جوازه والقديم والاملاء منه وقد سبق بيان ذلك بتفريعه وما يتعلق به في باب صلاة الجماعة وأما الاستخلاف في صلاة الجمعة ففيه القولان (أظهرهما) الجواز فإن لم نجوزه نظرت فإن كان حدثه بعد الخطبة وقبل الاحرام بالصلاة لم يجز الاستخلاف لان الخطبتين كالركعتين فكما لا يجوز الاستخلاف في أثناء الصلاة لا يجوز بينهما وبين الخطبة لكن ينصبون من يستأنف الخطبتين ثم يصلي بهم الجمعة وإن كان في الصلاة فنيا يفعلون قولان في القديم (الصحيح) إنه إن كان حدثه في الركعة الاولى أتم القوم صلاتهم ظهراً وإن كان في الركعة الثانية أتمها جمعة كل من أدرك معه ركعة فردى لان الجمعة تترك ركعة لا يبنونها (والثاني) يتمونها جمعة في الحالين وفي المسألة وجه ضعيف أنهم يتمونها ظهراً في الحالين هكذا ذكر المصنف والأصحاب الخلاف في أنهم يتمونها جمعة أم ظهراً وكان ينبغي إذا قلنا لا يتمونها جمعة أن يستأنفوا جمعة إن اتسع الوقت هذا كله إذا منعنا الاستخلاف فإن جوزناه

يكون متعلقاً بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا وأنه لا بأس بتخصيصه بالسامعين بأن يقول رحمه الله (الخامس) قراءة القرآن وهي من الأركان روى انه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يقرأ آيات ويذكر الله تعالى» (١) ونقل قول عن الاملاء أنها ليست من الأركان وإنما هي من المستحبات وقد يحكى للذهبان وجهين عن أبي اسحق المروزي فإن قلنا بالمشهور وهو أنها ركن فقد قل أصحاب آله آية ويحكى عن ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه ولا فرق بين أن يكون مضمونها وعداً أو وعيداً أو حكماً أو قصة قل الامام ولا يعد الا كتناء بشرط آية طويلة ولا شك أنه لو قال (ثم نظر) لم يكف وإن عد آية بل يعتبر أن تكون مفهومة واختلفوا في محلها على ثلاثة أوجه (أظهرها) وينقل عن نصه في الام أنها تجب في أحدهما لا بينهما لان المنقول انه كان يقرأ في الخطبة وهذا القدر لا يوجب كون القراءة فيهما ولا في واحدة على التعيين (والثاني) أنها تجب فيهما لأنهما ركن فأشبهت الثلاثة الاول (والثالث) أنها تختص بالاولى في مقابلة الدعاء المختص بالثانية وهذا ظاهر لفظه في المختصر وقوله في الكتاب والقراءة تختص بالاولى على أحد الوجهين تعرض لهذا الوجه الثالث ويمكن ادراج الوجهين الآخرين في مقابلة بأن يقال والثاني لا يختص وعلي هذا تجب فيهما أو تجب في واحدة لا على التعيين فيه وجهان «ويستحب أن يقرأ في الخطبة سورة ق روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم» (٢) وإن قرأ آية سجدة

(١) (حديث) انه ﷺ كان يقرأ آيات ويذكر الله تعالى: مسلم من حديث جابر بن سمرة بلفظ كانت له خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويدكر الناس *

(٢) (حديث) انه ﷺ قرأ في الخطبة سورة ق: مسلم من حديث ام هشام بنت حارثة اخت عمرة بنت عبد الرحمن قالت ما حفظت ق والقرآن المجيد إلا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم جمعة وهو يقرأ بها على المنبر كل جمعة: وفي الباب عن أنس بن كعب انه صلى الله عليه وسلم قرأ في يوم الجمعة تبارك وهو قائم يذكرنا بإيام الله رواد ابن ماجه وفي رواية لسعيد بن منصور

نظر إن استخلف من لم يعتد به لم يصح ولم يكن لهذا الخليفة أن يصلي الجمعة لانه لا يجوز افتتاح
جمعة بعد جمعة وهذا لا خلاف فيه ومن قتل الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد رحمه الله وفي حجة ظهر
هذا الخليفة خلاف مبنى علي أن الظهر هل تصح قبل فوات الجمعة أم لا فان قلنا لا يصح فهل تبطل
أم تبقى تقلا فيه القولان السابقان قريباً فان قلنا تبطل فاقتدى به القوم عالمين بطلان صلاته بطلت
صلاتهم وان صححناها وكان ذلك في الركعة الاولى فلا جمعة لهم لانهم لم يدركوا منها ركعة وفي
حجة الظهر خلاف مبنى علي حجة الظهر بنية الجمعة وقد سبق بيانه في آخر الباب الذي قبل هذا
وفي باب صفة الصلاة وان كان في الركعة الثانية كان هذا اقتداء طارئاً في اثناء صلاة منفرد وفي
حجته الخلاف السابق في بياض الصلوات وقد أوضحناه في باب صلاة الجماعة وفيه شيء آخر وهو
الاقتداء في الجمعة بمن يصلي ظهراً أو نافلة وفيه الخلاف السابق في باب صفة الأئمة والاصح في
المسألين الجواز أما إذا استخلف من اقتدى به قبل الحدث فينظر إن لم يحضر الخطبة فوجهان

نزل وسجد فلو كان المنسبر عالياً لو نزل لطل الفل فقيه الخلاف المذكور في اشتراط الموالاة
ولا تدخل في الاركان المذكورة حتي لو قرأ آية فيها موعظة أو قصد إيقاعها عن الجهتين لم يجز ولا يجوز
أن يأتي بآيات تشتمل علي الاركان المطلوبة فان ذلك لا يسمى خطبة ولو أتى ببعضها في ضمن آية
لم يمتنع (وقوله) في الكتاب وأركانها خمسة . علم بالواو للخلاف المذكور في القراءة والدعاء وبالحاء
لان عنده يكفي أن يقول الحمد لله أو لا إله إلا الله ونحوهما وبالميم لانه روى عن مالك مثل من ذهب
أبي حنيفة وروى انه قال لا يجزئه إلا ما سمته العرب خطبة ويجوز ان يعلم كل واحد من الاركان
بعلامتها لما ذكرنا وكذا الحكم بتعين الحمد لله والصلاة ولك ان تبحث في شيئين من قوله ويتعين
هذه اللفظة وقوله ويتعين لفظ الصلاة (أحدهما) ان الحكم بتعين اللفظين يقتضي عدم اجزائهما بغير
العربية فهل هو كذلك (والجواب) ان في اشتراط كون الخطبة كلها بالعربية وجهان (أصحهما) انه شرط
اتباعاً لما جرى عليه الناس (والثاني) ذكره في التمهيد مع الاول انه لا يشترط اعتباراً بالمعنى فعلي
الصحيح لو لم يكن فيهم من يحسن العربية خطب بغيرها ويجب ان يتعلم واحد منهم الخطبة بالعربية
كالعاجز عن التكبير بالعربية عايد التعلم فلو مضت مدة امكان التعلم ولم يتعلموا عصوا وليس لهم
الجمعة (الثاني) لم قال في الحمد لله وتعين هذه اللفظة ولم يقل مثل ذلك في الصلاة علي رسول الله ولكن
خص التعين بالصلاة (والجواب) انما لم يقل في الصلاة وتعين هذه اللفظة لانه لو قال والصلاة علي
محمد او علي النبي جاز ولا يشترط التعرض للفظ الرسول (وقوله) في الحمد وتعين هذه الله
اللفظة مقتضاه انه لو قال الحمد للرحمن او الرحيم لا يجزئه وذلك مما لا يبعد كما في كلمة التكبير

وللشافعي عن عمر انه كان يقرأ في الخطبة اذا الشمس كورت ويقطع عند قوله ما حضرت وفي
استاده اقطاع .

(أحدهما) لا يصح استخلافه كما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها ليصلي بهم (واصحهما) الجواز وبه قطع جماعة وهو ظاهر كلام المصنف والاكثرين وقتل الصيد لأن هذا الخلاف قولين للمنع عن نصه في البويطي والجواز عن نصه في أكثر كتبه والخلاف إنما هو في مجرد حضور الخطبة ولا يشترط سماعه لها بلا خلاف صرح به الأصحاب فإن كان حضر الخطبة أو لم يحضرها وجوزنا استخلافه نظر أن استخلف من أدرك معه الركعة الأولى جاز وتمت لهم الجمعة سواء أحدث الإمام في الأولى أم في الثانية وحكي الراعي وجهاً شاذاً ضعيفاً أن الخليفة يصلي ظهراً والقوم الجمعة ولعله فيما إذا لم يدرك مع الإمام ركعة وإن استخلف من أدركه في الثانية وأحرم بالجمعة قبل حدثه

لكن لم أره مسطوراً فاما إن قوله والصلاة على النبي مجزئ فلا شك فيه وهو لفظ الشافعي رضي الله عنه في المختصر *

قال في شرائطها ستة الوقت وهو ما بعد الزوال وتقدمها على الصلاة بخلاف صلاة العيدين والقيام فيهما والجلوس بين الخطبتين مع الطأئنة وفي طهارة الخبث والحديث والموالة خلاف في ما فرغ من الأركان اشتغل بذكر الشرائط وعداها ستاً وهذا الفصل يشتمل على خمسة منها (أحدها) الوقت وهو ما بعد الزوال فلا يجوز تقديم الخطبتين ولا تنوي منهما عليه خلافاً لأحد حيث قال يجوز كما حكينا عنه في نفس الصلاة ولما لك حيث جوز تقديم الخطبة على الزوال وإن لم يجوز تقديم الصلاة لنا ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يخطب يوم الجمعة بعد الزوال» (١) ولو جاز التقديم تقدمها تخفيفاً على المبكرين وإيقاعاً للصلاة في أول الوقت (الثانية) تقديم الخطبتين على الصلاة بخلاف صلاة العيد تقدم على الخطبتين لأن القل هكذا ثبت في الطرفين (٢) ثم فرقوا من وجهين (أحدهما) أن خطبة الجمعة واجبة قدمت ليحتبس الناس في انتظار الصلاة فيستمعونها ولا ينتشروا وخطبة العيد غير واجبة ولو انتشروا عنها لم يقدح (والثاني) أن الجمعة لا تؤدي إلا جماعة قدمت الخطبة عليها لتمتد الوقت ويلتحق الناس وصلاة العيد تؤدي من غير جماعة (الثالثة) القيام فيها عند القدرة خلافاً لابن حنيفة وأحمد حيث قال لا يشترط ذلك ويجوز القعود مع القدرة

(١) حديث في أنه كان يخطب يوم الجمعة بعد الزوال: لم أره هكذا وفي الأوسط للطبراني من حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس صلى الجمعة واستاده حسن: وأما الخطبة فلم أره لكن في النسائي أن خروج الإمام بعد الساعة السادسة وهو أول الزوال ويستنبط من حديث السائب بن يزيد في البخاري أن الخطبة بعد الزوال لأنه ذكر فيه أن التأذين كان حين يجلس الخطيب على المنبر فإذا نزل أقام *

(٢) (قوله) أن تقديم الخطبتين على الصلاة في الجمعة ثابت من فعله صلى الله عليه وسلم بخلاف العيدين: أما في الجمعة فتواتر عنه صلى الله عليه وسلم وهو إجماع: وأما في العيدين فتأيد في الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة *

قال امام الحرمين ان قلنا لا يجوز استخلاف من لم يحضر الخطبة لم يجز استخلاف هذا والاقولان (اصحهما) وبه قطع المصنف والاكثرون يجوز فعلي هذا يصلون الجمعة وفي الخليفة وجهان (احدهما) يتبها جمعة وهو قول الشيخ أبي حامد ونقله التولي وصاحب البيان عن اكثر اصحابنا وجزم به صاحب المستظهرى (والثاني) وهو الصحيح المنصوص لا يتبها جمعة وهو قول ابن سريج وقطع به امام الحرمين والبقوى وصححه صاحب العدة والرافعى فعلي هذا يتبها ظهر اعلى المذهب وبه قطع الاكثرون وقيل فيه قولان (احدهما) يتبها ظهراً (والثاني) لا فعلي هذا هل تبطل أم تنقلب نقلاً فيه القولان السابقان في مواضع (اصحهما) تنقلب نقلاً فان أبطلناها امتنع استخلاف المسبوق هذا اذا استخلف في الثانية من أحرم قبل حدثه وقبل الركوع فلو استخلف بعد ركوع الثانية من أدركه بعد الركوع وقبل الحدث فوجهان حكاهما الله نف هنا وفي التنبيه وحكاهما غيره (الصحيح) المنصوص وبه قطع الاكثرين جوازه ونقله صاحب الحاوى عن نص الشافعى وعن أكثر اصحابنا (والثاني) منعه وهو قول الشيخ أبي حامد قال المصنف سبب الخلاف أن فرضه الظهر وفي جواز الجمعة تخلف من يصلي الظهر وجهان ان جوازها جاز استخلافه والا فلا واذا جوزنا الاستخلاف وقد سبق أن الاصح جوازها والخليفة مسبوق لزمه مراعاة نظم صلاة الامام فيجلس اذا صلي ركعة ويشهد فاذا بلغ موضع السلام أشار الى القوم وقام الى باقى صلاته وهو ركعة ان جعلناه مدركا للجمعة أو ثلاث ان قلنا فرضه الظهر وجوزنا له البناء عابها والقوم بالخيار ان شاءوا فارقوه وسلموا وان شاءوا ثبتوا جالسين يتظرونه ليسلم بهم وهو الافضل ولو دخل مسبوق واقتدى به في الركعة الثانية الى استخلف فيها صحت له الجمعة

لنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بعده لم يخطبوا الا قياماً (١) ولأنه ذكر يختص بالصلاة ليس من شرط العقود فكل من شرطه القيام كالقراءة والتكبير فان عجز عن القيام فالاولى أن ينيب غيره ولو لم يفعل وخطب قاعدا أو مضطجعا جاز كفى الصلاة ويجوز الاقتداء به سواء قال لا يستطيع القيام أو سكت فان الظاهر أنه انما قصد لجزئه فان بان أنه كان قادراً فهو كالولي ان الامام جنباً (وقوله) القيام فيها معلم بالحاء والالف لما حكيناه من مذهبيها ويجوز اعلامه باليم لان بعض اصحاب احمد حكى عن مالك مثل مذهبيها وبالواو لان القاضي ابن كج حكى عن بعض اصحابنا وجهان أنه لو خطب قاعدا مع القدرة على القيام يجرئه (الرابعة) الجلوس بينهما خلافاً لابن حنيفة ومالك واحمد

(١) حديث (١) انه كان لا يخطب الا قائماً وكذا من بعده: مسلم وابو داود والنسائي من حديث جابر بن سمرة انه صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً من قال انه كان يخطب جالساً فقد كذب ولها عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً وعن ابن عمر نحوه متفق عليه وقال الشافعى انا ابراهيم بن محمد حدثني صالح مولى التؤمة عن ابى هريرة عن النبي ﷺ وابى بكر وعمر انهم كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين قياماً يفصلون بينهما بالجلوس حتى جلس معاوية في الخطبة الاولى فخطب جالساً وخطب في الثانية قائماً قال البيهقي يحتمل ان يكون انما قصد لضعف او كبر

وان لم تصح لل خليفة نص عليه الشافعي قال الاصحاب هو قريع علي صحة الجمعة خلف مصلي الظهر
وتصح صلاة الجمعة للذين أدركوا مع الامام الاول ركعة بكل حال لانهم لو انفردوا بالركعة الثانية
كانوا مدركين للجمعة فلا يضر اقتداؤهم فيها بمصلي الظهر أو النفل هذا كله اذا أحدث في أثناء
الصلاة فلو أحدث بين الخطبة والصلاة فاراد استخلاف من يصلي ثلاث طرق (أصحها) وبه قال الجمهور
ان جوزنا الاستخلاف في الصلاة جاز والا فلا بل ان اتسع الوقت خطب بهم آخرو صلي والاصلوا
الظهر (والطريق الثاني) ان جوزنا الاستخلاف في الصلاة فهنا أولى والافيه القولان واذا جوزناه
فشرطه أن يكون الخليفة سمع الخطبة هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور لان من لم يسمعها
ليس من أهل الجمعة قال المصنف والاصحاب ولهذا لو يادر أربعون من السامعين بعد الخطبة فمقدوا
صلاة الجمعة انعقدت لهم ولو صلاها غيرهم لم تعتد قال الاصحاب وانما يصير غير السامع من أهل
الجمعة اذا دخل في الصلاة وحكى المتولي وجيز في صحة استخلاف من لم يسمع الخطبة والصحيح
الاول والمراد بسماعها حضورها وان لم يسمع وهذا يفهم من قول المصنف ان استخلف من حضر
الخطبة جاز وان استخلف من لم يحضرها لم يجز ولو أحدث في أثناء الخطبة وشرطنا الطهارة فيها
فهل يجوز الاستخلاف أن منعنا في الصلاة فهنا أولى والا فوجهان (الصحيح) جوازه كالصلاة *

(فرع) اذا صلي مع الامام ركعة من الجمعة ثم فارقه بعذر أو بغيره وقلنا لا تبطل صلاته بالمفارقة
أتمها جمعة كالأحدث الامام وهذا لا خلاف فيه *

(فرع) إذا تمت صلاة الامام وفي القوم مسبقون فارادوا الاستخلاف لانعام صلاتهم فان لم
يجوز الاستخلاف للامام لم يجز لهم وإن جوزناه له قلت كلن في الجمعة لم يجز لانه لا يجوز
انشاء جمعة بعد جمعة وإن كان في غيرها فوجهان سبق بيانها في باب صلاة الجماعة حيث
ذكرها المصنف *

(فرع) اذا استخلف هل يشترط ان على الماء ومين نية القدوة بالخليفة في الجمعة وغيره اقيه وجهان سبقا في
باب صلاة الجماعة (الصحيح) لا يشترط وسبق هناك أنه لو لم يستخلف الامام فقدم القوم واحداً

حيث قالوا انه سنة ليس بشرط * لنا ما ثبت من مواظبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن
بعده عليهما (١) ونجيب الطمانينة فيه كما في الجلسة بين السجدين ولو خطب قاعد لعجزه عن القيام لم
يضطجع بينهما لفصل ولكن يفصل بينهما بسكتة خفيفة وهذا يقتضي اعلام قوله والجلوس بين

(١) «حديث» انه كان يجلس بين الخطبتين ومن بعده ثبت عنه ذلك رواه مسلم من حديث
جابر بن سمرة ولها عن ابن عمر نحوه وهو للشافعي عن ابي هريرة كما تقدم جميع ذلك وتقدم حديث
السائب ولاحد وابي يعلى واليزار من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب
يوم الجمعة قائماً ثم يقوم فيخطب لفظ احمد واليزار كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يفصل بينهما بجلوسة

بالإشارة أو تقدم واحد بنفسه جاز وتقديم القوم أولي من استخلاف الامام لانهم المصلون قال
إمام الحرمين ولو قدم الامام واحداً واقوم آخر فاظهر الاحتمالين أن من قدمه القوم أولي فلو لم
يستخلف الامام ولا القوم ولا تقدم أحد فالحكم ما ذكرناه تفريعا علي منع الاستخلاف قال أصحابنا
ويجب علي القوم تقديم واحد في صلاة الجمعة ان كان خروج الامام في الركعة الاولى ولم يستخلف
وان كان في الثانية جاز التقديم ولم يجب بل لهم الاقتراد بها وتصح جمعهم كالمسبوق
قال الرافعي وقد سبق خلاف في صورتين تفريعا علي منع الاستخلاف فيتجه علي مقتضاه
خلاف في موجب التقديم وعدمه »

« قال المصنف رحمه الله »

« السنة أن لا تقام الجمعة بغير إذن السلطان فان فيه افتتاناً عليه فان أقيمت من غير اذنه حازماً
روى « أن علياً رضي الله عنه صلى العيد وعثمان رضي الله عنه محصوره » ولانه فرض الله تعالى لا يختص
بفعله الامام فلم يقتصر الى اذنه كسائر العبادات »

« (الشرح) هذا المنقول عن علي وعثمان رضي الله عنهما صحيح رواه مالك في الموطأ في باب
صلاة العيد ورواه الشافعي في الام باسناده الصحيح وروى البيهقي عن الشافعي أنه قال في التقديم
ولا نعلم عثمان أمره بذلك (وقوله) ولانه فرض الله احتراز من فسح البيع وغيره بالصيب وغيره (وقوله)
لا يختص بفعله الامام احتراز من اقامة الحد وقال القلي هو مقتضى به وليس كما قال « أما حكم المسألة
فقال الشافعي والاصحاب يستحب أن لا تقام الجمعة الا باذن السلطان أو نائبه فان أقيمت
بغير اذنه ولا حضوره جاز وصحت هكذا حزم به المصنف والاصحاب ولا نعلم فيه خلافاً عندنا
الا ما ذكره صاحب البيان فانه حكى قولاً قديماً أنها لا تصح الا خلف الامام أو من أذن له
الامام وهذا شاذ ضعيف »

(فرع) في مذاهب العلماء في اشتراط السلطان أو اذنه في الجمعة « ذكرنا أن مذهبنا أنها
تصح بغير اذنه وحضوره وسواء كان السلطان في البلد ام لا وحكاه ابن المنذر عن مالك واحمد
واسحق وأبي ثور وقال الحسن البصري والاوزاعي وأبو حنيفة لا تصح الجمعة الا خلف السلطان
أو نائبه أو باذنه فان مات أو تعذر استئذانه جاز للقاضي ووالي الشرطة اقامتها ومنى قدر علي
استئذانه لا تصح بغير اذنه » واحتج له بانها لم تقم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الي الان الا باذن

الخطبتين بالواو مع الحاء والميم والالف (فان قلت) لم يعد اقيام والعقود ههنا من الشرائط وهما محدودان في
الصلاة من الاركان (فاعلم) أن امام الحرمين اجاب عنه بان قال الامر فيه قريب ولا حرج علي من بعدهما من
الاركان كافي الصلاة ولا علي من لا بعدهما من الاركان في الصلاة ايضاً وتقول المقصود لا يقع فيها وهما محالان
ويجوز الفرق با . الغرض من الخطبة الوعظ وهو امر مقول ولا يصح في الصلاة امر مقول

السلطان أو نائبه ولأن تجوزها بغير إذنه يؤدي إلى فتنة واحتج أصحابنا بقصة عثمان وعلي المذكورة في الكتاب وهي صحيحة كما سبق وكان ذلك في غرة جمور الصحابة ولم ينكره أحدوا العيد والجمعة سواء في هذا المعنى وبالقياص علي الإمامة في سائر الصلوات (والحواب) عن احتجاجهم بما أجاب به الشيخ أبو حامد والماوردي والأصحاب بأن الفعل إذا خرج للبيان اعتبر فيه صفة الفاعل لا صفات الفاعل ولهذا لا تشترط النبوة في إمام الجمعة وكون الناس في الأعصار يقيمون الجمعة بأذن السلطان لا يلزم منه بطلانها إذا أقيمت بغير إذنه (وقولهم) يؤدي إلى فتنة لأن الاقتتال المؤدى إلى فتنة إنما يكون في الأمور العظام وليست الجمعة مما تؤدي إلى فتنة.

(فرع) قال الشافعي في الامم ومختصر المزني تصح الجمعة خاف كل إمام صلاحها من أمير وأمور ومتغلب وغير أمير قال الشيخ أبو حامد والماوردي والأصحاب أراد بالأمير السلطان وبالأمر نائبه وبالمتغلب الخارجي وبغير الأمير آحاد الرعية فتصح الجمعة خاف جميعهم ثم قال الشافعي بعد هذا صلى علي وعثمان محصور فاعترض عليه بعض الحامدين وقال مقتضي كلامه أن عليا منغاب قال الشيخ أبو حامد والأصحاب كذب هذا المترض وجعل لأن الشافعي إنما مثل بذلك يستدل لهجة الجمعة خاف غير الأمير والأمر والمراده أن عليا لم يكن أميراً في حياة عثمان والله أعلم.

قال للمصنف رحمه الله.

قال الشافعي رحمه الله ولا يجزم في عصر وان عقلم وكثرت مساحده الا في مسجد واحد والدليل عليه أنه لم يقمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء بعده في أكثر من موضع واختلف أصحابنا

فجعل القيام بمثابة ما فيه وههنا عدد شرطاً ومعللاً له انقصود (الحامسة) هل يشترط في الخطبة طهارة الحدث وطهارة البدن والثوب والمكان عن الحدث فيه قولان (القديم) لاوبه قول مالك وأبو حنيفة واحد لأن الخطبة ذكر يتقدم الصلاة فاشبه الاذان (والجديد) نعم اتباعاً لما جرت الأئمة عليه في الأعصار كلها وهذا الخلاف مبني عند بعض الأئمة على أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا وقال إمام الحرمين وهو مبني على أن الموالاة في الخطبة هل هي شرط أم لا إن قلنا نعم فلا بد من أن يكون متطهراً لأنه يحتاج إلى الطهارة به الخطبة فتختل الموالاة وإن قلنا لا تشترط الموالاة لا تشترط الطهارة ومنهم من جعل الخلاف في الطهارة وجريان القولان أشهر وقد طرد الخلاف في ستر العودة أما من يبنى على أن الخطبتين بدل من الركعتين أم لا فتوجيهه حين على أصله وأما من يبنى عليه فقد قال الإمام سبب الاشتراط بروز الخطيب وما فيه من هنكة الانكشاف لو لم يستتر

(قوله) واظبط النبي ﷺ على الجلوس بينهما هو مستفاد من الذي قبله واستشكل ابن المنذر إيجاب الجلوس بين الخطبتين وقال إن استفيد من قوله قاله بغيره عند الشافعي لا يقتضي الوجوب ولو اقتضاه لوجب الجلوس الأول قبل الخطبة الأولى ولو وجب لم يدل على إبطال الجمعة بركه والله أعلم.

في بغداد قال أبو العباس يجوز في مواضع لأنه بلد عظيم ويشق الاجتماع في موضع واحد وقال أبو الطيب ابن سلة يجوز في كل جانب جمعة لأنه كالبليدين ولا يجوز أكثر من ذلك وقال بعضهم كانت قرى متفرقة في كل موضع منها جمعة ثم اتصلت العمارة فبقيت على حكم الأصل * (الشرح)

قوله يجمع هو - بضم الياء وتشديد الميم - وفي بغداد أربع لغات بدالين مهملين وبمهملة ثم معجمة وبغدان ومقدان ويقال لهامدينه السلام وسبق في بيانها زيادة في مسألة التامين وهذا النص ذكره الشافعي في الام وفي مختصر المزني قال الشافعي والاصحاب فشرط الجمعة أن لا يسبقها في ذلك البلد جمعة أخرى ولا يقارنها قال أصحابنا وقد دخل الشافعي بغداد وهم يقيمون الجمعة في موضعين وقيل في ثلاثة فلم ينكر ذلك واختلف أصحابنا في الجواب عن ذلك وفي حكم بغداد في الجمعة على أربعة أوجه ذكر المصنف الثلاثة الاولى منها هنا وكلامه في التنبيه يقتضي الحزم بالراح (أحدها) أن الزيادة على جمعة في بغداد جائزة وإنما جازت لأنه بلد كبير يشق اجتماعهم في موضع منه قال أصحابنا فعلى هذا تجوز الزيادة على جمعة في جميع البلاد التي تكثر الناس فيها ويصير اجتماعهم في موضع وهذا الوجه هو الصحيح وبه قال أبو العباس بن سريج وأبو اسحق المروزي قل الرافعي واخاره أكثر أصحابنا تصرحاً وتفريهاً ومن رجعه ابن كعب والحناطي بالحاء المهملة والقاضي

(وقوله) في طهارة الحدث لفظ الحدث يشمل الحدث الاصغر والاكبر وقد صرح في التمهيد بطرد الخلاف في اشتراط الطهارة عن الحدث والجنابة جميعاً لكن قال في التهذيب لو خطب جنبا لم تحسب قولاً واحداً لان القراءة شرط ولا تحسب قراءة الحنب وهذا اوضح والخلاف الذي ارسله المراد منه ما بيناه ونقله المصنف في الوسيط وجهين واما الخلاف في المولاة فهو قولان ومسألة الموالاة مكررة قد ذكرها مرة في الشرط الرابع للجمعة وإنما جمع بينها وبين الطهارة لتناسب البناء الذي ذكره الامام وإذا اشترطنا الطهارة فلو سبقه الحدث في الخطبة لم يعد بما يأتي به في حال الحدث وفي بناء غيره عليه الخلاف الذي سبق ولو تطهر وعاد وجب الاستئذان إن طال الفصل وشرطنا الموالاة وإن لم يطل الفصل ولم نشترط الموالاة فوجهان (أظهرهما) الاستئذان أيضاً لأنها عبادة واحدة فلا تؤدي بطهارتين كالصلاة *

قال (ويجب رفع الصوت بحيث يسمع اربعين من اهل السكك وهل يحرم الكلام على من عدي الاربعين فيه قولان) (الجديد) أنه لا يحرم كما لا يحرم الكلام على الخطيب وقيل بطرد القولين في الخطيب فان قلنا يجب الانصات فلا يسلم الداخل فان سلم لم يجب وفي تسميت العاطس وجهان وفي وجوبه على من لا يسمع الخطبة وجهان ونحية للسجدة مستحبة في اتناء الخطبة (ح) وان قلنا لا يجب الانصات ففي تسميت العاطس وفي رد السلام وجهان *

الشريطة السادسة للعبادة رفع الصوت فان الوعظ الذي هو مقصود الخطبة لا يحصل الا

أبو الطيب في كتابه المبرد والروائي والغزالي وآخرون قال المسوردي وهو اختيار المزني ودليله قوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (والثاني) إيانا جازت الزيادة فيها لان نهرها يحول بين جانبيها فيجعلها كبدين قاله أبو الطيب بن سلمة فعلي هذا لا مقام في كل جانب من بغداد الا جمعة وكل بلد حال بين جانبيها نهر يحوج الى السباحة فهو كبغداد واعترض علي ابن سلمة بأنه لو كان الجانبان كبدين لقصر من عبر من أحدهما الى الآخر مسافراً الى مسافة القصر فالتزم ابن سلمة وجوز القصر (والثالث) تجوز الزيادة وانما جازت لأنها كانت قري متفرقة قديمة اتصلت الابنية فاجرى عليها حكمها القديم حكاه القاضي أبو الطيب في المبرد عن أبي عبد الله الزبير قال أصحابنا فعلي هذا يجوز تعدد الجمعة في كل بلد هذا شأنه واعترضوا عليه بما اعترض علي ابن سلمة واجيب بجوابه وأشار لي هذا الجواب صاحب التتريب (والرابع) لا تجوز الزيادة على جمعة في بغداد ولا في غيرها وهذا ظاهر نص الشافعي المذكور ورجحه الشيخ أبو حامد والمحاملي والمتولي وصاحب العدة قالوا وانما لم ينكره الشافعي علي أهل بغداد لان المسألة اجتهادية وليس لمجهد أن ينكر علي مجهد وأجاب بعضهم فيما حكاه صاحب العدة وغيره بأن الشافعي لم يقدر علي الانكرا باليد ولم يقدر علي أكثر من أن ينكرها بقلبه ووسطرها في كتبه والصحيح هو الوجه الاول وهو الجواز في موضعين وأكثر بحسب الحاجة وعسر الاجتماع قال امام الحرمين طرق الاصحاب متفقة علي جواز الزدة علي جمعة بغداد واختلفوا في تعليقه والله أعلم قال أصحابنا وحيث منعنا الزيادة علي جمعة فقدت جمعتان فله صور (احدها) أن تسبق احداها ولا يكون الامام مع الثانية فالاولي هي الصحيحة والثانية باطلة بخلاف وفيما يعتبر به فيه وجهان مشهوران في طريقتين لعراقيين والحراسانيين (أصحهما) بالاحرام بالصلاة (والثاني) بالسلام منها هكذا حكاهما الاصحاب في الطريقتين وجهين وحكماهما المصنف قواين وانكر صاحب البيان وغيره عليه ذلك وحكي الحراسانيون وجها ثالثا أن الاعتبار بالشروع في الخطبة فحصلت ثلاثة اوجه الصحيح باتفاق الاصحاب ان الاعتبار

بالابلاغ والاسماع وذلك لا يحصل الا برفع الصوت فلو خطب سرا بحيث لم يسمع غيره لم يحسب كالاذان وحكي صاحب البيان عن ابي حنيفة انها تجزى وقد حكاه القاضي الروياني وغيره وجها لنا ثم الضبط علي ظاهر المذهب أن يسمع اربعين من اهل الكمال علي ما سبق وصفهم ولو رفع الصوت قدر ما يبلغ لكن كانوا أو بعضهم صافيه وجهان (أصحهما) انها لا تجزى كالموعظة وكأنه يشترط سماع شهود النكاح (والثاني) تجزى كالموعظة لا يكمل لانها كلمة بحيث يسمع لكنه لم يسمع لصممه بحيث وكما لو سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها لا يضر وينبغي للقوم أن يقبلوا بوجوبهم الي الامام وينصتوا ويسمعوا قال الله تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا) ذكر في التفسير أن الآية وردت في الخطبة سميت قرآنا لاشتمالها عليه والانصات هو السكوت والاسماع شغل السمع بالاسماع

بالاحرام بالصلاة فابتها أحرم بها أولاً فهي الصحيحة وان تقدم سلام الثانية وخطبتها ومن صححه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي والماوردي وابن الصباغ وإمام الحرمين والبقوي والشاشي وصاحبها العدة والبيان وآخرون وقوله الماردي عن الجامع الكبير للمزني فلي هذا لو أحرم بها معاً وتقدم سلام أحدها وخطبتها فبها باطلتان والاعتبار على هذا بالفراغ من تكبيرة الاحرام فلو سبقت أحدها بهمة التكبيرة والآخرى بالراء منها فالصحيحة هي السابقة بالراء هذا هو الصحيح وحكي الرافعي وجها أن السابقة بالهمة هي الصحيحة لأنه لا يجوز بعد الشروع فيها افتتاح أخرى والمذهب الأول لأنه لا يصير دخلاً في الجمعة حتى يفرغ من التكبيرة بكاملها ولو أحرم إمام بها وفرغ من التكبيرة ثم أحرم آخر بالجمعة إماماً ثم أحرم أربعون مقتدين بالثاني ثم أحرم أربعون وراء الإمام الأول فظاهر كلام الأصحاب أن الصحيحة هي جمعة الإمام الأول لأن باحرامه به تعيينت جمعة للسبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى وعلى جميع الأوجه لو سبقت أحدها وكان السلطان مع الثانية فقولان مشهوران (أصحهما) باتفاق الأصحاب أن الجمعة هي السابقة ممن صححه ابن الصباغ والمتولي والغزالي في البسيط والرافعي لأنها جمعة وجدت شروطها فلا تنقذ بها

وهل الانصات فرض والكلام حرام أم لا قال في القديم والام الانصات فرض والكلام حرام وبه قال أبو حنيفة ومالك وهو أظهر الروايتين عن أحمد ووجه ظاهر الامر في الآية فانه للإيجاب وما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد اغتوت» (١) والله أعلم قال الله تعالى (والذين هم عن الغلو عرضون) وقال في الجديد الانصات سنة والكلام ليس بمحرام ما روى «أن رجلاً دخل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة فقل من الساعة قاومي الناس اليه بالسكوت فلم يقبل واعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثالثة ما اذا اعددت لها فقال حب الله ورسوله فقال انك مع من احبته» (٢) والاستدلال انه لم ينكر عليه ولم يبين له وجوب السكوت وذكر اصحابنا العراقيون أن ابا اسحق حكى في الشرح عن بعض اصحابنا طريقة أخرى جازمة بالوجوب وانه أول كلامه في الجديد والذي عليه الجمهور طريقة القواين وهل يحرم الكلام على الخطيب فيه طريقان (أصحهما) اقطع بانه لا يحرم

- (١) (حديث) إذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد اغتوت : متفق عليه من حديث ابي هريرة : ولفظ والامام يخطب يوم الجمعة للنسائي *
- (٢) (حديث) أن رجلاً دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقال من الساعة قاوماً الناس اليه بالسكوت فلم يقبل واعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة ماذا اعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من احبته : ابن خزيمة واحمد والنسائي والبيهقي من حديث شريك بن ابى نمر عن انس وفي الصحيحين من حديثه بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب في يوم الجمعة فقام اعرابي فقال يا رسول الله هلك المال فذكر حديث الاستسقاء *

أخرى والسلطان ليس بشرط عندنا في صحة الجمعة (والثاني) أن الجمعة الصحيحة هي التي فيها الامام لان في تصحيح الاولى اثنتا عشرة عليه وتقويتا لها علي غالب الناس لان غالبهم يكون مع الامام ولودخلت طائفة في الجمعة فاجبروا في أثنائها بأن الجمعة سبقهم استحباب لهم استئناف الظهر وهل لهم البناء علي صلاحهم ظهرا فيه تفصيل وخلاف مبني علي الاحرام بالظهر قبل فوات الجمعة وعلي ما اذا خرج الوقت وهم في صلاة الجمعة وقد سبق بيان المسألتين (الصورة الثانية) أن يتم الجمعتان معا فها باطلتان ويجب استئناف الجمعة ان اتسع الوقت لها (الثالث) أن يتشكل الحال فلا يدرى أوقعتهما أو سبقت احدهما فيجب إعادة الجمعة أيضا ونجزيهم لان الاصل عدم الجمعة مجزئة هكذا جزم به الاصحاب في الطريقتين وشذ البندنيحي فقال لا خلاف أنه لا يلزمهم الجمعة وفي جوازها قولان (اصحها) الجواز وهو نصه في الام والمذهب ما سبق عن الاصحاب قال امام الحرمين قد حكم الأئمة في هذه الصورة بأنهم اذا عادوا الجمعة برئت ذمتهم وفيه اشكال لاحتمال تقدم احدهما وحينئذ لا تنعقد هذه

وانما حرم علي المستمع في قول كيلا يمنعه عن الاسماع «وأيضا قد كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلة ابن أبي الحقيق وسألمهم عن كيفية قتلهم في الخطبة» (١) وكلم أيضا سليكا النطفاني (٢) في الخطبة كما سيأتي

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم كلم قتلة ابن أبي الحقيق وسألمهم عن كيفية قتلهم في الخطبة : البيهقي من طريق عبد الرحمن بن كعب ان الرحط الذين بشتم النبي صلى الله عليه وسلم الي ابن أبي الحقيق بخير ليقتلوه فقتلوه فقدموا علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم علي المنبر يوم الجمعة فقال لهم حين رآهم افلحت الوجوه فقالوا افلح وجهك يا رسول الله قال اقتلوه قالوا نعم قدعنا بالسيف الذي قتل به وهو قائم علي المنبر فسله فقال اجل هذا طامه في ذباب سيفه الحديث : قال البيهقي مرسل جيد : وروى عن عروة نحوه ثم رواه من طريق ابن عبد الله بن انيس عن أبيه قال بعثني رسول الله ﷺ الي ابن أبي الحقيق نحوه : تنبيه : اورده امام الحرمين والنزالي بلفظ عجيب قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم ابن أبي الحقيق عن كيفية القتل بعد قتله من الجهاد وهو غلط قاحش وعجيب منه ان الامام قال صح ذلك ويجوز ان يكون سقط من النسخة لفظ قتلة قبل ابن أبي الحقيق : وفي الباب ما روى مسلم من حديث أبي رقاعة العدوي قال انتهيت الي النبي ﷺ وهو يخطب فقلت يا رسول الله رجل غريب جاء يسأل عن دينه قال فاقبل علي وترك خطبته وجعل يملني ثم اتى خطبته قائم آخرها : وروى اصحاب السنن الاربعة وابن خزيمة والحاكم من حديث بربرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجاء الحسن والحسين عليهما قميصان احمران بشران فنزل النبي صلى الله عليه وسلم فقطع كلامه وحملهما الحديث *

(٢) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم كلم سليكا النطفاني في الخطبة مسلم : من حديث جابر قال جاء سليك النطفاني يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس فقال له يا سليك قم فاركع ركعتين ونجوز فيها الحديث وأصله في الصحيحين بدون تسمية سليك : وفي الباب عن

ولا تبرأ ذمتهم بها فطريقهم في البراءة يقين أن يصلوا جمعة ثم ظهر وهذا الذي قاله إمام الحرمين مستحب والأصل للجمعة كافي في البراءة كما قاله الأصحاب لأن الأصل عدم جمعة مجزئة في حق كل واحد (الرابعة) أن يعلم سبق أحدهما بينهما ثم تلبس قال الأصحاب لا تبرأ ذمة واحدة من الطائفتين خلافا للزني لأن كل طائفة تشك في براءتها من الفرض والأصل عدم البراءة قويا يلزمهم طريقان (أصحهما) يلزمهم الظهر قولا واحدا لأن الجمعة صحت فلا يجوز عقد جمعة أخرى بعدها وهذا قطع البغوي وصحة الخراسانيون (والثاني) فيه قولان كالصورة الخامسة أحدهما الظهر والثاني الجمعة لأن الأولي لم تحصل بها البراءة فهي كجمعة فاسدة لفوات بعض شروطها أو أركانها وهذا الطريق قطع جمهور العراقيين والمذهب الأول (الخامسة) أن تسبق أحدهما ونعلم المسبوقه ولا نعلم عين السابقة بأن سمع مريضان أو مسافران أو غيرهما ممن لا جمعة عليه تكبيرين للإمامين متلاحقين وهما خارج المسجد فاخبرهم بالحال ولم يعرفا المتقدمة فلا تبرأ ذمة واحدة من الطائفتين خلافا للزني أيضا وفيما يلزمهم قولان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب (أحدهما) الجمعة وصححه الغزالي (والثاني) الظهر وصححه الأكثرون قالوا وهو القياس وهذا هو الصحيح ودليل القولين ما سبق في الصورة الرابعة ولو كان السلطان في هذه الصور الأربع الأخيرة مع إحدى الطائفتين فإن قلنا في الصورة الأولى الجمعة هي السابقة وهو الأصح فلا أثر لحضوره وإن قلنا الجمعة هي التي فيها السلطان فهذا أولى والله أعلم ولو أحرمت بالجمعة ثم أخبر في أثناء الصلاة أن أربعين أقاموها في موضع آخر من البلد وفرغوا منها قبل إحرامه أنما ظهر أقال الشافعي ولو استأنفوا الظهر كان أفضل *

وعلى هذه الطريقة شبه في الكتاب المستمع بالخطيب فقال الجديد أنه لا يحرم كما لا يحرم على الخطيب وقد ذكر الزني هذا الاستدلال ترجيح الجديد (والطريقة الثانية) طرد القولين في الخطيب وهي تخرج على أن الخطيبين بمثابة الركعتين أم لا إن قلنا نعم حرم الكلام عليه وبه قال مالك وأبو حنيفة ثم تنكح في محل القولين وتقر بهما أما المحل ففيه كلامان (أحدهما) أن الخلاف في الكلام الذي لا يتعلق به غرض مهم ناجز فأما إذا رأى أعني يقع في ثبر أو عقربا تدب على إنسان فأثوره أو علم إنسانا شيئا من الخير أو نهاء عن منكر فهذا لا يحرم قولا واحدا وإن كان لفظ الكتاب مطلقا كذلك ذكره الأصحاب على طبقاتهم وحكوه عن نص الشافعي رضي الله عنه نعم المستحب أن يقتصر على الإشارة ولا يتكلم ما وجد إليه سبيلا (والثاني) أنه يجوز الكلام قبل أن يتدب الإمام

أبي سعيد لابن حبان وغيره : قائدة وقع ذلك للنعمان بن قوقل رواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي سفيان عن جابر أورده في ترجمة أحمد بن يحيى الحلواني ولأبي ذر : أخرجه أيضا من طريق أبي صالح عن أبي ذر أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقام له هل ركعت فقال لا قال قم فأركع ركعتين *

(فرع) قول المصنف وان علم أن أحدهما قبل الاخرى ولم يتعين حكم بطلانها وفيما يلزمهم قولان (أحدهما) الجمعة (والثاني) الظهر قال وإن علمت السابقة منهما ثم أشكأت حكم بطلانها هذا مما ينكر عليه لأنه جزم بطلانها في الصورتين مع أن الاصح في الصورتين وجوب الظهر وإذا كان الواجب الظهر فكيف تكون الجمعة باطلة فإنها لو بطلت وجب اعادةها قطعاً وكان ينبغي أن يقول لم تجزى الجمعة عن أحد من الطائفتين وفيما يلزمهم قولان (أصحهما) الظهر لوقوع جمعة صحيحة (والثاني) الجمعة لان الآلة لم تجزى فهي كالمعدومة وهذا مراد المصنف ولكن في عبارته إبهام وضرب يناقض والله أعلم .

(فرع) قال القاضي أبو الطيب والاصحاب لو كان امام الجمعة وتم العدد بغيره فلم الجنابة بعد فروع الصلاة فان جمعة القوم صحيحة على المذهب كما سبق في باب صفة الأئمة وعلي الامام أن يستأنف الظهر فلو ذهب وتطهر واستأنف الخطبة وصلاة الجمعة ظاناً أنها تجزئه ثم علم في أثناء الصلاة أنه لا يجوز جمعة بعد جمعة قال الشافعي احببت أن يستأنف الظهر قال القاضي وغيره قال اصحابنا الاستئناف مستحب ولا يجب بل اذا اضاف الى الركعتين ركعتين اخريين بنية الظهر أجزاء كما اذا خرج الوقت وهم في صلاة الجمعة يتمونها ظهراً ولا يجب استئنافها .

في الخطبة وكذلك بعد الفراغ منها الى أن ينزل أو تحرم بالصلاة وليس ذلك موضع الخلاف لانه ليس وقت الاستماع . وأما حالة الجلوس بين الخطبتين فنبه من أخرجهما عن حيز الخلاف أيضاً وهو ما أورده صاحب المذهب وحجة الاسلام في الوسيط وأجرى المحاملي وابن الصباغ وآخرون الخلاف فيها ويجوز للداخل في أثناء الخطبة أن يتكلم ما لم يأخذ لنفسه مكاناً والقولان بعد ما قد حكاه الامام وغيره . وأما تفريع القولين فان قلنا بالتقديم فالداخل في أثناء الخطبة ينبغي أن لا يسلم فان سلم لم تجز اجابته باللسان ويستحب أن يجاب بالاشارة كما في الصلاة وهل يجوز تسميت العاطس فيه وجهان (أصحهما) وهو المنصوص لا كرد السلام (والثاني) يجوز لان العطاس لا يتعلق بالاختيار والتشيت من حقوق المسلم على المسلم فيوفى بخلاف رد السلام فان المسلم والمالة هذه مضيع سلامه وعلي هذا فهل يستحب حكى امام الحرمين فيه وجهين ووجه المنع بأن الانصات أهم فانه واجب على هذا القول والتشيت لا يجب قط وحكى في البيان عن بعض الاصحاب أنه يرد السلام ولا يشمت العاطس لان تسميت العاطس سنة ورد السلام واجب والواجب لا يترك بالسنة وقد يترك بواجب آخر وهل يجب الانصات على من لا يسمع الخطبة فيه وجهان شبهان بالوجهين في أن المأموم الذي لا يسمع قراءة الامام هل يقرأ السورة أم لا (أحدهما) انه لا يجب لان الانصات للاستماع فعلي هذا له أن يشغل بذكر وتلاوة (والثاني) يجب كيلا يرتفع اللفظ ولا يتداعي الى منع السامعين من السماع وهذا اظهر ولم يذكر كثيرون سواه وحكوه عن نص الشافعي رضى الله عنه وقالوا البعيد بالخيار بين

(فرع) في مذاهب العلماء في اقامة جمعين او تجمع في بلدة مذهبنا انه لا يجوز جمعان في بلدة لا يصير الاجتماع فيه في مكان كما سبق وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر ومالك وأبي حنيفة قال وقال ابو يوسف يجوز ذلك في بغداد دون غيرها والمشهور عن أبي يوسف ان كان للبلد جانبان جاز في كل جانب جمعة والا فلا ولم يخصه ببغداد وقال محمد بن الحسن يجوز جمعان سواء كان جانبان ام لا وقال عطاء وداود يجوز في البلد جمع وقال احمد اذا عظم البلد كبغداد والبصرة جاز جمعان فاكثر ان احتاجوا والا فلا يجوز اكثر من جمعة واحدة وقال العبدري لا يصح عن أبي حنيفة في المسألة شيء. وقال الشيخ ابو حامد حكى عامة اهل الخلاف كابن جرير وغيره عن أبي حنيفة كذهبنا وحكى عنه الساجي كذهب محمد دليلنا ما ذكره المصنف والاصحاب ان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين فمن بعدهم من الصحابة أو من بعدهم لم يقيموها في أكثر من موضع هم انهم اقاموا العيد في الصحراء والبلد الصغير والله اعلم *

(فصل) في مسائل تتعلق بالجمعة (احداها) قال صاحب الحاوي يستحب لمن ترك الجمعة بلا عذر ان يتصدق بدينار او نصف دينار لحديث سيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من ترك الجمعة فليصدق بدينار او نصف دينار» قال ولا يكره ذلك لان الحديث ضعيف وهذا الحديث رواه أحمد في مسنده وأبو داود والتسائي وابن ماجه ولفظه «في ترك الجمعة من غير عذر فليصدق بدينار

الانصات وبين الذكر والتلاوة وأما في كلام الادميين فهو والتقريب سواء وان فرعنا على الجديد قد قال في الكتاب يشمت العاطس وفي رد السلام وجهان ولا بد من البحث عنه أهو كلام في الاستحباب أم في الوجوب أما جوازها فلا شك فيه علي هذا القول وأما غيره فقد جعل صاحب التهذيب الوجهين في وجوب الرد (اصحها) وجوبه كما في سائر الاحوال (والثاني) لا يجب لانه مقصر مضيع السلام كن سلم علي من يقضي حاجته قال وفي استحباب التشميت الوجهان وذكر المصنف في الوسيط ان التشميت يجب وفي الرد وجهان والظاهر انه أراد نصب الوجهين في الاستحباب علي ما صرح به امام الحرمين فقال لا يجب الرد لتقصير المسلم ووضعه السلام في غير موضعه والوجهان في استحباب الرد (واعلم) ان القول بوجوب التشميت خلاف ما اطبق عليه الاثمة فانهم قالوا التشميت محبوب غير واجب بحال فلا ينبغي أن يحمل قوله ويشمت العاطس عليه بل الوجه تأويل ما في الوسيط أيضا ولا يحسن حمله علي الجواز أيضا لانه عطف عليه قوله وفي رد السلام وجهان فاذا كان المراد من الاول الجواز كن قضية الايراد فرض الخلاف في الجواز ولا يمكن تصوير الخلاف فيه علي هذا القول فاذا قوله يشمت العاطس معناه انه يستحب ذلك وليكن معلما بالواو لما حكاه صاحب التهذيب (واعلم) انه لو تكلم لم تبطل جمعة علي القولين جميعا والخلاف في الآثم وعدمه (وأما) قوله ونحية المسجد مستحبة (فشرحه) ان الخطيب اذا صعد المنبر فينبغي لمن ليس في الصلاة من

فان لم يجد فنصف دينار» وهو حديث ضعيف الاستاد مضطرب منقطع وروى «فليصدق بدينار
أو نصف درهم أو صاع حنطة أو نصف صاع» وفي رواية «مد أو نصف مد» واتفقوا على ضعفه
وأما قول الحاكم أنه حديث صحيح فردود فإنه متساهل (الثانية) يستحب أن يصلي سنة الجمعة
قبلها أربعاً وبعدها أربعاً ونجزي. ركعتان قبلها وركعتان بعدها وقد سبق إيضاح ذلك مبسوطاً
في باب صلاة التطوع (الثالثة) قال صاحب الحاوي يستحب الاكثار من فعل الخير ليلة الجمعة ويومها
(الرابعة) يكره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة وسبقت المسألة بدليلها في باب صلاة التطوع (الخامسة)
الاحتباء يوم الجمعة ان حضر الخطبة والامام يخطب ثلث ابن المنذر عن الشافعي أنه لا يكره وبهذا
قناع صاحب البيان ونقله ابن المنذر عن ابن عمرو ابن المسيب والحسن البصري وعطاء وابن سيرين
وأبي الزبير وسالم بن عبد الله وشریح القاضي وعكرمة بن صلد ونافع ومالك والثوري والاوزاعي
وأصحاب الرأي وأحمد وإسحق وأبي ثور قال وكره ذلك بعض أهل الحديث الحديث روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم في إسناده مقال وروى أبو داود بإسناده عن علي بن سداد بن اوس قال
«شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فنظرت فإذا جل من في المسجد أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فرأيتهم محتبين والامام يخطب» قال أبو داود و كان ابن عمر يحتب والامام يخطب
وانس بن مالك وشریح وصحيفة بن صوحان وابن المسيب والنخعي ومكحول واسماعيل بن محمد
ابن سعيد ويعلم ابن سلامة قال أبو داود ولم يلقني أن احداً كرها الا عبادة بن نسي هذا كلام أبي
داود وروى أبو داود والترمذي وغيرهما بإسنادهم عن معاذ بن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه
نهى عن الحبوة يوم الجمعة والامام يخطب» قال الترمذي حديث حسن وكذا قال الترمذي أنه حسن لكن
في إسناده ضعيفان فلا نسلم حسنه قال الخطابي نهى عنها لأنها تجلب النوم فعرض طهارته لانتقض
وينع من استماع الخطبة (السادسة) قال في البيان اذا قرأ الامام في الخطبة (ان الله وملائكته يصلون
علي النبي) جاز للمستمع ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع بها صوته (السابعة) روى البيهقي
عن سهل بن سعد الساعدي قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لكم في كل جمعة حجة وعرة
فالحجة النهج إلى الجمعة والعرّة انتظار العصر بعد الجمعة» قال البيهقي حديث ضعيف *

الحاضرين أن لا يفتتحها سواء صلى السنة أم لا ومن كان منهم في الصلاة خفها روى عن الزهري
أنه قال «خروج الامام يقطع الصلاة» (١) وكلامه يقطع الكلام والفرق بين الكلام الذي لا بأس به وان

(١) (قوله) روى عن الزهري أنه قال خروج الامام يقطع الصلاة : أخرجه مالك في الموطأ
عنه : وأخرجه البيهقي من طريق بن أبي ذئب عن الزهري عن ثعلبة بن أبي مالك وعن طريق
معمر عن الزهري عن ابن المسيب قوله : وأخرجه من طريق مروان بن معاوية عن معمر عن
يحيى بن أبي كثير عن ضمضم بن جوشن عن أبي هريرة مرفوعاً وقال انه خطأ *

﴿ باب في السلام ﴾

واحكمه وآدابه والاستئذان وتشميت العاطس والمصافحة والمعاقبة وتقبيل اليد والرجل والوجه وما يتعلق بهذا كله واشباهه وذكر القاضي حسين والمتولي والشاشي هذا الباب هنا وذكره أكثر الأصحاب في أول كتاب السير فرأيت تقديمه أحوط وقد ذكرت هذا كله مبسوطاً بآدائه وفروعه في كتاب الأذكار وأذكر هنا مقاصد مختصرة إن شاء الله تعالى وفيه فصول (الاول) في فضل السلام وافشائه قال الله تعالى (فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة) وقال تعالى (واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) وقال تعالى (اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي السلام خير قال «تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف» رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «خلق الله آدم طوله ستون ذراعاً فلما خلقه قال له اذهب فسلم علي أو لك ثقتان من الملائكة جلوس فاستمع ما يحكيونك به فأنها تحييتك وتحية ذريتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليك ورحمة الله فزادوه رحمة الله» رواه البخاري ومسلم وعن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع بزيادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس ونصر الضعيف وعون المظلوم وافشاء السلام وإبرار القسم» رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم» رواه مسلم وعن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أفشوا السلام واطعموا الطعام وصلوا الأرحام وصلوا والناس نيام تدخلون الجنة بسلام» رواه الدارمي والترمذي وقال حديث صحيح وقال البخاري في صحيحه قال عمار «ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان الانصاف من نفسك وبذل السلام للعالم والاتفاق من الاقتار» وروينا هذا في غير البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الباب أحاديث كثيرة مشهورة ﴿ الفصل الثاني في صفة السلام واحكمه ﴾ وفيه مسائل (أحداها) إبداء السلام سنة مؤكدة قال أصحابنا هو سنة علي الكفاية فإذا مرت جماعة بواحد أو بجماعة فلم أحدم حصل أصل السنة

صعد المنبر ما لم يتدبّر الخطبة وبين الصلاة أن قطع الكلام حين منى ابتداء الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فإنه قد يفوته سماع أول الخطبة إلى أن يتمها وأما الداخل في أثناء الخطبة فيستحب له التحية خلافاً لما لك وأبي حنيفة حيث قال لا يكره له الصلاة للناظرين «لنا ما روي» أنه جاء عليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم يا سليمان فاركم ركعتين تجوز فيهما ثم قال «إذا جاء أحدكم والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما» (١) وأن الداخل لم يصل السنة بعد صلاحها

(١) (حديث) إذا جاء أحدكم والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما مسلم عن جابر

وأما جواب السلام فهو فرض بالاجماع فإن كان السلام على نحو واحد فالجواب فرض عين في حقه وإن كان على جمع فهو فرض كفاية إذا أجاب واحد منهم اجزأ عنهم وسقط الحرج عن جميعهم وإن أجابوا كلهم كتبوا كلهم مؤدين للفرض سواء ردوا بها أو متعاقبين فلو لم يجبه أحد منهم أمموا كلهم ولورد غير الذين سلم عليهم لم يسقط الفرض والحرج عن الباقيين (الثانية) قال أصحابنا يشترط في ابتداء السلام وجوب رفع الصوت بحيث يحصل السماع وينبغي أن يرفع صوته رفعا يسمعه المسلم عليهم والمردود عليهم سماعا محتملا ولا يزيد في رفعه على ذلك فإن شك في سماعهم زاد واستظهر وإن لم يسمع على إيقاظ عندهم نيام خفض صوته بحيث يسمعه الإيقاظ ولا يستيقظ النيام ثبت ذلك عن صحيح مسلم عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية المقداد رضي الله عنه (الثالثة) قال أصحابنا يشترط كون الجواب متصلا بالسلام الاتصال المشروط بين الإيجاب والقبول في العقود (الرابعة) يسن بعث السلام الي من غاب عنه وفيه إجماع حديث صحيح ويلزم الرسول تبليغه لأنه أمانة وقد قال الله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) وإذا ناداه من وراء حائط أو نحوه فقال السلام عليك يا فلان أو كتب كتابا وسلم فيه عليه أو أرسل رسولا وقال سلم علي فلان فبلغه الكتاب أو الرسول وجب عليه رد الجواب على الفور صرح به أصحابنا منهم أبو الحسن الواحدى المفسر في كتابه البسيط والمتولى والرافعى وغيرهم ويستحب أن يرد على الرسول معه فيقول وعليك وعليه السلام ورحمة الله وبركاته وفيه حديث في سنن أبي داود إسناده ضعيف لكن إجماع الفاضل يصل فيها بالضعيف كما سبق بيانه في مقالة هذا الشرح (الخامسة) إذا سلم على اسم أى باللفظ لقدرته ويشير باليد ليحصل الألفاظ فإن لم يضم الإشارة إلى اللفظ لم يستحق جوابا وكذا في جواب سلام الإصم يجب الجمع بين اللفظ والإشارة ذكره المتولى وغيره (السادسة) سلام الأخرس بالإشارة معتد به وكذا جوابه ولا تجزئ.

وحصلت التحية بها أيضا وإن دخل والإمام في آخر الخطبة لم يصل حتى لا يفوته أول الجمعة مع الإمام وحكم التحية لا يختلف بقولي الانصات وذكره في الكتاب متصلا بتفريع القديم ليس لاختصاص الاستحباب به بل استحباب التحية على قولنا باستحباب الانصات أظهر منه على قولنا بوجوب الانصات وقوله في أول الفصل ويجبر رفع الصوت بحيث يسمع أربعين من أهل الكمال يجوز إعلانه بالحاء والإيم لما تقدم قلته وقوله وهل يحرم الكلام على من عدا الأربعين يقتضي الحزم بتحريم الكلام على الأربعين وهذا التقدير بعيد في نفسه ومخالف لما نقله الأصحاب ما بعده في نفسه فلأن الكلام في السامعين للخطبة ألا تراه يقول بعد ذلك وفي وجوبه على من لا يسمع الخطبة وجهان وإذا حضر جمع زائدون على الأربعين وهم بصفة الكمال فلا يمكن أن يقال بأن الجمعة تعتقد بأربعين منهم على التعيين حتى يفرض تحريم الكلام عليهم قطعا والتردد في حق الآخرين بل الوجه الحكم بانقضاء الحصة بأربعين منهم لا على التعيين حتى يفرض تحريم الكلام عليهم قطعا والتردد في حق الآخرين

الدارمي وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن توفيه رواية لابي داود زيادة علي هذا من رواية معاذ ابن أنس قال ثم آتي آخر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته فقال أربعون وقال هكذا تكون الفضائل هو أما قل السلام ابتداء كأن يقول السلام عليكم أو عليك ان كلن وحده أو سلام عليكم أو عليك ولو قال عليكم السلام فوجهان (أحدهما) أنه ليس بتسليم وبه قطع المتولي (والثاني) وهو الصحيح أنه تسليم يجب فيه الجواب وبه قطع الواحدى وامام الحرمين وغيرهما ولكن يكره الابتداء به صرح بكرهته الغزالي في الاحياء ودليله الحديث الصحيح عن أبي جرى بضم الجيم تصغير جرو رضي الله عنه قال «قلت عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام فيه الموتى» رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالاسانيد الصحيحة قال الترمذي حديث حسن صحيح قال أصحابنا يستحب اذا سلم علي واحد أن يكون بصيغة الجمع فيقول السلام عليكم خطاباً له وللائتكمه واتفقوا علي أنه لو قال السلام عليكم أو سلام عليك كفى وصفة الجواب أن يقول وعليكم السلام أو وعليك السلام ان كان واحداً فلو ترك واوالعطف فقال عليكم السلام فوجهان (الصحيح) المنصوص في الام وبه قطع امام الحرمين والغزالي والجمهور بمنجزته لقوله تعالى (قالوا سلاماً قال سلام) ولحديث أبي هريرة السابق في الفصل الاول فان الله تعالى قال هي نحييتك ونحيية ذريتكم واتفق أصحابنا علي أنه لو قال في الجواب عليكم فقط لم يكن جواباً ولو قال وعليكم بالواو فوجهان (أحدهما) وهو اختيار امام الحرمين ليس بجواب لانه ليس فيه ذكر السلام (والثاني) أنه جواب العطف ويدل عليه حديث أبي هريرة في قصة اسلامه قال «كنت أول من حبي النبي صلى الله عليه وسلم بتحية السلام فقال عليك رحمة الله» روراه مسلم هكذا من غير ذكر السلام ولو قال المحيب

والسنة أن يوضع علي يمين المحراب هكذا وضع منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) والمراد من يمين المحراب الموضع الذي يكون علي يمين الامام إذا استقبل ويكره وضع المنبر الكبير الذي يضيق

كعب (قائدة) اسم صانع المنبر تميم الدارمي رواه أبو داود وقيل باقوم الرومي مولى سعيد بن العاص وقيل ابراهيم وقيل صباح مولى العباس وقيل مينا غلام العباس وقيل ميمون حكاة قاسم بن اصبح وقيل قبيصة الخزومي حكى هذه الاقوال ابن بشكوال وهو في كتاب ابن زبالة غير مسمي وروى الطبراني في الكبير من حديث العباس بن سهل بن سعد قال فذهب ابى فقطع عيدان المنبر من الغابة فلا ادري عملها أولاً : وروى فيه أيضاً من حديث سهل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لغال له من الانصار اخرج الى العتبة واتني من خشبها فاعمل لي منبراً أكلم الناس عليه فصل له منبراً له عتبتان وجلس عليهما : فلت وفي طبقات ابن سعد ان صانع المنبر كلاب مولى العباس (١) (قوله) كان منبر النبي صلى الله عليه وسلم علي يمين القبلة لم أجده حديثاً ولكنه كما قال

قالسند فيه الى الى للشاهدة ويؤيده حديث سهل بن سعد في البخارى في قصة عمل المرأة المنبر قال فاحمله النبي ﷺ فوضعه حيث ترون *

السلام عليكم أو سلام عليكم كان جواباً بلا خلاف والالف واللام أفضل قال الواحدى أنت في تعريف السلام وتنكيره مخير *

(فرع) لو تلاق رجلان فسلم كل واحد على صاحبه دفعة واحدة ثم سار كل واحد مبتدئاً بالسلام لا يحيا فيجب على كل واحد جواب صاحبه بعد ذلك بلا خلاف صرح به القاضى حسين والمتولى والشاشى وغيرهم ولو وقع كلام أحدهما بعد الآخر قال القاضى والمتولى هو كوقوعهما معاً فيجب على كل واحد جواب الآخر وأنكر الشاشى هذا وقال هذا اللفظ يصح جواباً فإذا وقع متأخراً كان جواباً ولا يجب الجواب بعده على واحد منهما وهذا الذى قاله الشاشى هو الصحيح قال الله تعالى (قلوا سلاماً قال سلام) *

(فرع) إذا تلاقيا فقال البادى. وعليكم السلام قال المتولى لا يكون ذلك سلاماً فلا يستحق لانه لا يصلح للابتداء (الثامنة) لو سلم عليه جماعة متفرقين فقال وعليكم السلام وقصد الرد على جميعهم اجزأه وسقط عنه فرض الجميع كما لو صلى على جنائز صلاة واحدة ذكره المتولى والرافعى (التاسعة) قال للمتولى وغيره يكره ان يخص طائفة من الجمع بالسلام إذا امكن السلام على جميعهم لان مقصود السلام المؤانسة وفي تخصيص البعض إباحش وربما أوردت عداوة (العاشرة) قال للماوردى فى الحاروى إذا مشى فى السوق والشوارع المطروقة كثيراً ونحو ذلك مما يكثر فيه المتلاقون فإن السلام هنا يختص ببعض الناس لانه لو سلم على كل من اتقى اشتغل عن كل منهم وخرج عن العرف قالوا إنما يقصد بهذا السلام جلب مودة او دفع مكروه (الحادية عشرة) إذا دخل على جماعة قليلة بعضهم سلام واحد اقتصر على سلام واحد على جميعهم وما زاد من تخصيص بعضهم فهو أدب ويكفى أن يؤدى منهم واحد فمن زاد فهو أدب قال فان كانوا جمعاً لا ينتشر فيهم السلام الواحد كالجامع والمجالس الواسعة

المسكن على المصايف إذا لم يكن المسجد متسع الحطة فان لم يكن منبر خطب على موضع مرفع ليبلغ صوته الناس ومنها أن يسلم على من عند المنبر إذا انتهى إليه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دنا من منبره سلم على من عند المنبر ثم يصعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم عليهم ثم قعد (١) (ومنها) إذا بلغ فى صعوده الدرجة التى تلي موضع القعود ويسمى ذلك الموضع المستراح أقبل على الناس بوجهه وسلم عليهم خلافاً لما لك وأبى حنيفة حيث قال لا يكره هذا السلام * لنا خبر

(١) (حديث) ان النبي ﷺ إذا دنا من منبره سلم على من عند المنبر ثم صعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد: ابن عدى من حديث ابن عمر أورده فى ترجمة عيسى بن عبد الله الانصارى وضعفه وكذا ضعفه به ابن حبان وقال الارم حدثنا ابو بكر بن ابى شيبة ثنا ابو اسامة عن مجالد عن الشئبى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال السلام عليكم الحديث وهو مرسل *

جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سلام قبل الكلام فقصيتم رواه الترمذي وقال هو
 لحديث منكر (الرابعة عشرة) يستحب لكل واحد من المتكلمين أن يحرص على الابتداء بالسلام
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا خير مما الذي يبدأ بالسلام، وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أن يولي الناس بالله لمن بدأ بالسلام، رواه أبو داود بإسناد حسن
 ورواه الترمذي وقال قد رواه قيل يا رسول الله الرجلان يلتقيان أيما يبدأ بالسلام قال أولاهما
 بالله تعالى قال الترمذي حديث حسن (الخامسة عشر) السنة أن يسلم الزاكب على الماشي والماشي على
 القاعد والضغير على الكبير والقليل على الكثير فلو ابتداء الماشي بالسلام على الزاكب أو القاعد على
 الماشي أو الكبير على الصغير أو الكثير على القليل لم يكره لكنه خلاف الأولى صرح بقدوم كراهته
 المتولى وآخرون لأنه تركه فلهذا الاستنباط فيما إذا تلاقوا أو تلاقوا في طريق فاما إذا ورد على
 قاعد أو قوم فان الوارد يبدأ بالسلام سواء كان صغيراً أو كبيراً أو قليلاً أو كثيراً وكذا دليل هذه المسألة
 حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الزاكب على الماشي والماشي على القاعد
 والقليل على الكثير، رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري يسلم الصغير على الكبير (السادسة
 عشرة) حكى الزاقي في السلام بالمعجمة ثلاثة أوجه أحدها (الأنجزى) (والثاني) (الأنجزى) (والثالث) (إن
 قبل على العربية لم ينجز) والأخير هو الصحيح بل الصواب صحة سلامة بالمعجمة ووجوب الرد عليه
 إذا فهمه مخاطب سواء عرف العربية أم لا لأنه يسمى بغيره إسلاماً وأما من لا يستقيم طلقه بالسلام
 فيسلم كيف أمكنه بالانحطاط لأنه ضرر وذاك (السابعة عشرة) السنة إذا قام من المجلس أو إذا فرغ من الجلوسين
 أن يسلم عليهم للحديث الصحيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أشق
 أحدكم إلى المجلس فليسلم لما إذا أراد أن يقوم فليسلم فليست الأولى بأحق من الأخرى، رواه أبو داود
 والترمذي وغيرهما بإسناد حسن قال الترمذي حديث حسن فهذا هو الصواب (وأنقول) (الثاني)
 حسين والتولى جرت عادة بعض النابسين بالسلام عنهم مفارقة القوم وذلك دعاء يستحب جوابه

انه لم يزل الله عليه وآله وسلم لا كان يخطب خطبتين أو مجلسين جلسين (٢) والبراد عليه السلام والمجلسة بين
 الخطبتين وكما جلس يستعمل المؤذن بالاذن قال الأئمة ولم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لجمعة أذان قبل هذا الأذان قلنا كان في عهد عثمان كثر الناس

(١) حديث (٢) كان صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين ويجلس المجلسين الخاتم في المستدرک
 من حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج يوم الجمعة فقيده على المنبر اذن
 بلال في استأذنه بصيحه بن هلام ضيقه أبو داود وقد تقدم حديث سلمة بن الإكحاح من عند
 الشافعي وروى أبو نعيم في المعرفة في ترجمة سعيد بن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج
 فيجلس على المنبر يوم الجمعة ثم يؤذن المؤذن فإذا فرغ قام يخطب وفي الباب عن الصادق كما ستأتي

ولا يجب لان التحية إنما تكون عند اللقاء لا عند الانصراف (فظاهره) بخالف الحديث المذكور وقد قال الشاشي هذا الذي قلناه قاسداً لان السلام سنة عند الانصراف كما هو سنة عند اللقاء (الثامنة عشرة) يسن السلام على الصبي والصبيان لحديث أنس رضي الله عنه «أنهم علي مبييان فسلم عليهم وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل» رواه البخاري ومسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «مر على غلمان يلعبون فسلم عليهم» رواه ابوداود بإسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم وفي رواية ابن السني وغيرهم قال «السلام عليكم يا صبيان» وإذا سلم علي صبي قال للتولي واصحابنا لا يلزمه الجواب لانه ليس مكافاً ولكن يستحب له الجواب ولو سلم علي جماعة فيهم صبي فرد الصبي ولم يرد احد من البالغين قال القاضي حسين والمتولي والرافعي وغيرهم لا يسقط الفرض عنهم بجوابه لان الجواب فرض والصبي ليس من اهل الفرض وقال الشاشي يسقط به كما يصح اذ انه لرجل ويحصل به اداء الشمار هذا الخلاف شبيه بالخلاف في سقوط الفرض بصلاته علي الميت لكن الاصح المنصوص سقوطه في صلاة الميت والاصح هنا خلافه ولو سلم صبي علي بالغ قال القاضي والمتولي والرافعي في وجوب الرد عليه وجهان بناءً علي صحة اسلامه (والصحيح) وجوب الرد لمعوم قول الله تعالى (واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها او ردوها) قال الشاشي هذا البناء المذكور قاسدوه كما قال (التاسعة عشرة) سلام النساء علي النساء كسلام الرجال علي الرجال في كل مناسبة قال اصحابنا ولو سلم رجل علي امرأة او امرأة علي

وعظمت البلدة أمر المؤذنين بالتأذين علي مكائهم «ثم كان يؤذن المؤذن بين يديه اذا استوى علي المنبر قُبت الامر علي ذلك» (١) ويديم الامام الجلوس إلي فراغ المؤذن من الاذان (وقوله) الي أن يفرغ المؤذن وحده لفظ المؤذن ويمكن حمله علي ما روي في البيان عن صاحب الافصاح والمخاطبي أن المستحب أن يكون المؤذن واحداً «لانهم لم يكن يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة الا واحداً» (٢) وفي كلام بعض الاصحاب ما ينازع فيه ويشعر باستحباب التعديد والله أعلم

(١) حديث السائب بن يزيد كان النداء يوم الجمعة اوله اذا جلس الامام علي المنبر علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث علي الزوراء رواه البخاري وفي مستند اسحاق بن راهوية من هذا الوجه كان النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة إذا جلس الامام علي المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر حتى خلافة عثمان فلما كثر الناس زاد النداء الثالث علي الزوراء : وروي الشافعي عن عطاء انه كان ينكر أن يكون عثمان هو الذي أحدث الأذان والذي فعله عثمان إنما هو تذكير والذي أمر به إنما هو معاوية وكذا روي عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال سليمان بن موسى أول من زاد الاذان بالمدينة عثمان قال فقال عطاء كلا إنما كان يدعوا الناس دعاء لا يؤذن غير أذان واحد (٢) (قوله) ولم يكن له صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة إلا مؤذن واحد : هو في رواية البخاري في حديث السائب الذي قبله وللحاكم من حديث ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج يوم الجمعة فقدم علي المنبر اذن بلال وقد تقدم قريباً

رجل فلن كان بينهما محرمة وزوجية وكانت أمته كلن سترو وجب الرد والافلا يجب الا ان تكون عجوزاً خارجة عن مظنة الفتنة قال المتولي واذا سلم علي شابة اجنبية لم يحز لها الرد ولو سلمت عليه كره له الرد عليها ولو كان النساء جميعا فسلم عليهن الرجل أو كلن الرجال جميعا كثير افسلموا علي المرأة الواحدة فهو سنة اذا لم يخف عليه ولا عليهن ولا عليا فتة لحديث اسماء بنت يزيد رضي الله عنها قالت «مر علينا النبي صلى الله عليه وسلم في نسوة فسلم علينا» رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال «كانت فينا امرأة وفي رواية كانت لنا عجوز تأخذ من اصول السلق

قال (ثم يخطب خطبتين بليغتين قريبتين من الافهام مائتين الى القصر يستدبر القبلة فيها ويجلس بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص فيشغل احدي يديه في الخطبتين بحرف المنبر والثانية بقبض سيف أو عنزة) *

الجملة الثانية السنن المتعلقة بنفس الخطبة منها أن تكون الخطبة بليغة غير مؤلفة من الكلمات المتبذلة لأنها لا تؤثر في القلوب ولا من الكلمات القرية الوحشية فإنه لا ينتفع بها أكثر الناس بل يجعلها قريبة من الافهام (ومنها) أن لا يطول روى انه صلى الله عليه وآله وسلم «قال قصر الخطبة وطول الصلاة مثنة من فقه الرجل» (١) وأما قال مائتين الى القصر ولم يقل قصيرتين لان المحبوب فيهما التوسط روى ان صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «كانت قصدا وخطبته قصدا» (٢) ومنها أن يستدبر القبلة ويقبل علي الناس ولا يلتفت يمينا وشمالا روى انه صلى الله عليه وآله وسلم «كان إذا خطب استقبل الناس بوجهه واستقبلوه وكان لا يلتفت» (٣) وإما استدبر القبلة لأنه لو استقبلها لم يخل اما أن يكون في صدر

(١) (حديث) قصر الخطبة وطول الصلاة مثنة من فقه الرجل: مسلم من حديث عمار بلفظ ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته مثنة من فقهه فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة فان من البيان سحراً وفي رواية لابي داود أمراً رسول الله صلى الله عليه وسلم بأقصار الخطب * (تنبيه) قوله مثنت بفتح الميم وبداها همزة مكسورة ثم نون مشددة - أي علامة قال الازهرى والاكثر على أن الميم فيها زائدة خلافاً لابي عبيد فإنه جعل ميمها أصلية ورده الخطابي وقال إنما هي فصيحة من اللان بوزن الشأن : وروى البزار والحاكم من طريق أخرى عن عمار انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بأقصار الخطب *

(٢) (حديث) كانت صلاته صلى الله عليه وسلم قصداً وخطبته قصداً: مسلم عن جابر بن سمرة * (تنبيه) القصد الوسط أي لا قصيرة ولا طويلة *

(٣) (حديث) كان صلى الله عليه وسلم إذا خطب استقبل الناس بوجهه واستقبلوه وكان لا يلتفت هذا مجموع من أحاديث : أما استقباله الناس بوجهه فتقدم : وأما استقبالهم له فرواه الترمذي من حديث ابن مسعود وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف وقد تفرد به وضمفه به الدارقطني وابن عدي وغيرهما ورواه ابن ماجة من حديث عدي بن ثابت عن أبيه وقال أرجو ان يكون

فتطرحه في القدر وتكرّر حبات من شعير فإذا صلينا الجمعة انصرفنا نسلم عليها فتقدمه اليها» رواه البخاري: وتكرّر تطعن - وعن أم هانئ رضى الله عنها قالت «أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو يفتسل وعاطمة تستره فسلمت وذكرت تمام الحديث» رواه مسلم (العشرون) في السلام على المبتدع والفاسق المجاهر بفسقه ومن ارتكب ذنبا عظيما ولم يتب منه وجهان حكاهما الرازي

المسجد على ما هو المعتاد أو في آخره فإن كان في صدر المسجد واستقبلها كان مستديراً للقوم واستدبارهم وهم المخاطبون قبيح خارج عن عرف المخاطبات وإن كان في آخره فالأمر أن يستقبله القوم فيكونوا مستدبرين للقبلة واستدبار واحد أهون من استدبار الحم الغفير وأما أن يستدبروه فيلزم ما ذكرنا من الهيئة القبيحة ثم لو خطب مستديراً للناس جاز وإن خاف الناس وحكى في البيان وغيره وجهاً أنه لا يجوز (ومنها) أن يجلس بين الخطبتين بقراءة سورة الاخلاص حكى عن نضه في الكبير قال الامام وهو قريب من القدر المستحب من الجلسة بين السجدين (وقوله) ويجلس بين الخطبتين الى آخره الغرض منه عند تقدير الجلوس بالقدر المذكور من جملة السنن وأما أصله فهو من الواجبات وهو كقوله ثم يخطب خطبتين بليقتين لا أنه يخطب خطبتين ويجوز أن يعلم بالواو لأن القاذي الروياني ذكر في التجربة أنه يجب أن يكون جلوسه بقراءة سورة الاخلاص ولا يجوز أقل منه ونسبه إلى النص (ومنها) أن يعتمد على سيف أو عنزة وهي شبه الحربة أو عصا أو نحوها روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يعتمد على عنزته اعتماداً» (١) كوروى أنه اعتمد على قوس في خطبته (٢) فإن لم يجد شيئاً سكن جسده ويديه أما بأن يجعل يده اليمنى على اليسرى أو يقرها مرسلتين والغرض أن يخشع ولا يعث بهما وإذا شغل إحدى

متصلاً كذا قل ووالد عدى لا صحة له إلا أن يراد بأيده جده أبو أيه فله صحة على رأى بعض الحفاظ من المتأخرين: وأما قوله وكان لا يلتفت فلم أره في حديث إلا إن كان يؤخذ من مطلق الاستقبال *

(١) (حديث) إنه صلى الله عليه وسلم كان يعتمد على عنزته اعتماداً: الشافعي عن إبراهيم عن ليث بن أبي سليم عن عطاء مرسلات وليث ضعف *

(٢) (حديث) أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتمد على قوس في خطبته: أبو داود من حديث الحكم ابن حزن الكلبي في حديث أوله وفدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سابع سبعة أو تاسع تسعة فدخلنا عليه فقلنا يا رسول الله زركنا فادع الله لنا بخير فأمر لنا بشيء من التمر الحديث وفيه شهدنا الجمعة معه فقام متوكفاً على عصا أو قوس فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات ولبس للحكم غيره وإسناده حسن فيه شهاب بن خراش وقد اختلف فيه والاكثر وثوقه وقد صححه ابن السكن وابن خزيمة وله شاهد من حديث البراء ابن عازب رواه أبو داود بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم اعطى يوم العيد قوساً فخطب عليه وطوله أحمد والطبراني ومحمد ابن السكن وفي الباب عن ابن عباس وابن الزبير رواهما أبو الشيخ ابن حبان في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم له *

(أحدهما) مستحب لا نهي (والأصحهما) لا يستحب بل يستحب أن لا يسلم عليه وهذا مذهب ابن عمر والبخاري صاحب الصحيح واحتج البخاري للسألة في صحيحه بحديث كعب بن مالك حين تخلف هو ورفيقان له عن غزوة تبوك قال ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كلامنا قال وكنت آتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلم عليه فاقول هل حرك شفتيه برد السلام أم لا رواه البخاري ومسلم قال البخاري وقال عبدالله بن عمر لا تسلموا علي شربة الخمر قال البخاري وغيره ولا تردوا السلام علي أحد من هؤلاء ودليله حديث كعب قال اضطر إلى السلام على الظلمة بأن دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة في

يديه بسيف أو ما في معناة شغل الأخرى بحرف المنبر وبأيتها يقبض السيف ونحوه لم يتعرض الأكثرون لذلك وذكر في التهذيب أنه يقبض باليسرى وقوله بسيف أو غزوة في بعض النسخ أو غيره ولا بأس به أيضاً وينبغي للقوم أن يقبلوا علي الخطيب مستمعين لا يشتغلون بشيء آخر حتى يكره الشرب للتلذذ ولا بأس به للعطش لا للقوم ولا للخطيب *

قال (ثم إذا فرغ ابتدر إلى النزول مع إقامة المؤذن بحيث يبلغ المهراب عند تمام الإقامة والله أعلم) *

الجملة الثالثة ما يتأخر عن نفس الخطبة وهو أن يأخذ في النزول والمؤذن في الإقامة ويتندر ليبلغ المهراب مع فراغ المؤذن من الإقامة والمعنى فيه المبالغة في تحقيق الموالاة *

قال **باب الثاني فيمن تزمه الجمعة**

(ولا تلتزم الجمعة إلا على كل مكاف حر ذكر مقبم صحيح فالعاري عن هذه الصفات لا تلتزمه وإن حضر لم يتم العدد به سوى المريض ولكن تعتقد له سوى المجنون ولهم أداء الظهر مع الحضور سوى المريض فإذا حضر تلتزمه لكأله) *

مقصود الباب الكلام فيمن تلتزمه الجمعة ومن لا تلتزمه ولزومها خمسة شروط أحدها التكليف فلا الجمعة علي صبي ولا مجنون لسائر الصلوات وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة عبداً أو امرأة أو صبي أو مريض» (١) الثاني الحرية فلا تجب علي عبد خلافاً لأحد

(١) (حديث) الجمعة حق واجب علي كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبداً أو امرأة أو صبي أو مريض أبو داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الحاكم من حديث طارق هذا عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وصححه غير واحد : وفي الباب عن تميم الدارمي وابن عمر ومولى لآل الزبير رواها البيهقي وخرج حديث تميم العقيلي في ترجمة ضرار ابن عمرو والحاكم أبو أحمد في ترجمة أبي عبد الله الشامي وإسناده ضعيف فيه أربعة أفسس ضعفاء علي الولاء قاله ابن القطان وحديث ابن عمر رواه الطبراني في الأوسط ونقظه ليس علي مسافر جمعة وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً خمسة لا جمعة عليهم المرأة والمسافر والسد والصبي وأهل البادية *

دين اودينا ان لم يسلم عليهم سلم عليهم وقال ابن العربي لما سكي ينوي حينئذ ان السلام اسم من اسماء الله تعالى ومعناه الله رقيب عليكم (الحادية والعشرون) إذا سلم مجنون او سكران هل يجب الرد عليها فيه وجهان حكاهما الرافعي (اصحهما) انه لا يجب لان عبارة المجنون ساقطة وكذا عبارة السكران في العبادات (الثانية والعشرون) لا يجوز السلام على الكفار هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وحكي الماوردي في الحاوي فيه وجين (أحدهما) هذا (والثاني) يجوز ابتداءهم بالسلام لكن يقول السلام عليك ولا يقل عليكم وهذا شاذ ضعيف واذا سلم الذي على مسلم قال في الردو عليكم ولا يزيد

في رواية والاصح عنه أيضا مثل مذهبنا لما ذكرنا من الخبر وأيضا فقد روى عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا على امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض» (١) ولا فرق في ذلك بين القن والمدير والمكاتب (الثالث) الذكورة فلا الجمعة على امرأة لما روينا من الخبرين والحنثي المشكل كالمرأة قاله صاحب التهذيب وغيره لانه يحتمل ان يكون أنثى فلا يلزم بالشك (الرابع) الإقامة فلا الجمعة على مسافر للخبر الثاني فلو كان وقت الجمعة في بلد على طريقه استحب له حضورها وكذلك القول في الصبي والعبد (الخامس) الصحة فلا الجمعة على مريض بالخبرين ولا فرق بين ان تقوت الجمعة بتخلفه لتقصان العدد ونه وعامه به وبين ان لا تقوت ثم في الفصل صور (أحداها) من فقد شرطاً من الشروط المذكورة كما تلزمه الجمعة لا يتم العدد به سوى المريض لانه متوطن ليس به قبيصة وغيره اما ناقص أو غير متوطن وفي معنى المرض اعذار تذكر في الفصل التالي لهذا الفصل فلا يجب على صاحبها الجمعة وتنعقد به وقوله قال عارى عن هذه الصفات أى عن مجموعها وقد وجد فيه بعضها وقد لا يوجد شيء منها وقوله لم يتم العدد به معلم بالحاء وقوله سوى المريض بالواو لما سبق في الشرط الرابع للجمعة (الثانية) من لا تلزمه الجمعة اذا حضر الجمعة وصلاتها انعقدت له واجزأته لاها أكمل في المعنى وإن كانت اقصر في الصورة فاذا أجزأت الكلمتين الذين لا عند بهم فلأن تجزئ أصحابها عند كل اولى ويستثنى عن هذا المجنون فانه لا اعتداد لفعله (الثالثة) الذين لا تلزمهم الجمعة اذا حضروا الجامع هل لهم ان ينصرفوا ويصلوا الظهر اما الصبيان والنساء والعبيد والمسافرون فلهم ذلك لان المانع من وجوب الجمعة عليهم الصفات القائمة بهم وهي لا ترفع بحضورهم واما المرضي فقد أطلق كثيرون انه ليس لهم بعد ما حضروا الانصراف وتلزمهم الجمعة لان المانع في حقهم المشقة اللاحقة في الحضور فاذا حضروا وتحملوا المشقة فقد ارتفع هذا المانع وتعب العود لا بد منه سواء صلى الجمعة او الظهر وفصل امام الحرمين فقال ان حضر المريض قبل دخول الوقت

(١) (حديث) جابر «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة او مسافراً او عبداً او مريضاً الدارقطني والبيهقي وفيه ابن لهيعة عن معاذ بن محمد الاتصاري وهما ضعيفان واخرج ابن خزيمة من حديث ام عطية نهيها عن اتباع الجنائز ولا الجمعة علينا كذا اخرجه بهذا اللفظ وترجم عليه اسقاط الجمعة عن النساء »

علي هذا هذا هو الصحيح وبقطع الجمهور حكى صاحب الحاوي وجها آخر انه يقولو عليكم السلام ولكن لا يقولو رحمة الله وهذا شاذ ضعيف ودليل المذهب في المسألتين حديث ابى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام فإذا أقيم أحدكم في طريق فاضطروه إلي اضيقه » رواه مسلم وعن انس رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدكم السام عليك فقل

فالوجه القاطع بأن له ان ينصرف وان دخل الوقت وقامت الصلاة لزمه الجمعة وان كان يتخلل زمان بين دخول الوقت وبين الصلاة فان لم يلحقه مزيد مشقة في الانتظار حتى تقام الصلاة لزمه ذلك وان لحقه لم يلزمه وهذا تفصيل فقيه ولا يبعد ان يكون كلام المطلقين منزلا عليه وألحقوا بالمرضى اصحاب المماذير الملاحقة بالمرض وقالوا انهم اذا حضروا لزمهم الجمعة ولا يبعد ان يكون هذا علي التفصيل ايضا ان لم يزد ضرر المعذور بالصبر الي اقامة الجمعة فالامر كذلك وان زاد فله الانصراف واقامة الظهر في منزله وذلك كما في الخائف على ماله معها كانت مدة غيبة اطول كان احتمال الضياع اقرب وكذلك المريض يزداد ضرره بالانتظار والله اعلم وهذا كله فيما قبل الشروع في الجمعة فاما اذا حرم الدين لا تارهم الجمعة بالجمعة ثم أرادوا الانصراف قال في البيان لا يجوز ذلك للمسافر والمريض وذكر في العبد والمرأة وجهين عن حكاية الصيرى وقوله في الكلب ولهم أداء الظهر مع الحضور يجوز أن يعلم بالواو لانه لم يستثن عنه الا المريض وقد خرج صاحب التلخيص في العبد انه تلزمه الجمعة اذا حضر كل مريض قال في النهاية وهذا غلط باتفاق الاصحاب ولا يوجد في جميع نسخ كتابه فلهذه هفوة من ناقل »

قال في ويلتحق بعذر المرض المطر والوحل الشديد وكل ما ذكر من المرخصات في ترك الجماعة وينترك بعذر التمريض أيضا اذا كان المريض قريبا مشرقا علي الوفاة وفي معناه الزوجة والملوك فان لم يكن مشرقا ولم يندفع بحضوره ضرر لم يجز الترك وان اندفع به ضرر جاز »
ما يمكن فرضه في صلاة الجمعة من الاعذار المرخصة في ترك الجماعة يترخص في ترك الجمعة أيضا وهذا القيد لا بد منه وان أطلق قوله وكل ما ذكر من المرخصات في ترك الجماعة لان مما ذكر من المرخصات الريح العاصفة وهي مرخصة بشرط كونها في الليل وهذا الشرط لا يتصور ههنا وقد سبق شرح تلك الاعذار وكنا أخرنا منها الكلام في شيئين فنذكرهما (أحدهما) الوحل الشديد وفيه وجهان (أصحهما) وهو المذكور في الكتاب انه عند لقوله ﷺ « اذا ابتلت النعال فاصلاة في الرحال » (١) والثاني ليس بعذر لان له عدة دافعة وهي الخفاف والصنادل وهذا بشكل المطر وذكر في المدة وجها قارفا وهو أن الوحل ليس

وعليك « رواه البخارى »

(فرع) لو سلم مسلم على من ظنه مسلماً فبان كافراً قال المتولي وغيره يستحب ان يسترد سلامه فيقول له رد على سلامي او استرجعت سلامي والمقصود إيجاشه وانه لا مؤالفة بينهما قال وروى ذلك عن ابن عمر واستحب عن مالك انه لا يسترده واختاره ابن العربي المالكي *

بعذر في صلاة الجمعة وهو عذر في ترك الجماعة في سائر الصلوات لأنها تتكرر في اليوم واليلة خمس مرات قال وبهذا أفتى أئمة طبرستان (والثاني) التمريض والمريض لا يخلوا اما أن يكون له من تعهده أو لا يكون (القسم الاول) أن يكون له من تعهده ويقوم بأمره فينظر ان كان قريباً وهو مشرف على الوفاة أنه أن يتخلف عن الجمعة ويحضر عنده روى أن ابن عمر رضى الله عنهما تطيب للجمعة فأخبر أن سعيد بن زيد رضى الله عنه منزول بهو كان قريباً له فأماه وترك الجمعة (١) والمعنى فيه شغل القلب السالب للخشوع لو حضر وان لم يكن مشرفاً على الوفاة لكن كان يستأنس به فله أن يتخلف أيضاً ويمكث عنده ذكره في التهذيب وإن لم يكن استئناس أيضاً فليس له التخلف وحكي أصحابنا العراقيون عن أبي هريرة وجها آخر ان له التخلف عند شدة المرض لشغل القلب بشأه وإن كان المريض اجنبياً لم يجز التخلف للمضور عنده في هذا القسم بحال وفي معنى القريب المملوك والزوجة وكل من بينه وبينه مصاهرة وذكر الحاملي وغيره ان الصديق أيضاً كالقريب (القسم الثاني) أن لا يكون للمريض متعهد قال الامام ان كان يخاف عليه الهلاك لو غاب عنه فهو عذر في التخلف سواء كان قريباً أو اجنبياً فان انتقاد المسلم من الهلاك من فروض الكفايات وان كان يلحقه بغيته ضرر ظاهر لا يبلغ دفعه مبلغ فروض الكفايات ففيه وجوه (أصحها) انه عذر أيضاً فان دفع الضرر عن المسلم من المهمات (والثاني) انه ليس بعذر لان ذلك مما يكثر وتجاوز التخلف له قد يتداعى الى تعطيل الجمعة (والثالث) الفرق بين القريب والاجنبى لزيادة الرقة والشفقة على القريب ولو كان له متعهد لكن لم يتفرغ لخدمته لاشتغاله بشرى الادوية او بشرى الكفن وحفر القبر اذا كان منزولاً به فهو كما لو لم يكن متعهد (وقوله في الكتاب) وإن لم يكن مشرفاً المراد منه وان لم يكن المريض مشرفاً ولو قدر ان المراد وان لم يكن القريب مشرفاً لزم ان يكون لفظ الكتاب ساكتاً عن حكم الاجنبى مع ان الحكم المرتب على قوله وان لم يكن مشرفاً يستوى فيه القريب والاجنبى وقوله ولم يتدفع بمضوره ضرر يدخل فيه ما اذا كان مستغنياً في تلك الحالة عن خادم ومتعهد وما اذا كان له متعهد يراعيه وقوله وان اندفع به ضرر جاز جواب على الوجه الاصح وينبغي ان يكون معلماً الواو لما ذكرنا ويجب على الزمن ان يحضر الجمعة اذا وجد مركباً ملكاً او اجارة او عارية ولم

(١) (قوله) روى ان ابن عمر تطيب للجمعة يأتي في آخر الباب *

(فرع) لو مر بمجلس فيه كفار ومسلمون أو مسلم واحد أستحب أن يسلم عليهم ويقصد المسلمون أو المسلم لحديث إمامة رضي الله عنه «إن النبي صلى الله عليه وسلم مر علي مجلس فيه اخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الاوثان واليهود فسلم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم *

(فرع) إذا كتب الي كافر كتابا فيه سلام او نحوه قال سنة ان يكتب نحو ما ثبت في الصحيحين في حديث ابي سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الي هرقل «من محمد بن عبد الله ورسوله الي هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى» *

(فرع) إذا أراد تحية ذي بغير السلام قال المتولي والرافعي له ذلك بان يقول هداك الله او انعم الله صباحك وهذا لا بأس به ان احتاج الي تحيته لدفع شره او نحوه فيقول صباحك الله

يشق عليه الركوب وكذا الشيخ الضعيف ويجب ايضا على الاعمى اذا وجد قائد متبرعا او باجرة وللمال فان لم يجد قائدا لم يلزمه الحضور هكذا اطلق الاكثرون وعن القاضي الحسين انه ان كان يحسن المشي بالعصا من غير قائد لزمه ذلك وعن ابي حنيفة ان الجمعة لا تجب على الاعمى بحال *

قال (فروع في صفات النقضان: من نصفه حر ونصفه عبد كالرقيق وقيل تزمه الجمعة الواقعة في نوبته عند المهايأة) *

المسائل المذكورة من هذا الموضع الي آخر الباب متفرعة على صفات النقضان ومتعلقة بها وقد عدها في الوسيط مستفروعا (أحدها) نفا من المذهب ان من بعضه حر وبعضه رقيق لا تزمه الجمعة كالأرقاء لان رق البعض يمنع من السكال والاستقلال وذلك معتبر في لزوم الجمعة ولهذا لا تجب على المسكاتب وفيه وجه انه لو جرى بينه وبين السيد مهايأة تزمه الجمعة الواقعة في نوبته لاستقلاله في ذلك اليوم وضعفه الامام بان قال مثل هذا الشخص مدفوع في نوبة نفسه الي الجدي الكسب لنصفه الحر فهو في شغل شاغل لمسكان الرق قال ولا شك في أن الجمعة لا تنعقد به والخلاف في الوجوب عليه *

قال (والمسافر إذا عزم على الإقامة ببلدة مدة لزمته الجمعة ثم لم يتم العدد به) *

الثاني الغرباء إذا أقاموا ببلدة نظر ان اتخذوها وطنا فحكمهم حكم أهلها تزمهم الجمعة ويتم العدد بهم وإن لم يتخذوها وطنا بل عزمهم الرجوع إلي بلادهم بعد مدة قصيرة أو طويلة كالنقطة والتجار غمولا تزمهم الجمعة إذا استجمعوا صفات السكال لأنهم ليسوا بمسافرين فلا يترخصون بترك الجمعة كما لا يترخصون بالقصر والفطر وهل يتم عدد الجمعة بهم فيه وجهان (أحدهما) وبه قال ابن أبي هريرة نعم لان من وجبت عليه الجمعة انعقدت به كالوطن (وأصحها) وبه قال أبو اسحق وهو المذكور في الكتاب ولا واحتجوا له بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع في حجة الوداع وقد

بالخير او بالسعادة او بالعافية او بالمسرة ونحوه فان لم يحتج فالاختيار ان لا يقول شيئا فان ذلك بسط
وايتنا من واطهار مودة وقد امرنا بالاغلاظ عليهم ونهينا عن ردهم (الثالثة) والعشرون قال اصحابنا
ان سلم في حالة لا يشرع فيها السلام لم يستحق جوابا قالوا فمن تلك الاحوال انه يكره السلام
على مشتغل يول اوجاع ونحوها ولا يستحق جوابا ويكره جوابه ومن ذلك من كان نائما او ناعسا

وافق يوم عرفة يوم الجمعة وانما لم يجمع لانهم من معه لم يكونوا متوطنين (١) وان عزموا على الإقامة
أياما ولا ينفق ما ذكرنا ان قوله في الكتاب وان عزموا على الإقامة مدة المراد منه مدة ينقطع بعزم
إقامتها حكم السفر لا كالיום واليومين وقوله لزمه الجمعة قريب من التكرار لانه معلوم من قوله
في أول الباب ذكر حر صحيح مقبم فانه يبين لزومها على المقيم عند اجتماع سائر الشرائط
وهذا مقبم *

قال (٢) وأهل القرى لا تلتزمهم الجمعة الا إذا بلغوا أربعين من أهل الكمال أو بلغهم نداء
البلد من رجل رفيع الصوت واقف على طرف البلد في وقت هدوء الاصوات وركود الرياح *
الثالث القرية إما أن يكون فيها أربعون من أهل الكمال أو لا يكون فان كان فيها أربعون
من أهل الكمال لزمهم الجمعة كأهل البلاد فان أقاموا الجمعة في موضعهم فذاك وان دخلوا المصر
وصلوها سقط الفرض عنهم ولو كانوا مسيئين لتعطيلهم الجمعة في إحدى البقيتين وحكى في البيان
وجهاً لهم غير مسيئين لان أبا حنيفة رحمه الله عليه لا يجوز إقامة الجمعة في القرى ففعلوه مخرج عن الخلاف
وان لم يكن فيها أربعون من أهل الكمال فاما ان يبلغهم النداء من حيث تمام الجمعة فيه من بلد
او قرية واما ان لا يبلغهم فان بلغهم فيلزمهم الجمعة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال الجمعة «على
من سمع النداء» (٢) والمعتبر نداء مؤذن على الصوت يقف على طرف البلد من الجانب الذي يلي تلك القرية
ويؤذن على عادته والاصوات هادئة والرياح ساكنة فاذا سمع صوته بالقرية من اصغي اليه ولم يكن
أصم ولا جاوز حدة سمعه العادة وجبت الجمعة على أهلها وانما كان الاعتبار من الطرف الذي
يلي تلك القرية لان البلدة قد تكون كبيرة الا يبلغ النداء من وسطها الى اطرافها فاعتبر آخر موضع يصلح
لإقامة الجمعة فيه احتياطاً للعبادة وفيه وجه آخر انه يعتبر من وسط البلد ووجه آخر يعتبر انه
من الموضع الذي تمام فيه الجمعة فليكن قوله على طرف البلد معلوماً بالواو لهذين الوجهين وهل
يعتبر ان يكون المنادى على موضع عال كمنارة وسور قال الاكثر لا يعتبر ذلك لان حد الارتفاع

(١) (قوله) انه صلى الله عليه وسلم لم يجمع يوم عرفة اما كون ذلك اليوم كان يوم جمعة فتأبى في
الصحيحين واما كونه لم يجمع فيه فأخذه من حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم ففيه ثم
اذن بلال فصلي الظهر ثم اقام فصلى العصر *

(٢) (حديث) الجمعة على من سمع النداء: ابو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص واختلاف
في رفته ووقته ورواه البيهقي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن ابيه *

أو في حمام واقفوا انه لا يسلم علي من في الحمام وغيره ممن هو مشغول بما لا يؤثر السلام عليه في حالة وأما المشتغل بالاكل فقال الشيخ ابو محمد والمتولي لا يسلم عليه قال امام الحرمين هذا محمول على ما اذا كانت لقمة في فيه وكن يمضي زمان في المضغ والابتلاع ويحسر الجواب في الحال قال قال فاما ان سلم بعد الابتلاع وقبل وضع لقمة اخرى فلا يتوجه المنع اما المصلي قال الغزالي لا يسلم عليه وقال المتولي والجمهور لا منع من السلام عليه لكن لا يستحق جوابا لافي الحال ولا بعد الفراغ من الصلاة لا باللفظ ولا بالإشارة ويستحب ان يرد في الصلاة بالإشارة نص عليه الشافعي في التقديم

لا ينضبط وعن القاضي أبي الطيب انه قال سمعت شيوخنا يقول الا بطبرستان فانها بين رياض وأشجار تمنع من بلوغ الصوت فينبغي أن يعلو عليها ولو كانت القرية على قلة جبل سمع أهلها النداء لعلوها ولو كن على استواء الأرض لما سمعوا أو كانت في وهدة من الأرض لم يسمع أهلها النداء لانخفاضها ولو كانت على استواء الأرض لسمعوا فيه وجها (أظهرهما) وبه قال القاضي أبو الطيب لا تجب الجمعة في الصورة الأولى وتجب في الثانية اعتباراً للسمع بتقدير الاستواء وأعراضاً عما يعرض بسبب الانخفاض والارتفاع كما يعتبر ركود الرياح ولا ينظر الى السماع العارض لشدتها (والثاني) وبه قال الشيخ أبو حامد ان الحكم على العكس نظراً الى نفس السماع وعدمه وان لم يبلغ النداء أهل القرية فلا جمعة عليهم لظاهر الخبر الذي سبق وأهل الخيام اذا لزموها موضعاً ولم يرحلوا عنه وقبلنا أنهم لا يقيمون الجمعة في ذلك الموضع فهم كأهل القرى اذا لم يبتعدوا أربعين من أهل الكمال وان سمعوا النداء لزمهم الجمعة والا فلا وقوله الا اذا بلغوا معلم بالحاء لان عند أبي حنيفة لا استثناء اصلاً ولا تلزم الجمعة أهل القرى بحال سواء بلغهم النداء أو لم يبلغهم بلغوا عدد الكمال أم لا وانما تلزم الجمعة أهل الامصار الجامعة والمصر الجامع عنده ان يكون فيه سلطان قاهر وطبيب حافق ونهر جار وسوق قائمة وقوله أو بلغهم النداء يجوز ان يعلم بالمعلم والالف لان مال كواحد لا يكتفيان بمجرد بلوغ النداء ويعتبران كونه على ثلاث اميال فادونها وعن احمد رواية أخرى ان المسافة لا تقدر كما هو مذهب الشافعي رضي الله عنه وقوله لمن البلديس لتخصيص الحكم بالبلد بل لم يبلغهم من قرية تقام فيها الجمعة كان كذلك •

قال (والعذر الطارىء بعد الزوال مرخص الا السفر فانه يحرم انشاؤه وفي جوازه قبل الزوال بعد الفجر قولان اقيسهما الجواز ثم المنع في سفره مباح أما الواجب والطاعة فلا منع منهما) •

الرابع العذر المبيح لترك الجمعة يبيحه وان طرأ بعد الزوال لكن السفر يحرم انشاؤه بعد الزوال خلافاً لابي حنيفة حيث قال يجوز الا أن يضيق الوقت بناء على ان الصلاة تجب بآخر الوقت • لا ان الجمعة قد وجبت عليه فلا يجوز الاشتغال بما يؤدي الى تركها كالتجارة والله وهذا مبنى على

ولم يخالفه في الجديد وحكي الراجح وجها أنه يجب الرد بالإشارة في الحال ووجها أنه يجب الرد بعد الفراغ باللفظ والصحيح أنه لا يجب الرد مطلقا فان رد في الصلاة فقال وعليك السلام بطلت ان علم تحريره وإلا فلا في الاصح وان قال وعليه لم تبطل وقد سبقت المسألة في آخر باب ما يفسد الصلاة بدوطة وأما الملبي بالحج أو العمرة فيكره السلام عليه فان سلم رد عليه لفظا نص عليه

أن الوجوب بأول الوقت وقد سبق في موضعه (فان قيل) الوجوب وإن ثبت في أول الوقت لكنه موسع فلم يمنع السفر قبل التيقن (قلنا) الناس في هذه الصورة تبع الامام فلو عجلها تعينت متابعتها وسقطت خيرة الناس فيه وإذا كان كذلك فلا يندري متى يقيم الامام الصلاة فيتعين عليه انتظار ما يكون ذكر هذا الجواب إمام الحرمين رحمة الله عليه وأما قبل الزوال وبعد طلوع الفجر الثاني هل يجوز انشاء السفر فيه قولان (قال في القديم) وحرمله يجوز وبه قال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله لأنه لم يدخل وقت وجوب الجمعة فاشبه السفر قبل طلوع الفجر (وقال في الجديد) لا يجوز قال أصحابنا العراقيون وهو الاصح لان الجمعة وإن كان يدخل وقتها بالزوال فهي مضاة إلى اليوم ولذلك يعتد بغسل الجمعة قبل الزوال وبجلب السعي اليه لمن بعد داره قبل الزوال وعن احمد روايتان كالقولين (أظهرهما) المنع وحكي في النهاية طريقة أخرى قاطعة بالجواز مؤولة قول المنع وذلك أن تعلم قوله في الكتاب قولان بالواد اشارة اليها ويجوز أن يعلم لفظ الجواز من قوله اقبسها الجواز بالالف اشارة إلى الظاهر من مذهب أحمد والحكم بان الجواز أقيس لا ينافي كون المنع أظهر لانه قد يكون أحد طرفي الخلاف أقرب إلى القياس وإن كان الثاني أظهر فاذا ليس ما في الكتاب مخالفا لما قاله العراقيون وذكر في العدة أن ظاهر مذهب الشافعي رضي الله عنه قوله الجديد والفتوى على القديم وهو الجواز ثم للقولين شرط (أحدهما) وقد ذكره في الكتاب أن يكون السفر مباحا كالزيارة والتجارة أما لو كان واجبا كالحج والجهاد في بعض الاحوال أو مندوبا فلا منع منها وذلك ليس موضع القولين هكذا قاله كثير من أئمتنا واحتجوا عليه بما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث عبد الله بن رواحة رضي الله عنه في سرية فوافق يوم الجمعة فغدا أصحابه وتخلف هو ليصلي ويلحقهم فلما صلى قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلعتك قال أردت أن أصلي معك ثم لحقهم فقال لو أنفقت ما في الارض جميعا ما أدركت فضل غزوتهم (١) وفي كلام العراقيين وإيرادهم ما يوجب طرد الخلاف في سفر الغزو ودوا الله أعلم

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة فغدا أصحابه وتخلف هو ليصلي ويلحقهم فلما صلى قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلعتك قال أردت ان أصلي معك والحقهم فقال لو أنفقت ما في الارض جميعا ما أدركت فضل غزوتهم: احمد والترمذي من حديث مقسم عن ابن عباس وفيه حجاج بن ارطاة واعله الترمذي بالانقطاع وقال البيهقي اقره به الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف: (قائدة) في الافراد للدارقطني عن ابن عمر مرفوعا

الشافعي والاصحاب والسلام على المؤمن ومقيم الصلاة في معنى السلام على الملبى والسلام في حال الخطبة سبق بيانه أما المشتغل بقراءة فقال الواحدى الاول ترك السلام عليه قال فان سلم كفاه الرد بالاشارة وان رد باللفظ استأنف الاستعاذه ثم قال وهذا الذى قاله ضعيف والمختار أنه يسلم عليه ويجب الرد باللفظ ولو رد السلام في حال الاذان والاقامة والا كل لم يكره وفي الجماع والبول كره

والمراد من الطاعة في لفظ الكتاب المنسوب وإلا فلو اوجب طاعة أيضاً وهل كون السفر طاعة عند في انشائه بعد الزوال المفهوم من كلام الاصحاب أنه ليس بعذر وروا عن أحمد أنه عذر (والثاني) ان لا ينقطع عن الرقعة ولا يناله ضرر لو تخلف الي ان يصلي الجمعة فاما اذا انقطع وفات سفره بذلك أو ناله ضرر فله الخروج بلا خلاف وكذلك الحكم لو كان الخروج بعد الزوال وقد عدنا ذلك من الاعذار في الصلاة بالجماعة ورأيت في كشف المختصر للشيخ أبي حاتم القزويني ذكر وجوب في جواز الخروج بعد الزوال بخوف، الاقطاع عن الرقعة (والثالث) أن لا يمكنه حضور الجمعة في منزله وطريقه فاما اذا أمكن ذلك فلا منع بحال *

قال * ويستحب لمن يرجو زوال عذر أن يؤخر الظهر إلى اليأس عن درك الجمعة ومن لا يرجو فليعجل الظهر كالزمن فان زال العذر بعد انقضاء الصلاة (ح) عليه وكذا الصبي اذا بلغ بعد الظهر وزوال العذر في أثناء الظهر كروية التيمم الماء في أثناء الصلاة *

الخامس من الفروع المعذورن وهو ضربان معذور يرجو زوال عذره كالعبد يتوقع العتق والمريض الذى يتوقع الحفاة فالمستحب له تأخير الظهر إلى اليأس عن درك الجمعة لان ربما يزول العذر ويتمكن من فرض اهل الكمال ومنى رفع الامام رأسه من الركوع الثاني فقد حصل اليأس عن درك الجمعة عن بعض الاحباب انه يراعى تصور الادراك في حق كل أحد فاذا كان منزله بعيدا وانتهى الوقت إلى حذو اخذ في الصلوة لم يملك الجمعة فقد حصل الفوات في حقه هذا احد الضربين (والثاني) معذور لا يرجو زوال عذره كالمرأة والزمن فالاولى له ان يصلي الظهر في اول الوقت لانه آيس من درك الجمعة فيحافظ على فضيلة الاوليتوا اذا اجتمع معذورن فهل يستحب لهم الجماعة في الظهر فيه وجهان (احدهما) لابل الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة وبهذا قال مالك وابو حنيفة (واسحهما) نعم لعموم الترغيبات الواردة في الجماعة وعلى هذا فقد نص الشافعي رضي الله عنه على ان المستحب لهم الاختفاء حتى

من سافر يوم الجمعة دعت عليه الملائكة ان لا يصحب في سفره وفيه ابن لهيعة وفي مقابله مارواه ابو داود في المراسيل عن الزهرى انه اراد ان يسافر يوم الجمعة فحوى فقيلا له ذلك فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم سافر يوم الجمعة : وروى الشافعي عن عمر انه رأى رجلا عليه هيئة السفر فسمعه يقول لولا ان اليوم يوم جمعة لم خرجت فقال له عمر اخرج فان الجمعة لا تحبس عن سفر : وروى سعيد ابن منصور عن صالح بن كيسان ان ابا عبيدة بن الجراح سافر يوم الجمعة ولم ينتظر الصلاة *

(الرابعة والعشرون) يستحب لمن دخل بيته أو بيتا غيره أو مسجداً وليس فيه أحد أن يسلم فيقول السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته قال الله تعالى

لا يهتموا بالرغبة عن صلاة الامام وحمل الاصحاب ما ذكره علي ما اذا كان العذر خفياً اما اذا كان ظاهراً فلاهمة ومنهم من لم يفصل واستحب الاخفاء مطلقاً ولو صلى المذنور الظهر قبل فوات الجمعة صحت فأنه فرضه ولو زال العذر وامكنه حضور الجمعة لم يلزمه ذلك لأنه أدى فريضة وقته ومثال ذلك المريض يراً والمسافر يقيم والعبد يعتق ويستثنى عن هذا الاصل صورة ذكرها في البيان وهي أن يصلي الختني الظهر ثم يتبين انه رجل قبل فوات الجمعة تلزمه الجمعة لأنه تبين كونه رجلاً حين صلى الظهر ومثل هذا لا يفرض في سائر المذنبين وأما الصبي اذا صلى الظهر ثم بلغ لم تلزمه الجمعة على ظاهر المذهب كسائر المذنبين والمسألة مكررة في هذا الموضع قد ذكرها والخلاف فيها في باب المواقيت ثم هي داخلة في مطلق قوله فان زال العذر الى آخره فلو طرأ ما ضر من وجهين واذا لم يفعل فيجوز أن يكون قوله وكذا الصبي مرقوماً بالحاء والواو لما بيناهم وهو لا يستحب لهم حضور الجمعة وإن لم يلزم واذا صلوا الجمعة فالفرض هو الظهر السابقة أو يحتسب الله تعالى جده بما شاء منها فيه قولان أصحهما أولهما وقال أبو حنيفة اذا سعى الى الجمعة بعد الظهر بطل ظهره ولو زال العذر في أثناء الظهر فقد قال امام الحرمين أجرى القفال ذلك مجرى ما لو رأى المتيمم الماء في الصلاة وهذا يقتضي اثبات الخلاف في البطلان لما ذكرناه في رؤية المتيمم الماء في الصلاة وقد صرح الشيخ أبو محمد فيما علق عنه كاية وجهين في هذه المسألة وظاهر المذهب استمرار الصلاة على الصحة قال الامام وهذا الخلاف مبني على قولنا ان غير المذنور لا يصح ظهره قبل فوات الجمعة فان صححنا فلا نحكم بالبطلان بحال *

قال (وغير المذنور اذا صلى الظهر قبل الجمعة ففي صحته قولان فان قلنا يصح ففي سقوط الخطاب بالجمعة قولان وإن قلنا لا تسقط فصل الجمعة فالفرض هو الاول أو الثاني أو كلاهما أو أحدهما لا بعينه اربعة اقوال) *

السادس من لا عذر به اذا صلى الظهر قبل فوات الجمعة ففي صحة ظهره قولان (القديم) وبه قال أبو حنيفة أنها تصح والجديد لا يصح قال مالك واحمد لا تصح (١) وذكر الاصحاب ان القولين مبنيان على

(١) (قوله) إذا صلى الظهر قبل فوات الجمعة ففي صحة ظهره قولان القديم الصحة والجديد لا لأن الفرض الجمعة للاخبار الواردة فيها انتهى فمن الاخبار المذكورة حديث عمر صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم رواه النسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر وقال لم يسمعه من عمر وكان شعبة ينكر سماعه منه وسئل ابن معين عن رواية جاء فيها في هذا الحديث عنه سمعت عمر فقال ليس بشيء وقد رواه البيهقي بواسطة بينهما وهو كعب بن عجرة وصححها ابن السكن *

(فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة) والمسألة ذكرتها في كتاب الاذكار (الخامسة والعشرون) اذا مر بانسان أو جمع وغلب علي ظنه انه لو سلم لم يرد عليه استحب له السلام ولا يترك هذا الظن لانه مأمور بالسلام لا بالرد ولا نه قد يخطيء الظن عليه (فان قيل) هذا

ان الفرض الا صلى يوم الجمعة ما اذا صلى القديم الفرض الاصلى الظهر لانه اذا قاتت الجمعة فعليه قضاء اربع ركعات ولو كان فرض اليوم الجمعة لما زادت ركعات القضاء وعلي الجديد الفرض الاصلى هو الجمعة للاخبار الواردة فيها ولانه لو كان الاصل الظهر لكانت الجمعة بدلا ولو كان كذلك لجاز له ترك البذل والاستقلال بالاصل كمن ترك الصوم في الكفارة واعتق ومعلوم انه ممنوع من ذلك وهل يجرى القولان فيما اذا ترك اهل البلدة كلهم الجمعة وصلوا الظهر ام يختص بما اذا صلى الآحاد الظهر مع اقامة الجمعة في البلدة حكى في المهذب عن ابي اسحق ان ظهر اهل البلدة مجزئة وان اتوا بترك الجمعة لان كل واحد منهم لا تعتقد به الجمعة قال والصحيح انه لا تجزئهم ظهرهم على الجديد لانهم صلوا وفريضة الجمعة متوجهة عليهم (التفريع) ان قلنا بالجديد فلا امر بحضور الجمعة قائم كما كان ان حضرها فذاك وان قاتت قضاها الآن اربعا وما فعله اولا يطل من اصله او يكون فلا فيه القولان المشهوران في امثاله وان قلنا بالتقديم فهل يسقط الخطاب بالجمعة قال في الكتاب فيه قولان وكذلك ذكره امام الحرمين وجعل السقوط خارجا علي قولنا اذا صلى الجمعة بعد الظهر ان فرضه الاول او احدهما وعدم السقوط خارجا علي قولنا ان الفرض الثاني او ان كتبها فرض والذي ذكره الاكثرون تفريعا علي القديم انه لا يسقط عنه الخطاب بالجمعة بمعنى صحة الظهر الاعتداد بها في الجمعة حتى لو قاتت الجمعة تجزئها الظهر السابقة ثم اذا قلنا يسقط عنه الخطاب بالجمعة تفصيلا الجمعة فقد قال الامام ان الشيخ ابا محمد ذكر فيه اربعة اقوال (احدها) ان المفروض هو الاول لانه لو اقتصر عليه لبرئت ذمته علي القول الذي يتفرع عليه (والثاني) ان المفروض هو الثاني لانه به خرج عن الحرج (والثالث) انها فرضان للمتعينين (والرابع) ان الفرض احدهما لا يصح اذ المفروض في اليوم والليلة خمس صلوات ونظير هذه الاقوال قد سبق فيمن صلى منفردا ثم ادرك جماعة ويشبه ان يكون بعضها منصوبا عليه وبعضها غير منصوب والذي نقله ابن الصباغ وغيره في المسألة تفريعا علي القديم انما هو الرابع وقال بحسب الله تعالى جده بما شاء منهما واذا اثبتنا الاقوال فينبغي ان لا يختص بقولنا ان الخطاب بالجمعة لا يسقط عنه بل يضطرر علي قولنا يسقط الخطاب بالجمعة ايضا كما اذا صلى منفردا وأعاد في جماعة فانه غير مخاطب بالثاني وهذا كله فيما اذا صلى الظهر قبل فوات الجمعة فان صلاحها بعد الركوع الثاني للامام وقبل فراغه قال ابن الصباغ ظاهر كلام الشافعي رضي الله عنه يدل علي المنع يعني في الجديد ومن اصحابنا من يقول بالجواز وفيما اذا امتنع اهل البلدة جميعا من الجمعة وصلوا الظهر الفوات يكون بخروج الوقت او ضيقه بحيث لا يسم الركعتين .

والاحسن أن يقول له أن أمكن له رد السلام فإنه واجب عليك (السادسة والعشرون) قال المتولي وغيره التحية بالطلبة وهي أطال الله بقاءك باطلة لا أصل لها وقد نص جماعة من السلف على كراهة

مالك غسل الجمعة واجب لكن تصح الصلاة بدونه والخبر الثاني حجة عليه ثم فيه مسائل (أحداها) وقت هذا الغسل ما بعد الفجر لأن الاخبار علقت باليوم نحو قوله صلى الله عليه وسلم «من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فكأنما قرب بدنة» (١) وفي النهاية حكاية وجه بعيد أنه يجزىء قبل الفجر كغسل العيد وظاهر المذهب الأول والفرق بينه وبين غسل العيدين جوزناه قبل طلوع الفجر من وجهين (أحدهما) أنه إذا اغتسل قبل طلوع الفجر بقي أثره إلى أن يؤدي صلاة العيد لقربها من أول النهار وصلاة الجمعة تؤدي بعد الزوال فلا يبقى أثره (والثاني) أنه لو لم يجز غسل العيد قبل الفجر لشق لقرب صلاته من أول النهار بخلاف غسل الجمعة فإن من طلوع الفجر إلى وقت الصلاة سعة والأولى أن يقرب الغسل من الرواح إلى الجمعة لأن الغرض التنزه وقطع الروائح الكريهة فما كان أفضى إليه فهو أولى وقوله ويستحب ذلك بعد الفجر ليس الغرض منه أن إيقاعه بعد الفجر مستحب فإن ذلك شرط الاجزاء على ما بينه بقوله ولا يجزىء قبل الفجر وإنما المراد بيان استحباب أصل الغسل وقوله بعد الفجر إشارة إلى وقت هذا المستحب وإذا عرفت ذلك فاعلم قوله ويستحب ذلك بالميم وقوله ولا يجزىء قبل الفجر بالواو لما سبق وذلك أن تعلم قوله واقربه إلى الرواح أحب بالميم لأن أصحابنا رَوَوْا عن مالك أن ينترط إيصال الرواح بالغسل وأنه لا يجوز أن يشتغل بعده بشيء سوى الخروج

ورواه البيهقي بإسناد فيه نظر من حديث ابن عباس وإسناد فيه انقطاع من حديث جابر ورواه عبد بن حميد والبخاري في مسندهما وكذلك اسحاق بن راهويه ورواه في مصنفه البيهقي من حديثه من حديثه بإسناد فيه ضعف من حديث أبي سعيد وله طريق أخرى في التمهيد فيها الربيع بن بدرو وهو ضعيف: تنبيه حكى الأزهري أن قوله فيها ونمت معناه قبل السنة أخذ ونمت السنة قاله الأصمعي وحكاة الخطابي أيضاً وقال إنما ظهرت تاء التأنيث لاضمار السنة وقال غيره ونمت الخصلة وقال أبو حامد الشاركي ونمت الرخصة قال لأن السنة التسل وقال بعضهم معناه قبل الرخصة أخذ ونمت الرخصة: تنبيه من أقوى ما يستدل به على عدم فرضية التسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقب أحاديث الأمر بالغسل عن أبي هريرة مرفوعاً من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام •

(١) (حديث) أبي هريرة من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة: الحديث متفق عليه بلفظه من طريق أبي صالح عنه وفي لفظ للنسائي: قال في الخامسة كالذي يهدي عصفوراً: وفي الثالثة يضة وفي رواية له قال في الراسة كالمهدي بطة ثم كالمهدي وجاجة ثم كالمهدي يضة: قال النووي وهاتان الروايتان شاذتان وإن كان إسنادهما صحيحاً انتهى: وروى أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد نحو الرواية الأولى منها •

أطال الله بقاءك وقال بعضهم هي نحية الزنادقة (السابعة والعشرون) قال المتولي وغيره وأما التحية عند خروجهم من الحمام بقوله طاب حمامك فنحوه فلا أصل لها وهو كما قالوا فلم يصح في شيء لكن لو قال لصاحبه حفظا لوده أدام الله لك النعيم ونحوه من الدعاء فلا بأس إن شاء الله تعالى قال المتولي وروى أن عليا قال لرجل

ومن يقول بذلك ينازع في قولنا الأقرب إلى الرواح أحب وقال القفال رأيت في الموطأ عنه مثل مذهبنا والله أعلم وقوله بخلاف غسل اليد فإن فيه وجهين قد أعاد هذه المسألة وما فيها من الخلاف في صلاة العيدين وكان الغرض ههنا بيان اقتراق الغسلين في الوقت وإن لم يبين المعنى الفارق (الثانية) هل يختص استحباب الغسل بمن يريد حضور الجمعة أم يستحب له ولغيره فيه وجهان حكى في البيان أنهما مبنيان على وجهين في أن غسل الجمعة مسنون لليوم أو للصلاة (أحدهما) أنه اليوم لأنه في الأخبار معلق باليوم فعلي هذا يستحب لكل (وأصحهما) أنه للصلاة فلا يستحب إلا لمن حضرها وهذا هو المذكور في الكتاب ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم «من جاء منكم الجمعة فليغتسل» ويخالف غسل العيد يستحب لكل لأنه للزينة وإظهار السرور وهذا الغسل للتنظيف وقطع الروائح الكريهة كيلا يتأذى من يقربه فاختص بمن يريد الحضور ولو نازع منازع في طرفي هذا الفرق لم يكن بعيداً ولا فرق في حق من يريد الحضور بين أن يكون من أهل العند أو لا يكون وعن أحمد أنه لا يستحب الغسل للنساء ولا يقدح الحدث بعد الغسل فيه وبه قال مالك في الموطأ (الثالثة) قال الصيدلاني وغيره من الأصحاب إن لم يجد الماء لغسل الجمعة فليتيمم حاز الفضيلة ويتصور ذلك في موضعين (أحدهما) الذي به قروح على غير موضع الوضوء يتيمم بنية الغسل (والثاني) قوم في بلد توضع أتم فندماؤهم فيتيمموا بدلا عن الغسل قال إمام الحرمين والظاهر ما ذكره الصيدلاني وفيه احتمال من جهة أن هذا الغسل منوط بقطع الروائح الكريهة والتنظيف والتيمم لا يفيد هذا الغرض ورجح حجة الإسلام هذا الاحتمال حيث قلل الأولى أن لا يتيمم أي من الوجهين وقوله وقيل يتيمم هو الوجه الذي ذكره عامة الأصحاب »

قال (ومن الأغسال المستحبة غسل العيدين والغسل من غسل الميت والاحرام والوقوف بعرفة وبمزدلفة والدخول مكة وثلاثة اغسال أيام التشريق ولطواف الوداع على التقديم وللکافر إذا أسلم غير جنب بعد الإسلام على وجهه وقبله على وجهه والغسل من الإفاقة من زوال العقل وأما الغسل عن الحجامة والخروج من الحمام ففيه تردد) »

عد جملة من الأغسال المستحبة في هذا للوضع منها اغتسال الحاج في موطن معروفة وقد أعاد ذكر ما سوى طواف الوداع منها في كتاب الحج وذلك الموضع أحق بها فتؤخر الشرح إليه (ومنها) غسل العيدين وهو مذكور في باب صلاة العيدين ومنها الغسل عن غسل الميت وفيه قولان قلل عن التقديم أنه واجب وكذا الوضوء من مسه لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «من غسل

خرج من الحمام «طهرت فلا نجست» (الثامنة والعشرون) إذا ابتدأ المار فقال صبحك الله بخير أو بالسعادة أو قواك الله أو أحيأك الله أولاً أو حش الله منك ونحوها من القساظ أهل العرف لم يستحق جواباً لكن لودعي له قبالة دعائه كان حسناً لا أن يريد تأديبه أو تأديب غيره لتخلفه وإهماله السلام فيسكت *

(الفصل الثالث) في الاستئذان وما يتعلق به قال الله تعالى (وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن

ميتاً فليغتسل ومن مسه فليتوضأ) (١) والجديد انه مستحب وهو المذكور في الكتاب والخبر إن صح محمول على الاستحباب لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم «قال لا غسل عليكم من غسل ميتكم» (٢) وليكن قوله والغسل من غسل الميت معلماً بالواو لانه على القديم غير معدود من الاغسل المستحبة بل هو من الاغسال الواجبة وايضاً بالحاء والزاي لان الصيدلاني وغيره حكوا أن أبا حنيفة والمزني لا يريان استحباب هذا الغسل فضلاً عن الإيجاب وإذا قلنا بالجديد الصحيح فهذا الغسل غسل الجمعة أكد الاغسال السنونة وما الآكد منهما فيه قولان (الجديد) أن هذا الغسل آكد لانه متردد بين الوجوب والاستحباب وغسل الجمعة قد ثبت استحبابه (والقديم) ان غسل الجمعة آكد لان الاخبار فيه اصح واثبت وهذا ارجح عند صاحب التهذيب والرويانى والاكثرين على خلاف قياس القديم والجديد ورجح صاحب المذهب وآخرون الجديد على القياس وحكي الخناطى وغيره وجهاً أنهما سواء (واعلم) ان ما قلناه يقتضى ترد قوله في وجوب هذا الغسل في القديم لانه لو جزم بوجوبه في القديم لما انتظم منه القول بان غسل الجمعة آكد منه (ومها) غسل الكافر اذا اسلم ولا يخلو حاله اما ان يعرض له في الكفر ما يجب الغسل من حيض او جنابة او لا يعرض فان عرض ذلك فيلزمه الغسل بعد الاسلام ولا عبرة باغتساله في الكفر على الاصح كما سبق في موضعه وان لم يعرض لذلك فيستحب له الغسل ولا يجب خلافه لا حديثاً واجباً وبه قال ابن المنذر *
انا «انه اسلم خلق كثير ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاغتسال وامر به ثمانية الخنثى وقيس بن عاصم لما اسلم» (٣) فدل انه مستحب لا واجب ثم يغسل بعد الاسلام ام قبله فيه وجهاً (احدهما) قبله

(١) (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتاً فليغتسل ومن مسه فليتوضأ تقدم في الغسل وانه ضعيف *

(٢) (حديث) وانه قال لا غسل عليكم من غسل الميت : الدارقطنى والحاكم مرفوعاً من حديث ابن عباس وصحح البيهقي وقته وقال لا يصح رفعه *

(٣) (قوله) انه اسلم خلق كثير ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاغتسال وامر به قيس ابن عاصم وثمانية بن اقال لما اسلموا ثم اعادوا الامر لقيس وثمانية بالغسل : اما حديث قيس بن عاصم فرواه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من حديثه انه اسلم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يغتسل بماء وسدر وصححه ابن السكن ووقع عنده عن خليفة بن حصين عن ابيه عن جده قيس

الذين من قبلهم) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تمسخوا بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها) وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستئذان ثلاث فإن أذن لك وإلا فارجع» وعن سهل بن سعد قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل الاستئذان من أجل البصر» رواها البخاري ومسلم وروينا الاستئذان ثلاثين طرق والسنة لمن أراد الاستئذان أن يسلم ثم يستأذن فيقوم عند باب البيت بحيث لا ينظر إلى من في

تنظيفا للإسلام وتعظيما له (واصحهما) بعد لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهما بالغسل بعد الإسلام، ولا سبيل إلى تأخير الإسلام بحال ومنها الغسل للافاقة من زوال العقل ظاهر المذهب أنه مستحب لأنه قد قيل إن من زال عقله أنزل فإذا أفاق اغتسل احتياطا ولا يجب لأن الأصل استصحاب الطهارة السابقة والناقض غير معلوم وتقل القاضي ابن كج عن ابن أبي هريرة أنه يجب الغسل على من أفاق من الجنون دون الأغما. وحكي الخطابي في وجوب الغسل على من أفاق منهما جميعا وجهين ووجه الوجوب التشبيه بالنوم من جهة أن النائم قد يخرج منه حدث وهو لا يدري فجعل النوم حدثا كذلك من زال عقله قد ينزل ولا يدري وليكن قوله والغسل من الافاقة من زوال العقل مرقوما بالواو لهذا الوجه فإنه غير معدود على هذا الوجه من الاغسال المستحب (ومنها) الغسل عن الحجامة والخروج من الحمام ذكر صاحب التلخيص عن القديم أنه مندوب إليه وذكر العيصيري في الكفاية إن الغسل عن الحجامة وحسن إلا كثرون أهملوا ذكرها فلن قلنا بالقديم فقد قال في التهذيب قيل إن المراد من غسل الحمام ماذا تنور قال وعندى إن المراد منه أن يدخل الحمام فيعرق فيستحب أن لا يخرج من غير غسل وذكر أن في غسل الحجامة أثر (١) والله أعلم

ابن عاصم وعند غيره عن خليفة عن جده قال أبو حاتم في الطل الصواب هذا ومن قال عن أبيه عن جده فقد أخطأ : وأما حديث ثمامة بن أثال فروى البزار من حديث أبي هريرة أن ثمامة بن أثال أسلم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يغتسل بماء وسدر ورواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي مطولا وفيه فأمره أن يغتسل فاغتسل وللبزار فقال أذهبوا به إلى حائط بني فلان ففروه أن يغتسل وأصله في الصحيحين لكن عندهما أنه اغتسل وليس فيها أمر النبي صلى الله عليه وسلم له بذلك (تنبيه) وقع الأمر بالغسل لغير الاثنين المذكورين لجماعة فمنهم وثلة رواه الطبراني ومنهم قتادة الراوي رواه الطبراني أيضا ومنهم عقيل بن أبي طالب رواه الحاكم في تاريخ نيسابور وأسابيها ضعيفة •

(١) قوله وذكر في التهذيب أن في غسل الحجامة أثرا كأنه يشير إلى ما رواه أبو داود وابن خزيمة والحاكم من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع من الجنة ويوم الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند البيهقي وقد تقدم في الغسل •

داخله ثم يقول السلام عليكم أدخل أو نحو هذا فان لم يجبه أحد قال ذلك ثانيا وثالثا فان لم يجبه أحد انصرف
لحديث ربيع بن حراش قال «حدثنا رجل من بني عامر استأذن النبي صلى الله عليه وسلم و ر في
بيت فقال الج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحادمه أخرج إلى هذا فعلمه الاستئذان فقال له قل
السلام عليكم أدخل فسمعه الرجل فقال السلام عليكم أدخل فاذن له النبي صلى الله عليه وسلم فدخل »
رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن كلب بفتح الكاف واللام ابن الحنبل الصحابي رضي الله عنه قال

قال (الثاني البكور إلى الجامع) »

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة
ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة
الثالثة فكأنما قرب كبشاً ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح
في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » قال
المفسرون للخبر قوله غسل الجنابة أي كغسلها وقيل أي جامع واغتسل ومن مني تعتبر الساعات
للمذكورة حتى أصحابنا العراقيون فيه وجهين (أحدهما) أنها تعتبر من أول طلوع الشمس لأن أهل الحساب
منه يحسبون اليوم ويعدون الساعات (وامصحا) من أول طلوع الفجر الثاني لأنه أول اليوم شرعا وبه
يتعلق جواز الفسل للجمعة وتقل صاحب التهذيب وأرويانى وجها ثالثا وهو الاعتبار من وقت
الزوال لأن الأمر بالحضور حينئذ يتوجه عليه ويعد أن يكون الثواب في وقت لم يتوجه عليه الأمر
فيه أعظم وإيضا فإن الرواح اسم للخروج بعد الزوال ومن قال بأحد الوجهين الأولين قال إنما ذكر
لفظ الرواح لأنه خروج الأمر يؤتى به بعد الزوال ثم ليس المراد من الساعات على اختلاف الوجوه
الأربع والعشرين التي قسم اليوم واليلة عليها وإنما المراد ترتيب الدرجات وفضل السابق على
الذي يليه » واحتج القفال عليه بوجهين (أحدهما) أنه لو كان المراد الساعات المذكورة لاستوى الحائبان
في الفضيلة في ساعة واحدة مع تعاقبهما في المحيى . (والثاني) أنه لو كان كذلك لاختلف الأمر باليوم الثاني
والصائف ولفانت الجمعة في اليوم الثاني لمن جاء في الساعة الخامسة »

قال (الثالث لبس الثياب البيض واستعمال الطيب والترجل في المتي مع الهيئت والتؤدة ولا بأس بحضور
والعجائز من غير زينة وتطيب)

روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «من اغتسل يوم الجمعة ولبس أحسن ثيابه ومس من طيب إن
كان عنده ثم أتى الجمعة فلم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم انصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ
من صلاته كانت له كفارة لما بينها وجمعتها التي قبلها» (١) يستحب التزبن للجمعة باخذ الشعر والظفر والسواك

(١) (حديث) من اغتسل يوم الجمعة واستن ومس من طيب إن كان عنده ولبس أحسن
ثيابه ثم جاء إلى المسجد ولم يتخط رقاب الناس الحديث : أحمد وأبو داود وابن حبان والحاكم
والبيهقي من رواية أبي هريرة وأبي سعيد بهذا اللفظ ومداره على ابن اسحق وقد صرح في رواية

«أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فدخلت عليه ولم أسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فقل السلام عليكم أدخل» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن فهذا الذي ذكرناه من تقديم

وقطع الروائع الكريمة (١) وليس أحسن الثياب وأولها البياض لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «البسوا البياض فإنه خير ثيابكم» (٢) وإن لبس مصبوغا لبس ما صبغ غزله ثم نسج كالبرود ولا يلبس ما صبغ نوبة. قال أصحابنا العراقيون لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبس ذلك (٣) ويستحب أيضا أن يتطيب بأطيب ما عنده ويزيد الإمام في حسن الهيئة ويتعمم ويرتدي «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذلك يفعل» (٤) ويستحب أن يأتي الجمعة ماشيا ولا يركب الا لعذر وكذلك في اتيان

ابن حبان والحاكم بالتحديث وفي آخره عتدم كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها ويقول أبو هريرة وزيادة ثلاثة أيام : ويقول أن الحسنه بمشرا مئالها وأخرجه مسلم من حديث أبي صالح عن أبي هريرة مختصرا قال أحمد وأدرج وزيادة ثلاثة أيام وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أبي داود وعن سلمان الفارسي عند البخاري *

(١) (قوله) اخذ الظفر يوم الجمعة روى البزار والطبراني في الاوسط من طريق ابراهيم بن قدامة الجبلي عن أبي عبد الله الاغر عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقلم اظفاره يوم الجمعة ويقص شاربه قبل أن يخرج إلى الصلاة قال البزار لم يتابع عليه وليس بالمشهور وإذا افرد لم يكن بحجة : وفي الباب عن انس بن مالك في كامل بن عدي *

(٢) (حديث) البسوا البياض فتها خير ثيابكم التسامي وأحد وأصحاب السنن إلا النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي بمناه من حديث ابن عباس وفي لفظ للحاكم خير ثيابكم البياض فالسوها احياء لم وكفئوا فيها موتاكم صححه ابن القطان ورواه أصحاب السنن غير أبي داود والحاكم أيضا من حديث سمرة واختلف في وصله وإرساله : وفي الباب عن عمران بن حصين في الطبراني وعن انس في علل ابن أبي حاتم ومسنند البزار : وروى ابن ماجه من حديث أبي الدرداء يرفان أحسن ما زرتم الله به في قبوركم ومساجدكم البياض : وعن ابن عمر في كامل بن عدي *

(٣) (قوله) قل العراقيون أنه عليه السلام لم يلبس ما صبغ بعد النسج لم أره هكذا لكن في هذا بما يدل عليه حديث انس كان أعجب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبر رواه مسلم والخبر بوزن عنية وإما تصبغ بعد النسج : وروى أيضا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال رأى على النبي صلى الله عليه وسلم ثوبين مصفرين فقال يا عبد الله بن عمرو ان هذه ثياب الكفار فلا تلبسها وعند أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على امرأته زينب وهم يصبتون لها ثيابها بالمرة فلما رأى المرأة رجع فلبس زينب كراسته فلبس ثيابها وأودت كل حمرة ثم انه رجع فاطلع فلما لم ير شيئا دخل وإسناده ضعيف *

(حديث) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعمم يوم الجمعة لم أره هكذا وفي صحيح مسلم عن عمرو بن حريث أنه عليه السلام خطب الناس وعليه عمامة سوداء *

(٤) (قوله) ويريد الإمام في حسن الهيئة ويتعمم ويتردى كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل انتهى لم أره هكذا وفي البيهقي عن جابر بن عبد الله أنه صلى الله عليه وسلم كان له برد أحمر

السلام على الاستئذان هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث وذكر صاحب الحاوي ثلاثة أوجه (أحدها) هذا (والثاني) تقديم الاستئذان على السلام (والثالث) وهو اختياره إن وقعت عين المستأذن

العيد والجنائز وعبادة المريض روى «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماركب في عيد ولا جنازة» (١) قال الأئمة ولم يذكر الجمعة لأن باب حجرته كان في المسجد وينبغي أن يمشى في سكون وتؤدة ما لم يضق الوقت ولا يسعى وليس هذا من خاصية الجمعة «قال صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقيمت الصلاة فأتوها تمشون ولا تأتوها تسعون وعليكم السكينة» (٢) ولوركب أحد فينبغي أن يسيرها على هيئة أيضاً

يلبسه في العيدين والجمعة ورواه ابن خزيمة في صحيحه نحوه ولم يذكر الأحمر ولمسلم والأربعة عن عمرو بن حريث أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس وعليه عمامة سوداء زاد في رواية وأرخي طرفها بين كتفيه ولأبي نعيم في الحلية من حديث أبي الدرداء مرفوعاً أن الله وملائكته يصلون على أصحاب العمام يوم الجمعة وإسناده ضعيف وفي أبي داود من حديث هلال بن عامر عن أبيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمشي بخطب على بشفة وعليه برد أحمر وعلى أمامه يسرعته وفي الطبراني الأوسط من حديث عائشة كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبان يلبسهما في جمعته فإذا انصرف طويتهما إلى مثله قال يفرده به الواقدي : وروى ابن السكن من طريق مهدي بن ميمون عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ما على أحدكم أن يكون له ثوبان سوى ثوب مهنته لجمعته أو لبسده : وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه ولأبي داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن سلام نحوه وفيه انقطاع *

(١) (قوله) روى أنه صلى الله عليه وسلم ماركب في عيد ولا جنازة : رواه سعيد بن منصور عن الزهري مرسلًا وقيل الشافعي يلما عن الزهري فذكره : وروى ابن ماجه من حديث أبي رافع وسعد العرظ وابن عمر أنه كان يخرج إلى العيد ماشياً وبرحم ماشياً : وروى الترمذي من حديث الحارث عن علي قال من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً : وروى البيهقي وابن حبان في الضعفاء حديث ابن عمر مرفوعاً نحوه وللبراز عن سعد نحوه *

(فصل) وأما الجنائز فروى الأربعة عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي أمام الجنائز وصحبه ابن المنذر وابن حبان والبيهقي وغيرهم : وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم بفرس معروري فركبه حين انصرف من جنازة أبي الدحداح وللترمذي أنه صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشياً ورجع على فرس : وروى أبو داود عن ثوبان أنه صلى الله عليه وسلم أتى بدابة وهو مع الجنائز فأبأن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركبها فقليل له فقال أن الملائكة كانت تمشي وزاد البراز أنه أجاب بذلك صاحب الدابة التي لم يركبها لما عاتبه في ذلك وصحبه العام وقال البخاري والبيهقي وغيرهما الصحيح وقفه على ثوبان *

(٢) (حديث) إذا أتيتم الصلاة فأتوها تمشون ولا تأتوها تسعون الحديث متفق عليه وقد مضى في صلاة الجماعة *

علي صاحب المنزل قبل دخوله قدم السلام وإن لم تقع عليه عينه قدم الاستئذان وإذا استأذن ثلاثاً ولم يؤذن له فظن أنه لم يسمع فلم أر لأصحابنا فيه كلاماً وحكي ابن العربي المالكي فيه ثلاثة مذاهب (أحدها) يعيد الاستئذان (والثاني) لا يعيده (والثالث) إن كان بلفظ الاستئذان الأول لم يعده وإن كان بغيره لم يعده قال والأصح أنه لا يعيده بحال وهذا ظاهر الحديث لكن إذا تأكد ظنه أنهم لم يسمعه بعد المكان أو غيره فالظاهر أنه لا بأس بالزيادة ويكون الحديث فيمن لم يظن عدم سماعهم والسنة لم استأذن بفتح الباب ونحوه قليل له من أنت أن يقول فلان ابن فلان أو فلان الفلاني أو فلان المعروف بكذا أو فلان فقط ونحو ذلك من العبارات بحيث يحصل التعريف التام به والأولي أن لا يقتصر على قوله أنا أو الخادم ونحو هذا لحديث انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الاسراء المشهور قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ثم صعد بي جبريل

والهيئة السكون ولا بأس للمعائز بحضور الجمعة إذا اخت ازواجهم ويحترزن عن التطيب والتزين فذلك استرطن»

قال (الرابع) يستحب قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى وفي الثانية إذا جاءك المأفقون ولو نسي الجمعة في الأولى قرأها مع سورة المنافقين في الثانية ﴿

يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى من صلاة الجمعة بعد الفاتحة سورة الجمعة وفي الثانية سورة المنافقين لأنه روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأها فيهما» (١) وروى ذلك من فعل علي رضي الله عنه وأبي هريرة (٢) وعلي هذا فلو نسي سورة الجمعة في الأولى قرأها في الثانية مع المنافقين ولو قرأ سورة المنافقين في الأولى قرأ الجمعة في الثانية كيلا تخلو صلواته عن هاتين الصورتين كذلك ذكره في البيان وينبغي أن يعلم قوله ويستحب سورة الجمعة بالخاء لأن عنده يكره تعيين سورة في الصلاة وبالأول لأن الصبدلاني نقل عن القديم أنه يقرأ في الأولى سبح وفي الثانية وهل أتاك حديث الغاشية وقال رواه النعمان بن بشير رضي الله عنه (٣) وقوله في الثانية إذا جاءك المأفقون معلوم بهما وبالميم لأن عند مالك يقرأ في الثانية هل أتاك وفي الأولى الجمعة

(١) (حديث) أبي هريرة أنه ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى من صلاة الجمعة سورة الجمعة وفي الركعة الثانية المنافقين مسلم من حديث أبي هريرة»

(٢) (قوله) روى ذلك من فعل علي وأبي هريرة هو عند مسلم في الحديث الذي قبله وعنده عن ابن عباس مثله»

(٣) (حديث) النعمان بن بشير قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة سبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية الحديث: مسلم في صحيحه بهذا ولا يابى داود والنسائي وابن حبان من حديث سمرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة بسبح وهل أتاك حديث الغاشية»

إلى السماء الدنيا فاستفتح فقيل من هذا فقال جبريل فقيل من معك قال محمد ثم صعد إلى السماء الثانية والثالثة وسائرهن ويقال في باب كل سماء من هذا فيقول جبريل «رواه البخاري ومسلم وعن جابر قال «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم قد قمت الباب فقال من ذا قلت أنا فقال أنا أنا كأنه كرها» رواه البخاري ومسلم ولا بأس أن يصف نفسه بما يعرف به إذا لم يعرفه المخاطب بغيره وإن تضمن ذلك صورة تبجيل له بأن يكنى نفسه أو يقول أنا القاضي فلان أو المفتي أو الشيخ الأمير ونحوه للحاجة وقد ثبت في هذا أحاديث كثيرة (منها) عن أبي قتادة واسمه الحارث بن ربيع في حديث الميضاة المشتمل على معجزات وعلوم قال «فرغ النبي صلى الله عليه وسلم رأسه فله من هذا قلت أنا أبو قتادة» رواه مسلم وعن أبي ذر واسمه جندب بن جنادة قال «خرجت ليلة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي وحده ففعلت أمشي في ظل القمر فالتفت فرآني قال من هذا قلت أبو ذر» رواه البخاري ومسلم وعن أم هانئ واسمها فاختة وقيل فاطمة وقيل هند قالت «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغتسل وفاطمة تستره فقال من هذا قلت أنا أم هانئ» رواه البخاري ومسلم»

(الفصل الرابع) في تشيبت العاطس يقال بالشين للمعجمة والمهملة وسبق بيانها قريباً حيث ذكره المصنف عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب

وربما بالجمعة مندوبات أخرى (منها) أن يحترز عن تخطي رقاب الناس إذا حضر المسجد ورد الخبر بذلك (١) ويستثنى عنه ما إذا كان إماماً وما إذا كان بين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بان تخطي الرقاب ولا يجوز أن يقيم أحداً من مجلسه ليجلس فيه (٢) ويجوز أن يبعث من يأخذ لموضعاً فإذا جاء تنحى المبعوث وإن فرش لرجل ثوباً فجاء آخر لم يجز له أن يجلس عليه وله أن ينحى ويجلس مكانه قال في البيان ولا يرفعه حتى لا يدخل في ضيائه (ومنها) إذا حضر قبل الخطبة اشتغل بذكر الله تعالى وقراءة

(١) (قوله) وفي مندوبات الجمعة أن يحترز عن تخطي رقاب الناس إذا حضر المسجد فقد ورد به الخبر : لفظ الخبر الوارد في ذلك رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم والبزار من حديث عبد الله بن بسر قال جاء رجل يخطي رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له اجلس فقد أذيت وضعفه ابن حزم بمالا يقدح : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو في حديث فيه ومن لني وتخطي رقاب الناس كانت له ظهراً وهو عند أبي داود وعن معاذ بن انس رواه دت وفيه عن الأرقم بن أبي الأرقم مرفوعاً الذي يخطي رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الإمام كالجار قصبه في النار»

(٢) (قوله) ولا يجوز أن يقيم أحداً من مجلسه ليجلس فيه كأنه يشير إلى ما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله مرفوعاً لا يقيم أحداً من أئمة يوم الجمعة ثم يخالفه إلى مقعده ولكن ليقبل أفسحوا»

فاذا عطس احدكم وحمد الله تعالى كان حقاً على كل مسلم سماعه ان يقول له يرحمك الله واما التثاؤب فانه من الشيطان فاذا تثاؤب احدكم فليرده ما استطاع فان احدكم اذا تثاؤب ضحك منه الشيطان»
رواه البخارى قال العلماء معناه ان سبب العطاس محمود وهو خفة البدن التى تكون لقلة الاخلاط وتخفيف الغذاء وهو مندوب اليه لانه يضعف الشهوة ويسهل الطاعة والتأوب ضده وعن ابى هريرة ايضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا عطس احدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك الله فاذا قال له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم » رواه البخارى وعن انس

القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب الاكثار من الصلاة عليه يوم الجمعة (١) وليلة الجمعة وقراءة سورة الكهف (٢) ويكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء ان يصادف ساعة الاجابة (ومنها) الاستئذان عن البيع قبل الصلاة وبعد الزوال فهو مكروه إن لم يظهر الامام على المنبر وحرام ان ظهر وأذن المؤذن بين يديه قال الله تعالى (إذا نوى لفصلاة من يوم الجمعة) الآية ولو تباع اثمان أحدهما من أهل فرض الجمعة دون الآخر آتما جميعاً ما الاول فظاهر وأما الثاني فلا عاتنه على الحرام ولا يكره البيع قبل الزوال بحال وحيث حكمنا بحرمه البيع فلو خالف وباع صح خلافاً لما لك واحد (ومنها) ان لا يصل صلاة الجمعة بتافلة بعدها (٣) لا الراتبة ولا غيرها ويفصل بينها وبين الراتبة بالرجوع إلى

(١) (قوله) ويستحب له الاكثار من الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة وليلة الجمعة : فأت دليل ذلك ما رواه ابو داود والنسائي واحمد والطبراني وابن حبان والحاكم من حديث أوس بن أوس مرفوعاً ان من افضل أيامكم يوم الجمعة فأكثرُوا على من الصلاة فيه وله شاهد عند ابن ماجه من حديث أبي الدرداء وعند البيهقي من حديث ابى امامة ومن حديث ابى مسعود عند الحاكم ومن حديث أنس عند البيهقي *

(٢) (قوله) ويستحب قراءة سورة الكهف انتهى دليله ما رواه الحاكم والبيهقي من حديث أبى سعد مرفوعاً من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعين ورواه الدارمي وسعيد بن منصور موقوفاً قال النسائي بعد ان رواه مرفوعاً وموقوفاً فأوقفه أصح وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسيره بن مردويه *

(٣) (قوله) ومن مندوباتها أن لا يصل صلاة الجمعة بتافلة بعدها لا الراتبة ولا غيرها ويفصل بينها وبين الراتبة بالرجوع إلى منزله او بالتحويل إلى موضع آخر أو بكلام ونحوه ذكره في التتمة وثبت في الخبر عن النبي ﷺ هذا لم أره في الاحاديث هكذا لكن روى مسلم من حديث السائب ابن اخنوخ قال صليت مع معاوية في المقصورة فلما سلم الامام قمت في مقامى فصليت فلما دخل ارسل الى فقال لا تمد لما فلت اذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم او تخرج فان رسول الله ﷺ كان يأمرنا بذلك ان لا نوصل صلاة بصلاة حتى تكلم او تخرج : وفي الباب عن ابن عمر عند أبى داود موقوفاً وعن عصمة مرفوعاً رواه الطبراني بسند ضعيف *

قال عطس «رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم فشمت احدهما ولم يشمت الاخر فقال الذي لم يشتمه عطس فلان فشتمه وعطست فلم تشمتني فقال هذا حمد الله تعالى وانك لم تحمد الله تعالى» رواه البخاري ومسلم وعن ابي موسى الاشعري قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا

منزله أو بالتحويل إلى موضع آخر أو بكلام ونحوه ذكره في التهمة وثبت في الخبر عن رسول

(حديث) عمر وغيره انهم قالوا إنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة ابن حزم من طريق عبد الرزاق بسند مرسل عن عمر ومثله لابن أبي شيبة والبيهقي من قول سعيد بن جبير ومن قول مكحول نحوه •

(حديث) الزهري خروج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام مالك في الموطأ عن الزهري بهذا في حديث ورواه الشافعي من وجه آخر عنه وروى عن ابي هريرة مرفوعاً قال البيهقي وهو خطأ والصواب من قول الزهري : وفي الباب عن ابن عمر مرفوعاً فيه قوله ويكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء ان يصادف ساعة الاجابة وهذا مقتضاه عدم تعيينها وهو ما في الصحيحين من حديث ابي هريرة مرفوعاً فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً الا اعطاه إياه وفي رواية وهي ساعة خفيفة وفي تعيينها عشرة اقوال وفي مسلم من حديث ابي موسى هي ما بين ان يخرج الامام الى ان تقضي الصلاة وفي النسائي وغيره من حديث جابر التمسوها آخر ساعة بعد العصر ومثله عن عبد الله بن سلام والله أعلم : قال البيهقي كان عليه السلام يعلم هذه الساعة بينها ثم انسيها كما نسي ليلة القدر : وقد روى ذلك ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد بن الحارث عن ابي سلمة عن ابي سعيد قال سألتنا عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني كنت علمتها ثم انسيته كما انسيت ليلة القدر : وقال الاثم لا تخلوها هذه الاحاديث من احد وجهين اما ان يكون بعضها اصح من بعض واما ان يكون هذه الساعة تنتقل في الاوقات المذكورة كما تنتقل ليلة القدر في ليالي العشر الاخير (قلت) بلغتني في فتح الباري الى بضعة واربعين قولاً ونحوها في ليلة القدر •

(حديث) ان ابن عمر تطيب للجمعة فأخبر ان سعيد بن زيد فنزول به وكان قريباً له فأتاه وترك الجمعة : البخاري في صحيحه من حديث نافع ان ابن عمر فذكره نحوه دون قوله وكان قريباً له وهو كلام صحيح الا انه من قبل المصنف ليس هو في سياق الخبر ووصله سعيد بن منصور والبيهقي من طريق ابن ابي نجيح عن اسماعيل بن عبد الرحمن ان ابن عمر دعى يوم الجمعة وهو يستجمر للجمعة إلى سعيد بن زيد وهو يموت فأتاه وترك الجمعة : (قائدة) لم يذكر الرافعي في سنة الجمعة التي قبلها حديثاً وأصح ما فيه ما رواه ابن ماجه عن داود بن رشيد عن حفص بن غياث عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة وعن ابي سفيان عن جابر قال جاء سليك النخلفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له اصليت ركعتين قبل ان تنجيء قال لا قال فصل ركعتين ونجوز فيهما قال المجد بن تيمية في المستقي قوله قبل ان تنجيء دليل على انها سنة الجمعة التي

عطس احدكم فحمد الله فشمته فان لم يحمد الله فلا تشمته» رواه مسلم وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «حق المسلم خمس رد السلام وعبادة المريض واتباع الخنازير واجابة الدعوة وتشميت العاطس» رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا عطس احدكم فليقل الحمد لله علي كل حال وليقل اخوه او صاحبه يرحمك الله ويقول هو يهديكم الله الله صلى الله عليه وسلم»

قال ﴿ كتاب صلاة الخوف ﴾

(وهي أربعة أنواع الأول أن لا يكون المصلي في جهة القبلة فيصعد الامام أصحابه صديعين ويصلي باحداهما ركعتين والطائفة الثانية تحرمة ويسلم ثم يصلي بالطائفة الاخرى ركعتين أخريين هما له سنة ولهم فريضة وذلك جائز من غير خوف ولكنه كذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطن النخل) *

ليس المراد من ترجمة الباب أن الخوف يقتضي صلاة علي حيا لها كقولنا صلاة العيد ولا أنه يؤثر في تغيير فعل الصلاة أو وقتها كقولنا صلاة السفر وإنما المراد أنه يؤثر في كيفية اقامة الفرائض ويقتضي احتمال امور فيها كانت لا تتحمل لولا الخوف ثم هو في الاكثر لا يؤثر في مطلق اقامة الفرائض بل في اقامتها بالجماعة علي ما سنهله إذا عرف ذلك فالاصل في الباب قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية والاختبار التي تذكرها في أثناء الباب واعلم قوله كتاب صلاة الخوف بالزاي لان المزني رحمه الله ذهب إلي نسخ صلاة الخوف واحتج عليه بان النبي صلى

قبلها لا تحية للمسجد وتقبه للزى بأن الصواب اصليت ركعتين قبل ان تجلس فصحفه بعض الرواة وفي ابن ماجه عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة اربع ركعات لا يفصل بينهن شيء وإسناده ضعيف جداً : وفي الباب عن ابن مسعود وعلي في الطبراني الاوسط وصح عن ابن مسعود من فعله رواه عبد الرزاق وفي الطبراني الاوسط عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعدها ركعتين رواه في ترجمة احمد بن عمرو *

(قوله) قال كثير من المفسرين في قوله وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا انها نزلت في الخطبة هذا رواه ابن أبي شيبة وغيره عن مجاهد : وقد روى الدارقطني من حديث أبي هريرة انه قال نزلت في رفع الصوت وم خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وفي إسناده عبد الله ابن عامر الاسلمى وهو ضعيف *

ويصلح بالسك، رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح واتفق العلماء على أنه مستحب للعاطس أن يقول عقب عطسه الحمد لله فإن قال الحمد لله رب العالمين فهو أحسن فلو قال الحمد لله على كل حال

الله عليه وسلم لم يصلها في حرب الخندق (١) وأجاب الأصحاب عنه بأن حرب الخندق كان قبل نزول آية صلاة الخوف وكان المسلمون قبل نزولها يؤخرون الصلاة في الخوف عن وقتها ثم يقضونها كما فعلوا في حرب الخندق ثم علموا بالآية وشاع ذلك بين الصحابة وروى عن علي رضي الله عنه أنه صلى بأصحابه صلاة الخوف ليلة الهرب (٢) وعن أبي موسى وحذيفة وغيرهما رضي الله عنهم أنهم فعلوها (٣) (وقوله) وهي أربعة أنواع سبيل ضبطها أن يقال للخوف حالتان (أحدهما) أن يشتد الخوف بحيث لا يتمكن أحد من ترك القتال وفيها يقع النوع الرابع (والثانية) أن لا يبلغ الخوف هذا الحد فاما أن يكون العدو في وجه القبلة أولا يكون فإن كان فيصلي فيها النوع الثاني وهو صلاة عسكنا وإن لم يكن فيجوز أن يصلي فيها صلاة بطن النخل وهي النوع الأول ويجوز أن يصلي فيها صلاة ذات الرقاع وهي النوع الثالث وإيتعها أولي (الأظهر) أن صلاة ذات الرقاع أولى لوجهين أحدهما أنها أصل بين الطائفتين (والثاني) أن في صلاة بطن النخل تكون الفرقة الثانية مصلية الفريضة خلف الثالثة وفي حواز ذلك اختلاف بين العلماء وحكي القاضي الروياني وجها عن أبي اسحق أن صلاة بطن النخل أولى ليحصل لكل واحدة من الطائفتين فضيلة الجماعة على التمام فهذا ضبط الأنواع *

(النوع الأول) صلاة بطن النخل وهي أن يجعل الناس فرقتين فيصلي بفرقة جميعها وفرقة في وجه العدو أو تحرس فإذا سلم بالفرقة التي خلفه ذهبت إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فيصلي بهم مرة ثانية تكون له سنة ولهم فريضة روى عن أبي بكر وجابر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بطن النخل بالناس (٣) هكذا قال أصحابنا العراقيون وإنما يصلي الإمام هذه الصلاة بثلاثة شروط (أحدها) أن يكون العدو في غير جهة القبلة (والثاني) أن يكون في المسلمين كثرة وفي العدو قلة والثالث أن لا يأمنوا من انكباب العدو عليهم في الصلاة ولا شك أن اعتبار هذه الأمور ليس على معنى اشتراطها في الصحة فإن الصلاة على هذا الوجه جائزة وإن لم يكن خوف أصلا إذ ليس فيه الإقدام مقترض بمنتهى في المرة الثانية فإذا المعنى أن إقامة الصلاة هكنا إنما يختار ويندب إليه عند اجتماع هذه الأمور (وقوله) فيصعد الإمام أصحابه صاعين أي يفرقهم فرقتين ويجوز فيصعد من الصعد وهو الشق (وقوله) ويصلي بأحدهما ركعتين مفروض فيما إذا كانت الصلاة ركعتين مقصورة كانت أو غير مقصورة فإن كانت أكثر من ذلك صلاها بنامها مرتين ولا فرق

(١) (حديث) أنه ﷺ لم يصل صلاة الخوف في غزوة الخندق: تقدم في الأذان *

(٢) صلاة على ليلة الهرب وصلاة أبي موسى وحذيفة يأتي الكلام عليها آخر الباب *

(٣) (حديث) صلاته بطن نخل وهي أن يصلي مرتين كل مرة بفرقة رواها جابر وأبو بكر

كان أفضل ويستحب لسكل من سمعه ان يقول له یرحمك الله أو یرحمك الله أو یرحمك ربك أو یرحمك الله
وافضل یرحمك الله ويستحب للعاطس أن يقول له بعد ذلك یرحمك الله ويصلح بالكم وكل هذا سنة ليس
في شيء واجب قال أصحابنا والتشيت وهو قوله یرحمك الله سنة على الكفاية إذا قلما بعض الحاضرين
أجزأ عن الباقي وإن تركوها كلهم كانوا سواء في ترك السنة وإن قالوها كلهم كانوا سواء في القيام
بها ونيل فضلها كما سبق إبتداء الجماعة بالسلام فردم هذا الذي ذكرناه من كونه سنة هو مذهبنا
وبه قال الجمهور وقال بعض أصحاب مالك هو واجب قال أصحابنا وإنما يسن التشيت إذا قل العاطس
الحمد لله فان لم يحمد الله كره تشيته للحديث السابق وإذا شئت فالتسنة أن يقول له العاطس یرحمك الله

قال في النوع الثاني: ان يكون العدو في جهة القبلة فيرتبهم الامام صفين فاذا سجد في الاول
حرسه الصف الاول فاذا اقام سجدوا ولحقوا به وكذلك يفعل الصف الثاني في الركعة الثانية هكذا
صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعسفان (١) وليس فيه الا تخلف عن الامام بركنين وذلك جائز لحاجة
الخوف ثم لا بأس لو اختص بالحراسة فرقان من احد الصفين ولو تولي الحراسة في الركعتين طائفة
واحدة لم يجز على احد القولين لتضاعف التخلف في حقهم عن الامام والحراسة بالصف الاول
اليق فلو تقدم الصف الثاني في الركعة الثانية الى الصف الاول وتاخر الصف الاول ولم تكثر افعالهم
كان ذلك حسناً *

النوع الثاني صلاة عسفان : وهي ان يرتب الامام الناس صفين ويحرم بهم جميعاً فيصلون
معا الى ان ينتهي الى الاعتدال عن ركوع الركعة الاولى فاذا سجد سجد معه الصف الثاني ولم
يسجد الصف الاول بل حرسهم قائمين فاذا قام الامام والساجدون سجد اهل الصف الاول
ولحقوه وقرأ الكل معه وركعوا واعتدلوا فاذا سجد سجد معه الحارسون في الركعة الاولى
وحرس الساجدون معه في الاولى فاذا جلس للتشهد سجدوا ولحقوه ونشهد الكل معه وسلم بهم

فاما حديث جابر فرواه مسلم انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصلى باحدى
الطائفتين ركعتين ثم صلى بالطائفة الاخرى ركعتين : الحديث وذكره البخاري مختصراً ورواه
الشافعي والنسائي وابن خزيمة من طريق الحسن عن جابر وفيه انه سلم من الركعتين اولاً ثم صلى
ركعتين بالطائفة الاخرى واما ابو بكرة فروى ابو داود حديثه وابن حبان والحاكم والدارقطني
في رواية ابي داود وابن حبان انها الظهور وفي رواية الحاكم والدارقطني انها المتروك واعلم ان القطان
بأنها بكرة اسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة وهذه ليست بملة فانه يكون مرسل صحابي : (تنبيه)
ليس في رواية ابي بكرة ان ذلك كان يبطل نحل *

(١) حديث في صلاته ﷺ بعسفان متفق عليه من حديث سهل بن ابي حنيفة ورواه ابو داود
والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث ابي عياش الزرقى *

ويصلح بالكم أو يغفر الله لنا ولكم والافضل الاول ولا يلزم ذلك وأقل الحد والتشبيت وجوابه أن يرفع صوته بحيث يسمع صاحبه ولو قال العاطس لفظا غير الحمد لله لم يستحق التشبيت لظاهر

هذه الكيفية ذكرها الشافعي رضي الله عنه في المختصر واختلف (١) الاصحاب فأخذ كثيرون بها منهم اصحاب التتبع وقالوا أنها منقولة عن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه بعسفان وعلي ذلك جرى حجة الاسلام رضي الله عنه في الكتاب وقال الشيخ ابو حامد ومن تابعه ما ذكره الشافعي رضي الله عنه خلاف الترتيب الثابت في السنة قلن الثابت في السنة ان اهل الصف الاول يسجدون معه في الركعة الاولى واهل الصف الثاني يسجدون معه في الثانية والشافعي رضي الله عنه عكس ذلك قالوا والمذهب ما ورد في الخبر لان الشافعي رضي الله عنه قال اذا رأيتم قولي مخالفا للسنة فاطرحوه (واعلم) ان مسلما وابا داود وابن ماجه وغيرهم من اصحاب المسانيد لم يوردوا الا الترتيب الذي ذكره ابو حامد نعم في بعض الروايات ان طائفة سجدت معه ثم في الركعة الثانية سجد معه الذين كانوا قياما وهذا يحتمل الترتيبين جميعا ولم يقل الشافعي رضي الله عنه ان الكيفية التي ذكرها صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعسفان ولكن قال هذا نحو صلاته يوم عسفان فاشبهه بغيره كل واحد منهما اذ لا فرق في المعنى وقد صرح به الروايات بصاحب التهذيب وغيرها قالوا واختار الشافعي رضي الله عنه ما ذكره لامور (احدها) ان الصف الاول اقرب من العدو فهم امكن من الحراسة (والثاني) انهم اذا حرسوا كن جنة لمن ورائهم فان رماهم المشركون تلقوهم بسلاحهم (والثالث) انهم يمنعون ابصار

(٣) بين
سطورا لاصل
مانعه (اظنه
قال عقبه وفي
النسائي الاتيها
كانت عقبا) اه

(١) (قوله) اختلف الاصحاب في ذلك يعني في الكيفية التي ذكرها الشافعي في المختصر ان اهل الصف الثاني يسجدون معه في الركعة الاولى والاول في الثانية فقال بعضهم هذه الكيفية منقولة عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من قال هذا خلاف الترتيب في السنة قلن الثابت في السنة ان اهل الصف الاول يسجدون معه في الركعة الاولى واهل الصف الثاني يسجدون معه في الثانية والشافعي عكس ذلك وقالوا المذهب ما ورد في الخبر لان الشافعي قال اذا رأيتم قولي مخالفا لما في السنة فاطرحوه قال المصنف واعلم ان مسلما وابا داود وابن ماجه وغيرهم من اصحاب المسانيد لم يرووا الا الثاني نعم في بعض الروايات ان طائفة سجدت معه ثم في الركعة الثانية سجد معه الذين كانوا قياما وهذا يحتمل الترتيبين معا ولم يقل الشافعي ان الكيفية التي ذكرتها صلاة رسول الله ﷺ بعسفان ولكن قال هذا نحوها انتهى كلامه وما أشار اليه من أن الجماعة الذين ذكرهم لم يرووا الكيفية المذكورة صحيح كما ذكر وقد بينا روايتهم : وأما الرواية التي فيها الاحتمال الذي ابداه فرواها السيوطي من حديث ابن اسحاق حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال ما كانت صلاة الخوف الا كصلاة أحراسكم هؤلاء اليوم خلف أثمتكم الا انها كانت (٣) قامت طائفة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وسجدت معه طائفة ثم قام وسجد الذين كانوا قياما بانفسهم ثم قام وقاموا جميعا مع جميع الحديث واسناده حسن *

الاحاديث السابقة ولو عظم في صلاته استحب أن يقول الحمد لله وسمع نفسه ولا سحاب مالك
ثلاثة أقوال (أحدها) هذا واختاره ابن العربي (والثاني) يحمده في نفسه (والثالث) لا يحمده قاله سخون

المشركين عن الاطلاع على عدد المسلمين وعليهم اذا عرفت ذلك فيجوز أن يعلم قوله في الكتاب
حرمه الصف الاول بالواو اشارة الى قول من قال ان في الركعة الاولى يحرمه الصف الثاني وهو
هالذي أورده في المذهب (وقوله) هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان فيه نزاع من
جهة النقل فان الروايات المشهورة على خلاف ما ذكره كما بينا ثم المشهور ان الكل يركعون معه في
الركعتين وانما التخلف في السجود وذكر في معناه أن الركوع لا يمنع من النظر والحراسة بخلاف
السجود وحكي أبو الفضل بن عبدان أن من أصحابنا من قال يحرسون في الركوع أيضاً وفي بعض
الروايات ما يدل عليه (١) فهذا هو الكلام في كيفية هذا النوع وأما موضعه فقد قال الأئمة لما الصلاة
ثلاثة شروط (أحدها) أن يكون العدو في جهة القبلة ليتمكن الحارسون من رؤيتهم (والثاني) أن
يكونوا على قمة جبل أو مستو من الأرض لا يمنعهم شيء من أبصار المسلمين (والثالث) أن يكون في
المسلمين كثرة تمكن جعلهم فرقتين أحدهما يصلي معه والثانية يحرس ولم يتعرض في الكتاب إلا
لشرط الاول وقوله وليس فيه الا تخلف عن الامام بركنين الى آخره اشارة الى أنهم لو أرادوا
الصلاة في حالة الا من هكذا لم يحز صلاة المتخلفين وانما احتمل هنا الحاجة الخوف وظهور العذر
وظاهر قوله الا بركنين حصر للتخلف فيهما وعنى بهما السجدين لكن التخلف غير منحصر
فيهما فانهم متخلفون بالجلسة بين السجدين أيضاً وهي ركن ثالث (فان قيل) الجلسة بين السجدين
ليس ركناً مقصوداً على ما سبق واتخلف للمؤثر هو التخلف بالاركان المقصودة فلماذا اقتصر على
ذكر الركنتين (الجواب) أن هذا كلام حسن قد قدمناه في موضعه لكن الاظهر عند المصنف أن
الجلسة بين السجدين ركن طويل كدائر الاركان ويكون التخلف الحاصل هنا حاصل بالاركان
وهكذا ذكر في الوسيط والامام في النهاية ثم ذكر في الفصل فروعا نذكرها وما يحتاج اليه (الاول) ليس
من الشرط أن لا يزيد على صفين بل لوربتهم صفوفاً كثيرة جاز ثم يحرس صف كاسبق ولا يشترط
ان يحرس كل من في الصف بل لو حرس فرقتان من صف واحد في الركعتين على المناوبة ودام
من سوام على المتابعة جاز للحصول الغرض بحراستهم (الثاني) لو تولى الحراسة في الركعتين طائفة
واحدة ثم سجدت ولحقت ففي صحته صلاتها وجاهز (أحدهما) لا تصح لان ذلك يوجب تضاعف التخلف
بالإضافة الى ما كان يوجد لو تناوبوا والنص ورد في ذلك القدر من التخلف فلا يحتمل الزيادة عليه

(١) (قوله) ومن أصحابنا من قال يحرسون في الركوع أيضاً ففي بعض الروايات ما يدل عليه
انتهى وهو ظاهر رواية البخاري من طريق ابن عباس وزعم النووي انه وجه شاذ فان اراد في
صفة صلاة عسفان فصحيح وان اراد مطلقاً فلا

ودليل مذهبنا الاحاديث العامة والسته أن يضع العاطس يده أو ثوبه أو نحوه على فمه وأن يخفض صوته لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطس وضع يده أو ثوبه

(وأظهرهما) ولو يذكر جماعة سواء أنه يصح لأن هذا القدر من التخلف محتمل في ركعة لم يكن العذر فثله في ركعة أخرى مضموماً إليه لا يضر الأبرى أن القدر الذي يحتمل من التخلف بلا عذراً لا يتفرق الحالين أن يتفق في ركعة أو في ركعات كثيرة وفي بعض نسخ الكتاب ذكر قولين في المسألة بدل الوجهين وهو قريب لأن الخلاف على ما ذكره صاحب التهذيب وغيره مبني على القولين فيما إذا زاد الإمام على الانتظارين في النوع الثالث من صلاة الخوف وسيأتي ذلك (الثالث) لو تأخر الحارسون أولاً إلى الصف الثاني في الركعة الثانية وتقدمت الطائفة الثانية ليحرسوا جاز إذا لم تنكسر فمالمهم وذلك بأن يتقدم كل واحد من أهل الصف الثاني خطوتين ويتأخر كل واحد من أهل الصف الأول (١) خطوتين وينفذ كل واحد منهم بين رجلين وهل هذا أولى أم الأولي أن يلزم كل منهم مكانه أشار في الكتاب إلى أن التقدم والتأخر أحسن وأولى لأن الحراسة بالصف الأول اليق وقد سبق وجهه وهكذا ذكر الصيدلاني والمسعودي وآخرون وقال أصحابنا العراقيون الأولي أن يلزم كل منهم مكانه فلا يضطرب ولا ينتقل ولفظ الشافعي رضي الله عنه في المختصر على هذا أدل وهذا كله مبني على ما ذكره الشافعي رضي الله عنه أن في الركعة الأولى يحرس الصف الأول فاما على ما أخاره أبو حامد واشتهر في الخبر أن الصف الثاني يحرسون في الركعة الأولى ففي الركعة الثانية يتقدم أهل الصف الثاني ويتأخر أهل الصف الأول فتكون الحراسة في الركعتين ممن خلف الصف الأول لأن الصف الأول كذلك ورد في الخبر وقوله في الكتاب فإذا سجد في الأولى حرسه الصف الأول يجوز أن يعلم بالحاء وكذا قوله سجدوا ولحقوا به وكذا يفعل الصف الثاني في الركعة الثانية لأن أصحابنا حكوا عن أبي حنيفة أنه إذا كان العدو في جهة القبلة لم يصل بهم الاكمام صلى والعدو في غير جهة القبلة وتفصيله على ما سيأتي في النوع الثالث ورموا هذه مسألة خلافة بيننا وبينه *

قال في النوع الثالث أن يلتحم القتال ويحتمل الحال اشتغال بعضهم بالصلاة فيصدع الإمام أصحابه صدعين وينحاز بطائفة إلى حيث لا تبلغهم سهام العدو فيصل بهم ركعة فإذا قام إلى الثانية

(١) (قوله) واشتهر أن الصف الثاني يحرسون في الركعة الأولى: الحديث وفي آخره كذلك ورد في الخبر وهو مثل حديث أبي عياش الزرق الذي تقدم فقيه لما حضرت العصر قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف مستقبل القبلة والمشركون امامه وصف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف بعد ذلك الصف صف آخر فركع وركعوا جميعاً ثم سجد وسجد الصف الذين يلونه وقام الآخرون يحرسونهم الحديث *

علي فيه وخفض أو غص بها صوته «رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وإذا تكرر العطاس من إنسان متتابعاً قال سنة أن يشمت به لكل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات فإن زاد وظهر أنه مزكوم دعا له بالشفاء ولو عطس يهودي قال سنة أن يقول ما ثبت عن أبي موسى قال «كن اليهود يتعاطسون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجون أن يقول لهم برحمتك الله فيقول يهديكم الله ويصلح بالكم» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح *

افردوا بالثانية وسلموا واخذوا مكان أخوانهم في الصف وانحاز الفئة المقاتلة إلى الإمام وهو ينتظرهم واقتدوا به في الثانية فإذا جلس للتشهد قاموا وأتموا الثانية ولحقوا به قبل السلام وسلم بهم هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع في رواية خوات بن جبير وليس فيها إلا الأفراد عن الإمام في الركعة الثانية وانتظار الإمام بالطائفة الثانية مرتين وهذا أولى من رواية ابن عمر فإن فيها كثرة الأفعال مع الاستغناء عنها *

(النوع الثالث) صلاة ذات الرقاع في كيفية الصبح والصلاة المقصورة في السفر ثم في الصلاة الثلاثية والرابعة إما في ذات الركعتين فيفرق الإمام القوم فرقتين ووقف طائفة جهة العدو وينحاز بطائفة إلى حيث لا تبلغهم سهام العدو فيفتح بهم الصلاة ويصلي بهم ركعة هذا القدر اتفقت الرواية عليه ثم فيما يفعل بعد ذلك روايتان فصل في الكتاب أحدهما وأجل ذكر الأخرى أما لفظة في أنه إذا قام إلى الثانية خرج المقتدون عن متابعتهم وأنحازوا إلى الثانية لأنفسهم وشهدوا وسلموا وذهبوا إلى وجه العدو وجاء أولئك واقتدوا به في الثانية وهو يطيل القيام إلى لحوقهم فإذا لحقوه صلى بهم الثانية فإذا جلس للتشهد قاموا وأتموا الثانية وهو ينتظرهم فإذا لحقوه سلم بهم هكذا روى مالك عن يزيد بن رومان عن صالح عن خوات بن جبير عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة يوم ذات الرقاع (١) ورواه أبو داود والنسائي عن صالح عن سهل بن حشمة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الرواية التي أجملها فهي أن الإمام إذا قام إلى الثانية لا يتم المقتدون به الصلاة بل ينهبون إلى مكان أخوانهم وجاء العدو وهم في الصلاة فيقفوا سكوتاً ونحيباً تلك الطائفة فتصلي مع الإمام الركعة الثانية فإذا سلم ذهبوا إلى وجه العدو وجاء الأولون إلى مكان الصلاة وأنحازوا لأنفسهم وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الثانية إلى مكان الصلاة وأتمت أيضاً وهذه رواية ابن عمر رضي الله عنهما إذا عرفت ذلك فاعلم أن الشافعي رضي الله عنه اختار الرواية الأولى لأنها أوفق

(١) (حديث) صلاته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع رواه مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات بن جبير عن من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع ورواه أبو داود والنسائي عن صالح عن سهل بن أبي حشمة ورواه ابن عمر: أما حديث مالك فأخرجه أيضاً الشيخان: وأما حديث سهل بن أبي حشمة فرواه مالك أيضاً إلا أنه لم يرفعه ورواه باقي الستة

(الفصل الخامس) في المصافحة والمعانقة والتقبيل ونحوها وفي مسائل (إحداها) المصافحة تستعند الثلاثة للحديث الصحيحة وإجماع الأئمة عن قتادة قال «قلت لأنس أكانت المصافحة في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم» رواه البخاري وعن كعب بن مالك بن طلحة بن عبيد الله قام إليه فصافه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم «رواه البخاري ومسلم في سنن أبوداود والترمذي عن البراء قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلمين يتلافيان فيتصافيان الا غفر لهما قبل أن يتفرقا وعن أنس قال رجل قال «يا رسول الله الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه أينحى له قال لا قال أفيلزمه ويقبله قال لا قال أفياخذ بيده ويصافه قال نعم» رواه الترمذي وقال حديث حسن وتسن المصافحة عند كل لقاء وأما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع علي هذا الوجه

لقرآن قال الله تعالى جده (ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا) وذلك يشعر بان الطائفة الاولى قد صلت ولأنها البقية بحال الصلاة لما في الرواية الاخرى من زيادة اللهاب والرجوع وكثرة الافعال والاستدبار والضرورة الي احتمال جميع ذلك ولأنها أحوط لامر الحرب فانها أخف علي الطائفتين جميعا اذا الحراسة خارج الصلاة أهون واختار مالك واحمد أيضا ما اختاره الشافعي رضي الله عنه لكن ما لكارحمة الله عليه قال في رواية اذا صلى الامام بالطائفة الثانية الركعة الثانية تشهد بهم وسلم ثم يقومون الي تمام صلاتهم كما سبق في غير صلاة الخوف ونقل الصيدلاني قولاً عن القديم مثل ذلك وحكي صاحب الاقصاح والعراقيون قولاً قريباً من ذلك فقالوا يقومون في قول اذا بلغ الامام موضع السلام ولم يسلم بعد ذهب ابو حنيفة الي اختيار رواية ابن عمر رضي الله عنهما وقال الطائفة الاولى يتمون الصلاة بعد سلام الامام بغير قراءة لانهم أدركوا التحريم فسقط عنهم القراءة في جميع الصلاة والدائمة الثانية يتمونها بقراءة لانهم ما أدركوا التحريم (واعلم) ان اقامة الصلاة علي الوجه المذكور ليس عزيمة لا بد منها بل لو صلى الامام بمائة و امر غيره فصلي بالآخرين وصلي بعضهم او كلهم منفردين جاز لكن كل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا سمحون ترك فضيلة الجماعة وينافسون في الاقتداء به فامر الله تعالى جده بترتيبهم هكذا لتحوز احدي الطائفتين فضيلة التكبير معه والاخرى فضيلة التسليم معه «وهل تصح الصلاة علي الوجه الذي رواه ابن عمر رضي الله عنهما ذكروا فيه قولين (أحدهما) وتحتل تلك الرواية علي النسخ لحبر سهل فانها مطلقه ورواية سهل مقيدة بذات الرقاع وهي آخر الغزوات (وأصحهما) نعم وبه قال أحد لصحة الرواية وعدم العلم بالنسخ ولا

مطلولا ومختصراً ولفظ النسائي انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم صلاة الخوف فصنف صفاً خلفه و صفاً مصافوا العدو فصلى بهم ركعة ثم ذهب هؤلاء وجاء أولئك فصلى بهم ركعة ثم قاموا فقصوا ركعة ركعة ورواه البخاري والاربعة موقوفاً أيضاً: وأما حديث ابن عمر فتشفي عليه أيضاً: وأخرجه الثلاثة ولفظ غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل محمد فوازي لنا العدو فصافقناهم فقام

واسكن لا بأس به فان أصل المصاحفة سنة و كونهم خصوصاً بعض الاحوال وفرطوا في اكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه مشروعة فيه وقد سبق بيان هذه القاعدة في آخر صفة الصلاة ويستحب مع

سبيل إلى المصير اليه بمجرد الاحتمال وارجع بعد هذا إلى ما يتعلق بنظم الكتاب: فاقول قد سبق أن موضع هذا النوع ما اذا لم يكن العدو في جهة القبلة ثبت ذلك من جهة النقل ونص عليه الاصحاب وان لم يتعرض له لفظ الكتاب وفي معناه ما اذا كانوا في جهة القبلة لكن كان بينهم وبين المسلمين حائل يمنع من رؤيتهم لو هجموا وقوله ان يلتحم القتال ليس مذكراً على سبيل الاشتراط بل لو كان العدو قارين في معسكرهم في غير جهة القبلة ولم يلتحم القتال بعد وكان يخاف هجومهم فالحكم كما لو التحم فيجعلهم طائفتين واحدة تحرس وأخرى تقتدى به واذا التحم القتال فانما تمكن هذه الصلاة اذا كثرت القوم وامكن الانحياز بطائفة وحصل الكفاية بالباقيين فان لم يكن كذلك فالحال حال شدة الخوف وسند كرها فلماذا قال ويحتمل الحال اشتغال بعضهم بالصلاة (وقوله) فاذا قام إلى الثانية انفردوا باثني عشر راقاً بالقاء لانه عنده لا ينفرد بالثانية اذا قام الامام اليها بل بعد سلامه ثم في هذا الفصل شيان ينبغي ان يتنبه لهما (احدهما) ان قوله انفردوا بالثانية ليس المراد منه انفرادهم بالفعل فحسب بل ينوون مفارقتها وينفردون بالفعل وفي حق الطائفة الثانية قال قاموا واتموا الركعة الثانية ولم يقل وانفردوا بها

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي لنا فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو وركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه ركعة وسجد سجدتين ثم انصرفوا الحديث لفظ البخاري : وأخرج أبو داود من طريق خفيف عن أبي عبيدة عن أبيه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقاموا صفاً خائب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف مستقبل العدو فصلى بهم ركعة ثم جاء الآخرون فقاموا في مقامهم واستقبل هؤلاء العدو الحديث : وروى ابن حبان من حديث عائشة في صفة صلاة الخوف بذات الرقاع مطولاً نحو حديث ابن عمر (قائدة) رويت صلاة الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم على أربعة عشر نوعاً ذكرها ابن حزم في جزء مفرد وبمضها في صحيح مسلم ومعظمها في سنن أبي داود واختار الشافعي منها الاثني عشر المتقدمة ووم من قل عنه انه اختار الرابعة وهي غزوة ذي قرد التي أخرجها النسائي فان الشافعي ذكرها فقال روى حديث لا يثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى بذى قرد لكل طائفة ركعة ثم سلموا فكانت له ركعتان ولكل واحد ركعة فتركناه : قلت وقد صححه ابن حبان وغيره وذكر الحاكم منها ثمانية أنواع وابن حبان تسعة وقال ليس بينها تضاد ولكنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف مراراً ولله مباح له ان يصلي ما شاء عند الخوف من هذه الأنواع وهي من الاختلاف المباح ونقل ابن الجوزي عن أحمد انه قال ما أعلم في هذا الباب حديثاً الا صحيحاً (تلييه) ذكر المصنف ان ذات الرقاع آخر غزواته صلى الله عليه وسلم وتبع في ذلك الوسيط وهو غلط بين نبه عليه النووي في شرح المهذب بل ذكر الواقدي من حديث جابر ان أول غزوة صلى فيها رسول الله ﷺ صلاة الخوف غزوة ذات الرقاع *

المصافحة بشاشة الوجه لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يقرن من المعروف شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طليق» رواه مسلم من رواية أبي زر رضي الله عنه وفيه أحاديث كثيرة وينبغي أن يحذر من مصافحة الامرء الحسن فان النظر اليه من غير حاجة حرام علي الصحيح المنصوص وبه قطع المصنف في أول كتاب النكاح وقد قال أصحابنا كل من حرم النظر اليه حرم منه وقد يحمل النظر مع تحريم المس فانه يحمل النظر إلى الاجنبية في البيع والشراء والاخذ والعطاء ونحوها ولا يجوز سهو شيء من ذلك (الثانية) يكره حني الظهر في كل حال لكل أحد حديث انس السابق في المسألة الأولى وقوله انحنى له قال ولا معارض له ولا تغتر بكثرة من يفعله ممن ينسب إلى علم أو صلاح ونحوها (الثالثة) المختار استحباب اكرام الداخل بالقيام له إن كان فيه فضيلة ظاهرة من علم أو صلاح أو شرف أو ولاية مع صيانة أوله حرمة بولاية أو نحوها ويكون هذا القيام للاكرام لا للرياء والاعظام وعلي هذا استمر عمل السلف للامة

لأنهم لا يخرجون عن المتابعة كذا قاله الجمهور وفيه شيء آخر سيأتي (والثاني) أنه قال فاذا قام الامام إلى الثانية ولم يقل فاذا آمم الأولى لأن الأولى أن ينووا مفارقتها بعد الاتصاف لا عند رفع رأسه من السجود الثاني فأنهم صاثرون إلى القيام كالامام ولو فارقه عند رفع الرأس من السجود جاز أيضا ذكره في التهذيب وغيره وقوله وانحاز الفتن المقاتلة انما سماها مقاتلة لأنه فرض الكلام فيها اذا التحم القتال فاما إذا كان يخاف هجومهم ويتوقع القتال فليست هي بمقاتلة في الحال ويجوز أن يقرأ الفتن المقاتلة بالياء فيشمل الحالتين لأنها علي التقديرين مقابلة للعدو (وقوله) فاذا جلس للتهنئة وادعوا أو أتموا مع العلم بالحاء لأن عنده إنما يقومون إذا سلم الامام لا إذا جلس للتهنئة وبالميم والواو لما سبق (وقوله) هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرقاع اختلفوا في اشتقاق هذه اللفظة قيل كان القتال في سفح جبل فيه جدد بيض وحمر وصفر كالرقاع وقيل كانت الصحابة رضوان الله عليهم حفاة لفوا على أرجلهم الخرق والجلود لئلا تحترق وقوله في رواية خوات بن جبير أشهر في كتب الفقه نسبة هذه الرواية إلى خوات والمنقول في أصول الحديث رواية صالح عن سهل وعن النبي صلى الله عليه وسلم فعل هذا الملبم ذكر خوات أبو صالح والله أعلم (١) وقوله وليس فيها الا انفراد عن الامام في الركعة

(١) (قوله) أشهر في كتب الفقه نسبة هذه الرواية إلى خوات بن جبير والمنقول في أصول الحديث رواية صالح عن سهل بن أبي حنيفة ورواية صالح عن من صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم قال فعمل هذا الملبم هو خوات أبو صالح انتهى وظاهره انه لا يوجد في أصول الحديث من رواية صالح بن خوات عن خوات والامر بخلاف ذلك فقد أخرجه البيهقي من طريق الشافعي انا بعض أصحابنا عن عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى حديث يزيد بن رومان قال البيهقي وقد روينا عن عبد العزيز الاويبي عن عبد الله بن عمر بإسناده هكذا موصولا : قلت وهو في المعرفة لابن منده في ترجمة خوات *

وخلفها وقد جعت في هذا جزءا مستعلا جعت فيه الاحاديث والآثار وأقوال السلف وأفعالهم الله تعالى
ما ذكرته وذكرت فيه ما خالفها وأوضحت الجواب عنها (الرابعة) يستحب تقبيل يد الرجل الصالح
والزاهد والعالم ونحوهم من اهل الآخرة وأما تقبيل يده لغناه ودنياه وشوكته ووجاهته عند أهل
الدنيا بالدنيا ونحو ذلك فكروه شديد الكراهة وقال المتولي لا يجوز فاشار إلى تحريمه وتقبيل رأسه

الثانية هذا الانفراد ظاهر في حق الطائفة الاولى فاما الطائفة الثانية فهم على متابعتهم بعد الركة الثانية
وفي الركة الثانية كلام سيأتي ذكره من بعد والمقصود منه بيان رجحان هذه الرواية على رواية
ابن عمر رضي الله عنهما وفيه اشارة الى مسألة لا بد من ذكرها وهي أنه لو أقام الصلاة بهم على هذه
الهيئة في حالة الامن هل يجوز ذلك أم لا أما صلاة الامام فمنهم من قال تصح قولاً واحداً لأنه تطويل
صلاة بالقراءة أو التشهد وذلك مما لا منع فيه وقال الاكثرون فيه قولان لأنه انتظر المأمومين بغير عذر
وبني القاضي أبو الطيب القولين على القولين فيما اذا فرغهم أربع فرق في الصلاة الرباعية لأن في صورتين
انتظر في غير محل الحاجة وأما الطائفة الاولى في صحة صلاتها قولان لأنها فارقت الامام بغير عذر
وأما الطائفة الثانية فان قلنا صلاة الامام تبطل امتنع عليهم الاقتداء والاصح اجزاؤهم ثم تبني صلاتهم
اذا قاموا الى الركة الثانية على خلاف يأتي في أنهم منفردون بها ام حكم الاقتداء باق عليهم (ان قلنا)
بالاول ففي قولهم صلاتان مبنيان على أصليين (أحدهما) أنهم انفردوا من غير عذر (والثاني) أنهم اقتدوا بعد
الانفراد (وان قلنا) بالثاني بطلت صلاتهم لانفرادهم بركعتين بقاء القدوة ولو فرضت الصلاة في حالة
الامن على الوجه الذي رواه ابن عمر رضي الله عنه فصلاة المأمومين باطلة قطعاً وقوله وهذا أولى يجوز أن
يريد أنه أولى بان يفعله الامام مما رواه ابن عمر رضي الله عنهما فيكون جواباً على تجويز إقامة الصلاة
على ذلك الوجه أيضاً ويجوز أن يريد به ان لا يتركه والمصير اليه أولى فلا يلزم تجويز ذلك الوجه وعلى
التقديرين هو معلم بالخاء *

قال (ثم الصحيح أن الامام في الثانية يقرأ الفاتحة قبل لحوق الفرقة الثانية لكن بعد القراءة
عند لحوقهم وقل المزني رحمه الله أنه يؤخر الفاتحة الى وقت لحوقهم وكذا هذا الخلاف في انتظاره في
التشهد قبل لحوقهم) *

إذا قام الامام الى الثانية فهل يقرأ الفاتحة في انتظاره الفرقة الثانية أم يؤخر الى لحوقها قل الربيع أنه
يقرأها ثم بعد لحوقهم يقرأ بقدر الفاتحة سورة قصيرة وقل المزني أنه يقرأ بعد لحوقهم بام القرآن وسورة
وهذا قول بتأخير القراءة الى لحوقهم لان الفاتحة لا تكرر واختلف الاصحاب على طريقتين (أصحهما) ان
المسألة على قولين (أحدهما) أنه لا يقرأ الى لحوقها لأنه قرأ في الركة الاولى بالطائفة الاولى فليقرأ في
الثانية بالطائفة الثانية تسوية بينهما (وأصحهما) وبه قال احمد أنه يقرأ أولاً ولا يؤخره واحتجوا عليه بأنه لو لم
يقرأ فاما أن يسكت أو يقرأ غير الفاتحة من القرآن وكل واحد منهما خلاف السنة أو يشتغل بذكر

ورجله كيداً وأما تقبيل خد ولده الصغير وولد قريبه وهديقه وغيره من صغار الأطفال المذكورين
على سبيل الشفقة والرحمة واللاطف فستؤاماً التقبيل بالشهوة فحرام سواء كان ولده أو في غيره بل النظر
بالشهوة حرام على الأجنبي والقريب بالاتفاق ولا يستثنى من تحريم القبلة بشهوة والنظر بشهوة الأزواج
وجاريتهما أما تقبيل الرجل الميت والقادم من سفره ونحوه فمستحبة ومعاقة القادم من سفره ونحوه سنة وأما المعاقة
وتقبيل وجه غير القادم من سفره ونحوه غير الطفل فكروهان صريح بكراهتهما البغوى وغيره
وهذا الذى ذكرنا فى التقبيل والمعاقة أنه يستحب عند القدوم من سفر ونحوه ومكروه فى غيره هو

وتسبيح وليس القيام محلاً لذلك وهذا لا يسلم من صواب القول الأول على الإطلاق بل ذكرنا فى صوابه
أنه يسبح ويذكر اسم الله تعالى جده بما شاء (والطريق الثانى) أنها ليست على القولين ثم اختلفوا فمن أبى
استحق أن النصين منزلان على حالتين حيث قال يقرأ إذا كان الإمام يريد قراءة سورة قصيرة
فتنوت القراءة على الطائفة الثانية فهذا يستحب الانتظار ومنهم من قطع بما رواه الربيع وغلط للزنى
فى النقل وقال لفظ الشافعى رضى الله عنه وقرأ بعد اتيانهم بقدرام الكتاب وسورة قصيرة لا بام
القرآن وإنما أمر بذلك لينالوا فضيلة القراءة فلم يفعل وأدر كونه فى الركوع كأوامدركين لركعتيه وقوله
فى الكتاب لكنه بعد القراءة عند لحوقهم إشارة إلى ما ذكرناه هو أنه يحكى فى قراءته بعد لحوقهم
قد قرأ أم القرآن وسورة وفى بعض النسخ لكنه بعد القراءة إلى وقت لحوقهم وعلى هذا يفرض
الكلام أنه لا يؤخر القراءة إلى لحوقهم لأنه يقطع القراءة كالحقوه وأما قوله وكذا هذا على الخلاف
فى انتظاره فى التشهد قبل لحوقهم فاعلم أنه ينبى على أن الطائفة الثانية يقومون إلى الركعة الثانية إذا جلس
الإمام للتشهد وهو المذكور فى الكتاب والمشهور وقد حكينا قولاً آخر أنهم يقومون إليها بعد سلامه
فعلى ذلك القول ليس له انتظار فى التشهد وعلى المشهور هل يتشهد قبل لحوقهم أم لا فاعلمون فى الانتظار
الأول بأنه يقرأ الفاتحة فقد قطعوا هنا بأنه يتشهد بطريق الأولي وأما المثبتون للخلاف ثم قد
اختلفوا هنا منهم من طرد القولين ومنهم من قطع بأنه يتشهد لأن الأمر بتأخير القراءة فى قولنا
كان يقرأ بالطائفة الثانية كقراءة بالطائفة الأولى وهذا المعنى لا يفرض فى التشهد إذا عرفت ذلك
فلا يخفى عليك أن قوله وكذا هذا الخلاف جواب على طريقتهما القولين فى التشهد ويجب أن يعلم بالواو
للمطابقة الأخرى على أنها أظهر عند أكثرين.

قال (ثم هذه الحاجة أن وقعت فى صلاة المغرب فليصل الإمام بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية
ركعة لأن فى عكسه تكليف الطائفة الثانية تشهد غير محسوب ثم الإمام أن ينتظرهم فى التشهد الأول
فجائز وإن انتظرهم فى القيام الثالث فحسن) *

ما سبق كلام فى الصلاة الثانية كيف تؤدى بالناس فى الموضع الذى ييناها فإذا كانت الصلاة
مغرباً وفرض الحرف كذلك فلا بد من تفضيل إحدى الطائفتين على الأخرى فيجوز أن يصلي

في غير الامرد الحسن الوجه قما الامرد الحسن فيحرم بكل حال قبيله سواء قدم من سفر ام لا والظاهر ان معاقته قريه من قبيله وسواء كن بالمقبل والمقبل صالحين او غيرهما ويستثنى من هذا قبيل الوالد والوالدة ونحوهما من المحارم على سبيل الشقة ودليل ما ذكرته من هذه المسائل احاديث كثيرة الاول عن زارع رضي الله عنه وكن في وفد عبد قيس «فجعلنا تبادر من رواحنا فتقبل يد النبي صلي

بالاولى ركة وبالثانية ركعتين ويجوز ان يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركة وأيهما اولى فيه قولان (اصحهما) ان الافضل ان يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركة لان الطائفة الاولى سابقون فهم اولى بالفضل ولانه لو عكس فصلى بالطائفة الاولى ركة وبالثانية ركعتين لزيد في صلا الطائفة الثانية تشهدا غير محسوب لانهم حينئذ محتاحون الى الجلوس مع الامام في الركعة الثانية وهو غير محسوب لهم فانها اولاهم والا ليق بالحال التخفيف دون التطويل (والثاني) ان الافضل ان يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعتين لان عليا رضي الله عنه صلي ليلة الهرب بالناس هكذا ثم ان فعل هكذا بالطائفة الاولى تغارقه اذا قام الى الثانية وتم لنفسها على ما ذكرنا في ذات الركعتين وان صلي بالاولى ركعتين فيجوز ان ينتظر الثانية في التشهد الاول ويجوز ان ينتظرهم في القيام الثالث وأيهما اولى فيه قولان (احدهما) ان انتظارهم في التشهد الاول اولى ليدركوا معه الركعة من اولها وينقل هذا عن الاملاء (واصحهما) ان انتظارهم في القيام الثالث اولى لان القيام مبني على التطويل والجلوس الاولى مبنية على التخفيف ولان في ذات الركعتين ينتظر قائما فكذلك ههنا لانه اذا انتظرهم في الجلوس لا تدرى الطائفة الاولى متى يقومون ثم اذا انتظرهم في القيام فهل يقرأ الفاتحة ام يصير الى حقوق الفرق الثانية فيه الخلاف المتقدم (وقوله) في الكتاب فليصل بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركة جواب على القول الاول ويجوز ان يكون جزمابانه يفعل كذلك لان القاضي الروياني حكى طريقة جازمة به مع طريقة القولين وعلى التقديرين فلفظ الركعة والركعتين علمان بالواو (وقوله) فليصل امر استحباب وفضيلة وليس ذلك بلازم (وقوله) وان انتظرهم في القيام الثالث فحسن هو لفظ النافعي رضي الله عنه في المختصر وقد حمله على ان الافضل الانتظار فيه واذا كان كذلك فيجوز ان يعلم بالواو اشارة الى القول المنقول عن الاملاء *

قال (وان كن في صلاة رباعية في الحضر فليصل بكل طائفة ركعتين فان فرقهم اربع فرق فلا انتظار الثالث زائد على المنصوص وفي تحريره قولان قال ابن سريج الانتظار في الركعة الثالثة هو الانتظار الثاني في حق الامام فلا منع منه *

اذا كن الخوف في السفر فسبيل الصلاة الرباعية ان تقصرو وودي كما سبق فلو ارادوا اعانها وكانوا في الحضر وقد جاءهم العدو فينبغي ان يفرق الامام الناس فرقتين ويصلي بكل طائفة ركعتين ثم الافضل ان ينتظر الثانية في التشهد الاول او في القيام الثالث فيه الخلاف المذكور في المغرب

الله عليه وسلم ورجله» رواه أبو داود (الثاني) عن ابن عمر رضي الله عنهما في قصة قال «قد نونا يعني من النبي صلى الله عليه وسلم قبلنا يده» رواه أبو داود (الثالثة) عن أبي هريرة قال «قبل النبي صلى الله عليه وسلم الحسن ابن علي رضي الله عنهما وعنده الأقرع ابن حابس فقال إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحداً فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال من لا يرحم لا يرحم» رواه البخاري ومسلم (الرابع) عن عائشة رضي الله عنها قالت «قدم ناس من الأعراب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أتقبلون صبيانكم فقالوا والله ما تقبل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أم لك إن كان الله منع منكم الرحمة» رواه البخاري ومسلم من طرق بالفاظه (الخامس) عن أنس رضي الله عنه قال «أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنه إبراهيم قبله وشبهه» قال (السادس) عن البراء بن عازب قال دخلت مع أبي بكر يعني الصديق رضي الله عنه أول ما قدم المدينة فإذا عائشة ابنته رضي الله عنها مضطجعة قد أصابها حمى فأتاها أبو بكر فقال كيف أنت يا بنية وقبل خدها» رواه أبو داود (السابع) عن صفوان بن عمار رضي الله

ويتشهد بكل واحدة من الطائفتين بلا خلاف لأنه موضع تشهدهما ويتضح بما ذكرناه أن قوله وإن كان في صلاة رباعية في الحضر ليس الحضر مذكوراً على سبيل الاشتراط لجواز الاتمام في السفر لكن الغالب أن الاتمام لا يكون إلا في الحضر لأن القصر أفضل مطلقاً عند الامكان على الأصح والبق بحالة الخوف فلهذا قال في الحضر وقوله فليصل بكل طائفة ركعتين معاً بالمعنى لأن في رواية عن مالك لا يجوز أن يصلي بهم الصلاة الرباعية كذلك لنا قوله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة) الآية لا فرق فيها بين السفر والحضر ولو فرقهم أربع فرق وصلي بكل فرقة ركعة وذلك بأن يصلي بفرقة ركعة وينتظر قائماً في الثانية وينفردوا هم بثلاث ويسلموا وينهضون ثم يصلي الركعة الثانية بفرقة ثانية وينتظر جالساً في التشهد الأول أو قائماً في الثالث ثم يسلموا لانفسهم ثم يصلي الثالثة بفرقة ثالثة وينتظر في قيام الرابعة ويسلموا صلاتهم ثم يصلي الرابعة بالفرقة الرابعة وينتظرهم في التشهد الأخير إلى أن يسلموا صلاتهم ويسلم بهم فهل يجوز ذلك فيه قولان (أحدهما) لأن الأصل أن لا يشمل الانتظار في الصلاة أصلاً لما فيه من شغل القلب والاخلال بالخشوع وقد ورد عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظاراً فلا يزداد عليها (وأصحها) نعم لأن جواز انتظارين إنما كان للحاجة وقد تقتضي الحاجة أكثر من ذلك بأن لا يكون في وقوف نصف الجند في وجه العدو كفاية بل يحتاج إلى وقوف ثلاثة أرباعهم بكل حال (التفريع) أن جوزنا فقد قال امام الحرمين شرطه أن تفس الحاجة إليه قائماً إذا لم تكن حاجة للحكم كما لو جرى ذلك في حالة الاختيار والطائفة الرباعية على هذا القول كالطائفة الثانية في ذات الركعتين فيعود الخلاف في أنهم يفارقونه قبل التشهد أو يتشهدون معه ويقومون بعد سلام الامام إلى ما عليهم كالمسبوق وتتشهد الطائفة الثانية معه في أظهر الوجهين (والثاني) تفارقه قبل التشهد وعلى هذا القول تصبح صلاة الامام في صلاة الطوائف أقولان المنقول عن

عنه قال «قال يهودى لصاحبه اذهب بنا إلى هذا النبي فاتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه عن نسم آيات يينات وذ كرا الحديث الى قوله قبلوا يده ورجله وقالوا نشهد انك نبي» رواه الترمذى والتسائى وابن ماجه بإسناد صحيحة (الثامن) عن عائشة في حديث وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت «دخل أبو بكر رضي الله عنه فكشف عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أكب عليه قبله ثم بكى» رواه البخارى (التاسع) عن عائشة قالت «قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فاتاه فخرج الباب فقام اليه النبي صلى الله عليه وسلم بجر ثوبه فاعتنقه وقبله» رواه الترمذى وقال حديث حسن (العاشر) حديث أنس السابق في المسألة الاولى «الرجل يأتى أخاه أو صديقه أينحى له قال لا الخ» وعن أيمن ابن دغغل قال «رأيت أبا ميرة قبل خد الحسن ابن علي رضي الله عنهما» رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن ابن عمر أنه كان يقبل ابنة سالم ويقول اعجبوا من شيخ يقبل شيخا» وهذه الاحاديث منزلة على التفصيل السابق (الحلقة) تسن زيارة الصالحين وأهل الخير والاقارب والاصدقاء والجيران وبرهم وأكرامهم وصلاتهم وضبط ذلك بمختلف باختلاف أحوالهم ومراتبهم

الام ان صلاتهم صحيحة وعن الاملاء ان صلاتهم باطلة سوى صلاة الطائفة الرابعة وبنوا ذلك على ان المأموم اذا أخرج نفسه عن صلاة الامام بغير عذر هل تبطل صلاته ام لا وقالوا الطوائف الثلاث خرجوا عن صلاة الامام بغير عذر لان وقت للفارقة ما قبل عن فعل المقتدين بالنبي صلى الله عليه وآله وهو نصف الصلاة وكل طائفة من الثلاث قد فارقت قبل تمام النصف وأما الطائفة الرابعة فانها لم تخرج عن صلاة الامام بل أتمت صلاة علي حكم المتابعة وليس هذا البناء والفرق صافيا عن الاشكال والله أعلم وإن فرغنا على أن لا يجوز ذلك فصلاة الامام باطلة ومني تبطل فيه وجهان قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة لا تبطل بالانتظار الواقع في الركعة الثالثة لأنه ينتظر مرة للطائفة الثانية في الركعة الثانية وانتظاره في الركعة الثالثة هو انتظاره الثاني إذا لم يكن له في الاولى انتظار وقد ثبت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظار ان فلا بأس بهما ولا فرق في الفصلين سوى أن المنتظر في المرتين الطائفة الثانية والمنتظر ههنا في المرة الثانية طائفة أخرى لكن هذا لا يضر إذا لم يزد عدد الانتظار كما لا يضر زيادة قدر الانتظار لو فرقه فرقين وصلي بكل واحدة ركعتين وقال جمهور الاصحاب تبطل صلاته بالانتظار الواقع في الركعة الثالثة لمخالفة الانتظار الثاني الذي ورد النقل به في المنتظر وفي القدر فاما المنتظر فقد وضع واماني القدر فلان النبي صلى الله عليه وسلم انتظر في الركعة الثانية فراغ الطائفة الثانية فخط والامام ههنا ينتظر فراغ الثانية وذهابها إلى وجه العدو وعجيء الثالثة والذي قاله الجمهور وهو ظاهر النص ولذلك قد يعبر عن هذا الخلاف بقوانين منصوص ومخرج لابن سريج ثم حكى في البيان وجهين تفريعا على ظاهر النص (أحدهما) ان صلاته تبطل بمضي الطائفة الثانية لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتظر في المرة الثانية إلا قدر ما أتمت

وينبغي أن يكون من بادئهم علي وجه يرتضونه وفي وقت لا يكرهونه والاحاديث فيه كثيرة ومن أحسنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا زار أخاه في قرية أخرى فأرصد الله تعالى علي مدرجته ملكا فلما أتى عليه قال أين تريد قال أريد أخا لي في هذه القرية قال هل لك علي من نعمة تربها قال لا غير أتي أحبني الله تعالى قال فاني رسول الله اليك بان الله تعالى قد أحبك كما أحبته فيدرواه مسلم والمدرجة الطريق وتر بها تحفظها وتراعيها وعنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من عاد مريضا أو زار أخاه في الله تعالى ناداه مناد يان طيب وطاب ممالك وبتوات من الجنة منزلا » رواه الترمذي ويستحب أن يطلب من صاحبه الصالح أن

صلاتها فاذا زاد بطل (والثاني) وبه قال الشيخ أبو حامد أنها تبطل بمضي قدر ركعة من انتظاره الثاني لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتظر الطائفتين جميعا إلا بقدر الصلاة التي هي فيها مع الذهاب والمجيء هذا وقد انتظر في المرة الاولى قدر ما صلت الطائفة الاولى ثلاث ركعات وذهبت وجاءت الثانية فاذا مضى قدر ركعة فقد تم قدر الانتظار المتقول فتبطل صلاته بالزيادة عليه هذا هو الكلام في صلاة الامام قريبا علي قول المنع وأما صلاة الطوائف فتبطل علي صلاته فتصح صلاة الطائفة الاولى والثانية علي ظاهر النص وقول ابن سريج معاً لأنهم قاروه قبل بطلان صلاته وصلاة الطائفة الرابعة باطلة إن علمت بطلان صلاة الامام وإن لم تعلم فلا وحكم الطائفة الثالثة حكم الرابعة ظاهر النص وحكم الطائفتين الاولين علي قول ابن سريج ولو فرق القوم في صلاة المغرب ثلاث فرق وصلي بكل فرقة ركعة وقلنا لا يجوز ذلك فصلاة جميع الطوائف صحيحة عند ابن سريج وعلي علي ظاهر النص صلاة الطائفة الثالثة باطلة إلا أن لا تعلم بطلان صلاة الامام وإذا عرفت ما ذكرناه ولخصت مافي المسألة من الخلاف قلت فيها أربعة أقوال (أصحها) صحة صلاة الامام والقوم جميعا (والثاني) صحة صلاة الامام والطائفة الرابعة لا غير (والثالث) بطلان صلاة الامام وصحة صلاة الطائفة الاولى والثانية والفرق في حق الثالثة والرابعة بين أن تعلم بطلان صلاة الامام أو لا تعلم (والرابع) صحة صلاة الثالثة لا محالة (والثاني) كما ذكرنا في القول الثالث وهو قول ابن سريج وقوله في الكتاب فالانتظار الثالث زائد علي المنصوص أي علي نص الشارع وما ثبت من فعله وأراد بالانتظار الثالث الانتظار الواقع في الركعة الرابعة بطريق الاولى وهو الثالث في الحقيقة ولو أراد الانتظار الثالث حقيقة لكان ذلك عين قول ابن سريج ولما انتظم منه أن يقول بعد ذلك وقال ابن سريج ورتب في الوسيط الخلاف في بطلان الصلاة بالانتظار الثالث علي الخلاف في تحريمه فقال في تحريره قولان إن قلنا يحرم ففي بطلان الصلاة به قولان ولم يذكر المعظم هذا الترتيب وإنما تكلموا في الصحة والبطلان وذكر الشافعي رضي الله عنه مع القول بصحة صلاة الجميع أنهم مسيئون بذلك وهذا يشعر بالجزم بالتحريم والله أعلم

يزوره وأن يزورها أكثر من زيارة الحديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا فنزلت وما تنزل إلا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا » رواه البخاري (السادسة) إذا ثأب فإلانة أن يردها استطاع للحديث الصحيح السابق في فصل العظام والسنة أن يضع يده علي فيه لحديث أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ثأب أحدكم فليمسك يده علي فيه فإن الشيطان يدخل » رواه مسلم وسواء كان الثأب في الصلاة أو خارجها وقد سبق يأنه في باب ستر العورة (السابعة) يستحب اجابة من ناداك

قال « وفي إقامة الجمعة علي هذه الهيئة (م) ووجه المنع أن العدد فيها شرط فيؤدي الى الانقضاء في الركعة الثانية » *

إذا كان الخوف في بلد ووافق ذلك يوم الجمعة وأرادوا إقامة صلاة الجمعة علي هيئة صلاة ذات الرقاع فقد تقل المصنف فيه وجهين (أحدهما) الجواز كسائر الصلوات الثانية (والثاني) المنع لان العدد شرط فيها وتجاوز ذلك يفضي إلي انفراد الامام في الركعة الثانية والاول هو الذي حكاه أصحابنا المراقبون عن نصه في الام ثم ذكروا فيه طريقتين (أحدهما) أن ذلك جواب علي أحد الأقوال في مسألة الانقضاء وهو أنه إذا فاض القوم عنه وبقي وحده يصلي الجمعة فأنما إذا لم تقل بذلك امتنع إقامة الجمعة علي هذا الوجه (والثانية) القطع بالجواز بخلاف صورة الانقضاء لانه معذور هنا بسبب الخوف ولأنه يترقب مجيء الطائفة الثانية ويجوز أن يرتب فيقال ان يجوزنا الانقضاء فتجوز إقامة الجمعة علي هذه الهيئة اولى والا فوجهان والفرق العذر وإيراد الكتاب الى هذا الترتيب اقرب وكيف ما كان فالأظهر عند الأكثرين الجواز ثم له شرطان (أحدهما) ان يخطب بهم جميعا ثم يفرقهم فرقتين او يخطب بطائفة ويجعل فيها مع كل واحدة من الفرقتين اربعين فصاعدا فاما لو خطب بفرقة وصلى باخرى فلا يجوز (والثاني) ان تكون الفرقة الاولى اربعين فصاعدا فلو نقص عددهم عن الاربعين لم تعتد الجمعة ولو نقصت الفرقة الثانية عن اربعين فقد حكى ابن الصباغ عن الشيخ أبي حامد انه لا يضر ذلك بعد انعقادها بالاولي وعن غيره انه علي الخلاف في الانقضاء ولو خطب الامام بالناس وأراد أن يقيم الجمعة بهم علي هيئة صلاة عسكان فهي اولى بالجواز ان جوزناها علي هيئة صلاة ذات الرقاع ولا يجوز اقامتها علي هيئة صلاة بطن النخل اذ لا تقام الجمعة بعد الجمعة *

قال « ثم يجب حمل السلاح في هذه الصلاة وصلاة عسكان ان كان في وضعها خطر وان كان الظاهر السلامة واحتمل الخطر فيستحب الاخذ في الوجوب قولان » *

قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر وغيره واجب للمصلي اي في الخوف أن يأخذ سلاحه وقال في موضع ولا اختر وضعه واختلف الاصحاب علي طرق (أظهرها) وبه قال أبو اسحاق في

بلييك وأن يقول للوارد عليه مرحباً أو نحوه وأن يقول لمن أحسن إليه أو فعل خيراً حفظك الله
أو جزاك الله خيراً ونحوه ولا بأس بقوله للرجل جليل في علم أو صلاح ونحوه جعلني الله فداك ودلائل
هذا كله في الحديث الصحيح مشهورة *

باب الاذكار المستحبة في الليل والنهار وعند الاحوال العارضة

هذا الباب واسع جداً وقد جمعت فيه مجلداً مشتملاً على فتاوى لا يستغنى عن مثلها (فمنها) ماله
ذكر في كتب الفقه وقد ذكره المصنف في موطنه وضمنت اليه ما يتعلق به وذلك كاذكار الوضوء
والصلاة والاذان والاقامة والجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء والجنائز والزكاة والمناسك والنكاح

المسألة قولين (أحدهما) أنه يجب لظاهر قوله (ولياخذوا أسلحتهم) وقال تعالى جده (ولا حناح عليكم
إن كان بكم اذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) اشعر ذلك بقيام الجناح اذا وضع
من غير عنذر (واصحها) وبه قال أبو حنيفة واحمد انه لا يجب الا يتعمد على الاستحباب واحتجوا لهذا
القول بأنه لا خلاف ان وصفه لا يفد الصلاة فوجب ان لا يجب حمله كسائر ما لا يفد تركه الصلاة ولا يجب
فعله (والطريق الثاني) القطع بالاستحباب (والثالث) القطع بالاجباب (والرابع) ما يدفع به عن نفسه كالسيف
والسكين يجب حمله وما يدفع به عن نفسه وغيره كالرمح والقوس لا يجب حمله لان الدفع عن النفس اولى
بالوجوب وهو لا يحمل النصين على هذين النوعين والخلاف في المسألة شروط بشرط (أحدها) أن يكون
ظاهراً فالأسلح النجس فلا يجوز حمله بحال ومنه السيف الذي سقى السم النجس والنبل المريش
يرتس طائر لا يؤكل أو طائر ميت لأنه نجس على الصحيح (والثاني) ان لا يكون مما يمنع من بعض أركان
الصلاة كالحديد المانع من الركوع والبيضة المانعة من مباشرة المصلي بالجبهة فان كان كذلك لم يحمل
بلا خلاف (والثالث) ان لا يتأذى به الغير كالرمح فان حمله في وسط الصف يؤدي القوم فيكره الا ان
يكون في حاشية الصف فلا يتأذى بحمله أحد (والرابع) قال الامام موضع الخلاف أن يخاف من وضع
السلاح وتحتيته خطر على سبيل الاحتمال فاما ان كان يتعرض للهلاك ظاهراً لولم يأخذ السلاح
فيجب القطع بوجوب الاخذ والافهواستسلام للكفار وهذا الشرط قد ذكره في الكتاب فوجب
الحل اذا كان في الموضع خطر وخص الملاف بما اذا ظهرت السلامة واحتمل الخطر * واعلم أن
ترجمة المسألة هي حمل السلاح قال امام الحرمين وليس الحل معينا لعينه بل لوضع السيف بين يديه
وكان مد اليد اليه في اليسر والسهولة كدها اليه وهو محمول متقلد كان ذلك بمثابة الحمل قطعاً وأما لفظ
السلاح فقد قال القاضي ابن كج انه يقع على السيف والسكين والرمح والنشاب ونحوها اما الترس
فليس بسلاح وكذا الوابس درعا لم يكن حاملاً سلاح والله اعلم * ثم في لفظ الكتاب شيان (أحدهما)
انه خص الكلام بصلاة ذات الرقاع وصلاة عسغان واشعر ذلك بنفي الوجوب في صلاة بطن النخل
لكن معني الخوف يشملها جميعاً والجمهور اطلقوا القول في صلاة الخوف اطلاقاً (والثاني) انه قال في
آخر الفصل فيستحب الاخذ وفي الوجوب قولان وقضية هذا الكلام الجزم بالاستحباب وقصر

وغيرها (ومنها) ما لا يذكر غالباً في كتب الفقه فاذا ذكر منه ان شاء الله تعالى جملة مختصرة بحذف الادلة وهي مقررة بادلها من الاحاديث الصحيحة في كتاب الاذكار فمن ذلك يستحب الاكثار من الذكر في كل وقت وحضور مجالس الذكر ويكون الذكر بالقلب وباللسان وبهما وهو الافضل ثم اطلب قال سعيد بن جبير وغيره كل عامل بطاعة ذاكر وسبق في باب الغسل اجماع العلماء علي جواز الذكر غير القرآن للجنب والحائض وغيرهما ويندب كون الذاكر علي اكل الصفات من خشعاً متطهر آءه تقبل القبلة خالياً بتطيف الفم ويحرص علي حضور قلبه وتدبر الذكر ولهذا كان للمذهب الصحيح المختاران مد الذاكر قوله لا اله الا الله افضل من حذفه لما في المد من التدبر ومن كان له وظيفة من الذكر فغائبة نذب له تداركها واذا سلم عليه رد السلام ثم عاد الي الذكر وكذا لو عطس عنده انسان فليشتمه

الخلاف علي الوجوب وانما يكون كذلك ان لو اشتتل الوجوب علي الاستحباب اشمال العام علي الخاص وفيه كلام لاهل الاصول فان لم يحكم باشماله عليه فالصائر الي الوجوب ناف للاستحباب فلا يكون الاستحباب اذا مجزوما به *

قال (فرع: سهو الطائفتين محمول في وقت موافقتهم الامام وسهو الطائفة الاولى غير محمول في ركعتهم الثانية وذلك لا تقطاعهم عن الامام ومبدأ الاقطاع الاعتدال في قيام الثانية اوردع الامام رأسه في سجود الاولى فيه وجهان واماسهو الطائفة الثانية في الركعة الثانية ففي حمل وجهان لانهم سياتحقون بالامام قبل السلام وهو جار في المزحوم اذا سها وقت التخلف وفيمن انفرد بركعة وسها ثم اقتدى في الثانية) *

اصل الفرع ان سهو المأموم يحمله الامام وهذه قاعدة شرحناها في باب سجود السهو اذا تذكرت ذلك فنقول اذا سها بعض المأمومين في صلاة ذات الرقاع علي الرواية المختارة فينظر ان سهت الطائفة الاولى فسوها في الركعة الاولى محمول لانها مقتضية بالامام وسوها في الثانية غير محمول لا تقطاعها عن الامام ومبدأ الاقطاع فيه وجهان حكاهما الامام عن شيخه (احدهما) ان مبدأ الاقطاع الاعتدال في الركعة الثانية لان القوم والامام جميعاً صاثرون الي القيام فلا تنقطع القدوة ما لم يعتدوا قائمين (والثاني) ان مبدأ الاقطاع رفع الامام رأسه من السجود الثاني لان الركعة تنتهي بذلك فعلي هذا لو رفع الامام رأسه وهم بعد في السجود وفرض منهم سهو لم يكن محمولا ولك ان تقول قد نصوا علي أنهم ينوون للمفارقة عن الامام وأنه يجوز عند رفع الرأس وعند الاعتدال كما سبق واذا كان كذلك فلا معنى لفرض الخلاف في ان الاقطاع يحصل بهذا او بذلك فانه ليس شيئاً يحصل بنفسه بل هو منوط بنية للمفارقة فوجب قصر النظر علي وقتها واما الطائفة الثانية فسوها في ركعتها الاولى محمول ايضاً لانها علي حقيقة التابعة وفي سهاها في الركعة الثانية وجهان (احدهما) وينسب الي ابن خيران وابن سريج انه غير محمول لانهم منفردون به في الحقيقة (واصحها) انه محمول لان حكم القدوة

أو جمع مؤذناً فليجبه أو رأى منكراً فليزله أو مسترشداً فلينصحه ثم يرجع إلى الذكر وكذا يقطعه إذا غلبه نعاس ونحوه ويندب عند التسبيح بالأصابع •

(فصل) في الصحيحين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كتمان خفيقتان على اللسان قهيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحانه الله وبحمده سبحانه الله العظيم» وفي مسلم «أحب الكلام إلى الله سبحانه الله وبحمده» وفي مسلم «أحب الكلام إلى الله تعالى أربع سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» لا يضرك بأيها بدأت وفيه الحمد لله تملأ الميزان وسبحان والحمد لله تملأ أنوار ما بين الأرض والسموات وفيه الحث على سبحانه وبحمده عدد خلقه ثلاث مرات

باق بدليل أنهم مقتدون به إذا حصلوا معه في التشهد والائما كلن لا تنظاره أيام معني وإذا كلن كذلك فلولاً استمرار حكم القدوة لاحتاجوا إلى إعادة نية القدوة إذا جلسوا للتشهد ولا يحتاجون إليه والوجهان جاريان في المرحوم في الجمعة إذا سها في وقت تخلفه وأجروها أيضاً فيما كان يصلي منفرداً فسها في صلاته ثم اقتدى بإمام وجوزنا ذلك على أحد القولين واستبعد الإمام إجراء الخلاف في هذه الصورة وقال الوجه القطع بأن حكم السهو لا يرتفع بالقدوة اللاحقة فإن السهو كان وهو منفرد لا يخطر له أمر القدوة فلا ينقطع حكمها على ما تقدم من الانفراد وقوله لا أنهم سيلحقون بالإمام يجوز أن يريد به التحاقهم في الصورة صيراً إلى أن حكم القدوة مستمر في الحال ويجوز أن يريد به أنهم سيصيرون مقتدين وإن كانوا منفردين في الحال فيؤخذ بأخر الأمر والضير في قوله وهو جار عائد إلى الخلاف وإن لم يكن مذكوراً (وقوله) فيمن انفرد بركعة وسها ثم اقتدى في الثانية لأنه ليس بالتحديد وأنه لا فرق بين أن يقتدى في الأولى أو الثانية بعد السهو منفرداً (واعلم) أن جميع ذلك معني على أن الطائفة الثانية يقومون إلى الركعة الثانية إذا جلس الإمام للتشهد فلما إذا قلنا أنهم يقومون إليها إذا سلم الإمام على ما نقل عن التقديم فسهم في الثانية غير محمول لاحالة كالمسبق هذا حكم سهو المأمومين أما لو سها الإمام نظر أن سها في الركعة الأولى لحق سهوه الطائفتين فالطائفة الأولى يسجدون إذا أموا صلاتهم ولو سها بعضهم في الركعة الثانية فهل يقتصر على سجدتين أم يسجد أربعاً فيه خلاف تقدم نظائره والأصح الأول والطائفة الثانية يسجدون مع الإمام في آخر صلاته وإن سها في الركعة الثانية لم يلحق سهو الطائفة الأولى لأنهم قارقوه قبل السهو وتسجد الثانية معه في آخر الصلاة ولو سها في انتظاره أيام فهل يلحقهم ذلك السهو فيه الخلاف المذكور في أنه هل يتحمل سهوهم والحالة هذه •

قال (النوع الرابع صلاة شدة الخوف وذلك إذا التحم الفريقان ولم يمكن ترك القتال لأحد فيصلون رجالاً وركباً مستقبلي القبلة وغير مستقبلها إيماء بالركوع والسجود محترزين عن الصبيحة وعن مولات الضربات من غير حاجة فإن كثرت مع الحاجة في أشخاص فيحتمل • في

سبحان الله وبحمده رضاء نفسه ثلاثاً سبحان الله وبحمده زنة عرشه ثلاثاً سبحان الله وبحمده مداد كلماته ثلاثاً وفي الصحيحين « من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتب له مائة حسنة ومحبت عنه مائة سيئة وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بافضل مما جاء به الا رجل عمل اكثر منه ومن قال سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حطت خطاياهم وان كانت مثل زيد البحر » وفي مسلم « قل لا اله الا الله وحده لا شريك له الله اكبر كبراً والحمد لله كثيراً سبحان الله رب العالمين لا حول ولا قوة الا بالله العزيز الحكيم وفي الصحيحين « لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة » وفي حسان الترمذي « غراس الجنة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر » وفيه « من قال سبحان الله وبحمده غرست له نخلة في الجنة » وفي حسانه « لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله تعالى » وفي البخاري « مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكره مثل الحي والميت »

شخص واحد لا يمتثل لندوره وقيل يمتثل في الموضعين وقيل لا يمتثل فيه اقل من تطلع سلاحه بالدم قليقه وان كان محتاجا الى امساكه فلا يقبس انه لا يجب عليه القضاء والاشهر وجوبه لندور العذر *

اذا التحم القتال ولم يتمكنوا من تركه بحال قتلهم وكثرة العدو واشتداد الخوف وان لم يلتحم القتال فلم يأمنوا أن يركبوا اكتافهم ولو اعنهم أو انقسموا فيصلون بحسب الامكان وليس لهم التأخير عن الوقت وعن أبي حنيفة أن لهم ذلك ثم في كيفية هذه الصلاة مسائل (أحداها) لهم أن يصلوا ركبانا على الدواب أو شاة على الاقدام قال الله تعالى جده (فان خفتم فرجالا أو ركباناً) ويجوز أن يعلم لفظ الرجال في قوله فيصلون رجالا بالحاء لان أحبابنا حكوا عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه ليس للرجل أن يصلي بل يؤخر (الثانية) لهم أن يتركوا الاستقبال اذا لم يجدوا بداعنه قال ابن عمر رضي الله عنهما في تفسير الآية « مستقبل القبلة وغيره مستقبلها » (١) قال نافع لا ارأه ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجوز أن يأتم بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلي حول الكعبة وفيها وإنما يعنى عن الانحراف عن القبلة اذا كان بسبب العدو فاما اذا انحراف للجراح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته كما في غير حالة الخوف ويجوز أن يعلم قوله غير مستقبلها بالحاء لانهم حكوا عن أبي حنيفة انه لا يجوز ترك الاستقبال (الثالثة) اذا لم يتمكنوا من أتمام الركوع والسجود اقتصروا على الأيماء بهما وجعلوا السجود أخفض من الركوع ولا يجب على المائتي استقبال القبلة في الركوع والسجود ولا عند التحريم ولا وضع الجبهة على الارض فانه تعرض للهلاك بخلاف ما ذكرنا في المتنفل

(١) (حديث) ابن عمر في قوله فان خفتم فرجالا أو ركباناً قال ابن عمر مستقبل القبلة أو غير مستقبلها تقدم في باب استقبال القبلة *

(فصل) السنة أن يذكر الله تعالى إذا استيقظ من نومه وإن يقول الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإلى النشور وأن يقول إذا لبس ثوبا اللهم أني أسألك خيره وخير ما هو له وأعوذ بك من شره وشر ما هو له الحمد لله الذي كساني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة وإذا لبس جديداً قال اللهم أنت كسوتني أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له وأن يقال للابس الجديد إيلي وأخلق وأيضاً ألبس جديداً وعش حميداً وميت شهيداً وإذا خرج من بيت قال بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم أني أعوذ بك أن أزل أو أضل أو أزل أو أزل أو أضل أو أظلم أو أظلم أو أجمل أو يجل علي وإذا دخل بيته قال بسم الله وسام كما سبق في السلام وقال اللهم أني أسألك خير المولج وخير المخرج بسم الله ولجنا وبسم الله خرجنا وعلى الله توكلنا وإذا استيقظ في الليل وخرج من بيته نظر إلى السماء وقرأ آخر آل عمران (إن في خلق السموات والأرض) الآيات ويقول عند الصباح والمساء اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتني وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أبوء لك بنعمتك وأبوء لك بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت أعوذ بك من شر ما صنعت

ما شيا في السفر (الرابع) يجب عليهم الاحتراز عن الصباح فإنه لا حاجة إليه قال الامام بل السكينة المقنعة السكوت اهيب في نفوس الاقران ولا بأس بالأعمال القليلة فإنها محتملة من خير خوف فعند الخوف أولى وأما الأعمال الكثيرة كالمطعنات والضربات المتوالية فهي مبطلات ان لم يكن محتاحاً إليها وإن كان محتاجاً إليها فوجهاً (أحدهما) أنها مبطلات وقد حكاهما المراقبون وغيرهم عن ظاهر نصه في الام لان الآية وردت في المشى والركوب وانضم ترك الاستقبال إليه فيما ورد من التفسير فما جاوز ذلك يبقى على المنع (والثاني) وبه قال ابن سريج أنها غير مبطلات لمسكن الحاجة كالشي وترك الاستقبال وتوسط بعض الاصحاب بين الوجهين فقال يحتمل في اشخاص لان الضربة الواحدة لا تدفع عن المضروب فيحتاج إلى التوالى لكثرتهم ولا يحتمل في الشخص الواحد لندرة الحاجة إلى توالى الضربات فيه وإيراد الكتاب يشعر بترجيح هذا الوجه المتوسط لكن الاكثرين رجحوا الوجه المنسوب إلى ابن سريج وقطع به القفال فيما حكاه الروياني ومنهم من عبر عن الوجوه بالاقوال وكذلك فعل في الوسيط (وقوله) من غير حاجة تقييداً لا لالضرب دون الصيحة ولا احترازاً عنها واجب بكل حال وليست هي من ضروريات القتال هكذا ذكر الأئمة (وقوله) فيحتمل وكذا قوله وقيل لا يحتمل يجوز ان يعلم بالحاء لان الصيدلاني حكى عن أبي حنيفة أنه لا يجوز فيها العمل الكثير (الخامسة) لو تطلع سلاحه بالدم فينبغي ان يلقه او يجعله في قرابه تحت ركابه ان احتمل الحال ذلك وان احتاج إلى امساكه فله الامساك ثم هل يقضي حكمي امام الحرمين عن الاصحاب أنه يقضى لندور العذر ثم منعه وقال تطلع السلاح بالدم من الاعذار العامة في حق المقاتل ولا سبيل إلى تكليفه تنحية السلاح فتلك النجاسة ضرورية في حقه كنجاسة المستحاضة في حقها ثم جعل المسألة على

وايضاً سبحان الله وبحمده مائة مرة وايضاً قل هو الله احد والمعوذتين ثلاث مرات وايضاً اللهم بك اصبحتنا وبك امسينا وبك نموت واليك النشور وايضاً باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو السميع البصير ثلاث مرات وايضاً اللهم قاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة رب كل شيء ومليكه أشهد أن لا اله الا أنت أعوذ بك من شر نفسي وشر الشيطان وشركه روى بكسر الشين مع اسكان الراء روى بفتح هاء وايضاً عند المساء أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاث مرات وايضاً رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد - صلى الله عليه وسلم نبياً رسولاً وفي الصباح والمساء أحاديث كثيرة غير هذه ويندب قبل صلاة الصبح يوم الجمعة استغفر الله الذي لا اله الا هو الحى القيوم أتوب اليك ثلاث مرات ويندب كثرة الذكر بالعشي وهو ما بين زوال

قولين مرتين على القولين فيما إذا أصلي في حصن أو موضع آخر نجس وهذا الصورة أولى بنفي القضاء للاحاق الشرع القتال بسائر مسقطات القضاء في سائر المحتملات كالأستدبار والإيماء بالكوع والهجود فليكن أمر النجاسة كذلك ويتبين بما ذكرناه أنه لم يجعل الأقيس نفى القضاء والاشهر وجوبه ويجوز قامة الصلاة عند شدة الخوف بالجماعة خلافاً لابي حنيفة وقام صلاة العيد بن والحنوفين في شدة الخوف ، الا انها تعرض القوات ولا تقام صلاة الاستسقاء .

قال (ثم هذه الصلاة تقام في كل قتال مباح ولو في الذب عن المال وكذا في الهزيمة المباحة عن الكفار ولا تقام في اتباع اقية الكفار عند انهزامهم وقيامها المأرب من الحرق والغرق والسبع والمطالب بالدين اذا أعسر وعجز عن البيعة والمهرم اذا خاف قوات الوقوف قيل يصلى مسرعاً في مشيه وقيل لا يجوز ذلك) .

مقصود الفصل الكلام فيما يرخص في هذه الصلاة اذ لا شك في أنها غير جائزة عند الامن والسلامة وفيه صور (أحداها) تجوز هذه الصلاة في كل ما ليس بمعصية من أنواع القتال دون ما هو معصية لان الرخص لا تناط بالمعاصي فيجوز في قتال الكفار ولاهل العدل في قتال اهل البغي والفرقة في مال قطاع الطريق ولا يجوز لاهل البغي والقطاع ولو قصد نفس رجل أو حرمة أو نفس غيره أو حرمة فاشتغل بالدفع كان له أن يصلي هذه الصلاة في الدفع ولو قصد اتلاف ماله نظر ان كان حيواناً فكذا ذلك الحكم والافقوان (أحدهما) لا يجوز لان الاصل المحافظة على أر كل الصلاة وشرائعها خالفناه فيما عدا المال لانه أعظم حرمة (وأصحها) وهو المذكور في الكتاب أنه يجوز لان الذب بالقتال عن المال جائز كالذب عن النفس قال صلى الله عليه وآله وسلم «من قتل دون ماله فهو شهيد» (١) (الثانية) لو ولو اظهرهم عن الكفار منهزمين

(١) حديث (من قتل دون ماله فهو شهيد متفق عليه من حديث ابن عمرو ابن العاص قلت بل هو من فراد البخارى : وفي الباب عن سعيد ابن زيد في السنن وابن حبان والحاكم .

الشمس وغروبها وأن يقول بعد صلاة الوتر سبحان الملك القدوس ثلاث مرات وأيضاً اللهم اني أعوذ برضائك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأن يقول عند الاضطجاع للنوم باسمك اللهم أحبي وأموت وأن يكبر ثلاثاً وثلاثين تكبيرة ويسبح أربعاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين وأيضاً باسمك ربّي وضعت جنبي وبك أرفعه إن أمسكت نفسي فارحمها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به الصالحين وأن ينفث في كفيه ويقرأ قل هو الله أحد والمعوذتين ويمسح بهما رأسه ووجهه وما استطاع من جسده وأن يقرأ آية الكرسي والآخر سورة البقرة آمن الرسول إلى آخرها وأيضاً اللهم في عذابك يوم تبعث عبادك وأيضاً اللهم رب السموات ورب الأرض ورب العرش العظيم ورب كل شيء قالق الحب والنوى منزل التوراة والإنجيل والقرآن أعوذ بك من شر كل ذي شر أنت آخذ بناصيته أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس قبلك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء أقض عنا الدين واغننا من الفقر وأيضاً اللهم اني أسألك العافية استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه وأيضاً الحمد لله الذي أطعمنا وأسقانا وكسانا وآوانا فكم من لا كافي له ولا مؤدى وإيكن من آخره اللهم أسلمت نفسي إليك وفوضت أمري إليك والجات ظهري إليك رهبة

نظر ان كان محل لهم ذلك بان يكون في مقابلة كل مسلم أكثر من كافرين فلهم أن يصلوا صلاة شدة الخوف لتعرضهم للهلاك لو أتوا بالصلاة على الكمال وان لم يحل في إذا كن في مقابلة كل مسلم كافران فليس لهم ذلك لأنهم عاصون بالانهزام والرخص لا تنازل بالمعاصي فان كان فيهم متحرف لقتال او متحيز الى فئة فله الترخص لجواز الانهزام له ولو انهزم الكفار وتابع المسلمون اقيمتهم ولو اكلوا الصلاة وثبتوا لانهم العدو فليس لهم صلاة شدة الخوف لأنهم لا يخافون محذوراً بل غاية الامر فوات مطلوب والرخص لا يتعدى بها مواضعها فلو خافوا كينا أو كرة كان لهم ان يصلوها (الثالثة) الرخصة في الباب لا تتعلق بخصوص القتال بل تتعلق بعموم الخوف فلو هرب من حريق بنشأ او من سيل منحدر إلى موضعه ولم يجد في عرض الوادي ما يقدر على اللبث فيه والصعود ففدا في طوله أو هرب من سبع قصده فله أن يصليها لانه خائف من الهلاك والمديون المعسر اذا عجز عن بيئة الاعسار ولم يصدق المستحق ولو ظفر به لحبسه كان له أن يصليها هارباً دفعاً لضرر الحبس ويجوز ان يعلم قوله والمطالب بالدين بالواو لان الخناطى حكى عن الامام انه لو طلب رجل لا يقتل لكن ليحبس أو يؤخذ منه شيء لا يصلي صلاة الخوف وغاية المحذور ههنا هو الحبس ولو كان عليه قصاص يرجو العفو عنه اذا سكن الغليل وانطلقا الغضب فقد جوز الاصحاب ان له ان يهرب وقالوا له أن يصلي صلاة شدة الخوف في هربه واستبعد الامام جواز الهرب من المستحق بهذا التوقع (الرابعة) المحرم اذا ضاق وقت وقوفه بعرفة وخاف فوت الحج لو صلى متمكناً ما الذي يفعل حكى الشيخ أبو محمد عن القفال فيه وجهان (أحدهما) أنه يؤخر الصلاة فان

ورغبة اليك لا مابجاً ولا منجأ منك إلا اليك آمنت بكتابك الذي أنزلت ونييك الذي أرسلت ويكره أن يضطجع بلا ذكر وإذا استيقظ من الليل فليقل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير والحمد لله وسبحان الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ثم يدعو وإذا فرغ في منامه أو غيره قال أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون وإذا رأى في منامه ما يحب فليحمد الله ويحدث بها من يحب ولا يحدث من لا يحب وإذا رأى ما يكره فليستعذ بالله من شرها ومن الشيطان ثلاث مرات وليتقل على يساره ثلاثاً ويتحول عن جنبه إلى الآخر ولا يحدث بها أحداً فانها لا تضره وإذا قصت عليه رؤيا قال خيراً رأيت وخيراً يكون وليكثر من الذكر والدعاء والاستغفار في النصف الثاني من الليل والثالث الأخير آكد والاستغفار بالاسحار آكد *

(فصل) يس عند الكرب والامور المهمة دعاء الكرب لا اله إلا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم وأيضا يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث وأيضا اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني الي نفسي طرفة عين وأصلح لي شأني كله لا اله الا أنت ويندب في كل موطن اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأيضا آية الكرسي وآخر البقرة وإذا خاف سلطاناً أو غيره قال اللهم اني أعوذ بك من شرورهم وأجعلك في نحورهم وإذا عرض له شيطان فليستعذ بالله منه وليقرأ ما تيسر من القرآن وإذا أصابه شيء فليقل قدر الله وما شاء الله فعل وليقل لدفع الاقات ما شاء الله لا قوة الا بالله وعند المصيبة أما لله

قضاءها مين وأمر الحج خطير وقضاؤه عسير (والثاني) أنه يقيها كما تقدم في شدة الخوف ويحتمل فيها العذر لان الحج في حق المحرم كالشيء الحاصل والقوات طارىء عليه فاشبه ما لو خاف هلاك مال حاصل لو لم يهرب ولان الضرر الذي يلحقه بفوات الحج لا ينقص عن ضرر الحبس أيلماً في حق المدين (والثالث) أنه تلزمه الصلاة على سبيل التمكن والاستقرار لان الصلاة تلوا الايمان ولا سبيل الى اخلاء الوقت عنها لعظم حرمتها ولا سبيل الي اقامتها كما قام في شدة الخوف لأنه لا يخاف فوت حاصل ههنا فاشبه فوت العدو عند انهزامهم ويشبه أن يكون هذا الوجه أوفق للكلام الأئمة والله أعلم وقوله قيل يملئ مسرعاً في مشيه هو الوجه الثاني وقوله وقيل لا يجوز ذلك يمكن ادراج الاول والثالث فيه *

قال (ولو رأى سواداً فظنه عدواً فتي وجوب القضاء قولان ومهما فاجأه في أثناء صلاته خوف فبادر الى الركوب وكلن يقدر على تمام الصلاة راجلاً فأخذ بالحزم لم يصح بناء الصلاة ولو انقطع الخوف فنزل واتم الصلاة صح وإذا أرقه الخوف فركب وقل فله جاز البناء ولو كثر الفعل مع الحاجة فوجهان كما في الضربات المذرية) *

وإنا إليه راجعون وعند النعمة محمد الله ونشكره وإذا كان عليه دين فليقل اللهم اكفني بحلالك عن حرامك واغنني بفضلك عن سواك وإذا لي بالوحشة فليقل أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون وإذا لي بالوسوسة فليستعذ بالله من الشيطان ولينته عن الاستمرار فيها وإن كان وسوسة في الأحرام بالصلاة فعوذ بالله منه وتقل عن يساره ثلاثاً ويقول لا إله إلا الله ويكررها ويقرأ على المعتوه والمملوع ونحوهما فاتحة الكتاب وإذا أراد تعويذ صبي ونحوه قال أعينك بكلمات الله التامات من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة *

(فصل) ويستحب الدعاء للمريض وسذكر جملة من الأدعية المسنونة في كتاب الجنائز حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى * ويستحب السؤال عن المريض وأن يطيب نفس المريض وينشطه وأن يثنى عليه بما يحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى وأن يطلب الدعاء من المريض وسياق باقي أدبه في الجنائز وأذكرها وما يتعلق بها في كتابها وما يتعلق بالزكاة والصوم والحج والنكاح في أبوابها وما يتعلق بالاسماء والسكنى والاقساب ونحوها في باب الحقيقة حيث ذكره المصنف وما يتعلق بالأكل والشرب في باب الولية وما يتعلق بالجهاد والسفر ونحوها في كتاب السير حيث ذكر المصنف أصولها إن شاء الله تعالى *

(فصل) في المدح في الوجه * جاءت أحاديث بالنهي عنه وأحاديث كثيرة في الصحيحين بإباحته قال العلماء طريق الجمع بينها أنه إن كان عند المدح كمال إيمان وحسن يقين ومعرفة تامة ورياضة نفس بحيث لا يفتخر بذلك ولا تلعب به نفسه فلا كراهة فيه وإن خيف شيء من هذه الأمور كره مدحه كراهة شديدة وأما ذكر الإنسان محاسن نفسه فإن كان للارتقاء والانتخار والتميز على الأقران فمدحوم وإن كان فيه مصلحة دينية بأن يكون آمراً بالمعروف أو ناهياً عن المنكر أو ناصحاً أو مشيراً

في الفصل مسألتان (أحدهما) لو رأوا موداً أو ابلاً أو أشجاراً فظنوها عدواً فصلوا صلاة شدة الخوف ثم تبين الحال ففي وجوب القضاء قولان (أصحهما) وهو قوله في الام وبه قال أبو حنيفة أنه يجب لأنه ترك في صلاته فروضاً بسبب هو مخطي فيه فيقتضي كمالاً خطي في الطهارة (والثاني) نقله المزني عن الاملاء أنه لا يجب قيام الخوف عند الصلاة وهو أصح عند صاحب المذهب والجمهور على ترجيح الأول ثم اختلفوا في محل القولين فمنهم من قال القولان فيما إذا كانوا في دار الحرب لغلبة الخوف والعدو فيها قاناً إذا كانوا في دار الاسلام وجب القضاء لا محالة وحكي هذا الفرق صاحب التهذيب عن نعه في القديم وأصحاب هاتين الطريقتين نسبوا المزني إلى السهو فيما أطلقه من الاملاء وادعت كل فرقة أنه إنما نفى الاعادة في الاملاء بالشرط المذكور ومن الاصحاب من عمم القولين في الأحوال وهذا أظهر وهو الموافق لمذهب الكتاب ويجوز أن يعلم قوله قولان بالواو إشارة إلى الطريقتين الأولى والثانية ولو تحققوا العدو فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان أنه كان

بمصلحة أو مفعلاً أو مؤدياً أو مصلحاً بين اثنين أو دافعاً عن نفسه ضرراً ونحو ذلك فذكر محاسنه
ثوابه بذلك أن يكون هذا أقرب إلى قبول قوله واعتماد ما يقوله وأنى لكم ناصح وإن هذا الكلام
لا يجلونه عند غيري فاحتفظوا به ونحو ذلك فليس هذا مكروهاً بل هو محبوب وقد جاءت فيه أحاديث
كثيرة صحيحة أو ضعتها في كتاب الأذكار *

(فصل) يستحب إذا سمع صياح الديك أن يدعو وإذا سمع نهيق الحمار ونباح الكلب
أن يستعذ بالله من الشيطان وإذا رأى الحريق أن يكبر وإذا أراد القيام من المجلس أن يقول قبل
قيامه سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك وإن يدعو لنفسه وجلسائه
ويكره مفارقة المجلس من غير ذكر الله تعالى وإذا غضب استعاذ من الشيطان وتوضأ وإذا أحب
رجلاً لله أعلمه بذلك وسأله عن اسمه ونسبه وليقل المحبوب أحبك الذي أحببته له وأن يقول
إذا دخل السوق لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت
يبدئ الخيرة وهو على كل شيء قدير ويقرأ آية الكرسي عند الحجامة وإذا طنت أذنه صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم وقال ذكر الله بخير من كرني وإذا خدرت رجله ذكر من يحبه له الدعاء على من
ظلمه والصبر أفضل ويتبرأ من المبتدعة ونحوهم وإذا شرع في إزالة منكر فليقرأ (جاء الحق وزهق
الباطل إن الباطل كان زهوقاً) جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يعبد والاعتز دابة أو غيرها
قال باسم الله وأن يدعو لمن صنع إليه أو الناس معروفاً وأن يقول جزاك الله خيراً وإذا رأى الباكورة
من الثمر قال اللهم بارك لنا في تمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في مكنا لنا ويسن التعاون على البر

دونهم حائل من خندق أو نار أو ماء أو بان أنه كان قريهم حصن يمكنهم التحصن به أو ظنوا أن يازاه
كل مسلم أكثر من مشركين فصلوها منهزمين ثم بان خلافه فحيث أجرينا القولين في الصورة
السابقة نمجربهما أيضاً في هذه الصورة ونظائرهما ومنهم من قطع بوجوب القضاء ههنا أنهم قصرُوا
بترك البحث عما بين أيديهم قال في التهذيب ولو صلوا في هذه الأحوال صلاة عسغان أطرد القولان
ولو صلوا صلاة ذات الرقاع فإن جوزناها في حال الأمن فهنا أولى ولا جرى القولان (الثانية) لو كان
يصل من مكان على الأرض متوجهاً إلى القبلة فحدث خوف في أثناء صلاته فركب نص الشافعي
رضي الله عنه على أنه تبطل صلاته وعليه أن يستأنف وقل عن نصه في موضع آخر أنه يني على
صلاته واختلفوا فيها على طريقتين حكاهما أصحابنا العراقيون (أحدهما) أن المسألة على قولين
(أحدهما) أن الركوب يبطل الصلاة لأنه عمل كثير (والثاني) لا يبطلها لأن العمل الكثير بعذر
شدة الخوف لا يقدح (وأظهرهما) وبه قال ابن سريج وأبو إسحق إن النصين محمولان على حالين
حيث قال يستأنف الصلاة أراد ما لم يكن مضطراً إلى الركوب وكان يقدر على القتال وأتمام الصلاة
راجلاً فركب احتياطاً وأخذ بالحزم وحيث قال يني أراد ما صار مضطراً إلى الركوب ثم قال

والتقوى والدلالة على الخير وإذا مثل علما ليس عنده وصله عد غيره فليدله عليه وإذا دعي لحكم الله تعالى فليقل سمعنا وأطعنا وإذا قيل لا اتق الله ونحوه من الالفاظ فليقل سمعنا وأطعنا وليعرض عن الجاهلين ما لم يكن في الاعراض مفسدة ويستحب الوفاء بالوعد والمسارة به وإذا رأى شيئا فاعجبه واصابه بالعين فليرك عليه وهو الدعاء له بالبركة وإذا رأى شيئا يكرهه فليقل اللهم لا يأتي بالحسنات الا انت ولا يذهب بالسيئات الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله ويستحب طيب الكلام وبيانه وايضاحه للمخاطب وخفض الجناح للمؤمنين ولا بأس بالمزاح بحق ولكن لا يكثر منه فاما الافراط فيه او الاكثار منه فمذمومان ويسن الشفاعة في الطاعة والمباح ومحرم في الحدود وفي الحرام ويستحب التبشير والتهنئة ويجوز التعجب بلفظ التسييح والتهليل ونحوهما لقوله صلى الله عليه وسلم « سبحان الله أن المؤمن لا ينجس سبحانه تطهرى بها » والله اعلم »

(فصل في جملة من الادعية الثابتة في الاحاديث الصحيحة مختصرة) اللهم آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني اسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك اللهم اعوذ بك

هؤلاء اذا قل فعله في الركوب لحذقه بنى بلا خلاف وان كثر فعله ففيه الوجهان المذكوران في الفصل الكثير للحاجة والمذكور في الكتاب هو الطريق الثاني لقوله يومها فاجاء في أثناء الصلاة خوف عبارة عن الحالة الاولى وقوله وان ارهقه الخوف فركب عبارة عن الحالة الثانية وحينئذ لا يخفى ان قوله لم يصح بناء الصلاة وقوله جاز البناء ينبغي ان يعلم بالواو اشارة الى الطريقة الاولى وقد أدخل بين الكلامين صورة وهي عكس هذه المسألة وهي أنه لو كان يصلي راكبا في شدة الخوف فاقطع الخوف نص الشافعي رضي الله عنه علي أنه ينزل ويضي علي صلاته وفرق بينه وبين الركوب علي قوله بأنه إذا ركب استأنف بان قال النزول اخف وأقل عملا من الركوب واعترض المزي عن علي بانه هذا لا ينضبط وقد يكون الفارس أخف ركوبا وأقل شغلا لفروسيه من نزول ثقل غير فارس واختلف الاصحاب في الجواز بحسب اختلافهم في الركوب فمن أثبت الخلاف في الركوب علي الاطلاق فرق بين الركوب علي أحلقولين وبين النزول بان قال نزول كل فارس اخف من ركوبه وإن امكن أن يكون أثقل من ركوب فارس آخر ومن نزل النصين في الركوب علي الحالين المذكورين قال لافرق بين الركوب والنزول ان حصل بفعل قليل بني وان كثر الفعل فوجهان وتبين من هذا الحاجة الى أعلام قوله فنزول واتم الصلاة صح بالواو لانه مطلق وفي الصحة عند كثرة الفعل اختلاف وذكر صاحب الشامل وغيره أنه يشترط في بناء النازل أن لا يستدبر القبلة في نزوله فان استدبر بطلت صلاته والله اعلم »

قال (ويجوز لبس الحرير وجلد الكلب والخنزير عند مفاجأة القتال ولا يجوز في حالة

من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء اللهم إني أعوذ بك من العجز والسكسل
والجبن والهرم والبخل وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المحيا والميت وخلع الدين
وغلبة الرجال اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي
مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم اللهم اغفر لي خطيئتي وأسرافي في أمري وما أنت
أعلم به مني اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطأي وعدى وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت
وما أخرت وما أسررت وما أنت أعلم به مني أنت للقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير
اللهم إني أعوذ بك من شر ما عملت وشر ما لم أعمل اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول
عافيتك وفجأة قهرتك وجميع سخطك اللهم آت نفسي قواها وزكها أنت خير من زكها أنت وإياها
ومولاها اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تسبغ ومن دعوة لا يستجاب
لها اللهم إني أسألك الهدى والسداد اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لي دنياي
التي فيها معاشي وأصلح لي آخري التي فيها معادي واجعل الخير زيادة لي في كل خير والموت راحة لي
من كل شر اللهم إني أعوذ بك من شر القنى والفقر اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق

الاختيار بخلاف الثياب النجسة ويجوز تسميد الأرض بالزبل لصوم الحاجة وفي لبس
جلد الشاة الميتة وتجليل الخيل بجل من جلد الكلب وجهان وفي الاستصباح بالزيت
النجس قولان ﴿

ختم الشافعي رضي الله عنه صلاة الخوف ياب فيها له لبسه وفيما ليس له فاقضى الا كثرون
من الاصحاب به وأوردوا احكام الملابس في هذا الموضع ومنهم من أوردوها في صلاة العيد لأنها
نستحب التزين يوم العيد فتكلموا في التزين الجائز والذي لا يجوز وصاحب الكتاب أورد بعضها
ههنا في صلاة العيد والمذكور ههنا يشتمل على مسألتين (أحدهما) منذ ذكر أن لبس
الحرير حرام على الرجال لكن يجوز لبسه في حالة مفاجأة القتال اذا لم يجد غيره وذلك في حكم
الضرورة وكذلك يجوز ان يلبس منه ما هو جنة القتال كالدياج الصفيق الذي لا يقوم غيره مقامه
وجوز القاضي ابن كج اتخاذ القباء ونحوه مما يصلح في الحرب من الحرير ولبسه فيها على الإطلاق لما فيه من
حسن الهيئة وزينة الاسلام لينكسر قلب الكفار منه كتعليه السيف ونحوه والمشهور الاول
وقوله ولا يجوز في حالة الاختيار مطلق لكن احوالاً يجوز فيها لبس الحرير في حال الاختيار
مستثناة عنه على ما سيأتي في صلاة العيد الثانية للشافعي رضي الله عنه نصوص مختلفة في جواز
استعمال الاعيان النجسة وحكي صاحب التهذيب وغيره فيها طريقتين منهم من طرد قولين في
وجوه الاستعمال كلها (أحدها) الشئ يتولاه تعالى (والرجز قاهر) (والثاني) يجوز كل شيء
ليس ريب أن ما به نجاستهم من نفس وذل لا يجوز استعماله في البدن والثوب الا لضرورة

والاحمال والاهواء وسوء الاسقام ومن شر سمعي وبصري ومن شر لساني ومن شر قلبي ومن الحياة قائمها بنست البطانة اللهم اكفني بحلالك عن حرامك واغنني بفضلك عن سواك يامثبت القلوب ثبت قلبي على دينك اللهم اني اسألك العافية في الدنيا والآخرة اللهم اني اسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والسلامة من كل أثم والغنيمة من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار وهذا الباب واسع وفيما أشرت اليه كفاية ومن آداب الدعاء كون في الاوقات والاماكن والاحوال

وفي غيرها يجوز ان كانت النجاسة مخفية وان كانت مغالطة وهي نجاسة الكلب والخنزير فلا تنزلوا النصوص على هذا التفصيل وهذا أظهر وبه قال أبو بكر الفارسي والقفال واصحابه والفرق بين استعمالها في البدن والثوب وغيرها ما ذكره الشافعي رضي الله عنه وهو أن علي الانسان تعبدًا في اجتناب النجاسات لاقامة الصلوات وسائر العبادات ولا تعبد علي الفرس والاداة وغيرها فلا يمنع من استعمالها فيها والفرق بين نجاسة الكلب والخنزير وسائر النجاسات غلظ حكمها ولذلك لا يجوز الاتقاء بالخنزير في حياته أصلاً وبالكلب أيضاً إلا في أغراض مخصوصة فأولي أن لا يجوز الاتقاء بهما بعد الموت اذا قرر ذلك فتقول: لا يجوز له لبس جلد الكلب والخنزير في حالة الاختيار بخلاف الثياب النحسة يجوز لبسها والاتقاء بها في غير الصلاة ونحوها لان نجاستها عارضة سهلة الازالة فان فاجأه قتال ولم يجد سواه أو خاف علي نفسه من حر أو برد كان له أن يلبس جلد الكلب والخنزير كما له أكل الميتة عند الاضطرار ولا بأس لو أعلم قوله ولا يجوز في حالة الاختيار بالواو إشارة إلي الطريقة الطارئة للقولين في وجوه الاستعمال في جميع النجاسات وهل يجوز لبس جلد التامة الميتة وسائر الميتات في حالة الاختيار فيه وجهان بنوها علي ان حكنا بتحريم لبس جلد الكلب والخنزير لنجاسة العين أم لما خصا به من التغليظ (وأظهر) الوجهين المنع ويجوز أن يلبس هذه الجلود فرسه واداته والمنع في البدن وجلد الكلب والخنزير كما لا يستعمل في البدن لا يستعمل في غيره نعم لو جلد كلب أو خنزير أو بجلد كلب أو خنزير فهل يجوز ذلك فيه وجهان (أحدهما) لا فانه المستعمل ولا ضرورة (وأظهرهما) الجواز لاستوائهما في تغلظ النجاسات وأما تسميد الأرض بالزبل فهو جائز قال الامام ولم يمنع منه الحاجة الحاقة القريبة من الضرورة وقد نقله الاثبات عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي كلام الصيدلاني ما يقتضي اثبات خلاف فيه والله اعلم (١) وهل يجوز الاستصباح بالزيت النجس فيه قولان (أحدهما) لا لان

(١) (قوله) وأما تسميد الأرض بالزبل فجائز قال الامام لم يمنع منه أحد للحاجة القريبة من الضرورة وقد نقله الاثبات عن أصحاب رسول الله ﷺ انتهى قدره وأما البيهقي من حديث سعد بن أبي وقاص: وروى عن ابن عمر خلاف ذلك عذر الشافعي واستداه عن ابن عباس مرفوعاً يستد ضعيف ولفظه كنا نكوي الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونشترط عليهم ان لا يزبلوها بمنزلة الناس •

الشريعة واستقبال القبلة ورفع يديه ومسح وجهه بعد قراغه وخفض الصوت بين الجهر والخافتة وأن لا يتكلف السجود ولا بأس بدعاء مسجوع كان يحفظه وكونه خاشعاً متواضعاً متضرعاً متذللاً راغباً راغباً وأن يكرره ثلاثاً ولا يستعجل الاجابة وأن يكون طعمه وملبسه حللاً وأن يحمد الله تعالى ويصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم في أوله وآخره ويستحب الدعاء بظهر الغيب للأهل والأصحاب وغيرهم وطلب الدعاء من أهل الخير ويكره أن يدعو على نفسه ووالده وخادمه وماله ونحوها ويسن الاكثر من الاستغفار وفي صحيح البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيد الاستغفار أن يقول العبد « اللهم أنت ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت اعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت » هذا آخر ما قصدته من مختصر الاذكار « وأما اتباعي بالانماظ

السراج قد يقرب من الانسان ويصيب الدخان بدنه وثيابه (وأظهرهما) نعم لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « سئل عن الفأرة تقع في السمن والودك فقال استصبحوا به ولا تأكلوه » (١) وأما الدخان فقد لا يصيب ويتقدير أن يصيب فللاصحاب وجهان في نجاسته فإن لم يحكم بنجاسته فلا بأس به

(١) (حديث) روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن والودك فقال استصبحوا به ولا تأكلوه: الطحاوي في بيان المشكل من طريق عبد الواحد بن زياد عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة وصححه ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث معمر وقال البخاري فيما حكاه الترمذي أنه غير محفوظ وأنه خطأ وإن الصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة وسيأتي حديث ميمونة في البيع ورواه الدارقطني من طريق ابن جريج عن الزهري عن سالم عن ابن عمر وأعله عبد الحق وابن الجوزي يحيى بن أيوب فقيل أنه تفرد به عن ابن جريج ويحيى صدوق ولكن روايته هذه شاذة ورواها الدارقطني والبيهقي من حديث عبد الجبار بن عمر عن الزهري أيضاً وعبد الجبار قال البيهقي غير صحيح به قال والصحيح عن ابن عمر موقوفاً ثم رواه من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قوله وقال هذا هو المحفوظ: وفي الباب عن سعيد بن المسيب مرسل وأسناده واهي: وعن أبي سعيد الخدري رواه الدارقطني أيضاً وفي أسناده أبو هريرة العبدى وهو متروك.

(حديث) أن علياً وأبا موسى وحذيفة وغيرهم صلوا صلاة الخوف بعد وفات رسول الله ﷺ أما حديث علي ومن معه فروا البيهقي وروى أيضاً عن سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن سمرة وسعيد ابن العاص وغيرهم.

(حديث) أن علياً صلى المغرب صلاة الخوف ليلة الهرب بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين قال البيهقي وبذكر عن جعفر عن محمد عن أبيه أن علياً صلى المغرب صلاة الخوف ليلة الهرب وقال الشافعي وحفظ عن علي أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهرب كما روى صالح بن خوات عن النبي ﷺ.

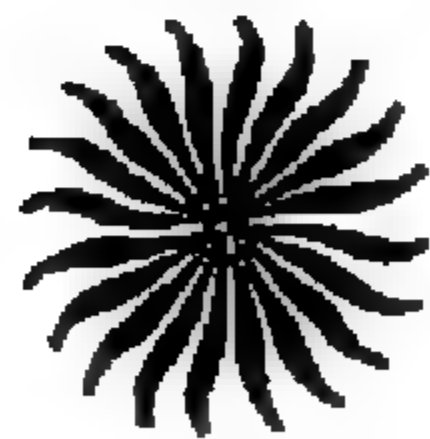
المنهي عنها كالكذب والغيبة والسب وغيرها فسادكرها مبسطة في آخر كتاب
القذف ان شاء الله تعالى *

كبخار المعلقة لا ينجس القدم وان حكنا بنجاسته وهو الاظهر كالرمد ما تعلقه معفو عنه والذي يصيب
في الاستصباح قليل لا ينجس غالبا (واعلم) انه لا فرق للاستصباح بين ان ينجس بعارض وبين أن
يكون نجس العين كودك الميتة ويطرد القولان في الحالتين قاله صاحب النهاية وغيره *

(قوله) وعن أبي موسى وحذيفة : أما أبو موسى فرواه البيهقي من طريق قتادة عن
أبي المالية عن أبي موسى وأما حذيفة فأخرجه أبو داود والنسائي من طريق ثعلبة ابن زهدم قال
كنا مع سعيد بن العاص فقال أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف فقال حذيفة انا فصلى
هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة *

قال مصححه عنى عنه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد النبي الامي وعلى
آله وصحباته ومن تبعهم الى يوم الدين ورضى الله عن علماء الاسلام العالمين : -
وقد تم بمون الله وتسهيله طبع (الجزء الرابع) من كتابي المجموع للامام أبي زكريا
عبي الدين النووي رضى الله عنه ونور ضريحه : والشرح الكبير للامام الحق الرافعي
مع تخريج أحاديثه المسمى تلخيص الحبير لثلاث بقين من شهر ذي القعدة سنة أربع
واربعين وثلاثمائة والف بمطبعة التضامن الاخوي، لصاحبها (حافظ محمد داود) (بشارع
كفر الزغاري بمطبعة الشمام رقم ٨) ويليها الجزء الخامس وأوله من المجموع والشرح
الكبير باب صلاة الجنائز والله الحمد والمنة *



فهرست الجزء الرابع من كتاب المجموع (شرح المذهب)

للامام النووي رضي الله عنه

صفحة	صفحة
١٣ فرع في وقت الوتر أما اوله فقيه ثلاثة اوجه وبيانها	٢ باب صلاة التطوع
١٥ فرع اذا أوتر قبل ان ينام ثم قام وتهجد لم ينقص الوتر على الصحيح المشهور	اختلاف العلماء في حد التطوع والنافلة والسنة على ثلاثة اوجه
١٦ فرع استحباب الوتر في جماعة « في موضع القنوت في الوتر وأوجه وبيانها »	أفضل عبادات البدن الصلاة والدليل عليه
١٧ فرع في بيان الاحاديث المذكورة في الكتاب في فضل الوتر وهي تسعة	٤ فرع في تفسير قولهم « الصلاة أفضل من الصوم »
١٨ فرع في ثلثات بعض الفاظ واقعة في المتن منها الوتر	تطوع الصلاة على ضربين
١٩ فرع في مذاهب العلماء في حكم الوتر وحجج كل وتحقيق ذلك	٦ فرع صلاة كسوف الشمس أكد من صلاة خسوف القمر ومستند ذلك
٢١ فرع في مذاهب العلماء في فعل الوتر على الراحلة في السفر وبيان وقته واستحباب تقديمه وتأخيره وعدد ركعاته وحجج كل	فرع صلاة الكسوفين أفضل من صلاة الاستسقاء بلا خلاف والدليل على ذلك
٢٣ فرع في مذاهب العلماء فيما يقرأ من اوتر ثلاث ركعات	٧ النفل الذي لا يسن فيه جماعة على ضربين وبيانها مبسوطاً
٢٤ فروع اربعة في مذاهب العلماء فيمن اوتر ثلاث هل يفصل ركعتين عن الثلاثة بسلام . وحكم القنوت في الوتر وعمله وفي قضاؤه	٨ فرع في استحباب ركعتين قبل المغرب وجهان مشهوران في طريقة الخراسانيين وبيانها
٢٥ أكد السنن الاربعة مع الفرائض سنة الفجر والوتر والدليل على ذلك	٩ فرع في استحباب صلاة ركعتين فصاعداً قبل المشاء الاخره ودليل ذلك
٢٦ فرع في مسائل تتعلق بالسنن الاربعة وهي خمسة	فرع تسن قبل صلاة الجمعة وبعدها ركعتان فأكثر والاكمل اربع قبلها واربع بعدها وتفصيل القول في ذلك ومستند ذلك
٣٠ من السنن الاربعة قيام رمضان والدليل عليه	١٠ فرع السنن التي صلى أربعا قبل الظهر أو بعدها ان يسلم من كل ركعتين ودليل ذلك
٣٢ فرع يدخل وقت التراويح بالفراغ من	١١ يدخل وقت السنن التي قبل الفرائض بدخول وقت الفرائض ويبقى وقتها ما لم يخرج وقت الفريضة
	بيان ان الوتر سنة والدليل على ذلك
	١٢ بيان أقل ركعات الوتر وأكثرها وأقوال علماء المذهب في ذلك

صفحة	صفحة
٥٣ بيان من تحية المسجد ذكره في حالتين	صلاة العشاء
فرع لو جلس في المسجد قبل التحية وطال الفصل فانت ولا يشرع قضاءها بالاتفاق	٣٢ فرع في مذاهب العلماء في عدد ركعات التراويح وحجج كل مفصلا
فصل في مسائل تتعلق باب صلاة التطوع وهي عشرة	٣٣ فرع ليس لغير أهل المدينة أن يفصلوا في التراويح فعل أهل المدينة في فصلوها ستاً وثلاثين ركعة
٥٤ فرع في مذاهب العلماء في كيفية ركعات التطوع	فرع فيما كان السلف يقرءون في التراويح
فرع مذهب الشافعية أن الأفضل في نفل الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين واقتوال العلماء في ذلك وحججهم	٣٤ فرع في بيان أن من جمع الناس على قيام شهر رمضان على أبي بن كعب عمر بن الخطاب
مذهب الشافعية أنه إذا أقيمت الصلاة كره أن يشتغل بنافلة سواء واقتوال العلماء فيه	٣٥ فعل التراويح في جماعة أفضل من الأفراد وهو مذهب جماهير العلماء
٥٥ فرع تصح التوافل وتقبل وإن كانت الفرائض ناقصة والدليل عليها	من السنن الراتبة صلاة الضحى وأفضلها ثمان ركعات والدليل على ذلك
٥٨ باب سجود التلاوة وما يتعلق به من الأحكام وبيان عدده	٣٦ فرع في ذكر أحاديث واردة في صلاة الضحى
٦٠ بيان محل سجدة ص وليست من سجعات التلاوة وإنما هي سجدة شكر والدليل عليه	٤٠ أنكر صاحب البيان على المصنف عد صلاة الضحى من السنن الراتبة
٦١ فرع في مذاهب العلماء في حكم سجود التلاوة وأدلتهم في ذلك	في بيان أن السنن الراتبة إذا فاتت هل تقضى وبسط الكلام في ذلك
٦٢ فرع في مذاهب العلماء في عدد سجعات التلاوة	٤٣ حكم الصلوات الغير الراتبة التي يتطوع الإنسان بها في الليل والنهار وبيان أفرادها واقتوال العلماء فيها
٦٣ سجود التلاوة يقتصر إلى طهارة وسورة واستقبال قبلة والدليل على ذلك	٤٥ فرع في مسائل مهمة تتعلق بصلاة الليل وهي عشرة
٦٤ كيفية سجود التلاوة إذا كان خارج الصلاة وبسط الكلام على ذلك	٤٨ فروع ثلاثة تتعلق بصلاة الليل
٦٦ يستحب لمن مرت به آية رحمة أن يسأل الله تعالى از رحمة وإن مرت به آية عذاب أن يستعذ منه والدليل على ذلك	أفضل تطوع النهار ما كان في البيت ودليله
٦٧ يستحب لمن تجددت عنده قسمة ظاهرة أو اندفعت عنه قسمة ظاهرة أن يسجد شكراً لله تعالى والدليل على ذلك	٤٩ السنة أن يسلم من كل ركعتين في صلاة النوافل والدليل على ذلك
	٥١ فرع في مذاهب العلماء في ذلك
	مشروعية صلاة تحية المسجد وهي ركعتان
	٥٢ فرع هل تتكرر صلاة التحية بتكرار الدخول أم لا

صفحة	صفحة
٦٨	٨٤
٦٩	٨٥
٧٠	٨٨
٧١	٨٩
٧٢	٩٠
٧٣	٩١
٧٤	٩٢
٧٥	٩٣
٧٦	٩٤
٧٧	٩٥
٧٨	٩٦
٧٩	٩٧
٨٠	٩٨
٨١	٩٩
٨٢	١٠٠
٨٣	١٠١
٨٤	١٠٢
	١٠٣
	١٠٤
	١٠٥
	١٠٦
	١٠٧

صفحة	صفحة
عليها مدار باب سجود السهو ومنها تشعب مذاهب العلماء وهي ستة	١٢٩
فرع لو ادرك مسبوق الامام را كما وشك هل ادرك ركوعه الجزى الخ	١٣٠
فرع في مذاهب العلماء فيمن شك في عدد الركعات وهو في الصلاة وتفصيله مبسوطاً	١٣٧
حكم من سلم من صلاته ثم يقن انه ترك ركعة أو ركعتين أو ثلاثة أو انه ترك ركوعاً أو سجوداً أو غيرهما من الاركان سوى النية ونكبة الاحرام وتفصيل ذلك	١٣٨
في حكم من شك بعد السلام في ترك ركعة أو ركعات أو ركن هل يلزمه شيء ام لا وتفصيل ذلك	١٤٠
حكم من ترك فرضاً ساهياً أو شك في تركه وهو في الصلاة وتفصيله مبسوطاً	١٤٠
بيان ان الترتيب واجب في اركان الصلاة بلا خلاف وبيان حكم من ترك عمداً أو سهواً مع بسط القول في ذلك	١٤٣
في مذاهب العلماء فيمن ترك اربع سجعات من اربع ركعات من كل ركعة سجدة	١٤٣
حكم من نسي سنة وتفصيل ذلك واقوال علماء المذهب فيه	١٤٣
بيان ان ما يقتضي سجود السهو امران زيادة وقصان ويانها وتفصيل ذلك وبسط المقام	١٤٤
فرع قال الاصحاب القيام والركوع والسجود والتشهد اركان طويلة بلا خلاف فلا يضر تطويلها	١٤٦
مشروعية السجود السهو للزيادة والقص وبه قال جميع العلماء من السلف والخلف	١٤٧
فرع في مذاهب العلماء فيما لو ترك الجهر والاسرار والتسبيح وسائر الهيئات هل يسجد لذلك ام لا	١٥١
فرع في قواعد متكررة في ابواب فقه	١٥٣
فرع لو ادرك مسبوق الامام را كما وشك هل ادرك ركوعه الجزى الخ	١٥٣
فرع يعلق بسجود السهو وفيه مسائل كثيرة مفيدة	١٥٣
فرع اذا جلس في الركعة الاخيرة عن قيام ظاناً انه أتى بالسجدة فشهد ثم تذكر الحال بعد التشهد لزمه تدارك السجدة ثم اعادة التشهد ويسجد للسهو	١٥٣
فرع لو قام في الصلاة الرابعة الى الخامسة قاسياً ثم تذكر قبل السلام فليد ان يعود الى الجلوس ويسجد للسهو ويسلم	١٥٣
فصل في مذاهب العلماء فيمن نسي التشهد الاول ونهض	١٥٣
ان اجتمع سهوان أو أكثر كفاه للجميع سجدتان والدليل على ذلك	١٥٣
فرع في مذاهب العلماء فيمن سها سهوين فأكثر	١٥٣
ان من سها خلف الامام لم يسجد بخلاف ما لو سها الامام لزم المأموم حكم سهوه وتفصيل ذلك	١٥٣
فرع يلحق المأموم سهو امامه الا في صورتين وتفصيل ذلك	١٥٣
فرع في مذاهب العلماء في لزوم المأموم السجود مع الامام	١٥٣
حكم من سبقه الامام ببعض الصلاة وسها فيما ادركه معه وسجد معه وتفصيل ذلك	١٥٣
سجود السهو سنة والدليل على ذلك	١٥٣
هل سجود السهو قبل السلام والدليل على ذلك واقوال علماء المذهب في ذلك وقد بسط القول بالشرح في ذلك بما لمك لانجده في غير هذا الموضع	١٥٣
فرع في مذاهب العلماء فيمن نسي سجود	١٥٣

- السهو فتي يؤمر بتداركه
 ١٦١ فرع سجود السهو سجدتان بينهما جلسة
 وبيان ما يسن في هيتها
 ١٦٢ حكم النقل والقرض في سجود السهو واحد
 فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي عشرة
 ١٦٤ باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها
 وتفصيل ذلك مبسوطاً
 ١٦٨ لا يكره في الاوقات المكروهة فعل ما لها
 سبب كقضاء الفائتة والصلاة المنذورة
 وسجود التلاوة وصلاة الجنائز وما أشبهها
 والدليل على ذلك
 ١٧١ فرع في حكم من فاتته راتبة او نافلة اتخذها
 ورداً فقضها في هذه الاوقات
 فرع في مذاهب العلماء في جواز الصلاة
 التي لها سبب في الاوقات المكروهة
 وادلة كل
 ١٧٣ فرع في بيان حديثين يستشكل الجمع بينهما
 ١٧٥ ولا تكرر يوم الجمعة عند الاستواء لمن
 حضر الصلاة والدليل على ذلك
 ١٧٧ لا تكرر الصلاة في الاوقات المنهى عنها
 بمكة والدليل على ذلك
 ١٨٠ فرع في مسائل تتعلق بالباب
 ١٨٢ باب صلاة الجماعة وما ورد فيها من
 الاحاديث في فضلها والتشجيع على تاركها
 ونوع من تركها
 ١٨٦ فرع تحصيل الجماعة في كل بلد اقامها طائفة
 يسيرة ولم يحضرها جمهور المقيمين في البلد
 ١٨٧ في مشروعية صلاة الجماعة في اهل البوادي
 ١٨٨ فرع لا تكون الجماعة في حق النساء فرض
 عين ولا فرض كفاية ولكنها مستحبة لمن
 فرع الخلاف الواقع بين العلماء في ان الجماعة
 فرض كفاية ام سنة امامية في المكوبات
 الخمس الموديات اما الجمعة ففرض عين
 واما المنذورة فلا تشرع فيها الجماعة
 بلا خلاف الي آخر ما حكاه الشارح
 ١٨٩ فرع في مذاهب العلماء في حكم الجماعة
 في الصلوات الخمس وحجج كل وايضا حجة
 ١٩٣ فرع في الاشارة الى صرض الاحاديث
 الصحيحة الواردة في فضل صلاة الجماعة
 ١٩٤ فرع أكد الجماعات في غير الجمعة جماعة
 الصبح والعشاء
 فرع في الاشارة الى بعض الاحاديث
 الصحيحة في فضل المشي الي المساجد
 وكثرة الخطا وانظار الصلاة
 ١٩٦ اقل الجماعة اثنان امام ومأموم والدليل عليه
 ١٩٧ بيان ان فعل الصلاة بالرجال في المسجد
 افضل لانه اكثر جماعاً وفي المساجد التي
 يكثر فيها الناس افضل والدليل على ذلك
 ١٩٩ فرع يستحب للزوج ان ياذن لزوجته
 اذا طلبت الخروج الى المسجد للصلاة
 فيه اذا كانت عجوزاً لا تشتهي وامن النفس
 عليها وعلى غيرها
 اذا ارادت المرأة حضور المسجد كره
 لها ان تمس طيباً ولبس الثياب الفاخرة
 والدليل على ذلك
 فرع في مذاهب العلماء في الجماعة للنساء
 ٢٠٠ فرع في مذاهب العلماء في حضور
 العجوز التي لا تشتهي المسجد
 لانصح الجماعة حتى ينوي المأموم الجماعة
 والاقتداء والالتزام
 ٢٠٢ فرع عدم صحة الاقتداء بالمأموم مع غيره
 فروع ثلاثة تتعلق بالنية
 ٢٠٣ فرع في مذاهب العلماء في نية الامامة
 بيان الاعذار الي سقط بها الجماعة وهي

صفحة	صفحة
المطر والوحل والرياح الشديدة في الليلة المظلمة والدليل على ذلك	٢٠٤
فرع اليد الشديدة عذر في الليل والنهار وشدة الحر عذر في الظهر والثلج عذر ان بل الثوب والرياح الباردة عذر في الليل دون النهار	٢٠٤
لا صلاة بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الاختنان	٢٠٥
ومن الاعذار المسقط للجماعة خوف ضرر في نفسه او ماله او يكون به مرض يشق معه القصد والدليل على ذلك	٢٠٦
ويستحب لمن قصد الجماعة ان يمشي اليها وان خاف التكبير الاولى اسرع والدليل على ذلك	٢٠٧
فرع يستحب المحافظة على ادراك تكبير الاحرام مع الامام	٢٠٨
فرع ان السنة لقاصد الجماعة ان يمشي بسكينة	٢٠٩
فمن حضر المسجد والامام لم يحضر الخ	٢١٠
فرعان يتعلقان بالجماعة	٢١١
لو دخل في صلاة نافلة ثم اقيمت الجماعة هل له قطعها ام لا وتفصيل ذلك	٢١٢
فروع سبعة تتعلق بالباب	٢١٣
اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة واقرار العلماء في ذلك	٢١٤
اذا ادرك المأموم الامام في القيام وخشى ان تقوته القراءة ترك دعاء الاستفتاح واشتغل بالقراءة واقرار علماء المذهب فيه	٢١٥
اذا ادرك المأموم الامام وهو راكع كبر للاحرام وهو قائم ثم يكبر للركوع ويركع وتفصيل ذلك وبيان حالاته	٢١٦
اذا ادرك معه مقدار الركوع لجاز فقد	٢١٧
اترك الركعة وان لم يدرك ذلك لم يدرك الركعة ودليله	٢١٨
فرعان يتعلقان بالمسبوق	٢١٩
حكم ما اذا ركع الامام ونسى تسبيح الركوع فرجع الى الركوع ليسبح فادركه المأموم الخ	٢٢٠
اذا ادرك الامام المأموم ساجداً كبر للاحرام ثم يسجد من غير تكبير	٢٢١
لو ادرك المأموم الامام في آخر الصلاة كبر للاحرام وقد حصلت له فضيلة الجماعة	٢٢٢
ان ما ادركه المسبوق فهو اول صلاته	٢٢٣
وان حضر المسجد وقد فرغ الامام من الصلاة فان كان المسجد له امام راتب كره له ان يستأنف فيه جماعة وتفصيل ذلك	٢٢٤
فرع في مذاهب العلماء في اقامة الجماعة في مسجد اقيمت فيه جماعة قبلها وتفصيله	٢٢٥
ومن صلى منفرداً ثم ادرك جماعة يصلون استحجب له ان يصلي معهم والدليل عليه	٢٢٦
فرع في مذاهب العلماء في ذلك	٢٢٧
يستحب للامام ان يامر من خلفه بقراءة الصفوف ودليل ذلك	٢٢٨
فرع في جملة من الاحاديث الصحيحة في الصفوف	٢٢٩
فرع مذهبنا ومذهب الجمهور من اهل الحجاز وغيرهم جواز الكلام بعد اقامة الصلاة قبل الاحرام	٢٣٠
يستحب ان يخفف القراءة والاذكار والدليل على ذلك	٢٣١
حكم ما اذا احس الامام بدخول وهو راكع هل ينتظر او لا واحوال ذلك	٢٣٢
فرع لو دخل في الصلاة بجماعة فطول ليحقه قوم آخرون تكثروا بهم الجماعة	٢٣٣

صفحة	صفحة
٢٥٦ لا يجوز الصلاة خلف المحدث	فهو مكره باتفاق الاصحاب
٢٥٨ فرع يتعلق بالصلاة خلف المحدث والجنب	٢٣٢ فرع في شرح الفاظ المصنف كقوله احس
٢٥٩ فروع ثلاثة تتعلق بالامام	د في مذاهب العلماء في انتظار الامام
٢٦٠ لو بان الامام مجنونا وجبت الاعادة	وهو راجع الدارخل
بلا خلاف	٢٣٤ يلبي للمأموم ان يتبع الامام ولا يتقدمه
فرع في مذاهب العلماء في الصلاة خلف	في شيء من الافعال والدليل على ذلك
المحدث والجنب اذا جهل الامام حديثه	وتفصيل المسألة
٢٦٢ فروع خمسة تتعلق بالصلاة خلف المحدث	٢٣٨ حكم ما اذا سها الامام في صلاته فيفصل
والسكران	في ذلك فان كان في قراءة فتصح عليه للمأموم
٢٦٣ يجوز للمتوضي ان يصلي خلف المتيمم	وان كان في ذكر غيره جهر به للمأموم
فرع في مذاهب العلماء في المسألة	ليسمعه وان كان في قل سبح به ليعلمه
٢٦٤ يجوز للقائم ان يصلي خلف القاعد ودليله	وبسط الكلام في ذلك بما لا يجده في غير
٢٦٥ فرع في مذاهب العلماء في صلاة القائم	هذا الكتاب
خلف القاعد العاجز وحجج كل	٢٤٠ فرع في مذاهب العلماء في تلفين الامام
وتحقيق المقام	٢٤١ اذا احدث الامام واستخلف فيه قولان
٢٦٦ فرع في مذاهب العلماء في صلاة الراكع	وبسط الكلام في ذلك واقوال علماء
والساجد خلف المومي اليها	المذهب فيه
حكم صلاة القاري خلف الاعمى وهو	٢٤٤ فرع يتعلق بالمسبوق
من لم يحسن القاءحة أو الالغ وأقوال	٢٤٥ فرع في مذاهب العلماء في الاستخلاف
علماء المذهب في ذلك	حكم ما اذا نوي المأموم مفارقة الامام وانم
٢٦٨ فرع اذا صلى القاري خلف اعمى بطلت	لنفسه وتفصيل القول في ذلك واقوال
صلاة المأموم وصحت صلاة الامام	العلماء فيه وحججهم
ومذاهب العلماء في ذلك	٢٤٨ باب صفة الائمة
فرع اذا لحن في القراءة كرهت امامته	٢٤٩ فرع في مذاهب العلماء في صحة امامة الصبي
مطلقاً وتفصيل ذلك	للبالغين وحجج كل وتحقيق المقام
٢٦٩ فرع لو اقتدى قاري بمن ظنه قارئاً فبان	٢٥٠ فرع في صحة صلاة الجمعة خلف المسافر
أمية هل يجب عليه الاعادة أم لا	لا تصح امامة الكافر والدليل على ذلك
يجوز أن يأتى المقرض بالمتنفل وبمقرض	٢٥٢ فرع في مذاهب العلماء في صلاة الكافر
في صلاة أخرى والدليل على ذلك	هل يحكم باسلامه بمجرد الصلاة أم لا
واقوال علماء المذهب فيه	٢٥٣ كراهة الصلاة خلف الفاسق مع محبتها ودليله
٢٧١ فرع في مذاهب العلماء في اختلاف نية	فرع في بيان من يكفر ببدعته ومن لا يكفر
الامام والمأموم وأدلة كل وتحقيق المقام	٢٥٤ لا يجوز للرجل أن يصلي خلف المرأة ودليله

صفحة	صفحة
٢٧٧	لا يجوز ان يصلي الجمعة خلف من يصلي الظهر لان الامام شرط في الجمعة
٢٧٣	كراهية صلاة الرجل بقوم واكثرهم له كارهون والدليل على ذلك وبسط القول فيه
٢٧٧	يكراه ان يصلي الرجل بامرأة اجنبية والدليل على ذلك
٢٧٩	تكراه الصلاة خلف التمام والفاقاء وتفسيرها عدم كراهة امام الاعرابي للقروي اذا كان يحسن الصلاة
٢٨٤	السنة ان يؤم القوم اقرام وافقهم لكتاب الله وسنة رسوله وتفصيل القول فيه
٢٨٤	اذا اجتمع من يستحق الامة مع صاحب البيت فصاحب البيت اولى منه والدليل على ذلك
٢٨٩	اذا اجتمع مسافر ومقيم فالمقيم اولى وان اجتمع حر وعبد فالحر اولى وان اجتمع قاسى وعدل فالعدل اولى وبصير واصمي
٢٨٨	ففيه خلاف وبيان اقوال العلماء في ذلك
٢٩٠	فرعان يتعلقان بالباب
٢٩٠	باب موقف الامام والمأموم
٢٩٤	السنة ان يقف الرجل الواحد عن يمين الامام فان جاء آخر احرم عن يساره ثم يقدم الامام او يتأخر المأمومان وان حضر رجلان اصطفاه خلفه وان حضر رجل وصي اصطفاه خلفه وان كانت معهم امرأة وقفت خلفهم والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه
٢٩٣	فرع قال الشافعي رحمه الله في الام لو وقف المأموم عن يسار الامام او خلفه كرهت ذلك لها ولا اعادة الخ
٢٩٤	موقف المأموم الواحد عن يمين الامام هو مذهب كافة العلماء الا ما حكى عن سعيد بن المسيب انه يقف عن يساره وبيان فساده
٢٩٥	السنة ان لا يكون موضع الامام اعلى من موضع المأموم وكذلك موضع المأموم لا يكون اعلى من موضع الامام والدليل على ذلك
٢٩٥	السنة ان تقف امامة النساء وسطهن والدليل على ذلك
٢٩٦	حكم ما اذا خالف المأمومون الموقف
٢٩٧	فرع اذا وجد الداخل في الصف فرجة او سعة دخلها وله ان يخرق الصف المتأخر اذا لم يكن فيه فرجة الخ
٢٩٨	فرع في مذاهب العلماء في صلاة المنفرد خلف الصف وصحح كل
٢٩٩	فرعان يتعلقان بالامامة
٣٠٠	حكم ما اذا تقدم المأموم على امامه في الموضع هل تبطل صلاته ام لا وتفصيل ذلك
٣٠٠	فرع في مذاهب العلماء في تقدم موقف المأموم
٣٠١	المستحب ان يتقدم الناس في الصف الاول والدليل على ذلك
٣٠١	فرع في ان خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها اولها
٣٠٢	تفصيل القول فيما اذا تباعدت الصفوف او تباعد الصف الاول واحوال ذلك
٣٠٨	فرع في بيان ما يتعلق بلفظ المصنف
٣٠٩	باب صلاة المريض
٣٠٩	جواز صلاته قاعداً اذا عجز عن القيام

صفحة	صفحة
والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه	٣١٢
فرع اذا لم يمكنه القيام على قدميه لقطعها	٣١٣
وامكنه النهوض على ركبتيه فهل يلزمه	٣١٤
النهوض وتفصيل ذلك	٣١٥
مسائل تتعلق بالباب	٣١٦
حكم المريض اذا كان بينه وجع وهو	٣١٧
قادر على القيام واقوال العلماء في ذلك	٣١٨
يصلي المريض على جنبه ويستقبل القبلة	٣١٩
بوجهه ان عجز عن القيام والعود واقوال	٣٢٠
علماء المذهب في ذلك وبسط القول فيه	٣٢١
اذا انتحى الصلاة قائماً ثم عجز قد وأنتم	٣٢٢
صلاته وان انتحى قاعاً ثم قدر على القيام	٣٢٣
قام وأنتم صلاته	٣٢٤
فرع لو ركع للمصلي فريضة فرضت له	٣٢٥
علة منحه الاعتدال سقط عنه الاعتدال	٣٢٦
فيسجد	٣٢٧
فرع في مذاهب العلماء اذا انتحى الصلاة	٣٢٨
قائماً ثم عجز	٣٢٩
باب صلاة المسافر ومشرعية القصر في	٣٣٠
السفر والدليل عليه من كتاب الله وسنة	٣٣١
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	٣٣٢
لا يجوز القصر الا في مسيرة يومين وهو	٣٣٣
اربعة برد	٣٣٤
بيان البرد والفرسخ والميل	٣٣٥
فرع يشترط في كون السفر مرحلتين	٣٣٦
ان يكون بينه وبين المقصد مرحلتان	٣٣٧
فرع في مذاهب العلماء في المسافة المعتبرة	٣٣٨
لجواز القصر واحدة كل وتحقيق المقام	٣٣٩
اذا كان لمقصده طريقان فان بلغ كل واحد	٣٤٠
مسافة القصر فسلك الا بعد قصر في جميعه	٣٤١
بلا خلاف الخ	٣٤٢
ان سافر الى بلد يقصر الصلاة فيها ونوى	٣٤٣
انه ان بقي عبده او صديقه في بعض	٣٤٤
الطريق رجع لم يقصر وبسط الكلام	٣٤٥
في ذلك مفصلاً	٣٤٦
فرع اذا سافر العبد مع مولاه والزوجة	٣٤٧
مع زوجها والجندي مع اميره ولا يرفون	٣٤٨
مقصدهم لا يجوز لهم الترخص	٣٤٩
فرع يشترط لجواز القصر للمسافر ان يربط	٣٥٠
قصده بمقصد معلوم	٣٥١
اذا كان السفر مسيرة ثلاثة ايام فالقصر	٣٥٢
افضل من الاتمام وذكر الاحاديث	٣٥٣
الدالة على ذلك	٣٥٤
فرع في بيان اقسام الرخص الشرعية	٣٥٥
وهي ثلاثة	٣٥٦
فرع في مذاهب العلماء في القصر والاتمام	٣٥٧
وحجج كل وبسط المقام	٣٥٨
لا يجوز القصر الا في سفر ليس بمعصية	٣٥٩
فرع ليس للعاصي سفره اكل الميتة عند	٣٦٠
الضرورة وهو مذهب الجمهور	٣٦١
فرع في مذاهب العلماء في القصر	٣٦٢
لا يجوز القصر الا ان قارق بوضع الإقامة	٣٦٣
واقوال علماء المذهب في ذلك	٣٦٤
في مذاهب العلماء في ذلك	٣٦٥
فرع اذا قارق ببيان البلد ثم رجع لحاجة	٣٦٦
فله احوال	٣٦٧
فرع في انتهاء السفر الذي تنقضي به	٣٦٨
الرخص	٣٦٩
لا يجوز القصر حتى يكون جميع الصلاة	٣٧٠
في السفر وبسط القول في ذلك	٣٧١
فرع قال اصحابنا يشترط لصحة القصر	٣٧٢
العلم بجوازه	٣٧٣
فرع في ان نية القصر شرط عند الاحرام	٣٧٤
ولا يجب استدامة ذكرها	٣٧٥

صفحة	صفحة
٣٥٥	لا يجوز القصر لمن اتم بيمين وتفصيل القول في ذلك وبيان اقوال علماء المذهب وتحقيق المقام
٣٥٧	فرعان يطلقان بالقصر
٣٥٨	فرع في مذاهب العلماء فيمن اقتدى بيمين
٣٥٩	فرعان يطلقان بالقصر اذا صلى بيمينين فرغف واستخلف مقبياً اتم الراغب وبسط القول في المسألة
٣٦٣	اذا نوى المسافر اقامة اربعة ايام غير يوم الدخول ويوم الخروج صار مقبياً واقطعت رخص السفر والدليل على ذلك وتفصيل المقام وبيان الاوجه والاقوال في ذلك
٤٦٤	فرعان يطلقان بالقصر
٣٦٦	فرع في مذاهب العلماء في اقامة المسافر في بلد وبيان حججهم
٣٦٨	ان فائتة صلاة في السفر فقتضاها في الحضر فقيه قولان وبيانها
٣٦٩	فرع لو نسي المسافر صلاة الظهر حتى دخل وقت العصر فصلى العصر في اول وقتها ثم صارت حاضرة في وقتها فقتضي في اواخر وقت العصر لزومه اتمامها
٣٧٠	اذا دخل وقت الصلاة وتمكن من فعلها ثم سافر قل له ان يقصر واقوال العلماء في ذلك
٣٧٠	فرع في مذاهب العلماء اذا فاتته صلاة في الحضر فقتضاها في السفر
٣٧١	يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر الذي يقصر فيه الصلاة والدليل على ذلك
٣٧١	فرع في مذاهب العلماء في الجمع في السفر وحجج كل وتحقيقه
٣٧٣	يجوز الجمع بينهما في وقت الاولى منها لا يجوز الجمع في وقت الاولى الا بثلاثة شروط وبيانها وذكر اقوال علماء المذهب في ذلك
٣٧٤	لصحة الجمع في وقت الاولى ثلاثة شروط وبيانها
٣٧٦	فرع في مسائل تتعلق بجمع المسافر وهي خمسة
٣٧٨	يجوز الجمع بين الصلوتين في المطر في وقت الاولى منها والدليل على ذلك وتفصيل للمقام بما يكفي ويشفي
٣٨٣	فرع يجوز الجمع بين الجمعة والعصر في المطر واقوال علماء المذهب في ذلك
٣٨٣	فرع لا يجوز الجمع بالمرض والريح والظلمة ولا الخوف ولا الوحل
٣٨٤	فرع في مذاهب العلماء في الجمع بالمطر
٣٨٤	فرع في مذاهب العلماء في الجمع في الحضر بلا خوف ولا سفر ولا مطر ولا مرض
٣٨٥	باب آداب السفر وهو مهم جداً تتكرر الحالة اليه ويتأكد الاهتمام به وقد اطنب الشارح في تفاصيل مسائله بما لا يجده في غير هذا الشرح مبسوطاً كذلك
٣٨٩	فرع قد يقال ذكرتم انه يكره الاقتراف في السفر وقد اشتهر عن خلائق من الصالحين الوحدة في السفر والجواب عن ذلك
٣٩٣	من آداب السفر استحباب السرى في آخر الليل ومساعدة الرفيق واعانته وكراهة السرى في اول الليل وأدلة ذلك
٣٩٤	من آداب السفر أن يستعمل الرفق وحسن الخلق مع العلام والجمال والرفيق والسائل وغيرهم ويتجنب الخفاصة والخاشنة

صفحة	صفحة
ومزاحمة الناس في الطرق وموارد الماء إذا أمكنه ذلك وأن يصون لسانه عن الشتن والنيبة ولينة الدواب وجميع الالفاظ القييحة ويرفق بالسائل والضعيف ولا ينهر أحدا منهم ولا يوبخه على خروجه بلا زاد وراحلة وأدلة ذلك كله	٣٩٥ من آداب السفر استحباب أن يكبر إذا صد الثنا وشبهها ويسبح إذا هبط الأودية ونحوها ويستحب له إذا أشرف على قرية يريد دخولها أو منزل أن يقول اللهم اني أسألك خيرا وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها والدليل على ذلك وفي الباب آداب كثيرة انها للشارح الي اثنين وستين أدبا
٤٠٢ باب صلاة الخوف ومشروعيتها	٤٠٤ فروع في أن صلاة الخوف لا يتخير عدد ركعاتها وهو مذهب العلماء كافة من الصعابة والتأبين
٤٠٤ فروع في مذاهب العلماء في أصل صلاة الخوف وحججهم في مشروعيتها	٤٠٦ تفصيل صلاة الخوف فيما إذا كان المدعو في جهة القبلة أو في غيرها وبسط الكلام في ذلك
٤٠٩ الطائفة الأولى تفارق الإمام حكا وفلا فإن لحقها سهو بعد المفارقة لم يتحمل عنهم الإمام وإن سها الإمام لم يلزمه سهوه وبسط القول في ذلك وأقوال علماء المذهب فيه	٤١٣ فروعان يملكان بصلاة الخوف
٤١٤ يصلي الإمام بأحدى الطائفتين ركعة وبالثانية ركعتين إذا كان الصلاة مغربا والدليل على ذلك	٤١٥ يصلي بكل طائفة ركعتين إذا كانت
٤١٩ فروع في أن صلاة الخوف جائزة في الحضر ومذاهب العلماء في ذلك	٤٢٠ فروع في أن صلاة الخوف جائزة في الحضر ومذاهب العلماء في ذلك
٤٢٠ فروع في أن صلاة الخوف جائزة في الحضر ومذاهب العلماء في ذلك	٤٢٢ فروع يتعلق بصلاة الخوف
٤٢٣ فروع في أن صلاة عسفان مشروعة وبيان أقوال العلماء فيها	٤٢٤ فروع في مذاهب العلماء في حمل السلاح ٤٢٥ جواز صلاة الخوف مستقبل القبلة وغير مستقبلها إذا اشتد الخوف ولم يتمكن من تفريق الجيش وأدلة ذلك وبسط القول فيه
٤٢٨ فروع أربعة تتعلق بالباب	٤٢٩ لا تختص صلاة شدة الخوف بالقتال بل تجوز في كل خوف وأقوال علماء المذهب في ذلك
٤٤٠ فروع إذا صلى متمكنا على الأرض الي القبلة فحدث خوف في أثناء الصلاة فركب فيه ثلاثة طرق مشهورة	

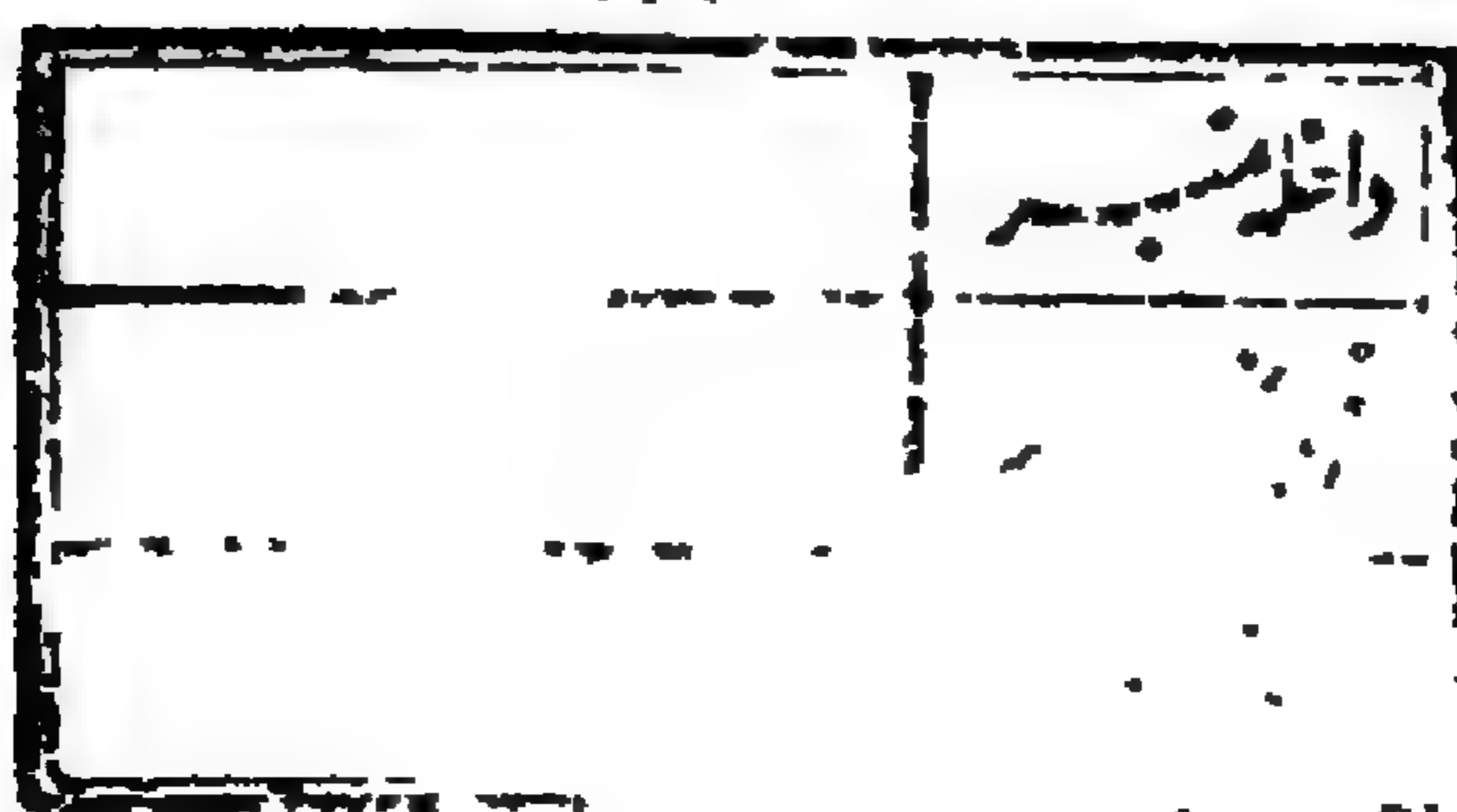
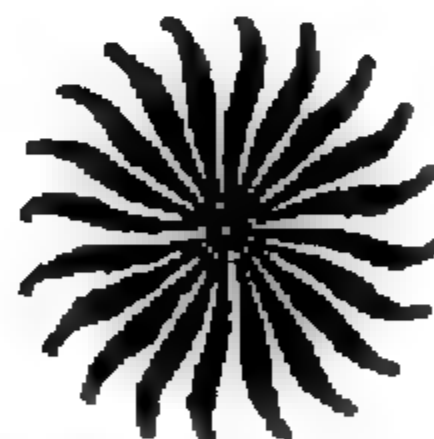
صفحة	صفحة
٤٣٦	٤٤٨
فرع اذا رأوا اسدا او ابلا او شجراً او غيره فظنوه عدوا فصلوا صلاة شدة الخوف	فرعان يصلقان بالمسألة
فبان الحال في وجوب الاعادة قولان مشهوران وبسط ذلك	فرع في مذاهب العلماء في استعمال الادهان النجسة وغيرها في غير الاكل وفي غير البدن
٤٣٣	٤٤٩
فرع في مذاهب العلماء في صلاة شدة الخوف	فصل في مسائل تتعلق بالباب وهي ثمانية وعشرون مسألة ذكرها مفصلة وهي مفيدة جداً ينبغي الاطلاع عليها
٤٣٥	٤٤٩
باب ما يكره لبسه وما لا يكره	المسألة الاولى يجوز لبس ثياب الكتان والقطن والصوف والشعر والوبر وان كانت قبسة الاثمان
يحرم على الرجل استعمال الديباج والحرير في اللبس والجلوس وغيرها والدليل عليه	٤٤٩
٤٣٨	٤٤٩
تفصيل القول فيما اذا كان بعض الثوب ريسما وبعضه قطناً	المسألة الثانية القز كالحرير فيحرم على الرجل استعماله
٤٣٩	٤٤٩
فرع لو خاف على قمسه من حرا او برد او غيرها ولم يجد إلا ثوب حرير الخ	يحرم على الرجل لبس الثوب المزعفر وأقوال علماء المذهب فيه
يجوز للرجل لبس الديباج في حال مفاجأة الحرب والقتال اذا لم يجد غيره وكذلك الديباج المخين	٤٦٢
يجوز لبس الحرير لحكة	الرابعة يجوز لبس الثوب الايض والاحمر والاصفر والاخضر والمخطط وغيرها بدون كراهة
٤٤٠	٤٥٣
لا يحل للرجال استعمال الذهب والدليل على ذلك مفصلاً	المسألة الخامسة يستحب ترك الزرع في الثياب تواضعاً وأن يتوسط فيه
٤٤٢	٤٥٤
فرع كل حلى يحرم على الرجل تحريم على الخنثى المشكل وكذلك الحرير	السادسة لو بسط فوق ثوب الحرير ثوب قطن وجلس عليه جاز
٤٤٣	٤٥٤
فرع يجوز للنساء لبس انواع الحلى كلها من الذهب والفضة والخاتم والحلقة وغيرها وفي جواز لبسهن نعال الذهب والفضة وجهان وتفصيل ذلك	السابعة يحرم اطالة الثوب والازرار والسر او يلبس على الكعبين للخيلاء ويكره لغير الخيلاء والدليل على ذلك
٤٤٥	٤٥٧
فرع في استعمال الذهب والفضة في غير اللبس	فرع الاسدال في العمامة هو ارسال طرفها ارسالاً فاحشاً
٤٤٦	٤٥٧
يجوز ان يلبس داجه واداته جلد ماسوى الكلب والخنزير والكلام على ذلك مطولاً	يستحب تقصير السكم والدليل عليه
٤٤٨	٤٥٧
فرع اذا رأوا اسدا او ابلا او شجراً او غيره فظنوه عدوا فصلوا صلاة شدة الخوف	فرع يجوز لبس العمامة بارسال طرفها بين الكتفين
٤٤٩	٤٥٨
فرع لو صلى صلاة الخوف في الامن الخ	فرع للمرأة ارسال الثوب على الارض والدليل على ذلك
٤٤٩	٤٦٠
باب ما يكره لبسه وما لا يكره	فرع يستحب لمن لبس ثوباً جديداً او

صفحة	صفحة
والفرجية ونحوهما مزررا ومحلول الأزارار ودليل ذلك	فلا أو نحوه أن يقول اللهم لك الحمد أنت كسوتنيه الخ
المشرون المشهور في المذهب أنه يحرم على الرجل أن يتشبه بالمرأة في اللباس وغيره ويحرم على المرأة أن يتشبه بالرجل في ذلك وأدلة ذلك مفصلة	٤٦١ المسألة الثامنة يستحب أن يبدأ في لبس الثوب والمراويل والنمل والخف وغيرها باليمن ويخلع باليسار
٤٧١ الحادية والعشرون يستحب إذا جلس أن يخلع نعليه ونحوهما وإن جعلهما وراءه ويجنبه إلا لنذر ودليل ذلك	٤٦١ المسألة التاسعة يحرم تنجيد البيوت بالثياب المصبورة وغيرها سواء الحاربر وغيره ودليل ذلك
الثانية والعشرون يجوز أخذ الستور على الأبواب ونحوها إذا لم تكن حريراً ولا فيها صور	٤٦٢ العاشرة يجوز للرجل لبس خاتم الفضة في خنصره يمينه وإن شاء في خنصر يساره ودليل ذلك
٤٧٢ السادسة والعشرون يجوز القعود متربها ومفترشا ومتوركا ومحتبها والفرصاء والاستلقاء على القفا ومد الرجل وغير ذلك وأدلة ذلك	٤٦٤ فرع يباح للمرأة المزوجة وغيرها لبس خاتم الفضة كالذهب
٤٧٤ الرابعة والعشرون إذا أراد النوم استحب أن يضطجع على شقه الأيمن ويقول اللهم أسلمت نفسي إليك الخ	٤٦٤ فرع الرد على من قال يكره لبس الخاتم لغير ذي سلطان
٤٤٧ الخامسة والعشرون يكره لمن قعد في مكان أن يفارقه قبل أن يذكر الله تعالى والدليل على ذلك	الحادية عشرة يكره خاتم من حديد أو نحاس
٤٧٨ السادسة والعشرون في آداب المجلس والجلوس ودليل ذلك	الثانية عشرة لا يكره للرجل لبس اللؤلؤ لا للادب لأنه من زى الناس
٤٨١ السابعة والعشرون يكره أن تجعل اليد على الخاصرة لأنه من فعل اليهود	٤٦٦ الثالثة عشرة يكره المشي في نعل واحدة أو خف واحد ونحوه لغير عذر
الثامنة والعشرون في آداب تعلق بالرؤيا في المنام	الرابعة عشرة يكره أن يلبس النمل والخف ونحوهما قائما والدليل على ذلك
٤٨٢ باب صلاة الجمعة	٤٦٧ الخامسة عشرة يكره تعليق الجرس في البير والنمل وغيرها
وجوب صلاة الجمعة والدليل على ذلك	السادسة عشرة يستحب غسل الثوب إذا توسخ واصلاح الشعر إذا شمت
٤٨٣ عدم وجوب الجمعة في حق الصبي والمجنون والدليل على ذلك	السابعة عشرة يكره اشتغال الصائم واشتغال اليهود
	الثامنة عشرة يحرم وصل الشعر والوشم والوشر
	٤٦٨ التاسعة عشرة يجوز لبس الصمغ والقباء

صفحة	صفحة
٤٨٤	عدم وجوب الجمعة على المسافر ولا العيد
٤٨٦	ولا المكاتب واقوال العلماء في ذلك
٤٨٨	فرع يجب الجمعة على الزمن
٤٨٩	عدم وجوب الجمعة على المقيم في موضع
٤٩٠	لا يسمع النداء من البلد التي تقام فيها
٤٩١	الجمعة والدليل على ذلك
٤٩٢	فرع في مذاهب العلماء فيمن يجب عليهم
٤٩٣	الجمعة اذا كان خارج البلد ونقص
٤٩٤	عددهم عن اربعين
٤٩٥	لا يجب الجمعة على خائف على نفسه أو
٤٩٦	ماله والدليل على ذلك
٤٩٧	من لا جمعة عليه لا تجب عليه وان حضر
٤٩٨	الجامع
٤٩٩	اذا اتفق يوم جمعة يوم عيد وحضر اهل
٥٠٠	القرى الذين تزمهم الجمعة لبلوغ نداء
٥٠١	البلد فصلوا العيد لم تسقط الجمعة واقوال
٥٠٢	العلماء في ذلك
٥٠٣	فرع في مذاهب العلماء فيما اذا اتفق يوم
٥٠٤	عيد يوم جمعة هل يكفي صلاة احدهما
٥٠٥	عن الاخرام لا
٥٠٦	من لا جمعة عليه مخير بين الظهر والجمعة
٥٠٧	المذكور في ترك الجمعة ضربان
٥٠٨	المذكورون كالعيد والمرأة والمسافر وغيرهم
٥٠٩	فرضهم الظهر فان صلوا صحت وان تركوا
٥١٠	الظهر وصلوا الجمعة اجزائهم بالاجماع
٥١١	فرع حضور المرأة الجمعة كحضورها
٥١٢	لسائر الصلوات فيفصل فيها بين ان تكون
٥١٣	شابة او عجوزاً
٥١٤	من لزمته الجمعة لا يجوز ان يصلي الظهر
٥١٥	قبل فوات الجمعة بلا خلاف
٥١٦	فرع في مذاهب العلماء فيمن لزمته الجمعة
٥١٧	فصلي الظهر قبل فواتها
٥١٨	الا عذار الميعة لتلك الجمعة يبيع تركها
٥١٩	سواء كان قبل زوال الشمس او حدثت
٥٢٠	بعده الا السفرقيه صور وبيانها
٥٢١	فرع في مذاهب العلماء في السفر يوم الجمعة
٥٢٢	وليلتها
٥٢٣	حكم البيع يوم الجمعة قبل الزوال وبعده
٥٢٤	وقبل ظهور الامام
٥٢٥	فرع في مذاهب العلماء اذا تبايعا محرماً
٥٢٦	بعد النداء
٥٢٧	يشترط لصحة الجمعة ان تقام في ابنية
٥٢٨	بجتمعة يستوطنها شتاء او صيفاً من تنقذ
٥٢٩	بهم الجمعة
٥٣٠	لا تصح صلاة الجمعة إلا باربعين رجلاً بالغين
٥٣١	عقلاء احرار مستوطنين للقرية او البلدة الخ
٥٣٢	الناس في الجمعة ستة اقسام
٥٣٣	فرع في مذاهب العلماء في العذر الذي
٥٣٤	يشترط لانتفاء الجمعة
٥٣٥	فروع ثلاثة تتعلق بصحة صلاة الجمعة
٥٣٦	حكم ما اذا احرم لصلاة الجمعة اربعون
٥٣٧	ثم انقضوا عنه وبسط الكلام في ذلك
٥٣٨	فرع اجمع العلماء على ان الجمعة لا تصح
٥٣٩	من منفرد وان الجماعة شرط لصحتها
٥٤٠	لا تصح الجمعة إلا في وقت الظهر
٥٤١	فرع فيما لو دخلوا في الجمعة فاخيرهم عدل
٥٤٢	بنخروج وقتها واقوال علماء المذهب فيه
٥٤٣	فرع في مذاهب العلماء في وقت الجمعة
٥٤٤	وحجج كل وتحقيق المقام
٥٤٥	فرع في مذاهب العلماء في صلاة الجمعة
٥٤٦	اذا خرج وقت الظهر وهم فيها
٥٤٧	لا تصح الجمعة حتي يتقدمها خطبتان
٥٤٨	والدليل على ذلك
٥٤٩	فرع في مذاهب العلماء في الخطبة

صفحة	صفحة
٥١٤	ومن شرط الخطيبين القيام مع القدرة
٥١٥	والفصل بينهما بجلسة والدليل على ذلك
٥١٦	فرع في مذاهب العلماء في القيام في الخطيبين والجلوس بينهما
٥١٧	هل يشترط لصحة الخطبة ستر المورة
٥١٨	والطهارة عن الحدث وعن النجاسة في البدن والثوب والمكان أم لا
٥١٩	فرض في الخطبة أربعة أشياء والدليل عليها وأقوال العلماء في ذلك مبسوطاً
٥٢٠	فرع هل يشترط كون الخطبة بالعربية
٥٢١	فرع الترتيب بين أركان الخطبة مأمورية وهل هو واجب أو مستحب فيه وجهاً
٥٢٢	فرع لو أغمى على الخطيب في أثناء الخطبة أو أحدث وشرطنا الطهارة فهل يبنى عليها غيره فيه طريقان
٥٢٣	فرع في مذاهب العلماء في أقل ما يجزى في الخطبة
٥٢٤	فرع شروط الخطبة سبعة وبيانها مفصلة
٥٢٥	فرع قال الترمذي هل يحرم الكلام على من عدا الأربعين الخ
٥٢٦	فرع في مذاهب العلماء في وجوب الانصات حال الخطبة وتحريم الكلام سنن الخطبة وبيانها مفصلة
٥٢٧	الجمعة ركعتان والدليل على ذلك
٥٢٨	فرع هل الجمعة صلاة مستقلة أم ظهر مقصورة
٥٢٩	فرع ينبغي لصلى الجمعة أن ينوي الجمعة بمجموع ما يشترط في النية
٥٣٠	باب هيئة الجمعة
٥٣١	سنية الاغتسال ليوم الجمعة والدليل على ذلك وأقوال العلماء للمذهب فيه
٥٣٢	فرع في مذاهب العلماء في غسل الجمعة
٥٣٣	فرع في مذاهب العلماء في مسائل من غسل الجمعة
٥٣٤	يستحب أن يتنظف بسواك ويأخذ الظفر والشعر ويغيب ويلبس أحسن ثيابه والدليل على ذلك
٥٣٥	يستحب التكبير إلى الجمعة والدليل على ذلك
٥٣٦	تتم ساعات الجمعة التي ورد فيها وقاوتها من حين طلوع الفجر والدليل على ذلك
٥٣٧	فرع من جاء في أول ساعة من هذه الساعات ومن جاء في آخرها مشتركاً في تحصيل أصل البدنة أو البقرة أو غيرها
٥٣٨	يستحب أن يمضي إلى الجمعة وعليه السكينة والوقار والدليل على ذلك
٥٣٩	يستحب أن لا يركب من غير عذر والدليل على ذلك وأقوال علماء المذهب فيه
٥٤٠	كراهة تشبيك الأصابع في طريقه إلى المسجد وفي المسجد يوم الجمعة ودليله
٥٤١	استحباب الدنو من الإمام في صلاة الجمعة والدليل عليه
٥٤٢	فرع في مذاهب العلماء في الخطي رقاب الناس يوم الجمعة وأدلة كل وتحقيق المقام
٥٤٣	استحباب استقبال القبلة في جلوسه مشروعية الاشتغال بذكر الله تعالى والصلاة وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة
٥٤٤	أن حضر قبل الخطبة ولاكثر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة وليتها والدليل على ذلك مفصلاً
٥٤٥	ينقطع التنفل بجلوس الإمام للخطبة ودليله
٥٤٦	فرع في مذاهب العلماء فيمن دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب جواز الكلام قبل ابتداء الخطبة ودليله
٥٤٧	من دخل والإمام في الصلاة أحرم بها فإن أدرك معه الركوع من الثانية فقد أدرك

صفحة	صفحة
الجمعة فاذا سلم الامام اضاف اليها اخرى الخ	٥٥٨
فرع في مذاهب العلماء فيما يدرك به	المسبوق الجمعة
٥٧٢	ان زحم المأموم عن السجود في الجمعة
حتى سجد الامام في الثانية تابعه بلا خلاف	فطرت الخ
فرع لو زحم عن السجود وزالت الزحمة	٥٥٩
والامام قائم في الثانية فسجد وقام وادركه	فصل فان زال الزحام فادرك الامام راقماً
قائماً الخ	من الركوع او ساجداً سجد معه
٥٧٣	حكم ما اذا زال الزحام وادرك الامام راكعاً
فرع لو ركع مع الامام ونسي السجود	واقوال علماء المذهب فيه مبسوطه
وبقي واقفاً في الاعتدال حتى ركع الامام	٥٦٣
في الثانية فقيه طريقان	مسألة موصوفة عند الاصحاب بالاعضال
٥٧٤	لكثرة فروعها وتشعبها واستمدادها
فرع الزحام يتصور في جميع الصلوات	من اصول الخ وقد وفي الشارح الكلام
فرع اذا عرضت في الصلاة حالة تمنع	عليها بما لم يسبق اليه
من وقوعها جمعة في صورة الزحام او	٥٧١
غيرها فهل يتم صلاته ظهراً فيه طريقان	فرع لو لم يمكن المزحوم من السجود
٥٧٥	
فرع في مذاهب العلماء في الزحام	
٥٧٦	
اذا احدث الامام في الصلاة فقيه قولان	
ويانها باوضح اشارة وأبسط عبارة	

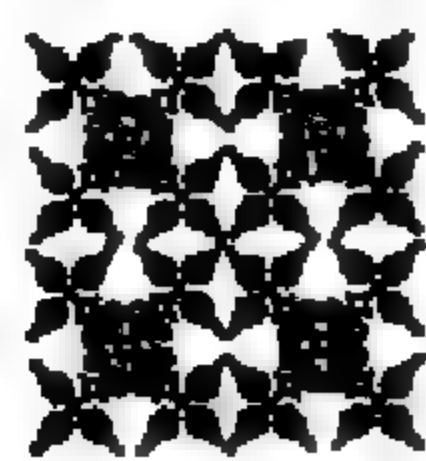


(فهرست الجزء الرابع من كتاب فتح الميز شرح الوجيز للامام الرافعي مع التلخيص
الحير في تخرج احاديثه للحافظ ابن حجر)

صفحة

- ٢ الباب الخامس في شرائط الصلاة
١٣٨ الباب السادس في السجادات
٢١٠ الباب السابع في صلاة التطوع
الفصل الاول في الرواتب
٢٥٤ الفصل الثاني في غير الرواتب
٢٨٢ «كتاب صلاة الجماعة»
الفصل الاول في فضلها
٣١٢ الفصل الثاني في صفات الأئمة
٣٣٨ الفصل الثالث في شرائط القدوة
٤٢٨ «كتاب صلاة المسافرين»
الباب الاول في القصر
٤٦٩ الباب الثاني في الجمع
٤٨٢ «كتاب الجمعة»
الباب الاول في شرائطها
٦٠٣ الباب الثاني فيمن تلزمه الجمعة
٦١٤ الباب الثالث في كيفية الجمعة
٦٢٦ «كتاب صلاة الخوف وقت الحرب»

(تمت)



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الرابع من كتاب المجموع شرح المذهب
للامام ابي زكريا محي الدين النووي رضى الله عنه

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٧ ٢ وزوا	وترا	١٠٩ ١٤ واما احمد	واما احمد
١٧ رواه	ورواه	١١٥ ٥ القيلة	القيلة
١٨ ١ الانيار	الانيار	١١٩ ٥ نطقه للاول	نطقه الاول
٥ ابقى	ابى ابي	١٢٠ ١٢ عقب السجدة	عقب السجدة
٢١ ثبت	يثبت	١٥ اوالقيام	ان القيام
الغزو	الغزو	١٢١ ٢٠ ان لا يجزئه	انه لا يجزئه
٢٢ ومناقبه	ومناقبه	١٢٢ ١ متى ذكر	متى ذكرها
٢٣ ٣ البراء	البراء	٥ الى سجود الاول	الى سجوده
٢٥ ٣ ابن واسيرين	ابن سيرين	١٢٣ ١٣ الاستحباب	الاستحباب
٤٢ ١ وهو لا تقضي نفيه	لا تقضي وهو نفيه	١٢٥ ١٦ افاض	اباض
٢١ فليصلها	فليصلها	١٩ وكذا على الآل	وكذا الصلاة على الآل
١٦ ونكمت	ونكلم	١٥ اذا اكثر منها	اذا اكثر منها
٤٣ ١٧ قال رسول الله	قال قال رسول الله	١٢٦ ١٥	١٢٦ ١٥
٥٣ ٢٢ انها لا يجبان	انها لا يجبان	١٢٨ ٢ للسهر	للسهر
٥٥ ٢ وقد رأى الخ	كذا في الاصل غرر	١٢٨ ٢ وقال الشيخ ابو حامد	قال الشيخ ابو حامد
١٦ عقبان	عقبان	١٣٤ ٦ الاتهاد	الاتهاء
٦٢ ١ غيرهما	غيرها	١٣٩ ١٠ وان وان تذكر	وان تذكر
٢٢ اسقاطهما اثباتهما اسقاطها اثباتها	اسقاطها اثباتها	١٤٠ ٦ ان ذكر	ان ذكره
٦٧ ١ المائة	المائة	١٤١ ٣ لايجر	لايجر
٨٠ ٤ حكاهما	حكاهما	٨ ورأى	وراه
٩٢ ١٩ ابوداود والنسائي	ابوداود والترمذي	١٤١ ١٢ بسجوده	سجوده
١٠٣ ٦ برا	تبرا	١٤٢ ٢ لترك	يترك
١٩ ماوحدث	وما حدث	١٤٣ ١٠ لم	لزم
١٠٨ ٧ عن علقمة بن	عن علقمة عن ابن	١٢ على صلاة لسهوه	على صلاة الماموم لسهوه

البدن ايضا واما حديث تسليم الخ (وصوابه) البدن واما حديث حمل امامة فرواه البخارى
ومسلم وسبق يانه في باب طهارة البدن ايضا واما حديث تسليم

صواب	صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ
بلا عذر	٢١٣ ١١ للاعذار	رأبته	٧ ١٤٩
داود	٢٢٠ ١٧ دود	تظهر	٢ ١٥١
احدهما	٢٢٤ ٥ احدهما	عنهم	٥ ١٥٥
كانا	٢٢٦ ١١ كانا	فيسجد	٦ ١٦٢
وان قلنا لا	٢٣٥ ٢٢ وان قلنا	في كل	٧
بحدث	٢٤٢ ١٧ بحدث	وراء	١٢ ١٦٣
صلوها	٢٤٩ ٨ صلاها	قان	١٠ ١٦٧
متلاعب	٢٥٧ ٧ متلاعباً	سبب	٥ ١٦٨
ارتدت	٢٦٠ ٦ ارتدت	ورواه	٢ ١٦٩
بنا	٢٦١ ٥ بناء	في نسخة أخرى نعم	٣ ١٧١
ابن عمرو وكذا في	١٠ عمرو	حكاه ابو حامد عن	
السطر الحادي عشر		ابي اسحق المروزي	
لا تصح	٢٦٥ ٤ تصح	للحديث	
اجمعون	٨ اجمعين	وابنه وابو ايوب	٧
اجمعون	٢٦٦ ٥ اجمعين	من غير	٨ ١٧٥
قول	٢٧٠ ٢٠ قوله	بالا تار	٥ ١٧٨
ولا صحابه	٢٧٢ ١٠ لا صحابه	ان النهي	٣ ١٨١
لو	٢٧٩ ٤ او	زيد بن	٢ ١٨٣
على	٢٨٠ ١٢ ماعلى	وقبره	٤
ابي الطيب	٢٨٩ ٤ ابو الطيب	معي رجال	١ ١٩٠
وعطاء	٢٩٠ ١٤ وحكاه	المسجد	٧ ١٩١
كذا في الاصل فخر	١١ لا يكره	رخصة	١٠ ١٩٢
ضميرة	٢٩٢ ٢ ضميرة	صفة الائمة	١٤ ١٩٨
في هذه الحالة	٢٩٥ ١ في الحالة	في النهي	٣ ٢٠٠
يبدأ بمن عن	٣٠٠ ١٩ يبدأ عن	ونكو	١٢
لشخصين	٣٠٥ ٩ لشخصين	وروايات	١٤ ٢٠٦
لو كان	٣٠٧ ٥ لون	تابيان	٨ ٢٠٧
يقعد	٣٠٩ ١٩ يقعد	له	١٦
قال اصحابنا	٣١٨ ٩ قال	في الوقت	٥ ٢١١
زالدا	٣٢١ ٩ زالدا	مسعود	١٤ ٢١٢
من الصلاة	٣٢٢ ٢ في الصلاة	دعاء	١ ٢١٣
يلى	١ نلبة	ادرك	٢

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٣٢٢ ٥ ثلبة	يلى	٣٢٣ ٦ والشيخ ابو على وحكى الشيخ	٣٢٣ ١ ٣٩٣ قيتها
١٦ لا	الا	٣٢٧ ٣ عطا	٣٢٧ ٣ عطا
٣٢٣ ٦ والشيخ ابو على وحكى الشيخ	ابو على	٣٢٩ ٢ ركعتي	٣٢٩ ٢٠ فصمت
٣٢٧ ٣ عطا	عطاء	٣٣١ ١٣ تعالى وغيرهم فلو تعالى فلو	٣٣١ ٢٠ الا كمقبة
٣٢٩ ٢ ركعتي	ركعتين	٣٣٢ ٢ الضالة والمسروقة الضالة او المسروقة	٣٣٢ ١١ للمانون
٣٣١ ١٣ تعالى وغيرهم فلو تعالى فلو	تعالى فلو	٣٣٩ ٥ جنا	٣٣٩ ٢٠ ابي نذر
٣٣٢ ٢ الضالة والمسروقة الضالة او المسروقة	جناح	٣٤٣ ١ عجر	٣٤٣ ١ بها الحبل
٣٣٩ ٥ جنا	عبرة	٣٤٧ ٢ بينكم	٣٤٧ ٤ الادوية
٣٤٣ ١ عجر	نبيكم	٣٤٧ ١٢ العامر	٣٤٧ ١٢ اطوى
٣٤٧ ٢ بينكم	على العابر	٣٤٨ ١٦ الادوية	٣٤٨ ١٤ اصواتنا
٣٤٧ ١٢ العامر	الادوية	٣٥٦ ١ بمقيم	٣٥٦ ١٩ شيخنا
٣٤٨ ١٦ الادوية	بشم	٣٥٨ ٥ ماك	٣٥٨ ١ ضيقة النساء
٣٥٦ ١ بمقيم	لا يضره	٣٥٩ ٢٦ قام	٣٥٩ ١٤ في المسألة
٣٥٨ ٥ ماك	مالك	٣٦٠ ٧ تحريم	٣٦٠ ٨ لكم رسول
٣٥٩ ٢٦ قام	اقام	٣٦٢ ٣ إبداء	٣٦٢ ٢ الدفع على المال
٣٦٠ ٧ تحريم	حديث تحريم	٣٦٣ ١١ قيبا	٣٦٣ ١٥ بالاية فقد
٣٦٢ ٣ إبداء	ابدأ	٣٦٤ ٣ وكذا	٣٦٤ ٨ مفتضرون
٣٦٣ ١١ قيبا	منها	٣٧٠ ١٦ لذى	٣٧٠ ١٣ لا تقسم
٣٦٤ ٣ وكذا	هكذا	٣٧٢ ١٢ ترتحل	٣٧٢ ١٥ البخاري
٣٧٠ ١٦ لذى	الذى	٣٧٣ ١٩ اذا	٣٧٣ ٣ ليسجدوا
٣٧٢ ١٢ ترتحل	يرتحل	٣٧٩ ٢ بضم	٣٧٩ ٣ سجود
٣٧٣ ١٩ اذا	كان رسول الله صلى	٣٨٥ ١٠ قال السنة	٣٨٥ ٢٢ لان الغالب
٣٧٩ ٢ بضم	الله عليه وسلم اذا	٣٨٩ ٦ واطوى	٣٨٩ ١١ أو أوأ
٣٨٥ ١٠ قال السنة	هو بضم	٣٩٠ ٢٠ دثر	٣٩٠ ١٣ الحبيب
٣٨٩ ٦ واطوى	قال سنة	٣٩٥ ٢١ المير	٣٩٥ ٣ حكاهما قال الراضي
٣٩٠ ٢٠ دثر	واطو	٣٩٥ ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٤ في هذا الحديث اظللنا واقللنا واضللنا وذريتنا (والصواب) اظللنا واقللنا واضللنا	٣٩٥ ٣ حكاهما قال الراضي
٣٩٠ ٢٠ دثر	وتر	وذرين	
٣٩٥ ٢١ المير	العين		

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤٤٥ ١٠ وغيره أحد	وغيره في تحلية	٤٨٩ ١٤ الوحل	الوجل
الا كثرون		١٦ حكاية للكلام	حكاية لبي الكارم
٤٥٠ ١ السن	السن	١٩ لله زخض	والدحض
٢ الا أنى	لانى	٢ ٤٩٠ كان قرابة	كذافي الاخل ولله
٤٥٣ ١ لنى	الذى		ذا قرابة
٤٥٦ ١ من	ممن	٩ يا	يلغ
خيلا	خيلاء	١١ الادوية	الادوية
٤٥٨ ٢ بذلوهن	بذبلوهن	٢٢ ٤٩١ فوهن	وحس
٤٦١ ٩ صوة	صورة	١٢ ٤٩٥ نكاح	نكاح
٤٦٤ ٧ فساد	فساد	١٩ ٤٩٩ الطامة	الطاعة
١ خنصره	خنصر	١ ٥٠١ سيبا	صيفا
٤٦٥ ١ حديد من	من حديد	٩ ٥٠٢ الاحاب	زائدة
٤٦٦ ٩ شفع	شسع	٢ الى	إلا
٤٦٧ ٨ بابه	بابه	٢١ والدى	والدى هو
٤٧٩ ٢ لا يقمن	لا يقمين	٥ ٥٠٣ ابن على	ابن على
٤٨١ ١ اشهد لا	اشهد	٢ ٥٠٦ وجده	وحده
٤٨٢ ١٤ الذين	الذي	٢١ الجمعة	الجميع
٤٨٣ ٧ ابواسحق	كذا في الاصل	٣ ٥٠٨ ابو الباس	ابو الباس
١٣ فه	فهمه	٨ يبدوا	تعد
١٦ الاسراق	الاشراف	١٠ ٥٠٩ أن خطب	أه خطب
٤٨٥ ١ القصد	العصر	٥ ٥١٠ كما ذكره	لا ذكره
٤٨٥ ٥ الازهرى	الزهرى	٨ مر	أسر
١٨ فينه	بينه	١٢ ٥١١ نتبع	تتبع
٤٨٥ ١٩ لزيته	لزمته	٩ ٥١٤ وصلوا	صلوا
٤٨٧ ١٤ من في	من في تلك القرية	٢ ٥١٥ مرود	مرود
٤٨٨ ٦ فيها	قايها	١٦ شرط	فشرط
٤٨٨ ١٠ ابى هريرة	ابو هريرة	٤ ٥٢٢ بالاشتراط	بالاشتراط

٢١ ٤٩٠ (وان كان بعد دخول الوقت الخ) هو كذلك بالاصل ولعل فيها سقطا يعلم من تسمية
الروضة ونصها قاما المريض فقد أطلق كثيرون انه لا يجوز له الانصراف بعد حضوره
بل يلزمه الجمعة وقال امام الحرمين وان حضر قبل الوقت فله الانصراف وان دخل
الوقت واقامة الصلاة لزمته الجمعة وان تخلل زمن بين دخول الوقت والصلاة فان لم يلحقه
مزيد مشقة في الانتظار لزمه والا فلا وهذا التفصيل حسن

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٥٢٢ ٥	التكبير فان	٥٥٨ ٧	حرم
٢٣	مبذان	٥٦٤ ٩	ادراكها
٥٢٣ ١٨	أما الشروع	١٢	حالات (أحداها) حالان (أحدها)
٥٢٦ ١٢	يقى	٥٦٥ ١	فللاموم
٥٢٩ ٩	وخص	٩	جاريا
٥٣٠ ١	استطمة	١٣	قائبا
٥٣١ ١٩	اصحها	٥٦٦ ٧	لم يسجد
٥٣٧ ١٩	ويعس الطيب	٥٦٧ ١٠	في صفة
٥٣٨ ٢٣	مجمع فيه الناس	٥٦٦ ٢	متابع الامام
٢٤	وتسحب	١١	حلال
٥٤١ ٥	الحكم	٥٧٢ ٧	تحسب الركعة
٥٤٥ ١٣	ولكن لا يقول	٩	وزات
١٥	في القرية	٥٧٣ ٣	وجها واحدا
٥٤٦ ١	وقال الحاكم هو	٥٧٤ ١٠	يتم صلاته صلاته
	حديث حسن صحيح حديث صحيح		ظهورا
٢	السنن الاثار	٥٥٥ ٣	قلبا
١٣	اما حكم الفصل	٥	نقلا
٥٤٩ ١٤	علي من قال بعض	٥٨٢ ٢٠	يشترط فن علي
	بانه ليس		للمؤمنين
٥٥٠ ١	بن عبد الله وابن	٥٨٣ ٧	موجب
	عوف	١٠	محصورة
٥٥٥ ٤	وهو القصد	١٤	ولا نعلم عثمان
	الاستقامة	٥٨٥ ١٣	وتقرضا
٥٥٦ ١٤	اذا سجد	٥٨٩ ٣	بعينها
٥٥٧ ١٠	وحسب	٨	للسبوق في نسخة السبق وهي الصواب

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٩ فخيرم	فخيرام	٣ ٥٩٨ فقي	فيمن
٦ ٥٩٠ لم يجزى	لم يجزى	٤ عاد	أعاد
يناقض	تناقض	١٠ الثالثة عشرة	الثانية عشرة
٨ الجمعة وتم	الجمعة جنباً وتم	١٥ اذا لقي	قال اذا لقي
٩ ٥٩١ أو من	ومن	٥ ٦٠٠ وغيرم	وغيره
١٣ ولا يكره	ولا يلزمه	٩ هذا	وهذا
١٤ في ترك	من ترك	٥ ٦٠٣ ولا تردوا	ولا يرد
٩ ٥٩٢ بن صل	بن خالد	٤ ٦٠٦ واستحب عن	وفي الموطأ عن
١١ سداد	شداد	مالك نسخة	مالك
١٥ سعيد ويلم	سعد ونعيم	٢ ٦٠٧ امامة	اسامة
١٧ وكذا	كذا	٣ ٦٠٩ قال قال فاما	قال فاما
١٥ ٥٩٣ لا تدخلوا	لا تدخلون	٦١١ ثم قال	ثم قرأ
ولا ادلكم	اولاً ادلكم	٦١٣ الفلن عليه	الفلن فيرد عليه
١٧ يقول افشوا السلام	يقول يا أيها الناس	١ ٦١٤ سبت	سبب
افشوا السلام		٢ يتبدى المسئلة	يبدأ المسلم عليه
١٨ تدخلون	تدخلوا	٢ ٦١٧ احياك	حياك
١٦ ٥٩٤ ابي	آبي	٤ ٦١٨ وروينا	ورويانا
١ ٥٩٦ وفيه	وفي	١ ٦١٩ أدخل	أدخل
١٠ عليك	عليك	٤ ٦٢٢ لم يعد	اعاده
١٤ فريتمكم	فريتكم	٦ لم	ان
١٧ السلام . قال الاسلام . وعليك		٢ ٦٢٣ رواة	رواه
عليك رحمة الله ورحمة الله		٣ قدقت	قدقت
روراه	رواه	٢ ٦٢٤ فانه	فانما هو
٣ ٥٩٧ ثم سار	صار	٥ ٦٢٨ فردم	وردم
٨ فلا يستحق لانه فلا يستحق جواباً لانه		٢ ٦٢٣ الثلاثة	الثلاثي
١٧ ان يؤدى	ان يرد	٣ ابن طلحة	ان طلحة

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٦٣٣ ٤	ابو داود	١٠ عمار	غسال
٦	قال رجل قال	١ ٦٤١ من بدأم	زيارتهم
٦٣٥	قال ولا مراض	٢ ٦٤٢ تنزل	تنزل
٦٣٧ ٢	ولده	٦ ٦٤٥ بايها	باين
٦٣٨ ٤	عبد قال القيس	٨ ٦٤٧ الله	الله ربنا
٦٣٩ ٦	فقالوا والله ما تقبل	١٤ ٦٥٢ وااعثرت	واذا عثرت
	والله ما تقبل	٩ ٦٥٣ سبحان نظهرى	سبحان الله تطهرى
٧	بالفاظه	١١ ٦٥٤ الحيرة	الحيرة
٨	قال السادس		

بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الرابع من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤ ١	لاها	٩ اللميل	السمائل
٦ ١	غلب	٣ ٧٠ أن	أنه
٧ ٤	الاستقضاء	١ ٧٣ الخبت	الملت
١٠ ٧	لان	٥ ٩٠ اشارته	أشار به
١١ ٧	إذا	٣ ٩٢ الازرار	الجيب
١٤ ٤	العفر	٥ ٩٧ الوجين	الوجوه
١٧ ١	يدفع نسخة	١ ٩٨ أحدها	احداها
١٧ ٦	ومجتنباً	١ ١١١	إذا
٢١ ٤	والثاني	٢ ١١٥ حكي	ماحكي
٢٢ ٨	كنه	٢ ١٢٦ مشهوران	مشهوران
٢٢ ٧	وكن نجسا	١١ يبدل	يبدل
٢٥ ١٣	التسوية	٤ ١٣٨ نجير	لانجير
٣٠ ١	لم	١ ١٣٩ استعجناها	استعجبنها
٤١ ٥	لا تعرض	٣ ١٥٢ من والاولى	من الاولى
٦٧ ٢	وأما يتعلق	٩ ١٥٢ وحدة	واحدة
٣٤ ٢	لا تلحق الوجهة (والصواب)		لا يلتحق بضمير الوجهة
٨٣ ٥	ليس بعورة وما بينه (والصواب)		ليس بعورة وما هو عورة من الرجل فهو عورة منها وما بينهما
١٣٣ ١٢	بالخط نسخة		(بالخط وقالوا اذا خط فليس لغيره أن يمر بينه وبين الخط)
١٣٦ ١	العبور (والصواب)		لا المكث وليس للحائض العبور

صواب	صفحة	خطأ	صواب	صفحة	خطأ
أن يقوم	٤	١٥٣	أن القيام يقوم	٢	٣٠٧
ذكرها	١٣	١٥٤	ذكرها	٤	٣١٢
لو بركن	١٤	١٥٧	لو بركن	١٠	لصلاة
الأصل	٨	١٦٩	الأقل	١٤	٣١٤
العقود	١٠	١٧٦	العقود	١٦	١٦
لأنه	١٥	١٧٧	لأنه	١٦	٣١٥
يتكرر	٢	١٩١	يتكرر ذلك	١٠	٣٢٤
لما	١٤	١٩٢	لما روى	١٥	٣٢٥
خلقه وشق	٨	١٩٣	خلقه وصوره وشق	٤	٣٢٦
لا لسجدتي السهو	٧	١٩٥	لا لسجدتي السهو	٨	ان
وفي غير الصلاة	٤	١٩٧	وفي الصلاة	١٦	ذكره
يتقرب	٤	٢٠١	لا يتقرب	٢	٣٢٧
وركتا بعده	٣	٢١٠	وركتين قبل الظهر	٢	٣٣٣
وركتين بعد الظهر			فيجوز ان يعلم	٧	فيجوز ان يعلم بالواو
من وظاهر	٢	٢٣٣	من ظاهر	٨	٣٣٧
مامع	١	٢٤٣	مع ما	١٢	٣٣٨
الزير		٢٤٥	الزيري	١٧	الشرط
ان عذابك	٤	٢٥٠	ان عذابك الجد	١٩	٣٤٢
جم الناس ابى	٣	٢٦٧	جمع الناس علي ابى	٨	٣٤٣
موضع	١	٢٧٢	موضع	٢٠	الرتب
ووجه	١٠	٢٨٨	ووجهه	٢١	قوصته
يفهم	١٠	٢٩٤	يفهمه		فيها
ففي الاستحباب	١١		ففي استحباب	٥	٣٤٥
معيا	٢	٢٩٧	معنا	٤	٣٥٣
المغرب	٣	٢٩٩	المغرب ايضاً	٩	٣٥٤
جعلها	١	٣٠٤	سواء جعلها	٥	٣٦١
			الافتداء		الافتداء به

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٧ ٣٦٣	التمه	٨ ٥٥٩	الجواز
٥ ٣٦٥	بل نية الاقتداء	٤ ٥٦٢	ابو محمد نسخة
	الاقتداء	٦ ٥٦٤	واصحها
٤ ٣٦٦	ان ام لانساء تصبح	في انه	في الكتاب انه
٦	قلما احسن	١٢	الحارثون
٤ ٣٦٢	كالو ادرك	٢ ٥٦٥	عنه
	الصباح الامام	٢ ٥٧٠	حكته
٨ ٣٦٩	راه	٥	وتوجيهه
٢ ٣٨٢	من غير نظر عن	١٦ ٥٧٤	الامام ثم
٣ ٣٩١	التقديرين	٥ ٥٨٧	عن ذلك
٥ ٣٩٥	قلما سبق	١٥ ٥٧٩	في الحمد وتيقين
٣ ٤٠٣	ثم ذكر		من تقديم
٢ ٤٠٨	ان كما	٢ ٥٨١	من شرط العقود
٤ ٤١٢	كونه	٦ ٥٨٦	بوجوههم
١ ٤١٨	تداركا	٦ ٦٠٥	ومها... غيبته
٢ ٤٥٤	وهي	٧	ضرره
٤ ٤٦٩	والقصر	٨ ٦٠٦	عن ابن ابي هريرة
٦ ٤٧٩	يرخصان	١٥	القريب
١ ٤٩٣	فجنتهم	١٣ ٦٠٨	فيلهم
٢ ٤٩٥	بمقيمين	١٨	يسترانه
٢ ٥٠٢	ومن	١ ٦٠٩	يقول الابطريستان
٤ ٥٠٩	احدهما		بطريستان
٥ ٥١١	ان ابن الجوالي نسخة ان الحناطي	١٨	سفره
٢ ٥١٨	في الركن	١٠ ٦١٢	تردد
١ ٥١٩	المولاة (مكررة مرارا) المولاة	١١ ٦١٨	ما اذا
١ ٥٢٢	قان لم يفعل	١ ٦٣١	ولو
٢ ٥٣٣	التنزيل (نسخة) الترتيب	٣ ٦٣٢	خير
١ ٥٣٥	وقول على ثالث	٢ ٦٤١	ظاهر
١ ٥٤٣	ابو محمد نسخة	١٩ ٦٤٢	وضعه
٢ ٥٤٤	ماذا	٢٢	اختر
٧	الجمعة القوم	٤ ٦٤٣	وصفه لا يفسد
٣ ٥٥٠	جوز	١٣ ٦٤٧	لا يجوز نسخه
٨ ٥٥٥	بها		يجوز
٣ ٥٨٢	بسكنة (والصواب) بسكنة وينجب ذلك في اصح الوجهين وحكى القاضي ابن كج عن ابن القطان عن بعض الاصحاب انه يكنى الهائم ايضا ان يفصل بسكنة		

بيان صواب الخطأ الواقع في التلخيص الحبير

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٨ ٥ من قاء	قال من قاء	٣ ٢٩٧ رحلنا	رحلنا
٢ ٨ اذا قاء	اذا قاء	٤ ٣٢٩ القراءة - عزيره	القراءة - عزيرة
٣ ٤٤ اختلف على	اختلف فيه على	١٠ ٣٦٦ احسن	احسن
٤ ٩١ عمرو بن شعيب	عمرو بن شعيب	١٢ ٤٠٣ لنبعد	لنبعد
٢٠ ١١٣ بلقطا ان	بلقط ان	٤ ٤١٢ تديسه التسوية	تديسه التسوية
١٩ ١٢٧ وتشبيها	وتشبيها	٦ ٤٢٥ سمه	سامة
سجد	سجدتين	٤ ٤٢٧ تليقا	تليقا
١ ١٦٩ اواحد	اواحدة	٤ ٤٥١ فراينم	فراينم
٦ حدثة	حدته	٣ ٤٧٠ ثم اذن ثم اقام فصلي	ثم اذن ثم اقام فصلي
٦ ١٨٧ طيبة	طيبة	الطهر ثم اقام	الطهر ثم اقام
٢ ١٩٤ زخرا	زخرا	فصلي العصر	فصلي العصر
٣ الترمذ	الترمذى	١٥ ٤٧٤ اولى	ولى
٥ ٢٣٣ اعتضت	اعتضدت	١ ٦١٠ فواق	فواق
١ ٢٣٧ ابن هريرة	ابن هريرة	٢ ٦٢٠ امن	من
٢ ٢٦٤ فما كان	فلما كان	١٨ ٦٢٥ قذول به	منزول به
١ تقوض	يقرض	٧ ٦٢٨ يطل نخل	يطل نخل
٧ ٢٧٥ وقاه	وقال	٤ ٦٣٤ ولقط	ولقطه

«حديث» انما جعل الامام ليؤمن به فلا تخلفوا عليه متفق على صحته من حديث ابى هريرة ومن حديث انس ومن حديث عائشة ورواه مسلم من حديث جابر تلييه كرهه الراشدي بلقط لا تخلفوا على امامكم وكأنه ذكره بالحق وسياتي في موضعه (قوله) فلو صلى العشاء خلف من يصلي التراويح جاز كما في اقتداء الصبح بالظهر وقد قلنا الشافعي عن فضل عطاء بن ابي رباح انه قال الشافعي انبا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء انه كان تقوته التهمة فيا في الناس قيام فيصلي معه ركعتين ثم يبتني عليها ركعتين وانما به فعل ذلك ويمتد به من التهمة «حديث» لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا واذا ركع قاركووا واذا قال سمع الله لمن حمده قتلوا ربنا ولك الحمد واذا سجد قاسجدوا مسلم وابوداود من حديث ابى هريرة ورواه ابى داود وابن من رواه مسلم فيها ولا تركوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد «حديث» اما يخشى الذي يرفع لرأسه والامام ساجدان حول اقدم رأسه حار متفق على صحته من حديث ابى هريرة واللفظ لابي داود وزادوا صورته صورة حمار والطيراني في الاوسط ان يحول اقدم رأسه كلب ولا بن جميع في معجمه رأس شيطان وروى ابن ابى شيبة من طريق اخرى عن ابى هريرة الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام قائما ناصبته يمد شيطان يخفضها ويرفعها واخرجه محمد بن عبد الملك بن ايمن في مصنفه من هذا الوجه مرفوعا

«حديث» البراء بن عازب كنا يصلي مع النبي ﷺ فاذا قال سمع الله لمن حمده لم يحن احد منا ظهره حتى يصلي النبي ﷺ وجبهته على الارض متفق عليه «حديث» لا تبادروني بالركوع ولا بالسجود وما اسبقكم به ادا ركعت تدركوني اذ ركعت ومهما اسبقكم به اذ اسجدت تدركوني به اذ ركعت واحد وانما وجهه وان حبان من حديث معاوية

٢٥٢٩

٢٥٢٩

